

الكتاب: النحو الوافي 1

المجلد الأول

مقدمة

النصوص الواردة في "كتاب النحو الوافي/ عباس حسن" ضمن الموضوع "مقدمة الكتاب"

مقدمة الكتاب، ودُستور تأليفه.

بيان هام.

1- الحمد لله على ما أنعم، والشكر على ما أوفى، والصلاة على أنبيائه ورسله؛ دعاة الهدى، ومصابيح الرشاد. وبعد.

فهذا كتاب جديد في النحو. والنحو - كما وصفته من قبل 1 - دعامة العلوم العربية، وقانونها الأعلى؛ منه تستمد العون، وتستلهم القصد، وترجع إليه في جليل مسائلها، وفروع تشريعها؛ ولن تجد علماً منها يستقل بنفسه عن النحو، أويستغنى عن معونته، أويسير بغير نوره وهداه.

وهذه العلوم النقليّة - على عظيم شأنها - لا سبيل إلى استخلاص حقائقها، والنفاذ إلى أسرارها، بغير هذا العلم الخطير؛ فهل ندرك كلام الله تعالى، ونفهم دقائق التفسير، وأحاديث الرسول عليه السلام، وأصول العقائد، وأدلة الأحكام، وما يتبع ذلك من مسائل فقهية، وبحوث شرعية مختلفة قد ترقى بصاحبها إلى مراتب الإمامة، وتسموه إلى منازل المجتهدين - إلا بإلهام النحو وإرشاده؟ ولأمرٍ ما قالوا: "إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لوجع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو، فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره. فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه، لا تتم إلا به 2 ...".

وهذه اللغة التي نتخذها - معاصر المستعربين - أداة طيّعة للفتاهم، ونسخها مركباً ذلولاً للإبانة عن أغراضنا، والكشف عما في نفوسنا، ما الذي هيأها لنا، وأقدرنا على استخدامها قدرة الأولين من العرب عليها، ومكّن لنا من نظمها

1 في كتاب المسمى: "رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية".

2 الفصل الحادي عشر - باختصار - من كتاب: "لمع الأدلة، في أصول النحو" لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، المتوفي سنة 577 هـ.

ونثرها تمكنهم منها، وأطلق لساننا في العصور المختلفة صحيحًا فصيحًا كما أطلق لسانهم، وأجرى كلامنا في حدود مضبوطة سليمة كالتى يجرى فيها كلامهم، وإن كان ذلك منهم طبيعة، ومنا تطبعًا؟

إنه: "النحو"؛ وسيلة المستعرب، وسلاح اللغوى، وعماد البلاغى، وأداة المشرع والمجتهد، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعًا.

فليس عجباً أن يصفه الأعلام السابقون بأنه: "ميزان العربية، والقانون الذى تُحكم به فى كل صورة من صورها" 1 وأن يفرغ له العباقرة من أسلافنا؛ يجمعون أصوله، ويثبتون قواعده، ويرفعون بنيانه شاعراً، ركيناً، فى إخلاص نادر، وصبر لا ينفد. ولقد كان الزمان يجري عليهم بما يجري على غيرهم؛ من مرض، وضعف، وفقر؛ فلا يقدر على انتزاعهم مما هم فيه، كما كان يقدر على سواهم، ولا ينجح فى إغرائهم بمباهج الحياة كما كان ينجح فى إغراء ضعاف العزائم، ومرضى النفوس، من طلاب المغام، ورواد المطامع. ولقد يترقبهم أولياؤهم وأهلؤهم الساعات الطوال، بل قد يترصدهم الموت؛ فلا يقع عليهم إلا فى حلقة درس، أو قاعة بحث، أو جلسة تأليف، أو ميدان مناظرة، أو رحلة مُحطرة فى طلب النحو. وهو حين يظفر بهم لا ينتزع علمهم معهم؛ ولا يذهب بآثارهم بذهاب أرواحهم؛ إذ كانوا يُعدون لهذا اليوم عُدتته من قبل؛ فيدونون بحوثهم، ويسجلون قواعدهم، ويختارون خلفاء من تلاميذهم؛ يهيئونهم لهذا الأمر العظيم. ويشرفون على تنشئتهم، وتعهده مواهبهم؛ إشراف الأستاذ البار القدير على التلميذ الوفى الأمين. حتى إذا جاء أجلهم ودّعوا الدنيا بنفس مطمئنة، واثقة أن ميدان الإنشاء والتعمير النحوى لم يخل من فرسانه، وأنهم خلّفوا وراءهم خلفاً صالحاً يسير على الدرب، ويحتذى المثال. وربما كان أسعد حظاً وأوفر نجاحاً من سابقه، وأسرع إدراكاً لما لم يدركه الأوائل. على هذا المنهج الرفيع تعاقبت طوائف النحاة، وتوالت زمرهم فى ميدانه، وتلقى الراية نابغ عن نابغ، والمُعنى فى إثر المُعنى، وتسابقوا مخلصين دائبين. فرادى وزرّافات، فى إقامة صرحه، وتشبيد أركانه، فأقاموه سامق البناء، وطيد

الدعامة، مكين الأساس. حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة التي يسمونها: "عصور النهضة"، راسخًا، قويًا؛ من فرط ما اعتنى به الأسلاف، ووجهوا إليه من بالغ الرعاية؛ فاستحقوا منا عظيم التقدير، وخالد الشاء. وحملوا كثيرًا من علماء اللغة الأجانب على الاعتراف بفضلهم، والإشادة ببراعتهم¹ ...

هذه كلمة حق يقتضيها الإنصاف أن نسجلها؛ لننسب الفضل لرؤاده، وإلا كنّا من عصابة الجاحدين، الجاهلين، أوالمغرورين.

2- وليس من شك أن التراث النحوي الذي تركه أسلافنا نفيس غاية النفاسة، وأن الجهد الناجح الذي بذلوه فيه خلال الأزمان المتعاقبة جهد لم يهيا للكثير من العلوم المختلفة في عصورها القديمة والحديثة، ولا يقدر على احتمال بعضه حشود من الثرائين العاجزين، الذين يوارون عجزهم وقصورهم - عَلمَ الله - بغمز "النحو والصرف" بغير حق، وطعن أئمتهم الأفاضل.

بيد أن "النحو" - كسائر العلوم - تنشأ ضعيفة، ثم تأخذ طريقها إلى النمو، والقوة والاستكمال بخطا وثيدة أوسريعة؛ على حسب ما يحيط بها من صروف وشئون. ثم يتناولها الزمان بأحداثه؛ فيدفعها إلى التقدم، والنمو، والتشكل بما يلائم البيئة، فتظل الحاجة إليها شديدة، والرغبة فيها قوية. وقد يعوّقها ويحول بينها وبين التطور، فيضعف الميل إليها، وتفتقر الرغبة فيها. وقد يشتط في مقاومتها؛ فيرمى بها إلى الوراء، فتصبح في عداد المهملات، أوتكاد.

وقد خضع النحوالعربي لهذا الناموس الطبيعي²؛ فولد في القرن الأول الهجري ضعيفا، وحبًا وثيدًا أول القرن الثاني، وشب -بالرغم من شوائب

1 من ذلك ما قاله العلامة الكبير: "دي بور" في كتابه: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ونصه - كما جاء في ترجمة الدكتور محمد أبو ريذة، ص 4-:

"علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي، بما له من دقة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرق. وهو أثر عظيم يرغب الناظر فيه على تقديره، ويحق للعرب أن يفخروا به."

2 هذا النسب صحيح.

خالطته- وبلغ الفتاء آخر ذلك القرن، وسنوات من الثالث، فلمع من أئمتة نجوم زاهرة؛ كعبد الله بن أبي إسحاق، والخليل، وأبي زيد، وسيبويه، والكسائي، والفراء، ونظرائهم من الأعلام، ثم توالى أخلافهم، على تفاوت في المنهج، وتخالف في المادة، إلى عصر النهضة الحديثة التي يجرى اسمها على الألسنة اليوم، ويتخذون مطلع القرن التاسع عشر مبدأ لها. فمن هذا المبدأ أَلَحَّ الوهن والضعف، على "النحو"، وتماَلأت عليه الأحداث؛ فأظهرت من عيبه ما كان مستورا، وأثقلت من حملة ما كان خفًا، وزاحمت العلوم العصرية فقهرته، وخلفته وراءها مبهورًا. ونظر الناس إليه فإذا هو في الساقية من علوم الحياة، وإذا أوقاتهم لا تتسع للكثير بل للقليل مما حواه، وإذا شوائبه التي برزت بعد كمون، ووضحت بعد خفاء - ترهدهم فيه، وتزيدهم نفارًا منه، وإذا النفار والزهد يكران على العيوب؛ فيحيلان الضئيل منها ضخماً، والقليل كثيراً، والموهوم واقعاً. وإذا معاهد العلم الحديث تزوّر عنه، وتجهر بعجزها عن استيعابه، واستغنائها عن أكثره، وتقنع منه باليسير أو ما دون اليسير؛ فيستكين ويخنع.

والحق أن "النحو" منذ نشأته داخلته - كما قلنا - شوائب؛ نمت على مر الليالي، وتغلغلت برعاية الصروف، وغفلة الحراس؛ فشوهت جماله، وأضعفت شأنه، وانتهت به إلى ما نرى.

فلم يبق بد أن تمتد إليه الأيدي البارة القوية، متمالئة في تخليصه مما شابه، متعاونة على إنقاذه مما أصابه. وأن تبادر إليه النفوس الوفية للفتها وتراثها؛ المعترزة بحاضرها وماضيتها؛ فتبذل في سبيل إنقاذها، وحياطتها، وإعلاء شأنه، ما لا غاية بعده لمستزيد.

ومن كريم الاستجابة أن رأينا في عصرنا هذا -طوائف من تلك النفوس البارة الوفية سارعت إلى النجدة؛ كُلُّ بما استطاع، وبما هوميسر له؛ فمنهم من ذلل للناشئة لغته، أو اختصر قاعدته، أو أوضح طريقة تدريسه، أو أراحهم من مصنوع العِلل، وضارّ الخلاف، أو جمع بين مزيتين أو أكثر من هذه المزايا الجليلة الشأن. لكننا -على الرغم من ذلك- لم نر من تصدى للشوائب كلها أو أكثرها؛ ينتزعها من مكانها، ويجهز عليها ما وسعته القدرة، ومكنته الوسيلة؛

(4/1)

فيربح المعلمين والمتعلمين من أوزارها. وهذا ما حاولته جاهداً مخلصاً قدر استطاعتي، فقد مددت يدي لهذه المهمة الجليلة، وتقدمت لها رابط الجأش، وجمعت لها أشهر

مراجعتها الأصلية، ومطابقتها الوافية الوثيقة، وضممت إليها ما ظهر في عصرنا من كتب، وأطلت الوقوف عند هذه وتلك؛ أديم النظر، وأجبل الفكر، وأعتصر أطياب ما فيهما حتى انتهيت إلى خطة جديدة؛ تجمع مزاياهما، وتسلم من شوائبهما، وقمت على تحقيقها في هذا الكتاب متأنيًا صبورًا. ولا أدري مبلغ توفيقى. ولكن الذى أدريه أنى لم أدرج جهدًا، ولا إخلاصًا.

إن تلك الشوائب كثيرة، ومن حق "النحو" علينا -ونحن بصدد إخراج كتاب جديد فيه- أن نعرضها هنا، ونسجل سماتها، ونفصل ما اتخذناه لتدارك أمرها. وهذا كله -وأكثر منه- قد عرضنا له في رسالة سابقة نشرناها منذ سنوات بعنوان: "رأى في بعض الأصول اللغوية والنحوية"، ثم أتمناها بمقالات عشر؛ نشرت تبعًا في مجلة "رسالة الإسلام"، خلال سنتي 1957، 1958م وجاوزت صفحاتها المائة. وقد جعلت من هذه وتلك، ولحات غيرهما، مقدمة لهذا الكتاب ستنتشر مستقلة؛ بسبب طولها، وكثرة ما اشتملت عليه -في رسالة عنونها: "مقدمة كتاب النحو الوافى" وهى اليوم في طريقها للنشر على أن هذا لا يعفىنى من الإشارة العابرة إلى الدستور الذى قام عليه الكتاب، والغرض الذى رميت من تأليفه، مستعينًا بخبرة طويلة ناجعة، وتجربة صادقة في تعليم النحو؛ طالبًا مستوعبًا، ثم تعليمه في مختلف المعاهد الحكومية مدرسًا، فأستاذًا ورئيسًا لقسم النحو والصرف والعروض بكلية "دار العلوم"، بجامعة "القاهرة"، سنوات طوالًا.

3- وأظهر مواد ذلك الدستور ما يأتي:

1- تجميع مادة "النحو" كله في كتاب واحد ذي أجزاء أربعة كبار، تحوي صفحاتها وما تضمنته من مسائل كل ما تفرق في أمهات الكتب، وتغني عنها. على أن يقسم كل جزء قسمين، تقسيمًا فنيًا بارعًا. أحدهما موجز دقيق يناسب طلاب الدراسات "النحوية والصرفية"، بالجامعات -دون غيرهم- غاية المناسبة، ويوفيهما ما يحتاجون إليه غاية التوفية

(5/1)

الحكيمة التى تسير مناهجهم الرسمية، ومكانه "أول المسائل"، وصدرها. ويليه الآخر 1 -بعد نهاية كل مسألة- بعنوان مستقل هو: "زيادة وتفصيل"؛ ويلائم الأساتذة والمتخصصين أكمل الملائمة وأتمها، فتبتدئ "المسألة" -وبجانبها رقم خاص بها- بتقديم المادة النحوية الصالحة للطالب الجامعي، الموائمة لقدرته ومقرره الرسمي، ودرجته في

التحصيل والفهم، مع تَوَخِّي الدقة والإحكام فيما يقدم له، نوعاً ومقداراً. فإذا استوفى نصيبه المحمود انتقلتُ إلى بَسْط يتطلع إليه المتخصص، وزيادة يتطلبها المستكمل. كل ذلك في إحكام وحسن وتقدير، بغير تكرار، ولا تداخل بين القسمين، أو اضطراب. وبهذا التقسيم والتنسيق يجد هؤلاء وهؤلاء حاجتهم ميسرة، موائمة، قريبة التناول؛ لا يَكْذُون في استخلاصها ولا يجهدون في السعي وراءها في متاهات الكتب القديمة؛ وقد يبلغون أولاً يبلغون.

2- العناية أكمل العناية بلغة الكتاب وضوحاً، وإشراقاً، وإحكاماً، واسترسالاً؛ فلا تعقيد، ولا غموض، ولا حشو، ولا فضول، ولا توقف لمناقشة لفظ، أو إرسال اعتراض، أو الإجابة عنه؛ ولا حرص على أساليب القدامى وتعبيراتهم. إلا حين تسايرنا في البيان الأوفى، والجلاء الأكمل.

أما الاصطلاحات العلمية المأثورة فلم أفكر في تغييرها، إيماناً واقتناعاً بما سجله العلماء قديماً وحديثاً من ضرر هذا التغيير الفردي، ووفاء بما اشترطوه في تغيير "المصطلحات"، أن يكون بإجماع المختصين، المشتغلين بالعلم الذي يحويها.

3- اختيار الأمثلة ناصعة، بارعة في أداء مهمتها؛ من توضيح القاعدة، وكشف غامضها في سهولة ويسر، واقتراب، لهذا تركت كثيراً من الشواهد القديمة، المترددة بين أغلب المراجع النحوية؛ لأنها مليئة بالألفاظ اللغوية الصعبة، وبالمعاني البعيدة التي تتطلب اليوم من المتعلم عناء وجهداً لا يطيقهما، ولا يتسع وقته لشيء منهما. فإن خلت من هذا العيب، وتحملت بالوضوح والطرافة فقد نستبقها.

1 في صفحة جديدة، تبدأ بسطر أو سطرين من النقط الأفقية المتقاربة، لتكون رمزاً يميز صفح "الزيادة والتفصيل" من غيرها.

(6/1)

والحق أن كثيراً من تلك الشواهد يحتل المكانة العليا من سمو التعبير، وجمال الأداء، وروعة الأسلوب، وفتنة المعنى. لكنها اختيرت في عصور تباين عصرنا، ولدواعٍ تخالف ما نحن فيه؛ فقد كانت وسائل العيش حينذاك ميسرة، والمطالب قليلة، والقصد استنباط قاعدة، أو تأييد مذهب. وكان طالب العلم حافظاً القرآن، مستظهرًا الكثير من الأحاديث والنصوص الأدبية، متفرغاً للعلوم العربية والشرعية أو كالمترغ. أما اليوم

فالحال غير الحال، ووسائل العيش صعبة، والمطالب كثيرة؛ فطالب العلم يمر بهذه العلوم مرًا سريعًا عابرًا قبل الدراسة الجامعية، فإن قَدَّر له الدخول في الجامعة¹، انقطعت صلته بتلك العلوم، ولم يجد بينها وبين مناهجه الدراسية سببًا، إلا إن كان متفرغًا للدراسات اللغوية؛ فيزاولها وحصيلته منها ضئيلة، لا تمكنه من فهم دقائقها، ولا ترغبه في مزيد، وغايته المستقبل لا ترتبط - في الغالب - ارتباطًا وثيقًا بالضلاعة في هذه العلوم، والتمكن منها؛ فمن الإساءة إليه وإلى اللغة أن نستمسك بالشواهد الموروثة، ونقيمها حجازًا يصعب التغلب عليه، وإدراك ما وراءه من كريم الغايات.

نعم إنما نماذج من الأدب الرائع؛ ولكن يجب ألا ننسى الغاية إزاء الروعة، أو نُغفل القصد أمام المظهر، وإلا فقدنا الاثنين معًا، وفي دروس النصوص الأدبية، وفي القراءة الحرة، والاطلاع على مناهل الأدب الصفو، متسع للأدباء والمتأدبين؛ يشبع رغبتهم، من غير أن يضيع عليهم ما ييغون من دراسة "النحو والصرف" دراسة نافعة، لا تطفئ على وقت رصده النظم التعليمية الحديثة لغيرها، ولا تنتهب جهدها وقفته الحياة المعاصرة على سواها.

وإن بعض معلمي اليوم ممن يقومون بالتدريس لكبار المتعلمين - ليسرف في اتخاذ تلك الشواهد مجالًا لما يسميه: "التطبيق النحوي"، ومادة مهياة لدروسه. وليس هذا من وكدي²، ولا وكَّد من احتشد للمهمة الكبرى، مهمة: "النحو الأصيل" التي تتلخص في إعداد مادته إعدادًا واقفيًا شاملاً، وعرضها عرضًا حديثًا شائقًا، وكتابتها كتابة مشرقة بنية، مع استصفاء أصولها النافعة. واستخلاص قواعدها وفروعها مما ران عليها، وارتفعت بسببه صيحات الشكوى،

1 وهو اليوم من حملة الشهادة الثانوية العامة - غالبًا - أو ما في مستواها.

2 قصدي وغرضي.

كل هذا بل بعض هذا - لا يساير ذلك "التطبيق التعليمي"؛ فإنه مدرسيّ موضعي متغير لا يتسم بسمه العموم، أو ما يشبه العموم، ولا يثبت على حال. على أن هذا الفريق الذي اختار تلك الشواهد ميدانًا لتطبيقه قد فاتته ما أشرنا إليه من حاجتها إلى طويل الوقت، وكبير الجهد في تيسير صعوباتها اللغوية التي أوضحناها. وطلاب اليوم -

خاصة- أشد احتياجاً لذلك الوقت والجهد، كي يبذلوهما في تحصيل ما يتطلبه مستقبلهم الغامض. كما فاته أن خير التطبيق لكبار الطلاب ما ليس محدد المجال، مصنوع الغرض، متكلف الأداء، كالشواهد التي نحن بصدددها. وإن مناقشة لنص أدبي كامل، أو صفحة من كتاب مستقيم الأسلوب، أو مقال أدبي -لهي أجدى في التطبيق، وأوسع إفادة في النواحي اللغوية المتعددة، وأعمق أثراً في علومها وآدابها -من أكثر تلك الشواهد المبتورة المعقدة. فليتنا نلتفت لهذا، وندرك قيمته العملية، فنحرص على مراعاته، ونستمسك باتباعه مع كبار المتعلمين، ولعل هؤلاء الكبار أنفسهم يدركونه ويعملون به، فيحقق لهم ما يبتغون.

على أن لتلك الشواهد خطراً آخر؛ هي أنها -في كثير من اتجاهاتها- قد تمثل لهجات عربية متعارضة، وتقوم دليلاً على لغات قديمة متباينة، وتساق لتأييد آراء متناقضة؛ فهي معوان على البلبلة اللغوية، ووسيلة للحيرة والشك في ضبط قواعدها، وباب للفوضى في التعبير. وتلك أمور يشكو منها أنصار اللغة، والمخلصون لها.

وعلى الرغم من هذا قد نسجل -أحياناً مع الحيلة والحذر- بعض الشواهد العربية، أو الشاذة، وبعض الآراء الضعيفة، لا لحاكتها، ولا للأخذ بها -ولكن ليتنبه لها المتخصصون، فيستطيعوا فهم النصوص القديمة الواردة بها حين تصادفهم، ولا تصيبهم أمامها حيرة، أو توقف في فهمها.

4- الفرار من العلل الزائفة¹، وتعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة، فلهما من سوء الأثر وقبيح المغبة ما لا يخفى. وحسبنا من التعليل²: أن يقال:

1 وفي مقدمتها ما كان تعليلاً لأمر واقع، ولا سبب له إلا نطق العربي، كالتعليل لرفع الفاعل، والمبتدأ والخبر، ولنصب المفعولات- فإن التعليل لهذه الأمور الوضعية عيب وفساد، إذ الوضعيات لا تعلل، كما قال أبو حيان وغيره، ونقله المصنف ح1 ص 56، ونقلناه في رقم 3 من هامش ص 91.

2 لموضوع "التعليل" بحث مستقبل في كتابنا المسمى: "اللغة والنحو، بين القديم والحديث" يوضح معناه، وأنواعه، وآثاره.

"المطابقة للكلام العربي الناصع"، ومن الآراء أن يقال: "مُسَايَرة فصيح اللغة وأفصحها". والقرآن الكريم -بقراءاته الثابتة الواردة عن الثقات- في مكان الصدارة من هذا؛ لا نقبل في أسلوبه تأولاً ولا تمحلاً، ثم الكلام العربي الذائع. والأفصح والفصيح هما الباعثان لنا على أن نردف بعض الأحكام النحوية بأن الخير في اتباع رأي دون آخر، وأن الأفضل إيثاره على سواه ... أوغير هذا من العبارات الدالة على الترجيح. وإنما كان الخير وتما الفضل في إيثاره؛ لأن يجمع الناطقين بلغة العرب على أنصع الأساليب وأسمائها، ويوجد بياهم، ويريجهم من خُلف المذاهب، وبليلة اللهجات، في وقت نتلقى فيه اللغة تعلماً وكسباً، لا فطرة ومحاكاة أصيلة، ونقتطع لها من حياتنا التعليمية المزدهمة المرهقة - الأيام القليلة، والساعات المحدودة؛ فمن الحكمة والسداد أن نقصر تلك الأيام والساعات على ما هو أحسن وأسمى. ولن نلجأ إلى تعليل آخر، أو ترديد خلاف في الآراء إلا حيث يكون من وراء ذلك نفع محقق، وفائدة وثيقة، وتوسعة محمودة، دون تعصب لبصريّ أولكوفيّ، أو بغداديّ، أو أندلسيّ ... أو غير هؤلاء ... ودون فتح باب الفوضى في التعبير، أو الاضطراب في الفهم، أو البلبلة في الأداء والاستنباط.

ومن مظاهر النفع الاستعانة "بالتعليل"، وبتعدد المذاهب في تيسير مفيد، أو في تشريع لغويّ مأمون، أو تبصير المتخصصين -وحدهم- ببعض اللغات واللهجات التي تعينهم على فهم النصوص القديمة الواردة بها، لا لمحاكاتها -فأكثرها لا يوائمنا اليوم كما سبق- ولكن ليدركوها، ويفسروا بعض الضواهر اللغوية الغامضة، ولا يقفوا أمام تفسيرها حائرين مضطربين. وقد بسطنا القول في هذا كله، وفي أسبابه، ونتائجه -في المقدمة التي أشرنا إليها¹.

5- تدوين أسماء المراجع أحياناً في بعض مسائل قد تتطلب الرجوع إليها؛ استجلاءً لحقيقة، أو إزالة لوهم. وفي ذلك التدوين نفع آخر؛ هو: تعريف الطلاب بتلك المراجع، وترديد أسمائها عليهم، وتوجيههم إلى الانتفاع بها، والإيحاء بأن الرجوع إلى مثلها قد يقتضيه تحصيل العلم، وتحقيق مسأله.

1 في رقم 2 من هامش الصفحة السالفة، وهو المسمى: "اللغة والنحو، بين القديم والحديث".

6- عدم التزام طريقة تربوية معينة في التأليف، فقد تكون الطريقة استنباطية، وقد تكون إلقائية، وقد تكون حواراً، أو غير ذلك مما يقتضيه صادق الخبرة، وملاءمة الموضوع. وإذا عرفنا أن الكتاب لكبار الطلاب، وللأساتذة المتخصصين، وأن موضوعاته كثيرة متباينة -أدركنا الحكمة في اختلاف الطرائق باختلاف تلك الموضوعات وقرائنها. على أن تكون الطريقة محكمة بحسن الاختيار، وصدق التقدير، وضمان النجح من أيسر السبل وأقربها. ومهما اختلفت فلن تكون من طرائق القدماء التي أساسها: المتن، فالشرح، فالحاشية، فالتقرير ... فما يصاحب هذا من جدل، ونقاش، وكثرة خلاف، وتباين تعليل ... وما إلى ذلك مما دعت إليه حاجات عصور خلت، ودواعي حقب انقضت، ولم يبقَ من تلك الحاجات والدواعي ما يغرينا بالتمسك به، أو بتجديد عهده.

على أن بحوثهم وطرائقهم تنطوى -والحق يقال- على ذخائر غالية، وتضم في ثناياها كنوزاً نفيسة. إلا أن استخلاص تلك الذخائر والكنوز مما يغشيها اليوم عسير أي عسير على جمهرة الراغبين - كما أسلفنا.

7- تسجيل أبيات: "ابن مالك" كما تضمنتها "ألفيته"، المشهورة، وتدوين كل بيت في أنسب مكان من الهامش، بعد القاعدة وشرحها، مع الدقة النامة في نقله، وإيضاح المراد منه؛ في إيجاز مناسب، وحرص على ترتيب الأبيات، إلا إن خالفت في ترتيبها تسلسل المسائل وتماسكها المنطقي النحوي الذي ارتضيها. فعندئذ نوفق بين الأمرين؛ ترتيب الناظم: وما يقتضيه التسلسل المنطقي التعليمي؛ فننقل البيت من مكانه في "الألفية"، ونضعه في المكان الذي نراه مناسباً، ونضع على يساره الرقم الدال على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها الناظم، ولا نكتفى بهذا؛ فحين نصل إلى شرح المسألة المتصلة بالبيت الذي قبله، ونفرغ منها ومن ذكر البيت الخاص بها؛ تأييداً لها - نعود فنذكر البيت الذي نقلناه من مكانه، ونضعه في مكانه الأصلي الذي ارتضاه الناظم، ونشير إلى أن هذا البيت قد سبق ذكره وشرحه في مكانه الأنسب من صفحة كذا ... وقد دعانا إلى الحرص على ترتيب "ألفية ابن مالك"، تسجيل أبوابها وأبياتها مرتبة كاملة -في الهامش- ما نعلمه في مصر وغير مصر من تمسك بعض

المعاهد والكلليات الجامعية بها، وإقبال طوائف من الطلاب على تفهمها، والتشدد في دراستها واستظهارهم كثيرًا منها للانتفاع بها حين يريدون. وقد تخيرنا لها مكانًا في ذيل الصفحات، يقربها من راغبيها، ويبعدها من الزاهدين فيها.

وإنما آثرنا في ترتيب الأبواب النحوية الترتيب الذي ارتضاه، "ابن مالك" لأنه الذي ارتضاه كثيرون ممن جاءوا بعده؛ ولأنه الترتيب الشائع اليوم، وهو فوق شيوعه - أكثر ملاءمة في طريقته، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم ويشيع بعده الترتيب القائم على جمع الأبواب الخاصة بالأسماء متعاقبة، يليها الخاصة بالأفعال، ثم الحروف.... كما فعل الزمخشري في مفصله. وتبعه عليه شراحه.

وهذه طريقة حميدة أيضًا. ولكنها تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين في المعرفة العامة أولًا فأولًا، فالمبتدأ يلزم الخبر أو ما يقوم مقامه. والمفعول لا بد له من الاثنين... فكيف يتعلم الراغب أحكام المبتدأ وحده، أو الخبر وحده، أو الفعل، أو الفاعل كذلك؟

وهناك أنواع أخرى من الترتيب لكل منها مزاياه التي نراها لا تعدل مزية الترتيب الذي اخترناه، ولا تناسب عصرنا القائم.

8- الإشارة إلى صفحة سابقة أو لاحقة، وتدوين رقمها إذا اشتملت على ما له صلة وثيقة بالمسألة المعروضة؛ كي يتيسر لمن شاء أن يجمع شتاتها في سهولة ويسر، ويضم - بغير عناء - فروعها وما تفرق منها في مناسبات وموضوعات مختلفة. ولا نكتفي بذكر الرقم الخاص بالصفحة، وإنما نذكره ونذكر بعده رقم المسألة. ونرمز للمسألة بالحرف الهجائي الأول من حروفها، وهو: "م" اختصارًا، ويليه رقمها، كما نرمز للصفحة بالحرف: "ص" وبعده رقمها. وللجزء بالحرف "ج".

والسبب في الجمع بينهما أن رقم الصفحة عرضة للتغيير بتغيير طبعات الكتاب أما رقم المسألة فثابت لا يتغير وإن تعددت الطبعات، فالإحالة عليه إحالة على شيء موجود دائمًا؛ فيتحقق الغرض من الرجوع إليه.

والله أرجو مخلصًا أن يجعل الكتاب نافعًا لغة القرآن، عونًا لطلابها، محققًا الغاية النبيلة التي دعت لتأليفه، والقصد الكريم من إعداده.

المؤلف

المسألة الأولى: الكلام وما يتألف منه

الكلمة، الكلام "أو: الجملة"، الكلم، القول:

ما المراد من هذه الألفاظ الاصطلاحية في عُرف النحويين؟

الكلمة:

حروف الهجاء تسعة وعشرون حرفاً، "وهي: 1، ب، ت، ث، ج ... " وكل واحد منها رمز مجرد؛ لا يدل إلا على نفسه، ما دام مستقلاً لا يتصل بحرف آخر. فإذا اتصل بحرف أو أكثر، نشأ من هذا الاتصال ما يسمى: "الكلمة". فاتصال الفاء بالميم - مثلاً- يَوجد كلمة: "فَم"، واتصال العين بالياء فالنون، يَوجد كلمة: "عين"، واتصال الميم بالنون فالزاي فاللام، يحدث كلمة: "منزل" ... وهكذا تنشأ الكلمات الثنائية، والثلاثية، والرابعة -وغيرها" 2- من انضمام بعض حروف الهجاء إلى بعض "3. وكل كلمة من هذه الكلمات التي نشأت بالطريقة السالفة تدل على معنى؛

1 الأرجح أن الحرف الأول من حروف الهجاء هو: "الهمزة" وليس الألف التي تحمل الهمزة فوقها، لتظهرها بارزة لا تختفي، ولا تختلط بغيرها، فشان الألف في هذا كشأن الواو والياء اللتين تستقر فوقهما الهمزة في كتابة بعض الكلمات. أما الألف الأصلية، فمكانها في الترتيب الأبجدي بعد اللام مباشرة، حتى لقد اندمجت بسبب سكونها واستحالة النطق بها منفردة في اللام، وصارتا: "لا" مع أنهما حرفان، لا حرف واحد. 2 لا تزيد أحرف الاسم على سبعة، نحو: "استغفار" ولا أحرف الفعل على ستة، نحو: "استغفر" ولا أحرف الحرف على خمسة، نحو: "لكن" باعتبارها كلمة واحدة -على الأصح- مشددة النون، ثابتة الألف بعد اللام نطقاً. ومن النحاة من يجعل: "حيثما" كلمة واحدة، ويعدها من الحروف. ورأيه ضعيف مردود.

- انظر "ج" ص 711-.

3 لهذا تسمى الحروف الهجائية: "بحروف المباني" لأن الكلمة تبني وتتكون صيغتها منها، فهي أساس بنية الكلمة، وهي غير "حروف الربط" التي ستجيء في ص 66، ومنها: "حروف المعاني".

لكنه معنى جزئي؛ "أي: مفرد"؛ فكلمة: "فم" حين نسمعها، لا نفهم منها أكثر من أنها اسم شيء معين. أما حصول أمر من هذا الشيء، أو عدم حصوله ... ، أما تكوينه، أو وصفه، ببناء أو إعراب1..... أو دلالة على زمان أو مكان، أو معنى آخر - فلا نفهمه من كلمة: "فم" وحدها.

وكذلك الشأن في كلمة: "عين"، و"منزل" وغيرهما من باقي الكلمات المفردة. ولكن الأمر يتغير حين نقول: "القم مفيد" - "العين نافعة" - "المنزل واسع النواحي"، فإن المعنى هنا يصير غير جزئي؛ "أي: غير مفرد"؛ لأن السامع يفهم منه فائدة وافية إلى حد كبير، بسبب تعدد الكلمات، وما يتبعه من تعدد المعاني الجزئية، وتماسكها، واتصال بعضها ببعض اتصالاً ينشأ عنه معنى مركب. فلا سبيل للوصول إلى المعنى المركب إلا من طريق واحد؛ هو: اجتماع المعاني الجزئية بعضها إلى بعض، بسبب اجتماع الألفاظ المفردة التي لكل لفظ منها معنى جزئي.

ومن المعنى المركب تحدث تلك الفائدة التي: "يستطيع المتكلم أن يسكت بعدها، ويستطيع السامع أن يكتفي بها". وهذه الفائدة - وأشباهها - وإن شئت فقل: هذا "المعنى المركب"، هو الذي يهتم به النحاة، ويسمونه بأسماء مختلفة، المراد منها واحد؛ فهو: "المعنى المركب، أو: "المعنى التام"، أو: "المعنى المفيد" أو: "المعنى الذي يحسن السكوت عليه" ...

يريدون: أن المتكلم يرى المعنى قد أدى الغرض المقصود فيستحسن الصمت، أو: أن السامع يكتفي به؛ فلا يستزيد من الكلام. بخلاف المعنى الجزئي، فإن المتكلم لا يقتصر عليه في كلامه؛ لعلمه أنه لا يعطي السامع الفائدة التي ينتظرها من الكلام. أو: لا يكتفي السامع بما فهمه من المعنى الجزئي، وإنما يطلب المزيد. فكلاهما إذا سمع كلمة مفردة مثل: باب، أو: ربحان، أو: سماء، أو: سواها ... لا يقنع بها.

1 يقول الخضري - ص 1 ج 2 أول باب. الإضافة - ما نصه: "إن الكلمة قبل التركيب - أي قبل تركيبها مع غيرها. لا معربة ولا مبنية فوصف الحركة بكونها إعراباً أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها" أهـ.

فلا يصحح الحكم عليها بالبناء أو الإعراب إلا بعد وضعها في جملة - كما سبق، وكما سيجيء في ص 75 - وهناك كلمات أخرى لا توصف بإعراب ولا بناء كالتي ستجيء في "ج" من ص 106 وتفصيل الكلام عليها في "ج" 3 باب النعت م 114 ص

لذلك لا يقال عن الكلمة الواحدة إنها تامة الفائدة، برغم أن لها معنى جزئياً لا تسمى "كلمة" بدونه؛ لأن الفائدة التامة لا تكون بمعنى جزئي واحد.

مما تقدم نعلم أن الكلمة هي: "اللفظة الواحدة التي تتركب من بعض الحروف الهجائية، وتدل على معنى جزئي؛ أي: "مفرد"1. فإن لم تدل على معنى عربي وُضعت لأدائه فليست كلمة، وإنما هي مجرد صوت.

الكلام "أو: الجملة":

هو: "ما تتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل". مثل: أقبل ضيف. فاز

طالب نبيه. لن يهمل عاقل واجباً ... 2

فلا بد في الكلام من أمرين معاً؛ هما: "التركيب"، و"الإفادة المستقلة" فلو قلنا: "أقبل" فقط، أو: "فاز" فقط، لم يكن هذا كلاماً؛ لأنه غير مركب. ولو قلنا: أقبل صباحاً ...

أو: فاز في يوم الخميس ... أو: لن

1 وهي واحد: "الكلم" وقد يراد منها: "الكلام"، طبقاً للملاحظة الآتية في ص 17

واللفظ هو: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، تحقيقاً مثل: شمس قمر - كتاب....، أو تقديرًا كالضمير المستتر. "راجع الأثموني الحضري.

2 "أ" - إذا وقعت الجملة الخبرية صلة الموصول، أو نعتاً، أو حالاً، أو تابعة لشيء آخر

- كجملة الشرط - لا جوابه، فإنها لا تسمى جملة خبرية؛ لأنها تسمى خبرية بحسب

أصلها الأول الذي كانت مستقلة فيه. فإذا صارت صلة، أو تابعة لغيرها لم يصح

تسميتها: "خبرية"، إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب، تنفرد به،

ويقتصر عليها وحدها. بل هي لذلك لا تسمى: "كلاماً" ولا "جملة"، فعدم تسميتها

جملة خبرية من باب أولى ... ومثلها الجملة الواقعة خبراً،.... فلا تسمى واحدة من كل

من سبق كلاماً ولا جملة، إذ ليس لها كيان معنوي مستقل.

- كما سيجيء عند الكلام على صلة الموصولة رقم. من هامش ص 374 وله إشارة

في رقم 4 من هامش ص 466.

"ب" - وكذلك إذا خرجت الجملة عن أصلها الذي شرحناه فصارت علماً على مسمى

معين، فإنها في حالتها الجديدة لا تسمى جملة. ومن هذا بعض الأعلام الشائعة اليوم،

مثل: فتح الله، زاد المجد، بحر النور، الحسن كامل،.... فكل واحدة من هذه الألفاظ

كانت في أصلها جملة خبرية، ثم صارت بعد التسمية بها نوعاً من اللفظ المفرد لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى الأول، فتحولت مفردة بالوضع - راجع شرح المفصل ج 1 ص 18 معنى: الكلم.

(15/1)

يهمل واجبه ... ، لم يكن هذا كلاماً أيضاً؛ لأنه -على رغم تركيبه- غير مفيدة فائدة يكتفى بها المتكلم أو السامع ...

وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق؛ بل يكفي أن تكون إحداهما ظاهرة، والأخرى مستترة؛ كأن تقول للضيف: تفضل. فهذا كلام مركب من كلمتين؛ إحداهما ظاهرة، وهي: تفضل¹، والأخرى مستترة، وهي: أنت². ومثل: "تفضل": "أسافرُ" ... أو: "نشكر" أو: "تخرجُ" ... وكثير غيرها مما يعد في الواقع كلاماً، وإن كان ظاهره أنه مفرد.

هذا، ويقول النحاة: إن الجملة ثلاثة أنواع: "أ" الجملة الأصلية. وهي التي تقتصر على ركني الإسناد "أي: على المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل" "ب" الجملة الكبرى، وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية، نحو: الزهور رائحته طيبة، أو: الزهر طبت رائحته. "ح" الجملة الصغرى: وهي: الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبراً لمبتدأ. الكلم:

هو: ما تتركب من ثلاث كلمات فأكثر؛ سواء أكان لها معنى مفيد، أم لم يكن لها معنى مفيد. فالكلم المفيد مثل: النيل ثروة مصر -القطن محصول أساسي في بلادنا. وغير المفيد مثل: إن تكثر الصناعات ... القول:

هو كل لفظ نطق به الإنسان؛ سواء أكان لفظاً مفرداً أم مركباً، وسواء أكان تركيبه مفيداً أم غير مفيد. فهو ينطبق على: "الكلمة" كما ينطبق على: "الكلام" وعلى: "الكلم". فكل نوع من هذه الثلاثة يدخل في نطاق: "القول" ويصح أن يسمى: "قولاً" على الصحيح، وقد سبقت الأمثلة. كما ينطبق أيضاً على كل تركيب آخر يشتمل على كلمتين لا تتم بهما الفائدة؛ مثل:

1 فعل أمر.

2 فاعله. ولما كانت الكلام هنا مفيداً ولا يظهر منه في النطق إلا الفعل، والفعل، لا بد له. من فاعل -وجب التسليم بأن الكلمة الثانية مستترة.

(16/1)

إن مصر ... ، أو: قد حضر ... أو: هل أنت. أو: كتاب عليّ 1 ... فكل تركيب من هذه التراكيب لا يصح أن يسمى: "كلمة"؛ لأنه ليس لفظاً مفرداً، ولا يصح أن يسمى: "كلاماً"؛ لأنه ليس مفيداً. ولا: "كلمة"؛ لأنه ليس مؤلفاً من ثلاث كلمات؛ وإنما يسمى: "قولاً".

"ملاحظة": ويقول أهل اللغة: إن "الكلمة" واحد: "الكلم". ولكنها قد تستعمل أحياناً 2 بمعنى: "الكلام"؛ فتقول: حضرت حفل تكريم الأوائل؛ فسمعت "كلمة" رائعة لرئيس الحفل، و"كلمة" أخرى لأحد الحاضرين، و"كلمة" ثالثة من أحد الأوائل يشكر المختفلين. ومثل: اسمع مني "كلمة" غالية؛ وهي: أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم ... فطالما استعبد الإنسان إحسان فالمراد بالكلمة في كل ما سبق هو: "الكلام"، وهو استعمال فصيح، يشيع على ألسنة الأدباء وغيرهم. وللکلمة ثلاثة أقسام، اسم. وفعل، وحرف 3.

1 وهذا هو: المركب الإضافي. ومثله: المركب الوصفي، نحو: "رجل شجاع ..."، والمزجي، نحو سيبويه. ويلحق به العددي، نحو: خمسة عشر. 2 مجازاً.

3 سيجيء تفصيل الكلام على الثلاثة في ص 26 - أما اسم الفعل الذي اعتبره بعض النحاة قسماً رابعاً، فالتحقيق أنه داخل في قسم: "الاسم" كما سيجيء في بابه الخاص ج 4 م 141.

وقد لخص ابن مالك في ألفيته ما سبق بقوله:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ... واسم، و "فعل" ثم حرف: الكلم

واحد: "كلمة" و "القول" عم ... وكلمة بها كلام قد يؤم

يريد: أن "الكلام" عند النحاة هو: اللفظ المفيد "ولا يكون مفيداً إلا إذا كان مركباً،

كاستقم "والكلم" ثلاثة أقسام، اسم، وفعل، وحرف، وواحد: "كلمة". و "القول" يشمل بمعناه كل الأقسام، "فكلمة: عم، وأصلها: عم" فعل ماض. والكلمة قد يؤم بها الكلام، أي: يقصد إطلاقها على الكلام بمعناه الذي سبق. أما اللفظ فقد سبق تعريفه في رقم 1 من هامش ص 15.

(17/1)

.....

زيادة وتفصيل:

تعود النحاة -بعد الكلام على الأنواع الأربعة السابقة- أن يوازنوا بينها موازنة أساسها: "علم المنطق" ويطيلوا فيها الجدل المرهق، مع أن الموضوع في غنى عن الموازنة؛ لبعد صلتها "بالنحو". وبالرغم من هذا سنلخص كلامهم ... "وقد يكون الخير في الاستغناء عنه".

"أ" يقولون: إن موازنة الأنواع السابقة بعضها ببعض؛ لمعرفة أوسعها شمولاً، وأكثرها أفراداً، تدل على أن: "القول" هو الأوسع والأكثر؛ لأنه ينطبق عليها جميعاً، وعلى كل فرد من أفرادها. أما غيره فلا ينطبق إلا على أفرادها الخاصة به، دون أفراد نوع آخر؛ فكل ما يصدق عليه أنه: "كلمة" أو: "كلام" أو: "كلم" -يصدق عليه أنه: "قول"، ويُعدّ من أفراد: "القول"، ولا عكس.

هذا إلى أن القول يشمل نوعاً آخر غير تلك الأنواع، وينطبق وحده على أفراد ذلك النوع؛ وهو: كل تركيب اشتمل على كلمتين من غير إفادة تامة منهما؛ مثل: "إن حضر" ... "ليس حامداً"، "ليت مصر" ... ، "سيارة رجل" ... فمثل هذا لا يصح أن يسمى: "كلمة، ولا "كلاماً"، ولا "كلماً" ومن هنا يقول النحاة: إن القول أعم من كل نوع من الأنواع الثلاثة عموماً مطلقاً، وأن كل نوع أخص منه خصوصاً مطلقاً ... يريدون بالعموم: أن "القول" يشمل من الأنواع أكثر من غيره. ويريدون "بالإطلاق": أن ذلك الشمول عام في كل الأحوال، بغير تقييد بحالة معينة؛ فكلما وُجد نوع وجد أن "القول"؛ يشملُه وينطبق على كل فرد من أفرادهِ -دائماً-

وأما أن كل نوع أخص -وأن ذلك الخصوص مطلق- فلأن كل نوع من الثلاثة لا يشمل عددًا من الأفراد المختلفة بقدر ما يشملُه "القول" ولا ما يزيد عليه. وأن هذا

شأنه في كل الأحوال بغير تقييد، كما يتضح مما يأتي:
كتب: كلمة، ويصح أن تسمى: "قولاً" وكذلك كل كلمة أخرى.
كتب عليّ: كلام، ويصح أن يسمى: "قولاً". وكذلك كل جملة

(18/1)

.....

مفيدة مستقلة بمعناها، مكونة من كلمتين. -وأكثر كما سيجيء،
قد كتب صباحًا: كلم، ويصح أن يسمى: "قولاً". وكذلك كل تركيب يشتمل على
ثلاث كلمات فأكثر، من غير أن يفيد.
كتب عليّ صباحًا: كلم أيضًا. ويصح أن يسمى: "كلامًا، أو: قولاً". وكذلك كل
تركيب يشتمل على ثلاث كلمات فأكثر مع الإفادة المستقلة.
كتاب عليّ: يسمى: "قولاً" فقط ... وكذلك كل تركيب يشتمل على كلمتين فقط من
غير إفادة.

فالقول منطبق على كل نوع، وصادق على كل فرد من أفراد ذلك النوع ومن غيره.
وقد يوضح هذا كلمة أخرى مثل:؛ "معدن"؛ فإن "المعدن" أنواع كثيرة؛ منها الذهب،
والفضة والنحاس ... فكلمة؛ "معدن" أعم من كل كلمة من تلك الكلمات عمومًا
مطلقًا، وكل نوع أخص منه خصوصًا مطلقًا؛ لأن كلمة "معدن" بالنسبة للذهب -
مثلاً- تشمله، وتشمل نوعًا أو أكثر غيره -كالفضة-. أما الذهب فمقصود على نوعه
الخاص، فالمعدن عام؛ لأنه يشمل نوعين أو أكثر. والذهب خاص؛ لأنه لا يشمل إلا
نوعًا واحدًا. و"المعدن" عام عمومًا مطلقًا؛ لأنه ينطبق دائمًا على كل فرد من أفراد
نوعيه أو أنواعه وذلك في كل حالات.

"ب" ثم تأتي الموازنة بين "الكلم" و"الكلام" فتدل على أمرين:
أحدهما: أن "الكلم" و"الكلام" يشتركان معًا في بعض الأنواع التي يصدق على كل منها
أنه: "كلم" وأنه: "كلام"؛ فيصح أن نسميه بهذا أو ذاك؛ كالعبارات التي تتكون من
ثلاث كلمات مفيدة؛ فإنها نوع صالح لأن يسمى: "كلامًا" أو: "كلمًا". وكالعبارات
التي تتكون من أربع كلمات مفيدة؛ فإنها نوع صالح لأن يسمى: "كلامًا" أو: "كلمًا"

وهكذا كل جملة اشتملت على أكثر من ذلك مع الإفادة المستقلة.
ثانيهما: أن كلا منهما قد يشتمل على أنواع لا يشتمل عليها الآخر،

(19/1)

.....

فيصير أعم من نظيره أنواعًا، وأوسع أفرادًا؛ مثال ذلك: أن "الكلم" وحده يصدق على كل تركيب يحوي ثلاث كلمات أو أكثر، سواء أكانت مفيدة، مثل: "أنت خير مرشد" أم غير مفيدة، مثل: "لما حضر في يوم الخميس" فهو من هذه الناحية أعم وأشمل من الكلام؛ لأن الكلام لا ينطبق إلا على المفيد، فيكون -بسبب هذا- أقل أنواعًا وأفرادًا؛ فهو أخص.

لكن "الكلام" -من جهة أخرى- ينطبق على نوع لا ينطبق عليه "الكلم" كالنوع الذي يتركب من كلمتين مفيدتين؛ مثل: "أنت عالم" وهذا يجعل الكلام أعم. وأشمل من نظيره، ويجعل الكلم أخص.

فخلاصة الموازنة بين الاثنين: أنهما يشتركان حينًا في نوع "أى: فى عدد من الأفراد"، ثم يختص كل واحد منهما بعد ذلك بنوع آخر ينفرد به دون نظيره؛ فيصير به أعم وأشمل. فكل منهما أعم وأشمل حينًا، وأخص وأضيق حينًا آخر. ويعبر العلماء عن هذا بقولهم: "إن بينهما العموم من وجه، والخصوص من وجه. " أو: " بينهما العموم والخصوص الوجهي".

يريدون من هذا: أنهما يجتمعان حينًا في بعض الحالات، وينفرد كل منهما في الوقت نفسه ببعض حالات أخرى يكون فيها أعم من نظيره، ونظيره أعم منه أيضًا؛ فكلاهما أعم وأخص معًا. وإن شئت فقل: إن بينهما العموم من وجه والخصوص من وجه "أى؛ الوجهي" فيجتمعان في مثل قد غاب على ... وينفرد الكلام بمثل: حضر محمود ... وينفرد الكلم بمثل: إن جاء رجل ... فالكلم أعم من جهة المعنى؛ لأنه يشمل المفيد وغير المفيد، وأخص من جهة اللفظ؛ لعدم اشتماله على اللفظ المركب من كلمتين. و"الكلام" أعم من جهة اللفظ؛ لأنه يشمل المركب من كلمتين فأكثر. وأخص من جهة المعنى؛ لأنه لا يطلق على غير المفيد.

"ح" أما موازنة الكلمة بغيرها فتدل على أنها أخص الأنواع جميعًا 1.

شيء آخر يعرض له النحاة بمناسبة: "كَلِم". يقولون:
إننا حين نسمع كلمة: رجال، أو: كتب، أو: أقلام، أو: غيرها

1 وقد سبق -في ص 18- أن "القول" أعم الأنواع جميعًا.

(20/1)

.....

من جموع التكسير نفهم أمرين:
أولهما: أن هذه الكلمة تدل على جماعة لا تقل عن ثلاثة، وقد تزيد.
ثانيهما: أن لهذا الجمع مفردًا نعرفه من اللغة؛ هو: رجل، كتاب، قلم ... وكذلك حين
نسمع لفظ: "كَلِم" نفهم أمرين:
أولهما: أنه يدل على جماعة من الكلمات، لا تقل عن ثلاث، وقد تزيد؛ "لأن" "الكَلِم"
في الأصل يتركب من ثلاث كلمات أو أكثر؛ فهو من هذه الجهة يشبه الجمع في الدلالة
العددية؛ فكلاهما يدل على ثلاث أو أكثر".
ثانيهما: أن "للکلم" مفردًا نعرفه ونصل إليه بزيادة تاء للتأنيث في آخره؛ فيصير بزيادتها
-وموافقة اللغة- دالا على الواحد، بعد أن كان دالا على الجمع، فتكون: "كلمة" هي
مفردة: "الكلم"؛ مع أنهما متشابهان في الحروف، وفي ضبطها، ولا يختلفان في شيء؛ إلا
في زيادة التاء في آخر: "الكلمة" -بموافقة اللغة-. وهو بسبب هذا يختلف عن المجموع؛
فليس بين المجموع ما ينقلب مفردًا وينقص معناه من الجمع إلى الواحد من أجل اتصال
تاء التأنيث بآخره. ولذلك لا يسمونه جمعًا، وإنما يسمونه: "اسم جنس 1 جمعياً" 2.
ويقولون في تعريفه:

"إنه لفظ معناه معنى الجمع، وإذا زيدت على آخره تاء التأنيث -غالبًا- صار مفردًا".
أو هو: "ما يُفَرَّق بينه وبين واحده بزيادة تاء التأنيث -غالبًا- في آخره".
ومن أمثله: تفاح وتفاحة -عنب وعنبه- قمر وقمرة

1 سيجيء تفصيل الكلام على النكرة، واسم الجنس، وعلم الجنس، وعلم الشخص،
في مكانه الخاص من باب: العلم" ص 288، هنا، وفي باب: "النكرة والمعرفة" ص

206م 17" وسنعرف أن النكرة "أي: اسم الجنس" إن قصد بها معين فهي النكر المقصودة، وإلا فهي النكرة غير المقصودة. ولكل منهما أحكامه الخاصة، ولا سيما عند ندائه "كما سيجيء في باب النداء، أول ج4".

2 صفة لكلمة اسم، حتمًا؛ لأن الاسم هو الذي يدل على الجمعية، فلا يكون اسم الجنس الجمعي إلا دالًا على الجمع، ولا يكون دالًا على المفرد، ولا على المثنى، وبالرغم من أن اسم الجنس الجمعي يدل على ما يدل عليه الجمع فإنه يجوز تثنيته وجمعه في أغلب أحواله عند فريق من النحاة، غير سيبويه ومن معه - كما جاء في الهمع، باب جمع التكسير، فالمراد من وصفه بالجمعي: تأكيد أنه لا يراد به واحد ولا اثنان، وإنما يراد به ثلاثة على الأقل كما يراد بالجمع عند النحاة. وبسبب هذه الدلالة العددية قد يطلق عليه في اللغة - لا في النحو - أنه جمع "راجع الصبان، باب، جمع التكسير، عند بيت ابن مالك: "من غير ما مضى ومن خماسي" حيث الكلام على مفرد، "فرزدق" ثم انظر ص 23 ورقم 3 من هامش ص 24".

(21/1)

.....

— شجر وشجرة— وهذا هو النوع الغالب، كما أشرنا.

وهناك نوع يُفَرَّق بينه وبين مفرده بالياء المشددة، مثل: عرب وعربيّ، جُنْد وجندي، رُوم ورومي، تُرْك وتُرْكِيّ.

وقد يُفَرَّق بينه وبين واحده بالتاء في جمعه، لا في مفرده؛ مثل كَمَاء، وكَمَاءٌ2.

1 هذا النوع الذي يفرق بينه وبين واحدة بالتاء المربوطة إذا وصف - وكذلك إن أخبر عنه، أو عاد عليه ضمير، أو إشارة ... - جاز في صفته: إما الأفراد مع التذكير على اعتبار اللفظ، لأنه جنس، أو: مع التأنيث على تأويل معنى الجماعة، نحو قوله تعالى: {أَعْبَارُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ} ، {أَعْبَارُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ} وإما جمع الصفة جمع تكسير أو جمع مؤنث سالمًا، نحو قوله تعالى: {السَّحَابَ الثِّقَالَ} وقوله: {وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ} ومثل: الصفة الخير، والإشارة إليه ... والضمير العائد عليه - كما أسلفنا.

وفي كل ما سبق خلاف أشار إليه الصبان، في باب العدد وقد تخيرنا أقوى الأوجه.

ويؤيد ما تخيرناه ما جاء في: المصباح المنير، مادة: "النخل" ونصه الحرفي:
"النخل: اسم جمع "كذا يقول" الواحدة: "نخلة"، وكل جمع بينه وبين واحدة الهاء "يريد:
تاء التأنيث المربوطة" قال ابن السكيت: فأهل الحجاز يؤنثون أكثره، فيقولون: هي
التمر، وهي البر، وهي النخل، وهي البقر.... وأهل نجد وقيم يذكرون، فيقولون: نخل
كريم، وكريمة، وكرائم، وفي التنزيل: {نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ} ، {نَخْلٍ خَاوِيَةٍ} وأما النخيل -بالياء-
فمؤنثة. قال أبو حاتم: لا اختلاف في ذلك" اهـ.

لكن يتضح من أمثلة هذا النص أن أهل نجد وقيم لا يقتصرون على التذكير، وإنما
يؤنثون أيضاً. ويلاحظ أنه جعل "النخل" اسم جمع. فكيف يتفق أنه اسم جمع مع قوله
السابق إن "الواحدة نخلة"؟ فهل يريد: اسم جنس جمعي؟

ومما يؤيد ما تخيرناه أيضاً ما جاء في كتاب: "بصائر ذوي التمييز" - تأليف:
الفيروزآبادي، صاحب: "القاموس المحيط" - في البصرة 51 ص 277 ونصه عند
الكلام على كلمة: "بنيان": "البنيان: واحد لا جمع له. وقال بعضهم: جمع واحدة:
"بنيانه" على حد: "نخلة ونخل". وهذا النحو من الجمع يصح تذكيره وتأنيثه" اهـ. ومن
التذكير قوله تعالى: {السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ} على اعتبار أن "السمااء" اسم جنس جمعي،
مفردة: سماءة.

وهناك مواضع أخرى للاختلاف، تجيء في رقم 6 من ص 265 "حيث الكلام على
الصورة السادسة من صور مطابقة الضميرة لمرجعه، وعدم مطابقتها، ثم رقم 4 من هامش
ص 321 ثم ص 457 وما بعدها.

هذا، ولا يفرق في اسم الجنس الجمعي بين مذكوره ومؤنثه الحقيقيين بالتاء المربوطة، فلا
يقال:

- في الغالب - حمامة أو بطة، للمؤنثة المفردة، وحمام، وبط، للمذكر المفرد، منعا
للالتهباس، وإنما يؤنثونه بالصفة فيقال: حمامة أنثى، وحمامة ذكر، وبطة أنثى، وبطة ذكر،
ولهذا الحكم تكملة - تجيء في باب "التأنيث" ج 4 م 169.
أما تأنيث عامله فكان الكلام عليه باب "الفاعل ج 2 ص 74 طبعة 3 وما بعدها، م
66 ثم "أ" ص 82 من الزيادة والتفصيل، بعد تلك الصفحات".
2 اسم نبات صحراوي.

ولهم في اسم الجنس الجمعيّ -من ناحية أنه جمع تكسير، وأأنه قسم مستقل بنفسه- آراء متضاربة ومجادلات عنيفة؛ لا خير فيها، وإنما الخير في الأخذ بالرأى القائل: إنه جمع تكسير¹. وهو رأى فيه سداد، وتيسير، ولن يترتب على الأخذ به مخالفة أصل من أصول اللغة، أو خروج على قاعدة من قواعدها، وأحكامها السليمة. هذا من جهة الجمع أو عدمه. بقي الكلام في المراد من: "اسم الجنس" والمعنى الدقيق له. وفيما يلي إشارة موجزة إليهما²:

إن كلمة مثل كلمة: "حديد" تدل على معنى خاص؛ هو: تلك المادة المعروفة، وذلك العنصر المفهوم لنا. فمن أين جاء لنا فهمه؟ وكيف وصل العقل إلى انتزاع المعنى وإقراره في باطنه؟

رأينا قطعة من الحديد أول مرة، ثم قطعة أخرى بعد ذلك، ثم ثالثة، فرابعة، فخامسة، ... ولم نكن نعرف الحديد، ولا اسمه، ثم استعملنا تلك القطع في شئونا، وعرفنا بالاستعمال المتكرر بعض خواصها الأساسية؛ وإذا رأينا بعد ذلك قطعاً من صنفها فإننا نعرفها، ولا تكون غريبة على عقولنا، ونشعر بحاجة إلى اسم نسمي به هذا الصنف ...

فإذا رأينا بعد ذلك قطعة من جنس آخر "أي: من صنف آخر" كالذهب، ولم نكن استعملناه في شئونا -وعرفنا بالاستعمال بعض خواصها الذاتية؛ فلا شك أننا سنحتاج إلى اسم يميز هذا الجنس من سابقه، بحيث إذا سمعنا الاسم ندرك منه المراد، ونتصور معناه تصوراً عقلياً من غير حاجة إلى رؤية تلك القطع والنماذج؛ فوضعنا للجنس الأول اسماً هو: "الحديد"، ووضعنا للجنس الثاني اسماً يخالفه هو: "الذهب". فالحديد اسم لذلك الجنس "الصنف المعروف"، وكذلك "الذهب"، وغيرهما من أسماء الأجناس ... وصرنا بعد ذلك حين نسمع كلمة: "الذهب" أو "الحديد" ندرك المراد منها إدراكاً عقلياً بحتاً، فيقفز إلى ذهننا مباشرة مدلولها الخاص، من غير ربط -في الغالب³- بينها وبين شيء آخر من عنصرها، ومادتها، أو من غيرها. وهذا الفهم العقلي الخوض هو ما يعبر

1 راجع الأشموني، وهامش التصريح، وشرح الشذور عند الكلام على المسألة المذكورة. في باب: "الكلام"

2 أما التفصيل، وبسط الإيضاح فمكائهما ص 288 من باب العلم، "في النكرة"

والمعرفة".

3 لأن اسم الجنس الآحادي الذي سيجيء الكلام عليه يرتبط بصورة فرد من أفرادهِ.

(23/1)

.....

عنه: بأنه "إدراك الماهية المجردة" أي: "إدراك حقيقة الشيء الذهنية، وصورته المرسومة في العقل وحده". يريدون بذلك: المعنى الذى يفهم من الكلمة فهماً عقلياً مجرداً - في الغالب - أى: بعيداً عن عالم الحسّ، وعن تخيل النماذج والصور المختلفة المصنوعة منه، أو غير المصنوعة، والتي تساعد في إيضاح المراد منه¹.
ومثل كلمة: الـ"حديد" غيرها من أسماء الأجناس - كما أسلفنا - ومنها: فضة، رجل، خشب. طائر ...

ثم إن هذا الجنس "أو: الماهية المجردة، والحقيقة الذهنية البحتة" ثلاثة أنواع، لكل منها اسم:

الأول: اسم الجنس الجمعي²، وقد سبق³.

الثاني: اسم الجنس الإفرادي؛ وهو الذى يصدق على القليل والكثير من الماهية "أي: من الحقيقة الذهنية" من غير اعتبار للقلة أو الكثرة. "مثل: هواء، ضوء، دم، ماء" فكل واحد من هذه وأشباهاها يسمى بهذا الاسم؛ سواء أكان قليلاً أم كثيراً.

والثالث: اسم الجنس الآحادي؛ وهو: الذى يدل على الماهية "أي الحقيقة الذهنية" ممثلة في فرد غير معين من أفرادها، ولا يمكن تصورهما في العقل إلا

1 انظر رقم 1 من هامش صفحتي 206 و 288.

2 قد أوضحنا المراد من كلمة: "اسم" ومن كلمة: "جنس" وأشرنا - في رقم 2 من هامش ص 21 - إلى أن كلمة "جمعي" هي صفة: لـ "اسم" حتماً، وليست صفة: لـ "جنس".

3 وقد يقال: إن اسم الجنس - مطلقاً - يدل: "على الماهية المجردة"، أي: الحقيقة الذهنية البحتة"، طبقاً للرأي المختار، وهذه الماهية المجردة "أو الحقيقة الذهنية البحتة" كتلة واحدة متماسكة قد يكون لها أجزاء تتكون منها ومن انضمام بعضها إلى بعض،

ولكن لا يمكن أن يكون لها أفراد مستقلة متعددة، بحيث يستقل كل فرد منها بنفسه كاملة. ويتميز بذاته المركبة من أجزاء خاصة به، وذرات يقوم عليها كيانه التام الذي ينفرد به. فكيف يتفق هذا مع اسم الجنس الجمعي الذي يدل على أفراد - لا على أجزاء وذرات - لا تقل عن ثلاثة. وقد تزيد كما عرفنا في رقم 2 من هامش ص 21 ففي هذه الدلالة العددية الحتمية منافاة واضحة للدلالة الأصلية التي يقوم عليها اسم الجنس، وتعارض جلي بين الأصل وأنواعه. أجاب الرضى: بأن اسم الجنس موضوع في أصله للماهية من حيث هي ثم استعمل في الجمع، فهو اسم "جنس وضعاً"، جمعي "استعمالاً" ثم قال الصبان: والأولى أن يقال: إنه غلب استعماله في ثلاثة أفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية في ذلك.

(24/1)

بتخيل ذلك الفرد غير المعهود، واستحضار صورة له في الذهن؛ مثل: أسامة للأسد¹. ملاحظة: يُردد النحاة وغيرهم من المشتغلين بالعلوم والفنون المختلفة كلمة: "القاعدة" ويذكرونها في المناسبات المختلفة، فما تعريفها؟ قالوا: "القاعدة -وجمعها: قواعد- هي في اللغة: الأساس. وفي الاصطلاح: حُكم كُلِّي ينطبق على جميع أجزائه وأفراده؛ لتعرف أحكامها منه". وعلى الرغم من شيوع هذا التعريف في مراجعهم ومطولاتهم -عارض بعض النحاة في كلمة: "حكم" مفضلاً عليها كلمة "قضية" كَلِيَّة بحجة أن القاعدة في مثل قولنا: "كل فاعل مرفوع" تشمل "المحكوم به"، و"المحكوم عليه"، و"الحكم"، فلا بد أن تشمل أموراً ثلاثة، ولا تقتصر على "الحكم". وقد دفع الاعتراض: بأن الاختصار على "الحكم" في ذلك التعريف الشائع، مقبول؛ لأنه نوع من المجاز، إذ فيه إطلاق الجزء -وهو الحكم- على القضية الكلية التي هي اسم يجمع المحكوم به، والمحكوم عليه، والحكم².

1 انظر رقم 1 من هامش ص 206، وص 288، وما بعدها.

2 راجع في كل ما سبق عن "القاعدة" شرح التصريح وحاشية ياسين عليه، ج1 باب:

الضمير: أول الفصل الخاص باتصال الضمير. وجاء في "المصباح المنير" في مادة: "قعد" ما نصه:

"القاعدة في الاصطلاح بمعنى: الضابط، وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته"، وهذا التعريف أحسن، لخلوه من الاعتراضات الموجهة للآخر....

(25/1)

المسألة الثانية: الكلام على أقسام الكلمة الثلاثة:

الاسم، والفعل والحرف:

الاسم: كلمة تدل بذاتها¹ على شيء محسوس، -مثل: نحاس، بيت، جمل، نخلة، عصفورة، محمد... - أو شيء غير محسوس، يعرف بالعقل؛ "مثل: شجاعة، مروءة، شرف، نبل، نبوغ... " وهو في الحالتين لا يقتزن بزمن².
علاماته: أهمها خمسة، إذا وجدت واحدة منها كانت دليلاً على أن الكلمة "اسم".
العلامة الأولى: الجر؛ فإذا رأينا كلمة مجرورة لداع من الدواعي النحوية، عرفنا أنها اسم؛
مثل: كنت في زيادة صديق كريم. فكلمة: "زيارة" اسم؛ لأنها مجرورة بحر الجر "في"،
وكلمة: "صديق" اسم؛ لأنها مجرورة؛ إذ هي "مضاف إليه"، وكلمة: "كريم" اسم؛ لأنها مجرورة بالتبعية لما قبلها؛ فهي نعت لها.
العلامة الثانية: التنوين؛ فمن الكلمات ما يقتضى أن يكون في آخره ضمتان، أو فتحتان، أو كسرتان؛ مثل: جاء حامدٌ، رأيت حامداً،

1 أي: من غير أن تحتاج إلى كلمة أخرى.

2 لإيضاح التعريف وبيان معنى الاسم نذكر ما يأتي: لو وضعنا فاكهة معينة أمام إنسان لا يعرفها، فسأل: ما هذه؟ فأجبنا: "رمان" -مثلاً- لكانت الكلمة: "رمان" هي الرمز، أو العلامة، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهة. وإن شئت فقل: إنها اسم يفهم منه السامع تلك الفاكهة المعينة، دون غيرها. فعندنا شيتان، فاكهة لها أوصاف حسية خاصة بها، ولفظ معين، إذا نطقنا به انصر الذهن مباشرة إلى تلك الفاكهة الخاصة. فلهذا اللفظ معنى، أو مدلول، أو مراد، وما معناه، أو مدلوله، أو المراد منه إلا هذه الفاكهة. وإن شئت فقل: إنه اسم هي معناه ومسماه، وإن هذا المعنى والمسمى له اسم، هو: "الرمان" فالاسم ليس إلا رمزاً، أو علامة، أو إشارة يراد بها أن تدل على شيء

آخر، وأن تعينه، وتميزه، وهذا الشيء الآخر هو المراد من تلك الشارة، والغرض من اتخاذها، فهو مدلولها وممرها، أي: هو المسمى بها، وهي الاسم الذي يميزه من غيره، ويجدده، فلا يختلط بسواه ومتى ثبت أن الاسم هو الرمز والعلامة، وأم المسمى هو المرموز له، المطلوب إدراكه بالعقل - كان الاسم متضمنًا في ذاته كل أوصاف المسمى، فهو مع مسماه كالصورة التي يكتب اسمها إزاءها، فإذا قرئ الاسم أولًا دل على الصورة ومضمونها كاملة. ومثل ما سبق يقال في كل اسم آخر، ومنه يتضح تعريفهم الاسم أحيانًا بأنه: "ما يدل على مسمى فقط"، أي: من غير أن يدل معه على زمن أو شيء آخر.

ولهذا الكلام أمثلة متعددة في ج 4 ص 137 - من الطبعة الثانية - م 141 رقم 1 من هامشها. باب: أسماء الأفعال.

(26/1)

ذهبت إلى حامد، طار عصفورٌ جميلٌ، شاهدت عصفورًا جميلًا، استمعت إلى عصفورٍ جميلٍ ... وهذه الكلمات لا تكون إلا أسماء.

وكان الأصل أن تكتب هي وأشباهها كما يكتبها علماء "العروض" هكذا:

حامدُنْ، حامدَنْ، حامِدُنْ، عصفورُنْ جميلُنْ ... عصفورُنْ جميلُنْ ... عصفورُنْ جميلُنْ ... أي: بزيادة نون ساكنة في آخر الكلمة؛ تحدث رنينًا خاصًا؛ وتنغيماً عند النطق بها. ولهذا يسمونها: "التنوين" أي: التصويت والترنيم؛ لأنها سببه. ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل¹، ووضعوا مكان "النون" 2 رمزًا مختصرًا يغني عنها، ويدل - عند النطق به - على ما كانت تدل عليه؛ وهذا الرمز هو: الضمة الثانية، والفتحة الثانية، والكسرة الثانية ... على حسب الجمل ... ويسمونه: "التنوين"، كما كانوا يسمون النون السالفة، واستغنوا بها الرمز المختصر عن "النون"؛ فحذفوها في الكتابة، ولكنها لا تزال ملحوظة يُنطق بها عند وصل بعض الكلام ببعض، دون الوقف.

ومما تقدم نعلم: أن التنوين نون ساكنة، زائدة³. تلحق آخر الأسماء لفظًا، لا خطأ ولا وقفًا⁴.

العلامة الثالثة: أن تكون الكلمة مناداة⁵، مثل: يا محمد، ساعد

1 اختصارًا، ومنعًا للخلط بين هذه النون الزائدة وغيرها من النونات الأخرى، الزائدة

والأصلية.

2 راجع شرح المفصل "ج 9 ص 35" في الكلام على "التنوين" حيث تراه مكتوباً
"بالنون" كما في الأمثلة السالفة ...

3 أي: ليست من أصل بنية الكلمة، ولا من حروفها الأصلية، لأن هذه النون - وإن
كانت حرفاً واحداً - تعد كلمة كاملة، وتدخل في قسم الحرف المعنوي المحدود من
أقسام الكلمة الثلاثة، فمثلها مثل واو العطف، وفائه، وباء الجر، وتائه ... وغيرها من
"حروف المعاني" التي سيجيء الكلام عليهما في هامش ص 66 وص 70 وفي الجزء
الثاني ص 229 م 78 "أول باب: الظرف" وبينون على هذا تعليقات لبعض الأحكام،
كتعليقهم وجوب حذف التنوين من المضاف بأن التنوين كلمة كاملة، ولا يصح الفصل
بكلمة بين المضاف والمضاف إليه، وهما شيئان متلازمان. إلا بعض حالات فيها الفصل
بينهما، وستجيء في باب: "الإضافة" ج 3.

4 سيجيء في المسألة الثالثة: "ص 33" تفصيل مناسب يتضمن أنواع التنوين وحكم
كل نوع.

5 لأن المنادى "مفعول به" فقولك: "يا محمد" هو بمثابة قولك: "أدعو محمداً" فهو
مفعول به حقيقة، أو تقديرًا - تبعاً للخلاف الذي سجله الصبان وغيره، في هذا
والمفعول به لا يكون إلا اسماً. وكان الأوضح والأنسب أن يقال: "أن تكون الكلمو
مفعولاً به" كما يرى بعض النحاة - لتكون هذه العلامة هي الدالة على اسمية الضمير:
إياك" وأخواته، مما يكون "مفعولاً به" ولا يكون "منادي".

(27/1)

الضعيف. يا فاطمة، أكرمي أهلك. فنحن ننادي محمداً، وفاطمة. وكل كلمة نناديها
اسم، وننادوها علامة اسميتها¹.

العلامة الرابعة: أن تكون الكلمة مبدوءة "بأل" 2 مثل: العدل أساس الملك.
العلامة الخامسة: أن تكون الكلمة منسوباً إليها - أي: إلى مدلولها - حصول شيء، أو
عدم حصوله، أو مطلوباً منها إحداثه، مثل: عليّ سافر. محمود لم يسافر. سافر يا
سعيد. فقد تحدثنا عن "عليّ" بشيء نسبناه إليه. هو: السفر، وتحدثنا عن "محمود"
بشيء نسبناه إليه؛ هو عدم السفر، وطلبنا من "سعيد" السفر. فالحكم بالسفر، أو
بعدمه، أو بغيرهما، من كل ما تتم به الفائدة الأساسية يسمى: إسناداً، وكذلك الحكم

بطلب شيء من إنسان أو غيره ... فالإسناد هو: "إثبات شيء لشيء، أو نفيه عنه، أو طلبه منه".

هذا، واللفظ الذي نسب إلى صاحبه فعل شيء أو عدمه أو طلب منه ذلك، يسمى: "مسندًا إليه"، أي: منسوبًا إليه الفعل، أو الترك، أو طلب منه الأداء. أما الشيء الذي حصل ووقع، أو لم يحصل ولم يقع، أو طلب حصوله - فيسمى: "مسندًا"، ولا يكون المسند إليه اسماً. والإسناد هو العلامة التي دلت على أن المسند إليه اسم⁵.

1 إذا رأينا حرف النداء داخلاً في الظاهر على ما ليس باسم "كالفعل، أو: الحرف، في نحو: يا ... ادخل الحجرة - يا ... ليتك تحترم الميعاد،" فإنه يكون في الحقيقة داخلاً على منادي محذوف، لسبب بلاغي.. أو: تكون "يا" حرف تنبيه، وليست حرف نداء. وسيجيء البيان في أول الجزء الرابع: "باب المنادى".

2 زائدة كانت أم أصيلة "إلا الاستفهامية عند من يستعملها في الاستفهام، والموصولة عند من يجيز دخولها على الفعل" وبهذه العلامة قوي الحكم على كلمة: "العزى" أنها اسم، وهي كلمة مؤقتة، علم لضم مشهور في الجاهلية، و "أل" في أولها زائدة لازمة لا تفارقها ومذكرها: الأعز.

3 انظر ما يتصل بهذا في "ج" ص 30.

4 بهذه العلامة أمكن الحكم بالاسمية على ضمائر الرفع، كالتاء، ونا، وأنا، وعلى "ما" الاستفهامية، والموصولة ...

5 أشار ابن مالك في ألفيته إلى تلك العلامات بقوله:

بالجر والتنوين، والنداء، وأل ... ومسند للاسم تمييز حصل

أي: حصل تمييز للاسم من غيره: بالجر، والتنوين، والنداء، وأل، ومسند، أي: إسناد" والإسناد هو الذي يدل على أن الضمائر المرفوعة أسماء: مثل: "أنا" كتبت رسالة كما تقدم....

(28/1)

زيادة وتفصيل:

"أ" - تعددت علامات الاسم، لأن الأسماء متعددة الأنواع؛ فما يصلح علامة لبعض منها، لا يصلح لبعض آخر، كالجُر، فإنه لا يصلح علامة لضمائر الرفع، كالتاء - ولا يصلح لبعض الظروف؛ مثل: قَطُّ: وَعَوْضُ. وكالتنوين؛ فإنه يصلح لكثير من الأسماء المعربة المنصرفة، ولا يصلح لكثير من المبنيات. وكالنداء فإنه يصلح وحده للأسماء الملازمة للنداء؛ مثل: يا فلان "أي: يا فلان"، ويا مكرمان للكريم الجواد، وغيرهما مما لا يكون إلا منادى¹. وهكذا يقتضى الأمر تعدد العلامات بتعدد أنواع الأسماء ...

"ب" - للاسم علامات أخرى؛ أهمها:

- 1- أن يكون مضافاً؛ مثل: تطرب نفسي لسماع الغناء. وقراءة كتب الأدب.
- 2- أن يعود عليه الضمير²، مثل: جاء الحسن. ففي "الحسن" ضمير. فما مرجعه؟ لا مرجع له إلا "أل" 3؛ لأن المعنى: "جاء الذى هو محسن" ولهذا قالوا "أل" هنا: اسم موصول. وكذلك قد فاز المخلص، وأفلح الأمين.
- 3- أن يكون مجموعاً. مثل: مفاتيح الحضارة بيد علماء، وهبوا أنفسهم للعلم. فكون الاسم جمعاً خاصة من خواص الأسماء.
- 4- أن يكون مصغراً؛ "لأن التصغير من خواص الأسماء كذلك" مثل: حُسَيْن أصغر من أخيه الحسن.
- 5- أن يبدل منه اسم صريح؛ مثل: كيف علي؟ صحيح أم مريض؛ فكلمة: "صحيح" اسم واضح الاسمية، وهو بدل من كلمة: "كيف" فدلّ على أن "كيف" اسم؛ لأن الأغلب في البديل والمبدل منه أن يتحدا معاً، في الاسمية والفعلية.

1 انظر ما يتصل بالعلامة الثالثة: "المناداة" - ص 27.

- 2 بهذه العلامة أمكن الحكم بالاسمية على "ما" التعجبية، وعلى "مهما" في مثل: ما أجمل المعروف! ومثل قوله تعالى: {وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ} ... إلخ.
- 3 سيجيء بيان السبب مفصلاً عند الكلام على صلة "أل" في باب: "الموصول". رقم 2 من هامش ص 356.

6- أن يكون لفظه موافقاً لوزن اسم آخر، لا خلاف في اسميته؛ كنزّال¹ فإنه موافق في اللفظ لوزن: "حَدَام" اسم امرأة، وهو وزن لا خلاف في أنه مقصور على الأسماء. ولولا هذه العلامة لصعب الحكم على "نَزَال" بالاسمية؛ لصعوبة الاهتداء إلى علامة أخرى.

7- أن يكون معناه موافقاً لمعنى لفظ آخر ثابت الاسمية؛ مثل: قَطُّ. عَوْضُ. حيث ... فالأولى ظرف يدل على الزمن الماضي²، والثانية ظرف يدل على الزمن المستقبل، والثالثة بمعنى المكان -في الأغلب- وبهذه العلامة أمكن الحكم على الكلمات الثلاثة بالاسمية؛ إذ يصعب وجود علامة أخرى.

"ج" سبق أن من علامات الاسم الإسناد: وقد وضّحناه. وبقي أن نقول: إذا أسندت إلى كلمة قاصداً منها لفظها، وكان لفظها مبنياً -كما لو رأيت كلمة مكتوبة؛ مثل: "قَطْفَ" أو: "مَنْ" أو: رَبَّ"، وأردت أن تقول عن لفظها المكتوب؛ إنه جميل، وهو لفظ مبني في أصله كما ترى -فإنه يجوز أحد أمرين.

أولهما: أن تحكيها بحالة لفظها، وهو الأكثر؛ فيكون إعرابها مقدراً، منع من ظهور علامته حكاية اللفظ على ما كان عليه أولاً؛ من حركة، أو سكون، فلا يدخل على آخر الكلمة تغيير⁴ لفظي، مهما اختلفت العوامل. تقول: قطف جميل، إن قطف جميل، سررت من قطف.... و.....

ثانيهما: أن تعربها على حسب العوامل إعراباً ظاهراً مع التنوين؛ فتقول: قَطْفٌ جميلةٌ، بالرفع والتنوين في هذا المثال، إلا إن كان في آخر الكلمة ما يمنع ظهور الحركة؛ كوجود ألف مثلاً، كقولك: "على" حرف جر، فإنها تعرب بحركة مقدرة، وتُنون، ما لم يمنع من تنوينها مانع؛ كالإضافة⁵ ...

1 اسم فعل، بمعنى، انزل.

2 ولا تستعمل إلا في جملة منفية.

3 في صفحة 28

4 إلا إن كان اللفظ في أصله حرفاً ثنائياً، فيجوز أن يكون مبنياً للشبه اللفظي بالحروف -كما ستعرف. وهذه صورة من الحكاية غير التي ستيجيء في رقم "7" من ص 200.

5 يلاحظ الفرق الواضح بين دلالة الأمرين السابقين في "ج" ودلالة الملاحظة التي في صفحة 79 وما يتصل بها في ص 309، 310 وما يخالفها في "ج" من ص 146.

.....

وإذا كانت الكلمة ثنائية. وثانيها حرف لين، ضاعفته. فتقول في "لؤ": لؤ. وفي كلمة "في": في. وفي كلمة "ما": "ماء". بقلب الألف الثانية الحادثة من التضعيف همزة، لامتناع اجتماع ألفين.

ويرى بعض النحاة: أن الحرف الثاني الصحيح من الكلمة الثنائية لا يضاعف إلا إذا صارت الكلمة علمًا لشيء آخر غير لفظها، كأن تسمى شيئًا: "بل" أو: "قد" أو: "هل" ... أما إذا بقيت على معناها الأصلي وقصد إعرابها فلا يضاعف ثانيها؛ سواء أكان صحيحًا مثل: "قد" أم لينًا مثل: "لؤ" 1 ...

1 راجع الصبان -ج1- الباب الأول، عند الكلام على علامات الاسم، ومنها:
علامة: "الإسناد" وانظر تعريف "الحكاية" في رقم 1 من هامش ص 310 الآتية.
والرأيان السالفان فصيحان، ولكل منهما مزيته التي تدعو إلى تفضيله حينًا، أو العدول عنه إلى نظيره حينًا آخر، تبعًا لما يقضي به المقام الكلامي، فمزية الحكاية أنها تحمل الذهن سريعًا إلى الحكم على اللفظ بأنه معاد ومرددًا لداعٍ بلاغي، والذي يدل على هذه الإعادة مخالفة اللفظ في ظاهره لما تقتضيه العوامل من حركات إعرابية معينة. فمن يسمع من فصيح: "قطف" السابقة ببقائها على حركتها الأصلية مع اختلاف العوامل يدرك سريعًا أنها معادة موددة، أي: "محكية" فلو لم تكن في التركيب السابق محكية لكانت مبتدأ مرفوعًا، فعدم رفعها وتركها على حالتها الأولى دليل على: "الحكاية" أي: على أن الناطق بما يرددها بعد أن سمعها من غيره أو قرأها، فنطق بها من غير إدخال تغيير على حركاتها مطلقًا، الناطق بما يرددها بعد أن سمعها من غيره أو قرأها، فنطق بها من غير إدخال تغيير على حركاتها مطلقًا، ولو اقتضى المقام الإعرابي الجديد إدخال تغيير على حركاتها. ويظهر هذا بوضوح حين نسمع - مثلًا - المغني يترنم بكلمة: "قطف" جميلة، فيكون النطق بها على سبيل الحكاية إعلانًا ورمزًا إلى أنها جميلة في حالة معينة لنا، وصورة خاصة دون غيرها، بخلاف ما لو قلنا: قطف جميلة، فليس في هذا التعبير، ما يدل على ذلك التقييد المهم. ومما يزيد الأمر وضوحًا ما قالوه في موضع آخر، فمن الأعلام من اسمه "أبو الفضل"، و"أبو جهل" ... فإذا سمعنا من الخبير بالأساليب الصحيحة، الحريص على سلامتها، قوله -مثلًا- مدح الناس "أبو الفضل"، واذموا "أبو جهل" عرفنا سريعًا أن هذا المتكلم الفصيح لم يقل "مدح الناس أبا الفضل واذموا أبا جهل" وإنما قال: "أبو" فلا بد أن يكون هذا على سبيل الحكاية، لحكمة

بلاغية، قد تكون رغبته في إظهار أن: "أبو الفضل" و"أبو جهل" علمان لشخصين معينين، وليس المراد منهما مطلق رجل متصف بالفضل أو بالجهل، إذ لو قال "مدح الناس أبا الفضل واذموا أبا جهل" لجاء الكلام خاليا من التعيين الدقيق، محتملا "العلمية" ومحتملا أن يشمل كل صاحب فضل، أو صاحب جهل من غير تخصيص.... أما الرأي الآخر فمزيتة عمومته وشموله كل الحالات المختلفة، ومنها السابقة، ودخوله تحت القاعدة الإعرابية المطردة، ففيه نوع تيسير. ولهذا المسألة صلة بما يجيء في ج 4 ص 669م 177 باب: "النسب" وما فيها من خلاف، من ناحية تشديد الحرف الثاني من الكلمة الثنائية، وعدم تشديدها.

(31/1)

.....

"د" الاسم ثلاثة أقسام:

ظاهر، مثل كلمة: "محمد" في: "محمد عاقل"، ومضمر 1، أي: غير ظاهر في الكلام، مع أنه موجود مستتر، مثل الفاعل في قولنا: أكرم صديقك 2؛ فإن التفاعل مستتر وجوباً تقديره: "أنت"، ومبهم، لا يتضح المراد منه ولا يتحدد معناه إلا بشيء آخر، وهو اسم الإشارة؛ مثل: هذا نافع، واسم الموصول؛ مثل: الذي بنى الهرم مهندس بارع 3. ملاحظة: هناك قسم رابع - في رأي الكوفيين ومن تبعهم، كابن مالك - وهو الاسم الزائد المحض، لتأكيد المعنى وتقويته. وهذا النوع لا محل له من الإعراب؛ لأنه لا يتأثر بالعوامل ولا يؤثر في غيره. ومن أمثلته: كلمة: "ذا".... 4، طبقاً للبيان الخاص بها 5.

1 راجع "ب" من ص 219 حيث التفصيل. وفي بعض مواضع أخرى قد يراد بالمضمر ما يسمى اصطلاحاً: "الضمير" ومنه، "المستتر" ومنه "البارز" "الظاهر".

2 انظر رقم 2 من هامش ص 16.

3 لأن اسم الإشارة لا يتضح المراد منه بالإشارة إليه، والموصول لا يتضح إلا بصلته. ولا مبهم في الأسماء هذين. وسيجيء البيان في "ج" من ص 338 وفي باب: الموصول "رقم 4 من هامش ص 338".

4 كالتالي في قول الشاعر:

دعي ماذا علمت سأتيه ... ولكن بالمغيب خبريني
5 في رقم "أ" و"ب" من صفحتي 360، 461.

(32/1)

المسألة الثالثة: أقسام التنوين، وأحكامه

التنوين¹ الذي يعتبره النحاة علامة على أن الكلمة اسم -أنواع؛ أشهرها أربعة؛ هي: تنوين الأُمَكِيَّة، تنوين التنكير، تنوين التعويض، تنوين المقابلة، ولهم في كل نوع آراء مختلفة، سنستخلص الرأي السليم منها:

النوع الأول: تنوين الأُمَكِيَّة:

ولتوضيحه نقول: إن الأسماء أربعة أقسام:

"أ" - قسم تتغير حركة آخره باختلاف موقعه من الجُمْل، ويدخله التنوين في آخره؛ مثل: عليٌّ، شجرةٌ، عصفورٌ، ... نقول: جاء عليٌّ، برفع آخره وتنوينه ... رأيت عليًّا؛ بنصب آخره وتنوينه. ذهبت إلى عليٍّ، بجر آخره وتنوينه ... وكذلك باقى الأسماء السابقة وما يشبهها. وهذا القسم من الأسماء يسمى: "المُعَرَّبُ المُنْصَرَفُ"².
"ب" - قسم تتغير حركة آخره باختلاف موقعه من الجُمْل، ولكنه لا يَنُونُ؛ مثل: أحمد، فاطمة، عثمان ... نقول: جاء أحمدُ، رأيت أحمدَ، ذهبت إلى أحمدَ ... وكذلك باقى الأسماء السالفة، وما أشبهها: فإنها لا تنون، مهما اختلفت العوامل³. وهذا القسم يسمى: "المعرب غير المنصرف"،

1 سبق تعريفه وتوضيحه في ص 26.

2 وقد يسمى اختصاراً: "المنصرف" - كما سيجيء في رقم 3 من هامش ص 174 - وإذا ذكر التنوين من غير نص على نوعه كان المراد تنوين: المعرب المنصرف؛ لأنه هو المقصود عند الإطلاق، "أي: عند عدم ذكر النوع". أما إذا أريد غيره فلا بد من التقييد بذكر النوع. كأن يقال: تنوين التنكير، أو: تنوين العوض. والمعرب هو اللفظ الذي تتغير علامة آخره بتغير العوامل، "كما سيجيء قريباً في بابه الخاص ص 75 م 6".
و"المنصرف" هو الذي يكون في آخره هذا التنوين الدال على "الصرف". ويجري "في عبارات بعض القدماء: "الإجراء وعدم الإجراء" بدلاً من "الصرف ومنع الصرف" - وسيجيء البيان في ج 4 باب: "ما لا ينصرف".

3 هذا القسم قد يدخله التنوين أحياناً لغرض معين – كما سيحيى البيان في رقم 1 من هامش ص 294" تقول: رأيت أحمدًا، بالتنوين، بشرط أن تقصد الإخبار بأنك رأيت واحدًا غير معين ممن اسمهم: "أحمد" بخلاف ما لو رأيت رجلًا معينًا اسمه: أحمد معهودًا بينك وبين من تخاطبه ... "راجع شرح المفصل ج 9 ص 29 موضوع: التنوين". هذا، والتمثيل بكلمة: "أحمد" هو من صنيع صاحب =

(33/1)

وله باب خاص يتضمن أسباب منع الاسم من الصرف 1 ...
"ح" قسم لا تتغير حركة آخره بتغير التراكيب. ويسمى: المبني 2. لكن

= "المفصل" نفسه، وكان الأولى التمثيل بكلمة مثل: "يزيد" ونحوها ... لما سيحيى -
"في ج 4 ص 191 م 147 "ب" عند الكلام على الاسم الذي ينصرف" وهو: أن
الاسم الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل إذا زالت علميته يظل ممنوعاً من
الصرف إن كان في أصله وصفاً سابقاً على العلمية وترك صفيته السابقة، وانتقل إلى
العلمية. مثل: "أحمر" علم شخص، فإن حسين تزول عنه العلمية الطارئة يرجع إلى ما
كان عليه قبلها، ويعود وصفاً كما كان، ويظل ممنوعاً من الصرف بشرط وجود العلة
الثانية.

وكلمة: "أحمد" ينطبق عليها هذا من ناحية رجوعها إلى الوصفية السابقة حين تزول عنها
العلمية الطارئة، فكيف تنون إن زالت علميتها وبقيت العلة الثانية؟.
ربما كان يرى فرقاً بين "أحمد" و"أحمر" هو أن "أحمد" متوغل في علميته حتى نسيت
وصفيته وأهملت، فإن زالت عنه علميته لم يرجع إلى وصفيته السابقة عليها، بخلاف:
"أحمر" وأشباهه، فوصفيته قوية ملحوظة. لكن الأفضل - كما قلنا التمثيل بما لا
احتمال معه. مثل كلمة "يزيد" فليس لها وصفية سابقة.

1 سيحيى في الجزء الرابع. وللنحاة تعليل طويل في عدم تنوينه، ولكنه تعليل يرفضه
التأمل.

وقد آن الوقت لإهماله، وإنما نذكر ملخصه التالي ليطمئن من يشاء من الخاصة، إلى أنه
تعليل مصنوع معيب، فهم يقولون.

إن الفعل ثقيل على اللسان، لقلّة استعماله، بالنسبة للاسم، فالفعل لا يستعمل إلا ما

فاعل هو اسم، أما الاسم فقد يستعمل أحيانا مع الفعل، مثل: "نفع الكتاب"، وقد يستعمل أحيانا مع الاسم، مثل: "الكتاب نافع" فالمواضع التي يشغلها الاسم أكثر من المواضع التي يشغلها الفعل، وكثرة الاستعمال داعية إلى خفة النطق وسهولته. وشيء آخر، هو أن الفعل لا يوجد إلا مع فاعل - كما سبق، وقد يحتاج إلى مفعول. ومعنى هذا أن الفعل لا يوجد منفردًا، ولا يدل نفسه على معنى، وإنما يوجد في كلام مركب. أما الاسم فإنه قد ينفرد ولا يراد منه إلا مجرد الدلالة على شيء "أي: على مسمى، كما عرفنا - في ص 26" والمفرد أخف من المركب في النطق والاستعمال. فمن أجل خفته دخله التنوين الذي هو علامة الخفة، ورمز السهولة، وامتنع دخوله على الأفعال، لثقلها. ثم يتدرجون من هذا إلى قولهم: إن في كل فعل ظاهرتين، إحداهما: لفظية، وهي: اشتقاقه من المصدر "على الرأي الشائع" واشتراك لفظيهما في الحروف الأصلية، والمشتق فرع، والمشتق منه أصل، لهذا كان الفعل فرعًا من الاسم. والأخرى: معنوية، وهي: حاجة الفعل إلى الفاعل الاسم - كما سبق. والاحتياج فرع، وعدم الاحتياج أصل. ولما كان القسم الثاني من الأسماء "وهو المعرب غير المنصرف" لا يمنع من الصرف إلا إذا اجتمع فيه ظاهرتان، أو علتان فرعيتان: إحداهما لفظية، والأخرى معنوية، كان شبيهاً بالفعل في ذلك، فامتنع مثله من الصرف، فكلمة: "فاطمة" فيها علة لفظية، وهي التأنيث، والتأنيث فرع التذكير عندهم، وعلة معنوية هي: العلمية، والعلمية فرع التكثير، فهاتان ناحيتان فرعيتان في كلمة "فاطمة"، فلا بد من الظاهرتين "العلتين"، أو من ظاهرة تقوم مقامهما، وذلك في كل كلمة تمنع من الصرف. وينتهون من ذلك كله إلى النتيجة التي يريدونها، وهي: أن الفعل فيه العلتان، ولا يدخله التنوين. وكذلك بعض الأسماء فيه الظاهرتان أو العلتان - أو ما يقوم مقامهما - فلم لا يمنع من الصرف أيضًا بسبب وجود الناحيتين الفرعيتين فلا يدخله التنوين؟

ذلك ملخص كلامهم الخيالي. وهو مدفوع بأن السبب الحق في تنوين بعض الأسماء وعدم تنوين بعض آخر أن العرب الفصحاء نطقت بهذا منونا، وبذلك غير منون. فعلت هذا بفطرتها وطبيعتها، لا لسبب آخر، كمراعاة لقواعد علمية، وتطبيق لأسس فلسفية منطقية، فإن هذه وتلك لم تكن معروفة لديهم في عصر صدر الإسلام وما قبله من عصور الجاهلية، فلم يستخدموا المشابهة، ولم يستعينوا بقياس المناطق أو غيره من مسالك الجدل، والتوهم، وأشباهه مما لا يوافق حياتهم الأولى، ولا نشأة اللغة.

2 سيجيء الكلام عليه في بابه الخاص "ص 72 م 6".

قد يدخله التنوين أحيانا لغرض. وإليك الإيضاح:

من الأسماء القديمة: خَالَوَيْه، نِفْطَوَيْه، عَمْرَوَيْه، سَبَبَوَيْه. وغيرها من أعلام الأشخاص المبنية على الكسر -غالباً- المختومة بكلمة: "وَيْه". فإذا أردت أن تتحدث عن واحد من هذه الأعلام، وكان معيّنًا معهودًا بينك وبين مخاطبه، معروفًا بهذا الاسم، لا تختلط صورته في الذهن بصورة غيره، فإنك تنطق باسمه من غير تنوين، وأنت بهذا تتكلم عنه كما تتكلم عن الأعلام الأخرى المعربة التي يدل الواحد منها على فرد خاص بعينه؛ مثل: محمد، أو: صالح، أو: محمود، أو: غيرهم 1 ...

أما إذا أتيت بالتنوين في آخر الكلمة فإن المراد يتغير؛ إذ تصير كمن يتحدث عن شخص غير مُعَيّن، لا يتميز من غيره المشاركين له في الاسم، فكأنك تتحدث عن رجل أيّ رجل مسمى بهذا الاسم.

ومن الأمثلة أيضًا ما ليس بعلم، مثل: صَهْ 2، إِيَه 3، غَاق 4.

وهذه الكلمات المبنية وأشباهاها تكون منونة حينًا، وغير منونة حينًا آخر 5، كأن تسمع شخصًا يتحدث في أمر معين لا يرضيك؛ فتقول له: صَهْ، "بسكون الهاء من غير تنوينها". فكأنك تقول له: اسكت عن الكلام في هذا الأمر الخاص، ولك أن تتكلم في أمر آخر إن شئت. أما إذا قلت له: صِهْ "بالتنوين" فمرادك: اترك الكلام مطلقًا في جميع الموضوعات؛ لا في موضوع معين.

ولو قلت له: "إِيَه" "بالكسر من غير التنوين" لكان المقصود: زدني من الحديث المُعَيّن الذي تتكلم فيه الآن. ولا تتركه. أما إذا قلت: "إِيَه" بالتنوين فإن المراد يكون: زدني من حديث أيّ حديث؛ سواء أكان ما نحن فيه أم غيره.

1 راجع ما يتصل بهذا، وبإعراب الممنوع من الصرف في ص 174، 310، 315.

2 اسم فعل أمر، بمعنى: اسكت.

3 اسم فعل أمر، بمعنى: زد.

4 اسم صوت الغراب.

5 التنوين وعدمه مقصوران على السماع في أغلب أسماء الأفعال والأصوات - بالتفصيل الذي سيجيء في بابهما في الجزء الرابع. بخلاف الأسماء المختومة بكلمة: "ويه" من مثل: خالويه، ونفطويه، وأشباههما، فإنه قياسي.

كذلك: صاح الغراب غاقٍ "بغير تنوين" فالمراد أنه يصيح صياحًا خاصًا، فيه تنعيم، أو حزن، أو فزع، أو إطالة ... أما بالتنوين فمعناه مجرد صياح.

فعدم التنوين في الكلمات المبنية السابقة -وأشباهها- هو الدليل على أنك تريد شيئًا واحدًا معيّنًا، واضحًا في ذهنك، معهودًا لك ولمخاطبك؛ سواء أكان ذلك الشيء شخصًا أم غير شخص، والتنوين هو الرمز الدال على أنك تريد شيئًا غير مُعَيّن بذاته، وإنما هو محتلط بين نظائره المماثلة له، ولا ينتجه ذهنك إلى واحد منها دون غيره.

ويسمون الكلمة التي من النوع الأول الخالي من التنوين: "معرفة"1؛ لأن مدلولها معروف مُعَيّن. والكلمة التي من النوع الثاني المُنَوّن: "نكرة"؛ لأن معناها مُنْكَر -أي: شائع- غير معين وغير محدد. ويسمون التنوين الذي يدخلها: "تنوين التثنية" أي: التنوين الذي يدل في الكلمة المبنية على الشيوع وعدم التعيين؛ ولا يدخل إلا الأسماء المبنية. فهو: "العلامة التي تدل بوجودها على أن الكلمة المبنية نكرة، وتدل بحذفها على أنها معرفة".

"د" قسم لا تتغير حركة آخره ولا يدخله التنوين؛ مثل: هؤلاء حيث ... كم ... تقول: جاء هؤلاء، أبصرت هؤلاء، انتفعت هؤلاء ... "بالكسر في كل الحالات، بغير تنوين، فهو مبني، وغير منون".

من التقسيم السابق نعلم أن بعض الأسماء معرب، وبعضها مبني، وأن كل واحد منهما قد يكون منونًا، وقد يكون غير منون.

والقسم الأول: "أ" وحده هو الذي يجتمع فيه الإعراب والتنوين معًا. والنحاة يقررون أن الأصل في الأسماء أن تكون مُعْرَبَة 2 ومنونة، وأن الأصل في الحروف وأكثر الأفعال أن تكون مبنية وغير منونة؛

1 وللمعرفة والنكرة وأنواعهما باب خاص يشمل كل أحكامهما، وسيجيء قريبًا "ص 206 م 17".

2 لأن استقراءهم للأسماء دلهم على غلبة الإعراب والتنوين فيها، كما دلهم على أن الحروف كلها مبنية وغير منونة، وأن الأفعال كلها غير منونة وأكثرها مبني، فالماضي والأمر مبنيان دائمًا، المضارع يعرب في حالات، ويبني في غيرها.

أكثرها مبني فكلما ابتعد الاسم عن مشابهة الحرف والفعل في البناء وعدم التنوين¹ كان أكثر أصالة في الاسمية، وأشدّ تمكّنًا.

وبتطبيق هذا على الأقسام الأربعة السالفة يتبين أن القسم الأول أقواها جميعًا في الاسمية، وأعلاها في درجتها؛ لأنه لا يشبههما في شيء؛ فهو مُعرب؛ أما الحروف وأكثر الأفعال فمبنية. وهو منون؛ والتنوين لا يدخل الأفعال ولا الحروف.

ثم يليه في القوة والأصالة؛ القسم الثاني: "ب"؛ لأنه معرب، والحروف وأكثر الأفعال مبنية - كما سبق - لكنه يشبه الأفعال والحروف في عدم التنوين. ثم يليه القسم الثالث: "ح" وهو أضعف من القسمين السابقين؛ لبنائه الدائم، ولعدم تنوينه أحيانًا. أما الرابع: "د" فهو أضعف الأقسام كلها؛ لأنه مبني دائمًا، ولا ينون مطلقًا. فاجتمع في القسم الأول العاملان الدالان على التباعد وعدم المشابهة، أما القسم الثاني فليس فيه إلا عامل واحد؛ لهذا يسمى القسم الأول: "المتمكن الأمكن"، أي: القوي في الاسمية، الذي هو أقوى أصالة فيها، وأثبت مكانة من غيره. ويسمى التنوين الذي يلحقه: تنوين "الأمكنية" أو: "الصرف" ويقولون في تعريفه: "إنه التنوين الذي يخلق آخر الأسماء المعربة المنصرفة؛ ليدل على خفتها²، وعلى أنها أمكن، وأقوى في الاسمية من غيرها" كما يسمى القسم الثاني: "المتمكن" فقط. وما عداهما فغير متمكن.

النوع الثاني: تنوين التنكير:

وهو "الذي يلحق - في الأغلب - بعض الأسماء المبنية؛ ليكون وجوده

1 أو في غيرهما، كبعض الظواهر الخاصة التي تظهر في الفعل - في رأيهم - كما سبق في رقم 1 من هامش ص 34.

2 أثر هذا التنوين في الخفة وغيرها مفصل في موضعه الأنسب "ج 4 باب: "ما لا ينصرف". م 145 ص 191".

3 الأغلب أنه يلحق بعض الأسماء المبنية، لكنه قد يلحق بعض الأسماء المعربة المنصرفة للسبب السابق في الرقم: "3" من هامش ص 33 والبيان الذي في رقم 2 من هامش ص 294.

دليلاً على أنها نكرة، وحذفه دليلاً على أنها معرفة"1 وهو الذي سبق إيضاحه وشرحه في القسم الثالث: "ح" من الأسماء.

النوع الثالث: تنوين التعويض²، أو العوض:

من الدواعي ما يقتضي حذف حرف من كلمة، أو حذف كلمة كاملة، أو حذف جملة بتمامها أو أكثر؛ فيحل التنوين محل المحذوف، ويكون عوضاً عنه. فمن أمثلة -حذف الحرف³ ما يأتي:

جدول يسحب اسكانر

فهنا بعض أفعال ثلاثية، أصلية الحروف، أي: لا يحذف منها حرف في المشتقات المختلفة إلا لداعٍ قويٍّ، لكن الحرف الأخير من تلك الأفعال

1 لم نذكر في التعريف: "أنه يلحق الأسماء المبنية" مع أن الغالب لحاقه بها؛ لأنه قد يلحق الأسماء المعربة غير المنصرفة لغرض أوضحناه "في رقم 3 من هامش ص 33 وللبين الذي في رقم 1 من هامش ص 294 فتقييد الأسماء بأنها "مبنية" غير صحيح.

2 ويدخل الأسماء المعربة والمبنية.

3 وهذا الحذف مقصور على حالتي الرفع والجر، مع وجود التنوين فيهما، كما في الأمثلة.

فإن لم يوجد التنوين -لسبب أن الكلمة مضافة، أو: مبدوءة بأل، أو: لداعٍ آخر- لم تحذف الياء. وكذلك لا تحذف في حالة النصب، بل تبقى وتظهر الفتحة عليها من غير التنوين.

(38/1)

صار ياء في اسم الفاعل وحذف في جمع التكسير، وحل مكانه التنوين؛ عوضاً عنه، فالتنوين المشاهد في آخر كل جمع مما سبق إنما هو تعويض عن الحرف المحذوف. وعند الإعراب نقول: الكلمة مرفوعة بالضممة على الياء المحذوفة. ومجرورة بفتحة نيابة عن الكسرة فوق الياء المحذوفة. والتنوين الظاهر في الحالتين عوض عن الياء المحذوفة¹.

1 هذا خير ما يقال اليوم، وأوضحه وأيسره. أما ما يقوله النحاة فمردود عقلاً، وفيه التواء وصعوبة، فهم يقولون: إن كلمة: باقية، أو: نامية، أو: ماضية، أو: ما يشبهها

"من كل كلمة مؤنثة على وزن: "فاعلة" يجوز جمعها جمع تكسير على وزن: "فواعل" فتصير الكلمة المرفوعة بعد تكسيرها: "بواقي" "نوامي" "مواضي" بالضم بغير تنوين؛ لأنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع "وهي كل جمع تكسير بعد ألف تكسيه إما حرفان، مثل: معابد، طوائف، جواهر، مدارس....، وإما ثلاثة أحرف أووسطها ساكن، مثل: مفاتيح، قناديل، أزاهير، جمع أزهار، وتفصيل الكلام عليها في الباب الخاص بما لا يصرف ج4 م 145، م 173" ثم تحذف الضمة؛ لأنها ثقيلة على الياء، فتصير الكلمة، "بواقي"، "نواسي"، "مواضي"، ثم تحذف الياء للتخفيف أيضاً. ويجيء التنوين عوضاً عنها؛ لأنها حرف أصلي، لا يحذف من غير تعويض، وإلا كان الحذف جوراً على الكلمة، كما يقولون!!

هذا على اعتبار أن الكلمة المجموعة كانت ممنوعة من الصرف أول الأمر عند تكسيهها، ثم وقع الحذف والتعويض بعد ذلك. أما على اعتبار أنها لم تكن ممنوعة من الصرف أول الأمر وإنما وقع الحذف والتعويض قبيل منعها من الصرف فيقال فيها: "بواقي" "نوامي"، "مواضي" بالتنوين في كل هذا، ثم حذفت الضمة الأولى وحدها؛ لأنها ثقيلة على الياء "وبقي التنوين الذي تدل الضمة الثانية عليه" فالتقى ساكنان لا يجوز اجتماعهما، هما: الياء والتنوين، فحذفت الياء أولاً، ثم حذف التنوين بعدها، "بسبب أن الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع" فصارت "بواق"، "جوار" و"مواض" بكسرة واحدة، "أي: بغير تنوين" ثم جاء تنوين آخر غير المحذوف، ليكون عوضاً عن الياء، وليمنع رجوعها عند النطق. فمنع الصرف في الحالة الأولى سابق في وجوده على الحذف، ومقدم عليه، أما في الحالة الثانية فكان الحذف هو السابق والمقدم على منع الصرف في رأيهم.

وكلتا الحالتين تجري على الجموع السابقة وأشباهها في حالة الجر أيضاً، فبدلاً من أن يقال: حذفت الضمة، لثقلها ... يقال: حذفت الكسرة، لثقلها ... أو حذفت الفتحة التي هي نائبة عن الكسرة، الثقيلة - في رأيهم - بالرغم من خفتها عندهم في كل موضع آخر.

ولا يخفى ما في هذا من تكلف بغير داع، ولف، وتعقيد. والواجب أن تقول في سبب الحذف في "فواعل" وأشباهها، "من كل صيغة لمنتهى الجموع، آخرها ياء لازمة، مكسور ما قبلها، ولكنها تحذف - عند عدم المانع - كحذفها في الجموع السابقة" "إنه استعمال العرب ليس غير" فهم يحذفون تلك الياء، رفعاً، وجرّاً، إذا وقعت آخر صيغة منتهى الجموع، وما أشبهها من غير أن يفكروا في قليل أو كثير مما نقلناه عن النحاة، بل من غير أن يعرفوا عنه شيئاً. فلا علينا إن تركنا ذلك المنقول، واكتفينا بما ذكرناه، مسaire

للعقل، وتجنبًا للوعر الذي لا خير فيه، بل الخير في استبعاده ونبذه.
وما يؤيد رأينا -إن كان في حاجة إلى تأييد- أن العرب يقولون: أكرمت بواكي ...
ورأيت سواقي ... و.... بظهور الفتحة على الياء. فلم توصف الفتحة في مثل هذه
الحالة بالخفة وتفوز بالبقاء، ولم توصف في حالة الجرحين تكون نائبة عن الكسرة بالثقل
وتحذف- في الرأي المشهور- ثم تحذف الياء؟
فكيف يقع هذا مع أن الحرف في الحالتين واحد، وكذلك حركته وهي الفتحة، وكذلك
الحنجرة، واللسان والفم، وجهاز النطق والكلام. ثم انظر رقم 4 من هامش ص 191.

(39/1)

أما حذف كلمة ومجيء التنوين عوضًا عنها فيكثر بحذف المضاف إليه بعد لفظة: "كل"،
أو "بعض" 1 -وما في حكمهما- ومن أمثلته:
قسمت المال بين المستحقين؛ فأعطيت كلاً نصيبه، أي: كل مستحقٍ.
حضرت الضيوف فصافحت كلاً منهم. أي: كل ضيفٍ.
تعجبنى الصحف اليومية غير بعضٍ. أي: بعض الصحف.
اعتدل الجو أيام الشتاء إلا بعضًا. أي: بعض أيام.
وأما حذف جملة، أو أكثر، ومجيء التنوين عوضًا عنها فإنه يكثر بعد كلمة "إذ" 2
المضافة، المسبوقة بكلمة "حين" أو "ساعة" وما أشبههما من ظروف الزمان التي تضاف
إلى: "إذ". ويتضح من الأمثلة الآتية:
جاء الصديق، وكنت "حين إذ جاء الصديق" غائبًا، جاء الصديق وكنت "حينئذ" غائبًا.
أكرمتني؛ فأثبتت عليك "حين إذ أكرمتني" -أكرمتني فأثبتت عليك "حينئذ".
سأبقت، وكان زملاؤك "ساعة إذ سأبقت" يرجون لك الفوز، سأبقت وكان زملاؤك
"ساعتئذ" يرجون لك الفوز.
مشيت في الحديقة، وقطفت الزهر. وكنت "ساعة إذ مشيت" وقطفت قريبًا منك، أو:
وكنت "ساعتئذ" قريبًا منك.
سافر محمود في القطار، وجلس يقرأ الصحف، وتكلم مع جاره، وكنت معه وقت "إذ
سافر"، وجلس يقرأ ويتكلم.

1 لفظهما مفرد ومذكر، ولكن معناهما قد يكون غير ذلك. ولهذا يراعي في الضمير

العائد عليهما مطابقتها للفظهما حيناً أو لمعنهما حيناً آخر -طبقاً للبيان الآتي في ص 266 -

والتنوين فيهما تنوين "عوض" و"أمكنية" معاً؛ لأنه عوض عن المحذوف، ولأنهما معربان منصرفان- راجع حاشية الخضري، أول باب الممنوع من الصرف وسيجيء "في الجزء الثالث: "باب الإضافة م 94 ص 71" أن هذا الرأي أوضح وأدق من الرأي الآخر القائل: إنه للأمكنية فقط، وحجته وقوعه في اسم معرب منصرف، لا بد من وجوده في آخره، إلا إذا جاء بعده مضاف إليه فيحذف التنوين، لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه، فإذا حذف المضاف إليه عاد ذلك التنوين للظهور مرة أخرى بعد اختفائه"، فهو ليس تنويناً جديداً النوع، وإنما هو تنوين "الأمكنية" الذي يلحق -عند عدم المانع- آخر الأسماء المعربة المنصرفة كالتي هنا، اختفى بسبب الإضافة، فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهراً كما كان ويترتب على هذا الرأي منع دخول "أل" التي للتعريف على "كل" و "بعض" لأن الإضافة ملحوظة -دون الرأي الآخر الميسر طبقاً للبيان الذي في الجزء الثالث.

2 كما سيجيء في ج 2 ص 258 م 79 باب: "الظرف" وفي ج 3 ص 79 م 94 باب: "الإضافة".

(40/1)

سافر محمود في القطار، وجلس يقرأ الصحف، وتكلم مع جاره. وكنت معه "وقتئذ" ... ومنه قوله تعالى: {إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا هَٰذَا، يَوْمَئِذٍ تُخْبِرُهَا} .

فقد حذفت -في الأمثلة السالفة جملة أو أكثر بعد: "إذ" مباشرة، وجاء التنوين عوضاً عن المحذوف. ولما كانت الذال ساكنة، وكذلك التنوين، حركنا الذال بالكسر؛ ليتمكن النطق والتغلب على اجتماع الساكنين¹، ووصلنا كلمة: "إذ" في الكتابة بما قبلها، عملاً بقواعد رسم الحروف "الإملاء".

مما سبق نعلم أن تنوين العوض هو: ما يجيء بدلاً من حرف أصلى حذف، أو من كلمة، أو جملة، أو أكثر؛ ليحل محل المحذوف، ويغني عنه.

ومما يجب التنبيه له أن هذا التنوين قسم مستقل، أثره الخاص هو: "التعويض" فلا يدل بنفسه على إعراب ولا بناء، ولهذا يدخل في آخر الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة: أي:

يدخل في آخر الأسماء المعربة والمبنية.

النوع الرابع: تنوين المقابلة:

إن التنوين حين يلحق آخر الاسم يكون دليلاً على أن ذلك الاسم قد تمّ، واستكمل حروفه، كما في نحو: محمدٌ مسافرٌ، أمينٌ مهذبٌ، حليمٌ عالمٌ. لكن أين يذهب التنوين حين تجمع تلك الكلمات جمع مذكر سالماً فنقول: المحمدون مسافرون، الأمينون مهذبون، الحليمون عالمون؟ لمْ لمْ يبقَ في الجمع ليدل على ما كان يدل عليه في المفرد؟

يرى النحاة أنه قد اختفى، وحلت محله النون التي في آخر الجمع. ولما كانت غير موجودة إلا في جمع المذكر السالم، دون الجمع المختوم بالألف والتاء

1 لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر.

2 يلاحظ أن تشبیه العلم أو جمعه أي جمع، يزيلان علميته، فيحتاج إلى ما يجلب له التعريف إذا اقتضى المقام التعريف - في حالة تشبيته وجمعه بعد زوال التعريف السابق الذي كان تابعاً للعلمية، ولهذا يزداد عليه ما يفيد التعريف، مثل "أل" المعرفة في أوله، أو حرف النداء، أو غيره.

- كما سيجيء البيان في رقم 3 من ص 129 مفصلاً، وله إشارة في هامش ص 294.

(41/1)

الزائدتين. "جمع المؤنث السالم وملحقاته" - وكلاهما جمع سلامة - كان من الإنصاف أن يزداد التنوين في الثاني، ليكون مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم، ويتم التعادل بين الاثنين من هذه الناحية¹. ويسمونه لذلك، تنوين المقابلة؛ ويقولون في تعريفه: إنه اللاحق لجمع المؤنث السالم؛ ليكون في مقابلة النون في جمع المذكر السالم. إلى هنا انتهى الكلام على أنواع التنوين الخاصة بالاسم وحده. وهناك أنواع أخرى ليست من علاماته؛ لأنها مشتركة بينه وبين الفعل، والحرف؛ فلا داعي لإثباتها هنا. ولا سيما إذا عرفنا أنها تكاد تكون مقصورة على الشعر دون النثر. فموضوعها المناسب لها هو: "علم الشعر" المسمى: "علم العروض والقوافي".

1 ونرى أن النون في جمع المذكر السالم، والتنوين في جمع المؤنث السالم - لا سبب لهما

إلا نطق العرب. وكل تعليل يخالف هذا فمرفوض.

ولو صح أن النون في جمع المذكر السالم بدل التنوين في مفردة، لكان من الغريب وجودها في جمع المذكر السالم الذي لا تنوين في مفردة، بسبب منعه من الصرف، مثل: الأحمدين، والعمرين، واليزيدين، والأفضلين. وأشباهها، فإن مفرداها - وهو أحمد، وعمر، ويزيد، وأفضل ... لا يدخله التنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف. ولكان من الغريب أيضاً احتياج جمع المؤنث إلى المقابل "وهو التنوين" مع أن مفردة يخلو في كثير من الأحوال من التنوين، كفاطمة، وزينب. على عكس جمع المذكر السالم، فإن مفردة يكثر فيه التنوين. هذا إلى اعتراضات وأنواع من التناقض سببها التعليل السالف الذي لا قيمة له ومن المستحسن تسمية تنوين المقابلة باسم: "تنوين جمع المؤنث السالم" أو: الأخذ بالرأي الصائب، الذي يري إدماج تنوين المقابلة. في تنوين التمكن؛ لأنه منه برغم مخالفة بعض النحاة في ذلك.

"راجع الجزء الأول من حاشية الخضري في تنوين: المقابلة". هذا، وقد تركه "صاحب" المفصل ولم يذكره، وإن كان شارحه قد عرض له".

(42/1)

زيادة وتفصيل:

"أ" تحريك التنوين:

التنوين ساكن، إلا إن جاء بعده حرف ساكن أيضاً، فيتحرك التنوين بالكسر¹، وقد يجوز تحريكه بالضم²، مثل: "وقف خطيب استمعت خطبته" "خطيبين استمعت خطبته"، وصاح قائلًا: افهموا "قاتلن افهموا".

فقد وقعت السين ساكنة، بعد التنوين، وكذلك الفاء، فتحرك التنوين بالكسر أو بالضم، وكلاهما جائز، والكسر أكثر¹ إلا حين يكون بعد التنوين حرف ساكن بعده حرف مضموم لزومًا³، مثل: "أقبل عالم أخرج لاستقباله" - فالحاء الساكنة بعد التنوية وليها حرف مضموم حتماً، فيكون الأحسن تحريك التنوين بالضم، فتقول: "عالمن أخرج"، لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم في النطق. ومثله: "هذه ورقة اكتب فيها" فالكاف الساكنة بعد التنوين جاء بعدها التاء المضمومة، فكان من الأوفق تحريك

التنوين بالضم، ليكون الانتقال من الضم إلى الضم، وهو أخف في النطق من الانتقال من الكسر إلى الضم. تقول: "هذه ورقتن اكتب فيها".

ومن العرب من يميز حذف التنوين إذا وليه ساكن. وهذا أسهل اللغات كلها، فيقول: "وقف خطيب اسمع خطبته"، وصاح "قائل افهموا" و "أقبل عالم اخرج لاستقباله" وحذا الاقتصار عليه بشرط التنبيه إلى أن الكلمات التي حذف منها ليست ممنوعة من الصرف4.

"ب" مواضع حذف التنوين - غير الموضوع الجائز السالف:

وبهذه المناسبة نقول:

إن هناك مواضع يحذف فيها التنوين وجوبا، منها:

1- وجود أل، في صدر الكلمة المنونة، مثل: جاء رجل، بالتنوين من

"1، 1" لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر. "كما سبق في رقم 1 من هامش ص 41".

2 راجع شرح المفصل "ج9 ص 35" عند الكلام على التنوين. وحاشية الصبان أيضا عند الكلام عليه.

3 يشترط بعضهم في هذا أن تكون ضمة الحرف أصلية، مثل: ضمة الراء في مثل: "اخرج" لأنها ضمة لا تتغير أبدا. بخلافها في مثل: حضر رجل ابنك يعرفه، فضمة "النون" في كلمة: "ابن تتغير بتغير إعراب كلمة: "ابن" وفي هذه الحالة يكون الأحسن - وقيل يجب - التخلص من الساكنين بالكسر.

4 انظر "ح" من ص 50 في الكلام على التقاء الساكنين.

(43/1)

.....

من غير "أل"، ويحذفه وجوباً معها؛ مثل: جاء الرجل.

2- أن تضاف الكلمة المنونة؛ مثل: جاء رجل المروءة.

3- أن تكون الكلمة المنونة شبيهة بالمضاف1؛ مثل: لا مالَ لمحمود، بشرط أن يكون الجار والمجرور صفة؛ وخبر "لا" النافية للجنس محذوفاً. أى: لا مالَ لمحمود حاضر.

فكأنك تقول: "لا مالَ محمودٍ حاضرٍ" فتفترض إضافة ملحوظة، مقدرة، لغرض يتصل بالمعنى المراد. وقد تفترض أن اللام زائدة؛ كأنها غير موجودة بين المضاف والمضاف إليه وأن الكلام يحوي إضافة ظاهرة.. ومن المستحسن عدم الالتجاء لهذا، قدر الاستطاعة. أما إن كان الجار والمجرور هما الخبر فليس هناك تنوين محذوف. وإنما فتحة بناء في آخر كلمة: "مال" التي هي اسم "لا" النافية للجنس.

4- أن تكون الكلمة ممنوعة من الصرف؛ مثل: اشتهر "سحبانٌ" بالفصاحة لم أسمع "سحبانٌ" ... ولكن قرأت حُطِب "سحبانٌ" ...

5- الوقف على الكلمة المنونة في حالة الرفع أو الجر. ومعنى الوقف انتهاء الكلام عند النطق بآخرها. مثل: هذا أمرٌ عجيبٌ -فكّرت في أمرٍ عجيبٍ ... فإن كانت منصوبة. فإن التنوين ينقلب ألفاً في اللغة المشهورة. مثل: شاهدتُ أمراً، عند الوقوف على كلمة: "أمراً" المنونة. وشاهدتُ أمراً "عجيباً"؛ عند الوقوف على كلمة: "عجيباً" المنونة.

6- أن يكون الاسم المنون علمًا²، مفردًا، موصوفًا³، مباشرة - أي من

1 المراد بالشبيه المضاف: اللفظ الذي اتصل به شيء يتمم معناه ويزيد فائدته.

وسيجيء بيانه في باب: "لا" النافية للجنس ص 689.

2 سواء أكان اسمًا، أم كنية، أم لقبًا "وسيجيء تعريف الثلاثة في باب العلم ص 307م

23 كما سيجيء لهذه المسألة مناسبة أخرى في باب المنادى ج 4 ص 17 ط 2 - م

128". ويجوز أن يراعى في حذف الهمزة أن تكون الأعلام جنسية يكنى بها عن المجهول

اسمه، أو اسم أبيه، مثل: فلان بن فلان. أو: الحارث بن همام الذي تخيله الحريري،

وأدار الحديث على لسانه في كثير من المقامات. وقد وقع الخلاف في حذف التنوين

وهمزة الوصل وألفها من: "ابن" و"ابنة" إذا كان العلم الأول "وهو الموصوف كنية، أو

كان العلم الثاني المضاف إليه كنية، مثل: اشتهر بالعدل الخليفة الثاني أو خفض بن

الخطاب ومن أولاده. عبد الله بن أبي حفص. فرأى فريق وجوب إثبات التنوين وهمزة

الوصل والألف، ويرى آخرون صحة الحذف والإثبات. ويبدو أن الأفضل الحذف،

لتكون القاعدة عامة مطردة- كما سنشير لهذا في باب: المنادى ج 4 ص 17 ط 2 م

128.

3 فلو كان لفظ "ابن، وابنة" بدلا، أو خبرا لمبتدأ أو لناسخ، أو منصوبا بعاملي محذوف

مثل أعني - لم يصح حذف التنوين وما يتبعه.

غير فاصل - بكلمة: "ابن" أو: "ابنة" وكلتاها مفردة، مضافة إلى علم آخر مفرد، أو غير مفرد. ولا بد أن تكون البنوة حقيقية. ولا يشترط 1 في واحد من العلمين التذكير. فمجموع الشروط سبع؛ إذا تحققت مجتمعة حذف التنوين نطقًا وكتابة، وحذفت همزة الوصل وألفها من "ابن وابنة" كتابة ونطقًا، بشرط ألا تكون إحداها أول السطر، ولا خاضعة لضرورة شعرية تقضي بإثباتها؛ فمثال الحذف: هذا محمد بن هاشم. وهذه هندُ 2 بنة محمود. وإن اختل شرط من الشروط السبعة لم يحذف التنوين، ولا أَلَف "ابن وابنة" 3.....

1 طبقا للرأي الأقوى.

2 قلنا "هند"؛ لأنها علم مؤنث، يجوز تنوينه، وعدم تنوينه. أما أكثر الأعلام المؤنثة الأخرى فلا تنون مطلقًا؛ لأنها ممنوعة من الصرف، للعلمية والتأنيث.

3 راجع حاشيتي الصبان والخضري آخر -باب: النداء- حيث الكلام على كثير مما يختص بهذا الموضوع السادس.

(45/1)

المسألة الرابعة: الفعل وأقسامه، وعلامة كل قسم

"أ" فهم الطالب. سافر الرحالة. رجع الغائب.
كل كلمة من الكلمات: "فَهْم" "سَافِر" "رَجَعَ"، ... تدل بنفسها مباشرة "من غير حاجة إلى كلمة أخرى" ... على أمرين.
أولهما: مَعْنَى ندركه بالعقل؛ وهو: الفَهْم، أو: السفر، أو الرجوع، ويسمى: "الحَدَث"، وثانيهما: زمن حصل فيه ذلك المعنى "أى: ذلك الحدث" وانتهى قبل النطق بتلك الكلمة؛ فهو زمن قد فات، وانقضى قبل الكلام 1.
"ب" وإذا غيرنا صيغة تلك الكلمات فقلنا: "يفهم". "يسافر". "يرجع" ... دلت الكلمة في صيغتها الجديدة على الأمرين أيضًا؛ المعنى "الحَدَث" والزمن. ولكن الزمن هنا

لم يكن قد فات وانقضى؛ وإنما هوزمن صالح للحال¹، والاستقبال.
"ح" وإذا غيرنا الصيغة مرة أخرى فقلنا: "افهم"، "سافر"، "ارجع" ... دلت كل واحدة
على الأمرين؛ المعنى "الحدث" وهو: طلب الفهم، أو: طلب السفر، أو: طلب الرجوع.
والزمن الذي يتحقق فيه الطلب. والزمن هنا مقصور على المستقبل وحده؛ لأن الشيء
الذي يطلبه إنسان من آخر لا يحصل ولا يقع إلا بعد الطلب وانتهاء الكلام؛ أى: لا
يقع إلا في المستقبل ... فكل واحدة من تلك الكلمات وأشباهاها تسمى: "فعلا".
فالفعل:

كلمة تدل على أمرين معاً؛ هما: معنى "أى: حدث" وزمن يقترن به²

"1 و 1" الحال، هو: الزمن الذي يحصل فيه الكلام، والاستقبال هو: الزمن الذي يبدأ
بعد انتهاء الكلام مباشرة. والماضي هو: الزمن الذي قبل الكلام.
2 دلالة على الأمرين هو الأعم الأغلب، لأن الفعل في التعريفات العلمية لا يدل على
زمان، وإنما هو مسلخ عنه، مجرد منه – كما نص الحضري على هذا "ج1 باب:
"المعرب والمبني"، عند كلامه على المثنى" ويرى فريق من النحاة أن "كان" النسخة لا
تدل على معنى "حدث" وإنما تقتصر دلالتها على إفادة الماضي وحده، مخالفة أخواتها
وأكثر الأفعال الأخرى. ويخالفهم فريق آخر يرى أنها تدل على الأمرين: =

(46/1)

وأقسامه ثلاثة¹: ماض، وهو: كلمة تدل على مجموع أمرين؛ معنى، وزمن فات قبل
النطق بها. ومن أمثلته قوله تعالى: {تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا
سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا}.

ومضارع: وهو: "كلمة تدل على أمرين معاً: معنى، وزمن صالح للحال والاستقبال.
كقوله تعالى: {قَوْلٌ مَعْرُوفٌ، وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى} ، ولا بد أن يكون
مبدوءاً بالهمزة، أو النون، أو التاء، أو الياء² ... وتسمى هذه الأحرف: "أحرف
المضارعة". وفتحها واجب، إلا في المضارع الرباعي فتضم، وكذا في: المضارع المبني
للمجهول. أما المضارع:

= المعنى والزمن". وقد أشرنا إلى هذا الموضوع في رقم 3 من هامش ص 545 – أول

باب "كان" وأخواتها، وأوضحنا أن الرأي الثاني هو السديد، لأدلة كثيرة جاوزت العشرة ساقها أنصاره. وهناك بعض أفعال ماضية قيل إنها -ومن القائلين صاحب المجمع، ج1 ص9- سلبت الدلالة على الزمان الماضي بسبب استعمالها للحال في الإنشاء، وقال المحققون: لا تدل على زمن مطلقاً، وإنما تدل على المعنى المجرد المخصصة له، مثل أفعال العقود "كعبت واشترت" ومثل: "فعل التعجب" في أكثر أحوالهما بشرط ألا تتوسط "كان" الزائدة بين "ما التعجبية" والفعل الماضي "أفعل" الذي دخلت عليه، وبشرط ألا يوجد لفظ أو قرينة تدل على التقييد بزمن معين -"كما يجيء في رقم 5 من هامش ص51 وكما يجيء في باهما ج3 هامش ص328- ومثل: "نعم"، المستعملة في إنشاء المدح، و"بنس" المستعملة في إنشاء الذم، وسيجيء الإيضاح في باهما بالجزء الثالث "راجع حاشية التصريح ج1 باب "إن" عند الكلام على: "لام الابتداء"، وتاج العروس عند الكلام على مادة كل من الفعلين، والهمع". والمراد من الرأيين السابقين -والتوفيق بينهما يسير- مدون أول حاشية ياسين ج1 في فصل بناء الفعل.

1 وسيجيء في "د" من ص51، وما بعدها بيان الأزمنة المختلفة التي يدل عليها الفعل الماضي، ثم المضارع، ثم الأمر، مع ملاحظة أن لكل نوع من الأفعال زمناً خاصاً يشتهر به، ويغلب عليه، لكنه قد يتركه إلى زمن آخر - كما سنعرف - هذا، وقد يكون الفعل زائداً محضاً، مثل "كان" وبعض أخواتها، "طبقاً للبيان الآتي في ص 577" ولا يصح اعتبار اللفظ "سواء أكان فعلاً أم غير فعل" زائداً إذا أمكن اعتباره أصلياً؛ لأن اعتبار الأصالة مقدم على اعتبار الزيادة - كما سيجيء في ص 70، 489، 581. ومما تجب ملاحظته أيضاً: أن الفعل والجملة بنوعيهما الاسمية، والفعلية، في حكم النكرة، "طبقاً للبيان الوارد في رقم 1 من هامش 213، وله إشارة في رقم 2 من هامش ص 209".

2 يجب أن يكون المضارع مبدوءاً بالهمزة للدلالة على التكلم، وأن المتكلم فرد واحد، نحو: إني أتخير ما أقوله وما أقرؤه. ويجب أن يكون مبدوءاً بالنون للدلالة على التكلم، وأن المتكلم فرد واحد يعظم نفسه، أو أنه فرد واحد معه غيره، مثل: عند الزيارة تحسن استقبالك، ونكرم ضيفتك. ويجب أن يكون مبدوءاً بالتاء لمخاطبة المفرد المذكور والمؤنث وفروعهما، أو للتحديث عن المفردة الغائبة، أو مثناها، وكذلك جمعها "طبقاً للرأي الآتي في "ج" من ص 181" نحو: أنت تتقن عملك وأنت تتقنين عملك، وأنتما تتقنان عملكما "لخطاب المثني المذكور والمؤنث" وأنتم تتقنون عملكم، وأنتن تتقن عملكن، وهي تتقن عملها، وهما تتقنان عملها، وهن تنظمن عملهن، ويجب أن يكون مبدوءاً بالياء للمفرد المذكور الغائب وفرو وجمع الغائبات. نحو: الشجاع يقول الحق لا

يخاف شيئاً، الشجاعان يقولان الحق، لا يخافان شيئاً الشجعان يقولون الحق، لا يخافون شيئاً، الشجاعان يقلق الحق، لا يخفن شيئاً. وإذا كان المضارع مبدوءاً بالهمزة أو النون أو التاء ففاعله ضمير مستتر وجوباً. طبقاً للبيان الآتي في ص 228.

(47/1)

إخال" فالأفصح كسر همزته لا فتحها¹.
وأمر، وهو: كلمة تدل بنفسها على أمرين مجتمعين: معنى، وهذا المعنى مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل: كقوله تعالى: {رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا} ، ولا بد في فعل الأمر أن يدل بنفسه مباشرة على الطلب من غير زيادة على صيغته؛ فمثل "لتُخْرَجَ"، ليس فعل أمر؛ بل هو فعل مضارع، مع أنه يدل على طلب شيء ليحصل في المستقبل؛ لأن الدلالة على الطلب جاءت من لام الأمر التي في أوله، لا من صيغة الفعل نفسها².
وقد اجتمعت الأفعال الثلاثة في قوله تعالى: {وَلَا تُطْعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ، وَدَعْ أَذَاهُمْ، وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ، وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا} ، وقول الشاعر:
أَحْسِنْ إِلَى النَّاسِ تَسْتَعِيدَ قُلُوبَهُمْ ... فطالما اسْتَعْبَدَ الْإِنْسَانَ إِحْسَانُ
ولكل قسم من هذه الثلاثة علامات خاصة تميزه عن غيره؛ فعلامة الماضي: أن يقبل في آخره التاءين؛ "تاء التأنيث الساكنة"³ مثل: أَقْبَلْتُ سَعَادُ. وصافحت أباها، أو: "التاء المتحركة" التي تكون فاعلاً؛ مثل: كَلِمَتُكَ كَلَامًا فَرَحْتَ بِهِ، "وتكون مبنية على الضم للمتكلم، وعلى الفتح للمخاطب المذكور، وعلى الكسر للمخاطبة".
وليس من اللازم أن تكون إحدى التاءين ظاهرة في آخر الفعل الماضي؛ بل يكفي أن يكون صالحاً لقبولها، وإن لم تظهر فعلاً. مثل: أَقْبَلَ الطَّائِرُ؛ فنزل فوق الشجرة؛ فكلمة: "أقبل" و"نزل" فعل ماضٍ؛ لأنه -مع خلوه من إحدى التاءين- صالح لقبول واحدة منهما: فتقول: أَقْبَلْتُ ... نَزَلْتُ ...
فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل الماضي ولكنها لم تقبل علامته

-
- 1 لأن الكسر هو المسموع الكثير، والفتح لغة قليلة مسموعة أيضاً. والمستحسن هنا الاقتصاد على الكثير، كما سيجيء في ج" م 60 باب "ظن" عند الكلام على: "خال".
 - 2 كما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 64.
 - 3 المنسوب معناها إلى الفاعل، احتراز من تاء التأنيث التي لا تدل على الفاعل ولا

تنسب إليه، كالتى تتصل ببعض الحروف مثل: ربت وثمرت في تأنيث الحرفين "رب" الجارة "وتم" العاطفة وغيرهما. - انظر "أ" من ص 50.

(48/1)

فليست بفعل ماضٍ، وإنما هي: "اسم فعل ماضٍ" 1. مثل: هيهات انتصار الباطل، بمعنى: بُعد جدًا ... ومثل: شتان المنصف والباغي؛ بمعنى: افتراقًا جدًا. أو: هي اسم مشتق بمعنى الماضي 2؛ مثل: أنت مكرمٌ أمسٍ ضيفك. ومما تقدم نعلم أن كلمتي: "نعم" وهي: كلمة للمدح "وبئس" وهي: كلمة للذم فعلان ماضيان 3؛ لقبولهما تاء التأنيث الساكنة؛ تقول: نعمتُ شهادة الحق، وبئست شهادة الزور، كما نعرف أن "ليس" و"عسى" فعلان ماضيان؛ لقبولهما التاءين.

1 اسم الفعل: اسم يقوم مقام الفعل في المعنى، والزمن والعمل. ولكنه لا يقبل علامة الفعل الذي يقوم مقامه، ولا يتأثر بالعوامل. ولذا لا يسمى: فعلا؛ لأن الفعل يقبل العلامة، وقد يتأثر بعوامل النصب والجزم، وهناك أسماء تقوم مقام الفعل، ولكنها تتأثر بالعوامل، فلا تسمى: اسم فعل، كالمصدر النائب عن التلغظ بفعله، وكاسم الفاعل العامل.

واسم الفاعل ثلاثة أقسام، اسم فعل ماضٍ، واسم فعل مضارع، واسم فعل أمر ... ولكل منها أحكام خاصة تضمنها الباب المنعقد لذلك في الجزء الرابع. ولها هناك إشارة في رقم 6 من ص 78.

2 كاسم الفاعل بمعنى الماضي، ولاسم الفاعل باب مستقل في ج 3.

3 بحسب الأصل والمظهر ثم خرجا من المضي إلى إنشاء المدح والذم من غير دلالة على زمن، في رأي المحققين، كما سبق في هامش ص 47.

(49/1)

زيادة وتفصيل:

"أ" - تاء التأنيث التي تلحق الفعل للدلالة على أن فاعله مؤنث إن كانت ساكنة لحقت بآخر الماضي¹، وإن كانت متحركة اتصلت بأول المضارع، مثل: هند تصلي وتشكر ربها. أما تاء التأنيث التي تلحق الأسماء فتكون أخيرة، ومتحركة²؛ مثل: الكلمة الطيبة كالشجرة الطيبة، عظيمة النفع. وقد تتصل التاء بآخر الحروف؛ مثل، "رُبّ، وثمّ، ولا ... " تقول: رُبّت 3 كلمة فتحت باب شقاق، ثُمّت جلبت لصاحبها بلاء؛ فيندم ولات 3 حين ندم.

"ب" - هناك أفعال ماضية لا تقبل إحدى التاءين بحسب استعمالاتها الحالية، لا بحسب حالتها التي قبل هذا؛ مثل: "أَفْعَل" للتعجب، و"حبذا" 4 للمدح. ومثل: "عدا، وخلا، وحاشا"، من أفعال الاستثناء. والسبب أن تلك الأفعال حين استعمالها في الموضوعات المذكورة تصير أفعالاً جامدة، تلازم حالة واحدة لا تتغير؛ كالأمثال العربية التي تلازم حالة واحدة، لا يطرأ على حروفها تغيير بالزيادة، أو النقص، أو تغيير الضبط؛ لهذا لا يمكن زيادة التاء في آخرها

1 من الاستعمالات الصحيحة ما يأتي:

الطالبات سارعن في الخير - الطالبات سارعت في الخير. فأَي الاستعمالين - مع صحتهما أفصح؟ الجواب تلخيص في رقم 1 من هامش ص 219 وكذا في رقم 3 من ص 263.

2 بعض النحاة يقتصر على تسميتها: "تاء التأنيث المتحركة المتأخرة". وبعضهم يسميها "هاء التأنيث". وعلى كل من التسميتين اعتراض. قال الصبان - ج 1 باب: "المعرب والمبني" عند الكلام على الملحق بجمع المذكر السالم - ما نصه: "قال في التصريح: الفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء، وتكتب مجرورة - أي: متسعة، مفتوحة - وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة. " أهـ. لكن يلاحظ في كل ما سبق خلو الكلام من النص على أن تاء التأنيث المتحركة التي تلحق آخر الأسماء هي تاء زائدة زيادة محضة للدلالة على التأنيث اللفظي، فإذا وجدت في آخر العلم امتنع صرفه للعلمية والتأنيث اللفظي معا بخلاف التاء في مثل: أخت وبنت" فإنها مبدلة من أصل - هو الواو - فلا يمتنع العلم معها من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي؛ لأنها ليست زائدة، والشرط المحتم أن تكون زائدة محضة "لا أصلية، ولا مبدلة من أصل" وسيجيء لهذا بيان مفيد في الموضوع المناسب - ح 4 م 147 - باب: "ما لا منصرف" عند الكلام. على منع الاسم من الصرف للعلمية والتأنيث.

3 اللغة الشائعة تحرك تاء التأنيث بالفتحة عند اتصالها بآخر "رب" و"ثم"، ويجوز

التسكين عند اتصالها بهما، أما عند اتصالها بالحرفين: "لات" و"لعل" فلا يجوز فيها إلا الفتح.

4 الفعل الماضي هو: "حب" فقط أما الكلمة: "ذا" فهي فاعله.

(50/1)

.....

ما دامت تؤدي هذه المعاني، ولكنها بحسب أصلها السابق على هذا تقبل الناء.
"ح" يقول النحاة: إن تاء التأنيث الساكنة تظل ساكنة إذا وليها متحرك، مثل: حضرت زينب. فإن جاء بعدها ساكن كسرت -غالبًا- مراعاة للأصل في التخلص من التقاء الساكنين؛ مثل: كتبت البنت المتعلمة. إلا إذا كان الساكن ألف اثنتين فتفتح. مثل: البنتان قالتا إنا في الحديقة.

هذا، وقد عرفنا 1 في ص 42، حكم التنوين إذا جاء بعده حرف ساكن. وبقي حكم عام؛ هو أن كل حرف ساكن صحيح في آخر الكلمة فإنه يحرك بالكسر إذا جاء بعده -مباشرة- ساكن آخر؛ نحو: خذ العفو، ولا تطلم الناس. إلا في موضعين، إحداهما: أن تكون الكلمة الأولى هي: "من" والثانية: "أل" فإن الساكن الأول يحرك بالفتح؛ مثل: أنفق من المال الحلال.

والآخر: أن تكون الكلمة الأولى منتهية بميم الجمع؛ فإنه يحرك بالضم؛ مثل: لكم الخير. فإن كان آخر الكلمة الأولى حرف مدّ 2، أو واو الجماعة، أو ياء مخاطبة، حذف نطقاً لا كتابة؛ للتخلص من التقاء الساكنين 3؛ مثل: نحن عرفنا العلوم النافعة، الطلاب سألوا المولى أن يوفقهم، أسألي المولى الهداية.

ويجوز تلاقي الساكنين في الوقف، وعند سرد بعض الألفاظ، نحو: كاف، لام، جيم 3 "راجع هذا بمناسبة أخرى في ج 4 عند الكلام على ما تختص به نون التوكيد"، أما في غيرهما فيجوز بشرطين:

أحدهما: أن يكون الساكن الأول حرف مدّ 2، يليه حرف مدغم في نظيره، "أى: حرف مشدد".

والآخر: أن يكونا في كلمة واحدة. مثل عامة، خاصة، الضالين، الصّادون عن الخير. وهذا متفق عليه. ويرى آخرون أن مثله ما هو في حكم الكلمة الواحدة. على الوجه

المشروح في مكانه. المناسب 3 من ج 4 ص 139 م 143 باب: نون التوكيد.
وللمسألة بقية هامة في "ح" من ص 88، 162، 255.
"د" عرفنا أن كل فعل لا بد أن يدل -في الغالب- على شيئين؛ معنى "حدث" وزمن.
فالماضى له أربع حالات من ناحية الزمن⁵: تتعين

1 في ص 43.

2 أي: حرف علة، قبله حركة تتناسبه.

"3، 3، 3" يجيء بمناسبة أخرى مع توضيحه في ص 95 و 96 هامشه. وفي ج4-
باب نون التوكيد - عند الكلام على ما تختص به هذه النون "م 143 ص 172".
4 في ص 46.

5 وقد عرفنا بياناً هاماً - في رقم 2 من هامش ص 46 - مؤداه: أن بعض الأفعال
الماضية لا يدل -عند المحققين- على زمن، مثل: "نعم وبئس" وأخواتهما عند قصد
المدح والذم. ومثل: أفعال "في التعجب إذا لم تتوسط "كان" الزائدة بينه وبين "ما"
التعجبية، نحو: ما أنفع نهر النيل. فالفعل "أنفع" متجرد لإنشاء التعجب بغير دلالة على
المضي إلا أن جاءت قبله "كان" الزائدة، نحو: ما كان أنفع النيل - كما سيجيء في
مبحث زيادة "كان" م 44 - 579 وليس الأمر مقصوراً على "كان" الزائدة، وإنما
يشمل كل لفظ، وكل قرينة تدل على التقييد بزمن.

(51/1)

كل واحدة منها عند عدم قرينة تعارضها.

الأولى: "وهي الأصل الغالب" أن يتعين معناه في زمن فات وانقضى -أي: قبل
الكلام- سواء أكان انقضاؤه قريباً من وقت الكلام أم بعيداً. وهذا هو الماضى لفظاً
ومعنى. ولكن إذا سبقته 1: "قد" -وهي لا تسبقه إلا في الكلام المثبت- دلت على أن
انقضاء زمنه قريب من الحال؛ فمثل:

1 "قد" الحرفية بجميع أنواعها المعنوية إذا دخلت على فعل لم يصح أن يتقدم عليها

شيء من معمولاته- "راجع الحضري ج 1 ص 112 باب "كان"، عند بيت ابن مالك:

وغير ماض مثله قد عملا

وستجيء له إشارة رقم 1 من هامش ص 566.

وبهذه المناسبة تقول جاء في: "المغني والقاموس" معا ما نصه المشترك بينهما: "قد الحرفية مختصة بالفعل المتصرف، الجبري، المثبت، المجرد من ناصب، وجازم، وحرف تنفيس، وهي مع الفعل كالجزم، فلا تفصل منه بفواصل، اللهم إلا بالقسم، و...." أه. وتبعهما أحد أعضاء الجمع اللغوي القاهري مسجلاً بحثه في مجلة الجمع "الجزء الأول ص 138" ولكن رأيهما في اشتراط الإثبات مرفوض ومدفوع في المضارع المنفي بالحرف "لا" بالسماع المتعدد الصحيح الوارد نشرًا ونظمًا عن الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم، ومن هذا: المثل العربي الوارد في كتاب "لسان العرب". في مادة "ذام" ونصه: "وقد لا تعدم الحسناء ذامًا". وكذلك المثل الجاهلي الذي نصه: "وقد لا يقاد بي الجمل" يقوله من أضعفته الشيخوخة، أو غيرها "وهذا المثل وارد في كتاب: "الأمثال" لأبي هلال العسكري المطبوع على هامش كتاب: "الأمثال" للميداني ج 2 ص 117" هذا إلى ورودها قبل المضارع المنفي في أنماط أخرى من كلام الجاهلين وغيرهم ممن يحتج بكلامهم، ولا يستساغ دفعها إلا إذا لجأنا للتأويل الواهي الذي لا يثبت على التمهيص. ومن الأمثلة ورودها في شعر الأعشى ميمون- وهو جاهلي، أدرك ظهورها الإسلام - في بيت له من قصيدته: التاسعة والعشرين بالصفحة "195" من ديوانه، ونص البيت:

وقد قالت قتيلة إذ رأتني ... وقد لا تعدم الحسناء ذاما

وفي بيت آخر لقيس الجهني -وهو جاهلي- نقله الآمدي في كتابه المؤتلف "ص 123" ونصه:

وكنت مسودا فينا حميدا ... وقد لا تعدم الحسناء ذاما

وكذلك في بيت للنمر بن تولب وهو مخضرم، ونصه كما رواه السيوطي في كتابه: شواهد المغني "ص 66"

وأحب حبيبك حبًا رويديًا ... فقد لا يعولك أن تصرما

وهذه الرواية توافق رواية منتهى الطلب في المخطوطة الأصلية المحفوظة بدار الكتب ورقمها بين المخطوطات الأدبية: "12631" ... إلى غير هذا من الأمثلة التي تقطع بصحة الاستعمال السالف في غير ضعف ولا شذوذ، ولا تأويل فلم يكن غريبًا أن يستعملها ابن مالك في ألفيته في آخر باب: "الممنوع من الصرف" حيث يقول:

ولا اضطرار أو تناسب صرف ... ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف
وسيشار لهذا في الجزء الرابع، باب الممنوع من الصرف، م 147 ص 259، وأن
يستعملها في كلامه بعض اللغويين القدامى، ومنهم صاحب: "المصباح" في آخر كتابه،
حيث قال ما نصه في ص 945، فصل الثلاثي اللازم. "حقيقة التعدية أنك تصير
المفعول الذي كان فاعلاً قابلاً لأن يفعل. وقد يفعل وقد لا يفعل ... " اهـ.
وللحرف "قد" أحكام متعددة سردها صاحب: "المغني".

(52/1)

.....

"خرج الصاحبان" يحتمل الماضي القريب والبعيد، بخلاف: "قد خرج الصاحبان؛ فإن
ذلك الاحتمال يمتنع، ويصير زمن الماضي قريباً من الحال؛ بسبب وجود: "قد".
وإذا وجدت قبله "ما" النافية كان معناه منقياً، وكان زمنه قريباً من الحال؛ كأن يقول
قائل: قد سافر عليّ، فتجيب: ما سافر عليّ؛ فكلمة: "قد" أفادته في الجملة الأولى
المثبتة قريباً من الزمن الحالي، وجاءت كلمة: "ما" النافية فنفت المعنى، وأفادته القرب من
الزمن الحالي أيضاً، ولا سيما مع القرينة الحالية السابقة¹.
وكذلك يكون زمنه ماضياً قريباً من الحال إذا كان فعلاً ماضياً من أفعال "المقاربة"²؛
"مثل: "كاد: " فإنه زمنه ماضٍ قريب من الحال؛ بل شديد القرب من الحال، ليساير
المعنى المراد - كما سيحيى في باب أفعال المقاربة.
الثانية: أن يتعين معناه في زمن الحال "أي: وقت الكلام". وذلك إذا قصد به الإنشاء؛
فيكون ماضي اللفظ دون المعنى؛ مثل: بعث. واشترت، ووهبت، وغيرها من ألفاظ
العقود التي يُراد بكل لفظ منها إحداث معنى في الحال، يقارنه في الوجود الزمني،
ويحصل معه في وقت واحد³. أو كان من الأفعال الدالة على "الشروع". مثل: "طلق
وشرع" وغيرهما مما سيحيى الكلام عليه في باب: "أفعال المقاربة"².
الثالثة: أن يتعين معناه في زمن مستقبل "أي: بعد الكلام؛ فيكون ماضي

1 جاء في شرح المفصل "ج 8 ص 107" ما ملخصه عن كلمة: "ما" النافية: إنها لنفي
الحال، فإذا قيل عن شخص، هو يفعل الآن كذا - وزمان المضارع هنا: الحال - وأردت

أن تنفيه، قلت: ما يفعل. فقد سلبت معنى الفعل في الزمن الحالي ونفيته. فإن كان الفعل ماضيًا قريبًا من الحال بسبب وجود: "قد" قبله -وهي مما يقرب زمنه للحال، كما عرفنا- وأردنا نفيه، أتينا بكلمة: "ما" النافية، نحو: ما سافر محمد؛ لأنها تقرب زمن الماضي المنفي، من الزمن الحالي....

ثم قال:

"ما محمد منطلق" هو نفي لجملة مثبتة هي: "محمد منطلق" إذا أريد بها الحال، وإن شئت أعملت على لغة أهل الحجاز، فقلت: ما محمد منطلقا.

- وستجيء إشارة لهذا في م 48 ص 591.

2 ص 612.

3 انظر رقم 2 من هامش ص 46 حيث قلنا: "هناك أفعال ماضية تستعمل للإنشاء، فرمناها للحال. لكن يرى المحققون أنها مجردة من الدلالة الزمنية. كما قلنا: إن المراد من الرأيين والتوفيق بينهما مدون في صدر حاشية ياسين - ج1- في فصل: بناء الفعل.

(53/1)

اللفظ دون المعنى - كالذى سبق- وذلك إن اقتضى طلبًا؛ نحو: ساعدك الله، ورفعك الله مكانًا عليًا، وأمثال هذا من عبارات الدعاء.

ومما يفيد الطلب: عزمت عليك إلا سافرت، أو: عزمت عليك لما 1 سافرت؛ بمعنى: أقسمت عليك ترك كل شيء إلا السفر في المستقبل.

أو تضمن وعدًا؛ مثل: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ} . فالإعطاء سيكون في المستقبل؛ لأن الكوثر في الجنة، ولم يحن وقت دخولها.

أو عطف على ما علم استقبله، مثل قوله تعالى: {يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ} ، وقوله تعالى: {يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ} .

أو تضمن رجاء يقع في المستقبل، مثل: "عسى وأخواتها" من أفعال الرجاء الآتية في باب: "أفعال المقاربة"، نحو: "عسى الله أن يأتي بالفتح".

أو يكون قبله نفي بكلمة: "لا" المسبوقة بقسم، مثل: والله لا زرتُ الخائن، ولا أكرمتُ الأثيم.

أو يكون قبله نفى بكلمة "إن" المسبوقه بقسم، مثل قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا، وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ} . "أي: ما يُمسكهما!2" ...

أو يكون فعل شرط جازم، أو جوابه؛ مثل: إن غاب على غاب محمود؛ لأن جميع أدوات الشرط الجازمة تجعل زمن الماضي الواقع فعل شرط أو جواب شرط مستقبلاً خالصاً ... فالفعل الماضي في كل الحالات السالفة ماضي اللفظ دون المعنى. الرابعة: أن يصلح معناه لزمن يحتمل الماضي والاستقبال، ويتعين لأحدهما بقرينة وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية؛ نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت. فهو يحتمل أنك تريد ما وقع فعلاً من قيام أو قعود في زمن فات، أو ما سيقع في المستقبل.

1 بمعنى: إلا.

2 "إن" الأولى، شرطية، والثانية "نافية" داخله على جواب القسم الذي تدل عليه اللام الداخلة على "إن" الأولى الشرطية. أما جواب الشرط فمحذوف وجوبا، عملاً بقاعدة حذفه عند اجتماع القسم والشرط المتأخر عنه، إذ يكون الجواب -غالباً- للمتقدم منهما. أما المتأخر فجوابه محذوف يدل عليه المذكور.

(54/1)

.....

ولا فرق في التسوية بين أن توجد معها "أم" التي للمعادلة، كما مثل، وألا توجد؛ مثل: سواءً عليّ أيّ وقت جئتني. فإن كان الفعل بعد "أم" المعادلة مضارعاً مقروناً "بلم" تعين الزمن للمضي بسببها؛ مثل: سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم؛ لأن الثاني ماضٍ معنى؛ فوجب أن يكون الأول ماضي الزمن كذلك؛ لأنه معادل له. أو وقع بعد أداة تحضيض؛ مثل: هَلَا ساعدت المحتاج. فإن أردت التوبيخ كان للمضي، وإن أردت الحث على المساعدة كان للمستقبل.

أو بعد: "كُلَّمَا"، نحو قوله تعالى: {كُلَّمَا جَاء أُمَّةٌ رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ} فهذا للمضي؛ لوجود قرينة تدل على ذلك، وهي الأخبار القاطعة بحصوله. وقوله تعالى عن أهل النار: {كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا؛ لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ} . فهذا للمستقبل؛ لقرينة

تدل على ذلك؛ وهي أن يوم القيامة لم يَجِئْ.

أو بعد حيث، نحو: ادخل الهرم من حيث دخل بانيه. فهذا للمضي؛ لأن الاستقبال يناقض صحة المعنى؛ إذ لا يعقل أن يدخل بانيه في المستقبل وقد مات منذ آلاف السنين ... بخلاف: حيث سرت راقب الطريق لتأمين الخطر؛ فهو للمستقبل.

أو وقع صلة؛ مثل: الذى أسس القاهرة هو: المعز لدين الله؛ فهذا للمضي، بخلاف: سيفرح الطلاب عقب ظهور النتيجة غداً بنجاحهم إلا الذى رسب. فهذا للاستقبال لوجود كلمة: "غدا".

أو وقع صفة لنكرة عامة¹، نحو: رُب عطاء بذلته للمحتاج فانشرحت نفسى. فهذا للمضي، -لوجود: رُب²- بخلاف قوله عليه السلام: "نصّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها، فأذاها كما سمعها". فهذا للاستقبال أي: يسمع؛ لأنه ترغيب لمن أدرك الرسول في أن يحفظ ما يسمعه منه ويؤديه ...

"ملاحظة": قد يراد من الزمن في الفعل: "كان" الدوام والاستمرار الذى يعم الأزمنة الثلاثة، بشرط وجود قرينة تدل على هذا الشمول؛ نحو: كان الله غفوراً رحيمًا³ ... هذا تفصيل حالات الزمن في الفعل الماضى.

1 أي: محضة لم تخصص بأحد القيود.

2 لأن الأغلب دخولها على الماضي "انظر رقم 4 من هامش ص 61".

3 سيجيء إشارة لهذا في باب "كان" - ص 547.

(55/1)

وأما علامات المضارعة فمنها: أن يُنصَب بناصب، أو يجزم بجازم، مثل: لم أقصّر في أداء الواجب ... ولن أتأخر عن معاونة البائس.

ومنها: قبوله "السين"، أو: "سوف"1 في أوله، مثل: سأزورك، أو: سوف أزورك.. و...، ومثل قول الشاعر:

سيكثر المال يوماً بعد قلته ... ويكتسى العود بعد اليأس بالورق²

فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل المضارع ولكنها لم تقبل علامته فليست بمضارع؛ وإنما هي: "اسم فعل³ مضارع"؛ مثل: "آه"، بمعنى: أتوجع شدة التوجع، "وأف" بمعنى: أتضجر كثيراً. و"وَيْكَ" ماذا تفعل؟ بمعنى أعجب لك كثيراً!! ماذا تفعل؟

أو: هي اسم مشتق بمعنى المضارع⁴؛ مثل الطائرة مسافرة الآن أو غداً.

- 1 من علامات المضارع المثبت قبوله "السين" أو "سوف" وإذا اتصلت به إحداها خلصته للزمن المستقبل فقط. ويمتنع أن يسبقهما نفي. وبينهما فروق سردها في الحالة الثالثة الآتية للمضارع "في ص 60 من الزيادة والتفصيل".
- 2 ومنها علامتان مشتركتان بينه وبين الفعل الأمر، هما: ياء المخاطبة ونون التوكيد - وسيجيء ذكرها في ص 64.
- 3 لاسم الفعل تعريف عام موجز في رقم 1 من هامش ص 49 وفي رقم 6 من ص 78.
- 4 كاسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال - وله باب خاص في ج 3.

(56/1)

.....

زيادة وتفصيل:

"أ" - للمضارع من ناحية الزمن أربع حالات؛ لا تتعين حالة منها إلا بشرط ألا تعارضها قرينة تعينها حالة أخرى.

الأولى: أن يصلح للحال والاستقبال إذا لم توجد قرينة تقيده بأحدهما، وتَقْصُرْه عليه. وحين يصلح للحال والاستقبال يكون اعتباره للحال أرجح؛ لأن الزمن الماضي له صيغة خاصة تدل عليه، وللمستقبل صيغة خاصة أيضاً، "هي: الأمر"، وليس للحال صيغة تخصّه، فجعلت دلالته على الحال أرجح، عند تجرده من القرائن؛ جبراً لما فاتته من الاختصاص بصيغة مقصورة عليه "كما يقولون". هذا إلى أن اللفظ إن كان صالحاً للزمن الأقرب والزمن الأبعد؛ فالأقرب أولى، والحال أقرب من المستقبل؛ فهو أحقّ بالاتجاه إليه.

فإن كان المضارع من أفعال المقاربة، مثل: "يكاد" فإنه يكون للزمن المستقبل، مع شدة قربه من الحال¹.

الثانية: أن يتعين زمنه للحال، وذلك إذا اقترن بكلمة تفيد ذلك؛ مثل: كلمة: الآن، أو: الساعة، أو: حالا، أو: آنفاً².

أو: وقع خبراً لفعل من أفعال الشروع؛ مثل: "طلق"، و"شرع"، وأخواتهما³؛ ليساير
زمنه معناها.

أو: نُفي بالفعل: "ليس"4 أو بما يشبهها في المعنى والعمل؛ مثل الحرف: "إن" أو:
"ما"5 ... أو لا"6 فكل واحد من هذه العوامل التي تعمل عملها يشبهها
أيضاً في نفي الزمن الحالى عند الإطلاق7 ...
مثل: ليس يقوم محمد8، إن يخرج حليم -ما يقوم على-

-
- 1 سيجيء البيان في باب "أفعال المقاربة". ص612.
 - 2 "آنفاً" كلمة عدها النحاة من الألفاظ التي تجعل المضارع للحال، باعتبار أنها تدل -
كما في القاموس- على أقرب زمن سابق يتصل بالحال، فكأنها للحال نفسه.
 - 3 ستجيء هذه الأفعال في باب أفعال المقارنة" ص612.
 - 4 "راجع تفصيل الكلام عليها في النواسخ، أخوات كان" - 557.
 - 5 راجع رقم1 من هامش ص53 حيث الإيضاح للحرف "ما" وسيجيء الكلام عليه
وعلى "إن" النافية وباقي الشبهات في ص591.
 - 6 أما "لا" المهملة فيجيء الكلام عليهما في ص591.
 - 7 أي: عند عدم وجود قرينة تدل على أن الزمن ماضٍ أو مستقبل.
 - 8 راجع ص 230 حيث الكلام على مثل هذا الأسلوب.

(57/1)

.....

-أودخل عليه لام ابتداء، مثل: إنَّ الرجل الحقَّ لَيُحْسُنْ عمله.
أو: وقع مع مرفوعه في موضع نصب على الحال -فيكون زمنه حالاً بالنسبة لزمن
عامله، في الغالب- مثل: أقبل الأخ يضحك. وإذا دخلت "ما المصدرية الظرفية" على
المضارع كان زمن المصدر المؤول للحال في الغالب1 حين لا توجد قرينة تعارضه.
الثالثة: أن يتعين زمنه للاستقبال؛ وذلك إذا اقترن بظرف من ظروف المستقبل؛ مثل
"إذا ..."، سواء أكان الظرف معمولاً للمضارع، أم كان المضارع معمولاً للظرف -بأن
يكون الظرف مضافاً، والجملة من الفعل المضارع وفاعله هي المضاف إليه في محل جر؛

مثل: أزورك إذا تزورني؛ فالفعلان المضارعان هنا للمستقبل، والأول منهما هو العامل الذي عمل النصب في الظرف. "إذا" 2 و"إذا" مضاف، وجملة المضارع مع فاعله بعدها في محل جر مضاف إليه، فيكون المضارع الثاني مع فاعله معمولاً للظرف. وكذلك يتعين للمستقبل إذا كان مسنداً إلى شيء متوقع حصوله في المستقبل، مثل: يدخل الشهود اللجنة مع السابقين؛ إذ لا يعقل أن يكون زمن المضارع للحال، ومعناه -وهو دخول اللجنة- في المستقبل؛ لما يترتب عليه من سبق الفعل للفاعل في الوجود والوقوع، وهو محال.

أو: سبقتة: "هل" 3، نحو: هل تقاطع مجالس السوء؟ وكذلك إذا اقتضى طلباً؛ سواء أكان الطلب يفهم منه وحده، أم كان بمساعدة أداء أخرى؛ فالأول كقوله تعالى: {والوالداتُ يُرْضِعْنَ أولادَهُنَّ} . فالله يطلب من الوالدات إرضاع أولادهن، وهذا

- 1 سيجي بيان لهذا في آخر باب: "الموصول" عند الكلام على الموصول الحرفي، وصلته، وسبك المصدر، وهو بيان هام "ص 411 ثم في ص 417".
- 2 "إذا" هنا ظرفية محضة ولا تدل على الشرط، لأن الظرفية الشرطية لها الصدارة في جملتها حتماً، فلا تقع حشواً.
- 3 راجع حاشيتي: "الخضري والصبان" في آخر باب: "ظن وأخواتها" عند الكلام على: "القول" وكذا: "المغني" في مبحث: "هل".

(58/1)

لا يكون إلا في المستقبل، ومثال الثاني قوله تعالى: {لَيُنْفِقَنَّ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ} ، وقوله: {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا} ، فإن طلب الإنفاق في: "لينفق" وطلب عدم "المؤاخذه" في: "لا تؤاخذنا"، مفهوم من المضارع، بمساعدة "اللام" و"لا". وزمن المعنى في الفعلين هو المستقبل. إذ لا يمكن تحقيق ما تطلبه من غيرك وإنفاذه إلا في المستقبل. أو سبقتة أداة شرط وجزاء، سواء أكانت جازمة: كالتي في قوله تعالى: {إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ} أم غير جازمة -ومنها: "لو الشرطية" 1 غير الامتناعية،

وكيف 2" الشرطية، مثل: لو يؤاخذ الله الناس بظلمهم لأسرع في إهلاكهم، ومثل: كيف تصنع أصنع، ويفهم من هذا ومما قبله أن الجوازم جميعها - ما عدا: "لم، ولما" تخلصه للاستقبال.

أو: اقتضى وعدًا أو وعيدًا، كقوله تعالى: {يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ، وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ} - لما سبق - وقول الشاعر:

من يُشعلُ الحرب لا يأمنُ عواقبها ... قد تُحرك النار يوماً موقد النار
أو: سحب أداة توكيد؛ مثل: "نون التوكيد" الخفيفة أو الثقيلة؛ لأن التوكيد يليق بما لم يحصل، ويناسب ما لم يقع؛ نحو: أَتُكْرِمَنَّ صديقك؟ وهل تساعدنَّ البائس؟
أو: لام جواب القسم عند فريق من النحاة؛ لأنها في معنى التوكيد؛ مثل: "والله لعلّ عملك تُحاسب". ومثلها: "لا" النافية غير العاملة عمل: "ليس" عند ذلك الفريق؛ مثل: لا أترك الصديق في مواقف الشدة 3.

1 التي بمعنى "إن" الشرطية وتشتهر باسم "لو الشرطية غير الامتناعية"، ومثلها: "لو المصدرية التي بمعنى: "أن" المصدرية، وتسبك مع الجملة المضارعية بعدها بمصدر، ولكن ليس لها عملها في نصب المضارع، مثل: أود لو يسود السلم.

2 "وإذا" الشرطية أيضا.

3 جاء في "المغني" و "الهمع" أن "لا" النافية، غير العاملة عمل "ليس" تخلص المضارع للاستقبال إذا سبقته. خلافا لابن مالك ومن معه، وهو يؤيد رأيه بإجماع النحاة على صحة نحو: "جاء محمد: لا يتكلم" مع إجماعهم أيضا على أن الجملة الحالية لا تصدر بعلامة استقبال.

ونقول: إن الرأي الأنسب أنها تخلصه للاستقبال عند عدم القرينة التي تمنع. وقد أشرنا لهذا في رقم 5 من هامش ص 311 م 84 ج 2 باب الحال.

أما العاملة عمل "ليس" فالكلام عليهما في ص 57 حيث الحكم على أخوات "ليس".

(59/1)

.....

أو: "حرف نصب" سواء أكان ظاهراً أم مقدراً. وقد اجتمعا في قوله تعالى: {لَنْ تَنَالُوا

الْبِرِّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ } .

أو: "حرف تنفيس"، وهو: "السين" و"سوف"، وكلاهما لا يدخل إلا على المضارع المثبت، ويفيده التنفيس؛ أي: تخلص المضارع المثبت من الزمن الضيق، وهو: "زمن الحال"؛ -لأنه محدود- إلى الزمن الواسع غير المحدود، وهو: "الاستقبال"، وهما في هذا سواء، وَرَدَا مَعًا فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {كَلَّا سَيَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ} وقوله تَعَالَى: {كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ} ، وقول الشاعر:

وإِنَّا سَوْفَ نَقْهَرُ مِنْ يُعَادِي ... بِحَدِّ الْبَيْضِ تَلْتَهَبُ التَّهَابَا

وقول الآخر:

وما حاله إلا سيصرف حالها ... إلى حالة أخرى، وسوف تزول

إلا أن "سوف" تستعمل أحياناً أكثر من "السين" حين يكون الزمن المستقبل أوسع امتداداً؛ فتكون دالة على: "التسويق" ثم هي تختص بقبول اللام: كقوله تعالى: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} ، كما تختص بجواز الفصل بينها وبين المضارع الذي تدخل عليه بفعل آخر من أفعال الإلغاء¹؛ نحو:

وما أدري، وسوف -إخال- أدري ... أقومُ آلُ حصن أم نساء؟

والأمران ممتنعان في "السين" لدى جمهرة النحاة² ...

كما أن "السين" تختص بمعنى لا تؤديه "سوف"، فالعرب إذا أرادت تكرار الفعل وتأكيد وعدم التنفيس فيه "أي: عدم جعله للمستقبل البعيد" أدخلت عليه السين³، ومنه قول الشاعر:

سأشكرُ عمرًا ما تراخت مَنِيَّتِي ... أياذى لم تُمُنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ

والأغلب عند استعمال أحد الحرفين ألا يتقدم عليه شيء من الجملة التي دخل عليها. ويرى بعض النحاة أن التقديم ممنوع. ولكن هذا المنع مدفوع بالسماع، كقول النمر بن تولب:

فلما رآته آمنا هان وجدها ... وقالت: أبونا هكذا سوف يفعل

1 من أخوات: "ظن". وتفصيل الكلام عليها في بابها "ج 2 م 60 ص 37".

2 راجع الجزء الثاني من الهمع ص 72 في الكلام عليهما.

3 راجع ص 87 ج 3 من رغبة الأمل، شرح الكامل، للمرصفي. والشاعر هو: عبد الله بن الزبير.

أَي: سوف يفعل هكذا1..

الرابعة: أن ينصرف زمنه للمضي؛ وذلك إذا سبقته "لم"2، أو: "لما". الجازمتين. مثل:
قوله تعالى عن نفسه: {لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد}، وقول الشاعر:
لَمْ يَمُتْ مَنْ لَهُ أَثَرٌ ... وَحَيَاةٌ مِنَ السَّيْرِ
فرمن المضارع هنا ماضٍ. ومثل: لما يحضر ضيفنا. أما في مثل:
إذا أنت لم تحم القديم بمحدث ... من المجد لم ينفعك ما كان من قبل
فرمن المضارعين هنا ماضٍ، بسبب وقوعهما بعد "لم" قبل مجيء "إذا" الشرطية، ثم صار
مستقبلاً محضاً بعد مجيئها - طبقاً لما سلف3.

أو: "إذا"؛ نحو: أطربني كلامك؛ إذ تقول للغني: تصدق، بمعنى: قُلتَ.
أو: "ربما"4، نحو: فاتني القطار فتأملت؛ فأدركني صديق بسيارته، فوصلنا قبل القطار؛
فالحمد لله؛ ربما أكره الأمر وفيه خيرى ونفعي، أي: ربما كرهت.
أو: "قد" التي تفيد التقليل بقريئة؛ كأن تقول لمن حملك على السفر كرهاً: قد أسافر
مُكرهاً؛ فماذا عليك لو تركتني بعيداً عن المشقة التي صادفتها؟ بخلاف "قد" التي
للتكثير.

أو: وقع المضارع مع مرفوعه خبراً في باب "كان" وأخواتها الناسخة، إذا وقع الناسخ في
هذا الباب بصيغة الماضي، ولم توجد قريئة تصرف زمنه عن المضي إلى زمن آخر5؛
مثل: كان سائق السيارة يترفق بركابها حتى وصلوا ... أي:

1 راجع حاشية ياسين على "التصريح" ج1 ص160 باب المبتدأ والخبر، عند الكلام
على الخبر.

2 يشترط في "لم" التي تصرف منه زمنه للماضي ألا تكون مسبوقة بإحدى الأدوات
الشرطية التي تخلصه للمستقبل الخض، مثل: "إن" الشرطية أو إحدى أخواتها. فإن
وجدت هذه الأداة صرفته للمستقبل الخض، بالرغم من وجود "لم" كما سيجيء في ج4
باب الجوازم رقم1 ص315.

3 في ص62.

4 لأن الأغلب دخول "رب" على الماضي، وإنما يكون زمن المضارع ماضياً بشرط أن
تقوم القرينة الدالة على مضي زمنه حقيقة، بخلاف ما لو كان مستقبلاً محقق الوقوع،

فإن هذا التحقق ونحوه - وإن جعل معناه الذي لم يتحقق بمنزلة ما تحقق - لا يجعل زمنه ماضياً بل يبقى مستقبلاً. وسيجيء هذا مفصلاً في موضعه "ج 2 م 90 ص 483 حروف الجر. 5 كما في صور 546.

(61/1)

تَرْفَقَ. ولا يدخل في هذا ما عرفناه من النواسخ التي تدل على "الحال" فقط؛ كأفعال الشروع - مثل: طفق، وشرع - أو التي تدل على "الاستقبال" فقط؛ كأفعال الرجاء. وسيجيء البيان في الباب الخاص بهما وهو: باب "أفعال المقاربة" 1. ملاحظة: إذا عطف فعل مضارع 2 على نظيره فإن الفعل المعطوف يتبع حكم الفعل المعطوف عليه في أمور، يتصل منها بموضوعنا: "الزمن" فيكون المعطوف مثله؛ إما للحال فقط، أو للمستقبل فقط، أو للماضي فقط، أو صالحاً للحال والاستقبال ... فكل ذلك يجري في المضارع المعطوف؟ تبعاً لنظيره المعطوف عليه حتماً؛ لوجوب اتحاد الفعلين المتعاطفين في الزمان 3. فإذا قلت: أسمعُ الآن كلامك؛ وأبصرُك، كان زمن الفعل "أبصرُ" للحال، كزمن المعطوف عليه؛ وهو أسمعُ؛ لوجود كلمة: "الآن"، التي تَقْصِرُه على الحال.

وإذا قلت: إن يعتدل الجو أطربُ، وأخرجُ للرياضة - فإن الفعل: "أخرجُ" للمستقبل فقط؛ لعطفه على: "أطربُ" المقصور على المستقبل؛ لأنه جواب شرط جازم؛ وزمن الجواب مستقبل، كما عرفنا.

وإذا قلت: لم تتأخر عن ميعادك، وتؤلمُ صاحبك.. فإن الفعل: "تؤلمُ" هو للماضي فقط، تبعاً للمعطوف عليه: "تتأخر"، الذي جعلته "لم" للزمن الماضي وحده. وإذا قلت: يكتب حامد ويتحرك، فالفعل المضارع "يتحرك" صالح للحال والاستقبال، تبعاً للفعل: يكتب.

على أن ما سبق ليس مقصوراً على عطف المضارع على نظيره، وإنما يشمل عطف المضارع على الماضي؛ كقوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً

1 ص 591.

2 المعطوف هنا فعل مضارع، والمعطوف عليه كذلك. فالعطف هنا عطف فعل على فعل، وليس عطف جملة فعلية؛ لأن عطف الجملة الفعلية على جملة فعلية يختلف في أحكامه اللفظية والمعنوية. عن أحكام العطف السابق، على الوجه المشروح في الجزء الثالث: "باب العطف -ص 620 م 121".

3 راجع المجمع ج1 ص8 عند اللام على المضارع- وسيجيء في باب العطف ج3 ص 620 م 121.

(62/1)

.....

فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُحْضَرَةً { 1 أي: فأصبحت 2.

وقد يكون المعطوف عليه تابعاً في زمنه للمعطوف، بسبب قرينة تدعو لذلك؛ كقول الشاعر:

ولقد أمرٌ على اللّيم يسئني ... فمضيت، ثمّ قلت: لا يعينني
أي: مررت 3.

1 لا يصح أن يكون المضارع: "تصبح" معطوفاً على المضارع السابق: "تر"؛ لأن السابق مجزوم واللاحق غير مجزوم، ولأن اخضرار الأرض ليس نتيجة الرؤية، ولكنه نتيجة شرب الزرع الماء.

2 ويشمل كذلك عطف الماضي على المضارع. وقد سبقت أمثلة في ص 54.

3 يفهم مما سبق أن الفعل الماضي إذا عطف المضارع، أو العكس، يجب أن يتحول -في الأغلب- نوع الزمن في المعطوف إلى نوع الزمن في المعطوف عليه، بحيث يتماثلان. مع الخضوع في ذلك لما تقتضيه القرائن، ويستقيم به المعنى.

أما عطف فعل الأمر -وحده على غيره والعكس، فمختلف في جوازه، ويميل جمهرة النحاة إلى منعه، لاستحالة فصل الأمر من فاعله، وسنوضح الأمر في مكانه في العطف "ج3 ص 620 م 121".

كذلك يفهم أن الفعلين المختلفين في الزمن "سواء أكانا مضارعين معاً، أم ماضيين معاً،

أم مختلفين" لا يجوز عطف أحدهما على الآخر، إلا مع مراعاة أن العطف يوحد زمنهما حتمًا، ويمنع اختلافهما فيه، فإن لم يصح المعنى عند اتفاقهما في الزمن لم يصح عطف الفعل ولم يكن الكلام من باب تعاطف الفعل، وإنما هو من باب آخر، كعطف جملة على جملة، أو الاستئناف أو غير ذلك، على حسب ما يوافق المعنى. ومما تجب ملاحظته أن هناك فرقًا في المعنى والإعراب بين عطف الفعل على الفعل -وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية، "كما أشرنا في رقم من هامش الصفحة السابقة، وكما سيجيء التفصيل في بابها الخاص. الذي أشرنا إليه".

(63/1)

وأما علامة الأمر فهي: أن يدل بصيغته 1 على طلب شيء، مع قبوله ياء المخاطبة. فلا بد من الأمرين معًا؛ أي: أن علامته مزدوجة؛ مثل: ساعدُ من يحتاج للمساعدة، وتكلمُ بالحق، واحرصْ على إنجاز عملك. وتقول: ساعدي.. وتكلمي... واحرصي... ومن الأمثلة قوله تعالى للرسول الكريم: {خُذِ الْعَفْوَ 2 وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ 3 وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ} وتقول: خُذِي... -وَأْمُرِي... -وَأَعْرِضِي... ومن فعل الأمر كلمة: "هَاتِ" و: "تَعَالِ" لقبولهما علامته. تقول: هاتي يا شاعرة ما نَظَمْتِ، وتعالِي نقرؤه. فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه فعل الأمر ولكنها لم تقبل علامته فليست بفعل أمر؛ وإنما هي: "اسم فعل أمر" 4؛ مثل: "صَهْ"، بمعنى: اسكت. و"مَهْ" بمعنى: اترك ما أنت فيه الآن، و"نَزَالِ" بمعنى: انزل. و"حِيَّهْلَ" بمعنى: أقبل علينا. وهناك علامتان مشتركتان 5 بين المضارع والأمر. الأولى: نون التوكيد خفيفة وثقيلة، في نحو؛ واللَّهِ لَأَجْتَهِدَنَّ. واجتهدَنَّ يا صديقي... بتشديد النون أو تخفيفها في كل فعل. الثانية: ياء المخاطبة، مثل: أنت يا زميلتي تُحَسِّنِينَ أداء الواجب، ومؤاساة المحتاجين؛ فداومي على ذلك. فقد اتصلت ياء المخاطبة بآخر المضارع؛ وهو: "تحسين" وآخر الأمر؛ وهو: دوامي...

1 سبق "في ص 48" أن المراد بذلك هو: أن تكون دلالته ذاتية أي: مستمدة من صيغته نفسها لا من زيادة شيء عليها، فالدلالة على الأمرية في مثل: "لتخرج" مستمدة

- من اللام الداخلة على الفعل المضارع بعدها، ولا يصح أن يقال في الفعل الذي بعد تلك اللام إنه فعل أمر، وإنما هو فعل مضارع.
- 2 الميسور المقبول من كلام الناس وأفعالهم، من غير أن تكلفهم الكمال الأعلى الذي لا يطيقونه.
- 3 الأمر المحمود المستحسن شرعا.
- 4 لاسم الفعل تعريف عام موجز في رقم 51 من هامش ص 49 وكذا في رقم 6 من ص 78 وله باب مستقل في ج 4.
- 5 سبقت الإشارة إليهما في رقم 2 من هامش ص 56.

(64/1)

.....

زيادة وتفصيل:

زمن الأمر مستقبل¹ في أكثر حالاته؛ لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما هو حاصل. فمثال الأول: سافر زمن الصيف إلى الشواطئ². ومثال الثاني قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ} لأن النبي لا يترك التقوى مطلقاً. فإذا أمر بما كان المراد الاستمرار عليها.

وقد يكون الزمن في الأمر للماضي إذا أريد من الأمر الخبر، كأن يصف جندي بعد الحرب موقعة شارك فيها؛ فيقول: صرعت كثيراً من الأعداء. فتجيبه: "أقتل ولا لوم عليك ... وأقتل بكم؛ فإن الله معك" ... فالأمر هنا بمعنى: قتلت وفتكت ... والمعول عليه في ذلك هو: القرائن، فلها الاعتبار الأول دائماً في هذه المسألة، وغيرها.

- 1 هو مستقبل باعتبار المعنى المأمور به، المطلوب تحقيقه وقوعه ابتداء، إن كان غير حاصل وقت النطق، أو دوام حصوله واستمراره إن كان واقعا حاصلا وقت الكلام وفي أثنائه - كما هو مبين بأعلى الصفحة -.
- أما زمن فعل الأمر باعتبار الطلب الصادر من المتكلم وملاحظة وقت الكلام نفسه والزمن الصادر فيه الطلب ذاته، فهو الحال.

"راجع الصبان ج1 باب المعرب والمبني، عند الكلام على إعراب المضارع".
2 إذا قلت هذا قبل الصيف، ليكون قرينة.

(65/1)

المسألة الخامسة: الحرف 1

من، في، على، لم، إن، إن، حتى، لا، هل ...
لا تدل كلمة من الكلمات السابقة على معنى، أى معنى، ما دامت منفردة بنفسها.
لكن إذا وضعت في كلام ظهر لها معنى لم يكن من قبل، مثال ذلك: "سافرت من"
القاهرة" ... فهذه جملة؛ المراد منها: الإخبار بوقوع

1 النحاة يسمون الحروف التي هي قسم من أقسام الكلمة: "أدوات الربط" لأن
الكلمة إما أن تدل على ذات، وإما أن تدل على معنى مجرد "أي: حدث"، وإما أن
تربط بين الذات والمعنى المجرد منها.
فلاسم يدل على الذات، والفعل يدل على المعنى المجرد منها، والحرف هو الرابط. وهو
يختلف اختلافا كاملا عن "الحرف الهجائي" الذي تبني منه صيغة الكلمة، كالباء، والتاء،
والجيم.... وغيرها من سائر أحرف الهجاء، وتسمى لهذا أحرف البناء - وقد سبق
الكلام عليها في ص 13 -.

وحروف الربط نوعان، نوع يسمى: "حروف المعاني"، لأنه يفيد معنى جديدا يجلبه معه،
ونوع ليس للمعاني، وإنما هو زائد أو مكرر، وكلاهما لتوكيد معنى موجود، مثل: "ما"
الزائدة، وكذا "الباء"، و"من" وغيرهما من الحروف الزائدة، ومثل: نعم، نعم، أو: لا.
لا ... أو غيرهما من الحروف المكررة لإفادة توكيد المعنى القائم، والذين يعتبرون التوكيد
معنى - على الرغم من أنه ليس جديدا يدخلون هذا النوع في حروف المعاني. أما غيرهم
فلا يدخله فيها، وهذا هو المشهور. وأكثر الكوفيين يقتصر على تسمية الحروف:
"أدوات".

أما تفصيل الكلام على حروف المعاني، وأحكامها، وما يتصل بها، ولا سيما تعلق شبه
الجملة بها. ففي موضعه المناسب "كالذي في ج2 ص 2000 م 78 - حيث "حروف
الجر" والإيضاح الجلي الهام الذي سجله صاحب "المفصل" لحروف المعاني، وفي ج 3
حيث حروف العطف، وح 4 حيث النواصب والجوازم". وإذا حروف الربط بنوعيتها

تخالف مخالفة تامة حروف المباني في المدلول والأثر.

بقي بيان المراد الدقيق الذي يقصدونه حين يقولون. هذا اللفظ - حرفا كان أم غير حرف- "زائد" لقد تباينت آراؤهم في تعريف الزائد. وخير ما يستخلص منها: أنه الذي يمكن الاستغناء عنه، في الغالب، فلا يتأثر المعنى بحذفه، وربما لا يستغنى عنه، فيكون معنى زيادته هو: تركه مهما لا يؤثر في غيره ولا يتأثر بغيره، سواء كان في أصله مهما مثل: "لا" النافية الزائدة، أم كان في أصله عاملا، مثل: "كان" الزائدة. وفيما يأتي بعض ما دونته المراجع خاصا بهذا.

1 جاء في المعنى عند الكلام على الحرف: "لا ما نصه:

" من أقسام "لا" النافية-: المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء. وعن الكوفيين: أنها اسم، وأن الجار دخل عليها نفسها. وأن ما بعدها خفض بالإضافة أما غيرهم فيراها حرفا، ويسميها: زائدة، كما يسمون: "كان" في نحو: "محمد كان فاضل" =

(66/1)

سفري، وأنه يبتدئ من القاهرة. فكأنني أقول: سافرت، وكانت نقطة البدء في السفر هي: "القاهرة"، فكلمة: "من" أفادت الآن معنى جديداً ظهر على غيرها مما يليها مباشرة 1 ما بعدها وهذا المعنى هو: "الابتداء"، لم يفهم ولم يُحدّد إلا بوضعها في جملة؛ فلهذه الجملة الفضل في إظهار معنى: "من".

ولو قلت: سافرت من القاهرة "إلى" العراق -لصار معنى هذه الجملة: الإخبار بسفري الذي ابتدأه القاهرة، ونهايته العراق. فكلمة: "إلى" أفادت معنى ظهر هنا على ما بعدها؛ وهذا المعنى هو "الانتهاء". ولم يظهر وهي منفردة، وإنما ظهر بعد وضعها في جملة؛ كانت السبب في إظهاره، كما كانت الجملة سببا في إظهار معنى الابتداء المستفاد من كلمة: "من" والذي ظهر على ما بعدها مباشرة.

= زائدة، وإن كانت مفيدة لمعنى، وهو المضى والانقطاع فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصح المعنى بإسقاطه، كما في مسألة: "لا" في نحو: غضبت من لا شيء، كذلك إذا كان يفوت بفواته معنى، كما في مسألة: "كان"، و"كذلك" "لا" المقترنة بالعاطف في نحو: ما جاءني محمد ولا على، ويسمونها: "الزائدة"

وليست بزائدة ألبتة، ألا ترى أنه إذا قيل: ما جاءني محمد وعلى ... ، احتمال أن المراد نفي محيي كل منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بكلمة: "لا" صار الكلام نصا في المعنى الأول. نعم هي في قوله تعالى: {وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ} مجرد التأكيد، وكذا إذا قيل: لا يستوي حامد ولا محمود" أه كلام المعنى.

أي: لأن اللبس غير محتمل في المثالين الأخيرين مطلقا. ولهذا إيضاح في ح 3 م 118 ص 549 باب: العطف، عند الكلام على ما انفردت به واو العطف.

وجاء في شرح المفصل "ج 7 ص 150" عند الكلام على: "كان" الزائدة، أن معنى زيادتها هو: "إلغاؤها عن العمل مع إرادة معناها، وهو الدلالة على الزمان، وذلك نحو قولك: ما كان أحسن زيدا، إذا أريدان الحسن كان فيما مضى. فـ "ما" مبتدأ على ما كانت عليه، و "أحسن زيدا" الخبر - و "كان" ملغاة عن العمل، مفيدة للزمان الماضي، كما تقول: من كان ضرب زيدا- تريد: من ضرب زيدا- ومن كان يكلمك، تريد: من يكلمك. فكان تدخل في هذه المواضع وإن ألغيت من الإعراب فمعناها باق. وهي هنا نظيرة: "ظننت" إذا ألغيت، فإنه يبطل عملها ومعنى الظن باق، ذلك أن الزيادة على ضربين، زيادة مبطلّة العمل مع بقاء المعنى الزمني، كما سبق وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى، وإن كان العمل باقيا، نحو: ما جاءني من أحد. ومثله قوله: بحسبك محمد، المراد: حسبك، ومثل: "وكفي بالله شهيدا"، والمراد كفى الله....".

وستجيء إشارة موضحة لهذا في ص 70 وفي باب "كان وأخواتها" ص 579 والواجب ترك استعمال "كان" الزائدة إذا أوقعت في لبس.

1 انظر الإيضاح في: "أ" من الزيادة والتفصيل، ص 70.

(67/1)

وكذلك: "حضرْتُ من البيت إلى النهر"؛ فقد أفادت الجملة كلها الإخبار بحضوري، وأن أول هذا الحضور وابتدأه: "البيت"، وأن نهايته وآخره: "النهر". فأفادت: "إلى" الانتهاء، وصَبَّته على ما بعدها. وهذا الانتهاء لم يفهم منها إلا بسبب التركيب الذي وضعت فيه.

ولو قلت: الطلبة في الغرفة -لكان المعنى؛ أن الطلبة تحويهم الغرفة؛ كما يحوي الإناء

بعض الأشياء، وكما يحوي الطرفُ المطروف، أى: كما يحوي الوعاء أو الغلاف ما يوضع في داخله. فمعنى كلمة: "في" هو "الطرف"، أو: "الطرفية"، وهذا المعنى لم يفهم من لفظة: "في" وحدها، وإنما عُرف منها بعد أن احتواها التركيب، فظهر على ما بعدها ... وهكذا بقية أحرف الجر، وغيرها من أكثر الأنواع الأخرى المختلفة؛ كحروف النفي، والاستفهام، وسواها 1 ...

فالحرف: "كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها فقط - بعد وضعها في جملة - دلالة خالية من الزمن" 2.

من كل ما سبق نعلم: أن الاسم وحده - من غير كلمة أخرى معه - يدل على معنى جزئي في نفسه، دلالة لا تقتزن بزمن. وأن الفعل وحده يدل على معنى جزئي مقتزن بزمن. وأن الحرف وحده لا يدل على شيء منهما ما دام منفردًا، فإذا دخل جملة دل على معنى في غيره، ولم يدل على زمن 3.

1 الإيضاح في: "أ" من الزيادة والتفصيل ص 70.

2 هذا التعريف في اصطلاح النحاة. لكن يجري في استعمال بعض المراجع اللغوية والقدمات إطلاق الحرف أحيانًا على: "الكلمة، مهما كان نوعها. أما ظهور معناه على ما بعده ففيه تفصيل يجيء في ص 70 - كما أُلحنا في رقم 1.

3 أشار ابن مالك إلى علامات الفعل والحرف بقوله:

"بتا" فعلت، وأتت، "ويا" افعلي ... "ونون" أقبلن - فعل ينجلي
سواهما الحرف، كهل، وفي، ولم ... عل مضارع يلي لم: كيشم
=

(68/1)

.....

=

وماضي الأفعال بالتا- مز. وسم ... بالنون فعل الأمر، إن أمر فهم
والأمر إن لم يك للنون محل ... فيه هو اسم، نحو: صه، وحيهل
أ- يريد: أن الفعل ينجلي "أي: ينكشف" ويتميز من غيره بإحدى العلامات الآتية،

وهي تاء الفاعل، أو تاء التأنيث الساكنة، أو ياء المخاطبة، أو نون التوكيد. وهذه العلامات موزعة بين أنواع الفعل لكل نوع بعض منها في آخره دون بعض.
ب- وأن علامة الحرف "كهـل، وفي، ولم" هي عدم قبوله علامة من علامات الأسماء،
أو: الأفعال:

- ح- وأن علامة المضارع صلاحه للمجيء بعد "لم الجازمة، أو إحدى أخواتها.
د- وأن الماضي يختص من تلك العلامات بقبوله التاء المتحركة، للفاعل، أو الساكنة للتأنيث، وكلتاهما تكون في آخره. ومعنى: "مز": ميز، و "صه" بمعنى اسكت، و "حيهل" بمعنى: أقبل و "يشم" مضارع شم، من باب: فرح".
هـ- وأن فعل الأمر يوسم "أي: يعلم ويعرف" بقبوله نون التوكيد، مع دلالة على الطلب. فإن لم يدل على الطلب ولم يقبلها فهو اسم فعل أمر.
هذا، وكلمة: "الأمر" مبتدأ، خبره الجملة الاسمية: "هو اسم". أما جواب "إن" الشرطية فمحذوف يدل عليه الخبر المذكور، والتقدير: فهو اسم.
والقاعدة: "أنه متى تقدم المبتدأ على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدهما بالفاء، أو صلح لمباشرة الأداة الشرطية- كان جوابا، والخبر محذوفا، إذ الأغلب وقوع الفاء في جواب الشرط، لا في خبر المبتدأ. وإلا كان خبرا والجواب محذوفا، كما هنا" هذا هو الرأي المختار، على رغم ما حوله من خلاف "راجع حاشيتي الخصري والصبان في هذا الموضوع من الباب، وستذكر هذه القاعدة في مواضع، منها موضع حذ الخبر - "ص 519 م 524" م 39 وفي ج 4 ص 157 - ورقم 5 من هامش ص 418".
ومما تنطبق عليه القاعدة السالفة قول الشاعر المخضرم عامر بن الطفيل:
وإني - وإن كنت ابن سيد عامر ... وفي السر منها والصريح المهذب
فما سودتني عامر عن وراثته ... أي الله أن أسمو بأمر ولا أب
فما دخلت عليه الفاء وهو الجواب، وخبر "إن" محذوف. ومثال ذكر الخبر لا الجواب قول الشاعر:
وإني - وإن صرفت في الشعر منطقي ... لأنصف فيما قلت فيه، وأعدل
فجملة: "أنصف" خبر "إن" وليست جوابا للشرط إذ الأغلب دخول اللام على الخبر، لا على الجملة الواقعة جوابا للشرط.

زيادة وتفصيل:

"أ" عندما ينكشف معنى الحرف الأصلي بسبب وضعه في جملة، ويظهر المراد منه، فإن ذلك المعنى ينصب على ما بعد الحرف، ويتركز فيه؛ سواء أكان ما بعد الحرف الأصلي مفرداً أم جملة، فالابتداء في: "من"، والانتهاه في: "إلى"، يتحقق في الكلمة التي جاءت بعد كل منهما، وكذلك الظرفية، والاستعلاء ...

وإذا قلنا: ما جاء أحد ... -هل غاب أحد؟ فإن النفي والاستفهام ينصبان على كل مضمون الجملة التي بعده ... وهكذا ...

أما الحروف الزائدة -ومنها بعض حروف الجر؛ كالباء- فإنها تفيد تأكيد المعنى في الجملة كلها؛ لأن زيادة الحرف تعتبر بمنزلة إعادة الجملة كلها، وتفيد ما يفيد تكرارها بدونه¹ سواء أكان الحرف الزائد في أولها، أم في وسطها، أم في آخرها؛ مثل: بحسبك الأدب، وأصلها: حسبك الأدب، أي: يكفيك، أو: كافيك، فالباء داخلة على المبتدأ، وكدخلها عليه وهو ضمير في نحو: كيف بك؟ "وأصلها ... كيف أنت؟" 2 وكدخلها عليه بعد "إذا الفجائية" في نحو: رجع المسافر؛ فإذا بالأصدقاء في استقباله.

وكدخلها على الفاعل في مثل: كفى بالله شهيداً، وأصلها: كفى الله شهيداً. وعلى الخبر في مثل: الأدب بحسبك ... فالباء مع تقدمها أو توسطها أو تأخرها قد أكدت معنى الجملة كلها³.

هذا، والحرف الزائد قد يعمل؛ كباء الجر، أو لا يعمل مثل: "ما" الزائدة، في مثل: إذا ما الجُد نادانا أجبتنا⁴ ...

ولا يصح اعتبار اللفظ "سواء أكان حرفاً أم غير حرف" زائداً إن أمكن

1 راجع شرح التصريح ج2 باب: "حروف الجر" عند الكلام على زيادة: "الكاف".

2 راجع هذا الأصل في أول باب المبتدأ م33 ص448.

3 سيجيء تفصيل الكلام على زيادة "الباء" الجارة في الموضع المناسب - باب: حروف الجر، ج2 م90.

4 يتحتم اعتبار "ما" زائدة عند وقوعها بعد كلمة: "إذا" كالمثال السالف، ثم انظر رقم1 من هامش ص66.

اعتباره أصلياً؛ لأن اعتبار الأصالة مقدم على اعتبار الزيادة- "كما سبق في رقم 1 من هامش ص 47- "ويجيء في ص 489، 581".

وهناك الشبيه بالزائد يعمل، وينحصر في بعض حروف الجر؛ كُرب، ولعل، الجارتين ... و"لولا" على اعتبارها جارة.

وحرف الجر الزائد والشبيه به لا يتعلقان¹، إلا أن الزائد "كالباء" يزداد لتوكيد المعنى الموجود. أمّا "رب" فتفيد معنى التقليل أو التكثر، "ولعل" تفيد الرجاء ... فهما - غيرهما من الشبيه بالزائد- يفيدان معنى جديداً يطرأ على الجملة؛ لا تقوية المعنى الموجود قبل مجيئهما. وكذا "لولا" فإنها تفيد الامتناع؛ وهو معنى جديد يطرأ على الجملة.

"ب" الحروف نوعان، نوع يسمى "العامل"؛ لأنه يعمل الجر، أوالنصب، أوالجزم غير ذلك²، كحروف الجر، وحروف النصب، وحروف الجزم أو، والحروف الناسخة²، ونوع آخر يسمى: "المهمّل"؛ لأنه لا يعمل شيئاً مما سبق، مثل بعض أدوات الاستفهام والجواب، ومنها: هل، نعم، لا ... ومثل: التثوين³.

وبعض النحاة يسمي حروف الجر: "حروف الإضاءة" لأنها تضيف إلى الأسماء معاني⁴ الأفعال وشبهها من كل ما تتعلق به تلك الحروف.

"ح" الحروف إما آحادية، أو ثنائية، أو ثلاثية؛ ك بعض حروف الجرّ "الباء، في، إلى ... " وإما رباعية؛ مثل: "لعل" ولا تزيد على خمسة؛ مثل: "لكنّ" في الرأي الأصح الذي يعتبرها غير مركبة، وأنها مشددة النون، ثابتة الألف بعد اللام نطقاً - كما سبق⁵.

1 تفصيل هذا في الباب الخاص بحروف الجر "ج2".

2، "2" مثل: "ما، الحجازية" وتعمل عمل "كان" الناسخة. ومثل: "لا" النافية للجنس. وتعمل عمل "إن".

3 راجع رقم 3 من هامش ص 27.

4 انظر رقم 1 من هامش ص 66.

5 انظر رقم 2 من هامش ص 13

المسألة السادسة: الإعراب والبناء

معنى المصطلحات السابقة

"أ" - طلع الهلال. شاهد الناس الهلال. فرح القوم بالهلال.
"ب" - يكثر الندى شتاء. يمتص النبات الندى. يرتوي بعض النبات بالندى.
"ج" - زاد هؤلاء علماً. سمعت هؤلاء يتكلمون. أصغيت إلى هؤلاء.
نلاحظ في أمثلة القسم الأول "أ" أن كلمة: "الهلال" قد اختلفت العلامة التي في آخرها؛ فمرة كانت تلك العلامة ضمة، ومرة كانت فتحة، ومرة كانت كسرة، فما سبب هذا الاختلاف؟

سببه وجود داع متغير في كل جملة، يحتاج إلى كلمة: "الهلال"؛ لتؤدي معنى معيناً في الجملة. وهذا المعنى يختلف باختلاف الدواعي في الجمل، ويُرمز إليه في كل حالة بعلامة خاصة في آخر الكلمة، ففي الجملة الأولى كانت كلمة: "الهلال" مرفوعة؛ لوجود الداعي الذي يحتاج إليها، وهو الفعل: "طَلَعَ" فإنه يتطلب فاعلاً. والفاعل يرمز له بعلامة في آخره، هي: الضمة - مثلاً - فيكون مرفوعاً.
وفي الجملة الثانية كانت كلمة: "الهلال" منصوبة؛ لوجود داعٍ من نوع آخر؛ هو الفعل: "شاهدَ"؛ فإنه لا يحتاج إلى فاعل، لوجود فاعله معه - وهو كلمة: الناس - ولكنه يحتاج إلى بيان الشيء الذي وقع عليه فعل الفاعل، وهو ما يسمى في النحو: "المفعول به"؛ والمفعول به يُرمزُ إليه بعلامة خاصة في آخره هي: "الفتحة"، - مثلاً - فيكون منصوباً.
وفي الجملة الثالثة كانت كلمة "الهلال" مجرورة، لوجود داعٍ يخالف السابقين، وهو: الباء، فإنها تحتاج إلى تلك الكلمة لتكون مجرورة بها، فيزداد الفعل بهما وضوحاً، وعلامة جرهما الكسرة هنا.

(72/1)

فنحن نرى أن الدواعي تغيرت في الجمل الثلاثة السالفة على حسب المعاني المطلوبة، من فاعلية، ومفعولية، وتكملة أخرى للفعل ... وتبعها في كل حالة تَغْيِيرُ العلامة التي في آخر كلمة: "الهلال". فَتَغْيِيرُ العلامة على الوجه السالف يسمى: "الإعراب"، والداعي الذي أوجده يسمى: "العامل" 1.

1 كثر الكلام- قديماً وحديثاً- على العامل، وعلى ما له من أثر سيء في النحو العربي، وفي الأساليب، وصياغتها، وفهمها. ولم تر بين المتكلمين من راعي جانب الاعتدال والإنصاف.

وأقوى ما وجهوه إلى العامل من طعن أمران: أولهما: أن النحاة نسبوا العمل إليه، فجعلوه هو الذي يرفع، أو ينصب، أو يجر، أو يجزم، مع أنه قد يكون سببا في خفاء المعنى- في زعمهم - أو تعقيده. وكيف ينسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئا، وإنما الذي يعمل هو: المتكلم؟

ثانيهما: أن النحاة - وقد قصروا عليه العمل وحده- بحثوا عنه في بعض التراكيب العربية الصحيحة فلم يجدوه، فاضطروا أن يقدروه، وأن يفترضوا وجوده، ويتكلفوا، ويتعسفوا.

والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به، بل أذكاء، بارعون فيما قرروه بشأن: "نظرية العامل"، فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها. ونسوق لهذا مثالا يوضحه، ويزيد الأمثلة إيضاحا: "أكرم محمود الضيف" فمحمود في هذه الجملة ينسب إليه شيء. وكذلك "الضيف" فما الذي ينسب إلى كل منهما؟

1- ينسب إلى محمود أنه فعل الكرم، فهو فاعل الكرم. فبدلا من أن نقول: ينسب إلى محمود أنه فعل شيئا، هو: الكرم، أو: ينسب إلى محمود أنه فاعل الكرم- حذفنا هذه الكلمات الكثيرة واستغينا عنها برمز صغير- اصطلاح عليه النحاة - يرشد إليها، ويدل عليها، ذلك الرمز هو: "الضمة" التي في آخر كلمة: "محمود". فهذه الضمة على صغرها تدل على ما تدل عليه تلك الكلمات المحذوفة الكثيرة. وهذه مقدرة وبراعة أدت إلى ادخار الوقت والجهد باستعمال ذلك الرمز الاصطلاحي الذي دل على المعنى المطلوب بأخصر إشارة. كما سيحيى رقم 1 من هامش ص 75.

لكن كيف عرفنا- في التركيب السابق- أن محمودا "فعل شيئا، أي: أنه فاعل؟ عرفنا ذلك من كلمة قبله هي: "أكرم" ويسمى النحاة: "فعلا" ولا يمكن أن يوجد الفعل بنفسه. فوجود الفعل دل على وجود الفاعل، ووجود الفاعل يقتضي أن نعلنه، ونذيع أنه الفاعل. وطريقة الإذاعة قد تكون بكلمات كثيرة، أو قليلة، أو برمز يغني عن هذه وتلك، كالضمة التي اختارها النحاة واصطلحوا على أنها الرمز الدال، على الفاعلية... وعلى هذا يكون الفعل هو السبب في الاهتداء أولا إلى الفاعل، وإلى الكشف عنه، ثم إلى وضع الرمز الصغير في آخره، ليكون إعلانا على أنه الفاعل، وشارة دالة عليه. فالفعل هو السبب أيضا في ذلك الرمز وفي اجتلابه والإتيان به، فليس غريبا أن يقول

النحاة، "إن الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل" لأنه السبب في مجيئه، ويسمونه من أجل ذلك: "عاملاً".

ب- مثل هذا يقال في كلمة: "الضيف" فقد نسب إليه شيء- كما سبق- فما ذلك الشيء المنسوب إليه؟ هو أنه وقع عليه كرم، أو حصل له شيء، هو: "الكرم". وقد حذفنا هذه الكلمة الكثيرة، واستغينا عنها برمز اصطلاح عليه النحاة، يرشد إليها، ويدل عليها، هو الفتحة في آخر: "الضيف"، =

(73/1)

فالإعراب: "هو تَغْيِيرُ العلامة التي في آخر اللفظ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كل عامل" 1.

وفائدته: أنه رمز إلى معنى معين دون غيره - كالفاعلية، والمفعولية، وغيرهما - ولولاه لاختلطت المعاني، والتبست، ولم يفترق بعضها عن بعض. وهو- مع هذه المزية الكبرى - موجز غاية الإيجاز، لا يعادله في إيجازه واختصاره

= فهي تؤدي ما تؤديه الكلمات المتعددة التي حذفت. والذي أرشدنا إلى أن الضيف وقع عليه شيء هو وجود الفعل والفاعل معا قبله. ولما كان الفعل هو المرشد إلى الفاعل والبدال عليه. وكان الفعل هو الأصل في الإرشاد وفي الدلالة على الفاعل وعلى المفعول، فهو الأصل أيضا في جلب العلامة العلامة الدالة على كل منهما، وهو السبب الأساسي في مجيئها، فسمي ذلك: "عاملها".

وما يقال في الفعل مع فاعله ومفعوله يقال في غيره من العوامل الأخرى مع معمولاتها، سواء أكانت عوامل لفظية، كالفعل وكحرف الجر، والجوازم ... ، أم معنوية، كالابتداء، وكالتجرد من الناصب والجازم، وهو سبب رفع المضارع، وسواء أكانت أصلية أم زائدة "وستجيء أنواع العوامل في م 33 أول باب المبتدأ والخبر- وانظر ص 73.

ومما تقدم نعلم أن تلك العوامل بنوعها ليست مخلوقات حية، تجري فيها الروح فتعمل ما تريد، وتحس ما يقع عليها، وتؤثر بنفسها، وتتأثر حقا مما يصيبها، وتحدث حركات الإعراب المختلفة، فليس لها شيء من ذلك. إنما الذي يؤثر. ويحدث حركات الإعراب- هو المتكلم، وليست هي. ولكن النحاة نسبوا إليها العمل. لأنها المرشد إلى المعاني والرموز. وهي نسبة جاية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها. إذ هي

السبب في الاهتداء إلى كشف المعنى المراد من الكلمة - كما أسلفنا - وإذا ثبت لها هذا فليس في اللغة مانع من نسبة العمل إليها، وتسميتها: "عاملاً"، ولا عيب في أن نقول مثلاً: "كان" ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، و "إن" تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ولا و "ظن" تنصبهما مفعولين لها ... و.... و ... إلى غير ذلك مما يجري هذا المجرى الذي يتفق بغير شك مع أصول الاستعمال العربي الفصيح، بل مع الأسلوب البلاغي الأعلى، ولا داعي للاعتراض عليه كما يتردد على ألسنة بعض المتسرعين. نعم لها بعض عيوب "كالتي نراها في باب التنازع، م 73 ج2" ولكنها يسيرة يمكن تداركها، وسنشير إليها تباعاً، حين نصادفها.

ومما تقدم يتبين أيضاً النفع الأكبر، والأثر الباهر الذي للعلامات الإعرابية، فلولاها لاختلطت المعاني، بل فسدت، وحسبك أن ترى جملة خالية من العلامات الإعرابية مثل قولنا: "ما أحسن القادم" فإنها بغير ضبط كلماتها تصلح للاستفهام، وللتعجب، وللنفي، ... وكل معنى من هذه يخالف الآخر مخالفة واضحة واسعة. لهذا كان من الخطأ وفساد الرأي أن ترتفع بعض الأصوات والحمقاء بإلغاء علامات الإعراب - لصعوبة تعلمها - والاقتصار على تسكين آخر الكلمات. وقد أطلنا الكلام في إظهار هذا الخطأ، وفداحة ضرره في الموضوع الخاص به من كتابنا المسمى: "اللغة والنحو بين القديم والحديث" ص 260.

1 وللإعراب معنى آخر مشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية، هو: التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة، ببيان ما في الكلام من فعل، أو فاعل، أو: مبتدأ، أو: خبر، أو: مفعول به، أو حال ... أو غير ذلك من أنواع الأسماء، والأفعال، والحروف، وموقع كل منهما في جملته، وبنائه أو إعرابه.... أو غير ذلك.

(74/1)

شيء آخر يدل دلالته على المعنى المعين الذي يرمز له 1. وهذه مزية أخرى. والمعرب: هو اللفظ الذي يدخله الإعراب 2.

والعامل هو: ما يؤثر في اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص، كالفاعلية، أو المفعولية، أو غيرهما، ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة كأمثلة: ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة كأمثلة: "أ" أو مقدرة 3 كأمثلة: "ب" فإن الدليل على إعرابها وهي مفردة أن علامة آخرها تتغير عند التشبية والجمع، فتقول:

تراكم النَّدَيَانِ، وامتنص النبات النَّدَيَيْنِ، وارتوى من النَّدَيَيْنِ⁴.
أما أمثلة القسم الثالث "ح" ففيها كلمة: "هؤلاء" لم تتغير علامة آخرها بتغير العوامل؛ بل بقيت ثابتة في الجمل كلها. فهذا الثبات وعدم التغير يسمى: بناء؛ وهو: "لزوم آخر اللفظ علامة واحدة في كل أحواله، مهما تغيرت العوامل".
والمبنى هو: اللفظ الذي دخله البناء.
هذا، وقد عرفنا 5 أن المعرب المنصرف 6 "أى: المنون"، يسمى: "متمكناً أمكن"، وأن غير المنصرف يسمى: "متمكناً فقط"، وأن المبنى يسمى: "غير متمكن". ولا تصف الكلمة بإعراب أو بناء إلا بعد إدخالها في جملة 7 ...

-
- 1 فلو أردنا أن ندل على الفاعلية أو المفعولية في مثل: أكرم الولد الولد لاستعملنا ألفاظاً كثيرة، كأن نقول: إن الولد هو فاعل الإكرام، والولد هو الذي ناله الإكرام ... وفي هذا إسراف كلامي وزماني. كما سبق في هامش ص 73.
 - 2 أى: التغير الذي وصفناه، فالإعراب غير المعرب، كما أن الإكرام غير المحكرم، والإرسال غير المرسل.
 - 3 ويسمى الإعراب فيها: "تقديرية" انظر ص 84.
 - "4، 4" وفي ص 84 إيضاح الإعراب المحلي "كالذي في كلمة هؤلاء" والتقديري. ومن التقديري نوع سيجيء في "و" من ص 159 أما تفصيل مواضعه ففي ص 84 وما بعدها.
 - 5 راجع ص 33 وما بعدها.
 - 6 المنصرف، هو: المنون: "انظر رقم 2 من هامش ص 33".
 - 7 راجع حاشية "الخضري" ج 2 ص 1 أول باب: "الإضافة" وقد نقلنا كلامه في رقم 1 من هامش ص 14 وأشرنا في تلك الصفحة والتي تليها إلى وجود كلمات لا توصف بإعراب ولا بناء، ولو كانت في جمل، مثل الكلمات التي تسمى: "الأتباع" – بفتح الهمزة – ولها نوع إيضاح في "ج" من ص 106. أما البيان في ج 3 باب النعت" م 114 ص 452.

المعرب والمبني 1 من الأسماء، والأفعال، والحروف:

"أي: من أقسام الكلمة الثلاثة":

أولاً: الحروف كلها مبنية؛ لأن الحرف وحده لا يؤدي معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في غيره، بعد وضعه في جملة - كما سبق 2. وإذا لا ينسب إليه أنه فعل فعلاً، أو وقع عليه فعل؛ فلا يكون بنفسه فاعلاً، ولا مفعول به، ولا متمماً وحده للمعنى "أي: لا يكون مسنداً إليه ولا مسنداً، ولا شيئاً يتصل بذلك". لعدم الفائدة من الإسناد في كل حالة 3.

ونتيجة ما سبق أنه لا يدخله الإعراب؛ لعدم حاجته إليه؛ لأن الحاجة إلى الإعراب توجد حيث توجد المعاني التركيبية الأساسية، والحرف وحده لا يؤدي معنى قط. ولكنه إذا وضع في تركيب فإنه يؤدي في غيره بعض المعاني الجزئية "الفردية" بالطريقة المفصلة التي أشرنا إليها عند الكلام عليه 2؛ كالاتداء، والتبعض، وغيرهما مما تؤديه كلمة: "من". أو الظرفية، والسببية، وغيرهما مما تؤديه كلمة: "في" - فهذه المعاني الجزئية تَعْتَوِر الحرف، وتتعاقب عليه، ولكن لا يكون التمييز بينها بالإعراب، وإنما يكون بالقرائن المعنوية التي تتضمنها الجملة.

ثانياً: الأسماء يناسبها الإعراب وهو أصل فيها؛ لأن الاسم يدل بذاته على معنى مستقل به - كما سبق 3- فهو يدل على مسمى؛ "أي: على شيء

1 يلاحظ أن المبني لا تراعي زاحيته اللفظية مطلقاً في توابعه أو غيرها، فتوابعه إنما تسير محلة فقط - إن كان له محل من الإعراب - وهذا أثر هام من آثار "الإعراب المحلي" الذي يجيء الكلام عليه "في ص 84" لكن يستثنى من هذا الحكم العام النعت الخاص بالمنادي "أي، أو: أية" وبالمنادي اسم الإشارة الذي جيء به للتوصل إلى نداء المبدوء بأل، نحو: يا أيها العالم، ويأتيها العاملة، ويا هذا الفاضل ... فيجب في هاتين الصورتين رفع التابع مراعاة للمظهر الشكلي للمنادي، مع أن هذا المنادي مبني، وهما صفتان معربتان منصوبتان - مراعاة لحل المنادي -، مع أن هذا المنادي مبني، وهما صفتان معربتان منصوبتان - مراعاة لحل المنادي - بفتحة مقدرة على الآخر، منع من ظهورها ضمة المماثلة للفظ المنادي في الصورة الشكلية - وتفصيل هذا وإيضاحه في ج 4 ص 34 م 130 -.

"2 و 2" في ص 66.

3 في ص 26 إلا إذا قصد لفظه، كما في ج" من ص 30.

محسوس أو معقول، سميناه بذلك الاسم" وهذا المسمى قد يُسند إليه فعل، فيكون فاعلاً له، وقد يقع عليه فعل، فيكون -مفعولاً به. وقد يتحمل معنى آخر غير الفاعلية والمفعولية، ويدل عليه بنفسه ... وكل واحد من تلك المعاني يقتضى علامة خاصة به في آخر الكلمة، ورمزاً معيناً يدل عليه وحده، ويميزه من المعاني الأخرى؛ فلا بد أن تتغير العلامة في آخر الاسم؛ تبعاً لتغير المعاني والأسباب، وأن يستحق ما نسميه: "الإعراب" للدلالة على تلك المعاني المتباينة، التي تتوالى عليه بتوالى العوامل المختلفة، كما شرحنا من قبل 1.

وقليل من الأسماء مبني 2. وأشهر المبني منها عشرة أنواع "لكل نوع أحكامه التفصيلية في بابه" وهي:

"1" الضمائر، سواء أكان الضمير موضوعاً على حرف هجائي واحد، أم على حرفين، أم على أكثر، مثل: انتصرت؛ ففرحنا، ونحن بك معجبون.

"2، 3" أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام؛ بشرط ألا يكون أحدهما مضافاً لمفرد؛ مثل: أين توجد أكرمك. أين أراك؟ 3؛ بخلاف: أي خير تعمله ينفعلك. أي يوم تسافر فيه؟ لإضافة "أي" الشرطية والاستفهامية في المثالين لمفرد، فهما معه معرفتان 4.

"4" أسماء الإشارة التي ليست مثناة؛ نحو: هذا كريم، وتلك محسنة. بخلاف: "هذان كريمان، وهاتان محسنتان". فهما معربان عند التثنية؛ على الصحيح.

1 في ص 72.

2 الغالب على الأسماء المبنية أنها لا تضاف، ومنها ما يضاف، مثل: "حيث" و "كم" الخبرية" و "إذا" الشرطية، وبعض المركبات المزجية العددية التي تضاف مع بنائها على فتح الجزأين، "نحو: هذه خمسة عشر محمد، طبقاً لما سيحيى في باب "العدد" ج 4 م 4 16 ص 400 وغيرها مما هو مذكور في باب الإضافة ج 3.

3 وكما في قول الشاعر:

لمن تطلب الدنيا إذا لم ترد بها ... سرور محب، أو إساءة مجرم؟

4 أما الإضافة للجملة فقد يكون الاسم معها مبنيًا كإضافة "إذا" الشرطية وأشباهاها للجملة. وكل اسم يجب إضافته لجملة يجب بناؤه، مثل: "إذا" الشرطية. أما الذي

يضاف إليها جوازا، مثل "يوم" فقد يني، وقد يعرب، كما سيجيء في باب الإضافة ج3.

(77/1)

"5" أسماء الموصول غير المثناة، والأسماء الأخرى التي تحتاج بعدها -وجوبًا- إلى جملة أو ما يقوم مقامها¹، ولا تستغني عنها بحال. فمثال الموصول: جاء الذي يقول الحق. وسافر الذي عندك، أو الذي في ضيافتك.

ومن الأسماء الأخرى التي ليست موصولة ولكنها تحتاج -وجوبًا- بعدها إلى جملة: "إذا" الشرطية الظرفية؛ نحو: إذا تعلمت ارتفع شأنك، فلوقلت: جاء الذي ... فقط، أو: إذا ... فقط، لم يتم المعنى، ولم تحصل الفائدة. بخلاف جاء اللذان غابا، وحضرت اللتان سافرتا. فالموصول معرب - على الصحيح - لأنه مثنى.

"6" الأسماء التي تسمى: "أسماء الأفعال"² وهي: التي تنوب عن الفعل في معناه وفي عمله وزمنه، ولا تدخل عليها عوامل تؤثر فيها. مثل: هيهات القمر: بمعنى بُعد جدًا، وأف من المهمل، بمعنى أتضجر جدًا، وآمين يا رب، بمعنى: استجب. فقد دلت كل كلمة من الثلاث على معنى الفعل، ولا يمكن أن يدخل عليها عامل قبلها يؤثر فيها بالرفع، أو النصب، أو الجر ...

بخلاف: سيرًا تحت راية الوطن، سماعًا نصيحة الوالد، إكرامًا للضيف. فإن هذه الكلمات [سيرًا، وسماعًا، وإكرامًا، وأشباهها] تؤدي معنى فعلها تمامًا، ولكن العوامل قد تدخل عليها فتؤثر فيها؛ فتقول: سري سيرك تحت راية الوطن، مدحت سيرك تحت راية الوطن. طربت لسيرك ... وكذا الباقي؛ ولذلك كانت معربة.

"7" الأسماء المركبة؛ ومنها بعض الأعداد؛ مثل: أحد عشر ... إلى تسعة عشر؛ فإنها مبنية دائمًا على فتح الجزأين. ما عدا اثني عشر، واثنتي عشرة؛ فإنهما يعربان إعراب المثنى³.

1 المراد بما يقوم مقام الجملة الواجبة هو ما يغني عنها تمامًا في بعض الحالات، كالمشتق الذي يقع صلة "أل" وكالتنوين الذي للعوض عن المضاف إليه المحذوف إن كان جملة.

2 لها باب خاص في الجزء الرابع. وسبقت لها إشارة في رقم 1 من هامش ص 49.

3 للعدد وأحكامه باب - مستقل في الجزء الرابع.

"8" اسم "لا" النافية للجنس¹ - أحياناً - في نحو: لا نافع مكروه.

"9" المنادى، إذا كان: مفرداً، علماً، أو نكرة مقصودة، مثل: يا حمد، ساعد زميلك،
ويا زميل اشكر صديقك.

"10" بعض متفرقات أخرى، مثل: "كم" وبعض الظروف، مثل: "حيث" والعلم
المختوم بكلمة: "ويه"، وما كان على وزن "فعال" في رأي قومك - مثل حذام،
وقطام ... وكلاهما اسم امرأة". وكذلك أسماء الأصوات المحكية مثل: "قاق"، و"غاق"،
في نحو: صاحت الدجاجة قاق، ونعب الغراب غاق 2 ...

ملاحظة: يجب الإعراب والتنوين في كل اسم أصله مفرد مثنى، ثم تُثني به، كما لو سمينا
رجلاً بكلمة: "أمس" المبنية على الكسر في لغة الحجازيين - أو بكلمة "غاق" التي هي
في أصلها اسم لصوت الغراب ... ، وحكمها: البناء على الكسر أيضاً لتغير شأن
الكلمتين بعد هذه التسمية، فتصير كل واحدة منهما علماً، يدل على ما يدل عليه
العلم، ويصير حكم كل منهما الإعراب والتنوين⁴، بعد أن كان حكمها البناء⁵.

- 1 لها باب خاص في آخر هذا الجزء - ص 683.
 - 2 لأسماء الأصوات وأحكامها المختلفة باب خاص في الجزء الرابع.
 - 3 المراد بالمفرد هنا: ما ليس داخلاً في نوع من أنواع المركب الثلاثة، وهي المركب
الإسنادي، والمركب المزجي، والمركب الإضافي. أما المركب العلم فيجاء بيانه وحكمه
في باب العلم ص 300 و 308 وفي ص 201.
 - 4 انظر ما يتمم هذا الحكم في رقم 5 من هامش ص 146 ورقم 1 من هامش ص
309.
 - 5 راجع حاشية "خالد" على "التصريح"، آخر باب،: "الممنوع من الصرف" عند
الكلام على: "أمس".
- وينبغي تبين ما سبق - في: "ج" ص 30 من فروق تخالف ما هنا. كما ينبغي كشف
الفرق بين الحكم الذي اشتملت عليه الملاحظة المدونة هنا، والحكم الآخر الآتي في
"ج" ص 146، فالحكم الذي اشتملت عليه هذه الملاحظة مقصور صراحة على الاسم
المفرد المبني في أول أمره وليس بعلم، فإذا صار علماً منقولاً من معناه السابق إلى
العلمية ... تاركاً ما قبلها فإنه يصير مع هذه العلمية الطارئة عربياً ومنوناً وجوباً ويصح

جمعه جمع مذكر سالم مباشرة أما الحكم الآخر الآتي فإنه صريح في أن العلم موضوع من أول أمره علما ومبنيا فليس منقولاً من حالة سابقة إلى حالة العلمية الحالية وإنما هو موضوع ابتداء علماً أصيلاً مبنياً فلا يجمع إلا من طريق غير مباشر جمع مذكر سالم "كما سيجيء البيان في ص 146".

(79/1)

ثالثاً: الأفعال. منها المبني دائماً، وهو: الماضي والأمر. ومنها المبني حيناً والمعرب أحياناً وهو: المضارع.

وأحوال بناء الماضي ثلاثة:

"1" يبنى على الفتح في آخره إذا لم يتصل به شيء، مثل: صافح، محمد ضيفه، ورحب به. وكذلك يبنى على الفتح إذا اتصلت به تاء التأنيث الساكنة، أو ألف الاثنين، مثل: قالت فاطمة الحق. والشاهدان قالاً ما علافاً.

والفتح في الأمثلة السابقة ظاهر. وقد يكون مقدراً إذا كان الماضي معتل الآخر بالألف، مثل: دعا العابد ربه.

"2" يبنى على السكون في آخره إذا اتصلت به "التاء" المتحركة التي هي ضميرٌ "فاعل"، أو: "نا" التي هي ضمير فاعل، أو "نون النسوة" التي هي كذلك. مثل أكرمتُ الصديق، وفرحتُ به. ومثل: خرجنا في رحلة طيبة ركبنا فيها السيارة، أما الطالبات فقد ركبْنَ القطار.

"3" يبنى على الضم في آخره إذا اتصلت به واو الجماعة، مثل الرجال خرجوا لأعمالهم. وأحوال بناء الأمر أربعة:

"1" يبنى على السكون في آخره إذا لم يتصل به شيء؛ مثل: اعملْ لدينك ولاَ خرتك. وصاحبُ أهل المروءات. أو: اتصلت به نون النسوة، مثل: اسمعنْ يا زميلاتي 1 ...

"2" يبنى على فتح آخره إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة؛ مثل: صاحبُ كريم الأخلاق. أو الثقيلة؛ مثل: اهجرنْ السفیهة 2 ...

1 من الجائز توكيده بالنون المشددة مع وجود نون النسوة بشرط أن تكون نون التوكيد مشددة مكسورة وقبلها ألف زائدة تفصل بينهما وبين نون النسوة، نحو: اسمعنان يا زميلاتي.

كما سيجيء الإيضاح الخاص بالمضارع، في رقم 4 من هامش ص 82 وفي ج 4 باب: نون التوكيد-.

2 فهو فعل أمر مبني على الفتح. لاتصاله بنون التوكيد. ولا داعي للتشدد الذي يراه بعض النحاة، إذ يقول: فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل نون التوكيد. هذا وكل فعل أمر أو مضارع، اتصلت بآخره نون التوكيد فإنه يمتنع أن يتقدم عليه شيء من معمولاته إلا للضرورة- انظر المثال والبيان في رقم 3 من هامش ص 103 لأن تقدم هذا المعمول يخرج من حيز التأكيد، فيتنافى تقديمه مع المراد من تأكيده. وأجاز بعض النحاة تقديم المعمول إن كان شبه جملة. وحجته ورود أمثلة كثيرة تكفي للقياس عليها. وهذا أحسن.

كما سيجيء في باب نون التوكيد ج 4 م 143، الحكم الرابع من الأحكام والآثار اللفظية المشتركة -..

(80/1)

"3" يبنى على حذف حرف العلة إن كان آخره معتلاً؛ مثل: اسعَ في الخير دائماً، وادعُ الناس إليه، واقض بينهم بالحق. [فاسع: فعل أمر مبني على حذف الألف؛ لأن أصله: "اسعَى" 1. وادعُ: فعل أمر مبني على حذف الواو؛ لأن أصله: "ادعُو". واقض: فعل أمر، مبني على حذف الياء لأن أصله: "اقضي"] ". وعند تأكيد فعل الأمر بالنون يبقى حرف العلة الواو، أو الياء، ويتعين بناء الأمر على الفتحة الظاهرة على الحرفين السالفين، فإن كان حرف العلة ألفاً وجب قلبها ياء تظهر عليها فتحة البناء؛ لأن الأمر يكون مبنياً على هذه الفتحة؛ نحو: اسعَين في الخير، وادعُون له، واقضين بالحق.

"4" يبنى على حذف النون إذا اتصل بآخره ألف الاثنين؛ مثل: اخرجَا، أو واو الجماعة، مثل: اخرجوا، أو ياء مخاطبة؛ مثل: اخرجي. فكل واحد من هذه الثلاثة فعل أمر، مبني على حذف النون، والضمير فاعل "وهو ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة". ومن الأمثلة قوله تعالى لموسى وفرعون: {اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ} ، وقوله: {فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا} - وقول الشاعر:

يا دارَ عِبلَةٍ بالجِواءِ تكلمى ... وعِمْى 2 صباحا - دارَ عِبلَةٍ - واسلمى

وأما المضارع فيكون معرباً 3 إذا لم يتصل بآخره بنون التوكيد، أو نون النسوة. ومن الأمثلة: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ} . إن تَخَلَّصَ في عملك تنفعَ وطنك. فإن اتصل

بآخره اتصالا مباشراً نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة بنى على الفتح 4 مثل: والله لأقومنّ بالواجب. ولأعملنّ ما فيه الخير،

1 تكتب الألف هنا ياء، تبعاً لقواعد رسم الحروف، وعلى الرغم من كتابتها ياء تسمى ألفاً ما دامت الفتحة قبلها.

2 انعمي واسعدي.

3 حالاته الإعرابية ثلاث، فيكون معرباً مرفوعاً إذا لم يسبقه ناصب ولا جازم، ويكون معرباً منصوباً إذا سبقه ناصب، ويكون معرباً مجزوماً إذا سبقه جازم. ولإعراب المضارع باب مستقل "ج 4م 148" يعرض لحالاته الإعرابية الثلاثة ويوضح الكلام على النواصب والجوازم، ويبين أنواعها وأحكامها تفصيلاً، ويشير في أوله إلى المراد من الجزم، وأنه الجزم الأصيل، لا الطارئ للوقف، أو التخفيف مع بيان الآثار المترتبة على الأصيل وغيره- وسيجيء الكلام على سكون التخفيف في ص 199، وإذا كان المضارع معتل الآخر فلاعرابه طرق وأحكامه خاصة تجيء في بحث مستقل "ص 182".

4 في محل رفع إن لم يسبقه ناصب أو جازم -على المشهور- وقيل: لا محل له. "كما سيجيء في رقم 2 من هامش الصفحة الآتية، ومطابقة للبيان الذي في أول باب: "إعراب الفعل المضارع" - ج 4م 148 وفي الجزء الرابع باب مستقل لنوني التوكيد.

(81/1)

وقول الشاعر:

لا تأخذن 1 من الأمور بظاهر ... إن الظواهر تخدع الرءينا
فإن كان الاتصال غير مباشر؛ بأن فصل بين نون التوكيد والمضارع فاصل ظاهر؛ كألف الاثنين، أو مقدر؛ كواو الجماعة، أو ياء المخاطبة - فإنه يكون معرباً ... فمثال ألف الاثنين "ولا تكون إلا ظاهرة" ماذا تعرف عن الصانعين، أيقومانّ بعملهما؛ ومثال واو الجماعة المقدرة: هؤلاء الصانعون أيقومنّ بعملهم؟ ومثال ياء المخاطبة المقدرة: أتقومنّ بعملك يا زميلتي؟

وإن اتصلت به نون النسوة فإنه يبنى على السكون 2؛ مثل: إن الأمهات يبدلن ما يقدرنّ عليه لراحة الأبناء. ولا يكون اتصالها به إلا مباشراً 3، كقوله تعالى: {إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِنُ السَّيِّئَاتِ} .

فللمضارع حالتان؛ الأولى: الإعراب؛ بشرط ألا يتصل بآخره -مباشرة- نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، أو نون النسوة. وإذا أعرب كان مرفوعاً إن لم يسبقه ناصب ينصبه، أو جازم يجزمه.

والثانية: البناء: إما على الفتح إذا اتصلت بآخره -مباشرة- نون التوكيد. وإما على السكون إذا اتصلت بآخره نون النسوة⁴.

وإذا كان المضارع مبنياً لاتصاله بإحدى النونين وسبقه ناصب أو جازم وجب

1 المضارع هنا مبني على الفتح في محل جزم.

2 في محل رفع - على المشهور - وقيل لا محل له - طبقاً لما سبق في رقم 4 من

الهامش السابق، ولما هو مبين في باب "إعراب الفعل المضارع:"، ج 4 سم 148-.

3 فلا يفصل بينهما أحد الضمائر الثلاثة السابقة - ولا غيرها-، لما في الفصل بالضمير

من التناقض المفسد للمعنى، إذ كيف يشتمل الفعل الواحد على فاعلين متعارضين،

أحدهما: نون النسوة، وهي تدل على جماعة الإناث، والآخر ألف الاثنين، وهي تدل

على المثني؟ أو على نون النسوة مع واو الجماعة، وهذه تدل على جماعة الذكور؟ أو

على نون النسوة مع ياء المخاطبة، وهذه تدلي على المفردة المؤنثة؟

أما نون التوكيد بنوعيتها فإنها قد تقع بعد أحد الضمائر السابقة، ولكنها بعد ألف

الاثنين مشددة ومكسورة، لكيلا تلتبس في الخط بنون الأفعال الخمسة التي يعرب معها

المضارع. ولا تكون مكسورة مشددة إلا في هذه الحالة.

4 من الممكن أن يجتمع في آخر المضارع نون النسوة، فنون التوكيد المشددة المكسورة

لا المخففة- بشرط أن تفصل بينهما الألف المزيد للفصل هنا، نحو: أترغبان في تقديم

العون للبنائات، فالنون الأولى للنسوة حتماً، والمضارع معها مبني على السكون

وجوبا، والنون الأخيرة المشددة للتوكيد، ولا تأثير لها على المضارع من ناحية بنائه. وبين

النونين الألف الفاصلة- "كما أشرنا في رقم 1 من هامش ص 80 وكما سيجي البيان

بالتفصيل في ج4، باب نوني التوكيد".

(82/1)

أن يكون مبنياً في محل نصب أو جزم، أي أنه يكون مبنياً في اللفظ، معرباً في الحل¹.

ولهذا أثر إعرابي يجب مراعاته. ففي التوابع -مثلاً- كالعطف، إذا عطف مضارع على

المضارع المبني المسبوق بناصب أو جازم وجب في المضارع المعطوف أن يتبع محل المعطوف عليه في النصب أو الجزم دون البناء². وكذلك المضارع المبني إن كان معطوفاً عليه؛ فإنه يكون مبنياً في محل رفع، في الرأي المشهور الذي سبقت الإشارة إليه³. ويتبعه في هذا الرفع المحلي -دون البناء²- المضارع "المعطوف".

-
- 1 بيان الإعراب المحلي والتقديري في ص 84 و..... و.....
 - 2 في رقم 4 من هامش ص 81 "راجع الصبان ج 1 في هذا الباب، عند الكلام على بناء المضارع، وج 4 م 148 في أول باب إعراب الفعل".
 - 3 لأن الأغلب في البناء عدم انتقاله من المتنوع إلى التابع على الوجه الذي سبق في رقم 1 من هامش ص 76، 2 من هامش ص 83 وفي الملاحظة التي في الجدول الآتي ص 84 وفي بعض ما سبق يقول ابن مالك:
والاسم منه معرب ومبني ... لشبهه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمي "جئنا" ... والمعنوي في: "متى وفي: هنا"
وكتيابة عن الفعل، بلا ... تأثر، وكافتقار أصلا
ومعرب الأسماء: ما قد سلما ... من شبه الحرف، كأرض وسما
يقول: الاسم قسمان، معرب، ومبني وسبب بنائه شبه يديني - أي: يقربه من الحروف -
وسيجيء رد هذا في ص 88 وأبان الشبه المدين من الحروف "أي: المقرب منها" فقال:
إنه الشبه الوضعي بأن يكون الاسم في صيغته موضوعاً على حرف واحد، أو على حرفين، كالضميرين: "التاء" و"نا" في جملة: "جئنا" وكالشبه المعنوي في كلمتي: "متى" "وهنا". فكل واحدة منهما اسم مبني؛ لأنه يؤدي معنى كان حقه أن يؤدي بالحرف، فأشبهه الحروف في تأدية معنى معين، وكأن ينوب عن الفعل بلا تأثر، أو أن يحتاج دائماً بعده إلى جملة، فالأول كاسم الفعل، والثاني كاسم الموصول. ثم قال ابن مالك في بناء الأفعال والحروف.

وفعل "أمر" و "مضى" بنيا ... وأعربوا "مضارعاً" إن عربا:
من نون توكيد مباشر، ومن ... نون إناث، كيرعن من فتن
وكل حرف مستحق للبناء ... والأصل في المبني أن يسكن
"إن عرى من نون توكيد" أي: إن تجرد من نون توكيد.

زيادة وتفصيل:

"أ" الإعراب المحلي والتقديري.

يتردد على ألسنة المعربين أن يقولوا في المبنيات، وفي كثير من الجمل المحكية وغير المحكية، إنه في محل كذا - من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم ... فما معنى أنه في محل مُعَيَّن؟ فمثلاً: يقولون في "جاء هؤلاء" ... إن كلمة: "هؤلاء" مبنية على الكسر في محل رفع فاعل - وفي: "قرأت الصحف من قبل" ... إن كلمة: "قبل" مبنية على الضم في محل جر ... وفي: "رأيت ضيفاً يبتسم"، إن الجملة المضارعية في محل نصب صفة 1 ... وهكذا.

المراد من أن الكلمة أو الجملة في محل كذا، هو أننا لو وضعنا مكانها اسماً معرباً لكان مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجزوراً. وفي بعض الحالات لو وضعنا مكانها مضارعاً معرباً لكان منصوباً أو مجزوراً 2. فهي قد حلت محل ذلك اللفظ المعرب، وشغلت مكانه، وحكمه الإعرابي الذي لا يظهر على لفظها 3.

2- أما "التقديري" فقد سبق 4 أنه العلامة الإعرابية التي لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب؛ بسبب أن ذلك الحرف الأخير حرف علة لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، كالألف في مثل: إن الهدى هدى الله، واستجب لداعى الهدى. ونتيجة لما سبق يكون "الإعراب المحلي" مُنصَباً على الكلمة المبنية كلها،

- 1 فهي بمثابة: رأيت ضيفاً مبتسماً. أي: أنها جملة بمنزلة المفرد في المعنى. ومن الأمثلة أيضاً الجملة الواقعة مفعولاً ثانياً في نحو: أظن العالم "علمه نافع" أو: ينفع علمه ... فهو بمنزلة: أظن العالم نافع العلم ... "راجع الصبان ج1 عند الكلام على علامات الاسم".
- 2 كالمضارع المعرب الذي يراد إحلاله محل مضارع مبني قبله ناصب أو جازم.
- 3 مما يدخله الإعراب المحلي أنواع موضحة رقم 1 من هامش ص 314.
- 4 في ص 84 وقد أشرنا فيها إلى نوع آخر سيجيء في "و" من ص 159 أما حصر مواضعه في ص 198 وما بعدها.

.....
أو على الجملة كلها، وليس على الحرف الأخير منهما. وأن التقديرى مُنصب على الحرف الأخير من الكلمة.

وهناك رأى آخر لا يجعل الإعراب المحلى مقصوراً على المبني وبعض الجمل - كرى الأكثرية - وإنما يدخل فيه أيضاً بعض الأسماء المعربة صحيحة الآخر بشرط ألا يظهر فى آخر الكلمة المعربة علامتان مختلفتان للإعراب، ومن أمثلته عنده: ما جاءنى من كتاب، فكلمة "كتاب" مجرورة بالحرف: "من" الزائد. وهى فى محل رفع فاعل للفعل: "جاء". وقد تحقق الشرط فلم يجتمع فى آخرها علامتان ظاهرتان للإعراب. وأصحاب الرأى الأول يدخلون هذا النوع فى التقديرى فيقولون فى إعرابه: مجرور لفظاً مرفوع تقدير¹... والخلاف لفظى. ولعل الأخذ بالرأى الثانى أنفع، لأنه أعم.

ويدخل فى الإعراب المحلى عدة أشياء. أظهرها المبنيات كلها، والجمل التى لها محل من الإعراب، محكية وغير محكية، والمصادر المنسوبة، وكذا الأسماء المجرورة بحرف جر زائد فى رأى سلف². - وكما سيجئ فى ج 2 ص 350 م 89 - والمنادى المستغاث "ج4"

هذا ولا يمكن إغفال الإعراب المحلى والتقديرى، ولا إهمال شأنهما، إذ يستحيل ضبط توابعهما - مثلاً - بغير معرفة الحركة المقدرة³ أو المحكية بل يستحيل توجيه الكلام على أنه فاعل أو مفعول، أو مبتدأ، أو: مضارع مرفوع - وما يترتب على ذلك التوجيه من معنى إلا بعد معرفة حركة كل منهما. 4
وهناك كلمات يضبط آخرها بعلامة لا توصف بأنها علامة إعراب ولا بناء، وإنما هو ضبط صوري ظاهري، قصد به مجازة الكلمة لكلمة قبلها فى نوع العلامة، مجازة ظاهرية، ولا يصح أن يكون للكلمة المتأخرة منهما محلي إعرابي.

1 راجع الصبان ج2 أول باب الفاعل عند الكلام على أحد أحكامه وهو: الرفع.

2 كما سيجيء فى ج2 م 89 ص 402.

3 من المهم ملاحظة ما سق فى رقم 1 من هامش ص 76.

4 سيجيء إشارة وحصر لبعض ما سلف فى ص 198 - وللإعراب المحلى فى ص 314، وأيضاً فى ج 2 م 89 رقم 3 من هامش ص 402.

.....

وسيجيء بيان هذا النوع في موضعه المناسب¹.

"ب" تلمس النحاة أسبابًا للبناء والإعراب، أكثرها غير مقبول. وسنشير إليه، داعين إلى نبذه.

قالوا في علة بناء الفعل: إن الفعل لا تتعاقب عليه معان مختلفة، تفتقر في تمييزها إلى إعراب، ولا تتوالى عليه العوامل المختلفة التي تقتضى ذلك. فالفعل - وحده - لا يؤدي معنى الفاعلية، ولا المفعولية، ولا غيرهما مما اختص به الاسم وكان سببًا في إعرابه - كما سبق²، إلا المضارع فإنه قد يؤدي معنى زائدًا على معناه الأصلي، بسبب دخول بعض العوامل. فحين نقول: لا تَهْمَلْ عملك، وتجلس في البيت "بجزم: تجلس" يكون المعنى الجديد: النهي عن الجلوس أيضًا، "بسبب مجئ الواو التي هي لعطف الفعل على الفعل هنا". وحين نقول: لا تَهْمَلْ عملك، وتجلس في البيت "بنصب: تجلس" يكون المعنى الجديد: النهي عن اجتماع الأمرين معًا، وهما الإهمال والجلوس. فالنهي منصب عليهما معًا، بحيث لا يجوز عملهما في وقت واحد؛ فلا مانع أن يقع أحدهما وحده بغير الآخر، ولا مانع من عمل كل منهما في وقت يخالف وقت الآخر - "والواو هنا للمعية وهي التي اقتضت ذلك".

وإذا قلت: لا تَهْمَلْ القراءة، وتجلس "برفع: تجلس"، فالنهي منصب على القراءة وحدها، أما الجلوس فمباح. "فالواو هنا: للاستئناف، وهي تفيد ذلك المعنى." فالمضارع قد تغيرت علامة آخره على حسب تغير المعاني المختلفة، والعوامل التي تعاقبت عليه، فأشبه الاسم من هذه الجهة، فأعرب مثله.

أما بناؤه مع نون التوكيد، ونون النسوة فالأشبه من خصائص الأفعال، فوجود أحدهما فيه أبعد من مشابهة الاسم المقتضية للإعراب، فعاد إلى الأصل الأول في الأفعال؛ وهو البناء؛ لأن الأصل فيها البناء - كما سبق - وأما الإعراب في المضارع أحيانًا، فأمر عارض، وليس بأصيل.....

هكذا يقولون! وليس بمقبول، فهل يقبل أن سبب بناء الحرف هو

1 في ج من ص 106.

2 في ص 73.

زيادة وتفصيل:

"أ" - جمع بعض النحاة 1 أشهر المبنيات لزومًا، "سواء أكانت أسماء، أم أفعالا، أم حروفا" وأوضح بالشرح والتمثيل هذا الأشهر وعلامات بنائه.. وفيما يلي البيان موجزا مختصرا، ومشملا على بعض المبنيات جوازا، -وهي التي صرح عند الكلام عليه بالجواز.

"ملاحظة هامة" سبق أن أشرنا في هامش ص 76.. أن المبني لا تراعي ناحيته اللفظية مطلقا في توابعه. أو غيرها -فتوابعه إنما يساير محله فقط إذا كان له محل من الإعراب. وهذا أثر هام من آثار الإعراب المحلي. واستثنينا من هذا الحكم نعت المنادي: "أي وأية" واسم الإشارة الذي ونودي للتوصل بنداؤه إلى نداء ما فيه "أل" على الوجه الموضح تفصيله في الباب الخاص بتوابع المنادي ج 4 - ص 39 م 130.

1 ومنهم ابن هشام الأنصاري في كتابه: "شرح شذور الذهب"، في معرفة كلام العرب ص 2 وما بعدها".

2 لأن الحرف الأول "نا" وهو المتصل بآخر الماضي - متحرك.

3 أي: بينها وبين حرف حركتها، فيتعلق بها نطقا صوتيا بين الاثنين بحيث لا تظهر دونه، ولا يظهر دونها.

4 الزمن المبهم هو ما لا يدل على وقت محدد؛ كالحين، الزمان، والوقت، والأمد.

5 المراد بشديدة الإبهام، أو المتوغلة في الإبهام: كل لفظ لا يتضح معناه إلا بإضافته إلى لفظ آخر يزيل إبهامه. ومن هذ النوع: بين، دون. غير.

مثل، يوم.. وهذا النوع يجوز فيه بناء المضاف تبعا للمضاف إليه المبني. وفي باب الإضافة -أول الجزء الثالث- البيان والإيضاح لهذا النوع.

1 راجع الحضري ج باب "المعرب والمبني" عند الكلام على علامات البناء.

دلالته في الجملة على معنى في غيره، وعدم دلالته وهومستقل على ذلك المعنى التركيبي؛ فلا حاجة له بالإعراب؛ لأن وظيفة الإعراب تمييز المعاني التركيبية بعضها من بعض؛ إذا لم التفرقة فنقول إن كلمة: "ابتداء" وحدها التي تفهم من الحرف: "من" هي اسم، وكلمة: "من" نفسها هي حرف، مع أنها تفيد عند وضعها في الجملة معنى الابتداء، فكلاهما يتوقف فهمه على أمرين؛ شيء كان هوالمبتدئ، وشيء آخر كان المبتدأ منه؟ هل السبب ما سطره من دليل جدلي مرهق، هو: أن معاني الأسماء تتوقف على أمور كلية معلومة لكل فرد بداهة، فكأنها مستقلة؛ مستغنية عن غيرها؟ فلفظة: "ابتداء" عندهم معناها مطلق ابتداء شيء من شيء آخر، بغير تخصيص، ولا تعيين، ولا تحديد. وشيء هذا شأنه يمكن أن يعرفه كل أحد، ويدركه بالبداهة كل عقل. بخلاف معنى الابتداء في لفظة: "من" حين نقول مثلاً: سرت من القاهرة، فإن الابتداء هنا خاص مقيد بأنه ابتداء "سير" لا ابتداء قراءة، أو أكل، أو كتابة، أو سفر. أو ... وأنه ابتداء "سير" من مكان معين؛ هو: القاهرة. فليس الابتداء في هذا المثال معنى مطلقاً كما في سابقه، وليس فهمه ممكناً إلا بعد إدراك أمرين مخصوصين؛ يتوقف فهمه عليهما، ولا يعرفان إلا بالتصريح باسمهما، هما: السير والقاهرة. أي: أن المعنى إن لوحظ في ذاته مجرداً من كل قيد، كان مستقلاً، وكان التعبير عنه من اختصاص الاسم، "كالابتداء"، وإن لوحظ حاله بين أمرين، كان غير مستقل، وكان التعبير عنه مقصوراً على الحرف 1 ...

فهل نقبل هذه العلل المصنوعة الغامضة؟ وهل عرف العرب الأوائل الفصحاء قليلاً أو كثيراً منها؟ وهل وازنوا واستخدموا القياس والمنطق وعرفوها في جاهليتهم؟ ثم يعود النحاة فيقولون²: إن بعض الأسماء قد بينى لمشايجته الحرف، مثل: "من" و"أين" و"كيف" وغيرها من أسماء الاستفهام ... ومثل "من"، و"ما" وغيرها من أدوات الشرط والتعليق ... فأسماء الاستفهام إن دلت على

1 أول حاشية الأمير على الشذور، عند الكلام على الاسم.

2 شحر المفصل ج 1 القسم الأول - قسم الأسماء. ولكلامهم الآتي صلة وإيضاح
لرأيهم في "الشبه المعنوي" المعروض في ص 92.

(89/1)

.....

معنى في نفسها فإنها تدل في الوقت ذاته على معنى ثان فيما بعدها؛ فكلمة: "مَنْ" الاستفهامية، اسم؛ فهي تدل بمجرد ذاتها على مسمى خاص بها، إنساناً غالباً، أو غير إنسان - وتدل على الاستفهام من خارجها، بسبب افتراض أن همزة الاستفهام معها تقديرًا ... فكأنك إذا قلت: مَنْ عندك؟ تفترض أن الأصل أَمَن عندك؟ وأنهما في تقدير كلمتان: "الهمزة"، وهي حرف معنى، و"مَنْ" الدالة على المسمى بها، أى: على الذات الخاصة التي تدل عليها: "مَنْ"

فلما كانت "مَنْ" لا تستعمل هنا إلا مع الاستفهام المقدر، استغنى وجوباً عن همزة الاستفهام لفظاً، للزومها كلمة: "من" معنى، وصارت "مَنْ" نائبة عنها حتمًا؛ ولذلك بنيت؛ فدلالتها على الاسمى هي دلالة "لفظية"، مرجعها لفظها، ودلالتها على الاستفهام جاءت من خارج لفظها. ولا يجوز إظهار الهمزة في الكلام كما تظهر كلمة: "في" مع الظروف جوازًا؛ لأن الأمر مختلف؛ إذ الظرف ليس متضمنًا معنى: "في" بالطريقة السالفة، فيستحق البناء كما بنيت "مَنْ" الاستفهامية، وإنما كلمة: "في" محذوفة من الكلام جوازًا لأجل التخفيف؛ فهي في حكم المنطوق به؛ ولذلك يجوز إظهارها. بخلاف الهمزة.

وكذلك كلمة: "أين" تدل وهي مجردة على معنى في نفسها، هو: المكان، وتدل أيضًا على الاستفهام فيما بعدها، وهومعنى آخر جاءها من خارجها؛ بسبب تقدير همزة الاستفهام معها، ثم الاستغناء عن الهمزة وجوبًا؛ لوجود ما يتضمن معناها. وكلمة: "كيف" تطل على معنى في نفسها، وهو: الحال، وتدل على معنى فيما بعدها، وهو: الاستفهام، على الوجه السالف، وكذلك أسماء الشرط ... فإن كلمة: "مَنْ" تدل على العاقل - غالبًا - بنفسها، وكلمة: "ما" تدل - غالبًا - على غير العاقل بنفسها، وهما تدلان على التعليق والجزاء فيما بعدهما؛ فكأن كل كلمة من أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، ونحوها - تقوم مقام كلمتين في وقت واحد، إحداها: اسم يدل على

مسمى، والأخرى: حرف يدل على معنى في غيره، وهذا الحرف يجب حذفه لفظاً،

1 شرح المفصل ج 2 ص 41 في: "الظروف".

(90/1)

.....

لوجود الاسم الذي يتضمنه تقديراً¹ ويؤدى معناه تماماً. ومن هنا نشأ التشابه بين نوع من الأسماء والحروف - في خيال بعض النحاة - فاستحق ذلك النوع من الأسماء البناء؛ لعدم تمكنه في الاسمية تمكناً يبعده من مشابهة الحرف.

ولا يكتفون بذلك بل يسترسلون في خلق علل يثبتون بها أن الأصل في البناء السكون، وأن العدول عن السكون إلى الحركة إنما هولسبب، وأن الحركة تكون ضمة، أو فتحة، أو كسرة، لسبب آخر، بل لأسباب!!

فما هذا الكلام الجدلي²؟ وما جدواه لدارسى النحو؟ أيعرفه العرب الخُلص أصحاب اللغة، أو يخطر ببالهم؟

علينا أن نترك هذا كله في غير تردد، وأن نقنع بأن العلة الحقيقية في الإعراب والبناء ليست إلا محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنّوه. من غير جدل زائف، ولا منطق متعسف، وأن الفيصل فيهما راجع "كما قال بعض السابقين"³ إلى أمر واحد؛ هو: "السماع عن العرب الأوائل"، واتباع طريقتهم التي نقلت عنهم، دون الالتفات إلى شيء من تلك العلل، التي لا تثبت على التمحيص. وعلى هذا لا يصح الأخذ بما قاله كثرة النحاة⁴ من أن الاسم يبنى إذا شابه الحرف مشابهة قوية⁵ في أحد أمور أربعة:

أولها: الشبه الوضعي:

بأن يكون الاسم موضوعاً أصالة على حرف واحد، أو على حرفين ثانيهما لين، مثل: التاء، ونا، في: جئنا، وهما ضميران مبنيان؛ لأنهما يشبهان

1 راجع الصفحة الأولى من الجزء الثامن من شرح "المفصل" القسم الثالث: "الحروف".

2 نرى بعضه في حاشية الحضري. وشروح التوضيح، والصبان، وغيرها ... أول باب: "المعرب والمبني".

- 3 حاشية الحضري الجزل الأول- أول-: المعرب والمبني"، عند الكلام على بناء الأفعال، وسببه، وما يوجه إلى السبب من اعتراض عليه، ودفاع عنه- فقد قال عنه ما نصه: "العمدة في هذه الأحكام: "السماع" وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لا تحتل هذا البحث والتدقيق" اهـ وكذلك الأمير على الشذور عند الكلام على المضارع. وكذلك ما أشرنا إليه في المقدمة هامش ص 8 من رأي "أبي حيان" الوارد في "الهمع" ج 1 ص 56 حيث يقول عن تعليقات النحاة لحركة الضمير: "إنها تعليقات لا يحتاج إليها، لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلل". يريد بالوضعيات: الألفاظ التي وضعها العرب على صورة خاصة، وشكل معين، من غير علة الوضع، ولا سبب سابق يدعوهم إلى اختيار هذه الصورة وذلك الشكل، فليس هنا إلا مجرد النطق المحض.
- 4 كابن هشام وغيره.
- 5 هي التي لا يعارضها شيء من خصائص الأسماء، كالتثنية والإضافة.

(91/1)

.....

الحرف الموضوع على مقطع واحد، كباء الجر، وواو العطف، وغيرهما، من الحروف الفردية المقطع، أو ثنائية المقطع، مثل، قد، هل، لم.

ولو صح هذا، لسألناهم عن سبب بناء الضمائر الأخرى التي تزيد على حرفين، مثل، نحن، وإيا ... وسألنا عن سبب إعراب أب، وأخ، ويد، ودم، ونحوها مما هو على حرفين؟ نعم أجابوا عن ذلك بإجابات، ولكنها مصنوعة، صادفتها اعتراضات أخرى، ثم إجابات، وهكذا مما سجلته المراجع.

ثانيهما الشبه المعنوي:

بأن يتضمن الاسم بعد وضعه في جملة معنى جزئيا غير مستقل، زيادة على معناه المستقل الذي يؤديه في حالة انفراده، وعدم وضعه في جملة.

وكان الأحق بتأدية هذا المعنى الجزئي عندهم هو: "الحرف". ومعنى هذا: أن الاسم قد خلف الحرف فعلا، وحل محله في إفادة معناه، وصرف النظر عن الحرف نحائيا فلا يصح ذكره، ولا اعتبار أنه ملاحظ، فليس حذفه للاقتصار كحذف: "في" التي تتضمنها أنواع من الظروف، أو حذف كلمة: "من" التي تتضمنها أنواع من التمييز، فإن هذا تتضمن

في الظرف والتمييز لا يقتضي البناء - كما يقولون - . لأنه ليس باللازم المحتوم. أما التضمن الذي يقتضي البناء عندهم، فهو التضمن اللازم الختم الذي يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن. فيخرج الظرف والتمييز. وتدخل أسماء الشرط والاستفهام، مثل: متى تحضر أكرمك - ومتى تسافر؟

فكلمة: "متى" في المثال الأول تشبه الحرف "إن" في التعليق والجزاء، وهي في المثال الثاني تشبه همزة الاستفهام، فكلتاهما اسم من جهة، ومتضمنة معنى الحرف من جهة أخرى، فمتى الشرطية وحدها تدل على مجرد تعلق مطلق، ولكنها بعد وضعها في الجملة دلت عليه وعلى معنى في الجملة التي بعدها، وهو تعليق شيء معين بشيء آخر معين: أي: توقف وقوع الإكرام على وقوع الحضور، فحصول الأمر الثاني المعين: مرتبط بحصول الأول المعين ومقيد به¹ ...

وهي² وحدها في الاستفهام تدل على مجرد الاستفهام والسؤال، من غير تقييد بدلالة على الشيء الذي تسأل عنه، أو عن صاحبه، أو غير ذلك. لكنها بعد

1 يوضح كلامهم في الشبه المعنوي ما سبق في آخر ص 89 وما بعدها.

2 أي: "متى" الاستفهامية.

(92/1)

.....

وضعها في الجملة دلت على معنى جزئي جديد؛ فوق المعنى السابق: هو أن السؤال متجه إلى معنى محدد. هو الحضور، ومتجه إلى المخاطب أيضاً..... وكذلك اسم الإشارة¹، مثل كلمة: هذا؛ فإنها وهي منفردة، تدل على مطلق الإشارة، من غير دلالة على مشار إليه أو نوعه؛ أهو محسوس أم غير محسوس؟ حيوان أم غير حيوان؟

لكن إذا قلنا: هذا محمد، فإن الإشارة صارت مقيدة بانضمام معنى جديد إليها؛ هو الدلالة على ذات محسوسة لإنسان².

فإن صح ما يقولونه من هذه التعليقات، فماذا أعربت: "أي" الشرطية، و"أي" الاستفهامية، وأسماء الإشارة المثناة؛ مثل: هذان عالمان، وهاتان حديقتان؟ نعم؟ لهذا

عندهم إجابة، وعليها اعتراض، ثم إجابة، ثم اعتراض ... وهكذا مما تموج به الكتب الكبيرة.

ثالثها: الشبه الاستعمالي:

بأن يكون الاسم عاملاً في غيره، ولا يدخل عليه عامل -مطلقاً- يؤثر فيه، فهو كالحرف: في أنه عامل غير معمول، كأسماء الأفعال. مثل: هيهات القمر، وبله المنسيء، "فهيهايات": اسم فعل ماض، بمعنى: بعد جداً، وفاعله. القمر، و "بله": اسم فعل أمر، بمعنى: اترك، وفاعله ضمير، تقديره: أنت، و "المسيء": مفعول به، وكلاهما قد عمل الرفع في الفاعل، كما أن "بله" عملت النصب في المفعول به، ولا يدخل على واحد من اسمي الفعل عامل يؤثر فيه.

رابعها: الشبه الافتقاري.

وذلك بأن يفتقر الاسم افتقاراً لازماً إلى جملة بعده، "أو ما يقوم مقامها، كالصفة الصريحة في صلة أل"3" أو إلى شبه جملة، كالاسم الموصول، فإنه يحتاج بعده إلى جملة أو ما يقوم مقامها، أو شبهها، تسمى: جملة الصلة، لتكمل المعنى، فأشبه الحرف في هذا، لأن الحرف، موضوع - غالباً لتأدية معاني الأفعال وشبهها إلى الأسماء، فلا يظهر معناه إلا بوضعه في جملة، فهو محتاج إليها دائماً، فاسم الموصول بأن يكون الاسم عاملاً في غيره، ولا يدخل عليه عامل - مطلقاً - يؤثر فيه فهو كالحرف: في أنه عامل غير معمول، كأسماء الأفعال، مثل: هيهات القمر، وبله المنسيء، فهيهايات: اسم فعل ماض، بمعنى بُعد جداً، وفاعله القمر، وبله: اسم فعل أمر، بمعنى: اترك، وفاعله ضمير، تقديره: أنت، والمسيء: مفعول به، وكلاهما قد عمل الرفع في الفاعل، كما أن "بله" عملت النصب في المفعول، ولا يدخل على واحد من اسمي الفعل عامل يؤثر فيه.

رابعها: الشبه الافتقاري:

وذلك بأن يفتقر الاسم افتقاراً لازماً إلى جملة بعده، أو ما يقوم مقامها - كالوصف في صلة "أل"3- أو إلى شبه جملة؛ كالاسم الموصول، فإنه يحتاج بعده إلى جملة أو ما يقوم مقامها، أو شبهها، تسمى: جملة الصلة؛ لتكمل المعنى، فأشبه الحرف في هذا؛ لأن الحرف، موضوع - غالباً - لتأدية معاني الأفعال وشبهها إلى الأسماء فلا يظهر معناه إلا بوضعه في جملة، فهو محتاج إليها دائماً. فاسم الموصول يشبهه من هذه الناحية: في أنه لا يستغني مطلقاً

"1، 2" راجع 321 م 24.

3 انظر ص 356 حيث الكلام على: "أل" وصلتها، ونوع هذه الصلة.

(93/1)

.....

عن جملة بعده، أو ما ينوب عنها، أو شبهها، يتم بها المعنى.
فإن صح هذا فلم أعربت ... "أي" الموصولة -أحياناً- و"الذان"، و"اللتان"؟ أجابوا:
أن السبب هو ما سبق في نظائرها؛ من الإضافة في كلمة: "أي" والثنية فيما عداها.
والإضافة والثنية من خصائص الأسماء، فضعف شبه تلك الكلمات بالحروف، فلم تُبْنَ.
وعلى هذه الإجابة اعتراض، فإجابة، فاعتراض ...
فما هذا العناء فيما لا يؤيده الواقع، ولا تساعفه الحقيقة؟ وأى نفع فيما ذكر من
أسباب البناء وأصله، ومن سبب ترك السكون فيه إلى الحركة، وسبب اختيار حركة
معينة لبعض المبنيات دون حركة أخرى ...
خامسها: الشبه اللفظي:

زاده بعضهم¹، ومثّل له بكلمة "حاشا" الاسمية قائلاً: إنها مبنية لشبهها "حاشا" الحرفية
في اللفظ. وكذا بكلمة "على" الاسمية، و"كلاً" بمعنى "حقاً" و"قَدْ" الاسمية. وقيل إن
الشبه اللفظي مجوّز للبناء، لا محتم له. وعلى هذا يجوز في الأسماء السابقة أن تكون
معربة تقديراً كإعراب الفتى. ما عدا "قَدْ" فإنها تعرب لفظاً - كما سبق².
وهناك أنواع أخرى من الشبه لا قيمة لها.

إن الخير في إهمال كل هذا، وعدم الإشارة إليه في مجال الدراسة والتعليم، والاستغناء عنه
بسرود المواضع التي يكون فيها الاسم مبنياً وجوباً، وهو العشرة الماضية³ ومبنى جوازاً في
مواضع أخرى ستذكره في مواطنها.

ج- اشتراطوا في إعراب المضارع - كما سبق⁴ - ألا تتصل به اتصالاً مباشراً نونُ
التوكيد، أو نون الإناث⁵؛ فالمضارع معرب في مثل: "هل

1 راجع الصبان ج1 باب: "المعرب والمبني"، عند الكلام على: أنواع الشبه، والتنبيه
الثاني.

2 في ص 31.

3 ص 77 والجدول الذي في ص 85.

4 في ص 81.

5 لا يكون اتصال نون النسوة به إلا مباشرا.

(94/1)

.....

تقومان؟ وهل تقومن؟ وهل تقومن؟ لأن نون التوكيد لم تتصل به اتصالا مباشرا، ولم تلتصق بآخره، لوجود الفاصل اللفظي الظاهر، وهو: ألف الاثنين، أو المقدر، وهو الواو الجماعة، أو ياء المخاطبة؛ فأصل تقومان: تقومان. فاجتمعت ثلاث نونات في آخر الفعل. وتوالي ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد، وكلها ليس أصليا، وإنما هومن حروف الزيادة 1 - أمر مخالف للأصول اللغوية، فحذفت في الظاهر 2 نون الرفع؛ لوجود ما يدل عليها، وهوان الفعل مرفوع لم يسبقه ناصب أو جازم يقتضى حذفها، ولم تحذف نون التوكيد المشددة، لأنها جاءت لغرض بلاغي يقتضيها، وهوتوكيد الكلام وتقويته. ولم تحذف إحدى النونين المدغمتين لأن هذا الغرض البلاغي يقتضى التشديد لا التخفيف 3. فلما حذفت النون الأولى من الثلاث، وهى نون الرفع، كسرت المشددة، وصار الكلام؛ "تقومان" 4. وأصل "تقومن" هو: "تقومونن" حذفت النون الأولى للسبب السالف،

1 يتحتم امتناع توالي الأمثال إذا كانت الأحرف الثلاثة المتماثلة زوائد، فليس منه: "القائلات جنن أو يجنن" لأن الزائد هو المثل الأخير من الثلاثة وليس منه قوله تعالى: {لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ} - كما يقول الصبان في هذا الموضع وفي باب نون التوكيد ج 3- وليس منه أس 1 يضا للفعل ومشتقاته في مثل: أن أحبيك، أو أنا محبيك. راجع شرح الوضي للشافية، ج 2 هو 186 وما يليها.

وهناك حالات أخرى يتحتم فيها المنع سيجيء ذكرها في الجزء الرابع "باب: تشنية المقصور والممدود، وجمعهما، م 171 ص 568" ...

2 لا في الحقيقة "انظر رقم 1 من هامش 97".

3 إيضاح هذا، وتفصيله في ج 4 177 باب: نون التوكيد.

4 التقاء الساكنين "وهما ألف الاثني والنون المشددة" جائز هنا، لأنه على بابه وعلى حده:

"أي: على الباب القياسي له، وموافق له"، وذلك لتحقيق الشرطين المسوغين للتلافي، وهما وجود حرف مد "أي: على الباب القياسي له، وموافق له"، وذلك لتحقيق الشرطين المسوغين للتلافي، وهما وجود حرف مد.

أي: حرف علة، قبله حركة تناسبه" وبعده في الكلمة نفسها حرف مدغم في مثله، أي: حرف مشدد مثل: حاصة، دابة، الضالين ... فإن كانت ونون النسوة، في مثل: تعلمنان يافتيات - "وسيجيء بيان هذا في موضعه المناسب ج 4 باب: نون التوكيد" - انظر هامش الصفحة الآتية.

ويصح التقاء الساكنين في الوقف بغير شرط "كما قلنا في ص 51 وكما سيجيء في ج 4 ص 139 م 143" وكذلك عند سرد بعض الألفاظ، مثل: كاف، ميم، صاد ... وكذلك لمنع اللبس "بالتفصيل الموضح في ص 51 وفي رقم 2 من هامش ص 159 ولهما تشابه بما في رقم 2 من هامش ص 219".

(95/1)

.....

فصار "تقومون"؛ فالتقى ساكنان ... واوالجماعة والنون الأولى المدغمة في نظيرتها؟ فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين. وإنما وقع الحذف عليها لوجود علامة قبلها تدل عليها؛ وهي: "الضمة" ولم تحذف النون، مراعاة للغرض البلاغي السابق؛ ولعدم وجود ما يدل عليها عند حذفها.

ومثل ذلك يقال في: "تقومين" فأصلها: "تقومين" حذفت النون الأولى، وبقيت نون التوكيد المشدد، فصار اللفظ أنت تقومين؛ فالتقى. ساكنان: ياء المخاطبة والنون الأولى المدغمة في نظيرتها. فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين، ولوجود كسرة قبلها تدل عليها، ولم تحذف النون للحاجة إليها، فصار اللفظ تقومين 1 ...

"1 - 1" قال بعض النحاة: "إن التقاء الساكنين هنا على حده، فهو جائز: فلا حاجة

إلى حذف الواو والياء للتخلص منه. ويمكن الدفع بأنه وإن كان جائزا - لا يخلو من ثقل ما. فالحذف هو التخلص من الثقل الحاصل به. " أه الصبان جـ في الكلام على إعراب المضارع. ..

وقال فريق آخر من النحاة، "إن قلت: هو هنا على حده، لكون الأول من الساكنين حرف مد "أي: حرف علة قبله حركة تناسبه" والثاني مدغما في مثله. وهما في كلمة واحدة، إذ الواو والياء كلمة مستقلة، وكونهما كالجـزاء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاؤها لثقله ... " أه خضري في الموضع السابق أيضا ... ثم قال: "إنما اغتفر في ألف الاثنين لأن حذف الألف يوجب فتح النون، لقوات شبههما بنون المثني فيلتبس بفعل الواحد.. أه".

والذي نراه في الواو والياء - على الرغم من أنهما ضميران، لا حرفان- ويؤيده السماع القوي كالذي في قوله تعالى {أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ...} أنه يجوز حذفهما وعدم حذفهما في الأمثلة السابقة وأشباهها على حسب الاعتبارين السالفين. لكن الحذف هو الأكثر - طبقا لما سيأتي في ص 179 و 284 - ويؤيد صحة الحذف وعدمه ما جاء في حاشية الألوسي على القطر "ص 57" من أن التقاء الساكنين المغتفر يتحقق بأن يكون الأولى مهما حرف مد "أي: حرف علة قبله حركات تناسبه" والثاني منهما مدغما في مثله: كدابة، والضالين.

فليس في هذا الكلام ما يدل على اشتراط اجتماعهما في كلمة واحدة، ومن أمثلته قوله تعالى: {فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} فقد اشتملت الآية على المضارع "تتبعان" الذي وقع فيه التقاء الساكنين على حده المباح مع أن الالتقاء هنا في كلمتين. أما من يشترطون أن يكون الالتقاء في كلمة واحدة. فيقولون في المضارع السابق وأشباهه مما لم يحذف فيه حرف العلة، إن سبب بقاء حرف العلة، وعدم حذفه هو ضرورة طارئة، كمنع اللبس في المضارع السالف، لأن حذف الألف يوقع في اللبس بين فعل الواحد والفعل المسند لألف الاثنين، ولا يمكن إبقاء الألف وحذف نون التوكيد، لئلا يضيع الغرض الهام الذي جاءت لتحقيقه، وهو التوكيد، ويؤيد ما سبق أيضا ما جاء في هامش الشذور- ص 15 فهو شبيه بما نقله الألوسي. وجاء في شرح التصريح "ج2 باب: "الإبدال" الكلام على إبدال الواو من الياء" ما نصه: "يجوز الجمع ساكنين إذا كان الأول حرف =

فعند إعراب "تقومنَّ ... السابقة، أو تقومنَّ ... نقول: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المقدرة 1 لتوالي النونات، والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين "واو الجماعة، أو: ياء المخاطبة" فاعل، مبني على السكون في محل رفع.

وعند إعراب "تقومانِ" نقول فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه النون المقدرة لتوالي النونات. والنون المشددة للتوكيد. ومثل هذا في قوله تعالى: {تُبَلَّوْنَ فِي أُمُومِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ} فأصل ... تُبَلَّوْنَ: تُبَلَّوْونَ؛ تحركت الواو الأولى وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء ساكنة مع واو الجماعة، ثم حذفت نون الرفع لتوالي النونات، فالتقى ساكنان: واو الجماعة للتخلص من اجتماع الساكنين. ولم تحذف الواو لعدم وجود علامة قبلها تدل عليها، ولم تحذف نون التوكيد أو تخفف لوجود داع بلاغي يقتضى بقاءها مشددة، فلم يبق إلا تحريك الواو بالضممة، التي تناسبها.

وكذلك "تَرَيْنَ" في قوله تعالى يخاطب مريم: {فَإِذَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْشَاءً} . أصلها: تَرَأَيْنَنَ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء بعد حذف السكون، وحذفت الهمزة تخفيفاً²،

= لين- يريد حرف مد. والثاني مدغما كدابة ... "أه. فقد سكت عن شرط الالتقاء في كلمة واحدة.

فكان شأنه كشأن المراجع الأخرى التي سكتت وتركت شرط التلاقي في كلمة واحدة. بل إن الصبان "ج3 باب نوني التوكيد" قال في اشتراط أن يكون الساكنان في كلمة ما نصه: "الصحيح فيما يأتي - خاصة بحذف الضمير إلا الألف - عدم اشتراط كونهما في كلمة، بدليل، نحو: "اتحاجوني" وعلّة الحذف عند من لا يشترط ذلك، استتقال الكلمة، واستطالتها لو أبقى المضمير "الضمير" أه.

ولهذه المسألة بيان في باب: "نون التوكيد" ج4.

1 نون الرفع هنا مقدرة "كما هو مبين في ص 95 وفي رقم 5 من ص 205" لأنها محذوفة لعلّة. والمحذوف لعلّة كالثابت. ولكنها لا تظهر فليست محذوفة حذفاً نهائياً، وإنما هي مخفية ولذا فالإعراب هنا "تقديري" لا لفظي. وهذا شأنها دائماً مع المضارع المؤكد بالنون المسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة" سواء أكان المضارع صحيح الآخر أم معتلاً، لأن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ألف الاثنين، وكذلك لا تقع بعد نون النسوة إلا بشرط وجود ألف زائدة تفصل بين النونين مع

تشديد نون التوكيد أيضا وكسرها. "راجع الأشموني، وحاشية الصبان ج1 عند الكلام على بناء المضارع، وعند الكلام على الأفعال الخمسة في آخر باب: "المعرب والمبني" وشرح التوضيح وهامشه ج 1 في أول الفصل الخامس بالإعراب المقدر في المقصور والمنقوص".

ويجري على الألسنة الآن عند الإعراب أنها محذوفة، ولا مانع من قبوله تيسيرا وتخفيفا. 2 الكلام الفصيح يدل على أن هذا التخفيف ملتزم في المضارع والأمر من مادة الفعل: "رأى".

(97/1)

فصارت الكلمة: تَرَيِّنْ، ثم حذفت النون الأولى للجازم وهو: "إن" الشرطية المدغمة في "ما" الزائدة؛ فصارت: تَرَيِّنْ، والياء الأولى متحركة وقبلها فتحة، فانقلبت ألفا، فصارت الكلمة: "ترايِّن" فالتقى ساكنان الألف وتلك الياء الأولى؛ حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصارت "تَرَيِّنْ" فالتقت ياء المخاطبة ساكنة مع النون الأولى من النون المشددة، فحركات الياء بالكسرة، إذ لا يجوز حذفها لعدم وجود كسرة قبلها تدل عليها، ولا يجوز حذف النون الأولى من المشددة؛ لأن المقام يتطلبها مشددة؛ فلم يبق إلا تحريك الياء بالكسرة التي تناسبها؛ فصارت: تَرَيِّنْ.

وبمناسبة ما سبق من تحريك واوالجماعة وجوبًا نذكر قاعدة لغوية عامة تتصل بواوالجماعة؛ هي: أنها في غير الموضع السابق تُضمّ - في الأغلب إذا كان ما قبلها مفتوحًا وما بعدها ساكنًا، نحو: الصالحون سَعَوْا اليوم في الخير، ولن يسَعُوا الغداة في سوء؛ فارضُوا الخطة التي رسموها.

د- وجود التوكيد في المثالين الأولين "تَقُومَنَّ، وتَقُومَنَّ" قد يوهم أنها متصلة بآخر المضارع اتصالاً مباشراً يقتضى بناءه؛ لكن الحقيقة غير ذلك؛ فهم معرب، واتصال النون به ظاهري؛ لا عبرة به؛ لأنه في الحقيقة مفصول منها بفواصل مقدر "أى: خفى غير ظاهر" هو؛ واوالجماعة المحذوفة، أو ياء المخاطبة المحذوفة، وكلاهما محذوف لعل، والمحذوف لعل كالثابت - كما أشاروا 1 - لهذا يكون المضارع في المثالين السالفين معربًا؛ لا مبنياً؛ لأن نون التوكيد مفصوله منه حقيقة وتقديرًا. أما في بقية الأمثلة "تقومانّ

- تُبْلَوْنَ - تَرَيْنَ" فالنون لم تتصل أيضاً بآخره؛ لوجود الفاصل المنطوق به، الحاجز بينهما، ونعني به: الضمير "ألف الاثنين - واو الجماعة - ياء المخاطبة". فالمضارع هنا معرب أيضاً؛ لأن نون التوكيد لم تتصل بآخره اتصالاً مباشراً. وهذا شأن المضارع دائماً؛ يظل محتفظاً بإعرابه، على الرغم من وجود نون التوكيد بعده إذا لم تكن متصلة بآخره اتصالاً مباشراً؛ بحيث لا يفصل بينهما فاصل لفظي، مذكور أو مقدر. ولهذا ضابط صحيح مطرد؛ هو أن المضارع إذا كان مرفوعاً بالضممة قبل

1 انظر رقم 1 من هامش الصفحة السابقة.

(98/1)

.....

مجي نون التوكيد؛ فإنه يبنى بعد مجيئها؛ لأن الاتصال يكون مباشراً. وإن كان مرفوعاً بالنون قبل مجيئها فإنه لا يبنى؛ لوجود الفاصل الظاهر أو المقدر وهو: الضمير.

هـ- قلنا إن الماضي يبنى على السكون في آخره إذا اتصلت به التاء المتحركة التي هي ضمير "فاعل"، أو "نا" التي هي فاعل كذلك، أونون النسوة وهي ضمير فاعل أيضاً، كما يبنى على الضم في آخره إذا اتصل به واو الجماعة. لكن كثير من النحاة يقول إن هذا السكون عَرَضِيٌّ طارئ؛ جاء ليمنع الثقل الناشئ من توالي أربع حروف متحركة في كلمتين، هما أشبه بكلمة واحدة، "أى: في الفعل وفاعله التاء، أو نا، أونون النسوة"، فليس السكون في رأيهم مجلوباً من أثر عامل دخل على الفعل؛ فاحتاج المعنى لجلبه. لهذا يقولون في إعرابه: بنى على فتح مقدر، منع من ظهوره السكون العارض ... وكذلك يقولون في الضمة التي قبل واو الجماعة؛ إنها عرضية طارئة؛ لمناسبة الواو فقط، وإن الفعل بنى على فتح مقدر منع من ظهوره الضمة العارضة 1 ... إلخ.

ولا داعي لهذه التقدير والإعنات. فمن التيسير الذي لا ضرر فيه الأخذ بالرأى القائل بأنه بنى على السكون مباشرة في الحالة الأولى، وعلى الضم في الحالة الثانية.

و ليس من المبنى الأسماء المقصورة؛ مثل: الفتى، الهدى، المصطفى، ولا الأسماء المنقوصة؛ مثل: الهادى، الداعى، المنادى؛ لأن ثبات آخرها على حال واحدة إنما هو ظاهري بسبب اعتلاله؛ ولكنه في التقدير متغير؛ فهي معربة تقديرًا؛ بدليل أنها تنى

وتجمع فيتغير آخرها؛ فنقول في الرفع: الفَتَيَانِ، والفَتَوْنِ. وفي النصب والجر: الفَتَيَيْنِ والفَتَيْنِ. وكذلك: الهاديان، والهاديين والهادون والهادين ... وكذا الباقي.

أما بناء اسم لا - أحياناً - وبعض أنواع المنادى فهو بناء عارض لا أصيل؛ يزول بزوال سببه وهو وجود: "لا" و"النداء"، فمتى زال السبب زال البناء العارض. بخلاف المبنى الأصيل؛ فإن بناءه دائم ...

1 كما سيجيء في رقم 3 من ص 100

(99/1)

المسألة السابعة: أنواع 1 البناء والإعراب، وعلامة كل منهما 2

للبناء أنواع أصلية، وأخرى فرعية تنوب عنها. فالأصلية أربعة:

1- السكون 3 وهو أخفها. يدخل أقسام الكلمة الثلاثة؛ فيكون في الاسم؛ مثل: كم، ومن. ويكون في الحرف مثل: قد، وهل. ويكون في الفعل بأنواعه الثلاثة؛ في الماضي المتصل بضمير رفع متحرك، أو بنون النسوة، مثل: حضرتَ ِ "بفتح التاء، وضمها، وكسرهما" حضرنا، النسوة حضرن. وفي الأمر المجرد صحيح الآخر؛ مثل: اجلس واكتب ... وفي المضارع المتصل بنون النسوة: مثل: الطالبات يتعلمن ويعلمن ...

2- الفتح، ويدخل أقسام الكلمة الثلاثة، فيكون في الاسم؛ مثل: كيف وأين. ويكون في الحرف؛ مثل: سوف، وثم. ويكون في الفعل بأنواعه الثلاثة؛ في الماضي المجرد؛ مثل: كتب، نصر، دعا. والفتح في: "دعا" وأمثالها، مما هو معتل الآخر بالألف، يكون مقدراً. وفي المضارع والأمر عند وجود نون التوكيد في آخرهما؛ مثل: والله لأسافرن في طلب العلم. سافرن، يا زميل، في طلب العلم.

3- الضم، ويدخل الاسم والحرف، دون الفعل، فمثال الاسم: حيث، والضم فيه ظاهر. وقد يكون مقدراً في مثل: "سيبويه" عند النداء: تقول: يا سيبويه؛ فهو مبني على الكسر لفظاً، وعلى الضم تقديرًا 4 في محل نصب في الحالتين. ومثال الحرف: "منذ" "على اعتبارها حرف جر".

أما الضم في آخر الفعل في مثل: الأبطال حضروا.... فليس بأصلي،

1 يرتضي بعض النحاة تسميتها: "بالألقاب" بدلا من الأنواع. ولا مانع من هذا أو

ذاك.

2 في ص 115 بيان السبب في أن لكل منهما علامات خاصة، وبيان بعض علامات لا توصف بإعراب ولا بناء.

3 ويسمي: الوقف- كما في رقم 2 من هامش ص 103 - ويكثر في عبارات الأقدمين ترديد الاثنين.

4 ويقولون في إعرابه: "منادي مبني على ضم مقدر على آخره، منع من ظهوره حركة البناء الأصلي وهي الكسر- في محل نصب.

(100/1)

وإنما هو ضم عارض لمناسبة الواو - كما سبق 1.

4- الكسر. ويدخل الاسم والحرف، دون الفعل أيضًا؛ فمثال الاسم: هؤلاء. ومثال الحرف: باء الجر في "بك" ...

والعلامات الفرعية التي تنوب عن الأصلية أشهرها خمس:

1- ينوب عن السكون حذف حرف العلة من آخر فعل الأمر المعتل الآخر؛ مثل الفعل: اخش، وارم، واسم؛ في نحو: اصفح عن المعتذر لك، واخش أن يقطعك، ورم من ذلك إلى كسب مودته، واسم بنفسك عن الصغائر.

وينوب عن السكون أيضًا حذف النون في فعل الأمر، المسند للألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، مثل: اكتبوا، اكتبوا، اكتبوا.

2- وينوب عن الفتح الكسرة في جمع المؤنث المبني، الواقع اسم "لا" النافية للجنس. نحو: لا مهملات هنا "وفي هذا نيابة عن حركة بناء عن حركة أخرى".

وينوب عن الفتح أيضًا الياء في المثنى المبني، وفي جمع المذكر المبني، إذا وقع أحدهما اسم: "لا" النافية للجنس، نحو: لا غائبين. ولا غائبين هنا "هذه نيابة حرف عن حركة بناء".

3- وينوب عن الضم الألف في المثنى؛ إذا كان منادى مفردًا 2 علمًا، نحو: يا محمدان، أو كان نكرة مقصودة؛ مثل: يا واقفان اجلسا؛ لاثنتين معينين "وهذه نيابة حرف عن حركة بناء".

وتنوب الواو عن الضمة في جمع المذكر المبني إذا كان منادى مفردًا علمًا. نحو: يا محمدون "وهذه نيابة حرف عن حركة بناء أيضًا".

ومما تقدم نعلم أن الكسر في البناء لا ينوب عنه شيء؛ وأن السكون ينوب عنه شيان، وكذلك الفتح، والضم. كما نعلم أن الضم والكسر يكونان في الاسم والحرف، ولا يكونان في الفعل. وفي الجدول التالي تلخيص لكل ما تقدم:

1 انظر "هـ" في صفحة 99.

2 المفرد في باب المنادى هو: "ما ليس مضافاً، ولا شبها بالمضاف". فالمنادي المضاف مثل: يا سعد الدين أقبل، والشبيه بالمضاف مثل: يا صانعا خيرا ترقب جزاءه. وللمنادي باب مستقل في أول الجزء الرابع.

(101/1)

علامات البناء الأصلية، والفرعية، ومواضعها:

جدول يسحب اسكانر

إلى هنا انتهى الكلام على علامات البناء الأصلية والفرعية 2.

1 والفتح مقدر على الألف.

2 أما بيان السبب في أن لكل منهما علامات خاصة فيأتي - في ص 106 كما ذكرنا - وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

وكل حرف مستحق للبناء ... والأصل في المبني أن يسكن

ومنه ذو فتح، وذو كسر، وضم، ... كأين أمس حيث والساكن. كم

(102/1)

ب- وللإعراب أنواع أربعة:

1- الرفع؛ ويدخل الاسم، والفعل المضارع؛ مثل: سعيدٌ يقومُ، ومثل الخبر والمضارع في قول الشاعر يمدح خيرًا حكيمًا:

يَرْنُ الأمورَ؛ كأنما هو صَيْرُفٌ ... يَرْنُ النُّضارَ بدقَّةٍ وحسَابٍ

2- النصب؛ ويدخل الاسم، والفعل المضارع؛ مثل: إن سعيدًا لن يقبل الهوان.

3- الجر؛ ويدخل الاسم فقط، مثل: بالله أستعين.

4- الجزم؛ ويدخل الفعل المضارع فقط؛ مثل 1: لم تأخر عن إجابة الصارخ، وقول الشاعر:

إذا لم يعيش حرًا بموطنه الفتى ... فسَم الفتى ميئًا، وموطنه قبرًا
فالرفع والنصب يدخلان الأسماء والأفعال؛ والجر مختص بالاسم؛ والجزم مختص بالمضارع.

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصلية، وعلامات فرعية تنوب عنها:
فالعلامات الأصلية أربعة هي: الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة 2 في حالة الجر، والسكون "أى: عدم وجود حركة" في حالة الجزم؛ فتقول في الكلمة المرفوعة "في مثل: سعيد يقوم": مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة؛ وفي الكلمة المنصوبة "في مثل: إن عليًا لن يسافر": منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة: وفي المجرورة: علامة جرها الكسرة، وفي المجزومة: علامة جزمها السكون 3 ...

1 ومثل قوله تعالى عن نفسه: {لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} .

2 أو: الوقف ... "انظر رقم 3 من هامش ص 100".

3 وفي الإعراب وعلاماته الأصلية يقول ابن مالك:

والرفع والنصب اجعلن إعرابا ... لاسم وفعل: نحو: لن أهابا

=

(103/1)

أما العلامات الفرعية التي تنوب عن تلك العلامات الأصلية فهي عشر؛ ينوب في بعضها حركة فرعية عن حركة أصلية، وينوب في بعض آخر حرف عن حركة أصلية 1. وينوب في بعض ثالث حذف حرف عن السكون؛ "فيحذف حرف العلة من آخر المضارع المجزوم، وكذلك تحذف نون الأفعال الخمسة من آخر المضارع المجزوم".

والمواضع التي تقع النيابة فيها سبعة، تسمى أبواب الإعراب بالنيابة، وهي:

أ- الأسماء الستة 2.

ب- المثنى 3.

ج- جمع المذكر السالم 4.

د- جمع المؤنث السالم 5.

هـ- الاسم الذى لا ينصرف6.

و الأفعال الخمسة7.

ز- الفعل المضارع المعتل الآخر8.

=

والاسم قد خصص بالجر، كما ... قد خصص الفعل بأن ينجزما
فارفع بضمن، وانصب فتحا وجر ... كسرا، كذكر الله عبده يسر
هذا، وكلمة: "الرفع" تعرب مفعولا به مقدما للفعل: اجعلن. ويعاب هذا بأن فيه تقديم
معمول الفعل المؤكد بالنون، ولا يجوز تقديمه اختيارا - كما قلنا في رقم2 من هامش
ص80 وبخاصة إذا كان المعمول ليس شبه جملة - عند من يبيح تقديم شبه الجملة دون
غيره من المعمولات ولكن ضرورة الشعر قضت بالتقديم، ولا داعي لإعرايه مفعولا به
لفعل محذوف يفسره المحذوف، لما في ذلك من تهافت بلاغي والإيصال، إذا أصلهما:
"بفتح - بكسر" وحذف حرف الجر قبلهما فنصب المجرور على ما يسمى:
"نزع الخافض...." والمشهور أن النصب على نزع الخافض غير قياسي، كما سيجيء
البيان في موضعه من باب: "تعدية الفعل ولزومه"، ج2 ص 139 م 71" حيث قلنا
هناك: لا داعي للأخذ بالرأي الذي يعتبره قياسيا، لأنه يؤدي إلى الخلط والغموط
والإلباس، إذ يوقع في وهم كثيرين أن الفعل متعد بنفسه، ولن يتنبه إلى نصبه على نزع
الخافض إلى قلة معدودة مشغلة بالشئون اللغوية.

1 ومن هذا يجيء في "ب" ص 106.

2 حيث تنوب الواو عن الضمة في حالة الرفع، وتنوب الألف عن الفتحة في حالة

النصب، وتنوب الياء عن الكسرة في حالة الجر .

3 فتنوب الألف عن الضمة في حالة الرفع. وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالي
النصب والجر.

4 فتنوب الواو عن الضمة في حالة الرفع، وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالي
النصب والجر.

5 فتنوب الكسرة عن الفتحة في حالة النصب.

6 فتنوب الفتحة عن الكسرة في حالة الجر.

7 فتنوب النون عن الضمة في حالة الرفع، وينوب حذف النون عن الفتحة والسكون،
نصبا وجزءا.

8 وينوب حذف حرف العلة عن السكون. في حالة الجزم.

وتتلخص الفروع العشرة النائية عن الأصول فيما يأتي:

- 1- ينوب عن الضمة ثلاثة أحرف، هي: الواو، والألف، والنون.
 - 2- ينوب عن الفتحة أربعة، هي: الكسرة والألف، والياء، وحذف النون.
 - 3- ينوب عن الكسرة حرفان، هما: الفتحة؛ والياء.
 - 4- ينوب عن السكون حذف حرف، إما حرف علة في آخر المضارع المعتل المجزوم، أو حذف النون من آخره إن كان من الأفعال الخمسة المجزومة.
- وفيما يلي تفصيل الأحكام الخاصة بكل واحد.

.....

زيادة وتفصيل:

ما السبب في أن للبناء علامات خاصة، وللإعراب أخرى؟

أ- قال شارح المفصل 1 ما نصه:

"اعلم أن سيبويه وجماعة من البصريين قد فصلوا بين حركات الإعراب وسكونه، وبين ألقاب حركات البناء وسكونه، وإن كانت في الصورة واللفظ شيئاً واحداً، فجعلوا الفتح المطلق 2 لقباً للمبني على الفتح، والضم لقباً للمبني على الضم، وكذلك الكسر، والوقف 3.

"وجعلوا النصب لقباً للمفتوح بعامل، وكذلك الرفع، والجر، والجزم، ولا يقال لشيء من ذلك مضموم مطلقاً، أو مفتوح، أو مكسور، أو ساكن - فلا بد من تقييد، لئلا يدخل "المعرب" في حيز المبنيات. أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينهما؛ فإذا قالوا هذا الاسم مرفوع علم أنه بعامل يجوز زواله، وحدوث عامل آخر يحدث خلاف عمله، فكان في ذلك فائدة وإيجاز؛ لأن قولك: مرفوع، يكفي عن أن يقال له: مضموم ضمة تزول، أو ضمة بعامل. وربما خالف في ذلك بعض النحاة وسمي ضمة البناء رفعاً، وكذلك الفتح والكسر والوقف. والوجه هو الأول، لما ذكرناه من القياس، ووجه الحكمة. " اهـ.

ب- في بعض اللهجات العربية تنقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم وتندغم الياءان ففي مثل: هدى، يقال: "هدى" في كل حالات الإعراب، فيكون معرباً بالياء التي أصلها الألف بدل حركات الإعراب التي كانت مقدرة على الألف، وهذا مما ناب فيه حرف عن حركة أصلية. وهو من اللهجات الضعيفة التي لا يحسن العمل بها اليوم. "وسيجيء الكلام عليها في هامش ص 189 ثم في المكان الأنسب لها، وهو: باب الإضافة لياء المتكلم، ج 3 م 97 ص 174".

ج- قد تكون الكلمة مضبوطة ضبطاً معيناً بعلامة لا توصف بأنها علامة

1 ج 3 ص 84.

2 أي: الذي يلزم آخر الكلمة في كل أحوالها.

3 هو: السكون، كما سبق في رقم 3 من هامش ص 100.

(106/1)

إعراب أو بناء 1، وإنما هي علامة صورية ظاهرية، جاءت لجرد المماثلة والمشابهة بين ضبط هذه الكلمة المتأخرة وضبط كلمة قبلها مباشرة. ومن هذا قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ} .

فكلمة: "أي" منادى مبني على الضم في محل نصب، وكلمة: "الناس"، عطف بيان. وضممتها ضمة مماثلة ومشابهة "لأي"، وهذه الضمة ليست للبناء ولا للإعراب، وإنما هي ضمة صورية ظاهرية، قصد بها المحاكاة المحضة، وليس لكلمة "الناس" محل إعرابي في أشهر قولين، مع أننا أعربناها عطف بيان.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ، ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً} . فكلمة: "أية" منادى مبني على الضم في محل نصب. وكلمة: "النفس" عطف بيان، مضبوطة بالضمة التي جاءت لتكون هذه الكلمة مماثلة لسابقتها في العلامة. وليس لها محل إعرابي "في أشهر رأيين"، بالرغم من إعرابها عطف بيان. وكلمة: "المطمئنة"، صفة للنفس، مضمومة بضمة مشابهة أيضاً.

على أن إيضاح هذا وتفصيله في مكانه الأنسب، "وهو باب: "تابع المنادى" ج 4

م130 ص 44 وباب: "الاختصاص"، ج4 م 139 ص 117 عند الكلام على: "أي وأية" فيهما

وهناك نوع آخر من الألفاظ لا يوصف بأنه معرب أو مبني ولكنه يزداد لغير معنى لغوي- وقد تكون زيادته مجرد المدح، أو الذم، أو التلميح ... وليس له ضبط إعرابي خاص به، وهذا النوع يسمى: "الأتباع" - بفتح الهمزة- وسيجيء حكمه في باب الحال "ج2 م 84- رقم 3 من هامش ص 366 وفي باب النعت "ج3 م 144 ص 452" بما ملخصه: أن اللفظ قد يجيء عرضا بعد كلمة تسبقه، فيسايرها في وزنها، وفي ضبط آخرها، مثل: محمد حسن بسن، واللص شيطان نيطان، أو: عفرين نفريت ... ويذكر في إعرابه أنه تبع للأولى، أي: من أتباعها، لكن ليس من التوابع الأربعة المعروفة التي هي النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل ... ولا يجري عليه شيء من أحكام هذه التوابع الأصلية وكل حكمه مقصور على أنه مثل ما قبله في الوزن وضبط الآخر ضبطا لا يوصف بإعراب ولا بناء. وحركته تختلف اختلافا واسعا كذلك عن حركة الإتياع الآتية، في رقم 6 من ص 200.

1 هذا ما أشرنا إليه في آخر ص 87.

(107/1)

المسألة الثامنة: الأسماء الستة

أ- الأسماء الستة 1:

هي: أب، أخ، حم، فم، هن، ذو ... بمعنى صاحب 4. فكل واحد من هذه الستة يرفع بالواو نيابة عن الضمة، وينصب بالالف نيابة عن الفتحة، ويجر الياء نيابة عن الكسرة، مثل: اشتهر أبوك بالفضل، أكرم الناس أباك، استمع إلى نصيحة أبيك ... ومثل قول الشاعر:

أخوك الذي إن تدعهُ لِمِلْمَةٍ ... يُجِبُّكَ وإن تَغْضَبَ إلى السَّيْفِ يَغْضَبَ

فتقول: إن أخاك الذي ... - تَمَسَّكَ بأخيك الذي ... ومثل هذا يقال في سائر الأسماء الستة.

لكن يشترط لإعراب هذه الأسماء كلها بالحروف السابقة، أربعة شروط عامة، وشروط خاص بكلمة: "فم"، وآخر خاص بكلمة: "ذو".

فأما الشروط العامة فهي:

أ- أن تكون مفردة، فلو كانت مثناة أو مجموعة، أعربت إعراب المثنى أو الجمع، نحو: جاء أبوان، رأيت أبوين، ذهبت إلى أبوين. جاء آباء، رأيت آباء، ذهبت إلى آباء.....

ب- أن تكون مُكَبَّرَةً 5؛ فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات الثلاثة

1 وقد يسميها بعض النحاة: الأسماء الستة المعتلة الآخر، لأن في آخرها واو محذوفة تخفيفاً إلا: "ذو" فليس فيها حذف.

2 الحم: كل قريب للزوج أو للزوجة، والدا أكان أم غير والد. لكن العرف قصره على الوالد.

3 بمعنى شيء، أي شيء، وبمعنى الشيء اليسير، والتافه. وكناية عن كل شيء يستقبح التصريح به.

4 تقول: محمد ذو خلق، وعلى ذو أدب، أي: صاحب خلق، وصاحب أدب، ومثل قوله عليه السلام. شر الناس ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه، وهؤلاء بوجه.

5 غير مصغرة. "والتصغير النحوي باب مستقل في الجزء الرابع".

(108/1)

الأصلية، في جميع الأحوال، مثل: هذا أُبَيُّكَ العالم.... إن أُبَيَّكَ عالم ... اقتد بأُبَيِّكَ..... إلخ.

ج- أن تكون مضافة؛ فإن لم تضاف أعربت بالحركات الأصلية، مثل: تعهد أبٌ ولده ... أحبُّ الولدُ أبًا. اعتنَّ أبٌ. وقد اجتمع في البيت الآتي إعرابها بالحروف وبالحركات، وهو:

أبونا أبٌ لو كان للناس كلهم ... أبًا واحدًا أغناهم بالمناقبِ

د- أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم؛ فإن أضيفت وكانت إضافتها إلى ياء المتكلم 1، فإنها تعرف بحركات أصلية مقدرة قبل الياء، مثل: أبي يحب الحق، إن أبي يحب الحق، اقتديت بأبي في ذلك. فكلمة: "أب" في الأمثلة الثلاثة مرفوعة بضمة مقدرة قبل الياء، أو منصوبة بفتحة مقدرة قبل الياء، أو مجرورة بكسرة مقدرة أيضًا 2. وكذلك باقي الأسماء الستة. إلا "ذو" فإنها لا تضاف لياء المتكلم ولا لغيرها من الضمائر المختلفة.

أما الشرط الخاص بكلمة: "فَم"، فهو حذف "الميم" من آخرها، والاقتصار على الفاء وحدها. مثل: ينطق "فوك" بالحكمة. "أى؛ فمك": إن "فاك" عذب القول. تجرى كلمة الحق على "فيك". فإن لم تحذف من آخره الميم أعرب "الفم" بالحركات الثلاثية الأصلية، سواء أكان مضافاً أم غير مضاف، وعدم إضافته في هذه الحالة أكثر. نحو: هذا "فَم" ينطق بالحكمة - إن "فَمًا" ينطق بالحكمة يجب أن يُسمَع - في كل "فم" أداة بيان.

وأما الشرط الخاص بكلمة: "ذو" بمعنى: صاحب³ فهو أن تكون إضافتها لاسم ظاهر دال على الجنس⁴، مثل: والدي ذو فضل، وصديقي

1 سيحيء الكلام على إضافة هذه الأسماء لياء المتكلم، في الجزء الثالث، باب: الإضافة لهذه الياء.

2 الأحسن في هذه الحالة أن نقول: إنها الكسرة الظاهرة قبل الياء، لأن الأخذ بهذا الرأي أيسر وأوضح. ولا داعي التمسك بالرأي الفلسفي المعقد الذي يقول: إن الكسرة الظاهرة هي لمناسبة ياء المتكلم، وأن كسرة الإعراب مقدرة بسبب الكسرة الظاهرة التي حلت محلها فأخفتها....

3 وهي غير "ذو" المعدودة من أسماء الموصول، والتي يحيء الكلام عليها في ص 357.

4 سبق الكلام على اسم الجنس في ص 21 وما بعدها، وسيحيء له تفصيل في باب العلم "ص 288" والمراد به. ما وضع للمعنى الكلي المجرد، أي: للصورة الذهنية العامة، مثل علم، فضل، حياء رجل، طائر. =

(109/1)

ذو أدب. وقول الشاعر:

= ولا بد أن يكون اسم الجنس هنا اسماً ظاهراً، فلا يجوز إضافة: "ذو" التي من الأسماء الستة إلى ضمير يرجع إلى جنس، مثلك الفضل "ذوه" أنت. كما لا يجوز إضافتها إلى مشتق، مثل: محمد ذو "فاضل". ولا إلى علم، مثل: أنت ذو "على" ولا إلى جملة: مثل. أنت ذو "تقوم". وفيما يلي بعض البيان والتفصيل لما سبق.

جاء في تاج العروس، شرح القاموس، خاصاً بكلمة: "ذو" بمعنى "صاحب" ما نصه:

"كلمة صيغت ليتوصل بها إلى الوصف بالأجناس". . وقال شارح المفصل - ج1 ص 53. ما نصه: "إنها لم تدخل إلا وصله إلى وصف الأسماء بالأجناس كما دخلت: "الذي" وصلة إلى وصف المعارف بالجمل - وكما أتى "بأي" وصلة لنداء ما فيه "الألف واللام في قولك يا أيها الرجل، ويا أيها الناس" ÷.

والمراد مما سبق أن أسماء الأجناس جامدة - في الغالب فليست مشتقة، ولا مؤولة بالمشتق، فلا تصلح أن تقع نعتا، ولا غيرها مما يتطلب الاشتقاق الصريح أو المؤول، كالحال والنعت، فجاءت: "ذو" قبل اسم الجنس - وهي مما يؤول بالمشتق - لتكون وسيلة الوصف به، مع إعرابها هي الصفة المضافة، وإعراب اسم الجنس هو المضاف إليه المجرور.

فإن وقعت صفة لنكرة وجب أن يكون اسم الجنس "وهو المضاف إليه" نكرة، وإن وقعت صفة لمعرفة وجب أن يكون اسم الجنس "وهو: المضاف إليه" معرّفا بالألم واللام، ولا يصح أن تضاف: "ذو" التي بمعنى "صاحب" إلى علم ولا إلى ضمير ما دام الغرض من مجيئها التوصل بها إلى الوصف باسم الجنس.

فإن لم يكن الغرض من مجيئها هو هذا التوصل فالصحيح أنها تدخل على الأعلام والمضمرات وأمثلة هذا كثيرة في كلام العرب، منها: "ذو الخلصة"، الخلصة: اسم ضم. و "ذو" كناية عن بيته" ومنها ذو رعين، وذو جدن، وذو يزن، وذو المجاز. ... وكل هذه الأعلام سبقتها "ذو" أي: أعلام مصدرية بكلمة مستقلة هي: "ذو" ومن أمثلة دخولها على الضمير قول كعب بن زهير:

صبحنا الخزرجية مرهفات ... أبار ذوي أرومتها ذووها
وقول الأحوص:

رولكن رجونا منك مثل الذي به ... صرفنا قديما من ذويك الأوائل
وقول الآخر:

إنما يصطنع المع ... روف في الناس ذووه

وقالوا: جاء من ذي نفسه، ومن ذات نفسه، أي: طائعا. "راجع تاج العروس ج 10. مادة" "ذو" ... ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر:

ما ضربني حسد اللئام ولم يزل ... ذو الفضل يحسده ذو التقصير

ولا قيمة للتعليل أو التأويل الذي يردده شارح المفصل "ج1 ص 53" محاولاً به أن يجعل الضمير المضاف إليه في بعض الأمثلة السابقة قريباً من اسم الجنس. فيستساغ معه أن تكون "ذو" هي المضاف ... لا قيمة لهذا بعد أن نطق بإضافتها إلى الضمير والعلم، وتعددت الأمثلة الفصيحة الواردة عنهم، والتي لا تحتاج إلى تعليل ولا تأويل إلا صحة

ورودها.

وإذا وقعت كلمة: "ذو" صدر اسم جنس لا يعقل وأريد جمعه وجب جمعه مؤنثاً سالماً،
نحو: مضى =

(110/1)

وَمَنْ لَا يَكُنْ ذَا نَاصِرٍ يَوْمَ حَقِّهِ ... يُغَلَّبُ عَلَيْهِ ذُو النَّصِيرِ، وَيُضْهِدُ¹
وما سبق هو أشهر اللغات وأسهلها في الأسماء الستة، ولذلك كان أحقها بالاتباع،
وأنسبها للمحاكاة، دون غيره. إلا كلمة: "هَن" فإن الأكثر فيها مراعاة النقص في
آخرها، ثم إعابها بالحركات الأصلية بعد ذلك. والمراد بمراعاة النقص في آخرها أن
أصلها "هَنَوُ"، على ثلاثة أحرف، ثم نقصت منها الواو؛ بحذفها للتخفيف، سماعاً عن
العرب، وصارت الحركات الأصلية تجري على النون، وكأنها الحرف الأخير في الكلمة.
فعند الإضافة لا تُرَدُّ الواو المحذوفة كما -ترد في الغالب- عند إضافة الكلمات التي
حذفت من آخرها، فحكم كلمة: "هَن" في حالة الإضافة كحكمها في عدمها، تقول:
هذا "هَن"، أهملتُ "هَنًا" -لم ألتفت إلى "هَن". وتقول: "هَن" 2 المال قليل النفع. إن
"هَن" المال قليل النفع. لم أنتفع "بَهَن" المال. لكن يجوز فيها بقلة، الإعراب بالحروف،
تقول: هذا هَنُو المال، وأخذت هَنًا المال، ولم أنظر إلى هَنِي المال.
وإذا كان الإعراب بالحروف بشروطه السابقة هو أشهر اللغات وأسهلها في الأسماء
الستة إلا كلمة: "هَن" فإن هناك لغة أخرى تليه في الشهرة والقوة؛ هي: "القَصْر" في
ثلاثة أسماء؛ "أَب"، و"أَخ"، و"حَم"، دون "ذو" و"هَن" 3 و"فم" 4 ... ومعنى القصر:
إثبات ألف 5 في آخر كل من

= ذو القعدة، وذوات القعدة، ومثل هذا يقال في اسم الجنس المصدر بكلمة: "أبن"
أو: أخ، نحو: ابن أوي وبنات آوي، وأخ الجحر "للثعبان" وأخوات الجحر.
"وسيجيء لهذا إشارة في ج من ص 171 عند الكلام على جمع المؤنث السالم، وبيان
في الجزء الرابع، آخر باب جمع التكسير ص 622 م 174 وفيه بعض الأحكام الهامة".
هذا، وكلمة "ذو"، و "ذات" استعمالاً أدبية دقيقة، "يبانها في مكانها المناسب ج 3
ص 42 م 93 باب: الإضافة. وكذلك ج 2 باب الظرف م 79 - ص 255 و 250
م 79".

ولكلمة: "ذات" بيان موجز في آخر الهامش من ص 357 وهو مقصور على بعض استعمالاتها، والنسب إليها.

وهي تختلف اختلافا تاما عن "ذو" التي هي اسم موصول، بمعنى: "الذي" مثل جاء "ذو" قام.

أي: جاء الذي قام، فإن الموصولة تلازمها الواو - غالبا- في أحوالها المختلفة وتكون مبنية على السكون في محل ربع، أو نسب أو جر، كما سيجيء في باب الموصول. ص 357.

1 يضحده: يقهر ويغلب.

2 الشيء التافه منه.

3 ونقل بعض النحاة "القصر" في هذه الكلمة. "كما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 113.

4 في الأغلب.

5 وهذه الألف منقلبة عن الواو المحذوفة من آخر كل واحدة، فصارت كألف المقصور =

(111/1)

الثلاثة الأولى في جميع أحوالها، مع إعرابها بحركات مقدرة على الألف رفعًا ونصبًا وجرًا؛ مثل: أباك كريم، إن أباك كريم، أثبتت على أباك. فكلمة: "أبا" قد لزمتهما الألف في أحوالها الثلاث، كما تلزم في آخر الاسم المعرب المقصور، وهي مرفوعة بضممة مقدرة على الألف، أو منصوبة بفتحة مقدرة عليها، أو مجرورة بكسرة مقدرة عليها، فهي في هذا الإعراب كالمقصور.

وهناك لغة ثالثة تأتي بعد هذه في القوة والذويوع، وهي لغة النقص السابقة؛ فتدخل في: "أب" و"أخ" و"حم"، كما دخلت في: "هن"، ولا تدخل في: "ذو" ولا "فم" إذا كان بغير الميم. تقول كان أبك مخلصًا. إن أبك مخلص، سررت من أبك لإخلاصه ... وكذا الباقي. فأب مرفوعة بضممة ظاهرة على الباء، أو منصوبة بفتحة ظاهرة¹، أو مجرورة بكسرة ظاهرة. ومثل هذا يقال في "أخ" و"حم" كما قيل: في "أب" وفي "هن".

= "وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة، كالهدي، والرضا، والمصطفى" وهذا

جار على أن أصلها: "أبو" و "أخو" و "حمو" - كما في رقم 1 الآتي- تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً. هكذا يقول النحاة.

والحق أن أهل اللغة التي تلزم آخرها الألف لم ينظروا إلى ما يسمى أصل الواو، ولم يعرفوا قلب الحروف، ولا أمثال هذا، وإنما نطقوا عن فطرة وطبيعة، فهم يلزمون آخرها الألف بغير تعليل إلا النطق بها.

"ملاحظة": إذا حذف من الاسم الثلاثي أحد أصوله فإن جاءت همزة الوصل عوضاً عن المحذوف لم يصح إرجاعه في التثنية وجمع المؤنث السالم، أما إذا لم تأتِ همزة التعويض فالأجود -وقيل الواجب- إرجاعه. إن كان يرجع عند الإضافة. وتطبيقاً لهذا الحكم ترجع -في الحالتين السالفتين- اللام المحذوفة من الثلاثي، لأنها ترجع عند إضافته، فيقال في: "قاص - شج - أب - أخ - حم -....": "قاصيان، شجيان، أبوان، أخوان، حسوان....؛ لأنه يقال في الإضافة: قاصينا، شجينا، أبوه، أخوه، حموه.... وشذ: أبعان وأخان....

أما الذي لا يرجع عند الإضافة فلا يرجع عند التثنية، وجمع المؤنث السالم، نحو: اسم، ابن يد، دم، غد، فم، سنة....، فيقال: اسمان، ابنان، يدان، دمان، غدان، فمان، سنتان. وشذ: فسموان، وفسميان، ومن الضرورة قول الشاعر:

فلو أنا على حجر ذبحنا ... جرى الدميان بالخبر اليقين

وقول الآخر:

يديان بيضاوان عند محلم

"محلم، بكسر اللام، اسم رجل" وستجيء إشارة لهذا الضابط عند الكلام على المثني "في ح" من ص 135 وفي آخر رقم 1 من هامش ص 164".

1 أساس هذه اللغة: مراعاة النقص في تلك الكلمات الثلاث، والاعتداد به، فقد كان آخر كل واحدة منها في الأصل: "الواو" "أبو، أخو، حمو، كما في رقم 5 من ص 111" حذفت الواو تخفيفاً، فلا ترجع عند الإضافة. بل يستغني عنها في كل الأحوال. والحق هنا هو ما قلناه في سابقه، أن التعليل الصحيح هو نطق العرب الفصحاء.

(112/1)

ومما سبق نعلم أن الأسماء الستة لها ثلاث حالات من حيث علامات الإعراب، وقوة كل علامة.

الأولى: الإعراب بالحروف، وهو الأشهر، والأقوى إلا في كلمة: "هن" فالأحسن فيها النقص؛ كما سبق.

الثانية: القصر، وهو في المنزلة الثانية من الشهرة والقوة بعد الإعراب بالحروف، ويدخل ثلاثة أسماء، ولا يدخل "ذو" ولا "فم" محذوف الميم؛ لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحرف. ولا يدخل: "هن" 1.

الثالثة: النقص، وهو في المنزلة الأخيرة، يدخل أربعة أسماء، ولا يدخل "ذو" ولا "فم" محذوف الميم؛ لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحروف كما سبق. فمن الأسماء الستة ما فيه لغة واحدة وهو "ذو" و"فم" بغير ميم. وما فيه لغتان، وهو "هن". وما فيه ثلاث لغات وهو أب، أخ، حم 2.

1 نقل بعض النحاة فيها القصر، أيضاً كما سبق في رقم 2 من هامش ص 111.

2 على ضوء ما تقدم نستطيع أن نفهم قول ابن مالك:

وارفع بواو وانصبن بالألف ... واجرر بياء - ما من الأسما أصف،

من ذاك: "ذو" إن صحبة أبانا ... والفم حيث الميم منه بانا

"أب"، "أخ"، "حم"، كذاك "وهن" ... والنقص في هذا الأخير أحسن

وفي "أب" وتاليه يندر ... وقصرها من نقصهن أشهر

وفي البيت الأول: بين الحروف الثلاثة النائية عن الحركات الأصلية الثلاث، وتلك

الحروف هي: الواو، والألف، والياء.

وفي البيت الثاني: صرح أن من الأسماء الستة: "ذو" بشرط أن يبين صحبة، أي: يدل

على صحبة، بأن يكون بمعنى: "صاحب": وأن منها: "الفم" بشرط أن تبين "أي:

تنفصل" منه الميم.

وفي البيت الثالث والرابع: أوضح أربعة. وصرح بأن النقص في كلمة: "هن" أحسن من

الإعراب بالحروف ... وأما أب وأخ وحم فالنقص نادر فيها - مع جوازه -، ولكن

القصر أحسن.

زيادة وتفصيل:

أ- بالرغم من تلك اللغات التي وردت عن العرب، يجدر بنا أن نقتصر على اللغة الأولى التي هي أشهر تلك اللغات وأفصحها، وأن نحمل ما عداها¹؛ حرصاً على التيسير، ومنعاً للفوضى والاضطراب الناشئين من استخدام لغات وهجمات متعددة. وقد يقال ما الفائدة من عرض تلك اللغات إذن؟

إن فائدتها هي لبعض الدارسين المتخصصين: وأشباههم؛ إذ تعينهم على فهم النصوص القديمة، المتضمنة تلك اللهجات التي لا تروق اليوم محاكاتها، ولا القياس عليها، ولا ترك الأشهر الأفصح من أجلها.

ب- جرى العرف على التسمية ببعض الأسماء الستة السالفة، مثل: أبوبكر، أبو الفضل، ذي النون، ذى يَزَن.... فإذا سمي باسم مضاف من تلك الأسماء الستة المستوفية للشروط جاز في العلم المنقول منها أحد أمرين:

أولهما: إعرابه بالحروف، كما كان يُعرف أولاً قبل نقله إلى العلمية. كما يصح إعرابه بغير الحروف من الأوجه الإعرابية الأخرى التي تجرى على تلك الأسماء بالشروط والقيود التي سبقت عند الكلام عليها، أى: أن كل ما يصح في الأسماء الستة المستوفية للشروط قبل التسمية بها يصح إجراؤه عليها بعد التسمية.

ثانيهما: وهو الأنسب أن يلتزم العلم صورة واحدة في جميع الأساليب، مهما اختلفت العوامل الإعرابية، وهذه الصورة هي التي سمي بها، واشتهر، فيقال - مثلاً - كان أبوبكر رفيق الرسول عليه السلام في الهجرة - إنَّ أبو بكر من أعظم الصحابة رضوان الله عليهم، أثنى الرسول عليه السلام على أبو بكر خير الثناء... فكلمة: "أبو" ونظائرها من كل علم مضاف صدره من الأسماء الستة يلتزم حالة واحدة لا يتغير فيها آخره، ويكون معها معرباً بعلامة مقدرة، سواء أكانت العلامة حرفاً أم حركة على حسب اللغات المختلفة السالفة²...

1 مع أن محاكاته صحيحة.

2 وإنما كان هذه الوجه أنسب وأولى لمطابقته للواقع الحقيقي، البعيد عن اللبس، ولأن بعض المعاملات الرسمية الآن لا تجري إلا على أساس الاسم الرسم المدون في السجلات الحكومية "انظر سببا مماثلاً في: "ح" من ص 125".

وإنما تكون العلامة مقدرة إذا لم توجد علامة إعرابية ظاهرة مناسبة، ففي المثال السابق- كان أبو بكر رفيق الرسول ... تعرب كلمة: "أبو" اسم "كان" مرفوعا بالواو الظاهرة، ولا داعي للتقدير في هذه الصورة، لوجود الواو الظاهرة التي تصلح أن تكون علامة إعرابية مناسبة، وكذلك لو كان العلم هو: "أبا بكر" أو "أبي بكر" فإننا نقول في مثل: "إن أبا بكر عظيم" إنه منصوب بالألف الظاهرة، ولا داعي للتقدير، وفي مثل: "اقتد بأبي بكر ... " إنه مجرور بالياء الظاهرة أيضا.

ح- إذا أعرب أحد الأسماء الستة بالحروف، وأضيف إلى اسم أوله ساكن "مثل: جاء أبو المكارم، ورأيت أبا المكارم، وقصدت إلى أبي المكارم" فإن حرف الإعراب وهو: الواو، أو الألف، أو الياء - يحذف في النطق، لا في الكتابة. وحذفه لالتقاء الساكنين؛ فهو محذوف لعله، فكأنه موجود. فعند الإعراب نقول: "أبو" مرفوع بواو مقدرة نطقًا، و"أبا" منصوب بألف مقدرة نطقًا، و"أبي" مجرور بياء مقدرة نطقًا؛ فيكون هذا من نوع الإعراب التقديري بحسب مراعاة النطق. أما بحسب مراعاة المكتوب فلا تقدير.

د- من الأساليب العربية الفصيحة: "لا أبا لفلان ... 2 ... فما إعراب كلمة: "أبا" إذا وقعت بعدها اللام الجارة لضمير الغائب، أو لغيره؟" من الضمائر، أو الأسماء الظاهرة؟

يرى بعض النحاة أنها اسم "لا" منصوبة بالألف، ومضافة إلى الضمير الذي بعدها، واللام التي بينهما زائدة. ومع أنها زائدة هي التي جرّت الضمير دون المضاف، فالمضاف في هذا المثال وأشباهه لا يعمل في المضاف.

- 1 راجع رقم 1 ص 204 - الآتية، ففيها ضابط أفضل وفيها إشارة إلى قرار مفيد للمجمع اللغوي مسجل في رقم 2 من هامش ص 159.
- 2 هذا التركيب قد يراد به: المبالغة في المدح، وأن الممدوح لا ينسب لأحد، فهو معجزة تولى الله إظهارها على غير ما يعرف البشر، فمثله كعيسى عليه السلا. وقد يراد به المبالغة، في الدم، وأنه لقيط، "أي، مولود غير شرعي". ولكن الأكثر أن يراد به الدعاء عليه بعدم الناصر وكلمة. "أبا" هنا ليست معرفة بالإضافة، لأن إضافتها غير محضة-

كما سيجيء في باب "الإضافة" حر 3 ص 46 م 93 فيإضافتها كإضافة كلمة: "مثل" في نحو: "مثلك كريم، لأنه لم يقصد نفي أب معين، بل هو من يشبهه: إذ هو دعاء بعدم الناصر مطلقاً. وفي باب: "لا" بيان مفيد عن معنى هذا الأسلوب، وإعرابه.

(115/1)

إليه والجار والجرور متعلقان بمحذوف خبر: "لا" 1.

وفي هذا الإعراب خروج على القواعد العامة التي تقضي بأن المضاف يعمل في المضاف إليه. وفيه أيضاً أن اسم "لا" النافية للجنس وقع معرفة؛ لإضافته إلى الضمير، مع أن اسم "لا" المفرد لا يكون معرفة ... و ... و ...

وقد أجابوا عن هذا إجابة ضعيفة؛ حيث قالوا: إن كلمة "أبا" ذات اعتبارين؛ فهي بحسب الظاهر غير مضافة لوجود الفاصل بينهما، فهي باقية على التنكير، وليست معرفة؛ والإضافة غير محضة وإذن لا مانع من أن تكون اسم "لا" النافية للجنس. وكان حقها البناء على الفتح؛ لكنها لم تبْنَ للاعتبار الثاني؛ وهو مراعاة الحقيقة الواقعة التي تقضي بأنها مضافة؛ فنُصِبَتْ بالألف لهذا، وصارت معربة لا مبنية.

وكل هذا كلام ضعيف، ويزداد ضعفه وضوحاً حين نراه لا يصلح في بعض الحالات، ولا يصدق عليها، كالتى في قولهم: "لا أباً لي" فقد وقعت كلمة: "أبا" في الأسلوب معربة بالحرف فإن اعتبرناها مضافة في الحقيقة لياء المتكلم لم يصح إعرابها بالحرف؛ لأن المضاف من الأسماء الستة لياء المتكلم لا يصح إعرابه بالحرف. وإن اعتبرناها غير مضافة أصلاً مراعاة للظاهر - بسبب وجود حرف اللام الفاصل - لم يصح إعرابها بالحرف أيضاً، فهي على كلا الاعتبارين لا تعرب بالحرف.

وأحسن رأي من النواحي المختلفة هو اعتبار كلمة: "أبا" اسم "لا"، وغير مضافة، بل مبنية على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف دائماً في جميع الحالات، وأنها خالية من التنوين بسبب هذا البناء.

ويرى بعض النحاة إعراباً آخر هو بناء كلمة "أبا" على فتح مقدر على آخرها منع من ظهوره التعذر، باعتبار هذه الألف أصلية من بنية الكلمة كالألف التي في آخر كلمة "هذا" فكلاهما عنده حرف أصلي تقدر عليه علامات البناء، ولا يعتبره حرفاً زائداً

جاء به ليكون علامة إعراب².
والخلاف شكلي، لا أثر له. وهو يقوم على اعتبار الألف الأخيرة زائدة، أو أصلية.
وسيجيء لهذه المسألة إشارة أخرى في باب "لا".

-
- 1 وكيف يتعلقان مع أن حرف الجر زائد؟
2 راجع حاشية الخصري، ج1 أول باب "لا" النافية للجنس.

(116/1)

المسألة التاسعة: المثني

ب- المثني:

أ- أضاء نجم - راقب الفلكي نجما. - اهتديت بنجم.
ب- أضاء نجمان. راقب الفلكي نجمين. اهتديت بنجمين.
تدل كلمة: "نجم" في الأمثلة الأولى: "أ" على أنه واحد. وحين زدنا في آخرها الألف والنون، أو الياء المفتوح ما قبلها، وبعدها النون المكسورة- دلت الكلمة دلالة عددية على اثنين، كما في أمثلة "ب" واستغنيان بزيادة الحرفين عن أن نقول: "أضاء نجم ونجم. راقب الفلكي نجما ونجما. اهتديت بنجم ونجم.
أي: أننا اكتفينا بهذه الزيادة بدلاً من عطف كلمة على نظيرتها الموافقة لها تمام الموافقة في الحروف، والحركات، والمعنى العام. فكلمة: "نجمان" أو "نجمين" وما أشبههما تسمى: "مثني"، وهو:
"اسم يدل على اثنين¹، متفقين في الحروف والحركات، والمعنى، بسبب زيادة في آخره² تعني عن العاطف³ والمعطوف". وهذه الزيادة هي الألف وبعدها نون مكسورة⁴، أو الياء وقبلها فتحة، وبعدها نون مكسورة.

1 الدلالة على اثنين قد تكون حقيقية وقد تكون مجازية. فالحقيقة: هي التي تكون بلفظ المثني الصريح المستوفي للشروط الآتية، مثل: الفارسين- الجنتين ... الحمدنين ... وغير هذا مما يدل على مثني حقيقية لا مجازاً، ولا اشتراكاً معنويًا بين المثني وغيره، كالضمير "نا" فإنه مشترك يصلح من جهة المعنى للمثني وغيره. في نحو: قمنا، وذهبنا لزيارة الصديق.

وغير الحقيقة: هي التي تدل على التثنية توسعا ومجازا، كقول الشاعر:

إن للخير وللشر مدى ... وكلا ذلك وجه وقبل

"أي: كلا ذلك الخير والشر، مواجهة، وطريق واضح" فكلمة: "ذا" تدل في حقيقتها اللغوية على المفرد المذكر، ولكنها تدل بمعناها هنا على المثنى، لأنها إشارة إلى ما ذكر من الخير والشر، وهذه الدلالة مجازية لأن دلالة "ذا" على غير المفرد مجازية.

"راجع ج3 باب: الإضافة - م 95 ص 89 عند الكلام على كلا وكلتا".

2 أي: أن تلك الدلالة هي بسبب الزيادة التي في آخره.

3 وهو: حرف العطف.

4 سيجيء الكلام على فائدة هذه النون، وحركتها، وحكمتها، عند الكلام على فائدة نون جمع المذكر السالم وحركتها "ص 156".

(117/1)

فليس من المثنى ما يأتي:

1- ما يدل على مفرد، مثل، نجم. ورجلان1. ولا مثل: شعبان، ومروان، وبحرين ... ، مما أصله مثنى ثم سمي به واحد2.

2- ما يدل على أكثر من اثنين، كالجمع، مثل: نجوم، وصنوان3 ... وكاسم الجمع4. مثل: قوم، ورهط ...

3- ما يدل على اثنين5 ولكنهما مختلفان في لفظيهما، مثل: الأبوين، للأب والأم. أو: مختلفان في حركات أحرفهما، كالعمرين: لعمر بن الخطاب، وعمر بن هشام، المعروف: "بأي جهل" أو مختلفان في المعنى دون الحروف وحركاتها، كالعينين، تريد بإحداهما العين الباصرة، وبالأخرى البئر6، فلا يسمى شيء من هذا كله مثنى حقيقة، وإنما هو ملحق

1 بمعنى: ماش "غير راكب" تقول: على رجلان، أي: ماش، وليس براكب.

2 سيجيء الكلام تفصيلا على حكم المثنى به في "ج من ص 125".

3 تقول: بعض الشجر صنوان، فهو جمع مفردة: صنو، والصنو: الشجرة التي تنشأ مع أختها في أصل واحد، فهما شجرتان، مشتركتان في الساق، وتنفصل كل واحدة عند أعلى الساق.

4 تعريفه في رقم2 من هامش ص148.

5 سيجيء في هـ- من ص 158 أن المثنى قد يكون لفظه في ظاهره دالاً على التثنية ومعناه الجمع.

6 وأمثال هذا، من كل لفظين مشتركين في الحروف، والحركات، تريد بأحدهما معنى، وبالأخر معنى يخالفه على سبيل الحقيقة، كالمثال السابق، أو على سبيل المجاز، مثل: "القلم أحد اللسانين". وتقول جمهرة النحاة: إن ذلك كله مقصور على ما ورد عن العرب، وسمع منهم. كما أن العمرين والأبوين وغيرهما مقصور عليهما، شأن كل اسمين يراد تثنيتهما مع وجود اختلاف بين مفرديهما، وأحدهما أهم من الآخر، فقد كان العرب يرجعون الأهم ويغلبونه بإجراء التثنية على لفظه وحده، ثم يجعلون معنى المثنى شاملاً لهما معاً، منطبقاً عليهما، وهذا ما يسمى: "التغليب" وما ورد منه ملحق بالمثنى، وليس مثنى حقيقة.

والخير أن يكون التغليب قياسياً عند وجود قرينة تدل على المراد بغير ليس: كما لو أقبل شخصان معروفان واسم أحدهما. محمد، والآخر علي، فقلت: جاء العليان أو الحمدان، لكثرة تلازمهما، أو شدة تشابههما في أمر واضح. وبهذا الرأي العملي النافع يقول بعض الباحثين القدامى والمحدثين، والأخذ به حسن ومفيد.

هذا، والشائع عند العرب تغليب الأقوى والأقدر "في التثنية كالأبوين". للأب والأم، وتارة يغلبون الأخف نطقاً كالعمرين، لأبي بكر وعمر، وتارة يغلبون الأعظم في اتساعه أو ضخامته ... كقوله تعالى: {وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ، هَذَا عَذَابٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ، وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ}. ففي الآية تغليب للبحر على النهر. كما يكثر عندهم تغليب المذكر على المؤنث، كقولهم: "القمران" في الشمر والقمر، والعاقل على غيره، ففي مثل: صالح والعصفور، يقال: الصالحان يغردان.... ولم يغلبوا المؤنث إلا في قليل من الحالات، أشهرها:

1- قولهم: ضبعان، يريدون: الضبع الأنثى وفحلها. "ويقال للأنثى "ضبع" ولفحلها ضبعان" فاختاروا اللفظ الخاص بالأنثى، وثنوه، وأطلقوه عليهما معاً، تغليبا للأنثى. =

(118/1)

بالمثنى.

4- ما يدل على اثنين متفقين في المعنى والحروف وحركاتها ولكن من طريق العطف بالواو، لا من طريق الزيادة السالفة؛ مثل: أضواء نجم ونجم.

5- ما يدل على شيئين، ولكن من طريق الوضع اللغوي، لا من طريق تلك الزيادة، مثل: شَفَع "ضد فرد، ووتر". ومثل زَوْج ورَّكَا، وهما بمعنى شَفَع. فكل واحدة من هذه الكلمات تدل دلالة لغوية على قسمين متماثلين متساويين تمامًا "وهي القسمة الزوجية ضد الفردية": فهي تدل على التثنية ضمناً، ولكن من غير أن يكون في آخرها الزيادة السالفة.

= ب- قولهم: فرغت من كتابة رسالتي لثلاث بين يوم وليلة "أي: لثلاث محصورة بين كونها أياماً وكونها ليالي". وضابط هذه المسألة: أن يكون معنا عدد تمييزه مذكر ومؤنث، وكلاهما لا يعقل وهما مفصولان من العدد بكلمة: "بين". وقد غلبوا في المثال السابق للتأنيث على التذكير، بدليل أن اسم العدد خال من علامة التأنيث، وهو لا يخلو منها إلا في حالات، أهمها، أن يكون المعدود المذكور متأخراً في الجملة، مؤنثاً خالصاً - بألا يكون معه مذكر - أو مؤنثاً تغليباً، بأن يكون معه مذكر، ليس له الأهمية والتغليب، ومن أمثلته أيضاً: قابلت تسعاً بين رجل وامرأة، قرأت عشرة بين كتابه وكراسه ... إلخ وهذه المسألة ملحّة في ج 4 "باب العدد"

- تذكيره وتأنيثه - م 165 ص 502 لمناسبة هناك.

ج- المروتان: الصفا والمروة، وهما جبلان بمكة المكرمة، والتغليب للمروة المؤنثة.

أما "التغليب" في الجمع فيجيء في رقم 1 من هامش ص 139.

1 النحاة هم الذين يطلقون اسم: "الملحق بالمتنى" على كل كلمة تعرب إعراب المتنى، وليست متنى حقيقياً، بسبب فقدانها أحد الشروط الخاص بالمتنى الحقيقي. ويشترطون في الملحق أن يكون مسموعاً "والحق أنه قد ينقاس - أحياناً - كما سبق في التغليب" أما اللغويون فيطلقون. "المتنى" على كل ما يعرب إعراب المتنى، سواء أكان متنى حقيقياً أم ملحقاً به. فالمسألة مجرد اصطلاح، ولا مانع من استعمال هذه التسمية أو تلك، بشرط مراعاة الأحكام الخاصة بكل عند الاستعمال.

وشبيه بهذا ما اصطلاح عليه النحاة من "الجمع" و "اسم الجمع" - وفي رقم "2" من هامش ص 148 تعريف لاسم الجمع - في حين يطلق اللغويون عليهما اسماً واحداً هو: الجمع. وقد يكون المراد عند اللغويين من الاسم المجموع - اثنين، لأن الجمع في

اصطلاحهم يطلق على الاثنين، كما يطلق على ما زاد على الاثنين ويؤيد هذا شواهد كثيرة فصيحة، في مقدمتها القرآن. قال تعالى: {وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ} وقوله تعالى: {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ

صَعَتْ قُلُوبُكُمْ} وقوله تعالى: {وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاحِدِينَ} وقول أبي ذؤيب الهذلي في رثاء أبنائه الخمسة الذين ماتوا بالطاعون:

العين بعدهم كأن حداقها ... سملت بشوك، فهي عورا تدمع
فأطلق الجمع في قوله: حداقها - وهي جمع: "حدقة" وأراد الاثنين "كما جاء في حاشية
ياسين على التصريح ج2 أول باب المضاف لياء المتكلم" وانظر رقم2 من هامش 137
ثم "ز" من ص160".

"ملاحظة هامة": من الضوابط اللغوية ما صرح به النحاة، وملخصه:
أن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه - بكسر الميم الثانية المشددة، وصيغة اسم
الفاعل: أي: إلى ما اشتمل على المضاف - يجوز فيه الإفراد، والتثنية، والجمع،
والأفضل الجمع نحو قوله تعالى: {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} وتقول:
تصدقت برأس الكبشين - أو رأسي الكبشين، أو رؤوسهما. =

(119/1)

ومثلها: "كِلَا" فإنها تدل على شيئين متساويين أو غير متساويين، ولكن من غير زيادة
في آخرها، فهذه ملحقة بالمثنى.

6- ما يدل على اثنين، وفي آخره زيادة، ولكنها لا تغني عن العاطف والمعطوف: مثل:
كلتا، اثنان، اثنتان أو: ثنتان؛ فليس لواحدة من هذه الكلمات مفرد مسموع عن
العرب، على الرغم من وجود زيادة في آخرها1، ولهذا تعد ملحقة بالمثنى، وليست مثنى
حقيقية.

حكم المثنى: أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة. وبعدها نون مكسورة2؛ مثل: يتحرك
الكوكبان. وينصب بالياء نيابة عن الفتحة. وهذه الياء قبلها فتحة وبعدها نون
مكسورة؛ مثل: شاهدت الكوكبين. ويجر بالياء نيابة عن الكسرة وقبلها فتحة، وبعدها
نون مكسورة، مثل: فرحت بالكوكبين.

هذا هو أشهر الآراء3 في إعرابه وإعراب ملحقاته4، "ومنها كلا، وكلتا، واثنان،
واثنتان، أو: ثنتان"5. إلا أن كلا وكلتا لا تعربان بهذه الحروف إلا إذا أضيفتا للضمير؛
الدال على التثنية سواء أكانتا للتوكيد، أم لغيره،

= وإنما فضل الجمع على التثنية؛ لأن المتضايين كالشيء الواحد، فكرهوا الجمع بين

تثنيتهما، ولأن المثنى جمع في المعنى. وفضل الجمع على الأفراد لأن المثنى جمع في المعنى - كما سلف - والأفراد ليس كذلك، فهو أقل منه منزلة في الدلالة على المثنى. هذا ما قاله النحاة كالصبان ج3 والخضري ج2 في أول باب التوكيد - وينطبق ما سبق على "النفس والعين المستعملتين في التوكيد، خضوعا للسمع الوارد فيهما، لا تطبيقا للضابط السالف، فقد قال الصبان في الموضوع المشار إليه: إن إضافتهما ليست لمتضمنهما، بل إلى ما هو بمعناهما، لأن المراد منهما الذات. وسيجيء في "ز" من ص 160 ضابط آخر أوضحه شارح "المفصل" وهو يخالف الضابط الذي هنا بعض المخالفة. ويبدو أن الرأي الأقوى هو ما قاله شارح "المفصل". ويرى بعض النحاة أن يطلق على الملحق بالمثنى تسمية خاصة به، هي: "اسم المثنى" فيكون هناك "اسم المثنى"، كما يكون هناك "اسم الجمع".

1 فلم يرد عنهم: "كلت" ولا اثن، ولا ائنة، ولا ثنت، مع أن الألف في "كلتا" زائدة والتاء أصلية. وقيل العكس. والألف والنون زائدتان في البواقي.

2 وهي حرف مبني على الكسر في أشهر اللغات وأفصحها من بين لغات متعددة، فقليل من العرب يفتحها بعد ألف المثنى، ومنهم من يضمها بعد الألف، ويكسرها بعد الياء في حالتي النصب والجر. "وستجيء في ص 156" وجدير بنا اليوم الاقتصار على الأكثر الأفصح.

3 ستجيء آراء أخرى في إعرابه. وبيانها في "ب" ص 123 وكذلك في المسمى به - "ج" ص 125.

4 ويدخل فيها: "المثنى المسمى به، والمثنى تغليبا، واثنان. واثنان" وغيرهما. أما السبب في التسمية: بالمثنى والجمع فسبب بلاغي: كالممدح، أو الذم أو التلميح، "طبقا للبيان الآتي في "ج" من ص 116".

هذا ويلاحظ أن "النون" التي في آخر المثنى المسمى به يتعدد ضبطها بتعدد الآراء التي في ص 125 "ج".

5 يجوز إضافة اثنتين واثنتين إلى ظاهر أو ضمير بشرط أن يكون معنى المضاف إليه ومدلوله غير معنى المضاف ومدلوله، فلا يصح أن تقول: جاء اثنا محمد وعلى إذا كان محمد وعلى هما الاثنان، =

فإن كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكّد الذي يطابقه الضمير، نحو أكرمّ الوالدين؛
فإن كليهما صاحب الفضل الأكبر عليك ... وعاون الجدّتين، فإن كليهما أحبّ الناس
لك. فالكلمتان ليستا للتوكيد، وهما معربتان كالمثنى منصوبتان بالياء.
ومثالهما للتوكيد: جاء الفارسان كلاهما، غابت السيدتان كلتاها؛ "فكلا" و"كلتا" توكيد
مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف و"هما" مضاف إليه، مبني على السكون
في محل جر. ونحو: صافحت الفارسين كليهما، والحسنتين كليهما، وأثّنت على
الفارسين كليهما، والسيدتين كليهما "فكلا وكلتا توكيد منصوب أو مجرور بالياء
مضاف، والضمير مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر 1 ...
فلو أضيفت كلا أو كلتا لاسم ظاهر 2 لم تعرب كالمثنى، ولم تكن للتوكيد، -وأعربت-
كالمقصور- على حسب الجملة، بحركات مقدرة على الألف، في جميع الأحوال: "رفعاً،
ونصباً، وجرّاً"، مثل: سبق كلا المجتهدين، وفازت كلتا الماهرتين، فكلا وكلتا: فاعل مرفوع
بضمّة مقدرة على الألف. ومثل: هنأت كلا المجتهدين، وكلتا الماهرتين؛ فكلا وكلتا
مفعول به، منصوب بفتحة مقدرة على الألف. وسألت عن كلا المجتهدين، وعن كلتا
الماهرتين، فكلا وكلتا مجرورة، وعلامة جرّها الكسرة المقدرة على الألف.

= ومدلولهما هو مدلول المضاف. لا يصح هذا بسبب فقد الشرط السالف، ولا جاء
اثنا كما، إذا كان المراد بالمضاف إليه هما الاثنان المخاطبان، لأن معناهما والمراد منهما
هو معنى المضاف والمراد منه، فلا فائدة من إضافة الشيء لنفسه "كما سيجيء في باب
الإضافة - ج3" أما إن كان المراد من "اثنا" خادمين، أو: كتابين، أو ... هو شيان
يختلفان في معناهما وذاتهما عن معنى المضاف إليه ومدلوله - فلا مانع "راجع" و"، من
ص 134".

وبهذه المناسبة نذكر أن "كلا" و"كلتا" في جميع أحوالهما لا يستعملان إلا مضافين، إما
لمعرفة دالة على اثنين بغير تفريق، وإما لنكرة مختصة كذلك - في الصحيح - ولو كانت
المعرفة بحسب الظاهر مفردة أو جمعا وسيجيء بيان المراد من هذين في ج3 م 95 ص
97 باب "الإضافة" عند الكلام على: "كلا وكلتا" - فإذا أعربا إعراب المثنى وجب أن
تكون هذه المعرفة ضميرا للتثنية على الوجه الذي شرحناه. "ولهما أحكام أخرى في بابي:
"التوكيد، والإضافة" من الجزء الثالث ليس موضع سردها هنا".

أما اثنان واثنان فلا تجب إضافتهما "كما في ص 134" بل يجوز فيهما الإضافة
وعدمها. لكن إذا أضيفا وجب في - الصحيح - أن يكون مدلولهما مخالفا مدلول
المضاف إليه، سواء أكان اسما ظاهرا أم ضميرا كما تقدم.

- 1 انظر "أ" ورقم 2 من: "ب" ص 123 في الزيادة - حيث بعض الصور الدقيقة المتصلة بهذا الحكم.
- 2 والأفصح أن يكون الظاهر مثنى معرفة. غير مفرق - كما سيحيى في الجزء الثالث، باب الإضافة -

(121/1)

مما تقدم نعلم:

- أ- أن كلا وكلتا إذا أضيفتا للضمير تعربان كالمثنى -أي،: بالحروف المعروفة في إعرابه؛ سواء أكانتا للتوكيد¹ أم لغيره، ولا بد أن يكون الضمير للتثنية.
- ب- وأتبعهما عند الإضافة للظاهر، لا تكونان كالمثنى، بل تعربان على حسب الجملة "فاعلا أو مفعولا، أو مبتدأ، أو خبراً ... إلخ"، وبحركات مقدرة على الألف دائماً، كإعراب المقصور².

1 وإذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكد وبعدهما الضمير الذي يطابقه.

2 وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

بالألف ارفع المثنى، وكلا ... إذا بمضمر مضافا وصلا
"كلتا" كذاك. "اثنان، واثنان" ... كابنين وابنتين يجريان
وتخلف "اليا" في جميعها "الألف" ... جرا ونصبا بعد فتح قد ألف
أي: أن المثنى يرفع بالألف، و "كلا" ترفع بالألف إذا وصلت بمضمر، وكانت هي مضافا، والضمير هو المضاف إليه "وكلتا". كذلك. أما "اثنان" و "اثنان" فملحقتان بالمثنى، ويجريان في إعرابهما على الطريقة التي تجري في إعراب: "ابنين وابنتين" وهذان من نوع المثنى الحقيقي يرفعان بالألف. أما في حالة النصب والجر، فتحل الياء في كل ما سبق محل الألف، فتكون الياء نائبة عن الفتحة وعن الكسرة.

(122/1)

زيادة وتفصيل:

١- عرفنا أنه لا يجوز إعراب: "كلا وكلتا" إعراب المثنى إلا بشرط إضافتهما للضمير الدال على التثنية.

لكن يجب التنبيه إلى أن تحقق هذا الشرط يوجب إعرابهما إعراب المثنى من غير أن يوجب إعرابهما توكيداً؛ فقد يتحتم عند تحققه إعرابهما توكيداً فقد، وقد يمتنع إعرابهما توكيداً ويتحتم إعرابهما شيئاً آخر غيره، وقد يجوز في إعرابهما الأمران؛ التوكيد وغيره، فالحالات الثلاث عند تحققه. ففي مثل: أقبل الضيفان كلاهما، وأجادت الفتاتان كلاهما ... يتعين التوكيد وحده.

وفي مثل: النجمتان كلاهما مضى، والشاعرتان كلاهما نابغة - يمتنع التوكيد ويتحتم هنا إعرابهما مبتدأين، وما بعدهما خبر لهما، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول؛ "وهو: النجمان، والشاعرتان". ولا يصح إعراب "كلا وكلتا" في هذا المثال توكيداً؛ لكيلا يكون المبتدأ "النجمان - الشاعرتان" مثنى، خبره مفرد، إذ يصير الكلام: النجمان مضى، الشاعرتان نابغة؛ وهذا لا يصح.

وفي مثل: النجمان - كلاهما - مضيتان، والشاعرتان - كلاهما - نابغتان ... يجوز فيهما أن يكونا للتوكيد. وما بعدهما خبر للمبتدأ. ويجوز في كل منهما أن يكون مبتدأ ثانياً خبره ما بعده، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول.

ب- إعراب المثنى وملحقاته بالحروف هو أشهر المذاهب وأقواها، كما أسلفنا. ويجب الاقتصار عليه في عصرنا؛ منعاً للفوضى والاضطراب في الاستعمال الكلامي والكتابي، وأما اللغات الأخرى فلا يسوغ استعمالها اليوم، وإنما تُذكر للمتخصصين؛ ليسترشدوا بها في

"1، 1" في ص 120.

"2، 2" يلاحظ أن لفظ "كلا وكلتا" مفرد، ولكن المعنى مثنى، فيجوز في الخبر وفي الضمير العائد عليهما مراعاة لفظهما، أو معناهما، طبقاً للبيان الذي في آخر الصفحة التالية.

3 كما سيجيء في رقم 2 من الصفحة الآتية.

فهم بعض النصوص اللغوية الواردة عن العرب بتلك اللغات واللهجات. ومن أشهرها:

1- إلزام المثنى وملحقاته "غير: كلا وكلتا" 1 الألف في جميع أحواله، مع إعرابه بحركات مقدرة عليها؛ تقول عندى كتابان نافعان، اشتريت كتابان نافعان، قرأت في كتابان نافعان، فيكون المثنى مرفوعاً بضممة مقدرة على الألف، ومنصوباً بفتحة مقدرة عليها، ومجروراً بكسرة مقدرة كذلك؛ فهو يعرب إعراب المقصور، والنون للتثنية في كل الحالات. مبنية على الكسر - بغير تنوين - وتحذف عند الإضافة.

2- إلزام المثنى الألف والنون في جميع أحواله مع إعرابه بحركات ظاهرة على النون. كأنه اسم مفرد، تقول: عندي كتابان نافعان، واشتريت كتابان نافعان، وقرأت في كتابان نافعان، ويحذف التنوين إذا وجد ما يقتضي ذلك؛ كوجود "أل" في أول المثنى. أو إضافته. وكذلك لمنع الصرف إذا وجد مانع من الصرف ... فيرفع معه بالضممة من غير تنوين، وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين أيضاً.

أما "كلا، وكلتا" ففيهما مذهب أيضاً؛ أشهرها وأحقها بالاتباع ما سبق فيهما؛ وهو إعرابهما بالحروف، بشرط إضافتهما إلى ضمير دال على التثنية - علمًا بأنهما لا تصافان مطلقاً - إلى ضمير للمفرد، نحو: كلاي وكلتاي، ولا إلى ضمير للجمع، نحو: كلاهم، وكلتاهم، ولا يضافان إلى الظاهر أيضاً، وإلا إعراباً معه إعراب المقصور.

وهناك من يعربهما إعراب المقصور في جميع أحوالهما²، أي: بحركات مقدرة على الألف² دائماً. ومنهم من يعربهما إعراب المثنى في جميع أحوالهما، ولو كانت إضافتهما إلى اسم ظاهر مثنى. ولا حاجة اليوم إلى غير اللغة المشهورة.

هذا، ولفظهما مفرد، مع أن معنهما مثنى؛ فيجوز في الضمير العائد عليهما مباشرة، وفي الإشارة، وفي الخبر، ونحوه - أن يكون مفرداً، وأن يكون مثنى، تقول: كلا الرجلين سافر، أو سافرا، وكلا الطالبين أديب، أو أديبان،

1 ستجيء هنا اللغات المختلفة فيهما.

2، 2 حتى في حالة إضافتهما للضمير.

.....
"وكلتا الفتاتين سافرت، أو سافرتا"، "وكلتاها أدبية، أو أدبيتان"، والأكثر مراعاة اللفظ. كقول الشاعر:

لا تَحْسَبَنَّ الموتَ موتَ البلى ... وإنما الموتُ سؤال الرجال
كلاهما موت، ولكنّ ذا ... أفضعُ من ذاك، لذلّ السؤال
هذا ويتعين الأفراد ومراعاة اللفظ في مثل: كلانا سعيد بأخيه.....؛ من كل حالة يكون المعنى فيهما قائماً على المبادلة والتنقل بين الاثنين فينسب فيها إلى كل واحد منهما ما ينسب إلى الآخر، دون الاكتفاء بذكر المعنى المجرد من دلالة المبادلة والتنقل بينهما كالمثال السابق، وكقولنا: كلانا حريص على المودة، كلانا محب لخير زميله¹..... بقيت مسألة تتعلق بالإعراب في مثل: محمد وعليّ كلاهما قائم، أو كلاهما قائمان، فكلمة: "كلاهما"، في المثال الأول مبتدأ حتمًا، و"قائم" خبره والجملة خبر الأول، ولا يصح إعراب "كلا" للتوكيد، لما يترتب على ذلك من إعراب كلمة "قائم" خبر المبتدأ، وهذا غير جائز؛ إذ لا يقال: محمد وعلي قائم؛ لعدم المطابقة اللفظية. أما في المثال الثاني فيصح إعرابها مبتدأ أو توكيداً - كما سبق في "أ".

ج- جرى الاستعمال قديماً وحديثاً على تسمية فرد من الناس وغيرهم باسم، لفظه مثنى ولكن معناه مفرد، بقصد بلاغي؛ كالممدح، أو الذم، أو

1 ومثل قول الشاعر:

كلانا غني عن أخيه حياته ... ونحن غذا متنا أشد تغانيا
أي: كل واحد منا غني عن أخيه.
وهناك كلمات أخرى تشبه "كلا" و "كلتا" في أن لفظها مفرد، ومعناها قد يكون مفرداً حيناً، وقد يكون مثنى أو جمعا حيناً آخر، مع التذكير أو التأنيث على حسب كل حالة، ومن تلك الكلمات: "كم"، و "من" و "ما"، و "أي" و "بعض"....
وسيجيء الكلام عليها من هذه الناحية في أبوابها، ومنها: باب الموصول - ص 340
وأيضاً عند الكلام على مرجع الضمير في باب الضمير، ص 266 حيث تعرض الصور والأحكام الهامة الخاصة بذلك.
أما التطابق بين المبتدأ والخبر فيجيء في ص 452 وما بعدها..

التلميح 1 ... - كما سبق في رقم 4 من هامش ص 111 - مثل: "حمدان" تثنية: "حمد"،
و"بدران" تثنية "بدر" و"مروان"، تثنية: "مرو"؛ وهي: الحجارة البيض الصلبة، و"شعبان"
تثنية "شعب" و"جبران" تثنية "جبر"، ومثل: محمدين، وحسنين والبحرين "اسم إقليم
عربي على خليج العرب ... " فهذه الكلمات وأشباهاها ملحقه بالمتنى 1، وليست متنى
حقيقياً. وفي إعرابهما وجهان: تثبت فيهما النون في جميع الحالات الإعرابية حتى حالة
الإضافة؛ لأنها نون في صيغة علم مفرد، وإن كان لفظه في صورة المتنى، فهي حرف
هجائي، داخل في تكوين العلم وصياغته، ولا شأن لها بالتثنية الحقيقية، وليست كتاء
التأنيث حرف معنى - ويقول الهمع "ح 1 ص 45 - الباب الخامس جمع المذكر السالم" ما
نصه في حروف العلم: "قد صارت بالعلمية لازمة للكلمة، لأن العلمية تسجل الاسم
وتحصره من أن يزداد فيه أو ينقص" اهـ.

أحدهما: حذف علامتي التثنية من آخرها، وإعرابها بعد ذلك بالحروف؛ كباقي أنواع
المتنى الحقيقي؛ فنقول سافر أخي بدران، يحب الناس بدرين، وتحدثوا عن بدرين....،
وهذا صديقي حمدان، وصافحت محمدين وسلمت على الصديق محمدين. وفي الأخذ
ب هذه الوجه احتمال الوقوع في اللبس.

والآخر: إلزامها الألف والنون، - مثل عمران - وإعرابها إعراب ما لا ينصرف بحركات
ظاهرة فوق النون؛ فترفع بالضممة من غير تنوين، وتنصب وتجر بالفتحة من غير تنوين 3
أيضاً. ولا يصح حذف النون مطلقاً وهذا الوجه أنسب من سابقه، لأن احتمال اللبس
فيه أخف.

ولعل الخير في إباحة وجه ثالث يحسن الاصطلاح على إباحته وإن كنت لم أره لأحد من
قدامى النحاة؛ فإنهم قصروه على جمع المذكر السالم 4، هو إبقاء العلم على حاله - من
الألف والنون، أو الياء والنون - مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعرابية مناسبة على
آخره، ومنعه من الصرف إذا تحقق شرط المنع -.

"1 و 1" كما سبق في رقم 4 من هامش ص 120.

2 بغير "أل"، لأنه علم على واحد، وليس متنى حقيقة. بخلاف العلم عند تثنيته، فيجب
تصديره "بأل" أو غيرها مما يجلب له التعريف، - كما سيجيء في رقم 3 من ص 129.

3 اشترط بعض النحاة لإعرابه بالحركات كالممنوع من الصرف، ألا تزيد حروفه عند التنثية على سبعة. كاشهباب، للسنة المجدية، فإن زادت "مثل: أشهبيا بين" وجب إعرابه بالحروف.

4 انظر آخر الهامش في ص 152 ورقم 2 من ص 153.

(126/1)

وتجب مراعاة الأفراد فيه إذا جاء بعده ما يقتضي المطابقة - كالخبر والنعت ... ، وهذا الوجه وحده أولى بالاتباع، إذ لا يؤدي إلى اللبس؛ لأنه الموافق للواقع، وليس في أصول اللغة ما يعارضه¹ يمنعه بل إن كثيراً من المعاملات الجارية في عصرنا توجب الاختصار عليه، فالمصارف² لا تعترف إلا بالعلم الخكّي، أي: المطابق للمكتوب نصّاً في شهادة الميلاد، وفي الشهادة الرسمية المحفوظة عندها المماثلة لما في شهادة الميلاد ولا تقتضي لصاحبه أمراً مصّرفياً إلا إذا تطابق إمضاءه "توقيعه" واسمه المسجل في تلك الشهادة تطابقاً كاملاً في الحروف وفي ضبطها، فمن اسمه: "حسنين" أو: بدران ... يجب أن يظل على هذه الصورة كاملة في جميع الاستعمالات عندها، مهما اختلفت العوامل التي تقتضي رفعه، أو نصبه، أو جرّه.

فلو قيل: حسنان، أو: بدّرين؛ تبعاً للعوامل الإعرابية لكان كل علم من هذه الأعلام دالاً في عُرف المصرف على شخص آخر مغاير للشخص الذي بدل عليه العلم الأول، وأن لكل منهما ذاتاً وحقوقاً ينفرد بها، ولا ينالها الآخر، ولن يوافق المصرف مطلقاً على أنّ الاسمين لشخص واحد، ولا على أن الخلاف يتجه للإعراب وحده دون الاختلاف في الذات. ومثل المصارف كثير من الجهات الحكومية؛ كالبريد، وأنواع الرخص، والسجلات الرسمية المختلفة ... ويقوي هذا الرأي ويؤيده ما نقلناه عن النحاة في الصفحة السابقة خاصة بحروف العلم.

أما الوجه الأول فقد يوهم أنه مثنى. ولا يأمن اللبس فيه إلا الخبير الذي يعرف أنه مفرد؛ ويُدرّك أن العلم المثنى لا يتجرد من "أل" إلا عند إضافته، أو نداءه، كما سيحيي، وهذا غير مضاف؛ بل إنه قد يضاف³ فيزداد اللبس قوة. ولا يخلو الثاني من لبس، أيضاً. - كما تقدم.

-
- 1 من الممكن الاستئارة -إلى حد ما- في تأييد هذا الرأي بما نقله الهمع "ج1 ص47".
من أن بعض العرب يجعل إعراب المثنى -وكذا جمع المذكر- على النون، إجراء له مجرى المفرد، فيقولون: هذان خليلان ...
- 2 جمع مصرف -بفتح الميم، وكسر الراء: وهو ما يسمى: "البنك".
- 3 يصح إضافة العلم أحياناً إلى المعرفة لداع بلاغي، كقصد تعيينه، نحو: محمد علي، وفاطمة حسن، بشرط ألا يكون "المضاف" من أولاد "المضاف إليه"، إذ يترتب على فقد الشرط أن يكون أصل المثالين السابقين -ونظائرها-: محمد بن علي، وفاطمة بنت حسن، فحذف المضاف، وهو "ابن، بنت" وأقيم المضاف إليه مقامه. وحذفهما شاذ، يقتصر فيه على المسموع -منعاً للإلباس- كما نصوا على هذا في باب الإضافة "انظر ج3 ص 155 م 96" وتفصيل هذا في باب: العلم، رقم 1 هامش ص 294 حيث الأوجه الجائزة في العلم.

(127/1)

-
- وفي الأوجه الثلاثة السابقة، لا تحذف النون في الإضافة 1 -كما أشرنا.
- د- اشترط جمهور النحاة فيما يراد تثنيته قياساً ثمانية 2 شروط:
- 1- أن يكون معرباً. فأما هذان، وهاتان، والذان، واللتان، فقد وردت عن العرب هكذا معربة - مع أن مفرداتها مبنية؛ فلا يقاس عليها 3.... فإن كان اللفظ في أصله مفرداً مبنيًا، ثم صار علماً فإنه يعرب وينون - طبقاً للملاحظة التي في ص 79- ويصبح تثنيته وجمعه ...
- 2- أن يكون مفرداً؛ فلا يثنى جمع المذكر السالم. ولا جمع المؤنث السالم؛ لتعارض معنى التثنية وعلامتهما، مع معنى الجمعين 4 وعلامتهما. أما جمع التكسير واسم الجمع فقد يثنى كل منهما أحياناً؛ نحو: "جمالين، وركبين" في تثنية: "جمال" و"ركب"؛ بقصد الدلالة في التثنية على التنوع، ووجود مجموعتين متميزتين بأمر من الأمور. وكذلك يثنى اسم الجنس -غالباً- للدلالة السابقة -نحو، ماءين، ولبنين. وأكثر النحاة يمنع تثنية جمع التكسير ويقصرونه على السماع كما في المثالين السالفين -وستجئ الإشارة لهذا في

ص 161. أما التفصيل فمكانه: "باب جمع التكسير" من الجزء الرابع، ص 620 م 174.

وأما المثنى فلا يثنى، ولا يجمع؛ لكيلا يجتمع إعرابان بعلامتهما على كلمة

1 لأنها ليست نون تثنية، بل هي نون في آخر علم مفرد، لفظه كالمثنى، وحذفها يغير صيغته.

2 وهي شروط عامة فيه وفي جمع المذكر السالم - كما يجيء في رقم 1 من هامش ص 140.

3 وأما نحو: "يا محمدان - يا محمدون - لا رجلين" فإن البناء متأخر عن التثنية وعن الجمع. أي: أنه طارئ على الكلمة المثناة أو المجموعة، فهو عرضي صادف عند مجيئه الكلمة على حالتها هذه: فهي ألفاظ - كما يقولون - مبنية بعد التثنية والجمع، وليست مثناة أو مجموعة بعد البناء ... وأما "منان ومنون" - ونحوهما في تثنية "من" وجمعها في "الحكاية" ... فليست الزيادة فيهما للتثنية والجمع، وإنما هي للحكاية بدليل حذفها في وصل الكلام - راجع الصبان في هذا المكان -.

4 إذا سمي بهما فقد يصح جمعهما على الوجه الموضح في "ب" من ص 155 وفي "هـ" من ص 172.

(128/1)

.....

واحدة. وهذا هو الرأي السائع الذي يحسن الاختصار عليه. لكن لو سمي بالمثنى، وأريد تثنية هذا المسمى لم يصح تثنيته مباشرة، وإنما يصح بطريقة غير مباشرة، بأن نأتي قبل المثنى بالكلمة الخاصة التي يتوصل بها لتثنيته؛ وهي "ذو" مختومة، بعلامة التثنية للمذكر والمؤنث في حالات الإعراب المختلفة؛ فيقال للمذكر في حالة الرفع: "ذوا" ... وفي حالي النصب والجر: "ذوي" ... "مثل: نبغ ذوا حمدان، وأكرمت ذوي حمدان، واستمعت إلى ذوي حمدان. فكلمة: "ذوا وذوي" تعرب على حسب حاجة الجملة، كإعراب المثنى وهما "مضافان"، والمثنى المسمى به هو: "المضاف" إليه دائماً ويحتفظ بكل حروفه، ثم تجري عليه أحكام المضاف إليه؛ من الجر، وغيره.

ويقال للمؤنث في حالة الرفع: "ذاتا"، أو: ذواتا، وفي حالة الجر: "ذاتي" ... "أو ذواتي" 1 ... "وتعرب هذه الألفاظ على حسب حاجة الجملة كإعراب المثني. وهي "مضافة" والمسمى به هو "المضاف إليه" الذي يخضع للحكم السالف 2. 3- أن يكون نكرة؛ أما العلم فلا يثنى؛ ولا يجمع 3.... لأن الأصل فيه أن يكون مسماه شخصاً واحداً معيناً، ولا يثنى إلا عند اشتراك عدة أفراد في اسم واحد 4، وهذا معنى قول النحويين: "لا يثنى العلم إلا بعد قصد تنكيره"، وحينئذ تزداد عليه: "أل" المعرفة 5 بعد التثنية؛ لتعيد له التعريف، أو: يسبقه حرف

- 1 جاء في الهمع "ح 1 ص 44" ما نصه: "وأما "ذات" فقالوا في تثنيتهما "ذاتا" على اللفظ بلا رد للواو، إلى أصلها وهو القياس ... و "ذواتا" على الأصل برد لام الكلمة - وهي الياء - ألفاً لتحركها".
- 2 وبهذه الطريقة غير المباشرة يصح جمع المثني الذي سمي به. ولكن تستخدم قبله كلمة: "ذوو" رفعا، "وذوي" نصبا وجرا: وهو بعدهما: "المضاف إليه" الخاضع للحكم الذي أوضحناه.
- 3 سيجيء بيان عن جمع العلم جمع مذكر سالم وما يترتب على هذا الجمع - "في رقم 2 من هامش ص 139.
- 4 لهذا إيضاح في رقم 1 من هامش ص 294.
- 5 ستجيء في م 30.

(129/1)

من حروف النداء 1 - مثل: "يا"؛ لإفادة التعيين والتخصيص أيضاً، بسبب القصد المتجه لشخصين معينين 2؛ نحو: يا محمدان، أو إضافة إلى معرفة، مثل: حضر محمدان. فلا بد مع تثنية العلم من شيء مما سبق يجلب له التعريف؛ لأن العلم يدل على واحد معين. كصالح، وأمين، ومحمود 3، والتثنية تدل على وقوع مشاركة بينه وبين آخر، فلا يبقى العلم مقصوراً على ما كان عليه من الدلالة على واحد بعينه، بل يشترك معه غيره عند التثنية، وفي هذه المشاركة نوع من الشيوع، يناقض التعيين والتحديد الذي يدل

عليه العلم المفرد. هذا إلى أن العلم المفرد⁴ قد يصار بعد التثنية إلى لفظ لم تقع⁵ به التسمية أولاً ...

4- غير مركب⁶؛ فلا يثنى بنفسه⁷ المركب الإسنادي "وهو المكون من مبتدأ وخبر؛ مثل "على مسافر" علم على شخص، أو من فعل وفاعل، مثل: "فتح الله، علم على شخص أيضاً". وإنما يثنى من طريق غير مباشر؛ فنأتي بكلمة: "ذو" للمذكر، و"ذات" للمؤنث؛ لتوصل معنى التثنية إليه. وهي ترفع بالألف، وتنصب وتجر بالياء، وتكون مضافة إلى المركب في الأحوال الثلاثة، تقول: جاء ذوا "محمد مسافر"، وذاتا ... ،

1 سبقت الإشارة لهذا في رقم 2 من هامش ص 41 وله إشارة في هامش ص 294.
2 في سبب تعريف المنادى المعروف آراء، منها: أن السبب هو القصد والإقبال عليه: ومنها أنه التعريف الذي كان قبل ندائه، وقيل: إن التعريف الأول الذي كان قبل النداء قد زال وعاد جديداً بعد النداء ... إلى غير هذا مما يذكره النحاة مفصلاً في أول باب النداء - ج 4.

3 قد ينكر العلم لحكمة بلاغية أشرنا إليها مفصلة في رقم 1 من هامش ص 294.
4 يستثنى من هذا: "جماد يان"، تثنية: "جمادي" علم على الشهر العربي في المعروف، و "عمائتان" لجبلين، و "أبانان" لجبلين أيضاً، و "أذرعات" لبلد بالشام، و "عرفات" لجبل بمكة. فإن العرب قد استعملت هذه الأعلام "المثنى منها، والمجموع" بغير زيادة شيء يحدد لها تعريفاً، لأن علميتها الأولى لم تفارقها في التثنية والمجمع، فليست في حاجة إلى تعريف جديد.

5 راجع شرح المفصل "ج 1 ص 46" عند الكلام على المثنى والمجموع من الأعلام.
6 أنواع المركب تجيء هنا، وفي "ب" من ص 145 وتفصيل الكلام على كل واحد منها سيجيء في باب العلم، ص 300 و 309 وما بعدها.
7 عدم تثنيته بنفسه "أي: مباشرة" حكم متفق عليه بين النحاة.

(130/1)

أو: ذواتا "هند مسافراً"، وشاهدت ذوي "محمد مسافر" وذاتي ... ، أو: ذواتي "هند"

مسافرة": ونظرت إلى ذَوِي "محمد مسافر" وذَاتِي ... أو: ذَوَاتِي "هند مسافرة". والمركب
الإسنادي في كل هذه الحالات مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة، منع من ظهورها
حركة الحكاية1....

كذلك المركب المزجي: كحَضْرَموت، اسم بلد عربي، و"بَعْلَبَك" اسم بلد لبناني، واسم
معبد هناك. أيضًا. "سيبويه" اسم إمام النحاة. فإنه لا يثنى بنفسه مباشرة2؛ وإنما يثنى
بمساعدة: "ذو، وذات" بعد تثنيتهما وإضافتهما؛ تقول: هناك "ذَوَا" بعليكَ، وذاتا أو:
ذواتا بعليكَ، وزرت "ذَوِي" بعليكَ، وذَاتِي، أوذواتي بعليكَ، ونزلت بذَوِي بعليكَ،
وبذَاتِي أو: ذَوَاتِي بعليكَ، وهكذا ...
ومثله المركب العددي؛ كأحد عشر، وثلاثة عشر.

ومن العرب من يعرب المركب المزجي بالحرف كالمثنى الحقيقي؛ فيقول: بعليكان
و"بعليكَين"، والأخذ بهذا الرأي أسهل وأخف، لدخوله مع غيره في القاعدة العامة
لإعراب المثنى؛ فيحسن الاختصار عليه3 اليوم.
وفيهم من يميز تثنية صدره وحده معربًا بالحروف، ويستغني عن عجزه نهائيًا؛ فيقول في
حالة الرفع "حَضْران" في "حَضْرَموت"، و"بعلان" في "بعليكَ"، و"سيبان" في "سيبويه"
وفي حالة النصب والجر يأتي بالياء مكان الألف. ولكن هذا الرأي يوقع في لبس وإهمام
وخلط بين المركب المزجي وغيره، فيحسن إهماله في استعمالنا.
وأما المركب الإضافي "كعبد الله" و"عبد العزيز" و"عبد الحميد"، فلا خلاف في تثنية
صدره المضاف، مع إعرابه بالحروف، وترك المضاف إليه على حاله تقول: هما عبدا الله،
وهما عبدا العزيز، وسمعت عبدي الله: وعبدي العزيز، وأصيغت إلى عبدي الله ...
إلخ...."

1 كما يجيء في: "ج" من ص 171.

2 هذا هو الشائع. وسيجيء هنا- وفي "ب" من ص 145- رأي آخر يبيح تثنية
وجمه مباشرة، وقد ارتضيناه للسبب الموضح هناك.
3 هذا رأيي الخاص. وحذا الاتفاق عليه، ليكتسب قوة وحصانة.

هذا موجز ما يقال فيه وهناك تفصيلات أخرى هامة¹.
أما إذا كان المركب وصفيًا "أي: مكونًا من صفة وموصوف؛ مثل²: الرجل الفاضل" –
فيثنى الصدر والعجز معًا، ويعربان بالحروف؛ فتقول: جاء الرجلان الفاضلان، ورأيت
الرجلين الفاضلين، ومررت بالرجلين بالفاضلين وبالرغم من أن هذا هو الرأي الشائع
فإنه يوقف في لبس كبير؛ إذ لا يظهر معه أنه مثنى، مفرد مركب وصفي. ولهذا كان من
المستحسن³ تثنيته بالطريقة غير المباشرة، وهي زيادة "ذَوَا"، وذَوِي، قبله، وذاتا،
أوذواتا ... وذائي، أوذَوَائِي ... وبهذا تكون طريقة تثنيته هي طريقة جمعه الآتية⁴ ...
5- أن يكون له موافق في اللفظ موافقة تامة في الحروف وعددها وضبطها؛ فلا يثنى
مفردان بينهما خلاف في شيء من ذلك "إلا ما ورد عن العرب ملاحظًا فيه "التغليب"
كما وضحنا⁵.

6- أن يكون له موافق في المعنى، فلا يثنى لفظان مشتركان في الحروف، ولكنهما
مختلفان في المعنى حقيقة أو مجازًا، مثل: "عين" للباصرة "وعين" للجارية، فلا يقال:
هاتان عينان، تريد بواحدة معنى غير الذي تريده من الأخرى⁶....
7- وجود ثانٍ له في الكون، فلا تثنى كلمة: شمس، ولا قمر، عند القدامى؛ لأن كلا
منهما لا ثاني له في الكون في زعمهم. أما اليوم فقد ثبت وجود شمس وأقمار لا عداد
لها؛ فوجب إهمال هذا الشرط قطعًا. إذ لا يوجد في المخلوقات شيء لا نظير له.

1 وهي مذكورة في مكانها الأنسب "ج4 باب جمع التكسير. م 174 ص 622
بعنوان: تثنية أنواع المركب، وجمعها جمع تكسير...." وبيان أن من المركب الإضافي ما
هو مبدوء بكلمة: "ذي، أو ابن، أو أخ" وما هو مبدوء بغيرها، وحكم كل: ومنه ما
يجب فيه تثنية المضاف والمضاف إليه معًا - كما سيجيء أيضًا في ص 146 - الخ.
2 من الأعلام القديمة: القاضي الفاضل "اسم شاعر وأديب مشهور بالنثر الفني
المسجوع.

3 هذا رأيي الخاص وحبذا الاتفاق عليه ليكتب قوة وحصانة.

4 في ص 146.

5 في رقم 6 من هامش ص 118.

6 يتصل بهذا ويوضحه ما في رقم 6 من هامش ص 118.

8- عدم الاستغناء عن تثنيته بغيره، فلا تنفى -في الرأي الغالب عندهم1- كلمتا: "بعض" و"سواء" مثلاً استغناء عنهما بتثنية جزء، وسيّ، فنقول: "جزءان وسيّان"، ولا تنفى كلمة: "أجمع وجمعاء" في التوكيد؛ استغناء بكلاً وكلتا فيه. كما لا يثنى العدد الذى يمكن الاستغناء عن تثنيته بعدد آخر، مثل: ثلاثة وأربعة؛ استغناء بستة وثمانية2. ولذلك تنفى مائة وألف، لعدم وجود ما يغني عن تثنيتهما. وقد جمعوا الشروط السالفة كلها في بيتين؛ هما:

شرطُ المثنى أن يكون مُعرباً ... ومفرداً، منكراً، ما رُكّباً
موافقاً في اللفظ والمعنى، له ... مماثلٌ، لم يُغن عنه غيره

وزاد بعضهم شرطاً آخر هو: أن يكون في تثنيته فائدة؛ فلا يثنى: "كل" ولا يجمع؛ لعدم الفائدة من ذلك. وكذلك الأسماء التى لا تستعمل إلا بعد نفي عام، وتقتصر في الاستعمال عليه؛ مثل: أحد3، وعَرِيب، تقول: ما في الدار أحد، وما رأيتَ عَرِيباً ... "أي: أحداً".

هـ - عرفنا4 أن المثنى يغني عن المتعاطفين "أي: المعطوف والمعطوف عليه" وأن ما يدل على اثنين من طريق العطف لا يسمى مثنى؛ مثل: نجم ونجم؛ ومن هنا لا يجوز إهمال التثنية استغناء بالعطف بالواو، إلا لغرض بلاغي، كإرادة التكثير في مثل: أخذت مني ألفاً وألفاً، أو بيان عدد المرات، وما تحويه المرة الواحدة؛ مثل: أرسلت لك الدنانير، ثلاثة وثلاثة. ثم أرسلت لك كتاباً وكتاباً5 ... أو: وجود فاصل ظاهر بين المعطوف

1 وهو رأي يصعب التسليم به عندي: لما فيه من تعسير بغير داع، ولأن السماع يخالفه في بعض تلك الألفاظ.

2 هذا إن كان المراد من الثلاثة والثلاثة -مثلاً- مجموعهما، فيقال: ستة: بدلاً من تثنيتهما. أما إن كان المراد بيان عدد من مجموعات من كل فيجوز: كأن تقول: "هذه مجموعات أقلام، عددها ثلاث حزم، وهذه مجموعات أخرى، عددها ثلاث حزم أيضاً، والثلاثتان الأوليان مختلفتان عن الثلاثين الآخرين في الثمن والجودة ... " ثم انظر "هـ الآتية.

3 البيان الخاص بكلمة: "أحد" في رقم 1 من هامش ص 210.

4 في ص 117 و 119.

5 انظر هـ- من ص 158 لأهميته. وأما بيانه كاملاً ففي الجزء الرابع: باب العدد.

(133/1)

.....

والمعطوف عليه، مثل: قرأتُ كتاباً صغيراً، وكتاباً كبيراً، أو فاصل مقدر؛ كأن يكون لك أخ غائب اسمه: عليّ، وصديق غائب اسمه: عليّ، أيضاً، ثم تفاجأ برؤيتهما معاً، فتقول: عليّ وعليّ في وقت واحد!! كأنك تقول: عليّ أخي وعليّ صديقي أراهما الآن!! هذا إن كان العطف بالواو، فإن كان بغيرها فلا تغني التثنية - غالباً - لأن العطف بغير الواو يؤدي معاني تضعيع بالتثنية، كالترتيب في الفاء، تقول داخل زائر فزائر، بدلا من دخل زائران، وهكذا¹.

ومما ينطبق عليه تعريف المثنى، الضمير في أنتما قائمان؛ فهو دال على اثنين، ويغني عن أنت وأنت، بما في آخره من الزيارة الخاصة به، وهي "ما" ولكنه في الحقيقة لا يعد مثنى، ولا ملحقا به، لسببين:

أولهما: أنه مبني، وشرط المثنى أن يكون معرباً - كما عرفنا².

وثانيهما: أن الزيادة التي في آخره ليست هي الزيادة المشروطة في المثنى.

و من الملحق بالمثنى: "اثنان" و"اثنتان" وفيها لغة أخرى: ثنتان وهما ملحقان به، في كل أحوالهما؛ أي: سواء أكانا منفردين عن الإضافة مثل: جاء اثنان، جاءت اثنتان ... أم مركبين مع العشرة؛ مثل: انقضى أثناء عشر يوماً، واثننا عشرة ليلة "فتعرب اثنا واثننا على حسب الجملة إعراب المثنى. أما كلمة: "عشر" وكذا "عشرة" فاسم مبني على الفتح لا محل له؛ لأنه بدل من نون المثنى الحرفية"³. أم مضافين إلى ظاهر، نحو جاءني اثنا كتبك، وثنتا رسائل، أم أضيفا إلى ضمير، نحو غاب اثناكما، وحضرت ثنتاكما. لكن الصحيح عند إضافتهما للظاهر أو للضمير أن يراد بالمضاف إليه شيء غير المراد من اثنا وثنتا أي: غير المراد من المضاف؛ فلا يقال حضر اثنا محمود وصالح، ولا حضر اثناكما، إذا كان مدلول المضاف إليه في الحالتين هو مدلول "اثنا"، أي: مدلول المضاف؛ لأنه في هذه الحالة يؤدي ما

1 ويلاحظ ما سبق في رقم 2 من هامش الصفحة السابقة.

2 في ص 128.

3 ستجيء إشارة لهذا في "د" من ص 156 وبيان السبب الصحيح وفي ص 313.

(134/1)

.....

تؤديه "اثنان": و"اثنتان" ومعناه هومعناهما؛ فالإضافة لا فائدة منها؛ إذ هي - كما سبق 1 - من إضافة الشيء إلى نفسه؛ فلا حاجة إليها، بخلاف ما لوقلنا: جاء اثنا المنزل، إذا كان المراد صاحبيه، وجاءت ثنتا المنزل، إذا كان المراد صاحبتيه، وجاء اثناكما، وجاءت اثنتاكما، والقصد: خادمتاكما، أو سيارتكما ... وجاء اثناه واثنتاه، واثناكم واثنتاكم ... فإن المراد من المضاف هنا غير المراد من المضاف إليه، وكذلك ما يكون الضمير فيه للمفرد أو الجمع، نحو: اثناك واثناكم ... وهكذا فلا بد في المضاف إليه "سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً" أن يدل على غير الذي يدل عليه المضاف؛ وهو؛ الكلمتان: اثنان واثنتان، وقد سبقَت الإشارة لهذا 1 ...

ز- إذا أضيف المثنى حذفت نونه؛ فمثل: سافر الوالدان. من غير إضافة المثنى، تقول إذا أضفته: سافر والدا عليّ. فإذا أضيف المثنى المرفوع - فقط - إلى كلمة أولها ساكن؛ مثل: جاءني صاحب الرجل، ومُكرِّم الضيف ... فإن علامة التثنية - وهي الألف - تحذف في النطق حتماً لا في الكتابة 2.

لكن ماذا نقول في إعرابه؟ أهومرفوع بالألف الظاهرة في الخط، أم مرفوع بالألف المقدرة وهي التي حذفت لالتقاء الساكنين "لأنها ساكنة وما بعدها ساكن" والمحذوف لعل كالثابت؟ يرجح النحاة أن تقول: إنه مرفوع بالألف المقدرة لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابة ويعدون هذه الحالة في عداد حالات الإعراب التقديرى 3، ونرى أنه لا داعي للأخذ بهذا الآن 4.

ح- هناك مفردات محذوفة الآخر، مثل: أخ، ويد. أصلهما: أخو، ويدى. فإذا أريد تثنية هذا النوع فقد يرجع المحذوف حتماً أولاً يرجع، ومما لا يرجع ما حذفت لاه وجاءت همزة الوصل في أوله عوضاً عن لاه المحذوفة، كالتى في كلمة "اسم" وكذلك ما لا

ترد لامة عند إضافته على حسب القاعدة التالية:
جاء في شرح المفصل "ج 4 ص 151". ما ملخصه:

"1، 1" آخر هامش ص 120.

2 قرار الجمع اللغوي الخاص بهذا "في رقم 2 من هامش ص 159".

3 تفصيل الكلام عليه في ص 84.

4 كما سيأتي في "و" من ص 159 وفي رقم 2 من ص 204.

(135/1)

.....

اعلم أن المحذوف الآخر "أي: محذوف اللام" على ضربين؛ ضرب يرد إليه الحرف الساقط في التثنية، وضرب لا يرد إليه. فمتى كانت اللام المحذوفة ترجع في الإضافة فإنها ترد إليه - في الفصيح - عند التثنية. وإذا لم يرجع الحرف المحذوف عند الإضافة لم يرجع عند التثنية؛ فمثال الأول: أخ وأب؛ تقول في تثنيتهما: هذان أخوان، وأبوان، ورأيت أخوين وأبوين، ومررت بأخوين وأبوين؛ لأنك تقول في الإضافة؛ هذا أبوك وأخوك، ورأيت أباك وأخاك، وذهبت إلى أبيك وأخيك. فترى اللام قد رجعت في الإضافة 1؛ فكذا في التثنية ...

ومثال الثاني يد ودم؛ فإنك تقول في التثنية: "يدان" و"دمان" فلا ترد الذاهب؛ لأنك لا ترد في الإضافة. اه. وهذا خير ما يتبع. أما غيره فضعيف لا نلجأ إليه اختياراً 2.

ط - بقيت أحكام تختص بالثنى ونونه، وستجيء في ص 156 وما بعدها،
ي - سيجيء في ج ص 566 م 171 باب خاص بطريقة التثنية. وأهمها: تثنية المقصور، والمنقوص، والممدود ...

1 لكن: أهذه الواو الظاهرة عند إضافة: "أخ وأب" هي الواو الأصلية التي تعتبر لام الكلمة. أم هي واو الأسماء الخمسة؟ رأيان في الحكم على نوع الواو المحذوفة. والذي يراه شارح المفصل هنا أن الواو المذكورة هي: لام الكلمة.
- انظر "د" من هامش ص 151، حيث البيان.

2- لهذا الضابط بيان أكمل سيحيء في: "كيفية التثنية والجمع" ج4 م 71 ص 566 وقد عرف صاحب الهمع "ج1 ص 44" وكذلك الصبان" ج4 ص 119 في آخر باب: "المقصود والممدود"، وأشرنا إليه في رقم 4 من هامش ص 111 وفي آخر رقم 1 من هامش ص 164.

(136/1)

المسألة العاشرة: جمع المذكر السالم

ج- جمع المذكر السالم:

أ- فاز عليّ.

هَنَأَتْ عَلِيًّا.

أَسْرَعَتْ إِلَى عَلِيٍّ.

ب- فاز العليون.

هَنَأَتْ الْعَلِيَّيْنَ.

أَسْرَعَتْ إِلَى الْعَلِيَّيْنَ.

نفهم من كلمة: "عليّ" في القسم الأول أنه شخص واحد، ثم زدنا عليها الواو والنون المفتوحة، أو الياء المكسور ما قبلها، وبعدها النون المفتوحة، فصارت تدل على أكثر من اثنين، كما في القسم الثاني: "ب". وبسبب هذه الزيادة استغينا عن أن نقول: فاز عليّ وعليّ وعليّ ... و ... و ... أي: أن زيادة حرف الهجاء المذكورين أغنت عن عطف كلمتين متماثلتين أو أكثر على نظيرة سابقة، مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في المعنى والحروف والحركات. فكلمة "العليون" وما يشبهها تسمى: "جمع مذكر سالماً" 1 وهو:

"ما يدل على أكثر من اثنين 2؛ بسبب زيادة معينة في آخره، أغنت عن

1 المراد بالسالم: ما سلم فيه صيغة المفرد، وذلك: بأن يبقى المفرد على حاله بعد الجمع، لا يدخل حروفه تغيير في نوعها، أو عددها، أو حركاتها، إلا عند الإغلال في نحو: المصطفون، القاضون.

هذا، وكلمة "السالم" تعرب صفة للجمع، أو للمذكر، فتضبط على حسب حالة الموصوف. والأحسن، كما في الصبان والخضري، أن تكون صفة لكلمة: "المذكر"

فتضبط مثله قال الصبان في هذا الموضع ما نصه: "لأن الصلابة في الحقيقة للمذكر عند جمعه، كما يفهم من قوله: "لسلامة بناء واحدة". نقله شيخنا السيد عن الشنواني". اهـ. ومثل هذا يقال في معنى وضبط كلمة: الـ "سالم" في: الجمع المؤنث السالم" ولهذا يسميان: "جمعي التصحيح"، لصحة مفردهما في الغالب عند جمعه عليهما. بخلاف: "جمع التكسير" فإن مفرده لا بد أن يتغير في الجمع، فكأنما يصيبه الكسر ليدخله التغير.

"كما سيجيء في رقم 4 من هامش ص 149" وفي بابه ج 4 -.

2 هذا في اصطلاح النحاة. أما اللغويون فقد يطلقون كلمة: "الجمع" على المثنى، فالجمع عندهم ما دل على اثنين أو أكثر. "وقد سبق البيان والأمثلة الواردة- في 1 من هامش ص 119 وكما يجيء في بيان يتصل بهذا في: "ز" من ص 160". وإذا كان جمع المذكر السالم دالاً -عند النحاة- على أكثر من اثنين فما حدود هذه الزيادة؟ أتحصّر في ثلاثة وعشرة وما بينهما، ولا تزيد على العشرة، أم تزيد؟ يقول سيبويه إن جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم يدلان -في الغالب- على عدد قليل لا ينقص عن ثلاثة، ولا يزيد عن عشرة، فهما كمجموع القلة التي للتكسير، ينحصّر مدلولها في ثلاثة وعشرة وما بينهما.

(137/1)

"عطف المفردات المتماثلة في المعنى والحروف والحركات بعضها على بعض".
فليس من جمع المذكر ما يأتي:

- 1- ما يدل على مفرد؛ مثل: محمود، أو "محمدين" علماً على شخص واحد.
- 2- ما يدل على مثنى، ومنه: الحمودان ... ، أو على جمع تكسير؛ كأحمد، جمع أحمد، أو على جمع مؤنث سالم، كفاطمت؛ لخلو هذين الجمعين من الزيادة الخاصة بجمع المذكر السالم، ومن الدلالة المعنوية التي يختص بتأديتها.
- 3- ما يدل دلالة جمع المذكر ولكن من طريق العطف بالواو؛ نحو: جاء محمود، ومحمود، ومحمود1.....
- 4- ما يدل دلالة جمع المذكر، ولكن من طريق الوضع اللغوي وحده؛ لا من طريق زيادة الحرفين في آخره؛ مثل: كلمة: "قوم" إذا كانت بمعنى: الرجال، فقط.
- 5- ما يدل على أكثر من اثنين، ولكن مع اختلاف في معنى المفرد؛ مثل:

= وقال آخرون -ورأيهم الصحيح- إنهما صالحان للأمرين، ما لم توجد قرينة تعين أحد الأمرين، كالتّي تعين القلة في قوله تعالى: {وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ} فإن المراد بها "أيام التشريق" وهي قلة وكالتّي تعين الزيادة في قوله تعالى عن الصالحين: {وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ} وقوله تعالى: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ}و.....و..... {أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} ، وقوله تعالى: {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي} "وسيجيء هذا في باب جمع التكسير ج 4 م 172 ص 582.

وراجع أيضًا خاتمة المصباح المنير ص 954 بعنوان: "فصل" الجمع قسمان -وكذلك كتاب: مجمع البيان لعلوم القرآن- الطبرسي، ج 3 ص 88.

وجاء في كتاب "المختسب" لابن جني "ج 1 ص 186 "سورة النساء" ما نصه:

"كان أبو علي الفارسي ينكر الحكاية المروية عن النابغة، وقد عرض عليه حسان بن ثابت شعره، وأنه لما وصل إلى قوله:

لنا الجففات الغر يلمعن بالضحا ... وأسيافنا يقطرن من نجده دما..

قال له النابغة: لقد قللت جفانك وسيوفك. قال أبو علي: هذا خبر مجهول لا أصل له: لأن الله تعالى يقول: {وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ} ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنة من الثلاث إلى العشر" اهـ. وفي رقم 2 من هامش ص 163. إحالة على هذا الكلام الذي ينطبق على جمع المؤنث السالم أيضًا.

1 الوصول إلى معنى جمع المذكر السالم من طريق العطف بالواو غير جائز في أكثر الأحوال، للاستغناء عنه بالجمع المباشر "أي: بزيادة حرفي الهجاء على المفرد".

وهناك بعض حالات يجوز فيها العطف بالواو، قياسا على التشبية، وهي الحالات التي ذكرت في- ه من ص 133 أما العطف بغير الواو فجائز للأسباب المدونة هناك.

(138/1)

الصالحون محبوبون؛ تريد؛ رجلين يسمى كل منهما: "صالحًا" ومعهما ثالث ليس اسمه "صالحًا"، ولكنه تقي، معروف بالصلاح؛ فأنت تذكره مع الآخرين على اعتبار أنه صالح في سلوكه لا على أنه شريك لهما في التسمية.

وقد يكون الاختلاف في بعض حروف المفرد أو كلها؛ فلا يصح أن يكون "السعيدون" جمعاً لسعد، وسعيد، وساعد "أسماء رجال"، ولا جمعاً لمحمود وصالح وفهيم، كذلك. وقد يكون الاختلاف في حركات الحروف¹، فلا يصح: العُمَرَوْنَ قرشيون إذا كان المراد: عُمر بن الخطاب، وعُمر بن أبي ربيعة، وعُمَرُو بن هشام ... "المعروف بأبي جهل". حكمه:

حكم جمع المذكر السالم الرفع بالواو نيابة عن الضمة، وبعدها النون المفتوحة، مثل: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} والنصب والجر بالياء المكسور ما قبلها وبعدها النون المفتوحة، مثل: صادقتُ المؤمنينَ، وأثنت على المؤمنينَ. نوعاً جمع المذكر السالم:

الاسم الذي يُجمع جمع المذكر سالماً نوعان: أحدهما "العلم" 2 والآخر: "الصفة" 3.

1 مثل هذا الجمع -وما سبقه مما فيه اختلاف في معنى المفرد أو حروفه أو حركاتها- لا يصح إلا من باب: التغليب" وقد سبق شرح التغليب، وبيان صورته في المثنى رقم 6 من هامش ص 118- وأن العرب تغلب الأهم كتغليبهم المذكر عند الجمع، ولو كان أقل عدداً من المؤنث، مثل: محمود والزينات متعلمون.

وتغليبهم العاقل ولو كان قليل العدد على غيره، مثل: محمود والعصافير يأكلون ... والتغليب المسموع في الجمع كثير، يسوغ لنا تفضيل الرأي الذي يميز القياس عليه، بشرط أن تقوم قرينة تدل على أن المتكلم قد استخدمه في كلامه.

2 "ملاحظة": إذا جمع العلم زالت علميته، فلا بد له بعد الجمع مما يعيد إليه التعريف -إذا اقتضى المقام هذا- كزيادة "أل" المعرفة في أوله، أو زيادة حرف النداء قبله، شأنه في هذا كشأن العلم الذي يثنى. وقد سبق الإيضاح والتفصيل في ص 129 ويجيء في هامش ص 294- لكن إذا سمي بالمثنى أو بالجمع- بأن ضار لفظ العلم الدال على واحد هو لفظ مثنى أو مجموع- فإنه في هذه الصورة لا يحتاج إلى ما يجلب له تعريفاً، لأن معرفة بالعلمية التي لم يطرأ عليها ما يزيلها.

3 العلم قد يكون جامداً، أي: يدل على مجرد الذات من غير زيادة شيء عليها، ولا ملاحظة أمر آخر سواها، مثل: الفضل، وإبراهيم، وسعد، أسماء أشخاص. أما الصفة "ويراد بها المشتق، ولا يراد بها النعت هنا" فلا تدل على الذات وحدها قبل العلمية، وإنما تدل عليها وعلى شيء آخر معها، مثل: "عالم" "كامل"، نبيل" فكل واحدة من هذه الصفات المشتقة قبل العلمية تدل على ذات ومعها شيء آخر، هو: العلم، أو

الكمال: أو النبل ... فإذا صارت علما على شخص تجردت من الوصف الزائد، وصارت جامدة تدل على مجرد الذات، مثل: "فاضل" علم على شخص، فإنها لا تدل بعد العلمية إلا على الذات، ويبقى لها الأمران إذا لم تكن علما، فهي بعد العلمية اسم جامد، وإن كانت في أصلها مشتقة.

"راجع ج3 ص 179 م 98".

(139/1)

أ- فإن كان الاسم علما فلا بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية 1 قبل جمعه:

1- أن يكون علما 2 لمذكر، عاقل 3، خاليا من تاء التأنيث الزائدة 4، ومن التركيب، ومن علامة تثنية أو جمع.

فإن لم يكن علما لم يجمع هذا الجمع، فلا يقال في رجل: رجلون 5، ولا في غلام، غلامون ...

وإن كان علما لكنه لمؤنث، لم يجمع أيضا، فلا يقال في زينب: الزينبون، ولا في سعاد: السعادون. والعبرة في التأنيث أو عدمه ليست بلفظ العلم، وإنما بمعناه، وبما يدل عليه وقت الكلام، فكلمة: سعاد، أو زينب، إن كانت علما لمذكر، واشتهرت بذلك عند النطق بها، فإنها تجمع جمع مذكر سالم، وكلمة: حامد، أو حليم ... إن كانت علما معروفا لمؤنث لم تجمع هذا الجمع.

وإن كان علما لمذكر لكنه غير عاقل 6 لم يجمع أيضا، مثل: "هلال" وهو علم

1 وهي غير الشروط العامة الأخرى التي لا بد من تحققها فيه. وتنحصر الشروط العامة في شروط المثني التي تقدمت في "د" من ص 128 فإنها شروط لجمع المذكر السالم أيضا.

2 أي: علم شخص. أما علم الجنس فلا يجمع منه هذا الجمع إلا بعض ألفاظ التوكيد المعنوي تفيد الشمول - كما سيجيء في رقم 4 من هامش ص 142 - مثل: أجمع وملحقاته "وهي: أكتع، أبصع، أبتع" وتفصيل الكلام عليها في: باب "التوكيد"، ج 3 م 116 ص 417 فيقال: أجمعون؛ لأنه في الأصل مشتق، إذ أصله "أفعل تفضيل" قبل أن يتحول إلى التوكيد.

3 انظر المراد من "العاقل" في رقم 6 الآتي:

4 انظر إيضاها في رقم 1 من الهامش الآتي، وفي "أ" من ص 145. وكذا حكم

المختوم بألف التأنيث إذا أريد جمعه جمع مذكر سالم.

5 إلا إذا دخله التصغير، مثل: رجل، ورجليون، أو عند إلحاق ياء النسب بآخره، مثل: إنساني، وإنسانيون، وغلامي، وغلamiون، لأن التصغير أو النسب يفيد نوعاً من الوصف فكأنه مشتق، فيدخل في قسم الصفة الآتي.

6 ليس المراد بالعقل أن يكون عاقلاً بالفعل، وإنما المراد أنه من جنس عاقل، كالأدميين والملائكة، فيشمل المجنون الذي فقد عقله، والطفل الصغير الذي لم يظهر أثر عقله بعد. وقد يجمع غير العاقل، تنزيلاً له منزلة العاقل، إذا صدر منه أمر لا يكون إلا من العقلاء. فيكون جمع مذكر، وقيل: هو ملحق به، مثل قوله تعالى: {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} فالسجود لا يكون إلا من العقلاء، ولكن الله نزل الكواكب والشمس والقمر منزلة العقلاء، لأنها فعلت فعلهم. ومثلها قوله تعالى عن أسماء: {فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ} - فهنا قول صادر من السماء والأرض، والكلام لا يكون إلا من العقلاء.

(140/1)

على: حصان، و"نسيم" علم على: زورق ... و"قمر" علم على الكوكب المعروف وكذلك إن كان علماً لمذكر عاقل، ولكنه مشتمل على تاء التأنيث الزائدة 1 مثل: حمزة، وجمعة، وخليفة، ومعاوية، وعطية ... ، فإنه لا يجمع جمع مذكر 2، ولا يصح هنا ملاحظة المعنى؛ لوجود علامة التأنيث في اللفظ؛ فيقع بينها وبين علامة جمع المذكر التناقض والتعارض بحسب الظاهر، كما لا يصح أن تحذف؛ لأن حذفها يوقع في لبس؛ إذ لا ندري أكانت الكلمة مؤنثة اللفظ قبل الجمع أم لا؟ لهذا اشترطوا خلو المفرد من تاء التأنيث الزائدة كما قلنا ...

وكذلك إن كان مركباً تركيب إسناد، "مثل: فَتَحَ اللهُ، رَامَ اللهُ، رَزَقَ اللهُ ... ؛ فإنه لا يجمع مباشرة باتفاق؛ وإنما يجمع بطريقة غير مباشرة، بأن تسبقه كلمة: "ذو" مجموعة ويبقى هو على حاله لا يدخله تغيير مطلقاً، في حروفه، وحركاته، مهما تغيرت الأساليب فيقال: "ذُو كَذَا" رفعاً، "وذوي" نصباً وجرّاً؛ فتعني "ذوو، وذوي" عن جمعه كما سيجيء 3 ...

أو: مركباً تركيب مزج، كخالويه، وسيبويه، ومعد يگرِب.....،

1 أي: التي ليست عوضًا عن فاء الكلمة أو لامها أما التي للعوض مثل: عدة وثبة- فلا تمنع من الجميع فيقال عند التسمية: عدون، وثبون، مع حذفها. "انظر ما يتصل بهذا في "أ" من ص 145".

2 ويجمع قياسًا جمع مؤنث سالم. والكوفيون يجيزون جمعه جمع مذكر سالم بعد حذف تائه، فقد جاء في كتاب: "الإنصاف"، ص 18 ما نصه: "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي في آخره تاء التانيث إذا سميت به رجالا- يجوز أن يجمع بالواو والنون- أي: بعد حذف التاء حتما- وذلك نحو: طلحة وطلحون، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان، إلا أنه يفتح اللام، فيقول: "الطلحون" كما قالوا: "أرضون" حملا على: "أرضات" وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز". أه والواجب الاقتصار- هنا - على المذهب البصري، لمسايرته الأعم الأفصح، وخلوه من اللبس.

3 في "ب" من ص 145.

(141/1)

أو: تركيب عدد؛ كأحد عشر، وثلاثة عشر، وأربعة عشر ... والمشهور في هذه المركبين عدم جمعهما جمعًا مباشرًا؛ فيستعان بكلمة: "ذو" مجموعة على: "ذُوو، وذَوِي"؛ فتغني عن جمعهما، كما سيجيء أيضًا 1 ...

أما المركب الإضافي كعبد الرحمن وعبد العزيز فيجمع صدره المضاف؛ ويبقى العجز "وهو المضاف إليه" على حاله من الجر في أكثر الحالات 2 تقول: اشتهر عبدو الرحمن، وصافحت عبدي الرحمن، وسلمت على عبدي الرحمن.

ولا يجمع ما آخره علامة تنثية، أو علامة جمع مذكر 3؛ مثل: الحمدان أو الحمدَيْن "علمًا على شخص" والمحمدون أو الحمدَيْن علمًا كذلك 4.

ب- وإن كان صفة "أي: اسمًا مشتقًا" فلا بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية: قبل جمعه، وهي:

أن تكون الصفة لمذكر، عاقل 6، خالية من تاء التانيث، ليست على وزن أفْعَل 7 الذي مؤنثه فَعْلَاء، ولا على وزن فَعْلَان "الذي مؤنثه:

1 في ص 145 عند الكلام على جمع المركب، حيث تجد في "المركب المزجي" رأيا آخر ارتضيناه. ويلاحظ أيضًا ما في "ج" ص 146- وستجيء إشارة أخرى لجمع أنواع

المركب في الجزء الرابع، آخر. "باب جمع التكسير". م 174 بعنوان: تثنية أنواع المركب وجمعها.

2 انظر التفصيل الذي في ص 146.

3 ولا يجمع هذا الجمع ما آخره علامة جمع المؤنث السالم.

4 لأن جمع العلم المشتمل على علامة التثنية يؤدي إلى أن يجتمع في اللفظ الواحد علامة التثنية مع علامة الجمع، وهذا يؤدي إلى الاختلاف والتعارض بين معنى التثنية وعلامتها ومعنى الجمع وعلامته. وكذلك جمع العلم المشتمل على علامة الجمع يؤدي إلى أن تتكرر في العلم المجموع علامة الجمع، ولهذا لا يقع في صحيح التراكيب العربية. وقد يقتضي الأمر - أحيانا" التسمية بهذا الجمع، أو ملحقاته ن وفي هذه الحالة تترك العلامة السابقة على حالها، ويعرب الجمع بالحركات الظاهرة على النون - مسايرة لأوضح اللغات المتعددة الواردة فيه، وسنذكرها في ص 153- وإذا سمي بهذا الجمع فقد يقتضي الأمر جمع هذا الاسم الذي سمي به. وستجيء طريقة ذلك في "ب" من ص 155.

5 بأن يظل عليها، ولا يتركها إلى العلمية "انظر البيان في رقم 3 من هامش ص 139".

6 انظر المراد من: "عاقل" في رقم 7 من هامش ص 140.

7 ليس من هذا وزن "أفعل" الذي كان في أصله صفة داخلية في باب أفعل التفضيل، ثم تركت الوصفية، وصارت علم جنس يعرب توكيدا معنويا، يفيد الشمول، ويصح جمعه جمع مذكرا، - ومن ألفاظه "أجمع. أكتع، أبصع، أبتع"، "طبقا لما سبق في رقم 2 من هامش ص 140 ولما سيجيء في باب المناسب، وهو: باب: التوكيد- ج 3 م 116 ص 417".

(142/1)

فَعَلَى"، ولا على وزن صيغة تستعمل للمذكر والمؤنث.

فإن كانت الصفة خاصة بالمؤنث، لم تجمع جمع مذكر سالماً؛ منعاً للتناقض بين ما يدل عليه المفرد، وما يدل عليه جمع المذكر، مثل: "مُرْضِع" فلا يقال: مرضعون، وكذلك إن كانت لمذكر، ولكنه غير عاقل¹؛ مثل: صاهل، صفة "للحصان" أو: ناعب، صفة للغراب، فلا يقال: صاهلون ولا ناعبون، أو: كانت مشتملة على تاء تدل على التأنيث؛ نحو: قائمة؛ فلا يصح: قائمتون².

وكذلك ما كان على وزن: "أفعل" الذي مؤنثه، فعلاء" نحو أخضر؛ فإن مؤنثه: خضراء، وأبيض، فإن مؤنثه: بيضاء، فلا يقال أخضرون، ولا أبيضون، على الأصح³. ومثله ما كان على وزن فعّالان "الذي مؤنثه فعّلى"، مثل سكران وسكرى³. وكذلك ما كان على صيغة

- 1 بأن تكون اشتهرت في العرف بأنها لغير العاقل من الأجناس.
- 2 لا يصح جمع الصفة المشتملة على تاء التأنيث جمع مذكر سالم، سواء أكانت التاء باقية على دالّتهما على التأنيث، نحو: قائمة، كاتبة، خطيبة، شاعرة،... أم كانت دالة على التأنيث بحسب الأصل، ثم انتقلت منه وتركته لتأدية معنى آخر، كالمبالغة في مثل: "علامة" لكثير العلم، وفي مثل: "فهامة" لكثير الفهم، و "راوية" لكثير الرواية، "وهي حفظ الأخبار والأحاديث" فالتاء في هذه الكلمات وأشباهاها للمبالغة، ولكنها بحسب وضعها الأول للتأنيث، فيلاحظ الأصل دائماً، ولا عبرة- في الرأي الراجح- بما طرأ عليه. وكذلك لا يصح جمعها بعد حذف التاء، لأن الحذف يؤدي إلى لبس محقق.
- "3 و 3" هذا رأي البصريين ومن يؤيدهم. ويخالفهم الكوفيون فلا يتمسكون بشرطي منع "أفعل" و "فعّالان" ومؤنثهما. وأدلتهم وشواهدهم كثيرة مقبولة. ولا معنى اليوم لإهدار رأيهم، وخاصة إذا منع لبسا، وإن كان الأول أكثر وأفصح، وكان ابن كيسان يقول: لا أرى في الرأي الكوفي بأسا- كما جاء في المفصل ج 5 ص 59، 60، ورأيه شديد. فلم المنع؟ أيكون بسبب أن الصفات الدالة على الألوان لا أفعال لها ولا مصادر، فهي بهذا تخالف سائر المشتقات، كما قد يتوهم بعض النحاة؟: "وتوهمه بعيد عن الحق، فقد ذكر ابن القطاع في كتابه: "الأفعال" كغيره من أكثر اللغويين أن لهذه الصفات أفعالا صحيحة، واردة بكثرة عن العرب". أم لأن أكثر هذه الصيغ يقرب من الفعل ... والفعل لا يجمع "كما يقول الصبان، وكما يقول شارح المفصل في ج 5 ص 59 و 60؟" كل هذه العلل وأشباهاها واهية، وخاصة بعد الوارد الفصيح، وهو كثير، وبعد إجازتهم في التفضيل "ما كان منها على وزن: "أفعل" دالا على أمر معنوي، نحو: أحقق، وأبيض القلب، ونحو: فلان أبيض سريرة من فلان، أو: أسود سريرة منه، بمعنى: أنه أطيب منه نفسا، أو أخبث منه ... أو نحو هذا ... "وسيجيء البيان والأدلة في باب: "أفعل التفضيل" ج 3 ص 84 م 112 وكذلك يجيء في رقم 4 من هامش ص 163 وفي "د" من ص 172 =

تستعمل للمذكر والمؤنث، كصيغة، مفعّل كمِهْذار1، ومفعّل كمِغْشَم2. وفَعُول3؛ مثل صَبور وشكور، وفَعِيل4؛ مثل كَسِير وقَطِيع؛ إذا لا يتأتى أن يكون المفرد صالحاً للمذكر والمؤنث معاً وجمعه لا يكون إلا للمذكر؛ فيقع اللبس والخلط بسبب هذا. ملاحظة: كل ما سبق من أنواع الصفات وصيغها التي لا يصح جمعها جمعاً مذكراً سالماً متوقف على أن تكون الصفة باقية على وصفيتها، فإن تركتها وصارت علماً جاز جمعها جمع مذكر سالم5.....

إلى هنا انتهت الشروط الواجبة فيما يجمع أصالة6 جمع مذكر سالماً.

= أن النحاة يقولون: "ما لا يصح جمعه جمع مذكر سالم لا يصح -غالبا- في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالم" ولذا يمتنعون تلك الصيغ والألفاظ أن تجمع جمع مؤنث سالم، استناداً إلى الرأي البصري السالف، وقد بان ما فيه.

وقد أخرج المجمع اللغوي القاهري بالمذهب الكوفي وبلغة بني أسد التي تلحق تاء التأنيث- جوازا- بسكرانة وأشباهها. ونص قرار المجمع - كما جاء في ص 83 من المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التي ألفت في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين المنعقد ببغداد سنة 1965 - هو:

"حيث إن تأنيث "فعالن" بالتاء لغة في بني أسد- كما في الصحاح- ولغة بني أسد- كما في المخصص وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة، كما في شرح المفصل. والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيرا، كما في قول ابن جني، لذا يجوز أن يقال: عطشانة وغضبانة وأشباههما.

ومن ثم يصرف "فعالن" وصفا، ويجمع "فعالن" "فعالنة" جمعي تصحيح" اهـ.

ولهذا إشارة متممة في رقم 4 من هامش ص 163.

1 كثير الهذر، وهو: الخلط، والكلام بما لا يليق.

2 الشجاع الذي لا يمنعه شيء عن قصده.

3 يستعمل للمذكر والمؤنث، بشرط أن يكون بمعنى: "فاعل" وقبله موصوفه، أو ما يقوم مقامه، بالتفصيل الذي سيجيء في باب: "التأنيث" ج4 ص 546 م 169 ومنه يعلم حكم جديد في تأنيث "فعول" وجمعه جمع تصحيح للمذكر والمؤنث هو ما قرره مجمع اللغة العربية:

أ - من جواز إلحاق تاء التأنيث بصيغة "فعول" بمعنى: فاعل.

ب- يترتب على ذلك جواز جمعها للتصحيح.

- 4 يستعمل للمذكر والمؤنث، على سبيل الأغلبية الراجحة، لا على سبيل التحتميم، بشرط أن يكون بمعنى: "مفعول" وقبله موصوفه أو ما يقوم مقامه. واستعمال هذه الصيغة في المذكر والمؤنث هي والصيغ التي قبلها خاضع للتفصيل المدون في باب التأنيث "ج4 ص 546 م 169" فإن جعل علما جاز جمعه ومثله كل وصف آخر يستعمل للمذكر والمؤنث في الأصل، ثم ترك أصله وصار علما.
- 5 طبقا للبيان الهام الذي سبق في رقم 3 من هامش ص 139.
- راجع "التصريح شرح التوضيح" في هذا الموضوع.
- 6 وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله:
- وارفع بواو، وبيا اجرر وانصب ... سالم جمع عامر ومذنب
- يشير بعامر: للعلم، ومذنب: للصفة.

(144/1)

.....

زيادة وتفصيل:

- أ- اشتراطوا 1 في العلم أن يكون خاليًا من تاء التأنيث الزائدة -إلا عند الكوفيين- والمراد بها: التي ليست عوضًا عن فاء الكلمة، أو عن لام الكلمة؛ لأن التي تكون عوضًا عن أحدهما هي عوض عن أصل، فهي كالأصيلة، فالأولى مثل: عدة، أصلها: وعد، حذفت الواو، وعوض عنها تاء التأنيث وكسرت العين، والثانية مثل: مئة. وأصلها: مئو، حذفت الواو وعوض عنها تاء التأنيث.
- فإن كانت عوضًا عن أصل وجعل اللفظ اسمًا لمسمى "أي: صار علمًا" فإنه يجمع قياسًا بعد حذفها. ويكون من الجموع الحقيقية؛ تقول: "عدون" لجمع مذكر، ومثلها: مئون؛ أما إذا لم يجعل علمًا، فإنه يصبح جمعه إن كان محذوف اللام، مثل: الجيش مئون، ولكنه يعد من ملحقات جمع المذكر السالم.
- أما ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة فلا يشترط خلوها منها، فلوسمينا رجالا بسلمى، أو: صحراء، حذفت في جمع المذكر السالم الألف المقصورة، وقلبت همزة الممدود واوًا، فيقال: السَّلْمُون والصَحْرَاوون "أعلام رجال...." 2.
- ب- لا يجمع المركب الإسنادي جمع مذكر سالمًا إلا بطريقة غير مباشرة؛ -كما سبق-

وذلك بأن تأتي قبله بكلمة: "ذوو" أو: "ذوي" وهما جمع: "ذو" و"ذي" فنقول: غاب ذوو فتح الله، وأكرمنا ذوي فتح الله³، وسلمنا على ذوي فتح الله. وهذا باتفاق. أما المركب المزجي فأشهر الآراء أنه لا يجمع إلا بالطريقة السابقة غير المباشرة. وهناك رأي آخر يجيز جمعه مباشرة -وكذلك تثنيته⁴، فيقال: جاء خالويهن، وشاهدت خالويهن، وقصدت إلى خالويهن. ومثله سيبويه، ومعد يكرب "اسم رجل" وغيرهما من باقي المركبات المزجية، وهذا الرأي أسهل

1 في ص 140، 141.

2 راجع الصبان والخضري. وهل بين هذه الصورة والصورة الآتية في ص 168 "تحت عنوان: ثانيها" نوع من التخالف؟

"3,3" في ص 141.

4 انظر ص 131.

(145/1)

الآراء. وأجدرها بالقبول، لدخوله في الحكم العام لجمع المذكر السالم وتبعده من اللبس. كما سيجيء في: "ج".

وأما المركب التقييدي؛ وهو: المركب من صفة وموصوف مثل: محمد الفاضل، أو من غيرهما؛ مما لا يُعَدّ في المركبات السابقة -فالأشهر أن يقال في جمعه: ذوو "محمد الفاضل"، فلا يجمع مباشرة، وإنما يتوصل إلى جمعه بكلمة "ذوو" رفعاً و"ذوي" نصباً وجراً.

وقد سبق أن قلنا² إن المركب الإضافي يجمع صدره دون عجزه. وهذا صحيح إن كان المضاف وحده هو المتعدد، دون المضاف إليه؛ كما نقول في "عبد الله" عند الجمع: عبدو الله. أما إن تعدد أفراد المضاف وأفراد المضاف إليه معا "كعبد السيد والمضاف والمضاف إليه مصريان مثلاً، وعبد السيد والمضاف والمضاف إليه شاميان -مثلاً- وعبد السيد لعراقيين"، فالواجب جمع المضاف والمضاف إليه معاً جمع مذكر سالماً؛ فنقول: عبدو السيدين، أو جمع تكسير، فنقول: عبيد السادة³.....

ح- سبق⁴ أنه يشترط في الاسم الذي يجمع جمع مذكر سالماً، ما يشترط في الاسم المراد تثنيته؛ ومن شروطه: أن يكون معرباً ... فلو كان مبنياً لزوماً مثل: هؤلاء، أو:

حَدَّام "على أنها أعلام رجال" لم يجر جمعه مباشرة⁵، وإنما يجمع بطريق الاستعانة بكلمة: "ذُوو" رفعًا و"ذوي" نصبًا وجرًا.

1 حبذا الاتفاق على الأخذ بهذا الرأي المشهور، وإيثاره، وعمل الدارسين على نشره، وترك الرأي السابق، وغيره من باقي الآراء الأخرى التي لا تناسب عصرنا ...
2 في ص 141.

3 انظر رقم 3 من هامش ص 131.

4 في رقم 1 من هامش ص 140.

5 أشرنا في ص 79 - إلى الفرق في الحكم بين هذه الصورة والحكم الوارد في تلك الصفحة، تحت عنوان: "ملاحظة"، فالحكم الذي هنا منصب على اسم موضوع من أول أمره علما مبنياً لزوماً ولم يستعمل قبل العلمية مع البناء الملازم في شيء آخر، فهو أصيل فيهما، غير منتقل إليهما من حالة سابقة. ومثل هذا العلم لا يجمع جمع مذكر سالم إلا من الطريق غير المباشر الموضح هنا، ليظل العلم محتفظاً بصورته التي لا بد منها. بخلاف الصورة التي سبقت في ص 79 فإن الاسم فيها معرب منون، علم، بعد أن كان في أصله مفرداً مبنياً غير علم، فترك أصله وصار علماً منقولاً من معناه وحكمه السابقين إلى العلمية الجديدة ومعها الإعراب والتنوين، فيصح جمعه مذكر سالم بطريقة مباشرة كالأعلام المستوفية للشروط.

(146/1)

ولما كانت كلمة "سيبويه" و"خالويه" وأشباهاها هي من الكلمات المبنية لزوماً - كان حقها ألا تجمع جمع مذكر سالم إلا بالاستعانة بكلمة: "ذُوو"، و"ذوي". لكنهما من ناحية أخرى يدخلان في قسم المركب المزجي وقد آثرنا - في الصفحة السابقة - الرأي الذي يبيح جمعه مباشرة جمع مذكر سالم.

د- سيجي - "في ج 4 ص 457 م 171" - باب خاص بطريقة جمع الاسم جمع مذكر سالماً، وأهمها طريقة جمع: المقصور، والممدود، والمنقوص جمع مذكر سالماً.

(147/1)

المسألة الحادية عشرة: الملحق بجمع المذكر السالم

أُلْحِقَ النحاة بجمع المذكر في إعرابه أنواعاً أشهرها: خمسة؛ فَقَدْ كُلُّ نوع منها بعض الشروط، فصار شاذاً ملحَقاً بهذا الجمع، وليس جمعاً حقيقياً، وكل الأنواع الخمسة سماعي¹؛ لا يقاس عليه؛ لشذوذه وإنما يُدْكَرُ هنا لفهم ما ورد منه في النصوص القديمة. أولها: كلمات مسموعة تدل على معنى الجمع، وليس لها مفرد من لفظها، ولكن لها مفرد من معناها، مثل كلمة: "أُولُو" 2 في قولنا: "المخترعون أُولُو فضل"، أي: أصحاب فضل؛ فهي مرفوعة بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم؛ إذ لا مفرد لها من لفظها، ولها مفرد من معناها، وهو: صاحب. وهي منصوبة ومجرورة بالياء نيابة عن الفتحة أو الكسرة في قولنا: كان المخترعون "أُولِي" فضل. وانتفعت من "أُولِي" الفضل. ومثل هذه الكلمة يسمى: اسم جمع³. ومن الكلمات المسموعة: أيضاً كلمة: "عَالَمُونَ". ومفردها: عالم، وهو ما سوى الله، من كل مجموع متجانس من المخلوقات، كعالم الحيوان، وعالم النبات، وعالم الجماد؛ وعالم المال، وعالم الطائرات ... إلخ. وكلمة: "عالم" تشمل المذكر والمؤنث والعاقل وغيره. في حين أن كلمة: "عَالَمُونَ" لا تدل إلا على المذكر العاقل، فهي تدل على معنى

1 الأنسب في النوع الخامس "وهو: ما سمي بجمع مذكر سالم" أن يكون قياسياً. ولا قوة للراي الذي يقصره على السماع.

كما سيجيء في رقم 2 من هامش ص 152 وفي "أ" ص 153.

2 الهزمة مضمومة في النطق من غير مد بالرغم من وقوع الواو الساكنة بعدها كتابة. ولا يصح كتابة ألف بعد الواو الأخيرة.

3 هو ما يدل على أكثر من اثنين، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير، أو غالب فيه، ومن الأمثلة: إبل، جماعة، فلك، وقد سبقت له إشارة عابرة رقم 1 من هامش ص 119 أما البيان الوفي عنه، وعن حالاته المختلفة وأحكامه في ج 4 ص 510 م 174 جمع التكسير.

خاص بالنسبة لما يندرج تحت كلمة "عالم" 1، والخاص لا يكون جمعاً للعام 2؛ لهذا كان "عالمون" إما اسم جمع لكلمة: "عالم" وليس جمعاً له؛ وإما جمعاً له غير أصيل ولكن بتغليب المذكر العاقل على غيره. وفي هذه الحالة لا تكون جمع مذكر سالماً حقيقة؛ لأن اللفظة ليست علماً ولا صفة، وإنما تلحق به كغيرها مما فقد بعض الشروط. ثانيها: من الكلمات المسموعة، مالا واحد له من لفظه ولا من معناه، وهى: عشرون 3، وثلاثون، وأربعون، وخمسون، وستون، وسبعون، وثمانون، وتسعون. وهذه الكلمات تسمى: "العقود العددية" وكلها أسماء جموع أيضاً. ثالثها: كلمات مسموعة أيضاً؛ ولكن لها مفرد من لفظها. وهذا المفرد لا يسلم من التغير عند جمعه، فلا يبقى على حالته التى كان عليها قبل الجمع؛ ولذلك يسمونها، جموع تكسير 4، ويلحقونها بجمع المذكر فى إعرابها بالحروف؛ مثل: بنون، وإحرون، وأرضون، وذوؤ، وسنون وبابه 5. فكلمة: "بنون" مفردها. "ابن" حذفت منه الهمزة عند الجمع، وتحركت الباء؛ وكلمة: "إحرون" مفردها: "حرّة" 6، زيدت الهمزة فى جمعها.

1 فدلالته داخلية فيما يسمى: "العموم الشمولي" مع أن دلالة كلمة: "عالم" داخلية فيما يسمى: "العموم البدلي" الذى هو دلالة الكلمة المفردة على معنى عام، فإذا جمعت جمع مذكر سالم دلت على معنى خاص بالنسبة لمعناها قبل جمعها. فكلمة: "عالم" تدل على المخلوقات العاقلة وغير العاقلة وغير العاقلة، فإذا جمعت جمع مذكر السالم فقبل فيها. "عالمون" صارت مقصورة الدلالة على العققلين وحدهم.

2 وهناك سبب آخر فى ص 151 هو: "أنها ليست علماً ولا صفة. 3 ولا يقال أن عشرين مفردها. عشر، لئلا يلزم على ذلك صحة إطلاق عشرين على ثلاثين، وإطلاق ثلاثين على تسعة، وهكذا ... ، ذلك لأن أقل الجمع النحوي - لا اللغوي - ثلاثة، من مفرده، فلو كان مفرد العشرين هو: "عشر" لكانت عشرون صادقة على "3 × 10" أي: ثلاث عشرات على الأقل ومجموعها يساوي ثلاثين. ولو كان مفردا الثلاثين هو: "ثلاث" لكانت الثلاثون صادقة على 3 × 3 أي: على تسعة، وهكذا مما هو ظاهر الفساد....

4 لأن جمع التكسير هو الذى يتغير فيه صيغة المفرد حتماً، ولا يبقى مفرده سليماً عند الجمع، فلا بد فيه من تغير، إما فى عدد حروفه فقط، وإما فى حركاته فقط، وإما فيهما معاً. بخلاف جمعي التصحيح، وهما: جمع المؤنث السالم الحقيقي، وجمع المذكر السالم الحقيقي، فإن صيغة مفردهما لا يدخل عليها تغيير عند الجمع إلا للإعلال، ونحوه.

"انظر رقم 1 من هامش ص 137".

5 المراد من باب: "سنة" كل اسم ثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها تاء التانيث المربوطة، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات، ولم يعرف له - أيضاً - مفرد مذكر ورد عنهم مجموعاً بالواو والنون أو بالياء والنون. وبالشرط الأخير خرج نحو: "هنسة" فإن مذكرها - وهو: "هن" - ورد عن العرب مجموعاً جمع المذكر، فلو جمعت كلمة. "هنة" جمع مذكر أيضاً لا لتبس المؤنث بالمذكر.

6 أرض ذات حجارة مجوفة سود، كأنها احترقت بالنار.

(149/1)

"وأرضون" بفتح الراء "لا مفرد لها إلا: أرض" بسكونها؛ فتغيرت حركة الراء عند الجمع من سكون إلى فتح. هذا إلى أن المفرد مؤنث، وغير عاقل. و"ذوو" في الجمع مفتوحة الذال، مع أن مفردها: "ذو" مضموم الذال. "وسنن" مكسورة السين في الجمع، مفتوحته في المفرد، وهو: "سنّة"، فضلاً عن أنها لمؤنث غير عاقل أيضاً، - وأصلها "سنّة" أو "سنوّ"، بدليل جمعهما على "سنّهات" و"سنّوات" ثم حذفت لام الكلمة، وهي الحرف الأخير منها، وعوض عنه تاء التانيث المربوطة، ولم ترجع الواو عند الجمع.

ومن الكلمات الملحقة بهذا الجمع سماعاً²، والتي تدخل في باب "سنّة" كلمة: عِصّة، وجمعها: عِضون "بكسر العين فيهما". وأصل الأولى: "عِصّة"، بمعنى: كذب وافتراء. أو: عِصوّ. بمعنى: تفريق. يقال فلان كلامه عِصّة، أى: كذب، وعمله عِصّوين الأخوان، أى: تفريق وتشتيت؛ فلام الكلمة هاء، أو واو. ومثلها "عِزّة"، جمعها: عِزّون "بالكسر فيهما". والعِزّة: الفرقة من الناس، وأصلها عِزّيّ؛ يقال: هذه عِزّة تطلب العلم ... وأنتم عِزّون في ميدان العلم. وأيضاً: "ثبّة" بالضم، وجمعها: ثُبُون، بضم أول الجمع أو كسره¹. والثبّة "الجماعة"، وأصلها ثَبَوٌ، أو: ثُبَيّ، يقال: الطلاب مختلفون: ثبّة مقيمة. وثبّة مسافرة، وهم ثُبُون.

وعلى ضوء ما سبق نعرف السبب في تسمية تلك الكلمات المسموعة بجمع التكسير، لأن تعريفه وحده هو الذي ينطبق عليها، دون غيره من جمعي التصحيح؛ إذ هو "ما تغيّر فيه بناء الواحد"³ وقد تغير بناء واحدها⁴.

¹ و ¹ "الغالب في باب "سنة" وأخواتها - وقد سبق توضيح المراد من "بأبها" في رقم 5

- من هامش ص 149: أن ما كان منه مفتوح الفاء في المفرد فإنه يكسر في الجمع، مثل سنة وسنين. وما كان مكسور الفاء في المفرد لم يتغير في الجمع، مثل مائة ومئتين. وما كان مضموم الفاء يجوز فيه الكسر والضم، مثل ثبة وثين.
- 2 لأن باب "سنة" أي: ما يشبهها- وقد سبق توضيحه في رقم 5 من هامش ص 149. "سماعي ... وهذه القيود الموضوعة له إنما هي لضبط، اسمع، لا لقياسيته، فالأمر فيه كغيره مسموع.
- 3 انظر رقم 4 من هامش ص 149.
- 4 وكذلك نعرف السبب في امتناع جمع الكلمات الآتية جمع مذكر سالم، وفي عدم إدخالها في ملحقاته:

(150/1)

- رابعها: كلمات مسموعة لم تستوف بعض الشروط الأخرى الخاصة بجمع المذكر؛ فألحقوها به، ولم يعتبروها جمعًا حقيقيًا. ومن هذه الكلمات، "أهل". فقد قالوا فيها: أهلون. مثل:
- وما المال والأهلون إلا ودائع ... ولا بد يومًا أن تزد الودائع
- فجمعوها مع أنها ليست علمًا ولا صفة. ومنها: "عالمون"؛ ليست علمًا، ولا صفة أيضًا. وقد تكلمنا عنها من وجهة أخرى فيما سبق¹. ومنها: "وابل"؛ بمعنى: مطر غزير. يقال: غَمَر الوابلون الحقول. فجمعوها، مع أنها ليست علمًا ولا صفة، ولا تدل على عاقل ...
- خامسها: كلمات من هذا الجمع المستوفى للشروط، أو مما ألحق به، ولكن سمي

= أ- قمره لعدم وجود حذف فيها.

- ب- عدة وزنة، غير علمين؛ لأن المحذوف من كل واحدة هو فاء الكلمة، فأصل الأولى "وعد". والثانية: "وزن" حذفت الفاء وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة. أما إن كانا علمين، للمذكر فإنه يجوز جمعهما بعد حذف التاء من آخرهما بالصورة التي سبقت في "أ" من ص 145.

- ج- اسم "وأصلها: "سمو" بضم السين وكسرها، وسكون الميم" وأخت و بنت وأصلهما: "أخو". و "بنو"، على المشهور قيمها، حذفت اللام في الثلاثة، وعوض عنها الهمزة في

أول كلمة: اسم، وسكنت السين، وعوضت التاء المفتوحة لا المربوطة في الأخيرتين.
وشذ: بنون.

د- يد، ودم. أصلهما: "يدي". و "د مي"، حذفت اللام، ولم يعوض عنها شيء وشذ أبون وأخون، لأن مفردهما واوي اللام. وقد حذفت الواو التي هي لام الكلمة بغير رد، ولا تعويض. ومثل: "أب" وأخ بقية الأسماء الستة على الرأس القائل بأنها وردت عن العرب مجموعة جمع مذكر شذوذا، أي: هنون، وحمون، وذوون، وفون ...
ولا يمنع النحاة أن تكون الواو الأصلية التي هي لام الكلمة قد رجعت عند الجمع ثم حذفت. فأصل الكلمة عند الجمع كما يقولون: "أبوون" ثم حركت الباء بالضممة إتباعاً للواو- "كما يحصل أحياناً، كالإتباع في المفرد المضاف، نحو. أي" بعد حذف فتحة الباء. ثم حذفت ضمة اللام لتقلها، وطلباً للتخفيف يحذفها، فالتقى ساكنان، الواو الأصلية واو الأسماء الستة، فحذفت الواو الأصلية التي هي لام الكلمة، فإنها رجعت ثم حذفت كما يتخيلون. وهذه الصورة الخيالية لا أثر لها في ضبط الكلمة وصحة المعنى. فالواجب الانصراف عنها وإهمالها، لما فيها من تكلف واضح لا داعي له....
وللحكم السابق اتصال. قوي وبعض تشابه بما سبق في "ح" من ص 135 ورقم 4 من هامشها.

ه- شاة، وشفة، لأن لكل واحدة منهما جمع تكسير مسموعاً عن العرب، ومعرّباً بالحركات، يقال: في الحقل شياه كثيرة، ولإبل شفاه غليظة. "وأصل شاه: شوه، حركت الواو بالفتح للتخفيف- كما يقولون- فقلبت ألفاً، فصارت: شاه، ثم حذفت الهاء وعوض عنها تاء التانيث المربوطة فصارت: شاة.
وأصل شفة هو: "شفه" حذفت الهاء، وعوض عنها تاء التانيث المربوطة".
1 ص 184.

(151/1)

بالكلمة 1 قديماً أو حديثاً وهي مجموعة، وصارت علماً 2 على مفرد بها، وصارت أعلاماً. فمن أمثلة الأولى المستوفي للشروط "حمّدون"، "وعبّدون"، و"خلّدون"، و"زيدون" أعلام أشخاص معروفة قديماً وحديثاً.
ومثال الثاني: "عليّون". "اسم لأعالي الجنة" المفرد: عليّ. بمعنى المكان العالي، أو عليّة، بمعنى: الغرفة العالية. وهو ملحق بالجمع؛ لأن مفرد غير عاقل.

سادسها: كل اسم من غير الأنواع السابقة يكون لفظه كلفظ الجمع في اشتغال آخره على واو ونون، أو ياء ونون، لا فرق في هذا بين أن يكون نكرة؛ مثل: "يا سَمِين" و"زيتون" أو علمًا مثل: "صَيِّقِينَ" و"نَصِييَنَ" و"فِلَسْطِينِ3"

1 تصح التسمية بجمع المذكر السالم وغيره من الجموع الأخرى للداعي البلاغي الذي قصده العرب في جاهليتهم وإسلامهم من التسمية بتلك الجموع وبالمثنى - كما سبق في "ج" من ص 125- ومن أهم الدواعي: المدح: ويشمل التعظيم، والذم، والتلميح ... ومما يؤيد هذا مجيء واو الجماعة في مخاطبة المولى جل شأنه، كالتى في قوله تعالى حكاية لما يقوله يوم القيامة المعاند الجاحد فضل ربه: {رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ} كما يؤيده أن الضمير "نحن" موضوع المتكلم الذي معه غيره، أو للمتكلم وحده إذا أراد تعظيم نفسه.

أما طريقة إعراب المسمى به ففي "أ" من ص 153.

2 التسمية بجمع المذكر السالم شائعة قديمًا شيوخًا يجعلها قياسية، فلا قوة للرأي الذي يقصرها على السماع.

ولهذا إشارة في رقم 1 من هامش ص 148 وفي "أ" من الصفحة الآتية.

3 وإلى كل هذا يشير ابن مالك بقوله:

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب ... سالم جمع عامر، ومذنب

وشبه ذين، وبه عشرونا ... وبابه ألحق، والأهلونا

أولو، وعالمون، عليونا ... وأرضون شذ، والسنونا

وبابه، ومثل حين قد يرد ... ذا الباب وهو عند قوم يطرد

يريد بشبه ذين: ما أشبه: عامرًا من كل علم، مستوف للشروط، وما أشبه كلمة:

"مذنب" في أنه صفة مستوفية كذلك. ثم يقول ألحق به عشرون وبابه. والمراد ببابه:

أخوات عشرين من العقود العددية التي ذكرناها، وكذلك أهلون، وأولو، وعالمون،

وعلييون.

ثم قال: وشذ: أرضون، وباب سنين، وقد أوضحنا المراد من باب "سنين" في رقم 5 من

هامش ص 149 وإنما صرح بشذوذ هذين، مع أن جميع ملحقات جمع المذكر السالم

شاذة - إلا النوع الخامس، كما سبق - لأن الشذوذ، فيهما أقوى، لفقد كل منهما أكثر

الشروط. فكلاهما اسم جنس "وليس علمًا ولا صفة"، وكلاهما مؤنث، وغير عاقل، ولم

يسلم مفرده عند الجمع.

ثم بين أن "سنين وبابه" قد يعرب إعراب: "حين" فتلازمه الياء والنون، وتظهر الحركات

على النون منونة إلا عند وجود ما يمنع التنوين. وأن من العرب من يجعل هذا الإعراب الخاص بكلمة: "حين" عامًّا يشمل كل جمع مذكر سالم، سمي به، ولا يجعله مقصورًا على سنين وبابه. -طبقًا لما في رقم 20 من ص 153 ومنهم من يجعله عامًّا شاملاً ما سمي به، وما لم يسم به.

(152/1)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- بمناسبة النوع الخامس نشير إلى أن التسمية بجمع المذكر السالم معروفة قديمًا وحديثًا، كالتسمية بغيره من أنواع المفردات، والمثنيات، والجموع. فقياسيته أنسب 1 فإذا سُمِّيَ به ففيه عدة إعرابات، يرتبها النحاة الترتيب التالي، بحسب شهرتها وقوتها:

1- أن يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم، مع أنه علم على واحد، فيبقى حاله بعد التسمية به كحاله قبلها. تقول في رجل اسمه سعدون: جاء سعدون. وأكرمت سعدين، وأصغيت إلى سعدين. وفي هذه الحالة لا تدخله "أل" التي للتعريف؛ لأنه معرفة بالعلمية 2.

وإذا جاء بعده ما يقتضي المطابقة -كالنعت، والخبر... وجب أن يطابق في الأفراد، مراعاة لمعناه ومدلوله. ولا يصح حذف نونه عند إضافته، لأنها ليست نون جمع ولأن حروف العلم لا يصح زيادتها أو نقصها - كما تقدم في المثنى ص 126 نقلًا عن الهمع. واحتمال اللبس في هذا الوجه قوي. لإبهامه أنه جمع، ولأن حروفه تتغير بتغير إعرابه، مع أنه علم لمعين.

2- أن يلزم آخره الياء والنون رفعًا، ونصبًا، وجرًا، ويعرب بحركات ظاهرة على النون مع تنوينها 3 -غالبًا- تقول في رجل اسمه محمد بن: هذا محمد بن، ورأيت محمد بنًا، وقصدت إلى محمد بن، فكلمة: "محمد بن": إما مرفوعة بالضممة الظاهرة، أو: منصوبة بالفتحة الظاهرة، أو: مجرورة بالكسرة الظاهرة، مع التنوين 3 "غالبًا في كل حالة" 4 "فإعرابها - كما يقول النحاة

1 كما سبق في رقم 1 من هامش ص 148 وفي 2 من هامش ص 152 -وكذلك سبق

بيان الغرض من هذه التسمية في "ج" من ص 125 - وفي رقم 1 من هامش ص 152.
2 انظر "الملاحظة" التي في رقم 2 من هامش ص 139.
"3، 3" إن لم يوجد مانع يمنع التنوين، كالأسباب الخاصة بمنع الصرف، ومنها هنا العجمة مع العلمية، مثل: "قنسرين، اسم بلد بالشام" ومنها: النداء، ومنها: "أل" الجالبة للتعريف، ومنها الإضافة في آخره.
4 بشرط ألا تزيد حروفه على سبعة: "وهي أقصى ما يصل إليه تكوين الاسم المفرد أصالة في اللغة العربية". فإن زاد على سبعة بسبب طارئ على أصله أخرجه عن ذلك الأصل - كأن يكون علما منقولاً من مثنى، أو من جمع. نحو اشهبياين - لم يعرف بالحركات، وإنما يعرب بالحرف "الياء" الذي في آخره، ليكون إعرابه بالحرف دليلاً على زيادة الياء والنون فيه، فلا يخرج الاسم عن أقصى العدد المألوف من حروف الكلم - ومثل هذا أيضاً يراعى في الآراء التالية.

(153/1)

كإعراب: غَسْلِينَ¹ وَحِينَ". وتلك النون لا تسقط في الإضافة؛ لأنها ليست نون جمع، والأخذ بهذا الإعراب - في رأينا - أحسن؛ في العلم المختوم بالياء والنون. والاقتصار عليه أولى²؛ ليسره ومطابقته للواقع الحقيقي، فهو بعيد، عن كل لبس؛ إذ لا يتوهم الماء معه أن الكلمة جمع مذكر حقيقي؛ وإنما يدرك حين يسمعها أنها علم على مفرد. وهناك سبب هام يقتضي الاقتصار على هذا الرأي في العلم المختوم بالياء والنون هو: "المعاملات الرسمية" الجارية في عصرنا على الوجه المبين عند الكلام على التسمية بالملثنى³ ...

والقصد من سرد الآراء التي تخالف هذا الأحسن والأيسر فهم النصوص القديمة الواردة بها، دون أن نبیح اليوم استعمالها؛ ومن الإساءة للغتنا أن نفتتح الأبواب المؤدية إلى البلبلة والاضطراب فيما ننشئه من كلام، وإلى التعسير من غير داعٍ، فيما نمارسه من شئون الحياة.

ومن العرب من يجري حكم: "غَسْلِينَ وَحِينَ" منوناً - في الغالب - أو غير منون على "سنيين" وبابه كله. وإن لم يكن علماً. ومنهم من يجريه منوناً على جميع أنواع المذكر

السالم وملحقاته كما سبق 4.

3- أن يلزم آخره الواو والنون في كل الحالات، ويعرب بحركات ظاهرة على النون من غير تنوين 5 فيكون نظير: "هارون" في المفردات الممنوعة من الصرف. وهذه النون لا تحذف للإضافة، للسبب السالف.

4- أن يلزم آخره الواو والنون، في كل الحالات ويعرب بحركات ظاهرة

1 هو: الصديد الذي يسيل من أهل جهنم.

2 انظر قرار مجمع اللغة العربية ومؤتمره في اختيارهما هذا الحكم وهو مدون في رقم 3 من هامش الصفحة الآتية.

3 في آخر ص 126.

4 في آخر هامش ص 152.

5 فهو ممنوع من الصرف، للعلمية وشبه العجمة؛ لأن وجود الواو والنون في الأسماء المفردة يكاد يكون من خواص الأسماء الأعجمية.

(154/1)

.....

على النون، مع تنوينها 1 فيكون نظير "عَرَبُونَ" 2 من المفردات.

ونرى أن الاختصار على هذا الإعراب 3 -أعلى سابقه- أحسن في العلم المختوم بالواو والنون؛ مثل: زيدون؛ لما سبق في نظيره المختوم بالياء والنون.

5- أن يلزم آخره الواو والنون المفتوحة في جميع الحالات، ويعرب بحركات مقدرة على الواو. والنون ثابتة هنا في جميع حالات الإعراب، كشأنها في الحالات السالفة.

ب- إذا سُمِّيَ بجمع المذكر، أو بما ألحق به "كالأعلام الواردة في النوع الخامس، ومنها: حمدون، خلدون، عبدون، زيدون ..."، وأريد جمع هذا العلم جمع مذكر سالماً، لم يصح جمعه مباشرة -كما عرفنا- وإنما يصح جمعه من طريق غير مباشر، وذلك بالاستعانة بالكلمة الخاصة التي يجب أن تسبق هذا العلم، وتلحقها علامة الجمع رفعاً، ونصباً، وجرّاً، وهذه الكلمة هي: "ذو" دون غيرها، وتصير في الرفع: "ذُوو"، وفي النصب والجر: "ذَوِي" وهي "مضافة"، والعلم بعدها هو "المضاف" إليه دائماً، وفيه الإعرابات

السابقة فيقال: جاءني ذُوو حمدون، وصافحت ذُوِي حمدون، وأصيغت إلى ذُوِي حمدون ... فكلمة: "ذُوو" و"ذُوِي" تعرب على حسب حاجة الجملة، وترفع بالواو، وتنصب وتجر بالياء وتلك الكلمة هي التي توصل لجمع المسمى بجمع المذكر السالم وملحقاته.

- 1 إن لم يوجد مانع من الصرف: كالعجمة مع العلمية هنا -أو بالإضافة، أو النداء، أو التأنيث أو "أل" المفيدة للتعريف وستأتي في م30.
- 2 المال الذي يدفعه المشتري مقدما في صفقة، لضمان إتمامها، وأنه لن يرجع عن شرائها، وإلا ضاع ذلك المقدم.
- 3 وقد اقتصر عليه المجمع اللغوي القاهري ومؤتمره -طبقاً لما جاء في ص13 من كتابه الصادر في سنة 1969 باسم "كتاب في أصول اللغة" ونص قراره تحت عنوان: "صيغة: فعلون وكونها عربية" وإعرابها: "ما كان من الأعلام منتهيا بواو ونون زائدتين نحو: ميسون، وحمدون، وخلدون، له أمثلة منذ أقدم العصور العربية، فصيغته عربية، وعليها صيغ ما ورد من أعلام أهل المغرب. وهو يعرب إعراب المفرد بالحركات على النون مع التنوين، ومع لزوم الواو. فإن كان علماً لمؤنث منع من الصرف للعلمية والتأنيث. ويأخذ هذا الحكم ما كان منتهياً بياء ونون زائدتين اه".
- 4 في ص151.

(155/1)

أما الطريقة إلى تشبيه هذا الجمع فهي الطريقة التي تقدمت في التثنية، ويستعان فيها بكلمة: "ذو" أيضاً.

ج- سبقت الإشارة2 إلى أن النون مفتوحة في جمع المذكر السالم وملحقاته3 في أحواله الإعرابية المختلفة؛ أي: في حالة رفعه بالواو، أو نصبه أو جره بالياء، ولا علاقة لهذه النون بإعرابه. ومن العرب من يكسرها، ولكن لا داعي للأخذ بهذه اللغة، منعاً للخلط والتشتيت من غير فائدة.

أما نون المثني وجميع ملحقاته4 فالأشهر فيها أن تكون مكسورة في الأحوال الإعرابية

المختلفة. وقليل من العرب يفتحها، ومنهم من يضمها بعد الألف، ويكسرها بعد الياء، في حالي النصب والجر، ولا داعي للعدول عن الرأي الأشهر في الاستعمال، للسبب السالف 5 في حركة نون جمع المذكر السالم.

د- لنون المثني والجمع وملحقاهما أثر كبير في سلامة المعنى، وإزالة اللبس؛ ففي قولنا: سافر خليلان: موسى ومصطفى -نفهم أن موسى ومصطفى هما الخليلان، وأتخما اللذان سافرا، بخلاف ما لو قلنا: سافر خليلا موسى ومصطفى؛ بغير النون فإننا قد نفهم الكلام على الإضافة "إضافة: خليلاً إلى موسى" ويتبع هذا أن الخليلين هما اللذان سافرا، دون موسى ومصطفى. وفرق بين المعنيين.

ومثل هذا أن نقول في الجمع: مررت ببنتين أبطال؛ فالأبطال هم البنون؛ والبنون هم الأبطال، فلو حذف النون لكان الكلام: مررت ببني أبطال، وجاز أن نفهم الكلام على الإضافة؛ إضافة البنين إلى أبطال؛ فيتغير المعنى.

1 في آخر رقم 2 من هامش في أول ص 129.

2 ص 139.

3 ويدخل فيها: ما سمي به، وما جمع على سبيل، "التغليب" وغيرهما.

4 يدخل فيها ما سمي به، وما ثنى على سبيل "التغليب" واثنان واثنان، وغيرهما من كل ما أعرب إعراب المثني. كما سبقت الإشارة لهذا في رقم 4 من هامش ص 120.

5 وفي هذا يقول ابن مالك:

ونون مجموع وما به التحق ... فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ما ثني والملحق به ... بعكس ذاك استعملوه، فانتبه.

كلمة "نون" الأولى مبتدأ، خبره: الجملة الفعلية: "افتح" و "الفاء" التي في اولها زائدة، لتزيين اللفظ - كما في الصبان، وانظر رقم 4 من ص 393 وم 41 ص 535.

(156/1)

.....

وكذلك تمنع توهم الأفراد في مثل: جاءني هذان، ورحبت بالداعين للخير؛ فلو لم توجد النون لكان الكلام: جاءني هذا، ورحبت بالداعي للخير؛ وظاهره أنه للمفرد، وهو غير

المراد قطعاً.

وتحذف نون المثني والجمع للإضافة - كما أشرنا - في الأمثلة السابقة؛ وهو حذف لازم؛ كحذفها وجوباً مع "اثنين" و"اثنتين" عند تركيبهما مع عُشر، أو: عشرة ... ؛ فتحل كلمة: "عُشر، أو: عشرة" مكان النون بعد حذفها، نحو: "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة"؛ فتعرب: "اثنا" و"اثنتا" إعراب المثني، وكلمة "عُشر أو: عشرة" اسم مبني¹ على الفتح لا محل له من الإعراب، لوقوعه موقع نون المثني التي هي حرف. كما سبق².
وقد تحذف جوازاً للتخفيف؛ إذا كانت في آخر اسم مشتق "أي: وَصَف" في أوله "أل" الموصولة³، و"خيراً"، قد نصّب بعده مفعوله مثل: ما أنتما المهملا واجباً، وما أنتم المانعو خيراً؛ ومنه قراءة من قرأ: "والمقيمي الصلاة" بنصب كلمات: "الواجب"، و"خيراً"، و"الصلاة"؛ على أنها مفعول به لاسم الفاعل الذي قبل كل منها⁴.
ويجيز سيويوه وآخرون حذف نون ما دل على تثنية أو جمع من أسماء الموصول؛ نحو: اللذان، واللتان، والذين.

وقد تحذف نون الجمع جوازاً إذا وقع بعدها لام ساكنة، كقراءة من قرأ: "غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ". بنصب كلمة "الله" على أنها مفعول به "أصله: معجزين الله"، وقراءة: "وإنكم لذائقو العذاب" بنصب كلمة: "العذاب" على أنها مفعول به أيضاً، وأصلها: "وإنكم لذائقون العذاب".

وأقل من هذا أن تحذف من غير وقوع اللام الساكنة بعدها؛ كقراءة من قرأ: "وما هم بضارّي به من أحد" وأصلها: "بضارين به".

وقد تحذف النون جوازاً لشبه الإضافة في نحو: لا غلامي لحمد، ولا مكرمي للجاهل، إذا قدرنا الجار والمجرور صفة، والخبر محذوفاً⁵.

1 لتضمنه - كما يقولون - معنى حرف العطف، إذ الأصل: اثنا وعشر ... إلخ.

والسبب الحق السماع المحض.

2 في "و" من ص 134 ويحيى في 313.

3 وجود "أل" دليل على أن الكلمة غير مضافة.

4 إيضاح هذه الحالة في باب الإضافة - ج 3 م 93.

5 أصحاب هذا الرأي يوضحونه بأن الجار والمجرور إذا جعلوا صفة لاسم "لا" النافية للجنس صار بهذه الصفة من قسم الشبيه بالمضاف؛ لأن الصفة من تمام الموصوف، كالمضاف إليه فإنه يتمم المضاف. وإذا صار شبيهاً بالمضاف جاز عندهم حذف ما في

آخره من التنوين، أو نون المثنى والجمع كما يحذف من المضاف الأصيل. وسيجيء هذا في باب "لا" الجنسية آخر الجزء، ص 690.

(157/1)

وكذلك في. لَبَيْكَ 1 وسَعْدِيكَ 2 ... وأشباههما عند من يرى أن الكاف حرف للخطاب، وليست باسم.

وقد يحذفان للضرورة في الشعر.

هذا، وعلى الرغم من أن حذفهما جائز في الموضع التي ذكرناها - فممن المستحسن الفرار منه قدر الاستطاعة؛ منعًا للغموض واللبس، وضبطًا للتعبير في سهولة، ووضوح، واتفاق يلائم حالة الناس اليوم. أما الموضع التي يجب فيها حذفهما فلا مفر من مراعاتها.

هـ- الأصل 3 في المثنى أن يدل على اثنين حقيقة. لكن قد يكون اللفظ ظاهره التثنية ومعناه الجمع بشرط وجود قرينة؛ فيكون ملحقًا بالمثنى في الإعراب فقط، وليس مثنى حقيقة؛ لفقد شرط التثنية؛ ومن ذلك: {ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ} أي: كَرَّاتٍ؛ لأن المراد التكثير، والتكثير لا يتحقق بكرتين، وإنما يتحقق بكَرَّاتٍ. ومثله: حَنَانِيكَ ... وهذا النوع يجوز فيه التجريد من علامتي التثنية اكتفاء بالعطف، مثل: أتعبتنا الأسفار؛ خمس وخمس، وذهاب وذهاب ورجوع ورجوع ومنه قول الشاعر:

تَحْدِي 4 بنا نُجِبٌ أَفَى عَرَائِكْهَا ... حَمْسٌ وَحَمْسٌ وَتَأْوِيْبٌ وَتَأْوِيْبٌ

وقد يغني التكرار عن العطف 5؛ كقوله تعالى: {صَفًّا صَفًّا}، وقوله: {دَكَّا دَكَّا}.

1 بمعنى: إجابة منا لك بعد إجابة.

2 بمعنى إسعادًا لك بعد إسعاد. أي: مساعدة لك بعد مساعدة، أو معاونة لك بعد معاونة.

3 ما يأتي هو الذي أشرنا إليه في رقم 5 من هامش ص 118 حيث قلنا: إن اللفظ قد يكون في ظاهره للمثنى، وفي معناه للجمع ... وله صلة أيضا بما في "هـ" من ص 133.

4 "تخذي": تسرع "نجب" جمع: نجبية، وهي: الناقة الأصيلة الجيدة.

"عرائك"، جمع: عريكة، وهي: السنام، "التأويب" السفر طول النهار، أو: الرجوع من السفر وغيره، والأحسن هنا: الأول، والخمس: سفر خمسة أيام. ويضح: الخمس "بكسر الخاء" وهو ترك الإبل ثلاثة أيام ترعى بغير شرب، ثم ترد الماء في اليوم الرابع، كأن تشرب في يوم الخميس -مثلا- وتترك الشرب ثلاثة أيام بعده، هي: الجمعة، والسبت، والأحد، ثم تشرب في اليوم الرابع، وهو يوم الاثنين. فإذا احتسبنا اليوم الأول الذي شربته فيه كان يوم الاثنين هو الخامس له. ومن هنا جاء الخمس بكسر الخاء.

5 سبق للمسألة إيضاح وتفصيل في -"ه" من ص 133.

(158/1)

و سبق 1 أن قلنا إن المثنى المرفوع إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن؛ مثل: غاب حارساً الحقل وأقبل زارعاً الحديقة -فإن علامة التثنية "وهي الألف" تحذف نطقاً، لا خطاً 2.

ويرجح النحاة في إعرابه أن يقال: إنه مرفوع بألف مقدرة ...

وكذلك الشأن في جمع المذكر؛ فإنه إذا أضيف حذفت نونه للإضافة؛ فإن كانت إضافته إلى كلمة أولها ساكن حذفت واوه رفعا، وياؤه نصبا، وجرّا؛ في النطق، لا في الكتابة 2؛ تقول: جاء عالمو المدينة، وكرمت عالمي المدينة، وسعيت إلى عالمي المدينة 3.

لكن ما إعرابه؟ أيكون مرفوعاً بالواو الظاهرة في الكتابة، أم بالواو المقدرة المحذوفة في النطق لالتقاء الساكنين؛ فهي محذوفة لعله، فكأنها موجودة؟

وكذلك في حالة النصب والجر؛ أيكون منصوباً ومجروراً بالياء المذكورة أم المقدرة؟ يرتضي النحاة أنه معرب في جميع حالاته بالحرف المقدر؛ لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابة، ويعدون هذه الحالة كحالة المثنى في أنها من مواضع الإعراب التقديري 4، لا الإعراب اللفظي.

ونقول هنا ما سبق أن قلناه في المثنى: وهو أنه لا داعي اليوم للأخذ بهذا الرأي، ولن يترتب على إهماله ضرر؛ لأن الخلاف شكلي لا قيمة له. ولكن الإعراب التقديري هنا لا يخلو من تكلف، وقد يؤدي إلى اللبس.

كذلك تقدر الواو رفعا -فقط- في جميع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم؛ نحو: جاء صاحبي. وأصلها: صاحبون لي؛ حذفت اللام للتخفيف، والنون للإضافة؛ فصارت

الكلمة صاحِبُوي. اجتمعت الواو والياء، وسَبقت إحداهما

1 في "ز" من ص 135.

"2 و 2" مع ملاحظة قرار المجمع اللغوي الذي يبيح- المد عند خوف اللبس وهو القرار الذي سجلناه في رقم 2 من هامش ص 51 ونعيد تسجيله هنا ونصه: تحت عنوان: إباحة المد عند التقاء الساكنين، أو زيادة موضع لاغتفار التقاء الساكنين: "لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند الساكنين، مثل قولهم: اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن".

3 يشترط لصحة هذا الحذف ألا يكون جمع المذكر مقصوراً- كما سيجيء البيان في رقم 3 من ص 204.

4 بيان في ص 75 و 84 وستذكر مواضعه مفصلة في ص 198.

(159/1)

بالسكون، قُلِبَت الواو ياء؛ فصارت الكلمة: صاحِبِي، ثم حركت الباء بالكسرة؛ لتناسب الياء؛ فصارت الكلمة: صاحِبِي. ومثلها جاء خادِمِي ومساعدِي، إذ يرتضي النحاة في إعرابها: "خادِمِي"، فاعل مرفوع بالواو المقدرة المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم. و"خادم" مضاف وياء المتكلم مضاف إليه؛ مبنية على الفتح في محل جر. وكذلك الباقي وما أشبهه.

ويقول فريق آخر: إن إعراب كلمة: "صاحِبِي" وأشباهها هو إعراب لفظي، لا تقديري؛ لوجود ذات الواو، ولكن في صورة ياء. وتغير صورتها لعلّة تصريفية لا يقتضي أن نقول إنها مقدرة. والخلاف بين هذين الرأيين لا قيمة له؛ لأنه خلاف لفظي، شكلي، لا يترتب عليه شيء عملي؛ فلا مانع من اتباع أحد الرأيين. والأول أفضل لموافقته لبعض حالات خاصة أخرى.

ز- جسم الإنسان -وغيره- ذو أعضاء، وأجزاء، وأشياء أخرى تتصل به، منها: ما يلزمه ويتصل به دائماً، فلا ينفصل عنه في وقت، ثم يعود إليه في وقت آخر؛ كالرأس؛ والأنف، والظهر، والبطن، والقلب ... ومنها: ما يتصل به حيناً، وينفصل عنه حيناً،

ويعود إليه بعد ذلك؛ كالثوب، والأدوات الجسمية الأخرى وأشباهها ... فإذا كان في الجسم شيء واحد لا يتعدد، ولا ينفصل عنه، كالرأس؛ والقلب -ضممت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه:

أولها: الجمع: وهو الأكثر. نحو: ما أحسن رءوسكما. ومنه قوله تعالى: {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} . وإنما عبروا بالجمع مع أن المراد التثنية؛ لأن التثنية في الحقيقة جمع لغوى¹؛ ولأنه مما لا يقع فيه لبس، ولا إشكال؛ فمن المعلوم ألا يكون للإنسان إلا رأس واحد، أو قلب واحد ...

ثانيها: التثنية على الأصل وظاهر اللفظ؛ نحو: ما أحسن رأسيكما، وأطيب قلبيكما. ثالثها: الأفراد؛ نحو: ما أحسن رأسكما، وأطيب قلبكما. وهذا جائز لوضوح المعنى، إذ كل فرد له شيء واحد من هذا النوع، فلا يشكل، ولا يوقع في لبس. فجيء باللفظ المفرد، للخفة.

1 راجع ماله اتصال بهذا، والأمثلة الواردة التي تؤيده في رقم 1 من هامش ص 119 ورقم 2 من هامش ص 137.

(160/1)

.....

أما ما يكون في الجسد منه أكثر من واحد؛ كاليد، والرجل؛ فإنك إذا ضممته إلى مثله لم يكن فيه إلا التثنية؛ نحو: ما أكرم يديكما، وما أسرع رجليكما. أما قوله تعالى: {السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} فإنه جمع؛ لأن المراد الإيمان: "جمع يمين، أي: اليد اليمنى"1.

وأما ما يتصل بالجسم وينفصل عنه من نحو: ثوب، وغلام فلا يجوز فيه إلا التثنية إذا ضممت منه واحدًا إلى مثله؛ نحو أعجبتُ بثوبيكما ... وسلمت على غلاميكما ... إذا كان لكل واحد ثوب وغلام. ولا يجوز الجمع في مثل هذا؛ منعًا للإبهام واللبس؛ إذا لو جمع لأوهم أن لكل واحد أثوابًا وغلماً. وهو غير المراد². وكذلك لا يجوز الأفراد؛ للسبب السالف.

ح- سبق الكلام على منع تثنية جمع المذكر وجمعه بطريقة مباشرة فيهما، وإباحة ذلك

عند التسمية به 3 ... فهل يجوز تثنية جمع التكسير، وجمعه؟
فريق قال: إن جمعه مقصور على السماع. أما تثنيته فملخص الرأي فيها عنده أن
القياس يأبى تثنية الجمع، وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة العددية،
والتثنية تدل على القلة؛ فهما متدافعان، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة. وقد جاء
شيء من ذلك -عن العرب- على تأويل الأفراد؛ قالوا: إبلان، وغنمان. وجمالان.
ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد، وضموا إليه مثله فثنوه ... وما دام القياس يأباه
فالأحسن الاقتصار فيه على السماع 4.
وفريق آخر -كما سيحيى 5- يميل إلى إباحة الجمع فيما يدل على القلة، دون ما يدل
على الكثرة.
والأفضل الأخذ بالرأي القائل إن الحاجة الشديدة قد تدعو أحياناً إلى جمع الجمع، كما
تدعو إلى تثنيته؛ فكما يقال في جماعتين من الجمال: جمالان -كذلك يقال في جماعات
منها: جمالات. وإذا أريد تكسير جمع التكسير روعي فيه ما نصوا عليه في بابه 5.

1 هل المراد أن اليمنى واحدة، فإذا انضمت إلى مثلها جاز الجمع؟ إن كان هذا التعليل
صحيحاً فهو منطبق على جميع الأعضاء الزوجية في الجسم. فكيف تجب التثنية؟ إلا أن
يقال إن اليمنى أشهر في اليد اليمنى حتى تكاد تختص بهذا الوصف، وتصير بمنزلة شيء
واحد.

2 راجع الجزء الرابع من شرح "المفصل" ص 155.

3 في ص 155، 129.

4 راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ص 153.

"5 و 5" في ج 4 ص 505 م 174.

(161/1)

المسألة الثانية عشرة: جمع المؤنث السالم

د- جمع المؤنث السالم 1:

في الأمثلة السابقة كلمات مفردة، تدل كل كلمة منها على شيء واحد مؤنث، أو مذكر،
"مثل: سيدة، هند، عطية، سُرّادق ...".

وحين زدنا في آخرها الألف والتاء المفتوحة 2 صارت تدل على جمع مؤنث؛ مثل:

سيدات، هندات3، عطيات3، سُرَادِقَات، واستغينا بهذه الزيادة عن العطف بالواو4؛
أى: عن أن نقول: سيدة؛ وسيدة؛ وسيدة ... أوهند، وهند، وهند ... إلخ.
فهذه الكلمات تسمى: الجمع بالألف والتاء الزائدين، أو: جمع المؤنث السالم؛ كما
هو المشهور5. وهو: ما دل على أكثر من

1 سبق في رقم 1 من هامش ص 137 معنى: "السالم" وضبطها. وسبب تسميته هو
وجع المذكر السالم: بجمعي التصحيح.

2 أى: تاء التأنيث المتسعة التي ليس أصلها الهاء، فهي غير التاء المربوطة التي تدل
على تأنيث الاسم - كما سيجيء في رقم 3 من هامش ص 163، 166 ورقم 1 من
هامش ص 166.

"3 و 3" انظر الملاحظة التي في ص 167.

4 قد يجوز العطف بالواو أحياناً، أو بغيرها للدواعي التي بينها في المثني، وجمع المذكر
"في هـ" من ص 133 و 1 من هامش ص 138.

5 يفضل كثير من النحاة الأقدمين تسميته: "الجمع بألف وتاء مزيدتين"، دون تسميته
بجمع المؤنث السالم، لأن مفردة قد يكون مذكراً، كسرادق وسرادقات، وأحياناً لا يسلم
مفرده في الجمع، بل يدخله شيء من التغير: كسعدى وسعديات، فإن ألف الاثنين التي
في مفردة صارت ياء عند الجمع. ومثل لمياء ولماوات، قلبت الهمزة واوا في الجمع،
مثل: سجدة وسجدات، تحركت الجيم في الجمع بعد أن كانت ساكنة في المفرد. وبالرغم
من ذلك كله لا مانع من التسمية الثانية، لأنها تنطبق على أغلب الحالات، واشتهرت
بين النحاة وغيرهم حتى صارت، "اصطلاحاً" معروفاً، وخاصة الآن.

(162/1)

اثنين1 بسبب زيادة معينة في آخره، أغنت عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى،
والحروف، والحركات، بعضها على بعض. وتلك الزيادة هي "الألف والتاء" في آخره.
ومفرد هذا الجمع قد يكون مؤنثاً لفظياً ومعنوياً معاً؛ مثل: سيدة، وسُعدى ولُمياء.
والجمع؛ سيدات، وسُعديات، ولُمياوات.

1 ما العدد الذي يدل عليه جمع المؤنث السالم؟ أهو عدد لا يقل عن ثلاثة، ولا يزيد

على عشرة، فيكون كجمع القلة، أم يزيد على العشرة؟ بيان هذا في رقم: 2 من هامش ص 137.

2 ينقسم المؤنث باعتبار معناه إلى حقيقي، وهو: ما يلد ويتناسل ولو من طريق البيض والتفريخ، كالطيور-، وإلى غير حقيقي، "أي: إلى مجازي"، وهو ما كان مؤنثا لا يلد ولا يتناسل، مثل: أرض، شمس....

وينقسم باعتبار لفظه إلى "لفظي"، وهو: ما كان مشتملا على علامة تأنيث ظاهرة، سواء أكان دالا على مؤنث أم مذكر، مثل: فاطمة، وحمزة، ومعاوية، وشجرة، وسلمى، وخضراء. وإلى معنوي وهو ما كان لفظه خاليا منها مع دلالة على التأنيث ... نحو: زينب، وشمس، وأرض ... - وسيجيء بيان هذا في باب الفاعل ج 2 م 66 ص 75 - وأشهر علامات التأنيث في الاسم هي التاء المربوطة التي أصلها الهاء في مثل: أمينة، وشجرة ... وألف التأنيث المقصورة في مثل: دنيا، وريا- وعليا- والممدودة في مثل: خضراء، وبيضاء وأربعاء. وهناك علامات أخرى تلي تلك، كالكسرة في مثل الضمير، "أنت"، ونون النسوة في مثل: "أنتن". .. وللتأنيث وعلاماته وأحكامه باب خاص به في الجزء الرابع - م 169 ص 542.

3 يستثنى من المقصورة عند البصريين ومن معهم: "فعلى" مؤنث: "فعلان"، مثل: "سكرى" مؤنث "سكران" فلا يقال "سكريات". ويستثنى من الممدودة: "فعلاء" مؤنث: "أفعل"، كحمراء، مؤنث أحمر، فلا يقال: حمراوات"، لأن النحاة يقولون: ما لا يصح جمعه جمع مذكر سالم لا يصح - غالبا- في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالم، - كما سبق البيان والتفصيل في رقم 3 من هامش ص 143، وفي "د" من ص 172 فهاتان يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث سالمين "إلا عند الكوفيين" ما دام باقين على الوصفية، فإن صار اسمين مجردين من الوصفية- جاز جمعهما تصحيحا جمع مذكر أو مؤنث على حسب المعنى. وبسبب هذه التسمية قيل: "خضراوات" لبعض أنواع النبات، و "حمراوات" لبعض المدن و "كبريات" و "صغريات" جمع: "كبرى" و "صغرى" اسم موضعين في مصر ...

- انظر: "ب" من ص 142، لأهميتها، وكذا "أ" من "الزيادة التي تليها في ص 145 -.

ورأي الكوفيين هنا- كرايهم في جمع هاتين الصيغتين جمع مذكر سالم- أنسب، وأدلتهم مقبولة، لما سبق أن عرضناه في رقم 3 من هامش ص 143 وفيها قرار الجمع اللغوي بإباحة جمع "فعلان فعلى" بالتفصيل والبيان المذكورين هناك، فالأخذ بالرأي الكوفي سائغ، وإن كان الرأي البصري أقوى..

وقد يكون مفرده مؤنثاً معنوياً فقط؛ بأن يكون خالياً من علامة التأنيث مع دلالة على مؤنث حقيقي؛ مثل: هند، وسعاد. والجمع: هندات، وسعادات.

وقد يكون مفرده مؤنثاً لفظياً فقط؛ بأن يكون لفظه مشتملاً على علامة تأنيث، مع أن المراد منه مذكر. مثل: عطية، اسم رجل، وجمعه: عطيات، وشبكة، اسم رجل، وجمعه: شبكات ... وقد يكون مفرده مذكراً؛ كسرادق وسرادقات.

وحكم هذا الجمع: أنه يرفع بالضممة، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، ويجر بالكسرة، كما في الأمثلة السابقة، وأشباهها. كل هذا بشرط أن تكون الألف والتاء زائدين معاً؛ فإن كانت الألف زائدة والتاء أصلية؛ مثل: بيت وأبيات، وقوت وأقوات، وصوت

1 يستثنى من "المؤنث المعنوي" ما كان علماً لمؤنث على وزن: فعال، "مثل "حذام" و "رقاش" و "قطام" عند من يقول ببناء صيغة "فعال" دائماً، لأن المبني لزوماً لا يثنى ولا يجمع.

2 وهذا التنوين هو تنوين "المقابلة" وتفصيل الكلام عليه في ص 41- وإنما يجب ذكر هذا التنوين في كل الحالات إن لم يمنع منه مانع آخر، كالإضافة، أو: أل.. وهناك لغة تنصبه بالفتحة إن كان مفرده محذوف اللام "وهي: الحرف الأخير من أصول الكلمة" ولم ترد هذه اللام عند الجمع، مثل: سمعت لغات العرب، وأكرمت بناقم؛ لأن المفرد فيهما: لغة، وبنت، وأصلهما "لغو" و "بنو". حذفت الواو فيهما، ولم ترجع في الجمع. فإن ردت اللام في الجمع مثل: سنوات، وسنوات، في جمع سنة، وجب نصبه بالكسرة. إلا عند الكوفيين -ورأيهم هنا ضعيف- فإنهم يميزون نصبه بالفتحة مطلقاً، سواء أ حذف لأمه أم لم تحذف.

ومن الناحية من يعتبر كلمة: "بنات" جمع تكسير. وحجته: أن مفرداها "بنت" قد دخله التغيير عند الجمع، وهذا شأن المفرد عند جمعه تكسيراً لا جمعاً مؤنثاً سالماً أصيلاً والأكثرية تعتبرها جمع مؤنث "راجع التصريح ج 1. باب الفاعل، عند الكلام على تأنيث الفعل لأجل فاعله".

ومن المستحسن جداً إهمال هذه اللغات، والاقتصار على أكثر اللغات شيوعاً وأشدّها جرياناً في الأساليب السامية، وهي اللغة الأولى. وإنما نذكر غيرها ليستعين بمعرفتها

المتخصصون في فهم النصوص القديمة، دون استعمالها -على الرغم من صحة محاكاتها بضعف.

"ملاحظة" بهذه المناسبة نذكر أن المفرد الذي يراد جمعه بالألف والتاء الزائدين إن كان محذوف اللام بغير تعويض همزة الوصل عنها، فإن لامة ترجع في الجمع إن كانت ترجع في الإضافة فإن لم ترجع في الإضافة فإنها لا ترجع في الجمع ... أي: أن حكمها من جهة رجوعها في الجمع هو حكم رجوعها عند الإضافة -كما سبق الإشارة في رقم 4 من هامش ص 111. والبيان في "ح" من ص 135.

(164/1)

وأصوات، ووقت وأوقات ... -لم يكن جمع مؤنث سالم، ولم ينصب بالكسرة؛ وإنما هو جمع تكسير، ينصب بالفتحة. وكذلك إن كانت ألفه أصلية والتاء زائدة، -مثل: سعاة¹: جمع ساع، ورماة: جمع رام، ودعاة: جمع داع، وأشباهها؛ فإنه يدخل في جموع التكسير التي تنصب بالفتحة. ملحقاته:

أُلحق بهذا الجمع نوعان، أولهما: كلمات لها معنى جمع المؤنث ولكن لا مفرد لها من لفظها؛ وإنما لها مفرد من معناها، فهي اسم جمع²، مثل "أولات" 3 ومفردها: "ذات"، بمعنى صاحبة، فمعنى كلمة: "أولات" هو: صاحبات. تقول: الأمهاتُ أولاتُ فضل، عرفت أولاتِ فضل، احترمت أولاتِ فضل.

وكلمة: "أولات" مضافة 4 دائماً؛ ولهذا ترفع بالضمة من غير تنوين، وتنصب وتجر بالكسرة من غير تنوين أيضاً؛ ومثلها: "اللآت" اسم موصول لجمع الإناث، عند من يلحقها بجمع المؤنث⁵، ولا يبينها على الكسر، كالإعراب

1 أصل سعاة: سعية، "على وزن فعلة"، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصارت سعاة: فألفها أصلية، لأنها منقلبة عن حرف أصل، وهو الياء التي أصلها لام الفعل: "سعى"، لأنه يأتي اللام، تقول: سعيت سعيًا. ومثلها: رماة، فأصلها: رمية، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، والفعل "رمي" يأتي اللام أيضاً، تقول: رميت رميًا.

أما دعاة، فأصلها: دعوة: تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً. والفعل "دعا"

واوي اللام، تقول: دعوت دعوة ... فالألف هنا أصيلة، لأنها منقلبة عن واو أصيلة.
2 سبق تعريفه في رقم 2 من ص 148.

"3، 3" همزتها مضمومة، ولا تمد، برغم وجود واو بعدها.

4 وإضافتها لا تكون إلا لاسم جنس ظاهر "مثل: علم، فضل، أدب ... ، أما غير
الظاهر فلا تضاف إليه، كالضمير الذي يعود على اسم جنس، فلا يصح الفضل أولاته
الأمهات".

ومن أمثلة "أولات" قوله تعالى: {وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ} "فأولات" خبر كان، منصوب
بالكسرة، واسمها: نون النسوة المدغمة مع نون "كان".

"ويقول النحاة: أصل "كان" هنا: كون، بضم الواو بعد تحويل الفعل إلى باب: فعل.
استثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى الكاف بعد حذف الفتحة، ثم حذفت الواو
لا لتقاء الساكنين! والتكلف في هذا ظاهر، لا داعي له، فخير منه أن نقول: إن العرب
تضم الكاف من "كان" وتحذف الألف عند إسناد هذا الفعل لنون النسوة، أو لضمير
رفع متحرك، من غير أن يكون هناك علة إلا نطقهم.

5 لا داعي للأخذ بهذه اللغة اليوم للأسباب التي نردها كثيراً.

(165/1)

المشهور، يقول: جاءت اللات تعلمن، ورأيت اللات تعلمن، وفرحت باللات تعلمن؛
فاللات عنده اسم جمع لكلمة: "التي".

ثانيهما: ما سمي به من هذا الجمع 1 وملحقاته، وصار علماً لمذكر أو مؤنث بسبب
التسمية؛ مثل: سعادات، وزينبات، وعنايات، ونعمات، وأشباهها مما صار علماً على
رجل أو امرأة. ومثل: عَرَفَات؛ "اسم مكان بقرب مكة"، وأذْرعَات "اسم قرية بالشام".
وغير ذلك، مما لفظه لفظ جمع المؤنث، ولكن معناه مفرد مذكر أو مؤنث. مثل: سافرت
سعادَات، ورأيت سعادَات، واعترفت لسعادَات بالفضل. فهذا النوع يعرب بالضممة
رفعاً، وبالكسرة نصباً وجزاً، مع التنوين 2 في كل الحالات؛ مراعاة لناحيته اللفظية
الشكلية التي جاءت على صورة جمع المؤنث السالم، مع أن مدلولها مفرد.
وبعض العرب يحذف التنوين، وبعضهم يعربه بالضممة رفعاً من غير تنوين، وينصبه ويجره
بافتحة من غير تنوين في الحالتين، أي: يعربه إعراب ما لا ينصرف مراعاة لمفرده،
بشرط أن يكون هذا المفرد مؤنثاً فيقول: هذه عرفَات، زرت عرفَات، ووقفت بعرفَات.

وإذا أراد الوقوف على آخره وَقَفَ بالتاء المفتوحة3،

1 في رقم 1 من هامش ص 152 بيان السبب في التسمية بالمتنى وبالجمع.
2 لكن كيف يوجد التنوين في هذا النوع مع وجود ما يوجب منعه من الصرف، وهو:
"العلمية والتأنيث المعنوي" في مثل: "سعادات" وأشباهها، من كل لفظ على صيغة جمع المؤنث ولكنه علم على مفردة؟ "وقلنا التأنيث المعنوي، لأن التاء الموجودة تاء مفتوحة ليست هي التي تدل على تأنيث اللفظ، وإنما الذي يدل على تأنيث اللفظ هو التاء المربوطة التي أصلها هاء، كما سبق في رقم 2، 3 من هامشي ص 162 أو 163".
يجب النحاة عن هذا بأن التنوين هنا للمقابلة، لا للصرف؛ لأن الكلمة منقولة من جميع المؤنث، وتنوين المقابلة لا يحذف عند وجود ما يقتضي منع الاسم من الصرف "وقد سبق الرأي في هذا النوع من التنوين ص 41" وسيجيء رأي أنسب وأضبط، وهو حذف التنوين منه -إذا كان علما لمؤنث- مراعاة للعلمية والتأنيث المعنوي، مع جره بالفتحة فينطبق عليه حكم الممنوع من الصرف ويحسن الأخذ بهذا الرأي؛ لأنه يمنع اللبس ويزيل الإبهام، ويجعل المراد واضحاً جلياً. وهذه وظيفة اللغة ومهمتها وما يرمي إليه الخبير بأسرارها.

وستجيء إشارة لهذا الرأي في "أ" من ص 176.

3 وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

وما بتا وألف قد جمعا ... يكسر في الجر وفي النصب معا

=

(166/1)

فهذه ثلاثة آراء في المسمى به، قد يكون أفضلها الأخير1، فيحسن الاقتصار عليه في استعمالنا- مع مراعاة شرطه.

"ملاحظة": إذا كان المفرد الذي يراد جمعه هذا الجمع علماً فإنه يفقد عند الجمع- علميته، وما يترتب عليها من التعريف الحتمي وبصير نكرة -طبقاً لما سبق تفصيله، وبيان سببه2- فلا بد له بعد الجمع من شيء يعيد إليه التعريف، كزيادة "أل" المعرفة في أوله، أو جود حرف النداء قبله....

ويشترط في المفرد الذي يراد جمعه هذا الجمع أن يكون خالياً من الإعراب بحرفين، فلا

يجمع المفرد المختوم بعلامة جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم.

=

كذا: "أولات"، والذي اسما قد جعل ... كأذرعات فيه ذا أيضا قبل أي: أن ما جمع بناء وألف فإنه يكسر في حالة الجر والنصب، فينصب بالكسرة، ويجر بالكسرة أيضاً. ولا يفهم من كلمة "معاً" أن الحالتين تحصلان في وقت واحد، كما هو مدلول كلمة: "معاً" عند أكثر اللغويين القائلين باتحاد زمنها- وإنما المر مطلق وقوع الحالتين من غير اتفاقهما في زمن واحد.

و"تا" في كلمة: "بتا" قد تقرأ منونة كشأن حروف الهجاء عند قصرها، حيث يجب تنوينها على المشهور، بناء على أنها مقصورة الممدود، فأصلها: "تاء" فإذا قصرت يقدر إعرابها على الألف المحذوفة لفظاً، لالتقاء الساكنين "لأنها ساكنة، والتنوين ساكن" فالألف محذوفة لعل تصريفية، والمحذوف لعل كالثابت. نعم إن ترك التنوين للإضافة، أو لوجود "أل" في أوله، أو للوصل بنية الوقف أو للنداء ... جاز الإعراب المقدر على الألف. وقال بعضهم: إن حروف الهجاء إن كانت من غير همزة في آخرها "مثل با - تا - ثا ... إلخ" فإنها موضوعة من أول الأمر على حرفين هجائيين، وليست مقصورة من مد: فهي مبنية على السكون دائماً من غير تنوين. وهذا أيسر وأوضح.

وأشار في البيت الثاني: "كذا أولات" إلى النوعين الملحقين بجمع المؤنث السالم، وأولهما: اسم الجمع، نحو: "أولات" وثانيهما: ما جعل من جمع المؤنث علماً على شيء واحد، فإنه يجري عليه الحكم العام السالف.

هذا، وكلمة: "أولات" في البيت قد تمتنع من التنوين باعتبار أنها علم على تلك الكلمة، ومؤنث فتمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، وقد تنون بإرادة اللفظ لا الكلمة المعينة، فتكون علماً على ذلك اللفظ غير مؤنث، فلا يمنع من الصرف.

1 هذا الرأي منسوب للكوفيين، وهو خير الآراء الثلاثة، لأنه -وهو مسموع عن العرب- لا يوقع في لبس ولا إبهام، إذ يدل بحذف تنوينه مع جره بالفتحة -على أن المراد منه علم مؤنث مفرد، فلا مجال فيه لتوهم أنه جمع. فهو يسائر القاعدة العامة الواضحة.

2 عند الكلام على المتن "رقم 3 ص 129" وعلى جمع المذكر السالم "رقم 2 من هامش ص 139".

زيادة وتفصيل:

أ- هذا الجمع ينقاس في ستة أشياء:

أولها: كل ما في آخره التاء الزائدة 1 مطلقاً؛ أى: سواء أكان علماً، مثل: فاطمة، أم غير علم، مثل: زراعة - تجارة. مؤنثاً لفظاً ومعنى. مثل: حليلة، رُقية، من أعلام النساء، أم مؤنثاً لفظاً فقط مثل: عطية، حمزة، معاوية، من أعلام الرجال. وسواء أكانت التاء للتأنيث كالأمثلة السابقة، أم للعوض عن أصل، نحو: عدة، وثبة، تقول: في جمعهما: عدات - ثبات 2؛ وقد تكون التاء للمبالغة، نحو: علّامة وعلّامات.

ويستثنى مما فيه التاء كلمات منها: امرأة، وأمة، وشاة، وشفة، وقلة 3، وأمة، وملة 4. هذا، ويجب حذف التاء من آخر كل مفرد، مؤنث، عند جمعه جمع تأنيث سالماً، لكيلا تتلاقى مع التاء التي في آخر الجمع. فإن كان الاسم بعد حذفها محتوماً بألف لازمة، أو بهمزة قبلها ألف زائدة - نحو: فتاة ... ، وهناة ... - روعى في جمع هذين الاسمين ما يراعى في جمع المقصور والممدود 5

- مع ملاحظة ما في رقم 6 من هامش ص 188، وكذا و "ص 190".

ثانيها: ما في آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة "سواء أكان علماً، أم غير علم، لمؤنث أم لمذكر؛ فمثال المقصورة: "سعدى" وهي علم مؤنث، "وفضلى"، وهي غير علم، وإنما هي صفة لمؤنث، "ودنيا" إذا كانت علماً لمذكر 6. فمثال المقصورة "سعدى" وهي علم مؤنث، "وفضلى"، وهي غير علم، وإنما هي صفة لمؤنث، "ودينا" إذا كانت علماً لمذكر ومثال الممدودة: "زهراء"، وهي علم لمؤنث، و"حسناء" وهي غير

1 أي: بشرط أن تكون التاء غير أصلية. وقد سبق الكلام على الأصلية في ص 164.

2 وأصل عدة: وعد. وأصل ثبة: "تبو" فالتاء في الأولى عوض عن فاء الكلمة، وفي

الثانية عوض عن لامها.

3 اسم لعبة للأطفال.

4 لعل السبب في عدم جمع هذه الكلمات جمع مؤنث سالم - كما يقال - أنها لم تسمع

عن العرب. وهو سبب لا ينهض حجة، ولم يأخذ به بعض النحاة، فأجاز جمعها جمع

مؤنث سالم. ورأيه حسن، لجريانه على الأصول اللغوية العامة، وإن كان الأفضل مراعاة

الرأي الشائع.

5 سيجيء الباب الخاص بتثنيتهما وجمعها- في ج 4 م 171 ص 566- لمعرفة الفرق بينهما إن وجد.

6 إذا كان المفرد محتوياً بألف التأنيث وهو علم لمذكر ففي جمعه بالألف والتاء آراء غامضة لم تتعرض لصحته "انظر الخصري" وانظر "أ" من ص 145.

(168/1)

.....

علم وإنما هي صفة لمؤنث، و"زكرياء" علم لمذكر. ويستثنى من هذا القسم -عند غير الكوفيين كما سبق 1: فَعَلَى؛ مؤنث "فَعْلَان"، مثل "سَكْرَى" مؤنث "سكران"، "وَفَعْلَاء" مؤنث 2: "أَفْعَل" مثل: "خضرَاء وسوداء"، وكلتاها صفة لمؤنث، وليست بعلم. ثالثهما: كل علم لمؤنث حقيقي 3 وليس فيه علامة تأنيث، كزئب، ونوال، وإحسان، إلا ما كان مثل: "حَدَام" عند مَنْ يبنيه في جميع أحواله - كما سبق 4. رابعها: مصغر المذكر الذي لا يعقل، مثل: "مُهِيرَات"، تصغير: "مُهِر" و"جُبيلات"؛ تصغير "جبل" و"مُعِيدَات"، تصغير: "مُعِدِن". خامسها: وصف المذكر غير العاقل؛ مثل؛ هذا بساتين جميلات 5، زُرَّتْهَا أَيَّامًا معدودات. سادسها: كل خماسى لم يسمع له عن العرب جمع تكسير 6؛ مثل: سُرادِقَات وقِيصُومَات - وحمَّامَات - وكَتَّانَات. واصطبلات - وقِطْمِيرَات ... في جمع: سُرادِق، وقِيصُوم 7، وحمَّام، وكَتَّان، واصطبل، وقِطْمِير 8. وما عدا تلك الأنواع الستة مقصور على السماع؛ مثل: شَمَّالَات 9.

1 في رقم 3 من هامش ص 163 و 143 وفيهما بيان مفيد.
2 وهذا على الرأي الراجح - عندهم وهو: أن ما لا يجمع مفردة جمع مذكر سالم لا يجمع غالباً جمع مؤنث سالم أيضاً وقد سبق "في رقم 3 من هامش ص 163" بيان ما في هذا الرأي. وكذلك في ب من ص 142.
3 عاقل، كزئب.... أو غير عاقل - على الأصح - مثل: لبون، علم على ناقة، وكذا: هوجل.

4 في رقم 10 من ص 79. والسبب أن المبني لزوما لا يثنى ولا يجمع مباشرة- كما كررنا-

5 فالنعت هو جميلات، ومفرداها: جميل: والمنعوت هو بساتين، ومفرداها، بستان وهو مذكر غير عاقل، فالعبرة في النعت والمنعوت بالمفرد، ومثله: "أياما معدودات". المفرد المنعوت هو: يوم، ومفرد ذهنه هو: معدود. وكذلك "جبال راسيات" ... مفرد المنعوت: جبل: ونعته هو راس..

"راجع حاشية ياسين على التصريح في هذا الموضع ... ج 1 ص 81 عند الكلام على جمع المؤنث السالم وما يطرد في جمعه".

6 وبعض النحاة - كما جاء في الهمع لم يشترط كونه خماسيا، مكتفيا باشتراط أنه لم يسمع له جمع تكسير. والأفضل عدم الاعتداد برأيه، لمخالفته الأكثرية.

7 نوع من النبات.

8 الشق الذي في وسط نواة التمر. أو القشرة التي تعطى النواة أو تغطي الثمرة.

9 جمع: شمال، اسم نوع من الريح.

(169/1)

.....

وإلى ما سبق يشير بعضهم بقوله عن جمع المؤنث السالم، وما يقاس فيه وما لا يقاس: وقسُهُ في ذى التاء، ونحو ذِكْرَى ... ودرهمٍ مُصَغَّرٍ، وصَحْرَا وَزَيْنِبٍ، ووصفِ غيرِ العاقلِ ... وغيرِ ذا مُسَلِّمٍ للنَّاقِلِ يريد أنه مقيس في كل ما هو مختوم بالتاء؛ مثل: رحمة ونعمة، أو ألف التأنيث المقصورة؛ مثل: ذِكْرَى، أو الممدودة؛ مثل: صَحْرَاء. وفي مصغر غير العاقل؛ نحو: دُرَيْهَم، في تصغير: دِرْهَم. وفي وصف غير العاقل، نحو: هذه بساتين جميلات زرَّها أَيامًا معدودات¹. أما غير هذه الخمسة فمقصور على سماع عن العرب فمن نقل عنهم شيئا أخذنا بما نقل، وسلمنا به. وقد ترك السادس وهو الخماسي الذي لم يسمع له جمع تكسير.

"ب" إذا كان المفرد اسمًا²، مؤنثًا، ثلاثيًا، صحيح العين، ساكنها، غير مضعفها، مختومًا بالتاء أو غير مختوم بها وأردنا جمعه جمع مؤنث سالمًا فإنه يراعى في جمعه ما يأتي³:

- 1- إن كانت "فاء" الكلمة مفتوحة وجب تحريك العين الساكنة بالفتح في الجمع أيضاً؛ تبعاً للفاء. تقول في جمع: طَرْف، وبَدْر، ومَهْلَة، وسَعْدَة، ... "وكلها أسماء إناث" طَرْفَات، وبَدَرَات، ومَهْلَات، وسَعْدَات. بفتح الثاني في كلِّ.
- 2- وإن كانت فاء الكلمة مضمومة، جاز في العين ثلاثة أشياء: الضم، أو الفتح، أو السكون؛ تقول في جمع، لُطْف، وحُسْن، وشُهْرَة، وزُهْرَة "وكلها أسماء إناث"، لطفات، وحسنات، وسهديات، وزهرات، بضم الثاني في كلِّ، أو فتحه، أو تسكينه.
- إلا إن كانت "لام" المفرد ياء فلا تضم العين في الجمع، مثل: غُنْيَة 4، فلا يُقال: غُنْيَات 5. وإنما يقال: غُنْيَات 6، أو: غُنْيَات؛ بفتح النون، أو سكونها.

-
- 1 انظر رقم 5 من هامش الصفحة السابقة.
- 2 علماً، أو غير علم بشرط ألا يكون وصفاً.
- 3 تفصيل الكلام عليه في البحث الخاص بالأحكام العامة التي تخص جمع المؤنث السالم ج 4 ص 573 م 171.
- 4 بمعنى: غني. وتصلح علماً لمؤنث.
- 5 لأن العرب تستثقل الضمة قبل الياء.
- 6 ولا تقلب الياء هنا ألفاً؛ لأن الزيادة التي في آخر الكلمة المجموعة تمنع القلب.

(170/1)

-
- 3- وإن كانت فاء الكلمة مكسورة جاء في العين ثلاثة أشياء: الكسر، أو الفتح، أو السكون. تقول في جمع: سِخْر، وهِنْد، وحِكْمَة، ونِعْمَة "أسماء إناث": سِخَرَات، هِنَ دَات، حِكَمَات، نِعَمَات. بفتح الثاني في كلِّ، أو كسره، أو تسكينه، إلا إذا كان المفرد المؤنث مكسور الفاء ولامه واو مثل: ذِرْوَة، فلا يجوز في العين إتباعها للفاء في الكسر؛ فلا يقال: ذِرَوَات 1 وإنما يقال ذِرَوَات 2 أو ذِرَوَات بفتح العين أو تسكينها.
- ولا بد في المفرد الذي تجري عليه الأحكام السالفة أن يشتمل على الشروط الستة التي سردناها. فإن فُقد شرط لم يجز إتباع حركة العين لحركة الفاء؛ ومن ذلك أن تكون

الكلمة صفة لا اسماً، مثل: "صَحْمَة"، فلا يقال فيها: صَحَمَات، بفتح الحاء. أو تكون اسماً غير مؤنث مثل: سعد، علم، رجل، فإنه لا يجمع جمع جمع مؤنث، ولا تتحرك عينه. أو تكون غير ثلاثية، مثل: "زَلَزَل" و"عُنِيزَة" "لجَارِيتَيْن"، فلا يتغير شيء من حركات حروفهما عند الجمع. أو تكون غير صحيحة العين؛ مثل "خَوْد"3، "وَقَيْنَة"4 فلا يتغير شيء من حركات حروفهما عند الجمع، أو تكون مُضعفة العين، مثل: جَنَّة وجنات؛ فلا يتغير شيء من حركات حروفها في الجمع، وإن كانت العين غير ساكنة، مثل: حكم "علم فتاة".

وقد وردت جموع مخالفة لبعض الشروط السالفة؛ فلا نقيس عليها؛ لأنها لغة نادرة؛ أو قليلة لبعض العرب، أو دفعت إليها ضرورة شعرية. ولهذا البحث مزيد إبانة وتفصيل في موضعه الخاص من باب: "تثنية المقصور والممدود وجمعهما"، في الجزء الرابع5 ...

"ج" إذا كان المفرد مركباً إضافياً وأريد6 تثنيته أو جمعه جمع مؤنث سالماً فإن صدره هو الذى يثنى ويجمع، ويبقى عجزه على حاله، مثل: سيدة الحُسن "علم امرأة" يقال في تثنيته وفي جمعه: سيدتا الحُسن، وسيدات الحُسن، وهذا إن لم يكن صدره المضاف كلمة "ذو"، أو: كلمة: "ابن"، أو:

-
- 1 لأن العرب تستثقل الكسرة قبل الواو.
 - 2 ولا تقلب الواو هنا ألفاً، إذ لا يصح القلب مع وجود الزيادة في آخر الاسم المجموع.
 - 3 هي الفتاة الجميلة.
 - 4 جارية.
 - 5 ج4 ص566 م171.
 - 6 راجع ما تقدم في ص128 خاصاً بشروط ما يراد تثنيته، ومنها: أن يكون غير مركب.

(171/1)

أخ" ونحوهما ... من أسماء ما لا يعقل من الأجناس، -ومنها: ذو القعدة، وذو الحجة

وابن لبون، وابن آوى، وابن عُرس¹ - فإن كان المضاف أحدها وأريد جمعه فالغالب أن يجمع جمع مؤنث سالماً فيقال مثلاً: ذوات القعدة، وذوات الحجّة، وبنات آوى، وبنات عُرس ... ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم الجنسي كابن لبون، وعلم الجنس كابن آوى. والفرق بينهما أن ثاني الجزأين من علم الجنس لا يقبل: "آل" بخلاف اسم الجنس، كما سيحيى في ج⁴ 2 ...

وإن كان مركباً إسنادياً مثل: زاد الجمال "علم امرأة" بقي على حاله تماماً؛ وأتينا قبله بكلمة: "ذاتا" في التثنية³؛ و"ذوات" في الجمع المؤنث، تقول: جاءت ذاتا زاد الجمال، وذواتُ زاد الجمال. ويجرى الإعراب على ذات و"ذوات"؛ دون العلم المركب إسنادياً؛ فإنه يبقى على حاله تماماً، ويعرب مضافاً إليه، مجروراً بكسرة مقدرة، منع من ظهورها: الحكاية.

وكذلك نأتي - في أشهر الآراء⁴ - بهذه الكلمات المساعدة التي تُوصل إلى التثنية إن كان مركباً تركيب مزج مثل: شهر زاد⁵، اسم امرأة. - المفرد الذى لا يصح جمعه جمع مذكر سالماً، لا يصح في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالماً. وقد سبق بيان هذا وما فيه⁶.

هـ- إذا سمى بجمع المؤنث⁷، أو ملحقاته، - مثل: سعادات، عنايات ... - وأريد تثنية هذا المسمى لم يصح تثنيته إلا من طريق غير مباشر بأن نأتي قبله بالكلمة الخاصة التي توصلنا لهذا الغرض؛ وهى كلمة: "ذاتا"³

1 انظر هامش ص 110 لأهميته.

2 آخر باب جمع التكسير "م 174 ص 622 وهناك بعض الأحكام الهامة". وسبقت الإشارة لبض هذا في رقم 1 من هامش ص 110.

"3، 3" المفرد: ذات، وقد يقال عند التثنية: ذواتا، رفعا، و "ذواتي" نصبا وجرا

4 غالبا، إذ له إعرابات أخرى سنذكر بعضها في باب العلم. ص 307 وما بعدها....

5 وأصلها قبل التركيب المزجي. زاد شهر.

6 في رقم 3 من هامش ص 163 وكذلك في رقم 3 من هامش ص 143.

7 انظر ص 165 وهامش 166 حيث الحكم الخاص بالتسمية بهذا الجمع.

.....

رفعاً1، و"ذاتي"2 ... نصباً وجراً. وتعرب كل واحدة منهما على حسب حاجة الجملة
إعراب المثنى فترفع بالألف، وتنصب وتجر بالياء. وهي "المضاف"3، والمسمى به بعدها
"مضاف" إليه. وإذا أريد جمع المسمى به جمعاً مؤنثاً وجب الإتيان قبله بكلمة "ذوات"
المضافة؛ والمسمى هوالمضاف إليه.

1 أو: ذواتا....

2 أو: ذواتي.....

3 لأنها لا تجيء هنا إلا مضافة.

(173/1)

المسألة الثالثة عشرة: إعراب ما لا ينصرف

هـ- إعراب ما لا ينصرف:

1- تعلم محمود، أو مصطفى.

نافس الطلاب محموداً، أو مصطفى.

فاض الثناء على محمود، أو مصطفى.

2- تعلم أحمد. نافس الطلاب أحمد. فاض الثناء على أحمد.

3- تعلمت ليلي. نافست الطالبات ليلي. فاض الثناء على ليلي.

4- صالح أفضل من غيره.

صالح أفضل زملاء. عرفت أفضل من غيره.

عرفت أفضل زملاء. سلمت على أفضل من غيره.

سلمت على أفضل زملاء.

5- صالح هو الأفضل عرفت الأفضل. يتساءل الطلاب عن الأفضل.

من الأسماء المعربة -غالباً-1 نوع يعرب بالحركات الظاهرة، أو المقدرة، فيرفع بالضمة،

وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة؛ مع وجود التنوين في الحالات الثلاث2؛ وهذا النوع

المعرب يسمى: "الاسم المنصرف"، أي: الاسم المنون3. ويسمى اختصاراً: "الاسم

المنون"، أو: "المنصرف". كأمثلة القسم الأول. كأمثلة القسم الأول.

ومن الأسماء المعربة نوع آخر يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة أيضاً⁴، نيابة عن الكسرة، ولكن من غير تنوين -غالباً- 4 في الحالات الثلاث؛ وهذا النوع المعرب يسمى: "الاسم الذى لا ينصرف؛ أي: لا يُنُون". ولا فرق في هذا النوع بين أن تكون حركة آخره ظاهرة، كأمثلة القسم الثاني، أو مقدرة كأمثلة القسم الثالث. والاختلاف بين صورتى المعرب المنصرف وغير المنصرف، ينحصر في أمرين؛ أولهما: أن "المنصرف" يعرب بالحركات الأصلية الظاهرة، أو المقدرة رفعاً، ونصباً، وجرّاً؛ فالضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر.

"1 و 1" انظر "ب" من ص 176.

- 2 سبق الكلام تفصيلاً على هذا النوع من التنوين وغيره، في ص 33 وما بعدها.
- 3 هو الاسم المعرب المنصرف الذى سبق الكلام عليه في ص 33 ويسمى: "بالاسم المنصرف"، اختصاراً - كما أشرنا هناك - وأن "الصرف" قد يسمى: "الإجراء" في استعمال بعض القدماء، وأن "منع الصرف"، هو عدم الإجراء طبقاً للبيان الآتي في ج 4 باب: ما لا ينصرف.
- 4 بشرط أن يكون خالياً من: "أل" ومن الإضافة - كما سيجيء.

(174/1)

ثانيهما: أنه ينون في جميع حالاته، إلا إن وجد مانع آخر يمنع التنوين¹. أما الاسم الذى ينصرف فتتلخص حركات آخره الظاهرة، أو المقدرة في أنه يرفع بضمة واحدة من غير تنوين²، وينصب بفتحة واحدة من غير تنوين، ويجر بفتحة واحدة أيضاً من غير تنوين؛ فهو يختلف عن سابقه في الأمرين، في عدم التنوين، وفي الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة - وإنما يتحقق الاختلاف بشرط ألا يكون مضافاً أو مبدوءاً "بأل". فإن كان مضافاً مثل كلمة: "أفضل" في القسم الرابع، أو مبدوءاً "بأل" مثل كلمة: "الأفضل" في القسم الخامس، وجب جره بالكسرة دون الفتحة، مع حذف التنوين في الحالتين أيضاً؛ لأن التنوين لا يوجد في الاسم المضاف، أو المبدوء "بأل" مهما كان نوعها³. هذا وللإسم الذى لا ينصرف باب خاص - سيجيء في الجزء الرابع - تُبيّن فيه أسباب المنع من الصرف، وتوضح أحكامه، ونقتصر هنا على ما يناسب موضوع الإعراب، تاركين غيره لذلك الباب.

1 كأن يكون الاسم مضافاً، أو مبدوءاً بأل، أو غير ذلك مما يمنع التنوين "كالنداء"، تقول: جاء الطبيب، أو: طبيب المدينة، ورأيت الطبيب، أو: طبيب المدينة، وقصدت إلى الطبيب، أو: طبيب المدينة، إذ يمتنع التنوين مع "أل" ومع الإضافة في كلمة: "طبيب" كما يمتنع في مثل: يا طبيب، لمعين. أما عند عدم وجود مانع فيجب التنوين.

2 قد ينون الممنوع من الصرف إذا زالت علميته وقصد تنكيره - كما سبق في رقم 3 من هامش ص 33 ورقم 3 من هامش ص 37 عند الكلام على التنوين، وكما يأتي البيان في رقم 2 من هامش ص 294، وفي باب الممنوع من الصرف "ج 4".

"3 ستأتي أنواعها في م 30 ص 421- ومثلها "أم" التي تنوب عنها في لغة بعض القبائل "انظر "ح" في ص 176 وفي هذا يقول ابن مالك:

وجر بالفتحة ما لا ينصرف ... ما لم يصف، أو: يك بعد: "أل" ردف

ومعنى "ردف": تبع: "أل"، وجاء بعدها مباشرة من غير فاصل بينهما. وكلمة: "جر" قد تكون فعلاً ماضياً مبنياً على الفتح، وهو مبني للمجهول، وقد تكون فعل أمر، فيصح عندئذ في آخرها ضم الراء أو كسرها، أو فتحها. فالضم لأن أصلها: اجرر "مثل: انصر" نقلت ضمة الراء الأولى إلى الجيم فحذفت الهمزة، وأدغمنا الراءين، وضممنا الراء المشددة إتباعاً للجيم. وإن شئنا فتحنا الراء المشددة في "جر" للخفة، أو كسرناها، مراعاة للأصل في التخلص من التقاء الساكنين. وليس هذا مقصوراً على كلمة: "جر" بل يتبع في كل فعل أمر على وزنها.

(175/1)

زيادة وتفصيل:

أ- سبقت الإشارة - في جمع المؤنث السالم، "ص 166" - إلى أن هذا الجمع وملحقاته عند التسمية به يصح إعرابه إعراب ما لا ينصرف، كما يصح إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم، مراعاة لأصله وصورته. والإعراب الأول أحسن، لما سبق هناك.

ب- من المبنيات ما يكون ممنوعاً من الصرف لانطباق سبب المنع عليه؛ مثل: سبيويه؛ فإنه علم 1 مبني على الكسر وجوباً في كل حالاته - في الرأي الشائع 2. فعند اعتباره

ممنوعاً من الصرف للعلمية مع التركيب المزجي نقول في إعرابه في حالة الرفع: إنه مرفوع بضمّة مقدرة منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر. أو إنه مبني على الكسر في محل رفع.

ونقول في حالة نصبه: إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر، أو: إنه مبني على الكسر في محل نصب 3. ونقول في حالة جره إنه مجرور بفتحة مقدرة. منع من ظهورها حركة بنائه الأصلي على الكسر. ولا مانع أن نقول هنا أيضاً: إنه مبني على الكسر في محل جر. ولكن النحاة يفضلون بحق في حالة الجر الإعراب الأول، لأنه يوافق الحكم العام للاسم الذي لا ينصرف.

ج- بعض القبائل العربية يستعمل كلمة: "أم" بدلا من "أل" فيقول: امقمرُ يستمدّ افضوءَ من امشمش، أي: "القمر يستمد الضوء من الشمس" وعلى هذه اللغة لا يمنع الاسم عندهم من الصرف إذا بدئ بكلمة: "أم" المستعملة بدلا من: "أل" 4.

1 هو علم، مركب مزجي، فينطبق عليه منع الصرف، فوق أنها مبني لا يدخله تنوين التمكين وقد سبق الكلام على تنوينه- في الكلام على أنواع التنوين- ص 33. وسنعود للكلام على المركب المزجي وعلى إعرابه بمناسبة أخرى في ص 196 و 311 و 313 وما بعدها.

2 انظر ما يتصل بهذا في "ب" و "ج" من ص 145 و 146. "3 و 3" وهذا أوضح وأكثر.

4 راجع: الصبان والهمع ... - وليس من السائغ اليوم أن نستعمل "أم" هذه كاستعمال أهلها القدماء، ولا أن ندخلها في أساليبنا بدلا من "أل".

(176/1)

المسألة الرابعة عشرة: الأفعال الخمسة

و الأفعال الخمسة:

أ- العاقل يتكلم بعد تفكير. لن يتكلم العاقل مسرعاً. لم يتكلم عاقل فيما لا يعنيه. إذا كان المضارع صحيح الآخر، وغير محتوم بضمير بارز 2، فإنه يعرب بالحركات الأصلية الظاهرة "الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب إذا سبقه ناصب،

والسكون في حالة الجزم إذا سبقه جازم". كأمثلة القسم "أ".
أما إذا اتصل بآخره ألف اثنين "وله معها صورتان. إحداهما أن يكون مبدوءًا بتاء
المخاطب، والأخرى أن يكون مبدوءًا بياء الغائب، كأمثلة 1، 2 من القسم "ب". أو
اتصل بآخره واو الجماعة، "وله معها صورتان كذلك: أن يكون مبدوءًا بتاء المخاطب أو
ياء الغائب، كأمثلة 3، 4 من "ب" أو اتصل آخره بياء المخاطبة، "كأمثلة القسم
الخامس من "ب" فإنه في هذه الصور الخمس التي يسميها النحاة الأفعال الخمسة -
يرفع بثبوت النون 3 في حالة

- 1 إذا كان الضمير لمؤنثتين غائبتين "مثل: هما" جاز أن يكون المضارع مبدوءًا بالياء لا
بالتاء، ولكن التاء أكثر - طبقًا للإيضاح الآتي في "ج" من ص 181- فنقول: هما
تفعلان، أو: هما يفعلان.
- 2 أي: ظاهر. وهذا على الرأي الشائع في أن ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة
أسماء، فهي ضمائر يعرب كل منها فاعلاً. وهو الرأي الواجب اتباعه اليوم، خلافاً
للرأي الضعيف القائل بأنها حروف.
- 3 أي: بالنون الثابتة الموجودة.

(177/1)

الرفع، نيابة عن الضمة، وينصب في حالة النصب بحذفها نيابة عن الفتحة، ويجزم في
حالة الجزم بحذفها أيضاً نيابة عن السكون. "أمثلة، 2، 3، 4، 5".
وهذا معنى قولهم: الأفعال الخمسة هي: "كل مضارع اتصل بآخره ألف اثنين، أو واو
جماعة، أو ياء مخاطبة" 1.
وحكمها: أنها ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها. مع ملاحظة أن تلك النون
عند ظهورها تكون مكسورة 2 بعد ألف الاثنين، مفتوحة في باقي الصور 3.
"ملاحظة": إذا كان المضارع معتل الآخر بغير إسناد لضمير رفع بارز - فحكمه سيحيي
في مكانه الخاص 4. فإن كان مسنداً لضمير رفع بارز وجب أن تلحقه تغيرات مختلفة؛
بينما وتفصيل أحكامها في الباب المعد لذلك 5، وهو باب: إسناد المضارع والأمر إلى
ضمائر الرفع البارزة؛ بتوكيد، وغير توكيد.

1 فلألف الاثنين صورتان، ولواو الجماعة صورتان، ولياء المخاطبة صورة واحدة.

2 في الغالب الذي يحسن الاختصار عليه.

3 وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

واجعل لنحو: "يفعلان" النونا ... رفعا، وتدعين وتسألونا

وحذفها للنصب والجزم سمه ... كلم تكوي لترومي مظلمه

أي: اجعل ثبوت النون علامة الرفع في: "يفعلان، وتدعين، وتسألون" وهي الأفعال

المضارعة المشتملة على الضمائر السالفة، فالأوفى مشتمل على "ألف الاثنين" والثاني

على "ياء المخاطبة"، والثالث على "واو الجماعة" واجعل حذف النون سمة، "أي:

علامة"، لنصبها، وجزمها.

4 في ص 182.

5 ج 4 م 144 ص 177.

(178/1)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- إذا قلت: النساء لن يَعْفُونَ عن المسيء؛ فالنون هنا نون النسوة؛ وليست نون الرفع

التي تلحق بآخر الأفعال الخمسة. كما أن الواو واو أصلية، لأنها لام الفعل؛ إذا أصله:

"عفا" "يعفو" تقول: النساء يَعْفُونَ؛ "يعفو" فعل مضارع مبني على السكون الذي على

الواو. لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع. وتقول

"النساء لن يَعْفُونَ": "يعفو": فعل مضارع، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة؛ في

محل نصب بلن، والنون فاعل ... وفي النساء لم يَعْفُونَ: "يَعْفُو" فعل مضارع مبني على

السكون لاتصاله بنون النسوة، في محل جزم بـ"لم"، ونون النسوة فاعل ...

بخلاف قولك: الرجال يَعْفُونَ؛ فإن النون هنا علامة للرفع، والواو ضمير الجمع، فاعل،

مبني على السكون في محل رفع. وأصله: الرجال يَعْفُوون "على وزن: يَقُولُونَ"؛ استثقلت

الضمة على الواو الأولى "التي هي حرف علة، ولام الفعل أيضاً" فحذفت الضمة؛

فالتقى ساكنان، هما: الواوان. حذفت الواو الأولى؛ لأنها حرف علة، ولم تحذف الواو

الثانية: لأنها كلمة تامة. إذ هي ضميرٌ، فاعل، يحتاج إليها الفعل، فصار الكلام:

"الرجال يَعْفُونَ" على وزن: "يَعْفُونَ"، وعند وجود ناصب أو جازم تحذف النون، نقول:
الرجال لن يَعْفُوا "على وزن يَعْفُوا" ومن قوله تعالى: {وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى}
والرجال لم يَعْفُوا، فحذفت نون الرفع؛ لوجود أحدهما، بخلاف نون النسوة، فإنها لا
تحذف - كما سبق.

ب- عرفنا أن نون الرفع تحذف وجوباً للناصب أو الجازم؛ كحذفها في قوله تعالى: {لَنْ
تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} ، وقول الشاعر المصري¹:
لا تقربوا النيل إن لم تعملوا عملاً ... فماؤه العذب لم يخلق لكسلان
وقد تحذف لغير ناصب أو جازم، وجوباً أو جوازاً؛ فتحذف وجوباً إذا جاء بعدها نون
التوكيد الثقيلة؛ مثل: أنتما، يا صاحباي، لا تقصران في

1 إسماعيل صبري المتوفى سنة 1922.

(179/1)

الواجب، وأنتم -يا رجال- لا تهملن في العمل، وأنت -يا قادرة- لا تتأخرن عن
معاونة البائس، فحذفت نون الرفع في الجميع؛ لتوالي الأمثال "أي: لتوالي ثلاثة أحرف
متماثلة زائدة؛ هي: النونات الثلاث ... " وحذفت معها أيضاً واو الجماعة، وياء
المخاطبة دون ألف الاثنين²، ولكن عند إعراب المضارع المرفوع نقول: مرفوع بالنون
المقدرة، كما سبق بيان سببه وتفصيله.

وتحذف جوازاً عند اتصالها بنون الوقاية³، مثل: الصديقان يكرمانني، أو: يكرمانني،
والأصدقاء يكرموني، أو: يكرموني، وأنت تكرميني، أو: تكرميني⁴.
فتلخص من هذا أن نون الأفعال الخمسة لها ثلاثة أحوال عند اتصالها بنون الوقاية:
الحذف، أو الإدغام في نون الوقاية، أو الفك مع إبقاء النونين⁵.

وهناك لغة تحذف نون الرفع "أي: نون الأفعال الخمسة" في غير ما سبق؛ وبها جاء
الحديث الشريف: "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا"، أي: لا
تدخلون الجنة حتى تؤمنوا. ولا تؤمنون حتى تتحابوا. وقوله أيضاً: "كما تكونوا يولى
عليكم" في بعض الآراء، وليس من السائغ اتباع هذه اللغة في عصرنا، ولا محاكاتها، وإنما

ذكرناها لنفهم ما ورد بها في النصوص القديمة.

"1 و 1" في رقم 1، 4 من هامش ص 95 شرط امتناع التوالي، وإيضاحه، وسبب بقاء ألف الاثنين.

2 راجع "جود" من ص 94 و 98.

3 وهذا رأي سيوييه وفريق معه ... وقال آخرون: الذي يحذف هو: "نون الوقاية". ولكل أدلة كثيرة. والرأي الأول أولى، ولا سيما إذا عرفنا أن نون الوقاية جاءت لغرض خاص، فحذفها يضيع ذلك الغرض.

وتفصيل الكلام على "نون الوقاية" مسجل في الموضوع الخاص بها - "ص 280 م 21، مع ملاحظة الإشارة السابقة في "ج" ص 50 وفي رقم 4 من هامش ص 95 ورقم 1 من هامش ص 96 - ثم ص 284".

"4 و 4" يجوز هنا أن يحذف الضمير أو لا يحذف، "راجع رقم 4 و 1 من هامش ص 95 و 96".

5 ستجيء الأحوال الثلاثة في ص 284.

6 أي: تتحابوا.

(180/1)

"ج" يجوز 1 أن تقول: "هما تفعلان" و"هما يفعلان" عند الكلام على مؤنثين غائبين؛ ففي الحالة الأولى تؤنث مراعيًا أنك تقول في المفردة: هي تفعّل؛ بوجود التاء أول المضارع. فكأن الأصل -مثلاً- زينب تفعّل؛ لأن الضمير بمنزلة الظاهر المؤنث الذي بمعناه. فإذا قلت: "هما تفعلان" فقد أدخلت في اعتبارك الحالة السابقة. وإذا قلت: "هما يفعلان" فقد أدخلت في اعتبارك مراعاة لفظ الضمير الحالي الذي للمشي الغائب، والأول أكثر وأشهر، وفيه بُعِدَ عن اللبس، فوق ما فيه من مسايرة لقاعدة هامة؛ هي: أن الفعل يجب تأنيثه إذا كان مسندًا. لضمير يعود على مؤنث 2 ...

1 الإيضاح الآتي هو ما أشرنا إليه في رقم 1 من هامش ص 177.

2 وقياسًا على هذا يجوز في المضارع المسند لنون النسوة أن يكون مبدوءًا بالياء أو بالتاء، نحو: الوالدات يحرقن على راحة أبنائهن، أو تحرقن. ويؤيد هذا القياس ما

سيجيء "في" ب" من الجزء الثاني باب الفاعل ص 75 م 66 عند الكلام على الحكم السادس " فقد نصوا هناك على جواز الأمرين صراحة وأن الأحسن تصديره بالياء لا بالتاء، تبعاً للمأثور، واستغناء بنون النسوة عن التاء في الدلالة على التأنيث.

(181/1)

المسألة الخامسة عشرة: المضارع المعتل الآخر

ز- المضارع المعتل الآخر 1:

ليس في الأفعال ما يدخله الإعراب إلا الفعل المضارع أحياناً، وهو قسمان:
أ- مضارع صحيح الآخر: مثل: يشكر، يرتفع، ينزل ... وهذا يعرب بحركات ظاهرة على آخره في كل أحواله: "رفعاً، ونصباً، وجزماً"؛ تقول: يشكرُ المرء من أعانه، لن يرتفع شأن الخائن، لم ينزل مطرٌ في الصحراء ...، "فيشكرُ". مرفوع بالضممة الظاهرة، و"يرتفعُ": منصوب بالفتحة الظاهرة، و"ينزلُ" مجزوم بالسكون الظاهر، أما الجر فلا يدخل الأفعال، كما هو معلوم.

ب- مضارع معتل الآخر 2، وهو ثلاثة أنواع:

1- معتل الآخر بالألف، مثل: يخشى، يرضى، يرقى. وحكمه: أنه تقدر على آخره الضمة في حالة الرفع، مثل: يخشى الصالح ربه، فيخشى: مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الألف.

وكذلت تقدر الفتحة على آخره في حالة النصب؛ مثل: لن يرضى العاقل بالأذى؛ فيرضى: مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف. وسبب التقدير في الرفع والنصب تعذر ظهور الحركة على الألف واستحالتها.

أما في حالة الجزم فتحذف الألف 3. وتبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها 4؛ مثل: لم يرق العاجز، فكلمة يرق: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه

1 انظر رقم 3 من هامش ص 187 م 16 حيث البيان الخاص بحروف العلة، والمعتل، والمعل، والمد، واللين ...

2 على الرغم من أن علامة الإعراب مقدرة على آخره فإنها تراعى في توابعه حتمًا. وهذه المراجعة هي التي تقتضي وجود "الإعراب التقديري" وعدم إغفال شأنه. كما سيجيء في رقم "ج" من ص 198 وكما سبق البيان في ص 84.

- 3 انظر نوع الألف المستحقة للحذف في "ب" من ص 185.
- 4 هناك لغة لا تحذف حرف العلة للجازم. والبيان في "أ" من ص 185.

(182/1)

حذف الألف. ومثله المضارع "تَلَقَّ" في قول الشاعر:

إذا كنت في كلِّ الأمور معاتبًا ... صديقك لم تَلَقَّ الذي لا تعاتبه

2- معتل الآخر بالواو، مثل: يسمو، يصفو، يبدو. وحكمه: أنه يرفع بالضمة المقدرة¹، مثل: يسمو العالم، فيسمو: مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو. ولكنه ينصب بفتحة ظاهرة على الواو، مثل لن يصفوا الماء إلا بالتنقية. ويجزم بحذف الواو²، وتبقى الضمة قبلها دليلا عليها، مثل لم يبدُ النجم وراء السحب نهارًا. فالفعل: يبدُ، مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف الواو.

3- معتل الآخر بالياء؛ مثل: يمشي، يبني، ومثل يُغْضِي في أول البيت التالي³:

يُغْضِي حياءً، وَيُغْضِي من مهابته ... فلا يُكَلِّمُ إلا حينَ يَبْتَسِمُ

وحكمه كسابقه، يُرْفَع بضمة مقدرة؛ مثل: يمشي الحازم في الطريق المأمون؛ ويُنْصَب بفتحة ظاهرة على الياء؛ مثل: لن يبغي أخً على أخيه. ويُجْزَم بحذف الياء⁴؛ وتبقى الكسرة قبلها دليلا عليها، مثل لم يَبْنِ المجد إلا العصاميون. وقول الشاعر يمدح⁵:

أناة، "فإن لم تغن عقب بعدها ... وعيد، فإن لم يغن أغنت عزائمه

ومن أمثلة حذف الألف والياء من آخر المضارع المجزوم قول الشاعر:

فمن يَلْقَ خيرًا يَحْمَد الناسُ أمره ... ومن يَغْوَ 6 لا يَعْدَمُ على الغيِّ لئما

- 1 التي منع من ظهورها ثقلها على الواو - كما يقول النحاة. والسبب الصحيح أن العرب لم تظهرها - ومن أمثلتها وهي مقدرة قول الشاعر:
- تصفو الحياة لجاهل، أو غافل ... عما مضى فيها وما يتوقع
- "2 و 2" انظر نوع حرف العلة "الواو، وكذا الياء" الذي يحذف في "ب" ص 185.
- 3 البيت من قصيدة للفرزدق يمدح زين العابدين بن الحسين.
- 4 هناك لغة لا تحذف حرف العلة للجازم. والبيان في "أ" من ص 185 وانظر في "ب" من تلك الصفحة ما يختص بحذف الياء وكذا: "ج" من الصفحة التي تليها.
- 5 يصف الممدوح بالحلم، فإن لم ينفع الحلم في ردع المسيء هددته وأوعده، فإن لم ينفع

الوعيد والتهديد لجأ إلى عزمته في استخدام القوة مع المسيء.
6 يضل، ولا يتبع الطريق القويم.

(183/1)

وملخص ما سبق في أنواع الفعل المضارع الثلاثة المعتلة الآخر؛ أنها متفقة في حالتي الرفع والجزم، مختلفة في حالة النصب فقط. فجميعها يرفع بضمة مقدرة، ويجزم بحذف حرف العلة الأصل¹، مع بقاء الحركة التي تناسبه؛ لتدل عليه، "وهي الفتحة قبل الألف، والضمة قبل الواو، والكسرة قبل الياء" أمّا في حالة النصب فتقدر الفتحة على الألف، وتظهر على الواو والياء².

1 يشترط في حرف العلة الذي يحذف أن يكون أصيلاً. "انظر السبب في "ب" من ص185".

2 وفيما سبق يقول ابن مالك:

وأي فعل آخر منه ألف ... أو واو أو ياء، فمعتلا عرف
فالألف أنو فيه غير الجزم ... وأبد نصب ما كيدعو، يرمي
والرفع فيهما أنو واحذف جازما ... ثلاثهن تقض حكما لازما
"انو- قدر. أبد = أظهر".

أي: يعرف الفعل المضارع المعتل الآخر بأن يكون محتوماً بالألف، أو الواو، أو الياء. وقدر على حرف الألف الحركات كلها غير الجزم. وأظهر النصب في المعتل الآخر بالواو وكيدعو، أو بالياء، كيرمي، مع تقدير الرفع فيهما، واحذف أحرف العلة الثلاثة في حالة جزمك أفعالها.

(184/1)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- هناك لغة تجيز إبقاء حرف العلة في آخر المضارع المجزوم؛ فيكون مجزوماً؛ وعلامة

جزمه السكون المقدر على حرف العلة قبل مجيء الجازم¹.... وهذه لغة تذكر لجرد العلم بها؛ لاستخدامها في فهم النصوص القديمة، الواردة بها، لا لتطبيقها في استعمالنا. ب- عرفنا² أن المضارع المعتل الآخر يحذف آخره عند الجزم. وهذا بشرط أن يكون حرف العلة أصيلاً في مكانه، كالأمثلة السابقة؛ فلا يكون مبدلاً من الهمزة. مثل: يقرأ الرجل، أي: يقرأ. ومثل: يوضو وجهه علي؛ بمعنى: يحسن ويضئ. وأصله يوضو، ومثل: يُقرى الضيف السلام؛ بمعنى: يُلقيه، وأصله: يقرئ؛ فلو كان مبدلاً من الهمزة كالكلمات السالفة، لكان خير ما يقال هو: أن المضارع مجزوم بسكون مقدر على الهمزة المنقلبة ألفاً، أو واو، أو ياء، في تلك الأمثلة وأشباهها، ولا يحذف حرف العلة المبدل من الهمزة.

ومن الأمثلة أيضاً: "يبرأ" المريض و"يبرؤ"، أي: يُشفى؛ وأصلهما: "يبرأ" و"يبرؤ"؛ بالهمز فيهما. و"يبرى" الله المريض. أي: يشفيه؛ وأصله: يُبرئه. ومثل يمال الساقى الإناء، أي: يمال. و"يمتلي" الإناء: أي: يمتلى، و"ييطو" القطار؛ أي: يُيطؤ؛ فلا داعي للتفصيل الذى يقوله النحاة، من أن إبدال حرف العلة من الهمزة، إن كان بعد دخول الجازم، فهو إبدال قياسي، "لسكون الهمزة بسببه. فيكون الجازم قد عمل عمله فيها؛

1 وبهذه اللغة ورد قول قيس بن زهير من بني عبس:

ألم يأتبك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد
وقيل لآخر:

هجوت زبان ثم جئت معتذرا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
وبتلك اللغة وردت القراءة في الآية الكريم من سورة "طه": {فَاصْرَبْ هُمْ طَرِيقًا فِي
الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تُنْجِسُ} حيث بقيت الألف في آخر الفعل: "يخشى" مع
أنه مجزوم، بسبب العطف على المجزوم وكذا القراءة في الآية الأخرى المدونة في "د" من
ص205 أما النص على هذه اللغة وأمثلةها فمراجعته متعددة، منها: الهمع "ج1"
ص52، الباب السابع الخاص بإعراب المضارع المعتل الآخر. ومنها: الجزء الأول من
كتاب معاني القرآن، للفراء ص161.

2 في ص182 وما بعدها.

.....

وهو: الجزم؛ ومتى سكنت الهمزة، كان إبدالها من جنس حركة ما قبلها قياسيًا؛ فتقلب أَلِفًا أو واوًا، أو ياء، على حسب تلك الحركة، ولا تحذف هذه الحروف؛ إذ لا داعي لحذفها، بعد أن أدى الجازم عمله، وفي هذه الحالة تعرف الكلمة مجزومة بسكون مقدر¹ على الهمزة المنقلبة المختفية ...

أما إن كان الإبدال من الهمزة قبل الجزم، فهو إبدال شاذ، والأفصح عدم حذف حرف العلة أيضًا، ويكون الفعل مجزومًا بسكون مقدر على الهمزة المنقلبة المختفية كسابقه. ولا يحذف حرف العلة -مع أن الجازم حين وروده على الفعل لم يكن أمامه الهمزة، ليؤثر فيها- لأن حرف العلة هذا عارض، وليس أصيلاً، ولا اعتداد بالعارض عندهم²؛ فالفرق بين الحالتين أن الأولى لا يحذف فيها حرف العلة باتفاق، لما بينوه؛ وأن الثانية فيها خلاف، ولكن الأشهر عدم الحذف أيضًا. وإذا كان الأمر على ما وصفنا فما المانع أن يكون الحكم الفاصل هو عدم الحذف دائماً، لنستريح من تعداد الآراء، واختلاف الحجج، من غير أثر واضح؟ هذا هو الأفضل.

ج- سبق³ أن المضارع المعتل الآخر بالياء يرفع بضمة مقدرة عليها ويجزم بحذفها. والأغلب أن تكون هذه الياء مذكورة كالأمثلة التي عرضناها. ومن الجائز حذفها لغير جازم، قصدًا للتخفيف، أو مراعاة الفواصل، ونحوها، تبعاً لبعض القبائل العربية، بشرط أمن اللبس بين هذا النوع الجائز من الحذف⁴ والنوع الآخر الواجب الذي سببه الجزم. وبإثبات الياء وحذفها في المضارع المرفوع، جاء القرآن الكريم، قال الله تعالى⁵: {قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُذَّتْ إِلَيْنَا} ... وقال تعالى⁶: {ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا} .

-
- 1 وإنما كان السكون مقدراً لأنه على الهمزة وهي مختفية، فهو محتفٍ معها، ويكون ظاهراً حين تظهر، ولا يصح أن يكون مقدراً على الألف، أو الياء؛ لأن هذه الحروف قد جاءت بعد أن أدى الجازم عمله، واستوفى حقه، كما أوضحنا.
 - 2 راجع الصبان آخر باب: "المعرب والمبني" عند الكلام على المضارع المعتل.
 - 3 في رقم 3 من ص 183.
 - 4 في سورة يوسف.
 - 5 أما حذف الياء التي هي ضمير المتكلم من آخر الأفعال فجائز أيضاً. مثل: "أكرمن،

وأهانن" في قوله تعالى في سورة الفجر: { فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ، وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ } أي: أكرمني وأهانني. ومثل قوله تعالى: في سورة العنكبوت: { فَإِنِّي فَأَعْبُدُونَ } أي: فاعبدوني. وأما حذف هذه الياء إذا كانت "مضافاً إليه" فتجيء له إشارة في هامش ص 201 ويجيء البيان الشامل في باب: المضاف إلى ياء المتكلم - ج 3.

6 في سورة الكهف.

(186/1)

المسألة السادسة عشرة: الاسم المعرب المعتل الآخر

من الأسماء المعربة 1:

أ- نوع صحيح الآخر، مثل: سعاد، صالح، جمل، شجرة، قمر، سماء ... وهذا النوع يعرب في أحواله الثلاثة بحركات ظاهرة على آخره؛ تقول: صالحٌ محسنٌ، وإن صالحاً محسن، وحبذا الإحسان من صالح.. وكذا بقية الأمثلة مع مراعاة الأحكام التي شرحناها في المسائل المختلفة السابقة.

ب- ومنها نوع معتل الآخر جارٍ مجرى الصحيح، وهو ما آخره ياء أو واو وكلا الحرفين متحرك قبله ساكن، وقد يكون الحرفان مشددين أو مخففين؛ نحو: مرمي - مغزو - ظبي - دلو ... وحكم آخره من الناحية الإعرابية كحكم صحيح الآخر، فهو شبيه به في الحكم.

ومن هذا الشبيه أيضاً المختوم بياء مشددة للنسب، ونحوه، بشرط ألا يكون تشديده بسبب إدغام ياءين: ومن الأمثلة: عبقرى - كرسي، شافعي، فخرج نحو: خليلي - صاحبي - بني - كاتي 2.

ح- ومنها نوع معتل الآخر 3 لا يشبه الصحيح: ومن أمثلته "الرضا، الغلا،

1 أما غير المعربة فلا دخل لها في هذا الموضوع الخاص بالإعراب وعلاماته الأصلية أو الفرعية، كما هو معروف، لأن المبني لا تتغير علامه آخر. وهذا عند النحاة. ويخالفهم القراء وبعض اللغويين في هذا على الوجه المبين في رقم 5 من هامش ص 188.

2 كما في ج 4 ص 45 م 131، وذكرنا هناك أنه يسمى: "الملحق بالمعتل الآخر" وله حكم خاص موضح في باب المضاف لياء المتكلم ج 3.

3 أي: في آخره حرف من حروف العلة الثلاثة، وهي: الألف، والواو، والياء.
وقد يكتفي النحاة بتسميته: "المعتل" فقط، لأن المعتل في اصطلاحهم هو: "معتل الآخر" وهو ما كان حرفه الأصلي الأخير حرف علة" سواء أكان اسماً، أم فعلاً. أما الصرفيون فقد جري اصطلاحهم على أن المعتل هو: ما كان أحد حروفه الأصلية حرف علة: سواء أكان حرف العلة في الأولى، أم في الوسط، أم في الآخر، أم في أكثر من موضع. وسواء أكان ذلك في اسم أم فعل. ولكل حالة من تلك الحالات المختلفة اسم خاص بها، وحكم معين في علم: "الصرف". ولم يطلق النحاة ولا الصرفيون اسم =

(187/1)

المهدي، الحمى ... " وأيضاً "الهادي، الداعي، المنادي، والمرتجي ... " وأيضاً "أدكو1
طوكيو2، سَمْنَدُو3 قَمْنَدُو4

وهذا النوع المعتل ثلاثة أقسام على حسب حرف العلة الذي في آخره:
أولها؛ المقصور5: وهو: الاسم المعرب الذي في آخره ألف6 لازمة 7.

= المعتل على شيء من الحروف، مع أن بعض الحروف قد يكون معتلاً، مثل: إلى، على، في.... والسبب في ذلك أن كلامهم في المعتل، وأنواعه، واسم كل نوع وحكمه - إنما هو من ناحية الإعراب. وما يتصل به، وهي ناحية لا تتصل بالحروف، إذ الحروف كلها مبنية كما عرفنا- في ص76 على أنه لا مانع من تسمية الحرف الذي فيه حرف علة "بالمعتل" ولكن لا يصح تسميته بالمقصور، ولا بالمنقوص، ولا بالأسماء الأخرى الخاصة التي أطلقها النحاة أو الصرفيون، على أنواع المعتل من الأسماء أو الأفعال، "كالمثال، والأجوف، والناقص ... إلخ" لأن هذه التسميات مقصورة عندهم على أنواع المعتل من الأسماء والأفعال وحدهما.

ومن المقرر أن حرف العلة إن كان ساكناً بعد حركة تناسبه فهو حرف علة، ومد، ولين، نحو: مساعد، ومسعود، وسعيد. وإن كان ساكناً بعد حركة لا تناسبه فهو حرف علة ولين معاً، نحو: جموهر، وزين. وإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط، مثل: حمور، وهيف.... "راجع الخصري ج 2 في باب الترقيم والإعلال بالنقل". وعلى هذا تكون الألف دائماً حرف علة، ومد، ولين.

ويتردد في كلام النحاة: "الحرف السعل" يريدون به الحرف الذي يخضع لأحكام

الإعلال، وتجري عليه ضوابطه، كقلب الباء المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة، كقولهم في بناي ... بناء و ... فإن لم يخضع لتلك الأحكام فهو حرف علة فقط، كالفعل الماضي، عور، أو هيف.

وستجيء إشارة لهذا في ج 2 هامش ص 86 م 67.

1 اسم بحيرة وبلد مصري على الساحل الشمالي، قرب الإسكندرية.

2 حاضرة بلاد اليابان.

3 اسم طائر، واسم حصن في بلغراد.

4 اسم طائر.

5 مما يلاحظ: أن النحاة لا يطلقون اسم المقصور والممدود على الاسم إلا إذا كان معربا. بخلاف اللغويين والقراء، فإنهما يطلقونهما على المعرب والمبني، ولذا يقولون في: "أولى وأولاء، اسمي إشارة" إن الأولى مقصور، والثاني ممدود، مع أن الاسمين مبنيان، فلاصطلاح مختلف عند الفريقين.

- كما سبق في رقم 1 من هامش ص 187، وكما سيجيء في باب اسم الإشارة، -
رقم 1 من هامش ص 324 وفي رقم 1 من هامش ص 450 م 170 ج 4.

6 وهذه الألف يكون قبلها فتحة دائما، كشأن جميع الألفات، فإن جاء بعدها تاء التأنيث مثل: فتاة، ومباراة ... وزال عنه اسم المقصور وحكمه، وصار إعرابه على التاء - كما في: "و" من ص 190 وسيجيء البيان والإيضاح في الباب الخاص به من الجزء الرابع، ص 558 م 171 ص 569.

7 لا تفارقه في حالة من حالات إعرابه الثلاث، الرفع، والنصب والجر، إلا إذا وجدت علة صرفية تقضي بحذفها، فتحذف لفظا، ولكنها تعتبر موجودة تقديرا، لأن المحذوف لعله كالثابت، وذلك كحذفها عن التنوين في مثل: فتى، علا، رضان فإنها موجودة تقديرا. وهذا معنى قولهم:

إن ألف المقصور موجودة دائما، إما لفظا وإما تقديرا عند الوقف يحذف التنوين - في الشائع - فترجع الألف، ويكون الإعراب مقدرا عليها. وهذا هو الشائع في الإعراب اليوم، ولا بأس به، بل فيه تيسير =

وحكمه: أن يعرب بحركات مقدرة على هذه الألف في جميع صوره؛ رفعًا؛ ونصبًا، وجرًا؛ إذ لا يمكن أن تظهر الفتحة أو الضمة أو الكسرة على الألف. ومن أمثلته: {إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ} . "اتَّبِعْ سَبِيلَ الْهُدَى". فكلمة: "الهُدَى" الأولى، اسم "إن"؛ منصوبة بفتحة مقدرة على الألف؛ وكلمة: "هُدَى" الثانية خبر "إن"، مرفوعة بضمة مقدرة على الألف أيضًا. وكلمة: "هدى" الثالثة مضاف إليه، مجرورة بكسرة مقدرة على الألف 1. ومن أمثلته: رضا الله أسمى الغايات. وإن رضا الناس غاية لا تدرك، احرص على رضا الله ... فكلمة: "رضا" مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة بحركة مقدرة على الألف ... وهكذا كل الأسماء المقصورة 2.

وليس من المقصور ما يأتي:

- أ- الأفعال المختومة بألف لازمة، مثل: دعا، سعى، يخشى، ارتقى. وإنما هي نوع من الأفعال التي تسمى ناقصة. "ويراد بهذه التسمية هنا: أنها معتلة الآخر".
- ب- الحروف المختومة بألف لازمة، مثل: إلى، على ... لأن هذه كتلك ليست أسماء.

= وإذا كانت الألف لا تفارقه، وعلامة الإعراب لا تظهر عليها مطلقًا، كما أوضحنا، فلم لا يعتبر مبنياً؟ تقدم جواب هذا في "و" من ص 99.

وقلنا في "ب" ص 106 "وسيجيء أيضًا في ج 3 م 97 ص 174 عند الكلام على المضاف إلى ياء المتكلم" أن بعض العرب يقلب ألف المقصور ياء، ويدغمها في ياء المتكلم: فيقول في كلمة: "هدى" عند الإضافة لياء المتكلم: هدى خير الوسائل للسعادة. وفي هذه الصورة يكون معربًا بالياء التي أصلها الألف بدلًا من حركات الإعراب التي كانت مقدرة على الألف، فهو مما ناب فيه حرف عن حركة. ولا يحسن اليوم الأخذ بهذا الرأي.

1 وهي تكتب ياء هنا، وتكتب في مواضع أخرى ألفًا، تبعًا لقواعد الإملاء التي تقضي بأن ألف المقصور الثلاثية إن كان أصلها ياء تكتب ياء، وإن كان أصلها واو تكتب ألفًا، فلا بد من إرجاع الألف الثلاثية إلى أصلها. أما التي تزيد على ثلاثة فإنها تكتب ياء دائمًا.

وسواء أكتبت ألف المقصور ياء أم ألفًا - فإنها في جميع أحوالها تسمى: "ألفًا" ما دام قبلها فتحة.

وهذا الرأي هو الشائع اليوم في رسم الحروف.

وللكوفيين رأي آخر يجيز كتابة المقصور الثلاثي بالألف أو الياء إن كان الاسم مضموم الأول أو مكسورة.... ولا نتعرض لبيان أن هذا أنسب أم ذاك والسبب ... ولكن

الذي لا شك فيه أن قواعد رسم الحروف معقدة مضطربة، في حاجة إلى ضبط وتجديد وتيسير. وهذا من أخص خصائص الجمع اللغوي، لأنه في هذه الناحية يمثل الهيئات العلمية اللغوية مجتمعة، والبلاد العربية كلها.

2 مع ملاحظة أن الكلمة المقصورة إن كانت ممنوعة من الصرف مثل موسى - على اعتباره ممنوعاً من الصرف - فإنها تخضع لأحكام المنع المختلفة.. ومنها الجر بالفتحة المقدرة بدلاً من الكسرة المقدرة، إن لم يكن هناك مانع..

(189/1)

ج- الأسماء المبنية المختومة بهذه الألف؛ مثل: "ذا" و"تا" من أسماء الإشارة. ومثل "إذا" الظرفية و"ما" الموصولة، وغيرها من الأسماء المبنية.

د- الأسماء المعربة التي في آخرها واو، أوياء، مثل: "أدكو"، "الهادي"، لأنها ليست معتلة الآخر بالألف.

هـ- المثني في حالة الرفع مثل: سافر الوالدان، والأسماء الستة في حالة النصب، مثل: رأيت أباك؛ لأن الألف فيهما غير لازمة، إذ تتغير وتجي مكانها الياء مع المثني في حالة نصبه وجره؛ مثل: أكرمت الوالدين، وأصغيت إلى الوالدين. وتجي مكانها الواو والياء مع الأسماء الستة في حالة رفعها وجرها؛ مثل: أبوك كريم، استمع إلى أبيك.

و أشرنا¹ إلى أن المقصور إذا زيدت بعد ألفه تاء التانيث - نحو: فتاة، مباراة، مستدعاة - يفقد اسمه وحكمه بسبب هذه التاء، ولا يسمى مقصوراً، لأنه لا يكون مقصوراً إلا بشرط انتهائه بألف تقع عليها الحركات الإعرابية مقدرة. ولا يتحقق هذا الشرط إذا وقعت بعد ألفه تاء التانيث، إذ تكون هي خاتمة أحرفه، وعليها تقع الحركات الإعرابية ظاهرة لا مقدرة؛ ولذا تبقى عند تثنيته للدلالة على تانيثه، وتحذف عند جمعه، ويراعى في الاسم بعد حذفها ما يراعى في جمع المقصور².

ويجب التنبيه للفرق الواسع بين تاء التانيث السائلة والهاء الواقعة ضميراً بعد ألف المقصور في مثل: "من أطاع هواه أعطى العدو مناه؛ فهذه الهاء كلمة مستقلة تماماً. ثانيها: المنقوص؛ وهو: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة³، غير مشددة، قبلها كسرة، مثل: العالى، الباقي، المرتقي، المستعلي...

1 في رقم 6 من هامش ص 188 ويلاحظ آخر ما جاء في أول قسم "أ" ص 168.

2 مما سيجيء بيانه في الباب الخاص بتثنية المقصور وجمعه في الجزء الرابع، م 171 ص 566.

3 إذا حذفت الياء لعلة صرفية كالتنوين، أو علة أخرى، فهي في حكم الموجودة، مثل: هذا داع للخير. ويكون الإعراب على هذا الياء المقدرة. ولماذا لا يعتبر المنقوص من المبنيات؟ سبق جواب هذا في "و" من ص 99.

(190/1)

وحكمه: أن يرفع بضمة مقدرة على الياء في حالة الرفع، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء في حالة النصب¹، ويجر بكسرة مقدرة² عليها في حالة الجر؛ مثل: الخلق العالي سلاح لصاحبه، إن الخلق العالي سلاح لصاحبه، تمسك بالخلق العالي. فكلمة: "العالي" في الأمثلة الثلاثة نعت "صفة"، ولكنه مرفوع في المثال الأول بضمة مقدرة، ومنصوب في المثال الثاني بالفتحة الظاهرة، ومجرور في المثال الثالث بالكسرة المقدرة. ومثله: الباقي للمرء عمله الصالح. إن الباقي³ للمرء عمله الصالح. حافظ على الباقي من مآثر قومك. فكلمة: "الباقي" في المثال الأول مبتدأ مرفوعة بضمة مقدرة، وهي في المثال الثاني اسم "إن" منصوبة بالفتحة الظاهرة، وهي في الثالث مجرورة بكسرة مقدرة، وهكذا، فالمنقوص يرفع ويجر بحركة⁴ مقدرة على الياء؛ وينصب بفتحة ظاهرة عليها، كما رأينا.

والمنقوص الذي تقدر الضمة والكسرة على يائه وتظهر عليها الفتحة يجب إثبات يائه إن كان غير ممنون - لسبب يمنع التنوين؛ كإضافته، أو اقترانه بأل⁵، أو تثنيته، أو جمعه جمع مؤنث سالما⁶ - فإن كان ممنونا خلوه مما يمنع التنوين؛ وجب حذف الياء دون التنوين في حالتي الرفع والجر، مع تقدير الضمة والكسرة عليها، ويجب بقاء الياء والتنوين في حالة النصب؛ نحو: خير ما يحمد به المرء خلق عالٍ، إن خلقا عالياً يتحلّى به المرء خير له من الثروة والجاه، لا يحرص العاقل على شيء قدّر حرصه على خلق عالٍ يشتهر به. فيرفع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء الثابتة مع التنوين، ويجر بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة. وإنما حذفت الياء لالتقاءها ساكنة مع التنوين في حالتي الرفع والجر؛ إذ الأصل: "عاليُّن" في الرفع،

1 وفي بعض اللهجات تكون هذه الفتحة مقدرة حتماً إن كانت الياء في آخر الصدر

- المضاف إلى العجز في المركب المزجي طبقاً للبيان المفيد الآتي في "أ" من ص 196.
- 2 لبعض القبائل لغات أخرى منها حذف هذه الياء رفعاً وجراً، طبقاً لما سيجيء في البيان الذي في ص 197
- 3 ومثل القول الشاعر:
- إن الليالي لم تحسن إلى أحد ... إلا أساءت إليه بعد إحسان
- 4 فإن كان ممنوعاً من الصرف، مثل ليال - بواق ... جرى عليه حكم الممنوع من الصرف كما شرحناه، في ص 38 وهامشي 39.
- وإذا كان المنقوص ممنوعاً من الصرف وسمي به، مثل: جوار، وقواض، علمين مؤنثين - فلا تقدر الكسرة على الرأي المشهور، وإنما يجر بالفتحة، لكن أ تظهر الفتحة لخفتها في حد ذاتها، أم تقدر لنيابتها عن الكسرة الثقيلة؟ رأيان أشهرها الثاني.
- 5 بعض القبائل يحذف ياء المنقوص المقرون "بأل" رفعاً وجراً - طبقاً لما سيجيء في ص 197.
- 6 سيجيء في الجزء الرابع الباب الخاص بتثنية المنقوص وجمعه.

(191/1)

-
- و"عالين" 1 في الجر، استثقلت الضمة والكسرة على الياء، فحذفنا، فالتقى ساكنان، الياء والتنوين، حذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصارت الكلمة: عالٍ، في حالتي الرفع والجر - كما سلف. ومن أمثلة حذف الياء من المنون المرفوع قول الشاعر يمدح كرمياً:
- فهو مُدْنٍ للوجود وهو بغيضٌ ... وهو مُقْصٍ للمال، وهو حبيبٌ
- "ملاحظة": إذا كانت لام المنقوص محذوفة بغير تعويض همزة الوصل عنها "مثل: شَجٍ" فإنها ترجع أولاً ترجع في التثنية وفي جمع المؤنث السالم طبقاً للضابط الذي سبق 2 "في رقم 3 من هامش ص 102 وفي "ح" من ص 123 و 124".
- وليس من المنقوص ما يأتي:
- أ- الفعل بجميع أنواعه، ولا سيما المختوم بياء لازمة، مثل يَنْوِي محمد التنقل، ويجري وراء رزقه، وكذلك الحرف؛ ولا سيما المختوم بياء لازمة؛ مثل: في.
- ب- الاسم الذي في آخره ياء مشددة؛ مثل: كرسِيّ 3.
- ج- الاسم المختوم بياء ولكنه مبني؛ مثل: الذي، التي ... ذي "اسم إشارة".
- د- الاسم المعرب الذي آخر ياء ولكنها غير ملازمة له في كل حالاته؛ كالأسماء الستة

في حالة جرّها بالياء؛ مثل: أحسن إلى أخيك؛ وكذلك المثني وجمع المذكر السالم في حالة نصبهما وجرهما؛ مثل: أكرم الوالدين، واعتن بالوالدين، وصافح الزائرين، وأسرع إلى الزائرين؛ فإن الياء في الأسماء الخمسة لا تثبت؛ بل تتغير ويحل محلها الواو رفعًا، والألف نصبًا. كما أن الياء في المثني وجمع المذكر تتغير، ويحل محلها الألف في حالة رفع المثني، والواو في حالة رفع جمع المذكر ...

هـ- الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة، ولكن ليس قبلها كسرة؛ مثل: ظبي وكروسي؛ فالياء في الأولى قبلها سكون ظاهر على حرف صحيح، وفي الثانية قبلها سكون ظاهر على حرف صحيح، وفي الثانية قبلها سكون ظاهر على حرف علة3.

1 هذه النون هي رمز التنوين طبقًا للبيان الذي سبق في ص26.

2 في آخر رقم5 من هامش ص111 وفي "ج" من ص135.

"3و3" فكلمة كروسي وأشباهها- ليست من المنقوص لماعين، لا لماع واحد. عدم سكون الياء لزوما، وعدم كسر ما قبلها.

(192/1)

ثالثها: الاسم المعرب الذي آخره الحقيقي واو ساكنة لازمة قبلها ضمة. وهذا نوع لا تعرفه اللغة العربية الأصلية؛ ولم يُسمع عن العرب، إلا في بضع كلمات نقلوها عن غيرهم من الأجانب، منها: "سَمْنَدُو1"، "قَمْنَدُو2"، لكن لا مانع من تسمية بعض الأشخاص وغيرهم بأسماء مختومة بتلك الواو؛ كتسمية شخص أرسطو، أو خوفو، أو سنفرو3، أو: يدعو، أو: يسمو، وتسمية بلد: "أدفو، وأدكو"4، "أركنو"5، "طوكيو"6، "كنغو"7.

ولما كان هذا النوع غير عربي في أصله، ونادرًا في استعمال العرب، أهمله النحاة، فلم يضعوا له اسمًا، ولا حُكْمًا -فيما نعرف8- ولعل الحكم الذي يناسبه في رأينا هو أن يعرب بحركات مقدرة على آخره في جميع حالاته بغير تنوين9، فيرفع بالضمة المقدرة على الواو، وينصب بالفتحة المقدرة عليها، ويجر بالفتحة المقدرة عليها بدلا من الكسرة10، تقول: كان "سِنْفرو" ملكًا

1،2" سبق شرحهما في هامش ص 188 - رقم 3و4 ومنها: هند وكما جاء في

المجمع - اسم بلد.

3 "خوفو" اسم فرعون من فراعنة مصر في الدولة الأولى القديمة، وهو باني هرم الجيزة الأكبر. و "سنفرو" اسم فرعون آخر.

4 بلدان، أولاهما بصعيد مصر، والأخرى بالساحل الشمالي - كما سبق في رقم 2 من هامش ص 170.

5 اسم واحدة على الحدود المصرية الغربية.

6 اسم حاضرة اليابان.

7 إقليم بوسط إفريقية.

8 لم أجد له اسماً ولا حكماً فيما لدى من المراجع المختلفة، إلا ما ذكره بعض النحاة، كالصبان في آخر باب الممنوع من الصرف، عند الكلام على المنقوص من الأسماء الممنوعة من الصرف، فإنه قال ما نصه:

"ولو سميت بالفعل "يغزو" و "يدعو"، ورجعت بالواو والياء، أجريته مجرى "جوار" وتقول في النصب: رأيت يدعى ويغزي. قال بعضهم: ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت من أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة، فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها. وإذا سميت بالفعل: "يرم" من: "لم يرم" رددت إليه ما حذف منه، ومنعته من الصرف. تقول: هذا يرم، ومررت بيرم، والتنوين للعرض، ورأيت يرمي. "وإذا سميت بالفعل: "يغز" لم يغز" قلت: هذا يغز، ومررت بيغز، ورأيت يغزي. إلا أن هذا ترد إليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل اسعمال جوار" "أه. وفي هذا الكلام فوق ما فيه من تخيل بعيد - ما يستدعي التوقف والنظر، "كما قلنا في ج4 ص 161، 162م 145" لأن الأخذ به يؤدي إلى تغيير صورة العلم تغييراً يوقع في اللبس والإبهام. ويحدث لصاحبه مشقات في معاملاته.

"9، 10" لأن الاسم في هذه الحالة يكون علماً أعجمياً، فيمنع من الصرف، ويجز بالفتحة بدلاً من الكسرة إن لم يمنع من ذلك مانع آخر. كالإضافة، أو: أل.

(193/1)

مصرياً قديماً، إن "سنفرو" أحد الفراعين، هل عرفت شيئاً عن سنفرو؟ وهذا الحكم يسري على الكلمات القليلة التي أخذها العرب عن غيرهم، كما سيري على الأسماء التي لم يأخذوها، وكذلك المستحدثة بعدهم للأشخاص والبلاد وغيرها 1 ...

يؤدي إلى إدخال تغيير على العلم في مظهره يؤدي إلى اللبس¹

وليس من النوع الثالث ما يأتي:

أ- الفعل الذي آخره واو، مثل: يدعو، يسمو، يعلو؛ لأن هذه ليست أسماء.

ب- الاسم الذي ليس معرباً، مثل: هُوَ ... وذو، بمعنى الذي "نحو جاء ذو قام" 2 ...

ج- الاسم المعرب الذي آخره واو، ولكنها ليست في الآخر الحقيقي بل في الآخر العارض؛ مثل: يا "ثمو" ويا "محمو" في ترخيم كلمتي: "ثمود" و"محمود" حين النداء؛ فإن الآخر الحقيقي هو الدال، لا الواو.

د- الاسم المعرب الذي آخره واو، ولكنها ليست لازمة؛ كالأسماء الخمسة في حالة الرفع، مثل: سعد أخوك³ ... فإن هذه الواو تتغير في حالة النصب، وتحل محلها الألف؛ كما تتغير في حالة الجر وتحل محلها الياء.

"1 و 1" وقد رأيت ما يقوي هذا الحكم من كلام "العكبري" شارح ديوان "المتنبى"

حيث جاء في القصيدة التي مطلعها:

"لهذا اليوم بعد غد أريج ... ونار في العدو لها أجيح"

عند البيت:

فإن يقدم فقد زرنا "سمندو" ... وإن يحجم فموعدة الخليج

ما نصه: "قال ابن جني سألت المتنبى: لم لم تعرب سمندو؟ يريد: لم لم تظهر الفتحة على الواو في آخر كلمة: "سمندو؟ فقال: لو أعربتها لم تعرف".

فسمع ابن جني الجواب ولم يعلق عليه، فسكوته قد يفيد الرضا بما سمع.

"هذا وسيجيء حكمه عند إضافته لياء المتكلم في الباب الخاص بهذا - ج 3 ص 143 م 69 - كما سيجيء حكمه عند تثنيته وجمعه في الباب الخاص بذلك، ج 4 م. 171 ص 566".

2 أما "ذو" التي من الأسماء الستة فالواو في آخرها غير لازمة، وأيضاً ليست أصلية.

3 ومثلها واو جمع المذكر السالم المضاف: مثل: جاء عالمو الهندسة، فإن هذه الواو تتغير، ويحل محلها الياء نصباً وجرّاً. هذا إلى شيء آخر هو: أن الواو في الأسماء الستة وفي جمع المذكر طارئة فهي خارجة عن صيغة الكلمة، وهذا يبعدها من النوع الثالث.

هـ- الاسم المعرب الذي آخره واو لازمة، ولكن ليس قبلها ضمة؛ مثل: حُلُو، حَطُو، صَحُو، دَلُو، صَفُو، فإنه من المعتل الجارى مجرى الصحيح¹ في إعرابه بحركات ظاهرة على آخره رفعًا ونصبًا وجرًا².

"ملاحظة" سيجيء في ج4 ص457 م171 باب خاص بطريقة تثنية المنقوص والمنقوص والممدود وجمعها جمع مذكر سالم وجمع مؤنث سالم.

1 سبق تعريفه وحكمه في ص187.

2 وفيما سبق من المعتل وأحكام المنقوص والمنقوص يقول ابن مالك:
وسم معتلا من الأسماء ما ... كالمصطفى، والمرتقي مُكَارِمًا
فالأول الإعراب فيه قدرا ... جميعه، وهو الذي قد "قُصِرًا".
والثاني "منقوص"، ونصبه ظهر ... ورفع ينوي، كذا أيضًا يُجَر

(195/1)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- عرفنا¹ أن المنقوص تقدر على آخره الضمة، والكسرة، وتظهر الفتحة؛ مثل: أجبـت داعي الحق. لكن إذا وقع المنقوص صدر مركب مزجي²، فإنه قد يجوز -عند بعض القبائل- في هذا الصدر أن يُعرب إعراب المضاف، ويعرب ما بعده "وهو: العَجْرُ" مضافًا إليه، ممنوعًا من الصرف أو غير ممنوع على حسب حالته وما يستحقه. وفي هذه الحالة لا تظهر الفتحة على ياء المنقوص -في الأشهر³- ومن أمثلته عرفت "داعي سَلَمٍ"، أو: "مَعْدِي كَرِبٍ"، أو "صافي هَنَاءٍ" "أسماء أشخاص" ودخلت "سواقي خَيْلٍ"، أو: "مرامي سفرٍ" أو "قالي قَلَاءٍ" "أسماء بلاد" فالصدر يعرب إعراب المنقوص من غير أن تظهر عليه الفتحة في حالة النصب. وهذا هو نوع المنقوص الذى لا تظهر على يائه الفتحة في حالة نصبه⁴ ... ومع أن هذا هو المشهور -قديمًا في تلك اللغة- فالمناسب لنا اليوم ألا نلجأ إلى الإضافة؛ لأن ترك الياء في حالة النصب بدون فتحة ظاهرة قد يدعو للخيطة والإيهام بغير داعٍ، فالخير ألا نعربه إعراب المتضايقين، وإنما الخير أن نستعمله الاستعمال المشهور في المركب المزجي؛ بأن يكون الإعراب على آخر العجز

وحده، مع ترك الصدر على حاله، فلا نعره إعراب المضاف مع المضاف إليه لأن الإعراب على آخر العجز وحده يدل على أن اللفظ مركب مزجي.
ومن العرب من يميز فتح هذه الياء كغيرها من المنقوص، كما أن منهم من يمكن ياء المنقوص دائماً. ولكن من المستحسن عدم الأخذ بهذين الرأيين؛ للدواعي القوية التي نرددها، والتي نردفها بأننا حين نذكر عدة آراء مختلفة نذكرها لا لنحاكيها -فالحكاية اليوم للأشهر وحده- وإنما نذكرها للمتخصصين؛ ليستعينوا بها على فهم النصوص القديمة التي تشتمل عليها، إلا إذا أشرنا إلى جواز استعمالها لسبب قوي.

1 في ص 191.

2 تعريف المركب المزجي وأحكامه وكل ما يختص به مدون في باب "العلم" وسيأتي "ص 300، 311، 313 وما بعدهما".

3 ويحسن في هذه الحالة كتابة الصدر منفصلاً عن العجز، ليكون هذا الانفصال دالاً على الإضافة، وموجهاً إليها، إذ المضاف غير المضاف إليه، فمن حقهما أنهما لا يتصلان في الكتابة بخلاف حال المزج، فإنه يقوم على أنهما بمنزلة شيء واحد، ولذا يتصلان كتابة في الغالب "انظر ص 300، 314".

4 سيجيء البيان أيضاً في ص 314 وفي ج 4 ص 176 م 147.

(196/1)

وقد أشرنا إلى أن بعض القبائل يحذف من "المنقوص" المفرد، المقترن بأل ياءه في حالتي الرفع والجر، وبلغتهم جاء القرآن الكريم، مثل كلمة: "الباد" في قوله تعالى في سورة الحج: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ} ، أي: البادي.... ومثل "بالواد" في قوله تعالى في سورة الفجر: {وَتَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ} أي: بالوادي. ومثل: "المتعال" في قوله تعالى: {عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ} أي: المتعال.
وإذا ختم صدر المركب المزجي بواو، وأريد إضافة الصدر إلى العجز -اتباعاً للرأي السالف- فإن الحركات كلها تقدر على الواو؛ مثل: "نُحْرُو هنود" 2 و"مُجْدُو ملوك" 3

والحكمة في عدم ظهور الفتحة هو الحرص على بقاء الاسم على حالته الأصلية؛ ليبقى دالاً على صاحبه، دلالة العلم، لا دلالة المضاف والمضاف إليه؛ لأن الإضافة هنا ظاهرية شكلية فقط. ولم أر من يميز الإعراب على آخر العجز وحده، مع ترك الصدر على حاله، ولا من عرض حكماً لهذا النوع من المعتل - كما أسلفنا 4- لكن حمله على نظيره المركب المزجيّ المختوم صدره بالياء قد يبيح هذا، بل يجعله أفضل؛ إذ يدل على أن اللفظ مركب مزجيّ، مضاف فلا يقع فيه لبس.

ب- إذا أضيفت كلمة "لدى" 5 للضمير فإن ألفها تقلب ياء، مثل: زاد الخير لديك، فكلمة: "لدى" ظرف منصوب بفتحة مقدرة. لكن أهذه الفتحة مقدرة 6 على الياء الظاهرة، أم مقدرة على الألف التي كانت في الأصل، وانقلبت ياء؟ يُفضل النحاة أن يقولوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف التي صارت ياء، وذلك لسببين: أولهما: أن الألف هي الأصل، فلها الاعتبار الأول.

ثانيهما: أن الياء في آخر المعربات تظهر عليها الفتحة في الأغلب، فإذا

1 في ص 191.

2 نهر: علم زعيم هندي وطني في عصرنا وقد تولى رئاسة الوزارة قبل موته وبعد استقلال بلاده.

3 اسم أمير فارسي.

4 في ص 193، النوع الثالث.

5 هي ظرف مكان معرب، بمعنى: عند. وتفصيل الكلام عليهما في "باب الظروف"

ج2 ص 325 م 79 وج3 باب الإضافة ص 48 م 94.

6 منع من ظهورها السكون الذي جاء للتخفيف. أو مراعاة أصلها وهو أنها لا تظهر على الألف التي انقلبت ياء.

(197/1)

.....

جعلنا الفتحة مقدرة على الألف، بقيت القاعدة السابقة سليمة مطردة، بخلاف ما لو جعلناها مقدرة على الياء فيكون التقدير مخالفاً للأعم الأغلب، من ظهور الفتحة

مباشرة على الياء1.

مواضع الإعراب التقديرى:

ج- فهمنا من المسائل السابقة2، معنى الإعراب الظاهر، والإعراب المقدر "أي: التقديرى"، في الأسماء والأفعال المضارعة. وسواء أكانت علامة الإعراب ظاهرة أم مقدرة -لا بد أن تلاحظ في التوابع، فيكون التابع ماثلاً في علامة إعرابه للمتبع3. وبقي أن نشير هنا إلى أن الإعراب التقديرى لا ينحصر في تلك المواضع التي سبق الكلام عليها في المضارع المعتل الآخر4، وفي الاسم المعتل الآخر5؛ لهذا كان من المستحسن أن نجمع هنا ما تفرق من مواضع الإعراب المقدر6 "التقديرى" التي سبقت، والتي لم تسبق، وأن نركزها في موضع واحد، ليسهل الرجوع إليها. فمن هذه المواضع ما تقدر فيه الحركات "الأصلية أو الفرعية7"، ومنها ما تقدر فيه الحروف النائية عن الحركات الأصلية. "فالحروف تقدر كالحركات". وإليك البيان: أولاً - أشهر المواضع التي تقدر فيها الحركات الأصلية: 1- تُقَدَّر الحركات الثلاث "أي: الضمة، والفتحة، والكسرة" على آخر الاسم المقصور، -مثل المصطفى- في كل حالاته الثلاث: الرفع، والنصب،

1 وهذا من فلسفة النحاة. ولن يترتب على الأخذ بالرأي الأول ضرر، بل لعله الأوضح والأسهل، ولا حاجة بنا إلى التشدد.

2 في ص 72 و 84 وما بعدهما.

3 انظر رقم2 من هامشي ص182، ففيه الإشارة لهذا. وفي ص84 بيان آخر لفائدة الإعراب التقديرى والمحلي.

4 ص182.

5 ص 187.

6 وهو غير الإعراب المحلي الذي سبق بيانه في: "أ" من ص 84 والذي ستحيى له إشارة في ص 314 وأيضاً في ج2 ص320 م89.

7 كالفتحة المقدرة النائية عن الكسرة في الممنوع من الصرف، مثل قبلت النصح من هدى "اسم امرأة".

والجر، - كما سبق في ص 170- وكذلك على آخر الاسم المعتل بالواو، كما في ص 175.

2- تُقدّر حركتان فقط هما: الضمة، والكسرة، على آخر الاسم المنقوص، في حالة الرفع والجر؛ كما سبق في ص 172.

3- تقدر الحركات الثلاثة على آخر الاسم، إذا سكن للوقف، مثل جاء محمد. رأيت محمد، قصدت إلى محمد بإعراب "محمد" مرفوعة، أو منصوبة أو مجرورة، بحركة مقدرة، منع من ظهورها السكون العارض للوقف. ومثل هذا يقال في الفعل المضارع صحيح الآخر، رفعًا، ونصبًا؛ مثل: علي يأكل، عليّ لن يأكل،: فالفعل "يأكل" مرفوع، أو منصوب، بحركة مقدرة، منع من ظهورها السكون العارض للوقف. ومن التيسير في الإعراب واختصار الكلام، أن نقول في إعراب "محمد" إنه: مرفوع أو منصوب، أو مجرور بالحركة الأصلية، وضبط بالسكون للوقف؛ وكذلك نقول في المضارع إنه: مرفوع، أو منصوب بالحركة الأصلية، وألزم السكون للوقف. ومثل هذا نقوله في بقية المواضع الآتية:

4- تقدر الحركات الثلاثة جوازًا على الحرف الأخير من الكلمة، إذا كان مما يدغم في الحرف الأول من الكلمة التالية؛ مثال ذلك في الاسم قراءة من قرأ: "وقتل داوود جالوت" يدغام الدال في الجيم؛ ومثاله في الفعل: يكتب بكر، يدغام الباءين في بعض اللغات. ومن التيسير لما سبق، أن نقول: "داوود"، و"يكتب" مرفوع، وجاءه السكون العارض لأجل الإدغام.

5- تقدر الحركات الثلاث جوازًا على الحرف الأخير من الكلمة، إذا سكن للتخفيف؛ كتسكين الحروف الآتية في الكلام، نثره ونظمه، وفي

1 كما سبق في ص 188.

2 كما سبق في ص 193

3 كما سبق في ص 191 أما الفتحة فتظهر في حالة نصبه.

4 عند الوقف في حالة النصب- فقط يقلب التنوين ألفًا، وهو المشهور، فيكون منصوبًا بفتحة ظاهرة على الدال، بعدها ذلك التنوين المنقلب ألفًا مثل: أكرمت محمدًا. أما على اللغة التي تقف بحذف التنوين مطلقًا فتكتب "محمد" بسكون الدال.

5 يكون هذا السكون أيضًا في الأسماء المبنية، والأفعال المبنية، إذا كان آخر كل منهما

متحركاً وسكن للوقف، مثل محمد قام ... إلى أين.. بل إنه يوجد في الحروف المتحركة الآخر. مثل. "منذ" باعتبارها حرف جر، فتقول: منذ.

6 الأصل في ذلك أن الكلمة الواحدة- أو ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة، كالكلمة التي بعدا الضمير المتصل- إذا اشتملت على ثلاثة أحرف متحركة، "نحو: عنق، وفخذ، وإبط ... " أو أكثر، جاز تسكين الحرف الثاني المتحرك تخفيفاً. أما التخفيف الذي للوقف فيكون في آخر الكلمة -كما تقدم- وقد يجري التخفيف بين هذه الحروف المتحركة إذا كانت في كلمتين، بعض منها في آخر كلمة سابقة وبعض آخر في أول التي تليها، كالذي في كلمة: "السيئ" ويأمر، ويشعر.... من الآيات. وهذا يسمى:

"التخفيف مع الوصل على نية الوقف" ومن أمثلته أيضاً الآية التي في "د" ص 205 "ولهذا إشارة في الهمع ج1 ص 54 وفي الجزء الأول من الخصري والصبان، آخر باب: "المعرب" والمبني. أما البيان والتفصيل في ص 6 ج 5 من كتاب: "إرشاد الأريب" إلى معرفة الأديب، لياقوت الرومي، طبعة مرجليوث."

(199/1)

وفي بعض القراءات القرآنية. فقد سكنت الهمزة المكسورة في قوله تعالى: {فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ} . وسكنت التاء المضمومة في قوله تعالى: {وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ} . وسكنت السين المضمومة في قوله تعالى: {قَالَتْ هُم مَّ رُسُلُهُمْ} .

وسكنت الهمزة المكسورة في آخر الكلمة السيئ من قوله تعالى في المشركين: {فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا، اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ} .

وسكنت الراء المضمومة في قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا} . وكذلك سكنت الراء المضمومة في قوله تعالى: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ} . ومن التيسير أن نقول في كل كلمة من الكلمات السابقة وأشباهها: إنها مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، بالعلامة الأصلية وسكنت للتخفيف1....

6- تقدر الحركات الثلاثة جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة، إذا أهملنا حركته الأصلية، وجعلناها ماثلة لحركة الحرف الذي يليه بعده، كقراءة من قرأ: "الحمد لله ربّ

الْعَالَمِينَ"، بكسر الدال، تبعاً لحركة اللام التي جاءت بعدها، وتسمى هذه الحركة حركة الإبتاع؛ لأننا أتبعنا السابق للآحق فيها، ومن الممكن مراعاة التيسير السابق. وهذا النوع من الإبتاع يختلف اختلافاً واسعاً عن الإبتاع الذي سبق في "ج" ص 59 وعن الإبتاع الذي يكون في التوابع الأصلية الأربعة "النعته، التوكيد، العطف، البديل".

7- تقدر الحركات الثلاث على آخر العلم المحكي 2 من غيره تغيير في حالة من أحواله؛ رفعاً ونصباً وجرّاً، كالعلم المركب تركيب إسناد؛ مثل: "فَتَحَ"

-
- 1 فهذا سكون عارض يختلف اختلافاً أساسياً عن أنواع السكون الأخرى ولا سيما السكون الذي يجلبه الجازم- كما سيجيء في موضعه من جزء 4 م 148 ص 212 باب "إعراب الفعل".
 - 2 الذي نريد أن نحكي نطقه في صورته الأصلية التي جاءت عليها أولاً. ومن صور الحكاية في غير العلم ما سبق في "ج" ص 30.

(200/1)

.....

الله"، "نصر الله"، "عليّ شاعر" وكل هذه أعلام أشخاص". تقول: جاء "فتح الله". شاهدت "فتح الله" ذهبت إلى "فتح الله"؛ فتبقى حركة الكلمتين كما هي في الأصل، مع إعرابهما معاً في الحالة الأولى فاعلاً مرفوعاً بضمّة مقدرة للحكاية، وهي غير هذه الضمة الظاهرة ... وإعرابهما في الحالة الثانية مفعولاً به منصوباً بفتحة مقدرة، منع من ظهورها ضمة الحكاية، وفي الحالة الثالثة مجروراً، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره، منع من ظهورها حركة الحكاية. وكذا البقية.

- 8- تقدر الحركات الثلاث على آخر الاسم المضاف لياء المتكلم 1،

- 1 للإضافة إلى ياء المتكلم بحث مستقل شامل "في ج 3 ص 167 م 97" ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن الإضافة إلى ياء المتكلم تشمل الإضافة الظاهرة إلى ياء المتكلم، كما تشمل الإضافة المقدرة إليها، يريدون بالظاهرة: "ما كانت فيها الياء نفسها بارزة غير محذوفة، وغير منقلبة حرفاً آخر"، مثل كتابي صاحبي. ويريدون بالمقدرة إليها إحدى

الحالات الآتية:

أ- ما كانت فيها الياء محذوفة من غير عوض عنها، مع وجود ما يدل عليها، كالكسرة قبلها، مثل: يا رب ساعد، وأصلها: يا ربي.

ب- ما كانت فيها الياء محذوفة، ولكن عوض عنها تاء التأنيث المبنية على الفتح أو على الكسر، مثل: يا أبت "أي: يا أبي" فكلمة: "أب" من "أبت" منادى منصوب؛ لأنه مضاف للياء المحذوفة التي عوض عنها تاء التأنيث، وتاء التأنيث حرف، إذ الياء لم تنقلب إليها، كما تنقلب إلى الألف، ولهذا كانت كلمة "أب" منصوبة، ولكن بفتحة مقدرة، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة تاء التأنيث؛ لأن تاء التأنيث تقتضي فتح ما قبلها. ذلك قولهم، وهو صحيح دقيق. ولكن من الممكن الاختصار فنقول: إنها منصوبة بفتحة ظاهرة.

ج- ما كانت فيها الياء منقلبة ألفاً، مثل: يا "صاحباً" لا تترك زيارتي. فكلمة "صاحب" منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف، ومن التيسير أن نقول: منصوب بالفتحة الظاهرة.

ملاحظة: إنما تقدر الحركات الثلاثة على المضاف إلى ياء المتكلم. بشرط ألا يكون مثنى، ولا جمع مذكر سالم، ولا منقوصاً، ولا مقصوراً. فإن كان مثنى وهو مرفوع. فإن ياء المتكلم تثبت مفتوحة بعد ألف التثنية الساكنة: نحو: جاء صاحبي. وإن كان مثنى وهو منصوب أو مجرور فإن ياء المتكلم تثبت في الحالتين مدغمة في ياء التثنية، ومفتوحة، نحو رأيت صاحبي "وأصلها - كما سبق - صاحبين لي، حذفت النون واللام للإضافة، أو حذفت النون للإضافة، واللام للتخفيف، وأدغمت الياء في الياء مع فتح الثانية منهما".

وإن كان جمع مذكر فإن واوه في حالة الرفع والإضافة لياء المتكلم موجودة وليست مقدرة، ولكنها تقلب ياء، وتدغم الياءان، مع كسر ما قبلهما، وفتح ياء المتكلم، مثل: جاء صاحبي، "وأصله: صاحيون لي. حذفت النون واللام للإضافة، أو حذفت النون للإضافة، واللام للتخفيف - كما سبق - فصارت: "صاحبوي" اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت =

مثل: هذا كتابي، قرأت كتابي، وانتفعت بكتابي. فكلمة: "كتاب" الأولى خبر مرفوع بضممة مقدرة؛ منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة ياء المتكلم. "كتاب" مضاف، و"ياء المتكلم" مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر. وكلمة: "كتاب" الثانية. مفعول منصوب بفتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة ياء المتكلم، و"ياء المتكلم" مضاف إليه مبني على السكون في محل جر. وكلمة: "كتاب" الثالثة مجرورة بالياء، وعلامة جرهما كسرة مقدرة منع من ظهورها الكسرة الظاهرة، التي جاءت لمناسبة ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه ... وبعض النحاة لا يوافق على أن الكسرة في حالة الجر مقدرة، وإنما هي الكسرة الظاهرة وهو إعراب أحسن، إذ لا داعي للتعقيد والإعنات والتطويل، ويجدر الأخذ بهذا وحده. ولما كانت ياء المتكلم قد تنقلب ألفاً أحياناً، فنقول، في يا "صاحبي"؛ و"صديقي": يا "صاحباً" ويا "صديقاً" ... كانت كلمة: "صاحب" و"صديق" منادى منصوب بفتحة مقدرة، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف، التي أصلها ياء المتكلم. وصاحب، وصديق: مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر. ومن الممكن في هذه الحالة مراعاة التيسير بأن نعرب كلمة "صاحب"

= الياء في الباء، وكسر ما قبلهما، فصارت صاحبي. ويكون مرفوعاً بالواو التي قلبت ياء كما سبق، وإن كان منصوباً أو مجروراً فإن ياءه تدغم في ياء المتكلم التي تتحرك بالفتح، وقبلهما كسرة، مثل: أكرمت زائري، وسلمت على زائري، فكلمة: "زائري"، وأصلها: زائرين لي ... "منصوبة أو مجرورة، وعلامة نصبها وجرها الياء الأولى الساكنة، المدغمة في ياء المتكلم المفتوحة، وكلمة زائري: مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه، مبنية- على الفتح- في محل جر، هذا والياء الأولى في مثل كلمة: "زائري" السالفة تختلف عن الياء الأولى في كلمة "صاحبي" في المثال السابق، وهو، "جاء صاحبي" لأن الياء الأولى في كلمة صاحبي، منقلبة عن واو، فهي علامة رفع، بخلاف الأخرى، فهي ياء الجمع، علامة النصب أو الجر.

وإن كان منقوصاً، فإن ياءه تثبت في كل أحواله، وتدغم في ياء المتكلم، التي تتحرك بالفتح، مثل: جاء هادي، كلمتُ هادي، استمعت إلى هادي. فكلمة: "هادي" مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، بحركة مقدرة على الياء الأولى، منع من ظهورها السكون العارض للإدغام، ولا يحسن أن يقال: منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون؛ لأن السكون عدم الحركة، والعدمي عندهم لا يشغل، إنما الذي يشغل هو الوجودي. وإن كان مقصوراً ثبتت ياء المتكلم بعد ألفه دائماً، مع فتحها، وفي الباب الخاص

بالمضاف إلى ياء المتكلم إيضاح لكل ما سبق - ومكانه ما أشرنا إليه وهو ج 3 ص 69 م 96.

(202/1)

و"صديق" منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً: مضاف إليه ... وهو إعراب محمود؛ لخلوه من الإطالة التي في سابقه.

9- يُقَدَّر السكون على الحرف الأخير من الفعل، إذا تحرك للتخلص من التقاء الساكنين؛ مثل؛ لم يكن المحسن ليتأخر عن المعونة. فقد تحركت النون بالكسر، مع أن الفعل مجزوم بلم؛ لأن هذه النون الساكنة قد جاء بعدها كلمة أولها حرف ساكن، وهو اللام، فالتقى ساكنان لا يجوز التقاؤهما، فتخلصنا من التقائهما بتحريك النون بالكسر، كالشائع في مثل هذه الحالة؛ فكلمة: "يكن" مضارع مجزوم بـ"لم"، وعلامة جزمه سكون مقدر، بسبب الكسرة التي جاءت للتخلص من الساكنين ... ومن الممكن مراعاة التيسير هنا بأن نقول، مجزوم وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين.

10- يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل، إذا كان مجزوماً مدغماً في حرف مماثل له، نحو: لم يمدَّ العزيز يده، ولم يفرَّ الشجاع. فكل من كلمة: "يمد"، و"يفر" مجزوم الآخر، وعلامة جزمه السكون المقدر، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت للتخلص من الساكنين 1. ويمكن التيسير بالاختصار هنا.

11- كذلك يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل الذي حرك لمراعاة القافية، مثل قول الشاعر:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخَفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ
فكلمة "تُعَلِّمُ" مضارع مجزوم في جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون المقدر، الذي منع من ظهوره الكسرة التي جاءت لمراعاة القافية؛ ذلك أن كل الأبيات التي قبل هذا البيت محتومة بميم مكسورة، فلم يكن بد من كسر آخر الفعل لمراعاة القافية. ولا مانع من التيسير بالاختصار، بل إنه حسن كحسنه في كل المواضع التي سبقت.

1 ذلك أن الدال الأخيرة، والراء الأخيرة فيهما مجزومة بحرف الجزم، وكل منهما قبله حرف مماثل له، ساكن بسبب الإدغام، قبل محيي الجازم، فالتقى ساكنان، فتخلصنا من التقائهما هنا بالفتحة الظاهرة.

(203/1)

.....

إلى هنا انتهى أظهر المواضع التي تقدر فيها الحركات الإعرابية.

ثانياً- أشهر المواضع التي تقدر فيها الحروف النائية عن الحركات الأصلية هي:

1- تقدر الحروف التي تعرب بها الأسماء الستة، إذا جاء بعد تلك الحروف ساكن، مثل: جاء أبو الفضل؛ وذلك لحذفها في النطق فقط - كما تقدم 1 في "ج" من ص 106؛ أما في الخط فلا بد من كتابتها. فإن روعي المكتوب فلا تقدير. والأفضل في النطق أن نقف - عند الإعراب - على آخر كلمة: "أبو" فتظهر الواو؛ فلا يكون هناك تقدير في الحالتين، ونستريح من التشعيب في القاعدة الواحدة. وللمجمع اللغوي في هذا قرار مفيد سجلناه في ص 159 - رقم 2 من هامشها.

2- تقدر ألف المثني المضاف إذا جاء بعدها ساكن، مثل: ظهر نجمًا الشرق، وذلك لحذفها في النطق دون الكتابة - كما سبق 2 أما عند إعراب المكتوب فلا تقدير. وهنا يقال ما قيل في الحالة السابقة. وقرار المجمع اللغوي السالف.

3- تقدر واو جمع المذكر السالم ويأؤه إذا كان مضافاً، وجاء بعدهما ساكن؛ مراعاة لحذفهما في النطق: مثل: تيقظ عاملو الحقل مبكرين، ورأيت عاملي الحقل في نشاط 3. ولا تقدير عند إعراب المكتوب. وهنا يقال ما قيل في الحالة الأولى. والثانية وقرار المجمع اللغوي السالف.

وشرط التقدير أن يكون جمع المذكر غير مقصور؛ فإن كان مقصوراً لم تحذف الواو ولا الياء؛ لأن ما قبلهما مفتوح دائماً، فلا توجد علامة مناسبة قبلهما، تدل على الحرف الحذوف، ولهذا يتحركان 4 فقط؛ مثل: سافر مصطفىو الفصل في

1 في "ج" من ص 115.

2 في "ز" من ص 135 وفي "و" من ص 159.

3 سبقت الإشارة لهذا في ص 159.

4 وتكون الحركة بالكسر لأنه الأصل من التخلص في التقاء الساكنين، وقد تكون
بغيره، كالضم مع الواو، أحيانا ... تبعا لاعتبارات أخرى، مكان تفصيلها: التخلص من
التقاء الساكنين.

(204/1)

.....

رحلة؛ "جمع؛ مصطفى"، استقبلت مصطفى الفصل 1.

4- تقدر واو جمع المذكر المضاف إلى ياء المتكلم في حالة الرفع؛ مراعاة لحذفها في
النطق، مثل جاء صاحبي؛ "وقد سبق" 1.

5- تقدر النون في الأفعال الخمسة عند تأكيدها، مثل: لا تَكُتُبَنَّ فال مضارع مسند إلى
واو الجماعة المحذوفة ... وقد سبق التفصيل 2 في ص 88 وما بعدها.

د- قال تعالى: {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ} . فكلمة "مَنْ"
هنا شرطية، والفعل "يَتَّقِ"؛ مضارع مجزوم؛ لأنه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف الياء؛
"ويصبر"؛ مضارع مجزوم، لأنه معطوف عليه، وقرأ بعض القراء: {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ}
بإثبات الياء في آخر: "يتقى"، وإسكان الراء في آخر "يصبر"، مع عدم الوقف عليها 3.
فإثبات الياء إنما هو على اعتبار "من" شرطية و"يتقى" مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف
السكون المقدر على الياء تبعا لتلك اللغة، التي لا تحذف حرف العلة للجازم، وإنما
تبقى وتحذف الحركة المقدرة عليه فقط 4: و"يصبر" مضارع مجزوم معطوف عليه.
ويصح أن يكون "مَنْ" اسم موصول والفعل "يتقى" مضارع مرفوع بضمة مقدرة على
الياء، و"يصبر" مضارع معطوف عليه مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها السكون
العارض لأجل التخفيف، أولاً لنية الوقف في حالة الوصل 5 "أى: وصل: "يصبر"
عند القراءة، بالكلام الذي بعدها، وعدم الوقف عليها". وهناك آراء أخرى نرى الخير
في إهمالها.

1 راجع ص 159.

2 في "ج" من ص 94 وما بعدها.

3 أما عند الوقف على "يصبر" فالتسكين هو الشائع، فلا إشكال معه.

4 سبق بيان هذه اللغة في "أ" من ص 205.

5 انظر رقم 6 من هامش ص 199.

(205/1)

باب: النكرة والمعرفة

المسألة السابعة عشرة: النكرة والمعرفة

أ- في الحديقة رجلٌ - تكلم طالبٌ - قرأت كتابًا - مصر يخرقها نهرٌ.
ب- أنا في الحديقة - تكلم محمودٌ - هذا كتابٌ - مصر يخرقها نهر النيل.
لكلمة: "رجل" - في التركيب الأول، وأشباهها - معنى يدركه العقل سريعًا، ويفهم المراد منه بمجرد سماعها، أو رؤيتها مكتوبة، لكن هذا المعنى العقلي الخوض والمدلول الذهني المجرد عن مُعين؛ ولا محدد في العالم الواقعي، عالم الحسوسات والمشاهد، وهو الذي يسمونه: العالم الخارجي عن العقل والذهن.
والسبب: أن ذلك المعنى الذهني المجرد؛ أي: "المعنى العقلي الخوض" إنما ينطبق في عالم الحس والواقع على فرد واحد.. ولكنه فرد له نظائر كثيرة تشابهه في حقيقته¹،

1 يراد بالحقيقة هنا ما أشرنا إليه في صفحتي 24، 288: "مجموعة الصفات الذاتية، أي: الأساسية الأصلية" التي يتكون منها الشيء، وتميز جنسًا من جنس، ونوعًا من نوع: ولولاها لتشابهت أفراد كل، واختلطت". فحقيقة الإنسان هي، مجموعة الصفات الذاتية الخاصة به، والتي تميز نوعه من نوع آخر، كالتأثير مثلاً - وتجعله نوعًا مستقلًا منفصلاً، وتلك الصفات الذاتية في الإنسان هي: الحيوانية والنطق معًا. وحقيقة الحيوان هي: صفاته الذاتية الخاصة به، والتي تفصل جنسه عن جنس آخر، كالنبات، وتفرق بينهما وهكذا... وتلك الصفات الذاتية في الحيوان هي: الحياة التي مصدرها الروح والحركة الاختيارية... ومن مجموع تلك الصفات الذاتية للشيء تنشأ حقيقته، وتتكون صورته في الذهن أيضًا. لكن كيف تنشأ تلك الصورة الذهنية المحضة؟

يجب عن هذا علماء المنطق بقولهم الذي أشرنا إليه في صفحتي 24، 288.

إن الإنسان حين يرى النخلة - مثلاً - أول مرة في حياته، يستخدم حواسه في كشف حقيقتها، ويسأل عنها غيره، حتى يعرف أنها شجرة، وأنها تسمى: النخلة، ويراه مرات

بعد ذلك فيقوى إدراكه لها. ثم يرى شجرة "برتقال" على النحو السالف، وشجرة "ليمون" وشجرة "يوسفي" وشجرات أخرى كثيرة، فينتهي عقله إلى معرفة صفات ذاتية مشتركة بين تلك الأشجار المختلفة النوع، ويرسم العقل من مجموع تلك الصفات صورة خيالية للشجرة -أي شجرة كانت- بحيث تنطبق تلك الصورة الخيالية على كل شجرة مهما كان نوعها. فهو قد اهتدى أولاً إلى أن الصفات الذاتية المشتركة بين الشجرات الكثيرة هي: الجذور، والجذوع، والفروع، والثمر، والورق ... ثم أنشأ من مجموعها صورة خاصة لما يسمى: "شجرة" فحين يسمع المرء كلمة: "شجرة" يسرع عقله فيدرك المراد منها، وهو تلك =

(206/1)

وتماثله في صفاته الأساسية؛ فكأنه فرد واحد متكرر الصور والنماذج المتشابهة التي ينطبق على كل منها معنى: "رجل" ومدلوله؛ فإن معناه يصدق على: محمد، وصالح، وفهيم ... ، وآلاف غيرهم. فهو خال من التحديد الذي يجعل المدلول مقصوراً على فرد مُتميّز من غيره، مستقل بنفسه؛ لا يختلط وسط أفراد أخرى تماثله. وهذا معنى قولهم: "مُبْهَم الدلالة"؛ أي: أنه ينطبق على فرد شائع بين أفراد كثيرة من نوعه، تشابهه في حقيقته، يصح أن يطلق على كل منها اسم: "رجل" ويستحيل في عالم الحسن تعيين أحدها، وتخصيصه وحده بهذا الاسم.

لكن إذا قلتُ: "أنا في الحديقة"، فإن الشيوخ يزول؛ والإبهام يختفي؛ بسبب تحديد المدلول، وحصره في واحد معين؛ هو: المتكلم؛ فلا ينصرف الذهن إلى غيره، ولا يمكن أن ينسب الوجود في الحديقة لسواه.

= الصورة التي سبق له أن رسمها من مجموع الصفات الذاتية المشتركة، ولا يدرك سواها، ولا يخصص شجرة معينة، كشجرة نخيل، أو برتقال، أو ليمون، أو غيرها، ولا يستحضر في داخله -غالباً غير تلك الصورة الخيالية التي ابتكرها، وكونها من قبل، والتي يسميها العلماء حيناً: "الصورة العقلية المجردة: وحيناً: "الصورة الذهنية المجردة" أو: "الحقيقة الذهنية المحضة" أي: التي لا يحتاج العقل في إدراكها إلى استحضار صورة شجرة معينة، أو استرجاع نموذج من الشجرات الأولى التي كانت أوصافها الذاتية المشتركة سبباً في تكوين الصورة الذهنية لما يسمى: "شجرة".

فالصورة التي رسمها العقل هي صورة خيالية محضة، لا وجود لها في عالم الحس والواقع، على الرغم من أنه انتزع عناصر تكوينها من نماذج وأشياء محسوسة مشاهدة، يستقل كل منها بنفسه، وينفرد عن غيره، لكنها تشابه في صفات ذاتية مشتركة بين الجمع - كما سبق - وكل واحد من تلك النماذج والأشياء المتشابهة يسمى: "حقيقة" خارجية: لأنه المدلول الحسي، والمضمون الواقعي للحقيقة الذهنية، مع خروجه عن دائرة الذهن المجردة: بسبب وجوده فعلا في دائرة الحس والمشاهدة، فكل واحدة من شجرة النخيل، أو البرتقال، أو الليمون، أو ... تصلح أن تكون المدلول الحسي المقصود من كلمة: "شجرة" التي هي حقيقة ذهنية وإن شئت فقل: إن كل واحد من تلك الأشياء يصلح أن يكون الحقيقة الخارجية التي هي مضمون الحقيقة الذهنية، ومدلولها المقصود، وأن الحقيقة الذهنية تنطبق في خارج الذهن على كل واحد من تلك الأشياء، وتصدق عليه. ومما سبق نعلم أن مجموع الصفات الذاتية المشتركة بين أفراد الحقيقة الخارجية هو الذي يكون الحقيقة الذهنية المحضة، وأن مدلول الحقيقة الذهنية المحضة ينطبق على كل فرد من أفراد الحقيقة الخارجية، ويصدق عليه، دون تخصيص فرد أو تعيينه، كما سيجيء في هذا الباب عند الكلام على "اسم الجنس" وعلم الجنس"، ص 288.

(207/1)

وإذا قلنا: تكلم طالب؛ فإن كلمة: "طالب" اسم، له معنى عقلي، ومدلول ذهني. ولكن مدلوله الخارجي "أي: الذي في عالم الحس والواقع؛ خارجاً عن العقل والذهن وبعيداً منهما"، غير محصور في فرد خاص يمكن تعيينه وتمييزه من أشباهه؛ وإنما ينطبق على: حامد، وحليم، وسعد، وسعيد ... وآلاف غيرهم ممن يصدق على كل واحد منهم أنه: "طالب": ويشترك مع غيره في هذا الاسم فهو اسم يدل على فرد، ولكنه فرد شائع بين أشباه كثيرة، متماثلة في تلك الحقيقة التي أشرنا إليها، والتي يقال لكل فرد منها إنه: "طالب" فمعناه مبهم؛ ودلالته شائعة، كما سبق.

لكن إذا قلنا: "تكلم" محمود؛ فإن الشيع والإبهام يزولان؛ بسبب كلمة: "محمود" التي تدل على فرد بعينه؛ والتي تمنع الاشتراك 1 التام في معناها ومدلولها. ومثل هذا يقال في: "قرأت كتاباً"؛ فإن لفظ: "كتاب" اسم شائع الدلالة، غامض التعيين؛ إذ لا يدل على كتاب خاص يتجه الفكر إليه مباشرة دون غيره من الكتب؛ فهو يصدق على كتاب حساب، وكتاب هندسة، وكتاب أدب، وكتاب لغة ... ، كما

يصدق على كتاب محمود، وكتاب فاطمة، وغيرهما ... لكن إذا قلنا: "هذا كتاب" تَعَيَّن الكتاب المراد، وتحدد المطلوب، بسبب الإشارة إليه. وأنه هو المقصود دون غيره من آلاف الكتب.

وكذلك يقال في المثال الأخير: "مصر يخترقها نهر". فأَي نهر هو؟ قد يكون نهر النيل، أو دجلة، أو الفرات، أو غيرها من مئات الأنهار التي يصدق على كل منها أنه: "نهر"؛ لأن الاسم غامض الدلالة؛ لانطباقه على كل فرد من أمثاله فإذا قلنا: "مصر يخترقها نهر النيل"؛ زال الشبوح، واختفى الغموض؛ بسبب الكلمة التي جاءت بعد ذلك؛ وهي: "النيل".

فكلمة: رجل: وطالب وكتاب، ونهر، وأشباهاها، تسمى: نكرة، وهي: "اسم يدل على شيء واحد، ولكنه غير معين"؛ بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته، ويصدق على كل منها اسمه. وهذا معنى

1 قد تكون كلمة: "محمود" مشتركة بين عدة أفراد، ولكن هذا الاشتراك محدود ضئيل بالنسبة للشيوع والاشتراك في النكرة، فلا يسلب العلم التعيين والتحديد جملة، ولا يجعله غامضاً مبهماً كالغموض والإبهام اللذين في النكرة الخضة، مثل كلمة: رجل.

(208/1)

قولهم "النكرة شيء شائع بين أفراد جنسه" 1. ومن أمثلتها غير ما سبق الكلمات التي تحتها خط: سمعت عصفورًا -ركبت سفينة كتبت رسالة قطفت زهرة 2 ... أما لفظ "أنا" و"محمود"، و"هذا"، و"نهر"، و"النيل" وأمثال ما في: "ب" فيسمى: معرفة؛ وهي: "اسم يدل على شيء واحد معين"؛ لأنه متميز بأوصاف وعلامات لا يشاركه فيها غيره من نوعه. ومن أمثلتها غير ما سبق: سمعت تغريد "عصفوري"، "هذه" سفينة ركبتها، كتبت "الرسالة" ...

وللنكرة علامة تُعرف بها؛ هي: أنها تقبل دخول: "أل" 3 التي تؤثر فيها فتفيدها التعريف، أي: التعيين وإزالة ما كان فيها من الإبهام والشيوع. وبهذه العلامة ندرك أن كل كلمة من الكلمات السابقة وهي: رجل، طالب، كتاب ...، نكرة، لأنها تقبل دخول "أل" التي تكسبها التعريف. تقول: الرجل شجاع، الطالب نافع، الكتاب نفيس ... وقد صارت هذه الكلمات معارف بعد دخول: "أل".

وربما كانت الكلمة في ذاتها لا تصلح لدخول "أل" عليها مباشرة، وإنما تدخل على كلمة أخرى بمعناها، بحيث تصلح كل واحدة منهما أن تحل محل الأخرى؛ فلا يتغير شيء من معنى الجملة: مثل: كلمة "ذو"، فإنها بمعنى: "صاحب"، تقول: أنت رجل ذو خلق كريم، والחסن إنسان ذو قلب رحيم، فكلمة: "ذو" نكرة لا شك في تنكيرها؛ مع أنها لا تقبل "أل" التي تفيدها التعريف. ولكنها بمعنى كلمة أخرى تقبل "أل"، وهي كلمة: "صاحب"4

-
- 1 ويسمى أيضاً بعض العلماء: "اسم الجنس". وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه عند الكلام على العلم- ص 288 كما سيأتي أنها قسمان محضة وغير محضة، وتعريف كل "ص213".
 - 2 مما يدخل في حكم النكرة الجمل والأفعال - كما في رقم1 من هامش ص47 والبيان في رقم1 من هامش ص 213.
 - 3 كلمة: "أل" هنا علم على اللفظ المعين المكون من الهمزة واللام، فهمزته همزة قطع، يجب كتابتها، والنطق بها تطبيقاً للبيان الجلي الذي في رقم1 من هامش ص421 وفي "أ" من ص306.
 - 4 كلمة: "صاحب" هنا ليست اسم فاعل معناه مصاحب؛ لأن معناها الأصلي الدال على التجدد والحدوث قد أهمل. وغلبت عليها "الاسمية" المحضة، فألحقت بالأسماء الجامدة، ولذلك لا تعمل، فـ "أل" الداخلة عليها للتعريف، وليست بالموصلة التي تدخل على اسم الفاعل ونحوه من المشتقات التي تعمل. ملاحظة: جميع المشتقات إذا صارت أعلاماً، تكون في حكم الأسماء الجامدة- كما سبق في رقم 3 من هامش ص 139 وآخره من هامش ص 143.

(209/1)

التي يصح أن تحل محل كلمة: "ذو"1.

ومن هنا كانت "ذو" نكرة؛ لأنها - وإن كانت لا تقبل "أل" - يصح أن تحل محل كلمة: "صاحب" التي تقبل "أل"، وتقع في الجملة مكانها، من غير أن يترتب على ذلك إخلال بالمعنى1.

فعلامه النكرة - كما سبق - أن تقبل بنفسها "أل" التي تفيدها التعريف، أو تقع موقع

كلمة أخرى تقبل: "أل" المذكورة 2.

"1 و 1" ومثل: "ذو" كلمات أخرى لا تقبل بنفسها "أل" ولكنها تقع موقع كلمات تقبلها. ومن ذلك: "أحد" التي همزتها أصلية، وليست منقلبة عن واو، ومعناها: إنسان -وغيره- وهذه لا تستعمل إلا بعد نفي. أما التي همزتها منقلبة عن واو، وأصلها: "وحد" التي منها كلمة: "واحد" أول الأعداد كالتى في قوله تعالى: {قل هو الله أحد} أي: واحد: فإن هذه التي بمعنى: "واحد" تقع بعد النفي والإثبات، بخلاف كلمة: "أحد" التي همزتها أصلية، فإنها لا تقع إلا بعد نفي -كما تقدم- وكما في التصريح ج 1- أول باب النكرة والمعرفة.

ومن ذلك: "عريب" و "ديار" تقول: ما في البيت أحد، وعريب، أو ديار. ومعنى الجمع: ما في البيت أحد، كما سيجيء في ص 588 فهي كلمات لا تستعمل إلا بعد نفي في الأغلب، وهي متوغلة في الإبهام، فلا تكون معرفة ولا تقبل "أل" التي للتعريف، ولها واقعة موقع ما يقبلها، وهو: إنسان، مثلاً ... وكذا "من" و "ما، إذا كانا بمعنى: "شيء، أي شيء" سواء أكان ذلك الشيء إنساناً أم غير إنسان، تقول: سافرت إلى من مسرور بك، أي: إلى إنسان مسرور بك ولعبت بما مفيد لي. أي: بشيء مفيد لي، فكلمة، "من" و "ما" وأشباههما -نكرات، لأنها لا تقبل أل، ولكنها واقعة موقع ما يقبلها، وهو هنا: إنسان، وشيء. والدليل على أن الكلمات الثلاث نكرات، وقوع كل منها موصوفة للنكرة في الأمثلة السابقة.

وقد تكون "من" و "ما" أداتين للشرط، مثل: من يتقن عمله يدرك غايته. وما تفعل من خير يرجع إليك أثره. ومعناهما كل إنسان يتقن ... وكل شيء تفعله ... وقد يكونان للاستفهام، مثل: من حضر؟ وما رأيك؟ ومعناهما: أي إنسان حضر؟ وأي شيء رأيك؟ فالأصل في أسماء الشرط والاستفهام أن تقع موقع ذات، أو زمان، أو مكان، أما تضمينهما الشرط أو الاستفهام فأمر زائد على أصل وضعهما. كما سبق في ص 89 عند الكلام على الحروف.

ومن تلك الكلمات أيضاً أسماء الأفعال النكرات، مثل: "صه بالتنوين، فإنه واقع موقع "سكوناً" أي: موقع: المصدر الدال على الأمر، أو موقع: اسكت، الدال على ذلك المصدر ...

2 على الرغم من أن النحاة ارتضوا هذه العلامة فإن المحققين منهم انتهوا بعد مناقشات طويلة إلى أنها ليست صالحة أحياناً لتحقيق الغرض منها، وبأن العلامة الوافية بالغرض

هي استقصاء المعارف، وما يكون خارجاً من دائرتها فهو النكرة حقاً؛ لأن الوصول إلى النكرة من غير هذا الطريق غير مضمون فوق ما فيه من عسر وتكلف.

(210/1)

وبدئية أن هذه العلامة لا تدخل المعرفة، ولا توجد فيها؛ لأن "أل" تفيد التعريف، كما أشرنا، والمعرفة ليست في حاجة إليه؛ فقد اكتسبته بوسيلة أخرى سنعرفها. فإن ظهرت "أل" في بعض المعارف فليست "أل" التي تفيد التعريف، وإنما هي نوع آخر؛ جاء لغرض غير التعريف، سيذكر في مكانه¹.
والمعارف سبعة:

- 1- الضمير، مثل: أنا، وأنت، وهو ...
- 2- العلم، مثل: محمد، زينب....
- 3- اسم الإشارة: مثل: هذا، وهذه، وهؤلاء ...
- 4- اسم الموصول، مثل: الذي، والتي ...
- 5- المبدوء بـ "أل" المعرفة "أي: التي تفيد التعريف"، مثل: الكتاب، والقلم، والمدرسة إذا كانت هذه أشياء معينة ...
- 6- المضاف إلى معرفة؛ مثل: بيتي قريب من بيتك وكذلك نهر النيل في أمثلة "ب" ... وهذا بشرط أن يكون المضاف قابلاً للتعريف؛ فلا يكون من الألفاظ المتوعدة في الإبهام² التي لا تتعرف بإضافة، أو غيرها، كلفظ غير، ومثل - في أغلب أحوالهما.
- 7- النكرة المقصودة من بين أنواع المنادى³. مثل: يا شُرطيّ، أو: يا حارس؛ إذا كانت تنادي واحداً معيناً⁴، تتجه إليه بالنداء، وتقصده دون

1 ستجيء أنواع "أل" في ص 421 م 30.

2 اللفظ المتوغل في الإبهام هو الذي لا يتضح معناه إلا بآخر ينضم له، ويزاد عليه، ليزيل إبهامه، أو يخلف من شيوعه، كإضافته إلى معرفة تعرفه أو تخصصه. ولكن الأغلب أنه لا يستفيد التعريف من المضاف إليه المعرفة إلا بأمر خارج عن الإضافة، كوقوع كلمة: "غير" بين متضادين معرفتين، كالتى في قوله تعالى: {أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} وستجيء لهذا إشارة في: "أ" من ص 423 أما تفصيل الكلام عليه ففي باب الإضافة

ج3 م93 ولا سيما رقم4 من هامش ص24.

3 أنواع المنادى خمسة يتعرف منها بالنداء نوع واحد - في الرأي الأرجح - هو: النكرة المقصودة دون غيرها.

وسيجيء تفصيل الكلام عليها في باب النداء أول الجزء الرابع.

4 وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله في باب: "النكرة والمعرفة":

نكرة قابل "أل" مؤثرا ... أو واقع موقع ما قد ذكرا

وغيره معرفة، كههم، وذى ... وهند، وابني، والغلام، والذي

يريد: أن النكرة اسم قابل "أل" أي: قابل لفظ "أل" الذي يؤثر فيها التعريف ... "اسم

"أل" يراد به هنا: "اللفظ" فهو مذكر، وقد يراد به في صيغة أخرى: "الكلمة، فيكون

مؤثرا".

(211/1)

غيره؛ ذلك أن كلمة: "شُرْطِيّ" وحدها. أو كلمة: "حارس" وحدها، نكرة؛ لا تدل على معين. ولكنها تصير معرفة عند النداء؛ بسبب القصد - أي: التوجه - الذى يفيد التعيين، وتخصيص واحد بعينه، دون غيره1.

هذا، ولكن معرفة من المعارف السبعة السابقة باب مستقل سيجيء مشتملاً على كل ما يخصها من تفصيلات وأحكام.

1 المعرفة تدل على التعيين. وفي هامش ص295 بيان وزيادة إيضاح المقصود من التعيين والتخصيص، ولكن المعارف تختلف في درجة التعيين والتعريف، فبعضها أقوى من بعض. وآراء النحاة متضاربة في ترتيبها من حيث القوة. وأشهر الآراء: أن أقواها بعد لفظ الجلالة وضميره - هو: ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، وهو درجات متفاوتة القوة في درجة التعريف. ويلحق بعلم الشخص في درجة التعريف العلم بالغلبة، ثم ضمير الغائب الخالي من الإبهام: "بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة، نحو: حين رأيته، ورجل كريم لاقيته. فلو تقدمه اسماً أو أكثر ولم يتعين مرجعه بسبب هذا التعدد وعدم القرينة التي تحدده - نحو: قام محمود وحامد فصاحته - تسرب إليه الإبهام، ونقص تمكنه من التعريف"، ثم اسم الإشارة، والمنادي "النكرة المقصودة" وهما في درجة واحدة؛ لأن التعريف بكل منهما يتم إما بالقصد الذي يعينه المشار إليه، وإما

بالتخاطب كما سيجيء في "ب" من ص 440 ثم الموصول، والمعرف بأل، وهما في درجة واحدة، أم مضاف إلى معرفة فإنه في درجة المضاف إليه. إلا إذا كان مضافاً للضمير. فإنه يكون في درجة العلم - على الصحيح.

وأقوى الأعلام أسماء الأماكن، لقلة الاشتراك فيها، ثم أسماء الناس، ثم أسماء الأجناس. وأقوى الأسماء الإشارة ما كان للقرب، ثم ما كان للوسط، ثم ما كان للبعد.

وأقوى أنواع "أل" التي للعهد ما كانت فيه للعهد الحضورى، ثم ما كانت فيه النوعين الآخرين من العهد، ثم للجنس. "راجع شرح التصريح وحاشيته، ثم المفصل ج 5 ص 87".

(212/1)

حكم الجمل وأشباهها بعد المعارف والنكرات:

الجملة نوعان 1، وشبهها نوعان 2 كذلك. فإذا وقع أحد الأربعة بعد النكرة المحضة 3 فإنه يعرب صفة، وبعد المعرفة المحضة 4 يعرب حالاً 5؛ فمثال الجملة الفعلية بعد النكرة المحضة: حضر عني "يحسن إلى المحتاج". ومثال الجملة الاسمية حضر عني "إحسانه غامر". ومثال الظرف: رأيت طائراً "فوق" الغصن. ومثال الجار مع المجرور: رأيت بلبلاً "في قفصه".

1 الجملة نوعان، اسمية وفعلية وهي بنوعيهما في حكم النكرات "كما أشرنا في 1 من هامش ص 47 وفي رقم 1 هامش ص 213" وكذلك الأفعال. وقد ورد هذا في مراجع مخففة، منها: حاشية "ياسين" على التصريح، أول باب: "النكرة والمعرفة"، حيث قال ما نصه: "أما الجمل والأفعال فليست نكرات، وإن حكم لها بحكم النكرات. وما يوجد في عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجاوز" اهـ. ويقول شارح المفصل "ج 3 ص 141" ما نصه: "إن وقوع الجملة نعتاً للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة، إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة ... " اهـ.

وسواء أكانت نكرة أم في حكم النكرة فالخلاف شكل لا أهمية له، وقد أشرنا للمسألة السالفة في مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب - ومنها ج 2 رقم 3 من هامش ص 311 م 84 ومنها: ج 3 ص 24 م 93 وص 349، 354 م 114.

2 هما: الظرف والجار مع مجروره.

3 النكرة المحضة: هي التي يكون معناها شائعا بين أفراد مدلولها، مع انطباقه على كل فرد، مثل كلمة "رجل" فإنها تصدق على كل فرد من أفراد الرجال، لعدم وجود قيد يجعلها مقصورة على بعضهم، دون غيره. بخلاف: "رجل صالح" فإنها نكرة غير محضة، لأنها مقيدة تنطبق على بعض أفراد من الرجال، وهم الصالحون، دون غيرهم. فاكتملت بهذا التقييد شيئا من التخصيص، والتحديد، وقلة العدد بسبب الصفة التي يعدها، والتي جعلتها أقل إبهاما وشيوعا من الأولى ومثل الصفة غيرها من كل ما يخرج النكرة من عمومها وشيوعها الأكمل إلى نوع من التحديد وتقليل أفرادها، كإضافة النكرة الجامدة إلى نكرة أخرى- كما سيجيء في باب: "الإضافة" وكوقعها نعتا لنكرة محضة، أو وقوعها حالا، أو غير هذا من سائر القيود.

وإذا كانت النكرة محضة سميت: "نكرة تامة"، أي: كاملة التنكير، لم تنقص درجة تنكيرها بسبب وجود نعت أو غيرها مما يقيد إطلاقها، ويخفف إبهامها. ومن النكرات التامة: "ما" التعجبية- كما ستجيء في باب: "التعجب ج3 م 108- وإذا كانت غير محضة سميت: "نكرة ناقصة". وعلى هذا فالنكرة إما تامة، وإما ناقصة: فهي قسمان من هذه الناحية.

4 والمعرفة المحضة هي الخالية من علامات تقربها من النكرة، كوجود "أل الجنسية" في صدرها والمعرفة قسمان: "تامة": وهي التي تستقل بنفسها في الدلالة الكاملة على معين، كضمير المتكلم، وكالعلم.... و.... "ناقصة" وهي التي تحتاج في أداء تلك الدلالة الكاملة إلى شيء معها، كاسم الموصول، فإنه يحتاج للصلة دائما.

5 انظر التفصيل والبيان الهام في "أ" ص 215.

(213/1)

ومثال الجملة الفعلية بعد المعرفة المحضة: أقبل خالد "يضحك". ومثال الاسمية: أقبل خالد "وجهه مشرق". ومثال الظرف: أبصرت طائرتنا "فوق" السحاب. ومثال الجار مع المجرور: أبصرت طائرتنا "في وسط" السحاب.

أما إذا كانت النكرة غير محضة، أو المعرفة غير محضة، فإنه يجوز فيما بعدهما من جمل وشبه جمل أن يعرب "صفة" أو "حالاً"؛ تقول في الأمثلة السابقة بعد غير المحضة: حضر غني كريم "يحسن إلى المحتاج"، وحضر غني كريم "إحسانه غامر"، ورأيت طائراً جميلاً "فوق" الغصن، ورأيت بلبلاً شجياً "في قفصه" ...

ومثال الجملة الفعلية بعد المعرفة غير المحضة: يروقي الزهر يفوح عطره، بإدخال "أل" الجنسية¹ على الاسم. ومثال الاسمية بعدها: يروقي الزهر عطره فَوَاح. ومثال الظرف: يروقي الثمر فوق الأغصان. ومثال الجار مع مجروره: يسري الطير على الأغصان، فوجود "أل" الجنسية في أول الاسم جعله صالحًا للحكم عليه بأنه معرفة أو نكرة، على حسب الاعتبار الذي يوجّه لهذا أو لذاك¹.

"1، 1" طبقا للبيان الذي في: "ج" من 216 - هذا، وتفصيل الكلام على "أل" الجنسية وتوضيح أحكامها في ص 425.

(214/1)

زيادة وتفصيل:

أ- يجوز اعتبار شبه الجملة بنوعيه "الظروف والجار مع مجروره" صفة بعد المعرفة المحضة على تقدير متعلقة معرفة. وقد نص على هذا الصبان -ج1 أول باب النكرة والمعرفة- حيث قال: "أسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف "ويراد به في مثل هذا التعبير: شبه الجملة بنوعيه" بعد المعرفة المحضة صفة، بتقدير متعلقه معرفة". اهـ. أي: أن المتعلق المعرفة سيكون هو الصفة لمطابقته الموصوف في التعريف. ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه هو الصفة إذا استغنينا به عن المتعلق تيسيراً وتسهيلاً -طبقاً لما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 347 وما بعدها وفي هامش ص 431 بالإيضاح والشرط المسجلين هناك.

وإذا كان شبه الجملة بعد المعرفة المحضة صالحاً لأن يكون صفة على الوجه السالف، وهو صالح أيضاً لأن يكون حالاً بعدها كصلاحه للوصفية والحالية أيضاً بعد النكرة غير المحضة -أمكن وضع قاعدة عامة أساسية هي: "شبه الجملة يصلح دائماً أن يكون حالاً أو صفة بعد المعرفة المحضة وغير المحضة، وكذلك بعد النكرة بشرط أن تكون غير محضة- أو يقال: إذا وقع شبه الجملة بعد معرفة أو نكرة فإنه يصلح أن يكون حالاً، أو صفة: إلا في صورة واحدة هي أن تكون النكرة محضة؛ فيتعين أن يكون يعدها صفة ليس غير.

ومما هو جدير بالملاحظة أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعد وجود قرينة توجب أحدهما دون الآخر، حرصاً على سلامة المعنى. فإن وجدت القرينة وجب الخضوع لما تقتضيه، كالشأن معها في سائر المسائل. وإن لم توجد فالحكم بجواز الأمرين سائع¹ ب- من الأسماء ما هو نكرة في اللفظ، معرفة في المعنى؛ مثل: كان سفري إلى الشام عامًا "أول". أي: في العام الذي قبل العام الذي نحن فيه. ومنه كان وصولي هنا "أول" من أمسس. أي: في اليوم الذي قبل أمس. فمدلول كلمة: "أول" - في الأسلوب العربي السابق - لا إبهام فيه

1 أشرنا للحكم السالف في باب "الحال" من الجزء الثاني، ص 367م 84 - وفي الجزء الثالث "باب التعجب" ص 460م 114.

(215/1)

ولا شيوع؛ ولكنه لا يستعمل فيه إلا نكرة؛ محاكاة للأساليب الفصيحة الباردة وتجري عليه أحكام النكرة، كأن يكون موصوفة نكرة¹ ... ومن الأسماء ما هو معرفة في اللفظ، نكرة في المعنى، مثل: "أسامة" "أي: أسد": فهو علم جنس على الحيوان المفترس المعروف، وهو من هذه الجهة التي يراعى فيها لفظه، شبيه بالعلم: "حمزة" - وغيره من الأعلام الشخصية - في أنه لا يضاف، ولا تدخله "أل"، ويجب منعه من الصرف، ويوصف بالمعرفة دون النكرة، ويقع مبتدأ، وصاحب حال² ... ولكنه من جهة أخرى معنوية غير معين الدلالة؛ إذ مدلوله شائع بين أفراد جنسه، مبهم: فهو مثل كلمة: "أسد" في الدلالة³.

ج- ومن الأسماء صنف مسموع يصلح للحالين بصورته المسموعة عن العرب مثل كلمة: "واحد" في قولهم: "واحد أمّه". ومثل كلمة: عبد، في قولهم: "عبد بطنه"؛ فكل واحدة منهما يصح اعتبارها معرفة؛ لإضافتها للمعرفة، ويصح اعتبارها نكرة منصوبة على الحال عند النصب. ومثلهما: المبدوء "بأل" الجنسية⁴؛ مثل: الإنسان أسير الإحسان، فهومن ناحية المظهر اللفظي معرفة؛ لوجود "أل" الجنسية. ومن جهة المعنى نكرة، لشيوعه؛ ولأن معناه عام مبهم؛ فكأنك تقول: كل إنسان ... وكل إحسان ... ؛

فلا تعيين، ولا تحديد، فهو صالح للاعتبارين كما سبق 5 وستجئ إشارة لهذا في باب الحال ج2 ص 311 م 84؟ وفي باب النعت ج3 ص 380 م 114؟

1 سيجيء لها بيان آخر في باب: "الظروف" ج2 ص 265، 266 م 79 وفي ج3 ص 149 و 152 م 95 باب: "الإضافة".

2 لأن الغالب على المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين، إلا في مواضع محددة معروضة في بابيهما.

3 سيجيء الإيضاح الوافي لعلم الجنس، ومعناه، وأحكامه - في هذا الباب عند الكلام على العلم بنوعيه، الشخصي والجنسي "ص 286 وما بعدها".

4 راجع أحكامها في ص 425 وما بعدها.

5 راجع حاشية ياسين "ج1" أول باب: النكرة والمعرفة. وكذلك اجمع ج1 ص 54، أول هذا الباب، حيث قال بعد كلامه على ما فيه "أل الجنسية" إنه: "من قبل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى - لشياعه - نكرة، ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارا بلفظه، وبالنكرة، اعتبارا بمعناه.....".

لكنه لم يقيد نوع الوصف بمفرد أو غير مفرد، فهل يجوز وصفه بالمفرد النكرة مع وجود "أل الجنسية"؟ يبدو الأمر غريبا غير معروف لنا. أما وصفه بالجملة أو شبه الجملة فجائز. كما يجوز اعتبارهما حالين. فلا اختلاف في اعتبار الجملة وشبهها صفة أو حالا. ولعل الواجب الاقتصار في الوصف عليهما، دون الوصف بالمفرد لأسباب لغوية أخرى.

(216/1)

المسألة الثامنة عشرة: الضمير 1

تعريفه؛ اسم جامد يدل على: متكلم، أو مخاطب، أو غائب. فالتكلم مثل: أنا2، ونحن، والتناء، والياء، ونا، في نحو: أنا عرفتُ واجبي -نحن عرفنا واجبنا ... وأدّيناها كاملاً.

والمخاطب مثل: أنتَ ... أنت3 أنتما، أنتم، أنتن، والكاف وفروعها في نحو: إن أباكِ قد صانكِ ...

والغائب4 مثل: هي، هو، هما، هم، هن، والهاء في مثل: يصون الحر وطنه بحياته5 ... وكذا فروعها....

1 الضمير والمضمر:، بمعنى واحد، وقد يعبر عنهما في بعض المراجع القديمة، بالكناية، والمكني، لأنه يكنى به "أي: يرمز به" عن الظاهر، اختصاراً؛ لأن اللبس مأمون -غالباً- مع الضمير.

2 الغالب في كتابة الضمير: "أنا" إثبات ألف في آخره. وأكثر القبائل العربية يثبت هذه الألف أيضاً عند الوقف، ويحذفها عند وصل الكلام وفي درجه. ومنهم من يحذفها في الوقف أيضاً، ويأتي بهاء السكت الساكنة بدلاً منها، فيقول عند الوقف: أنه. وقليل منهم يثبت الألف وصلاً ووقفاً، ففيها لغات متعددة، أقواها وأشهرها إثباتها في الكتابة دائماً، وعند الوقف، وحذفها في وسط الكلام. وقد أدى هذا الخلاف إلى البحث في أصل الضمير: "أنا" أثلاثي هو: لأن الألف في آخره أصلية، أما ثنائي لأنها زائدة، جاءت إشباعاً للفتحة، وتبييناً لها عند الوقف؟ رأيان. لكل منهما أثره في نواح مختلفة، منها: التصغير والنسب.

3 التاء التي في آخر ضمير المخاطبة المؤنثة "مثل: أنت" هي للخطاب وليست للتأنيث، وكذا التاء التي في الضمير الدال على تثنيتهما وجمعها، نحو: أنتما يا فتاتان نبيلتان، وأنتن يا طالبات العلم نبيلات.

- ولهذا إشارة في رقم 3 من هامش ص 226 وسيجيء البيان في م 66 باب: "الفاعل"
ج 2 عند الكلام على الحكم السادس من أحكامه ص 74 وهامشها، وما يليها.
4 إذا رفع اسم الفاعل -أو غيره من المشتقات العاملة- ضميراً مستتراً وجب أن يكون للغائب دائماً، ويعود على غائب، طبقاً للبيان الآتي في "ط" من ص 270.
5 لا بد في الضمير من أن يكون اسماً، وجامداً، معاً، "أ" فأما أنه اسم فلا نطبق بعض علامات الاسمية عليه - وقد تقدمت، في ص 26 وما بعدها- كالإسناد في ضمائر الرفع، والمفعولية في ضمائر النصب، وقبول الجر في غيرهما، وهناك كلمات الواحدة منها تدل على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، ولا تسمى ضميراً، لأنها حرف وليست اسماً، من ذلك قول العرب: النجاءك" بمعنى: النجاء لك، أي: النجاة لك.
"النجاء، مفعول به لفعل محذوف تقديره: اطلب. وسيجيء في رقم من هامش ص 240 أنه يجوز فيها أن =

ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب: "ضمير حضور"؛ لأن صاحبه لا بد أن يكون حاضراً وقت النطق به¹.

والضمير بأنواعه الثلاثة لا يثنى، ولا يجمع. إنما يدل بذاته على المفرد، المذكر أو المؤنث، أو على المثنى بنوعيه المذكر والمؤنث معاً²، أو على الجمع المذكر، أو المؤنث، كما يتضح من الأمثلة السالفة. ومع دلالة على التثنية أو الجمع فإنه لا يسمى مثنى، ولا جمعاً.

= تكون اسم فعل أمر بمعنى: أسرع" فهذه "الكاف" تدل على الخطاب، مع أنها ليست ضميراً، إذ لو كانت ضميراً لكانت كالضمير، لها محل من الإعراب، رفعاً، أو نصباً، أو جرّاً، وهي لا تصلح لشيء من ذلك، إذ لا يوجد في الكلام ما يقتضي أن تكون في محل رفع مبتدأ أو خبراً، أو فاعلاً، أو غير ذلك مما يجعلها في محل رفع ... وليس في الكلام كذلك كذلك ما يقتضي أن تكون في محل نصب. ولا يصح أن تكون في محل جر. إذ لا يوجد حرف جر يجرها، ولا يوجد مضاف تكون بعده مضافة إليه في محل جر، لا استحالة أن يكون مثل هذا المضاف مقروناً بأل، ولا يوجد سبب آخر للجر، كالتبعية. وإذا ليس لها محل من الإعراب. ويتبع هذا ألا تكون اسماً؛ لأن الاسم له -في الغالب- محل إعرابي، وكذلك لا تصلح أن تكون فعلاً، فلم يبقَ إلا أن تكون حرفاً يدل على الخطاب، من غير أن يسمى ضميراً.

ويقاس على ما سبق: "النجائي" و "النجاء" بمعنى: "النجاء لي، والنجاء له، أو تكون فعل أمر، بمعنى: أسرع، أيضاً.

وما سبق يقال في اسم الإشارة الذي في آخره علامة للخطاب، مثل: ذلك الكتاب، فإن الكاف حرف خطاب، وليست اسماً، كالشأن في كل علامات الخطاب التي في أسماء الإشارة وبعض ألفاظ أخرى "انظر ص 238 وما بعدها، ورقم 2 من هامش ص 324 كما سيجيء التفصيل في باب اسم الإشارة.

ب- وأما أنه جامد فلعدم وجود أصل له، ولا مشتقات. وبعض الألفاظ المشتقة قد تدل بنفسها وبصيغتها مباشرة على ما يدل عليه الضمير، مع أنها لا تسمى ضميراً، لعدم جمودها، مثل: كلمة: "متكلم" فإنها تدل على التكلم، ومثل كلمة: "مخاطب" فإنها تدل على التخاطب، ومثل كلمة: "غائب" فإنها تدل على الغياب ... هذا، والضمير من الألفاظ التي لا تصلح أن تكون نعتاً ولا منعوياً "كما سيجيء في باب النعت، ج 3 م 114 ص 450".

1 إلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

فما لدى غيبة أو حضور ... كأت، وهو، سيم بالضمير
2 فلا ضمير يختص بأحدهما دون الآخر.

(218/1)

أقسامه:

ينقسم الضمير إلى عدة أقسام بحسب اعتبارات مختلفة:
أ- ينقسم بحسب مدلوله إلى ما يكون للتكلم فقط، وللخطاب. فقط، وللغيبة كذلك.
وقد سبقت الأمثلة، ولما يصلح للخطاب حيناً، وللغيبة حيناً آخر؛ وهو ألف الاثنين،
وواو الجماعة، ونون النسوة. فمثال ألف الاثنين: اكتب يا صادقاً، والصادقان كتباً.
ومثال واو الجماعة: اكتبوا يا صادقون، والصادقون كتبوا. ومثال نون النسوة: اكتبن يا
طالبات. الطالبات كتبن 1 ...

ب- وينقسم بحسب ظهوره في الكلام وعدم ظهوره إلى: بارز ومستتر؛ فالبارز: هو
الذي له صورة ظاهرة في التركيب، نطقاً وكتابة، نحو: أنا رأيتك في الحديقة. فكل من
كلمة: أنا، والتاء، والكاف، ضمير بارز.
والمستتر 3، ما يكون خفياً 3 غير ظاهر في النطق والكتابة؛ مثل: ساعد

1 وعلى ذكر نون النسوة كان القدماء يؤرخون في رسائلهم ومكاتباتهم مثلاً.
كتبت هذه الرسالة لسبع خلون من رمضان، أو خمس بقين منه. فهل يصح أن يقال
في هذا وفي نظائره مما لا يعقل لسبع خلت، أو خمس بقيت؟ موجز الإجابة في
ص 265 والتفصيل في مكانه الأنسب "ج 4 ص 524 م 167 - آخر باب: العدد-
حيث بيان الاستعمال الفصيح في طريقة التاريخ واستخدامه".

2 وقد يكون الظهور في النطق غير ميسور أحياناً- لوقوع- ساكن بعد الضمير
الساكن- فيستدل على بروز الضمير بشيء آخر كمد الصوت بالحركة قبله في ألف
الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة كما في نحو: اكتبوا ... ، اكتبني ... فإن
هذه الضمائر ظاهرة في الكتابة دون النطق. والذي يدل على الضمير البارز هو مد
الصوت بالحركة قبله وقد سبق في رقم ح من ص 50 ورقم 2 من هامش ص 159 و
144 أنه لا حرج على من يدفع اللبس بالمد عند التقاء الساكنين ... الخ. وقرار الجمع
اللغوي في ذلك.

"3 و 3" المستتر في حكم الموجود الملفوظ به، مع أنه غير مذكور في اللفظ ولا يسمى محذوفاً، لأنه هناك فرقاً بين الضمير المستتر والضمير المحذوف، فالمستتر في حكم الموجود المنطوق به، كما قلنا، أم المحذوف فإنه كان ملفوظاً به ثم ترك وأهمل، فليس في حكم الموجود، يدلك على هذا أنهم يقولون: لو سميت شيئاً بكلمة: "ضرب ×" التي استتر فيها الضمير لوجب حكايتها مع الضمير المستتر كما تحكي الجملة، بغير تغيير مطلقاً في جميع الحالات الإعرابية، وتصير "ضرب" مع فاعلها المستتر من جهة حكمها عند الحكاية مثل جملة "ضرب الرجل" التي ظهر فيها الفاعل، فهما في حكم الحكاية سواء، أما إذا سميت بكلمة - "ضرب" المحذوف منها الضمير الفاعل لسبب والأصل ضربت مثلاً فإنها تعرب على حسب الجملة - كما سيجيء في باب العلم مفصلاً "ص 304 وما بعدها، وفي رقم 2 من هامش ص 310" والمستتر لا يكون إلا من ضمائر الرفع، فهو في محل رفع دائماً، أما المحذوف فيكون من ضمائر الرفع وغيرها، ولهذا يكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب الموقع. والصحيح أن المستتر نوع من الضمير المتصل الذي سيجيء تفصيله، وليس نوع من المنفصل، =

(219/1)

غيرك يساعذك؛ فالفاعل لكل من الفعلين ضمير مستتر تقديره في الأول: "أنت" وفي الثاني: "هو". والبارز قسمان، أولهما: المتصل؛ وهو: "الذي يقع في آخر الكلمة، ولا يمكن أن يكون في صدرها ولا في صدر جملتها"؛ إذ لا يمكن النطق به وحده، بسبب أنه لا يستقل بنفسه عن عامله؛ فلا يصح أن يتقدم على ذلك العامل مع بقائه على إعرابه السابق قبل أن يتقدم، كما لا يصح أن يفصل بينهما - في حالة الاختيار - فاصل من حرف عطف، أو أداة استثناء؛ كإلا، أو غيرهما 1. ومن أمثلة الضمائر المتصلة بآخر الأفعال؛ التاء المتحركة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة، وذلك كله في مثل: سمعتُ النصح، والرجلان سمعا، والعقلاء سمعوا، والفاضلات سمعن. فليس واحد من هذه الضمائر بممكن أن يستقل بنفسه فيقع أول الكلمة قبل عامله، ولا يتأخر عنه مع وجود فاصل بينهما 2.

= ولا نوعاً مستقلاً بنفسه يسمى: "واسطة" بين المتصل والمنفصل. "راجع الخصري وهامش التصريح عند الكلام على الضمير المستتر ..."

والمستتر ركن أساسي في الجملة، لا يتم معناها بغيره، فلا بد منه؛ لأنه "عمدة" كما يسمونه، أي: لا يمكن الاستغناء عنه مطلقاً، "إلا في بعض حالات قليلة كالربط بين الخبر والمبتدأ" وأشياء ذلك وأما غيره فقد يستغني عنه إذا عدم من الجملة.

وبهذه المناسبة يقول النحاة إن الضمير البارز له وجود في اللفظ ولو بالقوة، فيشمل المحذوف في مثل: جاء الذي أكرمت. أي: أكرمته. لإمكان النطق به، أو لأنه نطق به أولاً ثم حذف، بخلاف الذي استتر فإنه لا وجود له في اللفظ، لا بالفعل، ولا بالقوة فأمره عقلي، إذ لا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعيرون له المنفصل في مثل: قاتل في سبيل الله، فيقولون، إن الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، وذلك للتقريب. وبهذا يحصل الفرق بين المستتر والمحذوف. هذا إلى أن المستتر أحسن حالاً من المحذوف؛ لأنه يدل عليه اللفظ والعقل بغير قرينة فهو كالموجود، ولذلك كان خاصاً بالعمد. أما المحذوف فلا بد له من القرينة. وهكذا قالوا!!

1 انظر أول الهامش في ص 223.

2 يقول ابن مالك:

وذو اتصال منه ما لا يبتدا ... ولا يلي "إلا" اختياراً، أبداً
كالباء، والكاف، من ابني أكرمك ... والياء والها من "سليه ما ملك"
ما لا يبتدا، أي: ما لا يبتدا به. ومثل للمتصل بما يأتي: "الضمير المتكلم المجرور" ...
بالياء في "ابني" و "للمخاطب المنصوب المحل...." بالكاف في: "أكرمك"، و "للمخاطب
وللمرفوع المحل معاً" بياء المخاطبة، في: "سلمى" وللغائب المنصوب المحل بالهاء من:
سليه. =

(220/1)

ثانيهما: المنفصل؛ وهو الذي يمكن أن يقع في أول جملة، ويبتدئ الكلام به؛ فهو يستقل بنفسه عن عامله؛ فيسبق العامل، أو يتأخر عنه مفصلاً بفاصل؛ مثل: أنا، ونحن؛ وإياك ... في مثل: أنا نصير المخلصين. ونحن أنصارهم، وإياك قصدت، وما النصر إلا أنا، وما المخلصون إلا نحن.

هذا، وقد سبق 1 حكم الضمائر، وأنها: أسماء، جامدة، مبنية الألفاظ - سواء في هذا ما

ذكرناه وما سنذكره بعد. وأنها لا تثني ولا تجمع².

وينقسم المتصل بحسب موقعه من الإعراب إلى ثلاثة أنواع:

أولها: نوع يكون في محل رفع فقط؛ وهو خمسة ضمائر: التاء المتحركة للمتكلم؛ نحو: صدقتُ. وكذلك فروعها. وألف الاثنين: نحو: المتعلمان

= وبمناسبة "الهاء" التي للغائب المفرد نقول إن الأشهر في حركتها أن تكون مبنية على الضم. إلا إذا كان قبلها كسرة، أو ياء ساكنة، فيجوز أمران، الحجازيون يضمونها، وغيرهم يكسرها. وبلغه الحجازيين قرأ للقراء: {وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ} ، {وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ} ، "إذ قال لأهله امكثوا" وقرأ آخرون بالكسر. ويفهم مما سبق أن الحجازيين يبنونها على الضم في كل حالاتها.

وهي في جمع أحوالها تكون مشبعة بالحركة إذا وقعت بعد متحرك، فيمتد الصوت بحركتها حتى يكاد يحدث في النطق لا الكتابة، حرف علة مناسب تلك الحركة، فبعد الضمة الواو، وبعد الكسرة الياء. أما إذا كانت متحركة بعد ساكن مطلقاً، إلا الياء فالأحسن ضمها من غير إشباع لحركتها، سواء أكان الساكن صحيحاً، نحو: "منه" أم معتلاً بغير الياء، مثل: أباه، أبوه... أما الساكن الياء فقد سبق الكلام فيه: "ثم انظر رقم 3 من هامش ص 223" وما بينهما من اختلاف.

1 في ص 218 وفي هذا يقول ابن مالك:

وكل مضمر له البنا يجب ولفظ ... ما جز كلفظ ما نصب

أي: المضمرات كلها مبنية، لا فرق في ذلك بين ما يكون محله الجر، أو محله النصب، وترك ابن مالك ما يكون محله الرفع بسبب ضيق النظم - وهو مبني أيضاً. فكل ضمير لا بد أن يكون لفظه مبنياً، إما على السكون، وإما على حسب حركة آخره. ولا بد أن يكون بعد ذلك في محل رفع، أو نصب، أو جر على حسب حاجة الجملة. وهذا معنى قولهم. إن الضمير مبني اللفظ معرب المحل.

2 انظر الحكم في ص 218.

3 التاء المتحركة التي للمتكلم هي الأصل، وتبني على الضم، مثل: صدقت. وفروعها الخمسة هي: صدقت، للمخاطب المذكور. صدقت. للمخاطبة. صدقتهما. للمثنى المخاطب، مذكراً ومؤنثاً.

صدقتهم، لخطاب جمع المذكور. صدقتهن، لخطاب جمع الإناث. وهناك حاجة يجب فيها بناء تاء المخاطبة على الفتح دائماً. وستجيء في ص 238.

ومن الأمثلة السابقة نعلم أن التاء التي هي ضمير متصل مرفوع- تبنى على الضم إذا كانت للمتكلم، =

(221/1)

صَدَقَا، وواو الجماعة، نحو: المتعلمون صدقوا¹. ونون النسوة؛ نحو: الفتيات صدقن،
وياء المخاطبة، نحو: اصدقني يا متعلمة².

ثانيها: نوع مشترك بين محل النصب ومحل الجر، إذ لا يوجد ضمير متصل خاص بمحل
النصب؛ ولا ضمير متصل خاص بمحل الجر. وهذا النوع المشترك بينهما ثلاثة
ضمائر³؛ ياء المتكلم، وكاف المخاطب بنوعيه؛ وهاء الغائب بنوعيه.

= وتبنى على الفتح إذا كانت للمخاطب المذكور، وتبنى على الكسر إذا كانت
للمخاطبة، وتلتزم البناء على الفتح في الحالة المعينة التي أشرنا لها وستجيء في ص 238
وتوصل وهي مبنية على الضم بميم وألف، للدلالة على خطاب اثنين أو اثنتين، وكذلك
توصل وهي مبنية على الضم. بميم ساكنة، للدلالة على خطاب جمع الذكور، وبنون
مشددة للدلالة على خطاب جمع الإناث. "انظر إعراب الضمائر ص 236".
وإذا ولي الميم الساكنة التي لجمع الذكور ضمير متصل جاز ضم الميم وإشباعها حتى
ينشأ: من الإشباع واو مثل: هذا ضيف أكرمتموه، ومعني صديق صافحتموه، وجاز
بإبقاء الميم ساكنة، ولكن الأول هو الأكثر والأشهر. فيحسن الاقتصار عليه.
وقد أشار ابن مالك إلى بعض هذه المواضع بقوله:

وألف، والواو، والنون، لما ... غاب وغيره، كقاما، واعلما

والمراد بغيره: المخاطب فقط؛ لأنها تكون للغائب والمخاطب، ولا تكون للمتكلم.

1 بعض القبائل العربية يحذف واو الجماعة، اكتفاء بالضممة التي قبلها. قال الفراء في
كتابه:

"معاني القرآن" ج 1 ص 19 "ما نصه: "قد تسقط العرب الواو وهي واو الجماعة،
اكتفاء بالضممة قبلها فقالوا: في "ضربوا" قد ضرب، وفي: قالوا: قد قال: وهي في هوازن
وعليا قيس ... " ثم استشهد أيضا بأبيات شمعها منهم كقول قائلهم: فلو أن الأطباء
كان عندي وكان مع الأطباء الاساءة ... - والاساءة جمع آس، وهو هنا من يعالج
الجرح.

2 ولا تكون ضمائر إلا عند اتصالها بالأفعال: أما إذا اتصلت بالأسماء مثل: القائمان، القائمون- فهي حروف دالة على التثنية والجمع.

3 هذه الضمائر لا تكون في محل رفع، كما ذكرنا، ولكنها قد تقع أحيانا بعد "لولا" التي للامتناع، والتي لا يقع بعدها إلا المبتدأ، فيقال: "لولاي" لتعبت. و "لولاك" لم أحتمل مشقة الحضور، و "لولاها" لضاعت فرصة المعاونة الكريمة. فكيف نعرب هذا الضمير الواقع بعد "لولا"؟

إن سيبويه يعرب: "لولا" حرف جر شبيهه بالزائد، وما بعد مجرور لفظا في محل رفع مبتدأ، وخبره بحذف كما سيجيء "في ب من ص 241، في م وضوع الكلام على إعراب الضمير- لكن قلنا هناك إن الأفضل اعتبار هذا النوع في محل رفع في حالة وقوعه بعد "لولا" فقط، فيكون مبتدأ مبنيا على حركة آخره في محل رفع. ولا يجوز اعتباره ضمير رفع إلا في هذه الحالة فقط. وإذا وقع ضمير من هذه الضمائر الثلاثة بعد عسى مثل: "عساني، أو عساي أوفق"، أو: عساك أن تفعل الخير، أو: عساه أن يجتنب الإساءة، فإن خير ما يقال هو اعتبار "عسى" حرفا بمعنى: "لعل" من أخوات "إن" والضمير اسمها - كما سيجيء في: =

(222/1)

فأما ياء المتكلم فمثل: ربي أكرمني¹ "فالياء الأولى في محل جر؛ لأنها مضاف إليه، والياء الثانية في محل نصب؛ لأنها مفعول به".
وأما كاف المخاطب فيهما فمثل: لا ينفعك إلا عملك. "فالكاف الأولى في محل نصب، لأنها مفعول به²؛ والكاف الثانية في محل جر، لأنها مضاف إليه"².
وأما هاء الغائب³ بنوعيه المذكر والمؤنث فمثل: من يتفرغ لعمله يحسنه.

= "د" من ص 626، باب أفعال المقاربة، والشروع، والرجاء، وفي رقم 2 من هامش ص 628 باب: "إن وأخواتها" -

وبهذه المناسبة نذكر أن الياء في مثل: قومي يا هند، تختلف عن الياء في نحو: ربي أكرمني. لأن الياء في: "قومي" للمخاطبة، فهي فاعل في محل رفع. بخلافها في المثال الأخير الذي وقعت فيه الياء الأولى للمتكلم في محل جر بالإضافة، والثانية في محل نصب مفعول به.

كما أن الضمير الذي يتصل بآخر الفعل في مثل: الرجلان عرفهما على الرجال عرفهم المسافرات عرفهن - هو ضمير بارز متصل يختلف تماما عنه إذا وقع في ابتداء جملته، أو وقع فيها بعد كلمة: "إلا" في مثل هما عرفا، وهم عرفوا، وهن عرفن، وما عرف إلا هما، أو هم، أو هن، لأنه حين تقدم أو حين وقع بعد "إلا" لم يبق على إعرابه الأول مفعولا لعامله، وإنما صار مبتدأ أو: فاعلا على حسب السياق، فتغير إعرابه بعد التقدم، فصار نوعا آخر مخالفا للسابق، طبقا لما تقدم في تعريف المتصل - ص 220

-

1 متى يجوز حذف ياء المتكلم من آخر الأفعال؟ الجواب في رقم 5 من هامش ص 186.

2 قد تقع كاف الخطاب - أحيانا. حرفا مجردا للخطاب، فلا يكون له محل من الإعراب، كالتي في آخر أسماء الإشارة وبعض الأسماء الأخرى مما سبق "في رقم 5 من هامش ص 217"، ومما سنفصله عند الكلام على إعراب الضمائر "ص 236 وما بعدها ولا سيما ص 238".

3 مما يجب التنبيه له. أن هاء المفرد الغائب تكتب مفردة، أي: لا يتصل - كتابة - بها حرف ناشيء من إشباع حركتها، تقول: من يتفرغ لعلمه يحسنه، ويحمده الناس على إحسانه وإجادته أما إن كانت الهاء للغائبة المفردة فيجب - في الأفصح - زيادة الألف بعدها متصلة بما نطقا وخطابا، نحو: من تتفرغ لعلمها يحمدها الناس على تفرغها، وإحسانها، وإجادتها.

"راجع أول الهامش ص 221 وما بينهما من اختلاف في بعض الحالات". وكذلك يجب أن يزداد بعدها كتابة ونطقا: "ما" إن كانت هذه الهاء لضمير الغائب المثني بنوعيه، مثل الوالد والجد هما أحق الناس بالرعاية، ولهما أعظم الفضل على أبنائهما. والوالدة والجدة أعطف الناس على أطفالهما، وشفقتهم لا تعدلها شفقة. فالهاء هي الضمير المتصل وبعدها "الميم" حرف عماد، والألف حرف دال على مجرد التنبيه. وكذلك يجب أن يزداد بها "الميم" الدالة على جمع الذكور الغائبين، والنون المشددة الدالة على جمع الإناث الغائبات، نحو: خير الناس أنفعهم للناس، وخير النساء أحرصهن على الكمال. لكن أياكون الضمير هو الهاء فقط والحروف التي بعدها زائدة للفرق بين ضمير المفردة والمفرد وغيرهما، أم يكون الضمير مجموع الاثنين، "الهاء" والأحرف الزائدة؟ رأيان. والخلاف لفظي لا أثر له من الناحية العملية.... والمستحسن مراعاة الأمر الواقع، والأخذ بالرأي الذي يعتبر الضمير هو مجموع الاثنين، لأنه رأي يراعي التفرقة =

أو؛ من تتفرغ لعملها تحسنه "فالهاء الأولى في المثالين في محل جر؛ لأنها مضاف إليه،
والثانية في محل نصب؛ لأنها مفعول به".
ثالثها: نوع مشترك بين الثلاثة: وهو؛ "نا" نحو: {رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا}
فالأولى في محل جر، لأنها مضاف إليه؛ والثانية في محل نصب، لأنها مفعول به 1 - كما
سبق - والثالثة والرابعة في محل رفع؛ لأنها فاعل 2.
ومما سبق نعلم أن للرفع ضمائر متصلة تختص به، وليس للنصب وحده أو الجر وحده
شيء خاص به.

= الواقعة فعلا بين ضمير المفرد الغائبة وضمير المفرد الغائب -وغيرهما- فوق أنه
عملي واقعي فيه تيسير. وعلى أساسه يقول أصحابه: الضمير للمفرد المذكر الغائب
هو: "الهاء" وحدها، وللمفردة الغائبة: "ها" وللمثنى بنوعيه: "هما" ولجمع الذكور: "هم"
ولجمع الإناث: "هن" والفرق واضح بين الاثنين في ثلاثة أمور، في النطق، وفي الكتابة،
وفي المعنى. وعليه العمل الآن. ولهذا نظير يجيء في ص 235.
وجدير بالملاحظة أن الضمائر الثلاثة السالفة "هما - هم - هن" بالاعتبار السالف هي
ضمائر متصلة حتماً، ولا يصح اعتبارها من نوع الضمائر المرفوعة المنفصلة أصالة؛ لأن
المرفوعة أصالة، كالتى ستجيء في "ج" ص 226 - مركبة البنية في أصلها، وليست
مبنية على حرف واحد زيد على آخره حرف أو حرفان، فالفرق بين النوعين كبير برغم
ظاهرهما، فأحدهما قد نشأ فردي الصيغة والتكوين، ثم زيد على آخره حرف أو حرفان،
والآخر قد نشأ من أول أمره مركب الصيغة، فهما مختلفان في أصلهما، كاختلافهما في
كثير من الأحكام.

1 إذا كانت "نا" في آخر الفعل الماضي فقد تكون للفاعل، ويبني الفعل الماضي معها
على السكون وجوبا: نحو: خرجنا - حضرنا - كتبنا - فهمنا. وقد تكون للمفعول به،
فلا يبنى آخره على السكون لها، نحو: أخرجنا الوالد من الحديقة، وأحضرنا إلى البيت،
وأفهمنا ما يجب عمله.

2 يقول ابن مالك:

لرفع والنصب وجر: "نا" صلح ... كاعرف بنا: فإننا لنلنا المنح
والمعنى: صلح الضمير: "نا" للأمور الثلاثة، أي: لأن يكون في محل جر، مثل: اعرف بنا

"أي: اعترف بقدرنا، اشعر بنا". ولأن يكون في محل نصب، مثل: إننا ... ، ولأي يكون في محل رفع، مثل: نلنا.

"ملاحظة" لا يقال: "إن الضمير "الياء" يصلح للأمور الثلاثة مع دلالة على المتكلم في كل حالة فيكون شبيها بالضمير "نا" مثل، يفرحني كوني حريصا على واجبي. فالياء في الجميع للمتكلم ومحله في الأول نصب "لأنها مفعول به" وفي الثانية رفع "لأنها اسم" كون، مصدر "كان" الناقصة وفي الثالث جر، لأنها مضاف إليه. كذلك الضمير: هم" في مثل: "يفرحهم كونهم حريصين على واجبهم، فإنه ضمير متصل في الجميع. ومحله نصب في الأول "لأنه مفعول به". ورفع في الثاني "لأنه اسم" كون، مصدر كان الناقصة" وجر في الثالث لأنه مضاف إليه.... لا يقال إن الضمير بين السابقين مثل "نا" لأن "الياء" و "هم" في الأمثلة المذكورة وأشباهاها وقعا في محل رفع بصفة عارضة، ناشئة من أن المضاف هنا كالفعل يطلب مرفوعا، لا بصفة أصلية، والكلام في الضمير المشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة.

(224/1)

.....

زيادة وتفصيل:

روى أبو عليّ القالي في كتابه: "ذيل الأماي والنوادر" ص 105 عن بعض الأعراب قول شاعرهم:

فها أنا للعاشق يا عَرَّ قائد ... وبى تُضرب الأمثالُ في الشرق والغرب
والشائع 1 دخول: "ها" التي للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل الذي خبره اسم إشارة؛
نحو: "هأنذا" المقيم على طلب العلوم. وغير الشائع دخولها عليه إذا كان خبره غير اسم
إشارة، نحو: هأنذا ساهر على صالح الوطن. وهو -مع قلته- جائز، لورود نصوص
فصيحة متعددة تكفي للقياس عليها. منها قول عمر بن الخطاب يوم "أُخذ" حين وقف
أبو سفيان بعد المعركة يسأل: أين فلان، وفلان ... من كبار المسلمين؟. فأجابه عمر.
هذا رسول الله عليه السلام، وهذا أبو بكر، وهأنذا عمر 2 ... ومنها بيت لجنون ليلى 3،
ونصّه:

وعروء مات موتاً مستريحاً ... وهأنذا ميّت في كل يوم

كما روى صاحب الأملالي 4 أيضًا البيت التالي لعوف بن مُحَلِّم، ونصّه:
وَلَوْعَا؛ فَشَطَّتْ غُرْبَةً دَارُ زَيْنَبٍ ... فَهَأُنَا أَبْكِي وَالْفُؤَادُ جَرِيحٌ
وَقَوْلُ سُحَيْمٍ مِنْ شِعْرَاءِ صَدْرِ الْإِسْلَامِ:

لو كان يبغي الفداء قلت له ... هأنا دون الحبيب ياوَجُعُ
ويترتب على الحكم الشائع ما صرحوا به من جواز الفصل بين: "ها" التي للتنبيه واسم
الإشارة بضمير المشار إليه مثل: هأنذا أسمع النصح، وهأنذا تعمل الخير، وهأنتم أولاء
تصنعون ما يفيد.
وقد يقع الفصل بغير الضمير قليلا -مع جوازه- كالقسم بالله في مثل: ها -والله- ذا
رجل محب لوطنه، و"إن" الشرطية في مثل: ها إن ذي حسنة

-
- 1 كما جاء في حاشية الأمير على مقدمة كتاب: "المغني" ولهذا إشارة في ص 337.
 - 2 النص في ص 110 من كتاب تنزيل الآيات شرح شواهد الكشف.
 - 3 كتاب: الذخيرة، لابن بسام، ج 2 القسم الثاني.
 - 4 ج ص 123.

(225/1)

تَتَكَرَّرُ يَضَاعَفُ ثَوَابُهَا. وقد تعاد "ها" التنبيه بعد الفاصل للتقوية ... ، نحو: هأنتم
هؤلاء تخلصون.
وينقسم المنفصل بحسب مواقعه من الإعراب إلى قسمين: أولهما؛ ما يختص بمحل الرفع،
وثانيهما ما يختص بمحل النصب.
فأما الذي يختص بمحل الرفع [فأثنا عشر] 1، موزعة بين المتكلم، والمخاطب،
والغائب، على الوجه الآتي:
أ- للمتكلم ضميران، "أنا" للمتكلم وحده، و"نحن" للمتكلم المعظم نفسه، أو مع غيره.
و"أنا" هو الأصل و"نحن" هو الفرع" 2.
ب- للمخاطب خمسة؛ أولها؛ وهو الأصل: "أنت"، للمفرد المذكر، ثم الفروع: "أنتِ"
للمخاطبة 3 المؤنثة، "وأنتما" للمذكر المثنى المخاطب، أو المؤنث المثنى المخاطب،
و"أنتم" لجماعة الذكور المخاطبين، و"أنتن" لجماعة الإناث المخاطبات.
ج- للغائب خمسة؛ أولها وأصلها: "هو" للمفرد الغائب. ثم فروع: "هي" 4، للمفردة

الغائبة، و"هما" للمثنى الغائب 5: و"هم" لجمع الذكور الغائبين، و"هن" لجمع الإناث الغائبات 6؛

1 وليس بين الضمائر المنفصلة ما هو مختص بمحل الجر أصالة "انظر رقم 1 من الهامش التالي".

2 المراد بالفرع هنا: أن يكون الضمير دالاً على معنى زائد لا يوجد في الأصل. ذلك أن الأصل في الضمير - عندهم - أن يكون لواحد مذكر، سواء أكان الواحد متكلمًا، أم مخاطبًا، أم غائبًا، مثل: "أنا" فما يكون دالاً على أكثر من واحد، أو يكون دالاً على التأنيث فهو فرع.

3 راجع ما يختص بهذه التاء في الضمير: "أنت" وفروعه، وأنها الخطاب، وليست للتأنيث برقم 3 من هامش ص 217.

4 الأصل أن تكون الهاء في: "هو" مضمومة، وفي: "هي" مكسورة. ويجوز تسكينهما بعد الواو، أو: الفاء، أو: ثم، أو: اللام.

5 وإذا كان لمؤنثين غائبين جاز في المضارع بعده أن يكون مبدوءاً بالتاء - وهي الأكثر - أو بالياء، تقول: هما تفعلان، أو هما يفعلان، طبقاً للبيان الذي سبق في رقم 1 من هامش ص 177، 181.

6 ويصح في المضارع بعده إن كانت مسنداً لنون النسوة تصديره بالتاء أو الياء نحو: والودات تحرصن أو يحرصن على راحة أولادهن وهن تحرصن أو يحرصن ... "انظر ص 181" وتجب ملاحظة الفرق الكبير بين الضمائر الثلاثة "هما، هم، هن" التي هي مركبة البنية أصالة، ومنفصلة للرفع حتماً - ونظائرها التي سبقت في آخر رقم 3.

(226/1)

فمجموع الضمائر المنفصلة المرفوعة اثنا عشر على التوزيع السالف 1. وأما الضمائر التي تختص بمحل النصب فاثنا عشر ضميراً أيضاً، كل منها مبدوء بكلمة: إيّا 2.

فللمتكلم: "إياي"، وهو الأصل، وفرعه: "إيانا" للمتكلم المعظم نفسه، أو معه غيره. وللمخاطب المفرد: "إياك"، وهو الأصل، وفروعه: "إياك"، للمخاطبة، و"إياكما"، للمثنى المخاطب، مؤنثاً، أو مذكراً، و"إياكم"؛ لجمع الذكور المخاطبين، و"إياكن" لجمع

الإناث المخاطبات.

وللغائب: "إياه" للمفرد الغائب، وفروعه: "إياها" للمفردة الغائبة، و"إياهما" للمثنى الغائب بنوعيه، و"إياهم" لجمع الذكور الغائبين، و"إياهن" لجمع الإناث الغائبات. فللمتكلم اثنان، وللمخاطب خمسة، وللغائب خمسة. وليس هناك ضمائر منفصلة تختص بمحل الجر.

هذا وجميع الضمائر المنفصلة تشارك نظائرها المتصلة في الدلالة على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، فلكل ضمير منفصل نظير آخر متصل يماثله في معناه: فالضمير "أنا" يماثل التاء، والضمير "نحن" يماثل "نا"، وهكذا. وينقسم المستتر إلى قسمين:

- 1 وهذه الضمائر الاثنا عشر لا تكون بالأصالة إلا مرفوعة. فأما استعمالها غير مرفوعة فإنما هو بالنيابة عن ضمير الجر أو النصب في بعض أساليب مسموعة يقتصر عليها، ومع أنها مسموعة يحسن ترك استعمالها، لقبح وقعها على السمع. فمن النيابة عن ضمير الجر: "ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا" والقبح هنا بسبب وقوع الضمير الخاص بالرفع في محل جر. ومن النيابة عن ضمير النصب وهو شاذ أيضاً قولهم: "يا أنت" وللاضطرار لوزن الشعر في مثل قول الشاعر: "يا ليتني وهما نخلو بمنزلة...." فقد عطف ضمير "هما" الخاص بالرفع على الياء التي هي ضمير نصب. لكن يكثر على نيابتها عن الضمير المنصوب أو المجرور في حالة استعمالها للتوكيد، مثل: سمعتك أنت تخطب ومررت بك أنت. وهو استعمال قياسي.
- 2 سيجيء الكلام على إعراب "إيا" بملحقاتها المختلفة عند الكلام على كيفية إعراب الضمائر "ص 236 وما بعدها". وهي كثيرة الاستعمال في أسلوب: "التحذير" بصورة المتعددة التي ستجيء في بابها الخاص - ج 4 ص 97 م 140- ومن أمثلته إياك والنميمة، فإنها تزرع الضغينة- إياك مواقف الاعتذار فإنها مجلبة للذلة، مضيعة للكرامة ... ويصح: إياك من التميمة- إياك من مواقف الاعتذار....

(227/1)

أولهما: المستتر وجوباً، وهو الذي لا يمكن أن يحل محله اسم ظاهر¹، ولا ضمير منفصل؛ مثل: إني أفرح حين نشترك في عمل نافع. فالفعل المضارع: "أفرح"، فاعله

ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنا. ولا يمكن أن يخلفه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل، إذ لا نقول: أفرح محمد -مثلاً- ولا أفرح أنا، على اعتبار "أنا" فاعلاً، بل يجب اعتبارها توكيداً للفاعل المستتر الذي يشابهها في اللفظ والمعنى. كذلك الفعل المضارع: "نشترك" فاعله مستتر وجوباً تقديره: "نحن" ولا يمكن أن يحل مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل؛ إذ لا نقول: "نشترك محمد" ولا نقول: "نشترك نحن" على اعتبار كلمة: "نحن" فاعلاً؛ لأنها لو كانت فاعلاً لوجب استنارها حتمًا. ولكنها تعرب توكيداً للضمير مستتر يشابهها في اللفظ والمعنى.

وثانيهما: المستتر جوازاً، وهو الذي يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير البارز؛ مثل: الطائر تحرك. النهر يتدفق. فالفاعل فيهما ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، إذ من الممكن أن نقول: الطائر تحرك جناحه، والنهر يتدفق مأوه: بإعراب كلمتي "جناح" و"مأه" فاعلاً للعامل الموجود وهو: "تحرك" و"يتدفق". ومن الممكن كذلك أن نقول: الطائر ما تحرك إلا هو: والنهر ما يتدفق إلا هو ... بإعراب الضمير البارز: "هو" فاعلاً للعامل الموجود. والمستتر بنوعيه لا يكون إلا مرفوعاً متصلًا كما سبق.

مواضع الضمير المرفوع المستتر وجوباً. أشهر هذه المواضع تسعة²:

1 لا يحل محله اسم ظاهر يرتفع بعامله الذي في الجملة نفسها قبل أن يحل هذا الاسم الظاهر محل الضمير، فلو قلنا: "نشترك محمد في عمل نافع" لكان الكلام غير صحيح في تركيبه، لأن كلمة: "محمد" لا تقع فاعلاً للفعل: "نشترك" الذي كان عاملاً الرفع في الضمير السابق "نحن". ولو قلنا: "نشترك" "نحن" لكانت: "نحن" هذه توكيداً للضمير المستتر، ولا يصح أن تكون فاعلاً مرفوعاً بالعامل الموجود، وهو الفعل "نشترك" فالضمير المستتر وهو "نحن" لم يصلح أن يحل محله اسم ظاهر ولا ضمير بارز بحيث يكون كل منهما معمولاً للفعل: "نشترك".

2 مراد ابن مالك من هذه المواضع أربعة في قوله:

ومن ضمير الرفع ما يستتر ... كفاعل، أو وافق، نغيبط، إذ تشكر
ويقول في الضمير البارز المنفصل المرفوع المحل، "وهو الذي يقابل السابق".

وذو ارتفاع وانفصال: "أنا"، "هو" ... "وأنت" ... والفروع لا تشبته

أي: لا تشبته بغيرها، بحيث يصعب تمييز بعضها من بعض. ويقول في الضمير البارز المنفصل المنصوب المحل:

وذو انتصاب في انفصال جعلاً، "إياي: لا تشبته بغيرها، بحيث يصعب تمييز بعضها من بعض. ويقول في الضمير البارز المنفصل المنصوب المحل:

وذو انتصاب في انفصال جعلاً، ... "إيادي"، والتفريع ليس مشكلاً
أي: جعل الضمير "إيادي" مثلاً للضمير السالف، وهو للمتكلم، أما باقي فروع
الخمسة فمعرفتها سهلة، وليست أمراً مشكلاً.

(228/1)

- 1- أن يكون فاعلاً لفعل الأمر المخاطب به الواحد المذكور، مثل: أسرع لإنقاذ
الصارخ، وبادر إليه. بخلاف الأمر المخاطب به الواحدة، نحو: قومي، أو للمثنى؛ نحو:
قومًا، أو الجمع، نحو: قوموا، وقمن. فإن هذه الضمائر تعرب فاعلاً أيضاً، ولكنها
ضمائر بارزة.
- 2- أن يكون فاعلاً 1 للفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب للواحد؛ مثل: يا بُنيَّ، أتعرف
متى تتكلم ومتى تسكت؟ بخلاف المبدوء بتاء الخطاب للواحدة؛ مثل: تتعلمين يا زميلة،
أو للمثنى بنوعيه، مثل: أنتما تتعلمان، أو للجمع بنوعيه مثل: أنتم تتعلمون وأنتن
تتعلمن؛ فإن هذه ضمائر رفع بارزة، وبخلاف المبدوء بتاء الغائبة، فإنه مستتر جوازاً؛
مثل: الأخت تقرأ 2.
- 3- أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بهمزة المتكلم؛ مثل: أحسن اختيار الوقت
الذي أعمل فيه، وقول الشاعر:
لا أدودُ الطيرَ عن شجرٍ ... قد بَلَوْتُ الحُرَّ من ثمرِه
4- أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بالنون؛ مثل نحب الخير،

1 ومثل الفاعل: اسم الناسخ إذا كان هذا المضارع ناسخاً يرفع اسمه "كالمضارع المنفي:
"لا تكون" في الاستثناء".

2 إذا كان المضارع مبدوءاً بتاء المخاطبة للمفردة، أو لمثنائها، أو جمعها فليست تأوّه
للتأنيث، وإنما هي علامة الخطاب المحض، لوجود ما يدل على التأنيث، وهو الضمير
المتصل بالفعل، ومن الأمثلة أيضاً للمضارع المبدوء بتاء للخطاب لا للتأنيث: أنت يا
زميلتي لا تعرفين العيب - أنتما يا زميلتي لا تعرفان العيب - أنتن يا زميلاتي لا تعرفن
العيب. بخلاف التاء التي تجيء للتأنيث في أول المضارع الذي يكون فاعله اسماً ظاهراً،
مؤنثاً، للمفردة، أو لمثنائها، أو جمعها، نحو: تتعلم عائشة - تتعلم العائشتان - تتعلم
العائشات. وكذلك إن كان فاعله ضميراً متصلاً للغائبة المفردة، أو لمثنائها، مثل: عائشة

تتعلم - العائشتان تتعلمان. فإن كان فاعله ضميرًا متصلًا لجمع الغائبات "أي: نون النسوة" فلا أحسن - وليس بالواجب - تصديره بالياء لا بالناء، استغناء بنون النسوة في آخره، نحو: الوالدات يبذلن الطاقة في حماية الأولاد، - طبقًا لما سبق في رقم 2 من هامش ص 47 وص 181 وسيجيء الكلام في ج2 ص 75 م 66 - باب الفاعل.

(229/1)

ونكره الأذى، فنفوز برضا الله والناس.

5- أن يكون فاعلاً للأفعال الماضية التي تفيد الاستثناء؛ مثل: خلا، عدا، حاشا. تقول: حضر السباح خلا واحدًا - أو: عدا واحدًا - أو: حاشا واحدًا. ففاعل خلا وعدا وحاشا ضمير مستتر وجوبًا تقديره: هو1....

6- أن يكون اسمًا مرفوعًا لأدوات الاستثناء الناسخة؛ "وهي: ليس، ولا يكون2" تقول: انقضى الأسبوع ليس يومًا. انقضى العام لا يكون شهرًا. فكلمة "يومًا" و"شهرًا" خبر للناسخ، وهي المستثنى أيضًا. أما اسم الناسخ فضمير مستتر وجوبًا تقديره: هو.

7- أن يكون فاعلاً لفعل التعجب الماضي؛ وهو: "أفعل"؛ مثل: ما أحسن الشجاعة. "فأحسن" فعل ماضٍ للتعجب، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: هو. "يعود على: ما".

8- أن يكون فاعلاً لاسم فعل مضارع، أو اسم فعل أمر، مثل: أفّ من الكذب، "بمعنى: أنضجر جدا". وآمين. "بمعنى: استجب".

9- أوفاعلاً للمصدر النائب عن فعله الأمر؛ مثل: قيامًا للزائر. فقيامًا: مصدر، وفاعله مستتر وجوبًا، تقديره: "أنت"؛ لأنه بمعنى: قُمْ.

فهذه تسعة مواضع3، هي أشهر المواضع التي يستتر فيها الضمير وجوبًا، ولا يكون إلا مرفوعًا متصلًا - كما أشرنا من قبل. - أما الضمير المستتر في غيره تلك المواضع فاستتاره في الأشهر3 جائز، لا واجب.

1 يعود على بعض مفهوم من الكلام السابق، أي: خلا هو، أي: بعضهم، وسيجيء إيضاح هذا، وبسط القول في المراد منه عند الكلام عليه في باب الاستثناء "ج2".

2 بصيغة المضارع "يكون" الذي للغائب، وقبله. لا "النافية دون غيرها - كما سيجيء في ج2 م 83 ص 328 باب "الاستثناء".

"3 و 3" يزيد عليهما بعض النحاة: فاعل "نعم" و "بئس" وأخواتهما ... إذا كان ضميرًا مفسرًا بنكرة، مثل: نعم رجالا عمر. ففاعل "نعم" ضمير مستتر تقديره. هو، تفسره النكرة التي تعرب بعده تمييزًا، وهي هنا: "رجالا". لكن المعروف أن رأيا كوفيا يميز في "نعم" و "بئس" وأخواتهما أن يبرز فاعلهما الضمير، مثل: نعمًا رجلين حامد وصالح، نعموا رجالا، صالح، وحامد، وعلى. وقد يبرز وتجره الباء الزائدة نادرا - فلا يقاس عليه -، مثل نعم بهم رجالا. فإن لاحظنا أن هذا الضمير قد يبرز في بعض الأحيان لم يكن من النوع المستتر وجوبا. وإن لاحظنا أن بروزه قليل أو نادر أمكن الإغضاء عن هذا، وعددناه من المستتر وجوبا. ولكن الأول أحسن....

(230/1)

.....

زيادة وتفصيل:

1 يعرب الضمير المرفوع المستتر جوازًا:

أ - إما فاعلا، أو نائب فاعل، أو اسما لفعل ناسخ، إذا كان الفعل في كل ذلك لغائب أو غائبة، مثل: آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان. ومثل قول شوقي عن الصلاة: لو لم تكن رأس العبادات لعدت من صالحة العادات، وقولهم رب كلمة تجلب نعمة، وأخرى تجر نقمة.

ب - وإما فاعلا لاسم فعل ماض؛ مثل: البحر هيهات، بمعنى: بُعد جدًا، أي: هو. ومن أمثلة ذلك أيضًا: شتان الصحة والضعف، بمعنى: افترق الحال بينهما جدًا. فالصحة فاعل. وتقول الصحة والضعف شتان. أي: هما، فالفاعل ضمير، تقديره: هما. وتقول هيهات البحر هيهات. وشتان الصحة والضعف شتان. ففاعل "هيهات" الثانية ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هو" يعود على البحر، بشرط أن تكون الجملة المكونة من: "هيهات" الثانية وفاعلها توكيدًا للجملة التي قبلها، فيكون الكلام من توكيد الجمل بعضها ببعض. أما لوجعلنا لفظة: "هيهات" الثانية وحدها توكيدًا للأولى فإنها لا تحتاج إلى الفاعل 1، ويكون الكلام من نوع توكيد اسم الفعل وحده بنظيره. واسم الفعل؛ كالفعل إذا وقع أحدهما - وحده بدون فاعل - توكيدًا لفظيًا فإنه لا يحتاج لفاعل، وكذلك يقال في: "شتان" في الحالتين.

ج- وإما مرفوعاً لأحد المشتقات المحضة: "كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، نحو: على نافع، أومكرم، أوفرخ"؛ ففي كل واحدة من هذه الصفات المشتقة ضمير مستتر جوازاً، تقديره: "هو" ويكون الضمير المرفوع بها فاعلاً، إلا مع اسم المفعول، فيكون نائب فاعل.

1 سيجيء في باب الفاعل "ج 2 م 66 ص 70" بيان الأفعال لا تحتاج لفاعل، والرأي فيها.

2 كما سيجيء في باب التوكيد "ج3".

3 ولا بد أ، يعود على غائب، طبقاً للبيان الذي في "ط" من ص 270 كما سبقت الإشارة في رقم 4 من هامش ص 217.

(231/1)

.....

أما المشتقات غير المحضة "وهي التي غلبت عليها الاسمية المجردة من الوصف بأن صارت اسماً خالصاً لشيء" فإنها لا تتحمل ضميراً؛ كالأبطح، والأجرع أسماء أماكن، ومثلهما: الأبيض، والأرحب، والمسعود، والعالي، أسماء قصور، والمفتاح، والمعلقة، والملعب ...،

ومن المشتقات المحضة: "أفعل التفضيل" 1. والغالب فيه أنه يرفع الضمير المستتر، ولا يرفع الظاهر - قياساً - إلا في المسألة التي يسميها النحاة مسألة: "الكحل" وقد يرفعه نادراً - لا يقاس عليه - في مثل: مررت برجل أفضل منه أبوه بأعراب كلمة: "أبو" فاعلاً 2. وكذلك يرفع الضمير البارز نادراً في لغة من يقول: مررت برجل أفضل منه أنت، بأعراب "أنت" فاعلاً، حملاً لها على الفاعل الظاهر في مسألة "الكحل". ولوأعرب "أنت" مبتدأ، خبره: أفضل، لجاز ولم يكن أفعل التفضيل رافعاً للضمير. بناء على ما تقدم لولا حظنا أنه لا يرفع الظاهر إلا قليلاً ولا الضمير البارز إلا نادراً فإن الضمير المستتر فيه يكون من نوع المستتر وجوباً مع الإغصاء عن تلك القلة والندرة، وإن لاحظنا الواقع من غير نظر للقلة والندرة قلنا: إنه مستتر جوازاً. تلخيص ما سبق من أنواع الضمائر:

- أ- ينقسم الضمير باعتبار مدلوله إلى ثلاثة أقسام: متكلم، ومخاطب، وغائب.
- ب- ينقسم الضمير باعتبار ظهوره في الكلام وعدم ظهوره إلى قسمين بارز، ومستتر.

- 1 تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه مدون في بابيه الخاص بالجزء الثالث، م 112.
- 2 فلو أعربناها مبتدأ متأخراً وخبره "أفضل" لم يكن الإعراب ضعيفاً، لأنها ليست مرفوعة بأفعل التفضيل. وكذلك كل إعراب مثل هذا.

(232/1)

أقسام البارز:

ينقسم الضمير البارز إلى قسمين: "منفصل، ومتصل".

أ- ينقسم الضمير البارز المنفصل باعتبار محله الإعرابي إلى:

- 1- بارز منفصل في محل رفع، وهو: اثنا عشر ضميراً، للمتكلم اثنان، هما: "أنا" وفرعه "نحن". وللمخاطب: "أنت" وفروعه الأربعة. وللغائب: "هو" وفروعه الأربعة.
- 2- بارز منفصل في محل نصب، وهواثنا عشر ضميراً؛ للمتكلم اثنان "إيأى" وفرعه "إيانا". وللمخاطب "إياك" وفروعه الأربعة. وللغائب "إياه" وفروعه الأربعة.
- ولا يوجد ضمير بارز منفصل في محل جر.

ب- ينقسم الضمير البارز المتصل باعتبار محله الإعرابي إلى ما يأتي:

- 1- بارز متصل في محل رفع؛ وهو خمسة: التاء المتحركة - ألف الاثنين - واو الجماعة - ياء المخاطبة - نون النسوة.
- 2- بارز متصل صالح لأن يكون في محل نصب حيناً، وفي محل جر حيناً آخر، وهوثلاثة: ياء المتكلم، والكاف، والهاء 1.
- 3- بارز متصل، صالح لأن يكون في محل رفع، أونصب، أوجر، هو: "نا".
- ولا يوجد ضمير بارز متصل في محل نصب فقط، أوفي محل جر فقط.

أقسام الضمير المستتر

أ- مستتر وجوباً وله جملة مواضع، وأشهرها: تسعة 2.

- 1 ما إعراب كل واحد من الثلاثة لو حل في محل المبتدأ، كأن يقع بعد "لولا"؟
الجواب في "ب" من ص 241.
2 سبقت في ص 228.

(233/1)

.....

- ب- مستتر جوازاً وله مواضع غير السالفة.
ويتضمن الاسم الآتي كل ما سبق.
جدول اسكانر
تقسيم آخر للضمير بحسب محله الإعرابي:
ينقسم إلى خمسة أقسام.
1- مرفوع متصل.
2- مرفوع منفصل.
3- منصوب متصل.
4- منصوب منفصل.
5- مجرور، ولا يكون إلا متصلاً.

(234/1)

المسألة التاسعة عشرة: الضمير المفرد، والضمير المركب
الضمير المفرد 1، والضمير المركب:
الغرض من الضمير - كما عرفنا - الدلالة على المتكلم، أو المخاطب، أو الغائب 2، مع
الدلالة على الأفراد، أو التثنية، أو الجمع، والتذكير، أو التأنيث في كل حالة.
أ- غير أن بعض الضمائر يقوم بهذه الدلالة مستقلاً بنفسه، معتمداً على تكوينه
وصيغته الخاصة به، غير محتاج إلى زيادة تلازمه آخره، لتساعده في أداء مهمته، فصيغته
مفردة "بسيطة" وذلك كالياء، والتاء، والهاء، في نحو: إني أكرمت من أكرمتِ. فالياء
وحدها تدل على المتكلم المفرد مطلقاً 3، وكذلك التاء في: "أكرمت" الأولى. أما التاء

الثانية فتدل على المخاطب المفرد، المذكر أو المؤنث على حسب ضبطها، وأما الهاء فتدل على المفرد المذكر الغائب.

فكل ضمير من الثلاثة -وأشباهها- كلمة واحدة، انفردت بتحقيق الغرض منها؛ وهو التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، مع التذكير أو التأنيث، ومع الإفراد، دون الاستعانة بلفظ يلزم آخرها.

ومثلها: "نحن" في: نحن نسارع للخيرات، فإنها لفظة واحدة في تكوينها، وصيغة مستقلة بنفسها في أداء الغرض منها؛ وهو: "التكلم مع الدلالة على الجمع، أو على تعظيم المفرد، ولم يتصل آخرها اتصالاً مباشراً بما يساعدها على ذلك الغرض.

ب- وبعضاً آخر من الضمائر يقوم بتلك الدلالة؛ ولكن من غير أن يستقل بنفسه في أدائها، بل يحتاج لزيادة لازمة تتصل بآخره: لتساعده على أداء المراد؛ فصيغته مركبة، وتكوينه ليس مقصوراً على كلمة واحدة. وذلك

1 أي: الذي هو كلمة واحدة، وليس كلمتين أو أكثر، ويسمونه: "البسيط".

2 كما عرفنا في ص 217.

3 أي: سواء أكان مفرداً مذكراً، أم مؤنثاً.

(235/1)

مثل الضمير: "إيّا" فإنه لا يدل على شيء مما سبق إلا بعد أن تلحقه زيادة في آخره؛ تقول: إياي - إياك - إياكما، إياكن ... ولولا هذه الزيادة ما أدى مهمته، ومثله: أنت، نقول: أنتما، أنتم، أنتن ... وهكذا.

كيفية إعراب الضمير بنوعيه: المستتر والبارز

قلنا 1: إن الضمائر كلها مبنية؛ فعند إعرابها لا بد أن نلاحظ أمرين:

أولهما: موقع الضمير من الجملة، أهو في محل رفع؛ كأن يكون مبتدأ في مثل: أنت أمين، أم في محل نصب، كأن يكون مفعولاً به في مثل: زارك الصديق، أم في محل جر؛ كأن يكون مضافاً إليه في مثل: كتابي مثل كتابك؟

ثانيهما: حالة آخر الضمير؛ أساكنة هي؛ مثل: أنا، أم متحركة مثل: التاء في: أحسنت؟.

فإذا عرفنا هذين الأمرين أمكن إعراب الضمير بعد ذلك؛ فإذا كان الضمير مبنياً على

السكون فقد يكون في محل رفع؛ لأنه مبتدأ في مثل: أنا مسافر، أو لأنه فاعل في مثل: "نا" من "سافرنا" وقد يكون في محل نصب؛ لأنه مفعول به. مثل: "نا" في حامد "أكرمنا". وقد يكون في محل جر في مثل: "نا" من أقبل علينا ... وهكذا باقى مواضع الرفع، والنصب والجر.

وإذا كان الضمير متحركاً فإنه يبنى على نوع حركة آخره؛ فيبنى على الضم، أو الفتح، أو الكسر، على حسب تلك الحركة. ويكون معها في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب موقعه من الجملة - كما سبق -، أهو مبتدأ، أم فاعل، أم مفعول، أم مضاف إليه، أم غير ذلك، فكلمة: "نحن" في مثل: نحنُ أصدقاء، مبنية على الضم في محل رفع؛ لأنها مبتدأ. والكاف في مثل: أكرمك الوالد، مبنية على الفتح في محل نصب، لأنها مفعول

1 في ص 218.

(236/1)

به1. والهاء في مثل: محمد قصدتُ إليه؛ مبنية على الكسر في محل جر ... وهكذا يقال في كل ضمير يتكون من لفظة واحدة لا يتصل بآخرها زيادة، كالتى أشرنا إليها من قبل. فإن كان الضمير غير مقتصر على نفسه بل في آخره تلك الزيادة2 اللازمة مثل: "إياك"، إياكما، إياكم، إياكن، أنتَ، أنتما، أنتم، أنتن "فإن الأنسب اليوم إدماج الضمير والزيادة الحتمية معاً عند الإعراب، وعدّها بمنزلة كلمة واحدة، بحيث لا نعتبر أن الضمير في "إياكما" و"أنتما" هو كلمة: "إيا" وحدها، "وأَنْ" وحدها ... وأن الكاف، أو التاء، حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له لمن الإعراب، وما بعدها حرف دال على التثنية، أو على جمع المذكر، أو جمع المؤنث. فمن المستحسن رفض هذا التجزيء رفضاً قاطعاً، وأن تتبع النحاة الداعين إلى اعتبار كلمة: "إيا" مع ما يصحبها لزوماً هما معاً: "الضمير"، وأنهما في الإعراب كلمة واحدة3. وكذلك: "أنتما" وباقي الفروع. وهذا الرأي الحسن يناسبنا اليوم؛ لما فيه من تيسير وتخفيف، واختصار، وليس فيه ما يسيء إلى سلامة اللغة وفصاحتها؛ فنقول في كل من: أنتَ، أنتما، أنتم، أنتن، إياك، إياكما، إياكم، إياكن، ونظائرها، إن الكلمة كلها بملحقها ضمير مبني على كذا في محل كذا4.

- 1 انظر ما يتصل بحكم هذا الكاف في رقم 5 من هامش ص 217 ثم في ص 238.
- 2 هي الزيادة التي تتصل بآخر الضمير: "إيا". وسبق بيانها في ص 227 ومثلها الزيادة التي تتصل بآخر الضمير: "التاء"، وسبق بيانها في رقم 3 من هامش ص 221.
- 3 وهذا هو المذهب الكوفي، كما نص عليه "العكبري" في كتابه المسمى: "إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب، والقراءات في جميع القرآن" - ج 1 ص 4 -.
- 4 لهذا نظير في رقم 3 من هامش ص 222.

(237/1)

زيادة وتفصيل:

أ- وقوع الكاف حرف خطاب منصرف:

قد يتعين أن تكون "الكاف" حرف خطاب مبنياً؛ فلا محل له من الإعراب 1. أي: أنها لا تكون ضميراً. وذلك فيما يأتي: وفي هذه الحالة يتعين أن يكون منصرفاً على حسب المخاطب تذكيراً، وتأنيثاً، وإفراداً، وتثنية، وجمعاً.... وفيما يلي أشهر المواضع غير التي سبقت 1.

1- في مثل: أرأيتك الحديقة، هل طاب ثمرها مبكراً؟ أرأيتك الزراعة؛ أتغني عن الصناعة؟ ومعنى "أرأيتك": أخبرني، الحديقة ... أخبرني الزراعة ... وإليك الإيضاح: كاف الخطاب الحرفية قد تتصل بآخر الفعل: "رأى" فيصير "رأيت" بشرط أن تسبقه همزة الاستفهام، وأن يجيء بعد الكاف اسم منصوب، ثم جملة استفهامية 2. وهو فعل ماضٍ، فاعله التاء المتصلة بآخره، المبنية على الفتح دائماً، في محل رفع؛ لأنها فاعل. وتقع بعدها "الكاف" حرف خطاب؛ يتصرف وجوباً على حسب المخاطبين 3، ولا تتصرف التاء ... فنقول للمخاطبة: أرأيتك، وللمثنى بنوعيه: أرأيتكما، وللجمع المذكور: أرأيتكم، وللجمع المؤنث: أرأيتكن. ومعنى "أرأيتك": أخبرني، كما سبق. وهي إما منقولة من: رأيت، بمعنى: "عرفت" أو بمعنى: أبصرت، فتحتاج لمفعول واحد في الحالتين، وإما منقولة من: "رأيت" بمعنى: علمت؛ فتحتاج إلى مفعولين. وسواء أكانت منقولة من هذه أم من تلك فإنها في أصلها جملة خبرية بمعنى ما تقدم، ثم صارت بعد

النقل وبعد أن لازمتها همزة الاستفهام

"1 و 1" سبقت أنواع من الكاف الحرفية في رقم 5 من هامش ص 217.

2 كما أشرنا لهذا في: ج 2 - رقم 5 من هامش ص وفي ص 15.

3 راجع رقم 2 من هامش ص 324.

(238/1)

جملة إنشائية. طلبية، لها معنى جديد؛ هو؛ أخبرني، أي: طلب الاستخبار، وهو: طلب معرفة الخبر. وعلى أساس هذين الاعتبارين يكون إعراب ما يأتي بعدها؛ فإن لاحظنا أن أصلها: "عرفت، أو أبصرت" - كان الاسم المنصوب بعدها مفعولاً به لها، وتكون الجملة الاستفهامية بعدها مستأنفة. وعلى اعتبار أن أصلها: "علمت" يكون ذلك الاسم المنصوب بعدها مفعولاً به أول، وتكون جملة الاستفهام التي بعده في محل نصب، تغني عن المفعول الثاني. وإن لاحظنا حالتها الحاضرة، وأنها الآن جملة إنشائية طلبية؛ بمعنى "أخبرني"، ولم نلتفت إلى الأصل الأول، فإن الاسم المنصوب بعدها يكون منصوباً على نزع الخافض¹، والجملة الاستفهامية بعده مستأنفة؛ فكأنك تقول في الأمثلة السابقة وأشباهها: أخبرني عن الحديقة؛ هل طاب ثمرها مبكراً؟ أخبرني عن الزراعة؛ أتغني عن الصناعة؟

وجدير بالتنويه أن الاستعمال السابق لا يكون إلا حين نطلب معرفة شيء له حالة عجيبة؛ وأن يكون بالصورة المنقولة عن فصحاء العرب؛ فيبدأ الأسلوب - كما قلنا - بـهمزة الاستفهام؛ يتلوها جملة: "أرأيتك"؛ فاسم منصوب؛ فجملة استفهامية تبين الحالة العجيبة التي هي موضع الاستخبار. فلا بد أن يشتمل الأسلوب على هذه الأمور الأربعة، مرتبة على حسب ما ذكرنا. غير أن الاستفهام في الجملة المتأخرة قد يكون ظاهراً كما مثل؛ وقد يكون مقدراً هو وجملة؛ كما في قوله تعالى: {أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَنُ أَخْرُجَنِي} ... إلخ، فالتقدير: "أرأيتك هذا الذي كرمت عليّ، لم كرمته عليّ؟".

وقد يحذف الاسم المنصوب الذي بعده: "أرأيتك" إذا كان مفهوماً، نحو قوله تعالى: {قُلْ

أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ؟ . أي: قل أرأيتمكم المعارضين إن أتاكم عذاب الله.
هذا إن قصد الاستخبار والتعجب - أما إن بقي الفعل "رأى" من "رأيت"

1 توضيحه وبيان حكمه في ج 2 ص 160 م 71 "طريقة تعدية الفعل الثلاثي اللازم".

(239/1)

على أصله اللغوي الأول بمعنى: "عرفت" أو بمعنى: "أبصرت" أو بمعنى: "علمت"
وجاءت قبله همزة الاستفهام في الحالتين فإن التاء اللاحقة به تنصرف، وتعرب فاعلا،
وتعرب الكاف المتصلة به ضميراً مفعولاً به، وتنصرف على حسب حال المخاطب؛
فتقول: "أرأيتك ذاهباً، أرأيتك ذاهبة" أرأيتهما ذاهبين، أرأيتهما ذاهبتين، أرأيتهما
ذاهبات - فتكون "الكاف" وحدها، أو هي وما اتصلت به من علامة تثنية أو جمع -
ضميراً مفعولاً به أول، والاسم المنصوب بعد ذلك هو المفعول الثاني. هذا إذا كانت.
"رأى" بمعنى: "علم" التي تنصب مفعولين. أما إذا كانت "رأى" تنصب مفعولاً واحداً
فالضمير هو مفعولها، والاسم المنصوب بعده حال.
وسيجيء في أول الجزء الثاني تفصيل الكلام على الفعل: "رأى" من ناحية معناه وتعديته
إلى مفعول أو أكثر.

2- في اسم الفعل الذي يقوم معنى وعملاً مقام فعل لا ينصب مفعولاً به، مثل: حَيَّهْلُ؛
بمعنى: أَقْبِلْ. والنَّجَاءُ. بمعنى: أَسْرِعْ، وَرُؤَيْدٌ، بمعنى تَهْلُ ... ؛ فقد ورد عن العرب
قولهم: حَيَّهْلُك، والنَّجَاءُك، وَرُؤَيْدُك، فالكاف هنا حرف خطاب؛ ولا يصح أن يكون
ضميراً مفعولاً لاسم الفعل؛ لأن أسماء الأفعال هذه لا تنصب مفعولاً به؛ لأنها تقوم معنى
وعملاً مقام أفعال لا تنصب مفعولاً به. وكذلك لا يصح أن تكون الكاف ضميراً في
محل جر مضافاً إليه؛ لأن أسماء الأفعال مبنية، فلا يكون واحد منها مضافاً 2.

3- في بعض أفعال مسموعة عن العرب يجب الاختصار عليها؛ مثل: "أَبْصَرَ" في:
أَبْصَرَكَ مُحَمَّدًا، بمعنى: أَبْصَرَ مُحَمَّدًا. ولا يمكن أن تكون الكاف هنا مفعولاً به؛ لأن هذا
الفعل لا ينصب إلا مفعولاً واحداً؛ وقد نصبه؛ ونَعْنَى به: "محمداً" ولأن فعل الأمر لا
ينصب ضميراً للمخاطب الذي يتجه إليه الأمر. ومثل: "ليس" في لَسْتُكَ مُحَمَّدًا

مسافرًا.

ومثل: نَعَمْ وبئس في: نعمك الرجل محمود، وبئسك الرجل سليم.....،

1 في باب: "ظن وأخواتها" ص 5 م 10 مناسبة له، ثم تنمة هامة في ص 13 ثم في باب
"أعلم وأرى" من ذلك الجزء.
"2 و 2" راجع ما سبق في ص 78 وفي رقم 5 من هامش ص 217.

(240/1)

.....

لأن كلا من الفعلين وذلك "نعم" "وبئس" لا ينصب مفعولا به 1.
ومثل: حَسِبَ في قولهم: جئت، وما حسبتك أن تجيء؛ لأن الكاف لو أعربت ضميرًا
لكانت المفعول الأول "حسب"، ولكن المفعول الثاني هو المصدر المؤول "أن تجيء"
ويترتب على ذلك أن يكون المصدر المؤول خبرًا عن الكاف، باعتبار أن أصلهما المبتدأ
والخبر "لأن مفعولاً: حسب؛ أصلهما المبتدأ والخبر" وإذا وقع المصدر المؤول هنا خبرًا
عن الكاف ترتب عليه الإخبار بالمعنى عن الجثة؛ وهو ممنوع عندهم في أغلب الحالات 2.
4- بعض حروف مسموعة يجب الاختصار عليها؛ مثل: كَلَّا، بَلَى، تقول: كَلَّا، أنت
لا تخالف الوعد؟. ويسألك سائل: ألسنتُ صاحب فضل عليك؟ فتجيب: بَلَّا. أى:
بلى لك. "أنا موافق لك في أنك صاحب فضل".

ب- كيف نعرب الضمير الواقع بعد: "لولا" إذا كان من غير ضمائر الرفع؟ وكيف
نعرب الضمير الواقع بعد: "عسى" إذا كان من غير ضمائر الرفع أيضًا؟
أشرنا في رقم 2 من ص 211 إلى أن "ياء" المتكلم، و"كاف" الخطاب، و"هاء" الغائب،
ضمائر مشتركة بين محلي النصب والجر، ولا تكون في محل رفع. فما إعراب كل منها إذا
وقع بعد كلمة: "لولا" الامتناعية التي لا يقع بعدها إلا المبتدأ؛ مثل: لولاي ما حضرت
- لولاك لسافرتُ - الطائرة سريعة؛ لولاها لتأخرتُ، وفضل الطيران عظيم؛ لولاه
لاحتملنا مشتقات عظيمة ... فما إعراب هذا الضمير الواقع بعد: "لولا" في الأمثلة
السابقة وأشباهها؟

نعيد ما سبق 3، وهو أن أيسر وأوضح ما يقال في الضمائر الثلاثة أنها - وإن كانت لا

تقع في محل رفع - تصلح بعد "لولا" خاصة أن تقع في محل رفع، فيعرب كل ضمير منها مبتدأ مبنياً على الحركة التي في آخره في محل رفع،

1 سيجيء هذا في بابهما الخاص "ج 3 م 110 ص 353".

2 هو ممنوع على سبيل الحقيقة، لا المجاز - وسيجيء البيان في ج 2 م 60 ص 12 - باب: "ظن وأخواتها".

3 في رقم 3 من هامش ص 222.

(241/1)

.....

وخبره محذوف. وهذا الرأي فوق يسره ووضوحه يؤدي إلى النتيجة التي ترمي إليها الآراء الأخرى، من غير تعقيد - وفي مقدمتها رأي: سيبويه الذي يجعل: "لولا" في هذه الأمثلة وأشباهها حرف جر شبيه بالزائد، وما بعدها مجرور بها لفظاً مرفوع محلاً؛ لأنه مبتدأ، ونكتفي بالإشارة إلى تعدد الآراء من غير تعرض لتفاصيلها المرهقة المدونة في المطولات. وكذلك قلنا فيما مضى: إذا وقع ضمير من تلك الثلاثة بعد "عسى" التي للرجاء، والتي هي من أخوات كان، ترفع الاسم وتنصب الخبر، نحو: عساي أن أدرك المراد، أو: عساني، أو: عسأك أن توفق في عمل الخير. وعساه أن يرشد إلى الصواب ... فخير ما يقال في إعرابها: أن "عسى" حرف رجاء؛ بمعنى: "لعل" تنصب الاسم وترفع الخبر، وليست فعلاً من أخوات كان. وهذا أيسر وأوضح من باقي الآراء الأخرى الملتوية¹.

ح- ضمير الفصل:

من أنواع الضمير نوع يسمى: "ضمير الفصل"². وهو من الضمائر السابقة، ولكن له أحكام خاصة ينفرد بها دون سواه. وإليك أمثلة توضحه.

1- "الشجاع الناطق بالحق يبغى رضا الله". ما المعنى الأساسي الذي نريده من هذا الكلام، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه؟ أهو: الشجاع يبغى رضا الله؟ فتكون جملة: "يبغى رضا الله" ركنًا أساسيًا في الكلام؛ لأنها خبر، لا يتحقق المعنى الأصلي إلا بوجودها، وانضمامها إلى المبتدأ، كلمة: "الشجاع" وما عداها فليس أساسيًا، وإنما هو زيادة تخدم المعنى الأصلي وتكمله "فتعرب الناطق: صفة" ... أم المعنى الأساسي هو:

"الشجاع، الناطق الحق"؟ فكأننا نتحدث عن الشجاع ونعرفه بأنه: الناطق بالحق؛ فتكون كلمة: "

- 1 انظر ما يتصل بهذا في "د" من ص 626 وفي رقم 2 من هامش ص 628. وما بعده
2 أو: ضمير العماد، أو: الدعامة ... كما سيجيء البيان في ص 242.

(242/1)

الناطق"، هي الأساسية والضرورية التي يتوقف عليها المعنى المطلوب، لأنها خبر لا يستقيم المعنى الأصلي ولا يتم بدونه، وما جاء بعدها فهو زيادة تكميلية؛ تخدم المعنى الأصلي من غير أن يتوقف وجوده عليها، ومن الممكن الاستغناء عنها. الأمران جائزان، على الرغم من الفارق المعنوي بينهما. ولا سبيل لتفضيل أحدهما على الآخر؛ لعدم وجود قرينة توجه لهذا دون ذاك. لكن إذا قلنا: الشجاع -هو- الناطق بالحق، يبغي رضا الله. فإن الأمر يتغير؛ بسبب وجود الضمير: "هو": فيتعين المعنى الثاني وحده، ويمتنع الأول، ويزول الاحتمال الذي كان قائماً قبل مجيء الضمير.

2- "إن الزعيم الذي ترفعه أعماله تمجده أمته". ما المعنى الأساسي في هذا الكلام؟ أهو تعريف الزعيم بأنه: "الذي ترفعه أعماله"؟ فيكون هذا التعريف ركناً أصيلاً في الكلام، لا يمكن الاستغناء عنه بحال، وما بعده متمم له، وزيادة طارئة عليه، يمكن الاستغناء عنها، وتعرب "الذى" اسم موصول خبر "إن" ... أم هو القول بأن: "الزعيم تمجده أمته"؟ فتكون هذه الجملة الفعلية هي عصب الكلام، لا يقوم المعنى إلا بها، "لأنها خبر" ولا يتحقق المراد إلا بوجودها مع كلمة الزعيم، وما عداها فزيادة طارئة لا أصيلة "وتعرب كلمة: "الذى" اسم موصول، صفة"؟

الأمران متساويان؛ يصح الأخذ بأحدهما أو بالآخر بغير ترجيح. لكن إذا قلنا: "إن الزعيم -هو- الذى ترفعه أعماله" امتنع الاحتمال الثاني، وتعين المعنى الأول بسبب وجود الضمير الدال على أن ما بعده هو الجزء الأساسي المتمم للكلام، وأن الغرض الأهم هو الإخبار عن الزعيم بأنه: ترفعه أعماله. وما عدا ذلك فزيادة فرعية غير أصيلة

في تأدية المراد. "فتكون كلمة: "الذي" هي الخبر وليست صفة".

3- "ليس المحسن المنافق بإحسانه، يَخْفَى أمره على الناس". فما المعنى الأصيل في هذا الكلام؟ أهو القول بأن المحسن لا يَخْفَى أمره على الناس فيكون نفي "الخفاء" هو الغرض الأساسي، وما عداه زيادة عرضية "وتعرب كلمة: "المنافق" صفة"؟

أم القول بأنه: "ليس المحسن، المنافق بإحسانه"؟ فمن كان منافقاً بإحسانه فلن يسمى: محسناً. فقد نفينا صفة الإحسان عن المنافقين، فتكون كلمة "المنافق"

(243/1)

جزءاً أصيلاً في تأدية المعنى؛ "لأنها خبر ليس" وما عداها تكملة طارئة.

الأمران جائزان، إلا إذا قلنا ليس المحسن -هو- المنافق؛ فيتعين المعنى الثاني وحده لوجود الضمير؛ "هو"، القاطع في أن ما بعده هو الأصيل وهو الأساسي؛ لأنه خبر.

4- يقول النحاة في تعريف الكلام: "الكلام اللفظ المركب المفيد ... " أ تكون كلمة: "اللفظ" أساسية في المعنى المراد؛ لأنها خبر، أم غير أساسية؛ لأنها بدل من الكلام، وما بعدها هو الأساسي؟ الأمران متساويان. فإذا أتينا بكلمة -هو- تعين أن تكون كلمة "اللفظ" خبراً لا بدلاً1.

فالضمير -هو- وأشباهه يسمى: "ضمير الفصل"؛ لأنه يفصل في الأمر حين الشك؛ فيرفع الإبهام، ويزيل اللبس؛ بسبب دلالته على أن الاسم بعده خبر لما قبله؛ من مبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، وليس صفة، ولا بدلاً، ولا غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصيلة في المعنى الأساسي، كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها، لا عن الخبر. وفوق ذلك كله يفيد في الكلام معنى الحصر والتخصيص "أي: القصر المعروف في البلاغة".

تلك هي مهمة ضمير الفصل؛ لكنه قد يقع أحياناً بين ما لا يحتمل شكاً ولا لبساً؛ فيكون الغرض منه مجرد تقوية الاسم السابق، وتأکید معناه بالحصر. والغالب أن يكون ذلك الاسم السابق ضميراً؛ كقوله تعالى: {وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ} . وقوله: {كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ} ، وقوله: {إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا، فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي} ففي المثال الأول قد توسط ضمير الفصل "نحن" بين كلمتي "نا" و"الوارثين"، مع أن كلمة:

"الوارثين" خبر كان منصوبة بالياء ولا يصح أن تكون صفة²، إذ لا يوجد موصوف غير "نا" التي هي ضمير، والضمير لا يوصف. وفي المثال الثاني توسط ضمير الفصل "أنت" بين "التا" و"الرقيب"، مع أن كلمة: "الرقيب" منصوبة؛ لأنها خبر "كان" ولا تصح أن تكون صفة للتاء²، لأن الضمير لا يوصف

1 ومثل هذا -تماماً- يصح في قوله تعالى في سورة الأنفال: {وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ} بنصب كلمة: "الحق" في القراءة المعروفة المعتادة اليوم.

"2 و 2" ولا تابعاً آخر، لأنها منصوبة، والمتبوع هنا "وهو: نا" في محل رفع.

(244/1)

كما قلنا، وكذلك الشأن في المثال الثالث الذي توسط فيه ضمير الفصل "أنا" بين "الياء" 1 وكلمة: "أقل" التي هي المفعول الثاني للفعل: "تري" ولا يصح أن تكون صفة للياء؛ لأن الضمير لا يوصف. و. و. وهكذا وقع ضمير الفصل قبل ما لا يصلح صفة، بل قبل ما لا يصلح صفة، ولا تابعاً من التوابع أو المكملات.

وإذا كان البصريون يسمونه: "ضمير الفصل" فالكوفيون يسمونه بأسماء أخرى تتردد أحياناً في كتب النحو: فبعضهم يسميه: "عماداً"؛ لأنه يعتمد عليه في الاهداء إلى الفائدة، وبيان أن الثاني خبر لا تابع. وبعضهم يسميه: "دعامة"؛ لأنه يدعم الأول، أي: يؤكد، ويقويه؛ بتوضيح المراد منه، وتخصيصه وتحقيق أمره بتعيين الخبر له، وإبعاد الصفة، وباقي التوابع وغيرها؛ إذ تعيين الخبر يوضح المبتدأ ويبين أمره؛ لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى.

شروط ضمير الفصل:

يشترط فيه ستة شروط: "اثنان فيه مباشرة. واثنان في الاسم الذي قبله، واثنان في

الاسم الذي بعده" فيشترط فيه مباشرة:

1- أن يكون أحد ضمائر الرفع المنفصلة.

2- أن يكون مطابقاً للاسم السابق في المعنى، وفي التكلم، والخطاب، والغيبة، وفي

الإفراد، والتثنية والجمع،. وفي التذكير، والتأنيث، كالأمثلة السابقة. ومثل: "العلم هو الكفيل بالرقى، يصعد بالفرد إلى أسمى الدرجات. والأخلاق هي الحارسة من الزلل، تصون المرء من الخطل"، "النيران هما المضيئان فوق كوكبنا، يَسْبَحان في الفضاء"، "العلماء هم الأبطال يحتملون في سبيل العلم ما لا يحتمله سواهم"، "الأمهات هن البانيات مجد الوطن يُقِمْنَ الأساس ويرفعن البناء" ... وهكذا. فلا يجوز: كان محمود أنت الكريم، ولا ظننت محموداً أنت الكريم: لأن الضمير "أنت" ليس بمعناه معنى الاسم السابق "محمود"، ولا يدل عليه؛ فلا يكون فيه التأكيد المقصود من ضمير

1 هي محذوفة. والأصل: إن تربى ...

(245/1)

الفصل، ولا يحقق الغرض. وكذلك لا يجوز كان المحمودان أنت الكريمان. ولا إن هنداً هو المؤدبة، وأمثال هذا مما لا مطابقة فيه ... ويشترط في الاسم الذى قبله:

1- أن يكون معرفة.

2- وأن يكون مبتدأ، أو ما أصله المبتدأ؛ كاسم "كان" وأخواتها؛ واسم "إن" وأخواتها، ومعمول "ظننت" وأخواتها. كالأمثلة السابقة، ومثل: "الوالد هو العامل على خير أسرته يراقبها، والأم هي الساهرة على رعاية أفرادها لا تغفل"، "كان الله هو المنتقم من الطغاة لا يهملهم"، "إن الصناعة هي العماد الأقوى في العصر الحديث تنمو عندنا"، "وما تفعلوا من خير تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظم أجراً".

وسبب اشتراط هذا الشرط أن اللبس يكثر بين الخبر والصفة؛ لتشابههما في المعنى؛ إذ الخبر صفة في المعنى، بالرغم من اختلاف كل منهما في وظيفته وإعرابه، وأن الخبر أساسى في الجملة دون الصفة. فالإتيان بضمير الفصل يزيل اللبس الواقع على الكلمة، ويجعلها خبراً، وليست صفة؛ لأن الصفة والموصوف لا يفصل بينهما فاصل إلا نادراً. نعم قد يقع اللبس بين الخبر وبعض التوابع الأخرى غير الصفة، ولكنه قليل، أما مع الصفة فكثير.

ويشترط في الاسم الذي بعده:

- 1- أن يكون خبراً لمبتدأ، أو لما أصله مبتدأ - كأمثلة السالفة.
- 2- أن يكون معرفة، أو ما يقاربها 1 في التعريف "وهو: أفعال التفضيل المجرد من أل والإضافة، وبعده: مِنْ" فلا بد أن يتوسط بين معرفتين، أو بين معرفة وما يقاربها. ومن أمثلة ذلك غير ما تقدم.
- 1- العالمُ هو العامل بعلمه؛ ينفع نفسه وغيره.
- 2- إن الثروة هي المكتسبة بأشرف الوسائل؛ لا تعرف دنساً، ولا تقرب خسة.
- 3- ما زالت الكرامة هي الواقية من الضعة، تدفع صاحبها إلى الحماد، وتجنبه مواقف الذل.

1 في الصفحة الآتية إيضاح هذا، وسببه.

(246/1)

.....

ومن أمثلة توسطه بين معرفة وما يقاربها:

- 1- النبيل هو أسرع من غيره لداعى المروءة، يُلبى من ينادي.
- 2- الشمس هي أكبر من باقى مجموعتها؛ لا تغيب.
- 3- الموت في الحرب أكرم من الاستسلام، والاستسلام هو أقبح من الهزيمة، لا يُحمى عاره.

فلا يصح كان رجل هو سباقاً؛ لعدم وجوده المعرفتين معاً. ولا كان رجل هو السباق؛ لعدم وجود المعرفة السابقة؛ ولا كان محمد هو سباقاً؛ لعدم وجود المعرفة الثانية، أو ما يقاربها.

أما اشتراط أن يكون ما بعده معرفة فالأن لفظ ضمير الفصل لفظ المعرفة، وفيه تأكيد؛ فوجب أن يكون المدلول السابق الذى يؤكد هذا الضمير معرفة، كما أن التأكيد كذلك، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً؛ لأنه لا يقع بعده -غالباً- إلا ما يصح وقوعه نعتاً للاسم السابق. ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة. ولكل ما سبق وجب أن يكون بين معرفتين.

أما ما قارب المعرفة، وهو أفعل التفضيل المشار إليه، فإنه يشابه المعرفة في أنه مع "مِنْ" لا يجوز إضافته، ولا يجوز دخول "أل" عليه؛ فأشبهه العلم من نحو: محمد، وصالح، وهند، في أنه -في الغالب- لا يضاف، ولا تدخل عليه أل. هذا إلى أن وجود "مِنْ" بعده يفيد تخصيصاً، ويكسبه شيئاً من التعيين والتحديد يقربه من المعرفة¹.

إعراب ضمير الفصل:

أنسب الآراء وأيسرها هو الرأي الذي يتضمن الأمرين التاليين:

- 1- أنه في الحقيقة ليس ضميراً "بالرغم من دلالته على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة"؛ وإنما هو حرف خالص الحرفية؛ لا يعمل شيئاً؛ فهو مثل "كاف" الخطاب في أسماء الإشارة، وفي بعض كلمات أخرى؛ نحو: ذلك، وتلك، والنجاءك "وقد سبقت الإشارة إليها في هذا الباب"2 فمن الأنسب أيضاً تسميته: "

1 هكذا قالوا، ولا داعي لشيء من التعليل؛ لأن السبب الحقيقي هو استعمال العرب ليس غير، ومجيء كلامهم مشتملاً على ضمير الفصل بين المعرفتين، أو بين المعرفة وما شابهها.

2 في رقم 5 من هامش ص 217، وفي ص 238 وما يليها.

(247/1)

.....

حرف الفصل"، ولا يحسن تسميته "ضمير الفصل" إلا مجازاً: بمراعاة شكله، وصورته الحالية، وأصله قبل أن يكون مجرد الفصل.

- 2- أن الاسم الذي بعده يعرب على حسب حاجة الجملة قبله، من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود؛ فيجرى الإعراب على ما قبل حرف الفصل وما بعده من غير التفات إليه؛ فكأنه غير موجود؛ لأنه حرف مهمل لا يعمل، والحرف لا يكون مبتدأ ولا خبراً، ولا غيرهما من أحوال الأسماء. وإذا كان غير عامل لم يؤثر في غيره. تأثيراً إعرابياً، على الرغم من فائدته التي اقتضت وجوده.
- لكن هناك حالة واحدة يكون فيها اسماً، ويجب إعرابه وتسميته فيها: ضمير الفصل؛ وهي نحو: "كان السَّبَّاقُ هو عليّ"1 "برفع كلمة: السَّبَّاق، وكلمة: عليّ".

لا مفر من اعتبار: "هو" ضميراً مبتدأً مبنياً على الفتح في محل رفع وخبره كلمة: "عليّ" المرفوعة، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر: "كان". وبغير هذا الاعتبار لا نجد خبراً منصوباً لكان. ومثل هذا يقال في كل جملة أخرى لا يمكن أن يتصل فيها الاسم الثاني بالأول بصلة إعرابية إلا من طريق اعتبار الفاصل بينهما ضميراً مبتدأً على نحو ما تقدم أو غيره.

وإن اتباع ذلك الرأي الأنسب والأيسر لا يمنع من اتباع غيره. لكنه يريحنا من تقسيم مرهق، وتفصيل عنيف يردده أصحاب الآراء، والجدل، متمسكين بأنه ضمير، وأنه اسم إلا في حالات قليلة، من غير أن يكون لأرائهم مزية تنفرد بها دون سواها، وسنعرض بعض تفريعاتهم ليأخذ بها من يشاء، ولنستعين بها على فهم الأوجه الإعرابية الواردة في صور قديمة مأثورة مشتملة على ذلك الضمير. إنهم يقولون إن ضمير الفصل اسم؛ فلا بد له - كباقي الأسماء - من محل إعرابي، إلا إذا تعذر الأمر؛ فيكون اسماً لا محل له من الإعراب كالحرف، أو هو حرف. ويرتبون على هذا الأصل فروعاً كثيرة معقدة، ويزيدها تعقيداً كثرة

1 وهذا من الأمثلة التي تخلي فيها الضمير عن مهمة الفصل وتجرد لتقوية الاسم السابق، وتأكيد المعنى، طبقاً لما سبق في ص 244.

(248/1)

الخلاف فيها، وإليك بعض هذه التفريعات. "ونحن في غنى عن أوضحها وغير الأوضح بما اقترحنه من التيسير المفيد":

1- "العقل هو الحارس": إذا كان الاسم الواقع بعد ضمير الفصل مرفوعاً جاز في الضمير أن يكون مبتدأً خبره الاسم المتأخر عنه: "الحارس" والجملة منهما معاً خبر المبتدأ الأول "العقل".

ويجوز عندهم إعراب آخر: أن يكون ضمير الفصل اسماً لا محل له من الإعراب - أوحرفاً - فكأنه غير موجود في الكلام، فيعرب ما بعده على حسب حاجة الجملة من غير اعتبار لوجود ذلك الضمير؛ فتكون كلمة: "حارس" هنا مرفوعة خبر المبتدأ. وهم

يفضلون الإعراب الأول؛ لكيلا يقع الضمير مهملاً لا محل له من الإعراب من غير ضرورة.

ومثل ذلك يقال مع إن وأخواتها؛ مثل: إن محمداً هو الحارس؛ لأن الاسم الذي بعد الضمير مرفوع.

2- "كان محمد هو الحارس" ظننت محمداً هو الحارس".

إذا وقع ضمير الفصل بعد اسم ظاهر مرفوع، وبعده اسم منصوب -لم يجز في الضمير عندهم إلا اعتباره اسماً مهملاً، لا محل له من الإعراب، كالحرف، أو هو حرف وما بعده خبر كان أو مفعول ثانٍ للفعل: "ظننت" أو أخواتها. أما إذا كانت كلمة: "الحارس" وأشباههما مرفوعة "لأنه يجوز فيها الرفع" فالضمير عندئذ مبتدأ، وما بعده خبر له، والجملة منهما في محل نصب خبر: "كان"، أو مفعولاً ثانياً للفعل: "ظننت"، أو لأخواتها 1.

3- "كنت أنت المخلص". إذا توسط ضمير الفصل بين اسمين، السابق منهما ضمير متصل مرفوع، والمتأخر اسم منصوب -جاز في ضمير الفصل أن يكون اسماً لا محل له من الإعراب، كالحرف أو هو حرف، وما بعده يعرب على حسب حاجة ما قبله، فهو هنا منصوب خبر كان. وجاز في ضمير الفصل أن

1 يقول سيويه إن كثيراً من العرب يجعلون "هو" وأخواته في هذا الباب اسماً مبتدأ، وما بعده مبنياً على "أي: خبره" وحكى عن "رؤية" أنه كان يقول: أظن زيدا هو خير منك. وحكى أنه كثيراً من العرب كانوا يقولون، وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون، "راجع كتاب سيويه، ج 1 ص 395".

(249/1)

يكون توكيداً لفظياً للتاء "لأن الضمير المنفصل المرفوع يؤكد كل ضمير متصل كما سبق" وتكون كلمة: "المخلص" خبراً لكان منصوباً.

4- إذا كانت كلمة "المخلص" في المثال السابق مرفوعة وليست منصوبة وجب في ضمير الفصل أن يكون مبتدأ خبره كلمة: "المخلص"، والجملة منهما في محل نصب خبر

"كان". ومثل هذا يقال في كل ما يشبه الفروع السابقة.

وهناك فروع وأحوال أخرى متعددة، نكتفي بالإشارة إليها، إذ لا فائدة من حصرها هنا بعد أن اخترنا رأيًا سهلًا يريحنا من عنائها. فمن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها في المطولات 1.

د- ضمير الشأن، أو: ضمير القصة، أو ضمير الأمر، أو ضمير الحديث ... أو ضمير 2 المجهول ...

من الضمائر نوع آخر له اسم من الأسماء السالفة، وأحكام محدودة؛ والاسم الأول أشهر فالذى يليه. وبيان:

كان العرب الفصحاء -ومن يحاكيهم اليوم- إذا أرادوا أن يذكروا جملة اسمية، أو فعلية، تشتمل على معنى هام، أو غرض فخم؛ يستحق توجيه الأسماع والنفوس إليه -لم يذكروها مباشرة، خالية مما يدل على تلك الأهمية والمكانة؛ وإنما يقدمون لها بضمير يسبقها؛ ليكون الضمير- بما فيه من إبهام 3 وتركيز، وبخاصة إذا لم يسبقه مرجعه، مُشيرًا للشوق، والتطلع إلى ما يزيل إبهامه، باعثًا للرغبة فيما يبسط تركيزه؛ فتجيء الجملة بعده؛ والنفوس متشوقة لها، مقبلة عليها، في حرص ورغبة. فتقديم الضمير ليس إلا تمهيدًا لهذه الجملة الهامة. لكنه يتضمن معناها تمامًا، ومدلوله هو مدلولها؛ فهو بمثابة رمز لها، ولحظة أو إشارة مُوجّهة إليها.

1 كشرح المفصل ج 5 ص 109، وكالمع ص 68، مبحث: "ضمير الفصل"، وكالمغني:

ج 2 ص 96 مبحث: "شرح حال الضمير المسمى: فصلًا وعمادًا"....

2 في ص 252 بيان السبب في كل تسمية. وفي رقم 4 من هامش ص 259 بيان المراد من "المجهول".

3 معنى الإبهام موضح في رقم 3 من هامش ص 255.

(250/1)

ومن أمثلة ذلك:

1- أن يتحدث فريق من الأصدقاء عن غني افتقر، فيقول أحدهم: وارحمته!! لم يبق

من ماله شيء؛ فيقول الثاني: حسبته أن أنفقه في سبيل الخير. ويقول الثالث: من كان يظن أن هذه القناطر تَنفَد من غير أن يدخر منها شيئاً يصونه من ذل الفاقة، وجحيم البؤس؟ فيقول الرابع متأوفاً: يا رفاقي، "هو: الزمان غدار، وهي: الأيام خائنة". فالغرض الذي يرمى إليه الرابع من كلامه: بيان غدر الزمان، وخيانة الأيام. أو: تقلب الزمان. وهو غرض هام؛ لما يتضمن من عبرة وموعظة والتماس عذر للصديق. وقد أراد أن يدل على أهميته، ويوجه النفس إليها؛ فمهد له بالضمير؛ "هو" و"هي" من غير أن يسبقه شيء يصلح مرجعاً؛ فيثير الضمير بإيهامه هذا، وغموضه، شوق النفس، وتطلعها إلى ما يجيء بعده. وتتجه بشغف إلى ما سيذكر. ولن يزيل غموض الضمير ويوضح المراد منه إلا الجملة التي بعده؛ فهي التي تفسره؛ وتحليه. فهو رمز لها؛ أو كناية عنها، وهي المفسرة للرمز، المبينة لمدلول الكناية. والرمز ومفسره، والكناية ومدلولها -من حيث المعنى شيء واحد- ولذلك يعرب الضمير هنا مبتدأ، وتعرب الجملة خبراً عنه من غير رابط؛ لاتحادهما في المعنى. ومثل ما سبق نقول في بيت الشاعر:

هو: الدهرُ ميلادٌ، فشغلٌ، فمأتمٌ ... فذكرٌ كما أبقي الصدى ذاهب الصوتِ
2- أن تسير في حديقة، فاتنة، بهيجة؛ فتستهويك؛ فتقول: "إنه -الزهر ساحر-" "إنها- الرياحين رائعة"، أو: "إنه -يسحرنى الزهر-" "إنها- تروعنى الرياحين". فقد كان في نفسك معنى هام، وخاطر جليل -هو: "سحر الزهر"، أو: "روعة الرياحين". فأردت التعبير عنه بجملة اسمية أو فعلية، ولكنك لم تذكر الجملة إلا بعد أن قامت لها بالضمير "إنه ... إنها ... " لما في الضمير -ولا سيما الذي لم يسبقه مرجعه- من إيهام وإحاء مُركزين؛ يثيران في النفس شوقاً وتطلعاً إلى استيضاح المبهم، وتفصيل المُرَكَّب. وهذا عمل الجملة بعده، فإنها تزيل إيهامه، وتفسر إيهامه، وتبسط تركيزه: فتقبل عليها النفس، متشوقة، متفتحة.

(251/1)

3- يشتد البرد في إحدى الليالي، وتعصف الرياح؛ فيقول أحد الناس: هذا برد قارس، لم أشهده قبل اليوم في بلادنا، فيقول آخر: لقد شهدت مثله كثيراً، ولكن عصف الرياح

لم أشهده. ويجادلها ثالث، فيقول: "هو: نظام الكون ثابت" و"إنه؛ الجو خاضع لقوانين الطبيعة" و"إنها؛ الطبيعة ثابتة القوانين" فالضمير "هو ... والهاء ... وها" رمز وإيحاء إلى الجملة الهامة التالية التي هي المدلول الذي يرمي إليه، والغرض الذي يتضمنه. فكلاهما في المعنى سواء.

فكل ضمير من الضمائر التي مرت في الأمثلة السابقة -ونظائرها- يسمى: "ضمير الشأن" عند البصريين؛ ويسميه الكوفيون: "الضمير المجهول": لأنه لم يتقدمه مرجع يعود إليه. وهو: "ضمير يكون في صدر جملة بعده تفسره دلالته، وتوضح المراد منه، ومعناها معناه".

وإنما سمي ضمير الشأن لأنه يرمز للشأن، أي: للحال المراد الكلام عنها، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة. وهذه التسمية أشهر تسمياته، كما يسمى: "ضمير القصة"، لأنه يشير إلى القصة "أي: المسألة التي سيتناولها الكلام". "ويسمى أيضاً: ضمير الأمر، وضمير الحديث؛ لأنه يرمز إلى الأمر الهام الذي يجيء بعده، والذي هو موضوع الكلام والحديث المتأخر عنه.

ولهذا الضمير أحكام، أهمها ستة، وهي احكام يخالف بها القواعد والأصول العامة؛ ولذلك لا يلجأ إليه النحاة إذا أمكن اعتباره في سياق جملته نوعاً آخر من الضمير¹. أولها: أنه لا بد أن يكون مبتدأ، أو أصله مبتدأ، ثم دخل عليه ناسخ، كالأمثلة السابقة. ومثل: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} ، فقد وقع في الآية مبتدأ.

1 راجع المغني ج2 في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر. وشرح المفصل ج2 ص114 وكذلك حاشية الصبان في باب: "كان" عند الكلام على قول ابن مالك. ومضمّر الشأن اسما انو إن وقع ... موهم ما استبان أنه امتنع

(252/1)

.....

أو مثل قول الشاعر:

وما هو من يأسو الكُؤوم¹ ويُنَقِّي ... به نائباتُ الدهر، كالدائم البُخُل

فقد وقع اسماً لـ"ما" الحجازية. ومثل قول الشاعر:

عَلِمْتُهُ "الحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ" ... فَكُنْ مُحَقِّقًا تَنَلْ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرٍ
ثانيا: أن يكون صيغته للمفرد؛ فلا يكون للمثنى، ولا للجمع مطلقاً. والكثير فيه أن
يكون للمفرد المذكر، مراداً به الشأن، أو: الحال، أو: الأمر. ويجوز أن يكون بلفظ
المفردة المؤنثة عند إرادة القصة، أو: المسألة؛ وخاصة إذا كان في الجملة بعده مؤنث
عمدة 2؛ كقوله تعالى: {فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ 3 أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا} ، وكقوله تعالى: {فَإِنَّهَا
لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ} . ومثل: "هي؛ الأعمال
بالنيات" و"هي؛ الأم مدرسة".

ثالثها: أنه لا بد له من جملة تفسره، وتوضح مدلوله، وتكون خبراً له -الآن أو بحسب
أصله 4- مع التصريح بجزاؤها؛ فلا يصح تفسيره بمفرد، وبخلاف غيره من الضمائر، ولا
يصح حذف أحد طرفي الجملة، أو تقديره.
رابعها: أن تكون الجملة المفسرة له متأخرة عنه وجوباً ومرجعاً يعود على مضمونها 5 فلا
يجوز تقديمها كلها، ولا شيء منها عليه؛ لأن المفسر لا يجيء قبل المفسر "أي: أن
المفسر لا يجيء قبل الشيء الذي يحتاج إلى التفسير".
خامسها: أنه لا يكون له تابع؛ من عطف، أو توكيد، أو بدل، أما النعت

1 الكلوم: الجروح. المفرد: كلم.

2 وقد اشترط -بحق- أكثر البصريين هذا الشرط لتأنيثه، والعمدة -كما عرفنا: جزء
أساسي في الجملة لا يمكن الاستغناء عنه، كالمبتدأ، وكالخبر، أو: ما أصله المبتدأ أو
الخبر. وكالفاعل ونائبه.

3 متجهة في الفضاء ممتدة، لا تتحرك ولا تتغير.

4 كأن يسبقها ناسخ. ومن هذه النواسخ. "أن" المخففة من الثقيلة، و "كأن" المخففة
كذلك- كما سيجيء في ص 673 و 681 - في باب "إن".

5 من هنا نعلم أن: "ضمير الشأن" لا يكون له مرجع متقدم يوضحه، وإنما مرجعه يجيء
بعده وهو مضمون الجملة التي تليه، فهي التي توضحه وتفسره. فلو كان الذي يفسره
مفرداً لم يكن ضمير الشأن. ففي مثل عرفته عليا، أو: ربه طالبا- لا يكون الضمير هنا
للشأن، وإنما هو ضمير يعود على متأخر. وعودة ضمير الشأن على متأخر إحدى
المسائل التي يصح فيها إرجاع الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وسيجيء بيانها، في "و"
ص 258 ومنها: "ضمير الشأن" في ص 261.

.....

فهو فيه كغيره من أنواع الضمير؛ لا يكون لها نعت، ولا تكون نعتاً لغيرها.
سادسها: أنه إذا كان منصوباً - بسبب وقوعه مفعولاً به لفعل ناسخ ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وجب إبرازه واتصاله بعامله؛ مثل: ظننته؛ "الصاديق نافع" - حسبته "قام أخوك"، فالهاء ضمير الشأن، في موضع نصب؛ لأنها المفعول الأول لظننت. والجملة بعدها في محل نصب، هي المفعول الثاني له.
أما إذا كان مرفوعاً متصلاً فإنه يستتر في الفعل، ويستكنّ فيه؛ مثل: ليس خَلَقَ الله مثله. ففي "ليس" ضمير مستتر حتماً؛ لأن "ليس" و"خلق" فعلاّن من نوع واحد، لأنهما ماضيان. وقوع الفعل معمولاً تالياً مباشرة¹ لعامله الفعل الذي من نوعه، قليل جداً في فصيح الكلام... فلا بد من اسم يرتفع بالفعل ليس² فلذلك كان اسمها ضميراً مستتراً فيها³. ومثله قولهم: كان علي عادل. وكان أنت خير من محمد، ففي "كان" في الحالتين ضمير مستتر تقديره: "هو"، أي: الحال والشأن ويعرب اسماً لها، والجملة بعدها خبر، ومفسرة له. وهكذا غير من المأثور، أو مما يجاريه، ... ومنه قول الشاعر:

إذا مِتُّ كان الناسُ صنفان؛ شامتٌ ... وآخرٌ مُثْنٍ⁴ بالذي كنتُ أصنعُ
ومثله:

هي الشفاءُ لدائي لوظفرتُ بها ... وليس منها "شفاءُ الداءِ مبدولُ"
ففي "كان" و"ليس" ضمير الشأن، تقديره: "هو"، يفسره

1 أي: بغير فاصل بينهما.

2 إلا على اعتبارها حرف نفي لا يعمل، وهو هنا حسن. ولهذا الأسلوب صلة بما يجيء
عن الأخبار في ص 497 ومزيد إيضاح هام يجيء في باب: "كان" حيث الكلام على
الفعل: "ليس" - ص 559.

3 ومن هذا ما مثل به "المبرد" من قولهم: "ليس لقدم العهد يفضل القائل، ولا لحدثان
عهد يهتضم المصيب. ولكن يعطي كل ما يستحقه" والمراد بقدم العهد: كبر السن.
ومعنى يهتضم: يظلم.

4 مادح.

الواقعة بعده خبراً للناسخ، وهي: "الناس صنفان" و "شفاء الداء مبذول"1. ومما يجب التنبيه له أن الأساليب السالفة -ونظائرها- لا تكون صحيحة معدودة من الأساليب المشتملة على ضمير الشأن إلا إذا كانت صادرة من خبير بأصول اللغة، مدرك للفروق بين التراكيب، ولأثرها في المعاني المختلفة، وأنه صاغ هذا الأسلوب المشتمل على ضمير الشأن صياغة مقصودة لتحقيق الغرض المعنوي الذي يؤديه. ولولا هذا لصارت اللغة عبثاً في تراكيبها، ينتهي إلى فساد في معانيها. ولا شك أن حسن استخدام هذا الضمير، وتمييزه من غيره لا يخلو من عسر كبير.

هـ- مرجع الضمير2:

الضمائر كلها لا تخلو من إبهام3 وغموض -كما عرفنا4- سواء أكانت للمتكلم، أم للمخاطب، أم للغائب؛ فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها، ويفسر غموضها. فأما ضمير المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام؛ فهو حاضر يتكلم بنفسه، أو حاضر يكلمه غيره مباشرة. وأما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف؛ لأنه غير حاضر ولا مشاهد؛ فلا بد لهذا الضمير من شيء يفسره، ويوضح المراد منه. والأصل في هذا الشيء المفسر الموضح أن يكون

1 رفع كلمة: "صنفان" وكلمة: "مبذول" وعدم نصبهما -في كلام العربي الفصيح، ومن يحاكيه- دليل على أنهما خبراً المبتدأ، والجملة في محل نصب خبر كان، واسمها ضمير الشأن، المستتر في الناسخ.

2 قد يكون المرجع متعددًا -كما سيجيء في ص 261.

3 المراد بالإبهام هنا: معناه اللغوي، وهو: الخفاء والغموض، فإن من يسمع: "نحن" -مثلاً- لا يدري المدلول كاملاً، أهو: نحن العرب، أم نحن الأدباء، أم نحن الزراع.... وبسبب هذه الشائبة من الغموض، ولا سيما إذا كان الضمير للغائب، ولم يوجد ما يوضحه، وجب الاختصاص -أو غيره- لإزالتها، وللاختصاص باب مستقل يجيء في ج4.

أما النحاة فيطلقون "الإبهام" على نوعين من الأسماء دون غيرهما، هما: أسماء الإشارة،

وأسماء الموصول وله معنى خاص فيهما. وهم يفرقون بين الضمير والمبهم، على الوجه الذي سنبينه في "ج" من ص 338 ورقم 3 من هامش ص 340. 4 في "د" من ص 250.

(255/1)

.....

— في غير ضمير الشأن 1 — متقدماً على الضمير، ومذكوراً قبله 2 لبيان معناه أولاً، ويكشف المقصود منه، ثم يجيء بعده الضمير مطابقاً 3 له.

— فيما يحتاج إلى مطابقة؛ كالتأنيث والإفراد وفروعهما .. — فيكون خالياً من الإبهام والغموض. ويسمى ذلك المفسر الموضح: "مُزجج الضمير".

فالأصل في مرجع الضمير أن يكون سابقاً على الضمير وجوباً. وقد يُهمل هذا الأصل لحكمة بلاغية ستجيء 4. ولهذا التقدم صورتان.

1 أما ضمير الشأن فمرجعه إلى مضمون الجملة المفسرة له، المتأخرة عنه — طبقاً لما سلف في ص 253، ولما يجيء في رقم 6 من ص 261.

2 الغالب أن يكون المتقدم المذكور هو — في مكانه — أقرب شيء للضمير يصلح مرجعاً، ولذا يقولون إن الضمير يعود على أقرب مذكور، إلا إن كان قبله متضايقان، والمضاف ليس كلمة "كل" ولا "جميع" فالأكثر رجوعه إلى المضاف دون المضاف إليه "راجع الصبان ج 1، باب المعرب والمبني، عند الكلام على: "كلا وكلتا".

فإن كان المضاف هو كلمة: "كل" أو "جميع" فالغالب عودته على المضاف إليه، "كما نص عليه الصبان عقب الموضع السالف — وسيجيء في: "ز" من ص 261 — وله أمثلة أخرى في رقم 2 من هامش ص 464".

ويشترط لعودته على أقرب مذكور ألا تقوم قرينة تدل على أن المرجع هو لغير الأقرب، فإن وجدت وجب النزول على ما تقتضيه، كالشأن معها في كل الحالات، إذ عليها وحدها المعول، ولها الأفضلية، ففي مثل: عاونت فتاة من أسرة تاريخها مجيد، يعود الضمير على: "أسرة"، لأنها أقرب مرجع للضمير، ولا يصح بمقتضى الأصل السالف عودته إلى: "فتاة" بخلاف: عاونت فتاة من أسرة مجاهدة، فقدت عائلها وهي طفلة،

فالضمائر عائدة على : فتاة. مراعاة لما يقتضيه المعنى.

ومثل: اعتنيت بغلاف كتاب تخيرته. فالضمير عائد على المضاف، مراعاة للأكثر،
بخلاف: تخيرت غلاف كتاب صفحاته كثيرة، لقيام القرينة الدالة على عودته إلى: "فتاة"
بخلاف: عاونت فتاة من أسرة مجاهدة، فقدت عائلها وهي طفلة، فالضمائر عائدة
على: فتاة. مراعاة لما يقتضيه المعنى.

ومثل: اعتنيت بغلاف كتاب تخيرته. فالضمير عائد على المضاف، مراعاة للأكثر،
بخلاف: تخيرت غلاف كتاب صفحاته كثيرة، لقيام القرينة الدالة على عودته للمضاف
إليه ... "وستجيء إشارة الحكم السالف في مناسبة أخرى من ص 261 عند الكلام
على تعدد المراجع.

وإذا حذف المضاف الذي يصح حذفه، جاز، وهو الأكثر -عدم الالتفات إليه عند
عودة الضمائر ونحوها مما يقتضي المطابقة، فكأنه لم يوجد، ويجري الكلام على هذا
الاعتبار، وجاز مراعاته كأنه موجودة، مع أنه محذوف، وقد اجتمع الأمران في قوله
تعالى: {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} ، والأصل: وكم من
أهل قرية، فرجع الضمير: "ها" مؤنثا إلى "القرية"، ورجع الضمير: "هم مذكرا، لاعتبار
المحذوف وملاحظته. ولا تناقض بين الاثنين؛ لأن الوقت مختلف. "وتفصيل هذا الحكم
مع عرض أمثله المختلة مدون في باب الإضافة ج 3 ص 160 م 96".
3 لهذه المطابقة ضوابط مفصلة في "ح" من ص 262 وهي ضوابط هامة، تدل على أن
المطابقة قد يلاحظ فيها شيء يتصل بالمرجع أحيانا كما يتبين من الضابط "7" من

265..... و.....

4 في "و" من ص 258.

(256/1)

.....

الأول: التقدم اللفظي أو الحقيقي؛ وذلك بأن يكون متقدما بلفظه وبرتبه 1 معاً؛ مثل:
الكتابُ قرأته، واستوعبت مسائله. والأخرى: التقدم المعنوي ويشمل عدة صور؛ منها:
1- أن يكون متقدما برتبه مع تأخير لفظه الصريح، مثل نسق حديقته المهندس.
فالحديقة مفعول به، وفي آخرها الضمير، وقد تقدمت ومعها الضمير على الفاعل مع أن

رتبة الفاعل أسبق. ومثل قول المتنبي يتغزل:

كأنها الشمس يعي كف قابضه ... شعاعها، ويراها الطرف مقتربا

والأصل: يعي شعاعها كف قابضه. فالضمير عائد على الفاعل المتأخر لفظاً لا رتبة.

2- أن يكون متقدماً بلفظه ضمناً، لا صراحة، ويتحقق ذلك بوجود لفظ آخر يتضمن معنى المرجع الصريح، ويرشد إليه؛ ويشترك معه في ناحية من نواحي مادة الاشتقاق.

مثل قوله تعالى: {اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} فإن مرجع الضمير: "هو" مفهوم من "اعدلوا"؛ لأن الفعل يتضمنه، ويحتويه، ويدل عليه، ولكن من غير تصريح كامل بلفظه؛ إنه "العدل" المفهوم ضمناً من قوله: {اعْدِلُوا} واللفظان: {اعْدِلُوا} و"العدل" مشتركان في المعنى العام. وفي ناحية من أصل الاشتقاق.

ومثل هذا: "من صدق فهو خير له، ومن كذب فهو شر عليه" فمرجع الضمير في الجملة الأولى "الصدق"، وهذا المرجع مفهوم من الفعل: "صَدَقَ". كما أن مرجع الضمير في الجملة الثانية هو: "الكذب"، وهو مفهوم من الفعل: "كَذَبَ" وكلا الفعلين قد اشتمل على المرجع ضمناً لا صراحة، لاشتراكهما مع المرجع الصريح في معناه وفي ناحية من أصل الاشتقاق ... ومن ذلك أن تقول للصانع: أتقن؛ فهو سبب الخير والشهرة. أي: الإتقان، وتقول للجندي: اصبر؛ فهو سبب النصر، أي: الصبر.

1 التقديم اللفظي أن يكون المرجع مذكوراً نصاً قبل الضمير، مثل: الوالد فضله عظيم.

والتقدم في الرتبة أن يكون ترتيب المرجع في تكوين الجملة متقدماً على الضمير، وسابقاً عليه، بحسب الأصول والقواعد العربية، فرتبة الفاعل متقدمة على المفعول، ورتبة المبتدأ سابقة على الخبر، ورتبة المضاف قبل المضاف إليه.... وهكذا....

2 ومن ذلك قوله تعالى: {وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ} . فالضمير في: "إنها" راجع إلى الاستعانة المفهومة من "استعينوا" عند من يرى ذلك. ومنه قول الشاعر:

إذا نهي السفينة جرى إليه ... وخالف، والسفينة إلى خلاف

أي: جرى إلى السفينة.

.....

3- أن يسبقه لفظ ليس مرجعاً بنفسه ولكن نظير للمرجع "أي: مثيله وشريكه فيما يدور بشأنه الكلام"، مثل: لا ينجح الطالب إلا بعمله، ولا ترسب إلا بعملها. ومثل قوله تعالى: {وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ} ، أي: من عمر مَعَمَّر آخر.

4- أن يسبقه شيء معنوي "أي: شيء غير لفظي" يدل عليه، كأن تجلس في قطار، ومعك أمتعة السفر، ثم تقول: يجب أن يتحرك في ميعاده. فالضمير "هو" -فاعل المضارع: يجب- والضمير "الهاء" لم يسبقهما مرجع لفظي، وإنما سبقهما في النفس ما يدل على أنه القطار. وقد فهم من الحالة المحيطة بك، المناسبة لكلامك، وهذه الحالة التي تدل على المرجع من غير ألفاظ تسمى: "القرينة المعنوية" أو "المقام"1. ومثل هذا أيضاً أن تقول لمن ينظر إلى مجلة حسنة الشكل: إنها جميلة وقراءتها نافعة. فالضمير "ها" راجع إلى المجلة، مع أن هذا المرجع لم يذكر بلفظ صريح، أو ضمني، أو غيرهما من الألفاظ، ولكنه عرف من القرينة الدالة عليه. ومثله أن تتجه إلى الشرق صباحاً فتقول: أشرقْتُ، أو تتجه إلى الغرب آخر النهار فتقول: غرَبْتُ، أو: توارث بالحجاب، تريد الشمس في الحالتين، من غير أن تذكر لفظاً يدل عليها. ومثله: أن تقف أمام آثار مصرية فاتنة، فتقول: ما أبرعهم في الفنون. تريد قدماء المصريين ... وهكذا. وعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة: عرفنا المواضع التي يكون مرجع الضمير فيها لفظاً متقدماً تقدماً لفظياً "أي:

1 ومنها قول حاتم لا مرأته ماوية التي تلومه على الكرم خوف الفقر: أماوي، لا يغني الثراء عن الفتى ... إذا حشرجت يوماً، وضاق بها الصدر أي: حشرجت النفس، بمعنى حلول الوقت الذي تخرج فيه الروح.

(258/1)

.....

غير أن هناك حالات يجب فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة؛ لحكمة بلاغية1.

وتسمى: "مواضع التقدم الحكمي" 2 وأهمها ستة:

- 1- فاعل نعم وينس وأخواتهما، إذا كان ضميراً، مستتراً، مفرداً، بعده نكرة تفسره؛ أي: تزيل إبهامه، وتبين المراد منه؛ "لأنه لم يسبق له مرجع ولذا تعرب تمييزاً"؛ نحو: نعم رجلاً صديقنا. فنعم فعل ماضٍ، فاعله ضمير مستتر تقديره؛ هو يعود على "رجلاً" 3.
- 2- الضمير المجرور بلفظة: "رَبَّ". ولا بد أن يكون مفرداً، مذكراً، وبعده نكرة تفسره "أي: تزيل إبهامه الناشئ" 4 من عدم تقدم مرجع له، وتوضح المقصود منه، ولذا تعرب تمييزاً" نحو: ربه صديقاً؛ يعين على الشدائد. فالضمير "الهاء" عائد على "صديق". وإنما دخلت "رَبَّ" على هذا الضمير -مع أنها لا تدخل إلا على النكرات- لأن إبهامه بسبب عدم تقدم مرجعه مع احتياجه إلى ما يفسره ويبينه، جعله شبيهاً بالنكرة 5.....

-
- 1 أهمها: الإجمال ثم التفصيل بعده، بقصد التفخيم بذكر الشيء أولاً مبهماً، ثم تفسيره بعد ذلك، فيكون شوق النفس إليه أشد، وتطلعها إلى التفسير أقوى، فيكون إدراكه وفهمه أوضح، بسبب ذكره مرتين، مجملاً مفصلاً، "أو: مبهماً فمفسراً".
 - 2 لأن المرجع فيها تأخر لنكتة بلاغية، فهو في حكم المتقدم. وهذه المواضع يذكرها بعض النحاة في باب: "الفاعل"، ولكن الأنسب ذكرها هنا في باب: الضمير حيث الكلام على الضمير وكل ما يتصل به.
 - 3 إنما يكون هذا حيث لا يوجد مرجع سابق، فلو وجد مرجع "مثل: الأمين نعم رجلاً" وجب أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً "وجوباً أو جوازاً، طبقاً لما سبق في رقم 3 من هامش ص 259".

يعود على السابق وهو: "الأمين" في المثال.

- 4 وبسبب إبهامه الناشئ من عدم مرجع له قد يسمى: "الضمير المجهول" "كما سيجيء في ج 2 ص 483م 90 عند الكلام على الحرف "رَبَّ" في باب حروف الجر"، وانظر هذا الاسم في "د" من ص 250 و 252.

- 5 هذا قول النحاة: والتعليل الحقيقي هو السماع من أفواه العرب. وفي إعراب المثال المذكور أقوال أيسرها. أن "رَبَّ"، حرف جر شبيه بالزائد، و "الهاء" مجرورة مبنية، وعلامة جرها كسرة مقدرة منع من ظهورها الضمة التي هي حركة البناء الأصلي. في محل رفع مبتدأ! "لأن" الهاء ضمير جر ينوب في هذا الموضع "بعد رَبَّ" عن ضمير رفع، مثل: هو "صديقاً" تمييز، "يعين على الشدائد"، الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، أما بقية الآراء في هذا المثال وأشباهه وفي مجرور "رب" فمفصلة بوضوح في آخر الجزء الثاني عند الكلام على "رب" وأحكامها. "م 90 ص 482".

.....

3- الضمير المرفوع بأول المتنازعين؛ مثل: يحاربون ولا يَجِبْنَ العرب. فالضمير في: "يحاربون" وهو الواو" عائد على متأخر "وهو العرب". "وأصل الكلام: يحارب ولا يجبن العرب": فكل من الفعلين يحتاج إلى كلمة: "العرب" لتكون فاعلاً له وحده، ولا يمكن أن يكون الفاعل الظاهر مشتركاً بين فعلين. فجعلناه فاعلاً للثاني، وجعلنا ضميره فاعلاً للأول1.

4- الضمير الذي يبدل منه اسم ظاهر ليفسره؛ مثل: سأكرّمه ... السَّبَّاقَ فكلمة: "السَّبَّاق" -بدل من الهاء، وجاءت بعدها لتفسرها. ومثل: احتفلنا بقدمومه ... الغائب. فالغائب بدل من الهاء؛ لتوضحها.

5- الضمير الواقع مبتدأ، وخبره اسم ظاهر بمعناه، يوضحه، ويفسر حقيقته؛ فكأنهما شيء واحد من حيث المعنى. مثل: هو النجم القطبي2؛ أتعرف فائدته؛ فكلمة "هو" مبتدأ، خبره كلمة النجم المتأخره عنه3.

1 راجع هذا الحكم ج2 من ص8 م73 باب: "التنازع".... أحكامه.

2 ومثله قول الشاعر:

وقلت لأصحابي هي الشمس ضوءها ... قريب، ولكن في تناولها بعد
وقول المتنبي:

هو الخط، حتى تفضل العين أختها ... وحتى يكون اليوم لليوم سيدا
وقوله أيضاً:

هو البين، حتى ما تأني الحزائق ... ويا قلب، حتى أنت ممن أفارق
"ما تأني الحزائق: ما تتمهل الجماعات المرتحلة".

3 ويصح أن يعرب الضمير في هذا المثال -ونظائره- مبتدأ مع إعراب الاسم الظاهر الذي يفسره "بدلاً أو عطف بيان" وفي هذه الحالة يكون الخبر مذكوراً بعدهما أو محذوفها على حسب السياق، ولا مانع أن يكون الخبر مفرداً، أو جملة، أو: شبهها ... ويصح كذلك أن يكون الضمير المبتدأ هو ضمير الشأن أو القصة.... "وقد سبق الكلام عليه في ص250 د".... وفي هذه الصورة يكون خبر المبتدأ جملة بعده ...

"راجع الصبان، ج1- باب الضمير عند الكلام على بيت ابن مالك:
فما الذي غيبة أو حضور.... إلخ.
كذلك شرح العكبري لديوان المتنبي ج3 - القصيدة التي مطلعها:
هو البين حتى ما تأني الحزائق ...

(260/1)

.....

6- ضمير الشأن1، والقصة، مثل: إنه؛ المجد أمنية العظماء -إنها رابطة العروبة قوية لا
تنفصم. فالضمير في "إنه" و"إنها" ضمير الشأن أو القصة ...
ومن كل ما سبق نعلم أن ضمير الغائب لا بد أن يكون له مرجع؛ وهذا المرجع -إن
كان لفظيًا أو معنويًا -يتقدم عليه وجوبًا. وإن كان حكميًا يتأخر عنه وجوبًا2.....
ز- تعدد مرجع الضمير:

الأصل في مرجع ضمير الغائب "أي: مفسّره" أن يكون مرجعًا واحدًا، فإن تعدد الأصل
في ما يصلح لذلك، واقتضى المقام الاختصار على واحد تعين أن يكون المرجع الواحد
هو: الأقرب في الكلام إلى الضمير. نحو: حضر محمد وضيف؛ فأكرمته. فمرجع
الضمير هو "الضيف"؛ لأنه الأقرب في الكلام إليه، ولا يمكن عودته على المرجعين
السابقين معًا؛ لأنه مفرد، وهما في حكم المثنى؛ فالمطابقة الواجبة مفقودة -وسيجيء
الكلام عليها- ونحو: قرأت المجلة ورسالة؛ بعثت بها إلى صديق. فمرجع الضمير هو:
"الرسالة"، لأنها الأقرب، وللسبب السالف أيضًا، وهو: فقد المطابقة.
وإنما يعود الضمير على الأقرب في غير صورتين؛ إحداهما: أن يوجد دليل يدل على أن
المرجع ليس هو الأقرب؛ مثل: حضرت سعاد وضيفت فأكرمتها3....
والثانية: أن يكون لأقرب مضافًا إليه؛ فيعود الضمير على المضاف4،

1 سبق شرحه في ص250....

2 ولا يجوز في غير ما سبق عود الضمير على مرجع متأخر. ومن المسموع الشاذ الذي
لا يقاس عليه قول حسان بن ثابت في رثاء مطعم بن عدي:
ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا ... من الناس أبقى مجده الدهر مطعمما

وقول الآخر:

وما نفعت أعماله المرء راجيا ... جزاء عليها من سوى من له الأمر

3 يجب التنبيه إلى المشابهة والمخالفة بين هذه الصورة والصورة الأخرى تحت عنوان "ملاحظة" في ص 269.

4 لأن المضاف إليه ليس إلا مجرد قيد في المضاف -غالبًا-.

(261/1)

.....

بشرط ألا يكون كلمة "كل"، أو "جميع"، مثل: زارني والد الصديق فأكرمته. أي: أكرمت الوالد. إلا إن وجد دليل يدل على أن المقصود بالضمير هو المضاف إليه لا المضاف؛ فيجب الأخذ بالدليل؛ مثل: عرفت مضمون الرسالة ثم طويتها؛ لأن تأنيث الضمير دليل على أن مرجعه هو المضاف إليه المؤنث، لا المضاف، ومثله قرأت عنوان الكتاب ثم طويته، أي: "الكتاب"؛ لأنه الذي يُطوى. وحصدت قمح الحقل ثم سقيته؛ لأن الحقل هو الذي يُسقى، لا القمح المحصود. وأقبل خادم أخي فأمره بالرجوع إلى السوق؛ لشراء بعض الحاجات؛ لأن الخادم لا يأمر، وإنما يُؤمر. وكذلك إن كان المضاف هو كلمة: "كل" أو "جميع" فالأغلب عودته على المضاف إليه¹.

وإذا تعدد المرجع من غير تفاوت في القوة -وهو التفاوت الذي يكون بين المعارف في درجة التعريف، وشهرته -وأمكن عود الضمير إلى مرجع واحد فقط، وإلى أكثر؛ من غير أن يقتضي الأمر الاختصار على واحد، نحو: جاء الأقارب والأصدقاء وأكرمتهم - فالأحسن عود الضمير على الجميع، لا على الأقرب وحده.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الموضوع -وفي غيره، من سائر مسائل اللغة- أن الذي يجب الأخذ به أولاً، والاعتماد عليه؛ إنما هو الدليل الذي يعين مرجع الضمير ويحدده؛ فالدليل -أي: القرينة- لها وحدها القول الفصل في الإيضاح هنا، وفي جميع المواضع اللغوية الأخرى.

وإذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت في القوة -وجب أن يعود على الأقوى، طبقاً للبيان المفصل الذي سيجيء في رقم 9 من ص 268.

ح- التطابق 2 بين الضمير ومرجعه:

عرفنا 3 أن ضمير الغائب لا بد له من مرجع. وبقي أن نعرف أن التطابق

1 سبقت الإشارة -مفصلة- للحكم السالف في رقم 2 من هامش ص 256. وله أمثلة أخرى في رقم 2 من هامش ص 464.

2 التطابق أنواع مختلفة، منها ما يكون بين الضمير ومرجعه، كالذي سيذكر هنا، ومنها ما يكون بين المبتدأ وخبره، وسيجيء في بابهما -ص 452 وما بعدها- ومنها ما يكون بين النعت ومنعوته وسيذكر في بابه أيضًا ج 3- م 114 ص 428، وهكذا يذكر كل في بابه.

3 في ص 255.

(262/1)

.....

واجب بين ضمير الغائب ومرجعه. على الوجه الآتي: وهذا يراعى في التطابق المطلوب في صور كثيرة؛ كالتى بين المبتدأ وخبره 1، والنعت ومنعوته، والحال وصاحبها ... ونحو هذا مما يقتضي المطابقة.

1- إن كان المرجع مفردًا مذكرًا أو مؤنثًا وجب -في الرأي الأصح- أن يكون ضمير الغائب مطابقًا له في ذلك، نحو: النائم تيقظ، أي: "هو". والغائب حضر أبوه، كذلك. والغريبة عادت سالمة، أي: "هي". والطالبة أقبل والدها ... فضمير الغائب قد طابق مرجعه في الأمثلة السابقة؛ إفرادًا وتذكيرًا وتأنيثًا.

وكذلك إن كان المرجع مثنى في الحالتين. تقول في الأمثلة السالفة 2: "النائم تيقظا، والمسافران حضر أبوهما 3. والغريبتان عادتا 2 سالمين. والطالبتان أقبل والدهما 3" وقد يعود الضمير مفردًا مؤنثًا مع أن السابق عليه أمران، أحدهما مذكر -طبقًا للبيان الآتي في ص 269 تحت عنوان "ملاحظة".

2- إن كان المرجع جمع مذكر سالم وجب -في الرأي الأغلب- أن يكون ضميره واو جماعة؛ مثل: المخلصون انتصروا. ولا يصح أن يكون غير ذلك، كما لا يصح -في الأفصح- أن يتصل بالفعل وشبهه علامة تأنيث؛ فلا يقال المخلصون فازت، ولا المخلصون تفوز، ولا فائزة، أي: "هي"؛ بضمير المفردة المؤنثة على إرادة معنى:

"الجماعة" من المخلصين. فكل هذا غير جائز في الرأي الأعلى. الذى يحسن الاختصار عليه اليوم.

3- إن كان المرجع جمع مؤنث سالم لا يَعْقِل فالأفضل أن يكون ضميره مفردًا مؤنثًا؛ مثل: الشجرات ارتفعت. أي: "هي". والشجرات سقيتها ... وهذا أولى من قولنا: الشجرات ارتفعن، والشجرات سقيتهن، بنون الجمع المؤنث مع صحة مجيئها. فمجيء واحد من الضميرين يفي بالغرض. ولكن أحدهما أفضل من الآخر.

1 في هامش ص 349 مواضع يجوز فيها تأنيث الضمير، وتذكيره، مراعاة للفظ الموصول أو معناه. وكذلك تجيء أنواع هامة من المطابقة بين المبتدأ والخبر في الباب الخاص بهما - كما أشرنا - ص 452 م 34- وما بعدها في الزيادة والتفصيل.

"2 و 2" الضمير هو ألف الاثنين في آخر الفعل. وهو صالح للمثنى المذكور والمؤنث وللغائب والحاضر.

"3 و 3" الضمير "هما" صالح للمثنى بنوعيه.

(263/1)

.....

وإن كان المرجع جمع مؤنث للعاقل فالأفضل أن يكون ضميره نون جمع المؤنث "أي: نون النسوة" في جميع حالاته "أي: سواء أكان المرجع جمع مؤنث سالمًا مثل: الطالبات حضرن، وأكرمهن العلماء، أم جمع تكسير للمؤنث؛ مثل: الغواني تعلمن؛ فزادهن العلم جلالاً" 1 وكل هذا أولى من قولنا: الطالبات حضرت، وأكرمها العلماء، والغواني تعلمت؛ وزادها العلم جلالاً. حيث يكون الضمير مفردًا مؤنثًا، مع صحة مجيئه بدلا من نون النسوة 2.

4- إن كان المرجع جمع تكسير مفردة مذكر عاقل - جاز أن يكون ضميره واو الجماعة؛ مراعاة للفظ الجمع، وأن يكون مفردًا مؤنثًا، مع وجود تاء التأنيث في الفعل وشبهه؛ نحو: الرجال حضروا، أو: الرجال حضرت، أو الرجال حاضرة. ويكون التأنيث على إرادة معنى الجماعة. ومع جواز الأمرين يستحسن ضمير التأنيث إن كان عامل الفاعل قد اتصلت به علامة تأنيث، كما يستحسن ضمير التذكير إن لم توجد في عامله علامة

التأنيث نحو جاءت الرجال كلها، وحضر الأبطال كلهم 3.
فإن كان مفردة مذكراً غير عاقل، أو مؤنثاً غير عاقل، جاز في الضمير أن

1 ذلك أن جمع المؤنث منه ما يكون سالماً "أي: لم يتغير مفردة عند جمعه" ويسمى:
"جمع المؤنث السالم"، ويكون في آخره الألف والتاء الزائدتان، ومنه ما يتغير مفردة عند
الجمع، فيكون جمع تكسير للمؤنث ولا يكون في آخره الألف والتاء، الزائدتان.
ويسبب ما تقدم اختلف النحاة في مثل كلمة: "بنات" فهي جمع تكسير، لأن مفردها،
وهو "بنت" يتغير فيه حركة أوله عند جمعه السالف - أم هو جمع مؤنث سالم، لوجود
الألف والتاء الزائدين في آخره؟ . رأيان، تفصيل الكلام عليهما في ج 3 باب
الفاعل ...

2 جاء في تفسير البيضاوي - وكذا الكشاف - سورة البقرة" عند تفسير قوله تعالى:
{لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ} ، ما نصه: "قرئ: "مطهرات" وهما لغتان فصيحتان، يقال:
النساء فعلت وفعلن. وهن فاعلة وفواعل، قال الشاعر، سلمى بن ربيعة من شعراء
الحماسة:

وإذا العذاري بالدخان تقنعت ... واستعجلت نصب القدر فملت
انتهى تفسير البيضاوي.

ثم جاء في حاشية الشهاب على البيضاوي ما نصه:
"قوله: "وهما لغتان فصيحتان" يعني أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع
الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً ومجموعاً مؤنثاً، فتقول: النساء فعلت، والنساء فعلن،
ونساء قانتات وقانتة. اهـ.

3 راجع الصبان، ج 2 باب الفاعل عند الكلام على تأنيث فعله.

(264/1)

.....

يكون مفرداً مؤنثاً، وأن يكون "نون النسوة" الدالة على جمع الإناث. نحو: "الكتب
نفعت" أو: نفعن، والزروع أثمرت، أو: أثمرن، واللبالي ذهبن؛ أو: ذهبن.
ومع أن الأمرين - في صورتى المفرد غير العاقل - جائزان فإن الأساليب الفصحى تؤثر

الضمير المفرد المؤنث إذا كان جمع تكسير دالاً على الكثرة وتأتى بنون النسوة إذا كان دالاً على القلة¹؛ فيقال: قضيت بالقاهرة أياماً خلت؛ من شهرنا. إذا كان المنقضى هو: الأكثر. أو: خَلَوْنَ، إذا كان المنقضى هو الأقل. ويقولون: هذه أقلام تكسرت، وعندى أقلام سَلِمْنَ إذا كان عدد المكسور هو الأكثر.

5- إن كان المرجع اسم جمع 2 غير خاص بالنساء؛ مثل: "رَكِبَ وَقَوْمٌ" جاز أن يكون ضميره واوالجماعة؛ وأن يكون مفرداً مذكراً. تقول: الركب سافروا، أو: الركب سافر، أو: الركب مسافر - القوم غابوا، أو: القوم غاب، أو: القوم غائب. فإن كان خاصاً بالنساء - مثل: نسوة، نساء - جرى عليه حكم المرجع حين يكون جمع مؤنث للعاقل. - وقد سبق في رقم 3 -

6- وإن كان المرجع اسم جنس جمعياً جاز في ضميره أن يكون مفرداً مذكراً أو مؤنثاً، نحو قوله تعالى: {أَعْبَازُ نَحْلِ مُنْقَعِرٍ} أى: "هو". وقوله تعالى: {أَعْبَازُ نَحْلِ خَاوِيَةٍ}، أى: هي.

7- إن كان مرجع الضمير متقدماً، ولكنه يختلف في التذكير أو التأنيث مع ما بعده مما يتصل به اتصالاً إعرابياً وثيقاً - جاز في الضمير التذكير أو

1 ومثل جمع القلة العدد الذي يدل عليها، وكذلك مثل جمع الكثرة العدد الذي يدل عليها أيضاً "أنظر رقم 1 من هامش ص 219" "أما إيضاح هذا وبيان سببه، ففي ج 4 ص 524 م 167 آخر باب العدد - وراجع الصبان ج 4 في آخر باب "العدد".

2 وهو - كما سبق في ص 148: كلمة معناها معنى الجمع، ولكن ليس لها مفرد من لفظها. ومعناها معا. وليست على وزن خاص بالتكسير، أو غالب فيه، مثل: ركب، رهط - قوم - نساء - جماعة - وفي هذا الحكم الآتي خلاف قوي ذكره "الصبان" في باب العدد ح 4.

3 وقد سبقت إشارة وافية لهذا، وبيان مفيد لا غني عنه - مع بعض اختلاف -، وذلك عند الكلام على اسم الجنس الجمعي ص 21 وفي هذا الحكم - كسابقه - خلاف قوي أشار إليه "الصبان" في باب العدد ج 4. وقد تخيرنا أقوى الأوجه وأنسبها في ص 21 وفي باب العدد.

التأنيث، مراعاة للمتقدم أوللمتأخر¹، مثل: الحديقة ناضرة الزرع، وهى منظر فاتن، أو: وهو منظر فاتن، ومثل: الزرع رعايته مفيدة، وهوباب من أبواب الغنى، أو: وهى باب من أبواب الغنى. وأسماء الإشارة تشارك الضمير فى هذا الحكم² "كما سيجئ فى بابها³، وفى باب⁴ المبتدأ ... " نحو: الصناعة غنى وهذه مطلب حيوى أصيل، أو: وهذا ... 8- إذا كان المرجع: "كم" جاز أن يرجع إليها الضمير مراعى فيه لفظها، أو مراعى فيه معناها⁵.

بيان ذلك: أن لفظ: "كم" اسم مفرد مذكر، ولكن يعبر به عن العدد الكثير، أو القليل، المذكر، أو المؤنث: فلفظها من ناحية أنه مفرد مذكر - قد يخالف أحياناً معناها الذى يكون مثنى مؤنثاً، أو مذكراً، وجمعاً كذلك بحالتيه. فإذا عاد الضمير إلى: "كم" من جملة بعدها جاز أن يراعى فيه ناحيتها اللفظية؛ فيكون مثلها مفرداً مذكراً، وجاز أن يراعى فيه ناحيتها المعنوية إن دلت على غير المفرد المذكر؛ فيكون مثنى، أو جمعاً، مؤنثاً، أو مذكراً فيهما. تقول: كم صديق قدم للزيارة! بإفراد الضمير وتذكيره، مراعاة اللفظ "كم". وتقول: كم صديق قديماً، أو: قدموا؛ بتشية الضمير، أو جمعه؛ مراعاة لما يقتضيه المعنى. وكذلك تقول: كم طالبة نجح، بمراعاة لفظ: "كم"، أو: كم طالبة نجحت ونجحنا، ونجحن؛ بمراعاة المعنى.

وهناك كلمات أخرى تشبه "كم" فى الحكم السابق، منها: "كلاً" و "كلتا". وقد سبق الكلام عليهما من هذه الناحية⁶. ومنها "من" ⁷، و "ما" ⁸ و "كل" ⁹ و "أى". وكذلك كلمة: "بعض" ⁹ فى صور

1 وهذا فى غير المتضايقين. وقد سبق حكم الضمير العائد على أحدهما فى رقم 2 من هامش ص 256 وفى "ز" من 261.
2 انظر رقم 1 من هامش ص 22 ثم انظر رقم 6 من هامش ص 321 وص 456 وما بعدها.

3 رقم 6 من هامش ص 321.

4 ص 456.

5 راجع الجزء الرابع من المفصل ص 132.

6 ص 124 وما بعدها.

7 انظر ما يختص بها فى 349.

8 ولها بيان في رقم 2 من هامش ص 351.
"9و9" سبقت الإشارة في ص 40 لنوع التنوين الذي في كلمتي: "كل وبعض".

(266/1)

.....

معينة. تقول: من سافر فإنه يفرح، ومن سافرا ... ، ومن سافروا ... ، ومن سافرت،
ومن سافرتا ... ومن سافرن ... وكذلك: ما تفعل من خير يصادفك جزاؤه - ... ما
تفعلا ... ما تفعلوا ... ما تفعلني ... ما تفعلن ...

كل رجل سافر، كل رجلين سافر، أو: سافرا، كل الرجال سافر، أو: سافروا. كل
متعلمة سافرت، أو: سافر، كل متعلمتين سافر، أو: سافرتا. كل المتعلمات سافر، أو:
سافرن. ومن مراعاة الجمع قول جرير:

وكل قوم لهم رأي ومختبر ... وليس في تغلب رأي ولا خبر
لكن الأغلب -وقيل الواجب- إذا وقعت كلمة: "كل" مبتدأ وأضيفت إلى نكرة مراعاة
معنى النكرة في خبر المبتدأ: "كل" كقوله تعالى: {كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ} ، وقول
جرير السابق. فإن أضيفت لمعرفة صبح اعتبار معنى المعرفة، أو اعتبار لفظ: "كل"
المفرد المذكر. كقوله عليه الصلاة والسلام: "كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته"،
ومثل: "كلكم هداة للخير وكلكم داعون إليه"، وقول الشاعر:

كل المصائب قد تمر على الفقى ... وهون، غير شماتة الحساد¹
أي رجل حضر. أي رجلين حضر، أو: حضرا ... أي الرجال حضر، أو: حضروا، أي
كاتبة حضر، أو حضرت، أي كاتبين حضر، أو حضرتنا، أي الكاتبات حضر، أو:
حضرن.

بعض الناس غاب، في الصور المختلفة، مراعاة للفظ "بعض". ويصح مراعاة المعنى،
فيقال: بعض الناس أو: غابت، أو، غابا، أو غابتا، أو: غابوا، أو: غبن. وهكذا باقى
الصور الأخرى التى تدخل تحت الحكم السالف وينطبق عليها².

1 سيجيء الكلام على إضافة "كل" وما يترتب على الإضافة ج 3 في باب الإضافة م
94 ص 71.

2 كما يراعي اللفظ أو المعنى في الضمير يراعي أيضا في كل ما يحتاج للمطابقة أحيانا،
مثل: الخبر، والصفة ونحوهما - كما أشرنا في الصفحة الماضية - وكما يجيء في باب
التوكيد ج 3 م 116 ص 415.

(267/1)

وكذلك يجوز اعتبار اللفظ أو المعنى في المحكي بالقول، ففي حكاية من قال: "أنا قائم"
يصح: قال محمود أنا قائم، رعاية اللفظ المحكي، كما يصح: "قال: محمود هو قائم"؛
رعاية للمعنى وحال الحكاية؛ لأن محمودًا غائب وقت الحكاية. وكذا لو خاطبنا شخصا
بمثل: أنت بطل، وأردنا الحكاية فيصح: "قلنا لفلان أنت بطل"، كما يصح: "قلنا لفلان
هو بطل" 1.

ومع أن مطابقة الضمير للفظ المرجع أو لمعناه جائزة، وقياسية في الحالات السابقة - فإن
السياق أو المقام قد يجعل أحدهما أنسب من الآخر أحيانا. والأمر في هذا متروك لتقديم
المتكلم الخبر، وحسن تصرفه على حسب المناسبات التي قد تدعوه لإيثار اللفظ أو
المعنى عند المطابقة على الرغم من صحة الآخر.

"ملاحظة": بمناسبة الكلام على مطابقة الضمير للفظ المرجع أو لمعناه، نشير إلى ما
سيجيء في ص 314 وهامشها من صور هامة - غير التي سبقت - يجوز فيها الأمران،
أويتعين أحدهما دون الآخر ... أو ...

أما المطابقة بين المبتدأ وخبره فتجيء في ص 452 م 34 - كما أشرنا في رقم 1 من
هامش ص 262 -.

9- إذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت في القوة 2، عاد على الأقوى 3.
والمرد بالتفاوت في القوة التفاوت الذي يكون بين المعارف في درجة التعريف وشهرته؛
وهي التي أشرنا إليها عند بدء الكلام على المعرفة والنكرة. فالضمير أعرف 4 من العلم،
والعلم أعرف من الإشارة ... وهكذا 5. بل إن الضمائر متفاوتة أيضا؛ فضمير المتكلم
أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ...
فإذا صلح للضمير مرجعان؛ أحدهما ضمير متكلم، والآخر ضمير مخاطب

1 راجع الصبان ج2 باب حروف الجر عند الكلام على "اللام".

2 أما عند عدم التفاوت فقد سبق الحكم في ص262.

3 وهذا ما سبقت الإشارة إليه في ص 262 آخر "ز".

4 أي: أقوى درجة في التعريف.

5 راجع رقم 1 من هامش ص 212.

(268/1)

.....

– قُدِّمَ المتكلم – في الرأي الأصح؛ مثل: أنا وأنت سافرنا؛ ولا يقال: أنا وأنت سافرتما؛ إلا قليلا، لا يحسن الالتجاء إليه في عصرنا. وإذا كان أحد المرجعين للمخاطب والآخر للغائب قُدِّمَ المخاطب، نحو: أنت وهو ذهبتما؛ ولا يقال: أنت وهو ذهب، إلا قليلا يحسن البعد عنه.

وإذا كان أحدهما ضميرًا والآخر علمًا أو معرفة أخرى روعي الضمير، نحو: أنا وعلي أكلنا؛ ولا يقال – في الرأي الأفضل – أكلّا، وتقول: أنا الذي سافرت....، وهو أفضل من: أنا الذي سافر ... وتتجه إلى الله فتقول: أنت الذي في رحمتك أطمع، وهو أفضل من: أنت الذي في رحمته أطمع، وهكذا. ولا داعي لترك الأفضل إلى غيره وإن كان جائزًا هنا؛ لأن الأفضل متفق عليه؛ وفي الأخذ به مزية التعبير الموحد الذي نحصر عليه لمزاياه، إلا إن اقتضى غيره داع قوي.....

10– إذا كان المرجع لفظًا صالحًا للمذكر والمؤنث – مثل كلمة: "الروح" جاز عود الضمير عليه مذكرًا أو مؤنثًا، فنقول: الروح هي من الأسرار الإلهية لم تعرف حقيقتها حتى اليوم ... أو هو من الأسرار الإلهية لم يعرف حقيقته حتى اليوم، وإذا عاد على ذلك اللفظ الصالح للأمريين ضميران جاز2 أن يكون أحدهما للتذكير والآخر للتأنيث، نحو: الروح هي من الأسرار التي لم يعرف حقيقته.

11– الغالب – وقيل الواجب – في الضمير بعد: "أو" التي للشك أو للإبهام أن يكون مفردًا؛ مثل: شاهدت المريخ أو القمر يتحرك. أما بعد "أو" التنويعية "التي لبيان الأنواع والأقسام"، فالمطابقة، كقوله تعالى: {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا} 3 .
وبهذه المناسبة نذكر أن للضمير العائد على المعطوف والمعطوف عليه معاً، أو على

أحدهما، أحكاماً هامة لا يمكن الاستغناء عن معرفتها، وكلها مختص بالمطابقة

1 لهذه الصورة الخاصة بالموصول إيضاح مفيد، وتفصيل هام يجيء في بابه وفي 380 "ب".

2 سيجيء بيان هذا في باب "العطف" ج 3 ص 489 م 118 عند الكلام على: "أو" وقد سبقت له الإشارة في رقم 4 و 3 من هامش صفحتي 217 و 231.

3 راجع الصبان ج2 عند قول ابن مالك في باب الفاعل "والحذف قد يأتي بلا فصل ... " إلخ

(269/1)

.....

وعندهما، وهي موضحة تفصيلاً في باب العطف "ج 3 ص 525 م 122".
"ملاحظة" 1.

قال تعالى: {وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} .

فقد عاد الضمير مفرداً مؤنثاً مع أن السابق عليه أمران أحدهما مذكر، وهو الذهب، والآخر مؤنث، وهو الفضة.

ويقول أحد النحاة 2 ما نصه: "أعاد الضمير على الفضة؛ لأنها أقرب المذكورين، أو لأنها أكثر وجوداً في أيدي الناس فيكون كنزها أكثر. ونظيره قوله تعالى: {وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ} 3.

"أو أنه أعاد الضمير على المعنى؛ لأن المكنوز دنانير ودراهم وأموال. ونظيره قوله تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا} ؛ لأن كل طائفة مشتملة على عدد كبير. وكذا قوله تعالى: {هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ} يعني المؤمنين والكافرين.

"أو أن العرب إذا ذكرت شيئين يشتركان في المعنى تكتفي بإعادة الضمير على أحدهما: استغناء بذكره عن ذكر الآخر؛ لمعرفة السامع باشتراكهما في المعنى ومنه قول حسان: إن شرخ الشباب والشعر الأس ... يود ما لم يُعاص كان جنوباً

ولم يقل ما لم يُعاصِباً ... وقوله تعالى: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ

1 من المفيد استبانة المشابهة والمخالفة بين ما تتضمنه هذه الملاحظة وما سبق في رقم "ز" من ص 261.

2 هو أبو بكر الرازي في كتابه غرائب التنزيل المدون على هامش كتاب "إعراب ما من به الرحمن ... " العكبري ج 1 ص 111.

3 فقد جعل الضمير "في: أنها" عائد على الصلاة. وهذا أحد الآراء. وهناك رأي آخر يقول إن الضمير راجع إلى: "الاستعانة" المفهومة من قوله: "استعينوا" طبقاً لما سبق في رقم 2 من هامش 257.

(270/1)

.....

إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ { ، قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ}

ط- اختلاف نوع الضمير مع مرجعه:

قد يختلف نوع الضمير مع مرجعه في مثل: أنا عالم فائدة التعاون، وأنا مؤمن بحميد آثاره، فالضمير في كلمتي: "عالم ومؤمن" مستتر يتحتم أن يكون تقديره: "هو" فما مرجعه؟

يجيب النحاة: إن أصل الجملة: أنا رجل عالم فائدة التعاون، وأنا رجل مؤمن بحميد آثاره، فالضمير للغائب وهو عائد هنا على محذوف حتماً، ولا يصح عودته على الضمير "أنا" المتقدم، كما لا يصح أن يكون الضمير المستتر تقديره: "أنا" بدلاً من: "هو"؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب¹، وهذا يقتضي أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضاً.

وقد يختلف الضمير مع مرجعه إذا كان الضمير هو العائد في الجملة الواقعة صلة. طبقاً للتفصيل الذي سيجيء في باب اسم الموصول ولا سيما الذي في "ب" ص 443. وهو تفصيل يقتضي التنبيه للفرق بين الصور المعروضة هناك والصورة التي هنا، وفي رقم 9 من ص 268.

1 راجع حاشية الخضري ج 1 باب: "ظن وأخواتها" عند الكلام على أحكام: "التعليق" وقد أشرنا لهذا "في رقم 4 من هامش ص 217 ومن هامش 21 م 21 ج 2"، "في م 102 ص 243. ح 3 باب اسم الفاعل".

والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوراً على اسم الفاعل بل يسري على غيره من باقي المشتقات المحتملة ضميراً مستتراً. فيجب أن يكون للغائب، ويعود على غائب.

(271/1)

المسألة العشرون: حكم اتصال الضمير بعامله

تقدم 1 أن للرفع ضمائر تختص به؛ بعضها متصل؛ كالتاء المتحركة؛ و"نا" في مثل: سَعَيْتَ ُ إِلَى الْخَبْرِ، وسَعَيْنَا. وبعضها منفصل، ولكنه يؤدي ما يؤديه المتصل من الدلالة على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة؛ مثل: "أنا"؛ فَإِنَّمَا ضمير منفصل يدل على التكلم، كما تدل عليه تلك "التاء"، ومثل: "نحن"؛ فَإِنَّمَا ضمير منفصل يدل على المتكلم المعظم نفسه، أو جماعة المتكلمين؛ كما يدل عليه: "نا"، تقول: أنا أمين على السر، ونحن أمناء عليه ...

وللنصب كذلك ضمائر تختص به، منها المتصل، كالكاف في مثل: صَانَكَ اللَّهُ مِنَ الْأَذَى، ومنها المنفصل الذي يؤدي معناه؛ مثل: إِيَّاكَ، في: نَحْو: إِيَّاكَ صَانَ اللَّهُ، ومنه: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} . أما الجر فليس له ضمائر تختص به - كما عرفنا. لكن هناك ضمائر متصلة مشتركة بينه وبين غيره؛ كالكاف، والهاء ... إلى غير ذلك مما سبق إيضاحه وتفصيله، ولا سيما ما يدل على أن الضمير مع اختصاره وقلة حروفه يؤدي ما يؤديه الاسم الظاهر، وأكثر 2.

ونزيد الآن أن الكلام إذا احتاج إلى نوع من الضمير - كالضمير المرفوع، أو المنصوب - وكان منه المتصل والمنفصل، وجب اختيار الضمير المتصل، وتفضيله على المنفصل الذي يفيد فائدته؛ ويدل دلالته؛ لأن المتصل أكثر اختصاراً في تكوينه وصيغته، فهو أوضح وأيسر في تحقيقه مهمة الضمير، فتقول: بذلت طاقتي في تأييد الحق، وبذلنا طاقتنا فيه، ولا تقول: بذل "أنا"، ولا بذل "نحن". وتقول: كَرَّمَكِ الْأَصْدِقَاءُ؛ ولا تقول: كَرَّم "إِيَّاكَ" الْأَصْدِقَاءُ. وتقول فرحت بك، ولا تقول: فرح أنا بأنت.

1 في ص 221 وما بعدها.
2 انظر رقم 1 من هامش ص 217.

(272/1)

فالأصل العام الذي يجب مراعاته عند الحاجة للضمير هو: اختيار المتصل ما دام ذلك في الاستطاعة، ولا يجوز العدول عنه إلى المنفصل، إلا لسبب 1. هذا هو الأصل العام الواجب اتباعه في أكثر الحالات 2.

غير أن هناك حالتين يجوز فيهما مجيء الضمير "منفصلاً" مع إمكان الإتيان به "متصلاً". الحالة الأولى: أن يكون الفعل -أو ما يشبهه 3- قد نصب مفعولين 4 ضميرين، أولهما أعرف من الثاني؛ فيصح في الثاني أن يكون متصلاً وأن يكون منفصلاً. نحو: الكتاب أعطيتني، أو: أعطيتني إياه، والقلم أعطيتك، أو: أعطيتك إياه. فالفعل: "أعطى" هو من الأفعال التي تنصب مفعولين، وقد نصبهما في المثالين، وكنا ضميرين؛ ياء المتكلم، وهاء الغائب في المثال الأول، وكاف المخاطب وهاء الغائب في المثال الثاني. والضمير الأول في المثالين أعرف 5 من الثاني فيهما؛ فصَحَّ في الثاني الاتصال والانفصال. ومثل ذلك. أن تقول: الخير سألني 6 وإياه. والخير سألته، وسألتك إياه.

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم هامّ يتصل بما نحن فيه، هو: أنه إذا اجتمع ضميران، منصوبان، متصلان، وأحدهما أخص من الآخر "أي: أعرف منه، وأقوى درجة في التعريف". فالأرجح تقديم الأخص منهما. تقول: المال أعطيتك، وأعطيتني، فتقدم الكاف على الهاء في المثال الأول؛ لأن الكاف للمخاطب، والهاء للغائب، والمخاطب أخص من الغائب. وكذلك تقدم الياء

1 وسنذكر هنا حالتين يجوز فيهما الاتصال والانفصال، ثم نذكر -في الزيادة والتفصيل ص 276- أهم الأسباب التي توجب الانفصال، وتحتّمه.

2 وفي هذا يقول ابن مالك:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل ... إذا تأتى أن يجيء المتصل

3 شبه الفعل "أي: المشتق" هو: ما يشترك معه في أصل الاشتقاق، ويعمل عمله - غالباً - كاسم فاعله، واسم مفعول و....

4 لأنه من الأفعال التي تنصب مفعولين، مثل "ظن" وأخواتها ... "وانظر رقم 6 من

هامش ص 275".

5 أي: أقوى منه في درجة التعريف والتعيين. وقد عرفنا أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب، وأوضحنا هذا بإسهاب. "في رقم 1 من هامش ص 212".

6 أي: أسألني إياه.

(273/1)

في المثال الثاني على الهاء أيضاً؛ لأن الياء للمتكلم وهو أخص من الغائب. ومن غير الأرجح أن تقول أعطيتهم 1 وأعطيتهم 1. فإن كان أحد الضميرين مفصلاً جاز تقديم الأخص وغير الأخص عند أمن اللبس؛ تقول: الكتاب أعطيتكه أو أعطيتته إياك، وأعطيتنيه أو أعطيتته إياي. بخلاف: الأخ أعطيتك إياه، فلا يجوز تقديم الغائب؛ خشية اللبس، لعدم معرفة الآخذ والمأخوذ منهما؛ فيجب هنا تقديم الأخص؛ ليكون تقديمه دليلاً على أنه الآخذ. فكأنه في المعنى فاعل، والأصل في الفاعل أن يتقدم 2. وقد اشترطنا في الحالة الأولى أن يكون الضميران منصوبين، وأولهما أعرف من الثاني. أ- فإن لم يكن الضميران منصوبين؛ بأن كان أولهما مرفوعاً والثاني منصوباً -وجب وصل الثاني بعامله إن كان عامله فعلاً 3؛ نحو: النظام أحببته. ب- وإن كان أولهما منصوباً والثاني مرفوعاً -وجب فصل المرفوع؛ إذ لا يمكن وصله بعامله مع قيام حاجز بينهما؛ وهو الضمير المنصوب. نحو: ما سمعك إلا أنا. ج- وإن كانا منصوبين، وثانيهما أعرف -وجب فصل الثاني، مثل: المأل سلبه إياك اللص. وكذلك إن كان مساوياً للأول في درجة التعريف بأن وقع كل منهما للمتكلم؛ مثل: تركتني لنفسي؛ فأعطيتني إياي، أو: للخطاب،

"1 و 1" الواو التي بعد الضمير هي واو الإشباع التي تنشأ من إطالة الضمة. والغالب كتابة هذه الواو إذا وقع بعدها ضمير آخر متصل، كالذي هنا. وهذه اللغة -وإن كانت جائزة- لا يحسن استخدامها، ولا ترك الأرجح الشائع في الأساليب العالية لأجلها.

2 وإلى ما تقدم يشير ابن مالك بقوله:

وقدم الأخص في اتصال ... وقدم من ما شئت في انفصال

3 وجب وصله بعامله الفعل، ولو كان المتقدم غير الأعرف: مثل أكرمتك، وأكرمونا
فإن كان عامله اسماً جاز الأمران، سواء أكان الأول مرفوعاً أو مجروراً، كفرحت
بإكراميك أو إكرامي إياك "لأن الياء فاعل المصدر، مجرور بالإضافة في محل رفع". أو
كان مرفوعاً فقط، ولا يكون إلا مستتراً، مثل: أنا المكرمك، أو المكرم إياك، بناء على
أن الكاف مفعول به لا مضاف إليه، وإلا تعين الوصل؛ لأن الضمير المجرور لا يكون إلا
متصلاً. وكذلك يجب الوصل في: "أنا مكرمه" من غير أل، لتعين الإضافة فيه. فإن
دخل التنوين على الوصف تعين الفصل، مثل: أنا مكرم إياه، "راجع الخصري".

(274/1)

مثل: أعطيتك إياك، أو للغائب مع اتفاق لفظهما؛ مثل: أعطيته إياه¹، ولا يجوز اتصال
الثاني؛ فلا تقول أعطيتني، ولا أعطيتكك، ولا أعطيتهموه. إلا إن كانا لغائبين واختلف
لفظهما؛ فيجوز وصل الثاني. تقول: سأل أخي عن القلم والكتاب فأعطيتهما،
ومنحتهما²، أو أعطيتهما إياه، ومنحتهما إياه³ ...
الحالة الثانية: أن يكون الضمير الثاني منصوباً بكان أو إحدى أخواتها⁴ "لأنه خبر لها"
فيجوز فيه الوصل والفصل؛ نحو: الصديق "كنته" أو: كنت إياه، والغائب ليسه محمد⁵
أو ليس محمد إياه⁶.

1 يلاحظ أن أحد الضميرين هو: "الهاء" والآخر هو: "إياه" كلها على الرأي الذي
سبق تفصيله "في ص 227 وفي آخر ص 237". ولما كانت الهاء في كلمة "إياه" هي
التي تدل وحدها على الغيبة كان شأنها شأن الهاء الأولى في الدلالة، وكان لفظهما متفقاً،
ولا أهمية لزيادة "إيا" في إحداها، إذ لا تؤثر هذه الزيادة في دلالة الضمير.
2 وإلى هذا يشير ابن مالك بقوله:

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلاً ... وقد يبيح الغيب فيه وصلاً

3 إن لم يوجد في الكلام إلا ضمير واحد منصوب واستغنى عن الآخر باسم ظاهر
فلأرجح وجوب الوصل، نحو: الكتاب أعطيته علياً.

4 سواء أكان الاسم ضمير كالمثال: "الصديق كنته"، أو كنت إياه" أم غير ضمير، نحو،
الصديق كانه محمد. ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها مخصوص بغير الاستثناء. أما
فيه فيجب الفصل، نحو: الرجل قام القوم ليس إياه، ولا يكون إياه "لأن ليس ويكون"

هنا فعلين للاستثناء ناسخين أيضاً "فلا يجوز" ليسه" ولا "يكونه" كما لا يجوز: إلا.
فكما لا يقع المتصل بعد "إلا" لا يقع بعد ما هو بمعناها أما تفصيل الكلام على استعمال هذين الفعلين في الاستثناء فموضعه: باب الاستثناء - ج 2 ص 328 م 83.
5 هذا المثال ليس من النوع الذي سبق الكلام عليه في رقم "4" لأن "ليس" هنا ليست للاستثناء.

6 في هذه المسألة والتي قبلها تختلف آراء النحاة، وتتشعب من غير داع، ولا فائدة، فمنهم من يقول بجواز الفصل والوصل على السواء، وذلك حين يكون العامل الناصب للضميرين فعلاً، أو ما يشبهه، غير ناسخ، فينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخير مثل، سل ... أعطى يعطي. ... وهذا الرأي هو الأشهر. ومنهم من يقول إن الوصل واجب، ولا يجوز الفصل إلا للضرورة.

وكذلك يجيزون الأمرين ويختلفون في الترجيح إن كان العامل الناصب للضميرين فعلاً، أو ما يشبهه - يتعدى إلى مفعولين، الثاني منهما خبر في الأصل، مثل: ظن وخال، وأخواتهما الناسخة، تقول: الصديق ظننتكه، أو ظننتك إياه، وخلتني، وخلتني إياه، فابن مالك ومن معه يختارون الاتصال، وغيرهم يختار الاتصال. وكذلك اختلفوا في الأرجح إن كان الضمير الثاني منصوباً بكان أو إحدى أخواتهما....
و..... =

(275/1)

.....

زيادة وتفصيل:

عرفنا 1 أن الغرض من الضمير هو الدلالة على المراد مع الاختصار، ولذا وجب اختيار المتصل دون المنفصل الذي يؤدي معناه؛ كلما أمكن ذلك. إلا في حالتين سبق الكلام عنهما 2، يجوز فيهما الاتصال والانفصال.

لكن هناك حالات أخرى يتعذر فيها مجيء الضمير متصلاً؛ فيجيء منفصلاً وجوباً.

وتسمى حالات الانفصال الواجب. وأشهرها:

1- ضرورة الشعر؛ مثل قول الشاعر يتحدث عن قومه:

وما أصحاب من قوم فأذكُرهم ... إلا يزيدُهم حباً إليَّ همُ 3

2- تقديم الضمير على عامله لداعٍ بلاغي، كالحصر 4 "القصر" والضمير المتصل لا يمكن أن يتقدم بنفسه على عامله؛ فيحل محله المنفصل الذي بمعناه. ففي مثل: نسبحك، ونخافك يا رب العالمين - لا نستطيع عند الحصر أن نقدم الكاف وحدها، لذلك نأتي بضمير منصوب بمعناها، وهو:

= وكل هذا الخلاف لا خير فيه، وهو مرهق، وهو مرهق بغير فائدة فقد ثبت أن الوصل والفصل في المسائل السابقة واردة عن العرب الفصحاء بكثرة تبيح القياس، فلا داعي هذا التشعيب الذي أشار إليه ابن مالك بقوله: وَصِلْ أَوْ اقْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا ... أَشْبَهَهُ. في: "كنته" الخلف انتمى كذاك: "خلتني" واتصلاً ... اختار، غيري اختار الانفصالاً فهو يقول: إنه يجوز الوصل والفصل في "هاء" سَلْنِيهِ، من كل فعل غير ناسخ، أو شبهه -نصب ضميرين، أولهما أخص من الثاني ... ولم يبين ابن مالك الخلاف الذي في المسألة السالفة، واكتفى ببيان الخلاف في مثل: كنته، وأنه انتمى، أي: اشتهر، وكذلك في خلتنيه من كل فعل ناسخ ينصب مفعولين، وصرح بأنه يختار الاتصال، وأن غيره يختار الانفصال.

1 في رقم 1 من هامش ص 217.

2 في ص 273.

3 المعنى: إذا سمع أصحابي صفات قومي، مدحهم، وزادوني حباً فيهم "أي في قومي"، وقد اضطر الشاعر إلى أن يقول "يزيدهم حباً إِيَّيْهِمْ" بدلاً من أن يقول: "يزيدونهم حباً إِيَّيْ"، ففصل الضمير "هم" الثاني، بدلاً من واو الجماعة؛ لضرورة الشعر.

4 ويسمى أيضاً: "القصر" وله بيان في رقم 4 من هامش ص 495.

(276/1)

إِيَّاكَ" فنقول: إِيَّاكَ نسبح، وإِيَّاكَ نخاف.

3- الرغبة في الفصل بين الضمير المتصل وعامله بكلمة "إلا"، لإفادة الحصر. وهذا الفصل لا يتحقق إلا إذا أتينا بالضمير منفصلاً؛ مثل: ربنا ما نعبد إلا إِيَّاكَ، ولا نهاب

إلا إياك.

وقد يكون الحصر بغير "إلا" فلا يقع الفصل بكلمة توجب الانفصال، ولكن يفصل الضمير؛ مثال ذلك، الحصر بإنما 1 في قول الشاعر:

أنا الذائد الحامي الدِّمارَ وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا، أو: مثلي

ومن أمثلة الفصل للقصر: إن الأبطال نحن، "فنحن" ضمير منفصل خبر إن، ولا يمكن اتصاله بعامله "إن"؛ وذلك لأن خبرها لا يتقدم على اسمها.

4- أن يكون عامله اللفظي محذوفاً؛ مثل: إياك والكذب. فأصل: "إياك" هو: أحذرك، أو: أخوفك. حذف الفعل وحده، وبقي الضمير "الكاف" وهو ضمير متصل لا يستقل بنفسه؛ فحذفناه، وأتينا مكانه بضمير منفصل يؤدي معناه، ويستقل بنفسه، وهو: إياك. وقد سبق 2 بيان إعرابه، كما سبق 3 أنه وفروعه كثير الاستعمال في أسلوب: "التحذير" بصوره المتعددة التي ستجيء في بابها الخاص - ج 4 ص 122 م 140.

5- أن يكون عامله معنوياً؛ مثل: أنا صديق وفيّ، وأنت أخ كريم. فالضمير: "أنا"، و"أنت"، مبتدأ مرفوع بالابتداء. والابتداء عامل معنوي، لا وجود له في اللفظ؛ فلا يمكن وصل الضمير به.

1 "المحصور فيه" بإنما هو المتأخر، أي: "أنا"، كما يفهم من البيان الذي في رقم 4 من هامش ص 495.

2 ص 236.

3 في رقم 2 من هامش 227.

(277/1)

6- أن يكون عامله حرف نفي، مثل: الخائن غادر؛ فما هو أهلاً للصدقة. فالضمير "هو" اسم "ما" الحجازية، وهي العاملة فيه الرفع؛ ولكنها من الحروف التي لا يتصل بآخرها الضمير ولا غيره 1:

7- أن يكون الضمير تابعاً لكلمة تفصل بينه وبين عامله؛ مثل: نحن نكرم العلماء وإياكم؛ فالضمير: "إياكم" معطوف؛ فهو تابع يتأخر عن متبوعه، والمعطوف عليه:

"العلماء" هو المتبوع الذي يجب تقدمه عليه. وقد فصل المتبوع بين الضمير: "إياكم" وعامله: "نكرم". ومثله قوله تعالى: {يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ} . وقول القائل في مدح عمر² رضى الله عنه:

مُبَرَّأً من عيوب الناس كُلِّهِمْ ... فالله يرعى أبا حفصٍ وإيَّانا
8- أن يقع الضمير بعد واو المصاحبة "وتسمى: واو المعية" مثل: حضر الرفاق،
وسأسافر وإياهم إلى بعض الأقاليم.

9- أن يكون فاعلاً لمصدر مضاف إلى مفعوله "فيفصل المفعول به بين الضمير الفاعل وعامله"، مثل: بمساعدتكم نحن انتصرتم³؛ فكلمة: "مساعدة" مصدر مضاف إلى مفعوله "الكاف". وفاعله كلمة: "نحن".
10- أن يكون مفعولاً به لمصدر مضاف إلى فاعله؛ مثل: سررت من إكرام العقلاء إياك.

11- أن يقع بعد إما، مثل كَتَبَ: إما أنت، وإما هو.

1 ومنه قوله تعالى: {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} . وقول الشاعر: في "إن" النافية التي تعمل عمل ليس:

إن هو مستولياً على أحد ... إلا على أضعف المجانين
2 وكنيته: أبو حفص "وكلمة "أبا حفص" هي التي فصلت "في البيت التالي" بين التابع المعطوف وعامله، أي: بين الضمير "إيانا" وبين عامله: "يرعى" الذي يجيء بعده المتبوع، أي: المعطوف عليه.
3 والأصل قبل الإضافة للمفعول: بمساعدتنا إياكم.... أي: انتصرتم بسبب المساعدة التي قدمناها نحن.

(278/1)

12- أن يقع بعد اللام الفارقة¹، مثل:

إن وجدتُ الصديقَ حقاً لا يا
ك، فمُرُنِي؛ فلن أزال مطيعاً

- 13- أن يكون منادى -عند من يجيز نداء الضمير- مثل: يا أنت. يا إياك.
- 14- أن يكون الضمير منصوبًا وقبله ضمير منصوب، والناصب لهما عامل واحد مع اتحاد رتبي الضمير؛ مثل: عَلِمْتُني إياي²، عَلِمْتَكَ إياك، وَعَلِمْتَهُ إياه.
- 15- أن يكون الضمير مرفوعًا بمشتق جار على غير من هو له، مثل: مُحَمَّدٌ عَلَيَّ مَكْرُمُهُ هو³.

- 1 إذا خففت إن المشددة فالأكثر إهمالها، فلا تنصب اللاسم ولا ترفع الخبر، والأكبر أن يجيء بعدها اللام، لتدل على أنها المخففة المهملة، وليست المشددة العاملة، مثل: إن صالح لقائم. وهذه اللام تسمى: "الفارقة" لأنها التي تفرق بين: إن "المشددة العاملة، والمخففة المهملة، وقد يجعلها بعض النحاة نوعًا من لام الابتداء. وسيجيء الكلام عليها في باب المبتدأ والخبر في ص 657 وأيضًا في آخر باب: "إن" -ص 671.
- 2 يقال هذا في معرض الفخر غالبًا، نحو: شعري شعري.
- 3 فهذا الضمير البارز المنفصل كان مستترًا قبل إبرازه، والمستتر نوع من المتصل -كما سبق في رقم 3 من هامش ص 219 وسيجيء شرح الضمير الجاري على غير من هو له في المكان الخاص به من باب المبتدأ والخبر "ص 463".

(279/1)

المسألة الحادية والعشرون: نون الوقاية 1

من الضمائر المتصلة: "ياء المتكلم"، وتسمى -أحيانًا: "ياء النفس" وهي مشتركة بين محلي النصب والجر؛ مثل: زرتني في حديقتي. فإن كانت في محل نصب فنصبها إما فعل أو اسم فعل، أو حرف ناسخ؛ -مثل: "إن" أو إحدى أخواتها- وإن كانت في محل جر فقد تكون مجرورة بحرف جر، أو تكون مجرورة بالإنضافة؛ لأنها مضاف إليه.

أ- فإن كانت منصوبة بفعل، أو باسم فعل، أو بالحرف "ليت" 2 "وهو حرف ناسخ من أخوات إن" وجب أن يسبقها مباشرة نون مكسورة تسمى: "نون الوقاية" 3. فمثال الفعل: ساعدني أخي، وهو يساعدي عند الحاجة، فساعديني فما أقدرك على المساعدة الكريمة. فقد توسطت نون الوقاية بين الفعل وياء المتكلم، ولا فرق بين أن يكون الفعل ماضيًا، أو مضارعًا⁴، أو أمرًا. ولا بين أن يكون متصرفًا، أو جامدًا⁵. ومثال اسم الفعل: "دَرَاكَ"، و"تَرَاكَ"، و"عَلَيْكَ" بمعنى: أدرك، واترك، والزَّم. فيجب عند مجيء ياء

المتكلم أن نقول: دراكني، وعليكني. بمعنى أدركني؛ واتركني، والزمني. ومثال ليت: ليتني أזור أنحاء الدنيا -ليتني أستطيع معاونة البائسين جميعاً 2....

1 وقد تسمى: "نون العماد".

2 إلحاق نون الوقاية بالحرف "ليت" واجب عند كثير من النحاة، وشائع غالب عند غير هؤلاء.

3 لأنها في استعمالها الغالب تقي الفعل الصحيح الآخر - أي: تصونه - من وجود كسرة في آخره عند إسناده لياء المتكلم. أما المعتل الآخر، مثل: دعا، فإنه محمول عليه. وتقي كذلك ما تتصل به غير الفعل من تغيير آخره عند اتصالها به. ولأنها تمنع اللبس، مثل: أكرمني أخي، أو يكرمني، أو: أكرمني - فلو لم توجد النون المتوسطة بينه وبين ياء المتكلم لقلنا: أكرمني أخي، يكرمني أخي، أكرمي. فيترتب على ذلك وجود كسرة في آخر الفعل، والكسر لا يدخل الأفعال، كما يترتب على ذلك أن يلتبس - أحياناً - فعل الأمر المتصل آخره بياء المتكلم بفعل الأمر المسند لياء المخاطبة، مثل: أكرمي. فلا ندري المواد. وقد يلتبس الفعل الماضي بالمصدر في مثل: نظري محمود معافي، فلا ندري أكلمة: "نظر". فعل ماض، أم مصدر، وأصح تعليل يسبق ما ذكرناه: أنه استعمال العرب.

4 انظر ما يتصل بهذا في "1" ص 284.

5 مثل: ليس، عسى.

(280/1)

هذا حكم نون الوقاية في الأحوال السابقة. وقد حذفت سماعاً من آخر بعض الأفعال، ومن آخر "وليت" حذفاً نادراً لا يقاس عليه: مثل، هنا رجل ليسي؛ أي: غيري. وليتي أعاون كل محتاج؛ بمعنى ليتني. وقد تحذف فيهما للضرورة، مثل قول الشاعر:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ 1 الطَّيْسِ 2 ... إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْتِي

وقول الآخر:

كُمنية جابرٍ إذ قال لَيْتِي ... أصادفه 3، وأفقدُ كلَّ مالي

وإن كانت منصوبة بالحرف "لعل" جاز الأمران، والأكثر حذف النون نحو: لعلي أدرك آمالي، ولعلي أبلغ ما أريد.

وإن كانت منصوبة بحرف ناسخ آخر "غير: ليت، ولعل" جاز الأمران على السواء،
تقول، تقول: إني مخلص؛ وإني وفي. لكنني لا أخلص للغادر. أو: لكني لا أخلص
لـلغادر. وتقول.. سررت من أنني سباق للخير، أو: من أنني سباق ... : وهكذا الباقي
من الأحرف الناسخة الناصبة التي تصلح للعمل في هذه الياء4.
ب- وإن كانت ياء المتكلم مجرورة بحرف جر فإن كان حرف الجر "من" أو "عن" وجب
الإتيان بنون الوقاية، وحذفها شاذ أو ضرورة؛ تقول مَنِي الصفح، ومَنِي الإحسان، وعَنِي
يصدر الخير والإكرام، بخلاف "مِنِي"، و"عَنِي".
وإن كان حرف الجر غيرهما وجب حذف النون مثل: لي فيك أمل، وي نزوع إلى رؤيتك،
وفي ميل لتكريمك5.

1 كعدد.

2 الرمل الكثير.

3 الضمير مذكر؛ لأنه عائد على عدو يتحدث عنه، ويرغب في مقاتلته.

4 من الحروف الناسخة التي لا تصلح: "لا، وما".

5 وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصرًا على الفعل وحده وبعض الحروف الناسخة:

وقبل: يا النفس مع الفعل التزم ... نون وقاية وليس في قد نظم

وليتني فشا وليتي ندرا ... ومع لعل اعكس وكن مخيرا

في الباقيات، واضطرارًا خففا ... مني وعني بعض من قد سلفا

(281/1)

ج- وإن كانت الياء مجرورة بالإضافة، والمضاف هو كلمة ساكنة الآخر؛ مثل: "لـدن"

"بمعنى: عند"، أو: كلمة "قَدْ"، أو "قَطُّ" وكلاهما بمعنى: حَسْب، أي: كافٍ1

فالأصح إثبات النون2؛ مثل: {قَدْ بَلَغَتْ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا} . ومثل، قَدْنِي من مواصلة

العمل المرهق، وَقَطْنِي من إهمال الرياضة المفيدة. ويجوز بقلة حذف النون في الثلاثة؛

تقول: لَدُنِّي، قَدْنِي، قَطْنِي؛ وهو حذف لا يحسن3 بالرغم من جوازه.

فإن كان المضاف كلمة أخرى غير الثلاث السابقة وجب حذف النون، مثل: هذا كتابي

أحمله معنى حينًا، وحينًا أدعه في بيتي فوق مكتبي.

الملخص:

يستخلص مما تقدم أن إثبات نون الوقاية وعدم إثباتها مرتبط بحالات ياء المتكلم المنصوبة محلاً، أو مجرورة محلاً. وبنوع العامل الذي عمل فيها النصب، أو الجر:

1- فإن كانت هذه الياء منصوبة، وناصبها فعل، أو اسم فعل - وجب إثبات نون الوقاية قبلها.

2- وإن كانت هذه الياء منصوبة وناصبها حرف ناسخ هو: "ليت"

1 تقول: قدني المال، وقطني. أي: حسي، بمعنى: كافيني، وتكون الدال مخففة بالسكون وكذلك الطاء. وهما في هذه الحالة اسمان، والمشهور أنهما مبنيان، وأن بناءهما على السكون في محل رفع، أو نسب، أو جر، على حسب حالة الجملة التي يقعان فيها. "أما "حسب": فإنها معربة في هذا المثال، لا مبنية. وفي ج3 ص 147 م 95 من باب الإضافة تفصيل الكلام على أنواعها، وأحكامها المختلفة".

وإذا كان اسمين - كما وصفنا وأضيفا إلى ياء المتكلم، فإن الأحسن الإتيان بنون الوقاية فاصلة بين المضاف والمضاف إليه.

وقد تكون كل منهما وهي مخففة الآخر - اسم فعل مضارع، مبني على السكون، بمعنى، يكفي، وفي هذه الحالة يجب الإتيان بنون الوقاية، لتفصلهما عن ياء المتكلم، نحو: قدني، وقطني ...

أما "قد" التي هي حرف في مثل: قد اعتدل الجو، و "قط" التي هي ظرف الماضي في مثل ما فعلته "قط" فلا يتصلان بياء المتكلم....

2 محافظة على السكون الذي بنيت الكلمة عليه.

3 وقد أشار ابن مالك إلى الحالة السابقة من ناحية مجيء نون الوقاية وعدم مجيئها، بقوله:

وفي "لدي: قل. وفي: ... "قدني وقطني": الحذف أيضا قد يفي

(282/1)

وجب في الأشهر إثبات النون. فإن كان الحرف الناسخ هو: "لعل" جاز الأمران، والأفصح الإثبات، وإن كان غيرهما مما يصح إدخاله على هذه الياء 1 جاز الأمران على السواء.

2- وإن كانت الياء مجرورة بحرف وعامل الجر هو: "من"، أو: "عن" وجب إثبات

- النون. وإن كان حرفاً آخر غيرهما وجب الاستغناء عنها بحذفها.
- 4- وإن كانت مجرورة بالإضافة والمضاف أحد الكلمات الثلاثة: لدن - قد - قط - جاز الأمران، ولكن الأفصح إثبات النون. وفي غير هذه الثلاثة يجب الحذف.

1 انظر 4 من هامش ص 281.

2 ليظل الاسم محتفظاً بالسكون الذي هو علامة بنائه الأصل.

(283/1)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- عرفنا مما سبق أن نون الوقاية واجبة في آخر الأفعال الناصبة لياء المتكلم. ومن تلك الأفعال المضارع، سواء أكان في آخره نون الرفع؛ "وهي: نون الأفعال الخمسة" أم كان مجرداً منها؛ مثل:

أنت تعرفني صادق الوعد، وأنتم تعرفوني كذلك. ولم تعرفوني مخلفاً. فإذا اجتمعت نون الأفعال الخمسة ونون الوقاية جاز أحد الأمور الثلاثة الآتية:

1- ترك النونين "نون الرفع ونون الوقاية" على حالهما من غير إدغام²؛ تقول أنتما تشاركانني فيما يفيد - أنتم تشاركونني فيما يفيد - أنت تشاركينني فيما يفيد، وهكذا ...

2- إدغام النونين، تقول في الأمثلة السابقة: أنتما تشاركانني ... ، وأنتم تشاركنني، وأنت تشاركني ...

3- حذف إحدى النونين؛ تخفيفاً، وترك الأخرى؛ تقول: أنتما تشاركانني وأنتم تشاركونني ... ، وأنت تشاركينني؛ بنون واحدة في كل ذلك 4.

ب- هناك بعض أمثلة مسموعة، وردت فيها نون الوقاية في آخر اسم الفاعل، واسم التفضيل؛ فمن الأول قوله عليه السلام لليهود: هل أنتم صادقوني؟

1 تفصيل الكلام عليها في ص 177.

2 وهو جعلهما نونا واحدة مشددة مفتوحة.

3 بحذف واو الجماعة، وياء المخاطبة، لالتقاء الساكنين. والأصل: تشاركوني وتشاركوني، وحذف الضميران للسبب الذي شرحناه تفصيلاً في "ج" ص 94 وما بعدها. مع مراعاة الهوامش هناك، وما فيها من بيان، وملاحظة ما يتصل بهذه المسألة في "ح" من ص 50 وفي "ب" من ص 179.

4 في تعيين نوع النون المحذوفة جدل طويل، أهي نون الأفعال الخمسة، أم النون الوقاية؟ والأيسر - وهو الذي يساير القواعد العامة أيضاً - أن نقول عند الإعراب: إن النون الموجودة هي نون رفع الأفعال الخمسة، بشرط أن يكون المضارع مرفوعاً، فيقال في إعرابه إنه مرفوع بثبوت النون....

إما إذا كان منصوباً أو مجزوماً، فالنون الموجودة هي: "نون الوقاية"، والمحذوفة هي نون رفع الأفعال الخمسة حتماً، فيقال فيه منصوب أو مجزوم بحذف النون، والنون الموجودة هي نون الوقاية. وفي غير ما سبق يتساوى أن تكون المحذوفة هذه أو تلك، فلا أثر لشيء من ذلك في ضبط كلمات الجملة، وفهم معناها. "انظر ص 180".

(284/1)

.....

ولو حذف النون لقال صادق¹. ومثله قول الشاعر:

وليس الموافيني 2 - ليرفد 3 - خائباً ... فإنّ له أضعاف ما كان أملاً
وقوله:

وليس بمُعِينِي - وفي الناس مُتَمَتِّعٌ ... صديقٌ إذا أعيا عليَّ صديقُ

ولوحذفت النون لقيّل: الموافئ والمعِيّ، ومثال اسم التفضيل قوله عليه السلام: غيرُ الدجّال أخوفني عليكم. وروى: أخوفني عليكم 4 "أى: غير الدجال أخوف الأمور التي أخافها عليكم ... "

والشائع أن هذه الأمثلة لا يقاس عليها؛ لقلتها لكن الرأي السديد: أنه يجوز أحياناً إذا وجد داع 5.

"ج" إذا كان الفعل محتوماً بنون النسوة لم يغير ذلك من لزوم نون الوقاية قبل ياء المتكلم؛ مثل: النساء أخبرنني الخبر، هن يخبرنني. أخبرنني يا نسوة.

- 1 فيكون أصلها: صادقون لي، حذفت اللام للتخفيف، والنون للإضافة، فصارت: صادقوي، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فصارت صادق، ثم قلبت ضمة القاف كسرة، لتناسب الياء.
- 2 الذي يقصديني ويأتي إلى.
- 3 لينال العطاء والهبة. "للفد، العطاء".
- 4 المعنى: غير الدجال أخوف عندي من الدجال المعروف لديكم بصفاته، إذ يمكنكم أن تحترسوا منه، وتتقوا ضرره. أما غيره فيستتر أمامكم، فيخدعكم، "هذا، وفي الدجال وما يتصل بحقيقته، وغيرها مطاعن كثيرة".
- 5 إن كانت تلك الأمثلة قليلة لا تكفي للمحاكاة، والقياس عليها - فهناك اعتبار آخر له أهميته، هو أن زيادة نون الوقاية في بعض صور من اسم الفاعل واسم التفضيل قد تزيل أحيانا - اللبس، وتمنع الغموض، وهذا غرض تحرص على تحقيقه اللغة، وتدعو إليه. ففي مثل: من صادقي؟ "
- إذا كانت مكتوبة - قد نقرأها من إضافة المفرد إلى ياء المتكلم الساكنة، أو من إضافة جمع المذكر إلى ياء المتكلم المدغمة في ياء الجمع، فتكون الياء مشددة مفتوحة. ولا يزيل هذا اللبس إلا نون الوقاية، فوق ما تجليه من خفة النطق. وفي هذه الحالة وأشباهها تكون النون مرغوبة، بل مطلوبة، عملا بالأصل اللغوي العام الذي يدعو للفرار من كل ما يوقع في لبس، جهد الاستطاعة.
- أما في صورتها الأخرى التي لا لبس فيها عند اتصال أحدهما بياء المتكلم فلا داعي لنون الوقاية، ويجب الأخذ بالرأي الذي يمنعها.

(285/1)

المسألة الثانية والعشرون: العلم

- أ- "محمود - إبراهيم" "فاطمة - أمينة" "مكة - بيروت" "بردى 1 - دجلة" 2.
- ب- رجل - شجرة - إنسان - حيوان - معدن ...
- ج- أسامة "للأسد". ثعالة "للثعلب". شيوّة "للعقرب" ذؤالة "للذئب" ...
- كل كلمة في القسم الأول: "ا" تدل بنفسها مباشرة 3 على شيء واحد، معيّن بشكله الخاص، وأوصافه الخسوسة التي ينفرد بها، وتميزه من باقي أفراد نوعه. فكلمة: "محمود" تدل بذاتها 3 على فرد واحد له صورة معينة، ووصف حسيّ ينطبق عليه واحد دون

غيره من أفراد النوع الإنساني. وكذلك إبراهيم، وفاطمة وأمنية، وغيرها.
وكلمة: مكة، أو: بيروت، أو: أشباههما من البلاد - تدل على شيء واحد محسوس؛
هو: بلد معين، له خصائصه، وأوصافه الحسية التي لا تنطبق على سواه، ولا تحمل إلى
الذهن صورة غيره. وكذلك الشأن في بَرَدَى، ودجلة وغيرها من الأنهار المعينة.
فكل كلمة من الكلمات السالفة إنما تدل بلفظها وبحروفها الخاصة بها على معنى واحد،
معين، ينطبق على فرد واحد "أى: تدل على مسمى بعينه" وهي لا تحتاج في دلالتها
عليه إلى معونة لفظية أو معنوية تأتيها من غيرها، بل تعتمد على نفسها في إبراز تلك
الدلالة.

أما كلمات القسم الثاني فتدل الواحدة منها على معنى معين، ولكنه معنى غير مقصور
على فرد واحد ينحصر فيه؛ وإنما ينطبق على أفراد كثيرة مشتركة معه في النوع،
فهو صالح لكل منها، لا يختص بواحد دون آخر، أى: أنه شائع بينها، كما

1 اسم النهر الذي يخترق "دمشق"، بسورية.

2 اسم نهر العراق.

3 أى: من غير حاجة إلى زيادة لفظية أو معنوية.

(286/1)

سبق أن قلنا في النكرة 1. فكلمة: رجل أو شجرة ... أو غيرها من سائر النكرات تدل
على مدلول واحد، لفرد واحد، ولكن هذا الفرد شائع، له نظائر وأشباه كثيرة قد تبلغ
الآلاف ... ، ويصلح كل منها أن يكون هو المقصود، وليس بعضها أولى من بعض في
ذلك، فإذا أردنا لهذه الكلمة أن تدل على مدلول واحد معين لا ينطبق على غيره وجب
أن نضم إليها زيادة لفظية أو معنوية تجعل مدلولها مركزاً فيه وحده بغير شيوخ، كأن
تقول: رأيت رجلاً في النادي، فصافحت الرجل. أو هذا رجل، أو: أعجبتني هذا. مشيراً
إلى شيء حسي أو معنوي معروف مُتَمَيِّز، أو: أكرمت الذي زارك. فوجود "أل" في
كلمة "الرجل" بالطريقة السالفة جعلتها تدل على مُعَيَّن. ووجود الإشارة الحسية أو
المعنوية جعلت كلمة: "هذا" تدل على معين. ووجود صلة الموصول -وهي لفظية-
جعلت كلمة: "الذي" تدل على معين. ووجود قرينة التكلم أو الخطاب جعلت ضميرهما
يدل على معين. وهكذا؛ فلولا الزيادة التي انضمت إلى كل واحدة ما حصل التعيين

والتخصيص ... ومن هنا يتضح الفرق بين كلمات القسم الأول التي هي نوع من المعرفة يسمى: "العَلَم الشخصي" أو "علم الشخص" 2 وكلمات القسم الثاني التي هي نكرة قبل وجود الزيادة التي انضمت إليها. ثم صارت بعدها نوعاً من أنواع المعرفة. فكللمات القسم الأول تستمد من ذاتها وحدها التعيين والتحديد، بخلاف الثانية. وهذا معنى قولهم في تعريف العلم:

"إنه اللفظ الذي يدل على تعيين مسماه تعييناً مطلقاً"، أي: غير مقيد بقريضة تكلم، أو خطاب، أو غيبة، أو إشارة حسية، أو معنوية، أو زيادة لفظية؛ كالصلة ... أو غير ذلك من القرائن اللفظية أو المعنوية التي توضح مدلوله، وتحدد المراد منه. فهو غني بنفسه عن القريضة؛ لأنه عَلم 3 مقصور على مسماه، وشارة خاصة

1 ص 206.

2 لأن مدلوله في الغالب شيء مشخص، "أي: مجسم، محسوس، متميز من غيره". وقد يكون شيئاً ذهنياً، كالعلم الذي يسمى به الجنين المنتظر ولادته، وكالعلم الدال على قبيلة معينة، بحيث يراد مجموع من وجد فيهما ومن سيوجد، فإن هذا المجموع لا وجود له إلا في الذهن فقط، ولا وجود له في خارج الذهن، إذ لا يقع تحت الحس. وهذا النوع يسمى: "العلم الذهني"، أي: الموضوع المعين في الذهن فقط، متخيل وجوده في خارجه. 3 علامة.

(287/1)

به وافية في الدلالة عليه. وكل كلمة من كلمات القسم الثاني وأشباهها تسمى نكرة 1.

1 وقد سبق تعريفها وإيضاحها "في أول باب: "النكرة والمعرفة" ص 206" والنكرة تسمى أيضاً: "اسم جنس" عند جمهرة كبيرة من النحاة لا ترى فرقاً بينها وبين اسم الجنس، فإن كان لمعين فهي: النكرة المقصودة"، وإن كانت لغير معين فهي: "النكرة غير المقصودة" - كما سيحيى في باب "النداء" ج 4 وفي هذا الرأي تخفيف وتيسير من غير ضرر، فيحسن الأخذ به، أما غير هؤلاء فيرى فرقاً بين الاثنين، يوضحه بقوله الذي سبق أن لخصناه "في الباب الأول" في ص 23، عند الكلام على اسم الجنس، وفي هذا الباب عند الكلام على النكرة، هامش ص 306 ومضمونه.

أن النكرة هي نفس الفرد الشائع بين أشباهه، وهي المدلول الحقيقي المراد من اللفظ، وليست معناه الخيالي المجرد، القائم في الذهن وأما اسم الجنس فهو الاسم الموضوع لذلك المعنى الذهني المجرد، ليدل عليه من غير تذكر في الغالب بين اللفظ ومدلوله الحقيقي، فكلمة: "رجل" مثلاً، إن أريد منها الجسم الحقيقي المعروف، المكون من الرأس، والجذع، والأطراف..ز" فهي: "النكرة" وتنطبق على كل جسم حقيقي به تلك الأجزاء الثلاثة بفروعها، أما إن أريد منها المعنى القائم في الذهن لكلمة: "رجل" وهو المعنى الخيالي الذي يخلقه العقل، ويتصوره بعيداً عن صورة صاحبه وعن استحضار هيئة فرد من الأفراد التي تنطبق عليها تلك الصورة فهي: "اسم الجنس" ومدلوله هو: المعنى المجرد، أو: الحقيقة الذهنية المجردة، أو: المعنى الخيالي العام، ويوضحون ذلك بأن المعنى المجرد، أو: الحقيقة الذهنية المجردة، أو المعنى الخيالي العام – متعدد الأصناف في داخل الذهن، فلا بد أن يكون لكل صنف اسم يميزه من الآخر، فتلك الأصناف الذهنية التي هي المعاني المجردة... تسمى: الأجناس، ويسمى الذي يميز كل واحد، "اسماً للجنس" أو: "اسم الجنس"، أي: الاسم الموضوع لهذا الجنس، ليفرق بينه وبين جنس آخر، كما وضع "رجل" اسماً للصنف المعروف من المخلوقات، ليميز من صنف آخر كالشجر، والطيور.

ولكن كيف ينشأ في الذهن هذا المعنى المجرد؟ وكيف تتكون تلك الحقيقة الذهنية فيه فتنتطبق على أفراد كثيرة؟ كيف يدرك العقل معنى: شجرة مثلاً إدراكاً مجرداً، ومن أين يصل إلى هذا؟ وكيف؟

يقولون – كما أشرنا في صفحتي 23 و 206 إن أصناف النبات الكبير متعددة كأشجار النحل، والبرتقال والليمون وقد رأى المرء النخلة مرات وفي كل مرة يحس ويدرك شيئاً من أوصافها. ثم رأى البرتال كذلك، ثم الليمون، ثم ... ثم. وبعد تعدد المرات في أزمنة متباعدة – كشف العقل في تلك الأشياء المتعددة صفات مشتركة، وانتزع من مجموع تلك الصفات المشتركة صورة واحدة عقلية، خيالية، أي: معنى مجرداً واحداً، ينطبق في خارج الذهن على كل فرد من الأفراد السابقة، وعلى مئات وآلاف غيرها تشبهها في تلك الأوصاف التي عرفها. فماذا نسمى المعنى العقلي الخالص؟ أو: ما اسم الحقيقة الذهنية المحضة التي ولدتها تلك المشاهدات، كي نميزها من المعاني الذهنية الأخرى الكثيرة؟ سميناه: "شجرة" فكلمة: "شجرة" هي اسم لشيء أدركه الذهن بعد أن صورته من صفات مشتركة بين أفراد خارجة عنه، لا وجود لها في داخله، وإنما هي في خارجه، فليس في الذهن شجرة حقيقية لنوع من أنواع النبا، وإنما هي كما شرحنا – بارزة في خارجه. فكلمة: "شجرة" اسم يدل على جنس يدرك العقل معناه

تخيلا. أما حقيقته الواقعية المجسمة، المنطبقة على أفراده - فهي في خارج الذهن. ومتى انتزع العقل المعنى المجرد أمكنه بعد ذلك أن يدرك مدلوله من غير حاجة في الغالب إلى استرجاع صورة حقيقية لفرد من أفرادهِ. وما يقال عن شجرة" يقال عن كل معنى عام عقل آخر، أي: أن العقل يدرك المراد منه من غير حاجة إلى استحضار صورة من صور أفرادهِ.

وإليك كلمة: "إنسان" أيضا فقد رأى المرء محمودا، وحاتما، وأمینا، وفريدة ومية. و ... وتكررت مشاهدته لهذه الأفراد. واستخدام حواسه فيها، حتى استطاع العقل بعد ذلك أن ينتزع من الصفات =

(288/1)

أما أمثلة القسم الثالث فهي لنوع آخر يختلف في دلالاته عن النوعين السابقين؛

= المشتركة بينها صورة خيالية، أي: معنى واحد ذهني للإنسان له أفرادهِ ومدلولاته الحقيقية الكثيرة، وليست في داخل الذهن، وإنما هي في العالم الخارجي الحسي البعيد عن النطاق الداخلي للذهن. فهو معنى واحد عام يدل على جنس. "أي: صنف" له أفرادهِ الحسية المتعددة البعيدة عن داخل عقل، وعن منطقة الذهن التي لا تحتوي في داخلها شيئا حسيا، وصار العقل بعد ذلك لا يحتاج - غالبا - في إدراك المراد من ذلك المعنى إلى استرجاع صورة حسية لفرد من أفرادهِ فما اسم المعنى المجرد الذي انتزعه العقل، ليمثل بهذا الجنس، ويدل عليه، ويميزه من الأجناس المعنوية الأخرى اسمه: "إنسان" كذلك أدرك العقل مجموع الصفات المشتركة بين على، وأسد، وعصفور، وحصان ... و ... وكون منها صورة خيالية، أي: معنى ذهني واحدا ولكنه عام يمثل جنسا "أي: صنفا" له في خارج العقل أفراد حقيقيّة كثيرة، وهذا المعنى العقلي العام يسمى: "حيوانا".

وكذلك أدرك العقل من مجموع الصفات المشتركة بين حديد وذهب وفضة ... و ... صورة خيالية، أي: معنى ذهني عاما لجنس اسمه: "معدن" ... و وهكذا. فالمعاني الذهنية العامة كثيرة، وهي معان مجردة، إذ لا يكون معها في داخل الذهن مدلولاتها الحسية الحقيقية التي في خارجه. فإذا كان الذهن يدرك معنى "رجل" و "إنسان" و "معدن" فهل يضم في داخله نماذج حقيقية لكل واحد من هذه؟ .

لا ولما كانت المعاني الذهنية المحضة التي تمثل الأجناس متراكمة، متتراكمة في داخله وجب أن يكون لكل جنس اسم خاص به، يميزه من غيره، فلهذا اسم: "شجرة" ولذلك اسم: "إنسان"، ولثالث "اسم: "حيوان" ولرابع اسم: "معدن" ولخامس اسم: "جماد".... وهكذا.... فكل كلمة "شجرة" اسم لجنس معين، أي: لمعنى ذهني متميز وكذا البواقي، فاسم الجنس اسم موضوع ليد على معنى ذهني واحد، ولكنه معنى عام، له أفراد حقيقية، كثيرة في خارج الذهن. وهذا معنى تعريفهم "أنه يدل على الماهية بغير نظر إلى أفرادها - غالبا". يريدون بالماهية، "الحقيقة الذهنية المجردة أو: المعنى العقلي الخالص"، وبذلك الاسم تتميز المعاني الذهنية بعضها من بعض، أي: يتميز جنس من باقي الأجناس الأخرى.

من كان ما تقدم نعلم أن اسم الجنس عندهم هو اسم للمعنى الذهني المجرد، وأن النكرة هي مدلوله الخارجي الذي ينطبق عليه ذلك المعنى فلا، أي: هي نفس الفرد الشائع. إلخ. هذا هو الفرق بينهما عند من يراه، وهو فرق فلسفي متعب في تصوره، ليس وراءه فائدة عملية.

واسم الجنس ثلاثة أقسام سبق الكلام عليهما في الباب الأول "ص 23 وما بعدها". ويسوقنا الكلام عن النكرة وعن اسم الجنس إلى شيء ثالث لا مناص من إيضاحه هنا، وهو: "علم الجنس" فما المراد منه؟ وما مدلوله؟ وما أحكامه؟.

أطلقنا الكلام في اسم الجنس وكررنا له الأمثلة، وانتهينا من كل ذلك إلى أنه الاسم الموضوع للصورة العقلية الخيالية، أي: للمعنى العقلي العام المجرد، أي الحقيقة الذهنية المحضة... وأنا حين نسمع أو نقرأ - كلمة "شجرة" أو: "إنسان" أو: معدن... نفهم المراد منها سريعا من غير أن يستحضر العقل في الغالب - صورة معينة للشجرة، كالنخلة، أو صورة معينة للإنسان كحسين، أو صورة معينة للمعدن، كذهب فقد استغنى العقل عن تلك الصورة الفردية بعد مشاهداته الأولى الكثيرة وصار يدرك المراد حين يسمع اسم الجنس إدراكا مجردا، أي: خاليا من استحضار صورة فرد من أفراد ذلك الجنس ومن غير حاجة في الغالب إلى استرجاع شكله وهيئته كما شرحنا. لكن هناك بعض الصورة العقلية أي: الصورة الذهنية "لأجناس لا يمكن بحال. أن يدركها العقل وحدها من غير أن يتخيل صورة فرد، أي: فرد من ذلك الجنس ولا يمكن - مطلقا =

يسمى: "علم الجنس"1.

ولتوضيحه نقول؛ إذا دخلت حديقة الحيوان فرأيت الأسد، ومنظره الرائع المهيّب، وشاهدت ما يغطى عنقه، وينسدل على كتفيه؛ من شعر غزير، كثيف، يسمى: اللبّد، وما ينبت فوق فمه من شعر طويل؛ كأنه الشارب؛ فسميت الأسد بعد ذلك: "صاحب اللبّد" أو "أبو الشوارب"، فهذه التسمية تحمل الذهن عند إطلاقها وعند سماعها على تخيل صورة

= أن يفهم المراد منها من غير أن يستحضر صورة لواحد_ أي واحد- تنطبق عليه مثال ذلك كلمة. "أسامة" فإن معناها "أسد" لكن لا يدرك العقل معنى أسامة إلا مصحوبة بصورة "أسد"، فالحقيقة الذهنية هنا ليست مجردة من صورة فرد، وإنما يلزمها حتما صورة تنطبق عليه. وكذلك كلمة. "ثعالة" فإن معناها: "ثعلب" ولكن العقل لا يفهم هذا المعنى منعزلا ولا منفصلا عن مصاحبة صورة "لثعلب". وذلك على خلاف كلمة: "أسد" و"ثعلب" وأشباههما.... وبعبارة أخرى، كلمة: "أسد" و "ثعلب" وأشباهها تدل في عالم الحس والواقع على مئات وآلاف من ذلك الحيوان المتوحش. فإذا تخيلنا صورة ذهنية لواحد من فصيلة: الأسد - مثلا - وقد رسم العقل تلك الصورة في دائرته، بحيث جعلها رمزا يدل على تلك الفصيلة ووضعنا للرمز علما خاصا به "أي: اسما مقصورا عليه" ليدل عليه، وينطبق على كل فرد من أفراد تلك الفصيلة، فإن هذا العلم يسمى: "علم الجنس" أي: علما يدل على ذلك الجنس، ويرشد لكل فرد من أفرادهم زما يوضح هذا المعنى ويقر به إلى الفهم "وإن كان ليس علم جنس" ما نعرفه في عصرنا الحالي من تمثال: "الجندي المجهول"، فإننا حين نسمع: "الجندي المجهول" يتجه عقلنا مباشرة إلى صورة ذلك الجندي ويستحضر الذهن تمثاله المعين الذي يرمز له، وهو تمثال واحد، ورمز مفرد. ولكنه ينطبق في عالم الحس والواقع على الآلاف من الجنود المجهولين. ويجب أن نتنبه إلى أن ذلك الفرد القليل غير معين، وأنه شائع بين أفراد جنسه، فهو في المعنى كالنكرة، وفي هذا يقول بعض النحاة:

إن علم الشخص واقع على الأشخاص، كمحمد، وعلى، فالعلم فيه يحض شيئا بعينه، لا يشاركه فيه غيره. وعلم الجنس يخص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم، نحو، أسامة، و"ثعالة"، فإن هذين الاسمين يقعان على كل ما يقال له: "أسد" و "ثعلب" وإنما كان العلم هنا للجنس ولم يكن كالأناسي لأن لكل واحد من الأناسي حالة مع غيره، من بيع، وشراء أو زراعة، أو غير ذلك فاحتاج إلى اسم يخصه دون غيره، ليكون الاسم دليلا على صاحبه ومميزا له من غيره ... وأما هذه السباع التي لا تثبت

ولا تستقر بين الناس فلا تحتاج إلى أسماء أو ألقاب لتمييز أفراد الجنس الواحد بعضها من بعض. فإذا لحها اسم، أو لقب لم يكن ذلك خاصا بفرد دون آخر، وإنما كان متجها لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس، فإذا قلت، أسامة أو ثعالة ... فكأنك قلت هذا الضرب، أو: هذا الجنس الذي رأيته أو سمعت به من السباع وتخيلت صورة فرد منه وقت الكلام ... فهذه الألفاظ معارف، إلا أن تعريفها أمر لفظي، وهي من جهة المعنى نكرات، لشيوعها في كل واحد من الجنس وعدم انحصارها في شخص بعينه دون غيره. فكأن اللفظ موضوع لكل شخص من هذا الجنس، فوضع اللفظ للفرد الشائع جعله بمنزلة العلم، بالرغم من هذا الشيوع ... ومراعاة الواقع الصريح في أن الفرد شائع غير معين جعله بمنزلة النكرة ومن هنا كان لعلم الجنس اعتباران أحدهما: لفظي "يدخله في عداد العلم" والعلم هو نوع من المعارف"، والآخر "معنوي" يدخله في عداد النكرة. ولكل منهما آثاره التي ستعرفها. وسيجيء إيضاح آخر في ص 296 عند الكلام على القسم الثالث الذي في رأس هذه الصفحة. "راجع الفصل ج 1 ص 34 وما بعدها".

1 تكلمنا عليه بإفاضة، وبمعالجة أخرى في الهامس الذي قبل هذه مباشرة.. أما الكلام على قياسيته ففي رقم 1 من 299.

(290/1)

عامة للأسد حتمًا، وعلى تذكر مثال له، من غير أن تكون تلك الصورة أو المثال مقصورة على الأسد الذي كان في الحديقة؛ بل تنطبق عليه وعلى غيره من أمثاله. فهذا الاسم الذي وضعته للصورة هو علم يدل عليها؛ وعلى كل صورة مثلها من أفراد صنفها. أي: أنه شارة ورمز لتلك الصورة التي لا تمثل فردًا بعينه، وإنما تمثل الصنف كله، أي: تمثل ما يسمونه: "الجنس" كله؛ فتتطبق على كل فرد من أفراد ذلك الجنس؛ وهذا معنى قولهم: "إنه علم للجنس"، أو: "علم الجنس".

ومثل هذا يقال عن كلمة: "أسامة". فقد أطلقت أول مرة على أسد معين لداعٍ دعا إلى هذه التسمية. فإذا قيلت بعد ذلك لم يفهم العقل معناها فهمًا مجردًا من غير تخيل صورة فرد -أي فرد- من ذلك الحيوان المفترس، بل لا بد أن يحصل مع الفهم تخيل صورة تمثل أسدًا غير معين، أي: لا بد مع الإدراك من ذلك التخيل الذي يعيد إلى الذهن صورة تمثل المراد، وينطبق عليها الاسم، فهذا الاسم هو الذي يسمى: علمًا للجنس كله، أو: "علم الجنس".

ومثل هذا أن ترى الفيل وخرطوميه فتسميه: "أبو الخرطوم" فهذا علم للفيل ينطبق على الفرد الذى أمامك، وعلى كل نظير له، فهو علم لواحد غير معين من الأفيال. فإذا كان اسم الجنس هو اسم يدل على الحقيقة الذهنية المجردة أي: الخالية من استرجاع الخيال لصورة فرد منها - كما سبق1- فإن علم الجنس يدل على تلك الحقيقة، مركزة في صورة كاملة ويقترب بها، ويستعيدها الخيال لفرد غير معين من أفراد ذلك الجنس فهي تصدق على كل فرد. فكأن هذا العلم موضوع لكل فرد من أفراد تلك الحقيقة الذهنية العقلية. ولذا قالوا في تعريف علم الجنس، إنه: اسم موضوع للصورة التى يتخيلها العقل في داخله لفرد شائع من أفراد الحقيقة الذهنية. ومن أمثلته أيضاً - غير ما سبق2- في "ج": "ابن دأية"؛ للغراب و"بنت الأرض": للحصاة، "وابنة اليم"؛ للسفينة3 ...

1 في هامش ص 288 وما بعدها.

2 هنا وفي "ج" ص 286.

3 وكذلك جميع ألفاظ التوكيد المعنوي "الملحقة" بألفاظ التوكيد المعنوي الأصلية، كما سيجيء عند الكلام على حكمه في رقم 4 من ص 297.

(291/1)

المسألة الثالثة والعشرون: أقسام العلم

له عدة أقسام باعتبارات مختلفة:

أ- فينقسم باعتبار تشخص1 معناه وعدم تشخصه إلى علم شخص، وإلى علم جنس2.

ب- وينقسم باعتبار لفظه إلى علم مفرد، وعلم مركب3.

ج- وينقسم باعتبار أصالته في العلمية وعدم أصالته إلى مُرتَجَل، ومنقول4.

د- وينقسم باعتبار دلالته على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالته - إلى اسم، وكُنْية، ولقب5.

تلك هي أشهر أقسامه6، ولكل منها أحواله الخاصة7 التى نصلها فيما يلي:

التقسيم الأول:

يتضمن انقسام العلم باعتبار تشخص معناه وعدم تشخصه إلى علم شخص، وعلم

جنس8....

-
- 1 أي: اعتبار أن مسماه شخص -أي: جسم- له وجود حقيقي، محسوس، وليس أمراً ذهنياً بحتاً "أي: أنه لا يكون حقيقة عقلية مجردة"، وهذا في الغالب "انظر رقم 2 من هامش ص 287 ثم البيان المفيد في هامش ص 288".
 - 2 وهناك نوع آخر من العلم يسمى: "العلم بالغلبة" ومكان الكلام عليه ص 433 وهو في قوم "العلم الشخصي" من ناحية التعريف. أما في غيرها فبينهما نوع اختلاف أوضحناه هناك.
 - 3 موضعهما ص 300.
 - 4 موضعهما ص 302.
 - 5 موضع الثلاثة ص 307.
 - 6 وهناك قسم العلم المقرون بكلمة: "أل" لزوماً أو غير لزوم، وأحكام كل: وستجيء في ص 429.
 - 7 تجيء في ص 308 وما بعدها.
 - 8 هذان قسمان للعلم الوضعي، ويقابله "العلم بالغلبة" والفرق بين الوضعي ومقابله موضح في رقم 5 من هامش ص 434.

(292/1)

-
- علم الشخص:
- "هو، اللفظ الذي يدل على تعيين مسماه تعييناً مطلقاً" وقد شرحنا 1 هذا شرحاً وافياً، وأوضحنا المراد من "الإطلاق".
- وله حكم معنوي وأحكام لفظية. فأما حكمه المعنوي: فالدلالة على فرد مشخص معين 2 - في الغالب - ويكون هذا الفرد من بين ما يأتي من الأنواع:
- 1- أفراد الناس، مثل على: وسمير، وشريف، ونبيلة، وغيرهم من أفراد الأجناس التي لها عقل، وقدرة الفهم، كالملائكة، والجن، مثل: جبريل، وإبليس ...
 - 2- أفراد الحيوانات الأليفة التي يكون للواحد منها علم خاص به، مثل: "برق"، علم لخصان، و"بارع" علم لكلب، و"فصيح" علم على بلبل و"مكحول" علم على ديك ...
 - 3- أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم: كأسماء البلاد، والقبائل،

والمصانع، والبواخر، والطائرات، والنجوم، والعلوم، والكتب، وغيرها من كل ماله ارتباط قوى بمعايش الناس، وله اسم خاص به لا يطلق على غيره ... مثل: مصر، دمشق، حلب "أسماء بلاد". ومثل: تميم، طي، غطفان، ... "أسماء قبائل عربية قديمة". ومثل: زامر، وألبا، وفرد "أسماء مصانع مسماة بأسماء أصحابها". ومثل: محروسة - عناية - قاصد خير ... "أسماء بواخر". وغير ذلك مما يشبهها من كل مدرسة، أو معبد، أو ملجأ، أو طائفة، أو مؤسسة ... بشرط أن يكون لكل منها اسم خاص يُعرف به، ولا يشاركه فيه سواه. وهذه الأشياء المعينة المحددة التي تدل عليها الأعلام تسمى: "المدلالات"، أو: "الحكم المعنوي" لعلم الشخص³.

1 في ص 286 وما بعدها، ولا سيما هامش ص 288.

2 والصحيح أن العلم لا يفقد علميته عند تصغيره.

3 وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك إلى أنواع علم الشخص بقوله في أول باب: العلم.

اسم يعين المسمى مطلقاً ... علمه، كجعفر، وخرنقا

وقرن، وعدن، ولاحق ... وشذقم وهيلة، وواشق

فجعفر: علم رجل. وخرنق: علم امرأة وقرن: علم قبيلة، وعدن: علم بلد [ولا حق]: علم فرس. وشذقم: علم جمل، وهيلة: علم شاة، وواشق: علم كلب. وسيجيء كلامه. على علم الجنس هامش في ص 298 - وقد شرحناه، بإضافة هامش ص 289 ثم في ص 296.

(293/1)

وأما أحكامه اللفظية فكلها أثر من آثار أنه معرفة؛ فلذا لا يضاف، ولا يعرف بأل، لعدم حاجته لشيء منهما. ويصح أن يقع مبتدأ؛ مثل:

1 قد يكون من الدواعي البلاغية، "كالمدح والذم ... ، كما أشرنا في رقم 3 من هامش ص 130 ما يقتضي تنكير العلم، إما تنكيراً صريحاً، نحو: رأيت محمداً من المحمدين، "وما من زيد كزيد بن ثابت"، وإما تنكيراً ملحوظاً، أي: "مقدراً" كقول أبي سفيان: لا قریش بعد اليوم. وقول بعض العرب: "لا بصرة لكم": "فوقوعه فيهما اسم "لا"، دليل على

تنكيره، لأن اسمها المفرد نكرة". وإذا نكر العلم جاز إصافته بشرط أن تكون الإضافة لغير أبيه، منعاً للإلباس، الذي يحدث في مثل: أقبل على محمود. إذ لا ندري: أحمد هذا هو أبوه، وأن الأصل على بن محمود.... أم أنه شخص آخر؟ ولهذا منعوا حذف المضاف إذا كان كلمة "ابن".... طبقاً لما سيجيء في باب الإضافة "ج3 م 96 ص 156".

كما جاز أن تدخله "أل" التي للتعريف أو غيرها مما يعرفه، وأن يثني، وأن يجمع، من غير أن تلحقه بعد التثنية والجمع "أل" التي تعرفه، فيبقى على تنكيره. أما العلم الباقي على علميته فإنه عند تثنيته وجمعه يفقد التعريف، لمشاركة غيره له في اسمه، وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية في الأصل، فإذا أردنا إرجاع التعريف له بعد التثنية والجمع وجب أن نزيد عليه ما يفيد التعريف، مثل: "أل"، فكلمة مثل، محمد، هي علم، فهي معرفة، فإذا ثني أو جمع قيل: محمدان، محمدون، وكلاهما نكرة، طبقاً لشروط التثنية والجمع فإذا أردنا تعيينه وتعريفه زيدت عليه "أل" - مثلاً - كي تجعله معرفة. "وقد أوضحنا هذا في رقم 3 من ص 129".

هذا، والأصل في العلم الخاص أنه لا يجوز إضافته، لأن الإضافة لا تفيد شيئاً من التعريف أو: التخصيص والإيضاح....، لأنه معرفة بنفسه، فليس في حاجة جديدة إليها ولا يجوز أن تدخله "أل" المعرفة، ونحوها، لأنه في غنى عنها. لكن إذا وجد داع بلاغي - كما قلنا - فإنه يجري مجرى النكرات، سائر الأسماء المبهمة الشائعة، فتدخله "أل" المعرفة، ويضاف - ولو كان العلم في الحالتين علماً بالغلبة، كما سيجيء في ص 436 - فتفيدة الإضافة مزاياها في التعريف، والتخصيص، والإيضاح. كقول النابغة الجعدي يهجو الأخطل:

ألا أبلغ بني خلف رسولاً ... أحقاً أن أخطلكم هجاني؟

وقد يكون الغرض البلاغي أمراً آخر "غير ما أشرنا إليه من المدح والذم" هو: تقليل الاشتراك وزيادة التعيين والتحديد والإيضاح، ومنه قول الشاعر:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ... بأبيض ماضي الشفرتين يميني

وسيجيء كلام على هذا البيت لمناسبة أخرى، في ج3 بالإضافة ص 44 م 93. وقول آخر:

يا عد أم العمرو من أسيرها ... حراس أبواب على قصورها
وأنشد ابن الأعرابي:

يا ليت أم العمرو كانت صاحبي ... مكان من أنشا على الركائب

محمود نابه، ويقع صاحب حال متأخرة عنه ومتقدمة؛ مثل: جاء حامد مبتسماً؛

= وقول الأخطل:

وقد كان منهم حاجب وابن أمه ... أبو جندل والزيد زيد المعارك
وقول لآخر:

بالله يا طبيبات القاع قلن لنا ... ليلاي منكن أم ليلي من البشر
وقد أشرنا لما تقدم في رقم 1 من هامش ص 436 لمناسبة هناك.
وفيما سبق يقول شارح المفصل ج 1 ص 44، 45، ما ملخصه.

"العلم الخاص لا يجوز إضافته، ولا إدخال لام التعريف عليه، لاستغنائه بتعريف العلمية
عن تعريف آخر. إلا أنه ربما شورك في اسمه، أو وقع الاعتقاد بذلك، فيخرج عن أن
يكون معرفة، ويصير من طائفة كل واحد منها له اسمه، ويجري مجرى الأسماء الشائعة التي
تحتاج إلى إيضاح وتعيين. نحو رجل، وفرس، فحينئذ يمكن إضافته، وإدخال الألف
واللام عليه، كما يقع ذلك في الأسماء الشائعة. فالإضافة نحو: زيدكم وعمركم. وعلا
زيدنا يوم النقا رأس زيدكم.... ونحو يا ليت أم العمرو كانت صاحبي.... ونحو: يزيد
سليم، وعمر الخير، ومضر الحمراء، وأثمار الشاة، وربيعة الفرس....
وهذه الأعلام متى أضيفت - لمعرفة فقدت التعريف بالعلمية، واكتسبت تعريفاً آخر
يفيدها الإيضاح، هو التعريف بالإضافة، وصارت مثل "أخيك" و "غلامك" في تعريفهما
بالإضافة.... هذا إن أضيف العلم لمعرفة، أما إذا أضيف إلى نكرة فهو نكرة، نحو:
مررت بمحمد رجل، وعلى امرأة. إلا أنه يحدث في المضاف عندئذ نوع تخصيص، لأنك
جعلته، "محمد رجل"، ولم تجعله "محمد" شائعاً في المحدثين، كما أنك إذا قلت، "غلام
رجل" استفيد من أنه ليس لامرأة ... "أهـ" راجع أيضاً رقم 3 من هامش ص 317
الآتية، والخضري ج1 عند الكلام على شروط المثني".

مما سبق يتبين أن الاستعمال الشائع الآن غير صحيح، حيث يضاف العلم إلى اسم
الوالد، أو الوالدة، نحو: محمد علي، ومحمود حامد، وزينب صالح، وفاطمة - أمينة ...
ز" هي أعلام لأبناء مضافة إلى أعلام الوالد أو الوالدة. ومن المحتمل أن تتوسط بينهما
كلمة .. "ابن وابنة" ولا يصح حذفها مطلقاً، ولو كان الحذف قائماً على اعتبارها مضافاً
محذوفاً أقيم المضاف إليه مقامه، لأن هذا الحذف يوقع في اللبس، إذ لا دليل معه يدل

على أن المضاف من أولاد المضاف إليه، ولهذا نصوا- في باب الإضافة، كما سبق على منع حذف المضاف إذا كان لفظة "ابن" ومثلها: ابنة "راجع ج3 م 96 ص 155".
لكن ما المراد بالإيضاح في جانب المعارف، وبالتخصيص في جانب النكرات؟ . أشار لهذا صاحب "المفصل" فيما سبق وفيما يلي.
فالمراد بالإيضاح هو: رفع الاحتمال، وإزالة الاشتراك في المضاف إلى المعرفة. والمراد بالتخصيص: تقليل الاحتمال والاشتراك في المضاف إلى النكرة. بيان ذلك: أننا حين نقول: سافر محمود - مثلاً - "فمحمود" علم قد يشترك فيه عدة أشخاص، فلا ندري من منهم الذي سافر. فإذا قلنا: سافر "محمود الحديقة" أو: "محمود البيت، أو محمود نا" فقد زال الاحتمال، وارتفع الاشتراك بسبب إضافته =

(295/1)

أو جاء مبتسماً حامداً -لأن الغالب في المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين- ويمنع من الصرف إن وجد مع العلمية سبب آخر للمنع، كالتأنيث في مثل: أصغيت إلى فاطمة. ويكون نعته معرفة مثله، ولا يصح أن يكون نكرة.
علم الجنس:
تعريفه:

اسم موضوع للصورة الخيالية التي في داخل العقل، والتي تدل على فرد شائع من أفراد الحقيقة الذهنية¹.
حكمه المعنوي: أكثر ما يتجه إليه معناه هو: الدلالة على واحد غير معين؛ فشأنه في هذه الدلالة كشأن النكرة. ولكن هذا الواحد الشائع يكون من بين الأشياء الآتية المسموعة² عن العرب:

1- حيوانات غير أليفة؛ كالوحوش، والحشرات السامة؛ وجوارح الطيور،

= لمعرفة، كما لو أتينا بعده بنعت - مثلاً - فقلنا: سافر محمود العالم.
وإذا كانت إضافته إلى نكرة فإن الاحتمال لا ينقطع، والاشتراك لا يزول، وإنما يخف أمرهما ويقل كما سبق في: محمد رجل ... وقد يحصل الاحتمال ويبقى الاشتراك بعد إضافة العلم إلى المعرفة، ولكن هذا قليل لا يلتفت إليه "راجع التصريح وهامشه في أول باب: النعت".

ثم قال صاحب شرح المفصل في المكان السابق:

"أما إدخال "أل" على العلم فقليل جدا في الاستعمال، وإن كان القياس لا يأباه كالإباء، لأنك إذا قدرت فيه التنكير، وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جري مجرى: "فرس" و "جل" ولا تستنكر أن تدخل عليه "أل" وقد جاء في الشعر وما أقله ... أهـ.

وقد ينكر العلم الممنوع من الصرف، مثل: جاء أحمد -، ورأيت أحدا- ومررت بأحمد إذا كان هذا الاسم مشتركا بين عدة أفراد كل منهم يسمى: بأحمد، ولا تقصد فردا معينا، وقد سبق بيان هذا في تنوين: "التمكين" في رقم 3 من هامش ص 33 و 3 من هامش ص 37 ويرى بعض النحاة أن العلم إذا أضيف لا يفقد علميته، بل تبقى وإنما يكتسب من الإضافة زيادة إيضاح على إيضاحه السابق، تفيدته تعيينا، وتمنع أثر الاشتراك عنه، كالذي في قول العرب: هذا جميل بثنية، وقيس ليلي. والخلاف لفظي شكل، لا أثر له. وإن كان الرأي الأول هو الذي يساير القواعد النحوية العامة.

1 سبق شرح هذا بالإضافة في ص 289 وما بعدها.

2 انظر رقم ص 299 حيث الكلام على قياسيته.

(296/1)

ومنها: "أبوالحارث وأسامة" وهما: للأسد، "وأبوجعدة وذؤالة" وهما: للذئب. "وشبوة وأم عريظ"، وهما: للعقرب "وثعالة، وأبوالحصين"، وهما: للشعلب.

2- بعض حيوانات أليفة¹؛ ومنها: هيَّان بن بَيَّان؛ للإنسان المجهول نسبه وذاته. ومثله: طامر بن طامر، وأبوالمضياء، للفرس. وأبوأيوب، للجمل وأبوصابر، للحمار، وبنْت طَبَق، للسحفاة². وأبوالدغفاء، للأحمق، من غير تعيين شخص بذاته في شيء مما سبق. فلو أريد به فرد واحد معين لكان علم شخص.

3- أمور معنوية³ "أى؛ ليست محسوسة؛ فهي تخالف النوعين السابقين" مثل: أم صبور، علم للأمر الصعب الشديد. ومثل: سُبحان، علم للتسيح، وأم قَشَعَم، علم للموت، وكَيْسان، علم للغدر، وَيَسَارٍ "على وزن: فَعَالٍ، وهو وزن للمؤنث هنا" علم للميسرة، أى: اليسر. وفَجَارٍ؛ علم للفجرة. "أى: الفجور، وهو المليل عن الحق" وبرّة؛ علم للمبرة. "أى: البرّ".

4 جمع ألفاظ التوكيد المعنوي "الملحقة" بألفاظه الأصلية، لأن كل لفظ من هذه الملحقات هو علم جنس يدل على الإحاطة والشمول، ولهذا لا يجوز نصبه على الحال في الرأي الصحيح- ومن تلك الألفاظ الملحقة: "أجمع - جمعاء - أجمعون- جمع"، وكذلك "أكتع- أبتع- أبصع" وسيجيء البيان بتفصيل هذا في باب التوكيد ج3 م 116 - ص 502.

أحكامه اللفظة هي الأحكام اللفظية الخاصة بقسيمه: "علم الشخص"، فهما متشابهان فيها4،

-
- 1 مجيء علم الجنس من هذا النوع قليل بالنسبة للنوعين الآخرين، لأن الأشياء المألوفة توضع الأعلام للفرد منها، لا للجنس.
 - 2 وقد تستعمل للحية.
 - 2 انظر ص 299 ففيها تكملة مهمة.
 - 4 ولكن يجب ملاحظة ما يمتاز به "علم الشخص" من صحة جمعه جمع مذكر سالم باطراد إذا استوفى شروط هذا الجمع "وقد سبقت في ص 140" أما علم الجنس فلا يجمع منه هذا الجمع إلا ألفاظ معدودة، هي: أجمع- أكتع - أبصع - أبتع - ... "طبقا لما أشرنا إليه في رقم 2 من هامش ص 140 ورقم 4 من هامش ص 142 أما الإيضاح والتفصيل في المكان الخاص، وهو باب: التوكيد، ح 3 م 116 ص 500".

(297/1)

فلا يجوز1 في علم الجنس أن يضاف، ولا أن تدخل عليه "أل"1 المعرفة؛ فلا تقول: أسامة الحديقة في قفص، ولا الأسامة في قفص. وهو يقع مبتدأ؛ مثل أسامة مفترس؛ ويكون صاحب حال متأخرة عنه2؛ مثل: زار أسامة غاضبًا. ويمنع من الصرف إن وجدت علة أخرى مع العلمية، كالتأنيث في مثل: أسامة ملك الوحوش؛ فتمتنع كلمة: "أسامة" من الصرف للعلمية والتأنيث3 ويجب أن يكون نعتة معرفة مثل: أسامة القوى ملك الوحوش. ولا يصح أن يكون نكرة4، في الرأي الصحيح.

وفيما سبق من الأحكام المعنوية واللفظية بيان وتفسير لقول النحاة: حُكِمَ علم الجنس أنه نكرة معنى، معرفة لفظًا.

"1 و 1" الأشياء التالية كلها لا تجوز، بشرط بقائه على علميته، فإن نكر جاز إضافته، واقتترانه بأل، ووصفه بالنكرة، وعدم منعه من الصرف.... وهي أمور تجري في "علم الشخص"، طبقا لما بيناه عند الكلام عليه - انظر رقم 1 من هامش ص 294 حيث البيان -.

2 لأن مجيئها متأخرة عنه دليل على أنه معرفة، إذ الحال المتأخرة لا يكون صاحبها نكرة في الغلب - إلا في مواضع معينة تخالف هذه. أما إذا تقدمت الحال فإن صاحبها قد يكون معرفة، مثل: أقبل ضاحكا الضيف، وقد يكون نكرة، مثل: أقبل ضاحكا ضيف. 3 ومثلها: "ثعالة" للثعلب، و "برة" للمبرة. و "سبحان"، و "كيسان"، للعلمية وزيادة الألف والنون. وكلمة: "أوبر" في "بنات أوبر" نوع من الكمأة. - للعلمية ووزن الفعل.... وهكذا.

4 وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله في آخر باب: العلم. ووضعوا لبعض الأجناس علم... كعلم الأشخاص لفظا وهو عم من ذاك: "أم عريط" للعقرب... وهكذا: "ثعالة" للثعلب ومثله: "برة" للمبرة... كذا، "فجار" علم للفجرة أي: أن العرب وضعوا علم جنس لبعض الأجناس - انظر رقم 2 من الصفحة الآتية - في الأحكام اللفظية أما في الحكم المعنوي فكلاهما يدل على فرد واحد، غير أن علم الشخص يدل في الأغلب على فرد واحد متعين، وعلم الجنس يدل على فرد واحد غير متعين. وهذا هو المراد من قول ابن مالك أنه: عم. بصيغة الفعل الماضي، يريد، أن مدلوله عم الأفراد: بحيث يصدق مدلوله على كل فرد، دون فرد بذاته، فهو عام شائع من جهة مدلوله.

و"فجار" علم للمؤنث، ولذا قال علم: للفجرة، أي: الفجور، فالتاء فيها ليست للمرة، وتأنيث الوحدة، وإنما هي التاء الدالة على حقيقة الشيء، أي: ذاته الأساسية الشائعة في ضمن أفرادها.

(298/1)

زيادة وتفصيل:

1- استعمل العرب علم الجنس في أمور معنوية - كما سبق 1- غير أن بعض تلك الأمور قد استعملوه حيناً علم جنس؛ فتجري عليه الأحكام اللفظية الخاصة بعلم الجنس؛ فهو معرفة من هذه الجهة، وحيناً استعملوه كالنكرة تماماً؛ فلا يلاحظ فيه تعيين مطلقاً. والطريق إلى معرفة هذا النوع هو السماع المحض عن العرب. ومن أمثلته: فَيِنَّة "بمعنى؛ وقت" و"بُكَرة" و"غُدوة" وهما بمعنى أول النهار، و"عشية" بمعنى آخر النهار. فهذه الكلمات تستعمل بغير تنوين؛ فتكون معرفة؛ مثل: قضينا فَيِنَّة في الحديقة أي: الفينة المعنية من يوم معين. وتقول؛ فلان يتعهدنا بُكَرة: أي: البكرة المحددة الوقت واليوم. وكذا. "غُدوة وعشية" بغير تنوين؛ تريد بكل منهما وقتها ويومها المحددين. فأنت تقصد الأوقات المعنية التي تبينها هذه الأسماء السابقة 2.

أما إذا قلتها بالتنوين فليست تريد واحدة، معينة، محددة في يوم محدد - وإنما تريد "فَيِنَّة"، من يوم أي يوم، و"بُكَرة" أي بكرة أيضاً، وهكذا الباقي ... وفي الأثر المروى: "للمؤمن ذنب يعتاده الفَيِنَّة بعد الفينة" فدخل "أل" دليل على أن الكلمة قبلها كانت نكرة. ويترتب على هذا الاختلاف في المراد الاختلاف في الأحكام اللفظية التي عرفناها، والتي تطبق على الكلمات باعتبارها علم جنس، ولا تطبق عليها باعتبارها نكرات، ولا يعرف هذا في النوعين الآخرين من علم الجنس؛ فهما معرفتان، وحكما من جهة اللفظ حكم علم الجنس....

2- جاء في بعض المراجع - كالصبان - ما يفهم منه أن "علم الجنس" سماعي. لكن الذي قد يفهم من بعض المراجع الأخرى - كالمصنف، ج 1 ص 73 - أنه قياسي في غير الأنواع المعنوية الموضحة هنا. وهذا الرأي وحده هو الأنسب، لأن المدلولات التي تحتاج إلى علم جنسي كثيرة في كل زمن بسبب ما يجد فيه من أنواع ومختبرات وأجناس....

1 في رقم 3 من ص 297.

2 ولهذا الأسماء مزيد إيضاح في ج 2 هامش ص 221 م 79.

(299/1)

التقسيم الثاني:

وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار لفظه إلى علم مفرد، وعلم مركب. فالمفرد: ما تكون من كلمة واحدة 1، مثل: صالح، مأمون، حليلة، "أعلام أشخاص". والمركب: ما تكون

من كلمتين أو أكثر. وهو ثلاثة أقسام:

أولها: المركب الإضافي: ويتركب من مضاف ومضاف إليه؛ مثل: عبد العزيز، وسعد الله، وعزّ الأهل ...

وثانيها: المركب الإسنادي²: ويتركب إما من جملة فعلية؛ -أي: من فعل مع فاعله أو مع نائب فاعله- مثل: "فَتَحَ اللهُ" و"جَادَ الحَقُّ" و"سُرُّ من رأي" وإما من جملة اسمية؛ أي: من مبتدأ مع خبره مثل: "الخَيْرُ نازلٌ" و"السيدُ فاهمٌ" و"رأسٌ مملوءٌ" وكلها أسماء أشخاص معاصرين، إلا "سُرُّ من رأي" فإنها اسم مدينة عراقية قديمة. وقد ألحق بالمركب الإسنادي بعض ألفاظ لا ينطبق عليها تعريفه -لأنها ليست جملة- ولكنها تخضع لحكمه، وسيجيء البيان³.

وثالثها: المركب المزجيّ: وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا "أي: اختلطتا؛ بأن اتصلت الثانية بنهاية الأولى..... 4. " حتى صارتا كالكلمة الواحدة⁵؛ من

1 ملاحظة: سيجيء في رقم 1 من هامش ص 308 أن الكنية -مع تركيبها الإضافي- تعد من قسم العلم الذي معناه إفرادي بالإيضاح الذي هناك.

2 المركب الإسنادي هو: ما انضمت فيه كلمة إلى أخرى على وجه يفيد حصول شيء، أو عدم حصوله، أو طلب حصوله - كما أوضحنا ذلك في ص 28- فالإسناد هو نسبة الحصول أو عدمه، أو طلبه. أي: التحدث عن ذلك الشيء بما ينسب إليه، سلباً، وإيجاباً، أو طلباً، ولا يتأتى هذا إلا بجملة فعلية، أو اسمية، أو ما في حكم كل منهما. وللاقدمين ومن جاء بعدهم أعلام كثيرة مركبة تركيباً إسنادياً. ونحن في عصرنا الحاضر نحاكهم في ذلك، بل نفوقهم في الإكثار، حتى لقد نعرف اليوم كتباً مختلفة، من أسمائها: "يسألونك" و "اسألوني". و "المعركة قادمة". و "جاء النصر" و "نحن هنا" ومن الأعلام: "حيدر أباد" و "الله أباد" بلدان في الهند، ومثل: "شمر" لرجل ولفرس....، ورام الله، لبلد في لبنان.

3 في ص 310 ورقم 2 من هامشها.

4 وقد تفصل بينهما الواو المهملة - وهي الزائدة سماعاً لجرد الفصل بين الكلمتين، ولا تفيد عطفًا، ولا غيره - في مثل كيت وكيت، وذيت وذيت.... طبقاً لما سيجيء في ج 4 ص 540 م 168 "باب: كم وكأين، وكذا".

5 لا يكون المركب المزجيّ إلا من كلمتين فقط، كما يفهم من التعريف، ولا يصح مزج أكثر منهما، لأن العرب لم تركب ثلاث كلمات. وقد صرح بهذا الأشعري "ج 1 في أول باب المغرب والمبني =

جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية وحدها - غالبًا - أمّا آخر الأولى فيبقى على حاله قبل التركيب¹. ومن أمثلته: بُرْسَعِيد "اسم مدينة مصرية" رَامَهُرْمُزْ،

= عند الكلام على إعراب المضارع، وقال الصبان هناك: لا اعتراض على الحكم السالف بما ورد من نحو: لا مادة بارد، ببناء الوصف وهو كلمة "بارد" على الفتح.... فإن هذا الاعتراض مدفوع بأن "لا" إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف، وجعلهما كالشيء الواحد. ولا يقاس على باب "لا" "غيره" أ. هـ - "انظر" "ب" من 701 ص - ومتى امتزجتا صار العلم بكلمة واحدة ذات شطرين، كل شطر منهما في العلم بمنزلة الحرف الهجائي الواحد من الكلمة الواحدة "كما نص على هذا شارح المفصل ج 4 ص 116" والأصل في العلم قبل التركيب أن يكون لكل واحدة منهما معنى معين يخالف معنى الأخرى، أما بعد التركيب المزجي فالأمر يختلف فإن كان هذا التركيب علما من النوع الذي تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانية فقط "وسيجيء في ص 311 وما بعدها، كسيبويه، وبعلبك، وغيرهما من الأمثلة المعروضة هنا، ونظائرها" زال المعنى الأصلي لكل منهما نهائيا، ولا يصح ملاحظته، لأنه ينشأ من المزج معنى جديد مستحدث، لا صلة له بالمعنى السابق لهما لإحداهما. أما إن كان هذا المركب المزجي من النوع الآخر الذي سيجيء "في ص 313" وهو الذي يبني على فتح الجزأين، "كالمركبات العددية، مثل: ثلاثة عشر، وأربعة عشر... أو: المركبات الظرفية، نحو: صباح مساء.... أو الحالية، نحو: فلان جاري بيت بيت أي.... ملاصقا.... أو: باقي المركبات الأخرى التي تبني على فتح الجزأين معا، "ومنها ما يفصل بينهما الواو سماعا، طبقا لما تقدم في رقم 4، وللأحكام المدونة في أبوابها...." فإن المعنى بعد التركيب يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى الذي كان لكل كلمة قبل مزجها بأختها، فيتكون المعنى الجديد من معناها السابق، مع بعض زيادة تنضم إليه دون إلغاء للسابق، أ، إهمال لملاحظته في تكوين المعنى المستحدث، فأساس المعنى الجديد هو معناها القديم مع ضم زيادة إليه. وهذا النوع يلاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير: "واو العطف" بين الكلمتين وأنها في حكم المتعاطفين، فمعناها بملاحظتهما قبل التركيب هو معناها الجديد بعد المزج، بغير ملاحظتهما "راجع شرح المفصل ج 1 ص 65 وج 4 ص 124".

1 ولا يكاد يختلف هذا التعريف عن التعريف النهائي الذي ارتضاه المجمع اللغوي القاهري ونصه: "كما جاء في ص 52 من كتابه المجعبي المسمى: "كتاب في أصول اللغة، الصادر في سنة 1969"، هو: "المركب المزجي ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى، وجعلهما اسما واحدا، إعرابا وبناء، سواء أكانت الكلمتان عربيتين أم معربتين- ويكون ذلك في أعلام الأشخاص، وفي أعلام الأجناس، والظروف، والأحوال، والأصوات، والمركبات العددية" ا. هـ. ومن المركب المزجي في الأصوات قولهم: "قاش ماش" بالكسر فيهما لصوت طي القماش - كما سيجيء في ج 4 باب: "أسماء الأصوات" م 142 ص 156 ص وسيجيء الكلام على حكمه في ص 311 و 313، وكذلك في ج 4 باب الممنوع من الصرف ص 217 م 147.

ويلاحظ أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية في غير المركبات المزجية العددية وما شابهها مما يكون حكمه البناء على فتح الجزأين معا، طبقا لما ذكر في هذا الهامش، وفي سابقه، وللبيان الآتي في ص 313.

(301/1)

وَطَبَرِستان، وجرْدستان؛ من أسماء البلاد الفارسية 1 ومثل: نُيُورْك، وقاليقلا 2، وجرْدنستی 3 وِغَلَبَك 4 وِسيبویه 5، وِبرَزَوِيه 6 ونَفْطُوِيه 7، وخالْوِيه 8، ومثل 9: "السلاخدار، والخاندار، والبندقدار".

فالعلم إما مفرد، وإما مركب تركيب إضافة، أو تركيب إسناد، أو مزج 10.

التقسيم الثالث:

هو يتضمن انقسام العلم باعتبار أصالته في العلمية وعدم أصالته، إلى مرتجل، ومنقول. فالمرتجل: ما وضع من أول أمره علما، ولم يستعمل قبل ذلك في غير العلمية. ومثاله: الأعلام التي اخترعها العرب أول مرة لمسميات

1 فالأولى مكونة من "رام، وهرمز"، وهما معا اسم مدينة فارسية، واسم رجل أيضا، والثانية مكونة من "طبر، وستان" ومعنى ستان: مكان، والثالثة من "جرْد، وستان".

2 اسم بلد الشام.

3 اسم حي مشهور من أحياء وسط القاهرة، على النيل.

4 بلد بلبنان الآن. وأصله: "بعل" "اسم صنم و "بك" "اسم رجل يعبد"، ثم صار اسما

واحدا للبلد.

5 كلمة فارسية مركبة من "سيب" بمعنى: تفاح، و "ويه" بمعنى: رائحة. فالمراد. رائحة التفاح" وقد تقدم المضاف إليه على المضاف، كما هو الشأن في اللغة الفارسية، وبعض اللغات الأعجمية، وصار مركبا مزجيا، علما على الإمام النحوي الأكبر المتوفي حول سنة 180 هـ.

6 لقب أحمد بن يعقوب الأصفهاني من أئمة الحديث الشريف.

7 اسم عالم لغوي كبير، وأصل "النفط" ما تسميه العامة: "زيت البترول".

8 اسم عالم لغوي كبير، وأديب نحوي، في القرن الرابع الهجري.

9 الأسماء الأتية هي من الأعلام المشهورة في عرصنا. وترجع في أصلها إلى دولة "المماليك" التي حكمت مصر سنوات طوالا. وكانت تطلق على مكان السلاح، أو المشرف على شئونه اسم: "السلاحدار" وعلى المشرف على شئون الخزن: "الخازندار" وعلى شئون البندق: "البندقدار" بتقديم المضاف إليه على المضاف في تلك الألفاظ كالشأن في اللغة الفارسية وبعض اللغات الأخرى - كما تقدم إذ الأصل. دار السلاح ودار الخازن، ودار البندق ... وعند تقديم المضاف إليه على المضاف يصير التركيب مزجيا بعد أن كان إضافيا.

ويحسن في التركيب المزجي وصل الكلمتين خطأ إن كان الحرف الأخير من الصدر مما يوصل بغيره، فيكون هذا الاتصال الخطي دليلا على المزج.

10 وليس من أنواع المركب هنا: العلم المركب الوصفي، وهو الذي يتألف من موصوف وصفة، مثل: الطالب المؤدب ... فكلاهما يعد من قبيل المفرد في أحكامه - كما سيجيء بيانه في رقم 2 من

(302/1)

عندهم؛ ومنها: أَدَد "علم رجل" وسعاد1 "علم امرأة" وفَقْعَسَ علم للأب الأول لقبيلة عربية معروفة. ومثل: الأعلام التي يخترعها الناس لمسميات خاصة عندهم، من غير أن يكون لها عند العرب الخُلُص وجود سابق، مثل: "جَيْن"، علم على بلد. و"رَسَح" علم على جبل. "وَبَحْن" علم على شجرة مُعِينة. وغير ذلك من الأعلام التي يتكرونها في عصر من العصور، على حسب رغبتهم وأذواقهم2.

ويريدون بالمنقول2 - وهو الأكثر - أحد شينين:

أولهما: العلم الذي لم يستعمل لفظه أول الأمر علمًا مطلقًا؛ وإنما استعمل أولًا في شيء غير العلمية، ثم نُقِلَ بعده إلى العلمية³؛ مثل: حامد، محمود فاضل، أمين ... ؛ فقد كانت قبل العلمية تؤدي معنى آخر، ثم انتقلت منه إلى العلمية.

وثانيهما: العلم الذي استعمل أول أمره علمًا لفرد في نوع، ثم صار علمًا لفرد في نوع آخر يخالف الأول؛ مثل: "سعاد" علم امرأة؛ ثم صار علم قرية، لا علم امرأة.

1- والنقل قد يكون من اسم منفرد اللفظ³؛ فيشمل: ما هو منقول من معنى

1 إذا كان العلم مرتجلا، "كسعاد" مثلا - ثم سميت به امرأة ثانية وثالثة ... و.... لم يخرج، بسبب تكرار التسمية - عن أنه مرتجل ما دام النوع لم يختلف. أما إذا اختلف النوع فإن الاسم الثاني والثالث و.... و.... لا يكون مرتجلا، بل يكون منقولاً: كتسمية إنسان بأسامة، فإن "أسامة" مرتجل بالنسبة للأسد، ومنقول بالنسبة للإنسان.

"2 و3" وما يلاحظ أن وضع الأعلام الشخصية المرتجلة ليس مقصورا على العرب الخالص - وكذا المنقولة - وإنما هو حق لهم ولغيرهم، في كل زمان ومكان. أما الأعلام الجنسية - فقد سبق حكمها في رقم 2 من ص 299.

وإذا صارت الكلمة علما مرتجلا أو منقولا، خضعت للضوابط والأحكام العامة التي تجري عليه في الإعراب أو البناء - ولا سيما ما تقضي به الملاحظة" التي في ص 79 - وفي التذكير والتأنيث، وفي منع الصرف وعدمه، وفي الأفراد والتثنية وجمع التصحيح، وباقي الأحكام المختلفة، ويجري عليها في جموع التكسير ما يجري على نظائرها. فإن لم يكن لها نظائر فعلي ما يقاربها، طبقا لما تقضي به الضوابط العامة. وفي كتاب لجمع "ج2 ص 183 باب التكسير" طريقة جمع الأعلام المرتجلة والمنقولة....

"3 و3" إذا كان العلم منقولاً من لفظ مبني مفرد - أي: منفرد -، ليس من أنواع المركب الثلاثة" وجب تغيير حكمه، فيصير معرباً منونا، طبقاً "للملاحظة" المفيدة التي تقدمت في ص 79 ثم انظر رقم 1 من هامش ص 309 - ولها إشارة في "ب" من ص 306.

من المعاني العقلية الخالصة التي يُسمُّون كُلاً منها: "الحدث المجرد" مثل: فضل، وسُعود، ومُجد، وهَيْبَة؛ أعلام أشخاص - وما هومنقول من اسم عَيْن، أَى: من ذات مجسَّمة محسوسة؛ مثل: غزال، وقمحة، وزيتون وفيل ... أعلام أشخاص ... وما هومنقول من اسم مشتق؛ مثل: صالح، ونبيل، ومحمد، ومفتاح.

2- وقد يكون النقل من الفعل وحده¹؛ من غير أن يكون معه فاعل ظاهر، أو ضمير مستتر، أو بارز، ومن غير أن يلاحظ الفاعل أو يُقدَّر بوجه من الوجوه؛ فيشمل المنقول من فعل ماضٍ مثل: شَمَّرَ، وجادَ وصفاً، "أسماء أشخاص". أو: من فعل مضارع؛ مثل: يزيد²، وتميس³، وتَعَزَّ⁴

1 النقل إذا كان من فعل مع فاعله الظاهر، أو فاعله الضمير المستتر -أو البارز- فإنه يعد نقلاً من جملة فعلية، فتعرب إعراب المركب الإسنادي، حيث تخضع للحكاية التي سيجيء بيانها في هذا الباب "ص 310 ورقم 1 من هامشها".

أما النقل من الفعل وحده فليس نقلاً من جملة. ويعرب الفعل في هذه الحالة إعراب الممنوع من الصرف، للعلمية مع وزن الفعل مثلاً، كما هو الحال هنا، أو: للعلمية مع سبب آخر إن وجد. ومن أمثلة الفعل الماضي وحده: "شمر" علم على شخص، وعلم على فرس أيضاً - كما سلف - ومن أمثلة المضارع وحده "يشكر" علم نوح عليه السلام، وعلم قبيلة، وجبل صغير بالقاهرة عند القلعة، ومن أمثلة الأمر: "أسكت" بضم الهمزة - علم على صحراء عربية. وهذه الهمزة للقطع، مع أنها في الأصل للوصل، لأن همزة الوصل كما سيجيء البيان في رقم 2 من هامش ص 306 وفي هامش ص 421 - إن وجدت في لفظ ليس علماً ثم صار علماً فإنها تصير همزة قطع".

فإن احتمل النقل أن يكون من جملة فعلية ومن فعل وحده مثل: "أسكت" كان حملاً على الفعل وحده أولى، لأن النقل من الجملة مخالف للأصل، فلا يلجأ إليه إلا بدليل وقرينة، كما في كلمة "يزيد" في قول الشاعر:

نبئت أخوالي بني يزيد ... ظلما علينا لهم فديد

فإن رفع كلمة: "يزيد" دليل على أن النقل من جملة فعلية، فعلها: "يزيد" وفاعليها: ضمير مستتر تقديره، هو، إذ لو كان النقل من الفعل وحده لوجب أن يقول: يزيد، فيكون مجروراً بالفتحة، لأنه مضاف إليه، ممنوع من الصرف، للعلمية ووزن الفعل.

"نبئت أخبرت. أي: أخبرني العارفون. "القديد": الصياح. "ظلما" مفعول لأجله، لفعل محذوف تقديره: يصيحون. "علينا" جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف. "ولهم فديد" مبتدأ وخبر. والجملة في محل نصب حال. و "نبئت" أصل فعله: "نبأ" فعل ماضٍ ينصب

- ثلاثة مفاعيل: أولها قد صار نائب فاعل بعد حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول.
وثانيهما "أخوالي" والثالث الجملة من الفعل المحذوف وفاعله "وهي جملة: "يصيحون".
2 علم على رجل.
3 علم على امرأة.
4 علم لمدينة باليمن.

(304/1)

- وتغلب 1، ويشكر 2. أو: من فعل أمر، مثل: سالمٌ، وسامحٌ 3.
3- وقد يكون النقل من جملة، إما السمية؛ مثل: "علَيَّ أسد"، و"ماشاء الله" 4 و"نحن هنا" اسم كتاب ... ، وإما جملة فعلية، مثل: فَتَحَ اللهُ، زَادَ الخَيْرُ، وَأَطْرَقَ "اسم بلد.
وصحراء ببلاد العرب" والنقل هنا من جملة فعلية؛ لظهور الفاعل الضمير البارز.
4- وقد يكون النقل من حرف؛ كتسمية شخص بكلمة: "رُبَّ"، أو: إن ... وقد يكون من حرفين، مثل: ربما، إنما.
5- وقد يكون من حرف واسم 5.... مثل: بَنَاء، ومثل: الحارث "اسم قبيلة عربية".
6- أو حرف وفعل مثل: اليزيد 6 ...
هذا: ومن خصائص العلم بنوعيه السالفين أمران:
أما أولهما: فإنه اسم جامد لا صلة له بالاشقاق ولو كان في أصله وقبل نقله إلى العلمية اسماً مشتقاً. لهذا تجري عليه أحكام الجامد وحده 7....
وأما ثانيهما: فإن صيغته المكونة من الحروف الهجائية كتلة متماسكة الحروف لأن العلمية تحدده وتحصره، فلا يجوز الزيادة على حروفه أو النقص 8.

- 1 علم لقبيلة عربية.
2 علم لنوح عليه السلام، أو: لجبل، كما سبق - في رقم 1 من هامش ص 304 -
ولقبيلة عربية هجاها الشاعر بقوله:
"ويشكر" لا تستطيع الوفاء ... وتعجز "يشكر" أن تغدرا
3 كلاهما اسم رجل.
4 أي: الذي شاء الله، وأراده.
5 و 5 و 5" انظر ما يختص بهذا النوع من النقل، وحكمه، في رقم 2 من هامش ص

- 6 وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله:
ومنه منقول، كفضل، وأسد ... وذو ارتجال، كسعاد، وأدد
7 كما تقدم في رقم 3 من هامش ص 139 و 4 من هامش ص 209.
8 طبقا للبيان المفيد الذي سبق في "ج" من ص 125.

(305/1)

.....

زيادة وتفصيل:

- أ- إذا كان العلم منقولاً من لفظ مبدوء بهمزة وصل فإن همزته بعد النقل تصير همزة قطع - كما أشرنا 1- نحو: "إستقبال" علم امرأة، و"أل" علم على الأداة الخاصة بالتعريف أو غيره، بشرط أن تكتب منفردة مقصوداً بها ذاتها؛ فنقول: "أل" كلمة ثنائية، و"أل" في اللغة أنواع من حيث المدلول ... ، ومثل: يوم الإثنين، بكتابة همزة: "إثنين" لأنها علم على ذلك اليوم 2 ... ومثل: "أسكت" علم على صحراء ...
ب- وإذا كان العلم منقولاً من لفظ مفرد مبني فإنه يصير بعد هذا النقل معرباً منوناً، طبقاً للبيان التفصيلي الذي سبق 3.

- 1 في رقم 1 من هامش ص 304 وهامش 421.
2 ولا التفات لما اشترطه بعضهم لإخراج نوع من الأعلام من هذا الحكم، إذا الصحيح أن هذا الحكم عام يشمل الأعلام بأنواعها المختلفة، كما يشمل غير الأسماء من كل لفظ مبدوء بهمزة وصل قد سمي به، وصار علماً.
- راجع "حاشية الصبان" في آخر باب النداء، عند قول ابن مالك.
"وباضطرار خص جمع "يا" و "أل"...." وكذلك.. "التصريح، والخضري" في هذا الموضوع نفسه. وللخضري تعليل قوي، نصه:
"ما بديء بهمزة الوصل فعلاً كان أو غيره، يجب قطعها في التسمية به: لصيرورتها جزءاً من الاسم، فتقطع في النداء أيضاً: ولا يجوز وصلها لأصالتها، كما - وصلت - في لفظ الجلالة، لأن له خواص ليست لغيره...." اهـ.... فلا التفات إلى ما نقله الصبان عن

غيره في موضع آخر.

3 في ص 79 بعنوان: "ملاحظة".... ثم انظر رقم 1 من هامش 309.

(306/1)

التقسيم الرابع:

وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار دلالة على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالة، إلى: اسم، ولقب، وكُنية. فأما الاسم هنا 1 فهو: عَلَم يدل على ذات معينة مشخّصة - في الأغلب-2، دون زيادة غرض آخر من مدح، أو ذمّ ... ، مثل: سعيد، كامل؛ مريم، بُشَيْنَة، وأشباهها؛ من كل ما يكون القصد منه أمر واحد؛ هو: مجرد الدلالة على ذات المسمى وتعيينها وحدها، دون غيرها، ودون إفادة شيء يتصل بها؛ كمدح أو ذم. وأما اللقب فهو: عَلَم يدل على ذات مُعَيَّنَة مشخّصة، مع الإشعار -بمدح أو ذمّ؛ إشعاراً مقصوداً بلفظ صريح 3؛ مثل: "بَسَام، الرشيد، جميلة...." "السفاح، صخر، عرجاء....".

1 أي: في باب: "المعارف"، لا في باب: "تقسيم الكلمة" -وقد سبق في ص 26،

حيث الاسم يقابل هناك الفعل، والحرف.

"2 و 2" أما في غير الأغلب فيفقد التعيين والتشخيص، طبقا لما أوضحناه في رقم 3

من هامش ص 129 وفي رقم 1 من هامش ص 292.

3 لأن كل واحد من القسمين الآخرين للعلم "وهما، الاسم والكنية" لا يخلو من مدح أو ذم، ولو من ناحية بعيدة. غير أن المعول عليه في اللقب -فوق دلالة على الذات المعنية- هو أن يدل على المدح أو الذم بلفظ صريح بأحدهما إشعارا واضحا قريبا. فليس المراد من اللقب مجرد الدلالة على الذات، وإنما المقصود منه أمران معا، الدلالة على المسمى المعين، والإشعار بمدحه أو ذمه. وهذا أهم من تلك الدلالة، إذ يمكن الوصول إليها من طريق آخر، هو طريق الاسم، فإنه يكاد يكون مقصورا عليها وحدها، ومختص بها -وإن كان لا يخلو من رائحة مدح أو ذم.... كما سبق-.

وأما الكنية فإنها تدل على المسمى، وتدل معه على المدح والذم كاللقب، طبقا لما أسلفنا -ولكن من طريق التعريض، لا من طريق التصريح، لأن المتكلم حين يكني عن شخص فيقول عنه: "أبو علي" مثلا أو: "ام هانيء"....، ولا يصرح بالاسم أو باللقب،

فإنما يرمي من وراءه ذلك إلى تعظيمه، أو تحقيره بعدم ذكر اسمه، تعظيماً وتقديماً، أن يجزي اللسان به، أو: تحقيراً، وزرارية، وأنه لا يستحق الذكر. وقد يجيء التعظيم أو التحقير ضمناً أيضاً، ولكن من ناحية أن المضاف يكتسبه من المضاف إليه، مثل: أبو الفوارس، وأبو هب، وأم الدواهي "القبيلة الذرية".... فقد فهم المدح، أم الذم. في الكنية فهما ضمناً، كشف عنه المضاف إليه... وقد يراد بالكنية التفاؤل بأن يعيش صاحبهما حتى يكون أبا أو أخا لفلان... وقد يراد التشاؤم... ومما سبق نعلم أن كلا من اللقب والكنية يؤدي أمرين معاً، هما:

أ- الدلالة على مسمى معين.

ب- والمدح أو الذم.

غير أن اللقب يدل عليهما بلفظ صريح مقصود، وأن الكناية تدل عليهما من طريق ضمني، فيه التعريض، وليس فيه التصريح المكشوف. وهذا هو الفارق الهام بينها وبين اللقب.

شيء آخر، هو: أن الاسم واللقب قد يدلان معاً ويلفظهما الصريح على مدح ظاهر، أو ذم واضح: نحو: الحسن الصادق الحطينة الأجرى - ومعنى الحطينة: القصير - وفي مثل هذه الصورة يكون =

(307/1)

وأما الكنية فهي علم مركب تركيباً إضافياً¹، بشرط أن يكون صدره "وهو المضاف" كلمة من الكلمات الآتية: "أب، أم"، "ابن، بنت"، "أخ، أخت"، "عم، عمة"، "خال، خالة"، مثل: الأعلام الآتية: "أبو بكر، أبو الوليد"، "أم كلثوم، أم هانئ"، "ابن مريم، بنت الصديق"، "أخو قيس، أخت الأنصار"، وهكذا²... وليس منه: أبٌ لمحمد، وأم لهند، وغيرهما من كل مالا إضافة فيه على الوجه السابق.

وكل قسم من الأقسام الثلاثة السالفة قد يكون مرتجلاً أو منقولاً، مفرداً أو مركباً، إلا الكنية فإنها لا تكون إلا مركبة.

الأحكام الخاصة بالتقسيمات السالفة، وتتركز في النواحي الأربعة الآتية:

أولها: الأحكام الخاصة بإعراب العلم المفرد، والعلم المركب.

= الاسم هو ما وضعه الوالدان - ونحوهما أولاً دالاً على المسمى: ليكون اسماً له ابتداءً،

مهما كان ذلك، وما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع هذا الاسم الأول فإن كان مشعرا يمدح أو ذم فلقب، وإن كان مصدرا بأب أو أم ونحوهما مما سردناه فكنية. فاعتبار الإشعار بالمدح أو الذم، وملاحظة التصدير بأب أو أم أو نحوهما مما ذكرناه إنما يكون بعد وذع اللفظ الدال على الذات أولا، أي: بعد وضع الاسم". راجع الصبان، ج 1 أول باب الكلام وما يتألف منه عند قول ابن مالك: "قال محمد هو ابن مالك....".

فإن لم يعرف الموضوع ابتداء والسابق من الاسم واللقب فالأحسن اعتبار المتقدم هو الاسم والمتأخر هو اللقب، والكنية هي المصدرة بأحد الألفاظ المعروفة، "أب - أم ...".

1 أحمنا في رقم 1 من هامش ص 300 إلى أن الكنية - مع تركيبها الإضافية لفظا - معدودة من قسم العلم الذي معناه إفرادي، فكل واحد من جزئها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية. ولهذا حين يقع بعدها تابع، كالنعت مثلا في قولنا: جاء أبو الفوارس الشجاع، فإن النعت، "وهو هنا كلمة: "الشجاع" يعتبر في المعنى نعتا للاثنين معا، أي: للمضاف والمضاف إليه، ولا يصح أن يكون نعتا لأحدهما فقط، وإلا فسد المعنى. ولكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده. أي: أن لفظه تابع في إعرابه المضاف، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه معا.

طبقا لما سيجيء في بات النعت "ج 3 م 114 ص 429" - راجع التصريح ج 2 آخر باب الإضافة، عند الكلام على الشاهد في قول معاوية حين سلم من الطعنة ومات منها على بن أبي طالب.

نجوت وقد بل المرادي سيفه ... من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

والمرادي هو قائل على رضي الله عنه. "واسمه: عبد الرحمن بن ملجم، من قبيلة مراد" - 2 وما سبق يقتضى أن يكون المضاف إليه غير لقب للمضاف، فلا يصح في الكنية أن يكون عجزها "وهو المضاف إليه" لقبا لصدرها، "وهو المضاف" لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه - في الأغلب - إلا بتأويل متكلف، كما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 317.

ثانيها: الأحكام الخاصة بالترتيب بين الاسم، والكنية، واللقب، إذا اجتمع من هذه الأعلام اثنان، أو ثلاثة.

ثالثها: الأحكام الخاصة بإعراب ما يجتمع منها.

رابعها: الأحكام المعنوية وبقية الأحكام اللفظية الأخرى التي تتصل بعلم الشخص وعلم الجنس.

أ- فأما العلم المفرد، كحامد، وسعيد، وسميرة، وعبد... فإنه يخضع في إعرابه وضبط آخره حاجة الجملة المشتتملة عليه؛ فقد يكون مبتدأ، أو: خبراً، أو فاعلاً... أو مفعولاً، أو مجروراً بالإضافة، أو بالحرف، أو غير ذلك؛ فيرفع، أو ينصب، أو يجر على حسب ما تقتضيه الجملة. تقول: حامد أديب، إن حامداً أديباً. أُعْجِبْتُ بأدب حامد؛ فتضبط كلمة: "حامد" بالضبط المناسب لموقعها¹ كالشأن في كل الأسماء المنفردة.

وأما العلم المركب: فإن كان تركيبه إضافياً، كعبد الله -أعرب صدوره وهو المضاف- كإعراب المفرد السابق "أي: على حسب حاجة الجملة؛ فيكون مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو غير ذلك." ويبقى المضاف إليه على حالته؛ وهي الجر دائماً. تقول: عبدُ الله شاعرٌ، فاز عبدُ الله، صاحبت عبدُ الله، سارعت إلى عبدِ الله؛ فالمضاف - وهو كلمة: عبد - تغيرت حركة آخره بتغير حاجة الجمل، وبقي المضاف إليه مجروراً لم يتغير.

وإن كان تركيبه إسنادياً "مثل: فتحَ اللهُ...، الخَيْرُ نازلٌ" بقي على حاله قبل التسمية؛ فلا يدخله تغيير مطلقاً، لا في ترتيب حروفه، ولا في ضبطها ثم يجرى عليه ما يجرى على المفرد فيعرب على حسب حاجة

1 هذا الحكم عام: فيشمل الكلمة المبنية إذا نقلت من معناها وصارت علماً، فقد جاء

في التصريح، ج2 أول باب المنادى ما نصه:

وقال الرضي في باب العلم: إذا نقلت الكلمة المبنية، وجعلتها علماً غير ذلك اللفظ

فالواجب الإعراب" أه، ثم قال صاحب التصريح ما نصه:

"فعلى هذا تقول في: كيف، وهؤلاء، وكم، ومنذ.... أعلما عند النداء: يا كيف، ويا

هؤلاء وياكم، ويا منذ.... بضمه ظاهرة، فهي متجددة للنداء" أه.

وهناك النص الآخر الذي سبق تدوينه في ص 79 بعنوان: "ملاحظة" وما يختلف عنها

في "ج" من ص 146.

الجملة التي تحتويه؛ فيكون مبتدأ، وخبراً، وفاعلاً، ومفعولاً، وغير ذلك على حسب ما تقتضيه تلك الجملة. إلا أن آخره يظل على حاله ملتزماً حركته الأولى قبل العلمية في جميع تلك الحالات مهما تغيرت الجمل؛ فكأنه كلمة واحدة تلازمها علامة واحدة للإعراب، لا تتغير في الرفع، ولا في النصب، ولا في الجر، تقول: "فتح الله" نشيط. جاء "فَتَحَ اللهُ". صاحبت "فَتَحَ اللهُ" رضيت عن "فَتَحَ اللهُ". فالعلم: "فتح الله" في الجملة الأولى: مبتدأ، مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره للحكاية. وفي المثال الثاني: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره للحكاية، وفي الثالث: مفعول به، منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة للحكاية، وفي الرابع: مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة للحكاية؛ فهولا يتأثر بالعوامل متأثراً ظاهراً، وإنما يتأثر بها متأثراً تقديرياً. يصيب آخره، فيجعله معرباً بحركات مقدرة للحكاية.

ويقال في المثال الثاني: "الخيرُ نازل" حضر. إن "الخيرُ نازل" حضر، سَلَّمَ على "الخيرُ نازل"، وهكذا في كل مثال آخر من أمثلة المركب الإسنادي، وملحقاته 2 فإنه يكون معرباً تقديرًا لأجل

1 الحكاية الأصلية معناها: أن نردد اللفظ بحالته الأصلية ونعيد نطقه أو كتابته بالصورة التي سمعناها أو قرأناها من غير أن نغير شيئاً من حروفه أو حركاته مهما غيرنا الجمل والتراكيب ويجوز أن نرده بمعناه إن لم يمنع ما نع ديني، أو غيره، كإرادة النص عليه من غير إدخال تغيير فيه. "راجع مزية الحكاية في رقم 1 من هامش ص 31، ثم من هامش: "أ" ص 45 م 62 ج 2 حيث الإيضاح المناسب".

وإنما كانت الضمة مقدرة هنا وفي كل حالات الرفع لأن الضمة الموجودة حالياً هي الضمة التي كانت في العلم قبل أن يكون مبتدأ أو خبراً، فلم تترك "مكانها لتحل فيه الضمة الخاصة بالمبتدأ أو بغيره من المرفوعات ويكون. منصوباً بفتحة مقدرة، ومجروراً بكسرة مقدرة.

2 يدخل في هذه الملحقات: العلم المنقول من حرفين، مثل: ربما، إنما.... والعلم المنقول من حرف واسم، مثل: إن عمر، أو: من حرف وفعل، مثل: لن يسافر - وقد سبقت لحة عن هذه الأنواع الثلاثة في ص 305 فكل علم عن هذه الأعلام الملحقة وأشباهاها ليس مركباً إسنادياً، لأنه ليس جملة. ولكنه عند الإعراب يحكى كالمركب الإسنادي. أما العلم المركب من موصوف وصفه، مثل: "محمد الفاضل" فقد اعتبره النحاة ملحقا بالمفرد، فيجري على الموصوف الإعراب على حسب =

الحكاية. 1

وإن كان تركيبه مزجياً غير مختوم بكلمة "وَيْه"، مثل: رامهرمزُ ونُيُوتُرك ... فإنه يعتبر كالكلمة الواحدة؛ فيعامل من ناحية الإعراب معاملة المفرد، فيكون على حسب جملته؛ مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً، ... أو غير ذلك؛ لكنه يرفع بالضممة من غير تنوين، وينصب ويجر بالفتحة في الحالتين من غير تنوين². تقول: رامهرمزُ جميلةٌ، وإن رامهرمزُ جميلةٌ، سمعت برامهرمزُ، فتتغير حركة الحرف الأخير وحده تبعاً لحالة الإعراب، ويبقى غيره على حالته الأولى.

فإن كان تركيبه مزجياً مختوماً بكلمة: "وَيْه" مثل: حمدويه، خالويه" كان كسابقه خاضعاً لحاجة الجملة؛ فيكون مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو: مفعولاً ... إلخ، إلا أن آخره في كل هذه الأحوال يكون مبنياً على الكسر -في المشهور- تقول: خالويه، عالم جليل، وإن خالويه عالم جليل، وخالويه شهرة فائقة ... فقد وقعت كلمة: "خالويه" مبتدأ، واسماً لإن، ومجرورة باللام، ولم تتغير حالة آخرها بتغير الجمل؛ بل لزم البناء على الكسر؛ فهي مبتدأ مبنية على الكسر في محل رفع. وهي اسم إن مبنية

= الجملة، وتتبعه الصفة في علامة الإعراب. ولعل الأفضل أن يكون ملحقاً في حكمه بالمركب الإسنادي فيحكي، منعاً من اللبس، ومنع اللبس من أهم الأغراض التي تحرص عليها اللغة، وقالوا في التسمية بمثل: "عالم أبوه" ومثل: "مكرم محمد إن كلمة "عالم" تعرب على حسب العوامل التي قبلها.

أما كلمة: "أبوه" و "محمد" فيبقيان على حالهما، والأفضل عندي أيضاً أن يجري على هذا النوع.

حكم المركب الإسنادي، منعاً من اللبس، إلا إن كانت الأساليب الصحيحة تخالفه، فيجب اتباعها، والقياس عليها. ولكني لم أهتم إلى شيء مسموع من العرب من تلك الأساليب، ولم أعرف من روى عنهم أمثلة منها.

1 هناك آراء أخرى في طريقة إعرابه أشرنا إليها في ص 313 ونرى عدم استعمالها، لاعتبارات شتى، في مقدمتها: أنها لا تلائم الحياة الحاضرة، ولا تساير الأساليب الصحيحة المنتشرة اليوم.

2 لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي، فيرفع بالضممة، وينصب بالفتحة،

ويجر بالفتحة أيضا، من غير أن يدخله التنوين مطلقا، في حالة من تلك الحالات ما دام علما مزجيا- كما سبق في "ب" من ص 176 - فإن خرج م العلمية جاز تنوينه على الوجه الذي أوضحناه في رقم 3 من هامش ص 33.

(311/1)

على الكسر في محل نصب، وهي مجرورة باللام مبنية على الكسر في محل جرّ 1 ... وهكذا في الأحوال التي تشابه ما سردناه 2. "ملاحظة": إذا أريد تثنية نوع من أنواع المركب السالفة، أو جمعها وجب اتباع الطريقة الخاصة بذلك وهي مشروحة في مكانها الأنسب 3.....

1 هذا الإعراب في الحالات الثلاث هو الأوضح والأسهل، ويصح إعراب آخر، في حالة الرفع تقول: مرفوع بضمّة مقدرة، منع من ظهورها حركة البناء الأصلي على الكسر، وفي حالة النصب منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلي على الكسر ... وفي حالة الجر: مجرور بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلي على الكسر.... نقول هذه العبارات أو ما يماثلها في تأدية المراد.

2 انظر أنواعا أخرى من المركب المزجي وأحكامها في رقم 5 من هامش ص 300 وفي ص 318.

3 الجزء الرابع، م 174 باب جمع التكسير" بعنوان: "جمع أنواع المركب جمع تكسير" ص 506.

(312/1)

.....

زيادة وتفصيل:

من أنواع المركب المزجي ما يستعمل غير علم 1؛ كالمركب العددي، أي: الأعداد المركبة، وهي: أحد عشر، وتسعة عشر، وما بينهما. فكل واحد منها مبني دائما على فتح الجزأين في جميع أحواله، وفي كل التراكيب. ويقال في إعرابه: مبني على فتح الجزأين

في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حالة الجملة. ما عدا اثني عشر، واثنتي عشرة؛ فإنهما يعربان إعراب المثنى. فاثنا واثنتا ترفعان بالالف في حالة الرفع، وتنصبان وتجران بالياء في حالتي النصب والجر. أما كلمة: "عشر، وعشرة" فهي اسم مبني على الفتح لا محل له، لأنها بدل من حرف النون في المثنى. ويقال هذا في إعرابهما - كما سبق 2- وسيجيء تفصيل الكلام على هذا في الباب الخاص بالعدد، بالجزء الرابع. وكالظروف المركبة، مثل: "صباح مساء" في مثل: "والدي يسأل عنا صباح مساء" أي: دائماً. وكالظروف المركبة في مثل: "أنت جازنا بيت بيت"، أي: ملاصقاً. فكل هذه المركبات التي من نوع الأعداد، والظروف، والأحوال - مبنية على فتح الجزأين في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حالتها من الجملة؛ تقول في الأعداد: جاء أحد عشر رجلاً، وأبصرت أحد عشر رجلاً، ونظرت إلى أحد عشر رجلاً. وتقول: أنا أسأل عنك "صباح مساء" أي: دائماً. فهو ظرف مبني على فتح الجزأين في محل نصب. وتقول: أخى جارى "بيت بيت" فهو مبني على فتح الجزأين في محل نصب، حال، فيكون اللفظ المركب مبنياً على فتح الجزأين في محل رفع؛ لأنه فاعل - مثلاً، أو شيء آخر يكون مرفوعاً -، وفي محل نصب لأنه مفعول به، أو ظرف،

-
- 1 سبقت إشارة لهذا في ص 300 وفي رقم 5 من هامشها حيث الكلام على تعريف المركب المزجي، وأنواعه.... و.... و.... ومنه ما يفصل بين كلمتين الواو الزائدة سماعاً، المهمة التي ليست إلا للفصل المحض، نحو: "كيت وكيت - وذيت وذيت" بالبيات الآتي في موضعه من ج 4 باب "كم" ص 540 م 168.
- 2 في "و" من ص 134، وفي: "د" من ص 156.

(313/1)

أو حال، أو: شيء آخر منصوب، وفي محل جر؛ لأنه مجرور. فأخر كل كلمة من الكلمتين يلزم حركة واحدة لا تتغير؛ هي الفتحة. وحكم هذا المركب هو البناء على الفتح.

وهذا الإعراب في الأمثلة السابقة نوع مما يسمونه الإعراب: "المحلّي" 1 حيث يكون

للكلمة حالة لفظية ظاهرة، حلت محل أخرى غير ظاهرة، ولكنها ملحوظة برغم عدم ظهورها؛ فتراعى في التوابع وغيرها، وهو غير "الإعراب التقديري" الذي سبق الكلام عليه².

وما ذكرنا من حكم المركب المزجي بأنواعه المختلفة هو الذي يحسن الأخذ به، والاقتصار عليه وحده في استعمالنا؛ لأنه أشهر الآراء وأقواها ... والاقتصار عليه يمنع الفوضى في ضبط الكلمات، ويريحنا من جدل أهل المذاهب المختلفة. وعلى الرغم من هذا سنذكر بعض الآراء الأخرى، لا لاستعمالها؛ ولكن ليستعين بها من يشاء في فهم النصوص القديمة التي وردت بها، واشتملت عليها.

فمن تلك الآراء أن المركب المزجي غير المختوم بكلمة: "ويه" يجوز فيه البناء على الفتح في جميع حالاته. نقول: هذه بعلبك. إن بعلبك جميلة. لم أسكن في بعلبك، فتكون مبنية على الفتح دائماً في محل رفع، أو نصب، أو جرّ.

ومنها: أنه يجوز إعرابه إعراب المتضافين³؛ فيكون صدره -وهو المضاف- معرباً على حسب حالة الجملة، ويكون عجزه -وهو المضاف إليه- مجروراً أبداً؛ تقول: هذه بعل بلك. إن بعل بلك جميلة. لم أسكن في بعل بلك.

1 ومن أنواعه أيضاً جميع الأسماء المبنية، "كأسماء الإشارة والموصول، والضمير" وبعض الأفعال المبنية "كالماضي الواقع فعل شرط، أو جوابه، فإنه مبني في محل جزم"، وكذلك بعض الجمل "كالتي تقع خبراً، أو صفة، أو حالاً...." انظر البيان في ص 84، ثم ص 198.

2 ص 84 وفي "ج" من ص 198.

3 والإضافة هنا غير محضة للأسباب الموضحة في موضعها الأنسب، وهو باب: "الإضافة"، ج3 ص 47 م 93 وفي باب الممنوع من الصرف "ج4 م 147" و"و" ص 218 وهامشها.

(314/1)

وفي هذه الحالة -وحدّها- يحسن في الكتابة فصل المضاف من المضاف إليه، وعدم

وصلهما خطأً. بخلاف أكثر الحالات الأخرى. كما أن المضاف في هذه الحالة إن كان معتل الآخر فإنه يظل ساكنًا دائمًا، ولا تظهر عليه الحركة؛ بل تقدر؛ مثل: عرفت "مَعْدِي كَرِبٍ"، فكلمة "معدِي" مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الياء: مع أن الفتحة تظهر على الياء دائمًا، ولكنها لا تظهر هنا، لثقلها مع التركيب - كما سبق البيان¹. أما المركب المزجي المختوم بكلمة: "وَيْه" فقد أجازوا فيه حالة أخرى غير البناء على الكسر، هي إعرابه كالممنوع من الصرف، فيرفع بالضممة، وينصب ويجر بالفتحة، من غير تنوين في الحالات الثلاث؛ مثل: سيبويه إمام نحوي كبير، عرفت سيبويه، وتعلمت من سيبويه.

1 عند الكلام على المنقوص في ص 196.

(315/1)

-
- ب- أما الترتيب بين قسمين 1 فيلاحظ فيه ما يأتي:
- 1- لا ترتيب بين الاسم والكنية، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر، مثل: أبو الحسن عليّ بطل، أو: عليّ أبو الحسن بطل.
 - 2- لا ترتيب بين اللقب والكنية؛ فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر؛ مثل: الصديق أبو بكر أول الخلفاء الراشدين، أو: أبو بكر الصديق أول الخلفاء الراشدين.
 - 3- يجب الترتيب بين الاسم واللقب؛ بحيث يتقدم الاسم ويتأخر اللقب 2. مثل: عمر الفاروق هو الخليفة الثاني من الخلفاء الراشدين، وهذا الترتيب واجب إن لم يكن اللقب أشهر من الاسم؛ فإن كان أشهر جاز 3 الأمران؛ مثل: المسيح 4 عيسى بن مريم رسول كريم، أو: عيسى بن مريم المسيح رسول كريم. ذلك أن "المسيح" أشهر من "عيسى". ومثل: السفاح عبد الله أول خلفاء العباسيين، أو: عبد الله السفاح ... ومن أجل ذلك كثر تقديم ألقاب الخلفاء والملوك على أسمائهم - مع صحة التأخير -.
- ومما سبق نعلم أن الترتيب عند اجتماع قسمين غير واجب إلا في حالة واحدة⁵،

-
- "1 و 1" أما حكم الترتيب عند اجتماع الثلاثة فيجيء في ص 319.
- 2 وتأخير اللقب عن الاسم واجب - بشرطه - سواء أوجد مع الاسم كنية أم لم توجد.
 - 3 وهناك صورة أخرى لا يجب فيها تقديم الاسم وتأخير اللقب، بل يجوز، هي: أن

يكون اجتماعهما على سبيل إسناد. أحدهما للآخر. "أي: الحكم على أحدهما بالآخر سلبا أو إيجابا". ففي هذه الحالة يتأخر المحكوم به، ويتقدم المحكوم عليه. فإذا قيل: من زين العابدين؟ فأجبت: زين العابدين على - فهنا يتقدم اللقب، لأنه المعلوم الذي يراد الحكم عليه بأنه على، ويتأخر الاسم لأنه محكوم به.... وإذا قيل: من على الذي تمتد حونه؟ فأجبت: على زين العابدين. فيتقدم الاسم هنا، لأنه المعلوم الذي يراد الحكم عليه، ويتأخر اللقب، لأنه محكوم به. وهكذا - انظر رقم 88 من هامش ص 442 ورقم 2 من هامش ص 493- فعندنا صورتان لا يجب تأخير اللقب فيهما، وإنما يجوز. 4 معاني المسيح كثيرة، منبها: أنه يمسح الباطل ويزيله. 5 زبدت عليها حالة ثانية في رقم 3 من هذا الهامش. وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

واسما أتى، وكنية، ولقبا ... وأخرن ذا إن سواه صحبا يريد: أن العلم ثلاثة أنواع، فيأتي اسما، أو: كنية، أو: لقبا، ثم أشار إلى أن هذا "أي: اللقب" يتأخر إن صحب سواه من القسمين الآخرين، بأن اجتمع مع الاسم أو الكنية، ولكن هذا الرأي يخالف المشهور، من أن اللقب لا يتأخر إلا مع الاسم فقط، دون الكنية- بالشرط الذي قدمناه- ولو أنه قال: "وأخرن ذا إن سواها صحبا" لكان أحسن، وأوفق في بيان أن المراد تأخير اللقب إن صحب شيئا سوى الكنية.

(316/1)

هي حالة اجتماع الاسم واللقب؛ فيجب تأخير اللقب عنه بشرط ألا يكون أشهر من الاسم؛ فإن كان أشهر جاز الأمران.

ج- أما إعراب قسمين عند اجتماعها فيُتَّبَع فيه ما يأتي:

1- إن كان القسمان مفردين 1 مثل: "عليّ سعيد" جاز اعتبارهما متضابفين 2 فيكون

الأول هو المضاف، ويضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة. ويكون الثاني هو

المضاف إليه، وهو مجرور دائماً؛ تقول: غاب عليّ سعيد 3، عرفت عليّ سعيد، وسألت

عن عليّ سعيد، وجاز عدم إضافتهما فيعرب الأول ويضبط على حسب حالة الجملة

ويكون الثاني تابعا له 4 في جميع حركات الإعراب؛ فتكون كلمة: "سعيد" مرفوعة أو

منصوبة أو مجرورة تبعا للكلمة

1 وفي هذه الحالة لا بد أن يكون أحدهما اسما والآخر لقباً، إذ لا دخل للكنية في الأفراد، لأنها لا بد أن تكون مركبة تركيباً إضافياً - كما سبق في ص 308- ولا بد أن يكون المضاف إليه معها غير لقب للمضاف، إذ الشيء لا يضاف - في الأغلب- إلى نفسه، طبقاً للبيان السابق في رقم 2 من هامش ص 308.

2 بشرط ألا يمنع من الإضافة مانع، كوجود "أل" في العلم الأول منهما، مثل: "السعد المقنع" اسم رجل، ولقبه، فلا يجوز إضافة "السعد" إلى "المقنع"، لأن الإضافة المحضة تمتنع فيها "أل" من المضاف. كما تمتنع الإضافة إذا كان المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد، كما يبدو هنا في ظاهر الأمر، ولكنهما مختلفان تأويلاً، فأحدهما يراد به الاسم المجرد، والآخر يراد به المسمى، كما سيجيء التفصيل في باب الإضافة ج 3 هامش ص 41 و 119 م 93 - وهذا النوع من إضافة الاسم إلى المسمى، "أي: إلى اللقب". والحاجة إلى هذا التأويل في هذا الوجه جعلت الإعراب على الوجه التالي أفضل.

3 جاء في ص 23 ج 1 من شرح: "المفصل" ما ملخصه:
إذا لقيت علماً مفرداً بمفرد أضفت العلم إليه، نحو: سعيد كرز. كان اسمه: "سعيداً"، ولقبه "كرزاً" فلما جمع بينهما أضيف العلم إلى اللقب وكذلك. "قيس قفة، وزيد بطة". فإذا أضفت الاسم إلى اللقب صار كالاسم الواحد، وسلب ما فيه من تعريف العلمية، كما إذا أضفته إلى غير اللقب، نحو: "زيدكم" فصار التعريف بالإضافة. وجعلت الألقاب معارف، لأ، ها جرت مجرى الأعلام، وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالألف واللام قبل التلقب - أي: إن وجداً من قبل -، كما أنا إذا قلنا: "الشمس" كان معرفة بالألف واللام، وإذا قلنا: "عبد الشمس" - كان من قبيل الأعلام. فالعلم يفقد التعريف بالعلمية عند إضافته إلى اللقب ويكتسب تعريفاً جديداً بالإضافة. وكل هذا بشرط إضافته إلى اللقب ".... أه. ثم راجع رقم 1 من هامش ص 294.

4 فيعرب الثاني بدلاً من الأول، بدل كل من كل، أو يعرب عطف بيان، أو تأكيداً لفظياً بالمرادف، فهذه الإعرابات الثلاثة جائزة. إلا إن منع من البديل مانع مما ذكره في بابه، فيمتنع ويبقى الإعرابان الآخران.

هذا، وإعراب الثاني تابعاً للأول على وجه من الأوجه الثلاثة، قوي لا تأويل فيه، فهو خير من الإعراب في الحالة الأولى، حالة اعتبارهما متضايقين لما فيها من التأويل الذي أشرنا إليه في رقم 2.

الأولى؛ وهي عليّ. ولا دخل للكنية هنا لأن الكنية مركبة تركيباً إضافياً، فتدخل في الأحوال الثلاثة الآتية الخاصة بالمركب الإضافي، ولا تدخل في المفرد الذي نحن بصدده - كما أشرنا من قبل.

2- وإن كان القسمان، مركبين معاً تركيب إضافة؛ مثل: "عبد العزيز سعد الله" فإن المضاف الأول، وهو: "عبد" يُضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة، ويكون المضاف الثاني، وهو: "سعد" تابعاً له¹ في حركات إعرابه.

3- وإن كان الأول هو المفرد والثاني هو المركب تركيب إضافة؛ مثل: "علي زين العابدين" - أعرب المفرد على حسب حالة الجملة، وجاء المضاف الذي بعده تابعاً له في حركته؛ تقول: عليّ زين العابدين شريف. إن عليّاً زين العابدين شريف. وماذا تعرف عن عليّ زين العابدين؟

ويجوز شيء آخر؛ أن يكون الأول المفرد مضافاً؛ يُضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة، وأن يكون المضاف إليه هو صدر الثاني؛ تقول: عليّ زين العابدين شريف، إن عليّ زين العابدين شريف. ماذا تعرف عن عليّ زين العابدين؛ فتكون كلمة: "عليّ" معربة على حسب العوامل، ومضافة. وتكون كلمة: "زين" مضافة إليها مجرورة.

"4" إن كان الأول هو المضاف والثاني هو المفرد؛ مثل: زين العابدين عليّ - فإن صدر الأول؛ أي: المضاف، يضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة، ويعرب المفرد تابعاً له، تقول: زين العابدين عليّ شريف، إن زين العابدين عليّاً شريف، عطفت على زين العابدين عليّ.

أما المركب المزجي وملحقاته، والمركب الإسناديّ فلا يعتد بتركيبهما في هذا الشأن وإنما يعتبر كل منهما بمنزلة المفرد عند اجتماعه بقسم آخر وتجرى عليه أحكام المفرد السابقة².

1 فيعرب بدل كل من كل، أو عطف بيان، أو توكيدا لفظياً بالمرادف، بالإيضاح الذي سبق في رقم 4 من هامش الصفحة الماضية.

2 مع ملاحظة الحالة الإعرابية الخاصة بكل منهما - كما شرحناها في ص 308 وما بعدها - فالمركب الإسنادي يلزم آخره حركة لفظية لا تتغير، ويكون معها في محل رفع، أو نصب، أو جر، بسبب الحكاية، والمركب المزجي المختوم بكلمة: "ويه" يلزم آخره حالة واحدة، وهي: البناء على الكسر - في الأغلب - ويكون معها في محل رفع، أو نصب، أو جر.... وإن لم يكن مختوماً بكلمة "ويه" =

وإلى هنا ينتهي الكلام على الترتيب والإعراب 1 بين قسمين عند اجتماعهما. أما إذا اجتمعت الأقسام الثلاثة: "الاسم، والكنية، واللقب" فيراعى في الترتيب بينها ما سبق إيضاحه؛ حيث يجوز تقديم بعضها على بعض. إلا اللقب فلا يجوز تقديمه - في أكثر حالاته - على الاسم 2؛ ففي مثل: عمر بن الخطاب الفاروق - يجوز أن تقدم أو تؤخر ما شئت من الاسم، أو: الكنية، أو اللقب. إلا صورة واحدة لا تجوز؛ وهي: تقديم كلمة "الفاروق" على "عمر". وكذلك يراعى في الإعراب بين الأول والثاني ما سبق أيضاً. أما الثالث فيكون تابعاً للأول في حركاته.

= ولا مبنياً على فتح الجزأين، رفع بالضمة من غير تنوين، ونصب وجر بالفتحة من غير تنوين فيهما، لأنه ممنوع من الصرف - في الأشهر - وهذه هي الأحكام الإعرابية الشائعة التي يحمل الاختصار عليها الآن، وترك ما عداها مما يدخل في باب اللهجات التي لا تناسب حاضرتنا.....

ويلاحظ كذلك أن الثاني في الصور السالفة كلها يجوز فيه "القطع" المشار إليه في رقم 1 من هامش ص 320....

1 وفي الإعراب يقول ابن مالك من غير أن يتعرض للتفصيل والترتيب الذي سلكناه. وإن يكونا مفردين فأضف ... حتماً، وإلا أتبع الذي ردف يريد بالشطر الأول: أنه: إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم، وكانا مفردين، مثل: سعيد محمود وجب عنده إعرابهما متضايفين، فالأول، وهو المضاف يعرف على حسب حالة الجملة، والثاني يعرب مضافاً إليه مجروراً، هذا رأي ابن مالك، وقد عرفنا البيان الشافي في ذلك، حيث أوضحنا أن الإضافة ليست واجبة، وإنما هي جائزة كالإتباع: بل الإتباع أفضل.

ثم يقول في الشطر الثاني: إن لم يكونا مفردين، بأن يكونا معاً مركبين تركيب إضافة، أو يكون الأول مركباً إضافياً والثاني مفرداً، أو العكس، فإن الأول يعرب على حسب حاجة الجملة، والثاني يكون تابعاً له في الإعراب "فيكون: بدلاً، أو عطف بيان، أو توكيداً لفظياً بالمرادف" ومعنى "الذي ردف" أي: الذي جاء ردفاً للأول، أي: بعده متأخراً عنه.

ثم أشار إلى نوعين من أنواع العلم، هما: المركب الإسنادي والمزجي، فقال:

وجملة، ما يمزج ركباً ... ذا إن بغير، "وبه" تم أعرباً
أي: أن التركيب الإسنادي وهو المراد بقوله: "جملة" وكذلك المركب المزجي غير المختوم
بكلمة، "وبه" فإنهما يعربان على حسب حاجة الجملة. وقد شرحنا طريقة إعرابهما، وإن
لم يوضحهما الناظم، كما شرحنا طريقة إعراب المزجي المختوم بويه والأنواع المبنية على
فتح الجزأين "ص 313، ثم أشار إلى المركب الإضافية من غير أن يذكر حكمه بقوله:
وشاع في الأعلام ذو الإضافة ... كعبد شمس، وأبي قحافة
وعبد شمس: علم على جد معاوية، وأبو قحافة: علم على والد أبي بكر الصديق. وفي
هذا البيت والذي قبله إشارة إلى الأنواع الثلاثة للعلم المركب، وهي: العلم المنقول من
جملة، وهو المركب الإسنادي، والعلم المركب تركيباً مزجياً، والعلم المركب تركيباً إضافياً.
2 إلا في الصورتين الجائزتين، وقد أوضحنا إحداها في رقم 3 من ص 316 والأخرى
في رقم 3 من هامشها.

(319/1)

وكذلك يراعى في الإعراب بين الأول والثاني ما سبق أيضاً حين اجتماعهما بدون
الثالث، فإذا انضم إليهما لم يتغير إعرابهما، وأعرب الثالث تابعاً للأول في إعرابه 1.
د- هذا، وما يخص الأقسام السالفة من الأحكام المعنوية وباقي الأحكام اللفظية
الأخرى فقد سبق الكلام عليها 2.

1 ويجوز فيه أيضاً ما يسمى: "القطع" وهو جائز فيه وفي غيره على التفصيل الآتي:
إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم أو ثلاثة، فإنه يجوز دائماً في الثاني والثالث - إن
وجد - "القطع" وهو المخالفة للأول في حركته الإعرابية، والانفصال عنها إلى ما يخالفها
في الرفع، أو النصب، بشرط أن يكون الرفع أو النصب غير موجود في الأول، فإن كان
الأول مرفوعاً جاز قطع ما بعده إلى النصب، وإن كان الأول منصوباً جاز قطع ما بعده
إلى الرفع. وإن كان الأول مجروراً جاز فيما بعده القطع إلى الرفع، أو: القطع إلى
النصب، وزيادة على الجر بالتبعية، تقول في الزعيم "سعد زغلول": اشتهر سعد زغلولاً
بالخطابة، فيجوز قطع كلمة: "زغول" عن الرفع. أي: عن أن تكون مثل الأول في
حركته، وعن أن تكون تابعة له، وإنما تكون منصوبة، مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره:
أعنى، أو: أريد.... أو نحو ذلك.

وفي مثل: عرفت سعدا - زغلول - يجوز في كلمة: "زغلول" الرفع، فتكون مقطوعة عن حركة الأول غير تابعة له، فتعرب خبرا لمبتدأ محذوف، تقديره، "هو" مثلاً. وفي مثل: سمعت عن سعد زغلول - يجوز في كلمة "زغلول" الرفع، أو النصب، على القطع السالف، كما يجوز فيها الجر على أنها تابعة له....

وملخص ما سبق في القطع أنه: محالة الثاني والثالث لعلامة الاسم الأول، فإذا كان الأول مرفوعاً جاز في الباقي النصب فقط على القطع، مع إعراب المقطوع مفعولاً به لفعل محذوف. وإذا كان الأول منصوباً جاز القطع في الباقي إلى الرفع، أو إلى النصب، أو إلى الجر، مع إعرابه في كل حالة بما يناسبها، وتقدير العامل الملائم لها. أما الغرض من القطع ومن العدول عن الإعراب الذي أوضحناه للتابع - إلى الإعراب الآخر الذي أوضحناه هنا أيضاً، فغرض بلاغي، هو بيان أن المقطوع يستحق اهتماماً خاصاً، لرفعة شأنه، أو حقارة منزلته. وقد أوضحنا القطع - بتفصيل مناسب - والغرض البلاغي منه في باب المبتدأ والخبر لمناسبة أقوى، وهي: مناسبة حذف المبتدأ وجوبا "ص 510 م 39" أما موضعه الأصيل، وبيانه الأكمل فباب النعت من الجزء الثالث، ص 469 م 115.

2 في صفحتي 292 و 296 وما بعدهما.

(320/1)

المسألة الرابعة والعشرون: اسم الإشارة 1

تعريفه: اسم يعين مدلوله تعييناً مقروناً بإشارة حسية إليه؛ كأن ترى عصفوراً فتقول وأنت تشير إليه: "إذا" رشيق؛ فكلمة: "ذا" تتضمن أمرين معاً، هما: المعنى المراد منها: "أي: المدلول"، وهو: جسم العصفور، والإشارة إلى ذلك الجسم في الوقت نفسه. والأمران مقترنان؛ يقعان في وقت واحد2؛ لا ينفصل أحدهما من الآخر. والغالب أن يكون المشار إليه "وهو: المدلول" شيئاً محسوساً3 كالمثال السابق. وكأن تشير بأحد أصابعك إلى كتاب، أو قلم، أو سيارة، وتقول: ذا كتاب - ذا قلم - ذي سيارة. وقد يكون شيئاً معنوياً، كأن تتحدث عن رأي، أو: مسألة في نفسك، وتقول: ذي مسألة تتطلب التفكير، ذا رأي أبادر بتحقيقه ...

تقسيم أسماء الإشارة:

تنقسم أسماء الإشارة بحسب المشار إليه إلى قسمين؛ قسم يجب أن يلاحظ فيه المشار

إليه من ناحية أنه مفرد، أو مثنى، أو جمع ... ، مع مراعاة التذكير، والتأنيث، والعقل⁵، وعدمه في كل ذلك⁶. وقسم يجب أن

1 اسم الإشارة اسم مبهم وسيجيء بيان المبهم في "ج" من ص 338 وفي رقم 3 من هامش ص 340.

2 انظر ص 93، ففيها الإيضاح.

3 مما تجب ملاحظته أن الإشارة نفسها لا بد أن تكون حسية. أما مدلولها - وهو المشار إليه - فقد يكون حسيا وهو الأصل، وقد يكون معنويا.

4 إذا كان المشار إليه اسم جنس جمعيا فلاسم الإشارة حكم خاص، هو حكم الضمير العائد على مرجعه، وقد سبق بيانه في رقم 1 من هامش ص 22 وفي رقم 6 من ص 265 -.

5 والمراد بالعقل: من له قدرة على الفهم والتعلم والحكم، بأصل طبيعته، ولو فقد هذه القدرة لسبب عارض. وقد يعبر النحاة أحيانا "بالعالم" بدلا من: العقل.

6 إذا اختلف المشار إليه في التذكير والتأنيث مع المراد الأصيل منه جاز في اسم الإشارة التذكير والتأنيث، مراعاة لأحدهما، نحو: القطن محصول أساسي عندنا، وهذه الثروة يجب العناية بها، أو: وهذا ثروة يجب العناية بها ومثل: كتاب البخلاء للجاحظ زاد أدبي رائع، وهذه مزية يسعى وراءها الأديب، أو: وهذا مزية يعسى وراءها الأديب ومن الأمثلة قوله تعالى: {فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ} - وقد أشرنا لهذا في رقم 1 من هامش ص 22 265.

(321/1)

يلاحظ فيه المشار إليه أيضاً، ولكن من ناحية قربه، أو بعده، أو توسطه بين القرب والبعـد¹.

فالقسم الأول خمسة أنواع:

أ- ما يشار به للمفرد المذكر مطلقاً؛ "أي: عاقلاً أو غير عاقل": وأشهر أسمائه "ذا"².

نحو: ذا طيار ماهر - ذا بلبل صدّاح³.

ب- ما يشار به للمفردة⁴ المؤنثة - عاقلة وغير عاقلة - وهو عشرة ألفاظ؛ خمسة

مبدوءة بالذال هي: ذي، ذه، ذه، بكسر الهاء مع اختلاس⁵ كسرتها، ذه - بكسر⁶

- 1 تقدير القرب والبعد والتوسط متروك للعرف الشائع عند المتكلم، ومن معه.
- 2 "ذا" هو الأشهر. ويجسن الاقتصار عليه - حرصاً على التيسير والإيضاح - وترك ما عداه مما هو مسموع بقلّة عن العرب، مثل: "ذاء" بهمزة مكسورة. و "ذائه" بهمزة مكسورة دائماً، بعدها هاء مكسورة كذلك، و "ذاؤه" بهمزة وهاء مضمومتين دائماً. و "ألك" - للبعيد - بهمزة مفتوحة ممدودة هي اسم الإشارة، بعدها لام مكسورة للبعد، فكاف للخطاب "أي: ذلك" فهذه الألفاظ الواردة لإشارة المفرد المذكور خمسة، سردناها لنستعين. بمعرفتها على فهم ما ورد منها في الكلام القديم، مثل قول القائل: هذاؤه الدفتر خير دفتر ... في يد قرم ماجد مصدر مع تفضيل الاقتصار في استعمالنا على "ذا" كما سبق.
- 3 المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة كالمثاليين المذكورين، أو حكماً، كالإشارة إلى جمع، أو فريق، مثل: هذا الجمع مسارح للخيرات، هذا الفريق غالب. وأيضاً في مثل: الصيف حار، والشتاء بارد، أما الخريف فبين ذلك. أي: بين المذكور من الحار والبارد. ومما وقعت الإشارة به للجمع حكماً قول الشاعر: ولقد سئمت من الحياة وطولها ... وسؤال هذا الناس: "كيف ليبد"
- 4 سواء أكانت مفردة حقيقة كما مثل، أم حكماً: مثل الفرقة والجماعة - على الوجه المتقدم في رقم 3.
- 5 الاختلاس هو: النطق بالحركة خفيفة سريعة، مع عدم إطالة الصوت بها.
- 6 الإشباع إيضاح الحركة، مع تقويتها وإطالة الصوت بها، حتى ينشأ من ذلك حرف علة مناسب، كالألف بعد الفتحة، وكالواو بعد الضمة، والياء بعد الكسرة - وهو حرف علة زائد، يقال له: "حرف إشباع". ويجوز كتابتها مع الإشباع هكذا "ذهي" بإثبات الياء الناشئة من إطالة الصوت بالكسرة.
- 7 ومن التيسير أن نجعلها كلها اسم إشارة، ولا نتابع الرأي القائل: إن اسم الإشارة هو "ذا" وحدها، وإن التاء للتأنيث. والغالب فيها الضم، فهي اسم إشارة مبني على الضم في محل رفع، أو نصب، أو جر على حسب موقعها في جملتها.

وخمسة مبدوءة بالتاء، هي: تي، تا، ته، تهِ، بكسر الهاء مع اختلاس الكسرة، ته¹، بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً. تقول: ذي الفتاة شاعرة ... تي الفتاة محسنة ... وكذا الباقي منهما².

ج- ما يشار به للمثنى المذكر مطلقاً- أي: عاقلاً وغير عاقل، وهو لفظة واحدة: "ذَانٍ" رفعاً، وتصير: "ذَيْنِ" نصباً وجرّاً. تقول: ذَانِ عالمان، إِنَّ ذَيْنِ عالمان، سلمت على ذَيْنِ، فيعرب كالمثنى، أي: "ذَانِ": مبتدأ مرفوع بالألف. "ذَيْنِ": اسم: "إِنَّ" منصوب بالياء. "ذَيْنِ"، مجرور بعلی، وعلامة جره الياء أيضاً.

د- ما يشار به إلى المثنى المؤنث مطلقاً، وهو لفظة واحدة: "تَانِ" رفعاً "وتصير: تَيْنِ" نصباً وجرّاً؛ تقول: تَانِ محسنتان؛ إِنْ تَيْنِ محسنتان، فرحت بَتَيْنِ المحسنَتَيْنِ. "تَانِ" مبتدأ مرفوع بالألف. "تَيْنِ" اسم: "إِنَّ" منصوب بالياء. "تَيْنِ" مجرور بالياء، وعلامة جره الياء.

هـ- ما يشار به للجمع مطلقاً "مذكراً ومؤنثاً، عاقلاً وغير عاقل" هو لفظة واحدة: "أولاءٍ". ممدودة في الأكثر، أو: أولى مقصورة؛ مثل:

1 ويجوز إثبات الياء الناشئة من الإشباع هكذا "تهي". كما سبق في رقم 6 من الهامش السابق.

2 يقول ابن مالك:

بذا لمفرد مذكر أشر ... بذِي وذِه، تي، تا، على الأنثى اقتصر
أي: أشر للمفرد المذكر بكلمة: "ذا" واقتصر في الإشارة إلى الأنثى على كلمة: "ذي" و
"ذِه" و "تي" و "تا" ولم يذكر الباقي.

3 يقول ابن مالك:

و"ذَان، تَان" للمثنى المرتفع ... وفي سواه "ذَيْن". "تَيْن" اذكر تطع
أي: للمثنى في حالة رفعه صيغتان، هما: ذَان، وتَان، ولم يوضح المشار إليه بهما وقد عرفناه: "وَذَان" للمثنى المذكر والمرفوع، و "تَان" للمثنى المؤنث المرفوع"، وفي سوى الرفع يقال فيهما: "ذَيْن" و "تَيْن" بالياء والنون ويجوز تشديد النون، وعدم تشديدها في: "ذَان، وتَان"، وكذلك في "ذَيْن وتَيْن"، لكن عند تشديدها في الأخيرتين تتحرك الياء بالفتحة، أي: أنها تتحرك بالفتحة في حالتي نصبهما وجرهما إذا شددت النون-
وستجيء الإشارة لهذا في رقم 2 من هامش ص 344 -.

4 يقول ابن مالك:

وبأولى أشر لجمع مطلقاً ... والمد أولى.....

أولئك الصناعات نافعون. ومثل: {إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} 1.

أما القسم الثاني من أسماء الإشارة، وهو الذي يلاحظ فيه المشار إليه من ناحية قرينة، أو بعده، أو توسطه بين القرب والبعد؛ فإنه ثلاثة أنواع:

أ- الأسماء التي تستعمل في حالة قرينة. هي: كل الأسماء السابقة الموضوعة للمفرد، والمفردة، والمثنى والجمع، بنوعيهما، من غير اختلاف في الحركات أو الحروف، ومن غير زيادة شيء في آخرها.

ب- الأسماء التي تستعمل في حالة توسطه للدلالة على أن المشار إليه متوسط الموقع بين القرب والبعد، هي: بعض الأسماء السابقة بشرط أن يُزاد في آخر اسم الإشارة الحرف الدالة على التوسط، وهذا الحرف هو: "كاف الخطاب الحرفية2". فإنها وحدها، بغير اتصال لام البعد بها، هي الخاصة بذلك.

1 المد والقصر عند اللغويين والقراء - "كما سبق عند الكلام على المقصور في رقم 5 من هامش ص 188 وكما يجيء في رقم 1 من هامش ص 345 وكذا رقم 1 من هامش ص 558 م 170 ج 4" - يكون في المعرب وفي المبني، كما نرى هنا كلمة: "أولا" أما عند النحاة فمقصوران على المعرب.

والمقصود بالمد في البيت السالف "في رقم 4" الإشباع الذي شرحناه في رقم 6 من هامش ص 322 وهو المد الصرفي الذي يقضي بوجود همزة في آخر الكلمة بعد ألف المقصور. أما الهمزة التي في أول كلمة: "أولى" فلا يصح إشباعها عند النطق بها، بالرغم من أن قواعد الإملاء توجب زيادة واو بعدها في الكتابة للفرق بينها وبين كتابة: "الألى" التي هي اسم موصول - كما ستجيء في رقم 1 من هامش ص 345 - وهذه العلة لا تثبت اليوم على التمحيص. وقد آن الوقت لإعادة النظر في قواعد الإملاء على يد المختصين بهذه الشؤون، ولا سيما الجمع اللغوي.

2 هذه الكاف حرف مبني، وليست ضميرا، فلا يصح أن يكون اسم الإشارة مضافا، وهي مضاف إليه، لأنها حرف كما قلنا، ولأن اسم الإشارة بجميع أنواعه - حتى المثنى منه - لا يضاف، لأنه "ما عدا المثنى" مبني - كما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 334 -، والمبني في أكثر حالاته لا يضاف. ومع أن هذا الكاف حرف خطاب فإنها

مع غير كلمة: "هنا" الآتية في ص 327- تتصرف كما تتصرف الكاف الاسمية التي هي ضمير خطاب على حسب المخاطب" فتكون الحرفية مبنية على الفتح للمخاطب المفرد، المذكر، وعلى الكسر للمخاطبة نحو: ذاك - ذاك. وتلحقها علامة التثنية، وميم جمع المذكر، ونون النسوة، نحو: ذاكما، ذاكن. وهذا هو "التصرف الكامل" وهو أشهر اللغات وأسمها، ويحسن الأخذ به وحده، لأن يساعد على زيادة الإيضاح ومنع اللبس.

وهناك لغة أخرى لا تلحق بها علامة، وتبنيها على الفتح لكل أنواع المخاطب المذكر، وعلى الكسر لكل أنواع المخاطب المؤنث، وهذا هو "التصرف الناقص". وهو في درجته أقل من الأول. ويلى هذا "عدم تصرفها" مطلقاً، فتبني على الفتح في جميع أحوال الخطاب.

هذا وكاف الخطاب مع الظرف "هنا" مفردة مفتوحة دائماً، مهما كان المخاطب، كما سيجيء في رقم 3 من هامش ص 328.

(324/1)

وهي تلحق الآخر من بعض أسماء الإشارة، دون بعض آخر؛ فتلحق آخر أسماء الإشارة التي للمفرد المذكر، والتي للمثنى، والتي للجمع بنوعيهما؛ نحو: ذاك المكافح محبوب - ذاك المكافحان محبوبان - تانك الطبيبتان رحيمتان، أولئك المقاومون للظلم أبطال، أو: أولئك "بمد كلمة: "أولاء" وقصرها".

وكذلك تلحق ثلاثة من أسماء الإشارة الخاصة بالمفردة المؤنثة، هي: "تي، تا، ذي"؛ نحو، تيك الدار واسعة ... ولا تلحق آخر السبعة الأخرى التي للمفردة المؤنثة، فباستبعاد هذه السبعة تكون بقية أسماء الإشارة التي للقرب صالحة للمتوسط أيضاً.

ولا تلحق آخر اسم من أسماء الإشارة إذا كان مبدوءاً بحرف التنبيه: "ها" وبينهما فاصل، كالضمير في مثل: هأنذا محب للإنصاف، فلا يقال في الأفصح هأنذاك - كما سيجيء 1.

"ملاحظة": هذه الكاف تلحق اسم إشارة للمكان وهو يعتبر في الوقت نفسه ظرفاً من ظروف المكان؛ ونعني به الظرف: "هنا" -وسيجيء أيضاً إيضاحه قريباً 1؛ نحو: هناك في أطراف الحديقة دوح ظليل.

وخلاصة ما تقدم أن الأسماء التي للمتوسط هي الأسماء السابقة التي للقرب. ولكن

بشرط زيادة "كاف" الخطاب الحرفية في آخر الاسم للدلالة على التوسط؛ تقول: ذاك الطائر مغرد ... ، تيك الغرفة واسعة ... وبشرط أن كاف الخطاب الحرفية لا تدخل في أسماء الإشارة الخاصة بالمفردة المؤنثة إلا في ثلاثة: "تي" و"تا" و"ذي" ولا تدخل في السبعة الأخرى -على الصحيح. وهذا هو الموضع الثاني الذي لا تدخله تلك الكاف2.

ج- الأسماء التي تستعمل في حالة بُعده.
لا سبيل للدلالة على أن المشار إليه بعيد إلا بزيادة حرفين في آخر اسم الإشارة، هما:
لام في آخره تسمى: "لام البعد" يليها "وجوبا".

1 و1" ص 327.

2 أما الموضع الأول فقد ذكر قبل هذا مباشرة، وهو اسم الإشارة المبدوءة بحرف التنبيه: "ها" وبينهما فاصل، وكذلك لا تدخل في اسم الإشارة: "ثم" ولا اسم الإشارة المنادي، نحو، يا هذا: "كما سيجيء في رقم 6 هامش ص 327، وفي باب المنادي، ج4".

(325/1)

"كاف الخطاب" الحرفية حتمًا، ولا توجد "لام البعد" غيرها. وهذه اللام تزداد في آخر بعض الأسماء دون بعض: فتزداد مع "الكاف" في آخر أسماء الإشارة التي للمفرد؛ نحو: ذلك الكتاب لا ريب فيه. وفي آخر ثلاثة من الأسماء التي لإشارة المفردة "وهي الثلاثة التي تدخلها "كاف" الخطاب الحرفية دون السبعة الأخرى التي لا تدخلها؛" نحو: تلك الصحاري ميادين أعمال ناجحة.

وتزداد في آخر كلمة: "أولى" المقصورة التي هي اسم إشارة للجمع مطلقًا، نحو: أولئك المغتربون في طلب العلم جنود مخلصون، دون "أولاء" الممدودة التي اسم الإشارة للجمع -في الرأي الأرجح- فلا يقال: أولاء لك1 المغتربون مخلصون ...

ولا تزداد في اسم الإشارة الذي للمثنى المؤنث أو المذكر، ولا في اسم الإشارة المبدوء بحرف التنبيه: "ها"، والمختوم بـ"كاف" الخطاب الحرفية؛ فلا يصح في مثل: "هذاك وهاتاك" أن يقال: هذا لك، ولا هاتا لك ... على اعتبار "اللام" فيهما للبعد، و"الكاف" حرف خطاب.

ومما سبق يتبين أنه لا يجوز زيادة لام البعد وحدها بغير "كاف" الخطاب الحرفية بعدها، ولهذا يمتنع زيادة "لام البعد: في آخر الأسماء الخالية من تلك "الكاف" إما لأن "الكاف" لا تدخلها مطلقاً؛ كالأسماء السبعة التي لإشارة المفردة، وإما لأنها تدخلها ولكن اسم الإشارة خال منها عند الرغبة في إلحاق لام البعد بآخرها. وإن شئت فقل: إن أسماء الإشارة التي تستعمل في حالة البعد لا بد أن يزداد في آخرها حرفان معاً: لام تسمى: لام البعد¹، وحرف الخطاب "الكاف" بعدها؛ نحو: ذلك السَّبَّاح بارع. وهذه اللام لا توجد وحدها بغير كاف الخطاب؛ فيجوز إلحاقها بآخر أسماء الإشارة التي للمفرد والمفردة بشرط وجود تلك الكاف. ويمتنع إلحاقها بأسماء الإشارة التي لا تدخلها الكاف مطلقاً²، أو التي تدخلها، ولكنها غير موجودة فيها عند الرغبة في إلحاق اللام.

"1، 1" هذه اللام تكسر إن كان قبلها ساكن، كالألف المحذوفة إملائيًا في نحو: "ذلك" و "تالك".... وقد تسكن، فيحذف ما قبلها مباشرة من ساكن، كالياء، أو الألف في اسمي الإشارة تي وتا. تقول: تلك وتلك....
2 وهي الأسماء السبعة التي أشرنا إليها في الحالة الثانية "ب".

(326/1)

وكذلك يصح إلحاق هذه اللام بكلمة "أولَى" المقصودة، دون الممدودة، على الأرجح ودون المنثى بنوعيه أيضاً.
ويصح أن تدخل: "ها" التي هي حرف تنبيه على اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب؛ مثل: هذا، هذه، هذان، هؤلاء... وقد تجتمع مع الكاف بشرط عدم الفاصل - كالضمير - بين "ها" واسم الإشارة؛ نحو هذاك، هاتاك... لكنهما إذا اجتمعا لم يصح مجيء لام البُعد معهما، فلا يجوز هذا لك². وهذا موضع آخر من المواضع التي تمتنع فيها لام البعد³.

وتمتنع الكاف إن فصل بين "ها" التنبيه واسم الإشارة فاصل⁴؛ كالضمير في نحو: هأنذا⁵ مُخلص، فلا يصح الإتيان بالكاف بعد اسم الإشارة وهذا هو الموضع الثاني الذي لا تدخله كاف الخطاب⁶، وإذن لا تدخله لام البعد أيضاً.
بقي من أسماء الإشارة التي من القسم الثاني كلمتان: هُنا، و: "هَمْ"

1 سميت بذلك لأن المراد منها: إما تنبيه الغافل إلى ما بعدها، وتوجيهه إلى ما سيذكر.
وإما إشعار غير الغافل إلى أهمية ما بعدها، وجلال شأنه، ليتفرغ له، ويقبل عليه.
2 يشير ابن مالك إلى الكاف واللام في البعد وعدمه قائلاً: "مع العلم بأنه يقصر كلامه
على القريب والبعيد ويهمل الوسط، لأنه يدخله في البعيد كفريق آخر من النحاة-
انظر "الملاحظات" في ص 331".

... لدى البعد انطقا

بالكاف حرفاً دون لام، أو معه ... واللام إن قدمت "ها" ممتنعة

3 المواضع التي تمتنع فيها اللام خمسة هي:

أ- اسم الإشارة الذي ليس في آخره كاف الخطاب.

ب- أسماء الإشارة السبعة التي للمؤنث، وهي التي لا تدخلها الكاف أيضاً.

ج- أولاء ممدودة.

و اسم الإشارة المثنى، مذكراً ومؤنثاً.

هـ- اسم الإشارة المبدوء بها التنبيه، والمختوم بكاف الخطاب.

4 كما سبق في ص 325.

5 أصله: "ها أناذا"، ولكن قواعد رسم الحروف تقضي بكتابتها متصل الحروف،
"هأنذا".

6 والموضع الأول هو أسماء الإشارة السبعة التي للمؤنث - وقد سبق الكلام عليها -

كذلك لا تدخل على اسم الإشارة: "ثم" كما سيحيى - ولا على اسم اسم الإشارة
المنادي: نحو: يا هذا، كما هو مبين في باب المنادي، ج4 وسبقت الإشارة إليه في رقم
2 من هامش 325.

(327/1)

وكلتاها تفيد الإشارة مع الظرفية التي لا تتصرف. فأما: "هنا" فهي اسم إشارة إلى
المكان القريب، مثل: "هنا العلم والأدب". وقد يزداد في أولها حرف التنبيه: "ها" نحو:
"ها هنا الأبطال؛ فهي في الحالتين سواء.

وبسبب دلالتها على المكان مع الإشارة دخلت في عدد ظروف المكان أيضاً، فهي
اسم إشارة وظرف مكان معاً وهي ظرف مكان لا ينصرف، فلا تقع فاعلاً، ولا مفعولاً،
ولا مبتدأ، ولا غير هذا مما لا يكون ظرف مكان. ولا تخرج عن الظرفية المكانية إلا إلى

نوع خاص من شبه الظرفية²، وهو معها الجر بالحرف "مِنْ" أو "إلى"، نحو: سرت من هنا إلى هناك.

ويصح أن يزداد على آخرها الكاف المفتوحة للخطاب³ وحدها أو مع "ها" التنبيه صارت مع الظرفية اسم إشارة للمكان المتوسط؛ مثل: هنا، أو: "ها هناك" في الحديقة الفواكه. وإن اتصل بآخرها كاف الخطاب المفتوحة واللام صارت مع الظرفية اسم إشارة للمكان البعيد؛ مثل: هنالك في الصعيد أبدع الآثار. وفي هذه الصورة تمتنع "ها" التنبيه، لأن "ها" التنبيه لا تجتمع مع لام البعد - كما أشرنا⁴.

وقد يدخل على صيغتها بعض تغيير، فتصير اسم إشارة للمكان البعيد؛ من ذلك، هُنَا، هُنَا، هُنْتُ - هُنْتُ ... فهذه لغات فيها، وكلها تفيد مع الظرفية الإشارة للمكان البعيد.

1 إذا وقع الظرف: "ثم" خبرا وجب تقديمه على المبتدأ وكذلك الظرف: "هنا" إذا سبقه من غير فاصل - حرف التنبيه: "ها" وهذا رأي صاحب الهمع "ح1 ص 102، ومن نقل عنه كالصبان - عند كلاهما على تقديم الخبر" بحجة أن "ها" التي للتنبيه واجبة الصدارة، كما يقول: "الهمع" وبسببها وجب تصديرها هنا. والرأي وحجته ضعيفان مرفوضان بالأدلة القوية المؤيدة بالسماع أيضا، وهي مدونة في ص 55 من مجلة المجمع اللغوي القاهري، الجزء الثامن عشر. والظاهر: أن الأغلب - لا الواجب - في الظرف "هنا" المسبوق بـ"ها" التنبيه بغير فاصل هو تقديمه على المبتدأ، ويصح تأخيرها كما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 337.

2 توضيحه في رقم 1 من ص 335.

3 ولا بد أن تكون هذه الكاف معها مفردة ومفتوحة، مهما تغير المخاطب، وبذلك يسمونها: كاف الخطاب غير المتصرفة. أما الكاف مع غيرها فقد سبق في رقم 2 من هامش ص 324 أنها تكون متصرفة كاملة التصرف، وهذا هو الأحسن، وقد تكون ناقصة التصرف في رأي آخر له تفصيل هناك. وقد تكون غير متصرف مطلقا في رأي ثالث.

4 في ص 326.

وأما الأخرى: "ثمَّ" فاسم إشارة إلى المكان البعيد؛ مثل: تأمل النجوم فثمَّ الجلال والعظمة. وهي 1 كسابقتها ظرف مكان لا يتصرف، إلا أن "ثمَّ" للبعد خاصة، ولا تلحقها "ها" التنبيه ولا كاف الخطاب، وهما اللذان قد يلحقان نظيرتها. وقد تلحقها - دون نظيرتها - تاء التأنيث المضبوطة - غالبًا - بالفتح؛ فيقال ثمَّة 2. ومما تقدم نعلم أن المكان باعتباره وعاء، أي: ظرفًا - يقع فيه أمر من الأمور ومعنى من المعنى - قد اختص وحده باسمين من أسماء الإشارة؛ فلا يشار إليه باعتباره وعاء وظرفًا إلا بواحد منهما. ومن أجل هذا كانا في محل نصب على الظرفية 3 لا يفارقها أحدهما إلا إلى الجر بمن أو إلى. أما بقية أسماء الإشارة فتصلح لكل مَشار إليه، مكانًا أو غير مكان. إلا أن المَشار إليه إذا كان مكانًا فإنه لا يعتبر ظرفًا؛ مثل هذا المكان طيب، وتلك بقعة جميلة، فكل واحدة من كلمتي: "مكان"، و"بقعة" مَشار إليه، دال على المكان، ولكنه لا يسمى ظرفًا.

1 يشير ابن مالك إلى ما سبق بقوله:

وبها أو: ها هنا أشر إلى ... داني المكان، وبه الكاف صلا في البعد. أو بثم فه، أو: هنا ... أو بهنالك، انطقن، أو هنا يقول: أشر إلى مكان القريب بكلمة: هنا، من غير "ها" التي للتنبيه، أو مع "ها" التنبيه، فتقول: "ها هنا".

أما عند الإشارة إلى البعيد فصل الكاف بكلمة: "هنا" و "ها هنا"، أو: جيء باسم إشارة آخر يفيد البعد، وهو: ثم، أو: هنا، أو: هنالك... ولا تخرج هذه الظروف "ثم، وكذا: هنا، باستعمالاتها المختلفة" من الظرفية إلا إلى شبه الظرفية، وهو: الجر بالحرف: "من"، أو: إلى "انظر رقم 1 من هامش ص 335".

2 من العرب من يسكن هذه التاء، ومنهم من يستغني عنها في حال الوقف فقط. ومنهم من يستغني عنها بهاء ساكنة يثبتها في حال الوقف فقط: ويسمونها: "ها السكت". ومنهم من يبقى هاء السكت في الوصل أيضا، فيجعل الوقف والوصل سيان. وكل هذه لهجات نحن في غنى عنها اليوم مكتفين بالكلمة مجردة من كل زيادة، أو مع زيادة التاء المربوطة، المتحركة بالفتحة، منعًا للآراء الكثيرة التي لا داعي لها في حياتنا القائمة، ولا أثر لها إلا العناء والإلزام. وحسب المتخصصين - وحدهم - أن يعرفوا هذه اللغات لفهم النصوص القديمة دون محاكاتها.

3 انظر رقم 1 من هامش ص 335.

(329/1)

وفي الجدول الآتي بيان أسماء الإشارة في الأنواع الخمسة السابقة¹؛ وهي التي يلاحظ فيها المشار إليه من ناحية إفراده، وتثنيته؛ وجمعه، مع التذكير، والتأنيث، العقل، وعدمه، في كل حالة، وكذلك مع القرب، والتوسط، والبعد:

1 في ص 322 وما بعدها.

(330/1)

جدول اسكانر

(331/1)

جدول اسكانر

(332/1)

المسألة الخامسة والعشرون: كيفية استعمال أسماء الإشارة، وإعرابها عند اختيار اسم من أسماء الإشارة لا بد أن نعرف أولاً: حالة المشار إليه من ناحية: "إفراده، أو: تثنيته، أو: جمعه" و"تذكيره، أو تأنيثه" "عقله، وعدم عقله" ثم نعرف ثانياً: حالته من ناحية: "قربه، توسطه، أو بعده".

أ- فإذا عرفنا حالته من النواحي الأولى تخيرنا له من أسماء الإشارة ما يناسب؛ فالمشار إليه إن كان مفرداً مذكراً -عاقلاً أو غير عاقل- كرجل وباب، نختار له: "ذا"، مثل: ذا رجل أديب، ذا باب مُحْكَم. فكلمة "ذا" اسم إشارة، مبني على السكون في محل رفع؛ لأنها مبتدأ في هذه الجملة، وقد تكون في محل نصب أو جرّ في جملة أخرى، فمثال محلها المنصوب: نجح العلماء في إرسال القذائف إلى القمر؛ فنزلت على سطحه¹، وإن ذا من عجائب العلم. وقول الشاعر:

أيها الناس، إن ذا العصر عصر العلم... والجدة في العلا، والجهاد
ومثلها محلها المجرور قول الآخر:

ولستُ بِإِمْعَةٍ² في الرجال... أسائل عن ذا، وذا، ما الخبر؟
فهى مبنية دائماً. ولكنها في محل رفع، أنصب، أوجر، على حسب موقعها من الجمل.
وإن كان المشار إليه مفردة، مؤنثة عاقلة أو غير عاقلة - مثل: فتاة وحديقة - فاسم
الإشارة المناسب لها هو: "ذى" أو إحدى أخواتها مثل: ذى غرفة بديعة

1 كان هذا أول مرة سجلها التاريخ، ففي سنة 1969 فقد نزل ثلاثة من الأمريكيين
على سطحه، وأقاموا فوقه نحو ثلاثين ساعة، عادوا بعدها إلى وطنهم "الولايات
المتحدة" سالمين. ثم كانت المرة الثانية في ديسمبر سنة 1972 قام بها أمريكيون أيضاً،
وأدركوا من التوفيق والنجاح أضعاف ما تم في المرحلة الأولى.
2 الإمعة: من لا أهمية له، ولا رأي. وإنما يسأل غيره عن كل شيء، ويتابعه بغير تفكير.

(333/1)

ذى فتاة ماهرة... وهي اسم إشارة مبنية دائماً على السكون في محل رفع؛ لأنها مبتدأ،
هنا، أما في جملة أخرى فمبنية أيضاً، ولكن في محل رفع، أو نصب، أو جرّ، على
حسب موقعها من الجملة.

وإن كان المشار إليه مثنى مذكراً - للعاقل أو غيره - مثل: فارسين، وقلمين، فاسم
الإشارة المناسب له: "ذَان" رفعاً، و"ذَيْن" نصباً وجرّاً؛ فيعرب كالمثنى؛ تقول: ذان
فارسان، حاكيت ذَيْن الفارسين، اقتديت بذَيْن الفارسين، ذان قلمان جميلان، اشتريت
ذَيْن القلمين، كتبت بذَيْن القلمين؛ فاسم الإشارة هنا معرب مرفوع بالألف في حالة
الرفع، ومنصوب ومجرور بالياء في حالتي النصب والجر. وكذا في كل جملة تشبه هذه.
فإن كان المشار إليه مثنى مؤنثاً - للعاقل أو غيره - "ومنه: فصيحتان، وردتان...".
فاسم الإشارة¹ الذى يناسبه هو: "تَان" رفعاً، و"تَيْن" نصباً وجرّاً، فيُعرب إعراب المثنى؛
تقول: تان فصيحتان، إن تين فصيحتان، أصغيت إلى تَيْن الفصيحتين. وتَان وردتان -
شِممت تَيْن الوردتين، حرّصت على تَيْن الوردتين؛ فاسم الإشارة هنا كسابقه، معرب
إعراب المثنى. وكذا في كل جملة أخرى.

وإن كان جمعاً للعاقل أو غيره مثل: الطلاب - الأبواب - أتينا باسم الإشارة المناسب؛

وهو كلمة "أولاء" ممدودة أو مقصورة، وفي الحالتين لا بدّ

1 من الخير التيسير باتباع هذا الرأي القائل: بأنهما يعربان إعراب المنثى، بالرغم من أن مفرد كل منهما مبني قبل تثنيته، والمبني لا يثنى ولا يجمع ... وحجة هذا الرأي أن العرب الفصحاء أدخلت عليهما علامتان الدالتان على التثنية، والإعراب: "وهما: الألف والنون، والياء والنون، والياء والنون" فلا داعي لإغفال الواقع يجعل الكملتين مبنيتين على الألف رفعا، وعلى الياء نصبا وجرا، كما يرى فريق آخر من النحاة، لأن الأخذ برأيه يبعدنا من مراعاة الظاهر السهل الذي يناسبنا اليوم. وإذا أخذنا بالتيسير المشار إليه وجب أن نلاحظ أن كل كلمة من الكلمات السابقة "أي: "ذان"، و "ذين" و "تان" و "تين" لا يصح إضافتها إلى كلمة بعدها، لأن الإضافة المحضة تفيد المضاف تعريفا أو تخصيصا. واسم الإشارة معرفة، فلا تقيده الإضافة شيئا. هذا، إلى أن جميع أسماء الإشارة - ما عدا المثناة - مبنية والمبني من أسماء الإشارة لا يضاف - غالبا - فالكاف الواقعة في مثل: "ذانك" و "تانك" رفعا، ونصبا، وجرا حرف خطاب "وقد تكلمنا عنه في رقم 2 من هامش ص 324".

وليست ضميرا مضافا إليه، إذ لو كانت ضميرا مضافا إليه لحذفت نون المنثى من المضاف منهما، ومن مثل قوله تعالى: "فذانك برهانان من ربك".

(334/1)

من بنائها، ولا بد لها من محل إعرابي، تقول: أولاء الطلاب ناهجون، أولاء الأبواب مفتحة. واسم الإشارة هنا ممدود مبني على الكسر في محل رفع؛ لأنه مبتدأ. أما في جملة أخرى فيكون مبنيا أيضا ولكنه في محل رفع، أو نصب، أو جر على حسب موقعة من الجملة التي يكون فيها: ومثله: "أولى" المقصورة. إلا أنها في جميع أحوالها مبنية على السكون في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعها من الجملة. وإن كان المشار إليه مكانا أتينا بكلمة: "هنا" وهي إشارة وظرف مكان معاً فهي مبنية على السكون - أو غيره على حسب لغاتها - في محل نصب 1؛ لأنها ظرف غير متصرف - كما سلف - تقول: هنا موظف العلم؛ أي: في هذا المكان. وقد يكون قبلها "ها" التي للتنبيه وحدها، نحو: ها هنا، أو هي والكاف المفتوحة نحو: ها هناك. وقد يلحقها الكاف واللام معاً بشرط عدم وجود "ها" التي للتنبيه.

ومثلها. "ثَمَّ" فهي اسم إشارة للبعد وظرف مكان معًا -ولا يتصرف، مبنية على الفتح في محل نصب 2 تقول: ثَمَّ مَقَرَّ السماحة. أي: هنالك. ويجوز أن تلحقها تاء التأنيث المضبوطة بالفتحة غالبًا كما سبق 3 فتقول: ثَمَّةٌ ميدان للتسابق الأدبي. ولما كانت "ثَمَّ" تفيد البعد بنفسها لم يكن هنا داعٍ لأن تلحقها الكاف ولا اللام. ومما تقدم نعلم:

أن كل مشار إليه له اسم إشارة يناسبه؛ وكل اسم إشارة مقصور على مشار إليه بعينه، وأن جميع أسماء الإشارة مبنية؛ إما على السكون أو غيره، ولكنها في محل رفع، أو نصب، أو جر على حسب تصرفها، وموقعها من الجملة.

1 بشرط ألا يسبقها حرف الجر "من" أو: "إلى" كما تقدم في ص 328، فإن سبقها أحدهما فهي في محل جر، لأنها لا تخرج عن الظرفية إلا لشبهه الظرفية، وهو الجر بالحرف:

"من" أو: "إلى" ومن المعلوم أنها ظرف غير متصرف. والصرف غير المتصرف لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى شبهها، وهو بالجر بالحرف: "من". لكن ظروفًا ثلاثة هي: "هنا - ثم - أين" قد تجر بالحرف: "إلى" أيضًا. "راجع الصبان في هذا الموضع". ويزاد على الثلاثة السالفة الظرف: "متى" إلا أنه يصح جره، بالحرف "حتى" كما يجز بالحرفين أيضًا "من وإلى" طبقا لما سيجيء في رقم 4 من هامش ص 338 وفي ج 2 باب الظرف م 79.

2 بالشرط السالف في رقم 1 من هذا الهامش، فهو يسري عليها كزميلتيها.
3 في ص 329.

(335/1)

وليس فيها معرب إلا كلمتان؛ هما "ذان" للمذكر المثنى "وتان" للمؤنث المثنى؛ فيعرaban إعراب المثنى؛ فيرفعان بالألف، وينصبان ويجران بالياء، ومع أنهما معربان، فإنهما لا يضافان - كما سبق 1- فشأنهما في ذلك كشأن المبني من أسماء الإشارة؛ لا يجوز إضافة شيء منه مطلقًا.

ب- وإذا عرفنا حالته في ناحية قربه أو بعده أو توسطه لم يتغير شيء من طريقة إعراب الأسماء السابقة. فإن وجد في آخر واحد منها كاف الخطاب الدالة على التوسط "نحو

ذاك ... هناك" قيل فيها: "الكاف" حرف خطاب، مبني لا محل له من الإعراب. وإن وجد معها لام البعد أحياناً، مثل: "ذلك"، وهذه اللام لا توجد منفردة عن الكاف - كما أشرنا 2- قيل فيها: اللام حرف للبعد، مبني على الكسر في نحو: ذلك، وعلى السكون في نحو: تَلْكَ ... لا محل لها من الإعراب.

وإن وجد في أول اسم الإشارة "ها" التي للتنبيه؛ مثل: "هذا" قيل فيها: حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له. "مع ملاحظة أن الكاف بعد كلمة: "هنا" حرف خطاب لا يتصرف مطلقاً فهو مبني على الفتح دائماً، أما بعد غيرها فيجوز أن تتصرف.

1 في رقم 2 و 1 من هامشي ص 324 و 334.

2 في "ج" من ص 325.

3 راجع رقم 2 من هامش ص 324....

(336/1)

زيادة وتفصيل:

أ- للمناسبة هنا وللأهمية نلخص ما ذكرناه وأيدناه بالنصوص المسموعة الصحيحة في ص 225 وهو أنه: يجوز الفصل بين: "ها" التي للتنبيه واسم الإشارة بضمير المشار إليه؛ مثل: هأنذا أسمع النصيح، وهأنت ذا تعمل الخير، وهأنتم أولاء تصنعون ما يفيد ... وقد يكون الفصل بغير الضمير قليلاً؛ كالقسم بالله؛ نحو: ها -والله- ذا الرجل محب لوطنه. وكذلك "إن" الشرطية، مثل: ها، إن، ذي حسنة تتكرر يُضاعف ثوابها ... وقد تعاد "ها" التنبيه بعد الفصل، لتوكيد التنبيه وتقويته؛ مثل: ها أنتم هؤلاء تحبون العمل النافع.

والشائع هو دخول: "ها" التي للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل الذي خبره اسم إشارة، نحو: هأنذا المقيم على طلب العلوم. ومن غير الشائع، مع صحته طبقاً للبيان والأمثلة المتعددة التي في ص 225 -دخولها إذا كان خبره غير اسم إشارة، نحو: هأنذا ساهر على صالح الوطن.

ويُستأنس لهذا أيضاً -وإن كان في غنى عنه لكنه في معرض التخصيص- بما جاء في

الصبان والخضري معاً في باب الحال عند الكلام على العامل المضمن معنى الفعل،
كتلك، وليت، وكأن، وحرف التنبيه ... حيث قالاً في التمثيل لحرف التنبيه: "هأنت
زيد راكباً ... " ١. هـ وهذا لجرد الاستثناس فقط فقد سبقت الأمثلة الفصحى الواردة
عمن يستشهد بكلامه من العرب.

"ملاحظة" يتعين أن يكون اسم الإشارة المبدوء بكلمة: "ها" التي للتنبيه مبتدأ في مثل:
هذا أخي. لأن "ها" التنبيهية لها الصدارة بشرط أن تتصل باسم الإشارة مباشرة لا
يفصل بينهما ضمير، فإن فصل الضمير بينهما في مثل: "هأنذا" فالضمير هو المبتدأ،
واسم الإشارة هو الخبر.

1 قلنا في رقم 1 من هامش ص 328 إن هذا رأي صاحب الجمع "ج1 ص 102 ومن
ردده، كالصبان" كما قلنا إن الحكم بتقديم اسم الإشارة المبدوء بحرف التنبيه "ها"
تقديمًا واجبًا على الخبر هو حكم مدفوع بأدلة قوية يؤيدها السماع، طبقًا للبيان
والإيضاح المذكورين هناك. والظاهر أن تقديمه على الخبر أكثر، لا واجب.

(337/1)

ويجوز: "هذا أنا" ولكن الأول أحسن وأسمى في الأساليب الأدبية العالية - كما ستجيء
الإشارة لهذا في رقم 8 من ص 498، وتكملتها في رقم 4 من هامش ص 499.
ب- عرفنا 1 أن كلمة "هنا" اسم إشارة للمكان القريب، وظرف مكان معاً. وقد تقع:
"هناك" و"هنالك" و"هنا" المشددة، أسماء إشارة للزمان؛ فتتصب على الظرفية الزمانية؛
مثل قول الشاعر:

وإذا الأمور تشابحت وتعاضمت ... فهناك يعترفون أين المفزع
أي: في وقت تشابه الأمور 2. وكقوله تعالى عن المشركين 3: {يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ} إلى أن قال:
{هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ} ، أي: في يوم حشرهم.
وكقول الشاعر:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتْ ... وبدا الذي كانت نَوَارُ أَجَنَّتْ
أي: ولات في هذا الوقت حنين، لأن "لات" مختصة بالدخول على ما يدل على

الزمن 4.

ج- يطلق النحاة على أسماء الإشارة وأسماء الموصول اسمًا خاصًا؛ هو "المُثَمَّات"،
لوقوعها على كل شيء؛ من حيوان، أو نبات، أو جماد،

1 في ص 328.

2 لأن الظرف: "هنا" داخل في جواب "إذا" الشرطية، التي هي ظرف لما يستقبل من
الزمان.

3 في سورة: يونس، ورقم الآية 28، ومما بعدها.

4 "لات" في الشاهد: مهملة، لا تعمل عمل "لا". بسبب تقديم الخبر وهو: "هنا". ولا
يصح أن تكون: "هنا" اسمها: لأنها ظرف غير متصرف - كما سبق في ص 328- ولا
تخرج عن الظرفية إلا لشبهها، وهو هنا الجر بالحرف "من" أو: "إلى".... فلا تكون اسمًا
لناسخ، ولا غير ذلك، ولأنها معرفة، و "لات" لا عمل لها في المعرفة. "ومما يلاحظ أن
خروج: "هنا" عن الظرفية قد يكون إلى الجر بالحرف "إلى" وهذا لا يكون في غيرها وغير
"ثم"، و "أين" ومثلها: "متى" لكن هذا الظرف قد يجر بالحرف: "حتى" أيضا - دون
بقية الظروف غير المتصرفة، وسيجيء الكلام على هذا الشاهد في "ح" من ص 604
عند الكلام على "لات"

(338/1)

.....

وعدم دلالتها على شيء معين، مفصّل مستقل إلا بأمر خارج عن لفظها؛ فالموصول لا
يزول إبهامه إلا بالصلة، نحو: رجع الذي غاب، كما ستجى. واسم. الإشارة لا يزول
إبهامه إلا بما يصاحب لفظه من إشارة حسية كما عرفنا. ولذلك يكثر بعده مجئ النعت،
أو البديل، أو عطف البيان؛ لإزالة إبهامه، ومنع اللبس عنه؛ تقول؛ جاء هذا الفضل. جاء
هذا الرجل 3.....

1 في رقم 3 من هامش ص 340.

2 في ص 321.

3 إذا كان ما بعد اسم الإشارة مشتقاً فإعرابه نعتاً هو الأفضل. إما إذا كان جامداً فالأفضل إعرابه بدلاً، أو: عطف بيان - كما سيجيء في بابها ج3 - كل ذلك ما لم يوجد مانع.

(339/1)

المسألة السادسة والعشرون: الموصول

الموصول قسمان: اسمي، وحرفي. وسنبداً بالأول1.

تعريفه: نُقَدِمُ له بالأمثلة الآتية:

أ- فرح الذي ... - سمعت الذي ... - أصغيت إلى الذي ...

ب- فرح الذي "حضر والده" - سمعت الذي "صوته مرتفع" - أصغيت إلى الذي "فوق المنبر".

ج- وقفت التي ... - احترمت التي ... - لم أشهد التي ...

د- وقفت التي "تخطب" - احترمت التي "خُطبتُها رائعة" - لم أشهد التي "أمام المذيع".

في كل جملة من جمل القسم الأول: "ا" كلمة: "الذي" فما معناها؟ وما المراد منها؟ إنها اسم مسماه ومدلوله غير واضح: فلا ندري أهو: سعد، أم على أم، سمير، أم غيرهم من الرجال؟ ولا نعرف أهو حيوان آخر؟ أم نبات، أم جماد؟ وما عسى أن يكون بين أفراد الحيوان، أو النبات، أو الجماد؟ إذاً هو اسم غامض المعنى2، مبهم3 الدلالة. ولهذا الغموض والإبهام أثرهما في غموض المعنى الكلي للجملة وإبهامه.

1 لأنه أحد المعارف التي نحن بصدددها. أما الثاني فحرف، لا دخل له بالمعارف، فليس مجال الكلام عليه هنا. ولكنه يذكر للمناسبة بينه وبين الأول. وسيجيء في ص 407 بسط الكلام عليه.

2 خفي المعنى.

3 أشرنا في ص 32 وهامشها إلى أن المراد بالمبهم في باب الموصولات هو: الجمل الذي لا تفصيل فيه ولا استقلال، ولا تعيين، ولا تحديد. "كما في حاشية التصريح" وقد سبق في "ج" من ص 338 أن أسماء الإشارة تسمى هي والموصولات: "الأسماء المبهمة"، وأوضحنا هناك سبب التسمية، وأنه وقوعها على كل شيء، من الحيوان، أو النبات، أو

الجماد، من غير تعيين وتفصيل لذلك الشيء إلى بأمر خارج عن لفظها. جاء في المفصل "ج5 ص 86" ما ملخصه.

"إنه حين يقال بين المعارف أسماء مبهمة فالمراد بها ضربان فقط، "أسماء الإشارة، والموصولات" كما أوضحنا في رقم 3 من هامش ص 255 - والفرق بين المضممر والمبهم أن ضمير الغائب يبين بما قبله في الغالب "وهو الاسم الظاهر الذي يعود عليه المضممر، نحو قولك: محمد مررت به" - والمبهم الذي هو اسم الإشارة =

(340/1)

لكن حين أتينا بعد ذلك الاسم المبهم الغامض بجملة اسمية، أو فعلية تشتمل على ضمير يعود عليه، أو بشبه جملة، رأينا المعنى قد اتضح، وزال الغموض والإبهام عنه، كما في القسم الثاني "ب".

وكذلك الشأن في قسم "ج" حيث اشتملت كل جملة فيه على اسم غامض مبهم هو: "التي"؛ وقد امتد الغموض منه إلى المعنى الكلي للجملة؛ فجعله غامضاً. لكن هذا العيب اختفى حين أتينا بعد الاسم: "التي" بجملة مشتملة على ضمير يعود عليه، أو بشبه جملة؛ فزال عنه الإبهام أولاً، وعن الجملة تبعاً له، كما في القسم "د". فكلمة "الذي" و"التي" وأشباههما تسمى: "اسم موصول". وهو: اسم مبهم يحتاج - دائماً - في تعيين مدلوله، وإيضاح المراد منه، إلى أحد شيئين بعده؛ إما: جملة وإما شبهها، وكلاهما يسمى: "صلة الموصول"3.

= يفسر بما بعده، وهو: الجنس. كقولك: هذا الرجل، وهذا الثوب، ونحوه. والمعنى بالإبهام. وقوعها على كل شيء من حيوان، ونبات، وجماد، وغيرها، ولا تخص مسمى دون مسمى. هذا معنى الإبهام فيها، لا أن المراد به التنكير، ألا ترى أن هذه الأسماء معارف، لما ذكرناه.

والقسم الثاني من المبهمات هو: اسم الموصول، كالذي، والتي، ومن، وما.... وكلها معارف بصلاتها، فبيانتها بما بعدها أيضاً. إلا أن أسماء الإشارة تبين باسم الجنس. والموصولات تبين بالجملة بعدها: - أو: أشباه الجمل - . والذي يدل على أنها معارف أنه يتمتع دخول علامة النكرة عليها، وهي: "ب" وأنها توصف بالمعارف، نحو: جاءني الذي عندك العاقل، وتقع أيضاً وصفا للمعارف، نحو: جاءني الرجل الذي عندك. وكلها

مبهمة، لأنها لا تخص مسمى دون مسمى كما كانت أسماء الإشارة كذلك.... " ا. هـ.
باختصار.

والاسم المبهم كما أوضحناه هنا - يختلف عن "اسم الزمان المبهم" الذي يجيء إيضاحه
في مكانه المناسب من الأجزاء التالية، "ومنها ج2 ص 239 م 78، وص 279 م
79"، وكذلك يختلف عن المنادي المبهم. والمراد به نداء "أي" "وأية" و "اسم الإشارة-
كما سيجيء في باب المنادي ج 4.

"1 و 1" فخرج - مثلاً- النكرة الموصوفة بجملة، نحو: "واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى
الله"، لأن حاجتها إلى الجملة ليست دائمة: وإنما هي مؤقتة بمدة وصفها فقط، لا في
سائر أحوالها.

2 شبه الجملة هو: الظرف والجار مع مجروره. وهنا نوع خاص آخر سيجيء "في ص
384 وما بعدها، ولا سيما ص 386" هو "الصفة الصريحة" وتكون صلة "أل"
الموصولة. ولا تكون صلة لغيرها. ولا تدخل في شبه الجملة إلا في هذه الصورة، انظر
رقم 2 من هامش ص 357.

3 وهذه الجملة أو ما يقوم مقامها توصل به، ولذلك سمي موصولاً، فهو موصول بها،
أو: هي موصولة به، وسميت لهذا: "صلة" وبها تتعرف الموصولات الاسمية.

(341/1)

ولا بد في الجملة من ضمير يعود على اسم الموصول، أو ما يغني عن الضمير.
طبقاً للبيان الخاص بالصلة1- وهذه الصلة هي التي تفيد الموصول الاسمي التعريف.
ألفاظ الموصول الاسمي:

ألفاظه قسمان: مختص، وعام "ويسمى: مشتركاً".
فالمختص: ما كان نصّاً في الدلالة على بعض الأنواع دون بعض، مقصوراً عليها وحدها،
فلنوع المفرد المذكر ألفاظ خاصة به، ولنوع المفردة المؤنثة ألفاظ خاصة بها، وكذلك
للمثنى بنوعيه، وللجمع بنوعيه.

والعام أوالمشترك: ما ليس نصّاً في الدلالة على بعض هذه الأنواع دون بعض، وليس
مقصوراً على بعضها؛ وإنما يصلح للأنواع كلها.
وأشهر الألفاظ الخاصة ثمانية، موزعة على الأنواع الآتية:

(342/1)

صورة سكانر

- "1 و 1" تقضي قواعد "الإملاء" الشائعة حتى اليوم أن تكتب بلام واحدة وتحذف الثانية، لأن كثرة الاستعمال لا تجعل القاريء يشتبها في حقيقتها.
- 2 ورد في الفصح استعمال "الذي" مفردا في لفظه، جمعا في معناه، بشرط أمن اللبس كقوله تعالى في المنافقين: {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ} ، فالضمائر العائدة على "الذي" ضمائر جمع. وكقوله تعالى: {وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} ، بضمير الجمع أيضا.
- 3 ورد في الفصح استعمال "التي" مفردة في لفظها، جمعا في معناها، فقد قرأ بعض القراء آية سورة النساء، وهي قوله تعالى في بيات المحرمات: {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ} مكان: "اللاتي أرضعنكم" في القراءة المشهورة. قال أبو الفتح ابن جني في كتابه: "المحتسب" في تبين القراءات الشاذة "ج 1 ص 185 سورة النساء" ما نصه: "ينبغي أن تكون "التي" هنا جنسا، فيعود الضمير على معناه دون لفظه، كما قال سبحانه: و "الذي جاء بالصدق وصدق به...." ثم قال بعد: "أولئك هم المتقون" وهذه الآية من سورة الزمر، ونصها: و "الذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون" فهذا على مذهب الجنسية، كقولك: =

(343/1)

صورة سكانر

- = الرجل أفضل من المرأة" وهو أمثل من أن يعتقد فيه حذف النون من آخر "الذي" -
يشير أبو الفتح إلى رأي من قال: "إن الأصل هو: "الذين" حذفت من آخره النون - "

١. ه ...

ثم أوضح أن حذف النون وجه، ولكن الأول أقوى. وأيده بدليل. ثم نقل قول الشاعر:
وإن الذي حانت بفلج دماؤهم ... هم القوم كل القوم يا أم خالد
وقال إنه يحتمل الرأيين، وإن الأول أقوى. "فلج: اسم بلد بين البصرة واليمامة".
بقي أن أسأل: كيف يصح القول بأن كلمة "الذي" هنا محذوفة النون، وأن أصلها:
"الذين" للجمع، مع أن بعض الضمائر العائدة عليها هي للمفرد؟ كما أسأل عن
الداعي إلى التأويل والحذف والتقدير مع صحة إعراب التي - وهي للمفردة - نعتا
لكلمة "أمهات" وهي جمع مؤنث سالم للعقلاء. وهذا النعت صحيح، طبقاً للتحقيق
الأكمل المعروف في باب: "النعت" - ج 3 م 114 ص 433 عند الكلام على حكم
النعت الحقيقي، ومطابقته للمنعوت أو عدم مطابقته؟
1 كلتاها تكتب بلامين.

2 هذا هو الأشهر الذي يحسن الاقتصار عليه. ويجوز أن تكون مكسورة أيضاً مع
التشديد، ولكنها في حالة النصب والجر تقتضي فتح الياء قبلها، تقول: "اللذان،
الذين" فتكون في التشديد وعدمه كنون "ذان" و "تان" اسمي الإشارة حيث يصح
فيهما الأمران كما أسلفنا. - في رقم 3 من هامش ص 323- تقول في حالة الرفع:
ذان - تان - أو ذان - تان - وفي حالتي النصب والجر: ذين وتين أو: ذين وتين.
فالنون في كل الأمثلة السابقة - من أسماء الإشارة والموصول - صالحة للتشديد وعدمه،
لكنها عند النصب والجر تستلزم عند التشديد فتح الياء قبلها.
وإلى ما سبق يشير ابن مالك:

موصول الأسماء: الذي، الأنثى: التي ... واليا إذا ماثيا لا تثبت

بل ما تليه أوله العلامة ... والنون إن تشدد فلا ملامه

والنون من ذين وتين شدد ... أيضاً وتعويض بذاك قصداً

يقول: ألفاظ الموصول الاسمي هي: الذي. ولم يذكر أنها للمفرد المذكر، مكتفياً بالمقابلة
التالية، حيث يقول: إن الأنثى "أي: المفردة" لها: "التي" ثم أوضح أن الياء في كلمتي:
"الذي، والتي" لا تثبت، أي: لا تبقى عند تثبتهما فتحذف، ويحيىء بعد الحرف الذي
وليته - أي: جاءت بعده - علامتا التثنية، وهما الألف والنون رفعاً، أو الياء والنون نصباً
وجراً. وصرح بأن تشديد النون في التثنية لا لوم فيه، وكذلك تشديد النون في "ذين" و
"تين" اسمي إشارة جائز أيضاً - كما سبق في رقم 3 من هامش ص 323 وأن التشديد
في هذه النونات كلها هو تعويض عن الياء التي حذفت من غير داع لأجل التثنية. وهذا
تعليل يجب إهماله. لأن العلة الصحيحة هي استعمال العرب ليس غير.

صورة اسكانر

1 من الواضح أن: "الألى" اسم جمع "وهو: ما يدل على معنى الجمع، وليس له مفرد من لفظه ومنعاه معا ... انظر رقم 2 من هامش ص 148" وليست جمعا، إذ لا ينطبق عليها شروطه. وتكتب بغير واو بعد الهمزة بخلاف "أولى". "اسم إشارة، فإن الواو تلزمها بعد الهمزة - كما في هامش ص 324 - وقد سبق القول: "في رقم 5 من هامش ص 188 ورقم 1 من هامش ص 324 وكذا رقم 1 من ص 558 م 170 ج 4 أن النحاة لا يطلقون "المقصور والممدود" إلا على الأسماء المعربة وحدها من هذين النوعين. أما اللغويون والصرفيون فيطلقونها على المعرب وعلى المبني منهما. ويرأيهم جرى التعبير هنا، وفي اسم الإشارة أيضا.

2 ليست جمع مذكر، لأنها لا تنطبق عليها شروطه، فهي ملحقة به، وتكتب بلام واحدة.

صورة اسكانر

1 يحسن إهمال الرأي الآخر الذي يعربها بالحرف إعراب جمع المذكر في كل حالاتها، فيرفعها بالواو والنون "اللذون". وينصبها ويجرها بالياء والنون "الذين"، فيقول: ندم اللذون أهملوا- ورأيت الذين انتصروا يسخرون من الذين انهزموا. وقيل إنها مبنية على الواو والياء في تلك الحالات وليست معرفة "كما في رقم 1 من هامش ص 371".

2 وإلى ما سبق في "4" و "5" و "6" يقول ابن مالك:

جمع الذي: الألى"، "الذين" مطلقا

وبعضهم بالواو رفعا نطقا

يريد: أن كلمة "الذي تجمع جمعا لغويا- وهو الذي يدل على مطلق التعدد، ولو لم تنطبق عليه شروط الجمع النحوية - على "ألى" وعلى "الذين" فلفظ الذي يستعمل للمفرد المذكر، ويقابل هذا المفرد المذكر جمع المذكر، وله كلمتان: "الألى" و "الذين" ولم

يتعرض لتفصيل ما يختص به كل اسم منهما، واكتفى بأتهما للجمع. وزاد أن "الذين" للجمع مطلقاً، أي: في جميع حالاتها من الرفع، والنصب، والجر، وأن بعض العرب يجعله كجمع المذكر السالم، فيأتي فيه بالواو رافعا، ويعربها في هذه الحالة، وكذلك في حالتي النصب والجر، وعلامتهما موجودة وهي الياء والنون. وقيل إنها مبنية على الواو والياء في الحالات الثلاث، كما شرحنا.

ويقول ابن مالك مشيراً، إلى ما مر في 7 و 8:

باللات واللاء: "التي" قد جمعا

واللاء كالذين نزرا وقعا

أي: أن "التي" - وهي اسم موصول للمفردة المؤنثة - تجمع على "اللات" و "اللاء" جمعا لغويا يدل على مجرد التعدد كما سبق - لا جمعا نحويا، إذ أنها ليست مستوفية لشروط الجمع النحوي. فإذا كانت كلمة: "التي" للمفردة المؤنثة فالذي يقابلها ويحل محلها في جمع المؤنث هو: "اللات" و "اللاء". ولم يذكر أنهما بالياء في آخرهما وبغير الياء أيضاً. ثم بين أن كلمة: اللاء "قد تستعمل - قليلاً - للعقلاء مكان كلمة "الذين" وتحل محلها لجمع المذكر من الناس، فتقول: جاء اللاء زرعوا الحقل، أي: الذين.

(346/1)

وإلى هنا انتهى الكلام على المشهور من الألفاظ المختصة الثمانية. ويلاحظ أن كل واحد منها مبدوء "بأل" الزائدة لزوماً؛ فلا يمكن الاستغناء عنها¹ وأنها جميعاً مبنية ما عدا ألفاظ التثنية؛ فيحسن إعرابها.

أما ألفاظ القسم العام "وهو المشترك" فأشهرها: ستة، لا يقتصر واحد منها على نوع مما سبق في القسم الخاص؛ وإنما يصلح لجميع الأقسام من غير أن تتغير صيغته اللفظية². فكل اسم من الموصولات المشتركة ثابت على صورته، لا يتغير مهما تغيرت الأنواع التي يدل عليها؛ لأنه مبني، وبنائه على السكون، إلا لفظة: "أي" فإنها قد تبنى، وقد تعرب - كما سيجيء³ في ص 327.

ولما كان كل اسم من هذه الأسماء المشتركة صالحاً للأنواع المختلفة كان الذي يوضح مدلوله ويميز نوع المدلول وهو ما يجيء بعده من الضمير، أو غيره من القرائن التي تزيل أثر الاشتراك⁴.

1 في الأشهر الأوضح. ويقول شارح المفصل: "ج 1 ص 413" ما نصه: باختصار قليل. إذا ثبت أن: "أل" لا تفيد هنا - في باب اسم الموصول - التعريف كان زيادتها لضرب من إصلاح اللفظ، وذلك أن: الذي "وأخواته مما فيه "أل" إنما دخل توصلاً إلى وصف المعارف بالجملة، وذلك أن الجملة نكرات، ألا ترى أنها تجري أوصافاً على النكرات، نحو قولك: مررت برجل أبوه زيد، ونظرت إلى غلام قام أخوه، وصفة النكرة نكرة. فلما كانت تجري أوصافاً على النكرات لتنكرها أرادوا أن تكون في المعارف مثل ذلك، فلم يسغ أن تقول: مررت بزيد أخوه كريم، وأنت تريد النعت لزيد؛ لأنه قد ثبت أن الجملة نكرات، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة. ولم يمكن إدخال "أل" التي للتعريف على الجملة؛ لأن "أل" هذه من خواص الأسماء، والجملة لا تختص بالأسماء إلى أن لفظ "الذي" قبل دخول "أل" لم يكن على لفظ أوصاف المعارف فزادوا في أوله "أل" ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه، فيتطابق اللفظ والمعنى.... "ا. هـ. وقد سبقت الإشارة العابرة لبعض ما سبق في هامش ص 110.

وكل ما تقدم خيالي محض يحسن إهماله، إذ لا يعرف العربي الأصل عنه شيئاً. أما التعليل الحق فهو كلام العرب وحده.

2 أي: مادته المكونة من الحروف وضبطها.....

3 في ص 363.

4 سيجيء توضيح هذا وتفصيله عند الكلام على صلة الموصولة، والرباط ص 373 م 27.

(347/1)

وإليك الألفاظ الستة، ونواحي استعمالها:

- 1- من 1: أكثر استعمالها في العقلاء، نحو: خير إخوانك من واصلك، وخير منه من كفأك شره. وقول الشاعر:
ولا خير فيمن لا يُوطن نفسه ... على نائبات الدهر حين تنوب
وتكون للمفرد بنوعيه، والمثنى والجمع بنوعيهما: تقول: غاب من كتب، ومن كتبت - ومن كتباً، ومن كتباً، ومن كتبوا، ومن كتب. وقد تستعمل في غير العقلاء في الأحوال الآتية:
- أ- إذا كان الكلام يدور في شيء له أنواع متعددة، مفصلة بكلمة: "من" وفي تلك

الأنواع العاقل وغيره، مثل: الحيوانات كثيرة مختلفة؛ فيها من ينطق بفصيح الكلام؛ كالإنسان، ومن يغرد بصوت عذب؛ كالبلبل، ومن يصيح بصوت منكر؛ كالبومة....
ومن الأمثلة قوله تعالى 2 {وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ....}
ب- إذا وقع 3 مِنْ غير العاقل أمر لا يكون إلا من العقلاء؛ فعندئذ نشبهه بهم، وننزله منزلتهم 4 في استعمال: "مَنْ". كأن تسمع البلبل يشد ويلحن شجى واضح التنعيم، فتقول: أطربنى "مَنْ" يغنى في عشه بأطيب الأناشيد. وكأن ترى القمر يشرف عليك كأنسان ينظر إليك: فتقول: إن من يُطل علينا من برجه العالى بين الكواكب والنجوم يصغى إلى مناجاتى وهمسى ... وكالغريب الذى يقول للطيور المسافرة: هل فيكن من يحمل سلامى إلى أهلى وخُلائى ...
ج- أن يكون مضمون الكلام متجهاً إلى شيء يشمل العاقل وغيره، ولكنك تراعى أهمية العاقل؛ فتغلبه على سواه. مثل: أيها الكون العجيب، من فيك ينكر قدرة الله الحكيم؟.

- 1 يتردد ذكرها أحياناً في اصطلاح النحاة باسم: "من المعرفة الناقصة" "لاحتياجها لزوماً إلى الصلة التي تتم معناها". يريدون: "من" التي هي اسم موصول. ومثلها: "ما" الموصولة، حيث يطلق عليها اسم. "ما" المعرفة الناقصة، كما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 351.
- 2 في سورة النور.
- 3 ولو تخيلاً منا، وتنزيلاً له منزلة الذي يحصل....
- 4 لبيان ذلك: أنه متى نسب إلى غير العاقل شيء لا ينسب "نفياً أو إثباتاً" إلا إلى العاقل أجربنا عليه حكمه من غير نظر لرأى المتكلم، أو المخاطب، أو غيرهما.

(348/1)

زيادة وتفصيل:

كلمة: "مَنْ" سواء أكانت موصولة أم غير موصولة؛ من الكلمات المفردة المذكورة من

ناحية لفظها، ولكنها من ناحية معناها قد تكون غير ذلك. ومن هنا يصح أن يعود الضمير عليها مفردًا مذكرًا¹، مراعاة للفظها، وهوالأكثر². ويجوز فيه مراعاة المعنى المراد وهو كثير³؛ فمن الأول قوله تعالى:

1 سبقت مواضع "التطابق بين الضمير ومرجعه" في "ح" من ص 262، و 268 ... وتجيء لها بقية في ص 452 وما بعدها.

وإذا كانت "من" موصولة ومعناها هو المفرد المذكور، فهي مثل: "الذي" ص 343 "إلا أن "من" لا تكون - في أحد الآراء القوية - صفة، ولا موصوفة، بخلاف "الذي"، تقول: رجع الطائر الذي هاجر، وجاء الذي رحل الطريف، فتقع كلمة: "الذي" صفة وموصوفة، بخلاف "من" في ذلك الرأي المخالف - "راجع في رقم 4 من ص 352 وما يتصل به في رقم 4 من هامش ص 376 ط.

2 "كما سبقت الإشارة في رقم 1 من هامش ص 125 وفي رقم 8 من ص 266" وإنما يكون الأكثر في الضمير مراعاة لفظها في غير الحالات الآتية: وسيشار إلى بعضها في رقم 4 من هامش ص 376:

1- أن يحصل لبس من مراعاة لفظها، نحو: أعط من سألتك، فلا يجوز من سألك إذا كان المراد أنثى.

ب- أن يكون في مراعاة اللفظ وقوع في قبح، نحو، من هي حمراء خادمتك. بمعنى: "من هي حمراء - هي خادمتك" فيجب مراعاة المعنى، فلا يقال: من هو حمراء جاريتك، لكيلا تكون كلمة: "حمراء" المؤنثة خبرا عن الضمير المذكور. وكذلك العكس في نحو: من هو أحمر "جاريتك"، فلا يقال: من هي أحمر جاريتك، ليكلا يكون الخبر "وهو كلمة أحمر" مذكرا، ولتبتدأ الضمير مؤنثا.

وكذلك لا يجوز: من - هو أحمر - جاريتك، لأن المبتدأ والخبر، "هو أحمر" متطابقان في التذكير وهما صلة الموصول، ولكن اسم الموصول "من" مفرد مذكر، وخبره "جارية" مؤنث. ولا مانع من هذا. لولا أن الموصول مع صلته كالشيء الواحد، والصلة هنا متطابقة في التذكير لكن خبر الموصول مؤنث وهو بمنزلة الخبر عن الصلة، فيقع التخالف الممنوع: فكأنك أخبرت عن المذكر بمؤنث.

وقد يراعى المعنى كثيرا بعد مراعاة اللفظ، نحو قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ} .

وقد يراعى اللفظ، ثم المعنى، ثم اللفظ، نحو قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي هَوُوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ، وَإِذَا

تُثَلَّى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا، كَأَن فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا، فَبَشَّرَهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ {
- وستجىء الإشارة لهذا في رقم 1 من هامش ص 377.
أما مراعاة المعنى أولاً، ثم اللفظ فالأفضل اجتنابه.

(349/1)

.....
{وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ 1 وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ} .
ففاعل "يؤمن" مفرد مذكر؛ مراعاة للفظ "مَنْ". ومن الثاني قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَنْ
يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} وقول الفرزدق:
تعال، فإن عاهدتني لا تخونني ... نكن مثل من - يا ذئب - يصطحبان
فالفاعل في الآية واوالجماعة، وفي البيت ألف الاثنين وكلاهما ضمير عائد إلى "من"
مراعاة لمعناها:
وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: {بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ، فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ
رَبِّهِ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} . فالضمائر في الشطر الأول من الآية مفردة
مذكورة؛ مراعاة للفظ: "مَنْ". بخلافها في الشطر الثاني فإنها للجمع؛ مراعاة لمعنى: "مَنْ"
وقوله تعالى: {وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهِنَّ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ} .
ففاعل الفعل: "يقنت"؛ ضمير مفرد، مذكر؛ مراعاة للفظ: "مَنْ" أما الضمائر بعده
فللجمع المؤنث: أو للمفردة؛ مراعاة لمعنى: "مَنْ".

1 بالقرآن.

(350/1)

2- "ما" 1 وأكثر استعمالها في غير العاقل، وتكون للمفرد بنوعيه، والمثنى والجمع
بنوعيهما 2؛ تقول: أعجبنى ما رسمه "علي" وما رسمته "فاطمة" - وما رسمناه - وما رسمناه
- وما رسموه - وما رسمته. وقد تكون للعاقل في مواضع:
أ- إذا اختلط العاقل بغيره، وقصد تغليب غير العاقل لكثرتة: نحو قوله تعالى: {يُسَبِّحُ

لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ { . وقول الشاعر:

إذا لم أجد في بلدة ما أريده ... فعندى لأخرى عزيمة وركاب

ب- أن يلاحظ في التعبير أمران مقترنان؛ هما: ذات العاقل، وبعض صفاته، معاً؛

نحو أكرم ما شئت من المجاهدين والأحرار. فكأنك تقول: أكرم من الرجال من كانت

ذاته موصوفة بالجهاد، أو بالحرية؛ فأنت تريد أمرين مجتمعين: الذات، ووصفاً آخر معها،

ولا تريد أحدهما وحده. ومثل: صاحب ما تريد من الطلاب؛ العالم، والمخلص،

والصالح. تريد أن تقول: صاحب من كانت ذاته موصوفة بالعلم؛ ومن كانت ذاته

موصوفة بالإخلاص، ومن كانت ذاته موصوفة بالصالح. فالمقصود أمران: الذات ومعها

شيء آخر من الأوصاف الطارئة عليها.

"ح" المبهم أمره؛ كأن ترى من بُعد شبهاً لا تدري أهو إنسان أم غير إنسان؛ فتقول:

إني لا أثبت ما أراه، أولاً أدرك حقيقة ما أراه ... وكذلك لو علمت أنه إنسان ولكنك

لا تدري أمؤنث هو أم مذكر؟ ومنه قوله تعالى على لسان مريم: {إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي

بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي} ...

1 قد يتردد ذكرها في اصطلاح النحاة أحيانا باسم: "ما المصرفة الناقصة" لاحتياجها

لزوما إلى الصلة التي تنتم معناها"، يريدون التي هي اسم موصول. كما يطلق على

"من" الموصولة اسم "المعرفة الناقصة"، أيضاً- كما سبق في رقم من هامش ص 348.

- وهي غير "ما" التي تعد حرف موصول "انظر "د" ص 411 ورقم 3 من هامشها.

2 لما كانت "ما" إحدى الموصولات المشتركة التي لفظها مفرد مذكر، ومعناها قد يكون

غير ذلك، جاز في الضمير العائد إليها أن يكون مطابقاً للفظها أو لمعناها، كالذي سبق

في - من" الموصولة، وغير الموصولة- ص 349 وقد سبق بيان لهذا في ص 266.

فكلمة: "ما" موصولة وغير موصولة- مثلها، كالمبتادر من كلام الصبان.

(351/1)

زيادة وتفصيل:

أ- تصلح "من" و"ما" للأمر الخمسة الآتية:

1- اسم موصول: مثل: قوله تعالى: {مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ} . وقول الشاعر:

إِنْ شَرَّ النَّاسِ مَنْ يَبْسُمُ لِي ... حِينَ أَلْقَاهُ، وَإِنْ غَبَتْ شَتَمُ

2- اسم استفهام، مثل: من عندك؟ ما معك من المال؟

3- اسم شرط، مثل: مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ - وما تَصْنَعُ مِنْ خَيْرٍ تَجِدْ جَزَاءَهُ خَيْرًا.

4- نكرة موصوفة، مثل: رُبُّ مَنْ نَصَحَتْهُ اسْتِفَادَ مِنْ نُصْحِكَ "أى: رَبُّ إِنْسَانٍ نَصَحَتْهُ

اسْتِفَادَ ... " وَرُبُّ مَنْ مُعْجَبٌ بِكَ سَاعِدَكَ. ورب ما كرهته تحقق فيه نفعا "أى: رب

شيء كرهته" ورب ما مكروه أفاد3 ... ومن هذا قول الشاعر:

الصَّدَقُ أَرْفَعُ مَا اعْتَزَّ الرَّجَالُ بِهِ ... وَخَيْرُ مَا عَوَّدَ ابْنًا فِي الْحَيَاةِ أَبُ

والغالب: في "من" إذا كانت نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها كلمة: "إنسان"،

ولا بد أن يقع بعدها صفة، فإن لم يقع بعدها صفة فهي

1 هذا شطر بيت صدره: "وما قتل الأحرار كالعفو عنهمو ... " - واليد: المعروف.

2 الفرق كبير لفظا ومعنى بين نوعي "ما ومن" الشرطيتين والموصولتين، فالشرطيتين

الواقعتان مبتدأ تختلفان تماما عن الموصولتين الواقعتين مبتدأ أيضا وإيضاح هذا الفرق

بين النوعين مفصل في مكانه من باب الجوازم - "4 م 154 ص 320" وهو تفصيل

هام، موضح بالأمثلة ومما جاء به: أن "الموصولتين" ليس فيهما تعليق شيء على آخر،

وإنما يدلان على مجرد الإخبار المطلق، ولا يجزمان. بخلاف الشرطيتين، فلا بد فيهما من

الجزم والتعليق معا.

3 والدليل على أن "من" و "ما" في الأمثلة السابقة نكرة موصوفة أنهما مجرورتان برب،

وهي لا تجر، - غالبا - إلا النكرات. وبعدها جملة، والجملة بعد النكرة صفة.

"هذا، ولا توصل كلمة "ما" النكرة الموصوفة بكلمة: "رب" في الكتابة" وانظر رأيا آخر

في رقم 1 من هامش ص 349.

(352/1)

نكرة غير موصوفة، وتسمى: تامة. وتكون أيضا - بمعنى: إنسان.

كما أن الغالب في "ما" التي هي نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها كلمة: "شيء" ولا بد أن يقع بعدها صفة لها. وإن لم يقع بعدها صفة فهي نكرة غير موصوفة، بمعنى: شيء، أيضًا، وتسمى: نكرة تامة.

5- نكرة تامة "أي: غير موصوفة"، وهي التي سبقت الإشارة إليها، مثل: رَبُّ من زارنا اليوم. رَبُّ ما غَرَّد مساء. أي: رَبُّ إنسان زارنا، ورب شيء غَرَّد. فالجملة الفعلية - في المثالين في محل رفع، خير.

ب- تختص "ما" دون "من" بمعان أخرى؛ منها السبعة الآتية:

1- التعجب؛ مثل: ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا.

2- النفي؛ مثل: ما الخائن صديق، أو: صديقًا. وقول العرب: ما ذهب من مالك وما وعظك².

3- أن تكون كافة؛ وهي التي تدخل على العامل فتكفّه "أي: تمنعه عن العمل، وتتركه معطلا" كأن تدخل على حرف جر، أو على ناسخ، أو نحوهما، فلا يعمل؛ مثل: ربما رجلٌ زارنا نفعناه، ربما يود المهمل لو كان سَبَّاقًا. إنما الأممُ الأخلاق. ويجب في الكتابة وصل "رُب" بكلمة: "ما" الكافة؛ لأن الذي يفصل هو "ما" النكرة الموصوفة؛ كما سبق³.

4- أن تكون زائدة⁴ "أي: يمكن حذفها فلا يتأثر المعنى" وتقع كثيرًا بعد: "إذا" الشرطية؛ مثل: إذا ما المَجْدُ نادانا أَجَبْنَا ... أو بعد غيرها مثل: قوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ من الله لِنْتَ لَهُمْ} وقوله: {يَمَّا خَطِبَا تَهُمُ أَعْرَقُوا} .

"1 و 1" وستجيء بعد هذا مباشرة في رقم 5.

2 "ما" الأولى نافية، أما الأخيرة فتصلح موصولة، ونكرة موصوفة، والكلام مثل قديم، يقال للحزين الذي أضع ماله سدي، فيتعلم بعد ذلك الحذر، ويبالغ في الحيلة، فلا يضيع منه شيء ويحافظ على ماله. فضياع ماله بسبب إهماله كان الوسيلة الناجحة لصيانته، فكأنه لم يضيعه سدى.

3 في رقم 3 من هامش الصفحة السابقة.

4 لتأكيد المعنى الأساسي وتقويته. وكما تسمى "زائدة" تسمى عند بعض الأقدمين: "صلة"، شأنها عندهم شأن غيرها من سائر الحروف والكلمات الزائدة، حيث يطلقون على كل منها: "صلة"، لا فرق في هذه التسمية وبين "ما" وغيرها من كل لفظ زائد، اسما كان أو فعلا أو حرفا "وفي رقم 3 من هامش ص 373 بعض المعاني الأخرى

لكلمة: "صله".
5 أي: بسبب خطيئاتهم.

(353/1)

-
- 5- مصدرية ظرفية "أي: تسبك مع ما بعدها بظرف ومصدر معا1"، مثل: الصانع يربح ما أجاد صناعته. أي: مدة إجادته صناعته. وقول الشاعر يفتخر: ترى الناس ما سرنا يسرون خلفنا ... وإن نحن أو مأنا إلى الناس وقفوا أي: مدة سيرنا.
- وهي وحدها حرف محض، ولكن المصدر المنسبك اسم يفيد أمرين: معنى وظيفية معاً.
- 6- أن تكون مصدرية غير ظرفية "أي: تسبك مع ما بعدها بمصدر فقط"، مثل: كوفي المخلصون بما أخلصوا، أي: بإخلاصهم.
- وهي وحدها حرف محض1، ولكن المصدر المنسبك اسم يفيد معنى مجرداً، فقط.
- 7- أن تكون مهينة- "وهي التي تتصل بآخر كلمة غير شرطية. فتهيئها وتعدّها لمعنى الشرط وعمله" كدخول "ما" على "حيث" في مثل: حيثما تصدق تجد لك أنصاراً.
- 8- أن تكون مغيرة.... "وهي الحرفية التي تلحق آخر أداة شرطية، فتغيرها إلى غير الشرط، كدخول "ما" على آخر "لو" في مثل: "لو ما" تحافظ على الميعاد. فقد تغيرت "لو" بسبب: "ما" الحرفية، وانتقلت هنا من الشرط إلى التحضيض.
- 9- أن تقع صفة، مثل: لأمر ما غاب القائد. فالمراد: لأمر أي أمر. وهذه قد يعبر عنها: "بالإبهامية"، ويتفرع على الإبهام، إما الحقارة، نحو: أعط فلانا شيئاً ما. تريد شيئاً تافهاً حقيراً، وإما التفخيم، نحو: لأمر ما، هرب الحارس، تريد لأمر عظيم هرب ... وإما النوعية، نحو: عاون عليا معاونة ما، تريد نوعاً من المعاونة.
- ويقول بعض المحققين من النحاة: هي في كل هذه الصور الخاصة بالصفة ليست اسماً، وليست صفة، وإنما هي حرف زائد، يفيد التنبيه، وتقوية المعنى.

"1 و 1" كما سيحييء في موضعه: "ص 411".

(354/1)

ويرى أن هذا أولى. وحجته: أنه ليس في كلامهم نكرة جامدة وقعت نعتاً إلا وبعدها كلمة تماثل الموصوف تماماً؛ نحو: مررت برجل أي رجل، وأكلنا فاكهة أي فاكهة. فالحكم عندهم على "ما" المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية - حكم بما لا نظير له؛ فيجب اجتنابه؛ كما يقولون.

وهذا الخلاف شكلي، لا قيمة له. والرأيان سيان، وما دامت تؤدي غرضاً معيناً. فلا أهمية بعد ذلك لجعلها حرفاً زائداً -وهو الأسهل- أو اسماً يعرب صفة.

(355/1)

3-.... "أل" -وتكون للعاقل وغيره¹، مفرداً وغير مفرد، نحو: اشتهر الكاتب، أو: الكاتبة، أو: الكاتبان، أو: الكاتبتان، أو الكاتبون، أو: الكاتبات. ولا تكون موصولة إلا إذا دخلت على صفة صريحة²، فتكون

1 ولفظها مفرد مذكر، ولكن معناها قد يكون غير ذلك. ولا يراعي في الضمير العائد عليها إلا المعنى، خوفاً من اللبس - كما سيجيء في ص 377.

2 ليست "أل" هذه هنا للتعريف، في الأشهر، وإنما هي لضرب من إصلاح اللفظ وتزيينه؛ لأن اسم الموصول يتعرف بصلته. وكثير من أسماء الموصول مجرد من "أل" مع أنه معرفة، فتعريفه جاء من صلته، لا من "أل". ولو كانت للتعريف لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال، إذ تبعدهما - كما يقولون - عن شبه الفعل، وتقربهما من الجوامد؛ لأنها من خصائص الأسماء"، والأصل في الأسماء الجمود، بسبب وضعها للذوات، والجامد لا يعمل، بخلاف الفعل وما يشبهه. لكن يقول شارح المفصل "ج 6 ص 61" إنها اسم موصول تفيد التعريف مع كونها بمعنى: الذي

- كما سنشير في رقم 1 من هامش ص 370 والرأي الأول هو الأنسب. وليست حرف موصول، لأنها لا تقول مع ما بعدها بمصدر، ولأنها قد تدخل قليلاً على الجملة، و "أل" المعرفة لا تسبك ولا تدخل على الجملة. هذا إلى أمور أخرى دعت إلى

اعتبارها اسم موصول، أهمها أمران:

أولهما: وجود ضمير بعدها لا مرجع له سواها، والضمير لا يعود إلا على اسم، نحو: قد أفلح المؤمن، وخاب الجاحد. ففي كلمة: "المؤمن" ضمير تقديره: "هو" لا مرجع له إلا "أل" التي بمعنى الذي" هنا. وكذلك تقديره في كلمة: "الجاحد" ... وكقوله تعالى: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} وقوله: {وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا} ... ففي: "المؤمنون ضمير تقديره: "هم" يعود على "أل" وفي "العاديات" ضمير تقديره: "هي" أو "هن" يعود على "أل" ولا مرجع لكل ضمير سوى "أل" ولا يمكن أن يكون اسم الفاعل في ثالأمثلة السابقة وأشباهها خاليا من الضمير لأسباب قوية دونها النحاة، وأثبتوا بها أن أكثر المشتقات ومن هذا الأكثر. اسم الفاعل، واسم المفعول ... يحمل ضميرا مستترا. "كما سبقت الإشارة في رقم 2 من ص 29". وللضمير المنصوب العائد إليها حكم خاص يجيء في رقم 3 من هامش ص 396.

ثانيهما: أن هذه الأسماء التي دخلت عليها "أل" قد يعطف عليها الفعل أحيانا، نحو قوله تعالى: {إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا} وقوله تعالى: {وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا} إلى قوله {فَأَتَّزْنَ بِهِ نَقْعًا} فالفعل: "أقرض" في المثال الأول معطوف على "المصدقين" والفعل: أثار في الجملة الثانية معطوف على "العاديات" والفعل لا يعطف إلا على فعل مثله، أو على ما يشبه الفعل كما سيجيء في ج3 باب "العطف" والمعطوف عليه هنا ليس بفعل، فلم يبق إلا أنه يشبه الفعل لأنه أحد مشتقاته.... ومن ثم كانت "أل" الداخلة على المشتقات الصريحة المشبهة للفعل اسم موصول ليعود عليها الضمير من المشتق - وليست حرفا، كما سيجيء، فيمتنع العطف عليه.

والمراد هنا بالمشتقات الصريحة "أي: الصفات الصريحة": "اسم الفاعل، واسم المفعول، اتفاقا وفي الصفة المشبهة خلاف سيجيء في ص 384 و 386 - لأنهما يدلان على الحدث والتجدد كالفعل. أما الصفة المشبهة وباقي المشتقات فتدل على الثبوت، فهي بعيدة من الفعل، قريبة من الأسماء الجامدة.

ومن ثم كانت "أل" الداخلة على "أفعل التفضيل" للعهد، وليست موصولة - كما ستجيء الإشارة في رقم 4 من هامش ص 473 ويجيء البيان في باب أفعل التفصيل ج 3 م 112.

ولا تكون "أل" اسم موصول إذا وجد في الكلام ما يدل على أنها "للعهد" فتكون حرف تعريف، لا اسم موصول، مثل قابلت مختعرا مشهورا، فأكبرت المخترع المشهور "و" "العاقل" و "المأمون" للعهد فهي أداة تعريف فقط، "وتفصيل الكلام على" "أل" التي

للعهد في ص 421" أما الداخلة على المشتقات التي تعمل عمل الفعل فهي اسم موصول إذ لو كانت حرفا لكانت من خواص الأسماء كما يقولون، فلا يكون المشتق بعدها شبيها بالفعل يعمل عمله ويعطف عليه الفعل، وإنما يكون مجرد اسم فقط، على يدل الذات وحدها - وقد سبق البيان في هامش ص 356.

(356/1)

الصفة مع مرفوعها هنا من قسم شبه الجملة الواقع صلة؛ كما مثل، ونحو: إن العاقل الأريب¹ يحتال لأمر حتى يفوز به، والعاجز الضعيف يتوانى ويتردد حتى يُفْلِت منه. هذا، ومع أن "أل" اسم موصول، وتعتبر كلمة مستقلة، فإن الإعراب لا يظهر عليها؛ وإنما يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها²، التي تعرب مع مرفوعها صلة لها. 4- "ذو" وتكون للعاقل وغيره؛ مفردًا³ وغير مفرد؛ نحو: زارني ذوتعلم

1 العاقل.

2 أطل النحاة القول في إعراب: "أل" الموصولة التي هي اسم مستقل، أ تكون مبنية على السكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب جملتها؟ أم تكون. "أل" معربة بحركات مقدرة وليست مبنية؟ . وما إعراب الصفة الصريحة بعدها في الحالتين؟ وما نوع الصلة كذلك؟

وخير ما انتهوا إليه. أنها مع الصفة التي بعدها بمنزلة الشيء الواحد، فكأنهما المركب المزجي، يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه "راجع هامش التصريح في هذا الموضوع، والخضري عند الكلام على بيت ابن مالك: وصفة صريحة صلة "أل".... إلخ".

أما صلتها فقد اختاروا إدخالها في نوع: "الشبيه بالجملة"، واعتبارها منه، وليست من نوع الجملة. وبهذا الرأي يوجد نوع جديد من شبه الجملة، خاص بصلة: "أل" وحدها، إذ المعروف أن شبه الجملة - كما أشرنا في رقم 2 من هامش ص 341- نوعان فقط، هما: الظرف، والجار مع مجروره. فهذا الرأي يحدث قسما ثالثا لشبه الجملة، وهو - على ما به- أيسر الآراء، وأنسبها وأقلها مغامر - كما سيجيء في ص 388 وله إشارة في ص 370 -.

3 وهي نوع آخر يخالف "ذو" التي بمعنى "صاحب"، إحدى الأسماء الستة، والتي سبق

الكلام عليها في ص 109 وتستعمل "ذو" اسم موصول، مبني على السكون المقدر على الواو في محل كذا - وهذا عند بعض القبائل العربية، "ومنها، طي، أو: طيء- والنسبة السماعية إليهما: طائي"، دون بعض آخر. ومن أمثلتها قول مسعدان الطائي: فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا ... هلم، فإن المشرفي الفرائض أظنك - دون المال- ذو جئت تبتغي ... ستلقاك بيض للنفوس قوابض "المشرفي: السيف- الفرائض: العطايا المفروضة". وفي الجزء الثالث من كتاب "للمبرد - باب أخبار الخوارج- أمثلة أخرى متعددة.

ولفظها مفرد مذكر في جميع حالاته، لكن معناها قد يكون غير ذلك، فيراعي في الضمير العائد عليها لفظها أو معناها. والقبائل التي تستعملها مذاهب مختلفة، أشهرها ما ذكرنا هنا. ومنهم من يدخل عليها تغييرا عند استعمالها للمؤنث، فيجعل واوها ألفا، ويزيد عليها تاء التأنيث فتصير: "ذات" لتكون بعد الزيادة مثل: "التي" في الدلالة على المفردة المؤنثة.

ولكن تمتاز: "ذات" بأنها تدل بصيغتها الحالية على المؤنث أيضا، وبأنها تجمع على: ذوات" =

(357/1)

وذو تعلمت. وذو تعلما. وذو تعلمتا، وذو تعلموا، وذو تعلّمن1. وهي مبنية على السكون المقدر على الواو، في محل رفع، أو نصب، أو جرّ، على حسب موقعها من جملتها.

5- "ذا". وتكون للعاقل وغيره. مفردًا وغير مفرد2؛ نحو: ماذا رأيته؟ ماذا رأيتهما؟ ماذا رأيتهما؟ ماذا رأيتهن؟. ويصح وضع: "مَنْ" مكان: "ما" في كل ما سبق، ومنه قول الشاعر:

مَنْ ذَا يُعِيرُكَ عَيْنُهُ تَبْكِي بِهَا ... أَرَأَيْتَ عَيْنًا لِلْبَكَاءِ تَعَارُ؟

وقول الآخر3:

مَنْ ذَا نَوَاصِلِ إِنْ صَرَمَتْ حِبَالَنَا ... أَوْ مَنْ نَحْدِثُ بِعَدِكَ الْأَسْرَارَا

فكلمة: "ما" أو: "من" استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع. و"ذا" اسم موصول بمعنى: "الذي - أو غيره - خبر، مبني على السكون في محل

= لتدل على الجمع المؤنث كما تدل عليه: "اللواتي" وهي في الحالات السابقة كلها مبنية على الضم. وفي هذا يقول ابن مالك:

وكالتي أيضا لديهم: "ذات" ... وموضع "اللاتي" أتي "ذوات"

ومن المستحسن، ترك "ذو" بلهجتها المختلفة، لغرابتها في عصرنا، وعدم الحاجة الحافزة لاستعمالها وحسبنا أن نذكرها هنا لنذكرها حين تتردد في النصوص القديمة، وقد وردت في بعض تلك النصوص مستعملة استعمالا دقيقا أوضحناه في باب الإضافة ج 3 م 93 ومثلها: "ذات" وكذلك في ج 2 باب الظرف ص 250 و 255 م 79.

ويلاحظ أن لكلمة: "ذات" استعمالات أخرى مختلفة، منها أن تكون مجرد اسم مستقل، معناه: حقيقة الشيء وماهيته. والنسب إليها هو: "ذاتي" باعتبار لفظها الحالي، أو: "ذووي" باعتبار أصلها. طبقا للبيان الشامل الذي سيجيء في باب النسب، ج 4 م 178 ص 554 -.

1 يقول ابن مالك فيما سبق:

و"من" و"ما" و"أل" تساوي ما ذكر ... وهكذا "ذو" عند طيء شهر أي: أن كل واحد من هذه الأسماء "من - ما - أل" يساوي الثمانية الماضية كلها في الاستعمال من ناحية أنه وحده صالح لكل ما صلحت له الثمانية من الأنواع، مع عدم تغيير لفظه.

وكذلك "ذو" عند بعض القبائل التي منها طيء - كما سبق ثم قال عن طيء:

وكالتي أيضا لديهم: "ذات" ... وموضع "اللاتي" أتي: "ذوات"

وقد أوضحنا معنى البيت عند الكلام على "ذو" في آخر هامش الصفحة السابقة مباشرة.

2 فهي من الألفاظ المفردة المذكورة، ولكن معناها قد يكون غير ذلك فيجوز في الضمير العائد عليها مرعاة هذا أو ذاك.

3 عمر ابن أبي ربيعة. ومثله قول شوقي:

شرف العصامين صنع نفوسهم ... من ذا يقيس بهم بني الأشراف؟

(358/1)

رفع. و"ذا" اسم موصول، بمعنى: الذي، أو غيره من أسماء الموصول المناسبة لمعنى الجملة والسباق، خبر، مبني على السكون في محل رفع ولا تكون ذا موصولة إلا بثلاثة شروط:

أولها: أن تكون مسبقة بكلمة: "ما" أو: كلمة: "من" الاستفهاميتين؛ كما في الأمثلة السابقة. فلا يصح: ذا رأيت، ولا ذا قابلته ... ويغلب أن تكون للعاقل إذا وقعت: بعد "مَنْ" ولغير العاقل إذا وقعت بعد: "ما".

ثانيها: أن تكون كلمة "مَنْ" أو "ما" مستقلة بلفظها ومعناها - وهو الاستفهام¹ غالباً -، وبإعرابها؛ فلا تُركَّب مع "ذا" تركيباً يجعلهما معاً كلمة واحدة في إعرابها "وإن كانت ذات جزأين" وفي معناها أيضاً - وهو الاستفهام¹ غالباً - كتركيبها كما في نحو: ماذا السديم؟ ماذا عطار؟ من ذا الأول؟ من ذا النائم؟ فكلمة: "ماذا؟ كلها - اسم استفهام ومثلها كلمة: "من ذا"².

وفي حالة التركيب التي وصفناها توصف: "ذا" ملغاة إلغاء حكميا لا حقيقيا³ لأن وجودها المستقل قد أُلغى - أى: زال - بسبب التركيب مع "ما" أو "من" الاستفهاميتين، وصارت جزءاً من كلمة استفهامية بعد أن كانت وحدها كلمة مستقلة تعرب اسم موصول.

ثالثها: ألا تكون "ذا" اسم إشارة، فلا تصلح أن تكون اسم موصول؛ لعدم وجود صلة بعدها، وذلك بسبب دخولها على مفرد؛ نحو: ماذا المعدن؟ ماذا الكتاب؟ من ذا الشاعر؟ من ذا الأسبق⁴؟

تريد: ما هذا المعدن؟ ما هذا الكتاب؟ من هذا الشاعر؟ من هذا الأسبق؟

"1، 1" انظر "ب" من ص 361.

2 فتعرب كل كلمة بجزأيتها في الأمثلة السالفة، مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، أو خبراً مقدماً.

3 انظر البيان الآتي في: "أ" من الزيادة والتفصيل - ص 360.

4 وفي هذا يقول ابن مالك:

ومثل "ما" "ذا" بعد: "ما" استفهام ... أو "من" إذا لم تلغ في الكلام أي: أن "ذا" تشبه "ما" في أنها صالحة لجميع الأنواع مع عدم تغير لفظها، وذلك بشرط أن تقع بعد "ما" التي للاستفهام، أو: "من" التي للاستفهام أيضاً. واكتفى بهذا الشرط، وترك باقي الشروط، لضيق النظم، وقد ذكرناها.

زيادة وتفصيل:

أ- عرفنا أن "ذا" قد تركب مع "ما" أو "من" الاستفهاميتين، فينشأ من التركيب كلمة واحدة إعرابها - وإن كانت ذات جزأين - وفي معناها وهو الاستفهام غالباً، مثل: ماذا الوادى الجديد؟ من ذا المنشئ لمدينة القاهرة؟ وتسمى "ذا": الملغاة إلغاء حُكمياً؛ لا حقيقة؛ لأنها من حيث الحقيقة والواقع موجودة فعلاً. ولكن من حيث اندماجها في غيرها، وعدم استقلالها بكيانها، وإعراب خاص بها - تُعدّ غير موجودة. ومن أمثلتها قول جرير:

يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم ... لا يستفقدن إلى الديرين تخانا

أما إلغاؤها الحقيقي فيكون باعتبارها كلمة مستقلة بنفسها، زائدة، يجوز حذفها وإبقاؤها. ويترتب على تعيين نوع الإلغاء بعض أحكام؛ منها:

1- أن كلمة: "ذا" في الإلغاء الحقيقي لا يكون لها محل من الإعراب، فلا تكون فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مبتدأ، ولا غير ذلك؛ لأنها لا تتأثر بالعوامل؛ ولا تؤثر في غيرها - شأن الأسماء الزائدة عند من يميز زيادتها، وهم الكوفيون وتبعهم ابن مالك - بخلافها في الإلغاء الحكمي؛ فإنها تكون جزءاً أخيراً من كلمة، وهذه الكلمة كلها - بجزأها - مبنية على السكون دائماً في محل رفع - أو نصب، أو: جر، على حسب موقعها من الجملة، "مبتدأ، وخبر، وفاعلاً، ومفعولاً ... إلخ". ومما تصلح فيه لنوعى الإلغاء قول الشاعر:

من ذا الذى ما ساءَ فَ ... طُومَنَ لَهُ الحُسْنَى فقط

2- وفي الإلغاء الحقيقي يجب تقديم "من" و"ما" الاستفهاميتين في أول جملتهما حتماً، كالأمثلة السابقة؛ لأن الاستفهام الأصيل له الصدارة في جملته. بخلاف الإلغاء الحكمي، فيجوز معه الأمران: إمّا تقديم الاستفهام بكامل حروفه في جزأيه على عامله، وإما تأخيره عنه، فلا يكون للاستفهام وجوب الصدارة؛ وفي هذه الصورة يعرب معمولاً متأخراً لعامل متقدم عليه؛ تقول: ماذا صنعت، أو صنعت ماذا؟ فلا استفهام هنا معمول لعامله المتأخر عنه أو المتقدم عليه.

1 راجع الصبان، ج1 باب الموصول، عند الكلام على: "ذا" الموصولة. وجاء في حاشية ياسين على التوضيح "ج2 باب: النواصب"، عند الكلام على: "كي" ما نصه: "قال ابن مالك: إن "ما" الاستفهامية إذا ركبت مع: "ذا" لا يلزم صديقتها، فيعمل ما قبلها فيما بعدها، رفعاً نحو: كان ماذا؟ أو نصباً، كقول أم المؤمنين: أقول ماذا؟ ... "

اهـ.

وفي هذا النص اقتصار على التركيب مع "ما" الاستفهامية، أما النصوص الأخرى -
كالتى في الصبان - فصريحة في: "من" و "ما" الاستفهاميتين، وفي أنها تركب مع غيرهما
أحياناً من بعض ألفاظ ليس لها الصدارة - وستجيء في: "ب".

(360/1)

.....

3- وفي الإلغاء الحقيقي تحذف ألف "ما" الاستفهامية في حالة الجر مثل: عمّ "ذا"
سألت؟ تطبيقاً للقاعدة المعروفة؛ "وهي: حذف ألف "ما" الاستفهامية عند جرّها".
بخلاف الإلغاء الحكمي لأن أداة الاستفهام فيه هي "ماذا" وليست "ما". وحدها.
ب- لا يقتصر إلغاء "ذا" على تركيبها مع "ما" أو "من" الاستفهاميتين فذلك هو
الغالب - كما قلنا؛ فقد يقع الإلغاء بتركيبها مع "ما" أو "من" الموصولتين، أو النكرتين
الموصوفتين؛ فتنشأ كلمة واحدة هي: "ماذا" أو: "من ذا" فنعرّبها اسم موصول، أو نكرة
موصوفة. فالأولى مثل قول الشاعر:

دَعَى ماذا علمت سأتقيه ... ولكنّ بالمُعَيَّبِ خَبْرِي

فماذا، كلها اسم موصول مفعول "دعى". وصلته جملة: "علمت" لا محل لها. ويرى
"الفارسي" وأصحابه أن "ماذا" نكرة موصوفة. مفعول "دعى" وليست موصولة: لأن
"ماذا" كلمة واحدة، ولكنها مركبة من شطرين؛ والتركيب كثير من أسماء الأجناس -
ومنها النكرة الموصوفة -، قليل في أسماء الموصول، وتكون جملة: "علمت" في محل
نصب صفة النكرة. أى: دعى شيئاً علمته.

مما تقدم في "أوب" نعلم أننا إذا أردنا إعراب مثل: "ماذا رأيته في المعرض؟" أو: "من ذا
رأيته؟" جاز لنا أن نجعل "ماذا" و "من ذا" بشطريهما كلمة واحدة، اسم استفهام مبتدأ.
وأن نجعل "ما" أو "من" استفهام مبتدأ و "ذا" زائدة لا محل لها من الإعراب. والخبر في كل
ما سلف هو الجملة الفعلية.

ويجوز أن تكون "ذا" في الحالتين السالفتين اسم موصول بمعنى الذى، خبر. ويجوز في
أمثلة أخرى أن تكون "ماذا" و "من ذا" بشطريهما موصولتين

(361/1)

.....

أو نكرتين موصوفتين على حسب ما أوضحنا ... و ... و....
ويظهر أثر الإلغاء وعدمه في توابع الاستفهام؛ كالبدل منه؛ وفي الجواب عنه. ففي مثل:
ماذا أكلت؛ أتفاحاً أم برتقالاً؟ بنصب كلمة؛ "تفاح" يكون النصب دليلاً على أن
الإلغاء هنا حكمي؛ لأن "ماذا" مفعول مقدم "لأكلت". أما لو قلنا: ماذا أكلت؟ أتفاح
أم برتقال؟ فإن كلمة "التفاح" المرفوعة يصح أن تكون بدلاً من "ذا" الواقعة خبراً عن
كلمة: "ما" فلا يكون هنا إلغاء.

وكالمثال السابق في صحة الرفع والنصب كلمة: "نخب" في قول الشاعر:
ألا تسألان المرء ماذا يحاول؟ ... أنخب فيقضى، أم ضلال وباطل؟
ومثله من ذا أكرمت؟ أمحمداً أم محموداً؟، بنصب الاسمين أو برفعهما على الاعتبارين
السالفين.

أما الجواب عن الاستفهام ففي مثل: ماذا كتبت في الرسالة؟ فتجيب: خيراً، أو: خير.
فالرفع على اعتبار كلمة: "ذا" اسم موصول "مبدل منه" والنصب على اعتبارها ملغاة.
والحكم بجواز الأمرين في الجواب ملاحظ فيه "الاستحسان المجرد"، فمن المستحسن -
كما قالوا - أن يكون الجواب مطابقاً السؤال اسمية وفعلية. 2 ومن الأمثلة قوله تعالى:
{يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ} -أي: الزيادة- بالنصب وبالرفع وقوله تعالى: {مَاذَا
أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ} ، أو خير.

ج- في نحو قوله تعالى: {مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ} يصح في
كلمة: "ذا" الإلغاء الحقيقي أو الحكمي. وفي الحالتين تكون كلمة: "الذي" خبراً. ويصح
أن تكون "ذا" اسم موصول بمعنى "الذي" خبر "من". وتكون كلمة: "الذي" الموجودة
توكيداً لفظياً لكلمة: "ذا" التي هي اسم موصول بمعناها.
"ملاحظة": يصح في بعض الصور التي سبقت "في: أ، ب، ج" إعرابات أخرى لا حاجة
إليها هنا.

1 ويصح أن يكون حقيقياً.

2 راجع الصبان.

6- "أيّ" وتكون للعاقل وغيره. مفردًا، وغير مفرد؛ تقول؛ يسرني أيّ هو نافع. يسرني أيّ هي نافعة. يسرني أيّ هما نافعان. يسرني أيّ هما نافعتان. يسرني أيّ هم نافعون. يسرني أيّ هن نافعات.

وتختلف "أيّ" في أمر البناء والإعراب؛ عن باقي أخواتها من الموصولات المشتركة، فأخواتها جميعًا مبنية، أما هي فتبنى في حالة واحدة، وتعرب في غيرها. فتبنى إذا أضيفت وكانت صلتها جملة اسمية²، صدرها -وهو المبتدأ- ضمير محذوف؛ نحو: يعجبني أيّهم مغامرٌ. سأعرف أيّهم مغامر. سأحدث عن أيّهم مغامرٌ. والأصل: أيّهم هو مغامر. فإن لم يتحقق شرط من شروط بنائها وجب إعرابها. ولهذا تعرب في الحالات الآتية:

أ- إذا كانت مضافة، وصلتها جملة اسمية، بشرط أن يكون صدر هذه الجملة "وهو؛ المبتدأ" ضميرًا³ مذكورًا؛ نحو: سيزورني أيّهم "هو أشجع"، سأصافح أيّهم "هو أشجع"، وسأقبل على أيّهم "هو أشجع".

ب- إذا كانت غير مضافة وصلتها جملة اسمية ذكر في الكلام صدرها الضمير، مثل: سيفوز أيّ "هو مخلص"، سنكرم أيّا "هو مخلص"، سنحتفي بأيّ "هو مخلص".

ج- إذا كانت غير مضافة، وصلتها جملة اسمية لم يُذكر صدرها الضمير؛ نحو: سيسبق أيّ خيرٌ، وسوف نذكر بالخير أيّا محسنٌ، ونعني بأيّ بارع⁴.

1 ليس بين الأسماء الموصولة المشتركة وغير المشتركة ما يجوز إضافته إلا "أي" في بعض حالاتها. وسيجيء في الزيادة - ص 365 - بعض الأحكام الخاصة بها. ومنها أنه يستحسن استقبال عاملها، وأن يتقدم عليها.

2 وهي المبتدأ مع خبره، أو ما يغني عن الخبر.

3 لا فرق في هذا الحكم وما بعده بين أن يكون صدرها ضميرًا كما مثلنا - وغير ضمير - كما سيجيء في "د" -، نحو: سيزورني أيّهم محمود خير منه. ولكن الضمير هو الأعم، حتى اقتصر عليه أكثر النحاة.

4 وفي "أي" وأحوالها يقول ابن مالك:

"أي" كما، وأعربت ما لم تضاف ... وصدر وصلها ضمير انخذف

ومعنى البيت: "أي" مثل "ما" الموصولة في أن كلا منهما اسم موصول صالح للمفرد وغير المفرد، والعاقل وغيره. لكن الحقيقة أن بينهما بعض فروق، منها: أن "ما" مبنية

دائمًا، وأنها لغير العاقل في الأغلب. أما "أي" فتبنى في حالة واحدة، وتعرب في عدة حالات غيرها، وأنها للعاقل وغير العاقل....

(363/1)

د- وتعرب أيضًا إن كان صدر صلتها اسمًا ظاهرًا؛ نحو: تزور أيَّهم "محمد مكرمه". أو: فعلا ظاهرًا، نحو: سوف أثنى على أيَّهم يتسامى بنفسه، أو فعلا مقدرًا، نحو: سأغضب على أيَّهم عندك¹.

1 والفعل هنا محذوف: لأن "عند" ظرف، ولا يتعلق الظرف - وكذا الجار مع مجرره - في باب: "الموصول" إلا بفعل محذوف تقديره: "استقر" مثلاً -، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة.

وإنما وجب أن يكون "المتعلق به" المحذوف - في باب الموصول - فعلا لتكون الصلة جملة فعلية، إذ لا بد أن تكون جملة فعلية. إلا صلة "أل" فإنها لا تكون إلا "صفة صريحة" مع مرفوعها - كما سبق في رقم 2 من هامش ص 356. وصلة "أل" هذه تعد قسمًا ثالثًا من أقسام "الشبيه بالجملة" وهو قسم خاص بها وحدها في باب الموصول. أما في غير باب الموصول فيكون الشبيه بالجملة أمران. الظرف، والجار مع مجروره. ويكون كلاهما إما متعلقًا بفعل محذوف، وإما باسم مشتق بمعنى ذلك المحذوف "كما سيجيء هنا في رقم 1 من هامش ص 384 وفي باب المبتدأ والخبر ص 475".

(364/1)

.....

زيادة وتفصيل:

يسوقنا الكلام على "أي" إلى سرد أنواعها المختلفة¹. وهي ستة - كلها معربة إلا "أي" التي تكون وُصلة للنداء، وإلا واحدة من حالات "أي" الموصولة، وقد سبقت هنا - وفيما يلي إيضاح موجز للستة:

1- موصولة. والمستحسن أن يكون عاملها مستقبلاً، ومتقدماً عليها. ويجب أن تضاف لفظاً ومعنى، معاً، أو معنى فقط - بأن يحذف المضاف إليه بقرينة، طبقاً للبيان الذي في باب الإضافة¹، وأن تعرب أو تبنى، على حسب ما شرحنا². وإذا أضيفت فإضافتها إلى المعرفة أقوى وأفضل. ويحسن الاقتصار على هذا الرأي. لأنه المعتمد عليه عند جمهرة النحاة كالاقتصار على الرأي الذي يلتزم في لفظها الأفراد والتذكير، دون اتباع اللغة الأخرى التي تبيح أن تلحقها تاء التأنيث، إذا أريد بها المؤنث نحو: "أية" وتلحقها كذلك علامة التثنية والجمع. فيقال فيهما: أيان أيتان - أيون - آيات... بالإعراب في جميع أحوال المثني والجمع... لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء المعربة في الغالب ولك أن تصرح بالمضاف إليه، كأن تقول: أيتهن - أياهم - أيتاهن - أيوهم - أياهن... وعلى هذه اللغة التي سلجها الأشموني والصبان - لا تكون "أي" من ألفاظ الموصل المشترك.

2- أن تكون اسم شرط معربة؛ فتضاف إما للنكرة مطلقاً³؛ نحو: أيُّ حكيم تصادقُ أصادقُ، وأيُّ رفاق تصاحبُ أصاحبُ... وإما لمعرفة بشرط أن تكون المعرفة دالة على متعدّد صراحة أو تقديرًا⁴ أو عطفًا بالواو⁵؛ فمثال التعدد الصريح: أيُّ الأشراف تسائرُ أسائرُ. ومثال التعدد المقدر - وهو الذي يلحظ فيه ما يكون في الفرد الواحد من أجزاء متعددة⁶، مثل: أيُّ

"1 و1" سيجيء الكلام مفصلاً هاما على الاستفهامية، والشرطية، والنعيتية، والحالية في المكان المناسب لها من ج 3 باب "الإضافة"، م 95 - أما التي تكون وصلة للنداء في باب: "النداء"، أول الجزء الرابع.

2 في ص 363.

3 أي: سواء أكانت المفرد، أم لغيره.

"4 و4" المتعدد الصريح هو الذي له أفراد كثيرة حقيقية، بأن يكون لكل فرد منها أجزاءه الخاصة التي يتكون منها مجموعة كاملاً، ويقوم عليها تركيبه تاماً. أما المتعدد تقديراً فهو الفرد الواحد الذي له أجزاء متعددة يتركب من انضمام بعضها، إلى بعض.

5 المراد: عطف معرفة مفردة - وهي التي لا تدل على متعدد - على نظيرتها.

6 وكذلك ما قد يكون له من أنواع مختلفة، مثل: أي المعدن تتخيرهُ أوافق عليه. تريد: أي أنواع المعدن...

محمدٌ تستحسنُ أستحسنُ. تريد: أيُّ أجزاء محمد تستحسنُ أستحسنُ. ومثل التعداد بالعطف بالواو: أيي وأيك يتكلم بحسن الكلام، بمعنى: أيُّنا ... وإضافتها واجبة لفظاً ومعنى معاً، أو معنى فقط، لحذف المضاف إليه بقرينة - طبقاً لما سيجيء في باب الإضافة. ح3.

3- أن تكون اسم استفهام، معربة، فتضاف إما للنكرة مطلقاً؛ نحو: أيُّ كتاب تقرأه؟ وأيُّ صحف تفضلها؟ ... وإما لمعرفة بشرط أن تكون المعرفة دالة على متعدد صريح، أو مقدر، أو عطفاً عليها بالواو لمعرفة مفردة؛ نحو: أيُّ الرجال أحق بالتكريم؟ ونحو: أيُّ عليٍّ أجمل؟ تريد: أيُّ أجزاء عليٍّ أجمل؟ ونحو: أيي وأيك فارس الأحزاب؟ وإضافة "أي" الاستفهامية واجبة لفظاً ومعنى معاً، أو معنى فقط؛ بحذف المضاف إليه؛ لقرينة، كما سيجيء في ج3 - باب الإضافة.

4- أن تكون اسماً معرباً، نعتاً يدل على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى في مدح أو ذم، ويشترط أن يكون المنعوت نكرة - في الغالب 1- وأن تكون "أي" مضافة لفظاً ومعنى إلى نكرة مذكورة بعدها، مشاركة للمنعوت في لفظه ومعناه، نحو: استمعت إلى عالمٍ أيِّ عالم. فإذا أضيفت 2 إلى نكرة وكانت هذه النكرة اسماً مشتقاً كان المدح المقصود أو الذم هو المعنى المفهوم من المشتق؛ أي: المعنى المجرد الذي يدل عليه هذا المشتق؛ فإذا قلنا: رأينا فارساً، أيِّ فارس ... فالمعنى المقصود من المدح، هو: "الفروسية" المفهومة من المشتق "فارس" وإذا قلنا: احترسنا من خائنٍ أيِّ خائن ... فالمعنى المراد من الذم هو "الخيانة" المفهومة من المشتق "خائن". أما إذا أضيفت إلى نكرة غير مشتقة فإن المدح أو الذم يشمل جميع الأوصاف الذي يصح أن توصف بها هذه النكرة؛ فمن يقول لآخر: إني مسرور بك؛ فقد رأيتك رجلاً

1 لأنه يصح - مع قلته - أن يكون معرفة. ويترتب على هذا أن يتبعه في التعريف المضاف إليه بعد "فيكون معرفة مثله، ولا يصح أن يتخالف في هذا. وسيجيء البيان في ج3 باب الإضافة والنعت" ص 104 و 116 م 95 وما بينها"، ثم في "ص 444 م 114 و 452"، ومنه يتضح صحة "الأسلوب الشائع في مثل: استراح المسافر أي

استراحة، وتمتع أي تمتع، بشرط أن يكون المصدر محذوفاً في هذه الأساليب ونابت عنه "أي" التي كانت في الأصل نعتاً له. وهو: استراحة أي استراحة، وتمتعا أي تمتع - كما سيجيء في ج 2 ص 175 م 75 في بيان حذف المصدر - .
2 ما يأتي سيذكر مرة أخرى في ج3، باب "الإضافة" - م 95 - ص 104 وما بعدها عند الكلام على "أي".

(366/1)

... فكأنما يقول: رأيتك رجلاً جمع كل الصفات التي يمدح بها الرجل. ومن يقول عن امرأة أساءت إليه: إنها امرأة أي امرأة ... فإنما يقصد أنها جمعت كل الصفات التي تدم بها المرأة.

والأغلب في النكرة التي هي المضاف، والتي ليست مصدرًا؛ لأن المصدر قد يحذف وتنوب عنه صفته، أن تكون مذكورة في الكلام، ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه ورود السماع بحذفها في قول القائل 1:

إذا حارب الحجاج أي منافق ... علاه بسيف كلما هز يقطع
يريد: منافقاً أي منافق.

ويقول النحاة: "إن هذا في غاية الدور 2 فلا يصح محاكاته، ثم يزيدون التعليل: أن الغرض من الوصف "بأي" هو المبالغة في المدح أو الذم، والحذف مناف لهذا فمن الحتم عندهم ذكر الموصوف، الذي ليس بمصدر، هذا كلامهم 3.

5- أن تكون حالاً بعد المعرفة، دالة على بلوغ صاحبها الغاية الكبرى في مدح أو ذم 4. ويشترط أن تكون مضافة لنكرة مذكورة بعدها؛ نحو: أصغيت إلى علي أي خطيب، فلا بد من إضافتها لفظاً ومعنى معاً.

6- أن تكون وُصلة لنداء ما فيه "أل"، نحو: {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ} . وهذه مبنية قطعاً.

ولكل نوع من الأنواع السابقة أحكام هامة -لفظية ومعنوية- مفصلة في الأبواب الخاصة به، ولا سيما بابي "الإضافة والنداء" غير أن الذي عرضناه الآن للمناسبة العابرة هو أحكام موجزة، عرفنا منها: أن "أيّاً" الشرطية والاستفهامية يضافان إلى النكرة تارة

كما يضافان إلى المعرفة تارة أخرى. ولكن بشرط.

1 ينسب البيت الآتي للفرزدق.

2 الهمع ج1 باب الموصول ص 93.

3 لكن سيحيى في باب: "الإضافة" - ج3 م 95 ص 112 وما بعدها عند الكلام عليها- أني رأيتها محذوفة أيضا في كلام للإمام على بن ابي طالب ونصه: "كما جاء في ص 78 من كتاب: "سجع الحمام في حكم الإمام، لعلى الجندي وزميليه": "أصبح الناس بأي خلق شئت يصحبوك بمثله " أهد. وورودها في نثر الإمام على أفصح البلغاء فوق ورودها في البيت السابق قد يبيح استعمالها وإن كان هذا الاستعمال قليلا. وحسبنا أنه مسموع في النثر وفي الشعر من أفصح العرب. هذا بعض الأدلة المدونة هناك ومنها أيضا إعراب فريق من المفسرين لقوله تعالى: {فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ} .

4 على الوجه المراد منهما في النعت - وقد تقدم في رقم 4 ص 366.

(367/1)

.....

كما عرفنا أن كلمة: "أي" الواقعة نعتًا، أو حالا تضاف للنكرة دون المعرفة في الأغلب 1 نحو: فرحت برسالة أي رسالة. انتصر محمود أي قائد. وأما التي هي وصلة لنداء ما فيه "أل" فلا تضاف مطلقًا، وهي مبنية. وكذلك "أي" الموصولة فإنها مبنية في إحدى حالاتها التي أوضحناها. أما بقية أنواع "أي"؛ من شرطية، استفهامية، ... و... فمعربة.

ولما كانت "أي" الشرطية والاستفهامية تضاف للنكرة حينًا والمعرفة حينًا آخر على الوجه السالف - كانت عند إضافتها للنكرة بمنزلة كلمة: "كل" المراد منها المضاف إليه كاملاً؛ فيراعى فيما يحتاج معها للمطابقة - كالخبر، والضمير ... عود الضمير عليها مراعاة المعنى - غالبًا - فيطابق المضاف إليه، تذكيرًا، وتأنيسًا، وإفرادًا، وتثنية، وجمعًا؛ تقول: أى غلام حضر؟ أى غلامين حضرا؟ أى غلمان حضروا؟ أى فتاة سافرت؟ أى فتاتين سافرتا؟ أى فتيات سافرن؟

أما عند إضافتها إلى معرفة فتكون بمنزلة كلمة: "بعض"، المراد منها بعض أجزاء المضاف إليه؛ فيراعى في عود الضمير عليها وفي كل ما يحتاج للمطابقة معها أن يكون مطابقاً للفظ المضاف، وهو: "أى" فيكون مفرداً، مذكراً كلفظها. وهذا هو الغالب: فنقول: أى الغلامين حضر؟ ... أى الغلمان حضر؟ وهكذا الباقي². كما تقول ذلك عند الإتيان بلفظ: "كل وبعض" ...

ويرى بعض النحاة أنه لا مانع فيهما من مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى، فيجوز عنده الأمران. وفي هذا تيسير محمود لا يمنع من الأخذ به مانع، فنستريح من التقسيم وآثاره إلا أن الأول أفصح وأقوى. وإلى هنا انتهى الكلام على الألفاظ الستة العامة "أى: المشتركة".

-
- 1 قد تضاف "أى" النعتية للمعرفة قليلاً كما سبق في رقم 1 من هامش ص 366، وكما يجيء في الجزء الثالث، بابي: "الإضافة والنعت".
 - 2 إيضاح هذا كله - ولا سيما تذكير لفظة "أى" وتأنيثها - في موضعه المناسب، وهو باب الإضافة ج 3 م 95 ص 104 و 106 وما بعدهما.

(368/1)

ويتلخص كل ما سبق من الألفاظ المختصة والمشاركة في الجدول الآتي:

يوجد جدول يسحب إسكانر

للمفرد المذكر لفظة واحدة، وكذلك لمثناة، وكذلك جمعه، فهذه الثلاثة ثلاثة ألفاظ.

وللمفرد المؤنثة لفظة واحدة، وكذلك مثناها. أما جمعها فله لفظتان مختومتان بالياء، أو غير مختومتين. فهذه أربعة.

وللجمع بنوعيه لفظة واحدة، تستعمل مقصورة أو ممدودة.

فمجموع الألفاظ كلها ثمانية.

(369/1)

ب- الألفاظ الستة العامة، "أى: المشتركة":

يوجد جدول يسحب إسكانر

1 هي اسم موصول. وهل تفيد تفيد ما دخلت عليه التعريف أو لا تفيده؟ . رأيان سبق بيانهما في رقم 2 من هامش ص356، فصاحب المفصل "ج 6 ص61" يقول أنها تفيد التعريف، وغيره يخالفه. وهي مغايرة للنوع الداخلي على أسماء الموصول، كالذي، والتي فهذا النوع الداخل على الموصول زائد زيادة لازمة، كما يقول صاحب المفصل وغيره، وكما جاء بتفصيل أشمل في حاشية: "ياسين" على "التصريح"، أول باب: "النكرة والمعرفة" انظر البيان المفيد في رقم 2 من هامش ص356.

2 وهذان النوعان متفق عليهما. أ/الصفة المشبهة ففيها خلاف شديد، وسيجيء بيان لهذا في ص384.

3 في رقم 2 من هامش ص357 وفي ص372 و388.

(370/1)

كيفية إعراب أسماء الموصول:

أ- جميع الأسماء الموصولة المختصة مبنية، إلا اسمين للمثنى معربين، هما: "اللذان" و"اللتان". وما عدا هذين الاسمين المعربين يلاحظ مع بنائه موقعه من الجملة، أفاعل هو، أم مفعول به ... أم مبتدأ، أم خبر ... أم غير ذلك؟ فإذا عرفنا موقعه، وحاجة الجملة إليه، نظرنا بعد ذلك إلى آخره؛ أساكن هو أم متحرك؟ فإذا اهتدينا إلى الأمرين؛ "موقعه من الجملة، وحالة آخره"، قلنا في إعرابه: اسم موصول مبني على السكون، أو على حركة كذا، في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب الجملة؛ "فالذى" مبنية على السكون دائماً، ولكنها في محل رفع، أو نصب، أو جر على حسب موقعها من الجملة؛ ففي ملث: سافر الذى يرغب فى السباحة، مبنية على السكون في محل رفع؛ لأنها فاعل. وفي مثل: ودعت الذى سافر، مبنية على السكون في محل نصب؛ لأنها مفعول به. وفي مثل: أشرت على الذى سافر بما ينفعه، مبنية على السكون في محل جر بعلى. ومثل هذا يقال في باقي الأسماء الموصولة المختصة؛ سواء منها ما كان مبنياً على السكون أيضاً؛ وهو: "التي"، و"أولى" مقصورة، واللاقي، واللائي. أو مبنياً على الكسر؛ وهو: "أولاء"، و"اللات" و"اللاء". أو مبنياً على الفتح وهو: "الذين" 1.

أما الاسمان الخاصان بالتثنية؛ وهما: "اللذان" و"اللتان"، رفعاً. و"اللذين" و"اللتين"، نصباً وجراً، فالأحسن - كما سبق 2 - أن يكونا معربين كالمثنى؛ فيرفعان بالألف،

وينصبان ويجران بالياء.

ب- وجميع الأسماء الموصولة العامة "أي: المشتركة" مبنية كذلك؛ إلا "أي"؛ فإنها تكون مبنية في حالة، وتكون معربة في غيرها، على حسب ما أوضحنا3.

1 ومن ينطقون بها الواو رفعا يعربونها، ويجعلونها في حكم الملحق بجمع المذكر، فيقولون: للذون حضروا كرماء. إن الذين حضروا كرماء. أسرعت إلى الذين حضروا. فهي في المثال الأول مبتدأ مرفوع بالواو، وفي المثال الثاني اسم "إن" منصوب بالياء، وفي الثالث مجرور بالياء، وعلامة جره الياء.... وقيل إنها مبنية على الواو والياء في الصور السالفة وأشباهها- كما تقدم في رقم 1 من هامش ص 346 -.

2 في ص 343.

3 في ص 363.

(371/1)

والأساس الذي نتبعه في الموصولات العامة هو الأساس الذي بيناه في الموصولات المختصة؛ بأن ننظر أولاً إلى موقع اسم الموصول المشترك من جملته؛ أمتدأ هو، أم خبر، أم فاعل، أم مفعول ... أو ... ؟ فإذا عرفنا موقعه نظرنا إلى آخره؛ أسكن هو أم متحرك؟ فإذا أدركنا الأمرين قلنا عنه: إنه مبني على السكون أو على حركة "كذا" في محل رفع، أو نصب، أو جر. لأنه مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو مفعول به، أو مضاف إليه ... أو ...

فكلمة "مَنْ" مبنية على السكون دائماً، ولكن في محل رفع، أو نصب، أو جر، فهي في مثل، قعد "مَنْ" حضر - مبنية على السكون في محل رفع؛ لأنها فاعل. وهي في مثل: آنست "مَنْ" حضر مبنية على السكون في محل نصب؛ لأنها مفعول به. وهي في مثل: سعدت "بمن" حضر - مبنية على السكون في محل جر؛ لأنها مجرورة بالياء.

وهكذا يقال في: "ما" و: "ذو" وفي: "ذا" الواقعة بعد "ما" أو "من" الاستفهاميتين1.

أما "أل" الموصولة2 فالأحسن ألا نطبق عليها الأساس السابق؛ فلا ندخل في اعتبارنا أنها مبنية، ولا ننظر إلى آخرها؛ وهو اللام - وإنما ننظر معها إلى الصفة الصريحة التي بعدها، ونجرى على الصفة وحدها حركات الإعراب؛ ففي مثل: الناصح الأمين خير معوان في ساعات الشدة، يلجأ إليه المكروب فينقذه بصائب رأيه - نقول: "الناصر"

اسم إن منصوب، "الأمين" صفة منصوبة. "المكروب" فاعل مرفوع3.

1 نحو: ماذا قرأته؟ من ذا رأيته؟ فما أومن، اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون محل رفع، وذا: اسم موصول خبر مبني على السكون في محل رفع - كما قلنا آنفا "ص 358 وما بعدها".

2 وقد سبق - في رقم 2 من هامش ص 357 أنها لا بد أن تتصل بصفة صريحة، تكون هي ومرفوعها، صلة "أل" وفي هذه الحالة تعتبر الصلة من قسم "شبه الجملة". كما تعتبر "أل" مع الصفة بمنزلة "المركب المزجي" يجري الإعراب على آخر الجزء الثاني عنه.

3 ولا داعي لأن نعتبر "أل" في مثل هذه المواضع كلمة مستقلة بنفسها، كي لا نقع في كثير من التعقيد المرهق، أشرنا إلى بعضه فيما سلف، وسيجيء أيضا في ص 388.

(372/1)

المسألة السابعة والعشرون: صلة الموصول والرابط
الموصلات كلها - سواء أكانت اسمية أم حرفية1 - مبهمة2 المدلول، غامضة المعنى، كما عرفنا. فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها وغموضها، وهو ما يسمى: "الصلة". فالصلة هي التي تُعين مدلول الموصول، وتُفصّل مجمله، وتجعله واضح المعنى، كامل الإفادة. ومن أجل هذا كله لا يستغنى عنها موصول اسمي، أو حرفي. وهي التي تُعرّف الموصول الاسمي. في الصحيح3.
شروطها:

الصلة نوعان: جملة4 "اسمية أو: فعلية" وشبه جملة. والجملة هي الأصل5.
فأما النوع الأول - وهو الجملة بقسميها - فمن أمثالها قول الشاعر يصف إساءة أحد أقاربه:

وَيَسْعَى إِذَا أَبْنَى لِيَهْدِمَ صَاحِي ... وَلَيْسَ الَّذِي يَنْبِي كَمَنْ شَأْنُهُ الْهَدْمُ

1 ستجيء الموصولات الحرفية في ص 407، "انظر رقم 1 من هامش ص 340".
2 أي: لا تدل على شيء مفصل معين "وقد سبق توضيح معنى المبهم في: "ج"
ص 338 وفي رقم 3 من هامش ص 340.

3 ملاحظة: يتردد في بعض المسائل النحوية ذكر "الصلة" مع أن الجملة خالية من الموصول بنوعيه. فما المراد منها؟ النحاة يطلقون في اصطلاحهم كلمة: "صلة" على أمرين، أحدهما: "صلة للموصول" بالتفصيل المعروض هنا، والآخر: "متعلقات الفعل وما يشبهه" مما يجيء مكملًا له كشبه الجملة، بشرط خلو الكلام من موصول محتاج لشبه الجملة صلة له. وقد يطلقون الصلة على اللفظ الزائد مطلقاً- طبقاً للبيان الذي سبق في رقم 4 من هامش ص 353.

4 توضيح معنى الجملة بقسميها مدون في رقم 5 من هامش ص 446، ثم في ص 466.

5 لما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 384.

(373/1)

ولا يتحقق الغرض منها إلا بشروط، أهمها1:

1- أن تكون خبرية لظفاً ومعنى، وليست للتعجب؛ نحو؛ اقرأ الكتاب

1 وستجيء شروط أخرى في ص 378.

2 وهي الجملة التي يكون معناها صالحاً للحكم عليه بأنه صدق أو كذب، من غير نظر لقائلها، من ناحية أنه معروف بهذا أو بذلك. ومن أمثلتها أن يقول قائل: نزل المطر أسم. أو: حضر والدي اليوم. أو: يحضر الغائبون غدا. فكل جملة من هذه الجمل عرضة لأن توصف بأنها صادقة أو كاذبة في حد ذاتها، "أي: بإغفال قائلها، فكأنه مجهول الحال تماماً من ناحية اتصافه بالصدق والكذب". وهذا معنى قولهم: إن الجملة الخبرية هي التي تحتل الصدق والكذب لذاتها. أي: بدون نظر لقائلها، فلا نحكم على جملة خبرية بأنها صادقة فقط، لأن قائلها معروف بالصدق، ولا كاذبة فقط، لأن قائلها مشهور بالكذب.

ويقابلها الجملة الإنشائية، هي التي يطلب بها إما حصول شيء، أو عدم حصوله، وإما إقراره والموافقة عليه، أو عدم إقراره. فلا دخل للصدق والكذب فيها. وهي قسمان: إنشائية طلبية، أي: يراد بها طلب حصول الشيء أو عدم حصوله. ويتأخر تحقق وقوع معناها عن وجود لفظها. وتشمل الأمر، والنهي، والدعاء والاستفهام، والتمني "مثل: ليت" والعرض، والتحضيض ... كما هو مدون في المصادر الخاصة بالبلاغة.

وإنشائية غير طلبية، وهي التي يتحقق غالبا - مدلولها بمجرد النطق بها دون أن يكون طلبيا. وتشمل جملة التعجب - عند من يرى أنها ليست خبرية - وجملة المدح أو الذم. وجملة القسم نفسه، لا جملة جوابه، و "رب" لأنه حرف لإنشاء التكثير أو التقليل -، و "كم الخبرية"، وصيغ العقود التي يراد إيقاعها، وإقرارها، كقولك لمن طلب أن تبيع أو تهب له كتابا - مثلا بعت، أو وهبت لك ما تريد.... كما يشمل الترجي، مثل: "لعل" وأفعال الرجاء، مثل، "عسى" ولكن الصحيح وقوع "عسى" فعل صلة دون غيرها من صيغ الرجاء قال بعض المحققين: "المشهور أن "عسى" إنشاء: لكن دخول الاستفهام في قوله تعالى: "فهل عسيتم...." وقوعها خبرا لأن في نحو: "إني عسييت صائما" دليل على أنه فعل خبري، فينبغي أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف "أه. نقلا عن الصبان في هذا الموضع.

وأكثر أنواع الإنشاء غير الطلبي يتحقق معناه بمجرد النطق بلفظه - كما تقدم - ومنه ألفاظ البيع والهبة ...

هذا، والجملة الخبرية التي تقع صلة إنما تسمى خبرية بحسب أصلها الأول فقط، قبل أن تكون صلة، فإذا صارت صلة فلا تسمى خبرية، لخلوها من المعنى المستقل بنفسه، إذ لا يكون فيها حكيم مستقل بالسلب أو بالإيجاب يقتصر عليها وحدها، بل هي لذلك لا تسمى: "كلاما" أو: "جملة" مطلقا، فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى. ومثلها الجملة الواقعة صفة، أو خبرا، أو حالا، فكل ولادة من هذه الجمل تسمى: "جملة" حين تكون مستقلة بنفسها، ومعناها المقصود لذات، فإذا فقدت استقلالها وصارت متممة معنى في غيرها "بأن تقع صلة، أو صفة، أو خبرا، أو حالا، أو...." فلا تسمى جملة، ولا كلاما، إذ ليس لها كيان معنوي مستقل.

كما سبق في رقم 2 من هامش ص 15 وله إشارة في رقم 4 من هامش ص 466 -.

(374/1)

الذى "يفيدك". بخلاف: اقرأ الكتاب الذى "حافظُ عليه" لأن جملة؛ "حافظُ عليه"، إنشائية، وليست خبرية. وبخلاف: مات الذى "غفر الله له" لأن جملة: "غفر الله له" خبرية في اللفظ دون المعنى؛ إذ معناها طلب الدعاء للميت بالغفران؛ وطلب الدعاء لإنشاء، لا خبر. وبخلاف: هنا الذى "ما أفْضَلَه"؛ لأن الجملة التعجبية إنشائية - في رأى كثير من النحاة - برغم أنها كانت خبرية قبل استعمالها في التعجب. ويلحق بالخبرية -

هنا - الإنشائية التي فعلها: "عسى" الناسخ.

قد يصح في: "إن" - وهي من الموصولات الحرفية - وقوع صلتها جملة طلبية: نحو: كتبت لأخي بأن دأوم. على أداء واجبك. وهذا مقصور على "أن" 1 دون غيرها من الموصولات الاسمية والحرفية.

2- أن يكون معناها معهداً مفصلاً للمخاطب 2، أو بمنزلة المعهود المفصل.

فالأولى مثل: أكرمت الذي قابلك صباحاً؛ إذا كان بينك وبين المخاطب عهد في شخص مُعَيَّن. ولا يصح غاب الذي تكلم، إذا لم تقصد شخصاً معيناً عند السامع. والثانية: هي الواقعة في مَعْرِض التفتيح، أو معرض التهويل؛ مثل: يا له من قائد انتصر بعد أن أبدى من الشجاعة ما أبدى!! ويا لها من معركة قُتل فيها

= هذا ومن الجمل التي يصح أن تقع صلة، الجملة الخبرية الواقعة جواباً للقسم، بشرط أن تكون كغيرها من الجمل - مشتملة على رابط يربطها بالموصول، كما سيجيء - نحو: أحب الذي أقسم بالله - لقد تضاعف الضعيف. وكذلك الجملة الخبرية الواقعة جواباً للشرط، نحو، أكرم الذي إن تكرمه يعرف فضلك. بشرط وجود رابط فيها، أو في الجملة الشرطية، أو فيهما معاً. فمثال الرابط في الجملة الجوابية فقط: الصاحب النبيل الذي إن يتغير الزمن لا يتغير خلقه، ومثال للرابط في الجملة الشرطية فقط: اعمل الذي إن تعمله يفرح العقلاء. ومثال الرابط فيما ليس الناصح الذي إن ينصح يعلن أمام الناس العيوب. نعم إن جملة القسم نفسها إنشائية، فلا تكون صلة، إنما الصلة هي الجملة الواقعة جواباً له، فإنها خبرية، دون جملة القسم، فإنها كما سبق - إنشائية مجرد التأكيد.

"انظر رقم 2 من ص 378 حيث بيان الأشياء التي يجوز أن تفصل بين الموصول وصلته".

1 كما سيجيء في ص 408 وفي رقم 1 من هامش 409، عند الكلام على الموصول الحرفي "أن".

2 أي: معروفاً له، تفصيلاً لا إجمالاً وأنه يختص بشيء معين، كما سبق، لأن الغرض من الصلة أن توضح للمخاطب اسم الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل مجيء اسم الموصول، من اتصافه بمضمون الجملة - مع ملاحظة الفرق بين هذا - وهو مختص بعلم المخاطب - وما يأتي في رقم 4 من ص 380 وهو غير مقصور على المخاطب بل يشمل كل فرد ...

من الأعداء مَنْ قُتِلَ!! أي: أبدى من الشجاعة الشيء الكثير المحمود. وقتل في المعركة الكثير الذي لا يكاد يُعد. ومثل هذا قوله تعالى: {فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ} . أي: الكثير من العلم والحكمة ... وقوله تعالى: {فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ} ، أي: الهول الكثير، والبلاء العظيم.

والمعول عليه في ذلك كله هو الغرض من الموصول؛ فإن كان الغرض منه أمراً موعوداً للمخاطب جاءت صلته معهودة مفصلة، وإن أريد به التعظيم أو التهويل جاءت مبهمة بمنزلة المفصلة.

3- أن تكون مشتملة على ضمير يعود على اسم الموصول - غالباً 1 - ويتطابقه؛ إما في اللفظ 2 والمعنى معاً، وإما في أحدهما فقط على التفصيل الذي سنعرفه. وهذا الضمير يسمى: "العائد، أو: الرابط" لأنه يعود - غالباً - على الموصول، ويربطه بالصلة. ولا يكون إلا في الموصولات الاسمية دون الحرفية 3.

ويجب أن تكون مطابقتها تامة؛ بأن يوافق لفظ الموصول ومعناه. وهذا حين يكون الموصول اسماً مختصاً؛ فيطابقه الضمير في الأفراد، والتأنيث، وفروعهما؛ نحو: سَعِدَ الذي أخلص، والذنان أخلصا، والذين أخلصوا، والتي أخلصت، واللتان أخلصتا، واللاتي أخلصن. ومن هذا قول الشاعر:

أَمَنْزَلْتَنِي مَيِّ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا ... هَلْ الْأَزْمُنُ اللَّاتِي مَضَيْنَ رَوَاجُعُ

أما إن كان الاسم الموصول عامّاً "أي: مشتركاً" فلا يجب في الضمير مطابقتها مطابقة تامة: لأن اسم الموصول العام: لفظه مفرد مذكر دائماً، كما أسلفنا "مثل: مَنْ - ما - ذو - ... " ولكن معناه قد يكون مقصوداً به. المفردة، أو المثنى، أو الجمع. بنوعيتها، ولهذا يجوز في العائد "أي: الرابط".

-
- 1 لأنه قد يعود على غيره جوازا في نحو: أنا الذي سافرت - كما سيجيء البيان في "ب" من الزيادة - ص 380 وقد يجوز حذفه، طبقاً للبيان الآتي في ص 394 م 28.
 - 2 وذلك أن يكون لفظ الموصول خاصاً بنوع واحد يقتصر عليه، كأن يدل على المفرد المذكر وحده، أو على المفردة وحدها، أو مثنى أحدهما، أو جمعه، وعند ذلك يطابقه الضمير، فيكون مثله للمفرد المذكر، أو المفردة المؤنثة، أو لمثنى أحدهما، أو لجمع

أحدهما.

3 لأن الموصول الحرفي يحتاج إلى صلة حتما، ولا يكون له رابط.

(376/1)

عند أمن اللبس، وفي "غير أل": مراعاة اللفظ، وهو الأكثر، ومراعاة المعنى وهو كثير¹ أيضاً، بالتفصيل الذي عرفناه، تقول شَقِيَّ مَنْ أَسْرَفَ ... فيكون الضمير مفرداً مذكراً في الحالات كلها؛ مراعاة للفظ "من"، ولو كان المراد المفردة، أو المثنى، أو الجمع بنوعيهما. وإن شئت راعيت المعنى، فأتيت بالرابط مطابقاً له؛ فقلت: مَنْ أَسْرَفَتْ. مَنْ أَسْرَفَتْنا - مَنْ أَسْرَفُوا - مَنْ أَسْرَفْنَ. فالمطابقة في اللفظ أو في المعنى جائزة في العائد على اسم الموصول المشترك. إلا إن كان اسم الموصول المشترك "أل" فتجب المطابقة في المعنى وحده؛ لخفاء موصوليته بغير المطابقة، كما سبق عند الكلام عليها². وقد يغنى³ عن الضمير في الربط⁴ اسم طاهر يحل مكان ذلك الضمير، ويكون بمعنى الموصول؛ نحو: اشكر علياً الذى نفعلك علمٌ على، أي: علمه. ونحو قول الشاعر العربي: فيا رَبَّ ليلَى أنتَ في كُلِّ مَوْطن ... وأنتَ الَّذِي في رَحمةِ اللَّهِ أطمعُ أي: في رحمته أطمعُ⁵.

1 ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ، ويجوز العكس، كما يجوز مراعاة اللفظ، ثم المعنى، ثم اللفظ - كما في رقم 2 من هامش ص 349 - كل ذلك مع أمن اللبس. فإن حصل لبس من مراعاة اللفظ وجب مراعاة المعنى، نحو: أنصف من أنصفتك. فلا يصح من أنصفك إذا كان المراد أنثى. ومثل اللبس. ... قبح الإخبار بمؤنث عن مذكر، نحو: من - هي حمراء - أمتك. وكذا في باقي المواضع الأخرى التي سبقت إليها الإشارة التفصيلية في رقم 2 من هامش ص 349.

2 في رقم 1 من هامش ص 356.

3 لسبب بلاغي، كالاستعفاف، أو التلذذ، أو زيادة الإيضاح.

4 "ملاحظة": يرى بعض النحاة: أن جملة الصلة قد تخلو من الرابط إذا عطف عليها بالفاء، أو الواو، أو: ثم - جملة أخرى مشتملة عليه، مثل: الذي يشتد الكرب فيصبر، شجاع التي يتحرك القطار وتجلس، عاقلة - الذي لا حت الفرصة ثم اغتنمها، حازم. فجملة الصلة في هذه الأمثلة خالية من الرابط: اكتفاء بوجوده في الجملة المتأخرة

المعطوفة على جملة الصلة. وهذا رأي مقبول تؤيده الأساليب الكثيرة المسموعة. "راجع
الصبان ج1، باب: "المبتدأ" عند الكلام على: "الخبر الجملة، ورابطة".
5 ويصلح أن يكون منه قول الشاعر البحتري:

صننت نفسي عما يدنس نفسي ... وترفعت عن جدا كل حبس
"أي: عن عطاء كل لئيم ديني". والأصل عما يدنسها. وهذا على اعتبار "ما" موصولة.

(377/1)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- هناك شروط أخرى في جملة الصلة؛ أهمها:

- 1- أن تتأخر وجوباً عن الموصول 1؛ فلا يجوز تقديمها، ولا تقديم شيء منها عليه. إلا
إن كان بعض مكملاتها شبه جملة ففي تقديمه خلاف يجيء بيانه في الشرط الثاني.
- 2- أن تقع بعد الموصول مباشرة؛ فلا يفصل بينهما فاصل أجنبي؛ "أى: ليس من جملة
الصلة نفسها". وألا يفصل بين أجزاء الصلة فاصل أجنبي أيضاً؛ ففي مثل: اقرأ الكتاب
الذى يفيدك في عملك، وأرشد إليه غيرك ... ، لا يصح اقرأ الكتاب الذى - غيرك -
يفيدك في عملك، وأرشد إليه، لوجود فاصل أجنبي بين الموصول وصلته، وهو كلمة:
"غير" التى هى من جملة أخرى غير جملة الصلة. ولا يصح اقرأ الكتاب الذى يفيدك -
غيرك - فى عملك، وأرشد إليه، لوجود فاصل أجنبي لم يفصل بين الموصول وصلته؛
وإنما تخلل جملة الصلة، وفصل بين أجزائها مع أنه ليس منها ... وهكذا.
- لكن هناك أشياء يجوز الفصل بها بين الموصولات الاسمية وصلتها إلا "أل" فلا يجوز
الفصل بينها وبين صلته مطلقاً. وكذلك يجوز الفصل بها بين الموصول الحرفى "ما"
وصلته - فى رأى قوى - دون غيره من باقى الموصولات الحرفية.
- فأما الأشياء التى يجوز أن تفصل بين هذه الأنواع من الموصولات وصلتها فهى: جملة
القسم؛ نحو غاب الذى "والله" قهر الأعداء 2. أو جملة النداء بشرط أن يسبقها ضمير
المخاطب؛ نحو: أنت الذى - يا حامد - تتعهد الحديقة، أو بالجملة المعترضة؛ نحو:
والدى الذى - أطل الله عمره - يرمى

1 سواء أكان اسمياً أم حرفياً، كالواضح من كلام النحاة، ومنهم ابن عقيل، والأشعري والصبيان عند بيت ابن مالك، وهو: "وكلها يلزم بعده صلة...." وجاء في الأشعري "في باب: "كان وأخواتها" عند الكلام على "دام" وقول ابن مالك في خبرها: "وكل سبقه دام حطر"، قوله: إن الإجماع على منع خبر دام على "ما" مسلم، فقال الصبان مبينا سبب المنع ونصه: "للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدر في ما قبله وهو ممنوع أيضاً" أهـ.

2 انظر آخر رقم 2 من هامش ص 374 وهو في صدر هامش ص 375.

(378/1)

.....

شعوي، أو بجملة الحال، نحو: قدم الذي - هو مبتسم - يحسن الصنيع.

أو: "كان" الزائدة، نحو: كرم الذي كان شاركته في السباحة 1 ...

وكذلك يجوز تقديم بعض أجزاء الصلة الواحدة على بعض بحيث يفصل المتقدم بين الموصول وصلته، أو بين أجزاء الصلة، إلا المفعول به؛ فلا يصح تقديمه على عامله إن كان الموصول حرفياً غير: "ما" 2 تقول: تفتح الورد الذي العيون - يسرّ ببهائه. أوتفتح الورد الذي - ببهائه - يسرّ العيون. تريد فيهما: تفتح الورد الذي يسرّ العيون ببهائه.

والفصل بتلك الأشياء على الوجه الذي شرحناه - جائز في الموصولات الاسمية إلا "أل"، غير جائز في الموصولات الحرفية 3 إلا "ما"؛ كما قلنا؛ فيصح أن تقول: فرحت بما الكتابة أحسنت، أي: بما أحسنت الكتابة. "بإحسانك الكتابة".

ولما كان الفصل بين الموصول وصلته غير جائز إلا على الوجه السالف امتنع مجيء تابع للموصول قبل مجيء صلته؛ فلا يكون له قبلها نعت، ولا عطف بيان، أو نسق ولا تأكيد، ولا بدل، وكذلك لا يخبر عنه قبل مجيء الصلة وإتمامها. لأن الخبر أجنبى عن الصلة، وكذلك لا يستثنى من الموصول؛ فلا يصح: "رجع الذي - غير الضار - ينفع الناس"؛ ولا يصح: "يحترم العقلاء الذي محمداً - يفيد غيره"، ولا: "نظرت إلى الذي - والحسن - سكتته"، ولا: "رأيت التي - نفسها في الحقل"، ولا: "جاء الذين - الذي فاز - فازوا". ولا: "الذي سباح ماهر - عبر النيل" ولا: "وقف الذين - إلا محموداً - في الغرفة" تريد: رجع الذي ينفع الناس غير الضار. ويحترم العقلاء الذي "أي: محمداً"

يفيد غيره. ونظرت إلى الذى سكنته والحصن، ورأيت

1 لهذا إشارة في ص 577

2 إذا اشتملت صلة الموصول الحرفي على مفعول به ففي تقديمه على عاملة خلاف رددته المطولات ومنها: "الصبان" فقد ذكر - "في ج 2 آخر باب" "الفاعل" عند الكلام على امتناع تقدم المفعول به على عامله - أنه يمتنع تقديمه إن كان عامله واقعا في صلة حرف مصدرى ناصب، بخلاف غير الناصب، فيجوز، عجبت مما زاهرا تفتح ... ثم قال: "ومنهم من أطلق المنع" أهـ.

3 سبب ذلك هو: النهج العربي المسموع، الذي يجعل "أل" مع صلتها "وهي: الصفة الصريحة كالكلمة الواحدة. وكذلك الموصولات الحرفية - غير، "ما" في رأي قوي - لشدة امتزاج الموصول الحرفي بصلته، لتأويله معها بمصدر، فهو مع صلتها أقوى امتزاجا من الأسمى. أما الموصول الحرفي: "ما" فقد وردت أمثلة تبيح الفصل عند فريق كبير.

(379/1)

.....

التي في الحقل نفسها. وجاء الذى فاز. الذى عبر النيل سباح ماهر - ووقف الذين في الغرفة إلا محمودا.

ويفهم من الشرط السابق شيء آخر. هو: أنه لا يجوز تقدم الصلة ولا شيء من مكملاتها على الموصول، وهذا صحيح، إلا أن يكون المكمل ظرفا، أوجارا مع مجروره - فيجوز التقديم عند أمن اللبس 1 نحو: أماننا الذى قرأته رسالة كريمة. أي: الذى قرأته أماننا رسالة كريمة. ومثل: الغزاة هي - في حديقتك - التى دَخَلَتْ. أي: الغزاة هي التى دخلت في حديقتك.

3- ألا تستدعي كلاما قبلها؛ فلا يصح: كتب الذى لكنه غائب، ولا: تصدق الذى حتى ما له قليل؛ إذ "لكن" لا يتحقق الغرض منها "وهو: الاستدراك" إلا بكلام مفيد سابق عليها، وكذلك: "حتى" لا بد أن يتقدمها كلام مفيد تكون غاية له.

4- ألا تكون معلومة لكل فرد؛ فلا يصح شاهدت الذى فمه في وجهه، ولا حضر مَنْ رأسه فوق عنقه 2.

ب- إذا كان اسم الموصول خبراً عن مبتدأ، هو ضمير متكلم أو مخاطب، جاز أن يراعى في الضمير الرابط 3 مطابقتها للمبتدأ في التّكلم أو الخطاب، وجاز مطابقتها لاسم الموصول في الغيبة؛ تقول: أنا الذي حضرت، أو: أنا الذي حضر. وأنت الذي برعت في الفن، أو: أنت الذي برع في الفن؛

1 قد وردت أمثلة لذلك في الكلام الفصيح- وفي مقدمته القرآن الكريم- تؤيد هذا الرأي الكوفي الذي يرتضيه أيضاً بعض أئمة البصريين، كالمازني والمبرد، وتخالف الرأي الذي يعارضه معارضة أساسها التكلف في التأويل بغير داع. ومنها قوله تعالى: {وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} ، وقوله تعالى: {وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُ مِّنَ النَّاصِحِينَ} وقوله تعالى: {وَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ} فكلمة "أل" في الآيات السالفة، اسم موصول، صلته المشتق، وتقدم الجار والمجرور وهما من مكملات الصلة على اسم الموصول وقد أول كثير من النحاة تلك الآيات ونظائرها، فجعلوا الجار والمجرور متعلقان بمحذوف متقدم عليهما يشبه الموصول وصلته المذكورين بعد، فقالوا إن التقدير هو: {وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} ، {وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُ مِّنَ النَّاصِحِينَ} {وَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ} وهذا التأويل مرفوض، إذ لا حاجة تضطرنا إليه وإلى إخراج الآيات المتعددة. وغيرها - عن ظاهرها التركيبي العالي.

وقد قال المبرد في الكامل "ج1... ص 29 "إني أختار هذا الرأي، وإنه رأي المازني أيضاً "أه. هذا، وورود تلك الشواهد في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم- يبيح لنا محاكمتها على الوجه الواردة به من غير تردد.

2 مع ملاحظة الفرق بين هذا وما سبق في رقم 2 من ص 375.

3 للرباط "أي: العائد" بحث مستقل في ص 394.

(380/1)

فالتاء في الصورة الأولى يراد بها المبتدأ: "أنا" ولا تعود على اسم الموصول. وهو في هذه الحالة يعرب خبراً؛ ولا يحتاج لرباط يعود عليه من الصلة؛ اكتفاء واستغناء بالتاء المراد بها المبتدأ؛ فيكون المبتدأ والخبر هنا كالشيء الواحد. وأما في الصورة الثانية فالضمير في

الصلة للغائب فيعود على اسم الموصول. ومثل ذلك يقال في الحالتين اللتين فيهما
المبتدأ ضمير المخاطب، وخبره اسم موصول.
كما يقال أيضًا في حالة ثالثة؛ هي: أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب، وله خبر
موصوف باسم موصول؛ فيجوز في الرابط أن يكون للتكلم أو للخطاب، مراعاة
للمبتدأ، ويجوز فيه أن يكون للغيبة؛ مراعاة لاسم الموصول. تقول: أنا الرجل الذي
عاونت الضعيف، وأنا الرجل الذي عاون الضعيف -وأنت الرجل الذي سبقت في
ميدان الفنون، أو: أنت الرجل الذي سبق في ميدان الفنون¹.
وإنما يجوز الأمران في الحالات السابقة ونظائرها بشرطين:
أولهما: ألا يكون المبتدأ الضمير مُشَبَّهًا بالخبر في تلك الأمثلة؛ فإن كان مُشَبَّهًا بالخبر لم
يجز في الربط إلا الغيبة؛ نحو: أنا في الشجاعة الذي هزم الرومان في الشام. وأنت في
القدرة الذي بنى الهرم الأكبر؛ تريد: أنا في الشجاعة كالذي هزم الرومان في الشام،
وأنت في القدرة كالذي بنى الهرم الأكبر. فالمبتدأ في المثالين مقصود به التشبيه، لوجود
قرينة تدل على ذلك؛ هي: أن المتكلم والمخاطب يعيشان في عصرنا، ولم يدركا العصور
القديمة.

وثانيهما: ألا يكون اسم الموصول تابعًا للمنادى: "أي"، أو: آية، في مثل: يأتيها الذي
نصرت الضعيف ستسعد، ويأتيها التي نصرت الحق ستفوزين فلا يصح أن تشتمل
الصلة على ضمير خطاب في رأي بعض النحاة، دون بعض آخر. وملخص المسألة -
كما سيحيي في ج 4 ص 36 م 30 باب أحكام تابع المنادى - هو أنه لا بد من
وصف؛ "أي وآية"، عند ندائهما بواحد من أشياء معينة محددة، منها: اسم الموصول
المبدوء "بأل" وقد اشترط الهمع "ج 1 ص 175" أن يكون الموصول مبدوءًا بأل، وأن
تكون صلته خالية من الخطاب،

1 راجع ما سبق في هذا عند الكلام على تعدد مرجع الضمير رقم 9 من ص 2268
وما بعدها ولا سيما: "ط" من ص 270 - كي يتبين الفرق بين الصور المعروضة.

فلا يقال يأيها الذي قمت. في حين نقل الصبان "ج3 أبواب تابع المنادى" - صحة ذلك قائلًا ما نصه: "ويجوز بأيها الذي قام، وأيها الذي قمت"، والظاهر أن الذي منعه الهمع ليس بالمتنوع، ولكنه غير الأفصح الشائع في الكلام المأثور؛ بدليل ما قرره النحاة ونقله الصبان في الموضع المشار إليه ونصّه: "الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة؛ نظرًا إلى كون لفظ المنادى اسمًا ظاهرًا، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة، ولفظ الخطاب نظرًا إلى كون المنادى مخاطبًا، فعلمت أنه يجوز أيضًا: يا زيد نفسه أو نفسك. قاله الدماميني. ثم قال ويجوز بأيها الذي قام، وأيها الذي قمت" اه كلام الصبان نصًا.

وكل ما سبق تقريره في العائد من حيث التكلم أو الخطاب أو الغيبة يثبت لكل ضمير قد يجيء بعده ويكون بمعناه؛ نحو: أنا الذي عاهدتك على الوفاء ما عشت. أو أنا الذي عاهدك على الوفاء ما عاش¹، وقد يختلفان كما في قول الشاعر:

نحن الذين بايعوا محمدًا ... على الجهاد ما بقينا أبدا

وسيجيء في باب أحكام تابع المنادى "في الجزء الرابع" أن الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح فيه أن يكون للغائب أو للمخاطب، وأن هذا الحكم عام يسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب، إلا صورة واحدة مستثناة وقع فيها الخلاف. وتطبيقًا لذلك الحكم العام نقول: يا عربا كلكم، أو: كلهم ... يا هارون نفسك، أو: نفسه، خذ بيد أخيك - يا هذا الذى قمت أوقام أسرع إلى الصارخ. أما الصورة المستثناة التي وقع فيها الخلاف فهي التي يكون فيها المنادى لفظ. "أى، أو: أية" والتابع اسم موصول، فلا يجوز عند فريق من النحاة أن تشتمل صلته على ما يدل على خطاب؛ فلا يصح: يأيها الذى حضرت، ويصح عنده غيره - كما سلف. هذا، وبالرغم من جواز المطابقة وعدمها في الصور السابقة التي في قسم "ب" - فإن مطابقة الرابط لضمير المتكلم أفصح، وأوضح، فهي أولى من مراعاة

1 وكما يراعى هذا في رابط جملة الصلة يراعى بصورة أقوى في رابط جملة الخبر، "وسياأتي هنا في باب المبتدأ والخبر"، كما يراعى في جملتي الحال والنعت "ج 2 و 3" وقد سبق بعض منه في باب: "الضمير، عند الكلام على موضوع: تطابق الضمير ومرجعه" ص 262.

الموصول الغائب، وكذلك مطابقته للمخاطب أولى من اسم الموصول الغائب؛ لأن زيادة الإيضاح غرض لغوي هام، لا يعدل عنه إلا لداع آخر أهم.

ج- يجيز الكوفيون جزم المضارع الواقع في جملة بعد جملة الصلة، بشرط أن تكون الجملة الفعلية المشتملة على هذا المضارع مترتبة على جملة الصلة كترتب الجملة الجوابية على الجملة الشرطية حين توجد أداة الشرط التي تحتاج للجملتين، فكأن الموصول بمنزلة أدامة الشرط، والجملتان بعده بمنزلة جملة الشرط وجملة الجواب. ففي مثل: من يزورني 1 أزوره ... يجيزون؛ من يزورني أزره؛ يجزم المضارع: "أزر" على الاعتبار السالف 2. لكن حجتهم هنا ضعيفة، والسماع القوي لا يؤيدهم، ولهذا يجب إهمال رأيهم، والاكتفاء من معرفته بفهم المسموع الوارد، دون محاكاته - كما سيحييء في الجواز. ج 4 والنعت "ج 3".

1 باعتبار "من" موصولة، بدليل عدم جزم المضارع بعدها.

2 وما يوضح المذهب الكوفي ما تضمنته القصة الآتية "وهي مدونة في ص 35 من الجزء الأول، من المجلد الرابع والأربعين من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الصادر في سنة 1969" ونصها: "أن العلامة ابن مرزوق الحفيد، قال: "حضرت مجلس شيخنا ابن عرفة، أول مجلس حضرته. فقرأ قوله تعالى: {وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِصْ لَهُ شَيْطَانًا} فتنطرق لقراءة "يعشو" بالواو، مع جزم نقيض" وقال: وجهها أبو حيان بكلام ما فهمته، ولعل فيه خلا، قال ابن مرزوق: فاهتديت إلى فهمه. وقلت: إن جزم "نقيض" هو بمن الموصولة، لشبهها بمن الشرطية، وإذا كانوا يعاملون الموصول مطلقاً بذلك فمن التي يشبه لفظها لفظ الشرط أولى بذلك. فاستحسن كلامي رحمه الله.

ولكن الحاضرين أنكروا معاملة الموصول معاملة الشرط، وقالوا: كيف يكون ذلك؟ فقلت: دخول الفداء في خبر الموصول في نحو: "الذي يأتيني فله درهم" دليل على ذلك: فنازعوني في ذلك. فقلت: قال ابن مالك في التسهيل: "وقد يجزمه متسبب عن صلة الذي: تشبيهها بجواب الشرط" فطالبوني بالشاهد، فأشددت قول الشاعر:

كذلك الذي يبغى على الناس ظالماً ... تصبه على عمد عواقب ما صنع فأمسكوا". اهـ.

وأما النوع الثاني وهو: "شبه الجملة" في باب الموصول فتلاثة أشياء¹: الظرف - والجار مع المجرور - والصفة² الصريحة. ويشترط في الظرف والجار مع المجرور أن يكونا تأمّين، أي: يحصل بالوصل بكل منهما فائدة³؛

1 كل واحد من هذه الثلاثة يسمى: "شبه جملة"، ولا يسمى جملة. - وفي ص 476 وهامشها بيان واف بسبب التسمية - والأصل في صلة الموصول أن تكون جملة - كما سبق في ص 373-، سواء أكانت فعلية أم اسمية، لأن الجملة وحدها هي التي تزيد الإبهام، فتحقق الغرض من الصلة، وليس واحد من الثلاثة التي تشبهها - بجملة حقيقية ولهذا وجب في الظرف وفي الجار مع مجروره إذا وقع أحدهما صلة أن يكون متعلقا بفعل محذوف، ليكون الفعل مع فاعله الذي استقر في شبه الجملة بعد حذف الفعل - هما الصلة في الحقيقة، وإن كان الأيسر والأسهل اعتبارها الصلة الملحوظة، أو الصلة بحسب الأصل، مع اعتبار الظرف والجار مع مجروره الصلة بحسب الظاهر الحالي. ولا ضرر في هذا الاعتبار ما دامت الجملة الفعلية عند حذفها قد تركت اختصاصها لشبه الجملة بعدها. فحمل الضمير الذي كان فيهان، وغيره مما قرره النحاة على الوجه الذي سردناه "في ص 475 وهامشها". وعلى هذا يكون ما يدر على الألسنة اليوم عند الإعراب من أن الظرف، أو الجار مع مجروره، هو الصلة، أمرا سائغا مقبولا - فوق أنه رأي لبعض القدماء أيضا - يحمل طابع التيسير والاختصار.

أما إن وقع أحدهما خبرا، أو نعتا، أو حالا، فيصح تعلقه بمحذوف هو فعل، أو اسم مشق استقر مرفوعه في شبه الجملة بعد حذف هذا المشتق، فلا يتحتم تعلقه بفعل محذوف، كما يتحتم في الصلة، وكما يتحتم في القسم الذي يحذف عامله - كما سنعرف - ويجوز التيسير والاختصار هنا أيضا يجعل شبه الجملة نفسه هو الخبر، أو النعت، أو الحال.

أما "الصفة" الصريحة فهي اسم مشتق بمعنى الفعل، وله مرفوع خاص به، يجيء بعده ظاهرا، أو: مستترا، كما أن الفعل كذلك. ولكن المراد بالصفة الصريحة هنا ولا يشمل - كما سيجيء البيان في رقم 2 من هامش ص 3386 - إلا نوعين من الأسماء المشتقة، هما: اسم الفاعل مع مرفوعه، واسم المفعول مع مرفوعه، فكلاهما يشبه الفعل في المعنى وفي الإحتياج إلى مرفوعه بعده. ولهذا سمي شبيها بالجملة، أما الصفة المشبهة ففيها خلاف، ن والنحاة يقولون:، إن الصفة الصريحة مع مرفوعها لا تسمى شبيهة بالجملة إلا حينئذ تقع صلة "أل". وبالرغم من أنها تسمى شبيهة بالجملة - هنا فقط - فإنها في

قوة الجملة معنى، أي: من جهة المعنى " وهذا الرأي هو الذي رجحه الصبان " كما تكون في قوة الجملة حين تقع خبرا. وبعدها بعض النحاة جملة حين تكون خبرا - كما سيجيء في باب المبتدأ، رقم 45 من هامش ص 446 - وهذه الصفة مع مرفوعها لا محل لها من الإعراب "على الصحيح" حين تكون صلة "أل" كما أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب. وعلى هذا، إذا ذكر شبه الجملة في غير باب الموصول لم ينصرف إلا للظرف، والجار مع مجرورهم، دون الصفة الصريحة.

2 سيجيء في باب "المبتدأ" رقم 55 من هامش ص 446 أن بعض النحاة يعلوها جملة هناك، - كما أشرنا في رقم 1.

3 أوضح علامة تدل على وجود "الفائدة" المطلوبة من الظرف ومن الجار مع مجروره هي أن يفهم متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما. ويتحقق هذا في صورتين.

(384/1)

تزيل إبهام الموصول، وتوضح معناه من غير حاجة لذكر متعلقهما؛ نحو: تكلم الذي عندك، وسكت الذي في الحجرة. فكل من الظرف: "عند" والجار مع المجرور: "في الحجرة"، تام. ولا بد أن يتعلق كل منهما في هذا

= الأولى: أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئا يدل على مجرد الوجود العام، والحضور المطلق دون زيادة معنى آخر. ويسمون هذا: "الاستقرار العام"، أو: "الكون العام" ومعناهما مجرد الوجود ففي نحو: "تكلم الذي عندك" لا يفيد الظرف: "عند" شيئا أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجودا مطلقا، من غير زيادة شيء آخر على هذا الوجود، كالأكل، أو الشرب، أو القراءة، أو غيرها. وهذا هو: "الاستقرار العام" أو "الكون العام".... كما قلنا. ولا يحتاج في فهمه إلى قرينة، أو غيرها. وكذلك نحو: "سكت الذي في الحجرة"، أي: الموجود في الحجرة وجودا مطلقا، غير مقيد بزيادة شيء آخر، كالنوم، أو: الضحك، أو: المني.... وكذلك غيرهما من الأمثلة.

ولما كان هذا الكون العام واضحا ومفهوما بداهة وجب حذفه إن وقع صلة، لعدم الحاجة إليه في كشف المراد، فهو محذوف كالمذكور. وكذلك يحذف وجوبا إن وقع خبرا، أو صفة، أو حالا، كما سنعرف هنا، وفي أبوابها.

الثانية: أن يكون متعلقهما أمرا خاصا محذوفا لوجود ما يدل عليه. ويظهر المتعرق

الخاص في المثالين السابقين بأن نقول: "تكلم الذي وقف عندك" و "سكت الذي نام في الحجرة" فكلمة: "وقف" أو "نام" تؤدي معنى خاصا، هو: الوقوف، أو: النوم، ولا يمكن فهمه إلا بذكر كلمته في الجملة، والتصريح بها، فليس هو مجرد حضور الشخص ووجوده المطلقين، وإنما هو الوجود والحضور المقيدان بالوقوف أو بالنوم.... ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه، مثل: قعد صالح في البيت، ومحمود في الحديقة، فنقول: بل صالح الذي في الحديقة. تريد: بل صالح الذي قعد في الحديقة. فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع المجرور غير تامين، فلا يصلحان للصلة، مثل: هدا الذي أمامك، أو: منك. تريد: هدا الذي غضب أمامك، أو: غضب منك ... ، ومثل غاب الذي اليوم ... أو الذي بك ... تريد: غاب الذي حضر اليوم، والذي استعان بك ...

هذا، وظرف المكان هو الذي يكون متعلقة في الصلة كونا عاما واجب الحذف، أو كونا خاصا واجب الذكر إلا عند وجود قرينة فيجوز معها حذفه أو ذكره. أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه إلا خاصا، فلا يجوز حذفه إلا بقرينة، وبشرط أن يكون الزمان قريبا من وقت الكلام، نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة، أو أمس، أو آفنا، "أي: في أقرب ساعة ووقت منا"، تريد: الذي نزلناه البارحة، أو أمس أو آفنا. فإن كان زمن الظرف بعيدا من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلا، لم يحذف العامل. فلا تقول: نزلنا المنزل الذي يوم الخميس أو يوم الجمعة. إذا كان قد مضى نحو أسبوع.... ولم يحدد النحاة الزمن القريب أو البعيد، ولكن قد يفهم من أمثلتهم أن القريب: ما لم يتجاوز يومين، وأن البعيد ما زاد عليهما. وربما كان عدم التحديد مقصودا منه ترك الأمر للمتكلم والسامع.

وشبه الجملة بنوعيه يسمى: "مستقرا" بفتح القاف - حين يكون متعلقه كونا عاما، ويسمى: "لغوا" حين يكون متعلقه كونا خاصا مذكورا، أو محذوفا لقرينة- وشرح هذا في ص 477 -.

(385/1)

الباب 1 بفعل لا بشيء آخر، وهذا الفعل محذوف وجوباً -لأنه كُنْ عامّ 2- تقديره: استقرّ، أو حلّ، أو نزلَ ... وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم الموصول، ويربط بينه وبين الصلة. فالأصل في المثالين السابقين: تكلم الذي استقر عندك، وسكت الذي

استقر في الحجرة. وهكذا ...

"ملاحظة"؛ إذا وقع الظرف نفسه صلة "أل" - بأن دخلت عليه مباشرة، كصنيع بعض القبائل العربية في مثل قولهم: سررت من الكتاب المَعَك؛ يريدون: الذي معك - فإنَّ تعلق الظرف في هذه الحالة لا يكون إلّا بصفة صريحة، تقديرها: "الكائن"، أو: نحو هذا التقدير. لأن صلة: "أل" لا بد

1 لأن الصلة - لغير أل - كما قلنا ق- لا بد أن تكون جملة "السبب الذي في رقم 1 من هامش ص 383" ووقوع الظرف أو الجار مع المجرور صلة ليس قائما على أساس أنه بنفسه الصلة، وإنما على أساس تعلقه بفعل يكون هو وفاعله الصلة في الحقيقة. ولا يصح في هذه الصلة التي لغير: "أل" أن يكون الظرف أو الجار مع المجرور متعلقا باسم محذوف، مشتق أو شبهه يكون خبرا لمبتدأ محذوف، ويكون التقدير مثلا: تكلم الذي هو كائن عندك، أو في الحجرة، لا يصح ذلك لأن شرط الحذف من الصلة - كما هو مدون في 3392 و 394 - ألا يصلح الباقي بعد الحذف لا يكون صلة. والباقي هنا - وهو الظرف أو الجار مع المجرور - صالح ذلك - أما في غير الصلة فالظرف والجار مع مجروره إذا تعلقا بمحذوف، جاز أن يكون فعلا وأن يكون مشتقا مع مرفوعه، كما إذا وقعا خبرا، أو صفة، أو حالا. ... وفريق من النحاة يرى أن الظرف وحده، أو الجار مع المجرور، هو الصلة دون الحاجة إلى متعلقهما. لكن إذا عرفنا أن وظيفتهما المعنوية في الجملة لا تتحقق إلا مع قيام عامل فيهما يكملان معناه - أمكننا أن نستريح إلى ما يقوله أصحاب الرأي الأول من وجود عامل محتوم لهما، وأن هذا العامل المحتوم هو في الصلة فعل يتعلقان به، فيحذف حيناً، أو يذكر حيناً على حسب احكامه الخاصة به. - وقد أوضحناه هذا في باب: "حروف الجر"، آخر الجزء الثاني - غير أننا في عصرنا قد نعرب الظرف أو الجار مع المجرور صلة، وخبراً، وحالاً، وصفة، من غير أن نذكر في الكلام أن كلا منهما متعلق بمحذوف، ومن غير إنكار لأمر هذا المحذوف، وإنما نهمله اعتماداً على شهرته ومعرفته، وأنه لا حجة لترديده مع الاقتناع بوجوده. وهذا إيجاز حسن مقبول. ويتفق مع رأي بعض الأئمة ممن يقولون إن اختصاص الفعل في الصلة قد انتقل إلى شبه الجملة كما انتقل إليه أيضاً ضمير الفعل.

"وقد أشرنا لهذا في هامش ص 384 وسيجيء تفصيله في هامش ص 475 حيث قلنا في تلك الصفحة لا غنى عن الرجوع إلى الإيضاح التام الذي في ج 2 ص 232 م 78 وص 413 وما بعدها م 89".

2 سبق - في رقم 1 من هامش ص 384 أنه لا بد أن يكون العامل المحذوف "فعلاً"

إذا تعلق به شبه الجملة الواقع صلة لموصول غير "أل" كما يجب تقديره فعلا في جملة القسم، لأن جملة الصلة لموصول غير "أل" وجملة القسم الذي يحذف عامله لا يكونان إلا فعلتين - كما سيجيء في وجع 2 ق باب الظرف ص 232 م 78.

(386/1)

أن تكون صفة صريحة، ولا يصح التعلق بفعل - كما سنعرف 1. أما الصفة 2 الصريحة فالمراد بها: الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث 3، شبهًا صريحًا؛ أي: قويًا خالصًا "بحيث يمكن أن يحل الفعل محله" ولم تغلب عليه الاسمية الخالصة. وهذا ينطبق على اسم الفاعل - ومثله صيغُ المبالغة - واسم المفعول؛ لأتهما - باتفاق - يفيدان التجدد والحدوث؛ مثل قارئ، فاهم: زَرَّاع، مقروء، مفهوم ... 4.

1 فيما يلي مباشرة.

2 لا يراد بالصفة هنا النعت، وإنما يراد بها الاسم المشتق من المصدر للدلالة على شيئين معا، هما: ذات، وشيء فعلته تلك الذات، أو وقع عليها من غيرها، أو اتصل بها بنوع من الاتصال نحو: قائم، مكرم، ملعب فكلمة. "قائم" تدل على شيئين: "ذات" "فعلت القيام، وكلمة: "مكرم" تدل على شيئين أيضا: "ذات" "حصل لها الإكرام" ... و "ملعب" تدل على شيئين: "ذات، أي: مكان" "حصل فيه اللعب وهكذا ... والأحسن أن يقال: "معنى وصاحبه" لأن صاحبه في أحيان قليلة يكون غير ذات ولا مشخص.

وعلى ضوء ما تقدم نفهم معنى قولهم: إن المشتق هو ما دل على ذات وصفة، أي: ذات، وشيء آخر اتصفت به تلك الذات، بأن فعلته هي مباشرة، أو لم تفعله هي وإنما وقع عليها، أو التصق بها بطريقة ما، كما أشرنا.

والمشتقات الأصلية ثمانية، "يجيء شرحها في الجزء الثالث ص 178 م 98 وما بعدها" اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، والمصدر الميمي. "ومنها، الأفعال أيضا باعتبارها مأخوذة من المصدر، وإن كانت لا تدل على ذات".

ولكل مشتق باب يحوي أحكامه المختلفة. والذي يعيننا الآن أن كل واحد من هذه

المشتقات الثمانية يشبه - في الغالب -- الفعل المضارع الذي يشترك معه في الاشتقاق من مصدره، فقائم" يشبه "يقوم" وكلاهما مشتق من "القيام" و "مكرم" يشبه "يكرم" وكلاهما مشتق من الإكرام" و "ملعب" يشبه "يلعب" وكلاهما مشتق من "اللعب" وهكذا. والمشتق إنما يشبه غالباً المضارع في معناه، وفي عمله وفي الدلالة على زمنه، وفي حركات الحروف وسكناتها. غير أن هذا الشبه متفاوت بين تلك المشتقات وليست فيه سواء، فمنه ما يشبهه في الأشياء السابقة كلها، كاسم الفاعل، واسم المفعول، ولذا يسميان: "الصفة الصريحة" أي: المحضة، القاطعة في مشابقتها - وهما المقصودان في صلة أل- ويمكن تأويلهما به، مع بعدهما عن الاسم الصميم "أي: الجامد" ومنها ما يشبهه في أكثرها كالصفة المشبهة، ثم اسم التفضيل. ومنه ما يشبهه في أقلها وهو اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، فإن كل واحد من هذه الثلاثة لا يكاد يشبه المضارع - باطراد في شيء إلا في المعنى العام، ثم لا يكاد - بعد ذلك يشبهه ولا يشبه غيره من الأفعال في الدلالة على الزمن، ولا في العمل، ولا في الحركات، ولا الساكنات، ولا غيرها.

3 لذلك يقولون عنها إنما اسم في اللفظ، فعل في المعنى، ويعطف عليها الفعل، مثل قوله تعالى: {إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ} .

4 أما الصفة المشبهة ففيها خلاف عنيف - عرضوه في أول باب: "الإضافة" عند الكلام على المضاف الذي يشبه: "بفعل"، والإضافة المحضة وغير المحضة. ووجه منعها أن تكون صلة: "أل" ومخالفتها لاسم الفاعل واسم المفعول الأصليين أنها لا تؤول بالفعل، لأنها للثبوت والفعل للتجدد والحدوث، ومن ثم كانت "أل" الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة. ووجه الجواز مشابقتها الفعل في رفعها الاسم الظاهر.

(387/1)

وتكون الصفة الصريحة مع فروعها 1 صلة "أل" خاصة؛ فلا يقعان صلة لغيرها، ولا تكون "أل" اسم موصول مع غيرهما على الأشهر 2. تقول: انتفع القارىء - سَمَا الفاهم - اغتنى الزَّراع، المقروء قليل، ولكن المفهوم كثير ... ومثل المرتجى والخائب في قول الشاعر:

الصدق يألفه الكريمُ المرتجى ... والكذب يألفه الدنيء الخائبُ

ولما كانت الصفة المشبهة الصريحة مع مرفوعها هي التي تقع صلة "أل" وتتصل بها

اتصالاً مباشراً ولا ينفصلان 36 حتى كأنهما كلمة واحدة - كان المستحسن إجراء الإعراب بحركاته المختلفة على آخر هذه الصفة الصريحة دون

1 لا بد أن يرفع اسم الفاعل فاعلاً، وأن يرفع اسم المفعول نائب فاعل، وقد يحتاج كل منهما بعد ذلك إلى مفعول به أو أكثر، وربما لا يحتاج، فشأنهما في الحاجة إلى المفعول كشأن فعلهما. وبيان هذا وتفصيله مدون في بابهما ج3.

2 بشرط دلالتهما على الحدوث. فلو قامت قرينة على أنهما للدوام وجب اعتبار "أل" التي في صدرهما للتعريف، ن لأنهما مع الدوام يعتبران "صفة مشبهة"، كالمؤمن، والمهندس، والصانع، وإنما قلنا: "على الأشهر" لأن بعض القبائل العربية قد يدخل "أل" على الجملة المضارعية، فتكون هذه الجملة هي الصلة ومن أمثلتها، قول الشاعر: ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

أي: الذي ترضى حكومته. "مع ملاحظة أن "أل" الداخلة على تاء المضارع يجوز إدغامها في التاء وعدم إدغامها، بخلاف "أل" الحرفية - وسيجيء الكلام عليها في ص 422 فإنها تدغم في التاء عند دخولها عليها في مثل: التمر - التراب - التبر.... وغيرها من الأسماء أو الأفعال، كدخولها على مضارع مبدوء بالتاء، وقد صار علماً مجرداً. "أي: اسماً محضاً لا يدل على معنى الفعل، ولا على زمنه" مثل الأعلام "تشكر" و "تسعد" و "تعز" نقول بالإدغام: التشكر، والتسعد، والتعز....".

ومنهم من يدخلها على الجملة الاسمية ويجعل هذه الجملة صلة، مثل قول الشاعر: من القوم الرسول الله منهم ... لهم دانت رقاب بني معد "أي: من القوم الذين رسول الله منهم". أو على الظرف ويجعله صلة، نحو قول الشاعر: من لا يزال شاكراً على المعه ... فهو حر بعيشة قذات سعه

"أي: الذي معه". والظرف "مع" متعلق هنا بصفة صريحة، محذوفة تقديرها: "الكائن" معه، لأن صلة "أل" لا بد أن تكون كذلك: ولا يصح تعلقه في هذا المثال وأشباهه بفعل محذوف للسبب السالف، فهو مستثنى من وجوب تعلق شبه الجملة بفعل محذوف يكون مع فاعله صلة - كما أشرنا في ص 385.

"وأل" في الأمثلة السابقة كلها اسم موصول بمعنى الذي أو أحد فروع - مبني على السكون في محل رفع، "أو نصب، أو جر، على حسب موقعه من الجملة" فهي مثل "الذي" تماماً أو "التي" وفروعهما، في أمثلة أخرى وما بعدها من جملة فعلية أو اسمية هو صلة الموصول لا محل له. فإن جاء بعدها ظرف فهو متعلق بصفة صريحة محذوفة، هي مع فاعلها صلة الموصول لا محل له، ولا يصح تعلقه بفعل - لما قلنا - وقد ذكرنا

هذه الأمثلة وإعرابها، والأحكام الخاصة بها، لا لنستعملها - مع حواز استعمالها - ولكن لفهم نظائرها التي قد تمر بنا في النصوص القديمة، من غير أن يكون ذلك داعياً للرضا، عن استعمالها اليوم، لقلة المأثور منها، ونفور الذوق البلاغي الحديث من استعمالها، وانصراف الكثرة عنها قديماً وحديثاً فالخير في تركها مهجورة.

(388/1)

ملاحظة "أل"؛ فهويتخطاها؛ برغم أنها اسم موصول 1 مستقل، وأن صلته هي شبه الجملة المكون من الصفة الصريحة مع فروعها. فالصفة وحدها هي التي تجري عليها أحكام الإعراب 2، ولكنها مع فروعها صلة لا محل لها. والأخذ بهذا الإعراب أيسر وأبعد من التعقيد الضارب في الآراء الأخرى. فإن غلبت الاسم على الصفة صارت اسماً جامداً، ولم تكن "أل" الداخلة عليها اسم موصول، مثل الأعلام: المنصور، والهادي، والمأمول، والمتوكل ... من أسماء الخلفاء العباسيين؛ ومثل: الحاجب؛ لما فوق العين. والقاهر، والمنصور، والمعمورة، من أسماء البلاد المصرية 3.

1 وهل تفيد التعريف أو لا تفيده؟ رأيان سبق تفصيل الكلام عليها في رقم 2 من هامش ص 3356 ورقم 1 من هامش ص 370
2 وقد سبق هذا " في رقم 2 من هامش ص 356 وص 33357....." وهو رأي لبعض النحاة القدامى.

3 وفي الصلة وشروطها وما يتصل بها يقول ابن مالك بإيجاز:
وكلها يلزم بعده صلة ... على ضمير لائق مشتمله
وجملة أو شبهها الي وصل ... به كمن عندي الي ابنه كفل
وصفة صريحة صلة: "أن" ... وكونها بمعرب الأفعال قل
أي: كل الموصولات يحتاج بعده إلى صلة دائماً، ولا فرق في هذا بين الموصولات، والحرفية ثم قال! الصلة لا بد أن تشتمل على ضمير لائق، أي: مطابق للموصول. وقد عرفنا أن هذا الرابط خاص بصلة الموصول الاسمي دون الحرفي. ثم بين أن الذي يوصل به "أي: الذي يكون صلة" هو الجملة أو شبه الجملة. وأتى بمثال واحد فيها موصولان، أحدهما صلته شبه جملة، والآخر صلته جملة، والمثال هو: "من عندي الي ابنه كفل"،

أي: الذي عندي هو الذي ابنه كفل "أي: كان موضع الرعاية".
فكلمة: "من" اسم موصول مبتدأ، وصلته شبه الجملة: "عند" وخبره: الذي، اسم موصول أيضا. وصلته جملة اسمية هي: "ابنه كفل".
ثم أشار في البيت الثالث إلى أن صلة "أل" لا تكونن إلا الصفة الصريحة وقد شرحناها وأن دخولها على الفعل المعرب وهو المضارع قليل، فيكون هو وفاعله صلة. ومن أمثلته البيت الذي سبق في هامش ص 387 - وهو:
ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

(389/1)

.....

زيادة وتفصيل:

يقتضي المقام أن نعرض لمسائل هامة تتصل بما نحن فيه. منها: تعدد الموصول، والصلة -حذفها- حذف الموصول -اقتزان الفاء بخبر اسم الموصول، والتفريعات المتصلة بذلك- حذف العائد "ولهذا بحث مستقل في 394".

وإليك الكلام في هذه المسائل:

أ- تعدد الموصول والصلة:

- 1- قد يتعدد الموصول 1 من غير أن تتعدد الصلة؛ فيكتفى موصولان أو أكثر بصلة واحدة. ويشترط في هذه الحالة أن يكون معنى الصلة أمراً مشتركاً بين هذه الموصولات المتعددة، لا يصح أن ينفرد به أحدهما، دون الآخر، وأن يكون الرابط مطابقاً لها باعتبار تعددها. 2. مثل: فاز بالمنحة "الذي" "والتي" أجادا، وأخفق "الذين واللاتي" أهملوا. ففي المثال الأول وقعت الجملة الفعلية: "أجادا" صلة لاسمي الموصول: "الذي" و"التي". ولا يصح أن تكون صلة لأحدهما بغير الآخر؛ لاشتراكهما معاً في معناها؛ ولأن الرابط مثنى لا يطابق أحدهما وحده، وإنما لوحظ فيه أمرهما معاً. 3. وكذلك الشأن في المثال الآخر.
- 2- قد تتعدد الموصولات وتتعدد معها الصلة؛ فيكون لكل موصول صتله؛ إما مذكورة في الكلام، وإما محذوفة. 4. جوازاً، وتدل عليها صلة أخرى مذكورة،

1 بنوعيه: والاسمي الحرفي.

2 مع ملاحظة أن الرابط لا يوجد إلا في صلة الموصول الاسمي دون الحرفي - كما سبق في ص 376.

3 مع مراعاة التغليب في بعض نواحي المطابقة، كالتذكير في المثاليين المذكورين، والتغليب جائز عند وجود قرينة، "كما أوضحنا في رقم 6 من هامش ص 118 وفي رقم 1 من هامش ص 139".

4 لا يجوز حذف صلة الموصول الحرفي إلا إذا بقي معمولها، مثل: أما أنت منطلقاً انطلقت، أي: لأن كنت منطلقاً انطلقت. فحذفت "كان" وبقي معمولها.... كما هو موضح في آخر باب:

(390/1)

.....

بشرط أن تكون المذكورة صالحة لواحد دون غيره؛ فلا تصلح لكل موصول من تلك الموصولات المتعددة؛ نحو: عُذْتُ "الذي" و"التي" مرضتُ. وسارعت بتكريم "اللائي" و"الذين" أخلصوا للعلم. فالصلة في كل مثال صالحة لأحد الموصولين فقط؛ بسبب عدم المطابقة في الرابط؛ فكانت صلة لواحد، ودليلاً على صلة الآخر المحذوفة جوازاً. فأصل الكلام عدت الذي مرض، والتي مرضت. وسارعت بتكريم اللائي أخلصن، والذين أخلصوا. وهذا نوع من حذف الصلة جوازاً، لقرينة لفظية تدل عليها 1.... وقد تحذف الصلة لوجود قرينة لفظية أيضاً ولكن من غير أن يتعدد الموصول؛ مثل من رأيته في المكتبة؟ فتجيب: محمد الذي ... أو: سعاد التي ...

وقد تحذف الصلة من غير أن يكون في الكلام قرينة لفظية تدل عليها وإنما تكون هناك قرينة معنوية يوضحها المقام؛ كالفخر، والتعظيم، والتحقير، والتهويل ... فمن أمثلة الفخر أن يسأل القائد المهزوم البادي عليه وعلى كلامه أثر الهزيمة، قائداً هزمه: من أنت؟ فيجيبه المنتصر: أنا الذي ... أي: أنا الذي هزمتك. فقد فهمت الصلة من قرينة خارجية، لا علاقة لها بألفاظ الجملة. ومثل: أن يسأل الطالب المتخلف زميله الفائز السابق بازدياء: من أنت؟ فجيب الفائز: أنا الذي ... أي: أنا الذي فزت، وسبقتك، وسبقت غيرك ... ومنه قول الشاعر يفاخر:

نَحْنُ الْأَلَى ... فَاجْمَعْ جُمُوعَ ... عَكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا

= "كان" عند الكلام على حذفها ص 580، ومثل قولهم:

"كل شيء مهه ما، السماء وذكرهن"

أي: ما عدا النساء وذكرهن. يريد: كل شيء سهل يسير، قد يحتمله الحر، ويصبر عليه ما خلا التعرض لنسائه، والتحدث عنهن ... وهذه أمثلة مسموعة بكثرة تبيح القياس عليها، بقرينة تدل على المحذوف، ولا تدع مجالاً لخفائه - كما سنعرف - فكلمة: "ما" هنا موصول حرفي. ويعد الفعل "عدا" محذوفاً مع فاعله "وتفصيل الكلام عليهما مسبوقين بما المصدرية، موضح في باب الاستثناء - ج 2".

1 وما ذكرناه في النوعين السالفين يوضح قول النحاة "قد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر، مشتركا فيها، أو مدلولاً بها على ما حذف فالاشتراك فيما إذا ناسبت الصلة جميع ما قبلها من الموصولات، والدلالة فيما إذا لم تناسب إلا واحدا منها". ثم قالوا: إن القسم الأول يدخل في قسم الصلة الملفوظة، وإن الثاني يدخل في قسم الصلة المحذوفة، أو التي في النية.

(391/1)

.....

أي: نحن الذين اشتهروا بالشجاعة، والبطولة، وعدم المبالاة بالأعداء. ومن التحقير أن يتحدث الناس عن لص فتاك، أوقعت به حيلة فتاة صغيرة وغلाम، حتى اشتهر أمرهما. ثم يراها اللص؛ فيقول له أحد الناس: انظر إلى التي والذي ... أي: التي أوقعت بك. والذي أوقع بك ... ويشترط في حذف الصلة هنا ما سبقت في سابقتها من عدم وجود ما يصلح صلة بعد المحذوفة.

وقد وردت أساليب قليلة مسموعة عند العرب، التزموا فيها حذف الصلة؛ كقولهم: عند استعظام شيء وتهويله: "بعد اللَّتْيَا 1 والَّتِي.....، يريدون بعد اللتيا كَلَفْتُنَا مالا نطبق، والتي حملتنا مالا نقدر عليه، أدركنا ما نريد. مما تقدم نعلم أن حذف الصلة في غير الأساليب المسموعة جائز عند وجود قرينة لفظية، أو معنوية؛ سواء أكانت الموصولات متعددة، أم غير متعددة بشرط ألا يكون

الباقى بعد حذفها صالحاً لأن يكون صلة.

3- يجوز حذف الموصول الاسمى 2 غير "أل" إذا كان معطوفاً على مثله، بشرط ألا يوقع حذفه، في لبس؛ كقول زعيم عربي: "أيها العرب، نحن نعلم ما تفيض به صدور أعدائنا؛ من حقد علينا، وبغض لنا، وأن فريقاً منهم يدبر المؤامرات سرّاً، وفريقاً يملأ الحواضر إرجافاً3، وفريقاً يعدّ العدة للهجوم علينا، وإشعال الحرب في بلادنا، ألا فليعلموا أن من يدبر المؤامرات، ويطلق الإشاعات، ويحشد الجيوش للقتال، كمن يطرق حديداً بارداً؛ بل كمن يضرب رأسه في صخرة عاتية، ليحطمها؛ فلن يخذشها وسيحطم رأسه".

فالمعنى يقتضي تقدير أسماء موصولة -محذوفة؛ فهو يريد أن يقول: من يدبر المؤامرات، ومن يطلق الإشاعات، ومن يحشد الجيوش ... ذلك لأنهم طوائف متعددة، ولن يظهر التعدد إلا بتقدير "من". ولولاها لأوهم الكلام أن تلك الأمور كلها منسوبة لفريق واحد؛ وهى نسبة فاسدة. ولهذا

1 اللتيا "بضم اللام المشددة أو فتحها" تصغير: "التي" سماعا ...

2 لهذا إشارة في ص 408، الأمر الخامس.

3 هو: إذاعة الأخبار السيئة الكاذبة، ليضطرب الناس، ويثوروا.

(392/1)

.....

يجب عند الإعراب مراعاة ذلك المحذوف، كأنه مذكور، ومثله قول حسان في أعداء الرسول عليه السلام:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ ... وَيَمْدَحْهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

فالتقدير؛ من يهجو رسول الله، ومن يمدحه: ومن ينصره سواء. ولولا هذا التقدير لكان ظاهر الكلام أن الهجاء والمدح والنصر، كل أولئك من فريق واحد. ومن هذا قوله تعالى: {قُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ} ، أي: والذي أنزل إليكم؛ لأن المنزل إلى المسلمين ليس هو المنزل إلى غيرهم من أهل الكتاب.

أما الموصول الحرفي فلا يجوز حذفه، إلا "أن" فيجوز حذفها2؛ مثل قوله تعالى: {يُرِيدُ

اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ} وقد يجب. الحذف بنوعيه تفصيلات موضعها الكلام على "أن"
الناصبة3.

ب- قد يقتزن الخبر الذى مبتدؤه اسم موصول بالفاء وجوباً أو جوازاً، أو الذى مبتدؤه متصل باسم الموصول بنوع من الاتصال على الوجه الذى يجيء بيانه وتفصيله في مكانه المناسب من باب المبتدأ والخبر تحت عنوان: مواضع اقتران الخبر بالفاء ص484 م41 وما بعدها. ومنها نعلم مواضع زيادة "الفاء" في صلة الموصول بنوعيه بسبب إبهامه وعمومه.

-
- 1 على لسان المسلمين حين يخاطبون غيرهم من أهل الكتاب.
 - 2 سيجيء له إشارة في الأمر الخامس، ص 408، أما التفصيل ففي الجزء الرابع، باب: إعراب الفعل "النواصب".
 - 3 ج4 م 1148 ص2265.

(393/1)

المسألة الثامنة والعشرون: حذف العائد

لا بد لكل موصول من صلة، فإن كان اسمياً وجب أن تشتمل1 صلته على رابط؛ هو: الضمير، أو ما يقوم مقامه، كما أسلفنا.

وهذا الضمير الرابط قد يكون مرفوعاً؛ مثل "هو" في نحو: خير الأصدقاء مَنْ هو عَوْنٌ في الشدائد ... أو منصوباً، مثل "ها" في نحو: ما أعجب الآثار التي تركها قدمائنا، أو مجروراً؛ مثل: "هم" في نحو: أصغيتُ إلى الناصحين الذين أصغيتَ إليهم.

والرابط في كل هذه الصور -وأشباهها- يجوز ذكره في الصلة كما يجوز حذفه، بعد تحقق شرط عام، هو: وضوح المعنى بدونه، وأمن اللبس "ومن أهم مظاهر أمن اللبس ألا يكون الباقي بعد حذفه صالحاً صلة2".

غير أن هناك شروطاً خاصة أخرى تختلف باختلاف نوع الضمير يجب تحققها قبل حذفه، سواء أكان اسم الموصول هو "أي" أم غيرها. وفيما يلي التفصيل:

أ- إن كان الضمير الرابط مرفوعاً لم يجز حذفه إلا بشرطين: أن تكون الصلة جملة اسمية، المبتدأ فيها هو الرابط، وأن يكون خبره مفرداً3. كأن يسألك سائل.

1 مما تجدر ملاحظته أن الصلة قد تكون جملة، فتشتمل على الرابط حتماً -ويجوز حذفه... كما سيجيء وقد تكون "ظرفاً، أو جازاً مع مجروره" فيتعلقان بفعل محذوف مع فاعله فتكون الصلة في الحقيقة جملة فعلية كذلك، ولا يصح أن يكون تعلقهما بغير الفعل هنا -كما عرفنا- وقد تكون الصلة صفة صريحة، "وهي. في هذا الباب من قسم الشبيه بالجملة"، ولا بد أن تشتمل على ضمير رابط أيضاً. فالصلة بجميع أنواعها لا بد أن تشتمل على الرابط، بالطريقة السالفة... وقد يحذف الرابط لداع من الدواعي التي ستجيء.

2 وقد يصح الاستغناء عنه في بعض حالات كما سبق في "ب" من ص 380 وكما سيجيء في "أ" من ص 401 والمراد بالاستغناء هنا: أنه غير ملاحظ مطلقاً، لا لفظاً ولا تقديرًا بخلاف العائد المحذوف أو المستتر فإنه ملاحظ.

3 لأن الخبر المفرد لا يصلح أن يكون صلة بعد حذف المبتدأ، وأيضاً لأنه يدل على المحذوف، ويرشد إليه، هذا ويختلف معنى الأفراد باختلاف موضوعات النحو، فيراد به في موضوع الخبر: ما ليس جملة، ولا شبه جملة. وقد اقتصرنا على أهم الشروط لحذف العائد المرفوع. وهناك شروط أخرى لحذفه، منها ألا يكون معطوفاً، مثل: رأيت الذي حامد وهو صديقان. فالمعطوف هنا ليس مبتدأً =

(394/1)

كيف نُفَرِّق بين ماء النهر وماء البحر؟ فتجيب: الأنهار التي عذبة الماء، والبحار التي ملحية الماء. تريد: الأنهار، التي هي عذبة الماء، والبحار التي هي ملحية الماء. ومثل: أن يسأل: ما أوضخ فارق بين النجم والكوكب؟ فتقول: النجم الذي مضيء بنفسه، والكوكب الذي مستمد نورَه من غيره. أي: النجم الذي هو مضيء بنفسه... والكوكب الذي هو مستمد 1...

فإذا استوفى الضمير المرفوع الشرطين الخاصين ومعهما الشرط العام جاز حذفه 2، والأحسن عند الحذف أن تكون صلته طويلة "أى: ليست مقصورة

= ولكنه معطوف على المبتدأ، فهو في حكمه. وحذف المعطوف يؤدي إلى بقاء الحرف العاطف بدون المعطوف، وهو ممنوع -إلا في مسائل ممدودة، "سردناها في- ج 3 باب: "العطف" وهي غير التي نحن بصدددها". كما يؤدي حذف العاطف والمعطوف معاً، إلى

إظهار الكلام بصورة الإخبار بالمتنى عن المفرد، وهي صورة معينة في مظهرها، كما يقولون!!.

ومنها: ألا يكون معطوفاً عليه، نحو: تكلم الذي هي وحامد عالمان، كي لا يقع حرف العطف في الصدارة، وفوق ذلك ليس له معطوف عليه ظاهر، ولكيلا. يقع المتنى خبراً عن مفرد، في الصورة الظاهرية إن حذف حرف العطف مع الضمير للرباط، وهو أمر يستقبحونه من حيث الشكل والمظهر - كما سبق.

ومنها: ألا يكون بعد "لولا" نحو: حضر الذي لولا هو لخرجت، لوجوب حذف الخبر العام بعد "لولا" فأصل الكلام.... لولا هو موجود، فإذا حذف معه المبتدأ كان الحذف كثيراً مجحفاً، لشموله الجملة كاملة.

ومنها: ألا يكون بعد حرف نفي، نحو، سكت الذي ما هو جاهل.
ومنها: ألا يكون محصوراً بإلا أو إنما، نحو: كتب الذي ما في الغرفة إلا هو، أو: كتب الذي إنما في الغرفة هو: فمجموع الشروط سبعة.

1 ومن الأمثلة الواردة قراءة من قرأ قوله تعالى: {تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ} أي: الذي هو أحسن وما حكاه سيبويه عن الخليل: "ما أنا بالذي قاتل لك وسوءاً" أي: بالي هو قاتل: وقو الشاعر:

لم أر مثل الفتیان في عقب الأی ... مام ينسون ما عواقبها
أي: ينسون الذي هو عواقبها، على اعتبار "ما" موصولة والعقب: الشدائد المفرد: عقبة.

2 وإذا لا يصح الحذف في الحالات الآتية:

أ- أن تكون الصلة جملة فعلية، أو شبه جملة، مثل: أشرق الذي يملأ نوره الفضاء.
ومثل: سقي النهر النبات الذي في الحقول؛ لأن كل منهما صالح لأن يقع بنفسه صلة، مع خلوه مما يدل علي أن هناك مبتدأ محذوفاً بخلاف الخبر المفرد، فإنه غير صالح أن يكون صلة؛ ولأنه يشعر بحذف المبتدأ، كما سبق.
ب- أن تكون الصلة جملة اسمية لكن الرباط فيها ليس مبتدأ، مثل: يتحرك الكوكب الذي =

عليه وعلى خبره المفرد، وإنما يكون لها مُكَمَّلَات؛ كالمضاف إليه، أو المفعول، أو الحال، أو النعت، أو غير ذلك ... "، نحو: نزل المطر الذي مصدر مياه الأنهار، ونحو برعتْ مصانعنا التي الرجاء العظيم. أو التي رجأؤنا في الغنى قريباً ... ونحو: اشتد الإقبال على التعليم الذي كفيل بإفحام الفرد والأمة ...

ويجوز أن نقول: نزل المطر الذي حياة، وبرعتْ مصانعنا التي الأمل، واشتد الإقبال على التعليم الذي سعادة.

والأساليب العالية لا تَجَنَح كثيراً إلى حذف العائد المرفوع؛ فإن جنحت إليه اختارت - في الغالب - طویل الصلة¹.

ب- إن كان الرابط ضميراً منصوباً لم يجوز حذفه إلا بثلاثة شروط خاصة - غير الشرط العام - هي: أن يكون ضميراً متصلاً²، وأن يكون ناصبه فعلاً تاماً، أو وصفاً تاماً، وأن يكون هذا الوصف لغير صلة: "أل" 3

= إنه القمر؛ لأن الرابط فيها اسم "إن" المنصوب. ومثل: يتحرك الكوكب الذي شكله مستدير؛ لأن الرابط مجرور بالإضافة، فليس مبتدأ

ج- أن تكون الصلة جملة اسمية، الرابط فيها مبتدأ ضمير، ولكن خبره ليس بمفرد: بأن يكون الخبر جملة فعلية، مثل: دهشت من القروء التي هي "تحاكي الإنسان". أو جملة اسمية، مثل: دهشت من القروء التي هي حركاتها كحركة الإنسان. أو شبه جملة، مثل: دهشت منالتي هي أمامك. فكل ذلك لا يجوز فيه حذف الرابط؛ لأن الخبر يصلح أن يكون صلة بعد حذف المبتدأ الرابط، وليس في الخبر ما يدل على المحذوف. بخلاف المفرد؛ لأنه لا يصلح أن يكون صلة، ولأنه يشعر بحذف المبتدأ، كما عرفنا.

1 إلا الأسلوب الذي يشتمل على: "لا سيما" فيجب فيه حذف صدر الجملة ولو كانت قصيرة، نحو: أنزلوا الناس منازلهم، ولا سيما العالم، إذا كانت "ما" اسم الموصول، و"العالم خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو. أي: ولا سي الذي هو العالم. "وسيجيء في ص 401 الإيضاح التام في إعراب: "لا سيما"، وأسلوبها. أما الإشارة إلى وجوب حذف المبتدأ ولو لم تطل الصلة ففي رقم 3 من هامش ص 404.

2 ولو جوازاً كبعض الأمثلة التالية. فالمراد ألا يكون واجب الانفصال.

3 منصوب صلة "أل" لا يجوز حذفه إن عاد إليها، لأنه يدل بوجوده على اسميتها الخفية المشروحة في هامش ص 356 ففي حذفه ضياع الدليل. فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه، كما سيجيء في رقم "د" من هامش الصفحة الآتية.

التي يعود عليها الضمير، مثل: ركبت القطار الذي ركبت، أي: ركبته، وقرأت الصحيفة التي قرأت¹، أي: قرأتها وقول الشاعر يصف مدينة: بها ما شئت من دين ودنيا ... وجيران تناهوا في الكمال أي: ما شئته: وقول الآخر: ومن ينفق الساعات في جمع ماله ... مخافة فقر فالذي فعل الفقر أي: فعله.. ومثل: اشكر الله على ما هو مؤليك، واحمده على ما أنت المعطى. أي: مؤليكه "والأصل: مؤليك إياه"، والمعطاه². ومثل: الذي أنا مُعيرك - كتاب. والذي أنت المسلوب - المال. أي: الذي أنا مُعيركه كتاب، والذي أنت المسلوبه - المال³.

1 ومثل قول الشاعر وهذا عند القدماء من أبلغ أبيات الرثاء:

أيتها النفس أجملِي جزعاً ... إن الذي تحذرين قد وقعا
أي: تحذرينه.

2 إذا حذف العائد المنصوب "المستوفي للشروط" فلا مانع - عند أمن اللبس - من توكيده نحو: شربت الماء الذي أحضرت نفسه، أي: أحضرته نفسه. أو من العطف عليه، نحو: سافر الذي ودعت وصالحا. أو مجيء الحال منه متأخرة أو متقدمة مثل: هند التي كلمي واقفة، أو: هند التي واقفة كلمت. أي: كلمتها.

3 مما يوضح هذا قولنا: أعارك محمود كتاباً. فالذي هو معيركه. كتاب "وسلب اللص عليا المال، فالذي على مسلوبه: المال. "كتاب: خبر للمبتدأ "الذي" المال: خبر للمبتدأ الذي".

وفيما سبق نعلم أنه لا يصح الحذف في الحالات الآتية:

أ- أن يكون الضمير المنصوب منفصلاً. نحو: أقبل الربيع الذي إياه أحب. بتقديم الضمير؛ لأنه لو تأخر لا تصل بالفعل وجوباً. فصار: أحبه، "تطبيقاً لقاعدة عدم فصل الضمير الذي يمكن وصلة، وقد سبقت في ص272" ولو حذف وهو متقدم لالتبس بالحدوف المتأخر، لعدم القرينة الدالة على تقدمه.

ب- أن يكون الضمير منصوباً بفعل ناقص، مثل: قابلت الذي كان محمود "الهاء خبر مقدم وليست اسم كان؛ لأن اسم كان مرفوع، والهاء لا تكون مرفوعة؛ لأنها ليست من

ضمائر الرفع". أو بوصف ناقص، مثل: حضر الذي أنا كائنه، لعدم وجود ما يدل على المحذوف ويعينه.

ج- أن يكون الضمير منصوبًا بحرف، مثل: اشتد الحر الذي كائنه اللهب؛ لأن الضمير اسم الحرف: كأن.

د- أن يكون اسم الموصول الذي يعود عليه الرابط هو "أل" نحو: المكرمها عليّ فاطمة. فإن عاد على =

(397/1)

فإن فقد شرط لم يصح الحذف1.

ج- وإن كان الرابط ضميرًا مجرورًا -والشرط العام متحقق- فيما أن يكون مجرورًا بالإضافة، أو بحرف جر؛ فالجور بالإضافة يجوز حذفه إن كان

= غيرها جاز حذفه، نحو: جاءت التي أنا المكرم، أي: المكرمها: كما سبق في رقم 3 من هامش ص 396.

ه- أن يكون حذفه سببًا في اللبس وغموض المعنى، نحو: رأيت من عرفته في القطار، فلو قلنا: رأيت من عرفت في القطار لم يتبين المحذوف أهو: ضمير للغائب المذكور أم المؤنث؟ أهو للمثنى أم الجمع....؟ فقد يكون أصل المحذوف واحدًا مما يأتي. عرفته، عرفتها عرفتهما. عرفتهم.

عرفتهن. ومثله: رأيت من كلمته في داره، فلو حذف الضمير المنصوب لخفي مدلوله، ولكان في الكلام ضمير آخر يتم به الربط، ولكن يقع بسببه اللبس والغموض، فلا ندري أهنالك حذف أم لا.

وحذف العائد المنصوب بالفعل أكثر في الأساليب الأدبية المأثورة من المنصوب بالوصف.

3 وقد أشار ابن مالك إلى حذف العائد المرفوع والمنصوب إشارات موجزة بعد كلامه على "أي" الموصولة، وأنها مثل "ما" الموصولة، وأنها تعرب إلا أن أضيفت، وحذف صدر صلتها الضمير فتبني ثم قال: إن من العرب من يعربها في كل الحالات، وإن باقى الموصولات يقتضي "أبا" في الحذف. أي: يتبعها ويكون مثلها في حذف صدر صلتها الضمير، وإن هذا الحذف كثير إن استطالت الصلة، ونزر "أي: قليل عنده" إن لم

تستطل. كل ذلك بشرط ألا يصلح الباقي لأن يكون صلة. يقول:
أي "كما" وأعربت ما لم تضاف ... وصدر وصلها ضمير الحذف
وبعضهم أعرب مطلقا وفي ... ذا الحذف أيا غير أي يقتضي
"يريد: غير أن يقتضي أيضاً، ويتبعها في حذف صلتها " ...
إن يستطل وصل، وإن لم يستطل ... فالحذف نزر وأبوا أن يختزل
الوصل هنا: هو الصلة، يختزل: يختصر بسبب الحذف.
إن صلح الباقي لوصل مكمل
ثم انتقل في الشطر الثاني من البيت السابق إلى الكلام على حذف العائد المنصوب
قائلاً:
. والحذف عندهم كثير منجلي
في عائد متصل، إن انتصب ... بفعل، أو وصف، كمن نرجو يهب
أي: من نرجوه يهب.

(398/1)

المضاف اسم الفاعل، أو اسم مفعول¹. وكلاهما للحال أو الاستقبال²؛ مثل: يفرح
الذي أنا مُكرِّمُ الآن أو غداً، "أي: مكرمه". ويرضيني ما أنا معطى الآن أو غداً "أي:
مُعطاه³" ومثلهما: جادت مصنوعاتنا، فالبس منها منا أنت لابس غداً⁴، واطلب منها
ما أنت طالب بعد حين، "أي: لابسـه ... وطالبه"، إن يسلبني اللص بعض المال أتألم لما
أنا مسلوب "أي: مسلوبه".

والجور بالحرف يجوز حذفه بشرط أن يكون اسم الموصول مجروراً بحرف يشبه ذلك
الحرف⁵ في لفظه، ومعناه، ومتعلّقه⁶. وإذا حذف الرابط حذف معه الحرف الذي يجره؛
مثل: سلّمتُ على الذي سلّمت، "أي: سلّمت عليه وانتهيتُ إلى ما انتهيتُ". "أي: إلى
ما انتهيت إليه".

وقد يكون حرف الجر غير داخل على اسم الموصول وإنما على موصوف باسم
الموصول. نحو: مشيتُ على البساط الذي مشيتُ؛ أي: عليه، وسرتُ في الحديقة التي
سرتُ؛ أي: فيها⁷.

1 مما ينصب قوله فعله مفعولين في الأصل. ليكون أحدهما نائب فاعل لاسم المفعول،

والثاني هو المضاف إليه لفظاً.

2 مع استيفائه بقية الشروط اللازمة لإعماله، وهي مدونة في باب - ج 3.

3 فلا يجوز الحذف فيما يأتي.

1- المضاف غير الوصف "المشتق" نحو: تألم الذي غاب أهله.

ب- المضاف الذي هو اسم فاعل، أو اسم مفعول، وكلاهما للماضي، فلا يعمل، نحو
أكتب بالأمس ما كنت بانيه: ومثل فرح السائل بما كان معطاه.

4 الدليل على أن اسم الفاعل للمستقبل هنا وجود فعل الأمر قبله: وهو للمستقبل.
وأيضاً وجود كلمة: "غدا" بعده، كما أن أداة الشرط دليل على الاستقبال في المثال
الذي بعده، إذ أدوات الشرط الجازمة تجعل زمن الفعل بعدها مستقبلاً حتماً ولو كان
الفعل الواقع بعدها ماضياً "كما في ص 59 ما لم يمنع من لك مانع مما تقدم عند الكلام
على زمن الفعل المضارع - ص 57.

5 لأن اسم الموصول هو نفس ضميره في المعنى، فإذا حذف الضمير ومعه حرف الجر
كان في الكلام ما يدل عليهما.

6 وهو العامل فيهما، بحيث يكون المتعلق في كل منهما مشابهاً الآخر، إما في لفظه
ومعناه معاً كالأمثلة المذكورة، وإما في معناه فقط، مثل: فرحت بالذي سررت. أي: به
ويجوز أن يكون أحد المتعلقين فعلاً ماضياً والآخر مضارعاً من ماديته أو أمراً كذلك ...
ويجوز أن يكون أحدهما فعلاً، والآخر وصفاً "مشتقاً" من المادة نفسها بمعناه....

7 وقد يكون داخلاً على مضاف إلى اسم الموصول نحو سلمت على صديق الذي
سلمت أي: الذي سلمت عليه. أو داخلاً على مضاف الموصوف باسم الموصول، نحو:
سلمت على صديق الرجل الذي سلمت، أي: عليه.... =

(399/1)

تلك حالة حذف العائد المجرور، وهي كثيرة في الأساليب العالية 1.

= وقد اكتفينا بذكر أشهر الشروط، وبقي منها ألا يكون الضمير عمدة "لأن العمدة لا
يمكن الاستغناء عنه" فلا حذف في مررت بالذي مر به "لأن الجار والمجرور نائب فاعل،
ونائب الفاعل عمدة لا تستغني عنه الجملة" وألا يكون الضمير محصوراً، فلا يحذف في:
مررت بالذي ما مررت إلا به. وألا يكون حذفه موقعاً في "لبس، وهذا شرط عام في

جميع ما يحذف كما سبق"، فلا حذف في مثل: رغبت في الذي رغبت فيه؛ لأن الكلام مع الحذف يصير، رغبت في الذي رغبت فلا ندري المقصود بعد الحذف، أهو، رغبت فيه أم عنه. والمعنيان مختلفان. فمجموع شروط حذف العائد المجرور بالحرف خمسة، هي:

أ- أن يكون الموصول مجرورًا بحرف جر.

ب- وأن يكون هذا الحرف الجار كالحرف الذي يجر الرابط لفظًا، ومعنى، ومتعلقًا، "والمتعلق هو: العامل، ويكفي فيه هنا التشابه" فلا يجوز حذف الرابط عند اختلاف حرفي الجر في شيء من هذا، كاختلاف لفظهما ومعناهما معًا، نحو: رغبت عن الذي أنت راغب فيه، أو: في لفظهما دون معناهما، نحو: جلست بالحجرة التي أنت جالس فيها "لأن معنى: الباء، و: في، هو: الظرفية" أو في معناهما، نحو: مررت بالذي مررت به على محمود والمراد: مررت بالذي مررت معه على محمود، فالباء الأولى بمعنى: الإلصاق والثانية بمعنى المصاحبة "مع"، أو اختلاف متعلقهما، نحو رغبت في الذي أنت زاهد فيه.

ج- ألا يكون الرابط عمدة.

د- ألا يكون الرابط محصورًا.

هـ- ألا يكون حذفه موقعًا في لبس.

ويجوز بعض النحاة حذف الرابط المجرور إذا تعين المحذوف ولم يوقع في لبس، تطبيقًا للقاعدة العامة التي تنص على أن ما لا ضرر في حذفه لا خير في ذكره. ويكتفون من الشروط بهذا، ويدكرون من أمثلته قوله تعالى: {ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ} ، أي: به وقول الشاعر:

ومن حسد يجوز على قوي ... وأي الدهر ذو لم يحسدوني

أي لم يحسدوني فيه ... وهذا رأي حسن، والأخذ به في جميع الشئون اللغوية مقصد بلاغي قويم.

و وفي حذف العائد المجرور يقول ابن مالك:

كذاك حذف ما بوصف خفضا ... كأنت قاض بعد أمر من: قضي

كذا الي جر بما الموصول جر ... كمر بالذي مررت، فهو بر

أي: كذلك يجوز حذف الرابط المجرور إذا كان عامله وصفًا "بالتفصيل الذي سبق" ومن

أمثلته، كلمة: "قاضٍ" الواقعة بعد فعل أمر، ماضيه "قضي" يشير إلى قوله تعالى:

{فَأَقْضَ مَا أَنْتَ قَاضٍ} أي: ما أنت قاضيه وهذا هو لنوع الأول من العائد المجرور

الذي يكون عامله وصفًا مضافًا. أما النوع الثاني فهو العائد المجرور بما جر الموصول،

أي: بحرف جر كالذي جر للموصول لفظاً، ومعنى، وتعلّقاً ... إلخ نحو: مر بالذي مررت: أي به....

(400/1)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- قد يستغني الموصول عن العائد كما في بعض الصور التي سلفت 1.

ب- الكلام في: "ولا سيما 2، وأخواتها" معناها، وإعرابها في جملتها. يتضح معنى "ولا سيما" من الأمثلة التالية:

المعادن أساس الصناعة؛ كولا سيما الحديد. تجود الزروع بمصر، ولا سيما القطن، تختقر الأشرار، ولا سيما الكذّاب ...

فالمثال الأول يتضمن: أن الصناعة تقوم على أساس؛ هو: المعادن؛ كالححاس، والرصاص، والفضة ... وكالحديد أيضاً. فالحديد يشاركها في وصفها بأنها: "أساس". ولكنه يختلف عنها في أن نصيبه من هذا الوصف أكثر وأوفر من نصيب كل معدن آخر.

وفي المثال الثاني حُكِمَ بالجودة على ما ينبت في مصر، من قمح، وذرة وقصب، و ... قطن أيضاً؛ فهو يشاركها في الاتصاف بالجودة؛ ولكنه يخالفها في أن نصيبه من هذه الجودة أوفى وأكبر من نصيب كل واحد من تلك الزروع.

وفي المثال الثالث نحكم بالاحتقار على الأشرار؛ ومنهم اللص، والقاتل، والمنافق ... ومنه الكذاب أيضاً فهو شريكهم في ذلك الحكم، وينطبق عليه الوصف مثلهم. ولكن نصيبه منه أكبر وأكثر من نصيب كل فرد منهم.

مما سبق نعرف أن الغرض من الإتيان بلفظ: "ولا سيما" هو: إفادة أن ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمر واحد، ولكن نصيب ما بعدها أكثر وأوفر من نصيب ما قبلها. ولذا يقول النحاة: إن "لاسي" معناها: لا مثل 3 ... يريدون: أن ما بعدها ليس مماثلاً لما قبلها في المقدار الذي يخصه من الأمر المشترك

1 في "ب" من ص 380، وفيها إشارة لهذا حكم. وقد سبق معنى الاستغناء في رقم 2

من هامش ص 394.

2 مركبة من كلمتين هما: "متى" بمعنى مثل - كما سيجيء، و "ما" وتتصل في الكتابة بكلمة "سي" كما يرى علماء الرسم "الإملاء".

3 وهذه يعدها النحاة من أخوات: "لا سيما" التي سيجيء الكلام عليها في ص 406.

(401/1)

.....

بينهما؛ وأن ما بعدها يزيد عليه في ذلك المقدار؛ سواء أكان الأمر محمودًا، أم مذمومًا¹.

أما إعرابها في جملتها وإعراب الاسم الذي بعدها فقد يكفي جمهرة المتعلمين علمها أن: "ولا سيَّما" لا تتغير حركة حروفها مهما اختلفت الأساليب، وأن الاسم الذي بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة: "الرفع، والنصب، والجر" سواء أكان نكرة أم معرفة². وأن فيها عدة لغات صحيحة³ لا يمنع من استعمال إحداها مانع. ولكن أكثرها في الاستعمال الأدبي هو: "ولا سيَّما"؛ فيحسن الاقتصار عليه؛ لما في ذلك من المسابرة للأساليب الأدبية العالية التي تكسب اللفظ قوة في غالب الأحيان، وفي هذا القدر كفاية لمن يبتغي الوصول إلى معرفة الطريقة القويمة في استعمالها، من غير أن يتحمل العناء في تفهم الإعرابات المختلفة. أمام من يرغب في هذا فإليه البيان:

الاسم الواقع بعد: "ولا سيما" ما أن يكون نكرة، وإما أن يكون معرفة؛ فإن كان نكرة جاز في الأوجه الثلاثة كما سبق، تقول:

1- اقتنيت طرائف كثيرة، ولا سيَّما: أقلام، أو أقلامًا، أو أقلام.

2- اشتريت طيورًا كثيرة، ولا سيما؛ عصفور، أو: عصفورًا، أو: عصفور.

3- قصرت ودي على المخلصين؛ ولا سيَّما واحد، أو واحدًا، أو واحد.

1 وبسبب هذه المخالفة في المقدار يذكر بعض النحاة لفظ "ولا سيما" في باب: "المستثنى"، لما في الاستثناء من مخالفة ما بعد الأداة لما قبلها في إثبات الحكم، أو نفيه. فبين المخالفتين نوع تشابه من بعض الوجوه دون بعض، إذ المخالفة بعد "ولا سيما" تكون في المقدار وحده. مع الاشتراك في الأمر نفسه، أما في الاستثناء فالمخالفة تقع في

الحكم كله، نفيًا أو إيجابًا. ولا مشاركة فيه بين ما وقع بعدق الأداة وما وقع قبلها. وبعض آخر يذكرها "أي: ولا سيما" في باب: "الموصول" لاشتغالها على "ما" التي يصح أن تكون اسم موصول.

2 يعارض كثير من النحاة في نصب المعرفة، ومن التيسير الأخذ بالرأي الآخر الذي يبيح نصبها، ليكون الحكم عامًا، يشمل النكرة والمعرفة.

"راجع المطولات التي تعرضت للرأين، ومنها: شرح الكافية ج 1 ص 349 وحاشية الصبان، ج 2 في آخر باب الاستثناء عند الكلام على: "لا سيما" وكذا المغني، ج 1 عند الكلام على موضوع: "سي".

3 منها الاستغناء عن الواو فقط، أو الاستغناء عنها وعن: "لا" معًا. ومنها تخفيف الياء في كل لغاتها.

(402/1)

.....

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة فالأنسب 1 جواز الأوجه الثلاثة أيضًا، كما في الأمثلة التالية:

- 1- أتمتع برؤية الأزهار، ولا سيما: الورد، أو: الورد، أو: الورد.
 - 2- شاهدت آثارًا رائعة، ولا سيما: الهرم، أو: الهرم، أو: الهرم.
 - 3- ما أجمل الكواكب في ليل الصيف: ولا سيما القمر، أو: القمر أو القمر.
- وفيما يلي الإعراب تفصيلًا:

1 بيان السبب في رقم 2 من هامش الصفحة السابقة.

(403/1)

.....

يوجد جدول يسحب إسمانر

-
- 1 وهذا أيسر الآراء وأوضحها. ويصح أن تكون للحال والجملة بعدها "من لا واسمها وخبرها" في محل نصب حال. كما يصح أن تكون عاطفة، والجملة بعدها معطوفة على الجملة قبلها. لكن لا داعي للإعرابات المختلفة، ففي الأول والكفاية والسهولة.
- 2 وكما يصح هنا أن تكون "ما اسم" موصول، يصح أن تكون نكرة موصوفة بمعنى: "شيء" والجملة بعدها صفة لها في محل جر. والخبر محذوف.
- 3 سبق "في رقم 1 من هامش ص 396" عند الكلام على حذف العائد أنه واجب الحذف في "لا سيما" ولو لم تظلم الصلة.
- 4 مبني في هذه الصورة وليس معرباً، لأنه غير مضاف ولا شبيه بالمضاف. واسم "لا" يكون معرباً في هاتين الحالتين فقط.
- 5 لكلمة: "سي" أو لكلمة: "ما" على أنها نكرة تامة، وليست زائدة، وهو الأحسن. =

(404/1)

ولا سيما كلمة: عصفور وكلمة: واحد، كالذي سبق في نظائرها تماماً، يجري عليهما الإعراب السابق في كلمة: "أقلام رفعا، نصبا، وجرا".

وإعراب المعرفة في حالي الرفع والجر كإعراب النكرة فيهما. أما في حالة النصب فتعرب النكرة تمييزاً كما أوضحنا، وتعرب المعرفة مفعولاً به 1. ففي مثل: أتمتع برؤية الأزهار ولا سيما الورد، يصح أن يكون الإعراب كما يلي:

الواو للاستئناف. "لا" نافية للجنس. "سي" اسمها منصوب ومضاف. "ما" نكرة تامة بمعنى: شيء، وهي مضاف إليه. مبنية على السكون في محل جر. وخبر لا محذوف تقديره: موجود مثلاً -و"الورد" مفعول به لفعل محذوف تقديره: أخص: أو: أعني ... والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا. ومثل هذا يقال في كلمة: الهرم، والقمر، في الأمثلة التي سلفت 2 ونظائرها، وقد تقع الحال المفردة أو الجملة بعد: "ولا سيما" نحو: أخاف الأسد، ولا سيما غاضباً، أو: وهو غاضب ... وقد تقع الجملة الشرطية بعدها، وغير الشرطية، أيضاً؛ نحو: النمر غادر، ولا سيما إن أبصر عدوه 2.

= والنكرة التامة لا تحتاج إلى صفة بعدها. لكونها بمعنى "شيء" أي شيء، وهذا يجعلها صالحة لأن يراد منها: رجل - عصفور - طائر - أسد ... وغير ذلك مما يناسب جملتها. على الوجه السابق في ص 3353.

1 وقيل - كما في المغني - منصوب على الاستثناء، لأن "لا سيما" بمعنى: "إلا" التي للاستثناء.

2 في ص 405.

3 وقد يقع بعدها الظرف والجملة الفعلية مطلقاً، الشرطية، وغير الشرطية أيضاً - كما جاء صريحاً في "الصبان، والجمع" وجاء من غير تقييد في حاشية الجزء الأول من الأمير على المغني، عند الكلام على: "أي" الشرطية، والذي يعيننا من الأمثلة وأشباهاها هو النص على جواز وقوع الحال المفردة والحال الجملة بعدها، وكذلك وقوع الجمل ومنها: جملة الشرط، أما الإعراب فأمر ثانوي عرضت له المطولات، وملخص ما قالوا في الحال، إن كلمة "سي" اسم: "لا" مبنية على الفتح في محل نصب، ولا تحتاج إلى خبر، "كشأنها في مثل: ألا ماء، أي: أتمنى ماء" و"ما" كافة "غاضباً" حال من مفعول الفعل المقدر هنا، وهو: أخضه "لأن معنى "سيما" هنا: خصوصاً" أي: أخضه بزيادة الغضب في هذه الحالة. ومثل هذا يقال في الحال الجملة. أما في الجملة الشرطية فجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر، أي: إن غضب أخضه بزيادة خوفي. "راجع الصبان ج 2 في آخر باب المستثنى - كما قدمنا - ففيه التفصيل". وبقية المراجع التي أشرنا إليها في رقم 2 من هامش ص 402.

(405/1)

أما أخوات: "ولا سيما" 1 فقد نقل الرواة منها: "لا مثلاً ما" و"لا سوى ما ..."، فهذان يشتركان: "لا سيما" في معناها، وفي أحكامها الإعرابية التي فصلناها فيما سبق. ومنها: "لا تَرَمًا ... " و"لو تَرَمًا ... " وهما بمعناها، ولكنهما يخالفانها في الإعراب، وفي ضبط الاسم بعدهما، فهذان فعلاان لا بد من رفع الاسم الذي يليها. ولا يمكن اعتبار "ما" زائدة وجر الاسم بعدها بالإضافة؛ لأن الأفعال لا تضاف. والأحسن أن تكون: "ما" موصولة وهي مفعول للفعل: "تر" وفاعله ضمير مستتر، تقديره: أنت. والاسم

بعدها مرفوع - وهذا هو الوارد سماعًا - على اعتباره خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة. وإنما كان الفعل مجزومًا بعد: "لا"؛ لأنها للنهي. والتقدير في مثل: "قام القوم لا تر ما عليّ" ... ، هو: لا تبصر أيها المخاطب الشخص الذي هو عليّ فإنه في القيام أولى منهم.

أو تكون: "لا" للنفي، وحذفت الياء من آخر الفعل سماعًا وشذوذًا، وكذلك بعد "لو" سماعًا. والتقدير: لو تبصر الذي هو عليّ لرأيتَه أولى بالقيام. والجدير بنا أن نقتصر في استعمالنا على "ولا سيما" لشيوعها قديمًا وحديثًا.

1 ما يأتي مذكر بمناسبة أخبري في الجزء الثاني "هـ" من ص 336 م 83.

(406/1)

المسألة التاسعة والعشرون: الموصولات الحرفية

عرفنا أن الموصولات قسمان؛ اسمية وقد سبق الكلام عليها 1، وحرفية وهي خمسة: 2: "أن"، "مفتوحة الهمزة، ساكنة النون أصالة 3". و"أن" الناسخة "المشددة النون؛ أو الساكنة للنون للتخفيف" و"ما"، و"كي"، و"لو". وكلا القسمين لا بد له من صلة متأخرة عنه، لا يصح أن تتقدم عليه هي أو شيء منها، كما أوضحنا 4. أما الفصل بين الموصول الحرفي، أو الاسمي، وصلته، وكذا الفصل بين أجزاء الصلة فقد سبق الكلام 4 عليه "وهو بحث هام".

ولكن بين الموصول الاسمي والحرفي فروق، أهمها ستة:

الأول: أن الموصولات الاسمية -غير أي- لا بد أن تكون مبنية 5 في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب موقعها من الجملة؛ وذلك شأن كل الأسماء المبنية. بخلاف الموصولات الحرفية، فإنها مبنية أيضًا؛ ولكن لا محل لها من الإعراب -شأن كل الحروف- فلا تكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، مهما اختلفت الأساليب. الثاني: أن صلة الموصول الاسمي لا بد أن تشتمل على العائد؛ أما صلة الحرفي فلا تشتمل عليه مطلقًا.

الثالث: أن الموصول الحرفي لا بد أن يسبك مع صلته سبكًا ينشأ عنه مصدر يقال له: "المصدر المسبوك" أو "المصدر المؤول"، يعرب على حسب حاجة الجملة -كما سنبينه 6 بعد. ولهذا تسمى الموصولات الحرفية: "حروف السبك 7" وتنفرد به دون الموصولات

"1 و 1" في ص 340.

2 غير "همزة التسوية" التي يجيء بيانها في ص 414.

3 أي: أنها ليست مخففة من "أن" المشددة الناسخة.

"4 و 4" في ص 373 والبيان في ص 378 وهامشها.

5 أما: "أي" فتعرب في بعض أحوالها - كما سبق في ص 363 والموصول المثنى يعرب في الصحيح.

6 في "ب" من ص 414.

7 قد يتم السبك بغير حرف سائب طبقاً لما سيجيء في: "أ" ص 414.

(407/1)

الرابع: أن بعض الموصولات الحرفية لا يوصل بفعل جامد 1 - كما سيجيء - مثل: "لو"، وكذلك: "ما" المصدرية، إلا مع أفعال الاستثناء الجامدة الثلاثة؛ وهي: "خلا - عدا - وكذا: حاشا، في رأي" فهذه الثلاثة مستثناة من الحكم السالف، أو لأنها متصرفة بحسب أصلها فجمودها عارض طارئ لا أصيل. والمصدر المؤول معها مؤول بالمشتق، ... أي: مجاوزين 2.

الخامس: أن الموصول الاسمي - غير "أل" يجوز حذفه على الوجه الذي قدّمناه 3، أما الحرفي فلا يحذف منه إلا: "أن" الناصبة للمضارع، فتحذف جوازاً أو وجوباً، طبقاً لما هو مبين عند الكلام عليها في النواصب 4 - وهي في حالتها حذفها تسبك مع صلتها كما تسبك في حالة وجودها 5....

السادس: أن الموصول الحرفي "أن" يصح - في الرأي المشهور - وقوع صلتها جملة طلبية 6، دون سائر الموصولات الاسمية والحرفية. فإن صلتها لا بد أن تكون خبرية ... وفيما يلي شيء من التفصيل الخاص بالموصولات الحرفية الخمسة: مع ملاحظة ما يجب لكل منها من صلة، وما يجب أن يتحقق في كل صلة من شروط مفصلة سبقت 7 وفي مقدمة الشروط ألا يتقدم شيء من الصلة وتوابعها على الموصول الحرفي، وغير الحرفي 8. أ- أن "ساكنة النون أصالة" ولا تكون صلتها إلا جملة فعلية،

- 1 كما سيحيء في رقم 4 من هامش ص 412 وفي ه من ص 413.
- 2 راجع الصبان عند الكلام عليها في باب الاستثناء. وسيحيء هنا في ج 2 باب الاستثناء - م 83 وباب الحال م 84.
- 3 في رقم 3 من ص 392.
- 4 في باب: "إعراب الفعل من الجزء الرابع.
- 5 وقد يتعين تقديرها في بعض الأساليب السماعية، حيث لا مفر من التقدير، مثل: يعجبني يحضر الأخ. وهو تركيب له بعض نظائر نادرة مسموعة، لا يقاس عليها، لندرتها. فلو لم تقدر "أن" لوقعت جملة: "يحضر الآخر" فاعلا للفعل "يعجب" أو لكان الفاعل مقدرا بقول، أو غيره، وكلا الأمرين لا يرضاه جمهور النحاة.
- 6 كما سبق في ص 375. ويجيء في "أ" التالية ورقم 1 من الهامش الآتي.
- 7 في ص 373 و 378.
- 8 كما نص الصبان وغيره هناك....

(408/1)

فعلها كامل التصرف؛ سواء أكان ماضيًا؛ نحو: عجبت من أن تأخر القادم. أم مضارعًا؛ نحو: من الشجاعة أن يقول المرء الحق في وجه الأقوياء، وقول الشاعر:

إن من أقبح المعاييب عارًا ... أن يَمَنَّ الفتي بما يُسَدِّيه

أم أمرًا 1، نحو: أنصح لك أن بادر إلى ما يرفع شأنك، وهي في كل الحالات تؤول مع صلتها بمصدر يُسْتَعْنَى به عنهما 2، ويعرب على حسب حاجة الجملة، فيكون مبتدأ، أو فاعلا أو مفعولا به، أو غير ذلك، طبقًا لتلك الحاجة وقد يسد مسد المفعولين أيضًا. ولكنها لا تنصب إلا المضارع 3،

-
- 1 وفي هذه الحالة تكون جملة الصلة قد وقعت طلبية. وهو جائز في: "أن" وحدها من الموصولات الحرفية. أما الموصولات الاسمية فيشترط في صلتها أن تكون خبرية. "كما سبق هنا وفي ص 375" وعلى هذا ليس في الموصولات بنوعيتها ما يجوز أن تكون صلتها طلبية إلا: "أن" مفتوحة الهمزة ساكنة النون أصالة، كما تبين في الفرق السادس.
 - 2 تجيء طريقة سبك المصدر المؤول، وفائدته، وكل ما يتصل به.... في "ب" و"ج" من صفحتي 414 و 417.

3 أما الماضي والأمر فلا تنصيهما لفظاً ولا محلاً. بخلاف "إن" الشرطية: فإنها لما قلبت الماضي إلى الاستقبال ناسبها أن تعمل في محله. فكلمة: "أن" المتصلة بالماضي أو الأمر هي الناصبة للمضارع وإن كانت بقية النواصب لا تدخل إلا على المضارع.

ووصل "أن" بالماضي، وعدم تغييرها زمنه أمر متفق عليه، أما وصلها بالأمر ففيه خلاف، فسيبويه يجوز، بدليل دخول الجار عليها في نحو: كتبت إليه بأن رقم، أو: كتبت إليه ألا تقم "أصلها": "أن لا" ثم أدغمت "النون" في "لا" الناهية وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم، فتؤول "أن" مع صلتها بمصدر طلبي، أي: بمصدر يفيد الأمر أو النهي ... فيكون التقدير: كتبت إليه بالأمر بالقيام، أو بالنهي عن القيام....

وغير سيبويه يقول إن كل موضع وقع فيه الطلب "سواء أكان أمراً أم غيره"، هو صالح لأن تكون "أن" فيه تفسيرية، بمعنى: أي" المفسرة. وذلك إذا لم يوجد حرف جر ظاهر قبل "أن"، كقوله تعالى: {إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ} وقوله تعالى: {فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ} ، وقوله: {وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي} فهي في كل هذه الأمثلة تفسيرية إن لم يقدر قبلها الجار، لانطباق وصف التفسيرية عليها "ذلك الوصف الذي يتلخص في أمور ثلاثة مجتمعة، هي: وقوعها مسبقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، وخلوها من حرف جر، ووقوع جملة بعدها" ولا حاجة إلى تقدير حرف الجر عند عدم وجوده ظاهراً في الكلام: إذ ما الداعي لتقديره، واعتبارها مصدرية لا مفسرة؟ أما إن وجد قبلها حرف جر ظاهر فهي زائدة عند أصحاب الرأي السالف، ففي مثل: كتبت إليه بأن قم أو ألا تقم ... "أصلها: أن لا تقم.... " يكون أصل الكلام كتبت إليه "بقم" أو بلا "تقم"، زيدت "أن" منعاً لصورة ظاهرية شكلية مكروهة وهي: دخول حرف الجر ظاهراً على الفعل. وإن كان في الواقع اسماً بسبب قصد لفظه.... اهـ. "نقلًا عن الخضري ج1 أول باب الموصل، بتصرف يسير".

والخلاف بين الرأيين شكلي لا أثر له في تكوين المفرد، أو الجملة، أو ضبط حروفهما، فكلا الرأيين يبيح هذا الاستعمال، ويرضي عن الأسلوب، ويعدّه فصيحاً، وهذا هو الأهم. فلا مانع يمنع بعد ذلك من الأخذ بأحد الرأيين عند الإعراب، إذ لا ترجيح بينهما.

وتخلص زمنه للاستقبال الخض ولا تنفصل منه بفواصل 1 ... ولا تغير زمن الماضي ولا تكون للحال فدالاتها الزمنية إما للماضي وإما للمستقبل الخالص 2 ... وليس من هذا النوع ما يقع بعده جملة اسمية 3 مسبقة بما يدل على يقين، نحو: علمت "أن"؛ محمدٌ لقائم، أو جملة فعلية فعلها جامد: نحو: أعتقد أن ليس الظالم بمستريح النفس، فإن هذين النوع الثاني "الذي تكون فيه "أن" مخففة من "أن" المشددة النون" 4 ...

ب- "أن" المشددة النون. وتتكون صلتها من اسمها وخبرها؛ نحو: سَرَّني أن الجو معتدل، ويُستغنى عن الثلاثة بعد صوغ المصدر المنسبك بطريقته الصحيحة. ومثلها: "أن" المخففة النون الناسخة؛ حيث تتكون صلتها من اسمها وخبرها. ولكن اسمها لا يكون -في الأفصح- إلا ضميراً محذوفاً، وخبرها جملة؛ نحو: أيقنت أن عليَّ لمسافر 5؛ "ومنه المثالان السالفان في الكلام على "أن". ويستغنى عن الثلاثة بعد صوغ المصدر المؤول بطريقته الصحيحة، ويعرب المصدر في النوعين على حسب الجملة؛ فيكون فاعلاً، أو مبتدأ، أو مفعولاً به، أو غير ذلك 4 ... وقد سدّ مسدّ المفعولين إن وجد في الجملة ما يحتاج لهما.

ج- "كي" 6. وصلتها لا تكون إلا جملة مضارعية "وتنصب المضارع

1 انظر رقم 1 من هامش ص 572.

2 كما سيجيء البيان في ج 3 باب "إعمال المصدر" ص 206 م 99.

3 تكون هي الصلة وتسبك معه بمصدر.

"4 و4" ملاحظة يقول النحاة: لم يرد في الكلام الفصيح وقوع "أن" المصدرية بنوعيهما "المخففة والناصبة للمضارع" مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده. ولا بعد "كان" و "إن" الناسختين بغير فاصل من خبرهما. ولا بعد "لا" النافية للجنس غير المكررة. وهذا الحكم ينطبق على "ما" المصدرية وصلتها أيضاً. وسيجيء البيان في ج 3 باب إعمال المصدر م 99 ص 207.

5 الأصل أيقنت أنه على المسافر. وهذا الضمير "الشأن" أو ضمير "القصة" الذي سبق الكلام عليه تفصيلاً في الضمائر، ص 3350.

و"أن" المخففة لها مواضع وأحكام مكان الكلام عليها في هذا الجزء باب: "إن وأخواتها" ومن أشهر مواضعها أن تقع بعد ما يدل على اليقين.... أو يقع بعدها فعل جامد ... أو فعل للدعاء ... أو.... "انظر ص 676".

6 وهي مثل: "أن" المصدرية عملاً ومعنى، ولكن لا بد أن يسبقها لام الجر لفظاً وتقديراً

"إذ لا يجوز حذف حرف لام الجر قبلها، فتكون مقدرة" لكي تعتبرها في الحالتين
مصدرية خالصة. وسيجيء تفصيل الكلام على "كي" وأنواعها وأحكامها في ج 4 ص
227 م 148.

(410/1)

نحو: أحسنت العمل لكي أفوز بخير النتائج. ومنها ومن صلتها معها يسبك المصدر
المؤول الذي يُستغنى به عنهما، ويعرب على حسب حاجة الجملة، وحاجتها لا تكون
هنا إلا لجرور باللام دائماً ...
د- "ما"، وتكون مصدرية¹ ظرفية؛ نحو: سأصاحبك ما دمت مخلصاً، أي: مدة دوامك
مخلصاً، وسألازمك ما أنصفت، أي: مدة إنصافك. وقول الشاعر:
المرء ما عاش ممدود له أملٌ ... لا تنتهى العين حتى ينتهى الأثر²
أي: مدة عيشه³....
ومصدرية غير ظرفية⁴، مثل: فرغت مما أهمل الرجل؛ أي: من أهمال الرجل ...
ودهشت مما ترك

1 وهي المصدرية الزمانية، لأن الزمان يقدر قبلها، فيذكر قبلها كلمة: "زمان" أو
مدة ... أو وقت ... أو نحو ذلك من كل ما يفيد معنى الزمن. ويرى فريق من النحاة
أن الأفضل تسميتها بالمصدرية الزمانية، بدلا من تسميتها المشهورة "المصدرية الظرفية".
وحجته: أن التسمية الأولى وحدها هي التي تشمل نحو قوله تعالى: {كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ
مَشَوْا فِيهِ} إذ التقدير: ي كل وقت أضاءته لهم ... فالزمان المقدر "مضاف" إليه
مجرور، والجرور بالإضافة لا يسمى ظرفا. ومن المضاف إليه - لهم.... فالزمان المقدر
"مضاف" إليه مجرور، والجرور بالإضافة لا يسمى ظرفا. ومن المضاف إليه - وهو
المصدر المؤول اكتسب المضاف، "وهو كلمة: "كل" الظرفية الزمانية. وكلمة: "كل"
منصوبة بجوابها: "مشوا" وسيجيء في باب "كان" ص 563 إيضاح أكمل، يتناول "ما"
المصدرية الظرفية، بمناسبة الكلام هناك على: "ما دام".

2 أي: لا تنتهى العين من التطلع إلى الأشياء التي تدعو للأمل إلا بانتهاء كل أثر
للإنسان، وهذا يكون بانتهاء أجعله.

3 ومثل هذا ما قيل في الرثاء:

أبكي لفقدك ما ناحت مطوقة ... وما سما فممن يوما على ساق
4 علامتها أن يصلح في مكانها "أن" المصدرية. لكنها لا تنصب المضارع كما تنصبه
"أن" و"أن" المصدرية الداخلة على الماضي لا تغير زمنه، بل تتركه على حاله، وتخلص
زمن المضارع المستقبل. ولا تدل على الحال مطلقا. بخلاف "ما" المصدرية بنوعيتها
فتصلح للأزمنة الثلاثة على حسب المعنى والقرينة، ولكن الأكثر أن تكون للحال....
"راجع" ص 410 والملاحظة التي في رقم 4 من هامشها، والبيان الذي في رقم 5 من
هامش ص 419.

وقد يختلط الأمر -على غير الفطن- بين "ما" التي هي اسم موصول والتي هي حرف
موصول، مع أن المعنى يختلف باختلاف نوعهما، ففي مثل: أعجبتني ما صنعت! وسرني
ما لبست: يجوز أن تكون "ما" اسم موصول فيهما، والعائد محذوف تقديره: ما صنعته،
وما لبسته، كما يجوز أن تكون "ما" حرف موصول، ولا شيء محذوف، والتقدير،
أعجبتني صنعك، وسرني لبسك، وهذا صحيح في المثالين السابقين وأشباههما، عند فقد
القرينة التي تعين فإن وجدت قرينة توجه إلى أحدهما دون الآخر وجب الأخذ بتوجيهها،
كأن يكون المصنوع والملبوس أمرا معيّنًا معروفًا، والحديث متجه إلى ذاته ومادته، فتكون
"ما" اسم موصول. أما إن كان المراد التحدث عن المعنى المجرد، أي: الحدث، وهو
الصنع نفسه، أو اللبس، فإن "ما" حرف موصول.
وهناك حالة يتعين فيها أن تكون "ما" حرف موصول، هي: أن يكون الفعل بعدها
لازماً، أو يكون متعدياً قد استوفى مفعوله، مثل: "وضاقت عليهم الأرض بما رحبت"
و"يسر المرء ما ذهب الليالي....". لأن الفعل بعدها لازم، فلو كانت اسم موصول لم
نجد عائداً، ولا يصح تقدير ضمير ومثله، أعجبتني ما قمت، للسبب السابق أيضاً. ومثل
سرني ما قرأت الصحف - وما كتبت الرسل، فالفعل فيهما متعد قد استوفى مفعوله، ولا
يصح فيه تقدير ضمير مفعول آخر. "وسيجيء في باب: "كان" ص 563، كلام عن
"ما" المصدرية الظرفية بمناسبة البحث في: ما دام كما أشرنا في رقم 1 من هامش
الصفحة السابقة.

(411/1)

العمل"، أي: من تركه العمل. وقول العرب: "أُنْجَزَ حُرٌّ ما وَعَدَ، وقول شاعرهم:
وإني إذا ما زرتها قلت: "يا اسلمي" ... وهل كان قولي: "يا اسلمي" ما يضيرها؟

وكلاهما تكون صلتته فعلية ما ضوية؛ كالأمثلة السابقة، أو مضارعية؛ نحو: لا أجلس في الحديقة ما لم تجلس فيها، أي: مدة عدم جلوسك فيها. وإني أبتهج بما تكرم الإخوان، أي: بإكرامك الإخوان ومثل قول الشاعر:

والمرء ما لم تُفدْ نفعا إقامته ... غَيِّمَ حمى الشمس؛ لم يمدرو ولم يسر
أو جملة اسمية؛ نحو: أزورك ما الوقت مناسب، ويرضيني ما العمل نافع؛ أي: أزورك مدة مناسبة الوقت، ويرضيني نفع العمل. ولكن الأكثر في المصدرية الظرفية أن توصل بالجملة الماضوية، أو بالمضارعية المنفية بلم؛ كالأمثلة السابقة. ويقل وصلها بالمضارعية التي ليست منفية بلم؛ مثل: لا أصبح ما تنام، أي: لا أصبح مدة نومك.

1 أي: وعده. وهذا مثل قديم يقال بهذه الصيغة الخبرية ملدح من وعد فأنجز. كما يقال لمن وعد لم ينجز، بقصد تحريضه وحثه على الإنجاز.

2 أي: ما يضرها. وتقدير المصدر المؤول في البيات: "ضميرها - وما" الأولى زائدة.

3 إذا وقعت صلة: "ما" المصدرية الظرفية جملة ماضوية فعلها: "دام" الناسخ وجب أن تكون هي وصلتها معمولة لفعل مضارع قبلها - كما سيجيء البيان عند الكلام عليها في ص 565.

4 بشرط أن يكون لفعل الماضي والمضارع متصرفين ولو تصرفا ناقصا، كما في الفعل: "دام" عند من يقول بأن له مضارعا ومصدرا ناسخين مثله، وهو قول مرجوح يحسن إهماله، لضعفه كما سيجيء عند الكلام على شروط عمله في موضعه الأصيل، وهو باب "كان" وإذا ارتضينا الرأي القائل بعدم تصرفه مطلقا وجب عده من الأفعال القليلة الجامدة التي تلزم الماضي وتدخل عليها "ما المصدرية غير الظرفية" و"ما المصدرية الظرفية" فإنهما قد يوصلان بالفعل الجامد ومنه: "خلا، عدا، ومثلهما: "حاشا" في رأي. والثلاثة من أفعال الاستثناء - كما سبق في ص 408، أما وصلهما بالأمر فممتنع.

5 بشرط ألا تكون مبدوءة بحرف مصدري آخر لأن الحرف المصدري لا يدخل على نظيره لغير توكيد لفظي - كما سيجيء في رقم 4 من هامش الصفحة التالية، وفي رقم 5 من هامش ص 643، أما مثل: لا أخون الأمانة ما أنا في السماء نجما، فإن المصدر المؤول من أن ومعموليهما في محل رفع فاعل لفعل محذوف، تقديره، ثبت. أي: ما ثبت وجود نجم في السماء، والفعل والفعل صلة: "ما". والتقدير: مدة ثبوت نجم في السماء. وقد يجوز - في رأي - أن يكون "أن" وصلتها في محل مصدر مؤول مبتدأ، خبره محذوف، تقديره، ثابت. والمبتدأ والخبر صلة ما.

ومن الحرف المصدرى "ما" وصلته ينشأ المصدر المؤول الذي يُستغنى به عنهما. ويصح الفصل -مع قلته- بين "ما" المصدرية بنوعيتها، وما دخلت عليه 1 دون غيرها من الموصولات الحرفية. "مع ملاحظة أنها كغيرها من سائر الموصولات الحرفية وغير الحرفية لا يجوز تقديم صلتها ولا شيء من الصلة عليها 2. هـ- "لو" 3، وتوصل بالجملة الماضية، نحو وددتُ لورأيتك معي في النزهة. وبالمضارعية: نحو: أود لو أشاركك في عمل نافع، ولا توصل بجملة فعلية أمرية. ولا بد أن يكون الفعل الماضي أو المضارع تام التصرف. ومنها ومن صلتها يسبك المصدر المؤول الذي يُستغنى به عنهما.

- 1 وفي الفصل بالمفعول به خلاف، تقدم في رقم 2 من هامش ص 379.
 - 2 طبقا لما تقدم في ص 373 والبيان الذي في ص 378.
 - 3 الأكثر في "لو" المصدرية أن تقع بعد "ود" و"يود" وما بمعناهما، كأحب، ورغب واختار، ولا تحتاج لجواب، وتخلص زمن المضارع بعدها للمستقبل المحض ولكنها لا تنصبه -كما سيجيء في ص 419 وفي بابها الخاص بالجزء الرابع.
 - 4 وقد توصل بالجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: {وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْزَابِ} ولكن وصلها بالجملة الاسمية -على جوازه- قليل بالنسبة لوصلها بالماضي والمضارع المنصرفين.....
- وقد توالي في الآية السابقة، وأشباهها حرفان مصدریان وهما لا يتوالیان إلا لتوكيد لفظي، "كما سبق في رقم 5 من الهامش السالف" وهو غير متحقق هنا، ولذا يعرب المصدر المؤول من "أن ومعموها" فاعلا لفعل محذوف تقديره: "ثبت" مثلا، كما يعرب المصدر المؤول من: "لو" والفعل: "ثبت" وفاعله، مفعولا للفعل: "يود" قبله. ويجوز غير هذا مما مجال الكلام عليه باب: "لو" ج 4.

زيادة وتفصيل:

أ- من حروف السَّبَك - عند فريق كبير من النحاة - همزة التسوية" وهي التي تقع بعد كلام مشتمل على لفظة: "سواء"، ويلى همزة جملتان، ثانيهما مصدرة بكلمة: "أم" الخاصة بتلك الهمزة. ومن الأمثلة قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} ، فالهمزة مسبوكة مع الجملة التي بعدها مباشرة بمصدر مؤول يعرب هنا فاعلاً، والتقدير: إن الذين كفروا سَوَاءٌ - بمعنى: متساو، إنذارك وعدمه عليهم؛ فهم يعربون كلمة: "سواء" خبر: "إن" والمصدر المؤول" فاعل لكلمة: سواء، التي هي بمعنى اسم الفاعل: "متساو"1. وقيل إن الجملة تسبك هنا بمصدر من غير سابك؛ كما سبكوه في المثل العربي: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"؛ برفع المضارع "تسمع" في إحدى الروايات؛ فقالوا في سبكه: سماعك بالمعيدي ... من غير تقدير "أن" قبل السبك، وكما يقدرُونَ في كل ظرف زمان أضيف إلى جملة بعده، كالذي في قوله تعالى: {وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً} ، فقد قالوا: التقدير: "ويوم تسيير الجبال"، من غير وجود حرف سابك2 ...

ومما يشبه هذا في تأويل المصدر بغير حرف سابك، نوع من "الاستثناء المفرغ" كثير الورود في أفصح الأساليب، نحو: ناشدتك الله إلا نصرت المظلوم3....

ب- كيف يضاف المصدر المنسبك من حرف مصدري مع صلته؟

للوصول إلى المصدر المؤول تتبع الخطوات الأربع التالية إن كان الحرف المصدري هو: "أن"، أو: "أن"، كما في الأمثلة المعروضة، أما إن كان غيرهما فيجري عليه ما جرى على هذين تماماً، وفيما يلي البيان:

1 في الآية إعرابات أخرى وتفصيلات عرضنا لها في باب العطف - ج 3 ص 569 م 118 - الكلام على "أم" العاطفة.

2 راجع الصبان ج 2 أول باب: "الاستثناء" وسيجيء البيان في ج 3 باب العطف عند الكلام على: "أم" ص 568 م 118 - ولها إشارة في ج 3 - ص 28 م، 93، 83 م، 94.

3 والتأويل: ناشدتك الله إلا نصرك المظلوم، ولهذا النوع من "الاستثناء المفرغ" ومن تأويل المصدر معه بغير سابك، بيان تام جلي، موضعه "باب: الاستثناء" - ج 2 م 81 ص 3302 من الطبعة الثالثة.

.....

جدول يسحب اسكانر

وعند السبك لا ندخل تغييراً في الباقي من الجملة إلا على اسم "إنّ" أوفاعل الفعل بالطريقة التي أوضحناها. أما ما عداهما مما لم يحذف فيبقى على حالته الأولى.

.....

ومثل هذا يتبع حين يكون الحرف المصدرى هو: "أنّ" المخففة من الثقيلة أو: "لو"، أو: "كي"، أو "ما".

وقد يقتضي الأمر في بعض الأمثلة عملاً زائداً على ما سبق؛ ففي مثل: سري أن تسبق ... تنتهي الجملة بعد إجراء الخطوات الأربع السابقة إلى: سري "سبق أنت" فيقع فاعل الفعل المضارع "مضافاً إليه" بعد استخراج المصدر الصريح - كما قدمنا - ولما كان هذا الفاعل "الذي صار مضافاً إليه" ضميراً مرفوعاً دائماً، ولا يمكن أن يكون مجروراً، وجب أن نضع بدله ضميراً بمعناه؛ يصلح أن يكون مجروراً، هو: كاف المخاطب، فنقول، سري سبقتك ... وهكذا ... يجري التغيير والتبديل على كل ضمير آخر لا يصلح للجرّ كالذي في قول الشاعر:

ومن نكد الدنيا على الحرّ أن يرى ... عدواً له ما من صداقته بُدّ

حيث يكون المصدر المؤول المضاف: "رؤية هو"، ثم يقع التبديل المشار فيصير:

رؤيته ...

مسألة أخرى؛ قلنا 1 في تحقيق الخطوة الأولى: إننا نأتي بمصدر صريح خبر الناسخ "أنّ" أو بمصدر الفعل الذي دخلت عليه "أنّ" ... فإن كان خبر الحرف المصدرى: "أنّ" اسماً جامداً؛ نحو: عرفت أنك أسد، أو ظرفاً، أو جاراً مع مجروره؛ نحو: عرفت أنك فوق الطيارة، أو عرفت أنك في البيت، فإننا نأتي في الجامد بلفظ مصدر عام هو: "الكون"، مثبتاً، أو: قبله كلمة: "عدم" التي تفيد النفي، إن كان الكلام منفيّاً، ويحل لفظ "الكون"

محل المصدر الصريح المطلوب ويقوم مقامه، ويتم باقي الخطوات؛ فنقول: عرفت كونك أسدًا. ونأتي بالاستقرار أو الوجود في الطرف والجار مع الجرور؛ أي: عرفت استقرارك فوق الطائرة، أو في الدار.

ويصح في الجامد شيء آخر هو: أن نزيد على آخره ياء مشددة مع التاء فتكون هذه الزيادة مفيدة للمصدرية، وتجعله بمنزلة المصدر الصريح، فنقول؛ عرفت أسديتكَ، كما نقول: فروسيتكَ ووطنيتكَ، وهو ما يسمى المصدر الصناعي 2 ... ".

1 في ص 415.

2 المصدر الصناعي بحث مستقل في الجزء الثالث - ص 182 م 98.

(416/1)

.....

وإن كان الفعل الذي في الجملة جامدًا ليس له مصدر صريح: مثل "عسى" في قولنا: "شاع أن يتحقق الأمل، وأن عسى الكرب أن يزول" ففي هذه الحالة يؤخذ المصدر الصريح من معنى الفعل الجامد: "عسى" ومعناها الرجاء" أو مما بعده ويضاف إلى ما يناسبه؛ فنقول: شاع تحقق الأمل، ورجاء زوال الكرب. وإذا كان الفعل بنوعيه الجامد وغير الجامد، للنفي مثل قوله تعالى: {وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} أتينا بما يفيد النفي؛ ككلمة: "عَدَم" فنقول: وعدم كون شيء للإنسان إلا سعيه.

وهكذا نحتاج للوصول إلى المصدر الصريح مُثَبَّتًا أو منفياً، على حسب ما يقتضيه الكلام: بحيث لا يفسد المعنى، ولا يختل ولا يتغير ما كان عليه قبل السبك من نفي أو إثبات.

ج- لما نلجأ في الاستعمال إلى الحرف المصدرية وصلته، ثم نؤولهما بمصدر، ولا نلجأ ابتداء إلى المصدر الصريح؛ لم نقول، مثلاً: يحسن أن تأكل، ولا نقول: يحسن أكلك؟ إن الداعي للعدول عن المصدر الصريح إلى المؤول أمور هامة تتعلق بالمعنى أو بالضوابط النحوية. فمن الأولى:

1- الدلالة على زمان الفعل؛ سواء أكان ماضياً نحو: الشائع أن حضرت، أم مستقبلاً؛

- نحو: الشائع أن تحضر. فلو قلنا -أول الأمر- الشائع حضورك، لم ندر زمن الحضور؛ أمضى، أم لم يَمْضِ؟ لأن المصدر الصريح لا يدل بنفسه على زمن¹.
- 2- الدلالة على أن الحكم مقصور على المعنى المجرد للفعل؛ من غير نظر لوصف يلابسه، أو لشيء آخر يتصل به؛ نحو: أعجبتني أن أكلت، أي مجرد أكلك لذاته؛ لا لاعتبار أمر خارج عنه؛ ككثرتة، أو قلته، أو: بطئه، أو سرعته، أو حسن طريقته، أو قبحها ... ولو قلنا: أعجبتني أكلك ... لكان محتملاً لبعض تلك الأشياء والحالات.
- 3- الدلالة على أن حصول الفعل جائز لا واجب، نحو: ظهر أن يسافر

1 كما سيجيء في "د" ص 419.

(417/1)

- إبراهيم. فالسفر هنا جائز. ولو قلنا: ظهر سفر إبراهيم لساغ أن يسبق إلى بعض الأذهان أن هذا الأمر واجب.
- 4- الحرف على إظهار الفعل مبنياً للمجهول؛ تحقيقاً للغرض من حذف فاعله. وذلك عند إرادة التعجب من الثلاثي المبني للمجهول؛ ففي مثل: عُرِفَ الحق، يقال: ما أحسن ما عُرِفَ الحق. وكذلك في حالات أخرى من التعجب يجيء بياؤها في بابه¹، ج³.
- ومن الثانية الفروق الآتية بين المصدر المؤول والمصدر الصريح:
- 1- أنه لا يصح وقوع المصدر المؤول من "أن" والفعل مفعولاً مطلقاً مؤكداً للفعل؛ فلا يقال: فرحت أن أفرح. في حين يصح أن يؤكّد الفعل بالمصدر الصريح؛ مثل: فرحت فرحاً.
- 2- لا يصح أن يوصف المصدر المؤول؛ فلا يقال: يعجبني أن تمشي الهادئ، تريد: يعجبني مشيك الهادئ. مع أن الصريح يوصف.
- 3- قد يسد المصدر المؤول من "أن" والفعل مسد الاسم والخبر في مثل: عسى أن يقوم الرجل؛ على اعتبار "عسى" ناقصة²، والمصدر المؤول من "أن" والمضارع وفاعله يسد مسد اسمها وخبرها معاً. وليس كذلك الصريح.
- 4- قد يسد المصدر المؤول من "أن" والفعل مسد المفعولين فيما يحتاج إلى مفعولين؛

مثل: "حَسِبَ" في قوله تعالى: {أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا} وليس كذلك الصريح. ومثل هذا يقال في: "أَنَّ" و"أَنْ" الناسختين -أرى: المشددة والمخففة- مثل قول الشاعر: فإنك كالليل الذي هو مُدْرِكِي ... وإنْ خِلْتُ أَنْ الْمُنتَأَى 3 عند واسع 5- يصح أن يقع المصدر المؤول خبراً عن الجثة من غير تأويل في نحو: عليّ إما أن يقول الحق وإما أن يسكت؛ لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح.

1 في الجزء الثالث.

2 في رأي فريق كبير من النحاة، دون فريق - كما سيجيء في رقم 2 من هامش ص 621- ورأيه أنسب.

3 المنتأى: النأي والبعد، أو مكانهما. والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني يمدح بها النعمان ويعتذر له عن وشاية وصلته، ويصفه هنا بأنه واسع السلطان والنفوذ، لا يستطيع أحد أن يخرج من دائرة نفوذه، أو يفر من سطوته، كالليل لا يفر منه أحد.

(418/1)

.....

6- هناك مواقع إعرابية يصلح لها المصدر الصريح دون المؤول، وهي المدونة في رقم 4 من هامش ص 410 بعنوان: "ملاحظة".

د- من المعلوم 1 أن المصدر الصريح "مثل، أكل، شرب، قيام، قعود" لا يدل على زمن مطلقاً، وكذلك المصدر المؤول الذي يكون نتيجة سبك الحرف المصدرية وصلته؛ فإنه -وقد صار مصدرًا- لا يدل بنفسه على زمن مطلقاً. ولكن تبقى الدلالة على الزمن ملحوظة، ومستفادة من العبارة الأصلية التي سبك منها؛ فكأنه يحمل في طيه الزمن الذي كان في تلك العبارة قبل السبك. أما هو فلا يدل بذاته المجردة على زمن. وبالرغم من هذا لا يمكن معه إغفال الزمن السابق على السبك، وخاصة بعد أن عرفنا أن ذلك الزمن قد يكون سبباً من أسباب اختيار المصدر المؤول دون الصريح؛ ففي نحو: شاع أن نهض العرب في كل مكان، نقول: "شاع نهوض العرب في كل مكان"، فيكون زمن النهوض ماضياً على حسب الزمن الذي في الأصل قبل التأويل، لا على حسب المصدر

المؤول ذاته؛ فإنه مجرد من الزمن. أما في مثل: "الشائع أن ينهض العرب في كل مكان" فيكون المصدر المؤول هو: "الشائع نهوض العرب"، أيضاً فيكون زمن النهوض هنا مستقبلاً؛ مراعاة للزمن الذي في العبارة الأولى. لهذا كان المصدر المؤول من "أن" وصلتها ملاحظاً فيه الزمن الماضي أو المستقبل على حسب نوع الفعل الذي دخل في السبك؛ أماضٍ هو فيلاحظ الماضي بعد التأويل؟ أم مضارع فيلاحظ الزمن بعد التأويل مستقبلاً؟ ولا يكون للحال؛ لأن المضارع المنصوب "بأن" يتخلص للاستقبال، ولا يكون للحال². ومثلها: "لو" المصدرية فإنها بمعناها تخلص زمنه للاستقبال وإن كانت لا تنصبه - كما تقدم عند الكلام عليها³ - وكذا: "ما" المصدرية فإنها لا تنصبه، وإذا دخلت على جملة مضارعية كان المصدر المنسبك منها ومن صلتها للحال، غالباً، وقد تكون لغيره⁵.

1 كما سبق في رقم 1 ص 417.

2 وقد سبق أن النواصب والجوازم والسين وسوف.... تخلص المضارع للاستقبال "راجع ص 59، 60 وما بعدهما".

3 في رقم 3 من هامش ص 413.

4 في ص 58 وفي رقم 4 من هامش ص 411.

5 جاء في شرح المفصل ج 8 ص 144 ما يقطع بأن زمن المصدر المنسبك من "أن" وصلتها =

(419/1)

.....

أما "كي" فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها مستقبل الزمن، وذلك على أساس أنها لا تدخل إلا على المضارع فتتنصبه، وتخلصه للزمن المستقبل فقط، وذلك شأن النواصب كلها، فيلاحظ الاستقبال في المصدر المؤول منها ومن صلتها. وأمام "أن" "المشددة النون" فالمصدر المنسبك منها من صلتها يكون على حسب دلالة الصلة؛ فقد يكون مستقبلاً إذا كان خبرها دالاً على ذلك؛ كالمضارع الخاص بالاستقبال لوجود قرينة، في مثل؛ أعرف أن محمداً يسافر غداً؛ وهي كلمة؛ "غد" وقد يكون دالاً

على الحال لوجود قرينة؛ في مثل: أعرف أن عالماً يقرأ الآن؛ وهي كلمة: "الآن" وقد يكون دالاً على الماضي نحو شاع أن العدو انهزم. وقد يكون خالياً من الدلالة الزمنية في مثل: الحمدود أن الجو معتدل والمعروف أن الصدق فضيلة.

= الجملة الفعلية يكون إما ماضياً، وإما مستقبلاً على حسب نوع الذي في صلتها. أما زمن المصدر المنسبك من "ما" وصلتها فمعناه الحال. فهل يكون للحال دائماً ولو كان الفعل ماضياً؟ الأمر غامض. والرأي أنه للحال ما لم تقم قرينة على غيره، فيراعي ما تدل عليه القرينة وهذا يوافق ما جاء في الجزء الثاني من حاشية الصبان والخضري، أول باب: إعمال المصدر "ففي الخضري ما نصه:

"مقتضى كلام الشارح أن "ما" لا تقدر معغ الماضي ولا المستقبل، وليس كذلك. بل هي صالحة للأزمنة الثلاثة، إلا أن يقال إنما خصوصها. بذكر الحال، لتعذر مع "أن" ولأن دلالة: "أن" مع الماضي على المضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة: "ما" عليهما".

وفي حاشية الصبان ما لا يخرج في مضمونه عما سبق.

(420/1)

المسألة الثلاثون: المعرف بـ 1

- 1- زارني صديق - زارني صديق؛ فأكرمت الصديق.
 - 2- اشتريت كتاباً - اشتريت كتاباً؛ فقرأت الكتاب.
 - 3- تنزهت في زورق - تنزهت في زورق؛ فتهادى الزورق بي.
- كلمة: "صديق" في المثال الأول مبهمة: لأنها لا تدل على صديق مُعَيَّن 2 معهود؛ فقد يكون محمداً، أو: علياً، أو: محموداً، أو: غيرهم من الأشخاص الكثيرة التي يصدق على كل واحد مهم أنه: "صديق"، فهي نكرة. لكن حين أدخلنا عليها "أل" دلت على أن صديقاً معيناً - هو الذي سبق ذكره - قد زارني دون غيره من باقي الأصدقاء.
- ومثلها كلمة: "كتاب" في المثال الثاني، فإنها مبهمة لا تدل على كتاب مُعَيَّن؛ بل تنطبق على عشرات ومئات الكتب؛ فهي نكرة؛ والنكرة لا تدل على معين - كما عرفنا - لكن حين أدخلنا عليها: "أل" وقلنا: "الكتاب" صارت تدل على أن كتاباً معيناً - هو الذي سبق ذكره - قد اشتريته.

ومثل هذا يقال في كلمة "زُورِق"؛ فإنها نكرة لا تدل على زُورِق معروف. وحين أدخلنا عليها "أل" صارت تدل على واحد معين تنزهت فيه. فكل كلمة من الكلمات الثلاث وأشباهها كانت في أول أمرها نكرة، ثم صارت بعد ذلك معرفة؛ بسبب دخول: "أل" عليها. لهذا قال النحاة: إن "أل" التي من الطراز السابق أداة من أدوات

1 إذا كانت "أل" مستقلة بنفسها كما في هذا العنوان الذي لم تتصل فيه باسم بعدها - كانت همزتها همزة قطع، يجب إظهارها نطقاً وكتابةً، لأن كلمة "أل" في هذه الحالة تكون علماً على هذا اللفظ المعين. وهمزة العلم قطع - في الرأي الأنسب - ولو كان العلم منقولاً من لفظ آخر، بشرط أن تصير جزءاً ملازماً له مثل: الرجل مسافر، علم على إنسان - كما نصوا على هذا في باب النداء، "وكما سبق في باب العلم - رقم 1 من هامش ص 304، والبيان في رقم ص 306".

2 في ص 206.

(421/1)

التعريف؛ إذا دخلت على النكرة التي تقبل التعريف¹ جعلتها معرفة؛ كالأمثلة السابقة ونظائرها.

وليس مما يناسبنا اليوم أن نذكر آراء القدماء في كلمة "أل" التي هي حرف للتعريف؛ أهي كلها التي تُعرّف، أم اللام وحدها، أم الهمزة وحدها ... ؟ فإن هذا التردد لا طائل وراءه بعد أن اشتهر الرأي القائل بأنهما معاً². ولكن الذي يناسبنا ترديده هو ما يقولونه من أن كلمة "أل" عنده أقسام³ منها:

1 هناك نكرات لا تتعرف - في الأغلب، بل تبقى على تنكيرها، ومنها: كلمة: "غير"، و"مثل" وأشباهها، مما يسمى: "نكرات متوغلة في الإبهام" انظر رقم 5 من هامش الجدول الذي في ص 85. ويبيء الكلام عليها مفصلاً في باب: "الإضافة"، أول الجزء الثالث.

2 دفعنا إلى هذه الإشارة الموجزة والاكتفاء بها، ما نجده في بعض المراجع المطولة، ومنها المراجع اللغوية التي لا غنى لجمهور المتقنين عنها، أنها تقول: "اللام بدلاً من: "أل" فلا

يدرّي غير الخير ما تريده من "اللام" فالقاموس مثلاً يقول في مادة. "الجرول" ما نصه:
"والجرول كجعفر، الأرض ذات الحجارة، و... و.... و... وبلا "لام" لقب الحطيئة
العبسي".

فأي لام يقصد؟ أهى الأولى أم الأخيرة؟ إنه يقصد الأولى التي للتعريف والتي قبلها همزة
الوصل، ولا يدرك هذا إلا اللغوي.... ومن أراد معرفة تلك الآراء مفصلة فليرجع إلى
مظاهها، في مثل: "حاشية الصبان، والتصريح" وغيرهما، وهى آراء جدوي وراءها اليوم،
كما قلنا.

وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

"أل" حرف تعريف، أو: "اللام فقط ... فنمط عرفت، قل فيه: النمط
يريد: أن "أل" للتعريف إذا كانت مركبة من الهمزة واللام معاً، أو: أن التعريف يكون
باللام وحدها، والهمزة للوصل. فإذا أردت تعريف كلمة: "نمط" التي هي نكرة فقل
فيها: النمط، بإدخال أل عليها، والنمط: بساط كالنوع الذي يسميه العامة: "الكليم"
وكذلك الجماعة من الناس تتشابه في الأمر...، أما كلمة "فقط" فقد قال الخضري، في
هذا الموضوع ما نصه: "الفاء: زائدة لتزيين اللفظ، و "قط" بمعنى حسب. وهى حال من
اللام في بيت ابن مالك أي: حال كونها حسبك: أي: كافيتك عن طلب غيرها وقيل
"الفاء" في جواب شرط مقدر، و "قط" خبر لمحدوف بالتقدير: إن عرفت هذا فقط أي:
فهى حسبك، أو اسم فعل بمعنى: "انته" أي: إذا عرفت لك فهى حسبك، أو: فانتبه
على طلب غيرها" اهـ.

فهى مبنية على السكون في محل نصب، حال، أو: في محل رفع، خبر، أو: لا محل لها
لأنها اسم فعل والفاء في كل الحالات زائدة.

وجاء في ص 21 من حاشية الألوسي على القطر، ما نصه: "فقط، أي: "فحسب" ولم
تسمع منهم إلا مقرونة بالفاء، وهى زائدة، وكذا، فحسب ... وفي المطول: أن "قط"
من أسماء الأفعال بمعنى: انته. وكثيراً ما تصدر بالفاء تزييناً للفظ، وكأن جزاء شرط
محدوف. وفي كتاب: المسائل "لابن السيد: وإنما صلحت الفاء في هذه لأن معنى:
أخذت درهماً فقط، أخذت درهماً فاكتفيت به ا. هـ. ومنه يعلم أنها عاطفة، ومن المطول
أنها فاء فصيحة، ولكل وجهة" اهـ.

أما: "حسب" فتفصيل الكلام عليها في الجزء الثالث، باب الإضافة ص 147 م 95
حيث البيان الكامل لأحكامها.

3 إذا ذكرت "أل" في الكلام مطلقة "أي: لم يذكر معها ما يدل على نوعها" كان المراد
منها: أل المعرفة "لأنها المقصودة عند الإطلاق. أما إذا أريد غيرها فلا بد من التقييد،

وترك الإطلاق، فيقال: "أل" الموصولة" مثلاً -وقد سبق الكلام عليها في ص 356 وعلى إعرابها في رقم 2 من هامش ص 357 أو: الزائدة....

(422/1)

الموصولة وهي اسم -في الرأي الأرجح- وقد سبق الكلام عليها في الموصولات 1. منها المعرّفة، ومنها الزائدة 2. وفيما يلي بيان هذين القسمين.
أ- "أل" المعرّفة؛ "أي: التي تفيد التعريف".
وهي نوعان؛ نوع يسمى: "أل" العهدية "أي: التي للعهد" ونوع يسمى: "أل" الجنسية، وكلاهما حرف 3.

فأما "العهدية" 4 فهي التي تدخل على النكرة فتفيد درجة من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهمًا شائعًا. وسبب هذا التعريف والتعيين يرجع لواحد مما يأتي:
1- أن النكرة تذكر في الكلام مرتين بلفظ واحد 5، تكون في الأول مجردة من "أل" العهدية، وفي الثانية مقرونة "بأل" العهدية التي تربط بين النكرتين، وتحدد المراد من الثانية: بأن تحصره في فرد واحد هو الذي تدل عليه النكرة الأولى 6.

1 في ص 356.

2 ستجيء في ص 429.

3 ويجب إدغامه في التاء إذا وقعت بعده، طبقاً للبيان الذي سبق في رقم 3 من هامش ص 387.

4 من هذا النوع "أل" الداخلة على "أفعل التفضيل" فإنها لا تكون إلا للعهد- كما سيبيء البيان في بابه، ج 3 مم 112 ص 398 عند الكلام على القسم الذي به "أل". وكما سبقت الإشارة في رقم 22 من ص 356.

5 قد يكون اللفظ السابق مذكوراً صراحة كالأمثلة المعروضة، وقد يكون كناية، نحو قوله تعالى في سورة مريم: "وليس الذكر كالأنثى". فالذكر تقدم قبل ذلك مكنياً عنه بقول مريم: {إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا} ، أي: منقطعاً لخدمة بيت المقدس، على حسب ما كان شائعاً في زمنها. وهذا النذر خاص بالذكر عندهم إذ ذاك.

6 فإن النكرة الثانية بمنزلة الضمير، والأولى مرجع الضمير، و"أل" هي الرابطة بينهما الدالة على اتصال الثانية بالأولى اتصالاً معنوياً. ويدل على أن الثانية بمنزلة الضمير

والأولى بمنزلة مرجعه أنك في مثل: نزل مطر فأنعش المطر زروعنا - قد تستغني عن: أل " وعن كلمة: "مطر" الثانية، اكتفاء بالضمير المستتر في الفعل، الذي قد يغني عنهما، حيث تقول: نزل مطر فأنعش زروعنا. لهذا يقال النحاة: إن فائدة: "أل العهدية" التنبيه على أن مدلول ما دخلت هو مدلول النكرة السابقة، المماثلة لها في لفظها، الخالية من "أل" فلو قلنا: نزل مطر فأنعش مطر زروعنا، بتتكير كلمة، "مطر" في الحالتين لوقع في الوهم أن المراد من كلمة: "مطر" الثانية، مطر آخر غير الأول، مع أن المراد منهما واحد. ولذلك لا ينعت الاسم المعرف بأل العهدية؛ لأنه يشبه الضمير، وواقع مع "أل" موقعه كما سبق. وما قيل في كلمتي "مطر" يقال في كلمتي: "سيارة" وكلمتي، "رسول" ونظائرها.... - راجع شرح التوضيح في هذا الموضع.

ولما كانت الثانية بمنزلة الضمير، والأولى بمنزلة مرجعه ساغ اعتبار الثانية معرفة، مع أن الأولى نكرة: كالشأن في مثل: جاء ضيف فأكرمه الوالد. فكلمة: "ضيف" نكرة، لا تدل على واحد معين، أما الضمير: "الهاء" فمعرفة تدل على معين، مرجعه النكرة، برغم أن معنى الضمير هو معنى مرجعه تمامًا، ولم يمنع لك أن يكون الضمير معرفة، ومرجعه نكرة، وذلك أن الضمير قد أوصلنا إلى شيء واحد مع أن هذا الشيء الواحد ينطبق على أفراد كثيرة، ومثل هذا يقال فيما دخلت عليه "أل" العهدية التي نحن بصدددها، فإن الاسم الأول نكرة، فهي لا تدل على معين، أما الاسم الثاني الذي دخلت عليه فمعرفة؛ لأن معناها مراد به الاسم الأول، ومحصور فيه، برغم أنه نكرة تدل على أفراد متعددة. ويتصل بهذا ما يجيء في رقم 3 من هامش ص 433.

(423/1)

كالأمثلة التي تقدمت 1، ونحو: نزل مطر؛ فأنعش المطر زروعنا. أقبلت سيارة، فركبت السيارة. وقوله تعالى: { كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ } . فكل كلمة من الثلاث: "مطر - سيارة - رسول" وأشباهها قد ذكرت مرتين؛ أولاهما بغير "أل" فبقيت على تنكيرها، وثانيتها مقرونة بأل العهدية التي وظيفتها الربط بين النكرتين ربطاً معنوياً يجعل معنى الثانية فرداً محدوداً محصوراً فيما دخلت عليه وحده، والذي معناه ومدلوله هو النكرة السابقة ذاتها. وهذا التحديد والحصر هو الذي جعل الثانية معرفة؛ لأنها صارت معهودة عهداً ذكرياً، أي: معلومة المراد والدلالة، بسبب ذكر لفظها في الكلام السابق ذكراً أدى إلى تعيين الغرض وتحديده بعد ذلك، وأن المراد

في الثانية فردٌ معين²؛ هو السابق، وهذا هو ما يسمى: "بالعهد الذِّكري".

2- وقد يكون السبب في تعريف النكرة المقترنة بأل العهدية هو أن "أل" تحدد المراد من تلك النكرة، وتحصره في فرد معين تحديداً أساسه علم سابق في زمن انتهى قبل الكلام، ومعرفة قديمة في عهد مضى قبل النطق، وليس أساسه ألفاظاً مذكورة في الكلام الحالي. وذلك العلم السابق ترمز إليه "أل" العهدية وتدل عليه، وكأنها عنوانه. مثال ذلك؛ أن يسأل طالب زميله: ما أخبار الكلية؟ هل كتبت المحاضرة؟ أذهب إلى البيت؟ فلا شك أنه يسأل عن كلية معهودة لهما من قبل، وعن محاضرة وبيت معهودين لهما كذلك. ولا شيء من ألفاظ السؤال الحالية تشير إلى المراد إلا: "أل"؛ فإنها هي التي توجه الذهن إلى المطلوب. وهذا هو ما يسمى: "العهد الذهني" أو: "العهد العلمي".

3- وقد يكون السبب في تعريف تلك النكرة حصول مدلولها وتحقيقه في وقت الكلام، بأن يتبدى الكلام خلال وقوع المدلول وفي أثناءه؛ كأن تقول: "اليوم

1 في صدر الباب ص421.

2 لهذا إيضاح في رقم6 من هامش الصفحة السابقة، ثم في رقم3 من هامش ص433.

(424/1)

يحضر والدي". "يبدأ عملي الساعة"، "البرد شديد الليلة" ... تريد من "اليوم" و"الساعة" و"الليلة"؛ ما يشمل الوقت الحاضر الذي أنت فيه خلال الكلام. ومثل ذلك: أن ترى الصائد يحمل بندقيته فتقول له: الطائر. أي: أصب الطائر الحاضر وقت الكلام. وأن ترى كاتباً يحمل بين أصابعه قلمًا فتقول له: الورقة. أي: خذ الورقة الحاضرة الآن. وهذا هو "العهد الحضورى"1.

فأنواع العهد ثلاثة: "ذِكْرِي"، و"ذهنيّ أو علمي"، و"حضورى". وللثلاثة رمز مشترك يدخل على كل نوع منها هو: "أل". وتسمى: "أل" التي للعهد، أو: "أل" العهدية"2. فإذا دخلت على النكرة جعلتها تدل على فرد معين دلالة تقترب من دلالة العلم الشخصي بذاته لا برمز آخر3. ولهذا كانت "أل" العهدية تفيد النكرة درجة من التعريف تُقربها من درجة العلم الشخصي، وإن لم تبلغ مرتبته وقوته؛ وإنما تجعلها في المرتبة التي تليها مباشرة.

وأما: "أل الجنسية" فهي الداخلة على نكرة تفيد معنى الجنس الحض من غير أن تفيد

العهد⁴. ومثالها؛ النجم مضيء بذاته، والكوكب يستمد الضوء من غيره ... فالنجم، والكوكب، والضوء، معارف بسبب دخول "أل" على كل منها، وكانت قبل دخولها نكرات "وشأن النكرات كشأن اسم الجنس⁵،

1 وأكثر ما تقع "أل" التي للعهد الحضور في صدر الكلمات التي بعد أسماء الإشارة نحو: جاءني هذا الرجل أو بعد "أي" في النداء، نحو: يأبها الرجل. وقد تقع في غيرهما كالأمثلة التي عرضناها من قبل.

2 أي: التي لتعريف صاحب العهد، وهو: الشيء المعهود، سواء أكان واحدًا أم أكثر، ففي التركيب كلمتان محذوفتان. بقي شيء يتعلق بإفادتها التعريف وهو في رقم 3 من هامش ص 433.

3 لأن علم الشخص معرفة بصيغته، لا برمز آخر، ولا بشيء آخر عن مادته. بخلاف النكرة التي جاءها التعريف من "أل" فإن "أل" أجنبية منها، وخارجة عن صيغتها.

4 يقول النحاة: إذا دخلت "أل" على اسم مفرد أو غير مفرد، وكان هناك معهود مما شرحناه فهي العهد. وإن لم يكن هناك معهود فهي للجنس. "انظر رقم 3 من هامش ص 428".

5 إيضاح ذلك أن كلمة: "نجم"، مثلاً تدل على معنى شائع مبهم، يصدق وينطبق على كل جرم سماوي مضيء، من غير حصر النجم في واحد معين، فهو يصدق على هذا، وذاك، وعلى آلاف غيرها وهذا معنى النكرة واسم الجنس "كما سبق إيضاحه بإسهاب في ص 23 وهامش ص 206، 288"، فهي تدل على واحد غير معين ولا محدد؛ لأنه واحد شائع بين أمثاله، لا يمكن تخصيصه بالنعين، من بين أفراد جنسه. "أي: أفرد صنفه ونظائره" فإذا أدخلنا "أل" على كلمة: "نجم" وهو فرد من أفراد جنسه كانت لتعريف الجنس كله، لا لتعريف ذلك الفرد الواحد؛ لأن تعريف الفرد الواحد يقتضي أن ترى النجوم كلها واحدًا واحدًا، وترى إضاءة كل واحد بذاته، ثم تقول بعدها: النجم مضيء بذاته، ولما كانت تلك الرؤية الشاملة المحيطة بكل النجوم أمرًا مستحيلًا لا يقدر عليه مخلوق - كان دخول "أل" على كلمة: "نجم" وقولنا: "النجم" معناه أن كل واحد من هذا الجنس الذي عرفناه بعقولنا دون أن تحيط بكل أفراد الحواس - مضيئًا بذاته، فكأنما تعرف الجنس ممثلًا في فرد واحد من أفراد، يغني تعريفه عن تعريفها، وينوب عنها في ذلك. أو كأنما تعرف فردًا يدل على الجنس كله ويرمز إليه. وهكذا يقال في باقي الأمثلة - راجع رقم 3 من هامش ص 428.

لا تدل على واحد معين" وليس في الكلام ما يدل على العهد.
ولدخول "أل" هذه على الأجناس سميت: "أل" "الجنسية". وهي أنواع من ناحية دلالتها المعنوية، ومن ناحية إفادة التعريف.

1- فمنها التي تدخل على واحد من الجنس فتجعله يفيد الشمول والإحاطة بجميع أفراد إحاطة حقيقة؛ لا مجازاً ولا مبالغة¹، بحيث يصح أن يحل محلها لفظة "كل" فلا يتغير المعنى، نحو: النهر عذب، النبات حي، الإنسان مفكر، المعدن نافع ... فلو قلنا: كل نهر عذب، كل نبات حي، كل إنسان مفكر، كل معدن نافع ... يحذف "أل" في الأمثلة كلها وضع كلمة: "كل" مكانها - لبقى المعنى² على حالته الأولى.
وما تدخل عليه "أل" من هذا النوع يكون لفظه معرفة؛ تجري عليه أحكام المعرفة³، ويكون معناه معنى النكرة المسبوقة بكلمة: كل؛ فيشمل كل فرد من أفراد مدلولها، مثل كلمة "الملِك" في قول الشاعر:

إذا الملك الجبار صَعَّرَ حَدَّهُ ... مَشَيْنَا إِلَيْهِ بِالسُّيُوفِ نَعَاتِبُهُ⁴

2- ومنها التي تدخل على واحد من الجنس، فتجعله يفيد الإحاطة والشمول؛ لا بجميع الأفراد، ولكن بصفة واحدة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد؛ وذلك على سبيل المجاز والمبالغة؛ لا على سبيل الحقيقة الواقعة؛ نحو: أنت الرجل علماً، وصالح هو الإنسان لطفاً، وعلي هو الفتى شجاعة. تريد: أنت

1 وعلامتها: أن يصح الاستثناء مما دخلت عليه؛ لأن المستثنى لا بد أن يكون أقل أفراداً من المستثنى منه، نحو قوله تعالى: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا} ومن العلامات أيضاً: أن يصح نعتة بالجمع، نحو قوله تعالى: {أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ} ، ونحو قولهم: أهلك الناس الدينار الحمر، والدرهم البيض، وكأنه قال: الدنانير، والدرهم.

2 وهذا تسمى: "أل الاستغرافية"؛ لأنها تدل على أن المعنى يستغرق جميع أفراد الجنس أي: يحيط بأفراده إحاطة شاملة حقيقية. ومثلها "أل" في النوع الثاني، الدالة على أن الجنس يستغرق صفة من الصفات على سبيل المجاز والمبالغة.

3 فيكون مبتدأ، ويكون نعتاً للمعرفة، ويكون صاحب حال. وغير ذلك مما يغلب عليه

أن يكون معرفة لا نكرة....

4 صعر خده: أماله وحوله عن ناحية الناس، كي لا يراهم، ترفعاً منه، وكبراً.

(426/1)

كل الرجال من ناحية العلم، أي: بمنزلتهم جميعاً من هذه الناحية، فإنك جمعت من العلم ما تفرق بينهم؛ ويُعدّ موزعاً عليهم بجانب علمك الأكمل المجتمع فيك؛ فأنت تحيط بهذه الصفة "صفة العلم" إحاطة شاملة لم تتهياً إلا للرجال كلهم مجتمعين. وكذلك صالح من ناحية الأدب؛ فهو فيه بمنزلة الناس كلهم؛ نال منه ما نالوه مجتمعين. وكذلك علي؛ بمنزلة الفتيان كلهم في الشجاعة؛ أدرك وحده من هذه الصفة ما توزع بينهم، ولم يبلغوا مبلغه إلا مجتمعين وكل هذا على سبيل المبالغة والادعاء¹.

وحكم ما تدخل عليه "أل" من هذا النوع كحكم سابقه لفظاً ومعنى.

3- ومنها التي لا تفيد نوعاً من نوعي الإحاطة والشمول السابقين؛ وإنما تفيد أن الجنس يراد منه حقيقته القائمة في الذهن. ومادته التي تكوّن منها في العقل بغير نظر إلى ما ينطبق عليه من أفراد قليلة أو كثيرة، ومن غير اعتبار لعددتها. وقد يكون بين تلك الأفراد ما لا يصدق عليه الحكم، نحو: الحديد أصلب من الذهب، الذهب أنفس من النحاس. تريد: أن حقيقة الحديد "أي: مادته وطبيعته" أصلب من حقيقة الذهب "أي: من مادته وعنصره" من غير نظر لشيء معين من هذا أو ذاك؛ كمفتاح من حديد، أو خاتم من ذهب؛ فقد توجد أداة من نوع الذهب هي أصلب من أداة مصنوعة من أحد أنواع الحديد؛ فلا يمنع هذا من صدق الحكم السالف الذي ينص على أن الحديد في حقيقته أصلب من الذهب في حقيقته من غير نظر إلى أفراد كل منهما - كما سبق - إذ إنك لا تريد أن كل قطعة من الأول أصل من نظيرتها في الثاني؛ لأن الواقع يخالفه ومثل هذا أن تقول: الرجل أقوى من المرأة، أي: أن حقيقة الرجل وجنسه من حيث عنصره المتميز - لا من حيث أفرادها - أقوى من حقيقة المرأة وجنسها من حيث هي كذلك، من غير أن تريد أن كل واحد من الرجال أقوى من كل واحدة من النساء؛ لأنك لو أردت هذا لخالفك الواقع. وهكذا يقال في: الذهب أنفس من النحاس، وفي: الصوف أغلى من القطن، وفي: الفحم أشد ناراً من الخشب ... وفي الماء، والتراب، والهواء، والجماد، والنبات.

1ولذا يصح إحلال كلمة: "كل" محل "أل" على سبيل المجاز والمبالغة - كما سبق في رقم 2 من ص 426 "والحصر" هو الذي يفيد أنهم جميعًا لم يبلغوا درجته في الصفة.

(427/1)

تقول: الماء سائل: أي: أن عنصره وطبيعته من حيث هي مادة تجعله في عداد السوائل، من غير نظر في ذلك إلى أنواعه، أو أفراده، أو شيء آخر منه؛ فتلك حقيقته؛ أي: مادته الأصلية التي قام عليها. وتقول: التراب غذاء النبات، أي: أن عنصره وطبيعته كذلك؛ فهي حقيقته الذاتية، وماهيته التي عرف بها من حيث هي. وتقول: الهواء لازم للأحياء؛ أي: أن عنصره ومادته وحقيقته كذلك ... وهكذا.

وتسمى "أل" الداخلة على هذا النوع "أل" التي للحقيقة، أو: للطبيعة، أو للماهية فلا علاقة لها بالإحاطة بالأفراد، أو بصفاتهم، أو بعدم الإحاطة. وتفيد ما دخلت عليه نوعًا من التعريف يجعله في درجة عَلم كالجنس لفظًا ومعنى.

فمعاني "أل الجنسية" إما إفادة الإحاط والشمول بكل أفراد الجنس حقيقة، لا مجازًا، وإما إفادة الإحاطة والشمول لا بأفراد الجنس؛ وإنما بصفة من صفاته وخصائصه على سبيل المبالغة والادعاء 3 والمجاز، وإما بيان الحقيقة الذاتية، دون غيرها.

1 وعلامتها: ألا يصلح وضع كلمة: "كل" بدلها، لا حقيقة ولا مجازًا؛ لأن المقصود من الحقيقة ليس الدلالة على الأفراد، قليلة كانت الأفراد أم كثيرة، وإنما المقصود شيء آخر هو ما ذكرناه.

2 قد سبق الكلام على علم الجنس ودرجته "في ص 290، 296 وما بعدها".

3 راجع رقم 5 من هامش ص 425. وقد جاء في "كليات أبي البقاء"، ص 66 عند الكلام على "أل" ما نصه: "إذا دخلت "أل" في اسم - فردًا كان أو جمعًا - وكان ثمة معهود، فإنها تصرف إليه. وإن لم يكن ثمة معهود فإنها تحمل على الاستغراق عند المتقدمين "يريد: أنها تشمل جميع أفراد الجنس فردًا فردًا، أو تشمل صفة شاملة من صفاته - كما شرحنا" وعلى الجنس عند المتأخرين "يريد أنها تدل على صنف من الجنس يكون كافيًا للدلالة على الجنس، ونموذجًا يعني عن رؤية الباقي، فكأنه نموذج، عينة، للجنس" إلا أن المقام عندهم إذا كان خطائيًا يحمل على كل الجنس، وهو: "الاستغراق" وإذا كان استدلاليًا، أو لم يمكن حمله على الاستغراق، فإنه يحمل على أدنى الجنس "يريد

على فرد واحد فقط، حتى يبطل الجمعية، ويصير مجازاً عن الجنس كله. فلو لم نصرفه إلى الجنس وأبقيناه على الجمعية يلزم إلغاء حرف التعريف من كل وجهه، إذ لا يمكن حمله على بعض أفراد الجمع، لعدم الأولوية، إذ التقدير أنه لا عهد، فيتعين أن يكون للجنس، فحينئذ لا يمكن القول بتعريف الجنس مع بقاء الجمعية؛ لأن الجمع وضع لأفراد الماهية، لا للماهية من حيث هي، فيحمل على الجنس من طريق المجاز". وجاء في شرح المفصل - ج 9 ص 19، عند الكلام على: "أل" وأقسامها - ما نصه: "فأما تعريف الجنس فأنا تدخل اللام "أي: أل" على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعه، لا لتعريف الشخص منه أي: الفرد الواحد منه وذلك نحو قولك: الملك أفضل من الإنسان، والعسل حلو، والخل حامض، و"أهل الناس الدرهم والدينار" فهذا التعريف لا يكون عن إحاطة؛ لأن ذلك متعذر؛ لأنه لا يمكن أحداً أن يشاهد جميع هذه الأجناس "أي: جميع أفرادها" وإنما معناه أن كل واحد من هذا الجنس المعروف بالعقول دون حاسة المشاهدة أفضل من كل واحد من الجنس الآخر، وأن كل جزء من العسل الشائع في الدنيا حلو، وأن كل جزء من الخل حامض" ١. هـ.

(428/1)

المسألة الحادية والثلاثون: "أل" الزائدة هي التي تدخل على المعرفة أو النكرة فلا تغير التعريف أو التنكير¹. وربما كان لها أثر آخر، - كما سيجيء هنا. فمثال دخولها على المعرفة: المأمون بن الرشيد من أشهر خلفاء بني العباس. فالكلمات "مأمون"، و"رشيد: و"عباس"، معاف بالعلمية قبل دخول "أل". فلما دخلت عليها لم تفدها تعريفاً جديداً. ومثال دخولها على النكرة ما سُمع من قولهم: "ادخلوا الأول فالأول ... " وأشباهها. فكلمة "أول" نكرة لأنها حال ولم تخرجها "أل" عن التنكير. و"أل الزائدة" نوعان، كلاهما حرف؛ نوع تكون فيه زائدة لازمة وهي التي اقترنت باسم كـبعض الأعلام منذ استعمله علماً؛ فلم يوجد خالياً منها منذ علميته ... ولا تفارقه بعد ذلك مطلقاً. "برغم زيادتها" كـبعض أعلام مسموعة عن العرب لم يستعملوها بغير "أل"؛ مثل: السموءل⁵، اليسع⁶، واللات⁷ والعزى⁸. وكـبعض

1 والمراد بالزائدة هنا: ما ليست موصولة، وليست للتعريف، ولو كانت غير صالحة

للسقوط.

2 "أول" السابقة، حال منصوبة، والثانية معطوفة عليها بالفاء التي تفيد الترتيب. وزيدت فيهما "أل" شذوذاً في النثر، كما تزداد في النظم للضرورة، والأصل ادخلوا أول فأول، أي: ادخلوا مرتين - كما سيجيء في رقم 6 من هامش الصفحة التالية. أما البيان الخاص بهذا في باب الحال "ج 2 م 84 في التقسيم الثالث الخاص بالتكثير والتعريف". 3 ويجب إدغامه في التاء إذا وقعت بعده مباشرة، طبقاً للبيان الذي سبق في آخر رقم 3 من هامش ص 387.

4 وهذا يشمل ما وضع من أول أمره علماً مقروناً "بأل"، ولم يستعمل في غير العلمية، من قبل كالمسؤول، وما كان مجرداً في أصله من "أل" ثم دخلته عند انتقاله إلى العلمية، ولازمته معها من أول لحظة، كالنصر، والنعمان.

5 اسم شاعر جاهلي، مشهور بالوفاء.

6 اسم نبي.

7 اسم صنم للعرب في الجاهلية.

8 اسم صنم للعرب في الجاهلية "وهي، مؤنث أعز".

(429/1)

الظروف المبدوءة بأل، مثل: "الآن" 1 للزمن الحاضر، وبعض أسماء الموصولات المصدرة بها، كالتى، والذي، والذين، واللاتي ... ومن الزائدة اللازمة "أل" التى للغاية، وسيجيء بيانها 2 ...

ونوع تكون فيه زائدة عارضة "أي: غير لازمة" فتوجد حيناً وحيناً لا توجد؛ وهذا النوع ضربان: ضرب اضطراري يلجأ إليه الشعراء وحدهم عند الضرورة؛ ليحافظوا على وزن الشعر وأصوله؛ كقول القائل:

ولقد جَنَيْتُكَ 3 أَكْمُوًا وَعَسَاقِلًا ... ولقد هَيَّيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ 4

فقد أدخل الشاعر "أل" على كلمة: "أوبر" مضطراً؛ مع أن العرب حين تستعملها علم جنس تجردها من "أل"؛ فتقول: بنات أوبر. ومثل قول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَاقِيْسُ عَنْ عَمْرِ 5

فقد أدخل الشاعر "أل" على كلمة: "النفس" التى هي تمييز، والتمييز -على المشهور- لا تدخله "أل"، وكان الأصل أن يقول: طببت نفساً. ولكن الضرورة 6 الشعرية قهرته 7.

-
- 1 ظرف زمان منصوب وقد يجز بمن قليلاً، فهو معرب. وهذا الرأي أوضح وأيسر من الرأي القائل بأنه مبني على الفتح دائماً.
- وإذا كان معرباً ومعناه الزمن الحاضر فكلمة: "أل" فيه للعهد الحضوري فتكون معرفة، وليست زائدة "راجع" رقم 3 من ص 424". وإيضاح الكلام على هذا الظرف مدون في باب: "الظرف" ج 2 ص 223 م 79.
- 2 في ص 433.
- 3 "جنيتك"، أي: جنيت لك، وجمعت. "الأكمؤ": جمع، مفردة، كمء، وهو نبات في البادية، له ثم يجنيه العرب، وقد سبق أول الكتاب ص 22، أن كلمة: "كمء" تكون مفرداً أيضاً لكلمة: "كمأة" التي هي اسم جنس جمعي، ولكن هنا لم يفرق بينه وبين واحدة بالتاء في المفرد كما هو الكثير، وإنما وقعت التاء في اسم الجنس الجمعي، "العاقل": جمع مفردقه: عقول "على وزن عصفور" نوع أبيض، كبير من الكمأة، رديء الطعم. له زغب كلون التراب.
- 5 يقول لما رأيت يا قيس وجوهنا "أي: زعماءنا"، وأكابرننا، تسليت عن صديقك عمرو الذي قتلناه، وطبت نفساً.
- 6 وملحق بهذا النوع زيادتهما في النثر شذوذاً. في مثل: ادخلوا الأول فالأول، كما سلف البيان في ص 429.
- 7 وفيما سبق من الزيادة اللازمة وغير اللازمة يقول ابن مالك:
- وقد تزداد لازماً كالكالات ... والآن، والذين، ثم اللاتي
- ولاضطرار، كبنات الأوبر ... كذا، وطبت النفس يا قيس السري
- والسري أصلها: السري: بتشديد الياء، ومعناها الشريف.

(430/1)

-
- 2- وضرب اختياري يلجأ إليه الشاعر وغير الشاعر لغرض يريد أن يحققه هو: لمح الأصل؛ وبيانه:
- أن أكثر الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه قبل أن يصير علماً، ثم انتقل إلى العلمية، وترك معناه السابق؛ مثل: عادل، ومنصور، وحسن؛ فقد كان المعنى السابق لها -وهي مشتقات: ذات فعلت العدل. أو وقع عليها النصر، أو اتصفت بالحسن، ولا

دخل للعلمية بواحد منها ... ثما صار كل واحد بعد ذلك علماً يدل على مُسمًى مُعين، ولا يدل على شيء من المعنى السابق؛ فكلمة: عادل، أو: منصور، أو: حسن، أو: ما شابهها - قد انقطعت صلتها بمعناها السابق بمجرد نقلها منه إلى الاستعمال الثاني. وهو: العلمية، وصارت بعد العلمية اسماً جامداً لا يُنظر إلى أصله المشتق. ولا يشمل عليها مع أنها كانت في الأصل اسماً مشتقاً.

فإذا أردنا ألا تنقطع تلك الصلة المعنوية، وأن تبقى الكلمة المنقولة مشتملة على الأمرين معاً، وهما: معناها الأصلي السابق، ودلالاتها الجديدة وهي: العلمية، فإننا نزيد في أولها: "أل" لتكون رمزاً دالاً على المعنى القديم تلميحاً؛ فوق دلالة على المعنى الجديد، وهو: العلمية مع الجمود؛ فنقول: العادل، والمنصور، والحسن، فتدل على العلمية بذاتها ومبادئها واعتبارها جامدة، وتدل على المعنى القديم "بأل" التي تشير وتلمح إليه. ولهذا تسمى: "أل التي للمح الأصل". ومن هنا دخلت في كثير من الأعلام المنقولة الصالحة لدخلوها؛ لتشير إلى معانيها القديمة التي تحوي المدح أو الذم، والتفاؤل، أو التشاؤم؛ نحو: الكامل، المتوكل، السعيد؛ الضحاك، الخاسر، الغراب، الخليع، المحروق ... وغير ذلك من الأعلام المنقولة قديماً وحديثاً¹.
والنقل قد يكون من اسم معنوي جامد؛ كالنقل من المصدر في مثل:

1 "ملاحظة": لا خير في الأخذ بالرأي القائل: إن زيادة "أل" للمح الأصل سماعية، لأن الأخذ به بالرغم من أنه الأغلب يضيع الغرض من زيادتها، وهو غرض تدعو إليه الحاجة في كل العصور وقد حرصت العرب على تحقيقه، فأكثر من استعمال الأعلام المنقولة إكثاراً مستفيضاً. فيه المبدوء بأل للمح الأصل، وغير المبدوء، فلا داعي للتضييق من غير داع بقصر هذه الزيادة على السماع كما يريدونها هنا، وهو ألا نستعمل علمه منقولاً سوى العلم الذي استعمله العرب بلفظه ونصه، فنبقيه على مسماه القديم، ولا مانع عندهم من إطلاقه بنصه على مسمى جديد.

(431/1)

الفضل، والصلاح والعرفان ... وقد يكون من اسم عين جامد؛ كالصخر، والحجر، والنعمان، والعظم ... وقد يكون من كلمات مشتقة في أصلها كالهادي، والحارث، والمبارك والمستنصر، ويُهمل هذا الاشتقاق بعد العلمية فتعد من الجامد، كما سبق.

فالأعلام السابقة يجوز أن يتدخلها "أل" عند إرادة الجمع بين ملح الأصل والعلمية، كما يجوز حذفها عند الرغبة في الاختصار على العلمية وحدها. والأعلام في الحالتين جامدة. أما من ناحية التعريف والتنكير فوجود "أل" التي للمح الأصل وحذفها سيان. - كما تقدم2. والأعلام كلها صالحة لدخول "أل" هذه، إلا العلم المرتجل3؛ كسعاد، وأدَد، وإلا العلم المنقول الذي لا يقبل "أل" بحسب أصوله؛ إما لأنه على وزن فعل من الأفعال؛ والفعل لا يقبلها؛ مثل: يحين، يزيد، تعز، يشكر، شمر... ، وإما لأنه مضاف؛ والمضاف لا تدخله "أل"؛ نحو: عبد الرؤوف، وسعد الدين، وأبو العينين4..... من كل ما سبق نعلم أن أشهر أنواع "أل" هو: الموصول، والمُعترَفَة بأقسامها، والزائدة بأقسامها.

1 أصله: اسم للدم.

2 أول البحث "ص429، 431".

3 سبق شرحه في ص302. ولم تدخل "أل" هذه على العلم المرتجل لأنه ليس ذا أصل يلمح إليه، على حين الغرض من زيادتها هو التلميح والإشارة إلى أصل العلم، ولن يكون له أصل إلا إذا كان منقولاً.

4 يقول ابن مالك، في إيجاز عن لفظ "أل" وأنه قد يدخل بعض الأعلام للدلالة على ملح الأصل ولا يفيد تعريفاً:

وبعض الأعلام عليه دخلا ... للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والنعمان ... فذكر ذا وحذفه سيان

يريد: أن بعض الأعلام يدخل عليه لفظ "أل" بقصد التلميح إلى الأصل الذي نقل عنه العلم، وما يحتويه من وصف يراد إلصاقه بالعلم المنقول، وحذف كلمة "أل" وذكرها سيان من ناحية التعريف والتذكير.

(432/1)

المسألة الثانية والثلاثون: العلم بالغلبة 1

المعارف متفاوتة في درجة التعريف - كما سبق2؛ فبعضها أقوى من بعض وعلم الشخص أقوى من المَعْرِف "بأل" العهدية، وأقوى من المضاف لمعرفة. غير أن كل واحد من هذين قد يصل في قوة التعريف إلى درجة علم الشخص، ويصير مثله في الأحكام

الخاصة به، وليبيان ذلك نقول:

إن كُلاً من المعرف "بأل" العهدية والمضاف قد يكون ذا أفراد متعددة؛ فالكتاب 3 - مثلاً، ينطبق على عشرات، ومئات وألوف من الكتب، وكذلك النجم، والمنزل، والقلم ... وكتاب سعد، يصدق على كل كتاب من كتبه المتعددة، ومثله: قلم عمرو، وثوب عثمان 3 ...

غير أن فرداً واحداً من أفراد المعرف "بأل" أو المضاف قد يشتهر اشتهاً بالغاً دون غيره من باقي الأفراد؛ فلا يخطر على البال سواه عند الذكر؛ بسبب شهرته التي غطت على الأفراد الأخرى، وحجبت الذهن عنها.

1 تعريفه: أن يغلب معنى اللفظ عند إطلاقه على فرد من مدلولاته، دون باقي الأفراد، بسبب شهرة الأول، كما سنشرحه، ومن أحكامه التي ستذكر أنه يعد من ناحية التعريف في درجة العلم الشخصي، كما في الصفحة التالية، وكما سبق في رقم 2 من هامش ص 292.

2 في رقم 1 من هامش ص 212.

"3 و 3" المراد من "أل" العهدية هذه أنها كانت عهدية بحسب أصلها قبل أن تكون الغلبة، أما بعد أن تصير الغلبة فزائدة لازمة. كما سبق في ص 433، 436 وما بعدهما.

وقد يقال: إن: "أل العهدية" أداة تعريف، فكيف يكون مدلولها متعددًا حين تكون للعهد؟. أجاب النحاة: "إن" "أل" العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البذل - أي: على التبادل - فمصحوبها كل فرد بينهما على البذل، فمثلاً لفظ: "العقبة" المعرفة بأل العهدية وضع في الأصل ليستعمل في كل فرد عهد بينهما على البذل، فخصصته الغلبة "بعقبة أيلة" - وهي على الحدود الشرقية لمصر - "راجع الصبان في هذا، وكذا البيان الذي في رقم 6 من ص 423" بل إن مدلول العلم الشخصي قد يتعدد أحياناً "كما سبق، في رقم 1 من هامش ص 294" بالرغم من أنه أقوى من المعرفة بأل، أو: المعرفة بالإضافة وله إشارة في رقم 1 من هامش ص 436.

(433/1)

ومن أمثلة ذلك: المصحف، الرسول، السنة، ابن عباس¹، ابن عمر، ابن مسعود؛
فالمراد اليوم من المصحف: كتاب الله وقرآنه الكريم ... ومن الرسول: النبي محمد عليه
السلام، ومن السنة: ما ثبت عنه من قول، أو فعل، أو تقرير². كما أن المراد من: ابن
عباس هو: عبد الله، بن عباس، بن عبد المطلب³ ... دون باقي أبناء العباس. وكذلك
المراد من: ابن عمر، هو: عبد الله من عمر بن الخطاب، دون إخوته من أولاد عمر.
وكذلك المراد من: ابن مسعود، هو: عبد الله بن مسعود أيضاً دون إخوته. وكانت تلك
الكلمات في الأصل قبل اشتهاؤها، معرفة؛ لاشتغالها على نوع من التعريف، ولكنها لا
تبلغ فيه درجة العلم الشخصي؛ إذ ليست أعلاماً شخصية. فلا تدل على واحد بعينه؛
إذ الأصل في كلمة: "المصحف" أن تنطبق على كل غلاف يحوي صحفاً. وفي كلمة:
"الرسول" أن تنطبق على كل⁴ إنسان أرسل من جهة إلى جهة معينة. وفي كلمة:
"السنة" أن تنطبق على كل طريقة مرسومة، وفي كلمة: "ابن فلان" أن تنطبق على كل
ابن من أبناء ذلك الرجل. لكن اشتهرت كل كلمة مما سبق -بعد التعريف- في فرد،
واقترنت عليه؛ بحيث إذا أُطلقت لا تنصرف لغيره؛ فقوى التعريف فيها، وارتفع إلى
درجة أرقى من الأولى؛ تسمى: درجة العلم بالغلبة "أي: التغلب بالشهرة" وهي درجة
تلحقه بالعلم الشخصي⁵ في كل أحكامه. فمظهر الكلمة أنها معرفة "بأل"،

1 كانت كلمة: "ابن" في هذه الأمثلة وأشباهاها، معرفة، لأنها مضافة إلى معرفة، ولكن
العلم بالغلبة "الشهرة" هو مجموع الكلمتين المضاف والمضاف إليه معاً، وصار تعريفه
بالعلمية الغالبة، -كما سيحيى في رقم 5 من هذا الهامش- وزال التعريف السابق.
2 ما يقره "أي: يوافق عليه" بالسكوت، كأن يرى شخصاً يقول قولاً، أو يعمل عملاً
بشرط أن تكون الأقوال أو الأعمال من الشئون المتصلة بالدين، فيسكت، ولا يظهر
ما يدل على المعارضة فيكون سكوته موافقة ضمنية: تسمى: "تقريباً".

3 جد الرسول عليه السلام.

4 انظر الإيضاح الذي في رقم 3 من هامش الصفحة السابقة، ورقم 5 و 6 من هامش
ص 423.

5 قال النحاة، إن العلم قسمان: علم بالوضع، فيشمل علم الشخص وعلم الجنس،
وعلم بالغلبة، وهو ما شرحناه، وأهم فارق بينهما: أن العلم الوضعي بعين مسماه تعييناً
مطلقاً من أول لحظة وضع فيها على مسماه. ووقع فيها الاختيار على لفظه ليكون رمزاً
على ذلك المسمى، مثل إبراهيم، فإنه يدل على صاحب ذلك الاسم، ابتداءً من تلك
اللحظة التي وقع عليه الاختيار فيها ليدل على إبراهيم.

أما العلم بالغلبة فقد كان أول أمره معرفة "بأل العهدية" أو: بالإضافة، ولم يكن علمًا في ابتداء أمره، فنزلت غلبته "أي: شهرته" منزلة الوضع فصار بها في درجة "العلم الشخصي". وحين تصل الكلمة إلى درجة العلم بالغلبة تلغي درجة التعريف السابقة وتحل محلها الدرجة الجديدة، وتصير "أل" زائدة، لازمة بعد أن كانت للعهد.

(434/1)

أو بالإضافة، ولكن حقيقتها أنها معرفة بعلمية الغلبة. وهي في درجة علم الشخص - كما قلنا- وتلغي معها الدرجة القديمة. ومن أمثلة العلم بالغلبة: المدينة¹، العقبة² الهرم³ ... مجلس الأمن⁴، جمعية الأمم⁴، إمام النحلة⁵ ... وغيرها مما هو علم بالغلبة: كالنابغة، أو الأعشى، أو الأخطل ... وأصل النابغة: الرجل العظيم، وأصل الأعشى: من لا يبصر ليلاً، وأصل الأخطل: الهجاء، ثم غلب على كل ما سبق الاستعمال في العلمية وحدها.

هو ملحق بالعلم الشخصي - كما تقدم- ويسري عليه ما يسري على ذاك، مع ملاحظة أن "أل" التي في العلم بالغلبة قد صارت قسمًا مستقلًا من "أل" الزائدة اللازمة "أي: التي لا تفارق الاسم الذي دخلت عليه". يسمى: "أل التي للغلبة" ولم تبق للعهد كما كانت⁷ في الأعلام السابقة -ونظائرهما- قسم من "أل" الزائدة اللازمة -كما أشرنا- ولكنه قسم مستقل، يسمى: "أل" التي للغلبة" ولم تبق للعهد كما كانت⁷ زائدة، لازمة لا تفارق الاسم الذي دلت عليه، فإنها تحذف وجوبًا عند ندائه، أو إضافته؛ مثل: يا رسول الله قد بلغت رسالتك. هذا مصحف عثمان؛ يا نابغة، أسمعنا من طرائفك ... فشأنها في الحالتين المذكورتين من جهة الحذف وعدمه شأن "أل" المعرفة⁸ -في الرأي الأرجح-

1 مدينة الرسول عليه السلام، وإليها هاجر، وفيها قبره الشريف.

2 اسم بلد على الحدود الشرقية المصرية. "والعقبة في الأصل: اسم للطريق. الصاعد في الجبل".

3 بناء بمصر، أثري، ضخم، مرت عليه آلاف السنين من غير أن تؤثر فيه تأثيرًا يذكر.

"4، 4" مؤسسة عالمية قائمة الآن، تضم مندوبين رسميين عن الدول الكبيرة، ينظرون في الشؤون الدولية الهامة.

5 سيبويه "توفي حوالي سنة 180هـ".

6 ويراد به - كما قلنا في ص 433- كل اسم كان معناه متعدداً بحسب وضعه الأصلي، ثم غلب استعماله في فرد معين من أفراد ذلك المعنى المتعدد، لا يراد غيره عند الإطلاق، فصار خاصاً بسبب ذلك التعيين الناشئ من الشهرة.

7 أشرنا لهذا في ص 429 وفي 3 من هامش ص 433.

8 ف "أل" المعرفة لا تبقى كذلك عند الإضافة أو النداء، لكن يجب ملاحظة أن: "أل" التي للغلبة لا تثبت مطلقاً مع حرف النداء، فلا يتوصل لنداء ما هي فيه بكلمة: "أي" أو: كلمة: "ذا" كما يتوصل لنداء ما فيه "أل" الجنسية مما ليس علماً بالغلبة، فلا يصح، يأيها النابغة، ولا ياذا النابغة، كما يصح: يأيها الرجل، ويا ذا الرجل. وفي العلم بالغلبة يقول ابن مالك:

"راجع حاشية الصبان ج 1 في هذا الموضع".

(435/1)

أما العلم بالغلبة إذا كان مضافاً، فإن إضافته تلازمه ولا تفارقه في نداء، ولا في غيره: تقول في النداء: يا بن عمر قد أحسنت، ويا بن عباس قد أفدت الناس بفقهك، ويا بن مسعود قد حققت لنا كثيراً من أحاديث الرسول ...

وإذا اقتضى الأمر إضافته 1 ... فإنه يضاف مع بقائه الإضافة

وقد يصير علماً بالغلبة ... مضاف أو مصحوب "أل" كالعقبة وحذف "أل" ذي- إن تناد أو تضيف ... أوجب، وفي غيرهما قد تنحذف أي: قد يصير "المضاف" أو: "المعرف بأل" علماً بالغلبة، لا بكونه علم بشخص، ولا علم جنس. "وهذا نوع آخر من العلم يخالفهما، كما سبق أن أشرنا". حذف "أل" ذي "أي: هذه" واجب في حالتين: إذا نودي الاسم المبدوء بها، أو أضيف. وأشار بقوله: "وفي غيرهما قد تنحذف" إلى أن "أل" الدالة على العلم بالغلبة وردت محذوفة في غير الحالتين السابقتين: "النداء، والإضافة" فقد قال بعض العرب: هذا عيوق طالما. وهذا يوم اثنين مباركا، بدلاً من "العيوق" علم على نجم خاص، والاثنين "علم على اليوم الأسبوعي المعروف. وهذا الحذف شاذ لا يصح القياس عليه.

1 أشرنا في باب العلم "رقم 1 من هامش ص 294" إلى أن علم الشخص قد يكون

متعددًا يشترك في التسمية به عدد كبير، فمثل: محمد، ومحمود، وصالح، وغيرهم من الأعلام الشخصية قد يسمى بكل منها عدة أفراد- ونقول هنا إن العلم بالغلبة قد يقع فيه ذلك، مثل ابن زيدون ... وابن خلدون ... وابن هاني، والنابعة.... فإن كل واحد منها علم بالغلبة على شاعر معين، أو: عالم كبير.... وقد يشترك معه التسمية آخرون. وهذا الاشتراك والتعدد في الأعلام بنوعيتها يجعلها غامضة الدلالة نوعًا، ويجعل تعيين المراد بها غير كامل، وفي هذه الحالة يجوز إضافة العلم إلى معرفة إن لم يمنع من الإضافة مانع، رغبة في الإيضاح وإزالة كل أثر للغموض والإبهام. فمن إضافة علم الشخص. ما ورد عن العرب من قولهم: جميل بثينة، وقيس ليلى، وعمر الخير، ومضر الحمراء، وربيعة الفرس، وأثمار الشاة، ويزيد سليم، وقول الشاعر:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ... ليلاي منكن أم ليلى من البشر

وقول الآخر:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ... بأبيض ماضي الشفرتين يماي

ومن إضافة العلم بالغلبة قولهم: أهلاً بابن عمرنا. ومرحبا بابن عباسنا.

وقد أدخلوا "أل" قليلاً على المضاف إليه في العلم المركب تركيباً إضافياً، ومع قلته يجوز إذا قدرت فيه التنكير - كما سبق - لأن الأصل في المعارف ألا تضاف. قالوا: "يا ليت أم العمرو كانت بجاني....." فالغرض من إضافة العلم. هو الإيضاح، "ويراد به إزالة الاشتراك اللفظي الناشئ من إطلاق العلم على أفراد كثيرة: بحيث لا يطلق بعد الإيضاح إلا على واحد في الغالب".

وقد سبق أن ألحنا المسألة في رقم 3 من هامش ص 127 ثم فصلنا الكلام عليها في رقم 1 من هامش 294. وبهذه المناسبة نعيد ما قلناه هناك من أن الإضافة إلى المعرفة تفيد الإيضاح على الوجه الذي شرحناه، "وهو: رفع الاحتمال والاشتراك في المعرفة....."، أما الإضافة إلى النكرة فإنها تفيد التخصص. ويراد به تقليل الاشتراك فقط، ولا تفيد إزالته ورفع، فإذا قلت: "كتاب رجل" فإن الذي ينطبق عليه هذا المعنى أقل كثيراً مما ينطبق عليه لفظ: كتاب، بغير إضافة "راجع ما سبق في تلك الصفحات".

(436/1)

الأولى 1، تقول: أنت ابن عُمرنا العادل، وهذا ابن عباسنا زعيم الفتوى.

1 فيصير "المضاف إليه" في التركيب الإضافي الأول هو "المضاف" في التركيب الإضافي الثاني، إن لم يمنع من هذه الإضافة مانع، كأن يكون المضاف الجديد منوناً، أو فيه "أل" فإن كان كذلك وجب حذف المانع قبل الإضافة....

(437/1)

.....

زيادة وتفصيل:

إذا أريد تعريف العدد "بأل" فيما أن يكون مضافاً 1، أو مركباً 2، أو مفرداً 3 عقداً، أو معطوفاً 4. فإذا كان العدد مضافاً وأردنا تعريفه "بأل" فالأحسن إدخالها على المضاف إليه وحده - أى: على المعدود -؛ نحو: عندى ثلاثة الأقلام، وأربع الصحف، ومائة ألف الورقة، وألف 5 القرش. وعندئذ يكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه في هذه الإضافة المحضة. والكوفيون يجيزون إدخال "أل" عليهما معاً ويحتجون بشواهد متعددة، تجعل مذهبهم مقبولا، وإن كان غير فصيح 6 ...

1 ويسميه بعض النحاة: "مفردا" وهذه التسمية أحسن من تسميته: "مضافا" وهو يشمل: "ثلاثة" وعشرة وما بينهما. ويضاف غالبا لجمع مجرور، كما يشمل مائة، وألفا، ومركباتهما، وتضاف غالبا لمفرد مجرور "والأحكام المفصلة الخاصة بالعدد مسجلة في بابه بالجزء الرابع".

2 وهو يشمل: "أحد عشر وتسعة عشر" وما بينهما. ويتركب كل عدد من كلمتين، هما بمنزلة كلمة واحدة، يقال في إعرابها: مبنية على فتح الجزأين في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حالة الجملة. إلا اثني عشر، واثني عشرة: فيعربان كالمثنى دائما. وقد سبقت طريقة إعرابهما في ص 120 و 157.

3 يسميه بعض النحاة "عقدا" وهذه أفضل من تسميته: "مفردا" وهو 20 - 30 - 40 - 50 - 60 - 70 - 80 - 90.

4 وهو يشمل كل عدد مكون من اسمين، أحدهما معطوف عليه، والآخر معطوف بالواو مثل: واحد وعشرون. ... سبع وثلاثون.... خمس وأربعون ...

5 جري بعض الكتاب في عصرنا وقبل عصرنا على إدخال: "أل" على العدد من دون

المعدود، فيقولون: الألف قرش مثلاً. وقد أعلنت الحكومة عن مشروع رسميس لنشر بعض الكتب القديمة النفيسة، أسمته: "مشروع الألف كتاب" ويدور جدل قديم وحديث حول صحة هذا الاستعمال أو خطئه. وقد ورد مثله في أحاديث للرسول عليه السلام. منها قوله: "... وأتى بالألف دينار" ونقل الصبان "في الجزء الأول من حاشيته، آخر باب: "والمعرف بأل". نص الحديث. وورد في شواهد: "التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح" - باب: الاستعانة باليد... قوله عليه السلام: "ثم قرأ العشر آيات" ... كما ورد في نصوص أخرى تصلح للاستشهاد، وورد في استعمال كثير ممن يستأنس بكلامهم وإن لم يكونوا من أهل الاستشهاد. ...

فلكل ما سبق يجوز قبوله مع الاعتراف بأنه غير مستحسن، وأن الخير في تركه. ويقول الشهاب الخفاجي في حاشيته على: "درة الغواص" إن ابن عصفور قال: "هوجائر على قبحه". وجاء في حاشية ابن سعيد على الأشموني صريح رفضه: "الألف دينار" قائلاً: بأنه مرفوض وأن أجازته قوم من الكتاب كما نقل ابن عصفور.

والذين يرفضونه يتأولون النصوص الواردة به بتكلف ظاهر لا داعي له.

"6 و 6" في ح 3 ص 14م 93 تفصيل الكلام على: الإضافة المحضة وغير المحضة، وأن الكوفيين يجيزون في الإضافة المحضة إدخال "على المضاف إذا كان عددا بشرط دخولها على المضاف إليه "أي: على المعدود" أيضا مع إيضاح ذلك كله، والرأي فيه.

(438/1)

.....

وإذا كان العدد مركباً فالأحسن إدخالها على الجزء الأول منه؛ نحو: قرأت الأحد عشر كتاباً، وسمعت الخمس عشرة أنشودة ...

وإذا كان مفرداً -أي: أنه من العقود- دخلت عليه مباشرة؛ نحو: في حديثنا العشرون كرسيًا، والثلاثون شجرة، والأربعون زهرة ...

وإذا كان معطوفاً فالأحسن دخولها على المتعاطفين¹ لتعريفهما معاً؛ نحو: أنفقت الواحد والعشرين درهماً، وكتبت الخمسة والعشرين سطراً ...

وإذا كان المضاف إليه -وهو المعدود- معرفاً "بأل" فإن المضاف يكتسب منه التعريف في الإضافة المحضة كما سبق، سواء أكانا متصلين لا فاصل بينهما، نحو: هذه ثلاثة

الأبواب، ومائة اليوم، وألف الكتاب²، أم فصل بينهما اسم واحد؛ نحو: هذه ثلاث قطع الأبواب، وخمسمائة الألف، أم اسمان، نحو: هذه ثلاث قطع خشب الأبواب، وخمسمائة ألف درهم، أم ثلاثة أسماء؛ نحو: هذه ثلاثة قطع خشب صنوبر الأبواب، وخمسمائة ألف درهم الرجل، أم أربعة، نحو: هذه ثلاث قطع خشب صنوبر صناعة الأبواب، وخمسمائة ألف درهم صاحب البيوت ... ويسري التعريف من المضاف إليه الأخير إلى ما قبله مباشرة، فالذي قبله ... وهكذا حتى يصل إلى المضاف الأول³، فيكون معرفة كالمضاف إليه، وما بينهما. وهذا حكم كل إضافة محضة؛ طالت بسبب الفواصل المضافة أم قصرت، فإنك تُعرّف الاسم الأخير؛ فيسري تعريفه إلى ما قبله، فالذي قبله، ... وهكذا حتى يصل إلى المضاف الأول. غير أن كثرة الإضافات المتوالية معيبة من الناحية البلاغية؛ فلا نلجأ إليها جهد استطاعتنا.

1 هما: المعطوف والمعطوف عليه.

2 انظر رقم 5 من هامش الصفحة السابقة.

3 راجع الأشموني، آخر باب: "أداة التعريف". وكذا شرح: "المفصل" ج 6 ص 43 في الكلام على تعريف العدد. وعلى هذا يتمتع تعريف المضاف إليه في مثل: "المال عشرون ألف دينار"، لأنه لو عرف لانتقل التعريف منه إلى المضاف قبله، والمضاف هنا تمييز، لا يكون معرفة إلا عند الكوفيين.

(439/1)

الاسم النكرة المضاف إلى معرفة، المنادى النكرة المقصودة:

بقي من أنواع المعارف السبع نوعان، سبق الكلام عليهما¹ بما ملخصه:

أ- أن النكرة التي تضاف لمعرفة -مثل: قلبي شبيه بقلمك- قد تكتسب منها

التعريف، وتصير في درجتها. أي: أن المضاف قد يكتسب التعريف من المضاف إليه،

ويرقى في التعريف إلى درجته. إلا إذا كانت النكرة مضافة إلى الضمير فإنها تكتسب منه

التعريف، ولكنها ترقى في التعريف إلى درجة: "العَلَم" -في الرأي الصحيح- لا إلى

درجة الضمير.

وإنما يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف على الوجه السالف إذا كان المضاف لفظاً غير متوغل في الإبهام؛ فإن كان متوغلاً فيه لم يكتسب التعريف - في أكثر حالات استعماله - بإضافة، أو غيرها 2؛ كالأسماء: مثل: غير، حسب، مثل 3....، و....
 ب- أن من أنواع المنادى نوعاً واحداً يكتسب التعريف بالنداء، وهذا النوع الوحيد، هو: "النكرة المقصودة، مثل: يا شرطي، أو يا حارس ... إذا كنت تنادي واحداً منهما معيماً تقصده دون غيره. ذلك أن كلمة: "شرطي" وحدها، أو: كلمة، "حارس" وحدها نكرة، لا تدل في أصلها قبل النداء على فرد معين"، ولكنها تصير معرفة بعد النداء، بسبب القصد الذي يفيد التعيين، وتخصيص واحد بعينه، دون غيره.
 ودرجة هذا المنادى في التعريف هي درجة اسم الإشارة؛ لأن تعريف كل منهما يتم بالقصد الذي يعينه المشار إليه في اسم الإشارة والتخاطب في المنادى النكرة المقصودة، كما سبق

1 ص 211.

2 وإنما يكتسبه بأمر خارج عن الإضافة، كوقوع كلمة "غير" بين متضادين معرفتين كالتالي في قوله تعالى: {أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} ... إلخ - كما قلنا في رقم 2 من هامش ص 211.
 3 سبقت الإشارة لهذا في رقم 2 من ص 211 أما تفصيل الكلام عليه ففي ج 3 م 93 باب: الإضافة س - ص 24.

(440/1)

المسألة الثالثة والثلاثون: المبتدأ والخبر وما يتصل بهما

تعريفها:

أ- الشمسوس متعددة، الأقمار كثيرة، المحيطات خمس.
 ب- أمرتفع البناء، ما حسن الظلم، ما مكرم الجبان.
 في القسم الأول: "أ" كلمات تحتها خط، كل واحدة منها اسم، مرفوع، في أول الجملة، خال من عامل لفظي أصيل، وبعده كلمة

1 العامل هو: ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها، بالرفع، أو النصب أو الجر، أو الجزم، كالفعل فإنه يؤثر في آخر الفاعل، فيجعله نوعاً مرفوعاً، وفي آخر المفعول فيجعله منصوباً وكالجازم، فإنه يؤثر في آخر المضارع، فيجعله مجزوماً، وكحرف الجر، فإنه يؤثر في آخر الاسم، فيجعله مجروراً وهكذا.

انظر ما سبق في ص 72 وما بعدها".

والعامل ثلاثة أنواع:

أ- أصل لا يمكن الاستغناء عنه، وإلا فسد المعنى المقصود من الجملة، ومن أمثلته:

المضارع، وأدوات النصب، والجزم، وبعض حروف الجر ...

ب- زائد، وهو الذي يمكن الاستغناء عنه من غير أن يترتب - في الأغلب - على حذفه فساد المعنى المقصود، كبعض الحروف الزائدة، في الجر، مثل "الباء" و "من" من باقي الحروف التي لا تحيء بمعنى جديد، وإنما تزداد مجرد تقوية المعنى، وتوكيده، وربما لا يستغنى عنه، "كما سبق في ص 66 و 700" ولا يحتاج حرف الجر الزائد مع مجروره إلى متعلق.

ج- شبيه بالزائد، وينحصر في بعض حروف الجر" ويؤدي معنى جديداً خاصاً لا يمكن الاستغناء عنه. ولكنه مع ذلك لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق، بخلاف حروف الجر الأصلية، فإن كل حرف منها لا بد له مع مجروره من متعلق. "ومن أمثلة الشبيه بالزائد: "رب" وهي تفيد التقليل أو التكثر. و "لعل"، وهي تفيد الترجي، "ولولا" في رأي - وهي تفيد الامتناع".... فحرف الجر الأصلي يؤدي معنى جديداً خاصاً، ولا يمكن الاستغناء عنه، ولا بد له مع مجروره من متعلق يتعلقان به. وحرف الجر الزائد يمكن الاستغناء عنه، لأنه لا يؤدي معنى خاصاً جديداً، وإنما يفيد تقوية المعنى القائم -، ولا يحتاج مع مجروره إلى متعلق، فهو مخالف للأصلي من ناحيتين. أما حرف الجر الشبيه بالزائد فيشبه الأصل من ناحية أنه لا يمكن الاستغناء عنه، لأنه يؤدي معنى خاصاً جديداً، ويخالفه من ناحية أنه مع مجروره ولا يحتاجان إلى متعلق يتعلقان به. كما أنه يشبه الزائد من ناحية عدم التعلق، ويخالفه من ناحية أنه لازم كي يؤدي معنى خاصاً جديداً، والزائد لا يؤدي معنى خاصاً جديداً، ولا يحتاج لتعليق.

"وتفصيل هذا يجيء في مكانه الأنسب، وهو حروف الجر، آخر الجزء الثاني ص 404 م 89". ومن العوامل ما هو لفظي"، أي: يظهر في النطق وفي الكتابة، كالعوامل التي سبقت، ومنها ما هو "معنوي" يدرك بالعقل لا بالحوس، كالاتداء الذي يرتفع به المبتدأ - وهذا الابتداء هو السبب في أن "الحال" لا تحيء من المبتدأ عند بعض النحاة، دون بعض، "طبقاً للبيان والتفصيل الآتين في باب الحال 1 ج 2 م 84 ص 339 ورقم

3 من هامش ص 337 وكالتجرد من الناصب والجازم فيرتفع به المضارع. والعوامل بنوعيتها: "اللفظية والمعنوية" ليست في الحق والواقع هي التي تؤثر بنفسها، وإنما الذي يؤثر ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم. ولكن النحويين نسبوا إليها العمل والتأثير، لأنها المرشدة إلى تلك الحركات اللازمة لكشف المعاني "كما أوضحنا هذا ومزاياه بتفصيل تام في هامش ص 73"، ولا بأس بما صنعوا. وأنه لجليل الشأن.

(441/1)

تتمم المعنى الأساسي للجملة: "أي: تتضمن الحكم بأمر من الأمور لا يمكن أن تستغني الجملة عنه في إتمام معناها الأساسي، كالحكم على الشمس بالتعدد؛ وعلى الأقمار بالكثرة، وعلى المحيطات بأنها خمس ... " ذلك الاسم يسمى: "مبتدأ" والكلمة الأخرى تسمى: "خبر" المبتدأ.

وفي القسم "ب" أمثلة لمبتدأ أيضاً، ولكنه غير محكوم عليه بأمر؛ لأنه وصف 1 يحتاج إلى فاعل 2 بعده، أو نائب فاعل؛ يتمم الجملة، ويكمل معناها الأساسي؛ مثل: كلمتي: "البناء" والظلم" فإنهما فاعلان للوصف 3 ومثل كلمة: "الجبان"؛ فإنها نائب فاعل له 4. وقد استغني الوصف بمرفوعه عن الخبر.

مما سبق نعرف أن المبتدأ: اسم مرفوع في أول جملته 5، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية 6، محكوم عليه بأمر. وقد يكون وصفاً مستغنياً بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة. والخبر هو: اللفظ الذي يكمل المعنى مع المبتدأ 7، ويتمم 8

1 كررنا أن المراد بالوصف هنا: "المشتق" وهو: ما أخذ من كلمة أخرى - يغلب أن تكون مصدراً - وتفرع منها، مع تقارب بينهما في المعنى والحروف. ويجب أن يكون الوصف في هذا الباب نكرة، لأنه بمنزلة الفعل، والفعل في حكم النكرة - كما رددنا في رقم 1 من هامش ص 213 وغيرها - وهناك ما يقوم مقام الوصف، وسنذكر الوصف الذي له مرفوعاً وما يلحق بهذا الوصف في "ب" من ص 448.

2 ذلك لأن بعض أنواع الوصف يشبه الفعل في أنه يرفع بعده فاعلاً أو نائب فاعلاً، وذلك بشروط معينة.... فاسم الفاعل يرفع فاعلاً، واسم المفعول يرفع نائب فاعل، وهكذا....، مثل: أحاضر ضيفك؟ أمحبوس اللص؟ ولهذا إشارة في رقم 3 من هامش ص 453.

- 3 الوصف في الأول اسم فاعل، وفي الثاني صفة مشبهة.
- 4 لأن الوصف اسم مفعول، فهو يحتاج إلى نائب فاعل، كما سبق في رقم 2. وكما سيجيء في رقم 3 من هامش ص 453.
- 5 غالباً.
- 6 أما غير الأصلية فقد يحتويها - وسيجيء البيان في ص 447. وجدير بالملاحظة أن المبتدأ - وكذا اسم الناسخ - لا يكون ظرفاً باقياً على ظرفيته، ولا جاراً مع مجروره.
- 7 أين الخبر في قولهم: فلان وإن كثر ماله - لكنه بخيل....؟ انظر الإجابة في: "و". من ص 451.
- 8 وإنما كان الخبر متمماً المعنى الأساسي للجملة، لأنه حكم صادر على المبتدأ. فالمبتدأ هو الشيء المحكوم عليه، والخبر هو الشيء المحكوم به "أي: هو الحكم" وهذا يقتضي - في الأغلب - أن يكون المبتدأ معلوماً للمتكلم وللسامع معاً قبل الكلام، ليقع الحكم على شيء معلوم، وأن يكون الخبر =

(442/1)

معناها الأساسي. "بشرط أن يكون المبتدأ غير وصف". ومن هنا كان المبتدأ

= مجهولاً للسامع، لا يعرفه إلا بعد النطق به، أو أنه هو موضع الاهتمام به، والتطلع إليه، دون المبتدأ، والرغبة في إعلان هذا المجهول، وكشف أمره، ونسبته إلى المبتدأ - هي الداعية للنطق بالجملة الاسمية كلها. ولذا يقول المحققون: إن الأساس الصحيح للترقية بين المبتدأ والخبر، والاهتداء إلى تمييز كل منهما بدون خلط، إنما يقوم بينهما على الفارق المعنوي السابق، فما كان منهما معلوماً قبل الكلام، ولا يساق الحديث لإعلانه وإبانتته للسامع فهو المبتدأ "أي: المحكوم عليه" ولو جاء لفظه متأخراً في الجملة، وما كان منهما مجهولاً للسامع، ويريد المتكلم إعلامه به، وإذاعته له، فهو الخبر "أي: المحكوم به" ولو جاء لفظه متقدماً. في الجملة فإن لم يوجد عند السامع علم سابق بأحدهما، ولم توجد قرينة دالة على التمييز بينهما وجب تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر، ليكون الترتيب دالاً ومرشداً على كل منهما، ويرتفع اللبس. هذا هو الأصل العمام وهو الأساس القويم الذي يجل التعويل عليه في أغلب الحالات - كما سبق بالرغم من مخالفة بعض النحاة - ولزيادة الإيضاح نسوق المثال الآتي: أن يعرف المخاطب شخصاً مثل: "إبراهيم" بعينه

واسمه، ولكنه لا يعرف أنه زميله في الدراسة، فيقول: "إبراهيم زميلك" جاعلا المبتدأ هو المعروف للمخاطب، والخبر هو المجهول له، المحكوم به - وذلك شأن الخبر في الأغلب كما قدمنا، أن يكون هو الشيء المجهول للمخاطب وأنه المحكوم به - فلا يصح أن تقول: "زميلك إبراهيم" بغير قرينة تدل على تقديم الخبر. أما إذا عرف المخاطب زميلا له ولكنه لا يعرف اسمه، وأردت أن تعين له الاسم فإنك تقول: زميلك إبراهيم، جاعلا المعلوم له هو المبتدأ، والمجهول له المحكوم به هو الخبر، فلو عكس الأمر في إحدى الصورتين السالفتين لا تعكس المعنى تبعا لذلك، واختلف المراد، إذ يصير المحكوم به محكوما عليه، والعكس.

- راجع ج 3 ص 154 من شرح المفصل. ولما سبق إشارة موجزة في ص 485 ثم تلخيص في رقم 2 من هامش ص 493.

ومن شروط الخبر ألا يكون معلوما من المبتدأ وتوابعه، فلا يقال: والد محمد والد، ولا كتاب علي صاحب علي....

- راجع حاشية ياسينين على التوضيح ج3 باب: "الترخيم" عند الكلام على المحذوف للترخيم-. لما سبق لا يصح أن يكون معنى الخبر المفرد هو معنى المبتدأ، سواء أكان موافقا له في اللفظ أم غير موافق. لكن إذا دل الخبر على زيسادة معنى ليست في المبتدأ، وقامت القرينة على هذه الزيادة - صح وقوعه خبرا ولو كان ماثلا للمبتدأ في لفظه، فيصح أن يقال: والد محمد والد، إذا قامت القرينة على أن المراد: أنه والد عظيم، أو رحيم، أو نحو ذلك، كما يصح أن يقال: كتاب علي صاحب علي، إذا قامت القرينة على أن المراد، أنه على العالم، أو الخير، أو غير هذا مما يجعل معنى الخبر جديدا ليس مستفادا من المبتدأ وتوابعه. وعلى هذا الأساس يقال: المال مال - الحرب حرب، الجد جد - الشمس منيرة - كل هذا بشرط قيام القرينة على أن المراد من الخبر معنى جديد - كما قلنا - غير معنى المبتدأ وتوابعه. ويصح أن يكون من هذا قول الشاعر يحن إلى وطنه.

بلاد كما كنا وكنا نحبها ... إذا الأهل أهل والبلاد بلاد
وقول الآخر:

الحر حر عزيز النفس حيث ثوى ... والشمس في كل برج ذات أنوار
ومن شروط الخبر شبه الجملة بنوعيه أن يكون تاما، وأن يكون ظرف الزمان خبرا عن المعنى - في الغالب - لا على الجثة "أي: الشيء المجسد"، طبقا للبيان والتفصيل الخاصين بكل ذلك في ص 478.

"ملاحظة".

قد يتمم الخبر - بنفسه - الفائدة مع المبتدأ، وهذا هو الأصل الأغلب، لأنه المحكوم به على المبتدأ، كما عرفنا. وقد يتممها في بعض الأحيان بمساعدة لفظ آخر يتصل به نوع اتصال، كالنعت =

(443/1)

القياسي نوعين، نوعا يحتاج إلى خبر حتما 1
وقد يتحتم أيضا أن يكون هذا الخبر جملة
أو شبهها كما سيأتي 2- ونوعا لا يحتاج إلى خبر 3 وإنما يحتاج إلى مرفوع بعده يعرب
فاعلا أو نائب فاعل 4. ولا بد في هذا النوع أن يكون وصفا 5.

= في قوله تعالى: يخاطب المعارضين: {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ} ، أي: ظالمون. وقوله: {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ} ، وقوم الشاعر:

نقول فيرضي قولنا كل سامع ... ونحن أناس نحسن القول والفعلا
فالذي تم الفائدة الأساسية هو النعت، لا الخبر، لأن معنى الخبر معلوم بداهة في الأمثلة
السالفة من دلالة الضمير على التكلم أو التخاطب، فكلاهما قد دل بذاته وبصيغته
المباشرة على حقيقة صاحبه وهي: "قوم" أو: "أناس" فهذا الخبر من النوع الذي يكمل
هو وتابعه مجتمعين الفائدة الأساسية مع المبتدأ على الوجه المشار إليه في "أ" و "ب" من
ص 531 و 532 وتجيء له إشارة في ج 3س باب النعت، م 114 ص 4225-
ومثل البيت السابق قول الآخر:

ونحن أناس نحب الحديث ... ونكره ما يوجب المأثما
وما ينطبق على خبر المبتدأ ينطبق على خبر النواسخ أيضا، كقول الشاعر:
ولا خير في رأي بغير روية ... ولا خير في رأي تعاب به غدا
إذ لا تتحقق الفائدة الأساسية من: "نحن أناس" - ولا من "لا خير في رأي" فهذا في
البيت غير صحيح المعنى بغيسر انضمام الصفة إليه، وهي شبهه الجملة في الشطر
الأول، والجملة في الشطر الثاني.

من النوع الذي نحن بصدده. المبتدأ اسم الشرط، فإن خبره - في الأرجح - هو الجملة
الشرطية. وهذه لا تتم المعنى إلا الجملة الجوابية المترتبة عليها، كما أشار لهذا الصبان
في ج 1 باب الكلام وما يتألف منه عند بيت ابن مالك.

والأمر إن لم يك للنون محل ... فيه، هو اسم، نحو: صه وحيهل
انظر ما يتعلق بإعراب هذا البيت في ص 69.
وسيجيء عنه البيان في ج 4 ص 418 م 157 باب الجواز والأحكام الخاصة
بجملتي الشرط والجواب
1 وفي ص 457 حكم هذا الخبر من حيث الطابقة.
2 في ص 473، وبعض الأمثلة في "ج" من هامش ص 543.
3 لا يحتاج المبتدأ إلى خبر إن كان هذا المبتدأ ناسخاً يعمل، لأن اسم الناسخ "انظر
البيان في رقم 1 من هامش ص 566" وسيجيء في رقم 4 من هامش ص 499 صورة
أخرى، هي أن الناسخ "مثل: ليس" يحتاج لخبر منصوب فيغني عنه أحياناً - اسم
مرفوع. وسنشير لهذا في "هـ" من ص 451.
4 ومن أنواع نائب الفاعل: "شبه الجملة".
5 ولو تأويلًا - كما سيجيء في "ب" من ص 449 وفي "د" من ص 450 حيث بعض
الصور الأخرى - ومنها صور سماعية، لا يحتاج فيها المبتدأ إلى خبر، ولا إلى ما يغني عن
الخبر.

(444/1)

نوعين، نوعاً يحتاج إلى خبر حتمًا - وقد يتحتم أيضًا أن يكون هذا الخبر جملة أو شبهها
كما سيأتي - ونوعاً لا يحتاج إلى خبر، وإنما يحتاج إلى مرفوع بعده يعرب فاعلاً أو نائب
فاعل. ولا بد في هذا النوع أن يكون وصفًا مُنكرًا، وأن يكون رافعًا لاسم بعده يتمم
المعنى؛ فإن لم يتمم المعنى لم يعرب الوصف مبتدأً مستغنياً بمرفوعه بالصورة السالفة؛ ففي
مثل: ما حاضرٌ والدُّه عليّ - لا يتم المعنى بالاقتصار على الوصف مع مرفوعه؛ أي: ما
حاضرٌ والده. وفي هذه الحالة يعرب الوصف "وهو كلمة: "حاضر" إعرابًا آخر؛ كأن
نَجعله خبرًا مقدمًا، و"والده" فاعله، "علي" مبتدأ مؤخر ...
والأكثر في الوصف الواقع مبتدأ أن يعتمد على نفي، أو استفهام؛ بأن يسبقه شيء
منهما كالأمثلة السالفة في "ب" ويجوز - بقلة - ألا يسبقه شيء منهما؛ نحو: نافعٌ أعمالُ
المخلصين، خالد سِرُّ الشهداء.
ولا فرق بين أن يكون المبتدأ اسمًا صريحًا؛ كالأمثلة السالفة - وأن يكون اسمًا بالتأويل؛
نحو "أن تقتصد" أنفع لك، "أن تجتنب" الغضب أقرب

1 ولا يحتاج تنكيره لمسوغ

"كما سيجيء في رقم 3 من هامش ص 485".

2 سواء أكان ظاهراً، نحو أمقاتل على؟ . أم ضميراً بارزاً- كما سيجيء في ص 455 ورقم 1 من هامشها نحو أمقاتل أنت؟ - أم ضميراً متصلًا مجروراً بحرف جر، نحو: فلان مغضوب عليه، فالضمير المجرور نائب فاعل في محل رفع. وعند التساهل والتيسير يقال في الإعراب: الجار والمجرور نائب فاعل- كما في رقم 4 من هامش ص 462. أما رفعه الضمير المستتر فكثير من النحاة يمنعه، نحو أقائم محمد أم قاعد؟ وذلك على اعتبار أن كلمة "قاعد" معطوفة على قائم فهي مبتدأ مثلها، يحتاج إلى فاعل يكون ضمير وبارزاً، وهو هنا غير بارز، وفريق آخر يجيزه مستتراً، ورأيه أحسن. لأن الأخذ به- هنا أيسر، ولا ضرر فيه ولا تكلف.

3 لأن الوصف هنا بمنزلة الفعل، والاسم المرفوع بالوصف بمنزلة القاعدة أو نائب الفاعل، وكلاهما يتمم معنى الجملة، ودليل المشابهة بين الوصف والفعل أن الوصف لم يرد مصغراً، ولا منعوتاً، ولا معرف. وكذلك لم يرد في الأعم الأغلب- مثنى أو مجموعاً- وإن كان من القليل الجائز إعمالها.

- كما سيجيء في ج3 ص 243 م 102، باب "اسم الفاعل". -

4- ويصح "إعراب" "على" مبتدأ مؤخر، و "والد" مبتدأ ثان، والوصف، "حاضر" خبر مقدم للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول.

5 تقييدهم الاعتماد بالنفي والاستفهام يدل على أن الاعتماد على غيرهما لا يكفي في تحقيق الأكثر والأفصح: كما في مثل: محمود قائم أبواه، فإعراب "قائم" مبتدأ ثانياً، غير فصيح بالرغم من من اعتماده على المبتدأ المخبر عنه، "كما قال صاحب المغنى- راجع حاشية الصبان، ج1 في هذا الموضع" - أما الاعتماد في باب اسم الفاعل- وأمثاله - فيختلف عما هنا في أسبابه وأنواعه وأحكامه، كما سيجيء في بابه ج 3.

(445/1)

للسلامة. أي: اقتصادك ... واجتنابك1، وكقول الشاعر:

فما حسن أن يعذر² المرء نفسه ... وليس له من سائر الناس عاذر³

والمبتدأ مع خبره أومع ما يغني عن الخبر⁴ نوع من الجملة الاسمية⁵.

- 1 فالمصدر المؤول من "أن والفعل والفاعل" في محل رفع مبتدأ.
- 2 المصدر المؤول كاملاً هو: عذر المرء نفسه، والمبتدأ هو: عذر ... ويصح إعرابه فاعلاً للوصف: "حسن" قبله، ويصح أيضاً إعرابه خبراً للوصف.
- 3 وكذلك قول الشاعر:
- ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى ... عدوا له ما من صداقته بد
- 4 التعبير بقولنا: المبتدأ مع خبره أو ما يغني عن الخبر.... أفضل وأدق من التعبير الوارد في كثير من المراجع النحوية، وهو: المبتدأ مع خبره، أو مع مرفوعه الذي يستغني به عن الخبر.... "لأن المبتدأ قد يستغني عن الخبر وعمّا يغني عنه استغناء تاماً، وقد يستغني عن خبره باسم مرفوع للناسخ،" طبقاً لما أشرنا إليه في رقم 2 و 4 من هامش ص 444 وللبيان الذي في رقم 1 من هامش ص 566 وفي "د" من ص 449.
- 5 الجملة - كما سبق في الباب الأول - ما تركبت من جزأين أساسين يؤديان معنى مفيداً. وهما يسميان: طرق الجملة، أو ركنيها. "راجع ص 15" والجملة قسمان: وسنشير لما يأتي في ص 466 -:
- أ- اسمية وهي: التي تكون مبدوءة باسم بدءاً أصيلاً، كالجملة المكونة من المبتدأ مع خبره، أو: مع ما يغني عن الخبر ... وكاسم الفعل مع مرفوعه.
- وبهذه المناسبة يقول النحاة: إن الوصف مع مرفوعه ولو كان اسماً ظاهراً يعد من قبيل المفرد، لا الجملة، إلا الوصف الواقع مبتدأً مستغنياً بمرفوعه عن الخبر، فقليل: جملة، وقليل، إنه في حكم الجملة، وهذا هو الشائع وأما الوصف الواقع صلة: "أل" فالأرجح أنه شبه جملة، "كما سبق عند الكلام: صلة الموصول" رقم 1 من هامش ص 384
- وليس جملة، ولكنه في قوتها معنى، والخلاف لفظي، لا أثر له من حيث المعنى، فلا داعي للاهتمام به. وقد سبق بيان لهذا في الموضوع المشار إليه.
- ب- فعلية وهي التي تكون مبدوءة بفعل، "ومنها الجملة المبدوءة بحرف النداء".
- وقد أشار ابن مالك إلى كثير من الأحكام السابقة الخاصة بالمبتدأ بقوله في باب عنوانه: "المبتدأ والخبر":
- مبتدأ زيد، وعاذر خبر ... إن قلت: زيد عاذر من اعتذر
- وأول مبتدأ والثاني ... فاعل أغنى، في: أسار ذان؟
- وقس، وكاستفهام النفي، وقد ... يجوز نحو: فائز أولو الرشد
- أي: إن قلت: "زيد عاذر من اعتذر، بمعنى، أنه قابل عذر من اعتذر" فزيد مبتدأ، و
- "عاذر" خبر. وإن قلت: "أسار هذان؟" فإن "سار" وهو الاسم الأول، مبتدأ، و "ذان"

هو الاسم الثاني - فاعل، أغنى عن الخبر، لأن المبتدأ وصف مسبقاً هنا باستفهام. ثم قال: قيس على هذا المثل أشباهه، من كل وصف معتمد على استفهام، أو نفي. ويجوز - بقلة - ألا يسبقه شيء منهما، نحو: فائز أولو الرشد، فلا يتغير الإعراب.

(446/1)

وبمناسبة الكلام على المبتدأ والخبر وأمثما مرفوعان¹، بحث النحاة - كعادتهم عن العامل الذي يوجد الضمة في كل منهما. ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملاً لفظياً يوجدها، قالوا: إن العامل معنوي، وجود المبتدأ في أول الجملة، لا يسبقه لفظ آخر، وسموا هذا العامل المعنوي: "الابتداء" فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء. أما الخبر فعامل الرفع فيه هو المبتدأ أي: أن الخبر مرفوع بالمبتدأ هذا رأي من عدة آراء لا أثر لها في ضبط كل منهما، ولا في وضوح معنهما، ومعنى الكلام، فالخبر في إجمالها، وتناسيها، والاقتصار على معرفة أن المبتدأ مرفوع، والخبر مرفوع كذلك².

- 1 إما رفعاً ظاهراً، "نحو: الزراعة ثروة" أو رفعاً مقدراً، نحو: "الصناعة غني" وإما محلياً كأن يكون الخبر جملة، أو نحوها مما يكون في محل رفع، كالمصدر المؤول - "نحو: الأمانة التي تجلب الغنى - الصناعة خيرها عميم - براعتك أن تجيد عملك....".
- 2 يقول ابن مالك في تلك القاعدة التي لا فائدة منها اليوم: ورفعوا مبتدأ بالابتداء ... كذا رفع خبر بالمبتدأ

(447/1)

.....

زيادة وتفصيل:

- "أ" عرفنا أن العوامل الأصلية لا تدخل على المبتدأ، أما غير الأصلية "وهي الزائدة وشبه الزائدة" فقد تدخل؛ فمثال الزائدة "من" في قوله تعالى: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ 2 ؟لَهُ} ، ومثال شبه الزائدة: "رُبَّ" في مثل: "رُبَّ قَادِمٍ غَرِيبٍ أَفَادَنَا. فكلمة: "من" حرف جر زائد؛ دخل على المبتدأ؛ فَجَرَّه في اللفظ، دون المحل. ولذلك نقول في إعرابه:

إنه مبتدأ مجرور بمن في محل رفع 3.

وكذلك كلمة: "قادم" فإنها مبتدأ مجرور في اللفظ بحر الجر الشبيه بالزائد، وهو: "رُب" - في محل رفع 4.

1 رقم 6 من هامش ص 442.

2 يعرب النحاة كلمة: "غير" في هذه الآية إما صفة لخالق، "التي هي مبتدأ مجرورة في اللفظ، نن مرفوعة في المحل"، والخبر محذوف، فالتقدير: هل من خالق غير الله "لكم"؟ وإما خبر المبتدأ ولا يعربونها فاعلا يغني عن الخبر، بحجة أن الوصف الذي له فاعل يغني عن الخبر بمنزلة الفعل، والفعل لا تدخل عليه "من" الزائدة، فكذا ما هو بمنزلة. وهذا رأي أساسه التخيل والتوهم، فلا داعي للأخذ به، كي لا تخرج هذه الحالة من القاعدة العامة "الموضحة في: "أ" من ص 453" بغير حجة مقبولة.

3 ومن أمثلة ذلك: "بحسبك علم، فإنه أمضى سلاح، وكافيك بحسن الخلق، فإنه غني دائم، فالباء في كلمتي: "حسب" و "حسن" وحرف جر زائد، وما بعدها مجرور بها في محل رفع مبتدأ. "وحسبك" بمعنى "كافيك" وكلاهما بمعنى يكفيك. "وقد سبقت إشارة إلى استعماله: "فحسب" في هامش ص 422 أما تفصل الكلام عليها ففي ج 3 باب الإضافة، ص 147 م 95".

ومن الأمثلة أيضا: ناهيك بدين الله، فالباء حرف جر زائد، و "دين" مجرور بها في محل رفع مبتدأ، وخبره كلمة: "ناهي...." والمعنى دين الله ناهيك عن طلب غيره، لكفايته. وهذه اللمة متوغلة في الإبهام "انظر ج 3 م 93" وفي الأمثلة السابقة إعرابات أخرى ليس مكانها هنا.

ومن مواضع زيادة "باء الجر" دخولها على المبتدأ بعد "إذا" الفجائية، نحو خرجت فإذا بالصدیق قادم - كما جاء في المعنى عند الكلام على: "باء الجر" -، وكذلك دخولها على المبتدأ الضمير في مثل: كيف بك عند اشتداد الكرب. والأصل كيف أنت.... فلما زادت الباء وجب تغيير الضمير "أنت لأنه ضمير مقصور على الرفع. فأتينا بدله بضمير يؤدي معناه، ويصلح لدخول حرف الجر، وهو: "كاف" المخاطب، "مجرورة بالباء لفظا في محل رفع مبتدأ ومن هذا قول النابغة الأساس - ج 1 مادة: "جنح" ص 137 -:

يقولون حصن. ثم تأبى نفوسهم ... فكيف بحصن والجبال جنوح؟

4 تقدم في هامش 441 الكلام على حرف الجر الأصل، والزائد، والشبيه بالزائد.

"ب" الوصف الذى له مرفوع يستغنى به عن الخبر هو الوصف المشتق الجارى مجرى فعله فى كثير من الأمور، وأوضحها: المشاركة فى الحروف الأصلية، وحركاتها وسكناتها، وفى عمله ومعناه ... كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشتبهة، وكذا اسم التفضيل؛ فإنه قد يرفع الظاهر فى مثل: ما رأيت ورقةً أحسنَ فى سطورها الخطُّ منه فى ورقة محمودٍ. فيقال هنا عند وقوعه مبتدأ هل أحسنُ فى سطور هذه الورقة الخطُّ منه فى سطور غيرها؟

ويلحق بالوصف ما أولَّ به؛ من كل جامد تضمن معناه؛ مثل: أأسدُ الرجال؟ بمعنى أشجاعُ الرجال؟. والمنسوب؛ نحو: أعربُ الشاعران. أى: أمنسوب الشاعران للعرب؟ و"ذو" بمعنى صاحب؛ نحو: أذوعلم القادم؟ بمعنى: أصاحب علم القادم؟ والمصغر؛ نحو: أصحَّيرُ المرتفعان؛ لأنه بمعنى: صخر صغير. فكل هذه الأنواع المؤولة تجرى مجرى المشتق فى أن لها مرفوعاً فى بعض الأحيان تستغنى به عن الخبر. "ح" قلنا إن الوصف يسبقه فى الأكثر نفى، أو استفهام؛ فالنفى قد يكون بالحرف؛ نحو: ما غائب الشاهدان، أو بالفعل؛ نحو: ليس محبوب الغادرون⁴.

1 انظر ما يتصل ويوضح هذا فى رقم 4 من هامش ص 462.

2 انظر رقم 2 من هامش ص 445.

3 انظر رقم 6 من هامش ص 461.

4 "ليس" فعل ماضٍ. "محبوب" اسمها مرفوع، وأصله مبتدأ، "والغادرون" نائب فاعل "لمحبوب"، مرفوع بالواو، ويغنى عن خبر ليس فهو من المواضع التى يغنى فيها المرفوع مع بقاءه مرفوعاً - عن المنصوب، وقد أشرنا لهذا فى رقم 2 من هامش ص 444، كما أشرنا هناك إلى صورة أخرى، هي: أن المبتدأ لا يحتاج إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفاً ناسخاً يعمل على الوجه الذى وضحه المثال الذى فى رقم 1 من هامش ص 566. جاء فى حاشية الصبان هنا - عند الكلام على إعراب الوصف الواقع بعد أداة النفي "ليس" - ما يقارب النص الآتي: "إدخال اسم "ليس" فيما نحن فيه هو باعتبار كونه مبتدأ فى الأصل. وكذا يقال فى اسم "ما" عند اعتبارها حجازية، وكذلك إدخال

الفاعل - ونائبه - فيما نحن فيه، هو باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدأ في الأصل. وكذا يقال في خبر "ما" الحجازية، ثم في إغناء الفاعل - أو: نائبه - عن خبر "ليس" أو "ما" إغناء مرفوع عن منصوب. ولا ضرر في ذلك، ويظهر أنه لا يقال: هذا الفاعل أو نائبه - في محل نصب، باعتبار إغنائه عن خبر: "ليس"، أو: "ما"، لأنه ليس للأداة "ما" أو: "ليس" في هذه الحالة خبر محله الفاعل - أو نائبه - بل الذي تستحقه بعد اسمها فاعل - أو نائب - لاسمها". أهـ. بتصرف قليل يوضح ما غمض من بعض ألفاظ قليلة.

(449/1)

أوبالاسم؛ نحو: غيرُ نافعٍ 1 مألٌ حرامٌ. وغيرها من أدوات النفي التي تدخل على الأسماء. بخلاف ما لا يدخل عليها؛ مثل: لم، ولما، ولن، فإنها أدوات نفي مختصة بالمضارع. وقد يكون النفي لفظياً؛ لوجود لفظه كما سبق، أو معنوياً في نحو: إنما قائم الحاضرون، لأنه في قوة: ما قائم إلا الحاضرون. وإذا نقص النفي بإلا لم يتغير الحكم السابق؛ نحو: ما قائم إلا الحاضرون.

وكذلك الاستفهام قد يكون بالحرف نحو: أحافظُ الصديقان العهد؟ هل عالمٌ أمّا الخبر؟ أوبالاسم؛ نحو: كيف جالسُ الضيوف؟ ومن مكرمٌ الآباء! ومتى قادمُ السائحون؟.

"وكلمة "كيف" حال من الفاعل وهو "ضيوف" مبنية على الفتح في محل نصب 2. و "من" مفعول به لكلمة: مكرم، مبني على السكون في محل نصب. و "متى" ظرف لكلمة: "قادم مبني على السكون في محل نصب".

وقد يكون الاستفهام مقدراً يدل عليه دليل؛ نحو: واقف الرجلان أم قاعدان؟ فوجود "أم" دليل على أنها مسبوقة باستفهام؛ شأن "أم" التي لطلب التعيين.

"د" سبق 3 أن المبتدأ الذي يستغنى بمرفوعه عن الخبر مقصور على نوع معين من المشتقات "أى: من الوصف"؛ وعلى الجامد المؤول بالمشتق وقد سبقت أمثله. ومن أمثله أيضاً بعض أساليب سماعية وقع فيها المبتدأ اسماً جامداً ليس له خبر؛ وإنما له اسم مرفوع يغني عن الخبر؛ وذلك لتأول الجامد بالمشتق،

1 "غير" مبتدأ، مضاف. "نافع" مضاف إليه مجرور. "مال" فاعل، لنافع، يغني عن

الخبر، لأن المعنى. "ما نافع مال حرام"، فأنزلنا: "غير نافع" منزلة: "ما نافع"، لأن
المضاد والمضاد إليه بمنزلة الشيء الواحد، ولهذا يقال: إن الوصف هنا - وهو كلمة:
"نافع" ليس مبتدأ ومثله ورد من قوله الشاعر:
غير لاه عداك فاطرح اللهو ... و، ولا تغتر بعارض سلم
"فغير مبتدأ مضاد، و "لاه" مضاد إليه مجرور، و "عدا" فاعل للوصف: لاء" يغني
عن الخبر: ومثل قوله:
غير مأسوف على زمن ... ينقضي بالهم والحزن
فالجار والمجرور "على زمن" نائب فاعل للوصف "مأسوف، اسم المفعول" يغني عن الخبر.
2 في هامش ص 509 أوجه إعراب: "كيف".
3 في ص 442 وفي "ب" من ص 448.

(450/1)

كقولهم لا نُولُك أن تفعل كذا ... يريدون: ما متناولك أن تفعل ... أى: ليس متناولك
هذا الفعل، فليس هو الذى تتناوله. والمراد لا ينبغي ولا يليق بك تناوله. فكلمة: "نول"
جامدة؛ لأنها مصدر بمعنى: التناول، ولكنها مؤولة بالمشتق؛ إذ معناها: متناول، فهى
بمعنى اسم المفعول، وتعرب مبتدأ، بمعنى: متناول، والمصدر المؤول من أن والفعل
والفاعل: "أن تفعل" فى محل رفع نائب فاعل لها. ولا مانع من أن تكون كلمة "نول"
مبتدأ والمصدر المؤول فى محل رفع خبره. وبهذا لا تحتاج إلى تأويل.
وكذلك وردت أساليب أخرى قليلة "لا يجوز القياس عليها" وقع فيها المبتدأ وصفاً لا
خبراً له، ولا مرفوع يغنى عن الخبر، منها؛ أقل رجل يقول ذلك. والمراد؛ قلّ رجل يقول
ذلك¹؛ أى: صَغُرَ شأ، ه وحُفِر. فقل إن المبتدأ لا يحتاج هنا إلّ الخبر، وجملة: "يقول
ذلك" صفة "لرجل" النكرة؛ لأن حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المبتدأ إلى
الخبر؛ فتُفَضِّل الصفة على الخبر؛ فتغنى عنه. وقيل السبب هو: أن المبتدأ ليس مبتدأ فى
المعنى؛ إذ الكلام ليس مقصوداً به التفضيل، وإنما المعنى: قلّ رجل يقول ذلك؛ فهو مبتدأ
فى ظاهره، فعل فى معناه وحقيقته؛ فكيفنى بالمضاد إليه الذى هو فاعل فى الأصل،
ويستغنى به عن الخبر. وقيل: إنه مبتدأ والجملة هى الخبر؛ والأخذ بما رأى وحده أوفق؛

لمسايرته الأصل العام الذي يقضى بأن للمبتدأ خبراً، أو مرفوعاً يغني عنه. على أن هذا الأسلوب سماعي لا يجوز القياس عليه، فذكره ليفهمه من يراه في النصوص المسموعة؛ فيقتصر عليها في الاستعمال.

هـ- أشرنا في "رقم 2 من هامش ص 402" إلى المبتدأ إلى لا يحتاج لخبر إن كان هذا المبتدأ وصفاً ناسخاً يعمل؛ كالمثال الذي في رقم 1 من هامش ص 511 كما أشرنا في رقم 3 من هامش ص 406 إلى الناسخ الذي يحتاج لخبر منصوب فيستغنى عنه بمرفوع. و إذا كان الخبر هو الذي يتمم الفائدة مع المبتدأ - على الوجه المشروح

1 ومن معانيه أيضاً نفي الجنس، أي: لا رجل يقول ذلك وهو من الألفاظ الملازمة للابتداء- كما سيجي في ج" من هامش ص 543-.

(451/1)

.....

فيما تقدمم 1 فأين الخبر في مثل: فلان - وإن كثر ماله - لكنه بخيل؟ . وهذا تعبير يتردد على ألسنة بعض السابقين من "المولدين 2" الذين لا يستشهد بكلامهم ومثله: فلان - وإن كثر ماله - إلا أنه بخيل. وكلا التعبيرين ظاهر القبح والفساد 3 بالرغم مما حاوله بعض متأخري النحاة- كما نقل الصبان 4 من تأويله تأويلاً غير مستاغ، ليصحح الأول على أحد اعتبارين: أولهما: أن جملة الاستدراك هي الخبر، بشرط اعتبار المبتدأ مقيداً بالقييد المستفاد من الجملة الشرطية التي بعده، فإن المراد، فلان مع كثرة ماله، ن بخيل ... أو: فلان الكثير المال بخيل، أو نحو هذا.... والتكلف المعيب ظاهر في هذا. ثانيهما: أن يكون الخبر محذوفاً والاستدراك منه. أي: فلان دائب العمل وإن كثر ماله لكنه بخيل. أو.... وهذا الوجه المعيب ينطبق على المثال الثاني أيضاً 5.

1 ص 442 ورقم 8 من هامشها.

2 جاء في المصباح المنير ما نصه في مادة "ولد": "رجل مولد، بالفتح: عربي غير محض،

و "كلام مولد" كذلك". أه. وغير محض، أي غير خالص. وفي الأساس ما نصه:
"ولدوا حديثا وكلاما: استحدثوه. وكلام مولد: ليس من أصل لغتهم. وشاعر مولد" أه.
3 أما في الأسلوب الأول فلعدم وقوع "لكن" بين جملتين، كما تقتضي بهذا الضوابط
التي توجب أن تقع أداة الاستدراك "وهي" لكن" مشددة النون، وساكنتها" بين جملتين،
كما توجب ألا تقع في صدر جملة تعرب خبرا عن مبتدأ، إذ المبتدأ ليس جملة، فلا
تتوسط بين جملتين،

وأما في الأسلوب الثاني فالأنه نوع من الاستثناء غير معروف عن العرب الذين يستشهد
بكلامهم.

4 "ج 1" أول باب: "المبتدأ والخبر"، عند تعريف الخبر.

5 سيجيء لهذا البحث بيان آخر في رقم 22 من هامش ص 471، وإشارة أخرى عند
الكلام على: "لكن"، في رقم 2 من 2 ص 6300-- وكذلك في ج 4 ص 407، مم
155 حيث نجد وجهها ثالثا، هو: زيادة "إن" وهو معيب هنا.

(452/1)

المسألة الرابعة والثلاثون: تطابق المبتدأ الوصف مع مرفوعه

إذا كان المبتدأ وصفاً متقدماً فله مع مرفوعه حالتان؛ إحداهما: أن يتطابقا في الأفراد،
والثانية، والجمع والأخرى: ألا يتطابقا.

"أ" فإن تطابقا في الأفراد مع تقدم الوصف "مثل: أحضر القلم؟ - ما مهزوم الحق"
جاز أن يعرب الوصف المتقدم مبتدأ والاسم المرفوع به فاعلا، أونائب فاعل، على
حسب نوع الوصف، وجاز أن يعرب الوصف خبراً مقدماً. والاسم المرفوع بعده مبتدأ
مؤخراً. ففي المثال الأول يجوز أن تكون كلمة: "حاضر" مبتدأ، وكلمة: "القلم" فاعل
أغنى عن الخبر. ويجوز أن تكون كلمة: "حاضر" خبراً مقدماً. والقلم مبتدأ مؤخراً.
وفي المثال الثاني يصح أن تكون كلمة: مهزوم؛ مبتدأ "والحق" نائب فاعل أغنى عن
الخبر. كما يجوز أن تكون كلمة: "مهزوم" خبراً مقدماً و"الحق" مبتدأ مؤخراً.

والمطابقة في الأفراد على الوجه السابق الذى يبيح الإعرابين المذكورين تقتضى المطابقة
في التذكير والتأنيث حتماً؛ فإن اختلفت في مثل: "أمغرد في الحديقة عصفورة؟" وجب
إعراب الوصف مبتدأ، والاسم المرفوع بعده فاعله أونائب فاعل على حسب نوع
الوصف، ولا يصح إعراب الوصف خبراً مقدماً

-
- 1 المراد به: التماثل في الأفراد، والتثنية، والجمع، وما يصحب ذلك من التأنيث، والتذكير وقد سبقت صور هامة منه "في: "ح" من ص 262" وهي غير الآتية هنا، وفي ص 455، والتطابق أنواع يذكر كل نوع في الباب الذي يتناسبه، كما قلنا في 2 من هامش ص 2622 أما غير الوصف ففي ص 457.
- 2 لأن الوصف المتأخر لا يصح أن يسبقه مرفوعه "الفاعل، أو نائب الفاعل"، إذ الوصف بمنزلة الفعل في هذا، والفعل لا يتقدم عليه مرفوعه.
- 3 فالاسم المرفوع باسم الفاعل وصيغ المبالغة، أو بالصفة المشبهة، أو بأفعل التفضيل - يعرب فاعلا، والمرفوع باسم المفعول يعرب نائب فاعل - كما سبق في رقم 2 من هامش ص 442 -- ولا يميزون تطبيق هذا الحكم على نحو: "هل من خالق غير الله...." لما تقدم في رقم 2 من هامش ص 448 - وهناك الرد عليه.
- 4 ويعرب نائب فاعل حين يكون الوصف إسم مفعول - كما أشرنا في رقم 3 -.

(453/1)

مع إعراب الاسم المرفوع مبتدأ مؤخرًا؛ وذلك لعدم تطابقهما في التأنيث؛ إذ لا يصح أن نقول: أعصفورة مغرد في الحديقة.

ومما يجوز فيه الأمران أيضاً: أن يكون الوصف أحد الألفاظ التي يصح استعمالها بصورة واحدة في الأفراد والتأنيث وفروعهما من غير أن تتغير صيغتهما؛ مثل كلمة: "عدو"، فيصح: اللص عدو - اللسان عدو - اللصوص عدو - اللصة عدو - اللصتان عدو - اللصات عدو ... فمثل هذه الكلمة التي يصح فيها أن تلزم صورة واحدة في جميع الأساليب يجوز فيها إذا وقعت مبتدأ وبعدها اسم مرفوع: "مثل: أعدو للصوص - أعدو للسان - أعدو للصوص ... " أن يكون هذا الاسم المرفوع بها فاعلاً لها أو نائب فاعل، على حسب نوع الوصف. كما يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا. فهذه مسألة أخرى يجوز فيها الأمران 1. ومثلها المصدر الذي يصح أن يستعمل بلفظ واحد في استعمالاته المختلفة؛ مثل: أحاضر عدل - أحاضرون عدل - أحاضرون عدل ... و ...

وإن تطابقاً في التثنية أو الجمع "مثل: ما السابحان المحمدان - ما السابحون المحمدون"، فالأحسن - في رأى جمهور النحاة 2 - أن يعرب الوصف خبراً مقدماً والاسم المرفوع

بعده مبتدأ مؤخرًا 3.

"1 و1" ومن الكلمات التي قد تستعمل بلفظ واحد في الأساليب المختلفة: "صريح"، و "محض" "في مثل: هذا عربي محض، أي: خالص العروبة، وعربيا في محض، وعرب محض" و "رسول"، و "صديق"، و "قنعان" "بضم القاف، وسكون النون، رجل قنعان، أي: يقنع الناس بكلامه، ويرضون برأيه، وامرأة قنعان، ونسوة قنعان.... كل ذلك بغير تشبيه ولا جمع، ولا تأنيث...." و "د لا ص"، "يقال: درع د لا ص، أي: براقعة، بلفظ واحد في الاستعمالات كلها إلى غير ذلك من الألفاظ التي ورد كثير منها في آخر الجزء الثاني من "المزهر" للسيوطي.

2 وقيل هو واجب، لما سيجيء في رقم 3 بعد هذا مباشرة.

3 وفي هذا الرأي يقول ابن مالك:

والثان مبتدأ وذا الوصف خبر ... إن في سوى الأفراد طبقا استقر يريد "بالتاني: الاسم المرفوع بعد الوصف، فيعرب مبتدأ مؤخرًا، ويعرب الوصف خبرا مقدما بشرط أن يكون ذلك الاسم طبقا، "أي: مطابقا" للوصف في غير الأفراد، بأن يطابه في التثنية. والجمع، ونحن لا نوافق النحاة القدامي على رأيهم هذا، لأن حجتهم واهية، فهم يقولون إن الوصف في هذه الصورة لو أعرب مبتدأ وما بعده فاعله أو نائب فاعله، لترتب على ذلك أن يكون الوصف =

(454/1)

"ب" وإن لم يتطابقا فإن كان الوصف مفردًا ومرفوعه مثنى أو جمعًا "مثل: أعالم الحمدان؟" محبوب الحمدون؟" صح التركيب في هذه الصورة الحالية من المطابقة، ووجب إعراب الوصف مبتدأ، وإعراب مرفوعه فاعلا أو نائب فاعل على حسب حاجة الوصف - أغنى عن الخبر، ولا يجوز أن يكون مرفوعه مبتدأ لئلا يترتب على ذلك أن يكون المبتدأ مثنى أو جمعًا والخبر مفردًا؛ وهذا لا يجوز ويتساوى في هذا الحكم أن يكون مرفوع الوصف اسمًا ظاهرًا، وضميرًا بارزًا 1 ...

أما في غير هذه الصورة فلا يصح التركيب؛ ويكون الأسلوب فاسدًا. فمن الصور الفاسدة: أن يكون الوصف مثنى والاسم المرفوع مفردًا؛ مثل: ما قائمان محمد، أو يكون الوصف مثنى والاسم المرفوع جمعًا؛ نحو: أقائمان

= مثني، أو مجموعا، والوصف عندهم إذا رفع اسما بعده، يكون بمنزلة الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع، فكذلك ما هو بمنزلة. ونقول هنا ما قلناه من قبل - في رقم 2 من هامش ص 448-، وهو أن أساس رأيهم التوهم، والتخيل، والقياس الجدلي، لا اليقين، ولا الظن القوي، أو ما يدانيه، ولا القياس الحقيقي على ما نطقت به العرب، ففيه ما فيه من تحكم لا داعي له، فقد تكلم العرب الفصحاء بمثل هذا الأسلوب كثيرا، ولم يقولوا لأحد إن الوصف مبتدأ أو غير مبتدأ، ولم يقولوا في المرفوع بعده إنه يجب أن يكون مبتدأ والوصف خبره ... لم يقولوا شيئا من ذلك ولم يتعرضوا للناحية الإعرابية. فكل حقهم وحق اللغة علينا ألا نخالف نصح هذا الأسلوب عند الصياغة كما ورد عنهم في تأدية معنى معين، وألا نخرج عن طريقتهم في تكوينه، وضبط مفرداته، ومعناه، أما ما عدا ذلك من الأسماء والتسميات والإعرابات - فلا شأن لهم به، وإنما هو شأن المعنيين بالدراسات اللغوية والنحوية في العصور المختلفة، وقد ترتب على رأي النحاة القدامي تعدد التقسيم في مطابقة الوصف، وكثرة الأحكام، فكان هناك التطابق في الأفراد، وله حكمان، وهناك التطابق في التثنية والجمع، ولكل حكمه. والرأي السامح الذي يرتضيه العقل أن التطابق في الأفراد كالتطابق في التثنية وفي الجمع، فما يجوز في حالة الأفراد يجوز في غيره عند التطابق، وبذلك ندخل التطابق كله في قسم واحد متفق في حكمه، ونستغنى عن التطابق في حالي التثنية والجمع وعن حكمه المستقل. ولن يترتب على ذلك ضرر في طريقة صوغ الأسلوب، ولا في ضبط كلماته وحروفه، ولا في معناه، كما قلنا.

وفوق هذا فرأينا يسائر بعض اللهجات الصحيحة التي تناقض حجة النحاة في قولهم: إن الفعل لا تلحقه علامة تثنيته ولا جمع، وأن ما يشبهه يسير على منواله، ذلك أن بعض القبائل العربية الفصيحة يخالف هذا، فليحق بالفعل علامة التثنية والجمع، وبلغتهم أخذ فريق كبير من النحاة. كما سيجيء في ج 2 باب: "الفاعل" وأحكامه ومنها: الحكم الرابع، م 55 ص 71 فالرأي بتوحيد التطابق رأي فيه تيسير فوق مسايرته للعقل والنقل.

1 ومن أمثلة الضمير البارز قول الشاعر:

خليلي، ما واف بعهدي أنتما ... إذا لم تكونا لي على من أقاطع
فليس ممن اللازم أن يكون مرفوع الوصف اسما ظاهرا. فقد يكون ضميرا مستترا أو بارزا، وقد يكون ضميرا متصلا مجرورا بحرف جر، "كالمثال الذي سبق في رقم 22 من هامش ص 445 و 4 من هامش ص 462."

المحمودون؟. أويكون الوصف جمعاً، والاسم المرفوع مفرداً، مثل: أحاضرون محمد؟
 أويكون الوصف جمعاً والاسم المرفوع مثنى؛ نحو: أحاضرون الرجالن ... وهكذا كل
 صورة تخلو من المطابقة الصحيحة.
 من كل ما تقدم يمكن تلخيص الحالات الإعرابية الخاصة بالمبتدأ الوصف في ثلاث1:
 الأولى: وجوب إعرابه مبتدأ يرفع فاعلاً، أو نائبه - إذا لم يطابق ما بعده. وهذه الحالة
 مقصورة على أن يكون الوصف المتقدم مفرداً، والاسم المرفوع بعده مثنى أو جمعاً؛ نحو:
 أسابح الحمودان؟ - أسابح الحمودون؟
 الثانية: وجوب إعرابه خبراً2 مقدماً والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا، وذلك عند
 تطابقهما في التثنية أو في الجمع؛ نحو: أنائمان الرجالن؟ أنائمون الرجال؟
 الثالثة: جواز الأمرين إن تطابقا في الأفراد، وما يقتضيه3. مثل أقرىء الجندي؟ وفي
 بعض مسائل سبقت الإشارة إليها4.

- 1 مع "مراعاة المحكوم عليه والمحكوم به، فهذه المراعاة واجبة دائماً، ولها الاعتبار
 الأول، وتقضي بأن يكون المحكوم عليه هو المبتدأ، والمحكوم به هو: الخبر
 وقد شرحنا هذا في هامش ص 442.
- 2 وذلك رأي كثير من النحاة، ورأينا جواز الأمرين، لما بسطناه في رقم 3 من هامش
 ص 454
- 3 ما لم يمنع مانع آخر سبق توضيحها في ص 453. وكمرعاة المحكوم والمحكوم عليه.
 4 في ص 454.

.....

زيادة وتفصيل:

"أ" هناك أنواع أخرى من المطابقة الواجبة، أو الجائزة، أو الممنوعة فيجب أن يكون الخبر
 مطابقاً للمبتدأ في الأفراد والتذكير، وفروعهما1؛ بشرط أن يكون الخبر مشتقاً لا

يستوى فيه التذكير والتأنيث، وأن يكون جارياً على مبتدئه. ومن الأمثلة: محمود غائب، الحمودان غائبان، الحمودون غائبون. فاطمة غائبة. الفاطمتان غائبتان، الفاطمات غائبات ... فلا تطابق في مثل: زينب إنسان، ولا مثل: أتعرفُ الدنيا خداعة؟ وهي إقبال وإدبار؛ لعدم اشتقاق الخبر. ولا في: هذا جريح؛ لأن الخبر وصف يستوى فيه المذكر والمؤنث "وسيجىء في باب التأنيث من الجزء الرابع تفصيل هذه المسألة" ولا في: سعاد كريم أبوها؛ لأن الخبر جار على غير مبتدئه. وإذا كان المبتدأ جمعاً لما لا يعقل جاز في خبره أن يكون مفرداً مؤنثاً، أو جمعاً سالماً مؤنثاً، أو جمع تكسير للمؤنث، أو جمع تكسير للمذكر؛ مراعاةً لمفرده المذكر غير العاقل - إن لم يمنع من الجُمُوع السالفة ما نع آخر - نحو: العقوبات رادعة، أورادعات، أوروداع - البيوت عالية، أو عاليات، أو عوال، أو: أعال، جمعُ أَعْلَى. فإن كان المبتدأ جمع مؤنث للعاقل جاز في خبره أن يكون مفرداً مؤنثاً، أو جمع مؤنث سالماً، أو جمع تكسير للمؤنث؛ نحو المتعلمات نافعة، أو نافعات، أو نوافع. وقد سبق لهذا - وحالات أخرى - بيان عند الكلام على تطابق الضمير ومرجعه².

1 وكذلك تسري المطابقة وجوبا، على المبتدأ المتعدد-- مثني، أو جمعا- إذا كان تعدده بطريق التفريق، أي: عطف بعض الأفراد على بعض، نحو: الأرض والقمر كوكبان في المجموعة الشمسية، ونحو: محمود وصالح مخترعون ... ومن التثنية بالتفريق قول الشاعر:

الكبر والحمد ضدان. اتفاقهما ... مثلي اتفاق فتاء السن والكبر
"الفتاء: الشباب". وقد يكون تعدد المبتدأ بمراعاة معطوف محذوف، نحو: راكب الناقة - طليحان - بالبيان الذي في أول ص 453.

2 انظر رقم 11 من هامش ص 22 ثم ص 262 "ح" ثم في رقم 6 من هامش ص 321 ثم في ص 3349 وهامشهما وص 457 وما بعدها، ويحيى له بيان أيضا في ج 3 ص 4300 م 114 - باب النعت- وفيه إن بعض المراجع التي أخذ منها.

(457/1)

وقد يُدَكَّر المبتدأ لمراعاة الخبر؛ كقوله تعالى: {فَدَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ} والإشارة المثناة راجعة إلى اليد والعصا قبل هذه الآية¹، وهما مؤنثتان، ولكن المبتدأ هنا مذكر لتذكير

الخبر، ومثله قوله تعالى: { فَلَمَّا رَأَى لَشَّمْسٍ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ } 2 ... فاسم الإشارة: "هذا" مذكر، مع أن المشار إليه - وهو: الشمس - مؤنث، فحق الإشارة إليها أن تكون باسم إشارة للمؤنث مثل: "هذه". قال الرمخشي: "فإن قلت: ما وجه التذكير؟ قلت: جعل المبتدأ مثل الخبر، لكونهما عبارة عن شيء واحد؛ كقولهم: "ما جاءت حاجتك" 3؟ أى: ما صارت حاجتك؟ - ومن كانت أمك؟ ... - ومثل هذا ينطبق على الآية السابقة وهي: "هذا ربي". على أن التذكير في هذه الآية واجب لصيانة "الرب" عن شبهة التأنيث لوقيل: "هذه ربي". ألا تراهم قالوا في صفة "الله": "علام"، ولم يقولوا: "علامة" - وإن كان "العلامة" أبلغ -؛ احترازاً من علامة التأنيث. اهـ ببعض اختصار.

ومن تأنيث المبتدأ المذكر مراعاةً لتأنيث الخبر قراءة من قرأ قوله تعالى: { ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَلِلَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ } بالتاء في أول المضارع: "تكن" لتأنيث اسم الناسخ؛ وهذا الاسم هو المصدر المنسك المتأخر، وهو في أصله مذكر، ولكنه أنث موافقة للخبر المتقدم، وبسبب تأنيث هذا الخبر أنث الفعل "تكن".

وإذا كان الخبر دالاً على تقسيم أو تنويع جاز عدم مطابقته للمبتدأ في الأفراد وفروعه؛ نحو: الصديق صديقان، مقيم على الود والولاء، وتارك لهما، والإخاء إخوان، خالص لله، أو لمغنم عاجل. وكقولهم: المال أنواع؛ محمود الكسب، محمود الإنفاق؛ وهذا خيرها. وخبيث الثمرة خبيث المصرف؛ وهذا شرّها، وما اجتمع له أحد العيين وإحدى المزيتين؛ وهو بمنزلة بين المنزلتين السالفتين.

- 1 في قوله تعالى في سورة "القصص": { وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ... } - راجع ما قاله أبو حيان في البحر عند تفسيره الآية، ج 7 ص 117.
- 2 سبقت الإشارة لهذا في رقم 7 من ص 265 ورقم 6 من هامش ص 321.
- 3 بيان هذا الأسلوب وإعرابه في هامش رقم 1 من ص 556.

(458/1)

وقد تختلف المطابقة بين المبتدأ المتعدد الأفراد والخبر المفرد إذا كان المبتدأ متعدد الأفراد

حقيقة، ولكنه يُنزل منزلة المفرد؛ بقصد التشبيه، أو المبالغة، أو نحوهما؛ سواء أكان بمنزلة المفرد المذكر أم المؤنث، وقد اجتمعا في قولهم: المقاتلون في سبيل الله رجل واحد وقلب واحد، وهم يد على من سواهم، وقولهم: التجارب مرشد حكيم، والمتنفعون بإرشاده قلعة ترتد دوتها الشدائد، ومن أمثلة التعدد الحقيقي أيضاً، قول الشاعر:

المجد والشرف الرفيع صحيفة ... جعلت لها الأخلاق كالعنوان

وقد يختلفان تذكيراً وتأنيثاً، ولكن مع أفراد المبتدأ وعدم تعدده وسبب الاختلاف - كسابقه - المبالغة، أو التشبيه ونحوهما؛ مثل: الشدة مرب حازم، والتجربة معلم نافع، واللص هيابة، والمؤرخ نَسابة. وقد يختلفان كذلك إذا كان المبتدأ اسم جنس جميعاً على الوجه الذي سبق تفصيله¹.

ومن الخبر الذي يجوز فيه التذكير والتأنيث كلمتا: "أحد. وإحدى" المضافتين، إذا كان المضاف إليه لفظاً يخالف المبتدأ في التذكير أو التأنيث؛ فيجوز في الكلمتين موافقة المبتدأ، أو الخبر، مثل: المال أحد السعادتين، أو: إحدى السعادتين، بتذكير "أحد" مراعاة للمبتدأ المذكر "المال" وبالتأنيث مراعاة للمضاف إليه المؤنث، وهوكلمة: السعادتين. ومثل: الكتابة أحد اللسانين، وإحدى اللسانين، بالتأنيث أو التذكير، طبقاً لما سلف².

وقد يكون الخبر مؤنثاً والمبتدأ مذكراً مضافاً إلى مؤنث؛ فيستفيد التأنيث من المضاف إليه، أو العكس؛ "بأن يكون الخبر مذكراً والمبتدأ مؤنثاً مضافاً إلى مذكر؛ فيستفيد منه التذكير". ويشترط في الحالتين أمران³.

أ- أن يكون المبتدأ المضاف صالحاً للحذف، وللاستغناء عنه بالخبر من غير أن يفسد المعنى.

ب- وأن يكون المبتدأ المضاف كلاً للمضاف إليه، أو جزءاً منه، أو مثل الجزء ... و ...

11 في ص 21 و 2265.

2 راجع رقم 7 من 265 ورقم 6 من هامش 321 ففيهما بعض إيضاح لهذه المسألة والتي تليها.

3 راجع البيان والتفصيل الخاص بهذا الحكم في ج 3 ص 622 م 93 باب الإضافة.

ومن أمثلة اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث قول الشاعر:
وما حُبُّ الديارِ شَغَفَنَ قلبي ... ولكن حُبُّ مَنْ سَكَنَ الديارا
ومن أمثلة اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه قولهم: رؤيةُ الفكرِ عواقبُ الأمور
مانعٌ له من التسرع.

وهناك حالات هامة من المطابقة وأحكامها المختلفة أشرنا إليها فيما سبق¹.
ح- الغالب أن البديل يرتبط به ما بعده، ويعتمد عليه، فيطابقه في حالتي التذكير
والتأنيث وغيرهما، نحو: إن الغزال عينه جميلة، وإن الفتاة جفنها فاتر، ينصب كلمتي
"عين" و"جفن" - وهما بدلان - وتأنيث خبر "إن" في المثال الأول، وتذكيره في الثاني.
ولولا أن الملاحظ هو البديل - وأنه بمنزلة المبدل منه - لوجب التذكير في الأول،
والتأنيث في الثاني. ولا مانع من العدول عن البديل فيما سبق إلى المبتدأ في الكلمتين،
ولعله الأحسن؛ لبعده عن اللبس الناشئ من البديل. ولا بد عند مراعاة الغالب من
عدم وجود قرينة تمنع منه، وتدل على غيره. ومن غير الغالب قول الشاعر:
إن السيوفَ غُدُوها ورواحها ... تركت هَوازن مثلي قرن الأعْصَب²
فقد جاء الفعل "ترك" مؤنثاً مراعاة لاسم: "إن"، لا للبديل³ ...

1 في رقم 22 من هامش ص 457 بيان مواضعها، وأرقام صفحاتها ...

2 الأغضب: الحيوان المكسور قرنه.

3 راجع في هذه المسألة الصبان ج 3 آخر باب: "البديل" والخضري ج 2 أول ذلك
الباب.

وستجيء في الجزء الثالث من "النحو الوافي" ص 652 م 126 باب: "البديل".

المسألة الخامسة والثلاثون: أقسام الخبر

عرفنا¹ أن الخبر جزء أساسي في الجملة؛ يكملها مع المبتدأ الذي ليس بوصف² ويتمم
معناها. وهو ثلاثة أقسام: مفرد، وجملة. وشبه جملة³.
القسم الأول: الخبر المفرد:

وهو ما كان كلمة واحدة، أو بمنزلة الواحدة 4 "أي: ليس جملة، ولا شبه جملة" وهو ما جامد 5، فلا يرفع ضميرًا مستترًا 6 فيه، ولا بارزًا، ولا اسمًا ظاهرًا؛

1 في ص 442.

2 لأن الجزء الذي يكمل الجملة مع المبتدأ الوصف لا يسمى خبرًا، وإنما يسمى - كما سبق في ص 444 - "مرفوع الوصف"، سواء أكان المرفوع فاعلاً، أم نائب فاعل، ويقول ابن مالك في الخبر:

والخبر الجزء المتم الفائدة ... كالله بر والأأيادي شاهده

"الله بر" مبتدأ وخبر، وكذلك: "الأأيادي" مبتدأ، مرفوع بضممة مقدرة على الياء، و "شاهدة" خبر مرفوع. ولم يصرح ابن مالك بأن الخبر يكمل الجملة بشرط أن يكون مع المبتدأ، لضيق الظلم، والاكتفاء بالمثالين.

3 يراد بشبه الجملة في هذا الباب أمران، هما: الظرف، والجار مع مجروره، أما في صلة الموصول فيراد به هذين، وأمر ثالث، هو: "الصفة الصريحة" التي تقع صلة "أل" - على التفصيل التي ذكرناه في ص 384 و 475.

4 ما هو بمنزلة الواحدة يشمل أنواع الاسم المركب، والمركب المزجي، والمركب العددي، الذي يلحق به "مثل: هذه نيويورك - أنتم أحد عشر" والمركب الإسنادي "مثل: هذا "جاء، الله".... ولا يدخل الإضافي.

5 أي: ليس مشتقاً. ويذكر هنا كثيراً: الوصف، بمعنى: المشتق.

6 إلا عند التأويل، "مثل: قلب الظالم حجر. أي: قاس لا يلين"، "يد الشجاع حديد. أي: قوية". ولا يصح التأويل بالمشتق إذا أريد بالجامد ذاته الأصلية حقيقة أو مبالغة، كأن يرى أسداً حقيقياً فنقول: هذا أسد، أو: ترى شجاعاً فتقول على المبالغة والأدعاء المجازي: هذا أسد. كما لا يجوز التأويل إذا أريد التشبيه البليغ في: هذا أسد، أي: هذا كالأسد في الشجاعة، وقد سبق بيان الجاري مجرى المشتق، ن وأنه مثل: هذا أسد، أي: شجاع، وكذا المنسوب، و "ذو" بمعنى: صاحب، والمصغر ... راجع "ب" من ص 448.

هذا ويجري على الجامد المؤول بالمشتق كثير من أحكام المشتق، لا تجري عليه إلا بعد التأويل....

مثل: كلمتي: "كرة" و"نهر" في قولنا: الشمس كرة، الفرات نهر، ومثل كلمتي "إقبال" وإدبار" في قول الشاعر يصف ناقته التي فقدت وليدها:
ترتّع 1 ما رتعت، حتى إذا أدركت 2 ... فإنما هي إقبال وإدبار 3
فالخبر في الأمثلة السابقة فارغ من الضمير المستتر، وغير رافع لضمير بارز أو لاسم ظاهر بعده.

وإما مشتق 4 "وصف" فيرفع ضميراً مستتراً وجوباً، أو يرفع ضميراً بارزاً، أو: اسماً ظاهراً بعده؛ مثل: الهرم مرتفع - الآثار عالية. أى: مرتفع هو. وغالية هي 5، فقد تحمل المشتق ضميراً مستتراً وجوباً يعود على المبتدأ؛ ليربط الخبرية ارتباطاً معنوياً. ومثل: ما راغب أنتم في الظلم؟ فقد رفع

1 ترعى.

2 تذكرت.

3 يريد، مقبلة ومدبرة، من شدة الحزن عليه.

4 المشتق الذي يتحمل الضمير: هو ما سبقت الإشارة إليه في ص 4448 - بأنه الذي يجري مجرى فعله في كثير من أموره، كالمشاركة في حروفه الأصلية وفي حركاته، وسكناته، وعمله، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل.... وكذلك الجامد الذي الذي تضمن معنى ذلك المشتق، كالمسوب، والمصغر، و "ذي" بمعنى: صاحب -

أما المشتق الذي لا يجري مجرى الفعل ولا يتأول به فإنه لا يتحمل ضميراً، كاسم الآلة، واسم الزمان، أو المكان، فكلمة "مفتاح" اسم آلة، مشتق من الفتح فإذا وقع خبراً في مثل قول الشاعر:

الرفق يمن: وخير القول أصدقه ... وكثرة المرح مفتاح العداوات
لم يتحمل ضميراً. وكذلك ما كان على صيغة "الزمان أو المكان": نحو، ملعب، ومطعم، ومجلس، وموعد.... فإنه لا يتحمل الضمير إذا وقع خبراً.... إنما يتحمله المشتق الجاري مجرى الفعل - كما قلنا - وذلك بشرط ألا يرفع اسماً ظاهراً بعده، نحو: أصالح غائب والده؟ أو ضميراً بارزاً، نحو: أصالح ذاهب أنت إليه؟ ففي الحالتين لم يرفع الوصف ضميراً مستتراً، لوجود فاعلة منطوقاً به في اللفظ، والوصف لا يرفع فاعلين مطلقاً، وكذلك إذا رفع ضميراً متصلاً مجروراً، مثل: الخائن مغضوب عليه، فالضمير المجرور بحرف الجار في محل رفع نائب فاعل، برغم أننا - للتيسير كما أشرنا في رقم 2 من هامش ص 445 - نقول: الجار مع مجروره نائب فاعل، والمشتق: "مغضوب" فارغ من

الضمير، إذ ليس للمشتق إلا مرفوع واحد، وقد استوفاه، وهو: البارز.
والضمير المستتر في الوصف الواجب الاستتار - كما عرفنا - إلا في بعض الصور،
ومنها: ما يوجب إبرازه، كالخصر في مثل: على ما قائم إلا هو، وكجريان الوصف على
غير ما هو له مع عدم أمن اللبس. - كما سيجيء في ص 463 - ويعرب في هاتين
الحالتين فاعلاً أو نائب فاعل على حسب نوع المشتق.
5 إذا ظهر مثل هذا الضمير بعد المشتق فالأحسن إعرابه - في غير الحالات التي أشرنا
إليها في رقم 4 - توكيدا للضمير المستتر، لا فاعلاً، مع مراعاة ما في رقم 1 من هامش
ص 464.

(462/1)

الخبر المفرد المشتق ضميراً بارزاً بعده. ومثل: الورد فاتن ألوانه، ساحر أنواعه. فكل من
الوصفين: "فاتن، وساحر" قد وقع خبراً، ورفع بعده اسماً ظاهراً. فلا بد في الخبر المشتق
من أن يرفع ضميراً مستتراً وجوباً، أو ضميراً بارزاً 1 أو يرفع اسماً ظاهراً بعده.
ومن المشتق "الوصف" ما يعرب على حسب الظاهر خبراً للمبتدأ، مع أن معناه في
الواقع لا يَنْصَبُ على ذلك المبتدأ، ولا ينسب إليه مباشرة: مثل: البنت الأب مكرمتُهُ
هى. "فالْبنت" مبتدأ أول. و"الأب": مبتدأ ثان. "مكرمة" خبر المبتدأ الثانى، مع أن
معنى هذا الخبر مُنْصَبٌّ على المبتدأ الأول وحده، لان البنت هى المكرمة؛ أى: المنسوب
لها الإكرام، دون المبتدأ الثانى.

ومثل: الشفيق الأمُّ مساعدُها، هو. فكلمة "الشفيق": مبتدأ أول، و"الأم" مبتدأ ثان.
و"مساعد": خبر المبتدأ الثانى. مع أن المعنى هذا الخبر - وهو: مساعد - واقع على
الأول، ولاحقَّ به دون المبتدأ الثانى ... ، وهكذا كل وصف وقع خبراً عن مبتدأ غريب
عن معنى ذلك الخبر، وعن مدلوله. وهذا الخبر يقول عنه النحاة. "إنه جارٍ على غير
صاحبه. أو: جارٍ على غير من هوله".

ولما كان هذا الخبر مشتقاً كان لابد أن يرفع ضميراً أو اسماً ظاهراً. غير أن الضمير هنا
يجوز إبرازه، كما يجوز استتاره، بشرط أن يكون المبتدأ المنسوب إليه الخبر والحكوم عليه
حقيقة، واضحاً لا يشبهه بغيره عند الاستتار؛ أى: بشرط أمن اللبس، كما فى الأمثلة
السابقة. وهناك أمثلة للوصف الواقع خبراً يصلح فيها أن يكون جارياً على من هوله
وعلى غير من هوله، فيقع اللبس فى المراد: نحو: "الفارس الحصان مُتَعِبُهُ" فكلمة:

"الفارس" مبتدأ، و"الحصان" مبتدأ ثانٍ "ومُتَّعِب" خبر الثاني وفيه ضمير مستتر، والجملة منها خبر الأولى. فما المراد من هذا المثال؟ أتريد الحكم على الحصان بأنه يتعب الفارس؛ فيكون الخبر جارياً على من هوله: أم نريد الحكم على الفارس بأنه يتعب

1 إن وجد داع يقتضي إبرازه - كما سبق -.

(463/1)

الحصان؛ فيكون الخبر جارياً على غير من هوله؟ الأمران مُحْتَمَلان مع اختلافهما في المعنى. وهذه هي حالة اللبس، حيث لا قرينة ترجح أحدهما على الآخر. فإن كان المراد هو المعنى الأول الذي يقتضي جريان الخبر على من هوله وجب استتار الضمير مراعاة للأصل السابق؛ ليكون استتاره دليلاً على ذلك المعنى؛ فنقول: "الفارس الحصان متعبه". وإن كان المراد هو المعنى الثاني الذي يقتضي جريان الخبر على غير من هوله وجب إبراز الضمير منفصلاً؛ ليكون إبرازه دليلاً على جريانه على غير من هوله؛ فنقول "الفارسُ الحصانُ متعبه هو" 1. فالضمير: "هو" عائد على الفارس، المنسوب إليه "أنه متعب"، والمحكوم عليه بذلك الحكم. والضمير: "الهاء" المتصل بالخبر. وهو الهاء في آخر كلمة: "متعبه" عائد إلى المبتدأ الثاني.

ومثل الكلبُ الثعلبُ مخيفهُ. "الكلب"؛ مبتدأ؛ أول. "الثعلب"؛ مبتدأ ثانٍ، "مخيف": خبر الثاني، وهو مضاف، والهاء مضاف إليه. فما المراد؟ قد نريد الحكم على الثعلب بأنه يخيف الكلب؛ فيكون الخبر جارياً على صاحبه، ويجب استتار الضمير؛ مراعاة للأصل السابق؛ ليكون استتاره دليلاً على جريانه على صاحبه. وقد نريد المعنى الثاني؛ وهو جريانه على غير صاحبه؛ فجب إبراز الضمير منفصلاً؛ ليكون إبرازه شارة على هذا المعنى؛ فنقول: الكلبُ الثعلبُ مخيفهُ هو. ويكون الضمير البارز عائداً على "الكلب" وهو المحكوم عليه حقيقة بالخبر؛ أي: بأنه المخيف. أما الضمير الثاني "وهو الهاء المتصلة بالخبر" فعائدة على المبتدأ الثاني 2.

1 في حالة اللبس وجريان الخبر على غير من هو له، يتعين أن يكون الضمير البارز فاعلاً أو نائب فاعل على حسب نوع الوصف، لأن جريانه على غير صاحبه يمنع استتاره، ويوجب إبرازه منفصلاً، فيستمر فاعلاً أو نائب فاعل كما كان قبل إبرازه، إذ

ليس للوصف إلا مرفوع واحد، فإذا كان ضميراً مستترا وطرا ما يوجب إبرازه منفصلاً بقيت له حالة الفاعلية أو النيابة عن الفاعل، ولا يعرب تأكيداً للضمير المستتر. ولا مانع أن يحل اسم ظاهر محل الضمير ليمنع اللبس، نحو: الفارس الحصان متعبه الفارس. ومن المستحسن عدم محاكاة هذا الأسلوب، إذ لا يكاد يخلو من إبهام، حتى مع إبراز الضمير - كما سيجيء -.

2 مثل هذا: قائد الجيش راجيه هو -.... ساكن الحصن حارسه هو -.... زميلة البنت مرشدتها هي -.... معلمة الطفلة محبوبتها هي.... فالضمير البارز في الأمثلة السابقة أصله مستتر ويصلح أن يكون مرجعه المضاف أو المضاف إليه، فيحصل اللبس، لعدم تعيين المرجع. ولذا يجب إبراز الضمير لمنع ذلك اللبس. نعم الأكثر في الضمير أن يعود للمضاف، لكن، قد يعود للمضاف إليه أحياناً - كما سبق البيان في رقم 2 من هامش ص 256 وله إشارة في "ز" من ص 261- فإذا برز الضمير تعين إرجاعه للمضاف.

(464/1)

وخلاصة ما تقدم:

- 1- أن الخبر الجامد لا يتحمل الضمير إلا عند التأويل الذي يقتضيه السياق¹؛ وأما المشتق فيتحمله.
 - 2- إذا جرى الخبر المشتق على غير من هوله وكان اللبس مأموناً جاز استتار الضمير وجاز إبرازه.
 - 3- وإن لم يُؤمن اللبس وجب إبرازه².
- هذا، ومن المستحسن عدم محاكاة الأساليب المشتبهة على النوع الأخير، وعدم صياغة نظائر لها؛ منعاً لاحتمال ألا يفهم المراد منها؛ بالرغم من كثرة ورودها في الكلام العربي الأصيل، كما يستحسن إهمال الرأي الذي يوجب إبراز الضمير في حالة أمن اللبس، لمخالفاته الأصول اللغة العامة.

1 على الوجه الذي سبق في ص 448 و 449.

2 إلا إن حل محله اسم ظاهر يزيل اللبس. - كما سبق في رقم 1 من هامش الصفحة الماضية- ومما يلاحظ أن وجوب الإبراز ليس خاصاً بضمير الخبر المفرد عند اللبس. بل يشمل ضمير الخبر الواقع جملة، نحو: محمد صالح أكرمه. كذلك ما يحتمل أن يكون

مفرداً أو جملة "كمتعلق الطرف والجار مع مجروره" نحو: حامد محمود عنده، أو في حديثه. كما أن اللبس وإبراز الضمير ليس مقصوداً على الخبر، بل يشمل أشياء أخرى، كالحال في مثل: ركب عادل الحصان متعبه هو، وكالنعت، في مثل: مر عادل بصديق مكرمه هو، وكالصلة في مثل عادل الحصان النافعه هو. وإذا وقعت جملة فعلية مكان واحد من الثلاثة كان الفعل في كل منها كالوصف الواقع خبراً....

(465/1)

القسم الثاني الخبر الجملة 1:

الخبر الجملة: كلمتان أساسيتان لا بد منهما للحصول على معنى مفيد؛ كالفعل مع فاعله أو نائب فاعله؛ في مثل: فرح الفائز، وأكرم النابغ. وتسمى هذه الجملة: "فعلية"؛ لأنها مبدوءة - أصالة - بفعل. وكالمبتدأ مع خبره، أو ما يغني عن الخبر في مثل: المال فائن. وهل الفائن مال؟ وتسمى هذه الجملة: "اسمية" لأنها مبدوءة "أصالة 2 باسم؛ فالجملة إما "اسمية"، وإما "فعلية" 3 وكل واحدة منهما قد تقع خبراً 4؛ فتكون هنا في محل رفع 5؛ نحو: الصيف يشتد حره. الشتاء يقسو برده 6. الربيع جؤه معتدل. الخريف جؤه متقلب. وقد اجتمعت الجملتان في قول الشاعر:

الْبَغْيُ يَصْرَعُ أَهْلَهُ ... وَالظَلْمُ مَرْتَعُهُ وَخِيمُ 7

ويشترط في الجملة والواقعة خبراً أن تشتمل على رابط 8 يربطها بالمبتدأ، إلا

1 سبق في ص 444 أن الخبر يكون جملة أو شبهها وجوباً في مسائل معينة، سيحيى بيانها في "ج" من ص 473. وبعض الأمثلة في "ج" من هامش ص 543.

22 بان يكون تقدمه أصلياً لا طارئاً لسبب بلاغي: كتقدم المفعول على فعله لإفادة الحصر في مثل: محمداً أكرمت، فإن هذا التقدم البلاغي ليس أصيلاً.

3 ما تقدم عن الجملة بنوعيتها هو اختصار لما عرضناه عنهما في رقم 5 من هامش ص 446.

4 وإذا صارت خبراً لم يصح تسميتها جملة إلا على حسب أصلها السابق، "طبقاً للبيان الذي سبق في رقم 2 من هامش ص 15 ورقم 2 من هامش ص 374"، ولا يخرج الكلمة عن الصدارة الأصلية أن يسبقها حرف عامل، مثل: "ما" الحجازية، و "لا" النافية للجنس، و "إن"، أو غير عامل مثل: "ما" و "لا" النافيتين ... فالعبرة بما يقع

بعد هذه الأدوات من فعل، فتكون الجملة فعلية، أو اسم، فتكون اسمية.

5 إذا وقعت الجملة خبراً كانت نائبة عن مفرد، لأنها واقعة موقعه، وحالة محلة، إذ المفرد هو الأصل، "طبقاً للإيضاح المفصل الذي سبق خاصاً بالإعراب المحل، ص 84 و 314 وهامشها" والمركب فرع منه. لذلك يحكم على موضعها هنا بالرفع، على معنى أنه لو وقع المفرد- الذي هو الأصل-- موقعها لكان مرفوعاً. فعند الإعراب نقول: الجملة من: المبتدأ والخبر" أو من "الفعل والفاعل".... في محل رفع خبر المبتدأ".

6 ومن هذا قول الشاعر:

الصدق يألفه الكريم المرتجي ... والكذب يألفه الدين الأخب

7 المرتع هنا: المرعي، أي: النبات الذي ترعاه الحيوانات. والأصل: مكان الرعي. والوخيم: السيء الضار.

8 هناك شروط أخرى ستجيء في الزيادة ص 471، وفي تلك الصفحة نص صريح على جواز، وقوع الجملة الإنشائية خبراً. وفيها كذلك طريقة إعراب الجملة الواقعة خبراً.

(466/1)

إن كانت بمعناه، كما سيجيء 1. وهذا الرابط - كالضمير في الجمل السالفة - ضروري؛ ولولاه لكانت جملة الخبر أجنبية عن المبتدأ، وصار الكلام مفككاً لا معنى له؛ لانقطاع الصلة بين أجزائه؛ فلا يصح أن نقول: محمد يذهب على، وفاطمة يجيء القطار ... لفساد التركيب، واختلال المعنى يفقد الرابط.

والروابط أنواع كثيرة منها:

1- الضمير الراجع إلى المبتدأ، وهو أصل الروابط وأقواها "وغيره خلف عنه"، سواء أكان ظاهراً؛ مثل: الزارع "فضله كبير" أم مستتر "أى: مقدر" مثل: الأرض، تتحرك"، وقولهم: مخالفة الناصح الأمين ثورث الحسرة، وتُعقب الندامة، أم كان محذوفاً 2 للعلم به مع ملاحظته ونيتة؛ مثل: الفاكهة "أفة بعشرة قروش" أى: أفة منها. وحجارة الهرم "حجر بوزن عشرة" أى: حجر منها. والورق "اللون لون اللبن". اللون منه. الثوب "الرائحة رائحة الزهر": الرائحة منه".

2 بشرط أن يكون معلوما. ومن المعلوم ما ينصب بفعل، نحو: الطيور الأليفة جميلة، وكل أحب، أي: أحبه. وما ينصب بوصف، نحو: الكتاب أنا معطيك، أي: معطيكه. ومن المعلوم ما يجر بمشتق، كاسم الفاعل في نحو: الآثار أنا زائر، أي: زائرها، وما يجر بحرف جر يدل على التبعية، ولا يبقى بعد حذف الضمير المجرور، نحو: السكر رطل بدرهمين، أي: رطل منه، أو يدل على الظرفية، نحو: الدهر يومان، فيوم نفرح، ويوم نحزن، أي: نفرح فيه، ونحزن منه.

وقد يكون الضمير المجرور محذوفا مع حرف الجار، لوجود نظير لهما يسبقهما فيدل عليهما، نحو: اعمل بنصحي، فإن الذي أنصحك به أنت مفلح. أي: مفلح به.

ومن المعلوم ما يكون ضميرا مرفوعا نحو: قراءة من قرأ قوله تعالى: {إن هذان لساحران....} على اعتبار: "إن" مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها جملة: أي: إن هذان لهما ساحران. والذي دعا لذلك دخول اللام على كلمة: "ساحران" التي هي الخبر، فلو كانت: "إن" حرفا بمعنى: نعم - كما يقول بعضهم - و"هذان" مبتدأ مرفوع بالألف "ولساحران" خبره مرفوع بالألف - لترتب على ذلك دخول اللام على خبر المبتدأ، وهو ضعيف عندهم!! بخلاف دخولها على المبتدأ نفسه، فقدروا دخولها على مبتدأ محذوف ضمير. إلى غير ذلك من كل موضع يحذف فيه الضمير، لوجود ما يدل عليه. هذا والضمير المحذوف غير الضمير المستتر كما أوضحنا ذلك من قبل - في رقم 3 من هامش ص 219.

"ملاحظة" يصح أن يقال: الفتيات أقبلن، أو أقبلت: ولكن أحد الضميرين قد يكون أفصح استعمالا من الآخر، طبقا للبيان الذي في رقم 1 من هامش ص 219 ولما في رقم 3 من ص 263.

(467/1)

ويشترط في الضمير أن يكون مطابقا للمبتدأ السابق في التذكير، والتأنيث والإفراد، والتثنية، والجمع.

2- الإشارة إلى المبتدأ السابق؛ نحو: الحرية "تلك" أُمْنِيَّةُ الأبطال، والإصلاح "ذلك" 2 مقصد المخلصين. ومنه قوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ} ...

3- إعادة المبتدأ السابق؛ بقصد التفخيم، أو التهويل، أو التحقير. والإعادة قد تكون

بلفظه ومعناه معاً؛ نحو: الحرية ما الحرية³؟ والحرب ما الحرب؟ والسارق من السارق؟ وقد تكون بمعناه فقط؛ نحو: السيف ما المهند؟ والأسد ما الغصنفر؟ وعلى من أبوالحسين؟ بشرط أن يكن أبوالحسين كنية على. والمراد بهما شخص واحد.

4- أن يكون في الجملة الواقعة خبراً ما يدل على عموم يشمل المبتدأ السابق وغيره؛ نحو: أما جبنُ المحارب فلا جبنَ في بلادنا، وأما هربه فلا هربَ عندنا. والعربي نعم البطل ... فعدم الجبن أمر عام يشمل جبن المحارب وغير المحارب، وكذلك عدم الهرب في بلادنا يشملهم ويشمل غيره ... والبطل الممدوح بكلمة: "نعم" يشمل العربي وغيره.

5- أن يقع بعد جملة الخبر الحالية من الرابط جملة أخرى معطوفة عليها بالواو، أو الفاء، أو ثم، مع اشتغال المعطوفة على ضمير يعود على المبتدأ السابق؛

1 مع مراعاة صورة المطابقة التي تكلمنا عليها في "ح" من ص 262، وفي هذا اقلب ص 452 وما بعدها. ومع مراعاة ما سبق أن أشرنا إليه - في رقم 1 من هامش ص 382- إذا كان المبتدأ ضميراً للمتكلم، متعدد الأخبار، وأحد الأخبار جملة فعلية، فإن الضمير الرابط يصح أن يكون للمتكلم، أو للغائب، مثل: أنا صادق أحب الإنصاف، أو: يجب الإنصاف. وكذلك إن كان المبتدأ ضميراً للمخاطب، وخبره متعدد، فإنه يجوز في الرابط أن يكون للمخاطب أو الغائب، نحو: أنت صادق تحب الإنصاف، أو: يجب الإنصاف ولا يتغير الحكم إن جعلنا الجملة الفعلية السابقة، ونظائرها، نعتاً، لا خبراً، وكذلك لا يتغير إن جعلناها حالا، بشرط أن يكون صاحب الحال معرفة، مثل: أن الصادق أحب الإنصاف وأنت الصادق تحب لإنصاف لكن مراعاة التكلم والخطاب في كل الصور السالفة. أبلغ وأسمى من مراعاة الغياب. ثم انظر ما قد يكون من المشابهة أو المخالفة بين هذه المسألة والأخرى التي سبقت في باب الوصول - ب ص 380 -

2 بشرط إعراب اسم الإشارة مبتدأ ثانياً. ويجوز فيه إعرابات أخرى لا يكون فيها الخبر جملة.

3 "الحرية"، مبتدأ أول، "ما" اسم استفهام، مبتدأ ثان، مبني على السكون في محل رفع "الحرية" خبر الثاني، والجملة من الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

فيُكتفى في الجملتين بالضمير الذي في الثانية 1 فمثال الواو: الزارع نبت الزرع وتعهده
- الطالب بدأت الدراسة واستعد لها 2 ... ومثال الفاء: الصانع تيسرت أسباب
الصناعة فأقبل غير متردد، والعامل كثرت ميادين العمل فوجد الرزق مكفولا 3. ومثال
ثُمَّ: القمر طلعت الشمس ثم اختفى نوره، والنجوم انقضت النهار ثم أشرق ضوءها.
6- أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الرابط أداة شرط حذف جوابه الدلالة الخبر
عليه، وبقي فعل الشرط مشتملا على ضمير يعود على المبتدأ؛ مثل الوالد يترك الأولاد
الصباح إن حضر - الضيف يقف الحاضرون إن قَدِمَ.
تلك أشهر الروابط. ويجوز أن تستغنى جملة الخبر عن الرابط إن كانت هي نفس المبتدأ
في المعنى 4؛ بحث يتضمن أحدهما المعنى الذي يتضمنه الآخر تماما 5؛ كأن يقول رجل
لزميله؛ ما رأيك في التجارة؟ فيجيب: رأيي. "التجارة"

1 ومثل هذا يصح في كل جملة أخرى تحتاج للرابط، كالصلة، والصفة، والحال.
2 وقد تكون الجملة الخبرية الخالية من الرابط مشتملة على اسم قد عطف عليه بالواو
اسم آخر يشتمل على "ضمير يعود على المبتدأ الأول، نحو: الضيعة شرب القمح
وزرعها. الورد تحركت فروع الأشجار وفروعه....
وقد تكون الجملة الثانية نعنا وفيها الضمير: نحو: الورد قطفت واحدة أحبها، وقد
تكون مشتملة على عطف بيان فيه الضمير، نحو: على صاحبت محمودا أخاه.
وإنما كان العطف بالواو هو الأغلب هنا لأنها هي التي تفيد مطلق الجمع، دون حروف
العطف الأخرى.
3 أما العكس وهو عطف جملة بالفاء خالية من الضمير على جملة الخبر المشتملة
عليه - فجائز، نحو: قوله تعالى: {ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض
مخضرة} . برغم أن الجملة المعطوفة على جملة الخبر بمنزلة الخبر تستحق الضمير، لا
فرق في هذا بين الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ، والواقعة خبرا للناسخ، كالتي في الآية.
4 هذا الاستغناء جائز لا واجب كما قلنا، فلا مانع أن يكون في هذه الجملة المتفقة في
معناها مع معنى المبتدأ رابط، إن أمكن، سواء أكان ضميرا.... وهو الغالب - أم غير
ضمير.

5 كل خبر ولو كان مفردا، هو في الحقيقة نفس المبتدأ في المعنى تماما، كما يتبين من
مثل: "المطر نازل" فإن النازل هنا هو: المطر، والمطر هو النازل، فكلاهما يتضمن معنى
الآخر كاملا ويساويه في المدلول، غير أن المقصود بالخبر الواقع جملة تتحد مع المبتدأ في
المعنى - هو: كل جملة مخبر بها عن مبتدأ مفرد، يدل على معنى تلك الجملة، ويحوي

مضمونها "مدلولها" فهو في ظاهره لفظ مفرد، ولكنه ينطوي على معنى الجملة وعلى مضمونها، ومن أمثلته قول - كلام - حديث - نطق - رأي ... وأيضا ضمير الشأن- وقد تقدم موضوعه في ص 2250 - مثل قوله تعالى: {قل هو الله أحد} فضمير الشأن: "هو" مبتدأ، خبره الجملة الاسمية بعده. وهذه الجملة التي وقعت خبرا خالية من الرابط، لأن معناها ومدلولها مساو تماما لمعنى المبتدأ الضمير "هو" فمدلول كل منهما هو مدلول الآخر.

(469/1)

غنى¹. فالجملة الواقعة خبراً مطابقة في معناها للمبتدأ في معناه ومدلوله؛ فكلاهما مساو للآخر في المضمون؛ فالرأى هو: "التجارة غنى" و"التجارة غنى" هي: "الرأى". ومن أمثلة ذلك: أن يتكلم متكلم فيسأله الآخر ماذا تقول؟ فيجب: قولى "الذليل مهين". كلامى "الكرامة تأبى المهانة" فجملة الخبر فى كل مثال هى نفس المبتدأ السابق فى المعنى، والمبتدأ السابق فى كل مثال يتضمن معنى الجملة الواقعة خبراً، فكلاهما يتضمن معنى الآخر، ودلالته².

"1، 1" سيجيء فى الزيادة والتفصيل طريقة إعراب هذا المثال وأشباهه. "ب" ص 471.

2 يشير ابن مالك إلى تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة، فيقول: ومفردا يأتي، ويأتي جملة ... حاوية معنى الذي سيقى له وإن تكن إياه معنى اكتفى ... بها، كنطقي: الله حسبي، وكفى أي: أن الخبر قد يكون مفردا، وقد يكون جملة. ويشترط فى الجملة أن تكون حاوية معنى المبتدأ الذي سيقى لإتمام الفائدة معه، أي: تكون مشتملة على معناه.... ويتحقق هذا الشرط بالربط بينهما بالضمير، أو ما يخلفه. فإن كانت الجملة هى المبتدأ فى المعنى "بالطريقة التى شرحناها" اكتفى بها من غير رابط، مثل: "نطقي: الله حسبي"، فالمبتدأ يتضمن معنى الخبر الجملة، والخبر الجملة يتحد فى المعنى مع المبتدأ. وفى مثل هذه الصورة يصح الاستغناء عن الرابط.

"وكلمة: معنى" الثانية فى كلام ابن مالك منصوبة على أنها: تمييز، أي: من جهة المعنى. وكلمة: "كفى" المراد منها: وكفى به، أي: بالله: حذف حرف الجر الزائد وحده، وهو

"الباء" فانفصل الضمير الذي كان مجرورا في محل رفع وصار تقديره: هو"، ثم استتر مرفوعا في الفعل "كفى". ثم قال:

والمفرد الجامد فارغ، وإن ... يشتق فهو ذو ضمير مستكين
أي: أن الخبر المفرد نوعان، فالجامد منه فارغ من الضمير، والمشتق ليس بفارغ، بل فيه ضمير مستكن، أي: مستتر. ثم قال:

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ... ما ليس معناه له محصلا
أي: أبرز الضمير الرابط مطلقا "سواء أمن اللبس أم لم يؤمن: وهذا مذهب البصريين"
إن وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى الخبر محصلا له. بأن يكون الخبر جاريا على غير من هو له. فالمراد من كلمة: "ما" المبتدأ. والضمير في: "معناه" يعود على الخبر. أي: أبرز الضمير مطلقا حيث يقع الخبر بعد مبتدأ لا يكون الخبر محصلا له. أي: لا يكون حاويا لمعناه. ولا جاريا عليه. والتعقيد في هذا البيقت ظاهر.
ومذهب البصريين فيه تضيق من غير داع، حيث يوجب إبراز الضمير مطلقا، مع أنه لا داعي لوجوب الإبراز عند أمن اللبس.

(470/1)

.....

زيادة وتفصيل:

"أ" اشتراطنا 1 في جملة الخبر وجود رابط، - بالتفصيل الذى أوضحناه - ويشترط فيها أيضاً أن تكون غير ندائية؛ فلا يصح: محمد "يا هذا ...". وأن تكون غير مبدوءة بكلمة "لكن" 2: أو "حتى": أو "بل"؛ لأن كل واحدة من هذه الكلمات تقتضى كلاماً مفيداً قبلها، فلا استدراك بكلمة: "لكن" لا يكون إلا بعد كلام سابق. وكذلك الغاية بكلمة: "حتى" والإضراب بكلمة: "بل" 3.

ويجوز في جملة الخبر أن تكون قسمة 4؛ نحو: القوى والله ليهزم من عدوه، وأن تكون إنشائية؛ سواء أكانت إنشائية طلبية؛ نحو: الحديقة نسقها، أم غير طلبية مثل: الصديق لعله قادم. العادل نعم الوالى، والظالم بس الحاكم.

"ب" في الأساليب التى يكون فيها الخبر جملة معناها هومعنى المبتدأ مثل: "كلامى:
"الجو معتدل"" "حديثى: "يجىء الفيضان صيفاً"" "قولى: "نشر التعليم ضرورى""،

"خطبتي: "التوحد قوة"" . "مقالى: "احذروا الخائنين" ... يجوز إعرابان:

1 في ص 466.

"2 و 2" بسكون النون، فتكون للاستدراك والابتداء معاً، ولا تعمل شيئاً أما بتشديد النون فتكون للاستدراك، وتعمل عمل "إن". وفي كلتا الحالتين لا بد أن يسبقها كلام تام يحصل بسببه الاستدراك. وقد وردت بعض أساليب قليلة وقعت فيها لكن "بالتشديد" في صدر جملة الخبر، مثل: "محمود وإن كثر ماله، "لكنه" يخيل. فقيل: لا مانع أن تكون الجملة خبراً مع تصدرها ولكن، وقيل إن الخبر محذوف، والاستدراك منه، وأصل الكلام مثلاً: محمود وإن كثر ماله لا يتوانى، لكنه بخيل. والأسلوب مولد، وهو على كلا الإعرابين معيب - كما سبق البيان في: "و" من ص 450 وكما يأتي في رقم 2 من هامش ص 630 - بعيد من الأساليب الصحيحة، الواردة في الكلام الفصيح، فلا يقاس عليه، لصدوره ممن لا يحتج بكلامه.

3 وفي هذا يقول السيوطي في الهمع "ج1 ص 96" ما نصه:
"لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية، نحو: زيد يا أخاه، ولا مصدرية ولكن، أو: بل، أو: حتى، بالإجماع في كل ذلك".

4 إذا كانت الجملة القسمية ذاتها نوعاً من الإنشاء غير الطلي تبعاً للرأي القائل بهذا - دخلت في عداد هذا النوع الآتي بعد.

(471/1)

أولهما: أن نعرب الجملة 1 الاسمية أو الفعلية مجزأة على حقيقتها جزأين "مبتدأ وخبراً، أوفعلاً وفاعلاً" ثم يكون مجموع الجزأين في محل خبر المبتدأ السابق؛ ففي مثل: "كلامى: الجومعتدل" نقول: "كلام" مبتدأ مضاف، والياء مضاف إليه مبنى على السكون في محل جرّ، "الجو" مبتدأ ثان. "معتدل" خبره، والجملة من الجزأين في محل رفع خبر المبتدأ الأول. وفي مثل: "حدثني: يزداد الفيضان صيفاً" نقول: "يزداد" مضارع مرفوع. "الفيضان" فاعل مرفوع "صيفاً" ظرف منصوب، والجملة من الجزأين "الفعل والفاعل" في محل رفع خبر المبتدأ. فلكل جزء من أجزاء الجملة وجود مستقل، وإعراب خاص به

وحده؛ ثم يكون مجموع الجزأين معاً هو خبر المبتدأ السابق.

ثانيهما: أن ننظر إلى تلك التي كانت في الأصل 1 جملة نظرنا إلى شيء واحد ليس مجزأً، وليس له كلمات مفردة؛ فكأنه كتلة واحدة ليس لها أجزاء، وأنه كلمة واحدة منهما تعددت الكلمات، فهي من قبيل المركب الإسنادي الذي ننطق فيه بالألفاظ على حسب ضبطها الأصل - قبل أن تكون خبراً أو شيئاً آخر -؛ من غير تغيير شيء من حروفها أو ضبطها. ثم نقول عنها كلها الآن: إنها خبر مرفوع بضممة مقدرة على آخره لأجل الحكاية؛ "وهي - كما سبق 2 ترديد اللفظ الأصلي وترجيئه على حسب هيئته الأولى - غالباً -؛ حروفاً وضبطاً". ويكون الخبر في هذه الحالة من قبيل الخبر المفرد. لا الجملة؛ فنقول في إعراب: "كلامى: "الجو معتدل" "كلام" مبتدأ مضاف. والياء مضاف إليه. "الجو معتدل" كلها خبر مرفوع بضممة مقدرة. على آخره 3، منع من ظهورها حركة الحكاية". ونقول في مثل: "حديثي "يظهر الفيضان صيفاً" "حديث" مبتدأ

-
- 1 إذا وقعت الجملة خبراً أو غيره فإنها لا تسمى جملة إلا بحسب أصلها قبل الخبرية - وغيرها - طبقاً للبيان السابق في رقم 2 من هامش ص 15.
 - 2 في رقم 1 من هامش ص 310.
 - 3 نقول: إنها مقدرة مع وجود ضمة ظاهرة في آخر كلمة: "معتدل" لأن هذه الضمة الموجودة لم تجيء لأجل الخبر المحكي، إذ أنها موجودة قبل مجيئه. وستبقى في بقية الأحوال، كحالي النصب، والجر. أما الضمة الخاصة بالخبر المحكي فغير ظاهرة في النطق، وإنما هي مقدرة.

(472/1)

مضاف ... الياء مضافٌ إليه ... "يظهر الفيضان صيفاً" كلها خبر مرفوع بضممة مقدرة على آخره؛ منع من ظهورها حركة "الحكاية" ... وهكذا.

وقد يقع العكس كثيراً؛ فيكون المبتدأ جملة بحسب أصلها 1، ولكنها صارت محكية. والخبر مفرد يتضمن معناها، كأن يقول قائل: أريد أن تدلني على آية قرآنية، وعلى مثل قديم، وعلى حكمة مأثورة. فتجيب: "قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقة يتبعها أذى" آية قرآنية. "إن أحاك من واساك" مثلٌ قديم. "رُبَّ عيشٍ أهونُ منه لحامٌ" حكمةٌ من حكم المتنبي. فالآية كلها من أولها إلى آخرها مبتدأ مرفوع، بضممة مقدرة منع من

ظهورها حركة الحكاية. وكلمة: "آية" هي خبر. وكذلك "إن أخاك من واساك" كلها من أولها إلى آخرها مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره، منع ظهورها حركة الحكاية، والخبر كلمة: "مثل" وكذا يقال في: "رب عيش أهون منه الحمام".

وكما تتكون الجملة المحكية من مبتدأ وخبره تتكون من فعل وفاعله ومن غير ذلك. والمهم في الألفاظ المحكية أن تكون دائماً بصورة واحدة في جميع الحالات الإعرابية، ولكنها مع ذلك في محل رفع، أو نصب، أو جر؛ على حسب موقعها الإعرابي.

ح- أشرنا 2 إلى أنواع المبتدأ تحتاج إلى خبر حتماً وإلى وجوب أن يكون هذا الخبر جملة - ويلحق بها نوع يجب أن يكون خبره شبه جملة "جاراً مع مجروره" - وأشهر تلك الأنواع المحتاجة لجملة: أسماء الشرط الواقعة بمبتدأ 3، وكذا: ضمير الشأن 4، و"كأين" 5 الخيرية الشبيهة بكم الخيرية،

1 مثل هذا المبتدأ لا يعد جملة، لأن المبتدأ في أصله لا يكون - جملة وإنما يعد جملة على إرادة لفظه المحكي. أما الخبر إذا كان جملة هي نفس المبتدأ في المعنى فيجوز فيها إعرابان - كما عرفنا هنا - أحدهما اعتبار هذه الجملة مجزأة جزأين، كل منهما له إعراب، ومجموع الجزأين هو الخبر. وثانيهما اعتبارها جملة محكية لا ينظر فيها إلى تجزئة، فتعرب كلها خبراً محكياً.

2 في ص 444.

3 تفصيل الكلام عليها في الباب الخاص بالجوازم ج4.

4 سبق الكلام عليه مفصلاً في ص 250.

5 بياغها وتفصيل أحكامها في ج 4 الباب الخاص "بكم وكأين"، وفي الصبان، هناك: ما يفيد أن خبرها يكون في الأكثر جملة فعلية، مصدرة بماض أو مضارع. وقد يكون جملة اسمية أو شبه جملة، كما يفهم من كلامه هناك.... وسيجيء البيان في الموضوع السالف.

(473/1)

.....

والمختص بالمدح والذم إذا تقدّم، والمنصوب على الاختصاص؛ فإنه يجب فيه أن يتقدم عليه اسم بمعناه يعرب مبتدأ، ويعرب الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولاً به

لفعل محذوف تقديره: أخص - مثلاً - والجملة خبر عن ذلك المبتدأ. ويجب أن يكون خبر "ما" التعجبية جملة.

ومن شبه الجملة السالف خبر المبتدأ الملازم للابتداء سماعاً؛ نحو: طُوبَى للمؤمن؛ فإن خبره لا يكون إلا جازاً مع مجروره وهما شبيهان بالجملة ... - ومثله وقولهم في المدح: لله درّ فلان ... وغير هذين مما سيجيء1.

1 في ص 481 وفي "ج" من هامش ص 543.

(474/1)

القسم الثالث: الخبر شبه الجملة

يريد النحاة بشبه الجملة هنا أمران1؛ أحدهما: الظرف بنوعيه الزماني والمكاني، والآخر: حرف الجر مع مجروره. فالخبر قد يكون ظرف زمان؛ نحو: الرحلة "يوم" الخميس. والرجوع "ليلة" السبت. وقد يكون ظرف مكان؛ نحو: "الحديقة" "أمام" البيت، والنهر "وراءه"؛ فكلمة "يوم"، و"ليلة" وما يشبههما ظرف زمان، منصوب، في محل رفع2؛ لأنه خبر المبتدأ. وكلمة

1 أما في اسم الموصول فشبه الجملة ثلاثة أشياء، سردنا تفصيلها في ص 384 وسيجيء كلام خاص بالجار مع مجروره، في باب الحال - ج 2 ص 100 م 68-.

2 وهذا رأي حسن بارع. "أشرنا إليه في رقم 1 من هامش ص 384، باب: "الموصول" وقد سجله شارح كتاب المفصل في ج1 ص 90 و 91 عند الكلام على أقسام الخبر"

-

وإنما كان في محل رفع لأن الأصل أن يكون الخبر مفرداً مرفوعاً، إذ المفرد "بسيط" و "البسيط" أصل المركب فجاء الظرف والجار مع المجرور وحلا في محل ذلك الأصل، فمجيئهما طاريء عرضي والمسألة شكلية، بحتة، ولا أثر لها من الناحية العملية التحقيقية: فلو قلنا: "ظرف منصوب خبر المبتدأ" أو: "جر مع مجروره خبر المبتدأ"، من غير أن نزيد شيئاً ما حصل قصور، ولا وقعنا في خطأ، ولكن مساوياً في صحته لقولنا: إن شبيهي الجملة متعلقان بمحذوف هو الخبر.... لكن قد يكون الأخذ بالإعراب الأول أنسب، لأنه أوضح ظهوراً، لمراعاة الأصل، والغالب فيه.... وإليك النص الذي سجله

شارح المفصل:

"اعلم أنك لما حذف الخبر الذي هو: "استقر" أو "مستقر" وأقمت الظرف مقامه - على ما ذكرنا - صار الظرف هو الخبر، والمعاملة معه "أي: أن الآثار اللفظية والمعنوية في الجملة قد انتقلت إليه" وهو مغاير المبتدأ في المعنى، ونقلت الضمير الذي كان في "الاستقرار" إلى الظرف، وصار مرتفعاً بالظرف، كما كان مرتفعاً بالاستقرار، ثم حذف "الاستقرار"، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره، للاستغناء عنه بالظرف، وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره، وللقول عندي في ذلك أنه بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار، ونقل الضمير إلى الظرف، لا يجوز إظهار ذلك المحذوف، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فإن ذكرته أولاً وقلت: زيد استقر عندك - لم يمنع منه مانع ...

"واعلم أنك إذا قلت: "زيد عندك" فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف، سواء أكان فعلاً أم اسماً، وفيه ضمير مرفوع، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ، وإذا قلت: "زيد في الدار" أو: "من الكرام" فالجار والمجرور في موضعت نصب بالاستقرار، على حد انتصاب "عندك" إذا قلت: "زيد عندك" ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ.... أهـ" لكن ما المرد من قوله السابق: "فإن ذكرته أولاً وقلت: زيد استقر عندك لم يمنع مانع"....؟ إن كان المراد ذكر "الاستقرار" قبل الخبر الظرف المسبوق بالمبتدأ - أدى هذا إلى نقض ما قرره من عدم جهاز إظهار "الاستقرار" المحذوف. وإن كان المراد تقديم "الاستقرار" في صدر الجملة قبل المبتدأ بحيث يصير المبتدأ فاعلاً أو شيئاً آخر غير مبتدأ فقد يصح. فالمراد غامض، ويزيده مثاله غموضاً.

هذا وهو يشير بقوله "الجار والمجرور في موضع نصب الاستقرار.... إلخ" إلى ما هو معروف في الاصطلاح النحوي من أن المجرور أصله مفعول به في المعنى، وحرف الجر الأصلي أداة لتوصيل أثر الفعل إليه. فاعتبار الظرف هو الخبر من غير أن يتعلق بشيء آخر وكذلك اعتبار الجار الأصلي مع مجروره هو =

(475/1)

"أمام" و"وراء" وما يشبههما - ظرف مكان منصوب في محل رفع؛ لأنه خبر المبتدأ. وقد يكون الخبر جازاً أصلياً مع مجروره؛ نحو، السكر من القصب - إخوان

= الخبر - مذهب قديم من عدة مذاهب "سجلتها المراجع النحوية، كالمفصل والصبان" وقد سجلنا رأي صاحب "المفضل". والأخذ به من بحوث جدلة مضنية، وتقسيمات متعددة، لا نفع لها اليوم وليس فيها إلا العناء العقلي الذي تضيق به الناشئة، وسنعرض لبعض تلك البحوث بقليل من التفصيل، لا للأخذ بها، ولكن ليقف عندها المتخصصون وقفة الفاحص.

جاء في شرح ابن عقيل عن العامل المحذوف ما نصه. "ذلك المحذوف واجب الحذف. وقد صرح به شذوذا، كقوله:

لك العز إن مولاك عز، وإن يهن ... فأنت لدي بمجوحة الهون كائن
وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة ... أو حالا ... أو" أه.

وهنا قال الخضري في وجوب حذف العامل ما نصه: "محل ذلك إذا قدر كونا عاما....
فإن قدر خاصا جاز ذكره في الكل كما علمت وجوز ابن جني إظهار العام أيضا،
تمسكا بنحو: قوله تعالى: "فلما رآه مستقرا عنده".

"ورد بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك، لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه" أه. وما قاله الخضري صرح به بعض المفسرين.

هذا، وسيجيء في الجزء الثاني" باب: الظرف 78 ص 236 عند الكلام على تعلق
الظرف بعامله" بيان مفيد عن الرأي الداعي إلى تقدير عامل واجب الحذف، والدليل
على وجوده، وبيان آخر عن اعتباره غير موجود.

وشبه الجملة في هذا الباب - هو الظرف، والجار مع مجروره. وسمي "شبه جملة" لأن كلا
منهما قد يدل على جملة ومعناها. وأساس هذا التعليل عندهم: أن الظرف أو الجار
الأصلي مع مجروره ليس هو الخبر في الحقيقة، وإنما الخبر الحقيقي لفظ آخر محذوف،
يتعلق به الظرف، والجار الأصلي مع المجرور، إذ لا بد أن يتعلقا بفعل أي فعل "لا فرق
بين المتعدي واللازم، والجامد والمتصرف، والتام والناقص

"كما سيجيء البيان في ج2 - باب: "حروف الجر" م 89 ص 405" أو بما يشبهه
الفعل، من: اسم فعل، أو: من مشتق يعمل عمل الفعل، أو: من جامد مؤول بالمشتق.
وبهذا التعلق الواجب يتم المعنى. "وقد يتعلقان - أحيانا - بالنسبة، أي: بالإسناد،
طبقا لما هو مبين في: "ب" من الزيادة التالية ص 481". والمحذوف قد يكون فعلا مع
فاعله، وهذا أمر متعين متحتم إذا وقع شبه الجملة في جملة الصلة لموصول غير "أل"،
أو لجملة القسم، لأن جملة الصلة للموصول غير "أل" وكذا جملة القسم، لا بد أن

تكون كل واحدة منهما فعلية "كما سبق في رقم 1 من هامش صفحتي 384 و 385 وكما سيجيء في ج 2 باب الظرف.

ص 234 م 78 وباب حروف الجر ص 460 م ي90 - " لكن التعلق يكون بالفعل وحده، وقد يكون في غيرهما شيئا آخر مما سبق، ففي مثل "الكتاب فوق المكتب" والولد في البيت" يكون تقدير الكلام مثلا: الكتاب "استقر" أو: "مستقر" فوق المكتب. والولد "استقر" أو: "مستقر" في البيت، ونحو ذلك من فعل محذوف، أو غيره مما يدل على مجرد الوجود والاستقرار، من غير معنى زائد على هذا الوجود المطلق الذي يسمونه: "الكون العام". "أي: الوجود العام الحالي من شيء آخر معه، كالنوم، أو: القراءة، أو اللعب". ... فلا يصح عندهم أن يكون التقدير: الولد نام أو: نائم في البيت. ولا: الكتاب تحرك، أو: متحرك فوق المكتب، لأن كل واحد من هذه الألفاظ يدل على الوجود، مع زيادة شيء آخر، كالوجود ومعه النوم للولد، والوجود معه التحرك للكتاب، وهكذا.... أي: =

(476/1)

السوء كخشب في النار، يأكل بعضه بعضا.؛ فالجار مع الجرور في محل رفع خبر المبتدأ. ومنه قول الشاعر:

للعيد يومٌ من الأيام منتظرٌ ... والناس في كل يومٍ منك في عيدٍ

= أنه وجود قيد بشيء آخر يزيد عليه، وليس بالوجود المطلق المجرد. فمثل هذا الوجود المقيد يسمى: "كونا خاصا" يجب ذكره، إلا إذا دلت قرينة عليه عند الحذف فيصح حذفه، وقد دفعهم إلى هذا التقدير للكون العام المحذوف، واعتباره كالملفوظ - ما يتمسكون به - بحق - من أن الظرف والجار الأصلي مع الجرور لا بد أن يتعلقا بعامل - كما قلنا- يتممان معناه، ويعمل فيهما. فأين العامل الذي تؤثر فيهما، ويتعلقان به إذا كان المبتدأ جامدا في نحو: الغزال في الحديقة، وكثير من الأمثلة المشابهة، لذلك يقولون في الإعراب: الظرف أو الجار الأصلي مع مجروره متعلق بمحذوف خير، سواء أكان المحذوف فعلا مع فاعله "أي: جملة فعلية، مثل: استقر، أو: ثبت، أو: "كان" التي بمعنى: "وجد" وهي، كان التامة، أم كان مفردا "أي: اسما مشتقا" مثل: مستقر، أو: كائن المشتقة من "كان" التامة -، أو: موجود أو: شيئا آخر يصلح عاملا"، فليس الخبر

عندهم في أصله هو الظرف نفسه، أو الجار الأصلي مع المجرور مباشرة، وإنما الخبر في الأصل هو المحذوف الذي ينوونه، ويتعلق به كل واحد من هذين. ولما كان كل منهما صالحا لأن يتعلق بالفعل المحذوف، ويدل عليه بغير خفاء ولا لبس - كان شبه الجملة بمنزلة النائب عنه، والقائم مقامه. والفعل مع فاعله جملة، فما ناب عنها وقام مقامها فهو شبه بها، لذلك أسموه: "شبه الجملة". وأوجبوا حذف متعلقه إن كان كونا عاما وقع خبرا، أو: صفة، أو: حالا..... وكذلك إن كان صلة لموصول غير "أل" لكن يجب مع الصلة - لغير "أل" أن يكون المحذوف فعلا، ولا يصح أن يكون اسما مشتقا - أو غيره مما يشبه الفعل - كما عرفنا عند الكلام عليها، لأن صلة الموصول غير - أل" يجب أن تكون جملة فعلية، ومثلها جملة القسم التي حذف منها عاملها.....".

ثم زادوا فقسموا كلا من الظرف، والجار الأصلي مع المجرور إلى مستقر: "بفتح القاف" وإلى: "لغو" يريدون المستقر: ما كان متعلقه المحذوف "كونا عاما" يفهم بدون ذكره. وسمي "مستقرا" لأمرين، لاستقرار معنى عامله فيه، "أي: فهمه منه". ولأنه حين يصير خبرا - مثلا - ينتقل إليه الضمير من المحذوف ويستقر فيه. وبسبب هذين الأمرين يجب حذفه حتما.

ويريدون باللغو: ما كان متعلقه "كونا خاصا" وسمى كذلك لأن وجوده ضئيل الأثر مع وجود عامله، إذ لا يستقر فيه معنى ذلك العامل، ولا يتحمل ضميره. وفي هذا الحالة يتحتم أن يكون العامل الملفوظ به في الجملة هو الخبر - مثلا ويجب ذكره، ولا يجوز حذفه إلا لقرينة - كما في الأمثلة التي ستجيء -. ولو حذف لوجودها لكان هو الخبر أيضا مع حذفه، فلا يصح في حالتي ذكره أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار الأصلي مع مجروره خبرا، ولا في موضع رفع خبرا. وهذا نوع من التشدد لا داعي له، إذ لا مانع أن نعرب "الظرف اللغو" خبرا في الحالة التي يحذف فيها عامله المعروف، كما أعربنا زميله المستقر.

والكون العام واجب الحذف، إذ لا فائدة من ذكره، لوجود ما يدل عليه في غير خفاء ولا لبس، ولانتقال الضمير منه إلى شبه الجملة - كما قلنا كما أن الكون الخاص يجب ذكره حتما لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه، فإن وجدت قرينة تدل عليه وتعينه على صحة حذفه، مثل: الفارس فوق الحصان، أي: راكب فوق الحصان، ومن لي بفلان؟ أي: من يتكفل لي بفلان. والبحري من الشعراء، أي: معدود منهم. ومثل قوله تعالى في القصص: "الحر بالحر" على تقدير: "مقتول" لأن تقدير الكون العام في الأمثلة السالفة لا يؤدي المعنى المراد. والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينة تدل عليه هو

عندهم الذي يعرب خيرا- كما سبق - لا شبه الجملة. وبالرغم من حذفه فإنه لا يخرج الظرف - في رأيهم - عن اعتباره =

(477/1)

ويشترط في الظرف الواقع خبراً، وفي الجار مع المجرور كذلك - أن يكون تأمناً، أي: يحصل بالإخبار به فائدة بمجرد ذكره، ويكُمُلُ به المعنى المطلوب من غير خفاء ولا لبس، كالأمثلة السابقة. فلا يصلح للخبر منهما ما كان ناقصاً؛ مثل: محمود اليوم.. أوحامد بك؛ لعدم الفائدة. أما حيث تحصل الفائدة فيصح وقوعهما خبراً؛ ويكون كل منهما هو الخبر مباشرة؛ أي: أن شبه

= لغوا، ولا يتنافى مع ما هو ثابت له من أنه: "كون خاص" فالمعول عليه عندهم في الحكم باللغو راجع إلى خصوص الكون، وأنه ليس بعام، سواء ذكر الكون الخاص أم حذف، وفي الاستقرار إلى عموم الكون، وأنه ليس بخاص. وينتقلون بعد هذا إلى تقسيمات، وتفريعات شاقة، وأدلة جدلية مرهقة في إثبات تلك الأقسام والفروع وفي المفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلاً أو اسماً... وغير هذا مما لا حاجة إليه اليوم، ولا ضرر من إهماله. بل الخير في إهماله، وفي ترك ما نقلناه عنهم، وفي الاقتصار على إعراب الظرف والجار الأصلي مع المجرور خرا- مثلاً- في محل رفع، كما شرحنا أول هذا الموضوع، وكما هو رأي بعض السابقين. ولا داعي للتشدد في البحث عن العامل ونوعه. مع عدم الحاجة إليه، ولا في الخضوع له، وركوب الشطط لإظهار آثاره، لأن المعنى جلي كامل بدونه، فذلك التشدد وذلك الخضوع هو الجانب المعيب في نظرية العامل النافعة الجميلة. وإذا أخذنا بهذا الرأي السهل اليسير كان تسمية الظروف والجار مع مجروره "شبه جملة"، إنما هي من قبيل الإبقاء على التسمية القديمة، ومراعاة أصلها السابق، أو لأن كلا من الظرف والجار الأصلي مع مجروره ليس مفرداً في الحقيقة، بل هو مركب، إذ يحمل معه الضمير المستتر الذي انتقل إليه من المحذوف على الوجه الذي بسطناه.

وإتماماً للبحث، وإنصافاً للنحاة نذكر أن رأيهم في وجوب تعلق شبه الجملة "سديد، وأن حجتهم في تحميم ذلك التعلق قوية- وإيضاحها المفيد في ج 2 ص 236 م 78 باب الظرف، وص 405 باب حروف الجر-، وتتلخص هنا في أن الخبر هو المبتدأ معنى،

وكذلك المبتدأ هو الخبر معنى، كما في مثل: "على الخطيب" فالخطيب في هذه الجملة هوع لى، وعلى هو الخطيب، فكلاهما من جهة المعنى هو الآخر.

وكذلك الشأن في كل مبتدأ وخبر على النسق السالف الوارد في الاستعمال العربي. فلو أردنا بغير التعلق تطبيق هذا الضابط العام الصحيح على الخبر شبه الجملة لم ينطبق، بل يفسد المعنى معه، ولا يصلحه إلا التعلق على الوجه الذي يذكره النحاة، ففي مثل: على أمامك.... لا يصح أن يكون الظرف "أمام" هو: على ولا أن يكون على هو: "الأمام" نفسه، إذا المعنى في كل منهما مخالف للآخر تمام المخالفة، ولا يصلحه إلا أن يكون الظرف متعلقا بشيء آخر غير المبتدأ، هو "كائن" أو "موجود" أو نحوهما. ومثل هذا يقال: في السفر يوم الخميس، فليس السفر هو يوم الخميس نفسه، ولا يوم الخميس هو السفر ...

فالظرف بنوعيه لا يستقل بنفسه في إحداث معنى جديد، لأنه وعاء - كالوعاء الحسي - لا بد له من مطروف، "أي: من شيء يقع فيه". وهذا المطروف هو ما يسمى: "المتعلق" وهو الذي لا بد أن يقع في الظرف، وإلا فسد المعنى بغيره تماما، وما يقال في الظرف يقال في الجار الأصلي مع المجرور، إذ لا فائدة منهما إلا بمتعلقهما، وقد أوضحنا بإسهاب وتفصيل في مكانه المناسب - ج 2 ص 236 م 78 باب: "الظرف" وكذلك، في ص 405 وما بعدها م 89 باب: "حروف الجر"، واستيفاء الموضوع على الوجه الحميد يقتضي الرجوع إلى تلك الصفحات.

(478/1)

الجملة نفسه يكون الخبر 1 - في الرأي المختار.

بقيت مسألة تتعلق ببيان نوع الظرف التام الذى يصلح أن يكون خبراً. فأما ظرف المكان فيصلح - في الغالب - أن يقع خبراً عن المبتدأ المعنى وعن المبتدأ الجثة؛ فمثال الأول؛ العلم عندك - الحق معك. ومثال الثاني: الكتاب أمامك - الشجرة خلفك.

ولا بد في ظرف المكان أن يكون خاصاً 2 لكي يتحقق شرط الإفادة؛ كالأمثلة السالفة؛ فلا يصح أن يكون عاماً؛ مثل: العلم مكاناً، أو الكتب مكاناً؛ لعدم الإفادة.

وأما ظرف الزمان فيصلح أن يقع خبراً عن المبتدأ المعنى فقط، بشرط أن تتحقق الإفادة. كأن يكون الزمان خاصاً 3، لا عاماً؛ مثل: السفر صباحاً، والراحة ليلاً.

بخلاف: السفر زماناً، الفضل دهرًا، الأدب حيناً، لعدم الإفادة.

1 يقول ابن مالك:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ... ناوين معنى كائن، أو: استقر
أي: أن الظرف والجار مع مجروره قد يقع كل منهما خبراً لا بنفسه، ولكن بمتعلقه على
حسب رأيهم الذي تناولناه بالبحث والتمحيص في هامش ص 475، فلا بد من تعلقه
-- عندهم -- بعامل يحذف في الأغلب، وهذا العامل قد يكون فعلاً، مثل: "استقر"
أو: "ثبت" أو "وجد" - أو "كان"، بمعنى: وجد.... ولا تكون هنا إلا تامة وقد يكون
المحذوف اسماً مشتقاً، مثل، مستقر، أو كائن "بمعنى موجود، من "كان" التامة". فإذا وقع
الخبر شبه جملة فليس هو الخبر في رأيهم، وإنما الخبر هو ما قبله من جملة فعلية، فعلها
محذوف، وفاعلها ضمير، استقر في شبه الجملة، أو الخبر مفرد مشتق علماً بأن العامل
في هذا الخبر إنما هو الفعل الذي حذف، وبقي فاعله، وكذلك هو المشتق من غير
الضمير الذي كان مستتراً فيه، ثم تركه واستقر في شبه الجملة بعد حذف المشتق.
3 هذا تعبير النحاة. يريدون بالمعنى: الأمر غير المحسوس، أي: الذي لا يكون جسماً
نحسه بإحدى الحواس الخمس، كالبصر....، وإنما يكون شيئاً مفهوماً بالعقل، مثل:
العلم، الذكاء، الأدب، النبيل، الشرف.... أما الجنة فالجسم الذي نحسه بالبصر، أو
بغيره من الحواس، ومنه. الشجرة، المنزل، القلم.... ويشترط كثير من النحاة في الظرف
أن يفيد فائدة جديدة إذا وقع خبراً عن المبتدأ المعنى. ويريدون بالفائدة الجديدة. ألا
تكون أمراً معروفاً للمخاطب، أو مستمراً، فالجديد مثل: المقابلة ظهراً، وغيره مثل:
طلوع الشمس يوم الجمعة، لعدم استفادة السامع شيئاً جديداً كان جاهلاً به. ووفريق لا
يشترط ذلك في الظرف ولا في الخبر عامة: بل يكفي بمجرد الإفادة ولو كانت معلومة
قبل سماع الخبر، مثل الشمس منيرة. وقد يكون الرأي الأول هو المقبول، لأن الغرض
من الكلام الإفادة الجديدة، وإلا كان عبثاً - انظر ما يتصل بهذا في: "أ" من ص
4489 -.

3 وذلك بتحديدده، أو: بتقييده بقيد بعده مما هو مذكور في "ج" من ص 481.

(479/1)

وهو لا يصلح أن يكون خبراً عن الجنة إلا قليلاً؛ وذلك حين يفيد 1 أيضاً؛ فلا يصح:
الشجرة يوماً - البيت غداً؛ لعدم الإفادة. ويصح: القطن صيفاً. القمح شتاء، لتحقيق

الفائدة؛ إذ المراد: ظهور القطن صيفاً. وظهور القمح شتاء. ومنه قولهم: الهلأ الليلة. والرطبُ شهرى ربيع.

ومجمل الأمر أن ظرف المكان يصلح - في الغالب - خبراً للمبتدأ بنوعيه: المعنى والجنس، وأن ظرف الزمان يصلح في الغالب خبراً للمبتدأ المعنى دون الجنس، إلا إن أفاداً؛ وهذه الإفادة تحقق في الظرف بنوعيه حين يكون خاصاً لا عاماً. فالمعول عليه في الإخبار بالظرف هو الإفادة 2.

"1 و1" طرق الإفادة موضحة في: "ج" من الزيادة الآتية في ص 481.

2 وسيجيء توضيحها في: "ج" من الصفحة التالية. وفي هذا يقول ابن مالك باختصار: ولا يكون اسم زمان خبراً ... عن جنس، وإن يفد فأخبراً "ملاحظة".

بهذه المناسبة نشير إلى موضع آخر من المواضع التي يصح أن يقع المعنى فيها خبراً عن الجنس، هو: خبر أفعال الرجاء "وستأتي في ص 619"، وبعض أخواتها من أفعال المقاربة "وستأتي في ص 612"، مثل: الوالد عسى أن يحضر..... أما صحة وقوع الخبر هنا معنى عن جنس فله إشارة في رقم 6 من هامش ص 615، وبيان مناسب في رقم 1 من هامش ص 616.

(480/1)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- من الألفاظ الملازمة للابتداء 1 كلمة: "طَوَيَ 2"، وهذه الكلمة لا يكون خبرها إلا الجار مع مجروره، - كما سبق 3 - نحو طوي: للصالح.

ب- شبه الجملة لا بد أن يتعلق بعامله على الوجه الذي شرحناه 4. فإن لم يوجد في الكلام عامل يصح التعلق به صح أن يكون تعلقه بالإسناد نفسه "أى: بالنسبة الواقعة بين ركني الجملة"، كقول ابن مالك في باب "الاستثناء" من ألفيته، خاصاً بالأداتين "خلا وعدا":

وحيثُ جَرَّاهُما حرفان

فالظرف: "حيث" متعلق بالنسبة "أى: بالإسناد" المأخوذة من قوله: "فهما حرفان"،
أى: تثبت حرفيتهما حيث جرّا.

أما وجود الفاء هنا فله بيان أوضحناه عند إعادة الكلام في هذه المسألة في الجزء الثاني:
"بابي الظرف وحرف الجر".

"ح" قلنا5: إن ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الذات "الجثة" إلا بشرط أن يفيد6،
وهذه الإفادة تتحقق بأحد الثلاثة الآتية:

الأولى: أن يتخصص ظرف الزمان إما بنعت؛ مثل: نحن في يوم طيب، أو: نحن في أسبوع
سعيد. وإما بإضافة؛ مثل: نحن في شهر شوال.. وإما بعلميه مثل: نحن في رمضان؛
ويجب جر الظرف الزماني في هذه الصور الثلاث بفي؛ ويكون الجار مع المجرور في محل
رفع خبراً7. ولا يعرب في حالة جره - أورفعه - ظرفاً. ولا يسمى ظرفاً اصطلاحاً، لأن
هذه التسمية الاصطلاحية مقصورة عليه حين يكون منصوباً على الظرفية دون
غيرها8....

1 كما سبق في ص 474- وسيجيء بعض هذه الألفاظ في: "ج" من هامش ص
543.

2 بمعنى: الجنة،⁹ أو: السعادة.

3 في "ج" ص 473. وكبعض الأمثلة في "ج" من هامش ص 543.

4 في رقم 2 من هامش ص 475. ويشترط في تعلق الجار ومجروره أن يكون الجار
أصلياً.

5 في ص 479.

6 وكذلك لا يقع صفة، ولا صلة، ولا حالا، إلا مع إفادته، لأنها كالخبر في المعنى.

7 انظر البيان الموضح لهذا الإعراب في رقم 2 من هامش ص 475.

8 كما سيجيء في ص 4484 وفي ص 244 م 79 باب: "الظرف" - ج2 -.

(481/1)

الثانية: أن يكون المبتدأ الذات مما يتجدد؛ بأن يظهر في بعض الأوقات دون بعض؛ فله

مواسم معينة يظهر فيها ثم ينقطع، ثم يظهر.. وهكذا.. فيكون شبيهاً بالمعنى، مثل: البرتقال شهور الشتاء، والبطيخ شهور الصيف. الهلال الليلة. وفي هذه الحالة يجوز نصب ظرف الزمان، أوجره بفي. وهو في الحالتين في محل رفع خبر.

الثالثة: أن يكون المبتدأ الذات صالحاً لتقدير مضاف قبله تدل عليه القرائن؛ بحيث يكون ذلك المضاف أمراً معنوياً مناسباً؛ كأن يلازم المرء بيته يومياً للراحة، فيعرض عليه صديقه الخروج لنزهة بحرية، فيعتذر قائلاً: البيت اليوم، والبحر غداً. أى: ملازمة البيت اليوم، ونزهة البحر غداً. ومثله: الكتاب الساعة، والحديقة عصرًا. أى: قراءة الكتاب الساعة، ومتعة الحديقة عصرًا... وفي هذه الصورة يكون الظرف منصوباً في محل رفع خبراً.

والحالات الثلاث 1 السابقة قياسية؛ يصح محاكاتها؛ وصوغ الأساليب الحديثة على مقتضاها.

لكن كيف نعرب الظرف الزماني في غير تلك الأحوال الثلاثة؟ وكيف نعرب المكان؟ وكيف نضبطهما؟

إن الأصل في الظرف أن يكون منصوباً مباشرة، أوفى محل نصب 2.

1- فإن كان الظرف 2 للزمان ووقع خبراً عن معنى ليس للزمان - جاز رفعه، ونصبه، وجره بفي، ويكون المرفوع هو الخبر مباشرة، ويكون المنصوب، أو المجرور مع حرف الجر، في محل رفع، هو: الخبر. تقول: الصوم شهرٌ، أو: شهرًا، أوفى شهر. والراحة يومٌ، أويوماً، أوفى يوم. والأكل ساعةً، أو ساعةً، أوفى ساعة. "أى: زمن الصوم... وزمن الراحة... وزمن الأكل" لكن

1 زاد بعض النحاة على الأمور الثلاثة السابقة أمورا أخرى، نرى من الميسور إدخالها وإدماجها فيما سبق. من ذلك أن يكون اسم الزمان "مضافا إليه" والمضاف اسم معنى يفيد العموم، مثل أكل يوم ثوب جديد؟. أو يكون اسم الزمان خاصا، والمبتدأ المعنى عاما، مثل نحن في شهر كذا، أو يكون المبتدأ عاما والزمان مستقولا به عن خاص مثل: في أي الشهور نحن...

2 الظرف المنصوب مباشرة هو الظرف المعرب. أما الذي يكون في محل نصب فهو الظرف المبني أصاله، مثل: "حيث" أو المبني في بعض الحالات، مثل: قبل، وبعد.....

الأحسن الرفع مباشرة إن كان الزمان نكرة والمبتدأ المعنى يعم ذلك الزمان كله أو أكثره؛
نحو: الصوم يومٌ، والسهر ليلةٌ.

2- إن كان الظرف زمانياً من أسماء الشهور ووقع خبراً عن مبتدأ هومعنى وزمان، تعين
رفع الخبر، مثل: أول السنة المحرم، وشهر الصوم رمضان.

3- وإن لم يكن هذا الخبر الظرف من أسماء الشهور. ولكن المبتدأ يتضمن عملاً - جاز
الرفع والنصب؛ مثل: الجمعة اليوم، أو السبت اليوم، أو العيد اليوم، لتضمنها 1 معنى

الجمع، والقطع، والعود. ومنه: اليوم يومك؛ لتضمنه معنى: شأنك الذى تذكر به. فإن لم
يتضمن عملاً؛ كالأحد، والاثنين، والثلاثاء، والأربعاء، والخميس - كان الرفع أحسن.

4- وإن كان الظرف للزمان، ووقع خبراً للمبتدأ الذات فى الحالات التى يصح وقوعه
خبراً فيها؛ لإفادته، وقد سبقت فى "أ" - فحكمه كما سبق هناك 2.

5- وإن كان الظرف للمكان، ووقع خبراً عن ذات، أو معنى، وكان متصرفاً 3 - جاز
رفعه ونصبه؛ مثل: الكبار جانب، أو: جانباً، والأطفال جانب، أو جانباً. "برفع كلمة:

"جانب". أو: نصبها" والرجل أمامك، والدار خلفك "برفع أمام، وخلف، أونصبهما"
ومثل: العلم ناحية والعمل ناحية، برفع كلمة: "ناحية" أونصبها.

1 كما أن فى الجمعة معنى الاجتماع، وفى السبت معنى: القطع، وفى العيد معنى العود،
"أي: الرجوع حيث، لأنه يرجع كل عام"، كذلك فى الأضحى معنى، التضحية ... وفى
الفطر معنى: الإفطار.... يكون العمل واقعا فى الظرف.

2 فى "ح" ص 481.

3 الظرف المنصرف هو: ما يترتب النصب على الظرفية إلى حالات إعرابية أخرى غير
الجر بالحرف، كأن يكون مبتدأ، أو فاعلاً، أو: مفعولاً به.... مثل: يوم، وشهر،
وساعة ...

تقول: يوم العيد قريب، وجاء يوم الصوم، وانتظر يوم النصر.... وغير المتصرف هو:
الذى لا يترك الظرفية أبداً، "مثل، قط، وهي ظرف يستغرق الزمن الماضى، ولا بد أن
يسبقه نفي. ومثل: عوض وهي ظرف يستغرق الزمن المستقبل، ولا بد أن يسبقه نفي
أيضاً" أو "يتركها إلى حالة تشبهها، وهي: الجر بمن - غالباً - مثل: النصر من عند الله،
أو: بالحرف: "إلى" أيضاً، مثل الظرف: أين، ومثل: "هنا" - وهي اسم إشارة، وظرف

مكان معاً كما تقدم في أسماء الإشارة - في نحو: إلى هنا تتجه الأنظار. ومثلها: ثم، وهي إشارة للبعيد وظرف مكان فهذه الظروف الثلاثة تجرّها "من" أو إل -.

(483/1)

.....

فإن كان غير متصرف مثل "فوق" وجب نصبه¹؛ نحو: الكتاب فوق المكتب.
6- إذا قلتَ: ظهرُك خلفك، جاز رفع الظرف المكاني: "خلف" ونصبه. أما الرفع فلأن الخلف في المعنى هو: الظهر. فالخبر هو اسم محض معناه معنى المبتدأ، وأما النصب فعلى الظرفية الواقعة خبراً. وكذلك ما يشبه ما سبق من الظروف المكانية، نحو: نعلك أسفل رجلك، والركب أسفل منك. وقد سبق أن الظرف المكانيّ المخبر به إذا كان غير متصرف، يجب نصبه؛ مثل: رأسك فوقك، ورجلاك تحتك؛ لأن "فوق" و"تحت" ظرفين للمكان غير متصرفين.

7- إذا كان الظرف الزماني غير متصرف: مثل: "ضحوة" يراد بها ضحوة معينة ليوم معين - وجب النصب؛ مثل: العملُ ضحوةً.

8- إذا كان الظرف بنوعيه متصرفاً، محدود المقدار، ووقع خبراً عن المبتدأ الذات - جاز في الظرف الرفع، والنصب، بشرط أن يكون المبتدأ الذات على نية تقدير مضاف قبله، يدل على البعد والمسافة، مثل: المدرسة منى ميل أو ميلاً. المدينة منى يوم أو يوماً، أى: بُعْدُ المدرسة ... وبعد المدينة ... ، إذا قلت هذا - مثلاً - قبل ابتداء السير. فإن كان المقصود أن المدرسة أو المدينة من أشياء تبعد عما سرنا ميلاً تعين النصب على الظرفية، وكان الخبر هو الجار والمجرور: "منى" بخلاف الرفع فإنه على تقدير: بُعْدُ مكانها منى ميل، مثلاً ...

9- من الأساليب الواردة عن العرب: حامد وحده. يريدون: أنه في موضع التفرد، وفي مكان التوحد؛ فيجوز إعراب: "وحد" ظرفاً منصوباً في محل رفع خبر².
"ملاحظة": إذا ترك الظرفُ النصبَ على الظرفية، إلى الرفع أو إلى الجر فإنه لا يكون ظرفاً، ولا يسمى بهذا الاسم³....

1 إلا عند بنائه على الضم في الحالة المذكورة في باب الإضافة "وهي: أن يضاف،

ويحذف المضاف إليه، وينوي معناه".

- 2 مع أن الأصل: "وحد" مصدر للفعل وحد "كعلم وكرم" ويجوز إعراب "وحد" حال مؤولة بمعنى: منفردا.... على التفصيل الذي سيجيء في باب: "الحال".
- 3 وقد سبقت الإشارة لهذا في ص 481.

(484/1)

المسألة السادسة والثلاثون: المبتدأ المعرفة، والمبتدأ النكرة

إذا قلنا: الطيار شجاع - الوطني مخلص - العربي كريم ... حكمنا على الطيار بالشجاعة، وعلى الوطني بالإخلاص، وعلى العربي بالكرم. أى: حكمنا على المبتدأ بحكم مُعين؛ هو: الخبر 1. فالمبتدأ في هذه الجملة الاسمية -و- نظائرها محكوم عليه دائماً بالخبر، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً، ولولاي حدّ ما، وإلا كان الحكم لغواً لا قيمة له؛ لصدوره على مجهول 2، وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامة، مثل: زارع في القرية ... صانع في المصنع ... يد متحركة ... جشم مسرع ... وغيرها مما لا يفيد الإفادة الحقيقية المطلوبة؛ بسبب عدم تعيين المبتدأ، أو عدم تخصيصه. أى: بسبب تنكيره تنكيراً تاماً؛ لهذا امتنع أن يكون المبتدأ نكرة 3 إذا كان غير وصف، لأنها شائعة مجهولة في الغالب. فلا يتحقّق معها الغرض من الكلام؛ وهو: الإفادة المطلوبة، فإن هذه الإفادة هي السبب أيضاً في اختيار المعرفة لأن تكون هي المبتدأ حين يكون أحد ركني الجملة معرفة والآخر نكرة 4؛ مثل: شجرة المتحركة. لكن إذا أفادت النكرة الفائدة المطلوبة صح وقوعها مبتدأ.

وقد أوصل النحاة مواضع النكرة المفيدة حين تقع مبتدأ إلى نحو أربعين موضعاً. ولا حاجة بنا إلى احتمال العناء في سردها، واستقصاء مواضعها، ما دام الأساس الذي تقوم عليه هو: "الإفادة" فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحة الابتداء بالنكرة، أو عدم صحته، من غير داع لحصر المواضع أو

1 أي: المعنى المستفاد من الخبر.

2 سبق إيضاح هذا في رقم 8 من هامش ص 442.

3 إنما يمتنع أن يكون المبتدأ نكرة إذا كان له خبر. أما إذا كان وصفاً له فاعل أو نائب فاعل يغني عن الخبر فلا يكون "إلا نكرة" "كما سبق في ص 445"، ولا يحتاج لمسوغ،

لأن المبتدأ في هذه الحالة يكون محكوماً به، بمنزلة الفعل، لا محكوماً عليه، والفعل، في مرتبة النكرة "كما في رقم 1 من هامش ص 47 وفي رقم 2 من هامش 209 ورقم 1 من هامش 442".

4 إلا في مسألتين يجوز في كل منهما الابتداء والخبرية، هما "كم" و "أفعل التفضيل"، في مثل: كم مالك؟ وخير من علي محمود. - وسيشار لهما في رقم 26 من ص 491.

(485/1)

عدها 1 هذا إلى أن تلك المواضع الكثيرة يمكن تجميعها وتركيزها في نحو أحد عشر تغني عن العشرات 2 التي سردوها. وإليك الأحد عشر.

1- أن تدلّ النكرة على مدح، أو ذم، أو تهويل؛ مثل: "بطلٌ في المعركة. خطيب على المنبر" - "جبانٌ مُدبّرٌ. جاسوسٌ مقبل" - "بالء في الحرب، جحيم في الموقعة".

2- أن تدل على تنويع وتقسيم؛ مثل رأيت الأزهار، فبعضٌ أبيضٌ، وبعضٌ أحمرٌ، وبعضٌ أصفرٌ ... عرفت فصل الخريف متقلّباً؛ فيومٌ بارد، ويومٌ حارٌّ، ويومٌ معتدل.

وقول الشاعر:

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا ... ويومٌ نساءً، ويومٌ نُسَرّ

3- أن تدل على عموم؛ نحو: كلٌّ محاسبٌ على عمله. وكلٌّ مسئول عما يصدر منه؛ {فَمَنْ 3 يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ} .

4- أن تكون مسبوقة بنفى، أو استفهام؛ مثل: ما عملٌ بضائع، ولا سعيٌّ بمغمور.

فمن 4 مُنكرٌ هذا؟ وقول من طالت غربته:

وهل داءٌ أَمُرُّ من التَّنائي ... وهل بُرءٌ أَمُّ من التَّلَاقى؟

1 وكذلك فعل سيبويه والمتقدمون، ولهذا يرى بعض النحاة - يحق - أنه لا داعي لهذا الشرط، لأنه مفهوم بدهاة، إذ لا يتلکم عاقل بغير ما يفيد، وإلا عرض نفسه وكلامه للحكم عليه بما لا يرضاه، أما المتأخرون فتوقعوا أن يخطيء كثير مواضع الإفادة، فحاولوا أن يدلّوهم عليها، بحصر مواضعها، واستقصائها، فأطالوا بغير حاجة، أو اختصروا مع الإخلال.

2 بل أرجع بعض النحاة جميع المسوغات إلى: "العموم والخصوص" "انظر الخصري في هذا الموضع".

3 "من" شرطية". وهي تفد العموم، كباقي أدوات الشرط، وكأسماء الاستفهام التي تقع مبتدأ، مثل: أي جاء؟ -- من هنا؟ ومثل هذا الشرط والاستفهام يدل على العموم بنفسه مباشرة، لا بكلمة أخرى سبقته.

4 "من": مبتدأ نكرة ولكنه اسم استفهام، فلا يحتاج لمسوغ آخر. ولا مانع أن تكون أداة النفي في هذا الباب ناسخة، فيصير المبتدأ النكرة اسماً لها، ولهذا يصح اعتبار "ما" و "لا" اللتين في المثال عاملتين. ومثلهما "ليس" في قول الشاعر:
وليس شيء أعز عندي من العلم، ... فما أبتغى - سواه أنيسا
ومن مسوغات الابتداء بالنكرة أن يدخل عليها ناسخ - أي ناسخ - فتصير اسماً له، ولا تسمى مبتدأ - كما سيجيء في رقم 11 من 488. وص 543.

(486/1)

5- أن تكون النكرة متأخرة، وقبلها خبرها؛ بشرط أن يكون مختصاً؛ سواء أكان ظرفاً، أم جازاً مع مجروره أم جملة؛ مثل: عند العزيز إباء، وفي الحُرِّ ترفع وقول الشاعر:
وللحلم أوقات، وللجهل مثلها ... ولكنَّ أوقاتي إلى الحلم أقرب
ومثل: نَفَعك برُّ والدِّ، وصانك حنائها أم.

6- أن تكون مخصّصة بنعت 3، أو بإضافة، أو غيرهما مما يفيد التخصيص؛ نحو: نومٌ مبكرٌ أفضلٌ من سهر، ويقطُّهُ البكور أنفعُ من نوم الضحَا، وقول العرب: أحسن الولاة من سعدت به رعيته، وأشقاهم من شقيت به، وشر البلاد بلاد لا عدل فيها، ولا أمان، وقولهم: وَيْلٌ للشَّجِي من الحَلِيِّ 4.

7- أن تكون دعاء؛ نحو: سلامٌ على الخائف - شفاءٌ للمريض - عونٌ للبائس؛ بشرط أن يكون القصد من النكرة في كل جملة هو الدعاء.

1 المقصود بالاختصاص هنا: أن يكون المجرور في الخبر الواقع جازاً مع مجروره، وأن يكون المضاف إليه في الظرف المضاف الواقع خبراً، وأن يكون المسند إليه في الخبر الواقع جملة ... أن يكون كل واحد مما سبق صالحاً بنفسه، لأن يكون مبتدأ في جملة أخرى، فلا يجوز: في إنسان ترفع. ولا: عند رجل إباء، ولا ولد له ولد رجل ...
2 الغضب والانتقام.

3 إذا لم يكن النعت مخصصاً - نحو: واحد من الناس في الحديقة - لم يكن مسوغاً.

والنعت قد يكون ملفوظاً به نحو: زائر كريم أماننا. وقد يكون مقدراً لقريئة معنوية تدل عليه، مثل: أنتم أيها الحاضرون - فزتم جميعاً بالبطولة، وطائفة لم تفز بها. أي: طائفة من غيركم.... وقد يكون معنوياً، بالألا يقدر في الكلام، وإنما يستفاد من نفس النكرة بقريئة لفظية، نحو: وليد نابغ، لأن التصغير في كلمة إ: "وليد" يقوم مقام النعت، إذ معنى التصغير: ولد صغير. ومثله صيغ التعجب، نحو: ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتماعاً....، لأنه بمنزلة شيء عظيم حسن الدين صيغ التعجب، نحو: ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتماعاً....، لأنه بمنزلة شيء عظيم حسن الدين والدنيا. لهذا كان "التعجب" من المسوغات. وقد أدمج بعضهم الإضافة في نوع آخر، هو: العمل، "وسيجيء في رقم 12 من ص 489"، لأن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه. 4 هذا من مثل أمثال العرب يقال لفارغ البال، المرتاح الخاطر، الذي يسخر بالخرين، أو يزيد آلامه. "والويل: الهلال. والشجي - بياء مشددة أو مخففة، كما نص عليها الخققون - : الحزين المهموم. والخلي: الخالي من المهموم" المبتدأ النكرة هو كلمة: "ويل"، وخبره شبه الجملة "الشجي"، وقد تعلق شبه الجملة الأخير "وهو: من الخلي" بالمبتدأ: "ويل" بمعنى: "هالك" فهو مبتدأ في حكم المصدر معنى، يصح التعلق به، ويستفيد بالتعلق نوعاً من التخصص يبيح الابتداء به. ويصح أن يكون المسوغ للابتداء به هو: التهويل أو التعميم.

(487/1)

-
- 8- أن تكون جواباً؛ مثل: ما الذى فى الحقيقة؟ فتجيب: كتاب فى الحقيقة.
 - 9- أن تكون فى أول جملة الحال، سواء سبقتها واو الحال، مثل: قطع الصحراء، ودليل يهدينى، وركبت البحر ليلاً وإبرة ترشد الملاحين. أم لم تسبقها؛ نحوكل يوم أذهب للتعلم، كتب فى يدي.
 - 10- أن تقع بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط؛ وهى التى تسمى: فاء الجزاء؛ مثل: مطالب الحياة كثيرة؛ إن تيسر بعض فبعض لا يتيسر، والآمال لا تنفذ؛ إن تحقق واحداً فواحد يتجدد.
 - 11- أن يدخل عليها ناسخ - أى ناسخ - وفى هذه الحالة لا تكون مبتدأ، وإنما تصير اسماً للناسخ، ومن ثم يصح فى أسماء النواسخ أن تكون فى أصلها معارف أو نكرات - كقولهم: كان إحسان رعاية الضعيف، وإن يداً أن تذكروا الغائب 1 ...

1 سبقت الإشارة لهذا في رقم 4 من هامش ص 486 - وستجيء إشارة أخرى عند الكلام العام على النواسخ ص 542.

(488/1)

زيادة وتفصيل:

"أ" قلنا 1 إن مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة؛ أوصلها النحاة إلى أربعين، بل أكثر. وبالرغم من كثرتها بقيت نكرات أخرى قد تعرب مبتدأ، مع أنها لا تدخل تحت مسوغ مما ذكره؛ نحو: "مذ" و"منذ" فهما نكرتان في اللفظ؛ في نحو: ما رأيته "مذ" أو "منذ" يومان، وإن كان بعض النحاة يعتبرهما معرفتين معنى؛ إذ المعنى: أمد انقطاع الرؤية يومان مثلاً 2.

على أن تلك الكثرة من المسوغات قد فتحت الباب أمام كل نكرة لتدخل منه إلى الابتداء، حتى صار من العسير الحكم على نكرة، أي نكرة، بأنها لا تصلح أن تكون مبتدأ. كما صار الرأي القائل: "إن المبتدأ لا يكون نكرة إلا إن أفادت" - رأياً لا جديد فيه؛ لدخوله تحت أصل لغوي عام: هو: "ما يستحدث معنى أويزيد في غيره لا يُطعن في وجوده، ولا يستغنى عنه، وما لا فائدة منه لا خير في ذكره".

وتأييداً لكلامنا وتوفية للبحث - نذكر أهم تلك المسوغات؛ ليؤمن المتردد أنها أبواب مفتوحة تتسرب منها النكرات كلها إلى الابتداء. وقد سبق منا إحدى عشر. وفيما يلي الباقي مع الاختصار على ما يغني عن غيره، وما يمكن إدماج غيره فيه 3.

12- أن تكون النكرة عاملة؛ سواء أكانت مصدرًا؛ نحو: إطعام مسكيناً طاعة، أم وصفاً عاملاً 4، نحو: متقن عمله يشتهر اسمه. ومن العمل أن تكون مضافة؛ لأن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه؛ مثل: كلمة خير تأسر النفس ...

13- أن تكون النكرة أداة شرط؛ نحو: من يعمل خيراً يجد خيراً.

1 في ص 485.

2 راجع الحضري عند الكلام على الموضع الرابع من مواضع تأخير الخبر.

"وستجيء لهذا إشارة في رقم 5 من ص 497، وفي رقم 3 من ص 502 - وكذلك في ج2 ص 79 باب الظرف، وص 478 م 90 باب حروف الجر.
3 انظر ما يتصل بهذا في الملاحظة التي في ص 581 وكذلك في ص 47 و 70.
4 ومن شاء مزيداً فليرجع إلى حاشيتي الصبان والخضري، وإلى الهمع ...
5 عند من يقول بأنه يعمل بغير أن يسبقه نفي أو استفهام. أما من يشترط للعمل تقدم النفي أو الاستفهام فإن وجود أحدهما مسوغ للابتداء بالنكرة.

(489/1)

-
-
-
- 14- أن يكون فيها معنى التعجب - كما سبق 1 -؛ نحو: ما أبرع جنود المظلات.
15- أن تكون محصورة؛ نحو: إنما رجلٌ مسافرٌ.
16- أن تكون في معنى المحصور - بشرط وجود قرينة تُهيئ لذلك - نحو: حادث دعاك للسفر المفاجئ، أى: ما دعاك للسفر المفاجئ إلا حادث. ويصح في هذا المثال أن يكون من قسم النكرة الموصوفة بصفة غير ملحوظة، ولا مذكورة.... أى: حادث خطير دعاك إلى السفر.
17- أن تكون معطوفة على معرفة؛ نحو: محمود وخادم 2 مسافران.
18- أن تكون معطوفة على موصوف، نحو: ضيف كريم وصديق حاضران.
19- أن يكون معطوفاً عليها موصوف، نحو: رجل وسيارة جميلة أمام البيت.
20- أن تكون مبهمة قصداً، لغرض يريده المتكلم؛ نحو: زائرة عندنا.
21- أن تكون بعد لولا؛ نحو: لولا صبرٌ وإيمانٌ لقتل الحزين نفسه.
22- أن تكون مسبوقة بلام الابتداء؛ نحو: لرجل نافع 3.
23- أن تكون مسبوقة بكلمة: "كَمْ" الخبرية؛ نحو: كم صديقٌ زرتَه 4 في العطلة فأفادني كثيراً.

-
- 1 في رقم 3 من هامش ص 487.
2 هذه ليست مبتدأ، ولكنها معطوفة على المبتدأ فهي بمنزلة.
3 يعرضها النحاة في باب: "إن" وستتابعهم، فنذكرها مفصلة في ص 659، ثم في ص

4 أصل الكلام هنا، صديق زرتة كم زورة! فكم: مفعول مطلق واجب الصدارة، مبني على السكون في محل نصب، و "صديق" مبتدأ. أما "كم" الاستفهامية فداخلية في مسوغات الاستفهام.

(490/1)

.....

- 24- أن تكون مسبوقة بإذا الفجائية¹؛ نحو: غادرت البيت فإذا مطر.
25- أن يكون مراداً بها حقيقة الشيء وذاته الأصلية، نحو: حديد خير من نحاس².
26- أن تكون إحدى المسألتين المشار إليهما في رقم 4 من هامش ص 4485.

- 1 سيجيء بيان موجز عنها في رقم 1 من هامش ص 508.
2 وفي الابتداء بالنكرة ومسوغاته يقول ابن مالك:
ولا يجوز الابتداء بالنكرة ... ما لم تفد: كعند زيد ثمرة
وهل فتى فيكم؟ فما خل لنا ... ورجل من الكرام عندنا
ورغبة في الخير خير، وعمل ... بر يزيد. وليقس ما لم يقل
يشير بالمثال الأول: "عند زيد ثمرة" إلى جواز وقوع المبتدأ نكرة، "والثمرة، ما نسميه
الآن: الشال من الصوف". والمسوغ هو تقديم الظرف المختص: "عند".
ويشير في البيت الثاني إلى مسوغ الاستفهام في: "ههل فتى؟" والنفي فيق: "ما خل لنا".
والنعت في: "رجل من الكرام".
ويشير في البيت الأخير إلى النكرة العاملة، مثل: رغبة في الخير "فرغبة" مصدر "في
الخير": متعلق به، فهو بمنزلة معموله، أي: بمنزلة مفعوله: أي: "من رغب الخير" أو
تكون مضافة، مثل عمل بر ...
ثم يشير بقياس ما لم يذكر على ما ذكره.

(491/1)

المسألة السابعة والثلاثون: تأخير الخبر جوازاً ووجوباً
للخبر من ناحية تأخره عن المبتدأ وتقدمه ثلاث حالات، أن يتأخر وجوباً، وأن يتقدم
وجوباً، وأن يجوز تأخره وتقدمه.

فأما تأخره وتقدمه جوازاً فهو الأصل الغالب؛ نحو: السحاب بخار متكاثف - البرق
شرارة كهربية - الكتاب صديق أمين - قول الشاعر¹:
أفي كل عام غُرْبَةٌ ونُزُوحٌ ... أما للنَّوى من وَبْيَةٍ فترْيُحُ
ففي هذه الأمثلة وأشباهها يصح تقديم الخبر وتأخيره² ...
أما تأخره وجوباً؛ ففي مواضع أشهرها:

1- أن يكون المبتدأ والخبر معاً متساويين³ أو متقاربين في درجة تعريفهما

11 بغير نظر لما تقتضيه الأوزان الشعرية أحياناً من وجوب التقديم أو التأخير لمراعاة
الوزن وحده والمخاطبة عليه. فلو لم نراع الوزن الشعري لجاز الأمران كما في النشر أيضاً.
وكقول الشاعر:

من البلية عدل ممن لا يرعوي ... عن جهله، وخطاب من لا يفهم
ومن العداوة ما ينالك نفعه ... ومن الصداقة ما يضر ويؤلم
فهنا عدة أخبار متقدمة يجوز تأخيرها إذا لم نراع وزن الشعر.

2 ومما يجوز فيه الأمران مخصوص "نعم وبئس" في مثل: نعم الفارس على.... فيجز
تأخير "على" عن الجملة الفعلية التي قبله وإعرابه مبتدأ متأخراً، خبره تلك الجملة
الفعلية السابقة عليه ويجوز تقديمه عليها مع إعرابه مبتدأ وهي خبره. ويشترط في هذا
المخصوص وفي إعرابه السالف شروط تفصيلية مكانها ج 3 ص 353 م 110 - باب
نعم وبئس.

"ملاحظة" إذا تعددت الأخبار للمبتدأ الواحد فلها حكم خاص في جواز التقديم
والتأخير يجيء في ص 528، وكذا في رقم 1 من هامش ص 530 حيث الكلام على
تعدد الخبر.

3 سبق في باب المعارف أن أنواعها تتفاوت في درجة التعريف وقوته، فنوع أقوى من
نوع آخر، فالضمير أقوى من العلم، والعلم أقوى من اسم الإشارة. ... وهكذا. بل إن
النوع الواحد قد يتفاوت في درجة تعريفه وقوته، فضمير المتكلم أقوى من ضمير
المخاطب. وضمير المخاطب، أقوى من ضمير الغائب.... وهكذا على الوجه المفصل
هناك "في رقم 1 من هامش ص 212"....

كذلك النكرة تتفاوت في درجة التنكير وقوته: فالنكرة المحضة "وهي المتوغلة في

التنكير، أي: في الإبهام والشيوع" بسبب أنها تخصص بوصف، أو بإضافة، أو بغيرهما"-
أقوى في التنكير من المختصة، لأن الاختصاص يضعف التنكير، إذ يقرب النكرة من
المعرفة بعض التقريب. والمراد من تساوي المعرفتين هنا أن يكونا في درجة واحدة في
التعريف- ولو كان من نوعين مختلفين كالعلم بالغلبة، مع علم الشخص-- كأن يكونا
ضميرين معا للمتكلم، أو للمخاطب، أو للغائب، أو يكونا علمين أو اسمي إشارة.
والمراد من تساوي النكرتين أن تكونا محضتين معا.....

(492/1)

أوتنكيرهما، بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ؛ نحو: أخى شريكى - استاذى
رائدى فى العلم - مكافح أمين جندى مجهول - أجمل من حرير أجمل من قطن ...
ففي هذه الأمثلة وأشباهها يجب تأخير الخبر؛ لأن تقديمه يوقع فى لبس؛ إذ لا توجد
قرينة¹ تُعينه، وتميزه من المبتدأ؛ فيختلط المحكوم به بالمحكوم عليه؛ ويفسد المعنى² تعاً
لذلك. فإن وجدت قرينة معنوية أو لفظية تدل على أن المتقدم هو الخبر وليس المبتدأ جاز
التقديم³؛ فمثال "المعنوية": أبى أخى فى الشفقة والحنان. ز. فكلمة: "أب" خبر مقدم؛
وليس مبتدأ؛ لأن المراد: أخى كأثر ... أى: الحكم على الآخر بأنه كالأب فى الشفقة
والحنان، ولا يُعقل العكس. فالحكوم عليه هو: "الأخ"؛ فهو المبتدأ، والمحكوم به هو: "

= وأما تقارب المعرفتين- وقد يسمى أحياناً: "تفاوتهما فى الدرجة"، لما بينهما من
اختلاف غير واسع - فمعناه أن يكونا من نوع واحد مع اختلافهما فى درجة ذلك
النوع، كضمير المتكلم مع ضمير المخاطب. أو ضمير المخاطب مع ضمير الغائب، أو
أن يكونا من نوعين مختلفين ولكنهما متقاربان، كالعلم مع ضمير المخاطب، فإن العلم
يقاربه، أو كالعلم الشخصى مع المَعْرِف "بأل العهدية"، فإن المَعْرِف بها يقاربه. وتقارب
النكرتين معناه أن إحداهما مختصة والأخرى غير مختصة، فهي قريبة من أختها إلى حد ما
"قد يسمى أيضاً "تفاوتاً"، لوجود اختلاف بينهما، وإن كان يسيراً".

1 كرونا أن القرينة هي العلامة التي تدل على المعنى المراد، وتوجه إليه، وتزيل عنه
الغموض واللبس، فإن كانت لفظاً سميت: "لفظية". وإن كانت غير لفظ سميت:
"معنوية، أو: عقلية". وقد تقسم فى مواضع أخرى إلى: "حسية"، وهي: التي تدرك
بإحدى الحواس، فتشمل اللفظية، وإلى: "غير حسية"، وهي التي تدرك بالعقل.... كما

سيجيء في رقم 1 من هامش ص 507.

2 أوضحنا أول هذا الباب - رقم 8 من هامش ص 442 معنى المحكوم عليه، والمحكوم به، ولما كان الأغلب في الأول - وهو المبتدأ - أن يكون شيئاً معلوماً للسامع، وأن يكون الثاني - وهو الخبر - مجهولاً له، وجب عن اللبس تأخير الثاني "أي: الخبر"، إذ لو تقدم وأعريناه مبدئاً لا نقلب المحكوم به المجهول محكوماً عليه معلوماً. وصار المعلوم مجهولاً، وجاء الحكم في الحالتين مخالفاً للمراد، وهذا فساد معنوي، وفي الموضوع السالف بيان شاف مفيد.

ولزيادة الإيضاح نسوق المثال الآتي، أن يعرف المخاطب شخصا مثل: "إبراهيم" بعينه واسمه، ولكنه لا يعرف أنه زميله في الدراسة، فتقول: إبراهيم زميلك، جاعلاً المبتدأ هو المعروف له، والخبر هو المجهول له، المحكوم به. وذلك شأن الخبر في الأغلب - كما قدمنا - أن يكون هو الشيء المجهول للمخاطب وأنه المحكوم به، فلا يصح أن تقول، زميلك إبراهيم، بغير قرينة تدل على تقديم الخبر. أما إذا عرف زميلاً له، ولكنه لا يعرف اسمه، وأردت أن تعين له الاسم، فإنك تقول: زميلك إبراهيم. جاعلاً المعلوم له هو المبتدأ. والمجهول له المحكوم به هو الخبر. فلو عكس الأمر في إحدى الصورتين لا نعكس المعنى، تبعاً لذلك، واختلف المراد، بسبب الخروج على ذلك الأصل، ومخالفته.

3 وإذا صح التقديم فهل يكون أحدهما أولى به من الآخر؟ الجواب في: "ب" من ص 499.

(493/1)

الأب الذي يشابهه الأخ. فالأب هو الخبر ولوتقدم؛ لأن القرينة المعنوية تميزه وتجعله هو الخبر؛ فصح التقديم لوجودها.

ومثل: الجامعة في التعليم البيت. "فالجامعة" خبر مقدم، "والبيت" مبتدأ مؤخر؛ فهو المحكوم عليه بأنه مشابه للجامعة؛ إذ لا يعقل العكس. ومثل: نور الشمس نور الكهرباء. ضوء القمر ضوء الشموع ... الأسد في الغضب القط في الثورة. الجبل الهرم في الضخامة. هذا العالم في براعته هذا الطالب في تعلمه ... وهكذا ... ومثال القرينة "اللفظية": حاضر رجل أديب. فكلمة "حاضر" هي الخبر؛ لأنها نكرة محضة 1 والنكرة التي بعدها "وهي: رجل" نكرة غير محضة؛ لأنها مخصصة بالصفة بعدها؛ فهي أحق بأن تكون المبتدأ بسبب تخصصها 2.

2- أن يكونَ الخبر جملة فعلية، فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ: نحو: الكواكب "تتحرك"، فالجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع وفاعله، خبر المبتدأ. فلو تقدم الخبر وقلنا: تتحرك الكواكب - لكنت "الكواكب" فاعلا، مع أننا نريدها مبتدأ، وليس في الكلام ما يكشف اللبس. بخلاف ما لو كان الفاعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً، نحو: تتحرك كواكبها السماء - قد أضاء النجمان ... ، فتعرب الجملة الفعلية هنا؛ "تتحرك كواكبها" خبراً متقدماً؛ لاشتغالها على ضمير يعود على المبتدأ "السماء" فرجوع الضمير إلى كلمة: "السماء" دليل على تأخرها في الترتيب اللفظي فقط، دون الترتيب الإعرابي "المسمى: الرتبة3"؛ لأن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً ورتبة إلا في مواضع 4 ليس منها هذا الموضع. فكلمة: "السماء" متأخرة في اللفظ، لكنها متقدمة في الرتبة. وأصل الكلام: السماء تتحرك كواكبها؛ فكلمة: "

-
- 1 أي: غير متخصصة بنعت، أو إضافة، أو نحوها "طبقاً للبيان السابق- رقم 3 هامش ص 492"
- 2 لما عرفناه من أن المبتدأ يكون هو المعرفة، أو النكرة المتخصصة عند اجتماع أحدهما مع النكرة المحضة. وهذا بشرط ألا تقوم قرينة تعارضه.
- 3 الترتيب الإعرابي أو "الرتبة"، يجعل لبعض الألفاظ الأسبقية في الجملة دون بعض، فالمبتدأ أسبق من الخبر، والفعل أسبق من الفاعل، والفاعل أسبق من المفعول، والمضاف أسبق من المضاف إليه.... وهكذا. وقد تكون هناك أسباب لمخالفة هذا الأصل أحياناً. على حسب ما هو موضح في مواضعها.
- 4 سردناها عند الكلام على الضمير في ص 2258.

(494/1)

السماء" مبتدأ. وحاز تقديم الخبر عليها مع أنه جملة فعلية لأن اللبس مأمون؛ إذ فاعلها اسم ظاهر، وليس ضميراً مستتراً يعود على ذلك المبتدأ1.....

وتعرب الجملة الفعلية الثانية خبراً مقدماً، والنجمان مبتدأ. ولا لبس فيه، لأن وجود الضمير البارز "وهو ألف الاثنين" وإعرابه فاعلاً - في اللغات الشائعة عند العرب - أوجب أن يكون "النجمان" مبتدأ، لا غير؛ إذ لا يوجد ما يحتاج إلى فاعل، ومن ثم كان اللبس مأموناً2.

وكما يقع اللبس بين المبتدأ والفاعل الضمير المستتر على الوجه السابق، يقع بين المبتدأ ونائب الفاعل إذا كان ضميراً مستتراً أيضاً؛ نحو: البيت أقيم. وكذلك بين المبتدأ وفاعل اسم الفعل. إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً؛ نحو: القمر هيهات. وقد يلتبس المبتدأ لوتأخر بالتوكيد؛ نحو: أنا سافرت؛ فلوتأخر المبتدأ الضمير لكان توكيداً للتاء. فبسبب اللبس يمتنع التقديم في كل ما سبق 3 ...

3- أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ 4 إنمّا، أوإلا؛ مثل: إنمّا

1 وتنطبق هذه الصورة على قول حسان:

قد نكلت أمه من كنت واحده ... أو كان منتشبا في برثن الأسد

2 وهذا على اعتبار أن الفعل - في اللغات الشائعة - لا تلحقه علامة تنثية ولا جمع، وأن حمل الكلام على الكثير الشائع أحسن وأصح. أما على اللغة القليلة - وهي هنا صحيحة- التي تجيز إلحاق هذه العلامة به فاللبس مخوف غير مأمون، فلا يجوز التقديم، والخير في ترك التقديم في هذه الصورة، مبالغة في الابتعاد عن شبهة اللبس.

3 ومن نوع الخبر الذي الذي يجب تأخير الجملة الفعلية الواقعة خبراً "عن ما" التعجبية كما سيجيء في ص 499.

4 أي: أن المبتدأ بمعناه يكون منقطعاً للخبر، محصوراً في هذا الخبر، وبيان الحصر -- ويسمى القصر -- يتضح من التمثيل الآتي: إذا أردنا قصر شيء على شيء، بحيث يكون أحدهما مختصاً بالآخر، منقطعاً له - أي متفرغاً له كل التفرغ - سميت هذه العملية، "حصراً"، أو: "قصر". كأن تريد قصر: "البحري" على الشعر، وانقطاعه له فتقول: إنمّا البحري شاعر. فقد قصرنا "البحري" على الشعر، أي: جعلناه مختصاً بالشعر، منقطعاً له دون غيره من العلوم والفنون الأخرى. ولا بد في الحصر "القصر" من شيء محصور، ومن محصور فيه ذلك الشيء، ومن علامة حصر. فالبحري في المثال السابق هو "المحصور"، ويسمى "المقصور" أيضاً. والشعر هو المحصور فيه، ويسمى: "المقصور عليه" - كل ذلك ما لم تمنع قرينة وعلامة الحصر هي: "إنمّا" وقد تكون "إلا" كما في المثالين الآخرين أو غيرهما. وللقصر طرق معينة متعددة، وعلامات خاصة، لها موضعها في "علم المعاني". وإذا كانت أداة الحصر "القصر" "إنمّا" فالمقصور عليه هو المتأخر في جملتها، وإذا كانت الأداة "لا" فالمقصور عليه هو الواقع بعدها مباشرة.

البخترى شاعر - إنما المتنبى حكيم - ما النبيل إلا حياة مصر - ما الصناعة إلا ثروة.
فلا يجوز تقديم الخبر؛ كي لا يزول الحصر، فلا يتحقق المعنى على الوجه المراد.
4- أن يكون الخبر المبتدأ دخلت عليه لام الابتداء¹؛ نحو: لَعَلَّمْ مع تعب خيرٌ من
جهل مع راحة؛ لأن لام الابتداء لها الصدارة في جملتها؛ فيجب تقديمها مع ما دخلت
عليه؛ وهو المبتدأ.

5- أن يكون المبتدأ اسماً مستحقاً للصدارة في جملته؛ إما بنفسه مباشرة، كاسماء
الاستفهام، وأسماء الشرط، وما التعجبية، وكم الخبرية² ... ؛ مثل: مَنْ القادم؟ وأئى
شريف تصاحبه أصحابه - ما أطيب خُلُقك!! كم صديق عرفتُ فيه الذكاء!! وإما
بغيره؛ كالمضاف إلى واحد مما سبق³؛ فالمضاف إلى اسم استفهام نحو: صاحبٌ مَنْ
القادم؟ والمضاف إلى اسم شرط نحو: غلامٌ أيّ رجل شريف تعاونه أعاونه. والمضاف إلى
كم الخبرية نحو: خادمٌ كم صديق عرفت فيه الذكاء³.

1 لها باب خاص في ص 657.

2 أما الاستفهامية فداخله في أسماء الاستفهام التي لها الصدارة أيضا.
"3و 3" غير "ما التعجبية"، فإنها لا تقع مضافا إليه. وإلى المواضع السابقة يشير ابن
مالك بقوله:

والأصل في الأخبار أن تؤخر ... وجوزوا التقديم إذ لا ضررا
فامنع حين يستوى الجزءان ... عرفا ونكرا عادمي بيان
أي: أن الأصل الغالب في الأخبار هو تأخيرها، ولا مانع من التقديم إذا لم يترتب عليه
فساد لفظي أو: معنوي.

فامنع التقديم إذا استوى المبتدأ والخبر في التعريف والتكثير. وعندما البيان الذي يوضح
أن أحدهما هو المبتدأ، وأن الآخر هو الخبر. "وعرفا ونكرا" منصوبين على "التمييز" أو:
على: نزع الخافض - ويسمى "الحذف والإيصال" - وتفصيل الكلام عليه في ج2 م
71 ص 153 باب: "تعدية الفعل ولزومه"....، ثم قال ابن مالك:

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا ... أو قصد استعماله منحصر
أو كان مسندا لذي لام ابتدا ... أو لازم الصدر، كمن لي منجدا؟
وامنع التقديم أيضا إذا كان الفعل - مع فاعله - هو الخبر، أو كان الخبر محصورا فيه.
ومعنى البيت الأخير: أن الخبر يمتنع تقديمه إذا كان مسندا لصاحب لام ابتدا، أي: إذا
كان هذا الخبر مسندا، والمسند إليه مبتدأ مصدرا باللام التي تدخل على المبتدأ للدلالة

على الابتداء، وكذلك يتمتع تقديمه إذا كان المبتدأ لازم الصدارة، أي: لا يكون إلا في صدر جملة.

(496/1)

زيادة وتفصيل:

- "أ" هنا مواضع أخرى يجب فيها تأخير الخبر؛ أشهرها ما يأتي:
- 1- ما ورد مسموعاً من مثل: ركب الناقة طليحان¹. "أي: مُتَّعِبَان؛ أصابهما الإعياء والإرهاق، وأصله: ركب الناقة والناقة طليحان؛ من كل مبتدأ مضاف، أخبر عنه بخبر مطابق في التثنية أو الجمع للمضاف مع المضاف إليه من غير عطف شيء ظاهر على المبتدأ؛ كالمثال السابق. ونحو: مهندس البيت جميلان - ونحو: خدم الطفلين لاعبون؛ أي: مهندسُ البقي والبيتُ جميلان. وخادم الطفلين والطفلان لاعبون. فالمعطوف على المبتدأ محذوف لوضوح المعنى. والخبر هنا واجب التأخير. لكن أيجوز القياس على تلك الأساليب التي حذف فيها حرف العطف والمعطوف على المبتدأ؛ لوضوح المعنى؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل بجوازه بشرط وجود قرينة واضحة تدل على المحذوف: لأن هذا الرأى يطابق الأصول اللغوية العامة التي تقضى بجواز الحذف عند قيام قرينة جلية تدل على المحذوف، وتمنع خفاء المعنى؛ كما رددنا هذا كثيراً²...
 - 2- أن يكون الخبر مقروناً بالفاء³؛ نحو: الذي ينصحني فمخلص. فإن تقدم الخبر وجب حذف الفاء.
 - 3- أن يكون الخبر مقترناً بالباء الزائدة؛ نحو: ما شريف بكاذب.
 - 4- أن يكون طلباً؛ نحو: المحتاجُ عاونهُ، والبائسُ لا تؤلمهُ.
 - 5- أن يكون الخبر عن "مذ" أو "منذ"، يجعلهما مبتدئين معرفتين في المعنى؛ نحو: ما سافرت مذ أو منذ شهران؛ "إذ المعنى: زمن انقطاع الرؤية شهران⁴.

1 سيجيء لهذا المثل بيان في ج3 باب: "العطف" م ص 542 م 118، عند الكلام على حذف واو العطف.

2 انظر رقم 1 من هامش ص 507.

3 سيجيء في ص 434 بيان المواضع التي يقتزن فيها الخبر بالفاء....
4 كما سبق في ص 489 وكما يجيء في ص 502 - وفي ج 2 باب: "الظرف"، م 79
ص 278 و 5022 وباب: "حروف الجر" م 89 ص 478.

(497/1)

.....

-
- 6- ضمير الشأن 1 الواقع مبتدأ؛ نحو: قل "هو: الله أحد".
- 7- المبتدأ المخبر عنه بجملة هي عينه في المعن نحو: "كلامي: "السفر مفيد" "قولى:
"العمل النافع".
- 8- اسم الإشارة المبدوء بكلمة: "ها" التنبيه، في جملة اسميه؛ نحو: هذا أخى. وهذا رأى
كثير من النحاة، ومن الميسور رفضه بالأدلة التي سبقت 2 والتي تجعل تقديم المبتدأ هنا
مستحسنًا، لا واجبًا. وإنما يتعين - عند أصحاب ذلك الرأى - أن يكون اسم الإشارة
في الجملة الاسمية هو: المبتدأ ولا يكون خبرًا، بحجة أن: "ها" التنبيه تتطلب الصدارة،
بشرط أن تتصل باسم الإشارة مباشرة، لا يفصل بينهما ضمير، فإن فصل بينهما
الضمير في مثل: "هأنذا" فالضمير هوالمبتدأ واسم الإشارة هوالخبر. ويجوز: هذا أنا.
ولكن الأول أحسن وأولى؛ لكثرة الأساليب الأدبية الواردة به 3.
- 9- المبتدأ الذى للدعاء؛ نحو: سلام عليكم، وويل للأعداء 4....
- 10- المبتدأ الذى له خبر متعدد يؤدي مع تعدده معنى واحدًا؛ مثل: الفتى نحيف سمين
- الرمان حلوحامض؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر المتعدد الذى يؤدي معنى واحدًا، ولا
تقديم واحد مما تعدد 5.
- 11- المبتدأ التالى: أمّا: نحو: أما صالح فعالم؛ لأن الفاء لا تقع بعد "أما" مباشرة. ولأن
الخبر الذى تدخل عليه لا يتقدم على المبتدأ - كما سلف -.
- 12- المبتدأ المفصول من خبره بضمير الفصل 6، نحو: الشجاع هوالناطق بالحق غير
هياب.

1 سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه وكل ما يختص به في ص 22500 "د".

2 في رقم 1 من هامش ص - 328 ورقم 1 من هامش ص 337.

- 3 كما سبق في "أ" من ص 337 وكما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 500.
- 4 هذا رأي كثير من النحاة. ولكني رأيت عدة نصوص قديمة يحتج بها تقدم فيها الخبر الجار مع مجرورة على المبتدأ الذي للدعاء. فالأحسن أن يقال: إن التأخير هو الأكثر، وليس بالواجب.
- 5 كما سيجيء البيان في موضوع "تعدد الخبر" ص 529.
- 6 له بحث خاص مستقل في ص 2242 "ح".

(498/1)

-
-
-
- 13- المبتدأ إذا كان ضمير تكلم أو خطاب، وقد أخبر عنه بالذى وفروعه مع وجود بعده الضمير مطابقاً للتكلم، أو الخطاب؛ نحو: أنا الذى أساعد الضعيف. أنتما اللذان تساعدان الضعيف.
- 14- ويجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر في باب الإخبار عن: "الذى"، نحو: الذى صافحته محمد.
- 15- خبر المبتدأ إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب، وقد أخبر عنه بنكرة مُعرفة بـ"أ"، بعدها ضمير مطابق للمبتدأ في التكلم والخطاب، نحو: أنا السيف أمزق الضلال، أنت الجندي تدافع عن الوطن.
- 16- إذا كان المبتدأ اسم موصول وجب تأخير الخبر عنه وعن الصلة معاً. ملاحظة: يجب تقديم كل اسم أو فعل سبقته أداة عرض، أو تمن، أو رجاء، أو نفي، أو طلب.
- 17- ويجب تأخير الخبر، إذا كان جملة فعلية ماضوية والمبتدأ "ما" التعجبية؛ نحو: ما أقدر الله أن يُدنى المتباعدين².
- "ملاحظة عامة" يجب تقديم كل اسم أو فعل سبقته أداة عرض، أو تمن، أو رجاء، أو نفي، أو طلب.
- "ب" أثار النحاة والبلاغيون جدلاً مرهقاً حول بعض الحالات التى يكون فيها المبتدأ والخبر متساويين في التعريف والتتكير، أو متقاربين فيهما؛ من غير لُبس في المعنى. ويدور الجدل حول معرفة الأحق منهما بأن يكون المبتدأ. وإذا ظهر الأحق فهل يجوز الإغضاء عن أحقيته بجعله خبراً وجعل الخبر مبتدأ؟ وقد سبق³ بيان المراد من التساوى والتقارب

في التعريف والتكثير.

بالرغم من جدلهم المرهق⁴؛ فإن الجواب السديد يتلخص في أن المعول

11 كما في ص 378.

2 سبقت الإشارة لهذا، في رقم 5 من ص 496.

3 في رقم 3 من هامش ص 492.

4 وقد عرض لبعضه صاحب: "المفصل" وكذا: "الصبان" بإيجاز في الجزء الأول، باب: "المبتدأ والخبر"، عند الكلام على مواضع تأخير الخبر وجوبا. وكذلك: "التصريح" وهامشه في الموضوع السابق أيضا: وكذلك "المعني" أول الباب الرابع:

(499/1)

.....

عليه في جواز تقديم المبتدأ على الخبر ليس التساوى أو التقارب في درجة التعريف والتكثير؛ وإنما المعول عليه وحده وهو وجود قرينة تدل على أن هذا هو المحكوم عليه، "أى: أنه المبتدأ"، وذلك هو المحكوم به، أى: الخبر، على حسب المعنى؛ بحيث يتميز كل من الآخر، دون خلط أو اشتباه. فمتى وجدت القرينة التي تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير الآخر على حسب الدواعي¹. وإن لم توجد القرينة وجب تأخير الخبر حتماً من غير أن يكون للتساوى أو التقارب دخل في الحالتين. فلا بد من مراعاة حال السامعين من ناحية قدرتهم على إدراك أن هذا محكوم عليه فيكون مبتدأ، وأن ذاك محكوم به فيكون خبراً. فإذا وقع في وهم المتكلم أن التمييز غير ممكن، وأن اللبس محتمل - وجب إزالته؛ إما بالقرينة التي تبعده وتبدده، وإما بالتزام الترتيب؛ فيتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر؛ ليكون هذا التقدم دليلاً على أنه المبتدأ، ووسيلة إلى تعيينه؛ لموافقته للأصل الغالب في المبتدأ.

1 إلا في الحالة التي أشرنا إليها في رقم 8 من ص 498 وهي حالة اسم الإشارة المقرون بكلمة "ها" التنبيه، مع معرفة أخرى، إذ يتعين أن يكون اسم الإشارة هو المبتدأ، لأن حرف التنبيه لا بد أن يتصدر - عند فريق من النحاة دون فريق، طبقاً للبيان المفصل

الذي في رقم 1 من هامش ص 328 - إلا إن كانت المعرفة الأخرى ضميراً، ففي هذه الحالة يحسن أن يكون المبتدأ هو الذي تسبقه "ها" التنبيه، واسم الإشارة يجيء بعده خبراً، نحو: "هأنذا". وقد يجوز مراعاة القاعدة العامة بتقديم الإشارة أيضاً في هذه الصورة مع تأخير الضمير، نحو: هذا أنا، ولكن الأول أكثر في الأساليب الأدبية المعروفة. "انظر ص 337".

(500/1)

المسألة الثامنة والثلاثون: تقديم الخبر وجوباً

"وهي الحالة الثالثة له"

يتقدم الخبر وجوباً في مواضع؛ أهمها:

- 1- أن يكون المبتدأ نكرة محضة¹، ولا مسوغ للابتداء به إلا تقدم الخبر المختص؛ ظرفاً كان، أوحاراً مع مجروره؛ أو جملة؛ فمثال شبه الجملة: عندك كتاب - على المكتب قلم ... فإن كان للمبتدأ مسوغ آخر جاز تقديم الخبر وتأخير؛ نحو: عندك كتاب جميل - على المكتب قلم نفيس؛ ويجوز: كتاب جميل عندك، وقلم نفيس على المكتب. ومثال الجملة: قَصَدَكَ ولَدُهُ محتاج. فلا يجوز تقديم المبتدأ؛ وهو: "محتاج"؛ لأنه نكرة محضة، ولأن المبتدأ النكرة إذا تأخر عنه خبره الجملة أو شبه الجملة فقد يتوهم السامع أن المتأخر صفة، لا خبر².
- 3- أن يكون المبتدأ مشتقاً على ضمير يعود على جزء 3 من الخبر؛ نحو: في الحديقة صاحبها. فكلمة: "صاحب" مبتدأ، خبره الجار مع المجرور السابقين؛ "في الحديقة". وفي المبتدأ ضمير يعود على الحديقة التي هي جزء من الخبر. ولهذا وجب تقديم الخبر؛ فلا يصح: صاحبها في الحديقة؛ لكيلا يعود الضمير على

"1 و1" سبق الكلام على النكرة المحضة في رقم 3 من هامش 213 وعلى الظرف المختص، وكذا الجار مع مجروره في ص 477 وفي رقم 1 من هامش 487. وكذا الرأي في المبتدأ النكرة في ص 489.

2 كل هذا كلام القائلين بأن المبتدأ لا يكون نكرة إلا بمسوغ. وسردوا عشرات من المسوغات لا تترك نكرة بغير أن تصلح للابتداء، كما أوضحنا فيما سلف "ص 485 وما بعدها"، وانتهينا منه إلى أنه لا قيمة لهذا التوهم، ولا داعي لبقاء تلك القاعدة،

وعندئذ يكون الموضع الأول من مواضع تقديم الخبر هو: "أن يكون المبتدأ نكرة محضة، ويراد تخصيصه، بتقديم خبره الظرف أو الجار مع المجرور المختصين، أو: الجملة". أما دعوى التوهم فخيالية لا مجال لها ما دامت الجملة الاسمية قد أدت الفائدة الأساسية المطلوبة.

3 عبارة النحاة: "يعود على الخبر". ولكن الصحيح أنه يعود على جزء من الخبر كما في المثال-، إذ الضمير عائد على المجرور وحده، وهو جزء من الخبر، لأن الخبر الجار مع مجروره.

(501/1)

متأخر لفظاً ورتبة؛ وهو ممنوع هنا. ومثل ذلك: "في القطار رُكَّابُه" فكلمة: "ركاب" مبتدأ خبره الجار مع المجرور السابقين. وفي المبتدأ ضمير يعود على: "القطار" وهو جزء من الخبر. ويجب تقديم الخبر؛ فلا يصح: رُكَّابُه في القطار؛ لنلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة؛ وهو ممنوع هنا كما قلنا. وهكذا ...

3- أن يكون للخبر الصدارة في جملته؛ فلا يصح تأخيره. ومما له الصدارة أسماء الاستفهام؛ نحو: أين العصفور؟ فكلمة: "أين" اسم استفهام، مبنى على الفتح في محل رفع، خبر مقدم، و"العصفور" مبتدأ مؤخر. ونحو: متى السفر؟ فكلمة: "متى" اسم استفهام مبنى على السكون في محل رفع خبر مقدم، و"السفر" مبتدأ مؤخر. ومثل هذا: كيف الحال؟ من القادم؟ ...

وكذلك الخبر الذي ليس اسم استفهام بنفسه ولكنه مضاف إلى اسم استفهام؛ نحو: ملِكُ مَنْ السيارة؟؛ وصاحبُ أيِّ اختراع أنت؟ ومما له الصدارة "مُذٌّ ومُنْدٌ" عند إعرابهما طرفين خبرين متقدمين في مثل: ما رأيت زميلي مُذٌّ أو منذُ يومان. ولوأعربناهما مبتدأين لوجب تقديمهما أيضاً¹.

4- أن يكون الخبر محصوراً² في المبتدأ بإلا أوإنما؛ نحو: ما في البيت إلا الأهل، إنما في البيت الأهل؛ فلا يجوز تأخير الخبر وتقديم المبتدأ، لكيلا يختل الحصر المطلوب، ويختلف المراد³.

1 سبقت الإشارة لهذا في "أ" من ص 489 وفي رقم 5 من ص 497 وسيجيء البيان عنهما في ج2 بآي: الظرف وحروف الجر.

2 وقد أشرنا باختصار إلى "الحصر" وطريقته في رقم 4 من هامش ص 495.

3 وقد أشار ابن مالك إلى المواضع الأربعة السابقة بقوله

ونحو: عندي درهم ولي وطر ... ملتزم فيه تقدم الخبر

يشير بهذا البيت إلى الموضع الأول: "والوطر هو: الغرض والحاجة"، ثم قال:

كذا إذا عاد عليه مضمّر ... مما به عنه مبينا يخبر

يشير إلى الموضع الثاني، وهو: تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمّر "أي: ضمير" من المبتدأ

الذي يخبر عنه بخبر، وهذا الخبر يبين ويفسر الضمير العائد إليه.

و"مما" أي: من المبتدأ الذي.... و "به" بالخبر - حالة كون الخبر مبنيًا - وعنه "عن

المبتدأ...." وفي البيت كثير من التعقيد، والضمائر الملتوية في مراجعها. "ثم أشار إلى

الموضع الثالث فالرابع بقوله:

(502/1)

.....

كذا إذا يستوجب التصديرا ... كآين من علمته نصيرا؟

وخبر المحصور قدم أبدا ... كما لنا إلا اتباع أحمدا

يريد: أن يقول: كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان من الألفاظ التي تستوجب التصدير،

أي: تستحقه وجوبا، نحو: أين من علمته نصيرا؟ "فأين" اسم استفهام د خبر مقدم....

إلخ.

"من" اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر.....

وكذلك يجب تقديم خبر المحصور فيه، أي: خبر المبتدأ الذي وقع فيه الحصر "فالخبر

محصور، والمبتدأ محصور فيه" مثل: ما لنا إلا اتباع أحمد.

(503/1)

.....

زيادة وتفصيل:

"أ" من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر:

1- أن يكون لفظة "كم" الخبرية¹؛ نحو: كم يوم غيابك!! أو أن يكون مضافاً إليها،
نحو: صاحب كم كتاب أنت!!

2- أن يكون قد ورد عن العرب متقدماً في مثل من أمثالهم؛ نحو: في لك واد بنوسعد؛
لأن الأمثال الواردة لا يصح أن يدخلها تغيير مطلقاً، "لا في حروفها، ولا في ضبطها،
ولا في ترتيب كلماتها"².

3- أن يكون المبتدأ مقروناً بفاء الجزاء؛ نحو: أمّا عندك فالخير.

4- أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً للمكان؛ نحو: هنا³ وثمّ في مثل: هنا النبوغ؛ وثمّ
العلم والأدب.

5- أن يكون تأخير الخبر مؤدياً إلى خفاء المراد من الجملة، أو مؤدياً إلى الوقوع في لبس؛
فمثال الأول: لله درك⁴، عالماً، فالمراد منها: التعجب. ولونأخر الخبر وقلنا: درك لله -
لم يتضح التعجب المقصود.

ومثال الثاني: عندى أنك بارع، من كل مبتدأ يكون مصدراً مسبوکاً من "أنّ" "مفتوحة
الهمزة مشدودة النون" ومعمولها: وهى "أنّ" التى تفيد التوكيد. فلو قلنا: أنك بارع
عندى - لكان التأخير سبباً في احتمال اللبس في الخلط بين "أنّ" المفتوحة الهمزة
المشددة النون و"إنّ" المكسورة الهمزة المشددة النون، وسبباً في احتمال لبس آخر
أقوى، بين "أنّ" المفتوحة الهمزة المشددة التى معناها التوكيد، والتى تسبك مع معموليها
بمصدر مفرد - و"أن" التى بمعنى

1 أما الاستفهامية فلها الصدارة أصالة كأسماء الاستفهام السابقة. فكم بنوعيها واجبة
الصدارة.

2 كما سيجيء في ص 518.

3 هذا ما صرح به فريق من النحاة، كصاحب "المعجم" - ج 1 ص 102 - ولكن
السماع الكثير يخالفه في الطرف: "هنا" كما أوضحنا هذا بإفاضة في رقم 1 من هامش
ص 328.

4 الدر: اللب. والمقصود من هذه الجملة المدح والتعجب معاً، بسبب ما يدعيه المتكلم
من أن اللب الذي ارتضعه المخاطب ونشأ عليه هو لب خاص من عند الله هياه وحده
لإعداد هذا المخاطب إعداداً ممتازاً ينفرد به "راجع ج 2 رقم 2 من هامش ص 21 م
60". وهذا الأسلوب قد التزم فيه العرب تقديم الخبر، فلا يصح تأخيره.

"لعل"، وهذه مع معموليها جملة فلا تسبك معهما بمصدر مفرد، وفرق كبير في الإعراب بين المفرد والجملة، وفي المعنى بين التوكيد، والترجى أو الظن... فقد صار اللبس محتملاً لفظاً وكتابة ومعنى بسبب تأخير الخبر، ولوتقدم لامتنع اللبس، إذ الحكم الثابت "لإن" المكسورة الهمزة المؤكدة، و"أن" المفتوحة الهمزة التي بمعنى "لعل" أن كلا منهما مع معموليه جملة، وأن كلا منهما لا يجوز تقديم معمول خبره عليه؛ سواء أكان معمول ظرفياً أم غير ظرف 1. ولهذا يسهل الالتقاء إلى إعراب الظرف في المثال السابق، وأشباهه، وأنه خبر وليس معمولاً للخبر متقدماً عليه؛ إذ لو لم نعر به خبراً واعتبرنا الحرف: "أن" للتوكيد "وهي المفتوحة الهمزة، المشددة النون" لكان المصدر المؤول منها ومن معموليها مبتدأ، ولا نجد له خبراً؛ وهذا لا يصح. ولواعتبرناها بصورتها هذه بمعنى: "لعل" لم يصح تعليق الظرف المتقدم بخبرها إذ لا يجوز تقديم شيء من معمولات خبرها عليها - كما قلنا - . وكذلك لواعتبرناها "إن" المكسورة الهمزة، المشددة النون، للتوكيد. فلم يبق بد من إعراب ذلك الظرف خبراً متقدماً. فتقدمه - أوغيره من معمولات - يختم أمرين: "أ" تعيين نوع "أن" التي بعده؛ فتكون للتوكيد، مفتوحة الهمزة مشددة النون. "ب" أنه خبر متقدم وليس معمولاً لخبرها.

كما أن تأخيره يوجب أمرين:

"أ" اعتبار "أن" "مفتوحة الهمزة، مشددة النون" بمعنى "لعل" أو كسر همزتها مع تشديد نونها لتكون للتوكيد.

"ب" إعرابه في الصورتين معمولاً للخبر وليس خبراً.

ولا شك أن كل اعتبار من الاعتبارات السالفة يؤدي إلى معنى يخالف الآخر.

هذا وإنما يكون تقديم خبر "أن" واجباً على الوجه الذي شرحناه بشرط عدم وجود "أما" الشرطية. فإن وجدت جاز تأخير الخبر 2. إذ المشددة المكسورة الهمزة.

1 كما هو مبين في رقم 3 من هامش ص 635 - وفي "و" من ص 646.

2 تقول: أما عندي فأنتك بارع. أو: أما أنك بارع فعندي.

.....

وكذا التي بمعنى: "لعل" لا يقعان بعدها1....

وغاية القول: أنه يجب تقديم الخبر في كل موضع يؤدي فيه تأخيرها إلى لبس، أو خفاء في المعنى أو فساد فيه.

1 لأنه لا يجوز الفصل بينها وبين "الفاء" التي بعدها بجملة اسمية مصدرة بكلمة: "إن" مكسورة الهمزة، ولا "أن" مفتوحة الهمزة، التي بمعنى: "لعل" - كما سيجيء في رقم 3 من هامش ص 635 - وسيجيء في ج 4 ص 4700 و 476 م 161 تفصيل الكلام على: "أما" وأحكامها.

المسألة التاسع والثلاثون: حذف المبتدأ والخبر

يحذف كل منهما جوازاً وجوباً في مواضع معينة؛ فيجوز حذف أحدهما إن دل عليه دليل، ولم يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه1؛ فمثال حذف المبتدأ جوازاً أن يقال: أين الأخ؟ فيجواب: في المكتبة. فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "الأخ". وأصل الكلام: "الأخ في المكتبة". حُذِفَ المبتدأ جوازاً؛ لوجود ما يدل عليه، مع عدم تأثر المعنى بحذفه. ومن الأمثلة أيضاً أن يقال: كيف الحال؟ فيجواب ... "حسن". فكلمة: "حسن" خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "الحال". وأصل الجملة: "الحال حسن" حُذِفَ المبتدأ جوازاً؛ لوجود ما يدل عليه، مع عدم تأثر المعنى بحذفه ... وهكذا. ومثال حذف الخبر جوازاً أن يقال: مَنْ في الحقل؟ فيجواب: "علّي". فكلمة "علّي" مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف2 تقديره: "في الحقل". وأصل

1 هذا الحذف تطبيق لقاعدة لغوية عامة، تشمل المبتدأ والخبر وغيرهما، ومضمونها أن الحذف جائز في كل ما يدل الدليل عليه، بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بحذفه تأثراً يؤدي إلى عيب وفساد لفظي أو معنوي. ويريدون بالدليل: القرينة الحسية "ومنها

اللفظية" أو: العقلية "المعنوية" التي ترشد إلى لفظ المحذوف ومعناه، وإلى مكانه في جملته "طبقاً للتقسيم الذي سبق له الإشارة في رقم 1 من هامش ص 493" - ويريدون بعدم تأثر المعنى: بقاءه على حالة قبل الحذف، فلا ينقص، ولا يصيبه لبس، أو خفاء أو تغيير -

انظر "أ" من ص 489: حيث الأصل اللغوي العام الذي يتصل بهذا.

2 يكتر حذف المبتدأ جوازاً في جواب الاستفهام، نحو: ما الجديد؟ فيقال: معدن: أي: هو معدن ومنه قوله تعالى: {مَا أَذْرَاكَ مَا هَيْهَ، نَارٌ حَامِيَةٌ} أي: هي نار حامية....

وقوله: {هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ؟ النار....} ، أي: هو النار. وكذلك بعد القول: مثل: الآية الكريمة التي تسجل كلام الكفار عن القرآن بأنه أساطير الأولين وهي: {قالوا أساطير الأولين....} أي: "هو: أساطير الأولين" .. وقد يحذف جوازاً في غير هذا الموضع، مثل قوله تعالى: {سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا} . وقوله: {بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ...} ، أي: هذا....

وقد اجتمع الحذف الجائز والذكر في قول الشاعر:

قصر عليه تحية وسلام ... خلعت عليه جمالها الأيام

أي: "هذا قصر" - "عليه تحية وسلام".

(507/1)

الكلام. "على في الحقل". حذف الخبر جوازاً لوجود ما يدل عليه، مع عدم تأثر المعنى بحذفه. ومثله: ماذا معك؟ فيقال: "القلم"، فكلمة: "القلم" مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف تقديره: "معى". وأصل الكلام: "القلم معى"، ومثل: خرجت فإذا الوالد1. والأصل قبل حذف الخبر: خرجت فإذا الوالد1 موجود....

وقد يحذف المبتدأ والخبر معاً بالشرط السابق؛ نحو: المسحون كثير؛ فمن يساعد محتاجاً فهو محسن، ومن يساعف مستغيثاً فهو محسن، ومن يشهد شهادة الحق ... أى: من يشهد شهادة الحق فهو محسن. فجملة: "هو محسن" مبتدأ وخبر وقد حذفاً معاً.

جوازاً2. ومن ذلك: مَنْ يخلص في أداء واجبه فهو عظيم، ومن ينفع وطنه فهو عظيم، ومن يخدم الإنسانية ... أي: فهو عظيم3.

1 "ذا" هنا للمفاجأة، أي: للدلالة على هجوم الشيء الذي بعدها، ووقوعه بغتة. و

"إذا الفجائية" لا بد أن يسبقها كلام، ولا تحتاج إلى جواب: ولا بد أن تكون المفاجأة في الزمن الحالي، "لا المستقبل ولا الماضي"، وأن تقتزن بها الفاء الزائدة للتوكيد. والمراد بالزمن الحالي: أن وقوع المعنى بعدها وقوع المعنى قبلها مقترنان، بأن يتحقق وقوعهما معا في وقت واحد، ولو كان ماضيا، نحو: خرجت أمس فإذا النسيم منعش، فالوقت الذي تحقق فيه الخروج تحقق معه في الحال - أي: في الوقت نفسه - إنعاش النسيم، لا قبله، ولا بعده، ومثل هذا يقال في بيت الشاعر:

كم تمنيت لي صديقا صدوقا ... فإذا أنت ذلك المتمني

"وسيجيء كلام على إعراب "إذا" في ص 592 - ثم راجع ج2 "د" ص 2260 م 79"، فتقدير المثال: خرجت فإذا الوالد موجود، وهذا على اعتبار أن "إذا" الفجائية حرف. مراعاة للأسهل - أما على اعتبارها ظرف زمان أو مكان فهي الخبر، أي: ففي الوقت أو في المكان الوالد.

2 فكلمة: "من" اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، "يشهد فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. "شهادة" مفعول مطلق منصوب، ومضاف، "الحق" مضاف إليه مجرور "فهو محسن" الفاء داخلة على جواب الشرط. "هو" مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع "محسن" خبره مرفوع، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

وفي هذا المثال يصح أن يكون المحذوف هو الخبر وحده، والتقدير، "ومن يشهد شهادة الحق محسن". فتكون كلمة: "محسن" خبر "من" ولا تكون "من" الشرطية، وإنما تكون اسم موصول مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع "يشهد" مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره، هو.... والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والخبر محذوف. تقديره "محسن".

3 وقد أشار ابن مالك إلى الحذف السابق فقال:

وحذف ما يعلم جائز، كما ... تقول: زيد، بعد: من عند كما؟

وفي جواب: كيف زيد؟ قل: دنف ... فزيد استغنى عنه إذ عرف

ومعنى البيت الأول: أن الحذف جائز في كل ما يعلم، فيشمل حذف المبتدأ وحده، وحذف الخبر وحده، وحذفهما معا، وغيرهما. والشرط في ذلك كله أن يكون المحذوف معلوما، لم يتأثر المعنى ولا الصوغ بحذفه، وإن يكون معلوما إلا إذا وجد دليل يدل عليه. ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط صراحة، اكتفاء بشرط العلم، لأننا لمحذوف لن يكون معلوما حقا إلا إذا وجد الشرط المذكور. وضرب مثلا لحذف الخبر هو: أن يسأل

سائل: من عند كما؟ فتقول: "زيد". التقدير "زيد عندنا" فحذف الخبر وهو "عندنا" للعلم به على الوجه السالف.

(508/1)

ذلك هو الحذف الجائز 1، أما الواجب فللمبتدأ مواضع، وللخبر أخرى. وفيما يلي البيان:

1 ويمتنع حذف الجزأين معا أو أحدهما إذا وقعت جملتهما خبرا عن ضمير الشأن "وقد سبق تفصيل الكلام عليه في الضمائر - ص 250 - نحو: قل هو الله أحد. وأتى في البيقت الثاني بمثال لحذف المبتدأ هو أن يسأل سائل: كيف زيد؟ فيكون الجواب: "دنف" أي شديد المرض "فدنف" خبر المبتدأ الذي استغنى عنه فحذف، وأصل الجملة: زيد دنف.

وقد ردد في كلامه اسم: "زيد" على عادة قدامي النحاة في كثرة ترديده خلال أمثلتهم، هو: وعمرو، وبكر، وخالد.... حتى صار التمثيل بهذا الأسماء بغيضا اليوم، لا بتذاله، يتحاشاة - بحق - أهل البلاغة والمقدرة الفنية من المعاصرين.

وبهذه المناسبة نشير إلى أن كلمة: "كيف" أو: "كي" - كما ينطقها بعض العرب - هي في أكثر استعمالاتها: إما اسم مبني على الفتح، معناه الاستفهام عن حالة الشيء، "أي: السؤال عن هيئته الطارئة عليه، دون السؤال عن ذاته وحقيقته"، وإما اسم معرب، لا يدل على استفهام، وإنما يدل على الحالة المجردة، والهيئة المحضة، بأن يكون بمعنى: "الكيفية". وإما شرطية غير جازمة. فلها حالات ثلاث لا تكاد تخرج عنها. ولكل حالة أحكامها التي نوضحها فيما يلي:

1 فالاستفهامية لها الصدارة في جملتها. وهي مبنية على الفتح وجوبا في كل مواقعها المختلفة باختلاف الأساليب التي تحتويها. وضابط إعرابها أن ننظر إلى العامل بعدها، فإن كان محتاجا إليها باعتبارها جزءا أساسيا لا يستغنى عنه فإنها تعرب على حسب حاجته، فتكون خبر في مثل: كيف أنت؟ . لأن العامل الذي بعدها مبتدأ يحتاج للخبر، فهي الخبر له، مبنية على الفتح في محل رفع. وكذلك هي الخبر في مثل: كيف بك، وكيف به. - بالإيضاح الذي سبق رقم 3 من هامش ص 448 - وفي مثل: كيف كنت؟ تعرب خبرا "لكان"، مبنية على الفتح أيضا في محل نصب، لاحتياج "كان" لخبر

منصوب، وفي مثل: كيف ظننت الضيف؟ تكون مبنية على الفتح في محل نصب،
مفعولا ثانيا للفعل: "ظن" - وهو من الأفعال التي تحتاج لمفعولين، أصلهما المبتدأ
والخبر - فإن كان ما بعدها غير محتاج لها احتياجا أساسيا على الوجه السالف بقيت
مبنية على الفتح أيضا. ولكن في محل نصب دائما، إما لأنها مفعول مطلق، نحو "الم تر
كيف فعل ربك بأصحاب الفيل؟" "فكيف" مفعول مطلق. والمعنى فعل ربك بأصحاب
الفيل أي فعل ...

فهي في كل ما سبق اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع، أو نسب، على حسب
حاجة العامل، ولا تكون في محل جر مع بقائها استفهامية إلا سماعا في بعض أمثلة نادرة
لا يقاس عليها، منها قولهم: على كيف تبيع الأحمرين؟
ولسيبويه رأي آخر حسن في معنى "كيف" الاستفهامية، وفي إعرابها. وقد اضطرب
النحاة في شرحه إلى أن تناوله "الخضري" في حاشيته، فأزال عنه الغموض والخفاء
وكشف بشرحه السبب في استحسان صاحب "المغني" وتأنيده لذلك الرأي.
وملخصه: أن معنى: "كيف" الاستفهامية عند سيبويه شيء واحد، هو السؤال عن
الحال والهيئة الطارئة على الأمر المستنول عنه، وأن من يقول: كيف

(509/1)

مواضع حذف المبتدأ وجوبا، أشهرها أربعة:
"أ" المبتدأ الذي خبره في الأصل نعت، ثم ترك أصله وصار خبرا، بيان هذا: أن بعض
الكلمات يكون نعتا خاصا بالمدح كالذي في نحو: ذهبت إلى الصديق الأديب، أو بالذم
كالذي في، نحو: ابتعدت عن الرجل السفيف، أو: بالترحم¹ كالذي في نحو: ترفق
بالضعيف البائس. فكلمة "الأديب" و "السفيف" و "البائس" نعت مفرد²، مجرور، لأنه
تابع للمنعوت في حركة الإعراب، التي هي الجر في الأمثلة السابقة.

= محمد؟ . وكيف الجو؟ يريد. في أي حال محمد؟ وعلى أي حال الجو؟ فمعناها اللفظي
الدقيق هو: في أي حال؟ أو: على أي حال؟ بحيث تستطيع أن تحذف لفظها وتضع
مكانه هذا الذي بمعناه، فلا يتأثر المراد. وهذا معنى قول سيبويه إنها: "ظرف" مبني على
الفتح، لأن كلمة: "ظرف" يراد منها أحيانا الجار مع مجروره. ثم هو يريد الظرفية المجازية،
كالي في مثل: فلان في حالة حسنة. ولا يريد الظرفية الحقيقية النحوية التي تقتضي أن

يكون الظرف منصوبا على الظرفية، إذ لا تدل على زمان أو مكان، وإنما يريد ما قدمناه من نحو: في أي حال - وعلى أي هيئة ... وبهذا تكون "كيف" عنده مبنية على الفتح في محل رفع أو نصب على حسب حاجة العوامل، ولا تكون في محل جر، ولا مقصورة على النصب للظرفية أو لغيرها. وهذا الرأي قريب من سابقه، وحسن أيضا - كما قلنا-

وفي كل ما تقدم راجع المغني والهمع في مبحث "كيف" وكذا الصبان والخضري وحاشية ياسين في باب المبتدأ والخبر - ج 1 - عند بيت ابن مالك، وفي جواب: كيف زيد؟ قل: دنف ... ثم في أول باب: "أعلم وأرى"

ب والتي تجردت عن الاستفهام، وتخلصت لمعنى الحالة المجردة "أي كانت بمعنى: "الكيفية" تكون اسما مبنيًا أيضا على الفتح في جميع صورها إلا صورة واحدة تعرب فيها، ولا تبني، وهي الحالة التي يحتاج إليها العامل لتكون مفعولا به فتكون اسما معربا مفعولا به مجردا عن معنى السؤال، وليس له وجوب الصدارة، فتعرب مفعولا به، منصوبا لعامل قبله كالذي قيل أيضا في آية "ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل" حيث أعربها بعض النحاة مفعولا به منصوبا، مضافا إلى الجملة الفعلية بعده، ثم تأويل هذه الجملة الفعلية بالمصدر طبقا لما هو موضح في باب الإضافة ج3 خاصة بالجملة الواقعة مضافا إليه - كتأويل الجملة الفعلية بالمصدر في قوله تعالى: {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} بإضافة كلمة "يوم" إلى الجملة بعده. فالمعنى: ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل؟ ومثله التأويل في الآية الآخر وهي قثوله تعالى: {رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى ...} أي: أريني كيف إحيائك الموتى.

وفي الآيتين آراء أخرى ولكن ما عرضناه أوضح وأيسر تطبيقا، وليس فيه ما يعارض حكما مطردا، أو قاعدة أصلية. أما في غير هذه الحالة التي تعرب فيها مفعولا به منصوبا مباشرة فإنها تبني على الفتح - كما أشرنا -.

ج والشروط اسم شرط غير جازم - على الأرجح - يقتضي بعده فعل شرط وفعل جواب. ولا بد أن يكون الفعلان بعدها متفقين في مادة اشتقاق اللفظ وفي المعنى نحو: كيف تكتب أكتب، ولا يجوز كيف تكتب أقرأ ...

وتفصيل الكلام على هذا الاستعمال وحكمه مدون في موضعه الخاص من الجزء الرابع - باب الجوازم ص 415 م 156.

1 إظهار الرحمة والحنان.

2 النعت المفرد - كالخبر المفرد - وكالحال المفرد - ما ليس جملة، ولا شبه جملة.

لكن يجوز إبعاده عن الجرّ إلى الرفع أو النصب بشروط¹، وعندئذ لا يسمى ولا يعرب في حالته الجديدة "نعتاً" وقد يسمى: "نعتاً مقطوعاً أو منقطعاً"² - . وإنما يكون في حالة الرفع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: هو - مثلاً - فيكون المراد: ذهبت إلى الصديق؛ "هو الأديب" ابتعدت عن الرجل؛ "هو السفية". ترفق بالضعيف "هو البائس". ويكون في حالة النصب مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله، تقديره: "أمدح"، أو: "أذم"، أو: "أرحم"، على حسب معنى الجملة. والفاعل في هذه الأمثلة ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. فالمراد: أمدح الأديب ... أذم السفية ... أرحم البائس. ولا يصح إعراب كلمة منها ولا تسميتها نعتاً بعد أن تركت الجر إلى الرفع أو النصب. ولكن يصح تسميتها نعتاً مقطوعاً أو منقطعاً - كما سبق - 5

ومن الأمثلة: أصغيت إلى الغناء الشجي³، فرعت من رؤية القاتل الفتاك، أشفقت على الطفل اليتيم. فكلمة "الشجي" نعت مفرد مجرور؛ تبعاً للمنعوت. وتفيد الممدح. وكلمة: "الفتاك" نعت مفرد مجرور؛ تبعاً للمنعوت وتفيد الذم. وكذلك: "اليتيم"، إلا أنها تفيد الترحم. فتلك الكلمات الثلاث وأشباهاها - من كل نعت مفرد مجرور يفيد الممدح، أو الذم، أو الترحم - قد يجوز إبعادها عن الجر، إلى الرفع أو: النصب؛ فلا تعرب نعتاً مفرداً مجروراً؛ وإنما تعرب في حالة الرفع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: "هو" ويكون المراد: "هو الشجي". "هو الفتاك". "هو اليتيم" كما تعرب في حالة النصب مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله، تقديره: أمدح ... أو: أذم ... أو: أرحم ... ، على حسب الجملة؛ فالمراد: أمدح الشجي ... أذم الفتاك ... أرحم اليتيم⁴. وبعد إبعادها عن الجر قد تسمى "نعتاً مقطوعاً، أو منقطعاً".

1 ستجيء مفصلة في موضعها الأنسب، وهو: باب النعت، ج3 ص 471 م 115.

2 قد يسمى نعتاً مقطوعاً، أو: منقطعاً، بمعنى: أنه منقطع عن أصله وتارك لاسمه الأول وحكمه السابق - انظر ما يأتي في رقم 4 من الهامش.

3 الذي يسير ويفرح.

4 قلنا: إن تلك الكلمات وأشباهاها لا تعرب نعتاً إلا حين تكون تابعة للمنعوت في حركة إعرابه. أما حين تخالفه إلى الرفع أو النصب فلا تكون نعتاً، لأن صلتها الإعرابية به تنقطع لدخولها في جملة جديدة مستأنفة - في الرأي الشائع - ولا صلة بينها وبين

الجملة السابقة من ناحية الإعراب فكلتاها مستقلة بنفسها في الرأي الشائع - ولا صلة بينها وبين الجملة السابقة من ناحية الإعراب فكلتاها مستقلة بنفسها فيه بناء على الرأي المتقدم، نعم إن تلك الكلمة التي كانت في الأصل: "نعتا" قد تسمى: "النعت المقطوع" أو: "المنقطع"، ولكن تسميتها هذه بالنعت لم يلاحظ فيها حالتها الجديدة، وإنما لوحظ فيها حالتها القديمة التي تركتها، فهي تسمية "مجازية" باعتبار ما كان، لا باعتبار ما هو متحقق بعد القطع. أما الوصف بالمقطوع، أو: بالمنقطع ... فملاحظ فيه أنها صارت في حالتها =

(511/1)

وإذا كان النعت مرفوعاً في الأصل جاز قطعه إلى النصب، وإذا كان منصوباً جاز قطعه إلى الرفع وإذا كان مجروراً جاز قطعه للرفع أو النصب، والذي يتصل بموضوعنا هو: النعت المقطوع إلى الرفع حيث يعرب بعد القطع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ولا يجب الحذف إلا بشرط أن يكون أصل النعت للمدح، أو الذم، أو الترحم، دون غيرها - كما سبق -.

2- المخصوص بالمدح أو الذم.

وبيانه: أن في اللغة أساليب للمدح، وأخرى للذم، وكلاهما يؤلف بطريقة

= الجديدة، وإعرابها المستحدث مقطوعة عن إعرابها السابق، وعن حركتها الأولى. لأن جملتها الجديدة مستأنفة لا محل لها من الإعراب - كما أسلفنا -، فليس بين الجملتين صلة إعرابية، بالرغم من أن الغرض من الجملة الجديدة هو: إنشاء المدح، أو الذم، أو الترحم ... وهذه أغراض كان يدل عليها النعت قبل قطعه ...

أما السبب في تحويلها من نعت مفرد، في جملة إلى خبر مرفوع أو إلى مفعول به، وكلاهما في جملة جديدة مستقلة بنفسها، لا صلة في الإعراب بينها وبين سابقتها فسبب بلاغي، ذلك أنهم حين يرون أهمية الغرض من هذه الكلمة، وجلال معناها وأن هذا المعنى جدير بالتنويه، وتوجيه الأبصار والأسماع إليه، يحولونها عن سياقها المألوف، وإعرابها الطبيعي، يقطعها وجوباً من جملتها، إدخالها على تحقيق المراد أقوى وأظهر من دلالة الكلمة المفردة.

وقد يكون القصد من القطع تقوية التخصيص، إذا كان وقوعه بعد نكرة، نحو: مرت

بأسد في قفصه زائر أو زائرا. أو: تقوية الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفة، نحو: أصغيت لعلى الشاعر، فيكون الحذف فيهما جائزا.

هذا، وليس من اللازم في النعت المنقطع أن يكون مجرورا قبل القطع تبعا للمنعوت، بل يجوز أن يكون مرفوعا في حالته الأولى، أو منصوبا، تبعا لذلك المنعوت. فإن كان المنعوت مرفوعا جاز في نعته المرفوع النصب على القطع، ولا يجوز الرفع، منعنا للالتباس، لأنه إن رفع رفع فلن يعرف أنه مقطوع. وإن كان المنعوت منصوبا جاز قطع النعت إلى الرفع فقط ولا يجوز إلى النصب، منعنا للالتباس كذلك. أما إذا كان المنعوت مجرورا فيجوز قطعه إلى الرفع، أو النصب، كما سبق، إذ لا ليس مع أحدهما.

وقد قلنا: إن المنصوب بعد القطع لا يعرب نعتا، فقد دخل في جملة جديدة مستقلة بإعرابها، لأنها في الرأي الشائع جملة مستأنفة إنشائية "من نوع الإنشاء غير الطلبي". فلو ظهر الفعل المحذوف حذفاً واجبا لأوهم أن الكلام خبري، وقد حمل على حذف الفعل وجوبا، حذف المبتدأ وجوبا أيضا ولا يجوز القطع إلا إذا كان المنعوت معرفة، أو نكرة خاصة. كما أن الفعل والمبتدأ يكون حذفهما واجبا مع النعت المقطوع الذي أصله للمدح أو الذم أو الترحم، فإن كان أصله لشيء غير ما ذكرنا فالحذف جائز لا واجب - كما تقدم، كما سيجيء في باب النعت، وقد سبقت إشارة لبعض هذا في رقم 1 من هامشي 320 عند الكلام على بعض أحكام العلم.

1 في هذا الهامش، وفي ص 510.

(512/1)

معينة، وصُور مختلفة، مشوَّحة في أبوابها 1 النحوية. فمن أساليب المدح: أن تقول في مدح زارع اسمه حلیم: "نعم الزارع حلیم". وفي ذم صانع اسمه سليم: "بئس الصانع سليم" ... فالمدح هو "حلیم" ويسمى: "المخصوص بالمدح" والمذموم هو: "سليم" ويسمى: "المخصوص بالذم". ومثلهما: "نعم الوفي حامد" أو: "بئس المختلِف وعده زُهَير". فالمدح هو: "حامد"، ويسمى، "المخصوص بالمدح" والمذموم هو: "زُهَير" ويسمى: "المخصوص بالذم" فالمخصوص - في الحالتين - يقع بعد جملة فعلية، مكونة من فعل خاص - يدل على المدح، أو على الذم، - وفاعله. وقد يتقدم المخصوص عليهما؛ فنقول: "حلیم نعم الزارع" ... "سليم بئس الصانع". وله صور وإعرابات مختلفة؛ يعيننا منها الآن إعرابه إذا وقع متأخراً؛ فيجوز إعرابه خبراً، مرفوعاً، لمبتدأ

محذوف وجوباً تقديره: "هو" 2 فيكون أصل الكلام: "نعم الزارع هو حليم". "بنس
الصانع هو سليم".

- 3- أن يكون الخبر صريحاً في القسم "الحلف". وصراحته تتحقق بأن يكون معلوماً في
عُرف المتكلم والسامع أنه يمين؛ نحو: في ذمتي لأسافرن. - بحياتي لأخدمن العدالة.
تريد: في ذمتي 3 يمين، أو عهد، أو ميثاق ... بحياتي يمين، أو عهد، أو ميثاق ...
4- أن يكون الخبر مصدراً يؤدي معنى فعله، ويغني عن التلفظ بذلك الفعل - في
أساليب معينة، محدّدة الغرض؛ محاكاة للعرب في ذلك -؛ كأن يدور بينك وبين طبيب،
أو مهندس، أو زارع ...

1 مثل باب: "نعم وبنس" وما جرى مجراهما. وسيجيء في الجزء الثالث.

2 هذا هو الشائع. ولنا رأي أيسر وأوضح، وسنذكره في مكانه من باب: "نعم
وبنس" ... - ج 3 -.

3 المراد: في ذمتي وفي رقبتني ما يتعلق باليمين أي: بتنفيذ مضمونها، ويتصل بالقسم
وتحقيق المراد منه، كالسفر مثلاً، أو خدمة العدالة، لأن كلا منهما هو مضمون اليمين
والقسم، والغرض منها، ولذلك يسمى "جواب اليمين" أو: "جواب القسم". وهو الذي
يستقر في الذمة، ويتعلق بالرقبة وليس اليمين أو العهد أو الميثاق.
وإنما كان حذف المبتدأ واجبا هنا لأنه واجب التأخير بسبب تنكيره، وقد وجد ما يدل
عليه عند حذفه، وهو: جواب القسم.

(513/1)

كلام في عمله، فيقول عنه: "عملٌ لذيذ". أي: عمل عمليّ عملٌ لذيذ. وهذه الجملة في
معنى جملة أخرى 1 فعلية، هي: "أعملُ عملاً لذيذاً". فكلمة: "عملاً" مصدر، ويعرب
مفعولاً مطلقاً للفعل الحالى: "أعمل" وقد حذف الفعل وجوباً؛ للاستغناء عنه بالمصدر
الذى يؤدي معناه، وللتمهيد لإحلال جملة اسميه محلّ هذه الجملة الفعلية ... وصار
المصدر مرفوعاً بعد أن كان منصوباً؛ ليكون خبراً لمبتدأ محذوف؛ فتشأ جملة اسمية تؤدي
المعنى الأول تأدية أقوى وأبرع من السابقة 2.

ومن الأمثلة أن يقول السباح وقد قطع أميالاً: "سباحةٌ شاقةٌ" أي: سباحتي سباحةٌ
شاقةٌ. وهذه الجملة في معنى: أسبحُ سباحةً شاقةً. فكلمة: "سباحة" مصدر منصوب،

لأنه مفعول مطلق للفعل: "أَسْبَحَ"، ثم حذف الفعل وجوباً؛ استغناءً عنه بوجود المصدر الذى يؤدي معناه؛ ثم رفع المصدر ليكون خبراً لمبتدأ محذوف؛ فتنشأ جملة اسمية جديدة، تكون أقوى وأبرع في تأدية المعنى من الجملة الفعلية الأولى.

ومن الأمثلة أيضاً أن يقول السعيد: شكرٌ كثير. حمدٌ وافر ... وأن يقول المريض أو المكدود: صبرٌ جميلٌ - أملٌ طيبٌ ... وأن يقول الولد لوالده الذى يطلب شيئاً: سمعٌ وطاعةٌ ... أى: أمرى وحالى سمعٌ وطاعةٌ 3.

1 يوضح هذا الحكم ما سيجيء في ج 2 م 76 ص 207 - موضوع: "حذف عامل المصدر وإقامة المصدر المؤكد مكانه". على الرغم من أن المصدر هناك منصوب في أكثر حالاته، وهو هنا مرفوع. قلنا: في معنى جملة أخرى "لنفر من قول القائلين إن أصل الكلام "أعمل عملاً لذيذاً" ثم تناولوا هذا الأصل بالحذف والزيادة والتأويل.... مما لم يعرفه العرب، ولم يخطر ببالهم. فلكي يكون الكلام صادقا صائبا معا قلنا: في معنى جملة أخرى.

2 لأن هذه جملة اسمية، والجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام - غالبا - بخلاف الأولى.
3 إنما يكون المحذوف وجوبا هو المبتدأ حين يكون المقصود قيام المصدر مقام فعله نهائيا على الوجه السالف، ووجود قرينة تدل على هذا. فإن لم يكن المقصود ما سبق نحو: "صبر جميل"، وأمل طيب، وباقي الأمثلة الأخرى - تغير الحكم، فجاز أن يكون المحذوف هو المبتدأ، أي: صبري صبر جميل.... وأن يكون المحذوف هو الخبر، أي: صبر جميل أحسن من غيره، أو أنسب لي، أو أليق بك.... وإذا جاز في المحذوف أن يكون هو المبتدأ أو الخبر فأيهما أولى الذكر؟ .
أطال النحاة من غير داع، والأولى بهذا أو ذاك ما له سبب لذكره، أو لحذفه.

(514/1)

.....

زيادة وتفصيل:

"أ" هناك مواضع أخرى - غير الأربعة السالفة - يجب فيها حذف المبتدأ؛ منها:

1- الاسم المرفوع بعد "لا سيما"؛ في مثل: أحب الشعراء، ولا سيما "شوقي" بإعراب

"شوقى" خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: هو 1.

2- بعد المصدر النائب عن فعل الأمر: من مثل: "سَقِيَاً لك" 2 ... و"رَعِيَاً لك" ... ومثلهما فى قول الشاعر:

نُبِئتُ نَعْمَى على الهِجْرانِ عاتبةً ... سَقِيَاً ورَعِيَاً لذك العاتب الزارى

وغيرهما من كل مصدر ينوب عن فعل الأمر نيابة تغنى عن لفظه ومعناه، وبعد المصدر ضمير مجرور المخاطب. فأصل: "سَقِيَاً لك" "اسْقِ يا رب" ... "الدعاء لك يا فلان". وأصل "رَعِيَاً لك" "ارْعَ يا رب" ...

"الدعاء لك يا فلان"، فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه، وبعده المخاطب المجرور. والجار مع المجرور خبر لمبتدأ محذوف. ولا يصح أن يكون هذا الجار مع مجروره متعلقاً بالمصدر: "سَقِيَاً ورَعِيَاً"، لأن هذا التعلق مخالف للأصول العامة

1 سبق فى آخر باب الموصول "ص 401 وما بعدها" التفصيل فى إعراب: "لا سيما - وأخواتها- وإعراب الاسم الذى بعدها، وطريقة استعمال أسلوبها. ومن ذلك التفصيل نعلم أن الاسم الذى بعدها يجوز فيه الرفع والجر إن كان معرفة- ويجوز فيه الرفع، والنصب، والجر، إن كان نكرة وقلنا هناك: التحقيق أن الأوجه الثلاثة جائزة فى الاسم الذى بعدها، سواء أكان معرفة، أم نكرة... كما قلنا أيضاً: إذا كان الاسم الذى بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة فما الداعي إلى كد الذهن بمعرفة إعراباتها، وتفصيل كل إعراب؟ الحق أنه لا داعي لذلك، فالهمم - وهو حسينا- أن نعلم الغرض الصحيح من أسلوبها، وطريقة استعمالها، وأن كل اسم بعدها يجوز فيه الحركات الثلاث، من غير تعرض لتوجيه كل حركة، أو إعراب ذلك الاسم وإعرابها.

2 "سقىاً لك". هو: دعاء موجه لله أن يسقى المخاطب. وليس الغرض أن يسقيه بالماء حقاً، وإنما الغرض من السقى الإنعام الغامر، والرضا الأكمل. "والرعى" دعاء بلرعاية. وهذه اللام فيهما، تسمى: "لام التبيين"، لأنها تبين أن ما بعدها مفعول معنوي - لا نحوي- وما قبلها مفعول كذلك، نحو: قولك الحاقداً: يؤسا لك.

- كما سيجيء فى هامش الصفحة التالية، وفى ج2 باب حروف الجر عند الكلام على اللام -.

في تكوين الجملة 1.

1 تقضي تلك الأصول بأن الجملة الواحدة لا يصح أن تجمع في وقت واحد بين صيغتين مختلفتين لخطاب اثنين مختلفين، كأن تكون إحدى الصيغتين فعل أمر، أو ما ينوب عنه، والخطاب فيها متجها لشيء، وتكون الصيغة الأخرى مخالفة للأولى فيق لفظها وفي المخاطب الذي تتجه إليه فلو تعلق الجار والمجرور بالمصدر لفلسد المعنى لأن المصدر في مثل: "سقيا" نائب عنفعل الأمر: "اسق" - وله فاعل كفعل الأمر، وفاعله مستتر فيه تقديره: "أنت" ويصح أن يقال: إنه محذوف تقديره: "أنت" طبقا للبيان الذي سنذكره بعد، فهو يتضمن كفعله مخاطبة "الله" بالدعاء، في الوقت الذي يتضمن فيه الضمير المجرور مخاطبة شيء آخر تدعو الله له، وبهذا تشتمل الجملة الواحدة على الخطابين اللذين لا يجتمعان، لأن اجتماعهما يفسد المعنى "إذ يكون التقدير: اسق يا الله لك. فيؤدي هذا إلى أن: الله منه السقي، وله السقي، والشطر الثاني فاسد" ولهذا قالوا - بحق-: إن "سقيا لك" وما هو على غمطها ليس جملة واحدة، وإنما هو جملتان، إحداهما "سقيا" فكلية: "سقيا" مصدر نائب عن فعل الأمر، ويعرب مفعولا مطلقا منصوبا، وفاعله مستتر فيه أو محذوف - كما تقدم وكما يجيء - وتقديره في الحالتيه: "أنت والأخرى: "لك" فالجار مع مجوره خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره: الدعاء....، وأصل الجملة الثانية: الدعاء لك، وأصل الكلام كله: سقيا "بمعنى: اسق يا الله" الدعاء لك أيها المخاطب الذي أدعو الله لك.

ومما يستحق التنويه أن الضمير الظاهر الواقع بعد ذلك المصدر "وهو ضمير الخطاب المجرور" له اتصال معنوي بالجملة الأولى، مع أنه في جملة بعدها مستقلة عنها في الإعراب وسبب ذلك الاتصال المعنوي: أنه قد يكون هو المقصود من الأولى، والذي ينصب عليه ما فيها من دعاء أو غيره، فكأنه منجهة المعنى لا من جهة الإعراب مفعول به فمعنى "سقيا لك" اسق يا رب فلانا ... فمن فلان هذا؟ أين هو في الكلام؟ لا يتحقق إلا في المخاطب الواقع بعد اللام فظاهره أنه مجرور باللام، ولكنه في حقيقته المعنوية بمنزلة المفعول به، مع أنه لا يعرب مفعولا به، إذ لا بد من اعتبار الكلام جملتين عند الإعراب كما أوضحنا.

كذلك: "رعيا لك" معناها: ارع يا رب فلانا فمن فلان؟ أين هو في الكلام؟ لا وجود له من حيث المعنى إلا في المخاطب الذي يدل عليه ضمير الخطاب بعد اللام، فظاهره أنه

مجرور بها، ولكنه في حقيقته المعنوية بمنزلة المفعول به، مع أنه لا يعرب مفعولا به. إذ لا بد من اعتبار الكلام جملتين عند إعرابه، كما سبق....

وفي بعض الأساليب الأخرى قد يكون ذلك الضمير المجرور وبمنزلة الفاعل من جهة المعنى مع أنه لا يصح إعرابه فاعلا، نحو: "بؤسا لك" أيها العدو، و "سحقا لك"، أو: "بعدا لك". تخاطب عدوا، أو من يخون أمانته، مثلا.... وتدعو عليه. وأصل الكلام: "أبؤس" وهو: الهلاك.

وابعد، في الدعاء عليه بالبعد: وهو: الهلاك أيضا. فكأنك تقول بؤست، وسحقت وبعدت، أي: صرت بائسا، ساحقا، باعدا، فالضمير المجرور بعد اللام هو الذي حل محل الفاعل في المعنى =

(516/1)

3- بعد ألفاظ مسموعة عن العرب مثل: "من أنت؟. محمد" وهو أسلوب يقال حين يتحدث شخص حقير بالسوء عن شخص عظيم اسمه: محمد ... والتقدير: من أنت؟ مذكورك محمد ... أو: مذمومك محمد: أي: من أنت؟ وما قيمتك بالنسبة للشخص الذي تذكره بالسوء؟ وهو محمد؟. فالمثل يتضمن تحقيراً للمغتتاب، وتعظيماً لمحمد. فمحمد خبر لمبتدأ محذوف تقديره: مذكورك ... أو مذمومك "أي: الشخص الذي تذكره في حديثك أو تذمه فيه". ولما كان هذا الأسلوب قد ورد بغير مبتدأ صار من الواجب التزامه

= لا في الإعراب، وصار مؤديا معناه. غير أنه في مثل هذه التراكيب التي يكون فيها الضمير المجرور فاعلا في المعنى لا يكون التركيب مشتملا على خطابين مختلفين، وإنما يكون مشتملا على خطابين بلفظين مختلفين، والمخاطب واحد فيهما، فإن. "بؤسا لك" و"سحقا لك" و"بعدا لك" - معناها "بؤست، الدعاء لك". "سحقت. الدعاء لك" "بعدت - الدعاء لك" فتاء الخطاب، وكاف الخطاب في كل جملة هما المخاطب واحد، مع اختلاف صيغتهما في اللفظ، بخلاف: "سقيا"، فإن المخاطب فيها غير المخاطب في الضمير المجرور، وهو الكاف عدها.

بالرغم من اتحاد الخطابين في مثل، "بؤسا لك. فإن الجار والمجرور بعدها يعرب خبرا لمبتدأ محذوف، وجوبا، تقديره: الدعاء.... والكلام يشتمل على جملتين، لا جملة

واحدة. وليس الجار مع الجرور هنا متعلقا بكلمة: "بؤسا"، أي: بالمصدر، لأن التعدي باللام يكون المفعول به، ولا يكون للفاعل المعنوي، كالذي هنا، فالمانع هنا من التعلق مخالف للمانع مع الضمير الذي يكون بمعنى المفعول به. وفي الحالتين لا بد أن يكون الكلام جملتين عند الإعراب.

وما سبق من التفصيل مقصور على المصدر النائب على فعل الأمر، وبعده الجرور ضمير المخاطب. فإن ناب المصدر عن غير الأمر، نحو: شكرا لك كثيرا، أي: أشكر لك شكرا، أو كان الجرور اسما ظاهرا، أو ضميرا غير ضمير المخاطب، نحو: سقيا للأمين ورعيا له - فاللام حرف لتقوية العامل، فتكون حرف جر زائد، وما بعدها مجرور بها في محل نصب، لأنه مفعول به للمصدر. أو ليست بزائدة بالجار والجرور متعلقان بالمصدر، فكأنك تقول: اسق يا رب الأمين، وارعه.

وللبحث تنمة وتقسيم ليس مكانه هنا، وإنما مكانه: باب: "المفعول المطلق" - ج2 - وباب حروف الجر - ج2 - عند الكلام على لام الجر التي معناها: "التبيين". ومن كل ما تقدم يتضح ما ذكرناه من سبب تسمية تلك اللام: "لام التبيين".

بقي إيضاح ما أشرنا إليه من فاعل المصدر النائب عن فعل الأمر، كالمصدر: "سقيا" ونظائره ... أفعاله ضمير مستتر فيه تقديره. هو؟ أم فاعله محذوف....؟ قال الصبان، "ج2 أول باب: إعمال المصدر" - إن فاعله هنا ضمير مستتر تقديره "أنت" مع أنه سجل في باب الفاعل - ج2 - عند الكلام على مواضع حذف الفاعل - أن الفاعل يحذف جوازا "حين يكون عامله مصدرا، مثل: ضربا زيدا، وقوله تعالى: {أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ...} بناء على ما ذكره من عدم تحمله الضمير لحموده،. ثم قال: "وذهب السيوطي إلى أنه في مثل ذلك يتحمل الضمير لأن الجامد إذا تأول بالمشتق تحمل الضمير. وضربا زيدا في معنى: "اضرب" و "إطعام" في معنى: "أن تطعم". وهذا تأويل بالمشتق "ه...." فالمفهوم أن هناك رأيين أقواهما أن فاعله مستتر فيه كفاعل فعل الأمر تماما، والآخر أنه محذوف، وأن المصدر نائب عن فعل الأمر وفاعله معا، والخلاف شكلي.

والإبقاء عليه بغير زيادة أونقص؛ لأنه بمنزلة المثل؛ والأمثال لا تتغير مطلقاً¹.
وقد ورد ذلك الأسلوب بالنصب أيضاً: "من أنت؟ محمداً". التقدير: "من أنت؟ تذكر محمداً، أوتذم محمداً"؛ فتكون الكلمة المنصوبة مفعولاً به لفعل محذوف. ومن الأساليب المسموعة أن يقال: "لا سواء" عند الموازنة بين شيئين. والتقدير: لا هما سواء، أو: هذان لا سواء؛ بمعنى: لا يستويان. فكلمة: "سواء" خبر مبتدأ محذوف وجوباً تقديره: "هما" أو: "هذان".

ويرى فريق من النحاة أن الحذف في المسألتين جائز لا واجب. والأخذ بهذا الرأي أنسب فيما نصوغه من أساليبنا. أما الوارد المسموع عن العرب نصّاً على أنه مثل من أمثاله فيجب إبقاؤه كما ورد عنهم.

1 لا في حروفها، ولا في ضبطها، ولا في ترتيب كلماتها كما سبق في رقم 2 من ص 504.

(518/1)

مواضع حذف الخبر وجوباً، أشهرها خمسة:

1- أن يقع الخبر كوناً عاماً¹ والمبتدأ بعد "لولا الامتناعية"²، نحو: لولا عدل الحاكم لقتل الناس بعضهم بعضاً. ولولا العلم لشقى العالم، ولولا الحضارة ما سعد البشر ...
أى: لولا العدل موجود ... لولا العلم موجود ... لولا الحضارة موجودة ... فالخبر محذوف قبل جواب: "لولا" ...
ومن هذه الأمثلة وأشباهها يتضح أن الخبر يحذف وجوباً بشرطين: وقوعه كوناً عاماً، ووجود لولا الامتناعية قبل المبتدأ. فإن لم يتحقق أحد الشرطين أوهما معاً تغير الحكم؛ فإن لم توجد "لولا" فإن حكم الخبر من ناحية الحذف وعدمه كحكم غيره من الأخبار كلها؛ وقد سبق الكلام عليها³. وإن لم يقع كوناً - عاماً بأن كان خاصاً - وجب ذكره؛ نحو: لولا السفينة واسعة ما حملت مئات الركاب. لولا الطيار بارع ما نجا من العاصفة؛ فكلمة: "واسعة" وكلمة: "بارع" - خبر من نوع الكون الخاص الذى لا دليل يدل عليه عند حذفه، فيجب ذكره؛ فإن دل عليه دليل جاز فيه الحذف والذكر؛ نحو: الصحراء قحلة لعدم وجود الماء بها؛ فلولا الماء معدوم لأنبتت - دخل اللص الحديقة لغياب حارسها؛ فلولا الحارس غائب لخاف اللص. - اضطرب البحر من شدة الهواء.

فلولا الهواء شديد ما اضطرب. فكل من: "معدوم" و"غائب" و"شديد" قد وقع خيراً، وهوكون خاص، فيجوز ذكره وحذفه؛ لوجود ما يدل عليه عند الحذف 4.
2- أن يكون لفظ المبتدأ نصّاً في القسم 5، نحو: لعمرُ الله 6 لأُجيدَنَّ

1 أي: يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة عليه. وقد سبق شرح هذا في هامش ص 476.

2 لولا" التي هي حرف امتناع لوجود، بخلاف "لولا التحضيضية"، فلا يليها المبتدأ. ومثل: "لولا" الامتناعية: "لوما" التي تفيد الامتناع أيضاً، فيجب حذف الخبر بعدها.
3 في ص 507.

4 ما ذكرناه من حكم الخبر بعد: "لولا" هو أصفى مذاهب النحاة، وأحقها بالقبول، لمسايرته الأصول اللغوية العامة.

5 بحيث يغلب استعماله في القسم غلبة واضحة في الاستعمال، فيدرك السامع أنه قسم قبل أن يسمع المقسم عليه.
6 حياة الله: فهو حلف بوجود الله.

(519/1)

عملى - لأمانة الله لن أهمل واجبى - حياة أبي لا أنصر الظالم - لأئمن الله لأسرعن
للملهوف ... فالخبر محذوف في الأمثلة كلها قبل جواب القسم. وأصل الكلام لعمرُ الله
قسَمى ... لأمانة الله قَسَمى ... حياة أبي قَسَمى ... لأئمن الله قَسَمى 1 ... ومن
الأمثلة قول الشاعر:

لعمرك ما الأيام إلا مُعَارَةٌ 2 ... فما اسطَعت 3 من معروفها فتزوّد 4...
فالمبتدأ في كل مثال كلمة صريحة الدلالة على القسم، غلب استعمالها فيه في عُرف
السامع لها، ولذلك حذف خبرها؛ "وهو: قسَمى" لأنها تدل عليه، وتغنى عنه، ولا يصح
أن يكون المحذوف في الأمثلة السابقة هوالمبتدأ.

وهناك سبب آخر قوى يحتم أن يكون المحذوف هوالخبر؛ ذلك السبب وجود لام
الابتداء في أول كل اسم؛ إذ يدل على وجودها على أن المذكور هوالمبتدأ دون الخبر؛
لأن الغالب عليها أن تدخل على المبتدأ لا على الخبر؛ ليكون لها الصدارة الحقيقية.
فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين، أ ولم توجد لام الابتداء - لم يكن حذف الخبر واجباً،

وإنما يكون جائزاً، نحو: عهدُ الله قسماً لا أرتكب ذنباً. أمرُ الدين قسماً لا أفعل
إساءة؛ بإثبات الخبر أوحذفه.

3- أن يقع الخبر بعد المعطوف بواو تدل دلالة واضحة على أمرين مجتمعين، هما:
العطف، والمعية 5؛ نحو: الطالب وكتابه ...

1 أيمن الله: بركته. "انظر" "ج" من هامش ص 543.

2 سلفة ترجع لصاحبها بعد حين.

3 أي: استطعت.

4 مثل هذا قول الآخر:

لعمرك ما بالموت عار على الفتي ... إذا لم تصبه في الحياة المعايير

5 معنى المعية هنا هنا، مشاركة ما بعد الواو "وهو المعطوف" لما قبلها "وهو المعطوف
عليه" في أمر بحيث يجتمعان فيه، ولا يراد أن ينفرد أحدهما به. وعلامة الواو التي تفيد
الأمرين معا: "العطف والمعية" وتكون نصاً في المعية - أن يصح حذفها، ووضع كلمة
"مع" مكانها فلا يتغير المعنى، بل يزداد وضوحاً. والواو هنا غير التي ينصب الاسم
بعدها على أنه "مفعول معه" طبقاً لما سيجيء في باب 2-ج وهي غير "واو المعية"
المشار إليها في رقم 2 من هامش الصفحة الآتية.

(520/1)

ولبيان هذا نسوق المثال الآتي: إذا أقمت في بلد تراقب أهله؛ فرأيت الفلاح يلازم
حقله، والصانع يلازم مصنعه، والتاجر متجره، والملاح سفينته، والطالب معهده، وكل
واحد من أهلها يتفرغ لشأنه، لا يكاد يتركه. ثم أردت أن تصفهم، فقد تقول: شاهدت
أهل البلد عاكفين على أعمالهم، منصرفين لشئونهم؛ "الفلاح وحقله" - "الصانع
ومصنعه" - "التاجر ومتجره" - "الملاح وسفينته" - "الطالب ومعهد" - "كل رجل
وحرفته". فما معنى كل جملة من هذه الجمل؟ معناها "الفلاح وحقله متلازمان" -
"والصانع ومصنعه متلازمان" وهكذا الباقي ...

وإذا تأملت تركيب واحدة منها "مثل: الفلاح وحقله" عرفت أنها مركبة من مبتدأ؛ هو:
"الفلاح". بعده واو تفيد أمرين معاً، هما: العطف، والمعية، وبعد هذه الواو يجيء المعطوف
على المبتدأ، ويشاركه في الخبر، ثم يجيء بعده الخبر. لكن أين الخبر الواقع بعد المعطوف؟

إن الخبر محذوف نفهمه من الجملة؛ وهو كلمة: "متلازمان" أو: "متصاحبان" أو: "مقترنان" أو: ما يدل على الملازمة والمصاحبة التي توحى بها الواو التي بمعنى: "مع" وتدلّ عليها في وضوح ظاهر للسامع. ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى.

1 نشير هنا إلى إشكال يورده النحاة في مثل هذا التركيب ويجيبون عنه، هو: أنه لا يصح عود الضمير إلى "كل" وإلا صار المعنكل رجل وحرفة كل رجل مقترنان، وهذا يؤدي إلى: كل رجل يقارن حرفة كل رجل" كما لا يصح عودته إلى "رجل"، وإلا كان المعنى: "كل رجل يقارن حرفة رجل واحد، أي: كل رجل وحرفة رجل واحد مقترنان" والمعنيان فاسدان.

والجواب أن كلمة: "كل" في قوة أفراد متعددة، فكأنك تقول: أفراد متعددة، فالضمير العائد عليها أو على ما أضيفت إليه، "مثل: رجل" يكون من مقابلة الجمع بالجمع، ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحاداً، كما في قولك: ركب القوم دوابهم، إذ معناه ركب كل واحد من القوم دابته. فكذلك هناك، ويكون المعنى: كل فرد وحرفته مقترنان. أو محمد وحرفته، وعلى حرفته ... وهكذا.

2 وهذه الواو التي للمعية والعطف معا لا تدخل هنا إلا على الاسم المعطوف بها، ولا تدخل على فعل، فهي غير نظيرتها الأخرى التي تفيد المعية والعطف مجتمعين مع دخولها على مضارع يجب نصبه بأن مضمرة وجوبا بشرط أن يكون مسبوقاً بنفي أو طلب محض على الوجه الموضح في ج4 باب: "إعراب الفعل" - مثل: لم يتصدق النبيل فيفتخر. وهي غير "واو المعية" المشار إليها في رقم 5 من هامش الصفحة السابقة.

(521/1)

فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يكن حذف الخبر واجباً؛ وإنما يكون جائزاً عند قيام دليل يدل عليه؛ نحو: الرجل وجاره مقترنان، أو: الرجل وجاره، فقط؛ لأن الاقتصار على المتعاطفين يفيد الاشتراك والاصطحاب. أما جواز ذكر المحذوف فلأن الواو هنا ليست نصّاً في المعية، إذ الجار لا يلزم جاره، ولا يكون معه في الأوقات كلها، أو أكثرها.

4- الخبر الذي بعده حال تدل عليه، وتسدد مسده، من غير أن تصلح في المعنى لأن تكون هي الخبر؛ نحو: "قراءتي النشيد مكتوباً". وذلك في كل خبر لمبتدأ، مصدر، في

الغالب 2 وبعد هذا المصدر معموله، ثم حال، تدل على الخبر المحذوف وجوباً، وتغنى عنه، ولا تصلح 3 في المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ 4 ... ؛ كالمثال السالف. فكلمة "قراءة" مبتدأ، وهي مصدر مضاف، والياء مضاف إليه، "النشيد" مفعول به للمصدر، فهو المفعول للمصدر - "مكتوباً" حال منصوب ولا تصلح أن تكون خبراً لهذا المبتدأ؛ إذ لا يقال: قراءتي مكتوب. وإنما الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية أضيف لها، والتقدير؛ قراءتي النشيد إذا كان مكتوباً، وإذا كان مكتوباً وقد حذف الخبر الظرف بمتعلقه 5، ومعه المضاف إليه؛ لوجود ما يدل عليه، ويسد

1 نقلنا "في رقم 4 من هامش ص 410" أن النحاة يقولون: لم يرد في الفصحح وقوع أن المصدرية بنوعيهما "المخففة، والناصفة للمضارع" مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر مجال سدت مسده، ومثلها "ما" الصدرية راجع البيان هناك - وفي هذا تعارض مع قولهم الآتي في "أ" من هامش ص 526 إلا إن كان مرادهم بالمنع أنه لم يجيء في الفصحح الخالص وإن ورد في غيره.

2 ليس من اللازم أن يكون المبتدأ نفسه هو المصدر فقد يكون "أفعل تفضيل" مضافاً إلى المصدر الصريح أو المؤول، طبقاً للبيان الآتي في: "أ" من ص 5226.

3 تتخلف الشروط المذكورة في حالة تجيء في "ب" من ص 526.

4 نجيء بكلمة: "إذ" حين يكون الغرض من الكلام الزمني الماضي، لأن "إذ" تستعمل في الغالب ظرفاً للماضي. ونجيء بكلمة "إذا" حين يكون الغرض الزمن الحالي، أو المستقبل، أو المستمر، لأن "إذا" تستعمل ظرفاً في كل هذا - غالباً - "وكان" في المثالين تامة، وفاعلها مستتر تقديره: "هو" صاحب الحال. والخبر المحذوف هو الظرف: "إذ أو إذا" وهو مضاف والجملة الفعلية التي بعده مضاف إليه، وقد حذفت معه.

5 إذ الشائع عند النحاة أن الظرف "وكذا الجار مع مجروره" لا يكون خبراً بنفسه مباشرة، وإنما يتعلق بمحذوف يكون هو الخبر. تقديره هنا: "قراءتي النشيد حاصلة إذا كان - أو إذا كان - مكتوباً... ومثل هذا يقال في باقي الأمثلة التالية حيث يكون الظرف محذوف هو ومتعلقة. أما الرأي في أن شبه الجملة يكون هو الخبر بنفسه مباشرة أو متعلقة فقد سبق البيان الكامل بشأنه في ص 475 وهامشها.

مسدّد في المعنى؛ وهو؛ الحال التي صاحبها الضمير، الفاعل، المحذوف مع فعله.
ومثله: مساعدتي الرجل محتاجاً، أي: إذا كان أو إذا كان محتاجاً. "فمحتاجاً" حال لا تصلح من جهة المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ، إذ لا يقال: مساعدتي محتاج "وصاحب هذه الحال هو الضمير الفاعل المحذوف مع فعله". و"الرجل" مفعول به للمصدر - فهو معموله - ومثل هذا يقال في شربي الدواء سائلاً، وأكلتي الطعام ناضجاً -... و... -

فإن كانت الحال صالحة لوقوعها خبراً للمبتدأ المذكور وجب رفعها لتكون هي الخبر؛ فلا يصح إكرامي الضيف عظيمًا، بل يتعين أن نقول: إكرامي الضيف عظيم ... بالرفع على الخبر 1 ...

1 قد يخطر على البال السؤال عن السبب في استعمال هذا الأسلوب، وإيثاره، مع أنه قد يبدو غريباً. ويحجب كثرة النحاة بأنه يفيد معنى دقيقاً خاصاً، هو قصر هذا المبتدأ على الحال - غالباً - أي: حصر معنى هذا المبتدأ في الحال، فكأن الناطق بمثال من تلك الأمثلة السالفة - ونظيرتها - يقول: قراءتي النشيد لا تكون إلا في حال كتابته، أما في غيرها فلا أقرؤه - مساعدتي الرجل مقصورة على حالة احتياجه، أما في غيرها فلا أساعده. وهكذا ... وعندهم أننا لو لم نصطنع هذا الأسلوب بطريقته المأثورة عن العرب لحرمنا ما يحققه من الغرض المعنوي السالف الذي يقررونه في أكثر الصور. أما إعراب هذا التركيب فموضع جدل عنيف يثير ادهش والأسف، لعدم جدواه. ويقول صاحب الهمع "ج1 ص 105" إن مسألة الحال التي تسد مسد الخبر: "مسألة طويلة الذيل، كثيرة الخلاف، وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل"، ثم عرض - كغيره - للقليل من تلك الآراء المختلفة فلم يزدنا بسردها ويجدل أصحابها إلا دهشاً، وأسفاً، بل استنكاراً لطول الذيل، وكثرة الخلاف، والتأليف المستقل فيما لا غناء فيه.

لنترك هذا لنقول إن الإعراب الذي ذكرناه هو أحد تلك الآراء المتعددة، والذين ارتضوه أكثر من غيرهم، ويوجبون أن يكون الظرف "إذ - أو: إذا" متعلق بمحذوف هو الخبر الأصيل وأن هذا الظرف مضاف إلى جملة فعلية بعده، وهو الجملة محذوفان وجوباً: لدلالة الحال على ذلك المحذوف وسدها مسد الخبر، فلا حاجة لذكره معها. ولا يقبلون أن يكون الظرف بمتعلقه هو الخبر مع وجود الحال ولا يقبلون شيئاً يكون هو الخبر، بل يحتمون أن تقوم الحال مقام الخبر المحذوف وتعني عن ذكره، زاعمين أنه لو كان في الجملة خبر أصيل، واقتصرت الحال على إعرابها حالاً ليست قائمة مقام الخبر لترتب على هذا أن يفصل الخبر بين هذه الحال وعاملها المبتدأ المصدر، والفصل بين المصدر

ومعموله بأجنبي - وهو هنا الخبر، ممنوع عندهم، ويضمون إلى هذا أدلة جدلية وهمية نرى الخير في إهمالها، وفي إعراب الظرف المحذوف بمعلقه هو الخبر مباشرة، أو الخبر لفظ آخر محذوف يناسب السياق وتدل عليه القرينة مع إعراب الحال المذكورة حالا أصيلة لا تسد مسد الخبر ولا غيره. وهذا رأي كثير من الكوفيين وبعض البصريين كالمبرد، فقد جاء في كتابه "الكامل" "ج2 ص 78" حين قال الفرزدق لآخر: "حكمتك مسمطاً" - وهذه الجملة، كما يقول النحاة من الأمثلة التي وقعت فيها الحال سادة مسد الخبر سماعاً، لأن هذه الحال صالحة لوقوعها خبراً - ما نصه: =

(523/1)

هذا، وتتلخص جميع مواضع حذف الخبر - التي سبقت - في العلم بالمحذوف لوجود ما يدل عليه، أو ما يغني عنه في المعنى لا في الإعراب.

5- حذفه من بعض أساليب مسموعة عن العرب؛ منها: حَسْبُكَ يَنَمُ النَّاسُ.

"ملاحظة": بقيت حالة سبقت الإشارة إليها¹، وهي التي يكون فيها المبتدأ متقدماً - مباشرة - على أداة شرطية، فإن اقترن ما بعدهما بالفاء، أو صلح لمباشرة الأداة الشرطية - كان هو الجواب للأداة الشرطية - في الرأي الأرجح - وكان خبر

= "إعرابه أنه أراد: لك حكمتك مسمطاً، واستعمل هذا فكثير حتى حذف - أي: الخبر، وهو لك - استخفافاً، "أي: للخفة" لعلم السامع بما يريد القائل: كقولك: الهلال والله. أي: هذا الهلال، وأغنى عن قوله: "هذا" - القصد والإشارة. وكان يقال لرؤية الشاعر: كيف أصبحت؟ ويقول خير عافاك. الله. فلم يضم حرف الخفض، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال والمسمط: المرسل غير المردود.... "أه... فترى من هذا أنه قد حذف الخبر المحذوف لكثرة الاستعمال جارا ومجرورا، ولم يجعل الحال سادة مسده. ولعل هذا الرأي هو الأفضل، ليسره ووضوحه وخلوه من التكلف والتعقيد، ولا مانع من قبول ما ارتضوه على أن يكون رأيهم في المنزلة الثانية بعد الرأي الذي عرضناه. ومن تكلفهم وتعقيدهم أنهم يوجبون أن يكون صاحب الحال هو الضمير فاعل الفعل "المحذوف". "كان التامة، أو ما يماثلها" وهذا الضمير عائد على معمول المصدر، فلم لا يكون صاحب الحال هو معمول المصدر مباشرة لأدى ذلك إلى أن تحيء الحال في ترتيبها المكاني بعد ذلك المعمول بأن يكون المصدر متقدماً، يليه معمول، وبعدهما

الحال، لأن الثلاثة كتلة متماسكة، تلتزم الترتيب السابق، ولا يفصل بينهما فاصل، وهذا الترتيب والتماسك يوجبان - عندهم - أن يجيء الخبر بعدها جميعاً.... فكيف تسد الحال مسد خبر ذكرت قبله، ولم يحذف قبل مجيئها ليخلي مكانه لها فتحل به؟ يتعللون بهذا مع أن الضمير ومرجعه بمثابة شيء واحد.

ذلك بعض جدلهم بإيجاز كبير، وهو نوع من الجدل الذي يضيع فيه الوقت والجهد بغير طائل، وقد حل وقت نبذه. ومن شاء أن يلم به فليرجع إلى المطولات التي اشتملت عليه كالمجموع "ج 1 ص 105". ولا علينا أن نعرب الحال في الأمثلة السالفة ونظائرها "حالا" مستقلة بنفسها ليست قائمة مقام الخبر، - كما قلنا - وأن الخبر هو الظرف بمتعلقه، أو: هو لفظ غير الظرف يصلح خبراً، وقد حذف بسبب العلم به، وأن صاحب الحال هو معمول المصدر مباشرة، وليس الضمير العائد على ذلك المعمول. ولا داعي لبذل الجهد الضائع في إخضاع كلام عربي بليغ لضوابط لا تنطبق عليه، ولسيطرة "العامل" فيما لا نفع فيه، على حين يجب أن تخضع الضوابط والعوامل لفصيح الكلام العربي المسموع عنهم في هذا الأسلوب.

1 أصل الكلام، حسبك السكوت يتم الناس. "ومعنى حسبك: "كافيك"، فتكون اسماً عادياً معرباً، أو بمعنى: "يكفيك" فتكون: اسم فعل مضارع - "وقد تقدم الكلام عليها في الضمير ص 282 وسيجيء البيان الأوضح في ج 3 ص 147 م 95 باب الإضافة"، وفي هذا المثال يصح أن تكون اسماً مبتدأ مرفوعاً، مضافاً، والكاف إليه، مبني على الفتح في محل جر - السكوت خبر مبتدأ.

(524/1)

المبتدأ محذوفاً وجوباً؛ نحو: الطفل إن يتعلم فهو نافع، - الصانع إن يتقن صناعته يستفد مالا وجاهاً.

فدخول "الفاء" على الجملة الاسمية دليل على أن هذه الجملة جواب للشرط، وليست خبراً؛ لكثرة دخول الفاء على الجملة الجوابية دون الخبرية..، وجزم المضارع: "يستفد" دليل على أنه جواب الشرط وعلى صلاحه لمباشرة الأداة، وأن الجملة المضارعية ليست خبراً 1...

فإن لم يقرن ما بعدهما بالفاء، أو لم يصلح لمباشرة الأداة، كان خبراً، والجواب محذوفاً؛ نحو: الطفل إن يتعلم هو نافع - الصانع إن يهمل صناعته ليس يستفيد.

إذ لو كان جواباً للشرط لوجب اقترانه بالفاء.

1 في هامش ص 69 حيث البيان وما فيه من خلاف.

2 راجع حاشتي الصبان والحضري ج 1 باب: "الكلام وما يتألف منه"، عند بيت ابن مالك.

والأمر - إن لم يك للنون محل

فيه، هواشم، نحو: صه، وحيهل

وقد لخصنا ما فيهما هامش نحو: صه، وحيهل

وقد لخصنا ما فيهما في هامش ص 69.

(525/1)

زيادة وتفصيل:

لا فرق في المصدر الواقع مبتدأ بين أن يكون صريحاً كالأمثلة السابقة 1 وأن يكون مؤولاً؛ مثل: أن أقرأ النشيد مكتوباً. أن أساعد الرجل محتاجاً. وكذلك لا فرق في الحال بين المفردة كالتى سبقت، والظرف، نحو: قراءتى النشيد مع الكتابة - أكلتى الطعام مع النضج -، والجملة الاسمية نحو: قراءتى النشيد وهو مكتوب، أو: الفعلية مضارعية وغير مضارعية؛ نحو: مساعدتى الرجل يحتاج، أو: مساعدتى الرجل وقد احتاج. وليس من اللازم أن يكون المبتدأ نفسه هو المصدر فقد يكون المبتدأ أفعال تفضيل مضافاً إلى المصدر - الصريح، أو المؤول - الذى وصفناه، نحو: أحسن قراءتى النشيد مكتوباً. أكمل مساعدتى الرجل محتاجاً. أحسن ما أقرأ النشيد مكتوباً - أكمل ما أساعد الرجل محتاجاً.

"ب" من الأساليب الصحيحة محمد والفرس يباريها، أو: محمد وهند تسابقه ...

ونحو هذا من كل أسلوب يشتمل على مبتدأ، بعده معطوف بواو العطف، ثم يجرى بعد ذلك المعطوف شئ ينسب حصوله للمعطوف، أو المعطوف عليه، ويقع أثره المعنوى على الآخر الذى لم ينسب له الحصول، ففي المثال الأول نرى المبتدأ هو: "محمد"، وبعده المعطوف بالواو هو: "الفرس"، وبعده الفعل "يبارى" الذى ينسب حصوله للمبتدأ

"محمد"، ولكن يقع أثره على الفرس، فكأنك تقول: محمد يبارى الفرس ... وفي المثال الثاني: المبتدأ هو "محمد" أيضاً، وبعده المعطوف بواو والعطف؛ وهو: "هند" والفعل الذي بعده هو: "تسابق" وينسب حصوله للمعطوف "هند"، ولكن يقع أثره المعنوي على المبتدأ؛ فكأنك تقول: هند تسابق محمداً ... فأين خبر المبتدأ في المثالين السابقين وأشباههما؟

خير الآراء في ذلك أن الخبر محذوف، والتقدير والفرس يباريها - مسرعان ... محمد وهند تسابقه متناسقان ... ويجوز أن تكون الواو والواو والحال والجملة بعدها حال أغت عن الخبر 2 ...

1 في رقم 4 من ص 522.

2 هذا الإعراب - المنقول عنهم - يؤدي - كما سيحيى هنا - إلى إهمال الشروط التي اشتراطها، أكثر النحاة في المبتدأ الذي يستغنى بالحال عن خبره. وقد عرفناها في رقم 4 من ص 522.

(526/1)

.....

والأول أحسن؛ لاعتبارين؛

"أولهما": مطابقته لقاعدة عامة؛ هي: أن الأصل في المبتدأ أن يكون له خبر أصيل، لا شيء آخر - كالحال - يسد مسدّه، وأن هذا الخبر الأصيل يصح حذفه لدليل. "ثانيهما": أنه يصلح لكل التراكيب التي تتصل بموضوعنا. ومن هذه التراكيب ما يكون فيه المبتدأ غير مستوف للشروط التي تجعله يستغنى بالحال عن الخبر كالمثالين المعروضين هنا، وأشباههما 1 ...

1 لم يتعرض ابن مالك في ألفيته لمواضع حذف المبتدأ - وقد ذكرناها من قبل في ص

510 و 515 - واقتصر على مواضع حذف الخبر الواجب حيث يقول:

وبعد "لولا" غالباً - حذف الخبر ... حتم، وفي نص يمين ذا استقر

فهذا البيت يتضمن موضعين من مواضع حذف الخبر وجوباً، أحدهما: بعد: "لولا"

والآخر الخبر الذي يكون مبتدؤه نصا في اليمين. ويريد بقوله: "غالبا" أي في أغلب الآراء وأكثرها، لأن هناك آراء أخرى غير هذا، ففي الآراء الغالبة لكثرة النحاة أن حذفه "حتم" أي: واجب. وهذا الحكم بالوجوب استقر، أي: ثبت في حالة أخرى هي حالة الخبر الذي يكون لمبتدأ نص في اليمين.

ثم قال:

وبعد واو عينت مفهوم مع ... كمثل: "كل صانع وما صنع".

وقبل حال لا يكون خبرا ... عن الذي خبره قد أضمر

يريد بالبيت الأخير: أن الخبر يحذف وجوبا قبل حال لا تصلح أن تكون خبرا للمبتدأ

الذي خبره قد أضمر.... أي: قد حذف وقدر، وضرب مثالين لتلك الحال، أحدهما

فيه المبتدأ مصدر ... والآخر فيه المبتدأ أفعل التفضيل المضاف. فيقول:

كضربي العبد مسيئا، وأتم ... تبيني الحق منوطا بالحكم

أي: أتم.....

(527/1)

المسألة الأربعون: تعدد الخبر، تعدد المبتدأ 1

يكثر أن يكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر²؛ مثل: النبي شاعرٌ، حكيمٌ، فكلمة "المتنبى" مبتدأ، و"شاعرٌ" خبر، و"حكيمٌ" خبر ثان. وكذلك: "شوقي" شاعر، ناثر، حكيم؛ فكلمة "شوقي" مبتدأ و"شاعر" خبر، و"ناثر" خبر ثان، و"حكيم" خبر ثالث. وهكذا يتعدد الخبر.

غير أن هذا التعدد ثلاثة أنواع:

أولهما: أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى، بحيث يكون كل واحد مخالفاً للآخر في هذين الأمرين؛ نحو: بلدنا زراعيٌ، صناعيٌ - صحيفتنا علمية، أدبية، سياسية ... فكلمة "بلد" مبتدأ، بعده خبران، مختلفان، لفظاً ومعنى، وكل معنى مقصود لذاته. وكلمة "صحيفة" مبتدأ، وبعدها ثلاثة أخبار؛ كل واحد منها على ما وضحنا. نحوقوله تعالى: {وَهُوَ الْعَفْوَ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ} .

وحكم هذا النوع أنه يجوز فيه عطف الخبر الثاني وما بعده على الخبر الأول، بحرف عطف مناسب³ فيصح في الأمثلة السابقة أن نقول: بلدنا زراعيٌ وصناعيٌ - صحيفتنا علمية، وأدبية، وسياسية ... - معهدنا علميٌ، وأدبيٌ، ورياضيٌ، وثقافيٌ ... بإثبات حرف

العطف أو حذفه في كل الأمثلة؛ فعند إثباته يعرب ما بعده معطوفاً على الخبر الأول⁴
دائماً. ومع أن ما بعد الخبر الأول

- 1 سيجيء "في" بـ "من ص 532" تعدد المبتدأ، وإن كان ابن مالك لم يتعرض له.
- 2 لأن الخبر حكم على المبتدأ، ولا مانع أن يحكم على الشيء الواحد بحكم أو حكمين أو أكثر.
- 3 بواو العطف أو بغيرها من أدوات العطف على حسب المعنى.
- 4 كما هو حكم المعطوف بالواو، ولهذا الحكم تفصيل مدون في مكانه من باب العطف ج 3.

(528/1)

هو خبر في المعنى والتقدير فإننا لا نسميه عند الإعراب 1 خبراً. أما عند حذف العطف فيسمى اللفظ المتعدد: خبراً، ويعرب خبراً.

ثانيهما: أن يتعدد الخبر في اللفظ فقط وتشارك الألفاظ المتعددة في تأدية معنى واحد، هو المعنى المقصود، وذلك بأن تكون الألفاظ مختلفة؛ لكل منها معنى خاص يخالف معنى الآخر - . ولكنه معنى غير مقصود لذاته؛ وإنما المعنى المقصود لا يتحقق إلا بأن تنضم هذه المعاني المتخالفة، بعضها إلى بعض، لتؤدي وهي مجتمعة معنى جديداً لا ينشأ إلا من مجموعها، كأن ترى رجلاً ليس بالقصير ولا الطويل. فتقول: "الرجل طويل قصير" تريد أنه "متوسط" فكل من كلمتي: "طويل" و"قصير" لها معنى خاص يخالف الآخر، ولكنه ليس مقصوداً لذاته؛ وإنما المقصود منه أن ينضم إلى المعنى الآخر لينشأ عن انضمامهما معنى جديد، هو: "متوسط" وهو المعنى المراد، الذي لا يفهم من إحدى الكلمتين منفردة؛ وإنما يفهم منهما معاً؛ برغم أن كل واحدة منهما تسمى: خبراً²، وتعرب خبراً، ولها معنى خاص، ولكنه غير مقصود، كما قلنا. ومثل: الطفل سمين نحيف، أى: معتدل. ومثل: الفاكهة حلوة مرة، أى: متغيرة الطعم، أو متوسطة، بين الحلاوة والمرارة، وهكذا ...

ولهذا النوع ضابط يميزه؛ هو: أن المعنى المراد يتحقق ويصلح حين نجعل الألفاظ المتخالفة كتلة واحدة هي الخبر، ويفسد إذا جعلنا بعضها هو الخبر دون بعض. على أننا عند الإعراب لا بد أن نعرب كل واحد خبراً، ونسميه خبراً، - كما قلنا -

ونعلم أنه يشتمل 3 على ضمير مستتر يعود على المبتدأ، وهو غير

- 1 يسمى في الإعراب معطوفاً، لتوسط حرف العطف بينه وبين المعطوف عليه الخبر الأول، لكنه من ناحية المعنى - لا الإعراب - يعتبر خبراً، لأن المعطوف على الخبر خبر، وعلى المبتدأ مبتدأ، وعلى الصلة صلة، وهكذا.... إلا لمانع.
- 2 وذلك من باب المجاز.
- 3 إذا كان مشتقاً، أو مؤولاً به.

(529/1)

الضمير المستتر الذي يحويه المعنى الجديد الناشئ من المعاني الفردية غير المقصودة. وحكم هذا النوع أنه لا يجوز فيه العطف؛ لأن الخبرين أو الأخبار شيء واحد من جهة المعنى، والعطف يشعر بغير ذلك 1. كما لا يجوز أن يفصل فيه بين الخبرين أو الأخبار فاصل أجنبي، ولا أن يتأخر 2 المبتدأ عن تلك الأخبار أو يتوسط فيها 3. ثالثها: أن يتعدد الخبر في لفظه ومعناه ولكن تعدده في هذه الحالة يكون تابعاً لتعدد المبتدأ في نفسه حقيقة أو حكماً. ويوصف المبتدأ بأنه متعدد في نفسه حقيقة حين يكون ذا فردين أو أفرادن أي: حين يكون مثنى أو جمعاً؛ نحو: الصديقان مهندس، وطبيب. ونحو: السباقون غلام، وشاب، وكهل. ففي المثال الأول تعددت أفراد الخبر فكانت فردين، يستقل كل منهما عن الآخر؛ تبعاً لتعدد أفراد المبتدأ المثنى؛ إذ يشمل فردين. وفي المثال الثاني تعددت أفراد الخبر فكانت ثلاثة أفراد - على الأقل - تبعاً للأفراد المقصودة من المبتدأ الجمع. فالمبتدأ المثنى في المثال السابق في قوة مبتدئين لكل منهما خبر، والمبتدأ الجمع في قوة ثلاث مبتدئات لكل منها خبر ... وهكذا. ويوصف المبتدأ بأنه متعدد حكماً حين يكون منفرداً "أي: شيئاً واحداً" ولكنه ذو أجزاء وأقسام؛ نحو: جسم الإنسان رأس، وجذع، وأطراف. ونحو: البيت غرفة للضيوف، وغرفة للأكل، وغرفة للقراءة، وغرفة للنوم. ونحو: حديقة الحيوان جزء للوحوش، وجزء للطيور، وجزء للقردة ... و ... والفرق بين هذا النوع وسابقه أن المبتدأ في النوع السابق لا بد أن يكون ذا فردين أو أفراد، وكل فرد له كيان مستقل كامل، يتركب من أجزاء متعددة.

- 1 لأن العطف - غالباً - يقتضي المغايرة، فالمعطوف غير المعطوف عليه من جهة المعنى، إلا حين تقوم قرينة قوية على توافقهما في المعنى، وأن العطف للتفسير.
- 2 سبقت الإشارة لهذا في رقم 10 من مواضع وجوب تأخير الخبر ص 498.
- 3 فحكم النوع الثاني مخالف لحكم الأول العمل؟ .

(530/1)

أما في النوع فالمبتدأ فرد واحد، لكن له أجزاء، ومن هذه الأجزاء مجتمعة يتكون الفرد الواحد.

وحكم هذا النوع أنه يجب فيه عطف الخبر الثاني والثالث وما بعدهما، على الأول؛ بشرط أن يكون حرف العطف الواو، ومتى عطف الخبر زال عنه اسم الخبر، وسمى عند الإعراب معطوفاً².

هذا وتعدد الخبر ليس مقصوراً على نوع الخبر المفرد؛ بل يكون فيه "نحو: المجلات طيبة، هندسية، زراعية، تجارية ... " ويكون في الجملة؛ "نحو: العصفور يغرد، يتحرك؛ يطير، يتلفت - الصيف نهاره طويل، ليله قصير". وفي شبه الجملة؛ "نحو: الطائر أمامك؛ فُربك" وقد يكون مختلطاً؛ "نحو: هوأسد يزأر". فكلمة: "أسد" خبر. وكذلك جملة: "يزأر"، "ونحو: الأسد يكُشِر عن أنيابه، غاضب، عابس". فجملة؛ "يكشر ... " خبر، وكذلك كلمة: غاضب، وكلمة: عابس.

نستخلص من كل أن الأخبار المتعددة:

"أ" وقد تكون واجبة العطف.

"ب" وقد تكون ممتنعة العطف.

"ج" وقد يجوز فيها العطف وعدمه.

1 مع صحة تقديم الأخبار كلها على المبتدأ وتأخيرها كلها عنه، وإلى تعدد الخبر يشير ابن مالك إشارة مختصرة بقوله:

وأخبروا باثنين أو بأكثر ... عن واحد، كهم سراة شعرا ...

يريد: أن العرب أخبروا بخبرين أو أكثر عن مبتدأ واحد، كما في المثال الذي ساقه،

فكلمة "هم": مبتدأ "سراة": خبر أول "شعرا" أي: شعراء -، خبر ثان، مرفوع بضممة

مقدرة على الألف. والسراة: جمع سري، وهو: الشريف.

- 2 مع أنه في المعنى خبر، لما سبق من أن المعطوف على الخبر خبر.
- 3 يصح في مثل هذه الجملة أن تكون نعتا - كما سيجيء في الزيادة التالية:

(531/1)

.....

زيادة وتفصيل:

"أ" من الأخبار المتعددة ما لا يصلح أن يكون نعتاً للخبر الأول؛ نحو: المجالات طيبة، هندسية، زراعية؛ لأن المعنى يفسد مع النعت، إذ يؤدي إلى أن الطيبة صفتها هندسية، زراعية؛ وهو غير المقصود. ومثل: الأسد يَكْشُر عن نابيه، غاضب؛ إذ لا يوجد في الكلام ما يصلح أن يكون منعوياً. وكثير من الأخبار المتعددة يصلح أن يكون نعتاً للخبر الأول؛ مثل: هو أسد يزأر؛ فجملة: "يزأر" تصلح أن تكون في محل رفع خبراً ثانياً، أو نعتاً للخبر الأول. ومثلها: الحُطَيْئَةُ شاعرٌ مُحْضَرَمٌ¹، هَجَاء. فيجوز في كل من "مخضرم" و"هجاء" أن تكون خبراً، وأن تكون نعتاً للكلمة: "شاعر".

ونحو: "ولادة" الأندلسية أميرة شاعرة، كاتبة، موسيقية، فيجوز في كل واحدة من الكلمات الثلاث الأخيرة أن تكون خبراً بعد الخبر الأول. وأن تكون نعتاً للخبر الأول. هذا، وجواز الأمرين في كل ما سبق - وفي غيره من كل ما يجوز فيه أمران أو أكثر - متوقف على عدم القرينة التي تعين واحد يجب الاتجاه إليه وحده، إذ لكل أمر معنى يخالف غيره.

ومن الألفاظ ما يجب أن يكون نعتاً ولا يصلح خبراً؛ وذلك حين يمنع مانع معنوي أولغوي، نحو: حامد رجل صالح، أو عليّ رجل يفعل الخير؛ لأن الخبر لا بد أن يتمم الفائدة الأساسية - كما عرفنا - ولم يتممها هنا لعدم إفادة الإخبار بالأول إلا مع النعت؛ لأن رجولته مستفادة من اسمه، لا من الخبر وهذا من نوع الخبر الذي يتمم الفائدة بتابعه²... ولذلك كان الأحسن في قوله تعالى: "كونوا قردة خاسئين" أن

- 1 المخضرم: من أدرك عصرين مختلفين من العصور التاريخية، لكن أكثر استعماله: في كل من أدرك الجاهلية وأول الإسلام والخطيئة من هذا النوع.
- 2 راجع "الملاحظة" التي في آخر هامش 443، حيث الكلام على الخبر المحتاج للنعت

حتمًا. وفيها إشارة إلى صورة تدخل في نوع الخبر الذي يتمم الفائدة بتابعه، هي صورة
المبتدأ الذي يكون اسم شرط. فالراجح أن خبره هو الجملة الشرطية.

(532/1)

تكون كلمة: "خاسئين" خبراً ثانياً، لا نعتاً؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون نعتاً لغير
العاقل إلا بتأول لا داعي له هنا ...

ومثل قول النحاة: الفاعل، اسم، مرفوع، متأخر عن فعله، دال على من فعل ذلك
الفعل، أوقام به ... فيجب أن يكون الخبر هو كلمة: "اسم" فقط، وما بعده صفات له،
وليست أخباراً؛ لأن الخبر يجب أن يتم به المعنى الأساسي مع المبتدأ، وهنا لا يتم بواحد
مما جاء بعد الخبر الأول، إذ الفاعل لا يتم معناه ولا تتضح حقيقته بأنه مرفوع فقط،
أومتأخر فقط ... أو ... فقط. وإنما يتم معناه وتتضح حقيقته بأنه اسم موصوف
بصفات معينة؛ مجتمعة هي: الرفع، مع التأخير، مع الدلالة ... فكلمة: "اسم" هي التي
تعرب وحدها خبراً؛ لأنها مع تلك القيود التي نسميها نعتاً - تكمل المعنى مع المبتدأ،
وتتمم الفائدة. ومثل هذا يقال في تعريف المبتدأ، وتعريف الخبر، والمفعول، وكل تعريف
من التعريفات العلمية المشتملة على ألفاظ وقيود تصلح أن تكون أخباراً أو نعتاً لولا
المانع السابق.

"ب" قد يتعدد المبتدأ. وأكثر ما يكون ذلك في صورتين: يحسن عدم القياس عليهما في
الأساليب الأدبية والعلمية التي تقتضي وضوحاً ودقة؛ لأنهما صورتان فيهما تكلف
ظاهر، وثقل جلي. وقيل إنهما موضوعتان¹ فلا يصح القياس عليهما.

1 نقل السيوطي - في الجزء الأول من كتابه: "الهمع"، ص 108، عند الكلام على
تعدد الخبر والمبتدأ - ما قاله أبو حيان في هذه الصور وأمثالها من: "أنها من وضع
النحاة، للاختبار والتمرين، ولا يوجد مثلها في كلام العرب ألبتة" أهـ. ولهذا يحسن عدم
استخدامها. وقد ساق بعد ذلك - مباشرة - أمثلة أخرى هي بالهزل ولغو القول أشبه،
تكرر فيها توالي "أسماء الموصول"، يعيننا منها ما ختمها به من قوله: "قال ابن الحبار:
العرب" لا تدخل موصولاً على موصول" وإنما ذلك من وضع النحويين. وهي مشكلة

جدا.... " اهـ.

وإنما كانت هذه مشكلة خطيرة لما فيها من خلق أساليب لا تعرفها العرب - فوق أنها أساليب بغيضة - ولا تجري على سنن من مناهجهم التي يباح محاكاتها، والابتكار فيها بالطرائق المرسومة.

(533/1)

.....

الأولى: صالح، محمودن هند، مكرمته من أجله، حيث تعددت المبتدئات متوالية، مع خلوكل منها من إضافته لضمير ما قبله. ثم جاءت الروابط كلها متوالية بعد خبر المبتدأ الأخير. ولإرجاع كل ضمير إلى المبتدأ الذي يناسبه نتبع ما يأتي:

1- أن يكون أول خبر لآخر مبتدأ، ويكون الضمير البارز في هذا الخبر راجعاً إلى أقرب مبتدأ قبل ذلك المبتدأ الذي أخبر عنه بأول خبر.

2- ثم يكون الضمير البارز الثاني للمبتدأ الذي قبل ذلك. وهكذا ... فترتب الضمائر مع المبتدئات ترتيباً عكسياً. ففي المثال السابق نعرب كلمة "مكرمته" خبراً عن "هند"، والضمير الذي في آخر: "مكرمته" وهوالهاء يعود إلى: "محمو"، والضمير الذي في آخر: "مكرمته" وهوالهاء يعود إلى: "محمود"، والضمير الذي في آخر: "أجله"، وهو: الهاء أيضاً يعود إلى: "صالح"، ويكون المراد: محمود هند مكرمته من أجل صالح، أو؛ هند مكرمة محمود من أجل صالح. وذلك بوضع الاسم الظاهر مكان الضمير العائد إليه.

الثانية: في مثل محمد، عمه، خاله، أخوه قائم، حيث تعددت المبتدئات وكان الأول منها مجرداً من إضافته للضمير. أما كل مبتدأ آخر فمضاف إلى ضمير المبتدأ الى قبله. فمعنى الجملة السابقة، أخوخال عم محمد - قائم - فنضع مكان كل ضمير الاسم الظاهر الذي يفسر ذلك الضمير العائد عليه.

وفي الأمثلة السابقة للصورتين ما ينهض دليلاً على أن استعمال هذه الأساليب معيب، والفرار منها مطلوب¹.

1 كما في الصفحة السالفة وهامشها.

(534/1)

المسألة الحادي والأربعون: مواضع اقترن الخبر بالفاء

الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباطاً معنوياً قوياً¹. ويزيده قوة بعض الروابط اللفظية؛ كالضمير العائد عليه من الخبر، وكغيره مما عرفناه، ولهذا كان الغالب عليه أن يخلو من الفاء التي تستخدم للربط² في بعض الأساليب الأخرى. فمن أمثلة الخبر الحالية من الفاء: العلم وسيلة الغنى - النظافة وقاية من المرض - التجارة باب للثروة.

ومن الألفاظ التي ليست خبراً ولكنها تحتاج - أحيانا - إلى الفاء الرابطة بينها وبين ما سبقها: جواب اسم الشرط³ المبهم⁴ الدال على العموم؛ "لكونه لا يختص بفرد معين؛ وإنما هوشائع"؛ مثل: من يعمل خيراً فجزاؤه خيرٌ. فكلمة "مَنْ" اسم شرط، يدل على العموم، وبعده فعل الشرط مستقبل الزمن؛ وهو⁵: "يعمل"، ثم يليه جملة اسمية هي جواب الشرط، أي: نتیجته المترتبة عليه، التي يتوقف حصولها في المستقبل أو عدم حصولها على وقوعه أو عدم وقوعه، وهي: "جزاؤه خير". وقد اقترنت هذه الجملة الاسمية بالفاء؛ فربطت بينها وبين جملة الشرط. ودل هذا الارتباط على اتصال

1 لأن الخبر محكوم به، والمبتدأ محكوم عليه - كما عرفنا في رقم 8 من هامش ص 442 فلا وجود لأحدهما من هذه الناحية بدون الآخر.

هذا إلى أن الخبر في المعنى هو المبتدأ، كما يقال بحق.

2 لأنها تدل على السببية والتعقيب "أي: على أن ما بعدها مسبب عما قبلها، وأنه يتحقق سريعاً بتحقيقه ووجوده" وهي أيضاً تؤكد ترتب ما بعدها على ما قبلها، فهي بمثابة القسم. "أنظر رقم 1 من هامش الصفحة الآتية".

3 في هامش ص 69 في ص 524 الكلام على المبتدأ الذي يليه أداة شرط، وبيان الخبر والجواب.

4 في ص 207 معنى: "الإبهام" - ثم في "ح" من ص 338 و 3 من هامش ص 340 بيان المبهم من الأسماء خاصة، ومعنى إبهامه، ولا سيما: "أسماء الموصول".

5 فعل أداة الشرط الجازمة مستقبل الزمن دائماً الزمن دائماً، ولو كان فعلاً ماضياً في اللفظ، لأن كل أدوات الشرط الجازمة - وبعضها من الشرطية غير الجازمة تجعل فعل الشرط الماضي في اللفظ مستقبل الزمن من حيث معناه، وكذلك فعل الجواب. "راجع ص 59".

بين الجملتين، وأن الثانية منهما نتيجة للأولى. ولولا الفاء الرابطة لكان الكلام جُملاً مفككة، لا يظهر بينها اتصال. ومثل هذا كل أسماء الشرط الأخرى الدالة على الإبهام والعموم، والتي لها جملة شرطية، تليها جملة جواب مقرون بالفاء ... والخبر - مفرداً أو غير مفرد - قد يقترن بالفاء وجوباً في صورة واحدة، وجوازاً في غيرها¹، إذا كان شبيهاً بهذا الجواب الشرطي، بأن يكون نتيجة لكلام قبله، مستقبل الزمن، وفي صدر هذا الكلام مبتدأ يشتمل غالباً² على العموم والإبهام؛ نحو: الذي يصادقني فمحترم: "فالذي" اسم موصول مبتدأ²، وهويدل على الإبهام والعموم، وبعده "يصادقني" كلام مستقبل المعنى³، له نتيجة مترتبة على حصوله وتحقيقه، هي الخبر: "محترم" وقد دخلت الفاء على هذا الخبر؛ لشبهه بجواب الشرط في الأمور الثلاثة السالفة التي هي: "وجود مبتدأ دال على الإبهام والعموم، كما يدل اسم الشرط المبتدأ على الإبهام والعموم" و"وجود كلام بعد المبتدأ مستقبل المعنى؛ كوجود جملة الشرط بعد أداة الشرط" و"ترتب الخبر على الكلام السابق عليه؛ كترتب جواب الشرط على جملة الشرط - وهذا مهم".

ومن الأمثلة: رجلٌ يكرمني فمحبوب - من يزورني فمسرور ...

1 كما سيجيء في ص 538 - والغرض من مجيئها النص على مراد المتكلم من لزوم وقوع الخبر، نتيجة حتمية لوقوع ما قبله ولولا "الفاء" لكان هناك شك حول النتيجة من جهة احتمال وقوعها وتحقيقها، أو وقوع غيرها وتحقيقه "راجع المغني والصبيان، ورقم 2 من الهامش السابق".

"2 و2" انظر ما يتصل بهذا الشرط في رقم 4 من هذا الهامش.

3 ليس من اللازم أن يكون مستقبل اللفظ أيضاً كالأمثلة الماضية، وإنما يكفي أن يكون مستقبل المعنى فقط دون اللفظ، نحو: قوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ} و"ما" في الآية موصولة، وليست شرطية، بدليل قراء من قرأ: {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ} فالفعل. "أصاب" ماض في اللفظ، مستقبل في المعنى، لأن المراد أن كل شيء يصيبنا في المستقبل هو نتيجة لعملنا، وليس المراد الكلام على شيء سبق.

"4 و4" جاء في حاشية الأمير على "المغني" عند الكلام على "الفاء" المفردة ودخولها في خبر المبتدأ ما يفيد أن الجملة قد تكون ماضية. ونص كلامه أنها تدخل على كل خبر "لمبتدأ شابه الشرط في العموم وذكر جملة بعده، صلة أو صفة. وأصل الجملة أن تكون

مستقبله كالشرط، وقد تكون ماضية. وقد يراد بالمتبدأ معين، نحو قوله: {إِنَّ الَّذِينَ
فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ} أهـ. - انظر رقم 4 من
هامش ص 541 -

(536/1)

الأدباء للوالي: من 1 أراذك بسوء فجعله الله حصيد سيفك، وطريد خوفك، وكل عدو
فتحت قدمك ...

وهكذا كل خبر تحققت فيه الأمور الثلاثة؛ سواء أكان خبراً مفرداً، أم جملة، أم شبه
جملة. فالقاعدة العامة في اقتران الخبر بالفاء هي: مشابته لجواب الشرط في تلك
الأمور الثلاثة، مع خلو الكلام من أداة شرط بعد المتبدأ، لكيلا يلتبس الخبر بجواب
الشرط.

وقد تتبع النحاة مواضع المشابهة فوجدوها تتركز في موضعين لا تكاد تخرج عنهما، مع
خلوكل موضع من أداة شرط بعد المتبدأ.

الأول: كل اسم موصول عام وقعت صلته جملة فعلية مستقبلية المعنى في الأغلب 2 -،
أو وقعت ظرفاً، أو جازاً مع مجروره بشرط أن يكون شبه الجملة بنوعيه متعلقاً بفعل
مستقبل الزمن في الأغلب 2.

الثاني: كل نكرة عامة، وصفت بجملة فعلية، مستقبلية المعنى، أو ظرف، أو جار مع مجروره
على الوجه السالف الذي يقضى بتعليق شبه الجملة بمضارع مستقبل الزمن في الأكثر
-.

وإذا اقترن الخبر بالفاء وجب تأخيره عن المتبدأ؛ كالأمثلة التي أوضحناها، فإن تقدم
وجب حذف الفاء 3.

1 "من" موصولة. والأفعال الماضية التي بعدها مستقبلية الزمن، لأنها الدعاء وتحقق
الدعاء لا يكون إلا في المستقبل "ثم انظر رقم 2 و 3 من الهامش السابق".
2 و 2" انظم رقم 2 و 3 من هامش الصفحة السابقة.

والصلة بالظرف، أو الجار مع مجروره ليست فعلاً ملفوظاً دالاً على المعنى المستقبل،
ولكنها تتضمن فعلاً مقدراً، لأن كلا منهما بحسب الأصل - متعلق بفعل محذوف يمكن
تقديره هنا فعلاً مضارعاً مستقبلاً، مثل: "يستقر" أو بمعناه. وبعد حذف هذا المتعلق

حل الظرف أو الجار مع مجروره محله، فكلاهما بمنزلة فعل مستقبل الزمن في هذا التركيب. ومن المقرر في شبه الجملة - بنوعيه - إذا وقع صلة لغير "أل" أن يتعلق بفعل لا باسم.... "راجع المفصل ج1 ص 100 وكذا ما سبق هنا في شبه الجملة، ص 384"، وقد يكون في الكلام قرينة أخرى تدل على أن معناه لا يتحقق إلا في المستقبل.

3 كما سبق في رقم 2 من ص 497.

(537/1)

زيادة وتفصيل:

لم يكتف النحاة بالتركيز الذي أشرنا إليه وإنما عرضوا للتفصيل، وعدّ المواضع المختلفة التي تقع فيها المشابهة - بشرط استيفاء كل منها الشروط الثلاثة السالفة، مبالغة منهم في الإبانة والإيضاح. وإليك بيانها بعد التنبيه إلى أمرين:

أولهما: أن الأغلب في كل الجمل الفعلية الواقعة صلة أو صفة في الصور الآتية أن يكون زمنها مستقبلاً محضاً. ويجوز أن يكون ماضياً - مع قلته، كما أسلفنا 1 - فليس من الواجب الختم استقبال الزمن في تلك الجمل الفعلية. والأغلب كذلك في شبه الجملة بنوعيه "الظرف والجار مع مجروره" الواقع صلة أو صفة في الصورة التالية أن يتعلق بفعل مستقبل الزمن.

ونستغني بهذا التنبيه عن ذكر كلمة "الأغلب" في كل صورة من الصور التالية. منعا للتكرار.

ثانيها: أن كثيراً منها مع صحته لا تستسيغه أساليبنا الحديثة العالية. فخير لنا ألا نستعمله قدر الاستطاعة، وأن نعرف هذه المواضع لفهم ما قد يكون منها في كلام السابقين، دون القياس عليها، بالرغم من إباحة هذا القياس.

1- خبر المبتدأ الواقع بعد "أمّا" الشرطية. نحو: أما الوالد فرحيم. وهذا الموضع يجب فيه اقتران الخبر بالفاء دون باقي المواضع 2؛ فيجوز فيها الاقتران وعدمه، والاقتران أكثر.

2- أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جملة فعلية زمنها مستقبل 1، تصلح أن تكون

جملة للشرط 3: نحو: الذى يستريض فنشيط.

"1 و1" انظر رقم 2 و3 من هامش ص 536.

2 هذا الموضع لا يذكره بعض النحاة هنا، لأن اقتران الخبر فيه بالفاء إنما هو لأجل:
"أما" المتضمنة معنى الشرط، وليس لشبه المبتدأ بأداة الشرط في الإبهام والعموم....
و....

3 الجملة الفعلية التي تصلح أن تكون للشرط هي التي لا يكون فعلها فعل طلب -
كالأمر أو النهي - ولا فعلاً جامداً، مثل: ليس أو عسى، ولا فعلاً مسبوقاً بأداة شرط،
نحو قوله تعالى: {وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبغي....} ولا بما، ولا
لن، النافيتين، ولا قد، ولا السين ولا سوف، ولا رب، ولا القسم ... ولا غير هذا مما
يجيء تفصيله في مكانه الخاص، وهو: باب الجوازم "ج4".

(538/1)

3- أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته ظرف؛ نحو: الذى عندك فأديب. ولا بد أن
يكون شبه الجملة في هذه الصورة وفما يليها متعلقاً بمضارع مستقبل الزمن كما سلف.
4- أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جار مع مجروره، نحو الذى في الجامعة فرجل.
5- أن يكون المبتدأ نكرة عامة بعدها جملة فعلية زمنها مستقبل، صفة لها؛ نحو: رجل
يقول الحق فشجاع.

6- أن يكون المبتدأ نكرة عامة، بعدها ظرف، متعلق بفعل مستقبل - والظرف 1
صفة لها، نحو: طالب مع الأستاذ فمستفيد.

7- أن يكون المبتدأ نكرة عامة، بعدها جار ومجرور، صفة لها؛ نحو: طالب في المعمل
فمنتفع.

8- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته جملة فعلية مستقبلية الزمن، تصلح أن
تكون جملة للشرط؛ نحو: كتاب الذى يتعلم فمصون.

9- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته ظرف؛ نحو قلم الذى أمامك فجيد.

10- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته جار مع مجروره؛ نحو: مرشدة التي في

البيت فخبيرة.

- 11- أن يكون المبتدأ لفظ "كل" "أوما بمعناها؛ مثل جميع" مضافاً إلى نكرة موصوفة
بجملة فعلية بعدها ... 2، نحو: كل رجل يهمل فصغير.....
- 12- أن يكون المبتدأ لفظ "كل" "أوما بمعناها"، مضافاً إلى نكرة موصوفة بظرف، نحو:
كل وطني أمام الوطن فمخلص. وقول الشاعر:
كُلُّ سَعَى سِوَى 3 الذى يورث الفو ... زَ فعقباه حسرةً وخسارُ

- "1 و 1" بشرط أن تكون الجملة الفعلية المستقبلية للزمن، صالحة لأن تقع شرطية.
- 2 ستجيء هنا للصور الخاصة بإضافة كلمة: "كل".
- 3 على اعتبار "سوى" ظرفاً، طبقاً لما سيجيء في ج2 باب: الاستثناء.

(539/1)

.....

- 13- أن يكون المبتدأ لفظ "كل" "أوما بمعناها" مضافاً إلى نكرة موصوفة بجار ومجرور؛
نحو: كل فتاة في العمل فنافعة.
- 14- أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته جملة فعلية مستقبلية الزمن تصلح
للشرط، نحو: الزميل الذى يعاونك فرياضى.
- 15- أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته ظرف: نحو: الزائرة التى معك
فمثالية.
- 16- أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول صلته جار مع مجروره؛ نحو: الرائد الذى
فى الرحلة فأمين.
- 17- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف صلته جملة فعلية؛ نحو: خادم الرجل
الذى يزرع فنافع.
- 18- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته ظرف؛ نحو: كاتب
الرسالة التى معك فقدير.
- 19- أن يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم موصوف بموصول صلته جار مع مجروره؛ نحو:
مؤلف الكتب التى فى الحقيبة فعظيم.

وفي جميع الأمثلة السابقة يجوز أن يكون الخبر مفرداً، أو جملة، أو شبه جملة. ولا بد من خلوا الجملة بعد المبتدأ من أداة شرط – ومن غيره مما سبق في رقم 3 من هامش ص 538.

تلك هي أشهر الصور التي يقترن فيها الخبر بالفاء – وجوباً في واحدة، وجوازاً في الباقي – لغرض هام، هو: النص على مراد المتكلم من ترتب الخبر على الكلام الذي قبله، وإبانة أن الخبر نتيجة مترتبة على ما سبقه... 2.

ولوفقد شرط من الثلاثة التي بينها لامتنع دخول الفاء على الخبر؛ فمثال فقد العموم: سعيك الذي تبدله في الخير محمود. ومثال فقد الاستقبال: الذي زارني أمس مشكور.

ومثال الجملة الفعلية 3 المستقلة الواقعة صلة أوصفة وهي غير صالحة لأن تقع شرطية لاشتغالها على ما، أو: لن، أو: قد، أو ...

1 مستقبله الزمن، وصالحه لأن تقع شرطية.

2 طبقاً للبيان السابق في رقمي 2 و 1 من هامشي ص 535 و 536.

3 يلاحظ ما يتصل بهذا في رقم 2 من هامش 536.

(540/1)

أو: إلخ. الذي لن يزورني مسيء ... ومثل هذا يقال في الصفة أو الصلة التي لم تستوف الشروط.

وقد تدخل الفاء جوازاً – ولكن بقلّة – في الخبر الذي مبتدؤه كلمة "كل" إما مضافة لغير موصوف أصلاً؛ نحو: كل نعمة فمن الله، وقول الشاعر 1:

وكلّ الحادثات وإن تناهت ... فمقرون بها الفرج القريب

وإمّ مضافة لموصوف لكن غير ما سبق 2 نحو: كل أمر مفرح أومؤلم فنتيجة لعلم صاحبه.

وإذا كان المبتدأ "أل" الموصولة وصلتها 3 صفة صريحة مستقبلة الزمن – جاز الإتيان بالفاء في الخبر نحو: الصانع والصانعة فنافعان. المخترع والمخترعة فمفيدان. ومنه قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} ... وفريق من النحاة منع دخول الفاء فيما سبق، وأول الآية. وهذا رأى لا يصح الأخذ به مع وجود آية كريمة تعارضه، كما لا يصح تأويل الآية لتوافقها. فالصحيح دخولها على الخبر ولو كان أمراً أو شيئاً.

بقي أن نعرف أن المبتدأ الذي يشبه اسم الشرط فيما سبق إذا دخل عليه ناسخ - غير
إنّ، وأنّ، ولكنّ - فإن الناسخ يمنع دخول الفاء على خبره. أما إنّ، وأنّ، ولكنّ، فلا
تمنع؛ فيجوز معها دخول الفاء: مثل قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ
ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ} وقوله تعالى: {وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ
خُمْسَهُ} وقول الشاعر:
فوالله ما فارقتمكم قليلاً 5 لكم ... ولكن ما يُقْضَى فسوف يكون

1 البيت الآتي نقله صاحب الأملالي "ج2 ص 307" عن ابن دريد.

2 في رقم 11، 12، 13 من الصورة السالفة.

3 في ص 372 و 388 طريقة إعراب "أل" مع صلتها.

4 جملة الصلة هنا ماضوية. فهي تؤيد الرأي الذي سبق - في رقم 3 من هامش ص
536 - وهو الرأي الذي يصرح بأن جملة الصلة قد تكون جملة ماضوية في المسألة
التي نحن بصدددها. أما الذين يشترطون استقبال الصلة فيؤولون الآية الأولى على معنى:
"إن الذين يتبين أنهم فتنوا المؤمنين والمؤمنات...." ومثل هذا يقال في الآية الثانية وفي
آيات أخرى سردتها المراجع النحوية، ومنها "الصبان" في الجزء الأول آخر باب: "المبتدأ
والخبر، عند الكلام على موضوع اقتران الخبر بالفاء.
5 كارها.

(541/1)

.....

وإذا عطفت على المبتدأ الذي خبره من الأنواع السابقة المقرونة بالفاء، أوعلى ما يتصل
به من صلة، أوصفة، ونحوها - وجب تأخير المعطوف عن الخبر؛ إذ لا يجوز الفصل بينه
وبين مبتدئه بالمعطوف، ففي مثل: الذي عندك فمؤدب، لا يصح أن يقال: الذي عندك
والخادم فمؤدب، أوفمؤدبان، وهكذا ...

(542/1)

نواسخ الابتداء "كان وأخواتها"

مدخل

...

المسألة الثانية والأربعون: نواسخ الابتداء "كان وأخواتها" ... 1

معنى الناسخ:

الجملة الاسمية في مثل "الرياحين مُتعة" - تتكون من اسمين مرفوعين، يسمى أولهما: المبتدأ، وله الصدارة في جملته - غالباً - . ويسمى الثاني: خبراً كما هو معروف. ولكن قد يدخل عليهما ألفاظ معينة تغير اسمهما، وحركة إعرابهما، ومكان المبتدأ من الصدارة في جملته، ومن هذه الألفاظ: كان، إنّ ... ظنّ ... ولكل واحدة أخوات 1 مثل: كان العامل أميناً، وقول الشاعر:

وإذا كانت النفوس كباراً ... وتعبت في مرادها الأجسام

فيصير المبتدأ اسم "كان" مرفوعاً وليس له الصدارة الآن، ويصير خبر المبتدأ خبر كان منصوباً. ويسمى: خبرها "2 ... ومثل: إنّ العامل أمين؛ فيصير المبتدأ اسم "إن" منصوباً، وليس له الصدارة، ويصير خبره خبر "إن" مرفوعاً. ونقول: ظننت العامل أميناً فيصير المبتدأ والخبر مفعولين منصوبين للفعل: "ظننت" وليس للمبتدأ الصدارة. وتسمى الكلمات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتغير اسمهما وحركة إعرابهما

"1 و1" المراد بأخواتها: نظائرها من الكلمات التي تشابهها في العمل، وتخالفها في اللفظ والمعنى، سواء أكانت مع أختها من جنس واحد، فهما فعلان، مثل: كان _ أضحى - ظل ... أم كانتا من جنسين مختلفين. فإحداهما فعل، مثل: "كان" و "ليس" والأخرى حرف، مثل: "ما" الحجازية التي تعمل عليها.

2 التسمية بالاسم وبالخبر هي مجرد اصطلاح نحوي لا مناسبة له في الجملة، فمثل: "كان على غائباً"، تعرب كلمة: "على" اسم "كان"، مع أنه في الحقيقة اسم للذات المعينة، وليس اسماً "للكان" ولا علماً عليها، لأننا لا نسميها باسم جديد خاص ونعرب "غائباً" خبر "كان" مع أنه في الحقيقة والواقع خبر عن: "على"، وليس خبراً عن: "كان" لأنها ليست مبتدأ فنجيء لها بخبر. غير أن الاصطلاح النحوي جرى بما سبق. وقد يكون المراد: الاسم المصاحب لكان، الملابس لها، والمراد بالخبر: أنه خبر بحسب الأصل.

و"كان" الناسخة وأخواتها من الأفعال التي تعمل عملها لا ترفع فاعلاً، ولا تنصب مفعولاً به، ولا تحتاج لأحدهما ما دامت ناسخة. غير أن هذه الأفعال الناسخة تؤنث

لتأنيث اسمها، بالشروط والطرق التي يؤنث بها الفعل التام لتأنيث فاعله. وقد ذكرناها في موضعها الخاص من ج2 ص 65 م 66.

(543/1)

ومكان المبتدأ: "النواسخ"، أو: نواسخ الابتداء؛ لأنها تحدث نسخاً، أى: تغييراً على الوجه الذى شرحناه ولا مانع من دخولها على المبتدأ النكرة ... فيصير اسماً لها؛ إذ لا يشترط في اسمها أن يكون معرفة في الأصل، ولكن يشترط في اسمها ألا يكون شبه جملة، لأن اسمها في أصله مبتدأ، والمبتدأ لا يكون شبه جملة 3 ...

1 لا تدخل النواسخ على المبتدأ إذا كان واحداً مما يأتي:

1- المبتدأ الذي له الصدارة الدائمة في جملته بحيث لا يصح أن يتقدم عليه شيء: كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء ... ويستثنى من هذا النوع الذي له الصدارة في جملته - ضمير الشأن، فيجوز أن تدخل النواسخ عليه.

"وقد تقدم عليه الكلام في باب الضمير ص 250".

وكذلك يستثنى المبتدأ إذا كان اسم استفهام، أو مضافاً لاسم استفهام، فيجوز أن تدخل عليه "ظن وأخواتها" مع استيفائها الفاعل، ومع تقديم اسم الاستفهام وجوباً على الناسخ، نحو: أيهم ظننت أفضل؟ وغلام أيهم ظننت أفضل؟ ولا تدخل هنا "كان"، ولا "وأن" ولا أخواتها، لأن الإسم في باي: "كان وأخواتها" لا يتقدم على العامل، وأما الخبر فيجوز أن يتقدم في باي: "كان وظن" وأخواتها إذا كان اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام، نحو: أين كنت وأين ظننت محموداً ... بشرط ألا يمنع من التقدم مانع مما سيجيء عند الكلام على تقدم خبر "كان". أما خبر "إن" وأخواتها فلا يتقدم.

ب- المبتدأ الذي يجب حذفه، وخبره نعت مقطوع. وقد تقدم الكلام عليه، في ص 510.

ج- كلمات معينة لم تقع إلا مبتدأ في الأساليب الواردة التي لا يجوز تغيير هيئتها لأنها جرت مجرى الأمثال، والأمثال لا تتغير كالكلمات الملازمة للابتداء، في نحو: لله در الخطيب، ونحو: "أقل رجل يفعل ذلك"، "وقد سبق الكلام عليهما في باب المبتدأ ص 474 و 450" ونحو: "ما" التعجبية مثل "ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتماعاً" وهذا

النوع يسمى: "الملازم للابتداء بنفسه" "أي: بسبب مزية في نفسه امتاز بها: وهي، أن العرب خصته بالابتداء فلم تستعمله إلا مبتدأ" وكل هذا يسمى: "الاسم غير المتصرف في استعماله" لأنه مقصور على ضبط واحد، وطريقة واحدة في الاستعمال، لا يتجاوزها وليس من اللازم أن يكون مرفوعاً فمن أنواعه ما هو مقصور على النصب أو غيره - كالمنصوب على المصدرية لداع، كنيابته عن فعل الأمر في مثل: "سقيا، ورعيا"، وقد سبق الكلام عليهما في ص 515، فليس أصله المبتدأ الذي يصلح لدخول النواسخ عليه.

ومما يتصل بهذا: المبتدأ المقصور - في الغالب - على معنى واحد لا يستعمل في غيره، كالدعاء، أو القسم، أو غيرهما مع ملازمته صيغة واحدة لا تتغير صورتها، ومع ملازمته الأفراد فلا يكون مثنى، ولا جمعا، كقولهم في الدعاء: "طوبى للأمين" ولا يكون الخبر لكلمة: "طوبى" إلا الجار مع مجروره، "كما سبق في "أ" من ص 481 ومن أمثلته أيضا قول على رضي الله عنه: "طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس". ومثل كلمتي: "ويل، وسلام" في قولهم: "ويل للخائن. وسلام على المصلح"، واللفظان الأخيران يستعملان في غير الابتداء أحيانا. وقولهم في القسم: أيمن الله لألتزمم الإنصاف. ولهذا القسم بيان يتصل بتركيبه في رقم 2 من ص 519.

د- الملازم للابتداء بسبب غيره كالاسم الواقع بعد "لولا" الامتناعية، و "إذا" الفجائية ... فإنهما لا يدخلان إلا على المبتدأ، مثل، لولا العلوم ما تقدمت الحضارة، ومثل: خرجت فإذا الأصدقاء.

2 كما سبق في رقم 4 من هامش ص 486 وفي رقم 11 من ص 488.

3 كما تقدم في رقم 6 من هامش ص 442 و "أ" من ص 447.

(544/1)

ومما سبق يتبين أن النواسخ بحسب التغيير 1 الذي تحدثه ثلاثة أنواع: نوع يرفع اسمه وينصب خبره - فلا يرفع فاعلا، ولا ينصب مفعولا - مثل: "كان وأخواتها"، ونوع ينصب اسمه ويرفع خبره؛ مثل: "إن وأخواتها"، ونوع ينصب الاثنين ولا يستغنى عن الفاعل؛ مثل: "ظن وأخواتها". ولكل نوع أحواله وأحكامه المفصلة في بابه الخاص. وكلامنا الآن على: "كان" وأخواتها من الأفعال الناسخة التي تعمل عملها 2، وتسمى أيضاً: الأفعال الناقصة 3.

وفيما يلي بيان أشهرها، وشروطه عمله، ومعنى كل فعل:
إنها ثلاثة عشر فعلا؛ كان - ظل - بات - أصبح - أضحى -

1 أما النواسخ بحسب صيغتها وتكوينها اللفظي فثلاثة أنواع أيضا. "أفعال" مثل: كان وأكثر أخواتها، و "أسماء" وهي المشتقات من مصادر تلك الأفعال التي يمكن الاشتقاق منها، مثل مصادر كان، وأصبح، وأمسى.... فيقال: يكون - كن - كائن.... وهكذا.

وحروف " مثل: "ما الحجازية" من أخوات كان.... ومثل "إن" وأخواتها.

2 ولها نظائر أخرى من الحروف تعمل عملها سيجيء الكلام عليها في 593.

3 سميت "ناقصة" لأن كل فعل منها يدل على "حدث ناقص" أي: معنى مجرد ناقص "لأن إسناده إلى مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوبة من الجملة الفعلية إلا بعد مجيء الاسم المنصوب، فالاسم المنصوب هو الذي يتمم المعنى الأساسي المراد، ويحقق الفائدة الأصلية للجملة، وهذا يخالف الأفعال النامة، فإن المعنى الأساسي يتم بمرفوعها الفاعل، أو نائب الفاعل، "فكان" الناقصة مثلا تدل مع اسمها على حصوله ووجوده وجودا مطلقا "وهو: ضد العدم" وهذا معنى غير مراد، ولا مطلوب، فإذا جاء الخبر تعين المعنى المطلوب، وتحدد.

و"صار" مع اسمها تدل على مجرد تحوله، وانتقاله من حالته، من غير بيان لحالته

الجديدة. ولا توضيح لما انتهى إليه أمره، والخبر هو الذي يبين ويوضح.

و"أصبح" مع اسمها تدل على مجرد دخوله في وقت الصباح، وليس هذا هو المقصود من الناقصة فإذا جاء الخبر كان كفيلا بتحقيق المراد. وهكذا....

وليس السبب في تسميتها "ناقصة" أنها تتجرد للزمان وحده، ولا تدل معه على حدث

معنى" كما يقول بعض النحاة - وأشرنا إليه في رقم 2 من هامش ص 46 -، فهذا

الرأي مدفوع بأدلة كثيرة جاوزت العشرة، وسجلتها المطولات "وقد أشار إلى بعضها

بإيجاز محمود، ومنطق سليم: صاحب "حاشية الأمير على المغني" في الباب الثالث المجلد

الثاني، عند الكلام على تعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص".

4 غير الأفعال التي بمعنى: "صار" وستذكر بعدها في ص 557، وغير "أفعال المقاربة"

وما يتصل بها. ولها باب مستقل- في ص 614-، وغير أفعال أخرى قليلة الشهرة،

لقلة استعمالها ناقصة في فصيح الأساليب، مثل أفتأ، بمعنى: فتيء...

هذا والأفعال السبعة الأولى كاملة التصرف نسيباً- إذ يجيء من مصدرها أكثر

المشتقات- "وليس" جامدة بالاتفاق، و "دام" جامدة على الأصح. والأربعة الباقية،

ناقصة التصرف.

كما سيجيء في ص 567.

(545/1)

أمسى - صار - ليس - زال - برح - فتى - انفك - دام. وكل هذه الأفعال تشترك في أمور عامة، أهمها¹:

أما لا تعمل إلا بشرط أن يتأخر اسمها عنها²، وأن يكون خبرها غير إنشائي؛ فلا يصح: كان الضعيف عاونه³. وأن يكون الاسم والخبر مذكورين معاً، ولا يصح - مطلقاً - حذفهما معاً، ولا حذف أحدهما. إلا "ليس"، فيجوز حذف خبرها، وإلا "كان" فيجوز في أسلوبها أنواع من الحذف. وسيجيى البيان عند الكلام عليهما⁴. وألا يتقدم الخبر عليها إذا كان اسماً متضمناً معنى الاستفهام؛ وهى مسبوقة بأحد حرفى النفى: "ما" أو: "إن"؛ فلا يقال: أين ما يكون الصديق؟ ولا أين إن يكون الصديق؟ ولا أين ما زال العمل؟ لأن "ما" و"إن" النافيتين لهما الصدارة فى كل جملة يدخلان عليها؛ فلا يصح أن يسبقهما شيء من تلك الجملة، وإلا كان الأسلوب فاسداً⁵. وأما إذا كانت مسبوقة بما المصدرية وجب ألا يسبقها شيء من صلة "ما"، لأن "ما المصدرية بنوعيتها" لا يسبقها شيء من صلتها - كما تقدم⁶ - . وأن صيغتها حين تكون بلفظ الماضى، وخبرها جملة فعلية مضارعية - لا بد أن يماثلها زمن هذا المضارع؛ فينقلب ماضياً⁷ - عند عدم وجود مانع -؛

1 انظر ما نقلناه عن النحاة - فى رقم 4 هامش ص 410 - من قولهم: لم يرد فى الكلام الفصيح وقوع "أن المصدرية" بنوعيتها "المخففة، والناصفة للمضارع" مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده، ولا يعد "كان" "وأن" الناسخين بغير فاصل من غيرهما.... وكذلك "ما" المصدرية - راجع البيان هناك - .

2 وسيأتى هذا عند الكلام على حكم معموليها من ناحية التقديم والتأخير - ص 569.

3 لا فرق فى المنع بين الإنشاء الطلبى، مثل: كان والدك احترامه، وغير الطلبى مثل: كانت صحتي "يحفظها الله، أو: يكون مالى أدامه الله" على أن تكون الجملة الأخيرة فى المثالين دعائية، فلا يصح اعتبار "كان" ناسخة فى هذه الأمثلة وأشباهها مما وقع فيها

الخبر جملة. إنشائية وللإنشاء بنوعيه إيضاح في رقم 2 من هامش ص 374.
4 في ص 558 و 580.

5 راجع منع هذا التقدم في ص 569 وفي رقم 3 من هامش ص 570.
6 في ص 407.

7 كما سبق هذا عند الكلام على أحوال المضارع من ناحية دلالاته الزمنية - ص 61
- ومنه يعلم أنه لا يدخل في هذا الحكم الفعل المضارع الذي في خبر النواسخ الدالة
على الحال فقط، كأفعال الشروع، أو الدالة على الاستقبال فقط، كأفعال الرجاء.

(546/1)

ففى مثل: أصبح العصفور يغرد - يكون زمن المضارع "يغرد" ماضياً، مع أن الفعل
مضارع، ولكنه - هووكل الأفعال المضارعة - يتابع زمن الفعل الماضى الناسخ، بشرط
عدم المانع الذى يعينه لغيره - كما أشرنا - .
وأن أخبارها لا تكون جملة فعلية ماضوية، ما عدا "كان" فإنها تمتاز بصحة الإخبار عنها
بالجملة الماضوية¹.

بقي من شروط الخبر: أن يتمم المعنى بنفسه مباشرة مع الاسم - وهو الغالب - وقد
يتممه في بعض الأحيان بمساعدة النعت، طبقاً للبيان المفصل الذى سبق في باب:
"المبتدأ والخبر" موضحاً بالأمثلة....

ويشترط في الخبر أيضاً ألا يكون معلوماً من اسم الناسخ وتوابعه، كما في البيان
السالف².

أما في غير الأمور المشتركة السالفة فلكل فعل ناسخ - وكل ما قد يكون لمصدره من
مشتقات 3 - معناه الخاص مع معموليه⁴ وشروطه الخاصة التى سنعرضها فيما يلى:

1 راجع حاشية الألوسي على القطر ص 340 غير أن المراجع الأخرى تضطرب في
هذا الحكم وتختلف اختلافاً واسعاً "تبدو صور منه في حاشية ياسين على التصريح، ج1
أول هذا الباب، وفي الهمع ج 1 ص 113....." وخير ما يستخلص من تلك الآراء
هو:

1- ما قاله الهمع، ونصه: "شرط ما تدخل عليه: "صار" وما بمعناها، و "دام" و "زال"
وأخواتها - زيادة على ما سبق - ألا يكون خبره فعلاً ماضياً "يريد: جملة ماضوية " فلا

يقال صار زيد علم، وكذا البواقي، لأنها تفهم الدوام على الفعل، واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع، فتدافعا، وهذا متفق عليه.... "أهـ.

ب- أما في غير تلك الأفعال فالصحيح جوازه مطلقا، وعليه البصريون، لكثرة وروده في القرآن، والكلام الفصيح كثرة تبيح القياس عليه - وقد عرض "الهمع" أمثلة متعددة من هذا الوارد... أما الكوفيون فيشترطون لصحته وجود "قد" قبله، ثم إن المفهوم من الحاشية التي على شرح التصريح، بعنوان "فائدة" - برغم تعدد الآراء فيها أن المستحسن غاية الاستحسان - وإن لم يبلغ حد الوجوب عند غير الكوفيين - هو اقتران الخبر بالحرف: "قد" إن كان الفعل الناسخ وفعل الخبر ماضيين معا، أو مضارعين معا. فمتى تماثل في نوعهما الفعلان - الفعل الناسخ والفعل الذي في خبره - فالمستحسن تصدير الخبر بالحرف، "قد" ويجوز عدم مجيئها. وتمتاز "كان" بجواز مجيء "قد" وعدم مجيئها في الحالات السالفة، وغيرها من سائر حالاتها الأخرى. كما تشهد بهذا النصوص العالية الفصيحة التي عرضها النحاة ويقوي مجيء "قد" في الخبر حجة الكوفيين التي ستذكر في رقم 2 من هامش ص 559 ثم انظر ما يتصل بالأخبار وبهذا في ص 254 لأهميته.

2 في هامش ص 443.

3 انظر ما يختص بجمود هذه الأفعال واشتقاقها في ص 567.

4 لأن الفعل وحده بدون معموله لا يحقق الغرض، لأنه يدل على مجرد معنى جزئي غير معين =

(547/1)

كان: نفهم معناها من مثل: كان الطفل جارياً؛ فهذه الجملة يراد منها إفادة السامع أن الطفل موصوف بشئ؛ هو: "الجرى"، وإن جرى في زمن ماض؛ بدليل الفعل: "كان". ولوقلنا: يكون الطفل جارياً - لكان المراد إفادة السامع أن الطفل موصوف بشئ؛ هو: "الجرى"، وأن الجرى في زمن حالى أو مستقبل، بدليل الفعل المضارع: "يكون". ولوقلنا: كن جارياً - لكان المراد إفادة السامع أن المخاطب موصوف بتوجه طلب معين إليه؛ هو؛ مباشرة الجرى، أى: مطالبته بالجرى في المستقبل؛ بدليل فعل الأمر: "كُنْ".

مما سبق نفهم المراد من قول النحاة: "كان" مع معموليها تفيد مجرد اتصاف اسمها بمعنى

خبرها اتصافاً مجرداً¹ في زمن يناسب صيغتها. فإن كانت صيغتها فعلاً ماضياً فالزمن ماضٍ، بشرط ألا يوجد ما يجعله لغير الماضي المخض. وإن كانت صيغتها فعلاً مضارعاً خالصاً فالزمن صالح للحال والاستقبال بشرط لا يوجد ما يجعله لغيرهما، وإن كانت صيغتها فعل أمر فالزمن مستقبل؛ إن لم يوجد ما يجعله لغيره - . وإن كانت الصيغة إحدى مشتقات مصدرها فالزمن على حسب ما يناسب هذا المشتق³. حكمها: لا بد لإعمالها هي والمشتقات من تحقق الشروط العامة السالفة. وقد تستعمل "كان" الناسخة بمعنى: "صار"⁴ فتأخذ أحكامها، وتعمل عملها بشروطه؛ مثل: جمد الماء فكان ثلجاً - احترق الخشب فكان تراباً⁵.

1 ولا محدد - في زمن خاص، ولا يدل على أكثر من هذا، كالصبح في: أصبح، والمساء في، أمسى والضحا: في أضحي.... ويكون الزمن ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً على حسب نوع الفعل الناسخ. أما الفعل مع معموليه فيدل على اتصاف الاسم بمعنى الخبر في زمن معين، اتصافاً ينشأ عنه أن تؤدي الجملة معناها المطلوب الأساسي كاملاً واضحاً.

1 اتصافاً مجرداً، أي: لا زيادة معه، لأنها لا تدل بصيغتها على نفي، أو دوام، أو تحول، وزمن خاص، - كالصبح والمساء، والضحا- ولا على غير ذلك مما تدل عليه أخواتها. حقاً إنها تدل على الزمن الماضي أو غيره، ولكن دلالتها عليه مطلقة، ولا غير ذلك مما تدل عليه أخواتها. حقاً إنها تدل على الزمن الماضي أو غيره، ولكن دلالتها عليه مطلقة، إذ لا تقييد فيها بالصبح، أو المساء، أو غيرهما.

2 أي: حقيقياً، بمعنى أنه غير مصحوب بما يجعل زمنه الماضي فقط، مثل: "لم" أو للمستقبل فقط، مثل: "سوف" أو للحال مثل: "ما النافية...."

3 طبقاً للأحكام الخاصة بكل مشتق، والمدونة في بابه.

4 سيجيء في ص 556 الكلام على "صار"، وشروطها، ومعناها الذي هو: التحول والانتقال من حالة إلى أخرى....

5 ومنه قوله تعالى {وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا، وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا} ، أي: "صارت" فيهما، لأن المعنى يقتضي هذا.

وقد تستعمل بمعنى: "بَقِيَ على حاله، واستمر شأنه من غير انقطاع ولا تَقْيِدٍ بزمن معين"1 نحو: كان الله غفوراً رحيمًا.

وقد تستعمل تامة2، وتكثر في معنى: حصل وظهر "أى: وَجِدَ" فتكتفى بفاعلها؛ نحو: أشرقت الشمس فكان النورُ، وكان الدفء، وكان الأمن. أى: حصل وظهر، ومثل قول الشاعر يصف إحدى البقاع3:

وكانت، وليس4 الصبح فيها بأبيض ... وأضحت5، وليس الليل فيها بأسود6
وما تقدم من الأحكام للفعل الماضى: "كان" يثبت لباقي أخواته المشتقات؛ كالمضارع، والأمر، واسم الفاعل. و. و..

هذا، وتضم الكاف من الفعل الماضى: "كان" عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة؛ كالنساء، ونون النسوة، طبقاً للبيان الذى سلف مفصلاً7.

وبقى من أحكام "كان" أربعة أخرى سيجئ الكلام عليها مفصلاً في موضعه من آخر هذا الباب؛ وهى: أنها تقع زائدة8، وأن الحذف يتناولها كما يتناول أحد معموليها9، أوهما معاً، وأن نون مضارعها قد تحذف10، وأن خبرها قد ينفى. وهذا الأخير يجئ الكلام عليه مع باقى الأخبار الأخرى المنفية11.

1 سبقت إشارة لهذا في آخر ص 55.

2 الفعل التام - كما سبق في رقم 545 - هو ما يكتفى بمرفوعه في إتمام المعنى الأساسى للجملة.

3 بأنها في الصبح مظلمة بظلام الليل، لغياب بعض الوجوه المشرقة المنيرة. فإذا ظهرت تلك الوجوه عند الضحا زال الظلام، وحل محله بياض النور. وشبيه بهذا قول القائل في المعنى نفسه:

أرى الصبح فيها منذ فارقت مظلماً ... فإن أبت صار الليل أبيض ناصعاً

4 ليست هذه الواو من نوع "الواو" الداخلة في خبر الناسخ، والتي يجيء الكلام عليها في: "أ" من الصفحة التالية متضمننا شروطها....

5 أضحى هنا تامة، كما سيجيء في ص 555.

6 ومن الأمثلة أيضاً قول حسان رضي الله عنه، يخاطب المشركين في مكة حين اعترضوا المسلمين القادمين من المدينة لزيارة الكعبة.

فإما تعرضوا عنا اعتمرنا ... وكان الصبح وانكشف الغطاء

وإلا فاصبروا لجلاد يوم ... يعز الله فيه من يشاء

7 في رقم 2 من هامش ص 165.

8 ص 579.

9 ص 580.

10 ص 588.

11 ص 590.

(549/1)

.....

زيادة وتفصيل:

"ا" إذا وجد نفى قبل "كان" الماضية والمضارعة وكان خبرها جملة مقترنة "بإلا" الاستثنائية الملغاة - جاز أن يقترن بالواو؛ كقول الشاعر:

ما كانَ من بَشَرٍ إلا ومِيتُهُ ... مُحْتَمَةٌ؛ لَكِنَّ الأَجَالَ تَخْتَلِفُ

لأن النفي قد نقض هنا بـ "إلا". والنفي ونقضه شرطان - على الصحيح - لزيادة الواو في الجملة الواقعة خبر: "كان" أو مضارعها - كما تقدم -.

وهذه الواو تسمى "الواو الداخلة على خبر الناسخ" وتدخل أيضاً في خبر "ليس بالشرط السالف كما سيجيء 1. وقد سُمعت 2 قليلا في خبر غيرهما من النواسخ. ولا يصح القياس على هذا القليل.

وبرغم أن وجودها جائز في غير القيل مما ذكرناه، فإن الخير - كما يرى كثير من النحاة - في العدول عنها؛ حرصاً على الدقة في التعبير، وبعداص عن اللبس الذي قد ينشأ بين هذه الواو والواو الأخرى التي للحال - أو غيره -، ولكل منهما معنى يخالف معنى النوع الآخر 3. والبراعة تقتضى الإبانة التامة، وتجنب أسباب اللبس والاشتباه؛ نزولاً على حكم البلاغة.

1 في ص 561 وقد جاء في الصبان - ج 2 باب: "لا النافية للجنس" عند بيت ابن مالك: "وركب المفرد فاتحاً...." - ما نصه:

"قال الروداني: قولهم إن خبر الناسخ تدخله الواو....، غير مسلم على إطلاقه. وحاصل ما في "التسهيل والجمع" أن الخبر إن كان جملة بعد "إلا" لم يقترن بالواو، إلا بعد "ليس وكان" المنفية، دون غيرهما من النواسخ، وبغير "إلا" يقترن بالواو بعد "كان"

وجميع أخواتها، لا بعد جميع النواسخ. هذا عند الأخفش وابن مالك. وغيرهما لا يميز
اقتران الخبر بالواو أصلاً. وحملوا ما ورد من ذلك على أنه حال، والفعل تام لا ناقص،
أو محذوف الخبر للضرورة" أهـ.

ومن أمثلة الواو في خبر "ليس" قول الشاعر:

ليس شيء إلا وفيه - إذا ما ... قابلته عين البصير - اعتبار
وسيعاد البيت في ص 561 لمناسبة هناك.

2 راجع الصبان ج1 في هذا الموضع آخر باب "كان" وفي ج 2 منه، أول باب: "لا"
النافية للجنس - وقد ذكرنا بعض الأمثلة المسموعة في رقم 2 من هامش من ص
687.

3 ولعل هذا كان السبب فيما ذهب إليه بعض النحاة الأقدمين من منع استعمال هذه
الواو، وفي تأويل النصوص القديمة المشتملة عليها تأويلاً يتجه مرة إلى اعتبار الواو
للحال، والجملة بعدها في =

(550/1)

.....

"ب" من الأساليب الأدبية الشائعة: "كائناً ما كان"، و"كائناً من كان"؛ في مثل: سأفعل
ما يقضى به الواجب؛ كائناً ما كان. وسأحقق الغرض الكريم كائناً ما كان ... أى:
سأفعل ذلك مهما جدّ وكان ذلك الواجب؛ وذلك الغرض. ومثل: سأرد الظالم: "كائناً
من كان" - سأكرم النابغ "كائناً من كان" ... أى: سأفعل ذلك مهما كان الإنسان
الظالم، أو النابغ.

أما إعرابه فمتعدد الأوجه: وأيسر ما يقال وأنسبه هو: "كائناً" حال منصوب، واسمه 1
ضمير مستتر تقديره: "هو" يعود على الشئ السابق، و"ما" أو "من" نكرة موصوفة مبنية
على السكون في محل نصب خبر "كائن". و"كان" فعل ماض تام، وفاعله ضمير مستتر
يعود على "ما" أو "من" والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة "ما" أو "من".
والتقدير النحوي: سأفعل ذلك كائناً شيئاً كان. أو: كائناً إنساناً كان. أى: سأفعل ذلك
كائناً أى شئ وجد أو أى إنسان وجد 2.

ومن الأساليب المرددة في كلام القدماء الفصحاء - برغم غرابتها اليوم - قولهم: "ربما

اشتدت وَقْدَةُ الشمس على المسافر في الفلاة؛ فكان مما يُغَطِّي رأسه وذراعيه، وربما
ثارت الرمال؛ فكان مما يَحْجُبُ عينيه ومنخريه ... " يريدون: فكان ربما يُغَطِّي رأسه -
وكان ربما يحجب عينيه ومنخريه، أى: يغطيها ... فكلمة: "مما" بمعنى: "ربما" 3....

= محل نصب حال، وخبر الناسخ محذوف. ومرة إلى أنها زائدة شذوذا.... و.... و....
ونحن في غنى عن هذا كله بتركها، وعدم القياس على المسموع منها. "راجع ص 561
ورقم 2 من هامش ص 687".

1 لأنه اسم فاعل من "كان" الناقصة، فيعمل عملها.

2 تخيرنا ما سبق من بين الآراء المنتورة في المراجع المختلفة، ومنها الجزء الأول من
"الأشموي، والتصريح"، في باب: "كان وأخواتها" عند الكلام على: "كان التامة" وما
يشاركها من أخواتها.

3 تصدى لهذا الأسلوب عالم معاصر من تونس - هو: الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور
- رحمه الله - وكان عضوا مرسلا بالجمع اللغوي بالقاهرة- وخصه ببحث في الجزء
التاسع من مجلة الجمع "ص 116" عرض في الجلسة "الحادية عشرة" من جلسات مؤتمر
الجمع في دورته "الثامنة عشرة"، ووافق عليه الجمع والمؤتمر، وقرر أن ذلك أسلوب
لغوي يراد منه الكثرة، وقد يدل على القلة أحيانا. والبحث نفيس وملخصه مع الإيجاز
=

(551/1)

.....

= هو: أن بعض المركبات استعملت استعمال كلمة مفردة، كالذي ورد في "صحيح
البخاري" عن ابن عباس ونصه: "كان رسول الله يعالج التنزيل شدة إذا نزل عليه
الوحي، وكان مما يحرك لسانه وشفتيه...." وقد أهمل ابن الأثير في كتابه: "النهاية" معنى
قوله: "مما يحرك لسانه وشفتيه" وفسره عياض في كتابه: "المشارك" بأن معناه: "كثيرا ما
يحرك به لسانه وشفتيه" وبعد أن فسره روى عن أحد الأئمة من شراح الحديث ما يأتي:
"في مثل هذا كأنه يقول: هذا من شأنه ودأبه، فجعل "ما" كناية عن ذلك، ثم أدمج
"النون" أه. وقال آخر: "إن معنى: "مما" هنا هو: "ربما" وهذا من معنى ما تقدم، لأن

"ربما" تأتي للتكثير أيضا، وفي "مسلم"، في حديث: "النجوم أمانة السماء: "وكان كثيرا مما يرفع رأسه إلى السماء" ثم قال: تكون "مما" هنا بمعنى: "ربما التي للتكثير، وقد تكون فيها زائدة" أه مسلم ثم قال الباحث المعاصر: ما نلخصه في المسائل الآتية:

1- شواهد هذا الاستعمال كثيرة في الحديث والشعر، منها - غير ما تقدم قول رافع في "البخاري" في باب "الحرث والزرع": "كنا نكري الأرض بالناحية، منها مسمى لسيد الأرض، قال فمما يصاب ذلك وتسلم الأرض، ومما تصاب الأرض ويسلم ذلك ...": ومنها قول ابن عباس الوارد في "صحيح مسلم" في كتاب: تعبير الرؤيا "إن رسول الله كان مما يقول لأصحابه: "من رأي منكم رؤيا فليقصها أعبر هاله" ومنها قول البراء بن عازب: "كنا إذا صلينا خلف رسول الله مما نحب أن نكون عن يمينه. " ومنها قول أبي حية النميري:

وإنا لما نضرب الكبش ضربة ... على رأسه تلقي اللسان من الفم
ثم قال الباحث: تعرض لهذا اللفظ "السيرافي" في شرح كتاب سيبويه. بما نصه عند قول سيبويه: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ... " اهـ.
وهنا قال السيرافي: "أراد: ربما يحذفون.... وهو يستعمل هذه الكلمة كثيرا في كتابه. والعرب تقول: أنت مما تفعل كذا.... أي: ربما تفعل. وتقول العرب أيضا: "أنت مما أن تفعل. أي: أنت من الأمر أن تفعل، فتكون "ما" بمنزلة الأمر - أي: الشيء - و "أن تفعل" بمنزلة الفعل، أي: مصدر تقديره "فعل"، أي: بمنزلة هذا اللفظ - ويكون "أن تفعل"، في موضع رفع بالابتداء، وخبره: "مما" وتقديره: أنت فعلك كذا وكذا من الأمر الذي تفعله" أه كلام السيرافي كما نقله الباحث.

2 من السيرافي أخذ ابن هاشم في كتابة: "المغني" عند الكلام على معاني: "من"، فقال عن العاشر من معانيها: "مرادفة "ربما" وذلك إذا اتصلت "بما" كما في قول الشاعر أبي حية النميري:

وإنا لما نضرب الكبش ضربة ... على رأسه تلقي اللسان من الفم
قال السيرافي وفريق غيره من النحاة، وخرجوا عليه قول سيبويه: "واعلم أنهم مما يحذفون الكلم...." والظاهر أن "من" فيهما ابتدائية، و "ما" مصدرية، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب مثل خلق الإنسان من عجل " اهـ.
ثم قال الباحث:

في كلامه هذا احتمال مخالفتهم في أن جعلوها بمنزلة: "ربما"، "لأن: "ربما" لا تعيين للتكثير، واحتمال أنه فسر كلامهم بحمله على إرادة التكثير كما فسر آخرون.

وقد أشار ابن هشام- كـبعض من سبقوه - إلى كيفية الحذف التي اعتوت هذا التركيب، وأبقت =

(552/1)

= فيه معنى التكرير، أو معنى "ربما"، أو غير ذلك، كما هو واضح من كلامهم حيث يظهر ترددهم في منشأ معنى التكرير، أمنشؤه الحرف "من" كما يرى ابن هشام، أم الحرف "ما" كما يرى غيره؟

3- ويقول الباحث: ينبغي التنبيه إلى أن هذا التركيب إذا استعمل هذا الاستعمال يجيء في موضع خبر المبتدأ ويجيء في موضع خبر "كان" وفي موضع الحال، فمن ظن اختصاص ذلك بخبر "كان" فقد وهم. كما ينبغي التنبيه إلى أن أصل استعماله في هذا المعنى ألا يصرح معه بلفظ الكثرة، فما وقع فيه لفظ: "كثيرة" فهو جار مجري التفسير من الراوي، أو مجرى التأكيد من القائل، لفاء دلالة التركيب على التكرير، ومثاله قول سمرة بن جندب: "كان رسول الله مما يكثر أن يقول لأصحابه هل رأي أحد منكم رؤيا ... ؟" وقول أبي موسى: "وكان رسول الله كثيرا مما يرفع رأسه إلى السماء". والتنبيه كذلك إلى أن قول السيرافي: "وتقول العرب أيضا "أنت مما أن تفعل...." غريب، لا يعرف شاهده من فصيح الكلام، فضلا عن كون الحرف "أن" فيه غير واقع موقعا، مع ما فيه من اجتماع ثلاثة أحرف متوالية من أحرف المعاني، وهي: "من" و "ما" و "أن" سواء أ جعلت "ما" مصدرية أم زائدة وإلى هنا انتهى كلام الباحث، بعد الاستغناء عن بضع كلمات منه.

هذا ويوضح ما سبق أيضا قول سيبويه ج1 ص 476 "إن من الجارة إذا كفت بالحرف "ما" الزائدة قد تكون بمعنى: "ربما" واستشهد بالبيت السالف.

وجاء في آخر الجزء الرابع من القاموس - باب الألف اللينة- عند الكلام على: "ما" وأنواعها، واستعمالاتها.... النص التالي: "إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل، كالكتابة قالوا: "إن زيدا مما أن يكتب" أي: إنه مخلوق من أمر، ذلك الأمر هو الكتابة "أه.

وقد أشرنا بإيجاز – للأسلوب السابق في ج2، باب "حروف الجر"، م 90 ص 431
عند الكلام على: "من".

(553/1)

ظل: تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول النهار غالباً –، في زمن ماضٍ،
أو حاضر، أو مستقبل، بحيث يناسب دلالة الصيغة المذكورة في الجملة 1 نحو:
ظل الجو معتدلاً يظل الجو معتدلاً..... و.....

وتسعمل كثيراً بمعنى: "صار" عند وجود قرينة؛ فتعمل بشروطها 2؛ نحوقوله تعالى: {وَإِذَا
بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا} ، أى: صار 3. وقد تستعمل تامة في نحو: ظل
الحر؛ بمعنى: دام وطال ...

شروط عملها: لا يشترط لها وللمشتقات أخواتها سوى الشروط العامة التي سلفت.
أصبح: تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها صباحاً، في زمن يناسب صيغتها.
مثل أصبح 1 الساهر مُتعباً. وتستعمل كثيراً بمعنى: "صار" فتعمل بشروطها 2؛ مثل:
أصبح التِّفْطُ دِعامَة الصناعة؛ وإنما كانت بمعنى: "صار" في هذا المثال وأشباهه لأن
المراد ليس مقصوراً على وقت الصباح. وإنما المراد التحول من حالة قديمة إلى أخرى
جديدة ليست خاصة بالصباح.

وقد تستعمل – بكثرة – تامة في نحو: أيها الساري 4 قد أصبحت. أى: دخلت في
وقت الصباح 5.

وشروط عملها هي الشروط العامة؛ فهي مثل: "ظل".

"1 و1" شرحنا معنى: "مناسبة الزمن للصيغة" في ص 548 ورقم 1 من هامشها.

2 وهي في ص 556.

3 لأنه وجهه لم يكن مسوداً قبل البشري، وإنما تحول من لونه الأصلي إلى السواد بعد
ولادة البنت.

4 المسافر ليلاً.

5 وقد وردت زائدة هي و "أمسى" في كلام عربي قديم نصه: "الدنيا ما أصبح أبردها،
وما أمسى أدفأها". والمراد: ما أبردها، وما أدفأها. وهذا لا يقاس عليه – كما سيجيء

في رقم 2 من هامش الصفحة الآتية، وفي ص 581- وإنما نذكره لفهمه، ونفهم نظيره مما قد يمر بنا في أثناء قراءة النصوص القديمة المقصورة على السماع.

(554/1)

أضحى: تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها وقت الضحا، في زمن يناسب صيغتها ... مثل: أضحى الزارع نكباً على زراعته. وتستعمل كثيراً بمعنى: "صار" فتعمل بشروطها في مثل: أضحى الميدان الصناعي مطلوباً. وإنما كانت بمعنى: "صار" لأن المعنى ليس على التقيد بوقت الضحا أو غيره - وإنما على التحول والانتقال من حالى إلى أخرى. وقد تستعمل تامة في مثل: أضحى النائم، أي: دخل في وقت الضحا¹. شروط عملها: هي الشروط العامة التي سبقت؛ فهي وبقية المشتقات تشبه مثل: "ظل". في الاكتفاء بالشروط التامة.

أمسى: تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها، مساءً في زمن يناسب صيغتها؛ مثل: أمسى المجاهد قريباً. وتكون كثيراً بمعنى: "صار" فتعمل بشروطها؛ مثل: اقتحم العلم الفضاء الجھول: فأمسى معلوماً؛ أي: صار معلوماً؛ لأن المراد ليس التقيد بوقت المساء، وإنما المراد التحول والانتقال. وتستعمل تامة في مثل: أمسى الحارس. أي: دخل في وقت المساء².

شروط عملها وعمل المشتقات من مصدرها: هي الشروط العامة السالفة. كظل. بات: تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول الليل؛ في زمن يناسب صيغتها؛ مثل: "بات القادم نائماً، وقول الشاعر: أبيتُ نجياً للهموم كأنما ... خلال فراشى جمرة تتوهج وتكون تامة، في مثل: بات الطائر؛ بمعنى: نزل ليقضى الليل في بعض الأمكنة. شروط عملها وعمل المشتقات هي الشروط العامة.

1 وفي مثل البيت الذي سبق - ص 549 - وفيه "كان"، و "أضحى" تامتان -

وهو:

وكانت وليس الصبح فيها بأبيض ... وأضحت وليس الليل فيها بأسود

2 قلنا في رقم 5 من هامش الصفحة السالفة عند الكلام على "أصبح": إنها هي و

"أمسى" تزدان كما في العبارة القديمة، "الدنيا ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها"،
وقلنا: إن هذا لا يقاس عليه.... كما سيجيء في ص 581.

(555/1)

صار: تفيد مع معموليها تحوّل اسمها، وتغيّرهُ من حالى إلى حالة أخرى ينطبق عليها معنى
الخبر؛ مثل: صارت الشجرة باباً. أى: تحولت الشجرة "وهى اسم: صار" من حالتها
الأولى إلى حالة جديدة، سميت فيها باسم جديد، هو: "باب" "وهو؛ الخبر"، ومثل: صار
الماء بخاراً؛ فقد تحول الماء "وهو: اسم: صار"، من حالته الأولى إلى حالة جديدة يسمى
فيها: "بخاراً" وهو الخبر.

وتستعمل تامة في مثل: صار الأمر إليك، بمعنى، ثبت واستقر لك¹ وفي مثل: إلى الله
تصير الأمور، أي تتجه: وتخضع له وحده.

شروط عملها: يشترط فيها وفي الأفعال التي بمعناها²، وفي المشتقات من مصدرها.
"1" الشروط العامة السالفة.

"2" ألا يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماضٍ، فلا يصح صار الجالس وقف، ولا صار
المتكلم سكت³.

1 أي: من أول الأمر من غير أن يكون هذا تحولا عن حالة سابقة.

2 الأفعال التي بمعناها سبق بعضها، وبعض آخر سيجيء، وكلاهما مدون في الصفحة
التالية.

3 لأن خبر "صار" لا بد أن يكون معناه متصلا وممتدا إلى وقت الكلام، فإذا قلنا:
صار الماء بخاراً، وصار السباح يقفز. فلا بد أن يكون البخار والقفز موجودين عند
النطق بهذا الكلام. فلو كان الخبر جملة ماضوية لدل على انقطاع المعنى قبل النطق بهذا
الكلام، فيفسد المراد.

"أنظر ما يتصل بهذا في رقم 1 من هامش ص 547".

(556/1)

.....
زيادة وتفصيل:

- ويشارك مع صار في المعنى، والعمل، والشروط، أفعال أخرى - غير التي سبقت 1 - أشهرها أحد عشر، كل منها يصح أن تحل "صار" محله، واستعماله قياسى مثلها: وهي 1- آض، مثل: آضَ الطفل غلاماً. وآض الغلام شاباً: بمعنى: "صار" فيهما. 2- رجع، مثل: قوله عليه السلام: "لا تَرْجِعُوا بعدى كفاراً يَضْرِبُ بعضكم رقاب بعض".

3- عاد، مثل:

عاد البلد الزراعى صناعياً.

4- استحال، مثل: استحال الخشب فحماً.

5- قعد، مثل: قعدت المرأة مكافحةً في الميادين المختلفة.

6- حار، مثل:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه ... يَخُورُ رماداً بَعْدَ إِذْ هُوَ ساطِعُ

7- ارتد، مثل قوله تعالى: {أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا} .

8- تحوّل، مثل: تحول القطن نسيجاً، وتحول النسيح ثوباً رائعاً.

9- غَدَا: مثل غَدَاَ العملُ الحرَّ مرموماً. وقول الشاعر:

إذا غَدَاَ مِلْكٌ بِاللَّهُومِ شَتِغاً ... فَاحْكُمْ عَلَى مُلْكِهِ بِالْوَيْلِ وَالْحَرْبِ 2

10- رَاح: مثل: رَاحَ المرءُ مقدراً بما يحسنه.

11- جاء، في مثل: ما جاءت حاجتك؟ فقد ورد هذا الأسلوب في الأساليب

الصحيحة المأثورة بنصب كلمة: "حاجة"، ومعناه: ما صارت حاجتك؟ والمراد: أئى

حاجة صارت حاجتك؟ وإنما نُصِبَتْ كلمة "حاجة" لأنها خبر "جاء" التي بمعنى: صار،

واسمها ضمير يعود على "ما"

1 الإفعال التي سبقت، والتي تشارك "صار" في المعنى والعمل وشروطه.... هي "كان،

ص 548" و "ظل - أصبح - أضحى - أمسى -.... في ص 554 و 555".

2 الخراب والنهب

.....

الاستفهامية التي تعرب مبتدأ مبنية على السكون في محل رفع، والجملة من "جاء ومعموليتها" في محل رفع خبرها1.

1 يصح القياس على هذا الأسلوب، فيقال: ما جاء ت سفارتك ومفاوضتك...؟ من غير التقييد بكلمة: "حاجة" فيصح إحلال كلمة أخرى محلها على حسب المعنى. كما يجوز ضبط كلمة: "حاجة" ونظائرها بالرفع، فتكون اسم: "جاء"، و "ما" الاستفهامية خبرها، مقدما، في محل نصب. والمعنى: أي شيء صارت إليه حاجتك.

(558/1)

ليس: تفيد مع معموليها نفى اتصاف اسمها بمعنى خبرها في الزمن الحالى نحو: ليس القطار مقبلاً. فالمراد نفى القدوم عن القطار الآن1. ولا تكون للنفي في الزمن الحالى إلا عند الإطلاق، أى: عند عدم وجود قرينة تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضى، أوفى المستقبل: فإن وجدت قرينة تدل على أنه واقع في أحدهما وجب الأخذ بها؛ نحو: ليس الغريب مسافراً أمس، أو: ليس سافر2 الغريب، أو: وزعت الحقول ليس حقلاً3 أو: وجود الفعل الماضى4 بعدها، أو قبلها - دليل على أنه النفي للماضى ... أما فى نحو: ليس الغر مسافراً غداً، أو قوله تعالى في عذاب الكافرين يوم القيامة: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} ، فيكون النفي متجهماً للمستقبل؛ لوجود قرينة لفظية فى المثال؛ وهى كلمة: "غد"،

1 الحال، أو الآن، أو: الحاضر: هو زمن الكلام. وبالرغم من أنها لنفي الحال كثيراً - وقد تكون لنفي الزمن الماضى، أو المستقبل بقرينة- فإنها عند الإعراب تعرب فعلاً ماضياً فى كل أحوالها، وكذلك لو كانت للنفي المجرد من الزمن ومن العمل.

2 هذا الأسلوب صحيح، ولكنه غير شائع فى الكلام القديم، فلا داعي لحاكاية. والفعل والفعل فى محل نصب خبر "ليس" واسمها ضمير الشأن، مستتر فيها، طبقاً لرأي بعض النحاة، ومنهم ابن مالك وقد سبق عند الكلام على ضمير الشأن، "ص 250" وقلنا هناك "فى رقم 2 من هامش ص 254" أن الأحسن فى هذا الأسلوب ونظائره "مما يقع

فيه فعل بعد "ليس" مباشرة بغير فاصل.... " أن تكون هي حرف نفي مهملة، أي: لا
يميل، فليس له اسم ولا خبر. وهذا الإعراب أيسر وأنسب، لأن وقوع الفعل معمولا
تاليا مباشرة لعامله الفعل الذي هو من نوعه، قليل جدا في الكلام الصحيح - ولهذا
الحكم صلة بما سبق في رقم 1 من هامش ص 547 - وإعمالها في هذه الصورة يوافق
لغة تميم التي تهملها في كل الأحوال، وبلغتهم: "ليس الطيب إلا المسك" ولكن لا يحسن
اليوم الأخذ برأي تميم، إلا في هذه الصورة التي أشرنا إليها.
ويقول القرطبي في ص 72 من مقدمة تفسيره، في باب: "الرد على من طعن في القرآن"،
ما نصه: "إن العرب لم تقل ليس قمت: فأما لست قمت بالتاء فشاذ، قبيح، خبيث،
رديء لأن "ليس" لا تجحد "أي: لا تنفي" الفعل الماضي، ولم يوجد مثل هذا إلا في
قولهم: "أليس قد خلق الله مثلهم" وهو لغة شاذة.... "أه.
واشترط الكوفيون للقياس على هذا الأسلوب دخول "قد" على خبر "ليس" مجازة
للمثال المسموع، ولأن قد "تقربه من الحال."
3 ليس في هذا المثال فعل من أفعال الاستثناء كما سيجيء في بابه، ج 2 م 83 ص
328.

4 ويفهم من هذا صحة وقوع الفعل الماضي في خبرها" ولكنه قليل قبيح - كما سلف
في رقم 2 والمستحسن أن يكون هذا الماضي مقرونا بالحرف "قد" ليقربه من الحال طبقا
لرأي الكوفيين الذين يشترطون هذا في الماضي خبر "ليس" "كما سبق هنا، وفي رقم -
ب - من هامش ص 547".

أما الاعتراض بأن "ليس" لنفي الزمن الحالي فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض....
فقد أجاب عنه النحاة: بأنها تكون لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان "أما المقيدة
به فنفيها على حسب القيد. هذا إلى أن "قد" تقربه من الحال كما عرفنا.

(559/1)

الدالة عليه ولوجود قرينة عقلية في الآية تدل عليه أيضاً، هي: أن يوم القيامة لم يأت
حتى الآن.

وقد يكون المراد منها نفي الحكم نفيًا مجرداً من الزمن؛ كقول العرب: ليس لكذب
مروءة، ولا لحسود راحة، ولا لسيء الخلق سُؤدد.، وقولهم: "ليس منا من عق أباه1".
شروط عملها؛ وأحكامها:

"1" هي الشروط العامة.

"2" لا تستعمل تامة.

"3" لا يجوز تقدم خبرها عليها في الرأي الأرجح 2.

"4" يجوز حذف خبرها، إذا كان نكرة عامة؛ نحو: ليس أحد. أى: ليس أحد موجوداً،

أونحوذلك ... ويجوز جره بالباء الزائدة، بشرط ألا تكون أداة استثناء 3؛ وبشرط ألا

ينتقض النفي بإلا؛ نحو: ليس الغضب بمحمود العاقبة. وقول الشاعر:

وليس بمُغْنٍ في المودة شافعٌ ... إذا لم يكن بين الضلوع شفيعُ

فإن نقض النفي بإلا لم يصح جر الخبر بالباء الزائدة؛ فلا يجوز ليس الغنى إلا بغنى

النفس 4 ...

"5" لا يصح وقوع "إن" الزائدة بعدها 5 ...

6- يجوز أن يتصل بآخرها الكاف التي هي حرف محض للخطاب 6: مثل: لستك

محمدًا مهملاً. وقد سبق البيان المتصل بهذا 7.

وبقي من أحكام ليس حكم يتعلق بخبرها المنفي. وسيجي الكلام عليه مع بقية الأخبار

المنفية 8

1 عصاه وترك الإحسان إليه.

2 راجع مواضع تقدم الخبر هنا، في ص 569.

3 لأنها لو كانت أداة استثناء لكانت بمعنى: "إلا" والمقترن "إلا" لا يزداد في أوله "الباء"

- كما سيجيء في رقم 2 من هامش 607 - ومثلها: "لا يكون" الاستثنائية. أما

الكلام على هذين الفعلين باعتبارهما من أفعال الاستثناء فمكانه باب: الاستثناء "ح 2

ظ م 83 ص 276.

4 انظر رقم 4 من هامش ص 448 حيث الكلام على الناسخ الذي يحتاج إلى

منصوب فيستغنى عنه بمرفوع. "ومن أمثلة هذا الناسخ: ليس".

5 راجع الصبان، والهمع - أول باب "ما" الحجازية.

6 وهو حرف متصرف على حسب المخاطب، أفرادًا وتثنية وجمعًا، مع التذكير أو

التأنيث في كل ذلك.

7 في رقم 3 من ص 240.

8 في ص 590.

زيادة وتفصيل:

"أ" أشرنا فيما سبق 1 إلى أنه يجوز في خبر "ليس" ما جاز في خبر "كان" الماضية والمضارعة المسبوقة بالنفي، من اقترانه بالواو حين يكون جملة موجبة 2، بسبب اقترانها بكلمة: "إلا"؛ كقول الشاعر:

لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَفِيهِ إِذَا ... قَابَلْتُهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ اعْبَتَارُ

وتسمى هذه الواو: "الواو الداخلة على خبر الناسخ" كما - عرفنا.

ونقول هنا ما قلناه في "كان": من أن الأحسن العدول عن زيادتها، برغم أن وجودها جائز؛ حرصاً على دقة التعبير، وبعداً عن اللبس الذي قد ينشأ بين هذه الواو والأخرى التي للحال أولغيره ... فلكل واحدة موضع تستعمل فيه ومعنى تؤديهن وتركها يريحنا مما قال بعض النحاة الأقدمين من تأويل للنصوص المشتملة عليها، وتكلف لا داعي له.

"ب" لا تقع "إن" الزائدة بعد "ليس" 3 - كما أشرنا في الصفحة السالفة - فلا يصح أن يقال: ليس إن الكذوب محترماً، مع أنه يجوز زيادتها بعد "ما" النافية المهمة التي معناها معنى "ليس"، مثل: ما إن الضعف محمود، أما وقوعها بعد "ما" الحجازية فيبطل عملها 4.

"ح" قد يقع بعد خبر "ليس" و"ما" معطوف مشتق، له أحكام مختلفة تجيء في "ب" من ص 611.

1 في ص 550 وهامشها رقم 1 ويحيى في رقم 2 من هامش ص 689.

2 لأن "ليس" تفيد النفي، والاستثناء ينقض النفي.

3 صرح بهذا الصبان وصاحب "الهمع" في أول باب: "ما" الحجازية - كما أشرنا في رقم 5 من الصفحة السابقة.

4 كما سيحيى في "أ" من ص 594.

زال: تدل بذاتها على النفي، وعدم وجوب الشيء؛ من غير أن تحتاج في هذه الدلالة للفظ آخر؛ فإذا وجد قبلها نفي أو شبهه "وهوالنهي والدعاء" انقلبت معناها للإثبات¹؛ مثل: ما زال العدو ناقماً. أى: بقى واستمر ناقماً. وفي هذه الحالة تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى الخبر اتصافاً مستمراً لا ينقطع، أو مستمراً إلى وقت الكلام، ثم ينقطع بعده بوقت طويل أو قصير؛ كل ذلك على حسب المعنى. فمثال المستمر الدائم: ما زال الله رحيماً بعباده – ما زال الفير كبير الأذنين. ومثال الثاني: لا يزال الحارس واقفاً. لا يزال الخطيب متكلماً.

ومثالها مع النهي: لا تزل² بعيداً عن الطغيان. ومع الدعاء "وأدواته هنا: "لا"، أو: "لن" لا زال الخير منهمراً عليك في قابل أيامك – لا يزال التوفيق رائدك في كل ما تقدم عليه – لن تزال عناية الله تحرسك فيما يصادفك التوفيق رائدك في كل ما تقدم عليه – لن تزال عناية الله تحرسك فيما يصادفك من مكاييد ... ، بشرط أن يكون القصد من كل ذلك الدعاء للمخاطب ...

ولا تستعمل زال المسبوقة بالنفي أو شبهه تامة³ ...

ويشبهها في الدلالة على النفي بذاتها، وصيغتها، وفي اشتراط أداة نفي قبلها، أو شبهه للعمل – أخوات لها في هذا، هي: "فتى – برح – انفك وسيأتى الكلام على الثلاثة"⁴.

-
- 1 لأن نفي النفي إثبات. والنهي والدعاء يتضمنان في المعنى نفياً، لأن المطلوب بهما ترك شيء، وهذا الترك نفي.
 - 2 في هذا المثال وأشباهه تكون: "لا" ناهية مع تضمنها معنى النفي – كما سبق في رقم 1 – وهي لا تدخل إلا على المضارع دائماً، فإذا كان المضارع بعدها فعلاً ناسخاً من مضارع هذه الأربعة "زال – فتى – برح – انفك" كان متضمناً للنفي مع تضمنها للنهي، فيصير المعنى في المثال: أنك عن عدم البعد عن الطغيان. أي: أنك عن الطغيان. ومثلها "لن" التي للدعاء فإنها خاصة بالمضارع. بخلاف "لا" الدعائية، فإنها تدخل على الماضي والمضارع.
 - 3 انظر رقم 1 من هامش ص 568 حيث الكلام على مبتدأ ناسخ "مثل: زائل" لا يحتاج إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفاً ناسخاً يعمل، لأن اسم الناسخ يغني عن خبر المبتدأ....
 - 4 ومثلها: "وإن كان قليل الاستعمال" "ونسي"، و "رام" التي مضارعها "يريم" وكلاهما بمعنى "زال" الناسخة. ومن شواهد استعمالها:

لا يني الحب شيمة الحب ما دام، ... فلا تحسبه ذا ارعواء
وقوله:

إذا رمت ممن لا يريم متيما ... سلوا فقد أبعدت من رومك المرمى

(562/1)

شروط إعمالها: وإعمال المشتقات من مصدرها

1- يشترط فيها الشروط العامة.

2- أن يسبقها نفى 1 أو نفي أودعاء؛ كالأمثلة التي سبقت. ولى فرق في النفي بين أن يكون ظاهراً؛ مثل: لا زال الغنى ثمرة الجد، وأن يكون مقدراً لا يظهر في الكلام، ولكن المعنى يكشف عنه، والسياق يرشد إليه؛ مثل: تالله يزال الشحيح محروماً متعة الحياة حتى يموت. أى: تالله لا يزال. وحذف النفي قياسى بشرط أن يكون بالحرف: "لا" وأن يكون الفعل مضارعاً في جواب قسم 2.

3- ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية؛ فلا يصح: ما زال المسافر

1 سواء أكان النفي بالحرف، مثل: "ما" أم بفعل موضوع للنفي، مثل: "ليس"، تقول:

ليس ينفك العزيز مكرما وقول الشاعر:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا ... أحبك حتى يغمض العين مغمض

أو بفعل طارئ عليه النفي، مثل: "قلما"، في نحو: "قلما يرح الأنبياء دعاة الهدى".

فكلمة: "قلما" هنا تركت معنى التقليل، صارت بمعنى "ما" النافية، لوجود قرينة تدل على ذلك، هي: أن الأنبياء لا ترح الدعوة للهدى مطلقا، إذ لا يصح أن يقال: إنها قد تترك دعوة الله بعض الأحيان.

أو بفعل يتضمن معنى النفي ويستلزمه، كالفعل، "أبي"، بمعنى: امتنع وكره، مثل أبيت

أزال استغفر الله، لأن معنى: "أبيت" لم أفعل، أو باسم مثل، "غير" في نحو: "غير منفك

العالم أسر علمه. ويستعان على إعراب هذا المثال بما سبق في رقم 1 من هامش ص

449 وبما يجيء في رقم 1 من هامش 568.

2 يصح أن تحذف أداة النفي قبل "زال" وأخواتها الثلاث بالشرطين المذكورين، لأن

العرب تحذف أحيانا "لا" النافية في جواب القسم، مع ملاحظتها وتقديرها في المعنى،

لأن اللبس عندئذ بين المنفي والموجب، مأمون، إذ لو كان الجواب غير منفي في المعنى

والتقدير لوجب أن يكون المضارع مؤكداً باللام والنون معاً، جرياً على الأغلب والأقوى في جواب القسم عند البصريين، وبأحدهما عند كثرة الكوفيين. ومن أمثلة حذف "لا" قوله تعالى: "تالله تفتأ تذكر يوسف...." أي: لا تفتأ.

جاء في أمالي أبي القاسم الزجاجي - ص 50 في بيت ليلى الأخيلية ترثى توبة، وصدرة: "فأقسمت أبكى بعد توبة هالكا...." ما نصه: "تريد: لا أبكى بعد توبة هالكا.... والعرب تضرر "لا" النافية في جواب القسم مع ملاحظتها في المعنى، لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون، كقولك: والله لأخرجن. قال الله عز وجل: {تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوْسُفُ ... } أي: لا تفتأ تذكر يوسف" أهـ. وقال الشاعر:

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ... ولو قطعوا رأسي لديك، وأوصالي
أما بيت ليلى الأخيلية في رثاء توبة كاملاً فهو:
فأقسمت أبكى بعد توبة هالكا ... وأحفل من دارت عليه الدوائر
أي: لا أبكى ولا أحفل ... "حفله، وحفل به، يحفل.... اهتم وبالي".

(563/1)

غاب: لأن زال تفيد مع معموليها استمرار المعنى إلى وقت الكلام ثم ينقطع بعده -
كما سبق - أولاً ينقطع. والخبر إذا وقع جملة فعلية ماضوية كان منافياً هذا، ومعارضاً
له: لدلالته على الماضي وحده دون اتصال بالحال أو المستقبل¹.
4- ألا يقع خبرها بعد: "إلا؟" فلا يصح ما زال النجم إلا بعيداً: لأن النفي نقض وزال
بسبب: "إلا".

5- أن يكون مضارعها هو: "يزال" التي ليس لها مصدر مستعمل. أما: "زال" التي
مضارعها: "يزيل" ومصدرها "زِيل" - فليست من الأفعال الناسخة، وإنما هي فعل تام،
متعد، إلى مفعول به، ومعناها: مَيَزَ وفَصَلَ. تقول "زال" التارج بضاعته زَيْلاً: أى: مَيَّرَهَا
وفَصَلَهَا من غيرها. وذلك "زال" التي مضارعها: "يزول" ومصدرها "الزوال" فإنها
ليست من النواسخ؛ وإنما هي فعل لازم، معناها: هلك وَفَنِيَ ... مثل: زال سلطان
الطغاة زوالاً؛ بمعنى: هَلَكَ وَفَنِيَ هلاكاً، وفناء. وقد يكون معناها: انتقل من مكانه،
مثل: زال الحجر؛ أى: انتقل من موضعه ...

وسيجيء آخر هذا الباب حكم خاص بخبرها المنفى، وخبر أخواتها عند الكلام على

الأخبار المنفية عامة2.

فتى: تشترك مع "زال" في كل أحكامها، أى: في معناها، وفي شروطها. إلا الأخير؛ -
لاختلاف المضارع فيهما وإلا وقوع: "فتى" تامة في بعض الأساليب - دون زوال -
ومنها: فتى الصانع عن شئ. بمعنى: نسيه.

برح: تشترك مع "زال" في كل أحكامها، أى: في معناها، وفي شروطها، إلا الأخير؛
لاختلاف المضارع فيهما؛ وإلا وقوع "برح" تامة؛ مثل قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ
لَا أَبْرَحُ ... } ، أى: لا أذهب، ولا أنتقل3....

1 راجع ما يتصل بهذا في أول ص 547 و "أ" من هامشها.

2 ص 590.

3 لا صلة بين "برح وأبرح" الناسختين، طبقاً للبيان الموضح لهما هنا، وأبرحت التامة في
قول العرب: "لله درك فارسا، وأبرحت جارا"، بمعنى: عظمت فارسا وعظمت جارا.
يقال أبرح الرجل، إذا جاء بالبرح - بسكون الراء - أى: بالعجب "والبيان في ج 2
باب: "التمييز" م 87 ص 390" فجملة: "أبرحت" فعل وفاعل. "وجارا": تمييز.

(564/1)

انْفَكَّ: تشترك مع "زال" في كل أحكامها إلا في الشرط الأخير؛ لاختلاف المضارع فيها.
وإلا استعمال. "انفك" تامة، بمعنى: انفصل؛ مثل: فككتُ حلقات السلسلة فانفكت،
أى: انفصلت ...

دام: تفيد مع معموليها استمرار المعنى الذى قبلها مدة محددة؛ هى مدة ثبوت معنى
خبرها لاسمها؛ نحو: يفيد الأكل ما دام المرء جائعاً؛ ويضر ما دام المرء ممتلئاً. ففائدة
الأكل تدوم بدوام وقت معين، محدد، هو: وقت جوع المرء. والضرر يدوم كذلك بدوام
وقت معين، محدود، هو: وقت الامتلاء، ولا بد في دوام ذلك الوقت المحدد من أن
يستمر ويمتد إلى زمن الكلام.

شروط إعمالها:

1- يشترط فيها الشروط العامة.

2- أن تكون بلفظ الماضى 1، فى رأى الأرجح، وقبلها ما المصدرية الظرفية2.

1 تبعا للرأي الأرجح. كما سيتضح في رقم 2 من هامش الصفحة التالية.

2 هي التي تقول مع ما بعدها بمصدر مع نيابتها عن ظرف زمان بمعنى: مدة، أو: وقت أو زمن، أو نحو هذا من كل ما يدل على الزمان، ويكون هذا المصدر المؤول معمولا للمضارع الذي قبلها، مثل: أشار كك ما دامت أمينا. "وقد سبق الكلام عليها وعلى المصدر المؤول، في الموصول الحرفي "ص 411" ولتقريب فهمها يفترضون أن أصل الجملة: أشار كك مدة ما دمت أمينا، فكلمة "مدة" ظرف زمان مضاف. وكلمة "ما" مصدرية، تسبك مع الجملة التالية لها بمصدر. تقديره "دوامك" وهذا المصدر المؤول هو المضاف إليه. ثم حذف الظرف المضاف، وناب عنه المضاف إليه من غير سبك "وهو: "ما" مع الجملة التي تليها" وصار هذا المضاف إليه منصوبا على الظرفية، لنيابته عن الظرف المحذوف، كما ناب، المصدر الصريح عن الظرف في مثل. قابلتك غروب الشمس، أي: وقت غروب الشمس، فقد حذف الظرف المضاف، وناب المصدر المضاف إليه عنه، فصار منصوبا.

فإن تقدم على "دام" "ما" المصدرية فقط - أي: "ما" المصدرية غير الظرفية - كانت فعلا تاما، بمعنى: بقي واستمر. نحو: يسرني ما دمت، أي: دوامك وبقاؤك - ومثله: يسرني ما دمت شجاعا، أي: يسرني دوامك شجاعا. ولا يصح أن تكون "ما" مصدرية ظرفية في هذا المثال، فليس المراد يسرني المدة، وإنما المراد: يسرني الدوام والاستمرار، وفرق كبير بين الاثنين: لأن الذي يسر هو الدوام، لا المدة ... وكذلك إن سبقها "ما" النافية كانت فعلا تاما، بمعنى: بقي واستمر طويلا. نحو: ما دام الضيف. أي: ما بقي واستمر، وكذلك إن لم تسبق مطلقا بلفظة "ما" النافية أو غير النافية، نحو: دام الظلم فأهلك أعوانه، ونحو: دام محمد صحيحا "صحيحا: حال منصوبة، وليست خبرا".

(565/1)

-
- وإذا أسندت لضمير رفع متحرك وجب ضم الدال، وحذف الألف 1.
- 3- أن يسبقهما معاً كلام تتصل به اتصالاً معنوياً، بشرط أن يكون جملة فعلية مضارعية 2.
- 4- ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية؛ لأن دام مع معموليها تفيد استمرار المعنى إلى وقت الكلام، والجملة الماضوية تفيد انقطاعه فيقع التناقض 3.
- 5- ألا يتقدم خبرها عليها وعلى "ما"؛ لأن "ما" المصدرية الظرفية 4 لا يسبقها شيء من

صلتها التي تسبك معها بمصدر. أما توسطه بينها وبين "ما" فجائز. ومما سبق نعلم أن جميع أفعال هذا الباب تستعمل ناقصة وتامة إلا ثلاثة أفعال تلتزم النقص؛ وهي: فتى - زال - ليس - .

كما نعلم أن كل فعل ناقص "ناسخ" لا يعمل هو وما قد يكون لمصدره من

= ومن المفيد أن نشير إلى أن الفعل "دام" قد يكون ناقصا مع تقدم "ما" المصدرية الظرفية عليه، فليس من اللازم نقصانه عند وجودها، فقد يكون تاما لا يعمل كما في قوله تعالى: {خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ} ، فالمعول عليه في الحكم بالنقصان أو عدمه هو أنها لا تعمل بغير أن يتحقق الشرط. لكن وجود الشرط لا يستلزم حتما أن تعمل، فمع وجوده يجوز إهمالها وإعمالها على حسب المعنى، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود الشرط وجود المشروط "كما يقول علماء المنطق"، ولكن لا يوجد المشروط بدون وجود الشرط، كالرؤية لا تكون إلا بوجود العين. لكن وجود العين لا يقتضي الرؤية، إذ يصح أن تكون العين مغلقة، أو أئمة، أو محتجبة عن الإبصار لسبب ...

1 يوضح هذا ما سبق في آخر رقم 2 من هامش ص 165 خاصا بالفعل: "كان".
2 كقول الشاعر:

ونكرم جارنا ما دام فينا ... ونتبعه الكرامة حيث مالا ...
وهذا الشرط نص عليه صاحب شرح المفصل "في ص 114 من الجزء السابع" حيث قال: "أما: "دام" فلا تستعمل إلا بلفظ الماضي - كما كانت "ليس" كذلك - ولا يتقدمها إلا فعل مضارع، نحو: لا أكلمك ما دام زيد قائما" أهـ.
أما قوله تعالى: {وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا} فلهم فيه كلام يخرجهم عما نحن فيه - وقد أشرنا لهذا الشرط في رقم 3 من هامش ص 412. واشتراط مضيها هو الأرجح - كما قلنا - ويعارض فيه بعض النحاة، محتجا بأن لها مضارعا ناسخا هو: "يدوم" ولها مصدر ناسخ كذلك. "راجع الصبان في هذا الموضع". وهذا الرأي ضعيف مردود، لقيامه على فهم نظري محض لا تؤيده الشواهد. والصحيح أنها فعل ماض جامد إذا سبقته "ما" المصدرية الظرفية.

3 راجع ما يتصل بهذا في "أ" من هامش ص 547.

4 والمصدرية غير الظرفية أيضا - راجع حكم النوعين في ص 413 - .

إلا بشروط مفصلة؛ فلا يكفي الاختصار على ما يذكره كثير من النحاة من تقسيم هذه الأفعال الناسخة ثلاثة أقسام مجملة؛ بحسب ما يلزم لها من شروط أولا يلزم، حيث يقولون:

"أ" قسم يعمل بدون شرط وهو ثمانية أفعال:

كان - أصبح - أضحى - أمسى - ظل - بات - صار - ليس.

"ب" قسم يعمل بشرط أن يسبقه نفى، أو شبه نفى، وهوا ربعة أفعال: زال - برح - فتي - انفك.

"ح" قسم يعمل بشرط أن يسبقه "ما" المصدرية الظرفية وهو فعل واحد: "دام" ... لأن

هذا التقسيم غير سلم، لاعتباره القسم الأول غير محتاج إلى شروط، ولأنه ترك في القسمين الآخرين شروطاً هامة لا يصح أهملها. وقد عرفنا تفصيلها¹.

بقي أن نعود إلى مسألة أشرنا إليها من قبل²؛ هي: أن النسخ ليس مقصوراً على الأفعال الماضية وحدها، بل يشمل ما قد يكون معها من مشتقات إن وجدت؛ فتعمل بالشروط التي للماضي.

وتفصيل هذا أن الأفعال الناسخة ثلاثة أقسام:

"أ" قسم جامد، أي: لا يتصرف مطلقاً، ولا يوجد منه غير الماضي، وهو فعلاّن: "ليس" بالاتفاق، و"دام" ³ في أشهرها الآراء.

1 ويشير ابن مالك إلى عمل "كان" بقوله:

نرفع كان المبتدأ اسماً والخبر ... تنصبه، ككان سيذا عمر

أي: كان عمر سيذا، ويذكر أخواتها بقوله:

ككان: ظل، بات، أضحى، أصبحا ... أمسى، وصار، ليس، زال، برحا

فتى، وانفك، وهذي الأربعة ... لشبه نفى، أو لنفى متبعه

أي: أن الأربعة الأخيرة في الترتيب تتبع نفياً أو شبه نفى، ومعنى تتبعه: تليه وتجيء

بعده، "فلا بد أن تتبعها النفي، أي: نذكرها بعده" ثم قال:

ومثل كان: "دام" مسبوقة بما ... كلعط ما دمت مصيباً درهماً

أي: أن الفعل: "دام" في العمل مثل "كان" في عملها بشرط أن يسبقه "ما" المصدرية

الظرفية، ولم يذكر أنها "مصدرية ظرفية" لضيق الوزن الشعري، فاكتمى بمثال يحويها،

وهو: أعط درهماً ما دمت مصيباً، أي: مدة دوامك مصيباً الدرهم، أو مصيباً المحتاج.

2 في ص 546 و 547.

3 انظر رقم "2" من هامش ص 565.

(567/1)

"ب" قسم يتصرف تصرفاً شَبْهَ كامل؛ فله الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، واسم الفاعل، دون اسم المفعول وباقي المشتقات؛ فإنها لم ترد في استعمال الفصحاء؛ وهوسبعة: "كان - أصبح - أضحي - أمسى - بات - ظل - صار" فمن أمثلة "كان" للماضي: كان الوفاء شيمَةً الحر، وللمضارع: يكون الكلامُ عنوانَ صاحبه، وللأمر: كونوا أنصار الله. وللمصدر قول العرب: كُونك شريفاً مع الفقر خير من كونك دينياً مع الغنى. وقول الشاعر:

ببذلٍ وحلمٍ سادَ في قَوْمِهِ الفتي ... وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يسيرُ
ولاسم الفاعل:

وما كلُّ من يبدى البشاشة كائناً ... أخاك إِذَا لم تُلفِه لكَ مُنْجِداً
وهكذا. وبقية الأفعال السبعة مثل "كان" في هذا لتصرف الشبيهه بالكامل والذي يسمونه أحياناً: "الكامل نسبياً".

"ح" قسم يتصرف تصرفاً ناقصاً؛ وهوالأربعة المسبوقة بالنفي، أوشبهه "أى: زال - برح - فتى - انفك" فهذه الأربعة ليس لها إلا الماضي، والمضارع، واسم الفاعل؛ مثل: لا زالت الأمطارُ موردَ الأنهار. ولا تزال الأنهارُ عمادَ الحياة. وليس النيل زائلاً¹ عمادَ الزراعة في بلادنا، ومن هذا قول الشاعر:

قضي الله يا أسماء أن لست زائلاً ... أحبك، حتى يغمض العين مغمض 2

1 لو قلنا: ما زائل النيل عماد الزراعة في بلادنا فأين خبر المبتدأ الذي هو كلمة "زائل"؟ أيكون خبره الاسم والخبر معاً أم أحدهم؟ الراجع - عند الصبان - أن خبره هو اسمه فقط، فتكون كلمة "النيل" اسم "زائل" وفي الوقت نفسه خبر له باعتباره مبتدأ ولا اعتراض بأن خبر المبتدأ لم يتمم الفائدة الأساسية، لأن عدم إتمامه الفائدة ناشيء من أمر عرضي هو نقصان المبتدأ.

فهذا نوع من المبتدأ الناسخ، يستغنى عن خبر المبتدأ، اكتفاء باسم الناسخ مع بقاء خبر الناسخ على حالة من الضبط الذي يستحقه باعتباره خبر الناسخ. "راجع الصبان في

هذا الباب عند بيت ابن مالك: "وغير ماض مثله قد عملا...." وقد أشرنا لهذه الصورة في رقم 2 من هامش ص 444 وفي 3 من هامش ص 562.
2 تقدم البيت في رقم 1 من هامش ص 165 لمناسبة هناك. وفيما سبق يقول ابن مالك:

وغير ماض مثله قد عملا ... إن كان غير الماض منه استعمالاً
أي: أن الفعل غير الماضي إن وجد واستعمل فإنه يعمل مثله، فغير الماضي يشمل المضارع والأمر وكذلك يشمل ما يوجد من المشتقات الأخرى.
هذا، ولا يصح في كلمة: "مثل" النصب على أنها حال من فاعل: "عمل" إلا للضرورة، أو على رأي ضعيف، لما يترتب على هذا من تقديم معمول الفعل المسبوق بالحرف: "قد" وهو ممنوع في القول الأصح - كما سبق في رقم 1 هامش ص 52 نقلاً عن الخضري -.

(568/1)

المسألة الثالثة والأربعون: حكم الناسخ ومعموليه من ناحية التقديم والتأخير
الترتيب - في هذا الباب - واجب بين الناسخ واسمه؛ فلا يجوز تقديم الاسم على عامله الناسخ¹. أما الخبر فإن كان جملة خالية من ضمير يعود على اسم الناسخ، فالأحسن تأخيره عن الناسخ واسمه²؛ ذلك لأن تقدمه - في هذه الصورة - على الناسخ أو توسطه بين الناسخ واسمه، غير معروف في الكلام العربي الفصيح³.
ويجب تأخيره عنهما إن كان جملة مشتملة على ضمير يعود على اسم الناسخ؛ كالضمير الذي في الجملة الفعلية: "توسعه" من قول أعرابي ينصح صديقه: "دع ما يسبق إلى القلوب إنكاره، وإن كان عندك - اعتذاره⁴ فليس من حكي عنك نُكراً⁵ توسعه فيك عُذراً⁶".

مما تقدم يكون للجملة الواقعة خبراً للناسخ حكم واحد، هو: التأخير عنهما - إما وجوباً، وإما استحساناً.

وأما الخبر الذي ليس جملة "وهو المفرد وشبه الجملة" فله ست حالات⁷:

1 كما أشرنا في ص 546.

2 قلنا: "الأحسن"، لأن الخلاف واسع في جواز التقديم، أو منعه، أو تقييده بحالات

دون غيره- راجع "الهمع" ج1 ص 118- ويقول "الهمع" في حالة التأخير الواجب وهي التي جعلناها مستحسنة ما نصه: "لا يجوز تقديمه فيها، ولا توسطه، سواء أكانت اسمية، نحو: كان على أبوه قائم أم فعلية رافعة ضمير الاسم، نحو: كان على يقوم، أم غير رافعة، نحو: كان على يمر محمود به. ومسند المنع في ذلك عدم سماعه." اهـ.

لكن قد يكون الواجب التمثيل بنحو: "كان المريض يغيب الطبيب فيتألم من غيابه، أو: فيتألم الناس من غيابه، كي تكون جملة الخبر خالية من كل ضمير يعود على اسم الناسخ.

3 هذا كلامهم. وبالرغم من أنه غير معروف في الكلام المأثور، يجيز بعض النحاة تقديمه قياساً على خبر المبتدأ، لكن القياس هنا غير مستحسن بعد أن تبين لهم أن الكلام العربي لم يرد به تقدم هذا النوع من الخبر الجملة.

4 العذر لفعله.

5 أمراً مستقبلاً.

6 تزيده ما يقنعه ويرضيه. والجملة الفعلية: "توسعه" في محل نصب خبر "ليس".

7 ولمعمولاته- إن وجدت- حالات أخرى سيجيء الكلام عليها في الزيادة، ص 576.

(569/1)

الأولى: وجوب التأخر عن الاسم¹، وذلك:

1- حين يترتب على التقديم لبس لا يمكن معه تمييز أحدهما من الآخر² نحو: كان شريكى أختى - صار أستاذى رفيقى فى العمل - باتت أختى طبيبتى ... فلوتقدم الخبر لأوقع فى لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر. والفرق بينهما كبير؛ لأن أحدهما محكوم عليه؛ وهو: الاسم، والآخر محكوم به، وهو: الخبر.

2- حين يكون الخبر واقعاً فيه الحصر؛ كأن يكون مقروناً بإلا المسبوقة بالنفى؛ نحو: ما كان التاريخ إلا هادياً. أو "بإثبات"؛ مثل: إنما كان التاريخ هادياً؛ لأن الحصور فيه: "إلا" يجب اتصاله بما متأخراً عنها، والحصور فيه: "بإثبات" يجب تأخيره. فلوتقدم المتأخر فى الصورتين تغير المقصود، وفات الغرض الهام من الحصر.

الثانية: وجوب التقدم على الاسم فقط، "فيتوسط الخبر بينه وبين العامل الناسخ" وذلك حين يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على شيء متصل بالخبر³ مع وجود ما

يمنع تقدم الاسم على الأداة؛ مثل يعجبني أن يكون للعمل أهله فلا يصح: "يعجبني أن يكون للعمل أهله 4؛ فلا يصح: "يعجبني أن يكون أهله للعمل"، لما في هذا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهو ممنوع في مثل هذا 5....

1 وهذا يقتضي التأخر عن الناسخ حتما، لما تقدم من وجوب تأخير اسم الناسخ عن عامله.

2 بأن يكونا معرفتين أو نكرتين معا.... على الوجه الذي تقدم في المبتدأ والخبر ص 492 و "ب" ص 499 م 37.

3 ليس من اللازم أن يكون الضمير "مضافا إليه"، وإنما اللازم أن يكون معمولاً للاسم، أو مرتبطاً به بصلة إعرابية قوية.

4 هذا المثال هو الذي يوضح الحالة الثانية توضيحا دقيقا، لوجود "أن" المصدرية فيه، لأن وجودها يمنع تقديم شيء عليها من جملتها التي تليها، كما تمنع تقديم شيء يفصل بينها وبين الفعل التي دخلت عليه لتنصبه، فلا يصح تقديم الخبر عليها، أو على الفعل الذي تنصبه، كما لا يصح تأخيره عن الاسم، لأن في الاسم ضميرا يعود على شيء ممثل بالخبر، فتقديم الخبر ممنوع، وتأخيره ممنوع، فلم يبق إلا توسطه بين الاسم وعامله الناسخ. أما أمثلة النحاة من نحو: "كان غلام هند بعلاها" فلا يوجب الاقتصار على توسط الخبر. "غلام" بين الاسم والعامل الناسخ، لجواز أن يتقدم الخبر على الناسخ في هذا المثال وأشباهه من غير ضعف. فأمثلتهم المشار إليها لا تصلح للتوسط الواجب وحده.

5 هناك حالة أخرى يجب فيها توسط الخبر بين الناسخ واسمه - وهي التي تقدمت في رقم 4 من هامش ص 410 وستجيء في ج 3 م 99 باب: إعمال المصدر - وملخصها: أنه لم يرد في الفصيح وقوع "أن المصدرية" بنوعيتها: "المخففة من الثقيلة، والناصفة للمضارع" بعد "كان، وإن" الناسختين بغير فاصل من خبرهما، نحو: كان مطلوبا أن يخلص الصانع - وكان مفيدا أن الصانع متعلم.

(570/1)

الثالثة: وجوب التقدم على العامل الناسخ وذلك حين يكون الخبر اسماً واجب الصدارة؛ كأسماء الاستفهام و"كم" الخبرية ... نحو: أين كان الغائب؟ وقوال الشاعر:

وقد كان ذِكْرُ 2 للفراق يُرْوَعُنِي ... فكيف أكون اليوم؟ وهويقينُ
ويشترط في هذه الحالة ألا يكون العامل الناسخ مسبوقا بشيء آخر له الصدارة، مثل:
"ما" النافية.... لأن الخبر الذي له الصدارة لا يدخل على ماله الصدارة 3، فلا يصح:
أين ما كان الغائب؟ ولا: أين ما زال البستاني؟ وكذلك لا يصح أن يكون العامل الناسخ
هو: "ليس" لأن خبرها لا يجوز أن يسبقها، في الرأي الأرجح 4.
الرابعة: وجوب التوسط بين العامل الناسخ واسمه، أو التأخر عنهما معاً؛ وذلك حين
يكون العامل مسبوقاً بأداة لها الصدارة، ولا يجوز أن يفصل بينها وبين العامل الناسخ
فاصل. ومن أمثلته: الاستفهام "بهل" في: هل أصبح المريض صحيحاً؟ فيجب تأخره
كهذا المثال، أو توسطه فنقول. هل أصبح صحيحاً المريض.
الخامسة: وجوب التوسط بين الناسخ واسمه، أو التقدم عليهما، وذلك:
1- حين يكون الاسم مضافاً لضمير 5 يعود على شيء متصل بالخبر؛ فمثال

1 وهذا يقتضي التقدم أيضا على الاسم.

2 تذكري.

3 لكيلا يجتمع شيان لكل منهما الصدارة، فيقع بينهما التعارض، ولا يمكن تفضيل
أحدهما على الآخر.. و "ما" النافية من الأدوات التي لها الصدارة - كما سيجيء في
رقم 3 من هامش الصفحة الآتية - فلا يجوز تقديم الخبر ولا غيره من جملتها عليها.
وكذا كل ما له الصدارة، كالاستفهام، وأسماء الشرط، وغيرها.

هذا ما يقوله النحاة. ولكن السبب الحقيقي هو عدم استعمال العرب الفصحاء
للأسلوب المشتغل على أداتين هما الصدارة.

"راجع رقم 3 من هامش الصفحة الآتية".

4 كما أشرنا في رقم 3 من ص 560 وفي رقمي 4 و 1 من هامش ص 574 و 575
وإذا كانت للاستثناء مع النسخ لم يجز تقديم خبرها عليها بالاتفاق. ومثلها: "لا يكون"
الناسخة الاستثنائية.

5 انظر رقم 1 من هامش الصفحة السابقة.

التوسط: أمسى "في البستان" حارسه، وبات "مع الحارس" أخوه¹. ومثال التقدم عليهما²: في البستان أمسى حارسه، ومع الحارس بات أخوه. فقد توسط الخبر أو تقدم؛ لكيلا يعود الضمير الذي في الاسم على شيء متأخر لفظاً ورتبة، وهولا يجوز هنا.

2- حين يكون الاسم واقعاً فيه الحصر كأن يكون مقروناً بإلا المسبوقة بالنفي؛ فمثال التوسط؛ ما كان حاضراً إلا على، ومثال التقدم على العامل ما حاضراً³ كان إلا على: لأن تقديم المحصور فيه يفسد الحصر.

السادسة: جواز الأمور الثلاثة "التأخر، والتقدم على العامل، والتوسط بينه وبين الاسم" في غير ما سبق؛ نحو: كان الخطيب مؤثراً. أو كان مؤثراً الخطيب، أو مؤثراً كان الخطيب. ومثله: كان خلقُ المرء سلاحه، ويجوز: كان سلاحه خلقُ المرء⁴، كما يجوز: سلاحه كان خلقُ المرء.

فأحوال الخبر الستة تتلخص فيما يأتي إذا كان غير جملة:

1- وجوب تأخيره عن الناسخ واسمه معا.

1 ليس في هذه الحالة ما يمنع من تقديم الخبر على الناسخ. ولهذا يصح توسطه وتقدمه. بخلاف الحالة الثانية التي يجب فيها تقدم الخبر على الاسم وحده، إذ لا بد فيها من وجود مانع يمنع تقدم الخبر على الناسخ. ويمنع تأخره عن الاسم، فيتعين توسط الخبر بين الناسخ واسمه.

2 بشرط ألا يكون قبل العامل شيء له الصدارة، فإن وجد شيء له الصدارة وجب تقديم الخبر على العامل وحده دون أن يتقدم على ما له الصدارة، إلا أن يكون هناك ما يمنع توسط الخبر بين العامل وماله الصدارة، كحالة الاستفهام بهل: في مثل: هل كان السفر طيباً. "راجع الحالة الرابعة السابقة".

3 إذا كان العامل مسبوفاً "بما" النافية فإنه لا يجوز تقديم الخبر عليها وعلى العامل معا، لأن لها الصدارة. لكن يجوز تقديمه على العامل وحده دون "ما" أي: يجوز تقديم الخبر عليها وعلى العامل معا، لأن لها الصدارة. لكن يجوز تقديمه على العامل وحده دون "ما" أي: يجوز أن يتوسط بينهما كما سبق في رقم 3 من هامش الصفحة السالفة فإن كان النافي حرفاً آخر، مثل: لم أو "لا" أو "لن" أو غيرها إلا "إن النافية" فإنها مثل: ما النافية، جاز أن يتقدم عليه الخبر، نحو: مستريحاً لم يصبح السهران منصوراً لا يزال الحق مخلصاً لن يكون الكذاب - انظر رقم 2 من هامش الصفحة الآتية -

4- والضمير هنا عائد على متأخر لفظاً فقط. دون رتبة، لأنه عائد على: "خلق" الذي هو اسم: "كن" والاسم متقدم على الخبر في الرتبة.

- 2- وجوب تقديمه عليهما معا.
 - 3- وجوب توسطه بينهما.
 - 4- وجوب تقديمه على العامل الناسخ أو التوسط بينه وبين الاسم.
 - 5- وجوب توسطه، أو تأخره.
 - 6- جواز تأخره، أو تقدمه، أو توسطه.
- وتلك الأحوال والأحكام تنطبق على جميع أخبار النواسخ في هذا الباب إلا الأفعال التي يشترط لإعمالها أن يسبقها نفى، أو شبهه، وإلا "دام" التي يشترط لإعمالها أن يسبقها "ما" المصدرية الظرفية، وإلا "ليس" كما سبقت الإشارة إليها¹. فهذه ثلاثة أشياء لكل واحد منها صور متنوعة، وإليك البيان.
- فأما الأفعال التي يشترط أن يسبقها نفى أو شبهه فتتنطبق عليها الأحكام السابقة إلا حالة واحدة هي وجود النافي "ما"، فلا يجوز تقديم الخبر عليه؛ لأن "ما" النافية لها الصدارة كما سبق²؛ فلا يصح: متكلماً ما زال محمود، ولكن يصح تقدمه على العامل الناسخ وحده دون حرف النفي: "ما" فيصح: ما متكلماً زال محمود. كما يصح تقدمه على حروف النفي الأخرى؛ "مثل: لا، ولم، ولن ... " أما بقية الصور الأخرى من التقديم والتأخير فشأن هذه الأفعال التي لا تعمل إلا بسبق نفى أو شبهه، كشأن غيرها. وأما "دام" فتتنطبق عليها الأحوال والأحكام السابقة إلا حالة واحدة لا تجوز؛ وهي تقدم الخبر عليها وعلى "ما" المصدرية الظرفية³، ففي مثل: "سأبقى في

1 في رقم 3 من ص 559.

- 2 في رقم 3 من هامش صفحتي 571 و 572 ومثلها: "إن" في أرجح الآراء. ومنع تقديم الخبر على أحد حرفي النفي: "ما" و "إن" عام، يشمل خبر الأفعال الناسخة التي لا بد أن يسبقها نفى أو شبهة، مثل: زال، كما يشمل خبر الأفعال الناسخة التي لا يشترط أن يسبقها ذلك مثل: "كان" المسبوق بأحد حرفي النفي، بل إنه يشمل كل جملة أخرى مبدوءة بأحدهما، فلا يجوز تقديم شيء من هذه الجملة على أحدهما.
- 3 ملاحظة: قال الأشموني في هذا الموضع ما نصه: "دعوى الإجماع على منع هذه الصورة مسلمة" أه. فقال الصبان في سبب المنع ما نصه: "للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي، وهو ممنوع، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرية فيما قبله، وهو

أيضا ممنوع أهـ.

ومن كل ما سبق يتبين أن الموصول الحرفي لا يصح أن يسبقه مطلقا من صلته "أي من كل الجملة التي هي صلة له".

(573/1)

البيت ما دام المطر منهماً لا يصح أن يقال: "سأبقى في البيت منهماً ما دام المطر"؛ لأن "ما" المصدرية الظرفية كسائر الحروف المصدرية المختلفة¹، لا يصح أن يتقدم عليها شيء من الجملة التي بعدها "وهي الجملة التي تقع صلة لها" لكن يجوز أن يتقدم الخبر على "دام" وحدها فيتوسط بينها وبين "ما" المذكورة²؛ ففي المثال السابق يصح أن نقول: سأبقى في البيت ما منهماً دام المطر. وفي مثل؛ اقرأ في الكتاب ما دامت النفس راغبة؛ لا يصح أن نقول: اقرأ في الكتاب راغبة ما دامت النفس، ويصح أن نقول، اقرأ في الكتاب ما راغبة دامت النفس ... وهكذا³.
وأما "ليس" فتنتطبق عليها جميع الأحوال والأحكام السابقة أيضاً⁴ إلا حالة

1 طبقا لما مر في آخر هامش الصفحة السالفة، وأشرنا إليه في ص 378 وهامشها عند الكلام على الصلة.

2 تقدم: في ص 410 وفي رقم 4 من هامش ص 570 و.... أنه لا يجوز الفصل بالخبر - أو بغيره بين "أن المصدرية" والفعل الذي تنصبه، في حين يجوز الفصل به بين "ما المصدرية الظرفية" والفعل الذي دخلت عليه، "طبقا لما سلف في 378" مع أن كل واحد منهما حرف مصدري لا يجوز أن يسبقه شيء من الجملة التي يدخل عليها - وهي الجملة التي يسبك معها بمصدر.

وبينهما فرق من جهة أخرى، فأن المصدرية تنصب المضارع، فلا يجوز الفصل بينهما مطلقا - بالخبر أو بغيره. محاكاة للوارد الفصيح من كلام العرب "وما المصدرية" لا تنصبه إن دخلت عليه، فيجوز الفصل بينهما بالخبر.

3 إلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

وفي جميعها توسط الخبر ... أجز، وكل سبقه دام حظر

كذلك سبق خبر: "ما" النافية ... فجاء بها ملتوة، لا تالية

يريد: أن جميع النواسخ السابقة يجوز فيها توسط خبر بين الناسخ واسمه. ولم يذكر

شروط ذلك، ولا تفصيله، وقد تداركناه ثم قال: إن كل النحاة حظر "أي: منع" سبق خبر "دام" عليهما، ولم يبين أهذا المنع خاص بتقديمه عليها وحدها دون "ما" المصدرية الظرفية التي تسبقها، أم بتقديمه عليهما معا، وقد أسلفنا أن الممنوع هو تقديمه عليهما معا. أما توسطه بينهما فليس بمنوع ثم قال: كذلك مع كل النحاة سبق الخبر وتقدمه على "ما" النافية، لأن لها الصدارة في جملتها، فلا يسبقها شيء منها ويجب أن تكون متلوقة أي: سابقة، يتلوها غيرها ويجيء بعدها ولا يصح أن تكون تالية غيرها ولا أن تحيء بعده.

4 بشرط ألا تكون للاستثناء، فإن كانت للاستثناء لم يجز تقديم خبرها اتفاقا. ومثلها "لا يكون" الناسخة الاستثنائية" - كما سبق في رقم 4 من هامش ص 571

(574/1)

واحدة وقع فيها الخلاف بين النحاة وهي الحالة التي يتقدم فيها الخبر عليها؛ ففريق منع، وفريق أجاز1 والاقتصار على المنع أولى. الآن وقد عرفنا حكم الخبر المفرد، وشبه الجملة، من ناحية التقدم، أو التوسط، أو التأخر.... بقي أن نعرف حكم معمولاته من هذه الناحية أيضا؟ وسيجيء البيان في الصفحة التالية.

1 حجة الفريق الأول أنه لم يرد على ألسنة العرب التقديم، فلا يسوغ لنا مخالفتهم. وحجة الفريق الثاني أنه ورد تقديم معمول الخبر عليها في الكلام الفصيح، ومنه قوله تعالى عن عذاب الكفار: "ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم". فكلمة يوم ظرف للخير: "مصروفا" فهذا الظرف المعمول للخبر قد تقدم على "ليس"، فتقدمه يشعر بجواز تقدم الخبر!!

وهذا كلام غير مقبول بعد الاعتراف بأن الكلام العربي لم يرد به تقديم الخبر نفسه لا معموله. ويقول ابن مالك- في منع تقدم خبر "ليس"، وأن المنع هو المختار، وفي تعريف الفعل التام، "أي: الذي ليس بناسخ، طبقا للبيان السالف في رقم 3 من ص 545" وفي بيان الأفعال التامة:

وضع سبق خبر "ليس" اصطفاى ... وذو تمام ما برفع يكتفي
وما سواه ناقص، والنقص في ... "فتيء" "ليس" زال دائما قفي

اصطفى: اختبر.... أي: أن المختار منع تقديم خبر "ليس" عليها. وأن الفعل "التام" هو: الذي يكتفي بمرفوعه الفاعل، أو: نائب الفاعل، "والناقص" هو: الذي لا يكتفي بمرفوعه، وإنما يحتاج إلى اسم وخبر وجميع أفعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة إلا ثلاثة "ليس، فتىء، زال"، فإن النقص فيها لازماً قفي، أي: تبعها، ولازمها، ولا يتركها وقد سبق التفصيل.

"هذا وكلمة: "ليس" الأولى مقصود لفظها، وهي مفعول به للمصدر: "سبق" وهذا المصدر مضاف لفاعله: خبر".

(575/1)

زيادة وتفصيل:

"أ" عرفنا مما تقدم حكم الخبر المفرد وشبه الجملة، من حيث تقدمه وحده على عامله الناسخ، أو توسطه بينه وبين اسمه، أو تأخره عنهما، وبقي للموضوع بقية تتصل بتقديم معمول هذا النوع من الأخبار على عامل الخبر؛ وهي أن الخبر يمتنع تقديمه وحده على الناسخ إذا كان الخبر قد رفع اسماً ظاهراً؛ ففي مثل: "كان الرجل نبيلاً مقصده" و"بات المغنى ساحراً صوته" لا يصح: "نبيلاً كان الرجل مقصده" - ولا ساحراً بات المغنى صوته¹؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر وحده دون معموله المرفوع - كما قلنا - فإن تقدم مع معموله المرفوع جاز²؛ فيصح: "نبيلاً مقصده كان الرجل". "ساحراً صوته بات المغنى" فإن كان معمول الخبر منصوباً نحو: "أضحى الرجل راكباً الطائرة" جاز تقديم الخبر وحده على العامل الناسخ لكن مع قبح³. نحو: الطائرة أضحى الرجل راكباً. وإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً مع مجروره جاز تقديم الخبر وحده بغير قبح، ففي مثل: ظل الفتى عاملاً يوماً، وأمسى قرير العين في بيته - يقال: يوماً ظل الفتى عاملاً، وفي بيته أمسى قرير العين.

"ب" يتصل بمسألة تقديم معمول الخبر مسألة توسط هذا المعمول بين الناسخ واسمه، ففي مثل: كان القادم راكباً سيارة: وكان المسافر راكباً سفينة ... نعرب كلمة: "سيارة" وكلمة: "سفينة" - وأمثالهما - مفعولاً به الخبر: "كان" فكل واحدة منهما معمولة لذلك الخبر، وليست معمولة للفعل "كان". فهل يجوز تقديم ذلك المعمول وحده على الاسم

بحيث يتوسط بينه وبين كان؛ فنقول: كان سيارةً القادماً راكباً؟ وكان سفينةً المسافر راكباً....؟ لا يجوز ذلك، بشرط ألا يكون المعمول "شبه جملة"، لأن

- 1 لأن المأثور من الفصحح لم يقع فيه الفصل بين الوصف ومرفوعه بأجنبي عنهما.
- 2 مع ملاحظة - أن المعمول المرفوع هنا يعرب فاعلاً أو نائب فاعل على حسب الجملة فلا يصح تقديمه مطلقاً على عامله
- 3 لقلة شيوعه في الأساليب الفصيحة القديمة.

(576/1)

لأنه مخالف للنهج العام الذى تسير عليه الجملة العربية فى نظام تكوينها المأثور، وطريقة ترتيب كلماتها. وذلك النهج يقتضى ألا يقع بعد العامل - مباشرةً معمل لغيره جملة....1، ففي مثل: أقبل القطار يحمل الركاب، نعرب كلمة: "الركاب" مفعولاً به للفعل: "يحمل" وهذا الفعل هو، عاملها؛ فهى وثيقة الصلة به، وليست أجنبية منه، فلا يصح أن نقدمها ونضعها بعد عامل آخر؛ هو: "أقبل" لأنها أجنبية عنه؛ فلو قلنا: أقبل الركاب الوارد فى تركيب الجملة؛ وهوالنسق الذى تدل عليه تلك القاعدة العامة التى أشرنا إليها، التى ملخصها: "أنه لا يجوز أن يلى العامل - مباشرةً - معمول لعامل آخر". أو: "لا يصح أن يلى العامل - مباشرةً - معمولٌ أجنبي عنه". ولا فرق فى المعمول التقدم بين أن يكون معمولا الخبر "كان"، أولغيرها من النواسخ، وغير النواسخ، ولا بين أن يكون المعمول مفعولاً أو غير مفعول ... إلا الظرف والجار مع مجروره، فإنه يجوز أن يلى عاملاً آخر غير عامله. والقاعدة - كما أسلفنا - لا تختص بعامل، ولا تقتصر على معمول، وهى مستمدة من الأساليب الكثيرة الفصيحة وعلى أساسها بنى الحكم السابق.

هذا إذا تقدم المعمول وحده بدون الخبر كالأمثلة السابقة، أو تقدم ومعه الخبر، وكان المعمول هو السابق على الخبر؛ ففي مثل: كان الطالبُ قارئاً الكتاب، لا يصح أن يقال: كان الكتابُ الطالبُ قارئاً. أما لو تقدم معاً وكان الخبر هو السابق فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه؛ لمسايرته الأساليب الفصيحة المأثورة² فيصح أن نقول: كان قارئاً الكتابُ الطالبُ.

1 الشرط ألا يكون المعمول شبه جملة. وبناء على هذه القاعدة العامة لا يصح في باب: "كان" وأخواتها أن يتوسط بين العامل "الناسخ" واسمه المرفوع - معمول لعامل آخر إذا كان المعمول ليس شبه جملة. وإنما قلنا: العامل ومرفوعه، إذ لا يمكن أن يتم التوسط الممنوع هنا إلى بين العامل ومرفوعه، لأنهم يشترطون أن يقع التوسط الممنوع بعد العامل مباشرة، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان الفاصل الأجنبي بين الناسخ واسمه المرفوع.

2 وقد تستدعيه بعض الحالات البلاغية. كل ذلك مع مراعاة الأحوال والشروط العامة لتقديم خبر الناسخ، وقد أوضحناها في ص 569.

(577/1)

غير أن هناك حالة واحدة يصح فيها تقديم معمول الخبر وحده، أومع الخبر، متقدماً عليه، أومتأخراً عنه؛ هي - كما سبق -: أن يكون المعمول شبه جملة "أى: ظرفاً، أو: جاراً مع مجروره"، نحو: بات الطير نائماً على الأشجار؛ وأصبح الطلُّ متراكماً فوق الغصون، فيصح أن يقال: بات على الأشجار الطيرُ نائماً - وأصبح فوق الغصون الطلُّ متراكماً ... وهكذا1.... وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة تقدم فيها معمول الخبر وحده، مع أنه ليس شبه جملة؛ فتناولها النحاة بالتأويل والتكلف لإدخالها تحت قاعدة عامة تصونها من مخالفة القاعدة السابقة. والأحسن إغفال ما قالوه، - إذ لا يرتاح العقل إليه2 - والحكم على تلك الأمثلة القليلة بالشذوذ؛ فلا يصح القياس عليها.

1 وفيما سبق بقول ابن مالك:

ولا يلي العامل معمول الخبر ... إلا إذا ظرفاً أتى، أو: حرف جر أي: أن معمول الخبر لا يتقدم وحده أو مع الخبر فيقع بعد العامل مباشرة، لأن هذا التقديم ممنوع، إلا في حالة واحدة، هي: أن يكون المعمول ظرفاً أو حرف جر مع مجروره لأن حرف الجر وحده لا أثر له في الجملة.

2 إذا رأوا في الكلام المسموع أسلوباً مثل: صار - الصحف - المتعلمة تقرأ، أعربوها بتقديرات مختلفة أشهرها ما يأتي: "صار" فعل ماضي. إسمه ضمير الشأن المستتر، وهو

كالظاهر في الفصل.

"الصحف" مفعول به للفعل "تقرأ". وبهذا الإعراب لا يكون المعمول عندهم قد وقع بعد العامل مباشرة، لوجود ضمير الشأن المستتر فاصلاً بينهما، كما قلنا. "المتعلمة" مبتدأ مرفوع. "تقرأ". فعل وفاعل.

وهذه الجملة الفعلية خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر الناسخ: "صار" وفي هذا تكلف ظاهر، وإضعاف لبناء الجملة وللمراد الحق من معناها بعد تقديرهم ضمير الشأن، وكان الواجب أن يقبلوا مثل هذا الأسلوب، أو يرفضوه. أما التكلف والتأويل فلا يعرفه العرب على هذه الطريقة، ولا محل له اليوم. والأحسن أن نختار رفض ذلك الأسلوب، وفيما سبق يقول ابن مالك: ومضمّر الشأن اسما أنو أن وقع ... موهم ما استبان أنه امتنع يريد: انو ضمير الشأن وقد ره بعد الناسخ مباشرة، إن وردت لك بعض أمثلة توهّمك، وتحيل لك أنّها التي استبان منعها، أي: ظهر منعها.

(578/1)

المسألة الرابعة والأربعون: زيادة "كان" وبعض أخواتها

"كان" ثلاثة أنواع: تامة، وناقصة، وقد عرفناها - وزائدة، وقعت في كثير من الأساليب المأثورة بلفظ الماضي، مع توسطها بين شيئين متلازمين¹؛ كالمبتدأ والخبر في مثل: القطار - كان - قادم. أو الفاعل والفاعل في مثل: لم يتكلم - كان - غيرك، أو الموصول وصلته في مثل: أقبل الذي - كان - عرفته، أو الصفة والموصوف في مثل: قصدت لزيادة صديق - كان - مريض، أو المعطوف والمعطوف عليه في مثل: الصديق مخلص في الشدة - كان - والرخاء، أو حرف الجر ومجروره في مثل: القلم على - كان - المكتب، أو بين "ما" التعجبية وفعل التعجب² في مثل: ما - كان - أطيّب كلامك، وما - كان - أكرم فعلك ... وقول الشاعر:

ما كان أسعدَ من أجابك آخذاً ... بهداك، مجتنباً هوى وعنادا

وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع قليلاً مع توسطه بين شيئين متلازمين في مثل: أنت - تكون - رجلٌ نابه الشأن ... غير أن هذه القلة لم تدخل في اعتبار النحاة؛ فقد اشترطوا للحكم بزيادة: "كان" شرطين؛ أن تكون يصيغة الماضي، وأن تكون متوسطة بين شيئين متلازمين، على الوجه السالف.

لكن إذا وقت: "كان" زائدة، فما معنى زيادتها؟ وكيف نعرها؟ وأقياسه تلك الزيادة، أم الأمر مقصور فيها على السماع؟

أما معنى زيادتها فأمران؛ أولهما؛ أنها غير عاملة، فلا تحتاج إلى معمول من فاعل، أو مفعول أو اسم وخبر، أو غيرهما؛ إذ ليس لها عمل³؛ ليست معمولة لغيرها. وهذا شأن لك فعل زائد. - ولا يتأثر صوغ الأسلوب بحذفها.

1 أي: لا يوجد أحدهما بدون الآخر - ولو تقديراً - إذ لا يمكن أن يستقل بنفسه واحد منهما. وتوسطها بينهما يقتضي أنها لا تقع في أول الجملة أو آخرها، فلا بد أن تكون حشواً بين متلازمين.

2 سيجيء في: "باب التعجب" إشارة لزيادتها - ج3 رقم 3 من هامش ص 328 - م 108 -

3 يرى بعض النحاة أنها ليست بزائدة، وإنما هي ملغاة فقط - انظر آخر هامش ص 66 - حيث البيان - ولا أثر لهذا الخلاف اللفظي في التسمية، إذ لا يترتب عليه شيء في المعنى والصياغة.

(579/1)

وثانيهما: أن الكلام يستغنى عنها، فلا ينقص معناه بحذفها. لا يخفى المراد منه، وكل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة، وتوكيداً؛ فليس من شأنها أن تُحدث معنى جديداً، ولا أن تزيد في المعنى الموجود شيئاً إلا التقوية. فحين نقول: الوالد عطوف، فإننا نزيد من هذه الجملة نسبة العطف والحنان إلى الوالد، وإلصاقهما بذاته: فلو قلنا؛ والله الوالد عطوف. أو، إن الولد عطوف ... لم يزد المعنى شيئاً، ولم ينقص؛ ولكنه استفاد قوة وتمكناً؛ بسبب القسم، أو: "إن" وأشباههما. ومثل هذا يحصل من زيادة "كان" حين نقول: الوالد - كانض - عطوف. وفرق كبير بين كلمة تنشئ معنى جديداً، أو تزيد في المعنى القائم، وكلمة أخرى لا تنشئ معنى جديداً ولا تزيد في المعنى الموجود، ولكنها تقتصر على تأكيده وتقويته. لهذا تجردت كلمة: "كان" عند زيادتها من الحدث الذي يكون في الفعل؛ فلا تحتاج إلى فاعل، ولا إلى اسم، وخبر، ولا لشيء آخر مطلقاً؛ لأن الذي يحتاج لذلك إنما هو الفعل الذي له حدث، ومنه: "كان" النامة أو الناقصة. أما الزائدة فمخالفة لهما في ذلك؛ فهي مقصورة على نفسها حين تكون بصيغة الماضي.

والراجع أنها تدل على الزمن الماضي إذا كانت بصيغته. ولا سيما إذا توسطت بين "ما" التعجبية وفعل التعجب؛ في مثل: ما - كان - أحسنَ صنيعك، وما - كان - أرقَّ حديثك؛ فإنها في هذه الصورة تدل على الزمن الماضي¹، إذ المراد أن الحسن والرقّة كانا فيما مضى² ولا تدل على غيره، ولا تحتاج لفاعل، ولا لشيء آخر، كما لا يحتاج عامل ليؤثر فيها.

-
- 1 والسبب هو أن التعجب لا يكون لا بصيغة الماضي، ومع أنه بصيغة الماضي لا يدل - في الأرجح - على زمن الماضي - ولا غيره، لأنه صار مع التعجب إنشاءً لمجرد التعجب، مسلوب الدلالة على الماضي، ولا أثر للزمن فيه. فلما دخلت عليه: "كان" بقيت محتفظة بدلالاتها الزمنية الأولى، وصار فعل التعجب معها واقعا في الماضي دالا عليه، وإن سلب بغيرها الماضي. "راجع ما يختص بهذا في باب "التعجب" ج 3 م 108 رقم 3 من هامش ص 328".
- 2 راجع شرح المفصل ج 7 ص 105 وقد سبق - في آخر هامش ص 67 - أن نقلنا كلامه الخاص بزيادة "كان".

(580/1)

أما قياسية استعمالها أو الاقتصار فيها على السماع فالأنسب الأخذ بالرأى القائل بقياسيتها في التعجب وحده، دون غيره من باقى الحالات؛ منعاً للخلط، وفراراً من سوء الاستعمال¹، وهذان عيبان يتوقاهما الحريص على لغته، الخبير بأسرارها. وقد وردت زيادة بعض أخواتها، كأصبح، وأمسى، في قولهم: الدنيا ما أصبح² أبردها، وما أمسى - أذفأها. يريدون: ما أبردها وما أذفأها ... والأمر في هذا وأشباهه مقصور على السماع لا محالة.

"ملاحظة عامة": الأصل في الكلمة - مهما اختلفت أنواعها، وتباينت صيغها أن تكون عاملة، أو معمولة، أو هما معا، وهذا الأصل واجب المراعاة - دائماً - عند عدم المانع، والأخذ به مقدم" حين الفصل في أمر الكلمة من ناحية أصالتها، أو زيادتها. فليس من المستحسن الحكم عليها بالزيادة إذا أمكن الحكم لها بالأصالة³.

1 وقد أشار ابن مالك إلى زيادتها حيث قال مختصراً:

وقد تزداد "كان" في حشو، كما ... كان أصبح علم من تقدما
يريد بالحشو. التوسط بين شيئين متلازمين. على الوجه الذي شرحناه في ص 579.
2 سبقت الإشارة لهذا في رقم 5 من هامش ص 554، وفي رقم 2 من هامش 555.
3 انظر ص 47 و 70 وما يتصل باستحداث المعنى.... في "أ" من ص 489.

(581/1)

المسألة الخامسة والأربعون: حذف "كان". وحذف معموليها، وهل يقع ذلك في غيرها؟
ليس بين النواسخ السالفة 1 "كان" وأخواتها ما يجوز حذفه وحده، أو مع أحد معموليه،
أو معموليه معاً - إلا: "ليس" و"كان". فأما "ليس" فيجوز حذف خبرها على الوجه
الذي شرحناه عند الكلام عليها 2.
وأما "كان" فقد اختصت - وحدها - من بين أخواتها بأنها تعمل وهي مذكورة أحياناً،
أو محذوفة أحياناً أخرى. والأصل أن تذكر مع معموليها ليقوم كل واحد من الثلاثة
بنصيبه في تكوين الجملة وتأدية المعنى المراد. لكن قد يطرأ على هذا الأصل ما يقتضى
العدول عنه، لأسباب بلاغية تدعو إلى حذف واحد أو أكثر.
وصور الحذف أربعة؛ حذف "كان" وحدها، أو حذفها مع اسمها فقط، أو حذفها مع
خبرها فقط، أو حذفها مع معموليها. وهذه الصور الأربع شائعة في الكلام الفصيح
شيوعاً متفاوتاً يبيح لنا محاكاته، والقياس عليه. "ومن تلك الصور صورتان تحذف:
"كان" فيهما وجوباً، لوجود عَوَض عنها؛ كما سنعلم....".
وبقى حذف خبرها وحده أو اسمها وحده، وكلاهما وهذا ممنوع في الرأى الأصح عند
جمهرة النحاة.

1- فأما حذفها وحدها دون معموليها أو أحدهما فبعد "أن" المصدرية في كل موضع
أريد فيه تعليل شئ بشئ؛ مثل: "أما أنت غنياً فتصدق"؛

1 ما يأتي خاص بالأفعال الناسخة التي سبقت، فلا يشمل أفعال المقاربة وأخواتها، مع
أنها من أخوات "كان" وسيجيء الكلام عليها في باب مستقل - ص 614 - لكن بين
النوعين اختلاف في أمور وضحناها في "ب" ص 618.

2 ص 559

(582/1)

فأصل هذه الجملة فيما يتخيلون لتوضيحها¹، تصدَّقْ؛ لأن² كنت غنيًّا. ثم حذفت اللام الجارة، تخفيفاً؛ لأن هذا جائز وقياسي قبل "أن"³؛ فصارت الجملة: تصدَّقْ أن كنت غنيًّا. ثم تقدمت "أن" وما دخلت عليه "أى: تقدمت العلة على المعلول" فصارت الجملة: "أن كنت غنيًّا تصدَّقْ". ثم حذفت: "كان" وأتينا بكلمة: "ما" عوضاً عنها، وأدغمناها في "أن"؛ فصارت: "أمّا". والحذف هنا واجب، لوجود العوض عن "كان". وبقي اسم "كان" بعد حذفها؛ وهو: تاء المخاطب. ولما كانت التاء ضميراً للرفع متصلاً؛ لا يمكن أن يستقل بنفسه - أتينا بدله بضمير منفصل، للرفع، يقوم مقامه، ويؤدى معناه؛ وهو: "أنت" فصارت الجملة: أما أنت غنيًّا فتصدَّقْ. ثم زبدت: "الفاء" في المعلول⁴؛ فصارت الجملة: أما أنت غنيا فتصدَّقْ. ومثلها: أما أنت قوياً فاعملْ بجِدِّ. وأما أنت شاباً فحافظ على شبابك بالحكمة⁵ ...

ويجب عند محاكاة هذا الأسلوب - اتباع طريقته في تركيب الجملة، وترتيبها، ولا سيما مراعاة الخطاب⁶.

- 1 إنما كان ذلك - وهو حسن هنا - من تخيل النحاة بقصد الإيضاح، والتقريب، وتيسير المحاكاة، لأن العرب الأوائل حين تكلموا بمثل هذا الأسلوب لم يدر بخلداهم شيء من هذا الحذف، والتقدير، والتعليل، إنما نطقوا سليقة وطبعاً، بغير اعتماد على تحويل وتأويل، أو مراعاة القواعد المنطق، وغيره، مما لم يعرفوه في عصورهم السابقة على وضع القواعد النحوية.
- 2 فاللام هنا لبيان العلة والسبب، فما بعدها وسبب لما قبلها. فكأن السبب في أمرك الشخص بالصدقة هو: غناه.
- 3 يجوز حذف حرف الجر قياساً مطرداً قبل: "أن وأن" عند أمن اللبس.... - وتفصيل الكلام على هذا الحذف في موضعه المناسب وهو باب: "تعدي الفعل ولزومه" ج2 م 71 ص 155.

- 4 تشبيهها له بجواب الشرط في ترتيبه على ما قبله.
- 5 من هذه الأمثلة وما سبقها من الشرح والتحليل يتضح أن شروط حذف "كان" وجوبا في هذه الحالة ستة شروط مجتمعة: أن تقع صلة لأن المصدرية، وأن تسبق "أن" المصدرية بحرف الجر الذي يفيد التعليل "كاللام"، وأن يحذف حرف الجر، وأن تتقدم العلة على المعلول مع اقترانه بالفاء، وأن تحيء "ما" عوضاً عن "كان" المحذوفة، ثم تدغم في أن.... ثم تحيء بضمير منفصل للمخاطب يحل محل الضمير المتصل. ويكون بمعناه،

ويغني عنه.

6 بالرغم من قياسية هذا الأسلوب وإيضاح مرماه بعد ذلك الشرح، يحسن اجتنابه في عصرنا الذي لا يستسيغه، لغرابته، وتعقيده.

(583/1)

2- وأما حذفها مع اسمها دون خبرها فجائز وكثير بعد "إن" ولو "الشرطتين، فمثاله بعد "إن": المرء محاسب على عمله؛ إن خيراً يكن الجزاء خيراً، وإن شراً؛ فالأصل: المرء محاسب على عمله؛ إن كان العمل خيراً يكن الجزاء خيراً، وإن كان العمل شراً؛ فقد حذفت "كان" مع اسمها.

ومثال حذفهما "لو" الشرطية: تعود الرياضة ولوساعة في اليوم، واحذر الإرهاق ولو برهة قصيرة. فالأصل: تعود الرياضة ولو كانت الرياضة ساعة في اليوم، واحذر الإرهاق، ولو كان الإرهاق برهة قصيرة ... فحذفت "كان" مع اسمها وبقي الخبر 2. ومن هذا قول الشاعر:

لا يأمن الدهر، ذو بغي، ولو ملكا ... جنوده ضاق عنها السهل والجبل
أي: ولو كان ذو البغي ملكا ...

3- وأما حذفها مع خبرها دون اسمها فجائز - مع قلته، بالنسبة للحالة السالفة - بعد: "إن" و"لو" الشرطيتين أيضاً؛ فمثاله بعد "إن" 3: المرء محاسب على عمله؛ إن خيراً فخير 4 وإن شراً فشر. الأصل: المرء محاسب على

1 لا فرق في الحذف بين "إن" التي تدل على: "التنوع" "أي: تعدد الأنواع بعدها" كما في المثال. والتي لا تدل على تنوع، مثل قولك للعباس: تبسم، وإن حزينا، أي: وإن كنت حزينا. ولكن الحذف بعد "التنويعية" أشهر وأوضح. ويحسن الاقتصار عليه لذلك، مع أن الثاني صحيح أيضاً.

2 "كان" فيهما بلفظ الماضي. ويصح أن تكون فيهما أو في أحدهما بلفظ المضارع، على تقدير: إن يكن العمل خيراً يكن الجزاء خيراً، وإن يكن للعمل شراً يكن الجزاء شراً، وهكذا في كل مثال، علماً بأن الماضي إذا وقع فعل شرط جازم، أو جوابه، فإنه يتخلص للزمن المستقبل، فظاھر أنه ماضٍ لكن زمنه مستقبل - كما عرفنا في ص 54

.-

3 وهذه تخالف "إن" التفصيلية التي يجيء الكلام عليها في ج3 ص 660 م 125.

4 في مثل هذا التركيب يصح في الاسمين بعد "إن" أربعة أشياء، رفعهما معاً، نحو: إن خيراً فخير، أي: إن كان في عمله خيراً فجزاؤه خير. ويصح نصبهما معاً، نحو: إن خيراً فخييراً، على تقدير: إن كان عمله خيراً فهو يلاقي خيراً. ويصح نصب الأول ورفع الثاني، نحو: إن خيراً فخير، أي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير. ويصح رفع الأول ونصب الثاني، نحو: إن خيراً فخييراً، أي: إن كان في عمله خيراً فالجزء يكون خيراً.... وهذا الوجه أضعف الأربعة لكثرة الحذف فيه، ولكنه قياسي كالثلاثة الأخرى.

ومن الممكن التخفيف والتيسير والاختصار بمعرفة الأوجه الأربعة دون احتمال العناء في الإعراب التفصيلي لكل حالة، فيكفي أن يقال إن الاسمين يجوز رفعهما معاً، أو نصبهما معاً، أو رفع الأول ونصب الثاني، أو العكس، إذ الغرض من الإعراب التفصيلي هو الوصول إلى سلامة النطق، وصحة الضبط المؤدي إلى صحة المعنى المراد. وهذا يتحقق بمعرفة القاعدة الإجمالية التي ذكرناها، والاختصار عليها.

(584/1)

عمله؛ إن كان في عمله خيراً فجزاؤه خير، وإن كان في عمله شراً فجزاؤه شر ... ومثاله بعد "لو": أطعم المسكين ولورغيف. أي: ولو كان في بيتكم رغيف، أو: ولو يكون عندكم رغيف.

4- وأما حذفها مع معموليها فواجب بعد "إن الشرطية" أيضاً، ولكن في أسلوب معين، مثل: "اذهب إلى الريف صيفاً، إمّا لا". والأصل: "اذهب إلى الريف صيفاً إن كنت لا تذهب إلى غيره". حُذِفَت "كان" وهي فعل الشرط، مع اسمها، ومع خبرها، دون حرف النفي الذي قبله، وأتينا بكلمة: "ما" عوضاً عن "كان" وحدها¹؛ وبسبب العوض كان حذفها واجباً؛ فلا تجتمع مع كلمة: "ما". وأدغمت فيها النون من "إن" الشرطية؛ فصار الكلام: "إمّا لا". وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، وتقديره: "فافعل هذا".

ومثل ما سبق أن تقول لآخر: "ساعد المحتاج ببعض المال"؛ فيجيب: "ليس عندي ما يزيد على حاجتي". فتقول: "ساعده بالمعاملة الكريمة إمّا لا". فأصل الكلام: ساعده بالمعاملة الكريمة إن كنت لا تملك غيرها ... وجرى على الجملة من الحذف والتقدير ما جرى على سابقتها، مما يفترضونه للتيسير والإيضاح كما بيناه ...

1 أما اسمها وخبرها فقد حذفاً بغير تعويض.

2 يرى بعض النحاة أن الأصل في هذه الجملة وأشباهها لا يشتمل على: "كان" ولا معمولها، وإنما أصل التركيب: أفعل هذا إما لا تفعل غيره ... فلفظ "إما" مركب من "إن الشرطية" المدغمة في "ما" الزائدة للتأكيد، و"لا" نافية لفعل الشرط. ثم حذف فعل الشرط وفاعله وحذف الجواب أيضاً لدلالة ما قبله عليه، وصارت الجملة أفعل هذا إما لا... هذا إن كانت الهمزة مكسورة، أما إن كانت مفتوحة فأصل الكلام: اذهب إلى الريف لأن كنت لا تذهب إلى غير الريف، ثم جري التأويل الذي أشرنا إليه في القسم الأول "رقم" أ من الحذف الواجب".

سواء أكانت التقدير هذا أم ذاك أم غيرهما، وسواء أكانت الهمزة مكسورة أم مفتوحة.... فالذي يجب الالتفات إليه أن هذه التأويلات والتقديرية – على تعقيدها – لا أهمية لها، وإنما المهم هو معرفة الأسلوب من ناحية صياغته، وطريقة تركيبه، ودقة استعماله في مثل موضعه الذي استعمله العرب فيه، بحيث لا نخطيء في صياغته، ولا طريقة استعماله، ولا فهم المراد منه، وهذا أمر يسير لا نحتاج معه إلى شيء من الكد العقلي المؤدي إلى فهم تلك الأوجه الإعرابية، المختلفة.

(585/1)

وحذف "كان" هنا واجب كما سلف؛ لوجود عَوْض عنها؛ فهوالموضع الثاني من موضعي الحذف الواجب بسبب العوض، ولا يصح الجمع بين العوض، والمَعْوَض عنه – والموضع الأول بعد "أن" المصدرية السابقة – أما في غيرهما فالحذف جائز. ومن الأمثلة الشائعة لحذف كان مع معموليها – بعد "إن" من غير تعويض؛ قولك لآخر: أتسافر وإن كان البرد شديداً؟ فيجيب: نعم، وإن ... أي: أسافر وإن كان البرد شديداً. ومثله: أعطى السائل وإن كان أجنبياً¹؟ ومثل هذا الحذف جائز عند عدم اللبس، ووجود قرينة تدل على المحذوف.

ومما سبق نعلم: أن "كان" تحذف جوازاً في حالتين، ووجوباً في حالتين أُخْرَيْنِ، تجيء "ما" عوضاً عنها في كل منهما، ولا يجوز إرجاع "كان" مع وجود العَوْض عنها في حالتها حذفها وجوباً. أما في الحالتين الجائزتين فحذفها وإرجاعها سواء.

1 وقد أشار ابن مالك إلى بعض مواضع الحذف باختصار، قائلاً:
ويحذفونها ويبقون الخبر ... وبعد: "إن" و "لو" كثيراً، ذا اشتهر
أي: إنهم يحذفون "كان" مع اسمها، ويبقون الخبر، وهذا الحذف قد اشتهر بعد "إن" و
"لو" الشرطيتين على الوجه الذي فصلناه. ثم أشار إلى موضع آخر بقوله:
وبعد أن تعويض: "ما" عنها ارتكب ... كمثل: أما أنت برا فاقترب -
يريد: قد ارتكب "أي: حصل" تعويض: "ما" عن: "كان" المحذوفة الواقعة بعد: "أن
المصدرية. وضرب لها مثلاً هو: "أما أنت برا فاقترب" أصله: اقترب لأن كنت برا. أي:
صاحب خير ومعروف، ثم جرى الحذف، والتعويض، والتقديم، والتأخير، والزيادة، كما
شرحنا.

(586/1)

.....

زيادة وتفصيل:

"أ" ورد في الكلام القديم حذف كان مع اسمها بعد: "لَدُنْ": كأن يسألك سائل: متى
كان الاجتماع؟ فتجيب: يوم الخميس من لَدُنْ عصراً إلى المغرب. أي؛ من زمن كان
الوقتُ عصراً إلى المغرب ... وهذا حذف لا يقاس عليه. وإنما عرضناه هنا لِيُفْهَمَ حين
يرد في كلام القدماء.

"ب" قد وردت كان وحدها محذوفة في كلام قديم مع بقاء اسمها وخبرها ومنه:

أزمان "قومي" والجماعة كالذي ... لَزِمَ الرَّحَالَةُ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

أي: أزمان كان قومي مع الجماعة¹. فكلمة: "قوم" اسم "كان" المحذوفة و"الجماعة"
مفعول معه، و"كالذي" خبرها. والسبب في تقدير "كان" أن المفعول معه لا يقع - في
الأكثر - إلا بعد جملة مشتملة على لفظ الفعل وحروفه، أو على معناه دون حروفه.

1 قالوا: إن مراد الشاعر هو وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل الخليفة
عثمان - رضي الله عنه - فشبه حال قومه في تماسكهم وتلازمهم، وعدم تنافرهم - بحال
راكب لزم الرحالة "وهي: سرج من جلد لا يخالطه خشب" خوف أن يميل مميلًا، أي:
ميلًا.

المسألة السادسة والأربعون: حذف النون من مضارع "كان"
 إذا دخل جازم على الفعل المضارع من: "كان" فإنه: يجزمه، وتُحذف الواو التي قبل
 النون 1. نحو: لَمْ أَكُنْ من أعوان الشر، ولم تَكُنْ من أنصاره، وكقول علي: لا تَكُنْ عبد
 غيرك، وقد جعلك الله حرًّا. وأصل الفعل بعد الجازم: لَمْ أَكُونُ - لم تكونُ - لا تكونُ
 فهو مجزوم بالسكون على النون؛ فالتقى ساكنان؛ الواو والنون؛ فحذفت الواو - وجوباً -
 للتخلص من التقائهما؛ فصار الفعل؛ لم أَكُنْ - لم تَكُنْ - لا تَكُنْ ... ومثل هذا يقال
 في الفعل: "يَكُنْ" من قول القائل:

إذا لم يَكُنْ فيكُنْ ظلٌّ ولا جَنَى ... فأبعدَ كُنَّ الله من شجراتٍ
 ويجوز بعد ذلك حذف النون: تخفيفاً؛ فنقول: لم أَكْ - لم تَكْ، وكقول الشاعر:
 فَإِنْ أَكْ مَظْلُوماً فَعَبْدٌ ظَلَمْتَهُ ... وَإِنْ تَكْ ذَا عُنْبَى فَمِثْلُكَ يُعْتَبُ 2
 وهذا الحذف جائز كما قلنا؛ سواء أوقع بعدها حرف هجائي ساكن 3؛ نحو: لم أَكْ الذي
 ينكر المعروف، ولم تَكْ صاحب الجاحد - أم وقع بعدها حرف هجائي متحرك، نحو:
 لم أَكْ ذَا مَنْ، ولم تَكْ مصاباً به. إلا إن كان الحرف المتحرك ضميراً متصلاً فيمتنع حذف
 النون؛ نحو: الشَّبَحُ المقبل علينا يُوحى بأنه صديقي الغائب؛ فَإِنْ يَكُنْهُ فسوف نسعد
 بلقائه، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فسوف نأسف. أي: إن يكن إياه ... وإن لم يكن إياه 4.

- 1 وهي الواو التي أصلها عين الكلمة، وتنقلب "ألفا" في الماضي.
- 2 البيت من قصيدة الشاعر الجاهلي: النابغة الذبياني، "يمدح بها النعمان بن المنذر،
 ويعتذر له عن وشاية بلغته. "العتبي: الرضا. يعتب: يزيل أسباب العتاب بالرضا، وقبول
 العذر".
- 3 عند من يبيح ذلك، كابن مالك، ومن معه. ورأيه أنسب.
- 4 ملخص شروط حذف النون سنة: كونها في مضارع، مجزوم، وجزمه بالسكون عند
 اتصاله في النطق بما بعده "أي: في حالة الوصل، لا الوقف، لأن النون في حالة الوقف
 ترجع وتظهر". وليس بعده ساكن عند من يشترط هذا، كسيبويه. وغيره لا يشترط هذا
 - ولا ضمير متصل.

وتسرى الأحكام السالفة على المضارع الذى ماضيه "كان" الناقصة، كالأمثلة التى سبقت، والذى ماضيه "كان" التامة²؛ نحو: صفا الجو، واعتدل، فلم تكن سحب، ولم يكن برد ... بإثبات النون أو حذفها. أى: لم توجد سحب ولم يوجد برد 2 ... و ... وبهذه المناسبة نشير إلى أمرين:

أولهما: ما تقتضيه القواعد اللغوية من حذف "الألف" من عين الفعل: "كان"، ومن حذف "الواو" من عين مضارعه وأمره، بشرط أن تكون الأفعال الثلاثة ساكنة الآخر؛ كقوله تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ} . وقوله تعالى: {إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ} وقوله تعالى {بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ} . وقول الشاعر:

إذا كنت ذا رأي فكن ذا عزيمة ... فإن فساد الرأي أن تترددا
ثانيهما: وجوب ضم الكاف من الماضى عند إسناده لضمير رفع متحرك³، كما فى بعض الأمثل السالفة، وتطبيقاً للبيان الذى سبق من قبل⁴.

-
- 1 ومعناها: حدث، أو: وجد.... - وقد سبق تفصيل الكلام عليهما فى ص 549
2 وفى هذا يقول ابن مالك:

ومن مضارع لكان منجزم ... تحذف نون، وهو حذف ما التزم
يريد: أن المضارع من: "كان" مطلقا "سواء أكانت تامة. أم ناقصة" عند جزمه تحذف منه النون، حذفاً غير ملتزم، أى: لم تلتزمه العرب ولم تتمسك به باطراد، وإنما فعلته حيناً وتركته حيناً. ونحن نتابعها فيما فعلت، فنبيح الأمرين.

3 كالتاء، ونون النسوة.

4 فى رقم 2 من هامش ص 165.

(589/1)

المسألة السابعة والأربعون: نفي الأخبار فى هذا الباب

وحكم زيادة "باء الجر" فيها، وفى الأسماء:

إذا دخلت أداة نفي على فعل من أفعال هذا الباب "غير" "ليس"، و"زال" وأخواتها الثلاثة فإن النفي يقع على الخبر؛ فتزول نسبته الراجعة إلى الاسم؛ ففى مثل: ما كان

السارق خائفاً – وقع النفي على الخوف، وسُلِبَتْ نسبته الرجعة إلى السارق¹؛ فإذا أردنا إثبات هذا الخبر، وجعل نسبته موجبة مع وجود أداة النفي – أتينا قبله بكلمة: "إلا" فنقول: ما كان السارق إلا خائفاً؛ لأنها تنقض معنى النفي²، وتزيل أثره عن الخبر متى اقترنت به. وفي مثل قول الشاعر:

لم يك معروفك برقاً خُلِباً³ ... إن خير البرق ما الغيثُ مَعَهُ
وقع نفي خَلَابَةِ البرق على المعروف. فإذا أريد إثباتها قيل: لم يك معروفك إلا برقاً خُلِباً. كل هذا بشرط ألا يكون الخبر من الكلمات التي ينحصر استعمالها في الكلام المنفي وحده، مثل: يعيج⁴؛ فإن كان منها لم يجز اقترانه بكلمة: "إلا"؛ ففي مثل: ما كان المريض يعيج بالدواء، لا يقال: ما كان المريض إلا يعيج بالدواء. وفي: ما كان مثلك أحداً⁵، لا يقال: ما كان مثلك إلا أحداً.

1 والمراد: ما حصل خوف السارق، وإذا كان النفي داخلاً على "كان" الناسخة، أو على مضارعها وبعدها لام الجحود، تغير الحكم السالف، وصار للجملة كلها معنى وحكم يختلفان عما نحن بصدده هنا – طبقاً للبيان الخاص بلام الجحود وسيجيء تفصيله في النواصب ج4 م 149 –

2 لسبب بلاغي، كالخسر مثلاً.

3 البرق الخلب: الذي لا مطر بعده. وهذا لا خير فيه للبلاد التي ترتوي بالمطر.

4 بمعنى: ينتفع، نحو: ما يعيج فلان بالدواء، أي: ما ينتفع به. لا التي بمعنى: أقام: أو وقف، أو رجع، أو غيرها مما لا يلزمه النفي. ومثل: "يعيج" كلمتا "أحد" وديار" وكذا، عريب.... فهذه كلها لا تستعمل إلا في كلام منفي، نحو: ما في البيت أحد، أو: ما فيه ديار، أو: ما فيه عريب. والثلاثة بمعنى واحد.

5 بشرط أن تكون الهمزة أصلية.... وهذا غالب في غير كلمة "أحد" بمعنى "واحد" التي يصح استعمالها في الإثبات والنفي. "راجع رقم 1 من هامش ص 210 حيث الإيضاح لكلمة: أحد".

(590/1)

فإن كان الفعل الناسخ هو: "ليس" وهي معدودة من أدوات النفي¹ فالحكم لا يتغير من ناحية أن المنفي بها هو الخبر، وأنه إذا قصد إيجابه وبقاء نسبته إلى الاسم وضعنا

قبله: "إلا"، وأنه إذا كان من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في كلام منفي لم يجوز اقترانه بإلا". ومن الأمثلة: ليس الخطيب عاجزاً؛ فقد انصب النفي على "العجز" وزالت نسبته الراجعة إلى الخطيب. فإذا أردنا إبطال النفي عن الخبر، ومنع أثره في معناه – أتينا قبله بكلمة: "إلا" فقلنا: ليس الخطيب إلا عاجزاً، لأنها تنقض النفي، وتوقف أثره؛ فيصير المراد معها هو الحكم على الخطيب بالعجز، وهو حكم يناقض السابق. أما في مثل: ليس المريض يعيج بالدواء، فلا يصح اقتران الخبر بإلا؛ فلا يقال: ليس المريض إلا يعيج بالجواء. فشأن "ليس" كشأن "كان" المسبوقه بالنفي؛ حيث لا يصح أن يقال فيها: ما كان المريض إلا يعيج بالدواء؛ كما سبق.

فإن كان الفعل الناسخ هو: "زال" أو إحدى أخواتها الثلاث، "وكلها لا بد أن يسبقه 2 نفي، أو شبهه" – فخيرها مثبت غير منفي؛ لأن كل واحدة منها تفيد النفي وقبلها نفي، ونفي النفي إثبات؛ فمثل: ما زال المال قوة، فيه إثبات لاستمرار القوة للمال، وحكم موجب بنسبتها إليه، يمتد من الماضي إلى وقت الكلام؛ فالنفي: في كلمة: "زال" وأخواتها مسلوب ومنقوض بالنفي الذي قبلها مباشرة. والمعنى في جملتها موجب، وخبرها مثبت، كما قلنا – فلا يقرن بكلمة "إلا"؛ فلا يصح ما زال المال إلا قوة؛ فشأنه شأن خبر: "كان" الحالية من نفي قبلها؛ فكلا الخبرين موجب "مثبت".

وإذا كان خبر الناسخ منفياً إما "ليس" غير الاستثنائية، وإما "بما" 3 على الوجه السالف 4 جاز أن يدخل عليه حرف الجر الزائد: "الباء" نحو: ليس الحلم ببلادة 5، وما كان الحليم ببلید يحتمل المهانة"، أي: ليس

1 تفصيل الكلام عليها في ص 559.

2 انظر رقم 2 من هامش ص 563.

3 العاملة "الحجازية" باتفاق والمهملة تبعاً للأرجح.

4 ويتضمن الشروط التي سلفت، وهي: "أ" وجوب نفي الخبر مع بقاء هذا النفي، وعدم نقضه بإلا" فلا يصح: ما النهر إلا بعذب. ب- إن يكون خبر صالحاً للاستعمال في الكلام الموجب، غير مقصور على الكلام المنفي، فلا يصح: ما مثلك بأحد - ح- ألا يكون الخبر واقعاً في الاستثناء، فلا يصح: كرمتم العلماء ليس بالأدعياء ... أولاً يكون بالأدعياء.

5 وتعرب كما يأتي: "الباء" حرف جر زائد. "بلادة" مجرورة بحرف الجر الزائد، وعلامة جرهما الكسرة، في محل نصب، لأنها خبر "ليس" أيضاً، فكلمة: "بلادة" مجرورة في اللفظ

بحرف الجر الزائد، ومنصوبة محلاً أو تقديرًا، لأنها خبر أيضا. والجار الزائد مع مجروره لا يتعلقان بشيء

(591/1)

الحلِم بلادة، وما كان الحلِيم بليداً؛ يحتمل المهانة. فزيدت "باء الجر" في أول الخبر المنفي في المثالين - وأشباههما - لغرض معنوي؛ هو: توكيد النفي وتقويته¹. وليست زيادتها مقصورة على أخبار بعض النواسخ دون بعض، وإنما هي جائزة في جميع تلك الأخبار؛ بشرط أن تكون منفية²، فلا يصح زيادتها في خبر: "زال" وأخواتها الثلاث؛ لأن الخبر فيها موجب "أى: مثبت" كما عرفنا. ومع أن زيادتها مباحة بالشرط السالف فإنها متفاوتة في الكثرة بين تلك الأخبار فتكثر في خبر: "ليس"، نحو قوله تعالى: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ} وقول الشاعر: وَلَسْتُ بِهَيَّابٍ لِمَنْ لَا يَهَابُنِي ... لَسْتُ أَرَى لِلْمَرْءِ مَالًا يَرَى لِيَا ثم في خبر: "ما" الحجازية؛ نحو قوله تعالى: {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} وقوله: {وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ} ثم في خبر "كان". وإذا تقدم الخبر فتوسط بين الناسخ واسمه جاز إدخال؛ "باء" الجر الزائدة على الاسم المتأخر؛ ففي نحو: ليس الشجاع متهوراً - يصح أن يقال: ليس متهوراً بالشجاع. وفي نحو: ما كان الجواد إسرافاً - يصح أن يقال: ما كان إسرافاً بالجود³. ومن المستحسن ألا نلجأ لهذه الزيادة في اسم الناسخ إلا حيث يتضح أمرها، وتشتد الحاجة إليها.

1 ذلك أن باء الجر لا تزداد هنا إلا في الخبر المنفي، فوجودها دليل على وجود النفي وإعلان عنه، وإزالة شبهة غيابه. فكأن النفي بها قد تكرر. هذا وقد سبق في أول الكتاب فائدة الحرف الزائد ص 70.

2 زيادتها جائزة في المنفي من أخبار بعض الأفعال النواسخ، فتدخل أخبار "كان" وأخواتها إلا "ليس" الاستثنائية، و "لا يكون" الاستثنائية، وإلا "زال"، و "فقيء" و "برح"، و "انفك"، لأن أخبار هذه الأربعة موجبة - كما تقدم - وتزداد في مضارع: "كان" بشرط أن يكون منفيًا بحرف النفي. "لم"، نحو: كلمتني فلم أكن بمشغول عنك، ولم تكن بمنصرف عني. فالباء حرف جر زائد، وما بعدها مجرور بها، في محل نصب -

كما سيحيى البيان في ص 607 - وتزاد في المفعول الثاني من مفعولي: "ظن وأخواتها"، نحو: ما ظننت المؤمن بجبان. أما زيادتها في غير هذه المواضع، فالأحسن البعد عن استخدامه، والاقتصار فيه على المسموع دون محاكاته، أو القياس عليه "انظر ص 608".

على أن لزيادة "الباء" موضوعاً تفصيلياً هاما سجلناه في مكانه الأنسب "وهو باب: حروف الجر - ج2 م 90 ص 455 وما بعدها، حيث الكلام على الكلام أم أحكام باء الجر. "3" راجع الصبان.

(592/1)

المسألة الثامنة والأربعون: الحروف التي تشبه "ليس" وهي "ما-لا-لات-إن" من الحروف نوع يشبه الفعل: "ليس" في معناه، وهو: النفي¹، وفي عمله؛ وهو: النسخ² فيرفع الاسم وينصب الخبر³. وبهذه المشابهة في الأمرين بعد من أخوات: "ليس". مع أنها فعل وهو حرف، كما يعد من أخوات: "كان" لمشايجته إياها في العمل فقط. وأشهر هذه الحروف أربعة: ما - لا - لات - إن".

وهذه الأربعة - كسائر النواسخ - لا يكون اسم واحد منها شبه جملة، لأن اسم الناسخ في الأصل مبتدأ، والمبتدأ لا يكون شبه جملة مطلقاً - كما عرفنا⁴ -.

فأما الحرف الأول: "ما" فبعض العرب - كالحجازيين - يُعمله، وبَعْضُ آخَرٍ - كبنى تميم - يهمله⁵. وهويفيد عند الفريقين نفي المعنى في الزمن الحالي عند الإطلاق⁶.

تقول: ما الشجاع خوفاً، أو ما الشجاع خواف؛

1 سبق "في ص 559 أن "ليس" فعل ماضٍ ينفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق، "أي: عند عدم وجود قرينة تبين نوع الزمن، أو التجرد منه" فإن وجدت لزوم الأخذ بمدلّوها ... ومثلها الحروف "ما" و "إن" و "لات" و "لا" العاملة عمل: "ليس"، أما "لا" المهملة فيجىء تفصيل الكلام عليها في رقم 1 من هامش ص 601. فالحروف الأربعة تشبه "ليس" في أمر معنوي مشترك، وهو نفي المعنى في الزمن الحالي عند الإطلاق - وقد سبق في رقم 1 من هامش ص 53 بيان عن "ما" النافية للحال -

2 سبق شرح النسخ ومعناه عند بدء الكلام على النواسخ، ص 543.

3 يشترط، في أخبار هذه الحروف ما يشترط في أخبار النواسخ الأخرى - مما أشرنا له

في ص 547 وهو وجوب أن يتمم الخبر المعنى بنفسه مباشرة مع الاسم، وقد يتممه في بعض الأحيان بلفظ آخر يتصل به نوع اتصال، وكذلك وجوب ألا يكون الخبر معلوماً من اسم الناسخ وتوابعه. أما البيان التفصيلي ففي باب: "المبتدأ والخبر" - هامش ص 443.

4 في ص 544.

5 وسواء أكان عاملاً أم مهملاً فله الصدارة في جملته بشرط دلالة على النفي - راجع الصبان في باب ظن وأخواتها عند الكلام على الأدوات التي يقع بها التعليق، لصدارتها، وسيجيء البيان في ج 2 ص 30، 61 -.

6 انظر ص 53 وهامشها رقم 1 حيث البيان الذي يوضح معنى "ما" النافية وأثرها في الزمن الحالي وغيره، وكلام صاحب المفصل في هذا.

(593/1)

بالإعمال أو الإهمال. ومثل هذا في قول الشاعر:

وما الحسنُ في وجه الفتى شرفاً له ... إذا لم يكن في فعله والخلاق
وقول الآخر:

لعمرك ما الإسرافُ في طبيعة ... ولكنَّ طبعَ البخلِ عندى كالموت

لكن الذي يحسن الأخذ به في عصرنا هو الإعمال، لأنه اللغة العالية، لغة القرآن، وأكثر العرب، ولا داعي للأخذ باللغة الأخرى؛ وهي صحيحة أيضاً - 1 يجوز الأخذ بها منعاً للبلبل، وتعدد الآراء من غير فائدة....

وتشتهر العاملة باسم: "ما الحجازية". ويشترط لإعمالها خمسة شروط مجمعة 2:

"أ" ألا تقع بعدها كلمة: "إن" الزائدة 3؛ فيصح الإعمال في مثل: ما الحق مغلوباً، ولا يصح في مثل: ما إن الحق مغلوب 4.

"ب" ألا ينتقض نفيها عن الخبر بسبب وقوع "إلا" بعدها 5؛ فتعمل

1 وإنما أشرنا إليها هنا لينتفع بها المتخصص في فهم ما يصادفه من النصوص القديمة التي تطابقها.

2 هناك بعض شروط أخرى تركناها، إما لاندماجها في غيرها، - كاشتراط ألا يكون اسمها شبه. جملة وإما لأنها متكلفة غير مقبولة، فلا داعي للإعنات بها. من هذا

اشتراطهم ألا يبدل من خبرها المنفي بدل "موجب" بسبب اصطحابه "إلا" نحو: ما العدو شيء إلا شيء لا يعبأ به. فكلمة "شيء" الأولى خبر المبتدأ والثانية بدل منها. مرفوع. وهو موجب، لوقوعه بعد "إلا". ووقوع البدل موجبا يقتضي عندهم أن يكون المبدل منه موجبا ايضاً. ثم يقولون، كيف يكون المبدل منه موجبا مع أنه خبر "ما" النافية التي تنفي معنى الخبر؟ فيقع التناقض الذي لا مفر منه إلا باشتراط ذلك الشرط الذي نرى إهماله، وعدم التعويل عليه، لأمرين: أولهما: أن دليلهم منقوض بدليل جدي مثله، لا نريد أن نعرضه، منعا لإطالة المناقشة الجدلية بغير فائدة. وثانيهما: - وهو الأهم أن بعض أئمة النحاة، كسيبويه، لم يشترطه لأن صوراً كثيراً من الكلام الفصيح تخلو منه. وهذه هي جملة قاطعة، وفيها تسير. وبخاصة إذا أخذنا بقولهم: إنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل "كما سيجيء في: ج3 باب "البدل"، وغيره. وسنشير له في رقم 2 من هامش ص 598؟".

3 سبقت الإشارة لهذا في "ب" من ص 560.

4 إن كانت "إن" ليست زائدة وإنما هي لتأكيد النفي لم يبطل العمل، بشرط وجود فاصل لفظي بين الحرفين، أو قرينة أخرى تدل على أنها للتأكيد، طبقاً للبيان الذي في رقم 1 من هامش ص 596 وقد سبق: "في ص 561" أنه لا يصح وقوع "إن" الزائدة، بعد "ما" النافية العاملة، ولا بعد "ليس" كما صرح بهذا الصبان، وصاحب الهمع في أول باب: "ما" الحجازية -.

5 أو وقوع "لكن"، أو: "بل" كما سيجيء، في ص 597، وخرج النقض بكلمة: "غير" فإنه لا يبطل عمل: "ما" نحو: ما الإساءة غير بلاء لصاحبها، "بنصب كلمة "غير".

(594/1)

في مثل: ما الجومنحرفاً، ولا تعمل في مثل: ما الجوالاً منحرف؛ وقول الشاعر:

إذا كانت النعمى تُكَدَّرُ بالأذى ... فما هي إلا مُحَنَّةٌ وعذابٌ

لأن الخبر مثبت هنا بسبب "إلا" التي أبطلت النفي عنه، ولا يضر نقضه عن المعمول؛ نحو: ما أنت متكلماً إلا بصواب.

"ح" التزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذي ليس شبه جملة، فلا يصح تقديم الخبر الذي ليس شبه جملة على الاسم؛ ولهذا تَعْمَلُ في مثل: ما المعدنُ حجراً، وتُحْمَلُ في مثل: ما حجرٌ المعدنُ؛ لتقدم خبرها على اسمها. فإن كان الخبر شبه جملة جاز إعمالها وإهمالها

عند تقدمه ومخالفته الترتيب؛ مثل: ما للسرور "دواماً". وقول الشاعر:

وما للمرء خيرٌ في حياة ... إذا ما عُذَّ من سَقَطِ المتاع²

بالإعمال أو الإهمال في كل ذلك؛ فعند الإهمال يكون شبه الجملة في محل نصب؛ خبر

"ما"، وعند الإهمال يكون في محل رفع؛ خبر المبتدأ³.

"د" ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم، بشرط أن يكون ذلك المعمول المتقدم غير شبه

جملة؛ ففي مثل: ما العاقل مصاحباً الأحق - لا يصح الإعمال مع تقدم كلمة:

"الأحق" على الاسم؛ لأنها معمول للخبر، وليست شبه جملة، فيجب الإهمال فتقول:

ما، الأحق - العاقل مصاحب، فإن كان المعمول المتقدم شبه جملة جاز الإعمال

والإهمال، نحو: ما في الشر أنت راغباً وما عندك فضلٌ ضائعاً، ويجوز ... راغب،

وضائع⁴.

1 ومثل هذا قول الآخر:

وما الناس إلا واحد كقبيلة ... يعد، وألف لا يعد بواحد

2 سقط المتاع: هو المتاع المهمل المتروك، لعدم فائدته، "وفي هذا البيت وقعت "ما" بعد

كلمة "إذا" فيتعين الحكم بزيادة "ما" - كما سبق في رقم 4 من هامش ص 70.

3 لا يظهر للإعمال أو الإهمال أثر مباشر في هذه الأمثلة وأشباهها، وإنما يظهر الأثر

فيما يجيء بعدها من توابع، كالعطف مثلاً، على الخبر - فعند الإعمال يكون التابع

منصوباً كخبر "ما" المنصوب، وعند الإهمال يكون التابع مرفوعاً كخبر المبتدأ.

4 السبب العام الموضح في "ب" من ص 576.

كذلك يمتنع تقديم معمول الخبر على الخبر، ومعمول الاسم على الاسم إذا كان المعمول

في صورتين غير شبه جملة، فلا إعمال في نحو: ما العاقل - الصواب - تارك، ولا في

نحو: ما الشطط راكب "آمن" والأصل ما العاقل تارك الصواب. وما راكب الشطط

آمن. فإن كان شبه جملة جاز تقديمه.

(595/1)

"هـ" ألا تتكرر "ما"، فلا عمل لها في مثل: "ما" "ما" الحُرُّ مقيم على الضيم؛ لأن كلمة:

"ما" الأولى للنفي، وكلمة "ما" الثانية للنفي أيضاً؛ فهي قد نفت معنى الأولى، ونفي

النفي إثبات¹ فتبتعد "ما" الأولى عن النفي، وينقلب معنى الجملة إلى إثبات، وهو غير

1 فإن تكررت وكانت لتأكيد النفي في الأولى، لا لإزالته، صح الأعمال - مع ضعفه،
حي قيل بشذوذه- وذلك بأن تكون "ما" الثانية توكيدا لفظيا للأولى يقوي نفيها، ولا
يزيله، مع ملاحظة أن هذا التوكيد اللفظي ضعيف أو شاذ، كما قلنا، لعدم وجود فاصل
بين حرفي النفي، كما تقتضي 2ضوابط التوكيد اللفظي - التي منها: أن توكيد الحروف
التي ليست للجواب يقتضي تكرار الحرف الأول ومعه لفظ آخر يفصل بينه وبين الثاني
الذي جاء للتوكيد - وسيأتي في ج3 ص 515 م 116 هذا -، والذي يدل على أن
الثانية تفيد نفيًا جديدًا يزيل الأول، أو أنها تفيد نفيًا يؤكد الأول، إنما هو القرائن
اللفظية - ومنها الفاصل اللفظي - أو المعنوية. ومع التكرار لا يصح بغير شذوذ أن
توجد "ما" ما في الجملة الواحدة أكثر من مرتين، إحداهما: الأولى الثانية تكرارها لها.
2 وقد عرض ابن مالك لبعض ما سبق من الشروط، تاركًا بعضًا آخر، حيث يقول:
إعمال "ليس" أعملت: "ما" دون: "إن" ... مع بقا النفي، وترتيب زكن
سجل في هذا البيت ثلاث شروط لإعمال: "ما" عمل ليس، وهي: ألا توجد بعدها
"إن" الزائدة، وألا ينتقض النفي "بسبب تكرارها نافية، أو بوقوع حرف نفي آخر بعدها
يزيل عن خبرها معنى النفي، أو بدخول إلا - أو غيرها على الخبر مما يزيل عنه النفي"،
وأن يبقى الترتيب بين اسمها وخبرها، فلا يتقدم الخبر على الاسم "وكلمة زكن معناها:
علم" ثم يقول:

وسبق حرف جر أو ظرف كما ... بي أنت معنيا، أجاز العلما
أي: أن العلماء أجازوا تقديم الخبر إذا كان حرف جر مع مجروره، ومثل له بقوله: ما بي
أنت معنيا ومثاله هذا إنما يصلح لتقديم شبه الجملة المعمول للخبر نفسه، لا لتقدم
الخبر. لكن جواز تقديمه يؤذن بصحة تقديم الخبر شبه الجملة أيضا. أو كان ظرفا، مثل،
ما عند العاجز حيلة، وذلك بناء على ما استنبطوه من كلام العرب.

(596/1)

حكم المعطوف على خبرها:

"إن كان حرف العطف مما يقتضي أن يكون المعطوف موجباً "أى: مثبتاً" مثل: "لكن" و"بل" - وجب رفع المعطوف1؛ مثل: ما الفضل مجهولا لكن معروف؛ وما الإحسان

منكوراً بل مشكور؛ فيجب الرفع في كلمتي: "معروف" و"مشكور" وأشباههما؛ محاكاة لنظائرها في الكلام الفصيح المأثور. وتعرب كلا منهما خبراً لمبتدأ محذوف؛ فكأن أصل الكلام: ما الفضل مجهولاً لكن هو معروف. وما الإحسان منكوراً بل هو مشكور. ويتعين في هذه الحالة إعراب كل واحدة من "لكن" و"بل" حرف ابتداء، ولا يصح إعرابها حرف عطف، لما يترتب على ذلك من أن يكون المعطوف جملة على حسب التقدير السابق، ولا يصح أن يكون المعطوف بمما جملة.

1 تفصيل ذلك: أن "لكن" تكون حرف عطف بثلاثة شروط، "أن يسبقها نفي، أو نهي" "وَأَلَّا تكون مقترنة بالواو قبلها"، "وَأَن يكون معطوفها لا جملة:.. ومثالها: ما أغضبت السباق، لكن المتأخر. فإذا كان ما قبلها منفيًا - كالمثال السابق - تركته منفيًا على حاله، وأقرت معناه المنفي، ولم تغيره، وأثبتت نقيضه لما بعدها، ففي العبارة السابقة انتفى الحكم بالإغضاب على السباق، ووقع الحكم بالإغضاب على المتأخر. وفي مثل: ما غابت فاطمة لكن زينب - انتفى الحكم بغياب فاطمة، وثبت الحكم بغياب زينب. وهكذا نرى الحكم المنفي قبل: "لكن"، يبقى منفيًا على حاله، ويثبت نقيضه لما بعدها ... و.... و.... فإن فقد شرط لم تصلح عاطفة، ووجب أن تكون حرف ابتداء محض، واستدراك، وأن تدخل على جملة جديدة لا على مفرد. وأما "بل" فإنها تكون حرف عطف بعد النفي وغيرها ولا تعطف إلا المفردات الصحيح. فإذا كانت بعد النفي، أو نهي كأن شأنها شأن: "لكن" في أنها تترك ما قبلها على حاله، أي: تقر معناه المنفي ولا تغيره وتثبت نقيضه لما بعدها، نحو: ما أهنت نبيلًا بل حقيرًا، فقد انتفى حكم الإهالة عن النبيل وثبت حكم الإهانة للحقير. أما إن كانت بعد كلام موجب، أو بعد أمر، فإنها تفيد الإضراب أي: العدول عن الحكم السابق، ونقله إلى ما بعدها، وترك ما قبلها كالمسكوت عنه، بتركه غير محكوم عليه بشيء، نحو: غرد العصفور، بل البلبل. وفي الصفحة الآتية ما يزيد الأمر وضوحاً.

2 هذا هو التعليل الصحيح لوجوب الرفع. أما ما زاد عليه من أنه خبر مبتدأ محذوف، وأنه لا يصح العطف و... و... مما قيل بع ذلك - فهو تحليل وتعليل منطقي، ابتكره النحاة: لا يصح الحكم السابق، وضبط حدوده، منعاً للخطأ، وقد أحسنوا فيه، وإن لم يعرف العرب الأوائل شيئاً عنه.

ولجعلنا المعطوف بهما مفرداً ولم نلاحظ التقدير السابق لوجب أن يكون منصوباً ومنفيّاً، تبعاً للخبر المعطوف عليه؛ لأن المعطوف المفرد يشابه المعطوف عليه في حركات الإعراب، وفي النفي، والإثبات، والعامل فيهما واحد، وهنا يقع التعارض بين المعطوف عليه والمعطوف؛ فالأول مفي "بما" ومعمول لها. والثاني معمول لها أيضاً وموجب¹؛ وقوعه بعد: "لكن" أو: "بل". المسبوقين بنفي. و"ما" لا تعمل في الموجب، ومن هنا يجيء التعارض أيضاً؛ وهويقتضى بمنع العطف ولو كان عطف مفرد على مفرد²، ويقتضى بالرفع. والأحسن أن يكون رفعه خبراً لمبتدأ محذوف. ومما تقدم نعلم أن الكلام في حالة: "ا" لا يشتمل على عطف مطلقاً؛ فلا عاطف، ولا معطوف عليه، ولا حرف عطف³.

"ب" أما إن كان العطف لا يقتضى أن يكون المعطوف موجباً وإنما يقتضى أن يشابه المعطوف عليه في حركات إعرابه، ونفيه، وإثباته: كالواو والفاء ... فإنه يجوز في هذه الحالة نصب المعطوف ورفع، مثل: ما أنت

1 للسبب الموضح في رقم 1 من هامش الصفحة السابقة.

2 إذا كان خبر "ما" مجروراً بالباء الزائدة مثل: ما النجم بمظلم، لكن مضيء - أو بل مضيء - وجب الرفع أيضاً دون النصب والجـر، لقول النحاة: لا يصح الجر هنا عطفاً على لفظ الخبر المجرور بالباء الزائدة. ولا النصب، عطفاً على محله. وحجتهم أن الباء "عملت" الجر في المعطوف عليه، فهي العاملة أيضاً في المعطوف تبعاً لذلك، لأنه يشابه المعطوف عليه في حركات الإعراب، فالعام فيهما واحد، والمعطوف هنا موجب كما سبق. والباء لا تدخل على الموجب، وإنما تزداد بعد النفي.

وهذا كلام مردود، لأنه نظري فقط، يحتاج إلى سماع يؤيده، فوق أنهم يفتقرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل. وسجل النحاة هذا في مواضع متعددة، "كالذي في الصبان، ج2 باب: "الاستثناء" عند الكلام على تعذر البدل من اللفظ في الاستثناء التام غير الموجب. وكالذي في هـع الهوامع ج1 ص 215، وقد أشرنا لهذا في رقم 2 من هامش ص 594، ويجيء في ج 2 ص 311 م 81".

والواجب أن يرجعوا للكلام العربي، ويعرضوا لحالته، ثم يستنبطوا منه الحكم الواقع. ولا نعرف أنهم فعلوا. ولهذا نجيز الجر والنصب، وإن كان الرفع هو الأقوى.

3 وقد كان التعبير في أول الأمر بحرف العطف والمعطوف عليه تعبيراً مجازياً، روعي فيه الأصل والصورة الظاهرية التي تشبه صورة العطف، وإن كان الواقع والحقيقة أنه لا أثر العطف هنا.

قاسياً وعنيفاً على الضعيف، أو: "عنيف" بنصب كلمة: "عنيفاً"؛ لأنها معطوفة على خبر "ما" المنصوب. ويرفعها لأنها معطوفة على خبر "ما" باعتبار أصله الأول قبل مجيء "ما"؛ فقد كان خبراً مرفوعاً للمبتدأ¹. ويجسن الاختصار على الأول؛ ليكون الأسلوب مُتَّسِقاً مؤتلفاً² ...

وتلخيص ما تقدم في: "اوب" هو: أن رفع المعطوف جائز مع كل عاطف وأما نصبه فمقصود على بعض حروف العطف دون بعض آخر يقتضى إيجاب المعطوف مثل: لكن وبل² ...

1 وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

ورفع معطوف ولكن، أو: بيل ... من بعد منصوب بـ "ما" الزم حيث حل ومعنى البيت واضح بعد تقديره على الوجه التالي: الزم رفع معطوف ولكن أو بيل من بعد منصوب "بما" حيث وجد ذلك المنصوب. والمراد بمنصوب "ما": خبرها. و "من بعد منصوب"، جاز ومجورر متعلقان بكلمة 611.

.....

زيادة وتفصيل:

"إِنَّمَا عَرَضَ النِّحَاةُ لِلْعَطْفِ عَلَى خَبَرِ "مَا" دُونَ الْعَطْفِ عَلَى أَخْبَارٍ غَيْرِهَا مِنَ النَّوَاسِخِ الْآخَرَى الَّتِي لَا يَشْتَرِطُ فِيهَا عَدَمُ نَقْضِ النِّفَى، لِأَنَّ "مَا" يَشْتَرِطُ فِي عَمَلِهَا أَلَّا يَنْتَقِضَ نِفَى خَبَرِهَا. فَإِنْ انْتَقَضَ لَمْ تَعْمَلْ كَمَا سَبَقَ. وَالْحَرْفَانِ "لَكِنْ"، وَ"بَلْ" مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، يَنْقُضُ كُلُّ مَنَّهُمَا النِّفَى عَنِ الْمَعْطُوفِ بَعْدَهُ، وَيَجْعَلُهُ مُوجِباً، مَعَ أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ مَنفَى. وَلَمَّا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَى خَبَرِ "مَا" بِمَنْزِلَةِ خَبَرِهَا - وَجِبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْطُوفُ مَنفِياً كَالْخَبَرِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ لَكِي تَعْمَلَ فِيهِ "مَا" النَّصْبَ. غَيْرَ أَنَّ الْمَعْطُوفَ هُنَا مُوجِبٌ لَوُقُوعِهِ بَعْدَ "لَكِنْ"، أَوْ "بَلْ" فَالنِّفَى مَنقُوضٌ عَنْهُ، وَصَارَ مُوجِباً. وَلِهَذَا لَمْ يَصِحْ نَصْبُهُ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ - كَمَا قُلْنَا - وَ"مَا" لَا تَعْمَلُ فِي الْمَوْجِبِ.

وقياساً على ما سبق 1 يجرى هذا الحكم على كل ناسخ آخر، "مثل: إن - لا، وسيجئ الكلام عليهما" مما يشترط في إعماله ألا ينتقض النفي عن خبره فعند العطف على خبره ينطبق عليه الحكم السالف.

"ب" أنسب الآراء، أنه لا يجوز حذف "ما" الحجازية وحدها، أومع أحد معموليها، أومعهما. كما لا يجوز حذف معموليها ولا أحدهما. "ح" إذا دخلت همزة الاستفهام على "ما" الحجازية لم تغير شيئاً من أحكامها السابقة.

1 لم أر في الكتب المتداولة نصاً على هذا القياس، ولكنه الذي يساير الأصل العام الذي عرضه.

(600/1)

وأما الحرف الثاني:- "لا" فهو للنفي. وفريق من العرب - كالحجازيين - يُعْمِلُه عمل: "ليس" ويجعل النفي به منصباً مثلها على الزمن الحالى عند عدم قرينة تدل على زمن غير الحال 1. وفريق آخر - كالتميميين - يَهْمِلُه. تقول: لا معروفٌ ضائعاً، أو: لا معروفٌ "ضائعٌ"، بالإعمال أو الإهمال. وله في الحالتين الصدارة في جملته... 2. والمهم عند إعمالها هوفهم معناها، وإدراك أثرها المعنوى في الجملة، ليحسن استخدامها على الوجه الصحيح 1 وفيما يلي الإيضاح.

"أ" لا رجلٌ غائباً - تشتمل هذه الجملة على كلمة: "لا" النافية وبعدها اسم مفرد مرفوع، وبعده اسم منصوب. فما الذى تفيد هذه الجملة؟ تفيد هذه الجملة التى يكون فيها اسم: "لا" مفرداً - أى: غير مثنى وغير مجموع - احتمال أمرين: نفي الخبر "وهو: الغياب" عن رجل واحد، ونفي الغياب عن جنس الرجل كله؛ فرداً فرداً؛ فلا غياب لواحد أو أكثر.

ولوقلنا: لا رجلان غائبين، ولا رجالٌ غائبين - لكان الأمر محتملاً نفي الغياب عن اثنين فقط، أو عن جماعة فقط، ومحتملاً أيضاً نفي الغياب عن جنس الرجل كله؛ فرداً فرداً، أو عن جماعة فقط، ومحتملاً أيضاً نفي الغياب عن جنس الرجل كله؛ فرداً فرداً؛ بحيث لا يخلو واحد من الحكم عليه بعدم الغياب.

"ب" لا طائرٌ موجوداً - تفيد هذه الجملة التى يكون فيها اسم "لا" مفرداً أى: غير مثنى وغير مجموع - ما أفادته التى قبلها من احتمال أمرين؛ نفي وجود طائر واحد،

ونفى وجود جنس الطائر كله؛ فرداً فرداً؛ بحيث لا يخلو واحد من الحكم عليه بعدم الغياب.

"ب" لا طائرٌ موجوداً - تفيد هذه الجملة التي يكون فيها اسم "لا" مفرداً أى: غير مثنى وغير مجموع - ما أفادته التي قبلها من احتمال أمرين؛ نفي وجود طائر واحد، ونفي وجود جنس الطائر كله؛ فرداً فرداً؛ فلا وجود لطائر واحد، ولا أكثر. ولوقلنا: لا طائران موجودين، ولا طيورٌ موجودةٌ - لكان النفي إمّا واقعاً على طائرين فقط، وإما واقعاً على جماعة فقط، وإما على الجنس كله في صورتين -

"1، 1" إذا كانت مثل "ليس" في معناها وعملها أفادت نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي، إلا إن دلت قرينة على أن نفي معنى الخبر في زمن آخر - كما تقدم هنا، وفي رقم 1 من هامش ص 593 - وهذا إن كانت "لا عاملة عمل "ليس" فأما "لا" المهملة التي لا عمل لها في الجملة الاسمية - ولا في غيرها - فإنها من ناحية أثرها المعنوي في الجملة الاسمية - تشبه "لا" العاملة عمل "ليس" فهما في المعنى متشابهان، ولكنهما في الأعمال والإهمال مختلفان، فإحدهما تعمل والآخري لا تعمل. "راجع الصبان أول باب: "لا" النافية للجنس".

فإن كانت "لا" المهملة داخلة على جملة فعلية فعلها ماض فإنها تنفي معناه في زمنه الخاص به وإن دخلت على مضارع فإنها - في الرأي الراجح - تخلص زمنه للمستقبل، وتنفي معناه في هذا الزمن المستقبل. والبيان في رقم 3 من هامش ص 59 "ويلاحظ أن المهملة يصح دخولها على الجملة الاسمية والفعلية".

2 طبقاً للرأي الراجح - انظر رقم 2 من هامش ص 603.

(601/1)

واحدًا واحدًا؛ بحيث لا يخلو طائر من الحكم عليه بعدم الوجود.

مما سبق نعلم أن: "لا" النافية التي تعمل عمل: "كان" لا تدل على نفي الجنس كله فرد فرداً دلالة قاطعة لا تحتل معها أمراً آخر؛ وإنما تدل - دائماً - على احتمال أمرين¹، فإن كان اسمها مفرداً دلت على نفي الخبر عن فرد واحد، أو على نفيه عن كل فرد من الأفراد. وإن كان اسمها مثنى أو جمعاً دلت أيضاً على احتمال أمرين؛ إمّا نفي الخبر عن المثنى فقط، أو عن الجمع فقط، وإمّا نفيه عن كل فرد من أفراد الجنس. فدلالتها على

نفى الخبر تحتل هذا، وتحتل ذاك في كل حالة. وليست نصاً 2 في أمر واحد.
ومن أجل أنها تحتل نفى الخبر عن الفرد الواحد إذا كان اسمها مفرداً سميت: "لا" التي
لنفى الواحد، أو: "لا" التي لنفى الوحدة، أي: الواحد أيضاً.
والذين يعملونها يشترطون لذلك شروطاً خمسة 3.
أولها: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين 4؛ أو ما في حكم النكرة 5 مثل: لا مالٌ باقياً مع
التبذير. فإن كان أحدهما معرفة أو كلاهما - لم تعمل 4.

-
- 1 ما لم توجد قرينة تمنع الاحتمال، وتعين أحدهما وحده.
 - 2 إذا أردنا النص على أن النفي يقع على كل فرد من أفراد اسم "لا" أي: يقع على
أفراد الجنس واحداً واحداً، من غير احتمال آخر - أتينا بالحرف الذي يدل على ذلك
وهو: "لا" النافية للجنس، بشرط أن يكون اسمها مفرداً، لا مثني ولا جمعا، وهي من
أخوات "إن" تنصب مثلها الاسم وترفع الخبر. "وسيجيء الكلام مفصلاً عليها في بابها
الخاص، آخر هذا الجزء، ص 683"، فإن لم يكن اسمها مفرداً بأن كان مثني أو جمعا
كانت فيهما هي و "لا" العاملة عمل ليس - سواء، فيقع الاحتمال بين أن يكون الخبر
منفياً عن الاثنين فقط، أو عن الجماعة فقط، وأن يكون منفياً عن كل فرد من أفراد
الجنس. فالفرق بين نوعي "لا" العاملة إنما يتحقق حين يكون اسمها مفرداً، "انظر هامش
ص 685، حيث البيان".
 - 3 مع ملاحظة ما لا يصلح أن يدخل عليه الناسخ، "وقد سبق في رقم 1 من هامش
ص 543". ومنه: ألا يكون اسمها شبه جملة.
 - "4 و4" فلا يصح: لا السلاح مأمونا في يد الطائش. لا لاح المأمون في يد الطائش، لا
السلاح المأمون إذا كان في يد الطائش.... فمثل هذه تراكيب غير صحيحة، بسبب
إعمال "لا" مع فقدها شرطاً من شروط الإعمال، إلا عند الكوفيين، فإنهم لا يشترطونه،
وبمذهبهم قال المتنبي:
 - إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذي ... فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا
 - 5 يجوز أن يكون خبرها جملة فعلية أو شبه جملة، لأنهما يكونان في حكم النكرة -
"كما سبق في رقم 1 من هامش ص 48 وفي 1 من هامش ص 213 وفي 2 من هامش
ص 209..... -".

ثانيهما: عدم الفصل بينها وبين اسمها وهذا يستلزم الترتيب بين معموليها، فيجب تأخير الخبر، وكذلك تأخير معموله عن الاسم، كي لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل؛ نحو: لا حصن واقياً الظالم¹. ولا يصح أن يسبقها شيء من جملتها²....

ثالثها: ألا ينتقض النفي بإلا؛ تقول: لا سعى إلا مثمر، ولا يصح نصب الخبر³. رابعها: عدم تكرارها؛ فلا تعمل في مثل: لا، لا مسرع سباق. إذا كانت "لا" الثانية لإفادة نفي جديد⁴.

خامسها: ألا تكون نصاً في نفي الجنس⁵ - كما شرحنا - وإلا عملت عمل: "إن": تلك هي الشروط الحتمية لعمل "لا" وهي نفسها شروط لعمل "ما" مع زيادة شرطين في عمل "لا" وهما: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وألا تكون نصاً في نفي الجنس⁶. وحذف خبرها كثير في جيد الكلام؛ ومنه أن تقول للمريض: لا بأس؛ أي: لا بأس عليك. وفلان وديع لا شك. أي: لا شك في ذلك، أوفى وداعته....

1 فلا يصح: "لا واقيا حصن الظالم" لتقديم الخبر. ولا يصح: لا - الظالم - حصن واقيا، لتقديم معموله وحده. ولا يصح: لا - واقيا الظالم - حصن، لتقديمهما معا. إلا إن كان معمول الخبر شبه جملة فيجوز تقديمه وحده، نحو: لا - في العمل حازم مهما. ولا ساعة الجد عاقل متوانيا.

2 والصحيح أن "لا" بنوعيتها العاملة والمهملة، هي من حروف النفي التي لها الصدارة. "راجع الصبان في باب: "ظن وأخواتها"، عند الكلام على أدوات التعليق التي لها الصدارة". وسيجيء البيان في ج 2 ص 26 م 61.

3 ومن أثر هذا أنه إذا عطف على خبرها بالحرف، "لكن" أو: "بل" لم يجز العطف بالنصب ووجب رفع المعطوف، لما سبق بيانه في ص 597 وفي الزيادة ص 600.

4 فإن تكررت وكانت الثانية مفيدة لنفي جديد يزيل النفي السابق، وليس تأكيداً للأولى - فإنها لا تعمل، لأن نفي النفي إثبات، فتبتعد عن معناها الأساسي في مثل: "لا لا مكافح مسرور. وإن كانت الثانية تأكيداً للأولى - مع قلته وضعفه -، بسبب عدم الفاصل بينهما - جاز إعمالها: نحو: لا لا حاسد مستريحا. وقد عرفنا أن الذي يدل على أن الثانية للتوكيد أو لإفادة نفي جديد - هو: القرآن اللفظية أو المعنوية. ولا تنكر - في الأرجح - إلا مرة واحدة بحيث لا تشتمل الجملة منها على أكثر من اثنين "انظر رقم 1 من هامش ص 596 ففيه ما يتصل بهذا".

5 راجع "لا" النافية للجنس آخر هذا الجزء 683.

6 لم يذكر من شروط "لا" عدم وقوع: "إن" الزائدة بعدها كاشتراطه في "ما" لما هو معروف من عدم وقوع: "إن" الزائدة بد "لا".

(603/1)

"ملاحظة": لا يتغير شيء من الأحكام السالفة إذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" سواء أكان الاستفهام باقياً على حقيقته، أم خرج إلى معنى آخر كالتوبيخ. ز أو الإنكار ... ، مثل: ألا إحساناً للفقير من هذا الرجل الغني 1 البخيل ... أما الحرف الثالث: "إن" فهولنفي الزمن الحالى عند الإطلاق، وإعماله وإهماله سيان 2. ولكن الذين يعملونه يشترطون الشروط الخاصة بإعمال "ما" 3 النافية إلا الشرط الخاص بعدم وقوع "إن" الزائدة بعدها؛ إذ لا تقع "إن" الزائدة بعد "إن" النافية أيضاً؛ نحو: إن الذهب رخيصاً "بمعنى: ما الذهب رخيصاً" أو: إن الذهب رخيص. ففي المثال الأول تعرب "إن" حرف نفى ناسخ بمعنى: ما، وبعدها اسمها وخبرها. وفي المثال الثاني: "إن" حرف نفى مهمل، وبعده مبتدأ مرفوع، ثم خبره المرفوع 4. ومن أمثلة عما لها، قول الشاعر:

إن المرء بانقضاء حياته ... ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذلاً
وهى فى حالتى إعمالها وإهمالها لنفى الزمن الحالى، ما لم تقم قرينة على غيره. - كما تقدم -.

وأما الحرف الرابع: "لات" 5 فهولنفي الزمن الحالى عند

1 راجع الخضري ج1 باب: "لا النافية" للجنس عند بيت ابن مالك.

وأعط "لا" مع همزة استفهام ... ما تستحق دون الاستفهام
حيث صرح بأن دخول همزة الاستفهام على "لا" بنوعها لا يغير من أحكامها، على الوجه الآتي في م 59 ص 704.

2 إذا كانت عاملة وجب دخولها على جملة اسمية - كالشأن في النواسخ كلها - ولا يصح أنه يكون اسمها شبه جملة. أما إذا كانت مهملة فيجوز دخولها على الاسمية والفعلية، فمن أمثلة المهملة الداخلة على الاسمية قوله تعالى: {إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} ومن أمثلة الداخلة على الفعلية قوله تعالى: {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ} وقوله: {إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا} .

- 3 تقدمت شروطهما، في ص 594 - ويراعي في العطف على خبر "إن" ما سبق في العطف على خبر "ما" ص 597 والزيادة التي في ص 600.
- 4 ويجوز هنا ما يجوز في "ما" من صحة نقض النفي عن معمول الخبر، دون الخبر، نحو: ما أنت قارئاً كتبنا إلا النافعة.
- 5 يقول النحاة: إن أصلها "لا" ثم زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ، كالتاء في "ربت" و "ثمت". غير أن التاء مع "لات" متحركة بالفتح دائماً. وزيادتها تفيد مع تأنيث اللفظ توكيد النفي =

(604/1)

الإطلاق ويشترط لعملها 1:

"أ" الشروط الخاصة بعمل "ما" 2 إلا الشرط الخاص بعدم وقوع: "إن" الزائدة بعدها؛ إذ لا تقع "إن" الزائدة بعد: "لات".

"ب" ثلاثة شروط أخرى؛ هي: أن يكون اسمها وخبرها كلمتين داليتين على الزمان 3، وأن ي حذف أحدهما دائماً، والغالب أنه الاسم. وأن يكون المذكور منها نكرة؛ مثل: سهوتَ عن ميعادك، ولاتَ حينَ سهو. أى: ولاتَ الحينَ 4 حينَ سهو. وإعرابها: "لا" نافية؛ تعمل عمل: "ليس". التاء للتأنيث اللفظي 5 واسمها محذوف تقديره: الحينُ، أو: الوقت، أو: الزمن ... "حينَ" خبرها، منصوب بالفتحة الظاهرة، مضاف. "السهو" مضاف إليه مجرور. ومثل: تسرعتَ في الإجابة، ولاتَ حينَ تسرع. أى: وليس الحينُ حينَ تسرع، أوليس الوقت وقتَ تسرع. والإعراب كالسابق.

= وتقويته. هذا كلام النحاة ملخصاً من آراء متعددة لا يستريح العقل لواحد منها، ولا إلى أن التاء زيدت على كلمة: "لا".... لأن العرب الأوائل نطقوا بكلتا الكلمتين "لا، ولات" مستقلة، لم يذكروا أن إحداها أصل للأخرى، ولم يكن لهم علم بشيء مما اصطلاح عليه النحاة بعدهم، وبنوا عليه أحكامهم، فن الخير ترك الآراء التشعبة، والاقتصار على اعتبار: "لات" كلمة واحدة مبنية على الفتح، معناها: النفي، وعملها هو عمل "كان" وليس في هذا ما يسيء إلى اللغة في تركيب كلماتها، ولا ضبط حروفها، ولا أداء معانيها على الوجه الصحيح المأثور الذي يجب الحرص عليه وحده أشد الحرص، ولا سيما إذا كان في إتباعه تيسير ومسايرة للعقل والواقع. وقد آن الوقت

للتحرر من تلك الآراء الجدلية التي لا حاجة إليها اليوم.

1 مع ملاحظة ما لا يصح أن يدخل عليه الناسخ - وقد سبق بيانه في رقم 1 من هامش ص 544 ورددنا أن اسم الناسخ - مهما اختلفت أنواع النواسخ - لا يكون شبه جملة.

2 وقد سبقت، في ص 594 - ويراعي في العطف على خبرها ما سبق في العطف على خبر "ما" ص 595 وفي الزيادة ص 600.

3 مثل كلمة: "حين" - وهي أكثر الكلمات الزمنية التي استعملها العرب معمولة للحرف: "لات" ومثل: "ساعة" و "أوان" و "وقت" وغيرها مما يدل على الزمن.

4 قالوا: كلمة: "الحين" هنا معرفة "مع أن: "لات" لا تعمل إلا في النكرات" لأن المنفي في المثال هو "حين" معين، معروف، وهو الذي سها فيه المخاطب، فالتقدير: لات حين سهوك حين سهو: أي: ليس زمن سهوك زمن سهو: بمعنى: أن زمن سهوك لا يصح ولا يصلح أن يكون زمن سهو. فاشتراط التنكير في معموليها معا - كما ينص عليه أكثر النحاة - إنما يتحقق في التركيب اللفظي الذي يشتمل على الم معمولين مذكورين فيه صراحة، أما في التقدير فلا يشترط ذلك "كما في تقدير المثال السابق".

وخير من هذا كله أن يكون الشرط هو: تنكير ما يذكر صريحا من معمولين، وهذه عبارة بعض النحاة الأقدمين، وترجحنا من الجدل الذي لا داعي له، ومن تحقق الشرط في التركيب اللفظي، دون التقديري، وأمثاله هذا....

5 أو: لات - كلها - حرف نفى مبني على الفتح لا محل له، وهذا أحسن ... اعتمادا على ما تقدم في رقم 5 من هامش الصفحة السابقة.

(605/1)

.....

زيادة وتفصيل:

"ا" وردت "لات" في بعض الكلام العربي القديم مهملة لا عمل بها؛ فهي متجردة للنفي المحض. ومنه قول الشاعر:

تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْنَافَهُمْ ... وَتَوَلَّوْا، لَاتَ لَمْ يُغْنِ الْفِرَارُ

فهى هنا حرف نفى محض¹، مؤكد بحرف نفى آخر من معناه، هو: "لم" وهذا الاستعمال

مقصود على السماع لا يجوز اليوم محاكاته. وإنما عرضناه لنفهم نظائره في الكلام القديم حين تمر بنا، ومنه قول القائل:

هَتَّى عليكِ للهفةٍ من خائفٍ ... يَبغى جوارك حينَ لاتٍ مجيرُ

فهى حرف نفى مهمل². "ومجير" فاعل لفعل محذوف أو مبتدأ خبره محذوف.

"ب" حكم العطف على خبر: "لات" نفسه كحكم العطف على خبر "ما". وقد تقدم "في ص 540 و 543" فيتعين الرفع إن كان حرف العطف يقتضى إيجاب ما بعده، "مثل: لكنْ وبل"، تقول: سئمت ولات حينَ سامة، بل حينَ صبر، أولكن حينَ صبر. فإن كان حرف العطف لا يقتضى إيجاب ما بعده "كالواو" جاز النصب والرفع، تقول: رغبت في الراحة أياماً، ولات حين راحة، وحينَ استجمام، بنصب كلمة "حين" المعطوفة أورفعها.

"ح" من أسماء الإشارة: "هنا" وهى فى أصلها ظرف مكان كما عرفنا فى باب أسماء الإشارة³. وقد وقعت فى الكلام العربى القديم بعد كلمة: "لات" كقول القائل: "حَنَّتْ نَوَارُ ولات هَنَّا حَنَّتْ⁴" ... وخير ما يقال فى إعرابها: إن: "لات" حرف نفى مهمل "أى: لا عمل له" و"هنا" اسم إشارة للمكان، منصوب على الظرفية، خبر مقدم "حنت" حن: فعل ماضٍ، قبله "أن" مقدرة. والتاء للتأنيث، والفاعل مستتر تقديره: هى. والمصدر المؤول من الفعل والفاعل و"أن" المقدرة قبل "نت" فى محل رفع مبتدأ مؤخر. وخبره اسم الإشارة الظرف المتقدم: "هنا". وهذا أسلوب يحسن الوقوف فيه عند السماع، والبعد عن محاكاته.

1 لدخولها على جملة فعلية. فليس اسم ولا خبر.

2 لأن معموليها ليسا دالين على الزمان.

3 ص 338.

4 عرضنا لهذا الشاهد وإتمام البيت فى ص 338 وذكرنا هنا بعض الآراء، ومنها الرأى القائل إن: "هنا" قد تكون ظرف زمان.

الأخبار منفية؛ "فلا تزداد في أخبار "ما زال" وأخواتها الثلاثة؛ لأن أخبارها موجبة" وأن الغرض من تلك الزيادة هو تأكيد النفي وتقويته، كما عرفنا.

ومن تلك المواضع: خبر "ليس"2؛ ويكثر فيه زيادة الباء؛ نحو: ليس الحازم بمتواكل. فالباء زائدة، "ومتواكل" مجرورة بها في محل نصب خبر "ليس". ومنها: "ما" العاملة والمهملة، فيكثر في خبرها المنفى زيادة الباء؛ نحو: ما العربي ببخيل، وما العربي بحياب الشدائد. وأصل الكلام ما العربي بخيلاً. ما العربي هياباً، فالباء حرف جر زائد، وما بعدها مجرور في محل نصب خبر: "ما" إن كانت عاملة، أوفى محل رفع خبر المبتدأ، إن كانت: "ما" مهملة3. ومن الأمثلة، قوله تعالى: {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} ، وقول الشاعر:

أَقْصِرْ - فَوَادِي - فما الذكري بِنَافَعَةٍ ... ولا بشافعةٍ في ردِّ ما كانا
وقد تزداد أحياناً بعد خبر: "لا" العاملة4، نحو: لا جاة بخالد. ولا سلطاناً

-
- 1 في ص 590 وما بعدها، إيضاح مناسب لبعض مواضع زيادة الباء، وسبب الزيادة، وأنها قد تزداد في الاسم إذا توسط الخبر بينه وبين الناسخ.
 - 2 في ص 591 بشرط ألا تكون أداة استثناء، وألا ينتقض النفي "بالا". فإن كانت أداة استثناء فهي بمعنى: "إلا" فلا يزداد في خبرها الباء. ومثلها "لا يكون" أداة الاستثناء - كما سبق في رقم 3 من هامش ص 560 -.
 - 3 بشرط ألا يكون إهمالها بسبب نقض النفي في خبرها، فإن كان بسببه لم تدخل عليه الباء الزائدة، لأن الكلام يصير مع نقض النفي موجبا، فلا يصح زيادة الباء في مثل: ما أنت إلا ناصح.
- وهناك شرط آخر لزيادة "الباء" في خبر "ما"، هو: أن يكون الخبر من الألفاظ التي تقبل الإيجاب والتي لا يقتصر استعمالها على المعاني المنفية، فلا تزداد "الباء" في كلمة: أحد، وعريب وديار، في نحو: ما مثلك أحد.... فلا بد لزيادة الباء في خبر "ما" من تحقيق الشرطين السابقين. "انظر ص 590 و 591" وهامشهما.
- هذا والذي يدل على أن زيادة "الباء" هي في خبر العاملة أو المهملة ما يكون للخبر من توابع، فإن ضبط التابع بغير الجريدل على نوع الخبر. وأنه خبر للعاملة أو للمهملة.
- 4 سواء أكانت عاملة عمل "ليس" أم عاملة عمل "إن".

بدائم. وأصل الكلام: لا جاء خالداً، ولا سلطاناً دائماً. "والإعراب كالسابق" ...
وقد تقدم أنها تزداد في خبر المضارع من "كان"، بشرط أن يكون منفياً بحرف النفي: "لم"؛
نحو: كلمتني فلم أكنُ بمشغول عنك، ولم أكنُ بمنصرف عن حديثك. أي: لم أكن
مشغولاً عنك، ولم أكن منصرفاً عن حديثك. فالباء حرف جر زائد، وما بعدها مجرور بها
في محل نصب: خبر "أكن". وأنها قد تزداد أيضاً في المفعول الثاني من مفعولي: "ظن
وأخواتها"، نحو: ما ظننت المؤمن بجهان.
أما زيادتها في بقية الأفعال والحروف الناسخة، أوفى خبر المبتدأ، أوفى غير ما سبق -
فمقصود على السماع.

1 في رقم 2 من هامش ص 592.

2 ما عدا "لا يكون" الاستثنائية لأن الباء لا تزداد في خبرها، ولأنها لا بد أن تكون
للغائب وقبلها: "لا" النافية.

3 يقول ابن مالك في كل ما سبق من زيادة الباء ومن الكلام على: "لا - ولات" ما
يأتي باختصار: "وقد الكلام على زيادة الباء قبل أن يتكلم على - ولات"، وكان
الواجب التأخير عنهما".

وبعد: "ما" و "ليس" جر "البا" الخبر ... وبعد: "لا" ونفي: "كان" قد يجز
أي: جرت "الباء" الخبر بعد: "ما": "ليس". ثم قال: وقد يجز الخبر بعد "لا" التي هي
من أخوات "ليس" وبعد: "كان" المنفية، لأن نفيها ينصب على خبرها "بشرط أنها غير
الاستثنائية" كما شرحنا - ثم قال:

في النكرات أعملت كليس: "لا" ... وقد تلي: "لات" و "إن" ذا العملا
أي: أعملت: "ولا" في النكرات عمل "ليس" فترفع الاسم وتنصب الخبر، بشرط أن
يكونا نكرتين معاً. ثم قال: وقد تتولى "لات" و "إن" هذا العمل فيرفع كل منهما
الاسم، ينصب الخبر، ولم يذكر شروطاً ثم عاد فقال:

ومما للات في سوى حين عمل ... وحذف ذي الرفع فشا. والعكس قل
يريد: أن "لات" لا تعمل في سوى "الحين" أي: الزمن، فلا بد أن يكون اسمها وخبرها
لفظين دالين على الزمن، ولا بد من حذف أحدهما. كما عرفنا. ولكن حذف الاسم
صاحب الرفع هو الفاشي، أي: الشائع، والعكس قليل، وهو حذف الخبر، وبقاء
الاسم.

زيادة وتفصيل:

يتردد في مواطن مختلفة من كتب النحو ما يسمى؛ "العطف على التوهم"؛ وهونوع يجب الفرار من محاكاته¹ - قدر الاستطاعة - ولتوضيحه نسوق المثالين التاليين: "أ" "ليس المؤمن متأخراً عن إغاثة الملهوف". فكلمة: "متأخراً" خبر "ليس"، وهو منصوب. ويجوز - كما عرفنا² - أن تراد بـ "الجر" في أول الخبر؛ فنقول: "ليس المؤمن بمتأخر عن إغاثة الملهوف"؛ فتكون كلمة: "متأخر" في الظاهر مجرورة بالباء الزائدة، لكنها في التقدير في محل نصب، لأنها خبر "ليس".

فإذا عطفنا على الخبر المجرور بالباء الزائدة كلمة أخرى، بأن قلنا: ليس المؤمن بمتأخر وقاعد عن إغاثة الملهوف - فإنه يجوز في المعطوف - وهو كلمة: "قاعد" مثلاً - الجر تبعاً للمعطوف عليه المجرور في اللفظ، كما يجوز نصبه، تبعاً للمعطوف عليه المنصوب محلاً، لأنه خبر "ليس". فالمعطوف في المثال السابق يجوز نصبه تبعاً لمحل الخبر، كما يجوز جره تبعاً للفظ الخبر المجرور بالباء الزائدة المذكورة في الجملة، والتي يجوز زيادتها في مثل هذا الخبر.

لكن إذا خلا الخبر منها فكيف نضبط المعطوف عليه؟ أيجوز النصب والجر مع عدم وجودها كما كانا جائزين عند وجودها؟ يقول أكثر النحاة: نعم. ففي المثال السابق يصح أن نقول: ليس المؤمن متأخراً وقاعداً عن إغاثة الملهوف. أو: ليس المؤمن متأخراً وقاعد... بنصب كلمة: "قاعد" أو جرها؛ فالنصب لأنها معطوفة على الخبر المنصوب مباشرة؛ ولا عيب في هذا. والجر لأنها معطوفة على خبر منصوب في التقدير؛ على تخيل وتوهم أنه مجرور بالباء الزائدة؛ فكأن المتكلم قد تخيل وجود الباء الزائدة مع أنها غير موجودة بالفعل. وتوهم أنها ظاهرة في أول الخبر؛ - ولذا يسمونه: "العطف على التوهم" - مع أن

1 سيجيء نوع منه - "في ج4 باب النواصب ص 337 م 149، عند الكلام على فاء السببية، وكذلك في باب: "العطف" ج3 ص 636 م 122 - يقتضيه وضوح الكلام، واستقامة معناه، مع تقدير "أن" المضمرة وجوباً.

2 في ص 605.

مع أن توهمه غير صحيح. ومن العجب أن يتوهم ويتخيل ما لا وجود له، ويبني عليه آثاراً. وهذا أمر يجب الفرار منه - كما قلنا -؛ لما فيه من البعد، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية، لا خير فيها. فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن تقتصر عليه في الوارد، ونحصر أمره في المسموع من تلك الأساليب، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس، إذ لا ضرورة تلجئنا إلى محاكاته. وهذا الرأي السديد لبعض النحاة الأقدمين¹ تستريح النفس إليه وحده، ولا فرق فيه بين العطف على خبر "ليس" أو "ما" أو غيرهما من الأخبار التي تزداد في أولها الباء جوازاً²... مثال آخر:

ما المحسن مناناً بإحسانه. كلمة: "مناناً" - خبر "ما" منصوبة، ويجوز أن تزداد "باء" الجر في خبر: "ما" الحجازية على الوجه المشروح في زيادتها - فيقال: ما المحسن بمنان بإحسانه. فتكون كلمة: "منان" مجرورة في الظاهر بالباء الزائدة، ومنصوبة المحل، لأنها خبر "ما"؛ فإذا عطفنا على هذا الخبر المجرور كلمة أخرى³، جاز في المعطوف إما الجر تبعاً للخبر المجرور لفظه، وإما النصب أيضاً تبعاً للخبر المنصوب محله؛ فيقال ما لا محسن بمنان وذاكراً إحسانه أو: "ذاكراً" إحسانه؛ بجر كلمة: "ذاكراً"، أو نصبها.

1 وقد تردد في مراجع وأبواب مختلفة، منها شرح الأشموني، آخر باب: "حروف الجر"، ومنها كتاب: "تنزيل الآيات"، شرح شواهد الكشاف، ص 16 عند بيت الشاعر: مشائيم، ليسوا مصلحين عشيرة... ولا ناعب إلا يبين غرابها حيث عطف: "ناعب" بالجر على: "مصلحين: يتوهم إن المعطوف عليه مجرور بالباء، وأن التقدير بمصلحين. وأيضاً ورد هذا البيت ومعه آخر في "الكامل للمبرد" ج 1 ص 279 للاستشهاد بكل منهما على الحكم السالف.

2 والكلام على هذا النوع من الجر يذكرنا نوعاً آخر من الجر يجب التشدد في إهماله، وفي ترك استعماله، والاقتصار فيه على المسموع وحده، لوضوح فساده وإفساده، هو: "الجر بالمجاورة". وسيجيء تفصيل الكلام عليه "في ج 2 ص 401 م 89" باب: حروف

الجر " وفي ج 3 ص 8م 93 باب الإضافة".
3 وكان حرف العطف غير: "لكن" و "بل" ... "راجع ص 597 السابقة....".

(610/1)

فإذا لم تكن "باء" الجر الزائدة المذكورة في أول الخبر فكيف نضبط المعطوف؟ يقول أكثر النحاة: إن العسطف عند عدم وجود باء الجر الزائدة في الخبر كالعطف مع وجودها، فيجوز النصب في المعطوف تبعاً للنصب اللفظي في الخبر المعطوف عليه؛ كما يجوز الجر في المعطوف تبعاً لتوهمهم الجر في الخبر المعطوف عليه، وافترضهم أن ذلك الخبر مجرور بالباء الزائدة؛ مع أنها غير موجودة، في الكلام.

وهوتوهم لا يصح الالتفات إليه اليوم، ولا الأخذ بما يرتبونه عليه ... لما أوضحناه. ويتساوى في هذا خبر "ليس" وخبر "ما" وغيرهما من الأخبار التي يجوز في أولها زيادة باء الجر.

"ب" إذا وقع بعد خبر "ليس" وخبر "ما" - مشتق معطوف، فكيف نضبطه؟ لهذا صور يعيننا منها ما 1 يأتي:

أولاً: أن يكون المشتق المعطوف على خبرها وصفاً 2 عاملاً وبعده اسم مرفوع، سبى 3 له، نحو: "ليس المستعمر أميناً، ولا صادقاً وعدّه" أو: "ما المستعمر أميناً ولا صادقاً وعدّه". فيجوز في الوصف المعطوف وهو كلمة: "صادق" ما يجوز فيه لو كان غير رافع اسماً بعده؛ وعلى هذا يصح في كلمة: "صادق" النصب بعطفها على الخبر المنصوب مباشرة وهو كلمة: "أميناً" كما يصح فيها الجر عطفاً على الخبر المجرور على حسب توهم النحاة أن الخبر مجرور بباء زائدة غير ظاهرة في اللفظ ... وهوتوهم وتخيّل سبق رفضه في: "أ" أما الاسم السبى المرفوع بعد الوصف المعطوف فيعرب في الحالة السالفة فاعلاً له "وقد يعرب أحياناً نائب فاعل في جملة أخرى إذا كان الوصف الرافع له اسم مفعول". وفي المثال السابق بصورتيه يلتزم الوصف الأفراد فلا يثنى ولا يجمع - في رأى أكثر النحاة -.

ويصح أن يكون الوصف مرفوعاً مبتدأ - لا معطوفاً - وأن يكون السبى 4 بعده

1 مع ملاحظة الصور التي سبقت في ص 597.

2 أي اسما مشتقا.

3 و"3 السبي هنا: ما له صلة وارتباط بالوصف، كقاربة، أو صداقة، أو عمل، أو شيء متصل به. ويربط بينهما الضمير ونحوه مما يعود على ذلك الوصف.

4 والعطف في المثال السابق بصورتيه عطف مفرد على مفرد.

(611/1)

.....

مرفوعاً به يغني عن الخبر "سواء أكان المرفوع فاعلاً أو نائب فاعل"، وفي هذه الصورة يلتزم الوصف الأفراد أيضاً. ويكون الوصف مع مرفوعه معطوفاً على الجملة قبله 1. ويصح أن يكون السبي مبتدأ متأخراً والوصف خبراً مرفوعاً متقدماً - لا معطوفاً وفي هذه الحالة يتطابقان؛ إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً، وتأنيثاً؛ نحو: ليس على مهمل ولا مقصّر أخوه - ليس على مهمل ولا مقصّران أخواه - ليس على مهمل ولا مقصرون إخوانه 2 ... - وكذلك لو كان الناسخ "ما" بدلاً من "ليس".

ثانياً: أن يكون المعطوف وصفاً أيضاً وقبله: "ليس" ومعمولها ولكن بعده اسم أجنبي 3. فيعطف الأجنبي على اسمها، ويرفع مثله. ويعطف الوصف على خبرها، وينصب مثله، تقول ليس محمود حاضراً، ولا غائباً 4 حامد، فكلمة: "حامد" معطوفة على الاسم: "محمود" مرفوعة مثله. وكلمة "غائباً" معطوفة على الخبر "حاضر" منصوبة مثله.

فإن كان خبر "ليس" مجروراً بالباء الزائدة جاز أيضاً جر الوصف؛ تقول: ليس محمود بحاضر، ولا غائب حامد؛ بجر كلمة: "غائب" لأنها معطوفة على الخبر المجرور لفظه بالياء الزائدة؛ ويجوز في الحالتين السالفتين رفع الأجنبي

1 والعطف على هذا الإعراب عطف جملة على جملة.

2 ويتعين العطف في هذه الصورة، وأن يكون عطف جملة على جملة.

3 أي: ليس سببياً. وقد سبق شرح السبي "في رقم 3 ص 611".

4 في هذا المثال معطوفان، ومعطوفان عليهما، وحرف عطف واحد، هو: الواو، وهذا

المثال يصلح أن يكون إما عطف جملة على جملة - أي: ليس محمود حاضر وليس حامد غائب. وإما: عطف مفردين بالواو على نظيرين لهما سابقين، فتكون كلمة: "غائب" معطوفة بالواو على كلمة: "حاضر" وكذلك كلمة: "حامد" معطوفة بالواو أيضا على كلمة، "محمود"، ومن اختصاص الواو أن تعطف معطوفين بالصورة السابقة. لكن من أي أنواع العطف هذا؟ أعطف مفرد على مفرد أم جملة على جملة؟ قولان، سنوضح أمرهما والصواب منهما في باب العطف - ج3 - والمناسب هنا أن العطف عطف جملة على جملة....

(612/1)

على أنه مبتدأ، خبره الوصف المتقدم؛ فيتطابقان. وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى.

ثالثاً: أن يكون المعطوف وصفاً قبله "ما" ومعمولاًها؛ وبعده اسم أجنبي؛ فيجب رفع الوصف الواقع بعد خبرها؛ سواء أكان خبرها منصوباً، أم مجروراً بالباء الزائدة؛ نحو: ما محمود حاضراً ولا غائباً حامداً¹. أو: ما محمود بحاضر ولا غائباً حامداً¹. أو: ما محمود بحاضر ولا غائب حامد.

1 السبب الحقيقي هو أن أساليب العرب الفصحاء جرت على هذا. لكن النحاة يذكرون السبب النحوي أن خبر: "ما" لا يتقدم على اسمها. فكذلك خبر ما عطف على اسمها. لأن كلمة "حامد" معطوفة على: "محمود" التي هي اسم "ما" فكأن كلمة: "حامد" بمنزلة اسم: "ما" بسبب أنها معطوفة على الاسم، وكلمة "غائب" معطوفة على كلمة: "حاضر" التي هي خبر "ما"، فكأنها بمنزلة خبر "ما" بسبب ذلك العطف. وقد تقدم ما هو بمنزلة الخبر على الاسم فلا تعمل فيه: "ما".، لفقد الترتيب. فالأحسن في إعراب الوصف في هذه الحالة الحالة أن يكون خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها، فالعطف عطف جمل.

(613/1)

المسألة الخمسون: أفعال المقاربة، وأفعال الشروع، وأفعال الرجاء ... 1

أفعال المقاربة - معناها:

في جملة مثل: "الماء يغلي"، يفهم السامع بسبب وجود الفعل المضارع: أن الماء في حالة غليان الآن 2، أو: أنه سيكون كذلك في المستقبل 3. فإذا قلنا: "كاد الماء يغلي" - اختلف المعنى تماماً؛ إذ نفهم أمرين، أن الماء اقترب من الغليان اقتراباً كبيراً، وأنه لم يغل بالفعل، أى: أنه في حالة إن استمرت زمناً قليلاً فسيغلي. والسبب في اختلاف المعنى الثاني عن الأول هو وجود الفعل: "كاد" في الجملة الثانية، مع أنه ماضٍ 4. وكذلك الشأن: في: "القطار يتأخر" إذ نفهم من الجملة أن القطار يباشر التأخر الآن، أو في المستقبل. فإذا قلنا: "كاد القطار يتأخر ... " تغير المعنى، وفهمنا أمرين؛ أنه اقترب من التأخر جداً، وأنه - بالرغم من ذلك - لم يتأخر في الواقع. أى: أنه في حالة، إن طال زمنها قليلاً يقع في التأخر. والسبب في اختلاف المعنى الثاني عن الأول وجود الفعل الماضي: "كاد".

ومثل ما سبق: "الكأس تتدفق ماء" فالمعنى: أن الماء يفيض منها الآن، أو مستقبلاً. فإذا قلنا: "كادت الكأس تفيض ماء" تغير المعنى، وانحصر في

1 هذا أحد أبواب النواسخ، وقد عرفنا أن اسم الناسخ لا يكون شبه جملة.

2 أي: وقت الكلام، وهو: الزمن الحالي.

3 هو الزمن الذي بعد الكلام.

4 يلاحظ هنا أن المضارع في خبرها ينقلب زمنه قريباً جداً من الحال - "كما سبق في

ص 57 وسيجيء في رقم 7 من هامش ص 615" - كما أن زمنها الماضي ينقلب

ماضياً قريباً من الحال، ليتوافق زمن الفعل مع زمن خبره، فإذا قلت: كاد المطر ينزل،

فالمراد قرب زمن نزوله من الحال، وأنه لم ينزل فعلاً. وقد يكون الزمن: "كاد" وفي

خبرها مقصورياً على الماضي وحده، أو على المستقبل، حين تقوم القرينة القاطعة على أن

المراد المقاربة فيما مضى، أو فيما يستقبل، مثل: كاد القطار يتأخر أمس - يكاد

المريض يغادر المستشفى غداً.

"راجع في كل ما سبق ج 7 ص 115 من شرح المفصل: الأفعال المقاربة".

أنها اقترنت كثيراً من التدفق، وأنها لم تتدفق بالفعل، وهذا التغير بسبب وجود الفعل الماضي: "كاد".

ومن الأمثلة السابقة - وأشباهاها - يتبين أن الفعل: الماضي "كاد" يؤدي في جملته معنى خاصاً، هو الدلالة على التقارب بين زمن وقوع الخبر والاسم¹، تقارباً كبيراً مجرداً؛ "أى: لا ملابسة² فيه، ولا اتصال". ومن أجل ذلك سميت "كاد" 3 فعل: "مقاربة". ولها إخوة تشاركها في تأدية هذا المعنى. ومن أشهر أخواتها - كَرَب - أوْشَكَ... 4 - مثل: كَرَبَ الليلُ ينقضي - أوْشَكَ الصبح يقبل، بمعنى: "كاد" فيهما. وكلها بمعنى: "قَرُب". عملها:

أفعال المقاربة أفعال ناقصة "أى: ناسخة" ترفع المبتدأ⁵ اسماً لها، وتنصب الخبر⁶، فلا ترفع فاعلاً، ولا تنصب مفعولاً ما دامت ناسخة⁶، فهي من أخوات "كان". غير أن الخبر في أفعال المقاربة لا بد أن يشتمل على:

"1" فعل مضارع⁷، ومرفوعه "من فاعل، أو نائبه ... " ضميرٌ في الغالب.

1 هما هنا: اسمها وخبرها وسنعرّفهما. فهذه الأفعال جاءت لتفيد قرب زمن وقوع الخبر من الاسم قريباً كبيراً - وقد يقع الخبر أولاً يقع، بل قد يستحيل وقوعه، نحو قوله تعالى: {يكاد زيتها يضيء....}

2 أي: أن كلا منهما يظل منفصلاً عن الآخر، لا يخالطه، ولا يتصل به فعلاً، ولا يندمج فيه مباشرة.

3 التي مضارعها: "يكاد"، لا التي مضارعها: يكيد، بمعنى يمكر ويسيء.

4 ونها: "الم" وقد ورد في الأثر: "لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره". ومنها "أولى".... ولا داعي لاستعمال الغريب من أفعال هذا الباب من غير حاجة، بالرغم من جواز استعماله.

5 ولهذا لا يكون اسمها شبه جملة - كما سبق - لأن المبتدأ لا يكون شبه جملة.

"6 و6" مع ملاحظة أنها لا تدخل على الأشياء التي لا تدخل عليها النواسخ - وقد سبق بيّانها في رقم 1 من هامش ص 544 - وأن الأخبار في هذا الباب كله بأنواعه المختلفة يشترط فيها ما يشترط في كل أخبار النواسخ "مما أشرنا له في ص 546 وبيانه التفصيلي في باب: "المبتدأ والخبر" هامش 443" والتنبيه. إلى الملاحظة التي في هامش ص 480 خاصة بأن "أفعال الرجاء" وبعض أفعال المقاربة يصح أن يقع المعنى فيها خبراً عن الجثة، طبقاً للبيان الذي في رقم 1 من الهامش التالي.

7 يكون زمن هذا المضارع ماضياً قريباً من الحالي عند استعمال "كاد" أو إحدى

أخواتها بلفظ الماضي - كما سبق في رقم 4 من هامش ص 614 -، فهو مضارع في اللفظ وفي الإعراب، ماض قريب من الحال في الزمن، مثلها، لأن المضارع الواقع مع مرفوعه في خبر كاد الماضية أو إحدى أخواتها يكون زمنه مثلها، كما سبق - بالرغم من إعرابه فعلاً مضارعاً.

(615/1)

"2" وأن يكون هذا المضارع مسبوقاً بأن المصدرية "1" مع الفعل: "أَوْشَكَ" وغير مسبوق بها مع الفعل: "كاد" أو: "كَرَبَ"، نحو: أَوْشَكَ المطر أن ينقطع، وكاد الجو يعتدل، وَكَرَبَ الهواءُ يطيب. ويجوز - قليلاً - العكس، فيتجرد خبر: "أَوْشَكَ"، من "أن" ويقتزن بها خبر "كاد" و"كرب"، ولكن الأول هوالشائع في الأساليب العالية التي يحسن الاختصار على محاكاتها. ومن النادر أن يكون الخبر غير جملة مضارعية. ولا يصح محاكاة هذا النادر، بل يجب الوقوف فيه عند المسموع 2. وعمل أفعال المقاربة ليس مقصوراً على الماضي منها: بل ينطبق عليه وعلى ما يوجد

1 نترك للنحاة اختلافهم في نوع "أن" الداخلة في أخبار هذا الباب كله "كأخبار أفعال المقاربة هذه، وأفعال الرجاء ص 612" فأكثرهم يميل إلى أنها حرف نصب غير مصدري وأن فائدته تخلص المضارع للزمن المستقبل، دون زمن آخر، ويرفضون أن تكون مصدرية، بحجة أنها لو كانت مصدرية لوجب أن تسبك مع الجملة المضارعية بعدها بمصدر مؤول يكون خبراً للناسخ، فيترب على ذلك الإخبار بالمعنى عن الجنة، وهو ممنوع - غالباً - . ففي مثل: عسى محمود أن يجود، يقع المصدر المؤول من أن والمضارع وفاعله خبر "عسى" في محل نصب، فيكون التقدير: عسى محمود جوده. فيقع "جود" - وهو أمر معنوي - خبراً عن "عسى" وهو في الحق خبر عن محمود، لأن اسم عسى وخبرها أصلهما المبتدأ والخبر، ولا يجوز أن يكون المبتدأ جثة وخبره امراً معنوياً - غالباً - ولا يبيح ذلك ناسخاً قبلها.

وقال فريق آخر: لا مانع من اعتبار "أن" الداخلة في أخبار هذا الباب هي الناصبة المصدرية، والمصدر النسبك منها ومن المضارع مع فاعله - هو خبر الناسخ، إما على سبيل المبالغة، وإما على تقدير مضاف قبله، أو قبل اسم الناسخ، فيكون التقدير في المثال السابق: عسى محمود صاحب جوده، أو عسى حال محمود جوده ...

هذا كلام السابقين. وخير منه أن تكون "مصدرية ناصبة ويغترف في هذا الباب كله الإخبار بالمعنى عن الجثة، فنستريح من تكلف التأويلات البصرية السالفة، كما نستريح من تكلف التأويلات الكوفية التي تجعل المصدر المؤول بدل اشتغال من الاسم المرفوع السابق، ويجعلون: "عسى" فعلا تاما معناه: "التوقع". ففي مثل: عسى على أن يحضر.... يكون التقدير: عسى على حضوره، أي: يتوقع على حضوره، ويكون الغرض من "البدل" هو التفصيل بعد الإبهام الداعي للتشويق. والذي يعيننا من هذا كله هو أن التعبير السالف صحيح، لا ضعف في استعماله ومحركاته، ولا يعيننا بعد هذا نوع التأويل الذي يأخذ به فريق دون الآخر. "ولهذا إشارة في رقم 1 من هامش ص 636".

2 ومنه قوله الشاعر:

فأبت إلى "فهم" وما كدت آيبا ... وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
"أبت" رجعت "فهم": اسم قبيلة: "تصفر" أي: تخلص من كل شيء فيها.... والنادر المسموع هو مجيئه مفردا. أما غيره وهو: "الجملة الماضية، أو الاسمية أو شبه الجملة - فلم يسمع عن العرب

(616/1)

المشتقات الأخرى، وهي محدودة؛ أشهرها ثلاثة؛ مضارع للفعل: "كاد"، ومضارع للفعل: "أوشك"، واسم فاعل له، نحو: يكاد العلم يكشف أسرار الكواكب - يوشك القمر أن يتكشف للعلماء - أنت موشك أن تنتهي إلى خير.

والأكثر أن تستعمل "كاد" و"كرب" ناسختين². أما "أوشك" فيجوز أن تقع تامة؛ بشرط أن تُسند إلى "أن" والفعل المضارع الذي فاعله "أومرفوعه" ضمير مستتر: نحو: القويّ أوشك أن يتعب؛ فالمصدر المؤول من "أن" والفعل المضارع وفاعله في محل رفع فاعل "أوشك" التامة³. ومثله قول الشاعر:

إذا المجد الرفيع تواكلته⁴ ... بناء السوء أوشك أن يضيعا⁵

وهي في حالة تمامها تلزم صورة واحدة لا تتغير، مهما تغير الاسم السابق عليها فلا يتصل بآخرها ضمير رفع مستتر أوبارز: تقول: القويان أوشك أن يتعبا. الأقوياء أوشك أن يتعبوا. القوية أوشك أن تتعب. القويتان أوشك أن تتعبا. القويات أوشك أن يتعبن ... بخلاف ما لو كانت ناقصة؛ فيجب أن يتصل بآخرها ضمير رفيع يطابق الاسم السابق في التذكير، والتأنيث، وفي الأفراد، وفروعه: فتقول في الأمثلة السابقة: "أوشك"

- "أَوْشَكَ" - "أَوْشَكُوا" - "أَوْشَكَتْ" - "أَوْشَكْتَا" - "أَوْشَكْنَ" فإن وقع المضارع اسم مرفوع ظاهر نحو: أَوْشَكَ أَنْ يَفُوزَ الْقَوِيُّ - جاز في أَوْشَكَ أَنْ تَكُونَ تَامَةً، وَأَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً⁶.

1 ومثل قول الشاعر:

- بنا من جوي الأحران والوجد لوعة ... تكاد لها نفس الشفيق تذوب
- 2 عند وقوعهما تامتين لا يصح إسنادهما إلى "أَنْ" والمضارع، أي: لا يكون في الفصح فاعلهما أو مرفوعهما مصدراً مؤولاً.
- 3 ويجوز - في هذا المثال - أَنْ تكون ناقصة، واسمها ضمير يعود على "القوى" وخبرها المصدر المؤول بعدها "انظر رقم 1 من الهامش السابق".
- 4 اتكل بعضهم على بعض في إقامته وحراسته، أو: أهملوه.
- 5 الألف زائدة في آخر المضارع، للشعر.
- 6 فعلى اعتبارها تامة تكون كلمة: "القوي" فاعلاً للمضارع، والمصدر المؤول فاعلاً "لأَوْشَكَ". وعلى اعتبارها ناقصة، يكون الاسم الظاهر المرفوع: "القوي"، اسمها، طبقاً للرأي الآتي في رقم 3 من هامش الصفحة التالية - والمصدر المؤول خبرها. ويجوز إعرابات أرى.
- وستجيء لهذا إشارة عند الكلام على أفعال الرجاء.

(617/1)

.....

زيادة وتفصيل:

"أ" "كاد" كغيرها من الأفعال في أَنْ معناها ومعنى خبرها منفى إذا سبقها نفى، ومثبت إذا لم يسبقها نفى، خلافاً لبعض النحاة؛ فمثل: "كاد الصبي يقع" معناه: قارب الصبي الوقوع. فمقاربة الوقوع ثابتة. ولكن الوقوع نفسه لم يتحقق. وإذا قلنا: ما كاد الصبي يقع. فمعناه: لم يقارب الوقوع فمقاربة الوقوع منتفية. والوقوع نفسه منفى من باب أولى، ومثل هذا يقال في بيت الشاعر:

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد ... إليه بوجه - آخر الدهر - تُقْبِلُ¹

"ب" تعد أفعال المقاربة من أخوات "كان" الناسخة كما عرفنا². ولكن أفعال المقاربة تخالفها فيما يأتي:

- 1- خبرها لا بد أن يكون مصدراً مؤولاً من جملة مضارعية - في الأصح - مسبقة بأن أو غير مسبقة بأن³، على التفصيل السابق، وفاعل المضارع لا بد أن يكون - في الأرجح - ضميراً يعود على اسمها: وقد ورد رفعه السبقي⁴ في حالات قليلة، لا يحسن القياس عليها، مثل: كاد الطلل تكلمنى أحجاره.
- 2- خبرها لا يجوز أن يتقدم عليها.

1 وقد قالوا في بيت ذي الرمة:

إذا غير النأي المحبين لم يكد ... رسيس الهوى من حب مية يرح
إنه صحيح بليغ. لأن معناه: إذا تغير حب كل محب لم يقترب حيي من التغير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه. فهذا أبلغ من أن يقول: "لم يرح"، لأنه قد يكون غير بارح من أنه قريب من البراحز بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح. "رسيس الهوى. أوله وشدته". وكذا قوله تعالى: {إذا أخرج يده لم يكد يراها}. هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال لم يرها. لأن من لم ير، قد يقارب الرؤية. بخلاف من لم يقارب: "راجع الأشموني، والصبان".

2 في ص 615.

3 إذا كانت الجملة المضارعة مسبقة بأن الناصبة فالخبر هو المصدر المنسبك.

"المؤول". مجازة للرأي الذي سبق في رقم 1 من هامش ص 616.

4 أي: الاسم الظاهر، المضاف لضمير اسمها - كما سبق في رقم 3 من هامش ص 611.

(618/1)

.....

3- إذا كان الخبر مقترباً "بأن" لم يجز - في الأشهر¹ - أن يتوسط بينها وبين اسمها، أما غير المقترب فيجوز كما في خبر كان.

4- يجوز حذف الخبر إن علم، نحو: "من تأنى أصاب أوكاد؛ ومن عجل أخطأ أوكاد،

وهو كثير في خبر "كاد" قليل في خبر "كان" ومع قلته جائز بالتفصيل الذي سبق في موضعه 2....

5- لا يقع فعل من أفعال المقاربة زائداً.

"حـ" يرى بعض النحاة أن "أوشك" ليست من أفعال المقاربة، وإنما هي من أفعال الرجاء التي سيجي الكلام عليها في هذا الباب 3. مستشهداً ببعض أمثلة مأثورة تؤيده. ولا داعي للأخذ برأيه اليوم، بعد أن شاع اتباع الرأي الآخر الذي يخالفه، وتؤيده أيضاً شواهد فصيحة قديمة، تسايها أساليبنا الحديثة. وإنما ذكرنا الرأي الأول ليستعين به المتخصصون على فهم النصوص القديمة.

1 في هذا الرأي المنسوب للشلوبين ومن معه - تضيق، بالرغم من أنه الأوضح. وهناك رأي للمبرد، والفارسي، والسيرافي، ومن معهم - يبيح التوسط. وفي هذا الرأي تيسير، وإزالة للتفرقة بين الخبر المقرون بأن، وغير المقرون بها، ولكنه غير الأوضح. وستجيء الإشارة لهذا في رقم 4 من هامش ص 621 ورقم 2 من هامش ص 624 -

2 ص 582.

3 ص 621.

(619/1)

أفعال الشروع - معناها:

ما معنى كلمة: "شَرَعَ" و"أَخَذَ" في مثل: شَرَعَ الْمُغْنَى يُجَرِّبُ صَوْتَهُ، وَيُصْلِحُ عَوْدَهُ، وأخذ يوائم 1 بين رنات هذا، ونغمات ذاك".....؟

معنى: "شَرَعَ" أنه ابتداء فعلاً في التجربة ودخل فيها، وبارها، وكذلك معنى كلمة "أخذ" فهي تفيد أنه ابتداء فعلاً في المواءمة والتوفيق بين الاثنين.

وكذلك في مثل: أُعِدَّ الطَّعَامُ: فشرع المدعوون يتوجهون إلى غرفته، وأخذ كل منهم يجلس في المكان المهيأ له ... "أى: ابتداءوا في الذهاب إلى الغرفة، وباروا الانتقال إليها فعلاً، كما ابتداءوا في الجلوس ومارسوه. ومرجع هذا الفهم إلى الفعل: "شرع"، "وأخذ"، فكلاهما يدل على ما سبق، ولهذا يسميه النحاة: "فعل شروع" يريدون: أنه الفعل الذي يدل على أول الدخول في الشيء 2، وبدء التلبس به، وبمباشرة.

وأشهر أفعال الشروع: شَرَعَ - أنشأ - طَفِقَ - أخذَ - عَلِقَ - هَبَ - قام - هَلْهَلْ - جَعَلَ 3.....

عملها:

هذه الأفعال جامدة لأنها مقصورة على الماضي 4، إلا "طَفِقَ" 5 و"جَعَلَ" فلهما مضارعان. وعملها الدائم هو رفع المبتدأ ونصب الخبر بشرط

1 يلائم ويوفق.

2 أي: دخول الاسم في الخبر.

3 هذا الفعل قد يكون بمعنى الظن، أو: التحويل، فينصب مفعولين. وقد يكون بمعنى: خلق، وأوجد، فينصب مفعولا به واحدا، كما سيجيء في ج2 م 60 باب "ظن وأخواتها".

4 لما كانت هذه الأفعال الماضية دالة على الشروع، كانت ماضية في الظاهر فقط، ولكن زمنها للحال، وزمن المضارع الواقع في خبرها مقصور على الحال أيضا، ليتوافقا فيتلاءم معناهما. ويقول النحاة: إن هذا هو السبب في عدم اقتران خبرها "بأن" المصدرية، إذ "أن" المصدرية تخلص زمن المضارع للاستقبال، وأفعال الشروع تدل على الزمن الحالي. فيقع التعارض بين زمنيهما

5 من باب: ضرب، وعلم، وفرح.

(620/1)

أن يكون المبتدأ مما يدخل عليه النواسخ 1، فلا ترفع فاعلا ولا تنصب مفعولا ما دامت ناسخة؛ فهي من أخوات "كان" الناقصة. ولا تقع تامة 2 حين إفادتها معنى: "الشروع"

- كما أوضحناه - إلا أن خبر أفعال الشروع لا بد أن يكون:

1- جملة مضارعية فاعلها "أو: مرفوعها" ضمير.

2- المضارع فيها غير مسبوق "بأن" المصدرية 3، كالمثلة السابقة.

3- تأخير هذه الجملة المضارعية وجوبا عن الناسخ واسمه، فلا يجوز أن تتقدم على عاملها "فعل الشروع" ولا أن تتوسط بينه وبين اسمه 4.

4- جواز حذفها وهي خبر إن دل عليه دليل.

أفعال الرجاء 5 - معناها:

يتضح معناها من مثل: اشتد الغلاء؛ فعسى الله أن يخفف حدته - زاد شوق الغريب إلى أهله، فعسى الأيام أن تقرب بينهم - تطلع الرحالة إلى كشف المجاهل؛ فعسى الحكومة أن تهني له الوسائل ...

ففي المثال الأول: رجاء وأمل في الله أن يخفف شدة الغلاء. وفي الثاني: رجاء وأمل أن تقرب الأيام بين الغريب وأهله. وفي الثالث كذلك: أن تعد الحكومة للرحالة الوسائل ... ففي كل مثال رجاء وأمل في تحقيق شيء مطلوب

1 لا يصح أن يكون اسمها شبه جملة - كما أوضحنا - وقد سبق في هامش ص 544 المبتدأ الذي لا يصلح لدخول النواسخ.

2 بعض هذه الأفعال قد يكون للشروع دون أن يكون ناسخا كالفعل "شرع" راجع معناه في: كتاب "لسان العرب".

3 للسبب الموضح في رقم 4 من هامش ص 620.

4 هذا رأي الشلوين ومن معه، وفيه تضيق. والأنسب الأخذ بالرأي الآخر الذي يبيح التوسط، وهو منسوب للمبرد، والسيرافي والفارسي - كما في رقم 1 و 2 من هامشي ص 619 و 624 - بالرغم من أن الأول هو الأفصح -

5 الرجاء أو الأمل، معناه: الطمع في إدراك شيء محبوب، مرغوب فيه، وانتظار وقوعه، وهو الرجاء المتوقع.

(621/1)

يفهم من الفعل المضارع مع مرفوعه، والكلمة التي تدل على الرجاء والأمل هي: "عسى"، ولهذا تبعد من أفعال الرجاء التي تدل على الرجاء التي يدل كل فعل منها على: "تقرب الخير، والأمل في تحقيقه ووقوعه". والخبر المرتقب هنا هو: ما يتضمنه المضارع مع مرفوعه، كما سبق". ومن أشهرها: عسى - حرى 1 - خلوق 2 ... عملها:

هي أفعال ماضية في لفظها 3، جامدة 1، الصيغة والأغلب أنها ترفع الاسم 4 وتنصب الخبر - إن كانا صالحين لدخول النواسخ 5 - فهي من الأفعال الناقصة "أى: الناسخة" أخوات "كان". وخبرها - في الأفصح - مضارع مسبوق: بأن 6، وفاعله ضمير، لكن يجوز في خبر "عسى" أن يكون مضارعه غير مسبوق بأن، نحو: عسى الأمن يدوم 7.....

كما يجوز أن يكون فاعل هذا المضارع سببياً، أى: اسماً ظاهراً مضافاً لضمير اسمها؛ نحو: عسى الوطن يدوم عزّه.

"1 و1" في آخر الزيادة والتفصيل - ص 629 - بيان عن "حسري" وعن اشتقاقها وجمودها، ومعانيها و....

2 قد يدل بعض هذه الأفعال على الإشفاق، وهو: الخوف من أمر مكروه، ومنه، "وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم" - كما سيجيء في "ب" من ص 627 - وإذا وقعت "عسى ولعل" في كلام الله كان لها معنى آخر، هو المذكور في رقم 1 من هامش ص 636. ولا تقع "ما" الزائدة بعد "عسى" التي معناها: الرجاء مطلقاً. كما سيجيء في رقم 3 من هامش ص 628 ورقم 4 من آخر هامش ص 664.

3 هي ماضية في اللفظ ولكن زمنها هنا مستقبل، إذ لا يتحقق معناها إلا في المستقبل ولذلك كان زمن المضارع الواقع في خبرها مستقبلاً فقط، ليتوافقا.

4 ولا يصح أن يكون اسمها شبه جملة.

5 طبقاً للبيان الذي سبق في رقم 1 من هامش ص 544.

6 صرح الصباح - في آخر باب: التعجب، ج 3 بأنه لا يصح إحلال "أن" "مفتوحة الهزمة، مشددة النون" محل "أن" ساكنة النون في خبر "عسى". مع أن كلا منهما حرف مصدرى. والظاهر أن الأمر يسري على "عسى" وأخواتها.

"7 و7" انظر هامش ص 479 وص 480 حيث الملاحظة الخاصة بصحة أن يكون خبر هذه الأفعال معنى عن جثة. والبيان في رقم 1 من هامش ص 616.

(622/1)

حكمها:

يجب تقديم هذه الأفعال على معموليها. كما يجب - في رأى دون آخر 1 - تأخير الخبر المقرون بأن عن الاسم. ويجوز حذف الخبر للدليل وقد تقدم أن والأغلب في استعمال هذه الأفعال أن تكون ناقصة. لكن يجوز في "عسى" "واخلوق" أن تكونا تامتين، بشرط إسنادهما إلى "أن" والمضارع الذى مرفوعة ضمير يعود على اسم سابق. دون إسنادهما إلى ضمير مستتر أوبارز؛ فلا بد لتمامهما أن يكون فاعلهما مصدراً مؤولاً من "أن" وما دخلت عليه من جملة مضارعية، ولا يصح أن يكون ضميراً، نحو: الرجل عسى أن

يكون. ونحو: الزرع اخلوق أن يفتح، فالمصدر المؤول في المثالين فاعل² وفي هذه الحالة لا يكون في "عسى" و"اخلوق" ضمير مستتر³.

وفي حالة التمام تلزم "عسى" وأختها صورة واحدة لا تتغير مهما تغير الاسم السابق، فلا تلحقهما علامة تشنية ولا علامة جمع - لأن فاعلهما مذكور بعدهما - ... نحو الرجل عسى أن يقوم - الرجلان عسى أن يقوموا - الرجل عسى أن يقوموا.... وهكذا.

أما عند النقص في: "عسى" و"اخلوق"، فلا بد أن يتصل بآخرهما ضمير مطابق للاسم السابق فتكونا ناقصتين. فإن لم يتصل بهما ضمير، وأسندتا إلى: "أن" والمضارع الذي فاعله ضمير، فهما تامتان، - كما سلف - والمصدر المؤول

1 انظر رقم 3 من هامش الصفحة الآتية، وب" من ص 627

2 ويرى بعض النحاة في الثلاثة أن المصدر المؤول سد مسد المعمولين، فهي عنده - دائما - أفعال ناقصة. وفي هذا الرأي تيسير.

3 وهذا التمام خاص بهما، وبأوشك من أفعال المقاربة - كما سبق عند الكلام عليها في ص 617 والثلاثة بعض الأحكام الأخرى العامة وسيجيء في الزيادة، ص 626.

(623/1)

فاعلهما. ففي حالة النقص نقول: الرجل عسى¹ أن يقوم - الرجلان عسما أن يقوموا - الرجال عسوا أن يقوموا. البنت عست أن تقوم. البنات عست أن تقوموا - النساء عسبن أن يقمن ... و ... 2

فإن كان فاعل المضارع "أومرفوعه" اسماً ظاهراً جاز في كل منهما أن تكون تامة، وأن تكون ناقصة؛ فعند التمام يكون المصدر المؤول من "أن" والمضارع مع مرفوعه الظاهر - فاعلاً للناسخ، وعند النقص لا يكون الاسم الظاهر المتأخر مرفوعاً للمضارع، بل يصير هو اسم الناسخ ويكون الخبر هو: المصدر المؤول من "أن" والمضارع مع مرفوعه³ الفاعل أو ما يغني عن الفاعل.

1 يعتبر من ضمائر الرفع المتصلة بآخر الناسخ كل ضمير مستتر وقع اسماً لذلك

الناسخ. - راجع رقم 3 من هامش ص 219 -

2 انظر بعض الصور الجائزة في ص 626 و "هـ" ص 628 ومنها بعض الصور والأحكام الخاصة باستعمالات: "حزى".

3 وهذا الإعراب مبني على رأي المبرد، والسيرافي، والفارسي، وغيرهم من القائلين بجواز توسط الخبر بين فعل الرجاء واسمه وفي الأخذ به توسعة وتيسير، دون رأي الشلوبين وغيره ممن ينعون التقديم، وإن كان المنع هو الأفصح - وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم 1 و 3 من هامش من هامش صفحتي: "617 و 619" وهناك إعرابات أخرى في الحالتين سيجيء بعضها في الزيادة، وفيما سبق يقول ابن مالك:

ككان "كاد" و "عسى" لكن ندر ... غير مضارع لهذين خبر
وكونه بدون "أن" بعد "عسى" ... نذر، و "كاد" الأمر فيه عكسا

أي: "أن كاد" و "عسى" مثل: "كان" في العمل، كلاهما يرفع الاسم وينصب الخبر، لأنهما من الأفعال الناقصة - ومن النذر، "أي: من القليل جدا" أن يكون خبرها غير جملة مضارعية. ثم بين أن الجملة المضارعية الواقعة خبرا عن "عسى" لا تخلو من "أن" المصدرية - فيكون المصدر المؤول هو الخبر - ولعكس في الجملة المضارعية الواقعة خبرا عن "كاد". فالأكثر عدم اقترانها "بأن"، ثم قال:

وكعسي "حري". ولكن جعل ... خبرها حتما "بأن" متصلا

وألزموا اخلولق: "أن" مثل: "حري" ... وبعد: "أوشك" انتفا: "أن" نذرا
يريد: أن "حسرى" كعسى، كلاهما من أفعال الرجاء معنى وعملا. غير أن "حري" لا يخلو خبرها من "أن" المصدرية، فمن المحتم أن يتصل بها. وكذلك "اخلولق"، فقد "أوجبوا" اتصالها "بأن" مثل، "حري". أما "أوشك" فيلزمها "أن" وقد تحذف نادرا، ولا يقاس على هذا النادر، كما لا يقاس على النذر في كل ما سبق "هذا، والألف في آخر الفعل: "جعل - زائدة" =

(624/1)

وكل هذا يصح في: "اخلولق" أيضاً¹.

= ثم قال:

ومثل "كاد" في الأصح "كربا" ... وترك "أن" مع ذي الشروع" وجبا
كأنشأ السائق يحدو، وطفق ... كذا: "جعلت"، و "أخذت" و "علق"

يريد: أن "كرب" مثل: "كاد" في معناها، وهو: المقاربة، وفي عملها، وفي عدم اتصال خبرها "بأن" في الأغلب. ثم عرض لترك "أن" مع ذي الشروع- أي: مع الفعل صاحب الشروع-، فأوجب الحذف، وعد من أن أفعال الشروع، أنشأ وطفق: وجعل: وأخذ، وعلق، ومثل للأول بقوله: أنشأ السائق يجدو، أي: يغني. ثم قال:

واستعملوا مضارعا "لأوشكا" ... و "كاد" لا غير، وزادوا "موشكا" أي: أفعال هذا الباب كلها جامدة، ليس لها مشتقات، إلا "كاد" فلها مضارع، وإلا "أوشك" فلها مضارع أيضا. وقد ورد لها اسم فاعل قليلا حيث سمع: موشك، ولا مانع من استعماله.

1 وهذا هو ما قصد إليه ابن مالك بقوله:

بعد عسى، اخلولق، أوشك، قد يرد ... غني بـ "أن يفعل" عن ثان فقد يريد "بأن يفعل" كل جملة مضارعية، مسبوقة بأن المصدرية، فهو لا يريد "أن يفعل" ذاتها، وإنما يريد ما هو على صياغتها ونمطها، فتستغنى بها تلك الأفعال الثلاثة عن الثاني اللازم لها، وهو الخبر. فالمراد أنها تستغنى بالمصدر المؤول عن الخبر، فلا تحتاج إليه، فهي تكتفي بمرفوعها وتكون تامة لا ناقصة.

(625/1)

.....

زيادة وتفصيل:

إذا وقعت "عسى" ومثلها "اخلولق" و "أوشك" بعد اسم ظاهر مرفوع¹، وليس بعدها في الجملة اسم ظاهر ولا ضمير بارز، مثل: الصديق عسى أن يحضر - جاز أمران: أ- أن تخلو "عسى" من ضمير مستتر فيها أوبارز، فتكون تامة. فاعلها هو المصدر المؤول بعدها من "أن" والمضارع مع مرفوعه المستتر، والجملة من "عسى" ومرفوعها في محل رفع خبر المبتدأ الذي قبلها وهو: "الصديق". ونحو: الحمدان عسى أن يتقدما. الحمدون عسى أن يتقدموا. البنات عسى أن يتقدمن.

ب- وجاز أن تكون ناقصة، فتشتمل على ضمير مستتر أوبارز هو اسمها يعود على المبتدأ السابق عليها ويطابقه في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد وفروعه، وخبرها

هوالمصدر المؤول من "أن" والمضارع مع مرفوعه المستتر أوالبازر. والجملة منها ومن اسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي قبلها؛ مثل: محمد عسى أن يحضر - الحمدان عسيا أن يحضرا - الحمدون عسوا أن يحضروا - النساء عسین أن يحضرن ... - كما تقدم - .

أما إذا تأخر ذلك الاسم المرفوع بحيث يقع بعد المضارع المسبوق بأن المصدرية كما في المثال: عسى أن يحضر الوالد - فيجوز أربعة أوجه.

الأول - أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ "وهومع تأخره في اللفظ متقدم في الرتبة".

"عسى" فعل ماض تام، وفاعله هوالمصدر المؤول من "أن" ومن

1 بأن كانت مسندة إليه مع مرفوعها.

2 في ص 623.

3 هي التي يكون فيها اسم الناسخ ضميرا للمفرد الغائب أو المفردة الغائبة.

4 وإلى هذه الحالة ويشير ابن مالك بقوله:

وجردان "عسى" أو ارفع مضمرا ... بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

5 ومع أن هذه الأوجه جائزة من الناحية الإعرابية فلكل منها معنى قد يختلف عن

الآخر بعض الاختلاف من الناحية البلاغية. والأوجه الأربعة إنما تجوز في غير الحالة:

"هـ" الآتية في ص 628.

(626/1)

المضارع مع مرفوعه المستتر، والجملة من "عسى" وفاعلهما في محل رفع خبر المبتدأ المتأخر.

الثاني: أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ مع تأخره. "عسى" فعل ماض ناقص، اسمها ضمير مستتر تقديره: "هو" يعود على المبتدأ، المتأخر في اللفظ، المتقدم في الرتبة، ويطابقه؛ وخبرها هوالمصدر المؤول من "أن" والمضارع مع مرفوعه المستتر. والجملة من "عسى" واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ المتأخر.

الثالث: أن تكون "عسى" تامة وفاعلها هوالمصدر المؤول بعدها من "أن" والفعل

المضارع مع مرفوعه، ومرفوعه هو الاسم الظاهر بعده. "الولد".
 الرابع: أن تكون "عسى" ناقصة واسمها هو: الاسم الظاهر المتأخر "الوالد". وخبرها
 هو المصدر المؤول من أن والفعل المضارع ومرفوعه المستتر.
 وتشترك "اخلولق" و"أوشك" مع "عسى" في كل ما سبق من الحالات 1 ...
 "ب" سبق 2 أنه لا يجوز في أفعال الرجاء أن يتقدم خبرها عليها، كما لا يجوز 3 - في
 رأى - أن يتوسط بينها وبين اسمها إن كان المضارع مقترناً "بأن". ويجوز حذف خبرها
 للعمل به.
 كما سبق عند الكلام على الصلة 4 أن أفعال الرجاء لا تصلح أن تكون أفعال صلة،
 إلا "عسى" طبقاً لما هو مدون هناك ...
 والأكثر في "عسى" أن تكون للرجاء. وقد تكون للإشفاق 5 "أى: الخوف من وقوع أمر
 مكروه" مثل قوله تعالى: {وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم} - كما سبق في رقم 2
 من هامش ص 563 وكما يجيء في رقم 1 من هامش ص 575.
 "ح" إذا أسند الفعل: "عسى" لضمير رفع المتكلم أو المخاطب جاز فتح

1 انظر رقم 2 من هامش ص 623، ورقم 1 من هامش ص 622 خاصاً بهذا
 الإعراب.

2 في ص 623.

3 وهذا على غير الرأي الذي أشرنا إليه في رقم 1 هـ

4 في ص 374 وهامشها.

5 كما سبق في رقم 2 من هامش ص 622 وكما يجيء في رقم 1 من هامش ص
 636.

(627/1)

.....

السين وكسرهما؛ نحو: عَسَيْتَ 1 أن أسلمَ من المرض، وعَسَيْتَ أن تفوز بالغنى،
 وعَسَيْتَما ... وعَسَيْتَما ... وعَسَيْنَ ... والفتح أشهر 2.
 "د" في مثل: عَسَانِي أوزرك - عساك تزورني، عساه يزورنا من كل تركيب وقع فيه بعد

"عسى" الضمير: "الياء" أو "الكاف" أو "الهاء" وهي ضمائر ليست للرفع - تكون:
"عسى" حرفاً للرجاء³، بمعنى: "لعل" وتعمل عملها، وهذا أيسر الآراء كما سبق⁴.
ويجوز اعتبار "عسى" من أخوات "كان" وهذا الضمير في محل رفع اسمها. ولا يكون
كذلك في غير هذا الموضع والأفضل الإعراب الأول، والاقتصار عليه أحسن.
"هـ" في مثل: عسى أن يتلطف الطبيب مع المريض - يوجب النحاة إعراب كلمة:
"الطبيب" فاعلاً للفعْل: "يتلطف". ولا يميزون أن تكون مبتدأ متأخراً، ولا اسماً لعسى
الناقصة، ولا غير ذلك⁵. وحجتهم في المنع أن إعرابها بغير الفاعلية للفعْل: "يتلطف"
يؤدى إلى وجود كلمة أجنبية في وسط صلة "أن" فمن الخطأ إعراب أن "مصدرية"
"يتلطف" مضارع منصوب بها، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو" يعود على "الطبيب"
المتأخر في اللفظ؛ دون الرتبة؛ وعلّة الخطأ أن كلمة: "الطبيب" سواء أكانت مبتدأ
متأخراً، أم اسماً لعسى، قد

1 وإسناده لهذه التاء التي هي ضمير - دليل من الأدلة التي يعتمد عليها أصحاب
الرأي القائل بأن "عسى" فعل ماضٍ، وليست حرفاً. أما بقية أفعال هذا الباب فلا
خلاف في أنها فعل.

2 وفي هذا يقول ابن مالك:

والفتح والكسر أجز في السين من ... نحو: عسيت، وانتقا الفتح زكن
أي: أن الفتح والكسر جائزان في مثل: "عسيت" حين يتصل بها ضمير رفع لمتكلم، أو
لمخاطب كما شرحنا، "زكن" انتقاء الفتح "بمعنى: علم اختياره عن العرب"، وأنه أفضل
عندهم من الكسر.

3 وفي هذه الحالة لا تقع بعدها "ما" الزائدة لأن "ما" الزائدة لا تقع بعد عسى -
كما سيحيى في آخر رقم 4 من هامش ص 664 وكما سبق في رقم 2 من هامش ص
622

4 في رقم 3 من هامش ص 622 وفي ب من ص 241 وستحيى لها إشارة في رقم 2
من هامش ص 628.

5 وهذه هي الحالة المستثناء التي أشرنا لها في رقم 5 من هامش ص 626.

وقعت غريبة بين أجزاء صلة "أَنْ" لأنها ليست من تلك الصلة، وفصلت بين تلك الأجزاء. ولا يجوز الفصل بأجنبي في تلك الصلة. ومثل هذا قالوا: في إعراب كلمة: "رَبَّ"، في قوله تعالى: {عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا} مع إعراب: "مقاماً" ظرف.

و من الاستعمالات الصحيحة وقوع اللفظ: "حَرَى" اسماً منوناً مع ملازمته الأفراد والتذكير في جميع حالاته؛ نحو: الصانع حَرَى أن يُكرم - الصانعان حَرَى أن يُكرما - الصانعون حَرَى أن يكرموا - الصانعة حَرَى أن تكرم - الصانعتان حَرَى أن تكрма - الصانعات حَرَى أن يكرمن ... ولفظ: "حَرَى" في كل الاستعمالات السابقة مصدر معناه: جدير وحقيق؛ فهو مصدر بمعنى الوصف، والأحسن أن يكون مصدراً لفعل تام متصرف ليس في "أفعال الرجاء" هو الفعل: حَرَى - يَحْرَى - حَرَى. وقد يجيئ من هذا الفعل التام المتصرف وصف مشتق على: "حَرَى" "وزان: غَنِيَّ"، وعلى: حَرٍ "وزان: صَدٍ بمعنى: ظمآن" وهذان الوصفان هما صفتان مشبهتان ولا يلتزمان صيغة واحدة، وإنما تلحقهما علامة التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث فيقال: المكافح حَرَى أَوْحَرٍ أن يفوز - المكافحات حَرَيَّان، أَوْحَرَيَّان أن يفوزا - المكافحون حَرِيُون أَوْحَرِيُون أن يفوزوا - المكافحة حَرِيَّة أَوْحَرِيَّة ... المكافحتان حَرِيَّتَان أَوْحَرِيَّتَان ... المكافحات حَرِيَّات أَوْحَرِيَّات ...

(629/1)

الحروف الناسخة "إن" وأخواتها

مدخل

...

المسألة الحادية والخمسون: الحروف الناسخة 1 "إن" وأخواتها يراد بالحروف الناسخة هنا - سبعة أحرف 2 لا شك في حرفيتها، وهي:

1 تقدم معنى الناسخ- في أول باب: "كان وأخواتها ص 543- وبيان ما لا يصح دخول الناسخ عليه.

2 يزداد عليها: "عسى" بشرط أن تكون للرجاء "أي: بمعنى: "لعل" وبشرط أن يكون اسمها ضمير لغير الرفع، وقد سبق تفصيل الكلام عليها في أفعال الرجاء ص 621- وعلى حرفيتها في رقم 3 من هامش ص 222 وفي "من ص 628".

"3 و 3 و 3" يجوز تخفيف النون في الحروف الأربعة: المختومة بالنون المشددة، "وهي: إن - أن - كان - لكن" ويترتب على هذا التخفيف أحكام تنشأ عنه، وسيجيء ذكرها تفصيلاً في بحث خاص بها، ص 673.

4 مع اعتبار الأداة كلها كلمة واحدة، ولا التفات لما يقال عن أصلها: "الكاف، وأن" 5 و 5" تختص "ليت" و "لعل" دون أخواتهما بأتهما لا يكونان إلا في أسلوب إنشائي - كما سبق في رقم 2 من هامش ص 374، وكما يجيء عند الكلام عليهما في رقم 1 و 3 من هامش 635 ولكن نوع الإنشاء معها مختلف فهو "طلبي" مع: "ليت" و "غير طلبي" مع "لعل".

6 ص 685.

(630/1)

وكل واحد من هذه السبعة يدخل على المبتدأ والخبر بأنواعهما 1 وأخواتهما؛ فيتناولهما بالتغيير في اسمهما، وفي شئ من ضبط آخرهما؛ إذ يصير المبتدأ منصوباً، ويسمى: اسم الناسخ، ويبقى الخبر مرفوعاً، ويسمى: خبر الناسخ، كالأمثلة المذكورة 2.

ولكل واحد من تلك الحروف معنى خاص يغلب فيه؛ فالغالب في: "إن" وأن": التوكيد 3، وفي "لكن"

1 انظر "ملاحظة" التي في رقم 4 من هامش ص 410، وتختص بمنع وقوع "أن" بنوعيتها بعد "كان" و "إن" و "لا النافية للجنس" وكذلك لا تقع "ما المصدرية" بعد النواسخ الثلاثة السابقة. وهناك شرط يبيح الوقوع في بعض الصور السابقة....

2 تختلف هذه النواسخ عن "كان" وأخواتها في أمور ثلاثة:

أولها: أن هذه النواسخ حروف: أما "كان" وأخواتها فمنها الأفعال، مثل: كان، وأصبح، وأضحى.... ومنها الحروف، مثل: ما - لا - لا إن.... ومنها الأسماء، وهي المشتقات التي تعمل عما تلك الأفعال.

ثانيها: أن هذه النواسخ تنصب الاسم وترفع الخبر. أما تلك الاسم، وتنصب الخبر.

ثاليها: أن هذه الحروف لازمة التصدير، "أي: لا بد أن تكون في صدر جملتها" إلا "أن" المفتوحة الهمزة، المشددة النون"، فيجوز أن يسبقها شيء من جملتها، كما سيجيء في ص 637 وفي "ب" من ص 645 ويجب أن تكون مع معموليها جزءا في الإعراب من جملة أخرى. أما "كان" وأخواتها فليست لازمة التصدير ...

3 المراد: توكيد النسبة، أي: توكيد نسبة الخبر للمبتدأ، وإزالة الشك عنها أو الإنكار، فكلا الحرفين في تحقيق هذا الغرض بمنزلة تكرار الجملة، ويفيد ما يفيد التكرار، ففي مثل: إن المال عماد العمران....، تغني كلمة "إن" عن تكرار جملة: "المال عماد العمران"،

ومن الخطأ البلاغي استخدامهما إلا حيث يكون الخبر موضع الشك أو الإنكار. والتأكيد بهما يدل على أن خبرهما محقق عند المتكلم، ويس موضع شك. ولا يستعملان إلا في تأكيد الإثبات "انظر ما يقتضيه معنى التوكيد في "أن" - ص 644 "أ" وقد تكون "أن" مفتوحة الهمزة - للترجي مثل "لعل" في معناها، وسيجيء الكلام على حكمها في رقم 3 من هامش في ص 637ز وقد تكون "إن" - مكسورة الهمزة - بمعنى: "نعم" فتعتبر حرف جواب محض لا يعمل شيئا، كقول الشاعر:

قالوا: كبرت. فقلت: "إن"، وربما ... ذكر الكبير شبابه فتطربا
أي: فحزن - وقول الآخر:

ويقلن شيب قد علاك، ... وقد كبرت. فقلت: إنه
الهاء للسكت.

ويجوز أن يقع المصدر المنسبك من "أن" "المفتوحة الهمزة، المشددة النون" ومعمولها اسما لأختها مكسورة الهمزة، ولبقية الأحرف الناسخة، بشرط أن يتأخرا، ويتقدم عليه خبرها شبه جملة، نحو: إن عندي أنك مخلص، وكأن في نفسي لذلك تشعر بهذا، ولعل في خاطرك أنك أحب الأصدقاء إلى..... =

(631/1)

الاستدراك 1 ولا بد أن يسبقها كلام له صلة معنوية بمعموليها². وفي: "كأن":
التشبيه³؛

1 هو إبعاد معنى فرعي يخطر على البال عند فهم المعنى الأصلي لكلام مسموع أو مكتوب، ومثال ذلك قولنا: "هذا غني" فيخطر بالبال أنه محسن بسبب غناء. فإن كان غير محسن أسرعنا إلى إزالة الخاطر بمجيء ما يدل على ذلك، مثل كلمة: "لكن" وبعدها المعمولان، فنقول: هذا غني لكنه غير محسن" ومثل: "الكتاب رخيص" فيقع في الخاطر أنه لا نفع فيه. فإن كان غير ذلك بادرنا بمجيء كلمة: "لكن" مع معموليها لإزالة هذا الوهم، فنقول: "الكتاب رخيص، لكنه كبير النفع ... وهكذا ... فلا بد أن يكون قبلها كلام يتضمن معنى أصليا يوحى بمعنى فرعي ناشئ منه وهذا المعنى الفرعي هو الذي يراد إبعاده بكلمة: "لكن"، ويعبر النحاة عن هذا بقولهم في "الاستدراك" إنه: "تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه". وهذا يقتضي أن يكون المعنى بعدها مخالفا للمعنى الفرعي الذي يفهم مما قبلها، ومغايرا له. وتقع بعد النفي والإثبات. فإن كان المعنى الفرعي الناشئ مما قبلها موجبا كان ما بعدها منفيًا في معناه، وإن كان المعنى الفرعي قبلها منفيًا في مضمونه كان المعنى بعدها موجبا، فوجودها ينيء عن المغايرة والمخالفة بين معنى ما بعدها والمعنى الفرعي المفهوم مما قبلها. من غير حاجة إلى أداة نافية في أحدهما.

ولا يصح أن تكون الجملة الاسمية بعدها خبرا عن مبتدأ أو عن ناسخ قبلها - ولا غير خبر أيضا - كما سنعرف في رقم 2 -.

واستعمال "لكن" في "الاستدراك" هو الأعم الأغلب. ومن الجائز استعمالها في بعض الأحيان لجرد تأكيد المعنى، كما كان يستعملها الفصحاء، مثل: "لو اعتذر المسيء لتناسيت إساءته، لكنه لم يعتذر" فهي هنا لتأكيد عدم الاعتذار، وهو مفهوم بدونها من كلمة: "لو" التي تفيد في هذا المثال نفي معنى الكلام المثبت بعدها.

ومن الآيات المشتملة على "لكن" قوله تعالى: "لكننا هو الله ري، وأوضح الآراء فيها أن تقدير الكلام: لكن "بسكون النون" أنا هو الله ري. فحذفت الهمزة تخفيفا، وأدغمت النون في النون، فصارت: لكننا "بنون مشددة بعدها ألف".

و"لكن" مشددة النون - هي التي تعد من أخوات "إن" في العمل. أما: "لكن" مخففة النون "أي: الساكنة النون" فليست من أخوات "إن" ولا من النواسخ. بالرغم من أن معناها:

"الاستدراك" أيضا.

- كما سيجيء في ج 3 باب العطف.

2 أي: لا بد أن تتوسط بين جملتين كاملتين، بينها نوع اتصال معنوي، لا إعرابي - بحيث تكون في صدر الثانية منهما، ولا يصح في الجملة الثانية المصدرة بها أن تقع خبرا

- أو غيره - عن شيء سابق على "لكن". كما أشرنا - في رقم 1 - أماما ورد في كلام السابقين المولدين من نحو: فلان وإن كثر ماله. لكنه بخيل، أو: إلا أنه بخيل: فقد سبق بيان الرأي فيه "في ص 451".

3 المراد: تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به هذا الخبر. والتشبيه بها أقوى من التشبيه بالكاف، فمثل: كأن الجمل فيل في الضخامة، أقوى في التشبيه من: "الجمل كالفيل في الضخامة"، ولا يليها - في الغالب - إلا المشبه. أما "الكاف" و "مثل" ... و.... وأضرابهما فيلها المشبه به في الأكثر، على الصورة التي فصلها البيانون في كل ذلك. واستعمالها في التشبيه مطرد في سائر أحوالها عند جمهرة النحاة. ولكن فريقا يقول: إنها لا تكون للتشبيه =

(632/1)

= إلا حين يكون خبرها اسما أرفع من اسمها قدرا أو أحط منها، نحو: كأن الرجل ملك. أو كأن اللص قرد: أما إذا كان خبرها جملة فعلية، أو ظرفا، أو جاريا مع مجروره، أو صفة من صفات اسمها -0 فإنها للظن، نحو: كأن محمودا وقف، أو عندك، أو في الدار، أو واقف ... لأن محمودا هو النفس الذي وقف، ونفس المستقر عندك، أو في الدار، ونفس الواقف ... والشيء لا يشبه بنفسه. ويقول الذين يرونها للتشبيه باطراد: إنها في الأمثلة السابقة ونظائرها - جارية على أداء مهمتها الأصلية، وهي: التشبيه باعتبار أن المشبه به محذوف، فالأصل: كأن محمودا شخص وقف، أو شخص عندك، أو شخص في البيت، أو شخص واقف.... أو اعتبار المشبه به هو نفس المشبه، ولكن في حالة أخرى له. ولا مانع عندهم من تشبيه الشخص في حالة معينة - بنفسه في حالة أخرى تخالفها، فيكون المراد، كأن محمودا في حاله وهو غير واقف شبيه بنفسه وهو واقف.... والخلاف شكلي، ولكن هذا الرأي أنسب لأنه عام ينطبق على كل الحالات، ويريحنا من التشبث، والخلاف، وتشعيب القواعد. والأخذ بهذا الرأي أو ذاك إنما يكون حيث لا توجد القرينة التي تعين المراد. فإن وجدت وجب الأخذ بها. ومن الأساليب الفصيحة المسموعة قولهم: "كأنك بالفرج آت، وبالشتاء مقبل". "وكأنك بالدنيا لم تكن، وبالأخرة لم تنزل" وقد تعددت الآراء في المراد. ومنها في

لأسلوب الأول: التعبير عن قرب مجيء الفرج، وقرب إقبال الشتاء. وفي الثاني خطاب متجه إلى المختصر: كأن الدنيا لم تكن "أي: لم توجد" أو: كأنك لم تكن بالدنيا، لقصر المدة فيها في الحالتين، وكأنك في الآخرة - تنوهم أنك لم تنزل عن الدنيا ولم تبارحها. وتعددت كذلك في إعراب تلك الأساليب إعرابا يساير معنى واضحا، ومما ارتضوه في الأسلوب الأول أن يكون معنى "كأن" هنا: التقريب. والكاف اسمها. وأصل الكلام: كأن زمانك آت بالفرج. ثم حذف المضاف، وهو كلمة: "زمان" أما الخبر فهو كلمة: "آت" مرفوع بضممة مقدرة على الياء المحذوفة والجار والمجرور: "بالفرج" متعلق بالخبر: "آت". وبالشياء الواو حرف عطف، والجار مع مجروره متعلق بكلمة: مقبل، المعطوفة على كلمة "آت" السابقة: فأصل الكلام: كأن زمانك آت بالفرج، ومقبل "بالشتاء". وارتضوا في الأسلوب الأخير أن يكون الخبر محذوفا فيهما. وجملة: "لم تكن" وكذلك جملة: "لم تنزل" في محل نصب، حال. والأصل: كأنك تبصر بالدنيا حالة كونك لم تكن بها "لأنك تبصرها في لحظة مغادرتها" وكأنك تبصر بالآخرة في حالة كونك لم تنزل "أي: في حالة لم تنزل فيها عن الدنيا، ولم تغادرها نهائيا".

وهناك إعراب أخرى كل منها يساير معنى معينا، فتختلف الإعرابات باختلاف المعاني التي يتضمنها كل أسلوب. "راجع حاشية الصبان ج1 عند الكلام على: كأن". ولعل الإعراب الواضح الذي يساير معنى واضحا في المثالين الأولين هو افتراض أن أصلها: كأنك آت بالفرج ومقبل بالشتاء، وهذا - مع مسأيرته المعنى يفيد القرب الذي سبق الأسلوب شاهدا عليه. لأن المخاطبة دليل القرب.

ولا مانع من اعتبار: كأن للقرب أو للتشبيه فإن كانت للقرب فمعناها ظاهر، وإن كانت للتشبيه فالمراد "كأنك شخص أو شيء آت بالفرج، ومقبل بالشتاء. فالمشبه به محذوف. وعلى هذا أو ذاك =

(633/1)

=تعرب "الكاف" اسمها، و "آت" خبرها. والفرج جار ومجرور متعلق بالخبر. و "مقبل" "الواو" حرف عطف "مقبل" معطوف على: "آت" و "ب الشياء" جار ومجرور متعلق بكلمة: "مقبل وما يقولونه في تأييد إعرابهم المخالف مردود وضعيف ... "كالذي ورد

في المعنى والتصريح وحواشيها عند الكلام على: "كأن".
كما يصح في المثال الأخير: اعتبار كلمة "كأن" للتشبيه "تشبيه المخاطب في هذه الحالة بنفسه في حالة أخرى، فالمشبه والمشبه به شخص واحد، ولكن في حالتين مختلفتين، وهذا أمر جائر عندهم، - كما أسلفنا - أي: كأنك في حالة وجودك بالدنيا شبيه بنفسك في حالة عدم وجودك بها. "فالكاف اسمها، والجار والجرور، "بالدنيا" متعلق بالفعل: "تكن" فكلمة: "لم" حرف جزم. "تكن" تامة بمعنى "توجد" فعل مضارع مجزوم بها. والفاعل: أنت، والجملة في محل رفع خبر: "كأن". "فالمراد: كأنك عند الاحتضار لم توجد بالدنيا، فأنت في حالتك هذه تشبه نفسك في حالة عدم وجودك فيها، فالحالتان سيان". و "بالآخرة" الواو حرف عطف. الجار والجرور حال مقدم من الضمير فاعل الفعل المضارع: "تزل" المجزوم بالحرف: "لم" "فالمراد: كأنك لم توجد بالدنيا ولم تزل عنها في حالة وجودك بالآخرة، لأنك على بابها. والجملة الفعلية الثانية معطوفة على الجملة الفعلية السابقة".

ويرى فريق آخر قصر التشبيه في: "كأن" على الحالة التي يكون فيها خبرها جامدا، مثل: "كأن البخيل حجر". أما في غيره فهي للتحقيق، أو: التقريب، أو الظن.... ومن أمثلة التحقيق عندهم قوله تعالى: {وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ} ، إذ المعنى هنا محقق قطعا. ولا مجال فيه للتشبيه ومثله قول الشاعر المتغزل:

كأني حين أُمسي لا تكلمي ... متيم أشتي ما ليس موجودا

وهذا رأي حسن ولكن جمهرتهم لا يخرجونها عن التشبيه، وحجتهم ما ذكرنا من أن المشبه به قد يكون محذوفا. وقد يكون هو المشبه أيضا، ولكن في حالة أخرى كما سبقت الإشارة، ففي مثل: "كأن عليا يلعب" يكون المراد: كأن عليا شخص يلعب، أو: كأن عليا في حالة عدم لعبه يشبه عليا في حالة لعبه. أي: كأن هيئته في غير لعبة كهيئته في اللعب "راجع الجزء الأول من المجمع ص 133"، وقد قلنا: إن الأخذ بهذا الرأي أحسن عند عدم القرينة، إبعادا للخلاف، واختصارا نافعا في القواعد. أما مع القرينة فلا، كالأية والتأويل في الآية- ونظائرها - عسير، لأن القرينة تدل على أنها للتحقيق قد يكون أصل المضارع في: "كأنك في الدنيا لم تزل...." هو: "يزول" من "زال" التامة، بمعنى، فمني وذهب. فالزاي مضمومة وقد يكون أصله: "يزال"، من "زال"، يزال "الناسخة مثل: لا يزال الحر مكرما، بمعنى: بقي واستمر، فالزاي مفتوحة. والمعنى منها يخالف ما سبق، وفيه بعد، أي: أن الآخرة باقية خالدة تنتظر.

3 معنى الترجي: انتظار حصول أمر مرغوب فيه، ميسور التحقق. ولا يكون إلا في الممكن. ومثله التوقع. أما الإشفاق فلا يكون إلا في الأمر المكروه المخوف، مثل: لعل النهر يغرق الزرع والبيوت. وخبرها غير مقطوع بوقوعه، ولا متيقن، فهو موضع شك، بخلاف خبر "إن" و. "أن" - كما سبق - وقد تكون للتعليل، كقوله تعالى: {فقلوا له قولاً لنا لعله يتذكر}....".... وقول الشاعر:

تأن، ولا تعجل - بلومك صاحباً ... لعل له عذراً وأنت تلوم
وقد تكون للاستفهام، كقوله تعالى: {وما يدريك لعله يزكى} وقد تكون للظن.....
وجميع هذه المعاني قياسية الاستعمال وإن تفاوتت في الكثرة. وقد تكون للتحقيق "انظر رقم 1 من هامش الصفحة الآتية".
والأسلوب الذي تنصده "لعل" إنشائي غير طلبي فهي و "ليت" للإنشاء مع اختلاف نعه دون باقي أخواتهما.

- كما سبق في رقم 2 هامش ص 374 ورقم 5 هامش من ص 630 -

(635/1)

شروط إعمال هذه الأحرف الناسخة 1:

1- يشترط لعمالها ألا تتصل بها: "ما" الزائدة 2. فإن اتصلت بها "ما" الزائدة 2 - وتسمّى: "ما" الكافّة 3 - منعتها من العمل، وأباححت دخولها على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالاسمية. إلا: "ليت" فيجوز إعمالها وإعمالها 4 عند اتصالها بكلمة "ما" السالفة؛ فيجب الإهمال في مثل: إنما الأمين صديق 5، ولكنما الخائن عدو، وفي مثل قول الشاعر يصف حصاناً ببياض وجهه، وسواد ظهره:
وكأنما انفجر الصباح بوجهه ... حسناً، وأختبس الظلام بمثنيه 6

1 يشترط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وخبرها مما تقدم ذكره من شروط عامة في ص 545 مع ملاحظ ما يجيء هنا من فروق قليلة بين النوعين ومن شروط أخرى لا بد منها لإعمال "إن" وأخواتها وينفرد خبر "لعل" بجواز تصديره "بأن" المصدرية، نحو:
لعل أحكم أن يسارع في الخبرات فيلقى خبر الجزاء.... "ولا مانع في هذه الحالة أن يقع المعنى خبراً عن الذات كوقوعه خبراً لعسى ... وقد سبق الكلام عليهما في باب أفعال المقاربة رقم 1 من هامش ص 616".

وإذا وقعت "لعل" أو "عسى" في كلام الله تعالى لا يكون معناها الرجاء، أو الإشفاق، لاستحالة ذلك عليه. وإنما يكون معناها التحقيق والقطع حيناً، وحيناً الرجاء أو الإشفاق منسوباً إلى الذي يدور بصدده الكلام، لا إلى المولى جل شأنه. "ولهذه إشارة في رقم 2 من هامش 622".

2 يشترط أن تكون "ما" حرفاً زائداً ليمنع هذه الحروف الناسخة من العمل. فإن لم يكن حرفاً زائداً لم يمنعها مثل "ما" الموصولة في نحو: إن ما في القفص بلبل "أي: إن الذي في القفص بلبل" ومثل "ما" الموصوفة في نحو: إن ما مطيعاً نافع، أو إن ما يطيع نافع، "أي: إن شيئاً مطيعاً أو يطيع - نافع" فكلمة: "ما" في المثالين ليست كافة "أي: ليست مانعة للحرف الناسخ عن العمل"، ويجب فصلها في الكتابة منه. بخلاف الزائدة، فيجب وصلها بآخره في الكتابة. ولا تدخل "ما الزائدة" على "عسى" التي قد تكون حرفاً كهذه الأحرف الناسخة.

3 لأنها كفت "أي: منعت" الحرف الناسخ من العمل ولذا يكتفي بعض القدماء في إعراب مثل: "إنما" بقوله: "كافة ومكفوفة" يريد: أن "ما الزائدة" كفت الناسخ عن العمل، وكفت نفسها كذلك عن أن تكون موصولة أو موصوفة.... واقتصرت على أن تكون مهملة زائدة. أو: أنها كفت الحرف الناسخ. وهو قد كفها أيضاً أن تكون نوعاً آخر غير الزائدة.

4 وفي هذا يقول ابن مالك في بيت سيجيء في ص 664.

ووصل "ما" بذى الحروف مبطل ... إعمالها وقد يبقى العمل
أي: أن اتصال "ما" الزائدة بهذه الحروف يبطل عملها. وقد يبقى العمل - اختياراً - في "ليت" وحدها دون أخواتها، في الرأي الأحسن.

5 وقول الشاعر:

إنما المرء حديث بعده ... فكأن حديثاً حسناً لمن وعى
وقوله تعالى: {من اهتدى فإنما يهتدي لنفسه، ومن ضل فإنما يضل عليها....}
إذا اتصلت - "ما" الزائدة بأحد الحرفين الناسخين: "إن" أو "إن" منعتهما من العمل، وصار كل واحد منهما بعد هذه الزيادة أداة من أدوات الحصر، تزيد تأكيد المعنى قوة ووضوحاً.... "وقد سبقت الإشارة الموضحة في رقم 4 من ص 495" مثل: إنما أنت كبير المهمة، أو: عرفت إنما أنت كبير المهمة، فقد قصرنا المخاطب على صفة معينة، هي كبر المهمة، وحصرنا أمره فيها. وتأويل "أن" "المفتوحة الهمزة المشددة النون" مع معمولها بمصدر مؤول تحتفي عند ظهوره لا يمنع من إفادتها الحصر عند اتصالها بما الزائدة، لأن

إفادة الحصر تتم قبل التأويل وسبك المصدر.
6 بظهره.

(636/1)

ويجوز الأمران مع: "ليت" مثل: ليتما عليّ حاضرٌ، أو: ليّما عليّا حاضرٌ، وهي في الحالتين مختصة بالجملة الاسمية.

ب- يشترط في اسمها شروط، أهمها:

ألا يكون من الكلمات التي تلازم استعمالاً واحداً، وضبطاً واحداً لا يتغير؛ كالكلمات التي تلازم الرفع على الابتداء، فلا تخرج عنه إلى غيره؛ ككلمة: "طوبى" وأشباهها 1 - في مثل: طوبى للمجاهد في سبيل الله. - فإنها لا تكون إلا مبتدأ.

وألا يكون من الكلمات الملازمة للصدارة في جملتها، إما بنفسها مباشرة؛ كأسماء الشرط، و: "كم"....، وإما بسبب غيرها 2؛ كالمضاف إلى ما يجب تصديره؛ مثل: صاحبٌ مَنْ أنت؟ فكلاهما لا يصلح أسماً.

والسبب: هو أن هذه الحروف الناسخة ملازمة للصدارة في جملتها "ما عدا" "أن" 3 فإذا كان اسم واحد منها ملازماً للصدارة وقع بينهما التعارض. ولهذا كان من شروط إعمالها - أيضاً - أن يتأخر اسمها وخبرها عنها.

وألا يكون اسمها في الأصل مبتدأ واجب الحذف؛ كالمبتدأ الذي خبره في الأصل نعت، ثم انقطع عن النعت إلى الخبر 4؛ نحو:

-
- 1 لهذه الكلمات بيان في رقم 1 من هامش ص 542 - أول باب: "كان" وأخواتها ومثلها بعض الكلمات التي تلازم النصب على المصدرية، أو على غير المصدرية.
 - 2 مما مربانة في رقم 1 من هامش ص 544.
 - 3 إذا كانت "أن" للترجي - أي: مثل: "لعل" التي تفيد هذا المعنى - وجب ما يأتي: أن تلازم صدر جملتها، وأن تكون الجملة في هذه الصورة اسمية حتماً، ولا يصح اعتبار "أن"، حرفاً مصدرياً يؤول مع معموليه بمصدر مفرد. كما لا يصح وهي بمعنى: "لعل" أن يتقدم عليها أحد معموليها ولا معمول أحدهما - وقد سبق توضيح هذا في رقم 5 من ص 504 ويحيى له إشارة في "و" من ص 648 -
 - 4 سبق أن أوضحنا المراد بالنعت المقطوع وسببه.... في ص 510 وسيجيء تفصيل

الكلام عليه في الباب الخاص بالنعت ح3 - ويستثنى من المبتدأ الواجب الحذف ضمير الشأن في مثل: "إن من يرض عن الشريك سوء الجزاء"، إذا الأصل: إنه من يرض.... أي: إنه الحال والشأن "وقد تقدم الكلام على ضمير الشأن ص 250" فهذه الهاء في الأصل نائبة عن مبتدأ، هو: الحال والشأن. ولا يصح أن تكون كلمة "من" اسم "إن" لأن "من" شرطية، والشرط له الصدارة، فلا يسبقه ناسخ، هذا لى أن المضارعين بعدها مجزومان.

ومثله قول الشاعر:

إن من يدخل الكنيسة يوما ... يلق فيها جاذرا وطلباء

أي: إنه من يدخل يلق....

وحذف ضمير الشأن في هذا الباب كثير بقرينة تدل عليه وعلى المراد، "ما هو مشروط عند كل حذف" ومنه الحديث.... إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون. أي: إنه.....

(637/1)

عرفت محموداً العالم¹.

ح- ويشترط في خبرها ألا يكون إنشائياً²، "إلا الإنشاء المشتمل على: "نعم" و"بئس" وأخواتهما من أفعال المدح والذم" فلا يصح: إن المريض ساعده. وليت البائس لا تُنه ... ويصح: إن الأمين نعم الرجل، وإن الخائن بئس الإنسان.

وكذلك يشترط في خبرها إذا كان مفرداً أو جملة - أن يتأخر عن اسمها، فيجب مراعاة الترتيب بينهما؛ بتقديم الاسم وتأخير الخبر، نحو: إن الحق غالب - إن العظام كفوها العظماء - إن كبار النفوس ينفرون من صغائر الأمور³، وقول الشاعر:

إن الأمين - إذا استعان بخائن - ... كان الأمين شريكه في المأثم

فلوتقدم هذا الخبر لم تعمل، بل لم يكن الأسلوب صحيحاً. وهذا الشرط يقتضى عدم تقدمه على الناسخ من باب أولى.

أما إذا كان الخبر غير مفرد وغير جملة، بأن كان شبه جملة: "ظرفاً أو جاراً مع مجروره". فيجوز أن يتقدم على الاسم فقط، فيتوسطه بينه وبين الناسخ عند عدم وجود مانع⁴، نحو: إن في السماء عبرة⁵، وإن في دراستها

1 برفع كلمة: "العالم" على أنْخا خبر مبتدأ محذوف. وكانت في الأصل نعتاً ثم تركته، وصارت خبراً، إذا الأصل "عرفت محموداً العالم" بنصب العالم على أنها صفة، ثم قطعت عن النعت إلى الخبر للأسباب التي أشرنا إليها في ص 510.

2 سواء أكان الإنشاء طلباً أم غير طلب "راجع رقم 2 من هامش 374 ويجوز في خبر "أن" المخففة أن يكون جملة دعائية - كما سيجيء في ص 678 - كقراءة من قرأ بتخفيف النون "أي: تسكينها"، قوله تعالى: {وَالْحَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا} ويقول: "الرضى": "لا أرى مانعاً من وقوع الجملة الطلبية خبراً عن "إن" و "لكن" مع قلته. " ولا داعي للأخذ بالرأي القليل هنا.

3 ومثل هذا قول الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ... ولكن عين السخط تبدي المساويا

4 ومن الأمثلة قوله تعالى: {إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى، وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى} . وقوله تعالى: {إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا} وجاء في الأشتوني ما نصه: "قال في العمدة: ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف" أهـ.... المفهوم أن المراد بالظرف ما يشمل الجار ومجروره. فالمراد هنا: شبه الجملة بنوعيه.

5 فيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه، إن إخوانها:

لإن، أن، ليت، لكن، لعل ... كأن - عكس ما لكان من عمل -

كإن زيدا عالم بآني ... كفء ولكن ابنه ذو ضعن

يقول: لإن - وما تبعها من الحروف المذكورة بعدها- عكس ما ثبت من العمل لكان وأخواتها "فكان" ترفع الاسم وتنصب الخبر وهذه الحروف تعمل عكسها: تنصب الاسم وترفع الخبر، ووضح هذا =

(638/1)

عجائب. وقول الشاعر:

إن من الحلم دلاً أنت عارفه ... والحلم عن قُدرة فضل من الكرم

ومثل: إن هنا رفاقاً كراماً، وإن معنا إخواناً أبراراً. وقولهم في وصف رجل: كان والله سمحاً سهلاً، كأن بينه وبين القلوب نسباً، أو: بينه وبين الحياة سبباً. فإن وُجد مانع لم يجز تقدمه؛ كوجود لام الابتداء في نحو: إن الشجاعة لفي قول الحق: حيث لا يجوز تقديمه وفيه لام الابتداء 1 ...

وهناك حالة يجب فيها تقديمه؛ هي: أن يكون في الاسم ضمير يعود على شيء في الخبر الجار والمجرور؛ مثل: إن في الحقل رجاله، وإن في المصنع عماله. فاسم الناسخ "رجال وعمال" مشتمل على ضمير يعود على بعض الخبر 1؛ "أي: على الحقل، والمصنع"؛ ولتأخر الخبر لعاد ذلك الضمير على متأخر في اللفظ وفي الرتبة معاً؛ وهو ممنوع هنا 3.

= بأمثلة في البيت الثاني، هي: إن زيدا عالم بأني كفاء، ولكن ابنه ذو ضغن "أي: حقد" فعرض أمثلة لحروف ثلاثة، هي: إن "أن" لكن....
هذا ويتكرر في كلام النحاة القدماء - وغيرهم - اسم "زيد" "عمرو" "بكر" "خالد"، وهي أسماء عربية صحيحة، ولكنها شاعت في استعمالنا حتى صارت مبتذلة فيحسن العدول عنها في استعمالنا قدر استطاعتنا، كما أشرنا لهذا كثيراً.
ثم قال:

وراع ذا الترتيب. إلا في الذي ... كليت فيها، أو: هنا - غير البذي يريد: أن مراعاة هذا الترتيب الوارد في أمثله بين المعمولين أمر واجب، فيتقدم الاسم ويتأخر الخبر وجوباً إلا في مثل: ليت فيها غير الذي "أي: البذيء، وهو: الوقح" ومثل: ليت هنا غير البذيء، من كل تركيب يقع فيه خبر إن وأخواتها ظرفاً أو جاراً مع مجروره. وقد اقتصر على بيان هذه الحالة التي يجوز فيها التقديم، ولم يذكر تفصيل المواضع التي يجب فيها التقديم والتي يجب فيها التأخي، وقد ذكرناها.

1 ومن الموانع أن يكون الحرف الناسخ هو: "عسى" "التي بمعنى: لعل" أو الحرف:

"لا" - كما سيأتي في بابها ص 690 فلا يجوز تقديم خبر هذين الحرفين مطلقاً.

2 لأن الخبر هو الجار مع مجروره، والضمير عائد على المجرور وحده، فهو عائد على بعض الخبر كما سبق أن أوضحناه.

3 وهناك حالة أخرى يجب فيها تقديم خبر أن "المفتوحة الهمزة المشددة النون" ستجيء في: "ب" من ص 645.

وإذا وقع المصدر المؤول من "أن مع معموليها" مبتدأ، وكان تأخير خبره في هذه الصورة مؤدياً إلى اللبس، وجب تقديم هذا الخبر، مثل: عندي أنك فاضل.

أما سبب اللبس وما يترتب عليه فقد تقدم في رقم 5 من ص 504 حيث مواضع تقديم خبر المبتدأ وجوباً.

ومما تقدم نعلم أن للخبر - في هذا الباب - ثلاثة أحوال من ناحية تقديمه، أو تأخيره على الاسم.

الأولى: وجوب تأخيره إذا لم يكن شبه جملة.

الثانية: وجوب تقديمه إذا كان شبه جملة، وكان الاسم مشتملاً على ضمير يعود على بعض شبه الجملة، "أي: على بعض الخبر".

الثالثة: جواز الأمرين إذا كان شبه جملة، - غير ما سلف - ولم يمنع من التقدم مانع. أما معمول الخبر "مثل: إن المتعلم قارئ كتابك، وإنه منتفع بعلمك"، فلا يجوز تقديمه على الحرف الناسخ، لكن يجوز تقديمه على الخبر مطلقاً "أي: سواء أكان المعمول شبه جملة، أم غير شبهها، فتقول: إن المتعلم - كتابك - "قارئ، وإنه - بعلمك - منتفع. ففي الجملة الأولى تقدم المعمول: "كتابك" وليس بشبه جملة؛ وفي الثانية تقدم المعمول شبه الجملة، وهو الجار والمجرور: "بعلم".

كما يتضح تقديم معمول الخبر على الاسم والتوسط بينه وبين الناسخ في حالة واحدة، هي: أن يكون المعمول شبه جملة؛ نحو: إن في المهدى الطفل نائم - إن بيننا الودّ راسخ. ويؤخذ من كل ما سبق:

- 1- أنه لا يجوز أن يفصل بين الحرف الناسخ واسمه فاصل إلا الخبر شبه الجملة الذي يصح تقديمه، أو معمول الخبر إذا كان المعمول شبه جملة أيضاً الجملة كذلك،
- 2- كما لا يجوز أن يتقدم على الحرف الناسخ اسمه، أو خبره، أو معمول أحدهما.

(640/1)

زيادة وتفصيل:

- 1- قد يحذف الحرف الناسخ مع معموليه أو أحدهما، ويظل ملحوظاً تتجه إليه النية؛ كأنه موجود. وأكثر ما يكون الحذف في إن "المكسورة الهمزة المشددة النون"، ومنه قوله تعالى: {أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ} بناء على أن التقدير: تزعمون أنهم شركائي. وقد تحذف مع الخبر ويبقى الاسم، وقد تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها، وقد يحذف أحدهما فقط 1، وكل ذلك مع ملاحظة المحذوف ولا يصح شيء مما سبق إذا قامت قرينة تدل على المحذوف مع عدم تأثير المعنى بالحذف، وهذه قاعدة لغوية عامة أشرنا

إليها من قبل²؛ هي جواز حذف ما لا يتأثر المعنى بحذفه. بشرط أن تقوم قرينة تدل عليه".

وقد يجب حذف خبر "إن" 3 إذا سَدَّ مسده واوالمعية، نحو: إنك وخيراً، أى: إنك مع خير، أوسد مسده الحال، نحو: قول الشاعر:
إنَّ اختيارك ما تبغيه ذائقةٌ ... بالله مستظهِراً بالحزم والجد
أومصدراً مكرراً؛ نحو: إن الفائدة سيراً سيراً.

وتختص: "ليت" بالاستغناء عن معموليها، وبأحكام أخرى سبقت شروطها وتفصيلاتها في رقم 1 من هامش ص 635.

ب- الأنسب الأخذ بالرأى القائل بجواز تعدد الخبر في هذا الباب على الوجه الذى سبق إيضاحه في تعدد خبر المبتدأ⁴، لأن التعدد هنا وهناك أمر تشتد إليه حاجة المعنى أحياناً.

ح- من العرب من ينصب بهذه الحروف المعمولين؛ كما تنطق الشواهد الواردة به. لكن لا يصح القياس عليها في عصرنا؛ منعاً لفوضى التعبير والإبانة، وإنما نذكر رأيهم - كعادتنا في نظائره - ليعرفه المتخصصون فيكشفوا به، في غير حيرة ولا اضطراب - ما يصادفهم من شواهد قديمة وردت مطابقة له مع ابتعادهم عن محاكاتها.

1 راجع الأمثلة في هامش ص 665 وما بعدها وكذا في ج 8 ص 85 من شرح

المفصل. وي حاشية الألوسي على شرح القطر ج 1 ص 268.

2 في رقم 1 من هامش ص 635.

3 هذا التقييد في الحذف الواجب بأنه خبر إن لم يذكره صاحب "الهمع" بالرغم من أن الأمثلة التي ذكرها للحذف هي لخبر "إن" والأحسن التقييد.

4 ص 528.

(641/1)

المسألة الثانية والخمسون: فتح همزة: "إن"، وكسرها

لهمزة "إن" ثلاثة أحوال، وجوب الفتح، وجوب الكسر، وجواز الأمرين.
الحالة الأولى:

يجب فتحها في موضع واحد، هو: أن تقع مع معموليها جزءاً من جملة مفتقرة إلى اسم

مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، ولا سبيل للحصول على ذلك الاسم إلا من طريق مصدر منسبك من "أنّ" مع معموليها. ففي مثل: شاع أن المعادن كثيرة في بلادنا. سرنى أنك بارٌّ بأهلك – لا نجد فاعلاً للفعل: "شاع" ولا للفعل: "سَرَّ" مع حاجة كل فعل للفاعل، ولا وسيلة للوصول إليه إلا بسبك مصدر مؤول من: "أنّ" مع معموليها؛ فيكون التقدير: شاع كثرة المعادن في بلادنا – سرنى برك بأهلك¹ وكذلك الفعل: "زاد" في قول القائل:

لقد زادني حُبًّا لنفسي أنى ... بغيضٌ إلى كل امرئٍ غير طائل
وفي مثل: عرفت أن المدين مزدحمة – سمعت أن البحار ممتلئة بالأحياء ... نجد الفعل: "عرف" محتاجاً لمفعول به، وكذلك الفعل: "سمع". فأين المفعولان؟ لا نتوصل إليهما إلا بسبك مصدر مؤول من: "أنّ" مع معموليها؛ فيكون التقدير: عرفت ازدحام المدين – سمعت امتلاء البحار بالأحياء.

وفي مثل: تأملت من أن الصديق مريضٌ – فرحت بأن العربيّ مخلصٌ للعروبة ... ، نجد حرف الجر: "من" ليس له مجرور، وكذلك حرف الجر: "الباء" وهذا غير جائز في العربية. فلا مفر من أن يكون المصدر المنسبك من "أنّ" مع معموليها في الجملة الأولى هو المجرور بالحرف: "من" وفي الجملة الثانية هو المجرور "بالباء". والتقدير: تأملت من مرض الصديق – وفرحت بإخلاص

-
- 1 المصدر الذي تقدر به "أنّ" مع معموليها هو المصدر الصريح المأخوذ إما من خبرها إن كان اسماً مشتقاً، أو فعلاً متصرفاً، وإما من الاستقرار والوجود إن كان الخبر ظرفاً وجاراً مع مجروره، وإما هو الكون المضاف لاسمها إن كان الخبر جامداً. وتفصيل هذا وإيضاحه قد سبق في "ب" من باب: الموصول" ص 414.
- 2 رجل غير طائل: حقير خسيس.

(642/1)

العربي للعروبة ... وهكذا كل جملة تتطلب اسماً لها، ولا سبيل لإيجاده إلا من طريق مصدر منسبك من "أنّ" مع معموليها.

ومن الأمثلة غير ما سبق: "حقاً، أنك متعلمٌ رفّعٌ لقدرك" – "المعروف أن التعلم نافع". فالمصدر المؤول في الجملة الأولى مبتدأ، والتقدير: تعلّمك رفّعٌ لقدرك حقاً¹، أما في

الجملة الثانية فهو خبر، والتقدير: المعروف نفعُ التعلم.
ومثله المصدر المؤول بعد: "لولا" حيث يجب فتح همزة "أَنْ" نحو: لولا أنك مخلص
لقاطعتك. والتقدير: لولا إخلاصك حاصل لقاطعتك.
ومما سبق نعلم أن المصدر المؤول يجر لإكمال النقص، فيكون فاعلاً، أو نائبه، أو مفعولاً
به 2، أو مبتدأ 3، أو خبراً 4. وقد يكون غير ذلك 5. كما نفهم المراد من قول النحاة:
يجب فتح همزة: "أَنْ" إذا تحتم تقديرها مع معموليها بمصدر يقع في محل رفع، أو نصب،
أو جر 6.

-
- 1 انظر ما يختص بكلمة: "حقاً" في: "د" من ص 647.
 - 2 بشرط أن يكون المفعول به غير محكي بالقول.
 - 3 انظر "الملاحظة" التي في رقم 4 من هامش ص 410 حيث النص على عدم وقوع
"أن المصدرية" بنوعيتها "المخففة من الثقيلة، والناصفة للمضارع" مع صلتها مبتدأ
يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده.
 - 4 عن اسم معنى.... "راجع الزيادة والتفصيل رقم 1 في ص 646".
 - 5 مما سيجيء في "ج" من ص 645 وما بعدها. إلا في أشياء توضيحها هناك.
 - 6 وفيما سبق يقول ابن مالك:
وهمز: "إن" افتح لسد مصدر... مسدها، وفي سوء ذاك أكسر
أي: افتح همزة "إن" لسد المصدر مسدها مع معموليها.

(643/1)

زيادة وتفصيل:

أ- "أَنْ" - مفتوحة الهمزة، مشددة النون - معناها التوكيد - كما شرحنا - وهي مع
اسمها وخبرها تؤول بمصدر معمول لعامل محتاج له، فمن الواجب أن يكون الفعل -
وغيره مما هي معمولة له - مطابقاً لها في المعنى؛ بأن يكون من الألفاظ الدالة على العلم
واليقين؛ لكيلا يقع التعارض والتناقض بينهما "أي: بين ما يدل عليه العامل، وما يدل
عليه الم معمول" وهذا هو ما جرت عليه الأساليب الفصيحة حيث يتقدمها ما يدل 2 على

اليقين والقطع: مثل: اعتقدت، علمت، ووثقت، تيقنت، اعتقادی ... ولا يقع قبلها شئ من ألفاظ الطمع، والإشفاق، والرجاء 3 ... مثل: أردت، اشتهيت، ودئت ... وغيرها من الألفاظ التي يجوز أن يوجد ما بعدها أولاً يوجد؛ والتي لا يقع بعدها إلا "أن" الناصبة للمضارع. وهذه لا تأكيد فيها ولا شبه تأكيد؛ فتقول أرجو أن تحسن إلى الضعيف، وأرغب أن تعاون المحتاج. وكالتى فى الآية الكريمة: {وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ} . وما ذكرناه فى "أن" المشددة يسرى على: "أن" المفتوحة الهمزة المخففة من الثقيلة؛ فكلاهما فى الحكم سواء، نحو قوله تعالى {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى} .

ومن الألفاظ ما لا يدل على اليقين ولا على الطمع والإشفاق ولكن يقع بعده "أن" المشددة والمخففة الناسختان كما يقع بعده "أن" التى تنصب الفعل المضارع. وذلك النوع من الألفاظ هو ما يدل على الظن؛ مثل: ظننت، وحسبت، وخلت. ومعنى الظن: أن يتعارض الدليلان، ويرجح أحدهما الآخر. وقد يقوى الترجيح فيستعمل اللفظ بمعنى اليقين؛ نحو قوله تعالى: {الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم}

1 راجع هذا فى رقم 3 من ص 631 ثم التفصيل فى "المصدرية" - ص 678- وقد سبقت سبقت الإشارة إلى "أن المصدرية" مع نظائرها من الحروف المصدرية فى ص 407.

2 عند المتكلم.

3 سبق بيان المراد من هذه الألفاظ الثلاثة فى رقم 3 من هامش ص 635.

(644/1)

.....

وقد يضعف حتى يصير مشكوكاً فى وجوده: كأفعال الرجاء والطمع وألفاظهما الأخرى ...

ب- لا تكون "أن" "المفتوحة الهمزة. المشددة النون" مستقلة بنفسها مع معموليها: فلا بد أن تطون معهما جزءاً من جملة أخرى 1 ... غير أنه لا يجوز أن يقع المصدر المؤول من: "أن ومعموليها" اسماً لأختها المكسورة الهمزة 2. فإذا أريد ذلك وجب الفصل

بينهما بالخبر، فيتقدم بشرط أن يكون شبه جملة³ نحو: إن عندي أن التجربة خيرُ مرشد. إن في الكتب السماوية أن الرسل هداةٌ للناس ... وقد سبق⁴ أنه يجوز وقوع "أنَّ" مع معموليها اسماً للأحرف الناسخة - ومنها: أن - "أى: أن يكون المصدر المؤول اسماً لل حرف الناسخ" بشرط أن يتقدم عليه الخبر شبه الجملة. ح - أشرنا⁵ - في ص 181 - إلى بعض مواضع المصدر المؤول من "أنَّ ومعموليها". وقد يقع فاعلاً لفعل ظاهر كما رأينا أومقدراً؛ نحو: اسمع ما أنَّ الخطيب يخطب. أى: ما ثبت أن الخطيب يخطب، "مدة ثبوت خطبته" وذلك لأن "ما" المصدرية الظرفية لا تدخل - في أشهر الآراء - على الجملة الاسمية المبدوءة بحرف مصدرى⁶. ومثلها العبارة المأثورة: "لا أكلم الظالم ما أنَّ في السماء نجماً. أى: ما ثبت أن في السماء نجماً ...".

ومن الفعل المقدر أيضاً أن يقع ذلك المصدر المؤول بع: "لو" الشرطية؛ نحو: لوأنك حضرت لأكرمته: فالمصدر المؤول فاعل محذوف، والتقدير: لوثبت حضورك ... لأن "لو" شرطية لا تدخل إلا على الفعل في الرأى المشهور. والأخذ به أولى من الرأى القائل: إن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف

1 كما أوضحنا في ص 642.

2 أشرنا لهذا في رقم 3 من هامش ص 631.

3 راجع شرح المفصل ج 8 ص 71.

ويذكرون في سبب المنع أن كل واحدة منهما تفيد التوكيد وحرف التوكيد لا يدخل مباشرة على نظيره. هذا إلى أن دخول إن المكسورة على أختها قد يوقع في الوهم أن المفتوحة الهمزة أضعف في إفادة التوكيد من المكسورة الهمزة، فجاء بهذه لتجبر الضعف، مع أنهما متساويان. وكل هذا تعليل متكلف ومصنوع، وإنما التعليل الحق هو محاكاة العرب الفصحاء.

4 في رقم 3 من هامش ص 631 ثم انظر رقم 4 من هامش ص 410 بعنوان "ملاحظة"

5 في ص 642.

6 إذ الحرف المصري لا يدخل على نظيره لغير توكيد لفظي. "كما سبق في رقم 5 من هامش ص 412".

وجوباً، أو مبتدأ لا يحتاج إلى خبر. لأن فيهما تكلفاً وبعداً¹.
وقد يقع ذلك المصدر نائب فاعل، نحو قوله تعالى: {قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ... } ، وقد يقع خبراً عن مبتدأ الآن، كالأمثلة السالفة، أو بحسب الأصل: نحو:
كان عندي أنك مقيم. لكن يشترط في المبتدأ الذي يقع خبره هذا المصدر المؤول، ثلاثة شروط:

- 1- أن يكون اسم معنى؛ نحو: الإنصاف أنك تُسَوِّى بين أصحاب الحقوق؛ فلا يصح: الأسد أنه ملك الوحوش، بفتح الهمزة. بل يجب كسرها - كما سيجي² -.
- 2- وأن يكون غير قول³؛ فلا يجب الفتح في مثل: قولي: أن البطالة مهلكة.
- 3- وأن يكون محتاجاً للخبر المؤول من "أن" ومعمولها ليكمل معه المعنى الأساسي للجملة، من غير أن يكون المبتدأ داخلاً في معنى الخبر؛ "أى: من غير أن يكون معنى الخبر صادقاً عليه"، نحو: اعتقادي أنك نزيه. فكلمة: اعتقادي. مبتدأ يحتاج إلى خبر يتمم المعنى الأساسي. فجاء المصدر المؤول ليتممه. والتقدير: "اعتقادي نزاهتك"، فالخبر هنا يختلف في معناه عن المبتدأ اختلافاً واضحاً. فإن كان المصدر المؤول من: "أن مع معموليها" ليس هو محط الفائدة الأصلية، "أى: ليس المقصود بتكملة المعنى الأساسي؛ كأن يكون معناه منطبقاً على المبتدأ وصادقاً عليه" فإنه لا يعرب خبراً، بل الخبر غيره. كما في المثال السابق وهو: "اعتقادي أنك نزيه" إذا لم يكن القصد الإخبار بنزاهته والحكم عليها بها، وإنما القصد الإخبار بأن ذلك الاعتقاد حاصل واقع؛ فيكون المصدر المؤول مفعولاً به للمبتدأ، والخبر محذوف؛ والتقدير - مثلاً - اعتقادي نزاهتك حاصل أو ثابت....، والمصدر المؤول في هذا المثال ينطبق على المبتدأ، ويصدق عليه؛ لأن النزاهة هنا هي: الاعتقاد، والاعتقاد هو النزاهة ... و ...

1 بيان الأسباب في ج 2 ص 140 م 69 باب: "الاشتغال" - وفي باب: "لو" من الجزء الرابع.

2 في رقم 6 من ص 651.

3 حكم الواقعة بعد قول موضح في رقم 4 من ص 650 و 5 من ص 655.

وقد يقع المصدر المؤول مفعولاً لأجله؛ زرتك أنى أحبك، أو مفعولاً معه، نحو: يسرى
 قعودك هنا، وأنتك تحدثنا. أو مستثنى؛ نحو: ترضيني أحوالك، إلا أنك تخلف الميعاد.
 ويقع مضافاً إليه بشرط أن يكون المضاف مما يضاف إلى المفرد، لا إلى الجملة؛ مثل:
 سرتي عملك غير أن خطك ردى. أى: غير رداءة خطك. فإن كان المضاف مما يضاف
 إلى الجملة وحدها وجب كسر الهمزة؛ مثل: حضرت حيث إنك دعوتني، بكسر همزة:
 "إن" مراعاة للرأى الذى يحتم إضافة "حيث" للجملة، دون الرأى الآخر الذى يبيح
 إضافتها لغير الجملة فيبيح فتح همزتها.

ومثل المواضع السابقة ما عطف عليها؛ نحو قوله تعالى: { ... اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ
 عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ ... } فالمصدر المؤول وهو "تفضيلي" معطوف على المفعول به:
 "نعمة"، وكذلك ما أبدل منها؛ نحو قوله تعالى: { وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا
 لَكُمْ ... } ، فالمصدر المؤول، وهو: استقرارها وكونها ... بدل من إحدى. وهكذا ...
 ولا يكون هذا المصدر المؤول مفعولاً مطلقاً، ولا ظرفاً، ولا حالاً، ولا تمييزاً ولا يسد
 مسد "مفعول به" أصله خبر عن ذات 1، نحو: ظننت القادم إنه عالم. فلو فتحت الهمزة
 لكان المصدر المؤول من: "أنه عالم"؛ مفعولاً ثانياً للفعل: "ظننت" مع أن أصل هذا
 المفعول خبر عن كلمة: "القادم" فيكون التقدير "القادم عليم" فيقع المعنى خبراً عن
 الجنة 2، وهذا مرفوض هنا إلا بتأويل لا يستساغ مع أن.
 د- من الأساليب الفصحية: "أحقاً أن جيرتنا استقلوا 3.... يريدون، أفى حق أن جيرتنا
 استقلوا. فكلمة: "حقاً" ظرف زمان 4 - فى الشائع -، والمصدر المنسبك من "أن" مع
 معموليها مبتدأ مؤخر. ولهذا وجب فتح همزة "أن". أى: أفى حق استقلال جيرتنا.

1 جثة.

2 المانع الحق: هو استعمال العرب الفصحاء، وكراهتهم فتح الهمزة في مثل هذا
 الموضع.

3 بمعنى: أحق أن جيراننا ارتحلوا. "والجيرة" جمع: جار.

4 كما فى الحضري والتصريح، آخر باب: "الظرف" والظرفية هنا مجازية. وبيان هذا فى
 باب: الظرف" ج ص 256 "هـ" م 79.

ويصح أن تكون كلمة؛ "حقاً"، مفعولاً مطلقاً محذوف تقديره: حقٌّ "بمعنى: ثَبَتَ" والمصدر المنسبك فاعله، أى: أحق حقاً استقلال جيرتنا؟ وأحياناً يقولون: "أما أن جيرتنا استقلوا". فكلمة: "أما" "بتخفيف الميم" 1 بمعنى: حقاً، ويجب فتح همزة "أن" بعدها.

وخير ما ارتضوه في إعرابها: أنها مركبة من كلمتين؛ فالهمزة للاستفهام. "ما" ظرف، بمعنى: شئ. ويراد بذلك الشئ: "حق" فالمعنى: "أحق حقاً" وكلمة: "إما" مبنية على السكون في محل نصب، وهى خبر مقدم، والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر 2.

هـ- قد يَسُدُّ المصدر المؤول من أن ومعموليه مسد المفعولين إن لم يوجد سواه، نحو: ظننت أن بعض الكواكب صالح للسكنى. وكذلك في كل موضع تحتاج فيه الجملة إلى ما يكمل نقصها فلا جد غيره، مع عدم مانع يمنع منه ...

و أشرنا من قبل 3 إلى وقوع: "أن" المفتوحة الهمزة المشددة النون - للترجى، فتشارك "لعل" في تأدية هذا المعنى وتحتاج إلى جملة اسمية بعدها؛ فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ولا بد أ، يكون لها الصدارة في جملتها. ولا يصح أن تسبك مع ما بها بمصدر مؤول؛ فهي تخالف "أن" المفتوحة الهمزة، المشددة النون التى معناها التوكيد في أمور: فى المعنى، وفى وجوب الصدارة، وفى منع السبك بمصدر مؤول.

- 1 إذا كانت "أما" - مخففة الميم- حرف افتتاح وجب كسر همزة: "إن" بعدها.
- كما سيجيء في ص 649 وفي رقم 3 من ص 657 -.
- 2 الكلام على هذا الأسلوب في ج2 ص 256 "هـ" م 79.
- 3 في رقم 5 من ص 504 حيث الإيضاح. وله إشارة في رقم 3 من هامش ص 637.

الحالة الثانية:

يجب كسر همزة: "إن" فى كل موضع لا يصح أن تسبك فيه مع معموليها بمصدر؛ يجب

الكسر فيما يأتي:

"1" أن تكون في أول جملتها حقيقة، نحو: {إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا} ، وقول الشاعر يمدح محسنًا:

يُخْفِي صَنَائِعَهُ، وَاللَّهُ يُظْهِرُهَا ... إن الجميل إذا أخفيتها ظهرًا
وتعتبر في أول جملتها حكمًا إذا وقعت بعد حرف من حروف الاستفتاح1؛ مثل: ألا،
وأما2، نحو: ألا إن إنكار المعروف لؤم – أما إن الرشوة جريمة من الراشى والمرتشى.
ومثلهما الواوالتى للاستئناف، كقول الشاعر:
وإني شقيٌّ باللثام ولا ترى ... شَقِيًّا بهم إلا كريمَ الشمايل
وكذلك كل واو أخرى تقع بعدها جملة تامة.
فإن سبقها شيء من جملتها وجب الفتح، نحو: عندى أن الدين وقاية من الشرور
وهكذا3 ...

"2" أن تقع في جملة الصلة، بحيث لا يسبقها4 شيء منها؛ نحو: أحترم الذى "إنه عزيز
النفس عندى"، وكذلك في أول جملة الصفة التى موصوفها اسم ذات؛ نحو: أحبُّ
رجلا "إنه مفيد". وفى: أول جملة الحال أيضًا؛ نحو: أجلُّ الرجل "إنه يعتمد على نفسه"
وأَكْبَرُهُ "وإنه بعيد من الدنيا".
"3" أن تقع في صدر جملة جواب القسم وفى خبرها اللام؛ سواء أكانت جملة القسم
اسمية؛ نحو: لعمرك إن الحذر لمطلوب، أم كانت فعلية فعلها

1 حرف يدل على بدء الكلام، وعرض جملة جديدة، والتنبيه على أن هذا الكلام هام
ومؤكد عنه المتكلم. "2" "انظر رقم 3 من ص 657" ثم "ب" من ص 708 وفي رقم
1 من هامش ص 648.

3 ولصدارتها في الجملة صور أخرى كالتى تجيء في ص 652.
4 فإن وقعت حشوا "كأن سبقها شيء من جملة الصلة" لم تكسر، نحو: جاء الذى
عندي أنه فاضل. ومنه: لا أفعله ما أن في السماء نجما. أي: ما ثبت أن في السماء
نجما- وقد سبق بيان هذا في "ح" من ص 645 -.

مذكور؛ نحو: أحلف بالله إن العدل محبوب. أو غير مذكور، نحو: والله إن الظلم لوخيم العاقبة".

فإن لم تقع في خبرها اللام لم يجب 1 كسر الهمزة إلا إذا كانت جملة القسم جملة فعلية فعلها محذوف؛ نحو: والله إن السياحة مفيدة. يتضح مما سلف أن الكسر واجب في كل الحالات التي تظهر فيها اللام في خبر "إن". وكذلك في الحالة التي تحذف فيها تلك اللام من الخبر بشرط أن تكون جملة القسم فعلية، قد حذف فعلها.

"4" أن تقع في صدر جملة محكية بالقول "لأن المحكى بالقول لا يكون إلا جملة، - في الأغلب - بشرط ألا يكون القول بمعنى الظن 1". فتكسر وجوباً في مثل: قال عليه السلام: "إن الدين يُسرّ". ويقول الحكماء: "إن المبالغة في التشدد مدعاة للنفور"، "فقل للمتشددين: إن الاعتدال خير"، وكذلك في الشطر الثاني من بيت الشاعر: تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا ... فَقُلْتُ لَهَا: إِنَّ الْكَرَامَ قَلِيلٌ

فإن وجد القول ولم تكن محكية به بل كانت معمولة لغيره لم تكسر، نحو: أيها العالم، أَخْصَنَكَ القول؛ إنك فاضل؛ أي: لأنك فاضل؛ فالمصدر المؤول معمول للام الجر، لا للقول. وكذلك لا تكسر إن كان القول بمعنى: الظن، بقرينة تدل على هذا المعنى فيعمل عمله في نصب مفعولين. - نحو: أتقول المراسد أن الجوبارد في الأسبوع المقبل؟ أي: أتظن 3 "فتفتح مع أنها مع معموليها معمولة للقول؛ لأن القول هنا بمعنى "الظن" ينصب مفعولين فيكون المصدر المؤول منها ومن معموليها في محل نصب يسد مسد المفعولين ... "

1 وإنما يجوز الأمران، طبقاً للبيان الذي سيجيء في رقم 2 من مواضع الفتح والكسر ص 653.

2 ولا الاعتقاد أيضاً.. فلا بد من أمرين:، أن تكون الجملة معمولة للقول، وأن "القول" ليس بمعنى: "الظن ولا الاعتقاد". ولا بد كذلك ألا يكون مبتدأ داخل في الحالة الخامسة الآتية في ص 655

3 الدليل على أن القول هنا بمعنى: "الظن" أن المراسد حين تتكهن بما سيقع في المستقبل - ولا سيما المستقبل البعيد - لا تملك الدليل القاطع على صحته، على أنه سيتحقق حتماً، فقد يقع أو لا يقع. أما تفصيل الكلام على القول بمعنى الظن وأحكامه. فيجيء في أول ج 2 باب: "ظن وأخواتها".

"5" أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب 1 وقد علّق عن العمل، بسبب وجود لام الابتداء في خبرها؛ نحو: علمت إن الإسراف لطريق الفقر. فإن لم يكن في خبرها اللام 2 فتحت أو كسرت. نحو: علمت إن الرياء بلاء - بفتح الهمزة، أو كسرهما 3.

"6" أن تقع خبراً عن مبتدأ اسم ذات؛ نحو: الشجرة إنها ثمرة 4 وقد يدخل على هذا المبتدأ ناسخ؛ ومنه قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا 5 وَالصَّابِّينَ 6 وَالتَّصَارِي وَالْمَجُوسَ 7 وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ 8 اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ 9 ... } .

1 سيجيء في باب: "ظن وأخواتها"، أول الجزء الثاني - تفصيل الكلام على أفعال القلوب التي تنصب مفعولين. والذين يعيننا الآن هو: "الفاعال القلبية. المتصرفة التي يدخلها التعليق، وهو ترك العمل لفظاً دون معنى، لمانع"، فتكون في ظاهرها غير ناصبة للمفعولين"، أو لأحدهما، بسبب ذلك المانع ولكنها في الحكم والتقدير ناصبة. نحو: "ظننت لطائر مغرد" فالجملة من: "طائر مغرد" مكونة من مبتدأ وخبر، في محل نصب، قد سدت مسد المفعولين للفعل: "ظننت" ولم ينصبهما لفظاً، لاعتراض ماله صدر الكلام، وهو هنا: "لام الابتداء".

وأشهر أفعال القلوب التي يلحقها التعليق: "رأي - علم - وجد - دري...." وهذه أفعال تدل على اليقين "وخال - ظن - حسب - زعم - عد - حجا - جعل....." وهذه أفعال تدل على الرجحان.

2 يقول النحاة إن السبب في التعليق هو وجود لام الابتداء، لأن لها الصدارة في جملتها فتمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها. وهنا تأخرت اللام وزحلت عن مكانها، لوجود "إن" التي لها الصدارة أيضاً أنظر البيان رقم 2 من هامش ص 659 والعلة الحقيقية في تأخيرها هي السماع عن العرب.

3 كما سيجيء في رقم 3 من ص 354 فالفتح على اعتبار الفعل غير معلق، والكسر على اعتباره معلقاً، أداة التعليق هي: "إن" مكسورة الهمزة، إذ لها الصدارة في جملتها، وكل ما له الصدارة يعد من أدوات التعليق - كما عرفنا - راجع الصبان ج 2 من في هذا الموضع.

4 لو فتحت لكان المصدر المؤول خبراً عن الجنة، والتقدير، "الشجرة إثمارها" وهو غير المعنى المطلوب، ولا يتحقق هنا إلا بتكلف لا داعي له، أو بتخرجه على المجاز

ونحوه ...

5 كانوا يهودا.

6 المنتقلين بين الأديان، أو: ه عبدة النجوك.

7 الذين يبعدون النار.

8 فكلمة "الذين الأولى، أصلها مبتدأ قبل دخول الناسخ: "إن" ثم صارت اسمه. وجملة

إن الله يفصل بينهم، "وهي مكونة من إن ومعموليهـا" - في محل رفع خبر "إن" الأولى.

9 وفي مواضع كسر همزة "إن" يقول ابن مالك:

فاكسر في الابتداء، وفي بدء صلة ... وحيث "إن" ليمين مكمله

أي: اكسر همزة "إن" إذا وقعت في ابتداء جملتها، أو حيث تكون مكملة لليمين، بأن

تقع في صدر جملة جواب القسم - على التفصيل الذي شرحناه - ثم قال:

أو حكيت بالقول، أو حلت محل ... حال، كزرتة، وإني لذو أمل

وكسروا من بعد فعل علقا ... باللام، كاعلم إنه لذو تقي

(651/1)

.....

زيادة وتفصيل:

١- يَعدُّ بعض النحاة مواضع أخرى للكسر، منها: أن تقع "إن" بعد كلمة "كلاً" التي

تفيد الاستفتاح؛ نحو: قوله تعالى: "كلاً، إن الإنسان ليطغى، أن رآه استغنى ...".

أوقع في خبرها اللام من غير وجود فعل للتعليق؛ نحو: إن ربك لسريع العقاب.

أوقع بعد "حتى" التي تفيد الابتداء نحو: يتحرك الهواء، حتى إن الغصون تتراقص -

تفيض الصحراء بالخير، حتى إنها تجود بالمعادن الكثيرة.

والتوابع لشئ من ذلك؛ نحو: إن النشاط محمود وإن الخمول داء ...

والحق أن هذه المواضع ينطبق عليها الحكم الأول، وهوائها واقعة في مصدر جملتها؛ فلا

يمنع من الحكم لها بالصدارة أن يكون لجملتها نوع اتصال معنوي - لا إعرابي - بجملة

قبلها؛ كمثال: "حتى" السابق ... "وكلاً"، في بعض الأحيان. أما اتصالها الإعرابي فيمنع

كسرها إن كان ما قبلها محتاجاً إلى المصدر المؤول منها مع معموليها احتياجاً لا مناص

منه، كما سبق.

الحالة الثالثة:

جواز الأمرين "أى: فتح همزة "إنّ" وكسرها. " وذلك في مواضع، أشهرها:

"1" أن تقع بعد كلمة: "إذا" الدالة على المفاجأة¹، نحو: استيقظت فإذا إن الشمس طالعة، وفتحت النافذة، فإذا إن المطر نازل. فالكسر على اعتبار: "إذا" حرف - تبعاً للرأى الأسهل - مع وقوع "إن" في صدر جملتها الاسمية المصّرّح بطرفيها؛ بأن يُذكر بعدها اسمها وخبرها. والفتح على اعتبار "إذا" حرف أيضاً والمصدر المؤول من "أنّ" مع معموليها في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: استيقظت فإذا طلوع الشمس حاضر، وفتحت النافذة فإذا نزول المطر حاضر ... ويجوز اعتبار "إذا" الفجائية ظرف زمان أو مكان أيضاً، خبراً مقدماً. والمصدر المنسبك من "أنّ" ومعموليها مبتدأ مؤخر، والتقدير ففي المكان أوفى الوقت طلوع الشمس حاضر، أو نزول المطر ...

"2" أن تقع في صدر جملة القسم، وليس في خبرها اللام؛ بشرط أن تكون جملة القسم اسمية؛ نحو: لعمرُك إن الرياء فاضحُ أهله، أو فعلية فعلها مذكور؛ نحو: أقسم بالله أن الباغى هالكٌ ببغيه. بفتح الهمزة وكسرها فيهما، "فإن كان فعل القسم محذوفاً فالكسر واجب - كما سبق 2 -؛ نحو: بالله إن الزكاة طهارة للنفس". فالكسر بعد جملة القسم الاسمية في المثال الأول هو على اعتبار: "إنّ" في صدر جملة؛ لأنها مع معموليها جملة الجواب لا محل لها من الإعراب. والفتح هو على اعتبار المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض³ فهو مجرور بحرف جر محذوف،

1 أي: هجوم الشيء ووقوعه بغتة. والكلام على: "إذا" الفجائية بحرف جر محذوف، من هامش ص 508.

2 في رقم 3 من ص 649.

3 أي: بتقدير حرف جر نزع من مكانه وحذف، فنصب الاسم المجرور بعده - مفعولاً به - ليكون نصبه بغير عامل نصب دليلاً على المحذوف، هذا تقديرهم الإعرابي الشائع. ولا مانع أن يكون المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف، والجملة جواب القسم مباشرة. وأصل جواز الفتح والكسر هنا راجع - كما جاء في الهمع - إلى الخلاف في جملة القسم والمقسم عليه، أحدهما معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولاً به، أو بمنزلة المفعول به لفعل القسم، أم لا؟ فمن قال: "نعم" فتح، لأن هذا حكم "إن" إذا وقعت

مع معموليها مفعولا به. ومن قال: "لا"، وأن جملة القسم تأكيد القسم عليه من غير عمل فيه، كسر، ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين.

(653/1)

وشبه الجملة سد مسد جواب القسم، لا محل له. وليس جوابا أصيلا 1 والتقدير: لعمر ك قسمي على فضيحة الرياء أهله. وكذلك في المثال الثاني بعد فعل القسم المذكور، فالكسر على اعتبار "إن" مع معموليها جملة الجواب لا محل لها، والفتح على اعتبار المصدر المؤول مجرورا بحرف جر محذوف؛ والتقدير: أقسم بالله على هلاك الباغي بغيه. ويكون الجار مع المجرور قد سد مسد جملة الجواب؛ وأغنى عنه - كما سبق - .
وليس جوابا أصيلا 1، ولم تقع "أن" في صدره.
"3" أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب، وليس في خبرها اللام، - طبقاً لما تقدم بيانه 2 -؛ نحو: علمت أن الدين عاصم من الزل. -
"4" أن تقع بعد فاء الجزاء 3، نحو: من يرض عن الجريمة فإنه شريك في الإساءة. فكسر الهمزة على اعتبار "إن" مع معموليها جملة في محل جزم جواب أداة الشرط: "من".
وفتح الهمزة على اعتبار المصدر المؤول من أن ومعموليها في محل رفع مبتدأ، خبره محذوف، أواخر مبتدؤه محذوف. والتقدير: من يرض على الجريمة فشركته في الإساءة حاصلة، أو: فالثابت شركته في الإساءة ...

"1 و 1" إنما سد مسد الجواب ولم يكن الجواب مباشرة لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة، ولن يترتب على الخلاف في التسمية أثر في المعنى أو في صياغة الأسلوب، فهو خلاف شكلي محض.

2 في رقم 5 من ص 651.

3 هي الفاء الواقعة في صدر جواب الشرط وجزائه، "أي: في صدر النتيجة المترتبة على تحقق فعل الشرط".

وليس من اللازم أن تكون هذه الفاء داخلة في جواب أداة شرط، فقد تكون داخلة على شيء يشبه الجواب لأداة تشبه الشرط في "العموم والإبهام"، كاسم الموصول، وغيره مما سبقت له إشارة في رقم 4 من ص 393 أما البيان ففي م 1 ص 535 ومن الأمثلة قوله تعالى: {واعلموا أن ما غنمتم من شيء فأن لله خمسه ... " فيجوز في أن"

الثانية الفتحة أو الكسر. و"ما" موصولة وليست شرطية: لأن الشرطية لها الصدارة فلا تدخل عليها النواسخ، والعائد محذوف، والتقدير: غنمتموه..... فعلى كسر همزة "إن" تكون جملتها هي الخبر، وعلى الفتح يكون المصدر المؤول منها مع معموليها. مبتدأ خبره محذوف، أي: فكون خمسه لله ثابت، أو يكون خبراً لمحذوف، أي: فالواجب كون خمسه لله، والجمله خبر "إن" الأول. "راجع حاشية الخصري في هذا الموضع".

(654/1)

"5" أن تقع 1 بعد مبتدأ هو قول، أوفى معنى القول 2، وخبرها قول، أوفى معناه أيضاً، والقائل واحد، نحو: قولي: "إني معترف بالفضل لأصحابه، وكلامي: إني شاكر صنيع الأصدقاء". فقولي - وهو المبتدأ - مساو في مدلوله لخبر "إن" وهو: معترف بالفضل، وخبر "إن" مساوية في المدلول كذلك؛ فهما في المراد متساويات، وقائلهما واحد، وهو: المتكلم.

كذلك: "كلامي"، مبتدأ؛ معناه معنى خبر "إن": "شاكر صنيع الأصدقاء" وخبر "إن" معناه معنى المبتدأ؛ فالمراد منهما واحد، وقائلهما واحد. وهمزة "إن" فيهما يجوز كسرهما عند قصد الحكاية؛ أي: ترديد الألفاظ ذاتهما فتكون "إن" فيهما يجوز كسرهما عند قصد الحكاية؛ أي: ترديد الألفاظ ذاتهما فتكون "إن" مع معموليها جملة. وقعت خبراً 3. ومع أنها محكية بالقول نصاً تعرب في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز فتح الهمزة إذا لم تُقصد "الحكاية"؛ وإنما يكون المقصود هو التعبير عن المعنى المصدري من غير تقييد مطلقاً بنصّ العبارة الأولى المعينة، ولا بترديد الجملة السابقة بألفاظها الخاصة فيكون المصدر المؤول من أن مع معموليها في محل رفع خبر المبتدأ، والتقدير: قولي، اعترافي بالفضل لأصحابه، وكلامي، شكرى صنيع الأصدقاء.

فإن لم يكن المبتدأ قولاً أو ما في معناه وجب الفتح، نحو: عملى أنى أزرع الحقل. والمصدر المنسبك خبر المبتدأ. ويجب الكسر إن لم يكن خبر "إن" قولاً أو ما في معناه، مثل كلمة: "مستريح 4" في نحو: قولي إني مستريح. أولم يكن قائل المبتدأ وخبر "إن" واحداً؛ فلا يتساوى مدلول

1 يراعي الفرق بين هذه الصورة والأخرى "رقم 4" السابقة في ص 650.

2 الذي في معنى القول هو ما يدل دلالة من غير لفظه، مثل: كلام.....، حديث.....

نطق،..... ولا يراد هنا القول " بمعنى: "الظن" وعمله، فقد سبق حكمه في رقم 4 من ص 650 وأنه الفتح.

3 وكأنك قلت في المثالين السالفين عند كسر الهمزة. "قول هذا اللفظ - كلامي هذا اللفظ" أي: هذا النص بحروفه وهنا يقول الصبان: إن المراد: "حكاية لفظ الجملة - أي: الإتيان بها" بلفظها، وليس المراد أنها مقول القول".

4 خير الصور التي توضح هذا الحكم أن يكون خبر "إن" ليس شاملاً بمعناه المبتدأ، ولا منطبقاً عليه بمدوله، كالاستراحة في المثال المذكور:، فإن معناها لا يشمل القول ولا يتضمنه ولا ينطبق مدلولها عليه ومثل هذا يقال في الحالة الثانية، لأن صاحب الصراح ليس هو صاحب الكلام الواقع مبتدأ،

4 ومن أمثلتهم لانتفاء القول الثاني: "قولي إني مؤمن" لا يصح الفتح، لأن الإيمان لا يخبر به عن القول، لأن الإيمان مصدره القلب، والقول مصدره اللسان.

(655/1)

المبتدأ والخبر، ولا يتوافقان؛ نحو: كلامي إن المريض يصرخ. ففي هاتين الحالتين يجب كسر الهمزة، وتكون "إن" مع معموليها جملة في محل رفع خبر المبتدأ¹.

1 أنظر بعض المواضع الأخرى في الصفحة الآتية، ثم "الملاحظة" المفيدة التي في ص 658.

ومما سبق نفهم كلام ابن مالك في جواز الأمرين حيث يقول في اختصار:

بعد إذا فجاءة، أو قسم ... لا لام بعده - بوجهين نهي

"يريد: نهي - أي: نقل عن السابقين، ونسب إليهم - الوجهان، وهما: الفتح والكسر"

بعد إذا فجاءة، وبعد قسم لا لام في جملة جوابه، ثم قال:

مع تلو "فا" الجزاء، وإذا يطرد ... في نحو: "خير" القول إني أحمد

أي: "ومع تلو فاء الجزاء" فكلمة: "مع" معطوفة على كلمة "بعد"، التي في أول البيت

السباق بحرف العطف المحذوف، وهو: الواو: يريد، بعد إذا فجاءة، ومع تلو فاء الجزاء،

ثم قال: إن هذا الحكم بجواز الأمرين مطرد في كل أسلوب على شاكلة: "خير القول إني

أحمد"، وهذه الحالة الرابعة في كلامه هي الخامسة التي شرحناها. ويلاحظ في مثاله أن

المبتدأ كلمة: "خير" ليس قولاً، ولكنه مضاف للقول، فهو بمنزلة.

زيادة وتفصيل:

١- سرد بعض النحاة مواضع أخرى يجوز فيها الأمران، ومن الممكن الاستغناء عن أكثرها؛ لفهمها مما سبق. فمما سردوه.

"1" أن تقع "أن" مع معموليها معطوفة على مفرد لا يفسد المعنى بالعطف عليه. نحو: سرتي نبوغك، وإنك على المنزلة. فيجوز فتح همزة: "أن" فيكون المصدر المؤول معطوفاً على نبوغ، والتقدير: سرتي نبوغك وعلومنزلتك. والمعنى هنا لا يفسد بالعطف. ويجوز كسر الهمزة فتكون "إن" في صدر جملة مستقلة. ومثال ما يفسد فيه المعنى بالعطف فلا يصح فتح الهمزة: لي بيت، وإن أخى كثير الزروع. فلو فتحت الهمزة لكان المصدر المؤول معطوفاً على "بيت" والتقدير: لي بيت وكثرة زروع أخى، وهو معنى فاسد، لأنه غير المراد إذا كان المتكلم لا يملك شيئاً من تلك الزروع. ومثله ما نقله النحاة: "إن لي مالا. وإن عمرًا ناضل" إذ يترتب عليه أن يكون المعنى: إن لي مالا وفضل عمرو. وهو معنى غير المقصود.

"2" أن تقع بعد "حتى"، فتكسر بعد "حتى" الابتدائية - كما سبق 1 - في مثل: تتحرك الرياح حتى إن الغصون تتراقص ... لوقوعها في صدر جملة. وتفتح إذا وقعت بعد "حتى" العاطفة، أو الجارة، نحو: عرفت أمورك حتى أنك مسابق، أي: حتى مسابقتك، بالنصب على العطف، أو بالجر والأداة فيهما: "حتى".

"3" أن تقع بعد "أما" "المخففة الميم"، نحو: أما إنك فصيح، فتكسر إن كانت "أما" حرف استفتاح وتفتح إن كانت بمعنى: "حقاً" - كما سبق 2 -.

"4" أن تقع بعد. لا جرم 3، نحو: لا جرم أن الله ينتقم للمظلوم 4.

1 في ص 652.

2 في "د" من 647 وفي رقم 1 هامش ص 649.

3 لها إشارة عابرة في "د" من ص 709 باب. "لا النافية للجنس" أما البيان ففي رقم

4 التالي.

4 فالفتح على اعتبار "لا" زائدة، أو ليست بزائدة، وإنما هي حرف جواب لنفي المعنى

السابق عليها إذا كان المتكلم غير موافق عليه، و "جرم" فعل ماض بمعنى: "وجب".
والمصدر المؤول من أن مع معموليها فاعل للفعل: "جرم". وهذا إعراب سبويه، وعليه
اقتصر أما الفراء فيقول: معنى: =

(657/1)

"5" أن تقع في موضع التعليل، نحوقوله: "إنَّا كنَّا ندعوه من قبل، إنه هوالبر الرحيم"
قرئ بفتح الهمزة، على تقدير لام التعليل؛ أي: لأنه هوالبر الرحيم. وقرئ بكسر الهمزة
على اعتبار: "إن" في صدر جملة جديدة. ومثله قوله تعالى: {وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ
سَكَنٌ لَهُمْ} . فالفتح على تقدير لام التعليل، أي: لأنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ، والكسر
على اعتبار: "إنَّ" في صدر جملة جديدة ...

"6" وقوعها بعد "أى" المفسرة؛ نحو: سرني ابتداعك المفيد، أى: أنك تبتكر شيئاً
جديداً نافعاً.

"7" أن تقع بعد حيث الظرفية، نحو: أزورك حيث إنك مقيم في بلدك بفتح الهمزة
وبكسرها، فالفتح على اعتبار الظرف: "حيث" داخله على الفرد المضاف إليه
وهوالمصدر الأول. والكسر على اعتبارها داخلة على المضاف إليه الجملة، وهذا
هوالأفصح؛ إذ الأغلب في "حيث" أن تضاف للجملة.

ملاحظة: سردنا فيما تقدم مواضع الحالة الثالثة التي يجوز فيها فتح همزة "إن" وكسرها.
ومن الممكن الاكتفاء بوضع ضابط عام مركز يشملها جميعاً، ويغني عنها، كأن يقال:
"يجوز فتح همزة "إن" وكسرها في كل موضع يصلح لاعتبار "إن" في صدر جملتها،
ولا اعتبارها مؤولة مع معموليها بمصدر مسبوك، أي: يصلح للأمرين".

= "لا جرم"، هو: "لا بد" فلا نافية للجنس و "جرم" أسمها، مبني على الفتح في محل
نصب، والمصدر المنسبك من "أن" ومعموليها مجرور بحرف جر محذوف، والخبر محذوف
أيضاً - وهو متعلق الجار ومجروره - والتقدير: لا جرم من أن الله.... إلخ وهو يجيز
كسر الهمزة، ويقول في سببه: إن بعض العرب يجريها مجرى العين، بدليل وجود اللام في
قولهم: "لا جرم لآتينك". والأحسن في هذه الحالة أن نعرب "لا" نافية للجنس و "جرم"

اسمها متضمنة القسم، وجملة: "لآتينك" هي: جواب القسم، وأغنت عن الخبر.
"راجع حاشية الصبان في هذا الموضع من جواز فتح الهمزة وكسرها"، وستجيء الإشارة
لهذا والإفاضة في القسم وجوابه - في موضعه المناسب من الجزء الثاني وهو: "باب
"حروف الجر" عند الكلام. على: "حروف القسم".

(658/1)

المسألة الثالثة والخمسون: لام الابتداء 1، فائدتها، مواضعها
حين نقول: أصل الماس فحم، أو: بعض الحيوانات برّئ بحريّ - قد يشك السامع في
صدق الكلام، أو ينكره؛ فنلجأ إلى الوسائل التي ترشد إليها اللغة لتقوية معنى الجملة،
وتأكيد مضمونها، وإزالة الشك عنها أو الإنكار. ومن هذه الوسائل تكرار الجملة. لكن
التكرار قد تنفر منه النفس أحياناً. فنعدل عنه إلى وسائل تكرار الجملة. لكن التكرار
قد تنفر منه النفس أحياناً. فنعدل عنه إلى وسائل أخرى لها مزية التكرار في تأكيد معنى
الجملة، كالقسم، أو: "إنّ" فنقول: والله أصل الماس فحم. إن بعض الحيوانات برّئ
بحريّ. أو: لام الابتداء وتدخل على المبتدأ كثيراً "ولهذا سميت: لام الابتداء"، نحو:
لرجل فقير يعمل، أنفع لبلاده من غنى لا يعمل. ليدّ كاسبه خير من يد عاطلة. وتدخل
على غيره، كخبر "إنّ"، نحو: إنّ أبطال السلام خير من أبطال الحرب. وهكذا باقى
الوسائل التي تؤكد مضمون الجملة، وتقوى معناها.
وهذه اللام مفتوحة، وفائدتها: تأكيد مضمون الجملة المثبتة، وإزالة الشك عن معناها
المثبت؛ ولذلك لا تدخل على حرف النفي، ولا فعل النفي، ولا على المنفي بأحدهما،
ولكنها تدخل على الاسم المفيد لمعنى النفي. مثل: إنّ المنافق لغير مأمون الصداقة
وسميت: "لام الابتداء" لأن أكثر دخولها على المبتدأ أو على ما أصله المبتدأ، نحو:
لوالدك أشفق الناس عليك، وإن عنده خبرة ليست لك، فاستعن برأيه.
وإذا دخلت هذه اللام على الخبر فقد يسميها بعض النحاة: "اللام المرحلقة"2.
أما آثارها النحوية فأشهرها: الصدارة في جملتها - غالباً - وأنها إذا دخلت على

1 سبقت الإشارة إليها في رقم 22 من ص 490 ولم تعرض هناك ولم تعرض هناك
لآثارها وأحكامها الهامة، محاربة الكثير من النحاة أثروا أن يكون تفصيل ذلك كله هنا.
2 يقولون في سبب التسمية: إن مكانها في الأصل الصدارة في الجملة الاسمية. فلما

شغل المكان بكلمة: "إن" وهي التي لها الصدارة أيضاً، كلام الابتداء والتي تفيد التوكيد مثلها، والتي تمتاز بأنها عاملة - تقدمت، وزحلت اللام من مكانها الذي تكثر فيه إلى مكان بعده - في الغالب - هو الخبر. لكن السبب الحق هو استعمال العرب. لهذا إشارة في رقم 2 من هامش ص 651 -.

(659/1)

المضارع خلصت زمنه للحال، نحو: إن العصفور ليغرد، أي: الآن في وقت الكلام - وهذا إن لم توجد قرينة تدل على غير الحال، كالقرينة الدالة على الاستقبال، في قوله تعالى: {وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة....} "لأن يوم القيامة لم يجيء بعد، فهي تعين المضارع للحال إن كان مبهماً خالياً من قرينة لغير الحال. مواضع دخولها:

ولها مواضع تدخلها جوازاً، والخلاف فيها شديد، وقد استصفينا منه ما يأتي:

"1" المبتدأ، كالأمثلة السابقة، وكقول الشاعر:

وَلَلْبَيْنُ خَيْرٌ مِنْ مُقَامٍ عَلَى أَدَى ... وَلَلْمَتُّ خَيْرٌ مِنْ حَيَاةٍ عَلَى ذَلِّ
"2" الخبر المتقدم على المبتدأ؛ نحو: لصادق أنت.

"3" خبر إنَّ "المكسورة المهمزة، المشددة النون" - دون أخبار أخواتها في الرأي الأصح؛ نحو: إن الشتاء لفصل النشاط، وإنه لموسم السياحة في بلادنا وقول الشاعر:

إِنَّا - عَلَى الْبُعَادِ وَالتَّفَرُّقِ - ... لَنَلْتَقِيَ بِالْفَكْرِ إِنْ لَمْ نَلْتَقِ
ولكن يشترط في خبر "إنَّ" الذي تتصدره لام الابتداء ما يأتي:

أن يكون متأخراً عن الاسم، فلا يجوز دخولها في مثل: إن فيك إنصافاً، وإن عندك ميلاً للحق؛ وذلك لتقدم الخبر 2.

وأن يكون مثبتاً؛ فلا يصح: إن العمل لَمَّا طال بالأمس. أو: إن العمل لَمَّا نفعه قليل. بل يجب حذفها قبل "ما" النافية وغيرها من أدوات النفي الداخلة على خبر "إن". 3

1 وقد أشار ابن مالك إلى هذه المواضع بقوله:

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ... لام الابتداء، نحو: إني لوزر

يريد "بذات الكسر"، صاحبة الكسر، وهي: "إن" المكسورة المهمزة. و "وزر" أي: ناصر

وملجأ لمن يستعين بي.

2 عرفنا "في ص 638" أن الخبر في هذا الباب لا يتقدم على الاسم إلا إن كان شبه جملة.

3 مثل: "لم، لن، لا، لما... فدخل لام الابتداء عليه غير مسموع. وهذا هو التعليل الصحيح. فوق أن دخولها على هذه الأدوات المبدوءة باللام يثقل النطق بها.

(660/1)

ألا يكون جملة 1 فعلية فعلها ماض، متصرف. غير مقرون بكلمة: "قد"؛ فلا يصح: "إن الطائرة لأسرعت ... 2" بل يجب حذف لام الابتداء. فإن كان الخبر جملة فعلية فعلها ماض غير متصرف جاز - في غير ليس - دخول اللام وعدم دخولها؛ نحو: إن القطار لنعم وسيلة السفر، أونعم وسيلة السفر ... وإن إسراع السائق لبئس العمل، أوبئس العمل. بإدخال اللام على "نعم"، و"بئس" أوعدم إدخالها ... وكذلك يجوز إن كان الفعل ماضياً متصرفاً، ولكنه مقرون بكلمة: "قد" 3 فتصحبها اللام أولاً تصحبها؛ نحو: إن العلم لقد رفع صاحبه، أو: رفع ... د- ألا تكون الجملة الفعلية شرطية، لأن لام الابتداء لا تدخل على أداة الشرط، ولا على فعله ولا على جوابه.

1 المشهور بين النحاة أن "لام الابتداء" لا تدخل على جملة فعلية "ماضوية أو مضارعية" إلا إذا كانت هذه الجملة خبر إن "مكسورة الهمزة، مشددة النون" دون غيرها من أخواتها، ودون الجمل الفعلية الأخرى التي ليست خبراً، إذ تكون اللام فيها القسم، أو زائدة، أو غير ذلك، "أنظر رقم 2 التالي".
2 في هذا المثال: "إن الطائرة لأسرعت" يجب حذف اللام على اعتبارها للابتداء - كما سبق في رقم 1 - ويجوز إبقاؤها على أنها في جواب قسم، ويجب أن تقوم قرينة دالة على هذا أو ذاك، لأن بين المعنيين اختلافاً واضحاً، وإلا كان صياغة الأسلوب غير مسابقة للمعنى، فيقع من الفساد في التعبير ما يجب توقيه.
ويقول النحاة في التفرقة بين اللامين: إذا جاءت "إن" وبعدها اللام المصاحبة لمضارع مؤكد بنون التوكيد أو الداخلة على الماضي المتصرف الحالي من: "قد" فإن هذا الكلام تكون لام قسم مقدر، داخلة على جوابه، وليست لام ابتداء، مثل: إن الخازم ليباعدن

عن المساوي - إن الكفاء لنال جزاءه. والسبب في الحالة الأولى منع التعارض بين لام الابتداء التي تخلص زمن المضارع للحال ونون التوكيد التي تخلصه للمستقبل. والسبب في الحالة الثانية: أن لام الابتداء - والزمن معها للحال - لا تدخل على الماضي المنصرف الخالي من "قد"، منعاً لتعارض الزمنين بينهما. أما المقترن "بقد" فإنها تقرب زمنه من الحال - كما عرفنا في ص 52 - فلا يتعارض مع اللام الابتداء. وهاتان صورتان يمتنع فيهما كسر همزة: "إن" إذا تقدم عليها عامل يطلب العمل في موضعهما مع معموليهما، تقول: علمت أن الحازم ليباعد عن المساوي. وعلمت أن الكفاء لنال جزاءه. لأن هذه اللام - كما سبق القسم وليست للابتداء، فهي في موضعها المتأخر المناسب لها، غير ملحوظ فيها التقديم قبل محي: "إن" ذلك التقديم الذي هو أصلها. بخلافها في مثل: علمت أن الحازم لمباعد عن المساوي، فإنها تكسر معها، لأن هذه اللام للابتداء، وهي من الأدوات التي لها الصدارة، فتعلق الفعل وتوجب كسر همزة "إن" كشأن ماله الصدارة. وهي مقدمة في الأصل والنية، وإنما تأخرت للعلة السابقة، وهي: أنها تفيد توكيد الجملة، و "إن" كذلك، فبقيت هذه، لأصلتها وقوتها بالعمل، وتأخرت تلك، كما يقال، وستأتي هنا فروق أخرى بين اللامين.

3 لأن "قد" تقرب - أحياناً - الماضي من الحال، كما تقرب المستقبل من الحال أيضاً.

(661/1)

أما إن كان الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مثبت 1 فيجوز دخول اللام على المضارع المثبت سواء أكان متصرفاً أم غير متصرف تصرفاً كاملاً، إلا في حالة واحدة وقع فيها الخلاف؛ هي التي يكون فيها مبدوءاً بالسين، أو سوف. فلا يصح - في الرأي الأحق - أن تقول: "إن الطائفة لستحضر، أو: لسوف تحضر" بل يجب حذف اللام من هذا المضارع 4 المبدوء بالسين، أو سوف ومن أمثلة دخولها قوله تعالى في أهل الديانات المختلفة: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ} ، وقوله عليه السلام: "إن العجب 5 ليأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب"، وقول الشاعر:

إن الكريم 6 ليخفي عنك عسرتة 7 ... حتى تراه غنياً. وهو مجهود 8

1 أما المنفي فالأكثر والأفصح الذي يجب الاقتصار عليه هو عدم دخولها عليه. كقوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ} .

2 غير متصرف تصرفا كاملا مثل الفعل: يدع ويذر، على الرأي القائل: بأنه لا ماضي لهما، ولا مصدر. أما المضارع الذي لا يتصرف مطلقا فلا وجود له.

3 لو دخلت عليه لوقع تعارض واضح، لأن لام الابتداء تجعل زمن المضارع للحال. أما "السين" أو "سوف" فتجعل زمنه للمستقبل، فلو اجتمعنا في أول المضارع لا جتمع فيه علامتان متعارضتان، إحداهما تدل على أن زمنه للحال، والأخرى تدل - في الوقت نفسه - على أن زمنه للمستقبل. لكن قد يصح تلاقيهما معا أو لسوف تحضر....

يكون المعنى: إن الطائفة والله لستحضر، أو لسوف تحضر. فاللام لا تجعل زمن المضارع هنا للحال، وإنما تجعله للمستقبل بقرينة السياق، فلا تعارض بينها وبين السين أو سوف - وهذا فرق آخر بين اللامين غير ما في آخر الصفحة السابقة. ومن المهم إدراك الفرق بين الأسلوبين، فلكل منهما معنى يخالف الآخر، فليس الأمر مجرد احتيال لإدخال اللام أو عدم إدخالها، وإنما الأمر الذي له الاعتبار الأول هو المعنى وحده، فإن اقتضى أن يتضمن الكلام قسما جاز مع القرينة - إدخال اللام على الجملة المضارعة المبدوءة بالسين أو سوف، الواقعة جوابا، وإن لم يقتض قسما لم يجوز إدخال اللام على تلك الجملة، وإلا كانت اللغة عبثا.

وفي شروط الموضوع الثالث من مواضع "لام الابتداء" يقول ابن مالك باختصار:

ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ... ولا من الأفعال ما كر ضيا

أي: لا يقع بعد هذه اللام الخبر المنفي، سواء أكان جملة فعلية أم اسمية كما مثلنا.

وكذلك لا يليها الخبر إذا كان جملة فعلية، فعلها ماض، مثل: "رضي" في أنه ماض، مثبت، متصرف، غير مقرون بكلمة: "قد" فإن كان مقرونا بكلمة: "قد" جاز أن يليها، مثل: إن ذا لقد سما على العدا مستحوذا، أي: غالبا، مستوليا على ما يريد.

4 أشرنا في رقم 1 من هامش ص 659 إلى أنه قد سبقت لمحة عابرة عن "لام الابتداء" في رقم 22 من ص 490.

5 الكبر والاختيال.

6 الشريف الأصل.

7 فقره واحتياجه.

8 يقاسي تعب الفقر. ومن الأمثلة أيضا قول الشاعر:

وإني لأستحيي - وفي الحق مسموح ... إذا جاء باغي الخير أن أتعدرا
مسموح: متسع ومندوحة عن الباطل. أتعذر: أعتذر - عن إجابته.....

وإن كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على مبتدئها - وهو الأنسب - أو على خبره؛ نحو: **إِنَّ الْكَهْرَبَا لَأَثَرُهَا عميق في حياتنا ...** أو: **إِنَّ الْكَهْرَبَا لَأَثَرُهَا عميقٌ في حياتنا.** وإن كان الخبر شبه جملة دخلت عليه أيضاً، نحو: **إِنَّ الذخائر الأدمية لعندك، وإن نفائسها لفي بيتك.**

"4" معمول خبر "إِنَّ" بشرطين: أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين اسمها وخبرها⁴ أو غيرهما من الكلمات الأخرى التي دخلت عليها "إِنَّ"، وأن يكون الخبر خالياً من لام الابتداء، ولكنه صالح لقبولها. ففي مثل: **إِنَّ الشدائد مُظْهِرَةٌ أَبْطالاً، وإن المحن صاقلةٌ نفوساً،** يصح تقديم معمول الخبر مقروناً بلام الابتداء؛ فنقول: **إِنَّ الشدائد - لأبطالاً - مظهرةٌ، وإن المحن - لنفوساً - صاقلةٌ.** فإن تأخر المعمول لم يجز إدخال اللام عليه؛ كما في المثالين السابقين قبل تقديمه.

وكذلك لا يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر مشتملاً عليها، ففي مثل: **إِنَّ العزيزَ ليرفضُ هواناً - لا يصح: إِنَّ العزيزَ لهواناً ليرفضُ2.**

وكذلك لا يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر الحالى منها غير صالح لها؛ كأن يكون جملة فعلية، فعلها ماضٍ، متصرف، غير مقورن بكلمة "قد"؛ ففي مثل: **إِنَّ الْحَرَّْ رَضِيَ كَفَاحاً - لا يصح أن نقول: إِنَّ الْحَرَّْ لَكِفَاحاً رَضِيَ.**

"5" ضمير الفصل³؛ نحو: **إِنَّ العظمة لهى الترفع عن الدنيا، وإن**

1 سواء أتقدم الاسم كالأمثلة المذكورة، أم تقدم الخبر شبه الجملة نحو: **إِنَّ عندي لفي البيت ضيوفاً.** ويجوز أن يتقدم على المعمول المقرون باللام معمول آخر خال منها، نحو: **"إِنَّ عندي لفي الحديقة ضيفاً قاعد".** فالمراد: أن يتوسط المعمول المقترن باللام بين الألفاظ الواقعة بعد "إِنَّ".

2 ولا يجوز دخولها أيضاً على المعمول المتقدم إن كان "حالياً"، ففي مثل: **إِنَّ السائح عاد إلى بلده مسروراً، لا يصح: إِنَّ السائح لمسروراً عاد إلى بلده، ومثله، التمييز، والمستثنى، والمفعول معه، دون باقي الممولات.** وكل هذا هو أنسب الآراء.

3 سبق تفصيل الكلام على معناه وحكمه وكل ما يتصل به في "242" باب: "الضمير" وهو هنا يتوسط بين اسم "إِنَّ" وخبرها.

العظيم لهو البعيد عن الأدناس. وإذا دخلت على ضمير الفصل لم تدخل على الخبر.
"6" اسم "إن" بشرط أن يتأخر ويتقدم عليه الخبر 1 شبه الجملة؛ مثل: إن أمامك
لمستقبلا سعيدا، وإن في العمل الحرّ مجالا واسعا، وقول الشاعر يخاطب زوجته:
إن من شيمتي لبذلّ تِلَادِي 2 ... دون عرضي. فإن رضيت فكوني 3
وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر 4.

1 وقد يبقى الخبر متأخرا ولكن يتقدم معموله على الاسم، نحو: إن في الدار لضييفا
منتظر.

2 مالى الأصيل الذي ليس طارئا.

3 فداومي على حياتك معي.

4 وقد أشار ابن مالك إلى الموضوع الرابع والخامس والسادس بقوله:

وتصحب الواسط: معمول الخبر ... والفصل، واسما حل قبله الخبر

يريد: أن لام الابتداء تدخل على الواسط، أي: المتوسط. إذا كان معمولاً لخبر "إن"

وبعبارة أخرى: تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا كان معمول متوسطا بين اسم

إن وخبرها، وأو بين غيرهما مما يقع بعدها. وكذلك تدخل الفصل أي: ضمير الفصل ...

وتدخل اسم "إن" بشرط أن يحل الخبر قبله، بمعنى: يتقدم عليه. ثم أشار بعد ذلك إلى

بيت سبق شرحه في مكان أنسب "ص 636" هو:

ووصل: "ما" بذى الحروف مبطل ... إعمالها. وقد يبقى العمل

يريد: أن اتصال: "ما" التي هي حرف زائد - بهذه الحروف الناسخة، - غير الحرف:

ليت - يبطل عملها فقط دون معناها، ومتى بطل عملها صارت غير مختصة بالدخول

على الجمل اللاسمية، فتصلح للدخول عليها وعلى الجمل الفعلية أيضا. "ولا بد من

وصلها في الكتابة بالحرف الذي قبلها". ولكن العمل قد يبقى في: "ليت" وحدها، على

القول الأرجح الذي يسحن الاقتصار عليه، فيجوز في "ليت" التي بعدها "ما" الحرفية

الزائدة - أن تكون عاملة، وأن تكون مهملة. وهي في الحالتين لا تدخل إلا على الجملة

الاسمية - كما سبق - و"ما" الزائدة هذه تسمى "ما" الكافة - لأنها كفت - أي:

منعت - تلك الحروف عن العمل. ولا تقع بعد "لا" التي للجنس، ولا "عسى" التي

بمعنى: لعل.

"كما سبق في رقم 2 من هامش ص 622 ورقم 3 من هامش 628".

المسألة الرابعة والخمسون: حكم المعطوف بعد خبر "إن" وأخواتها 1، وحكمه إذا

توسط بين المعمولين

إن الأقمار دأثرت في الفضاء، والشموس.

إنّ الشعر محمودٌ في مواطن - والنثر.

إنّ الإهمال مفسدٌ للأعمال - والجهل.

إنّ الحديد دعامَة الصناعة - والتفط.

كيف نضبط الأسماء التي تحتها خط، وهي: "الشموس - النثر - الجهل - التفط...."

وأشباهها من كل اسم تأخر عن "إن" ومعموليهما، وكان معطوفاً على اسمها 2.....؟

يجوز أمران، النصب والرفع. ويكفي معرفة هذا الحكم من غير تعليل 3. وبالرغم من

جواز الأمرين فالنصب هو الأوضح والأنسب 4؛ لموافقته الظاهرية لاسم "إن"، أى:

للمعطوف عليه؛ فلا عناء معه ولا شبهة.

فإن تأخر خبر "إن" وتوسط ذلك المعطوف بينه وبين اسمها - فالأحسن اتباع الرأي

القائل بجواز الأمرين أيضاً، وبعدم وجوب النصب. ومع عدم وجوبه وأن النصب غير

واجب 5 مع أنه الأوضح والأنسب؛ كما سبق.

1 لا تسري الأحكام التالية على "لا" النافية للجنس، فلها أحكام خاصة تجيء في ص

697 و 701 كما سنعرف.

2 قد يكون العطف على غير اسمها مع بقاء الحكم الآتي، وهو، جواز النصب والرفع -

كما سنعرف -

3 لا داعي للاهتمام بتعليله، وبمعرفة الآراء المختلفة في سبب النصب والرفع، إذ

المقصود الأول من النحو ضبط الألفاظ ضبطاً صحيحاً يوافق المعنى. وهذا الغرض

يتحقق هنا بمعرفة الحكم السالف، والاكتفاء به، لأنه مستنبط من الكلام العربي

الأصيل. وحسب المتعلمين هذا.

4 وحبذا الاختصار عليه فيما ننشئ من أساليب، فتساير الضبط الأوضح، الذي

يسهل إدراك سببه وتوجيهه. وما يقال في عطف النسق من جواز الأمرين وإيثار

النصب، يقال في بقية التوابع "النعته، وعطف البيان، والتوكيد والبدل"، مثل: إن

محموداً قائم، الفاضل - أو: إن محموداً قائم أبو البركات، أو: أبا البركات، أو إن

محموداً قائم، نفسه، أو: إن الرايتين قد استحسنتهما، ألوانهما - بالنصب والرف في كل

التوابع السالفة، متابعة للرأي الأحسن.

5 وقد تعرض ابن مالك للحالة الأولى وحدها، وفي حالة العطف بعد مجيء الخبر، فقال:

وجائز رفعك معطوفا علي ... منصوب "أن" بعد أن تستكملا
أي: إذا استكملت "إن" معمولها جاز العطف على اسمها - إن اقتضى المعنى ذلك -
ويصح في هذا المعطوف إن يكون منصوبا، أو مرفوعا، أما سبب النصب والرفع
فيجيء الكلام عليه في هامش الصفحة التالية.

(665/1)

وفيما يلي بعض الأمثلة لتأخر الخبر، وتوسط المعطوف:

إن القاهرة ودمشق حاضرتان عظيمتان
إن مكة والمدينة مكرّمان
إنّ العدالة والنصفّة كفيلتان بالأمن والرخاء
إن الظلم والاستبداد مؤذنان بخراب العمران
من التيسير الحسن إجازة النصب والرفع في كل كلمة من: "دمشق - المدينة - النصفة
- الاستبداد ... " وأشباهها، مع الانتصار، على معرفة هذا الحكم دون تعليله. فيكون
الحكم في الحالتين واحداً والقاعدة مطردة، سواء أكان المعطوف متقدماً على الخبر
متوسطاً بينه وبين الاسم، كهذه الأمثلة، أم متأخراً عنهما معا، كالأمثلة الأولى.

1 فتتطبق - في يسر ووضوح - على الحالتين السالفتين، وعلى أحوال أخرى أتعبت
كثرة النحاة في توجيهها، لعدم أخذهم بهذه القاعدة السليمة، فلو أن هذه الكثرة لم
تتشدد بغير داع لاستراحت وأراحتنا من التعقيد المتعب. لم يختلف النحاة في حكم الحالة
الأولى التي يقع فيها المعطوف متأخراً عن: "إن" ومعموليهما، وإنما اختلفوا في تعليل
النصب والرفع، وفي توجيه كل مهما، وهو خلاف تشعبت الأدلة فيه، ولما كانت الغاية
المقصودة هي - كما قلنا - معرفة الحكم نفسه مع سلامة المعنى المراد، وقد عرفناه،
فلا حاجة بعده لاحتمال مشقة التعليل. وبالرغم من هذا نلخصه في وضوح ودقة
للمتخصصين:

أ- تعليل النصب عند تأخر المعطوف عن الخبر والاسم معا:
في المثال الأول: "إن الأقمار دائرات في الفضاء، والشموس" يجوز أن تكون "الشموس"

بالنصب معطوفة على "الأقمار" منصوبة مثلها. و "دائرات" خبر على المعطوف مع المعطوف عليه، فأصل الكلام "إن الأقمار والشموس دائرا في الفضاء" فالعطف من نوع عطف الكلمة الواحدة على الكلمة الواحدة، ويسمونه: "عطف المفرد على المفرد" كما في نحو: "إن الرسم والتصوير لغتان عالميتان" بعطف كلمة: "التصوير" على كلمة الرسم.

ويجوز أن يكون أصل الكلام "إن الأقمار دائرات، في الفضاء، وإن الشموس دائرات.... فحذفت "إن" الثانية مع خبرها لدلالة ما قبلها عليها "وقد سبق في ص 641 الإشارة إلى هذا الحذف وصوره وأحواله" وكلمة: "الشموس" اسم "إن" المحذوفة مع خبرها، فتكون الجملة الاسمية الثانية المكونة من "إن" المحذوفة ومن اسمها وخبرها، معطوفة على الجملة الاسمية الأولى المكونة من "إن" المذكورة ومعموليها. والعطف هنا عطف جملة اسمية على جملة اسمية "راجع ص 67 من الجزء الثاني من شرح المفصل". وفي المثال الثاني: "إن الشعر محمود في مواطن، والنثر" - يجوز في كلمة: "النثر" النصب ولكن على اعتبار أنها اسم "إن" المحذوفة مع خبرها، فأصل الكلام، إن الشعر محمود في مواطن وإن النثر محمود في مواطن... فحذفت "إن" الثانية مع خبرها، والعطف هنا عطف جملة اسمية "مكونة من "إن" الثانية ومعموليها" على الجملة الاسمية السابقة المكونة من "إن" المذكورة ومعموليها. ولا يصح في هذا المثال =

(666/1)

= ما صح في سابقه من عطف المفرد على المفرد "بعطف كلمة: "النثر" على كلمة: "الشعر" التي هي اسم "إن"، لأن العطف على اسم "إن" مباشرة يؤدي هنا إلى تقرير مرفوض، إذ يجعل أصل الكلام، إن الشعر والنثر محمود في مواطن، فيقع الخبر غير مطابق، لأنه مفرد، واسم إن مع ما عطف عليه بالواو متعدد في حكم المثنى، فتضيق المطابقة اللفظية الواجبة بين المبتدأ والخبر، أو: بين ما أصله المبتدأ والخبر، إذ لا يصح أن يقال: "إن الهواء والماء ضروري للحياة بإعراب كلمة: "الماء" معطوفة على: "الهواء" عطف مفردات.... وهذا يقال أيضا في المثال الثالث: "إن الإهمال مفسد للأعمال والجهل" فالنصب جائز على اعتبار عطف الجملة، فيكون التقدير: إن الإهمال مفسد

للأعمال وإن الجهل مفسد.... ولا يصح أن يكون عطف مفرد بالواو على مفرد، كي لا يؤد إلى عدم المطابقة اللفظية، يجعل التقدير: إن الإهمال والجهل مفسد للأعمال.....

وهكذا كل أسلوب آخر يشبه هذا الأسلوب ... أما حيث لا مانع من عطف المفردات فيجوز مراعاته، أو مراعاة عطف الجمل كما في المثال الأول....
ب- تعليل الرفع عند تأخر المعطوف أيضا عن الخبر والاسم معا.

يرى بعضهم: أن سبب الرفع في كلمة: "الشموس - النثر - الجهل - النفط" وأشباهاها - هو اعتبار كل واحدة منها، مبتدأ خبره محذوف، يفسره خبر "إن" والجملة الاسمية، المكونة من هذا المبتدأ، وخبره المحذوف معطوفة على الجملة الاسمية الأولى المكونة من "إن" ومعمولها. فأصل الكلام إن الأقمار دائرات "والشموس دائرات" - إن الشعر محمود في موطن "والنثر محمود في موطن...." وهكذا.... فالعطف عطف جملة اسمية على جملة اسمية.

ويرى آخرون: أن هذه الكلمات المرفوعة معطوفة على الضمير المستتر في خير "إن" وخاصة إن كان الخبر مشتقا وبينه وبين المعطوف فاصل، لأن الخبر المشتق يحوي الضمير المستتر بغير تأويل، ولأن وجود الفاصل يرضي، القائلين بأنه: "لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل - ومنه المستتر - إلا مع فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه" الذي هو: الضمير". فكلمة. "الشموس" يجوز رفعها، لأنها معطوفة على الضمير المستتر في "دائرات" وتقدير الضمير: "هي". والفاصل بينهما موجود. وكلمة "النثر" يجوز رفعها باعتبارها معطوفة على الضمير المستتر في كلمة: "محمود، وتقديره: "هو". والفاصل موجود أيضا. وكلمة: "الجهل" معطوفة على الضمير المستتر في كلمة: "مفسد" وتقديره: "هو"، والفاصل موجود، وهكذا.... فالعطف عطف مفردات.

ويرى فريق ثالث: أن العطف إنما هو على اسم "إن" مباشرة، باعتباره في الأصل مبتدأ مرفوعا قبل مجيء الناسخ، فيجوز الرفع مراعاة لذلك الأصل بشرط ألا يتعارض مع المطابقة المطلوبة بين معمولي: "إن".

ولكل فريق من الثلاثة - وغيرهم - أدلة في تأييد مذهبه، وفي الرد على معارضيه. لكن الحق أن كثيرا من تلك الأدلة جد لي، وأن كثيرا من الأساليب العربية الفصيحة ينطبق عليها بعض الآراء دون بعض.

ننتقل بعد ذلك إلى الحالة الثانية التي يتأخر فيها الخبر ويتقدم عليه المعطوف، فيتوسط بينه وبين اسم "إن" وقد قلنا: "إنه يجوز فيها الرفع النصب أيضا. ولو لم نأخذ بهذا الرأي لوقعنا في لجة غامرة من التمثل والجدل، والتأويل الذي لا خير فيه، والذي يمتد

إلى القرآن الكريم، والكلام الفصيح من غير داع مستساغ. وتوجيه النصب هنا يحتاج
لمزيد من اليقظة والإدراك، كما سيتبين مما يأتي:
1- تعليل النصب: =

(667/1)

.....

= في مثل: "إن القاهرة ودمشق حاضرتان...." يجوز نصب "دمشق" على اعتبار واحد،
هو أنها معطوفة على اسم "إن" المنصوب، والخبر هو: "حاضرتان"، فالعطف عطف
مفرد على مفرد، ولا يجوز أن يكون عطف جملة على جملة بإعراب "دمشق" منصوبة،
اسم "إن" المحذوفة مع خبرها الذي يدل عليه خبر "إن" الموجودة، إذ يكون التقدير: إن
القاهرة حاضرتان - وإن دمشق حاضرة - فتختل المطابقة اللفظية. هذا إلى أننا
سنعطف جملة على جملة لم تكل ولم تتم. والأمران ممنوعان.

ولو أعربنا كلمة "حاضرتان" خبر "إن" المحذوفة، وخبر المذكورة محذوف لكان التقدير إن
القاهرة حاضرة وإن دمشق حاضرتان وهو فاسد، لاختلال المطابقة اللفظية، كفساده
في مثل: محمود وصالح غائبان، على اعتبار كلمة. "صالح" مبتدأ خبره محذوف فيكون
التقدير: محمود - وصالح غائب - غائبان.... والفساد واضح هنا، كوضوحه لو أعربنا
كلمة: "صالح" مبتدأ، خبره كلمة: "غائبان" والتقدير: محمود غالب وصالح غائبان.
والأمر بالعكس لو قلنا: إن القاهرة ودمشق حاضرة، إذ يصح أن يكون "دمشق"
منصوبة إما: على اعتبارها اسم "إن" المحذوفة، وحدها، وكلمة: "حاضرة" المذكورة
خبرها. ويكون خبر "إن" المذكورة محذوفة تقديره. عاصمة. مثلاً - فالأصل: إن القاهرة
عاصمة.... وإن دمشق حاضرة، فالجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية
الأولى. والعطف عطف جمل، ولا يصح أن يكون عطف مفردات، لما يترتب عليه من
تقدير يجعل أصل الجملة: "إن القاهرة ودمشق حاضرة" فتختل المطابقة اللفظية - كما
تختل في مثل: حامد وأمين قائم - بعطف "أمين" مباشرة - على: "حامد" فيقع المفرد
خبراً عن المثني أو ما في حكمه، وهذا ممنوع.

وإما على اعتبارها اسم "إن" المحذوفة - أيضاً - مع خبرها. وأصل الكلام: إن القاهرة
حاضرة وإن دمشق "حاضرة" فتقدمت الجملة الثانية، واعتزضت بين اسم "إن" الأولى

وغيرها، فهي جملة معترضة، وليست معطوفة، إذ لا يصح عطف جملة إلا بعد أن تم الجملة الأولى، وهي المعطوف عليها - كما تقدم.

ومما سبق نعرف أن النزول على حكم المطابقة اللفظية أمر محتوم، فحيث تحققت وتحكمت - كالمثال الأول - وجب اعتبار العطف عطف مفردات - وحيث اختلفت - كالمثال الثاني - وجب اعتباره عطف جمل، أو اعتبار الجملة الثانية غير معطوفة، وإنما هي جملة معترضة تقدمت من تأخير تفصلت بين اسم إن وغيرها. وقد تكون مستأنفة إن اقتضى المعنى ذلك.

ب- تعليل الرفع:

في المثال الأول ونظائره من نحو: إن العالة والنصفة كفيلتان بالأمن والرخاء، يجوز رفع كلمة: "النصفة" على أنها معطوفة على اسم "إن" باعتبار أصله مبتدأ مرفوعاً قبل مجيء الناسخ، والخبر هو كلمة: "كفيلتان" فالعطف عطف مفردات، لمطابقة الخبر لاسم "إن" مع المعطوف، ولا يصح أن يكون عطف جمل، بإعراب كلمة: "النصفة" مبتدأ خبره محذوف، لما يلزم عليه من فساد الأسلوب لفساد المطابقة، كما شرحنا.... ولما يلزم عليه أيضاً من عطف جملة على جملة أخرى لم تكمل.

فلو قلنا: إن العدالة والنصفة كفيلة بالأمن والرخاء، لجاز الرفع على اعتبار كلمة: "النصفة" مبتدأ خبره، كلمة: "كفيلة" الموجودة، وخبر "إن" محذوف. - بعد اسمها - تقديره: كفيلة أو ضامنة.... أو....، وتقدير الكلام: إن العدالة كفيلة بالأمن، والنصفة كفيلة بالأمن. فيكون الكلام عطف جملة اسمية لاحقة على نظيرتها السابقة، كما يجوز إعراب كلمة: "كفيلة" الموجودة خبر "إن". أما خبر المبتدأ فمحذوف تقديره: كفيلة - مثلاً- فتكون الجملة المكونة من المبتدأ =

(668/1)

= والخبر جملة اعتراضية بين اسم "إن" خبرها، ولا يجوز أن تكون معطوفة، لما سبق من أنه لا يجوز عطف جملة على جملة إلا بعد أن تتم الأولى وهي التي عطف عليها. ولا اعتداد برأي من يرفض الرفع في الصورة التي لا مطابقة فيها - وغيرها فيمنع أن يقال: إن العدالة والنصفة كفيلة.... كما يمنع أن يقال: إن محمداً وعلى قائم. فلو

أخذنا برأيه لا عترضتنا أمثلة ناصعة الفصاحة من القرآن الكريم. والكلام العربي الصحيح، ولم نجد بدا من التمثل الملعب، والتأويل البغيض. وكيف يوجب كثير من النحاة النصب. وحده - عند العطف بعد الاسم وقبل مجيء خبر "إن" مع مجيء الرفع في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى ...} { من آمن بالله...؟ "فكلمة: "الصابئون" وقعت مرفوعة بعد العاطف وقبل مجيء خبر "إن" واسم "إن" هو كلمة: "الذين ومثلها قراءة قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ...} برفع كلمة "ملائكة" بعد العاطف وقيل خبر "إن" وكذلك قول الشاعر:

فمن يك أمسى في المدينة رحله ... فإني وقيار بها لغريب
وكلمة "قيار" وهي اسم حصان الشاعر مرفوعة: بعد العاطف وقبل خبر "إن" ومثل قول الشاعر:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم ... بغاة ما بقينا في شقاق
فالضمير "أنتم" ضمير رفع. وغير هذا من الشواهد المتعددة. كيف يقبلون أن تؤول الآية - بغير داع لتطابق القاعدة ولا يتصرفون في القاعدة تصرفا صريحا يسائر الآية، مع اعتقادهم أن القرآن أفصح كلام عربي وأعلاه؟ ولم التمثل في الأمثلة العربية الأخرى - وهي كثيرة - وترك القاعدة بغير إصلاح؟ وهل يصير الأسلوب الفاسد صالحا بمجرد التأويل والنية الخفية من غير تغيير يطرأ على ظاهره؟
ثم هم لا يبيحون التأويل إلا في الأمثلة المسموعة التي تخالف قاعدتهم، أما الأمثلة التي هي من كلام المحدثين ففاسدة - في رأيهم - فسادا ذاتيا، فلا يجوز قبولها، ولا التماس التأويل فيها. وهم يؤولون المرفوع في الأمثلة السالفة وأشباهها بما نعتبه حكما عاما صحيحا في ذاته، لا يحتاج لتأويل - وغير مقصور على الوارد المسموع، فيؤولون المرفوع في الآية الأولى وفي البيت بأنه مبتدأ - خبره محذوف، والجملة معترضة - بين اسم إن وخبرها، لتقدم المبتدأ وخبره عن مكانهما، وتوسطهما بين اسم "إن" وخبرها. فأصل الآية - عندهم {إن الذين آمنوا - والصابئون كذلك - من آمن منهم} - وأصل البيت. فإني - وقيار غريب - لغريب، ويفضلون أن تكون الجملة في المثالين اعتراضية لا معطوفة، فرارا من العطف قبل تمام الجملة المعطوف عليها، إن جعل من عطف الجمل، وفرارا من تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير المستتر في الخبر فهم يؤولون البيت بتأويل الآية الأولى وحدها فيجعلون كلمة: "غريب" المشتملة على لام الابتداء خبر "إن" ولا يجعلونها خبرا لكلمة "قيار" لأن دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ضعيف. فخبره هنا محذوف، والتقدير "قيار غريب" أو "وقيار مثل" والجملة منهما اعتراضية. وكل هذا مقبول، ولكن على أساس أنه حكم عام غير مقصور

على السماع - كما تقدم وأنه صحيح ذاتيا.

أما في الآية الثانية: "إن الله وملائكته.... فيلتمسون تأويلا آخر، فيجعلون خبر "إن" هو المحذوف، ويجعلون الاسم المرفوع مبتدأ خبره المذكور بعده، والتقدير عندهم: إن الله يصلي على النبي، وملائكته يصلون على النبي، إذ لا يصلح في هذه الآية التقدير الأول الذي صلح لسابقتها، لما يترتب =

(669/1)

.....

= عليه من أن يكون التقدير، إن الله يصلون على النبي، فتختل المطابقة اللفظية بين اسم "إن" وخبرها، وهي لازمة كما قلنا، فإن لم يوجد ما يعين أحد التأويلين فهما - عندهم - جائزان.

كل هذا وما سبقه من تأويل عندهم، عناء لا مسوغ لاحتماله، يريحنا منه الأخذ بالرأي الذي يبيح الأمرين: الرفع والنصب بالتوجيه الذي شرحناه، فوق ما فيه من راحة أخرى، إذ يحمل القاعدة، واحدة مطردة، فيسوي بين العطف بعد مجيء خبر "أن" وقبل مجيئه.

على أننا نقول: حسب الناس في الصور السابقة كلها أن يحاكون أساليب القرآن، والكلام العربي الفصيح، فلا نرهقهم بالتأويلات المختلفة، وفهمها، ومن شاء أن يؤول كلامهم بعد قبوله كما أول القرآن، فليفعل، وعلى ضوء ما يقى يمكن الوصول إلى حكمين:

أولهما: فساد التركيب في مثل: "إن محمدا وإن عليا منطلقان، لاشتماله على خبر واحد لمتعاطفين تكررت فيهما "إن" فيكون معمولاً واحداً لعاملين، هما: "إن" الأولى و "إن" الثانية وهو بهذه الصورة غير جائز، لأن كل عامل منهما يحتاج وحده إلى معمول خاص به "راجع الهمع ج1 ص 135"

ثانيهما: توجيه الأساليب الآتية: تطبقا على ما سبق -:

"إن رجلا وغلاما حاضرا". فكلمة "غلاما" منصوبة على أنها معطوفة عطف مفردات على اسم "إن" المنصوب لفظه. ولو قلنا: إن رجلا وغلام حاضرا، لكانت كلمة غلام "مرفوعة، لأنها معطوفة عطف مفردات على اسم "إن" باعتبار أصله المبتدأ قبل أن

يصير اسم "إن" وكلمة: "حاضران" هي الخبر في الحالتين، لأنها مثنى، فهي مطابقة للمعطوف والمعطوف عليه معا.

أما إذا لم تطابق في مثل: إن رجلا وغلما حاضر. تريد: إن رجلا حاضر، وإن غلاما حاضر، مع قيام قرينة تدل على هذا المراد- فالأصول اللغوية العامة لا تنع هذا الأسلوب، فيصح أن تكون كلمة. "حاضر" خبر "إن" المذكورة. وكلمة "غلما" اسم "إن" المحذوفة مع خبرها، وهذه الجملة معترضة، ولا تصلح أن تكون معطوفة، لما سبق توضيحه - في الرأي الراجح.

وكذلك إن لم يتطابق في مثل: إن رجل وغلما حاضر. فكلمة "حاضر" خبر "إن" المذكورة "وغلما" مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: إن رجلا حاضر، وغلما حاضر، وتكون الجملة الثانية معترضة أيضا - بين اسم إن وخبرها.

ويجوز في المثال الأول: "إن رجلا وغلما حاضر" اعتبار كلمة "حاضر" خبر "إن" محذوفة وحدها. وخبر المذكورة محذوفة أيضا، والجملة الثانية معطوفة على الأولى عطف جمل.... وهكذا

ملاحظة: مما يجب التفطن له أن كل واحد من هذه الاعتبارات - وأشباهها - لا يصح الالتجاء إليه بداعي التمثل الخوض في تصحيح كلمة لم يتضح في السياق مرماها المعنوي السليم ولا مهمتها في توضيح المراد، ولا يصح تلمس التصويب لمن نطق بها عفوا على غير هدى لغوي يؤدي إلى المعنى المقصود، وإلا صارت اللغة لعبا ولهاوا. وإنما نلجأ إلى التأويل حين يكون هو الوسيلة لتحقيق المعنى المراد الصادر عن قصد، لقيام قرينة تفرضه وتأتي سواه.

وبالرغم من الاعتبارات السالفة تقضي الحكمة ألا نلجأ إلى استعمال تلك الأساليب ما وجدنا مندوحة للبعد عنها. ومن الخير أن نكتفي في العطف على اسم "إن" بضبط المعطوف منصوبا فقط، سواء. أكان العطق قبل مجيء الخبر أم بعده، لأن هذا هو المسلك الظاهر، المتفق عليه، والنهج الواضح الذي يعد اتباعه عن أهم مقاصد البلغاء. ما لم يوجد مقصد أسمى يدعو للعدول المحتم عنه، كاقترضاء المقام أن يكون العطف عطف جمل، لا عطف مفردات، لأن الأولى يؤدي غرضا غير الذي يؤديه الثاني.

حكم المعطوف مع أخوات "إن" 1.

وكل ما قيل في حكم المعطوف بعد استكمال "إن" خبرها، وقبل استكمالها - يقال أيضاً بعد حرفين من أخواتها، هما: أنَّ "المفتوحة الهمزة، المشددة النون" و"لكنَّ" المشددة النون، سواء أكان العطف قبل استكمالها الخبر أم بعده، فالحروف الثلاثة الناسخة: "إنَّ - أنَّ - لكنَّ" مشتركة في الحكم السالف. تقول: علمت أنَّ طائرة مسافرة وسيارة، أو علمت أن طائرةً وسيارةً مسافرتان، ينصب كلمة: "سيارة" ورفعها، مع تقدمها على الخبر وحده، أو تأخرها عنه. كما تقول الفواكه كثيرة في بلادنا، لكنَّ التفاح قليل. والبرقوق. أولكنَّ التفاح والبرقوق قليلان، بنصب كلمة: "البرقوق" وأورفعهما مع التقدم على الخبر وحده أو التأخر عنه.

أما "ليت" و"لعل" و"كأن" فلا يجوز معها في المعطوف إلا النصب؛ سواء أوقع بعد استكمالها الخبر أم قبل استكمالها. مثل: ليت الأخ حاضر والصديق، أوليت الأخ والصديق حاضران؛ بنصب كلمة: "الصديق" في الحالتين. ومثل: لعل العلاج مفيدٌ والدواء، أو: لعل العلاج والدواء مفيدان. بنصب كلمة: "الدواء" فيهما. ومثل: ليت الصحة دائمة والثروة، أو: ليت الصحة "والثروة" دائمتان. بنصب كلمة: الثروة فيهما.

وهكذا..... 2

ونستخلص مما تقدم:

1- أن المعطوف على اسم من أسماء هذه الحروف الناسخة يجوز فيه النصب مطلقاً، "أى: سواء أكان الحرف الناسخ هو: "إن" أم غيره من أخواته؛ وسواء أكان العطف بعد استكمال الخبر أم قبل استكمالها ومجيئه" إلا "لا" النافية للجنس" 3 فللعطف على اسمها أحكام خاصة تجئ في بابها 4.

1 في المسألة التالية ما في سابقها من كثرة الخلاف، والتشعب، بحيث يصعب استخلاص حكم يسائر أصفى الأساليب الفصيحة، وأدق الأحكام اللغوية العامة، وقد أثبتنا في المسألتين ما استصفيناه

2 وفيما سبق يقول ابن مالك:

وألحقت بإن "لكن"، و "أن" ... من دون "ليت" و "لعل" وكأن

أي: ألحق "إن" في الحكم السابق الخاص بالعطف - حرفان من أخواتها، وهما: "أن" "المفتوحة الهمزة، المشددة النون"، و "لكن"، بتشديد النون، وخالفها ثلاثة أخرى، هي: "ليت" و "لعل"، و "كأن" وقد فصلنا ذلك الحكم. ويزاد على هذه الثلاثة "لا الجنسية" لما قرناه من انفرداهما بأحكام خاصة وفي بيت ابن مالك خففت النون في

"أن" و "كان" لضرورة الشعر التي جعلت النون ساكنة فيهما.

3 وهي من أخوات "إن".

4 في ص 697 و 701.

(671/1)

ونستخلص من كل ما تقدم أمرين:

أ- أن المعطوف على اسم من أسماء هذه الحروف الناسخة يجوز فيه النصب مطلقاً،
"أي: سواء أكان الحرف الناسخ هو: "إن" أم غيره من أخواته، وسواء أكان العطف بعد
استكمال الخبر أم قبل استكمالهِ ومجيئهِ" إلا "لا" الجنسية، فللعطف على اسمها أحكام
خاصة تجيء في بابها 1.

ب- امتياز: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ - دون أخواتها - بجواز شيء آخر هو صحة رفع المعطوف
على اسمها؛ سواء أكان المعطوف متوسطاً بين الاسم والخبر أم متأخراً عن الخبر.

1 ص 697 و 701 - كما سبقت الإشارة في رقم 1 من هامش ص 665 -

(672/1)

المسألة الخامسة والخمسون: تخفيف "النون" في هذه الأحرف الناسخة 1 "إن، أن، كان،
لكن"

فأما "إنَّ" "المكسورة المهمزة، المشددة النون" فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانية
المفتوحة، وإبقاء الأولى ساكنة. وعندئذ تصلح "إنَّ" للدخول على الجمل الاسمية
والفعلية، بعد أن كانت مع التشديد مختصة بالنوع الأول.

"أ" فإن خففت ودخلت على جملة اسمية جاز إبقاء معناها وعملها وسائر أحكامها التي
كانت لها قبل التخفيف 2، وجاز إبقاء معناها دون عملها فتصير مهملة ملغاة. مثل: إنَّ
جريراً لشاعرٍ أمويٍّ كبير، أو: إنَّ جريراً لشاعرٍ أمويٍّ كبير. مثل: إنَّ أبا حنيفة لإمام
عظيم، أو: إنَّ أبو حنيفة لإمام عظيم. بنصب كلمتي. جريراً و"أبا" على الإعمال،
وبرفعهما على الإهمال ... وإهمالها أكثر في كلام العرب، ويحسن - اليوم - الاقتصار
عليه.

وإذا أهملت - مع دخولها على جملة اسمية - وجب مراعاة ما يأتي: "ا" أن يكون اسمها قبل أهماها - اسماً ظاهراً لا ضميراً؛ مثل: إنَّ بغداداً لبلد تاريخي مشهور.
"2" أن تشتمل الجملة التي بعدها على لام الابتداء³؛ لتكون رمزاً للتخفيف، ودالة على أنها ليست النافية، ولذا قد تسمى: اللام الفارقة⁴؛ لأنها تفرق بين المخففة والنافية؛ مثل: إنَّ تونس لرجائها عرب. ويجوز تركها والاستغناء عنها متى وجدت قرينة واضحة تقوم مقامها في تبين نوع "إنَّ"، وأنها المخففة،

-
- 1 هذا هو البحث الذي أشرنا إليه في رقم 3 من هامش ص 630.
 - 2 إلا العمل في الضمير، فإن العمل فيه مقصور على المشددة، تقول: إنك عدو الطغيان بتشديد "إن" ولا يجوز التخفيف في اللغة المستحسنة التي هي حسبنا اليوم.
 - 3 تفصيل الكلام عليها في ص 659.
 - 4 هذه لام الابتداء في الرأي الراجح، وتجيء عند التخفيف. ولكن مكانها يختلف باختلاف التراكيب على الوجه التالي:
أ- فعند دخول "إن" المخففة على جملة اسمية فإن اللام تدخل على الخبر عند الإهمال.
ب- وعند دخول "إن" المخففة على جملة فعلية فإن الإهمال واجب في الأرجح -
ويكون =

(673/1)

وليست النافية، لكن عدم تركها أفضل¹. ولا فرق في القرينة بين أن تكون لفظية في أومعنوية، والمعنوية أقوى. ومن القرائن اللفظية أن يكون الخبر فيها منفياً مثل: إنَّ المجاملة لن تضرَّ صاحبها. فكلمة "إنَّ" مخففة، وليست نافية؛ لأن إدخال النفي على النفي لإبطال الأول قليل في الكلام الفصيح: إذ يمكن مجئ الكلام مثبتاً من أول الأمر، من غير حاجة إلى نفي النفي المؤدى للإثبات بعد تطويل. ومثال القرينة المعنوية: إنَّ العاقل يتبع سبيل الرشاد. إنَّ المحسن يكون محبوباً. إنَّ الاستقامة تجلب الغنى؛ إذ المعنى يفسد على اعتبار "إنَّ" للنفي في هذه الأمثلة ... ومن هذا النوع قول الشاعر:
أنا بأنَّ أباة الضَّيِّم من آل مالكٍ ... وإنَّ مالكٌ كانت كرامُ المعادينِ
فلو كانت "إنَّ" للنفي لكان عجز البيت ذمّاً في قبيلة مالك، مع أن صدره مدحها².

= الفعل بعدها ناسخا - كما سيحيى في ب من ص 675 وتدخل اللام على خبره الحالي، أو على خبره بحسب الأصل، فالأول نحو: إن كنت لناصر المظلوم. والثاني: إن ظننتك لطموحا... فإن كان غير ناسخ - وهذا قليل لا يصح القياس عليه اليوم - دخلت على فاعله إن كان اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا، نحو: إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه، فكلمة: "نفس" اسم ظاهر، فاعل الفعل: "يزين" وكلمة: "هي" ضمير بارز فاعل للفعل: يشين، والهاء التي في آخر الضمير هاء للسكت. والمراد: إن نفسك هي اتي تزينك، وهي التي تشينك، أي: تعيبك - انظر "أ" من ص 676.

فإن اجتمع الفاعل والمفعول به دخلت على السابق منهما، نحو: إن أحسن لكاتب عمله. أو: إن أحسن لعمله كاتب. وإنما تدخل على السابق منهما، نحو: إن أحسن لكاتب عمله. أو: إن أحسن لعمله كاتب. وإنما تدخل على السابق منهما بشرط ألا يكون ضميرا متصلا "ظاهرا أو مستترا" فإن كان ضميرا متصلا لم تدخل عليه اللام ودخلت على المتأخر: مثل: إن عظمت لعالمنا نافعا، وإن مدحت لإياه، والعاقِل إن مدح لعظيما "فقد دخلت اللام على المفعول به مع تأخره" لأن الفاعل في المثالين الأولين ضمير متصل بارز، وفي الأخير ضمير متصل مستتر.

1 إلا لمانع يمنع، كدخولها على حرف نفي.

2 حذف اللام هنا لعدم الحاجة إليها، لأن المقام للمدح، وهو يقتضي الإثبات لا نفي. وفي هذه الحالة يجوز حذفها وإثباتها.

ومما يلاحظ أنا لو أردنا إدخالها في المثال السالف لكان الأنسب إدخالها على كلمة: "كرام" دون الفعل: "كان"، لأنها لا تدخل على ماضٍ، متصرف، خال من طقد" كما سبق - في ص 661 - سواء أكانت "إن" عاملة أم غير عاملة.

هذا، وكلمة: "أبابة" جمع "آب" بمعنى: كاره. و "مالك" اسم قبيلة عربية، سميت باسم زعيمها، والشاعر يتباهى في صدر البيت بأنه من أسرة ذلك الزعيم، وأنها تكره الضم، "أي: الذل" وأنها قبيلة كريمة الأصول. فكلمة "مالك" الأولى اسم للزعيم، والثانية اسم القبيلة، ولهذا أنث الفعل معها.

(674/1)

"3" أن يكون الخبر من النوع الذي يصلح لدخول اللام عليه وقد سبق بيانه 1.
"ب" وإن حُقِّفت ودخلت على جملة فعلية وجب الإهمال 2، وأن يكون الفعل بعدها

ناسخا3؛ مثل: الحرية عزّة، وإن كانت لأمنية النفوس الكبيرة، وقول أعرابي لأحد
الفتيان: رَحِمَ الله أباك، وإن كان ليملاً العين جمالا، والأذن بيانا، ومثل: إن يكادُ الدليلُ
ليألفُ الهوان. ومثل: إن وجدنا المنافق لأبعدَ من إكبار الناس وتقديرهم4.

1 راجع ص 660.

2 ولا داعي للأخذ بالرأي القائل بأعمالها، واعتبار اسمها ضمير الشأن المحذوف. وهو
رأي مقبول أيضا.

3 مثل كان وأخواتها. "ومن أخواتها: أفعال المقاربة، وما يتصل بها...." ومثل: ظن
وأخواتها - ويشترط في هذا الفعل الناسخ ألا يكون نافيا، مثل: "ليس"، ولا منفيا، مثل
ما كان، ما زال، ما برح، لن أبرح، لن أفنتأ.... وأن يكون غير داخل، في صلة، مثل: ما
دام، وتجيء اللام في خبر الناسخ الحالي، أو خبره بحسب الأصل "كما سبق في ب
هامش ص 673".

4 وفيما سبق يقول ابن مالك:

وخففت: "إن" فقل العمل ... وتلزم اللام إذا ما تمهل

ورما استغنى عنها إن بدا ... ما ناطق أرادته معتمدا

أي: إذا خففت "إن" قل إعمالها. وإذا أهملت لزم مجيء اللام بعدها، وقد شرحنا ما
يتعلق بمجيئها.

ثم أوضح في البيت الثاني أن هذه اللام قد يمكن تركها، والاستغناء عنها إن بدا. "أي:
ظهر" المراد الذي أرادته المتكلم، معتمدا، في ظهوره على قرينة توضحه - ومعنى "بدا ما
ناطق أرادته" ظهر الذي أرادته الناطق - ثم قال:

والفعل إن لم يك ناسخا فلا ... تلقية - غالبا - إن ذي موصلا

"ذي" بمعنى: هذه يريد: أن الفعل إن لم يكن من الأفعال الناسخة فإنك - غالبا - لا
تلفيه "أي: لا تجده" في الكلام الفصيح متصلا بـ "إن" المخففة، فلا يقع بعدها مباشرة
"وكلمة: "غالبا" تعرب ظرف زمان أو مكان. فالمعنى: انتفى في غالب الأزمنة، أو في
غالب التراكيب وجود الفعل غير الناسخ متصلا مباشرة بالحرف "إن" المخففة".

زيادة وتفصيل:

- أ- من الأمثلة العربية المسموعة: إِنَّ يَرْبُكَ لَنَفْسِكَ، وَإِنَّ يَشِينُكَ لَهَيْه. وقد سبق¹، ومنها إِنَّ قَنَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطاً². وقول الشاعر:
- شَلَّتْ 3 يَمِينُكَ إِنَّ قَتَلْتَ مُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ
- وهي أمثلة يستشهد بها النحاة على وقوع الأفعال غير الناسخة بعد "إِنَّ" إذا خففت. ولا داعي لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة. وحسبنا أن نتبين معناها، والغرض الذي نستعملها فيه، دون القياس عليها من هذه الناحية.
- ب- بمناسبة تخفيف "إِنَّ" يعرض النحاة للقراءات التي في قوله تعالى: {وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ رُبُّكَ أَعْمَاهُمْ} ، وتوجيه كل قراءة. وإليك بعض ذلك.
- "1" "وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ رُبُّكَ أَعْمَاهُمْ" بتشديد النون، وتخفيف "ما"، فيكون الإعراب: "كلًّا" اسم إن. "لما"؛ اللام لام ابتداء، "ما" زائدة؛ لتفصل بين اللامين. "ليوفينهم" اللام للابتداء؛ لتوكيد الأولى، والجملة بعدها خبر "إِنَّ".
- ويصح إعراب آخر: "كلًّا" اسم إن المشددة. "لما" اللام لام الابتداء، "ما": اسم موصول خبر "إِنَّ" مبنى على السكون في محل رفع. "ليوفينهم" اللام للقسم، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف؛ وجملة القسم وجوابه صلة "ما"، والتقدير: "لما والله لنوفينهم⁴". وجملة القسم وإن كانت إنشائية - هي مجرد التأكيد. والصلة في الحقيقة جوابه. أي: "وَإِنَّ كَلَّا لِلَّذِينَ وَاللَّهُ لِيُوفِيَنَّهُمْ" لهذا لا يقال إن جملة القسم هنا إنشائية مع أن جملة الصلة لا تكون إلا خبرية⁵.

1 في "ب" من هامش ص 673.

2 أي: إنك قنعت كاتبك سوطاً، بمعنى: ضربته على رأسه بالسوط، فأحاط به إحاطة القناع برأس المرأة.

3 يدعو عليه بشلل يمينه، فالجملة دعائية.

4 انظر ص 378 حيث الأشياء التي يجوز الفصل بأحدها بين الموصول وصلته.

5 راجع الصبان في هذا الموضع، ثم ما يتصل بهذا في ص 374 و 378 السابقتين.

"2" "وإنَّ كَلَّماً لِّمَن لِّوَفِّيهِمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ" بتخفيف "إنَّ" و"ما" مع إعمال "إنَّ" كأصلها. والإعراب لا يختلف عما سبق؛ فيصح هنا ما صح هناك.
"3" "وإنَّ كَلَّماً لِّمَن لِّوَفِّيهِمْ...." بتخفيف "إنَّ" و"ما". فكلمة "إنَّ" مهملة. كل: مبتدأ. وما بعد ذلك يصح فيه الأوجه السالفة في الصورة الأولى مع ملاحظة أن الأخبار هنا تكون للمبتدأ.

"4" "وإنَّ كَلَّماً لِّمَن لِّوَفِّيهِمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ" بتخفيف "إنَّ" وتشديد "لَمَّا" والإعراب يجرى على اعتبار "إنَّ" حرف نفى، و"لَمَّا" أداة استثناء بمعنى: "إلا" و"كَلَّماً" مفعول به لفعل تقديره: أرى - مثلاً - محذوف، و"لِّوَفِّيهِمْ" اللام للقسم، والجملة، بعدها جوابه؛ أى: ما أرى كَلَّماً إلى والله لِّوَفِّيهِمْ.

"5" "وإنَّ كَلَّماً لِّمَن لِّوَفِّيهِمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ" بتشديد "إنَّ" و"لَمَّا" والأحسن اعتبار "لَمَّا" حرف جزم، والمجزوم محذوف، والتقدير: "وإنَّ كَلَّماً لِّمَن لِّوَفِّيهِمْ أَعْمَاهُمْ" ... "لِّوَفِّيهِمْ" اللام للقسم، والجملة بعدها جوابه، والقسم وجوابه كلام مستأنف.
وعلى ضوء ما تقدم نعرب قوله تعالى: "وإنَّ كَلَّماً لِّمَن لِّوَفِّيهِمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ" فعند تشديد "لَمَّا" تكون بمعنى "إلا"، و"إنَّ" المخففة حرف نفى. "كل" مبتدأ، جميع: خبره، محضرون" نعت للخبر، مرفوع بالواو، "لدى" ظرف متعلق به، مضاف، "نا" مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر.

وعند تخفيف "ما" يكون الإعراب، كما يأتي:
"إنَّ" مهملة "كَلَّ" مبتدأ. "لَمَّا" اللام لام الابتداء، "ما" زائدة، "جميع" مبتدأ ثان 1
محضرون" خبر الثانى، والثانى وخبره خبر الأول. "لدى" ظرف متعلق بكلمة
محضرون". "نا" مضاف إلى الظرف. ويجوز في هذه الآية وسابقتها إعرابات وتوجيهات أخرى 2.

- 1 وإعرابها هنا مبتدأ أحسن من إعرابها خبراً، لكيلا تدخل "لام الابتداء" على الخبر، مع صحته - لأن دخولها على المبتدأ هو الأكثر.
- 2 سجلها الصبان والتصريح والخضري في آخر باب "إنَّ" وأخواتها عند الكلام على تخفيف "إنَّ".

الحرف الثاني: أن

وأما "أن" "مفتوحة الهمزة، مشددة النون" فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانية

المفتوحة، وترك الأولى ساكنة؛ نحو: أيقنت أن "على شجاع".

ويحتتم اعتبار "أن" مخففة من الثقيلة متى وجدت علامة مما يأتي:

1- أن تقع بعد ما يدل على اليقين¹ والقطع، مثل: أيقن، تيقن، جزم، علم، اعترف

التي بمعنى: علم، أو: أقر، اعتقادي، لا شك. وغيرها من الأفعال أو الألفاظ التي تفيد

اليقين²؛ نحو: أيقنت أن عدل من الله كل جزائه. وقول الشاعر:

أأنت أخي ما لم تكن لي حاجة؟ ... فإن عرَضْتُ أيقنت أن لا أخا ليا

2- أن تدخل على فعل جامد، أو رب، أو حرف تنفيس³؛ نحو: اعتقادي أن ليس

لشفقة الوالدين مثيل؛ وقول الشاعر:

وإني رأيت الشمس زادت محبة ... إلى الناس أن لئست عليهم بسرمد

ومثل:

أجدك ما تدري أن رب ليلة ... كأن دجأها من قرونك يُنشر

وقول الناصح لسامعيه:

فإن عصيتم مقالى اليوم فاعترفوا ... أن سوف تلقون خزيًا ظاهر العار

3- أن يقع بعدها فعل دعاء، نحو أطال الله عمرك، وأن هيأ لك المستقبل السعيد.

1 انظر ص 644 ومما يدل على اليقين عند سيبويه، ومن معه - الألفاظ الدالة على

الخوف والحذر إذا كان أمرهما متيقنا - كما في الصفحة المشار إليها.

2 أما التي تقع بعد ما يدل على الظن "مثل، زعم، خال، والظن معناه: ترجيح أحد

الأمريين" فإنها صالحة لأن تكون مخففة، وأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع بعدها.

ويعينها لأحدهما وجود قرينة لفظية تقضي بالتعيين. فوجود الفاصل، أو رفع المضارع

بعدها - قرينة لفظية على أنها المخففة. ونصب المضارع بعدها قرينة لفظية على أنها

المصدرية الناصبة له. فإن لم تكن مسبقة بما يدل على اليقين أو الظن فهي المصدرية

الناصبة للمضارع حتما، كالتى تقع بعد ما يفيد الرغبة أو الإشفاق، أو الطمع أو التوقع

"وقد سبق بيان المراد من هذه الألفاظ في رقم 3 من هامش ص 635، نحو: أود أن

أشارك في كل عمل نافع - أخشى أن يشتد البرد - أرجو أن أهنيء الزملاء بما يسرهم

- يسرين أن يزورني العلماء. "انظر "أوب" من ص 408 وما بعدها و 644، وستجيء

الأنواع "أن" المختلفة بيان شامل في باب النواصب "ج 4 ص 265 و 273 م

3 هو السين، أو: سوف، وقد سبق الكلام على معناهما، والفرق بينهما في ص 60 -.

(678/1)

- 4- أن تكون داخلية على جملة اسمية مسبوقة بجزء أساسي من جملة - لا بجملة كاملة - بحيث يكون المصدر المؤول من: "أن" المخففة والجملة الاسمية التي دخلت عليها - مكماً أساسياً للجزء السابق. كقوله تعالى: {وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} . فالمصدر المؤول خبر المبتدأ. "آخر" 1. وقول الشاعر:
- كفى حزناً أن لا حياة هنيئة ... ولا عمل يرضى به الله - صالح
- فالمصدر المؤول فاعل: "كفى" 2.
- ويترتب على التخفيف أربعة أحكام، يوجب أكثر النحاة مراعاتها:
- أولها: إبقاء معنى: "أن" وعملها على حالهما الذي كان قبل التخفيف.
- ثانيهما: أن يكون اسمها ضميراً 4 محذوفاً، ويغلب أن يكون ضمير شأن 5 محذوف كالمثال السابق؛ وهو: أيقنت أن "عليّ شجاع" 6.
- ثالثها: أن يكون خبرها جملة؛ سواء أكانت اسمية أم فعلية؛ نحو: علمت أن حاتم أشهر كرام العرب، وأيقنت أن قد أشبهه كثيرون.
- رابعها: وجود فاصل - في الأغلب - بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية 7، فعلها متصرف، لا يقصد به الدعاء. والفاصل أنواع.
- "أ" إما "قد" 8 نحو: ثبت أن قد ازدهرت الصناعة في بلادنا، ونحو قول الشاعر:
- شَهِدْتُ بَأَنَّ قَدْ خُطَّ مَا هُوكَائِثٌ ... وَأَنَّكَ تَمَّخُومًا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ
- "ب" وإما أحد حرفي التنفيس 9 مثل: أنت تعلم أن سأكون نصير الحق،

1 سيجيء للآية مناسبة أخرى في: "أ" ص 680.

2 راجع ما سبق في ص 644.

3 في رقم 4 من هامش ص 410 بعض أحكام أخرى تقتضي الرجوع إليها.

4 سواء أكان المتكلم، أم مخاطب، أم غائب، ومن الأمثلة قوله تعالى: {أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا} التقدير عند سيبويه: أنك يا إبراهيم.

5 سبق الكلام على ضمير الشأن تفصيلاً في ص 250 وما بعدها.

- 6 اسم "أن" ضمير محذوف تقديره "هو" أي: الحال والشأن - والجملة الاسمية بعده في محل رفع، خبر: "أن" المخففة.
- 7 هذا الفاصل قد يزيد في توضيح نوعها، ويؤكد أنها المخففة من الثقيلة، وليست المصدرية الناصبة للمضارع.
- 8 تدخل هنا على الماضي فقط.
- 9 وهما: "السين" و "سوف" ويدخلان على المضارع المثبت فقط. "وقد سبق الكلام عليهما في ص 60".

(679/1)

قول الشاعر:

وإذا رأيت من الهلال ثُمُوه ... أيقنت أن سيصيرُ بدرًا كاملاً

وقول الآخر:

واعلم - فعلم المرء ينفعه - ... أن سوف يأتي كل ما قدراً

"ح" وإما حرف نفى من الحروف الثلاثة التي استعملها العرب في هذا الموضع؛ وهي 2:

"لا - لن - لم". نحو: أيقنت أن لا 3 يَغْدِرُ الشريفُ، وأن لن يجيد عن الحق. ووثقت أن لم ينصر الله المبطلين.

ومن الأمثلة قوله تعالى: "وحسبوا 4 أن لا تكونُ فتنةً" في قراءة من رفع "تكونُ". وقوله: {أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ} ، وقوله تعالى: {أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ} .

"د" وإما "لو" والنص عليها في كتب النحاة قليل مع أنها كثيرة في المسموع؛ نحو: أوقن أن لوأخلصنا لبلادنا لم يطمع الأعداء فينا.

ومما تقدم 5 نعلم أن الفصل غير واجب 6 في الحالات الأخرى التي منها:

"أ" أن يكون الخبر جملة اسمية نحو قوله تعالى: {وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ 7 الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ، ونحو: "الثابت أن انتقام من الله يحلّ بالباغي". إلا

- 1 وفي بعض الروايات: إن الهلال إذا رأيت ثُمُوه....
- 2 وتدخل "لا" على الماضي والمضارع، وتختص "لم" و "لن" بالمضارع. وزاد الرضى "ما" وجعلها مثل "لا".
- 3 في هذه الصورة - وأشباههما - يجب فصل "أن"، وإظهار النون قبل "لا" في الكتابة

دون النطق وضابط إبرازها خطأ لا نطقاً ينحصر في أن تكون غير ناصبة للمضارع، سواء أكان بعدها فعل أم اسم، نحو: تيقنت أن لا ينتصر ضعيف ونحو: أشهد أن لا إله إلا الله.

4 بشرط أن تكون بمعنى: اعتقدوا.

5 لخص بعض النحاة الفواصل السابقة ومواضعها فقال: "الفعل إما مثبت وإما منفي، وكل منها إما ماضٍ، وإما مضارع. فالمثبت إن كان ماضياً ففواصله: "قد" وإن كان مضارعاً ففواصله أحد حرفي التنفيس. والمنفي: إن كان ماضياً ففواصله: "لا" فقط، وإن كان مضارعاً ففواصله أحد حرفي التنفيس. والمنفي: إن كان ماضياً ففواصله: "لا" فقط، وإن كان مضارعاً ففواصله: "لا"، أو: "لن" أو: "لم" وأما "لو" فإنها في الامتناع شبيهة بالنفي فتدخل على الماضي والمضارع" اهـ. وقد سبق في رقم 2 من هذا الهامش أن: "الرضى" جعل "ما" مثل "لا".

6 وإنما هو جائز في الأنواع التي ستذكر: إن لم يوجد مانع، إذ لا تدخل "أن" المصدرية الناصبة للمضارع على هذه الأنواع، فلا مجال لخوف اللبس بينها وبين المخففة، ومتى أمن اللبس كان الفصل جائزاً لا واجباً.

7 على اعتبارها مخففة، لا مفسرة. وقد سبقت مناسبة أخرى للآية في أول الصفحة السالفة.

(680/1)

عند إرادة النفي نحو: عقيدتي أن لا كاذب محترم؛ ومنه: أشهد أن لا إله إلا الله.

"ب" أن يكون الخبر جملة فعلية جامد؛ نحو قوله تعالى: {وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} . وثقت أن ليس للكرامة مكان في نفوس الأدياء.

"ح" أن يكون الخبر جملة فعلية؛ فعلها متصرف، ولكن قصد به الدعاء¹ كالذي رواه أعرابي عن أخيه الواقف يدعو: أسأل ربّي التوفيق لما يرضيه، ودوام العافية عليّ - ونظر إلى وصاح -: وأن كتب الله لك الأمن والسلامة ما حييت، وأن أسبغ عليك نعمة ظاهرة وباطنة في قابل أيامك، وأن أهلك كل باغ يتصدى لإيذائك.

وفي الرسم التالي بيان للصور السالفة:

1 سواء أكان بخير أم شر، كما يتبين من المثال بعد.

2 وفي أحكام "أن" المخففة من الثقيلة يقول ابن مالك.

وإن تخفف "أن" فاسمها استكن ... والخبر اجعل جملة من بعد "أن"

تضمن هذا البيت حكيمين من أحكامها الأربعة التي تترتب على التخفيف:

أولهما: أن لها اسما استكن، أي: استتر واختفى، لأنه لا يظهر في الكلام، وإنما يكون ضمير محذوفا. ولم يذكر أنه ضمير، لضيق الشعر. كما أنه خفف نون الفعل: "استكن" للضرورة. وثانيهما: أن خبرها يكون جملة، وأوضح بعد ذلك ما يكون في الجملة الفعلية الواقعة خبرا، حيث تكلم عن فعلها قائلا:

وإن يكن فعلا ولم يكن دعا ... ولم يكن تصريحه ممتنعا

فالأحسن الفصل بقد، أو: نفي، أو ... تنفيس، أو: لو. وقليل ذكر "لو"

أي: إن يكن صدر الجملة فعلا، لا يراد منها الدعاء، ولم يكن جامدا، فالأحسن الفصل بينه وبين "أن" المخففة بفواصل من الفواصل التي سردها في البيت الأخير.

"إن يكن فعلا.... يريد: إن يكن الخبر فعلا.... والفعل وحده لا يكون الخبر، وإنما الخبر الجملة المكونة من الفعل والفاعل معا. ففي التعبير تساهل. أو: المراد: إن يكن صدر الجملة فعلا".

(681/1)

.....

زيادة وتفصيل:

ورد في بعض النصوص القديمة - اسم "أن" المخففة من الثقيلة ضميراً بارزاً، لا ضميراً محذوفاً. ومعه الخبر جملة فعلية أو مفرد. من ذلك قول الشاعر يخاطب زوجته:

فلوأنك في يوم الرِّخاءِ سألتِني ... طلاقكِ، لم أبحلُ وأنتِ صديقُ

فقد وقعت "الكاف" اسم: "أن" وخبرها جملة: سألتني. ومثل قول الآخر:

لقد علمَ الضيفُ والمزملون 1 ... إذا اغبرَّ أفق 2 هناك تكون الشمال 3

بلأتم ربيع 4 وغيث مريع ... وأنتك هناك تكون الشمال 5

ففي البيت الثاني تكررت "أن" المخففة مرتين، واسمها ضمير "بارز" فيهما، وخبر الأولى

مفرد، وهو كلمة: "ربيع"، وخبر الثانية جملة فعلية هي: "تكون الشمال". وقد وصفت

هذه الأمثلة الشعرية بأنها شاذة، أو بأنها لضرورة الشعر، كما وُصفت نظائرها النثرية بأنها

شاذة. فالواجب أن نقتصر على الكثير الشائع الذي سردنا قواعده وضوابطه، منعاً للاضطراب في التعبير، دون محاكاة هذه الشواهد التي تخالفها، والتي نقلناها، منعاً للاضطراب في التعبير، دون محاكاة هذه الشواهد التي تخالفها، والتي نقلناها، ليعرفها المتخصصون فيستعينوا بها على فهم ما قد يكون لها من نظائرها قديمة. دون أن يحاكوها.

1 الفقراء. المفرد: مرمّل.

2 المراد: أسودت الدنيا في عين الإنسان: من شدة بؤسه وحاجته.

3 أي: هبت الريح شمالاً. فكلّمة: "شمالاً" حال منصوبة. وصاحب الحال هو الضمير المستتر، فاعل الفعل: "هب" وهبوب الشمال الباردة العاصفة في بعض المواسم والبقاع قد يكون باعث فرع، ودليل قحط.

4 كالربيع موسم النضرة، والفواكه، ونمو الزروع، ونضجها، فأنت مثله - محبوب نافع: "مربع" خصيب. والغيث الخصيب، هو: المطر الغزير الذي يكون من آثاره إنبات الزرع، والخصب الكثير.

5 الشمال: الذي يغيث المحتاج، ويعين من يستعين به.

(682/1)

الحرف الثالث: كأن

وأما "كأنّ" فيحوز تخفيف نونها المشددة "بحذف الثانية المفتوحة، وإبقاء الأولى ساكنة" ويترتب على التخفيف أمور؛ منها:

"أ" أن معناها لا يتغير، وإعمالها واجب.

"ب" أن اسمها - في الأغلب - يكون ضميراً للشأن. أولغير الشأن؛ فمثال الأول. كأنّ عصفورٌ سهمٌ في السرعة¹، أي: كأنه "الحال والشأن" عصفورٌ سهمٌ. ومثال الثاني: يَدُقُّ البردُ النافذة، وكأنّ حجرٌ، أي: كأنه حجر. ولوقلنا: يَدُقُّ البردُ² النافذة وكأنّ "حجر" صغير يَدُقُّ - لجاز الاعتباران⁴.

وقد اجتمعت المشددة والمخففة في قوله تعالى يصف المُضِلَّ عن سبيله: {وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا} 5.

"ح" أن خبرها لا بد أن يكون جملة إذا وقع اسمها ضمير شأن⁶. فإن كانت اسمية فلا

حاجة لفصل بينها وبين "كأن" مثل: كأن سبَّاح في سباحته سمكة في انسيابها. وإن كانت فعلية⁷، فالأحسن الفصل 8 بالحرف

-
- 1 فاسم "كأن" ضمير الحال والشأن المحذوف. وخبرها الجملة الاسمية بعدها. ولا يصح هنا أن يكون اسما ضميرا لغير الحال والشأن، لعدم وجود مرجع سابق يعود عليه. "وتفصيل الكلام على ضمير الشأن في ص 250....".
- 2 ما جمد من قطرات المطر، وصار قطعاً ثلجية صغيرة.
- 3 فاسم "كأن" ضمير محذوف ليس ضمير شأن، لعدم وجود جملة بعده تفسره، وهي جملة لازمة له كما سبق في شرحه - ص 250 وما بعدها - وكما سيجيء في رقم 6 من هذا الهامش.

4 أي: يجوز اعتبار الضمير للشأن، لوجود جملة بعده تفسره، وعدم اعتباره للشأن، لوجود ما يصلح قبله أن يكون مرجعاً له.

5 الوقر هنا: ثقل السمع، أو: الصمم. وأول الآية: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي هَوًى الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ، وَإِذَا تُنْزِلُ عَلَيْهِ آيَاتُنَا.....}.

6 لأن ضمير الشأن - كما قلنا - لا بد له من جملة بعده تفسره. وهذه الحالة وحدها هي التي يجب فيها وقوع خبر: "كأن" المخففة جملة. أما باقي الحالات فيحوز أن يكون جملة أو غير جملة وفي بعض أمثلة مسموعة جاء اسم "كأن" المخففة اسماً ظاهراً كقول الشاعر:

وصدر مشرق النحر ... كأن تديبه حقان
ولا يقاس على هذا.

7 فعلها غير جامد، وغير دعائي "كما في الصبان".

8 لأن هذا الفصل هو الذي يفرق بين "كان المخففة من الثقيلة" وأن المصدرية" الناصبة المضارع، المسبوقة بحرف الجر الكاف.

(683/1)

"قد" قبل الماضي المثبت، وبالحرف: "لم" قبل المضارع المنفي، نحو: كأن قد هوى الغريق في البحر؛ كصخرة هَوَتْ في الماء، وكأن لم يكن بين الغرق والنجاة وسيلة للإنقاذ.

الحرف الرابع: لكن

وأما "لكنّ" فيجوز تخفيف نونها المشددة "فتحذف الثانية المفتوحة، وتبقى الأولى ساكنة".

ويترتب على التخفيف وجوب إهمالها، وزوال اختصاصها بالجملة الاسمية؛ فتدخل على الاسمية، وعلى الفعلية، وعلى المفرد، ويبقى لها معناها بعد التخفيف وهو: الاستدراك¹. ومن الأمثلة قول الشاعر:

ولستُ أجازي المعتدي باعتدائه ... ولكنّ بصفح² القادر المتحلّم

وأما "لعل" فلا يجوز تخفيف لامها المشددة.

3

1 قد سبق شرح معناه في رقم 1 من هامش ص 632.

2 الجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: "أجازي" أو "أصافح" فتكون "لكن" داخلية على جملة فعلية. ويصح تعلقهما بمصدر محذوف تقديره: مجازاة - أي: ولكن مجازاته بصفح.... فتكون داخلية على جملة اسمية. والأول أوضح.

3 وفي الأحكام السالفة كلها يقول ابن مالك:

وخففت "كأن" فنوي ... مصنوبها وثابتا أيضا روى

فقد اقتصر على الإشارة إلى تخفيفها وإلى أن اسمها ينوي، أي: "يطوي في النفس، فيكون ضميرا، ولا يكون ظاهرا - نوي ينوي: طوي يطوي" وقد روى ظاهرا ثابتا في الكلام. وهذا قليل، سبق مثاله.

(684/1)

"لا" النافية للجنس

مدخل

...

المسألة السادسة والخمسون: "لا النافية للجنس" 1

نسوق بعض الأمثلة لإيضاح معناها:

حين نقول: لا كتابٌ في الحقيقة؛ بإدخال: "لا" على جملة اسمية - في أصلها -، ورفع كلمة: "كتاب" - التي للمفرد - يكون معنى التركيب مُحْتَمِلًا أمرين:

أحدهما: نفى وجود كتاب واحد في الحقيقة، مع جواز وجود كتابين أو أكثر فيها.
والآخر: نفى وجود كتاب واحد، وما زاد على الواحد؛ فليس بها شيء من الكتب
مطلقاً. فالتركيب مُحتمل للأمرين، ولا دليل فيه يعين أحدهما، ويمنع الاحتمال.
وكذلك حين نقول: لا مصباح مكسوراً، "بإدخال: "لا" على جملة اسمية - في أصلها -
ورفع كلمة: "مصباح" التي للمفرد" فإن التركيب يحتمل أمرين:
أحدهما: نفى وجود مصباح واحد مكسور، ولا مانع من وجود مصباحين مكسورين؛
أو أكثر.

والآخر: نفى وجود مصباح واحد مكسور وما زاد على الواحد أيضاً. فلا وجود لشيء
من جنس المصباح المكسور. فالتركيب يحتمل نفى الواحد المكسور فقط، كما يحتمل
نفى الواحد وما زاد عليه.

ومثل هذا يقال في: لا سيارة موجودة، بإدخال "لا" على جملة اسمية الأصل، ورفع
كلمة: "سيارة" - التي للمفردة" حيث يحتمل التركيب الأمرين: نفى وجود سيارة
واحدة، دون نفى سيارتين وأكثر، ونفى وجود شيء من جنس السيارات مطلقاً فلا
وجود لواحدة منها؛ ولا لأكثر.

مما سبق نعلم: أن، "لا" في تلك الأمثلة - وأشباهها - تدل على نفى

1 يلاحظ ما لا يصح أن يدخل عليه الناسخ، وقد سبق البيان في رقم 3 من هامش ص
544- وصرحنا في مواضع مختلفة أن اسم الناسخ "ومنه اسم" لا الجنسية" لا يكون
شبه جملة مطلقاً.

(685/1)

يُحتمل وقوعه على فرد واحد فقط، أو على فرد واحد وما زاد عليه. ولما كان النفي بها
صالحاً لوقوعه على الفرد الواحد سماها النحاة: "لا" - التي لنفي الوحدة "أى: الواحد"
وهي إحدى الحروف الناسخة¹ التي تعمل عمل "كان" الناقصة.

فإذا أردنا أن تدل الأمثلة السابقة وأشباهها على النفي الصريح² العام³ ودب أن
نضبط تلك الألفاظ ضبطاً آخر؛ يؤدي إلى هذا الغرض؛ فنقول: لا كتاب في الحقيقة؛ -
لا مصباح مكسور - لا سيارة موجودة، فنضبط تلك الكلمات المفردة بهذا الضبط
الجديد - وهوبناء الاسم على الفتح، ورفع الخبر، كما سيجيء - يجعل النفي في كل

جملة صريحاً في غرض واحد؛ لا احتمال معه لغيره، كما يجعله عاماً؛ ينصبُّ على كل فرد؛ فيقع على الواحد، وعلى الاثنين، وعلى الثلاثة، وما فوقها، ولا يسمح لفرد أو أكثر بالخروج من دائرته.

ومثل هذا يقال في نحو: لا مهملاً عمله فائزٌ - لا رغباً في الجد مُقَصَّرٌ ... ونحوهما مما يقع فيه الاسم منصوباً بعد: "لا" وليس مرفوعاً، والخبر هو المرفوع - على الوجه الذي سنشرحه - فهي تنفي الحكم عن كل فرد من أفراد جنس الشئ الذي دخلت عليه نفياً صريحاً وعاماً؛ كما قلنا: وهذا مراد النحاة بقولهم في معناها:

"إنها تدل على نفي الحكم عن جنس اسمها نصاً" 4. أو "إنها لاستغراق 5 حكم النفي لجنس اسمها كله نصاً". ويسمونها لذلك؛ "لا" - النافية للجنس "6. أي: التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي لأفراد الجنس

1 سبق تفصيل الكلام عليها مع أخواتها "في ص 601" وقد اقتضى المقام هناك - في رقم 2 من هامش ص 602 الإشارة إلى "لا" النافية للجنس، دون التفصيل الذي مكانه هنا.

2 أي: القاطع في أمر واحد، لا مجال معه للاحتمال السالف بين أمرين.

3 الذي يشمل نفي المعنى عن الفرد الواحد، وعما زاد عليه.

4 أي: بغير احتمال الأكثر من معنى واحد.

5 يراد بالاستغراق: الشمول الكامل الذي يتناول كل فرد من أفراد الجنس، دون أن يترك أحداً ويسميتها بعضهم: "لا التي للتبرئة"، لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر. وبهذا الاسم ترد في بعض الكتب القديمة، وتختص به، لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من أدوات النفي الأخرى.

والنفي بما قد يكون مطلق الزمن، أي: لا يقع على زمن معين. وإنما يراد منه مجرد نفي النسبة بين معموليها وسلب المعنى بغير تقييد بزمن خاص. نحو: لا حيوان حجر - لا وفاء لغادر ... وقد يراد بها نفي المعنى =

(686/1)

كله. تمييزاً لها من: "لا" التي لنفي الوحدة؛ فليست نصاً في نفي الحكم عن أفراد الجنس كله؛ وإنما تحتل نفيه عن الواحد فقط، وعن الجنس 1 كله؛ على ما عرفنا. -

"ملاحظة": سبق 2 بيان هام في حكم "لا" النافية المهمة "أي: التي لا عمل لها في الجملة الاسمية ولا في غيرها" فإنها من ناحية أثرها المعنوي في الجملة الاسمية تشبه "لا" العاملة "ليس" فالخرفان متشابهان في المعنى دون العمل، إذ أن أحدهما يعمل، والآخر لا يعمل.

= في زمن معين حين تقوم قرينة كلامية أو غير كلامية تدل على نوع الزمن - ويكثر أن يكون الحال - كقوله تعالى: {لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ... } وكأن يسأل سائل: أي المزرعة الآن أحد؟ فيجواب: لا أحد فيها: وقد يكون الزمن بالقرينة مستقبلا، كقوله تعالى عن يوم القيامة {لا بشرى يومئذ للمجرمين} أو ماضيا - كقول الشاعر:

تعز، فلا إلفين بالعيش متعا ... ولكن لوراد المنون تتابع

وغير هذا من الأمثلة التي سيجيء بعض منها. فإن لم توجد قرينة فالغالب الحال.

1 لهذا يصح أن يقال مع "لا التي لنفي الوحدة" حين يكون اسمها مفردا: لا كتاب في الحقيقة، بل كتابان، أو: بل كتب فيها، فيكون القصد نفي المعنى عن الفرد الواحد دون ما عداه. ولا يصح أن يقال هذا مع "لا" النافية للجنس حين يكون اسمها مفردا. وتسوقنا المناسبة إلى بيان أمر هام، وهو: أن المراد من النفي لا يختلف في نوعي "لا" النافية للجنس، والنافية للوحدة" إذا كان اسمها مثنى أو جمعا: نحو: "لا صالحين خائنات، أو: لا صالحين خائنون، ونحو: لا صالحان خائنين، ولا صالحون خائنين". فالنفي في هذه الصور لا يختلف من جهة احتماله أن يكون واقعا في كل صورة على الجنس كله فردا فردا، وأن يكون واقعا على القيد الخاص بالاثنية أو بالجمعية، فالفرق الصحيح بين المراد من النفي في نوعي: "لا" إنما يظهر في موضع واحد، هو الموضع الذي يكون فيه اسمها مفردا، لا مثنى ولا جمعا - فيكون النفي في "لا" النافية للجنس نفا لا يقبل احتمالا، وشاملا كل فرد حتما. ويكون في النافية للوحدة محتملا أمرين. أما عند تثنية اسميهما أو جمعه فالنفي لا يختلف باختلاف نوعيهما، فيكون محتملا في كل منهما إما نفي الحكم عن الجنس كله، وإما نفي قيد التثنية فقط، أو قيد الجمع فقط كما قلنا، فمؤداه فيهما واحد عند تثنية الاسم أو جمعه، ولكنه مختلف عند أفراد الاسم.

وصفوة القول في هذا المقام. أن "لا" العامة بنوعيهما لا يختلف المراد منها إذا كان اسمها مثنى أو جمعا، إذ يكون المراد نفي الحكم عن الجنس كله فردا فردا، أو نفي القيد الخاص بالتثنية أو بالجمع، دون غيرهما، أما إذا كان الاسم مفردا فالفرق بين النوعين يكون كبيرا، فالتى لنفي الجنس تنفي الحكم عن كل فرد من أفرادها على سبيل التنصيص

والشمول، التي لنفي الوحدة يدور الأمر فيها بين أمرين، نفي الحكم عن أفراد الجنس كله، ونفيه عن فرد واحد منه، فالنفي فيها محتمل الأمرين ...
وما سبق موافق رأي "الصبان" هنا، وهو واضح مفيد، مؤيد بما قاله "السعد" في "المطول" وقد ختم "الصبان" الكلام بقوله نصاً: "احفظ هذا التحقق ولا تلتفت إلى ما وقع في كلام البعض وغيره مما يخالفه...." اهـ.
2 وفي رقم 1 من هامش ص 601 و 2 من هامش ص 602.

(687/1)

عملها وشروطه:
"لا" النافية للجنس حرف ناسخ من أخوات: "إنَّ" 1 ينصب الاسم 2: ويرفع الخبر 3.
ولكنها لا تعمل هذا العمل إلا باجتماع شروط ستة:
أولهما: أن تكون نافية. فإن لم تكن نافية لم تعمل 4 مطلقاً.
ثانيهما: أن يكون الحكم المنفي بها شاملاً لجنس اسمها كله، "أى: منصباً على كل فرد من أفراد ذلك الجنس". فإن لم يكن كذلك لم تعمل عمل "إنَّ" 5، نحو: لا كتابٌ واحدٌ كافياً....، إذ أن كلمة: "واحد" قد دلت دلالة قاطعة على أن النفي ليس شاملاً لأفراد الجنس كله، وإنما هو مقصور على فرد واحد.
ثالثهما: أن يكون المقصود بها نفي الحكم عن الجنس نصاً - لا احتمالاً - فإن لم يكن على سبيل التنصيص لم تعمل عمل "إنَّ" 5 كالأمثلة السالفة أول البحث.
رابعها: ألا تتوسط بين عامل ومعموله "بأن تكون مسبوقه بعامل قبلها

1 ومن الفوارق بينهما صحة وقوع: "ما" الزائدة بعد: "إن" وأخواتها على الوجه السابق في بابهما، ولا يصح وقوعها بعد: "لا" وقد سبقت الإشارة لهذا في آخر رقم 5 من هامش ص 664 -

2 انظر الملاحظة المدونة في رقم 4 من هامش ص 410 وتختص بعدم وقوع "ما المصدريّة" و"أن المصدريّة" بنوعيهما "المخففة والناسبة للمضارع" مع صلتها مبتدأ بعد "لا" النافية للجنس غير المكررة - راجع البيان هناك -
3 سبق في أول هامش ص 444 ما يفيد أن خبرها كغيره من أخبار المبتدأ وأخبار النواسخ، قد يتمم المعنى بنفسه - كالأمثلة السالفة - وقد يتممه بنفسه مع تابعه حين

لا تتحقق الفائدة به وحده كقول الشاعر:

ولا خير في رأي بغير روية ... ولا خير في جهل تعاب به غدا

هذا، ويشترط في خبرها ما يشترط في كل أخبار النواسخ مما سبقت إليه الإشارة في ص 546 و 547 وفي المبتدأ والخبر، هامش ص 443.

4 كأن تكون اسما بمعنى، غير، نحو: فعلت الخير بلا تردد، أو: تكون الزائدة، فلا تعمل شيئا في الحالتين، ولا تختص بالدخول على الجمل الاسمية، ومن الأمثلة الزائدة قوله تعالى مخاطبا إبليس:

{مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ...} وقوله: {لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ} ومثل، "لا" الثانية في قوله تعالى: {وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ...} أو تكون ناهية فتختص بجزم المضارع، مثل: لا تتردد في عمل الخير.

"5 و5" وعملت عمل ليس، نحو: لا قلم مكسورا، أو أهملت وتكررت، نحو: لا قلم مكسور، ولا كتاب ضائع. "واختبار هذه أو تلك خاضع لما يقتضيه المعنى المراد".

(688/1)

يحتاج لمعمول بعدها" كحرف الجر في مثل: حضرت بلا تأخير¹ وقول الشاعر:

مُتَارِكَةُ السَّفِيهِ بِلَا جَوَابٍ ... أَشَدُّ عَلَى السَّفِيهِ مِنَ الْجَوَابِ

خامسها: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين² فإن لم يكونا كذلك لم تعمل: مطلقاً³ ولا تعد من أخوات "إِنَّ" ولا "ليس"؛ كالتى في قول الشاعر:

1 تعرب "لا" اسما بمعنى "غير"، مجرورا بكسرة مقدرة على الألف. و "لا" مضاف و "تأخير" مضاف إليه مجرور، وهذا أوضح إعراب.

ويجوز أن تكون "لا" حرف نفي باقية على حرفيتها. وقد تخطاها حرف الجر "الباء" وعمل الجر مباشرة في كلمة: "تأخير" التي بعدها. و "لا" في هذه الصورة ليست زائدة.. بالرغم من أن العامل تخطاها، لأن الحكم بزيادتها يؤدي إلى فساد المعنى.

2 إلا في أمثلة مسموعة يجيء الكلام عليها في الزيادة والتفصيل ص 695 ويدخل في حكم النكرة أمران:

1 شبه الجملة بوعيه. "الظرف والجار مع مجروره" وذلك على اعتبار شبه الجملة نفسه هو الخبر كما تقدم في ص 475 وما بعدها" أو على اعتبار أن متعلقه نكرة محذوفة،

هي الخبر، كقولهم: لا قوة فوق الحق، ولا أمان مع الطغيان. وقولهم: لا راحة لحسود، ولا مروءة لكذوب، ولا خير في لذة تعقب ندما. وقول الشاعر:
لا خير في وعد إذا كان كاذبا ... ولا خير في قول إذا لم يحن فعل
"ويلاحظ هنا في إعراب: "لا" ومعولها ما يجيء في رقم 2 من هامش ص 691. وقول الآخر:

فلا مجد في الدنيا - لمن قل ماله ... ولا مال - في الدنيا - لمن قل مجده
ب الجملة الفعلية "لأنها في معنى النكرة وبمنزلتها، "كما جاء في التصريح في هذا الباب،
عند آخر الكلام على شروطها - كما في أبواب أخرى، والبيان في رقم 1 من هامش
ص 213" وقد اشتملت الأساليب الفصحى على أمثلة للجملة الفعلية، نقلوا منها
البيت السابق "في هامش ص 687" وهو:

تعر فلا إلفين بالعيش متعا ... ولكن لوراد المنون تتابع
ومنها:

يحشر الناس لا بنين ولا آ ... باء إلا وقد عنتهم شئون
فجملة "متعا" في البيت الأول في محل رفع خبر: "لا"، وكذلك جملة: "عنهم شئون" في
البيت الثاني. والواو التي قبل هذه الجملة هي التي تتراد في خبر الناسخ. ما لم تأخذ
بالرأي الذي يشترط في "لا" العاملة عمل "إن" ألا ينتقض نفيها بإلا. فإن أخذنا به -
وهو الأشهر، كما سيجيء في آخر هامش الصفحة الآتية. كانت الواو للحال، والجملة
بعدها حالية والخبر محذوف "وقد سبق في ص 550 وهامشها رقم 1 - وفي "أ" من ص
561 أن هذه الواو تدخل في خبر "كان" المنفية إذا سبقته "إلا" الناقضة للنفي، ومثله
خر "ليس" المسبوق بالإعلى الوجه الذي أوضحناه هناك. وقيل تدخل في خبر غيرهما
كالبيت السابق، وكقول أحد شعراء ديوان الحماسية: "فأسمى وهو عريان " وقولهم: "ما
أحد إلا وله نفس إمارة". وقيل إن هذا مقصور على "كان وأخواتها" دون بقية
النواسخ ... وهناك التفصيل.

3 لأن التعريف فيه تحديد وتعيين، وهذا يناقض أنها لنفي الجنس كله بغير تحديد ولا
تعيين.

لا القوم قومي، ولا الأعوان أعواني ... إذا ونا 1 يوم تحصيل الغلا واني
سادسها: عدم وجود فاصل بينها وبين اسمها. فإن وجد فاصل أهملت "أى: لم تعمل
شيئاً" وتكررت؛ نحو: لا في النبوغ حظ لكسلان، ولا نصيب 2. وهذا الشرط يستلزم
الترتيب بين معموليها 3 فلا يجوز أن يتقدم الخبر - ولو كان شبه جملة - على الاسم.
فإن تقدم مثل: لا هازل هيبة ولا توقير - لم تعمل مطلقاً.
وكذلك لا يجوز تقدم معمول الخبر على الاسم؛ ففي مثل: لا جندى تارك ميدانه ... لا
تعمل حين نقول، لا ميدانه جندى تارك.
فإذا استوفت شروطها وجب إعمالها 4: "إن اقتضى المعنى ذلك؛ سواء أكانت واحدة،
أم متكررة - على التفصيل الذى سنعرفه".

-
- 1 تباطأ وأهمل. فإن لم يكن اسمها نكرة أهملت ووجب تكرارها، نحو: لا على مقصر،
ولا حامد. ومثل: لا البخل محمود، ولا الإسراف مقبول، وإن لم يكن خبرها نكرة وجب
إعمالها، والغالب تكرارها أيضاً. نحو: لا إنسان هذا ولا حيوان.
 - 2 ومع تكرارها وعدم إعمالها - بسبب وجود فاصل - يظل معناها هو نفي الجنس كله
نصاً، بشرط وجود النكرتين بعد هذا الفاصل، فعدم إعمالها في هذه الحالة لا يخرجها
عن أنها من الناحية المعنوية لنفي الجنس كله. بشرط دخولها على النكرتين بعد الفاصل.
 - 3 لأن تقديم الخبر أو معموله على الاسم يؤدي إلى الفصل بين "لا" واسمها وهو ممنوع.
ومن باب أولى لا يصح تقديم الخبر أو معموله عليها، لأن ما يقع في حيز النفي "أى: في
مجاله ودائرته" لا يجوز أن يتقدم على أداة النفي، فلها الصدارة حتماً. لكن هل يجوز أن
يتقدم معمول الخبر على الخبر وحده؟ يجيب بعض النحاة: نعم.
 - 4 الشروط الستة منها أربعة في "لا" مباشرة، هي: "كونها للنفي - لجنس - للتنصيص
- عدم توسطها بين عامل ومعموله" واحد في معموليها، هو: "تنكيرهما معا" واحد في
اسمها هو: اتصاله بها مباشرة وهذا يستلزم تأخير خبرها عن اسمها".
وزاد بعضهم شرطاً فيها، هو: ألا ينتقض نفيها بإلا - طبقاً للأشهر - كما سبق في
"ب" من هامش الصفحة السابقة -.

حكم اسم "لا" المفردة؛ "أى: المفردة التي لم تتكرر". لهذا الاسم حالتان:
الأولى: أن يكون مضافاً 1 أو شبيهاً بالمضاف 2. وحكمه وجوب إعرابه، مع نصبه
بالفتحة، أو بما ينوب عنها. فمن أمثلة المضاف:
لا قول زورٍ نافعٍ.....

...

كلمة: "قول" اسم "لا"، منصوبة بالفتحة، لأنها اسم مفرد: ومضاف.
لا أنصارٍ خيرٍ متنافورن.....

...

كلمة: "أنصار" اسم "لا"، منصوبة بالفتحة لأنها جمع تكسير، ومضاف.
لا ذا أدبٍ غامٍّ.....
كلمة: "ذا" اسم "لا"، منصوبة بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنها من الأسماء الستة،
مضافة.

لا نصيحتي إخلاصٍ أنفعٍ من نصح الوالدين
...

كلمة: "نصيحتي ... " اسم "لا"، منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة، لأنها، مثنى مضاف؟
لا خائني وطنٍ سالمون.....
كلمة: "خائني ... " اسم "لا" منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة، لأنها جمع مذكر؛
مضاف.

لا مهملاتٍ عملٍ مُكرماً.....
...

كلمة: "مهملات" اسم "لا"، منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة: لأنها جمع مؤنث سالم
مضاف.

1 إما لنكرة، وإما لمعرفة بشرط ألا يكتسب منها التعريف، بسبب توغله في الإبهام،
ككلمة: "مثل" - نحو: لا مثل محمود مؤدب - ... و "غير" وسواهما مما لا يكتسب
التعريف غالباً "كما أوضحنا في رقم 5 من هامش الجدول الذي في ص 80، وكذا في
رقم 1 من هامش ص 422" لأن: "لا" لا تعمل في معرفة.

2 هو الذي يجيء بعده شيء يكمل معناه. بشرط أن يكون ذلك الشيء التالي: إما
مرفوعاً باسم "لا"، نحو: لا مرتفعاً شأن خامل، وإما منصوباً به، نحو: لا متعهداً أموره
مقصر "ويلحق بهذا النوع: الأسماء المعطوف عليها، وليست علماً، نحو لا سبعة وأربعين

غائبون، وتمييز العقود وغيرها. نحو: لا عشرين رجلاً متكاسلون" وإما جاراً ومجروراً متعلقين به، نحو: لا متواكلاً في عمله محمود. فإن كان مجروراً بالإضافة فإنه يكون من المضاف لا من الشبيه بالمضاف، كما عرفنا -

والشبيه بالمضاف يجب أن يكون معرباً ومنوناً. إلا أن وجد مانع من التنوين. وأجاز فريق من غير البصريين عدم تنوينه، محتجاً بقوله تعالى: {وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ}، لأن المعنى عنده: "ولا جدال في الحج مقبول" فالجار والمجرور من متممات اسم "لا" والخبر محذوف لا تعلق للجار والمجرور به. وكذلك قوله عليه السلام: "لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت" لأن المعنى عنده على حذف الخبر، والجار والمجرور من متممات اسم "لا" فهما متعلقان به، لا بالخبر - وقد أجيب عن هذين وأمثلهما بأن الخبر المحذوف، موضعه قبل الجار والمجرور، والأصل: "ولا جدال حاصل في الحج" ولا مانع مانع لما أعطيت، فالجار والمجرور متمم للخبر المحذوف، متعلقان به وهذا تكلف مردود، لتكراره وتقييد موضعه في فصيح الكلام، وبالرغم منه يحسن التزام التنوين - لأنه الأكثر والأشهر الذي تتوحد عنده الألسنة -.

ولا يدخل شيء من التوابع الأربعة "كالنعت ما عدا صورة العطف السابقة...." في الأشياء التي تكمل المعنى، وتجعل الاسم بسببها شبيهاً بالمضاف: لأن الاسم غير عامل فيها - انظر رقم 2 من هامش. ص 703 -.

(691/1)

ومن أمثلة الشبيه بالمضاف:

لا مرتفعاً قدره مغموراً ... كلمة "مرتفعاً" اسم "لا" منصوبة بالفتحة
لا بائعاً دينه بدنياه رابح ... كلمة "بائعاً" اسم "لا" منصوبة بالفتحة
لا خمسة وعشرين غائبون ... كلمة "خمسة" اسم "لا" منصوبة بالفتحة
لا ساعياً وراء الرزق محروم ... كلمة "ساعياً" اسم "لا" منصوبة بالفتحة
لا قاعداً عن الجهاد معذور ... كلمة "قاعداً" اسم "لا" منصوبة بالفتحة
لا سائقين طيارة غافلان ... كلمة "سائقين" اسم "لا" منصوبة بالياء لأنها مثنى
لا حارسين بالليل نائمون ... كلمة "حارسين" اسم "لا" منصوبة لأنها جمع مذكر
لا راغباً في الشهرة مُسْتَرِيحَات ... كلمة "راغباً" اسم "لا" منصوبة بالكسرة؛ لأنها جمع مؤنث سالم

ومن الأمثلة السالفة يتضح الإعراب مع النصب بالفتحة مباشرة في المفرد¹ وفي جمع التكسير، "ومثله: اسم الجمع²، كقوم، ورَهْط³. إذا كانا من الحالة الأولى المذكورة"، وبما ينوب عن الفتحة وهو: الألف، في الأسماء الستة، والياء في المثنى وجمع المذكر السالم، والكسرة في جمع المؤنث السالم.

الثانية: أن يكون مفرداً "ويراد بالمفرد هنا: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، ولو كان مثنى، أو مجموعاً" وحكمه: وجوب بنائه على الفتح⁴ أو ما ينوب عن الفتح⁵ فيبنى على الفتح مباشرة إن كان مفرداً أو جمع تكسير

-
- 1 وهو الذي ليس بمثنى ولا جمع.
 - 2 سبق - في رقم 2 من هامش ص 148 - بيان موجز عن "اسم الجمع"، وقلنا: إن البيان الوافي موضعه ج 4 ص 510 م 73 باب جمع التكسير.
 - 3 جماعة.
 - 4 وهناك حالة يبنى فيها على الضم، ستجيء في "ب" من الزيادة - ص 695 - ويعملون سبب البناء على الفتح بأنه تركيب "لا" مع اسمها، بحيث صاروا كالكلمة الواحدة، فأشبهوا الأعداد المركبة كـ "خمسة عشر.... وغيرها". لكن السبب الحق هو استعمال العرب.
 - ومن المعلوم أنه حين بنائه على الفتح لا يدخله التنوين. وأنه يكون دائماً في محل نصب: فلفظه مبني على الفتح أو ما ينوب عن الفتح. ومحله النصب دائماً. ولهذا يراعى المحل - أحياناً - في التوابع - كما سيجيء. في ص 694 وفي: "أ" من ص 702.
 - 5 ولا تنوب الألف هنا عن الفتحة، لأن الألف تنوب عنها في نصب الأسماء الستة، حين تكون مضافة، والإضافة - في الأغلب - تتعارض مع حالة البناء التي نحن بصدددها. ولهذا اضطربت آراء النحاة أمام الأسلوب الفصيح الوارد عن العرب من قولهم: "لا أبالك".... حيث وقع اسم "لا" منصوباً بالألف مع أنه مفرد "أي: غير مضاف"، فقالوا في تأويله: إن "أبا" مضاف للكاف، =

(692/1)

أو اسم جمع؛ مثل: لا عالم متكبر¹ - لا علماء متكبرون - لا قوم للسفيه.

ويبنى على الياء نيابة عن الفتحة إن كان مثنى أو جمع مذكر سالماً؛ نحو: لا صديقين

متنافران - لا حاسدين متعاونون.

ويبنى على الكسرة نيابة على الفتحة إن كان جمع مؤنث سالماً، نحو: لا والداتٍ قاسياتٍ.

وبالوجهين روى قول الشاعر:

إن الشباب الذي مجد عواقبه ... فيه نلذ، ولا لذات للشيب
ببناء كلمة: "لذات" على الفتح، أو على الكسر.

= منصوب بالألف بغير تنوين، لأنه مضاف، واللام زائدة. والخبر محذوف. والتقدير: لا أباك موجود. ومع أنه مضاف - ليس معرفة، لأن إضافته غير محضة، فهي كالإضافة في قولنا: "غيرك"، و "مثلك".... ونحوهما مما لا يفيد المضاف تعريفاً. وذلك القائل لم يقصد نفي أب معين، وإنما يقصد نفيه ومن يشبهه، إذ هو - غالباً - دعاء بعدم الناصر، والإضافة غير المحضة ليس مقصورة على إضافة الوصف العامل إلى معمول، فلم تعمل "لا" في المعرفة. وإنما زادت اللام بين المضاف والمضاف إليه دفعا لكراهية إدخال: "لا" على المضاف إليه الذي يشبه في صورته الظاهرية المعرفة، دون حقيقته المرادة. وهناك آراء أخرى تقتضي الفائدة الإلمام بما "وقد ذكرناها تفصيلاً عند الكلام على هذا الأسلوب ومعناه في ص 115" وكل رأي يواجه باعتراض. وانتهى الأمر إلى أن الأفضل اعتبار كلمة: "أبا" اسم "لا" مبنية على فتح مقدر على الألف "كما جاء في الخضري في أول باب "لا"، جريا على لغة العصر التي تلزم الألف فيها آخر الأسماء الستة. وعلى أساسها لا تكون كلمة "أبا" في الأسلوب السالف معربة. أما الخبر فالجار والمجرور بعدها.

ومن الأساليب المسموعة - بكثرة - أيضا قولهم: "لا غلمي لك" "بالتثنية" و "لا خادمي لك" "بالجمع" على اعتبار أن نون المثني ونون الجمع قد حذفت كليهما للإضافة - كما سبق في ص 156 - وأن المثني والجمع منصوبان، لأتبعهما مضافان. فكيف يعدان من نوع المضاف مع وجود اللام فاصلة بين المضاف والمضاف إليه، وهذا لا يجوز في رأي المعترضين؟

وقد أجب بآن النون لم تحذف للإضافة، وإنما حذفت للتخفيف، فالكلمتان مبنيتان على الياء، لا معرفتان، والجار والمجرور بعدهما خبر. وقيل: إن الكلمتين شبيهتان بالمضاف بسبب اتصال "لك" بهما. والنون محذوفة للتخفيف. وخبرهما محذوف.... إلى غير ذلك من الإجابات. ومن الواجب ألا نحكي هذا الأسلوب برغم أن بعض النحاة يبيحه، "كما سيأتي في باب الإضافة، ج 3 ص 10- م 93". لأن الأخذ به - ولا

سيما اليوم - يبعد اللغة عن أخص خصائصهما، وهو: الإبانة، والوضوح، والفرار من اللبس.

1 ومن أمثلة المفرد:

ولا خير في حسن الجسوم وطولها ... إذا لم يزن حسن الجسوم عقول

(693/1)

ومع أنه مبنى في الحالات السالفة، هوفى محل نصب دائماً. أى: مبنى لفظاً منصوب محلاً 1.

1 طبقاً للبيان السابق في رقم 4 من هامش ص 692.

2 وبهذه المناسبة نشير إلى ما نسمعه اليوم من بعض الواهين المتسرعين الذين يطلبون الأخذ برأي قديم ضعيف ملخصه، وضع اسم "لا" بأنواعه الثلاثة "لا المفرد، والمضاف، والشبيه بالمضاف" تحت حكم واحد، هو: "الإعراب والنصب" وأن يقال في إعراب الاسم المفرد: "إنه منصوب بغير تنوين" ويزعمون - خاطئين - أن في هذا تيسيراً واقتصاراً على حكم واحد شامل بدل حكمين مختلفين. فكيف غاب عن بالهم ما في هذا الرأي من الخطأ والفساد؟

ذلك أن اللغة في مصطلحاتها المشهورة، لا تعرف اسماً معرباً بغير تنوين، إلا الممنوع من الصرف للأسباب المعروفة، أو لداعٍ آخر، كالإضافة، أو البناء أو بعض صور النداء.... فالأخذ بذلك الرأي يوجد في اصطلاحات اللغة قسماً جديداً لا تعرفه من الأسماء المعربة الممنوعة من التنوين. على أن هذا القسم الجديد يحتاج - كما يقولون - إلى التصريح بأنه: "معرب منصوب بغير تنوين". وهذا حكم خاص به يختلف عن حكم النوعين الآخرين - فأين - غذا الاختصار والاقتصار على حكم واحد كما يتوهمون؟ وكيف خفى عليهم أن النصب هنا بغير تنوين معناه: "البناء على الفتح"، أو أن الكلمة ممنوعة من الصرف.... كما أشرنا -؟

وشيء آخر هام لم يفتنوا له، هو أن بناء الاسم المفرد على الفتح في محل نصب يقتضي أن يراعى محله حتماً في بعض التوابع، فيؤثر فيها - كما عرفنا هنا، وكما سيحيى في ص 697 فتصير منصوبة منونة عند عدم المانع - تبعاً لمحلّه فقط. وقد غاب عنهم هذا.

زيادة وتفصيل:

"أ" سبق 1 أن من شروط إعمال "لا": تنكير معموليها. وقد وردت أمثلة فصيحة وقعت فيها عاملة مع أن اسمها معرفة. من ذلك قوله عليه السلام، إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده. ومن ذلك قولهم قضية" ولا أبا حسن 2 لها. وقولهم: لا أمية 3 في البلاد وقولهم: لا هيثم 4 الليلة للمطى. وقولهم: يُبكي على زيد ولا زيد مثله ... وغير هذا من الأمثلة المسموعة. وقد تناولها النحاة بالتأويل 5 كي يخضعوها لشروط التنكير. وهوتاويل لا داعى لتكلفه مع ورود تلك الأمثلة الصريحة، الدالة على أن فريقاً من العرب لا يلتزم التنكير. فعلياً أن نتقبل تلك النصوص بحالها الظاهر دون محاكاتها، ونقتصر في استعمالنا على اللغة الشائعة المشهورة التي تشترط الشروط التي عرفناها؛ توحيداً لأداة التفاهم، ومنعاً للتشعيب بين المتخاطبين بلغة واحدة.

ب- قلنا إن حكم اسم "لا" المفرد هو البناء على الفتحة، أو ما ينوب عن الفتحة. وقد يصح بناؤه على الضمة العارضة في حالة واحدة 6، هي أن يكون الاسم كلمة: "غير" - ونظيراتها - فتكون كلمة: "غير" مبنية على الضمة الطارئة

1 في ص 689.

2 هي كنية: على بن أبي طالب، والد الحسن والحسين. وهذه عبارة نثرية من كلام عمر بن الخطاب، صارت مثلاً في الأمر العسير يتطلب من يحله.

3 علم على الرجل الذي تنسب إليه الدولة الأموية.

4 اسم لص، أو اسم سائق إبل.

5 من ذلك قولهم: "إن المراد من المعرفة هنا - نكرة، فالمراد من: "قيصر، وأبا حسن، وأمّية، وهيثم، وزيد - شخص، أي شخص، مسمى بهذا الاسم. فحين تقول: لا كسرى أو: لا قيصر بعده، تريد: لا مسمى بهذا الاسم، وحين تقول "لا أبا حسن لها: أي: لا مسمى بهذا الاسم لها، أو لا فيصل لها، وهكذا.... فالكلمة معرفة في الظاهر، ولكنها نكرة تأويلاً. وهذا مسوغ لعمل "لا" عندهم. ومن تأويلاًتهم: أن المعرفة كان قبلها

مضاف محذوف ملحوظ، وهو نكرة. ثم أقيم المضاف إليه مقامه، فيقدرون في لا كسرى.... أو: لا قيصر بعده.... لا مثل كسرى، ولا مثل قيصر.... ولا مثل أبي حسن.... ولما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه صار الكلام: لا كسرى، لا قيصر، لا أبا حسن.... وعلى كل تأويل اعتراض، أو أكث سجلته المطولات. والحق أن مثل هذا التأويلات افتعال لا خير فيه، لعدم مسابرة الحقيقة الناطقة، بأن بعض العرب قد يعمل: "لا" مع تعريف اسمها.

6 وهي التي سبقت الإشارة إليها في رقم 4 من هامش ص 692.

(695/1)

.....

في محل نصب، بشرط أن تكون مضافة مسبقة بكلمة: "لا - أو: ليس" - وبشرط أن يكون المضاف إليه محذوفاً قد نوى معناه على الوجه المفصل في مكانه من باب الإضافة نحو: قطعت ثلاثة أميال لا غير - أوليس غير - أي: لا غيرها، أوليس غيرها مقطوعاً. والنحاة يقولون في إعراب هذا: إنه مبنى على فتح مقدر، منع من ظهوره الضم العارض للبناء أيضاً - في محل نصب. وفي هذا تكلف وتطويل يدعونه إليه رغبتهم في إخضاع هذا النوع الحكم المفرد بحيث يكون الحكم "وهو البناء على الفتح في محل نصب" عاماً مطرداً. لكن لا داعي لهذا التكلف، إذ لا مانع من أن يقال: إنه مبنى على الضم - مباشرة - في محل نصب.

"كما في الصبان والخضري، عند كلامها على أحكام: "غير" في باب الإضافة وستجئ في الموضع الذي أشرنا إليه"1.

1 ج 3 ص 131 م 95.

(696/1)

المسألة السابعة والخمسون: اسم "لا" المتكررة مع المعطوف

"1" ... لا خير مرجومن الشرير، ولا نفع

لا خيرَ مَرجومٍ الشرير، ولا نفعاً
لا خيرَ مَرجومٍ الشرير، ولا نفعٌ

...

إذا تكررَت: "لا" وكانت كل واحدة مستوفية شروط العمل، فكيف نضبط الاسم الواقع بعد: "لا" المكررة، وهي التي ليست الأولى؟ 1.
لهذا الاسم صور متعددة بتعدد الأساليب التي يوضع فيها. ونبدأ بصورة من أكثر تلك الصور استعمالاً؛ هي التي يكون فيها اسم لا الأولى مفرداً، واسم المتكررة مفرداً معطوفاً على اسم على الأولى. كما في الأمثلة المعروضة 2
"2" ... لا تقدم ولا رقيٍّ مع الجهالة
لا تقدم ولا رقيّاً مع الجهالة
لا تقدم ولا رُقيٍّ مع الجهالة
"3" ... لا نهرَ في الصحراء ولا بحرَ
ولا بحرّاً – ولا بحرٌ

يجوز في هذا الاسم المفرد المعطوف أحد ثلاثة أشياء 3:
أولها: البناء 4 على الفتح، أو ما ينوب عن الفتح؛ فنقول في المثال الأول: لا خيرَ
مرجولاً نفع. على اعتبار "لا" المكررة نافية للجنس. "نفع" اسمها، مبني على الفتح في محل نصب – وخبرها محذوف 5 تقديره: مرجو – مثلاً –

1 أما الأولى فقد سبق الكلام عليها في ص 685 وما بعدها.
2 عرفنا – في ص 692 – أن المراد بالمفرد هنا. ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، فيدخل في المفرد بهذا المعنى، المثنى والجمع. وإذا تكررت والاسم غير مفرد فالحكم يجيء في رقم 1 من هامش ص 701.
3 ولكل إعراب معنى خاص به.
4 وفي حالة البناء لا يدخله التنوين، كالشأن في كل مبني، ولما سبق في ص 692 ورقم 4 من هامشها.

5 وما هو جدير بالتنويه أن خبر الكثرة قد يكون محذوفاً كهذا المثال، وأن العطف فيه من نوع عطف الجملة على الجملة، خضوعاً لقاعدة المطابقة. وقد يكون الخبر مذكوراً والعطف عطف جملة على جملة كقولنا: لا خير مرجو من الشرير ولا نفع مرجو منه، ومثله: لا كرامة لمنافق، ولا شرف لكذاب، وقولهم: اللهم لا شكايه من قضائك، ولا استبطاء لجرائك ولا كفران لنعمتك، ولا مناصبة لقدرتك. وقد يكون الخبر صالحاً

للاثنين معاً كالمثال الثاني "لا تقدم ولا رقي مع الجهالة". فالظرف من حيث المطابقة صالح للاثنين، فالعطف عطف مفردات إن جعلنا الظرف خبراً عن المعطوف عليه والمعطوف معاً. أما إن جعلناه خبراً لأحدهما فقط، وخبر الثانية محذوفاً فالعطف عطف جمل. ومثل هذا يقال في المثال الثالث أيضاً فلا بد قبل الحكم على نوع العطف "بأنه عطف جمل أو عطف مفردات" من النظر أولاً إلى الخبر، ومطابقته، أو عدم مطابقته للمعطوف والمعطوف عليه معاً، وأنه صالح للإخبار به عنهما، أو غير صالح. وهذه من الأمور التي تتطلب يقظة وإدراكاً تأملياً.

(697/1)

-
- مرجو 1. والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى، فعندنا جملتان. ونقول في المثال الثاني: لا تقدم ولا رقي مع الجهالة؛ فتكون كلمة: "رقي" اسم، "لا" الثانية على الاعتبار السابق، ولكن خبرها وخبر الأولى هو الظرف: "مع" فإنه يصلح خبراً لهما 2.
- ونقول في الثالث: لا نهر في الصحراء ولا بحر. فيجري على هذا المثال ما جرى على الثاني 2.
- ثانيهما: الإعراب 3 مع نصبه بالفتحة أو ما ينوب عنها. فنقول في المثال الأول: لا خير مرجومن الشرير، ولا نفعاً، بإعرابه منصوباً. وهذا على اعتبار: "لا" الثانية زائدة لتوكيد النفي؛ فلا عمل لها. وكلمة. "نفعاً" معطوفة بحرف العطف على محل اسم "لا" الأولى؛ لأن محله النصب. "فهومبني في اللفظ، لكنه منصوب المحل، كما سبق 4".
- ونقول في المثال الثاني: لا تقدم ولا رقياً مع الجهالة. على الاعتبار السابق أيضاً؛ فتكون "لا" المكررة زائدة لتوكيد النفي، "رقياً" معطوفة على محل اسم "لا" الأولى. وخبر "الأولى" هو الظرف: "مع".
- ونقول في المثال الثالث: لا نهر في الصحراء ولا بحراً؛ كما قلنا في الأول تماماً.
- ثالثها: الإعراب مع رفعه 5 بالضم، أو ما ينوب عنها؛ فنقول في المثال الأول: لا خير مرجومن الشرير، ولا نفع. برفع كلمة: "نفع" على اعتبار "لا" الثانية زائدة لتوكيد النفي؛ فلا عمل لها. و"نفع" مبتدأ مرفوع، خبره محذوف، والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى.
- ويصح اعتبار "لا" الثانية عاملة عمل "ليس" وكلمة: "نفع" اسمها

1 في مثل هذا المثال وأشباهه لا يمكن اعتبار كلمة: "نفع" المبنية معطوفة على كلمة: "خبر" المبنية، واكتسبت منها البناء. لا يمكن ذلك، لأن البناء لا ينتقل إلى التوابع، ولا يراعي فيها إن كان سببه بناء المتبوع - كما في "ج" من هامش ص 701 وفي "أ" من ص 702 -.

2 و2" انظر رقم 5 من هامش الصفحة السابقة.

3 الإعراب يقتضي تنوينه. إلا إن وجدنا ما يمنع التنوين، كمنع الصرف....

4 في ص 694 وهامشها.

5 ومع تنوينه أيضاً، إلا إن وجد ما يمنع التنوين، كمنع الصرف.

(698/1)

مرفوع، والخبر محذوف، والجملة من "لا" الثانية ومعموليهما معطوفة على الجملة الأولى. ويصح اعتبار "لا" الثانية زائدة لتوكيد النفي، وكلمة: "نفع" معطوفة على "لا" الأولى مع اسمها 1، لأنهما بمنزلة المبتدأ المرفوع: فالمعطوف عليهما معاً يكون مرفوعاً أيضاً 2. ويجرى على المثالين الأخيرين ما جرى على المثال الأول؛ حيث يصح في كلمتي رقي، و"بحر" الرفع على أحد الاعتبارات الثلاثة السابقة 3.

"ملاحظة": إذا تكررت "لا" وكل واحدة مستوفية الشروط، مفردة الاسم؛ وكانت الأولى لنفي الوحدة "أى: عاملة عمل ليس" جاز في اسم المكررة بعد عاطف، أمران: أن يكون معرباً مرفوعاً بالضممة أو بما ينوب عنها، وأن يكون مبنياً على الفتح أو ما ينوب عن الفتح؛ مثل: لا قوئ ولا ضعيف أمام القانون. أو: لا قوئ ولا ضعيف أمام القانون.

"أ" فالرفع - في هذا المثال - إما على اعتبار "لا" المكررة زائدة لتوكيد النفي، والاسم بعدها معطوف على اسم الأولى؛ فالمعطوف مرفوع كالمعطوف عليه، والخبر عنهما هو الظرف: "أمام". وإما على اعتبار "لا" المكررة زائدة للنفي أيضاً، والاسم بعدها مبتدأ 4. وإما على اعتبار "لا" المكررة عاملة عمل "ليس" والمرفوع بعدها اسمها 5. وإنما جاز الرفع على هذين الاعتبارين، ولم يجز النصب لأن النصب إنما يجرى على اعتبار أن "لا" المكررة زائدة، والاسم الذي بعدها معطوف على محل اسم الأولى، المبنى لفظاً المنصوب محلاً، ولما كان اسم الأولى هنا مرفوعاً، وليس مبنياً على الفتح

-
- 1 أو على اسم "لا" وحده عند بعض النحاة - في هذه الصورة - وأشباهاها مما يأتي - باعتباره مبتدأ في الأصل. ولا أثر للخلاف بين الرأيين.
 - 2 إنما يصح هذا الاعتبار على تقدير: "لا خير ولا نفع مرجو من الشرير" بشرط أن يكون العطف هنا "عطف تفسير" لا مغايرة فيه بين معنى المعطوف والمعطوف عليه، كالتفسير في مثل: أخذت المسجد والذهب فصنته وانتفعت به. أما إن كان العطف مقتنيا للمغامرة المعنوية - كأكثر حالات العطف - فلا يصح الإعراب السالف، إذ فيه تختل المطابقة حين نقول: لا خير ولا نفع مرجو من الشرير. والصواب: "مرجوان" كما نقول: لا كبير ولا صغير مهملان، لا مهممل.
 - 3 تنطبق الاعتبارات السابقة على كلمة: "مال" في قول شاعرهم: لا خيل عندك تهديها ولا مال ... فليسعد النطق إن لم يسعد الحال
 - 4 وخبره هو الظرف: "أمام" وخبر الأولى محذوف. أو العكس، فيكون الظرف خبر الأولى وخبر الثانية هو المحذوف. وعلى كلا الاعتبارين تكون الجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى.
 - 5 والخبر هنا ونوع العطف كالحالة السابقة.

(699/1)

لفظاً. كان غير منصوب محلاً؛ فلا يجوز العطف بالنصب على محل لا وجود له¹.
ب- والبناء على على الفتح على اعتبار "لا" المكررة نافية للجنس، إلى هنا انتهى الكلام على أحكام اسم "لا" المكررة حين يكون مفرداً بعد كل واحدة. وهي أحكام تسرى على اسم "لا" المكررة² مرة أو

-
- 1 إلى كل الأحكام السابقة يشير ابن مالك إشارة موجزة بقوله:
عمل "إن" اجعل للا" في نكره ... مفردة جاءتك، أو: مكرره
يريد: اجعل عمل "إن" من اختصاص "لا" النافية للجنس المكررة وغير المكررة، فتعمل النصب في الاسم، والرفع في الخبر، بشرط أن يكون ما تعمل فيه نكرة، فلا يجوز أن يكون اسمها أو خبرها معرفة، ومن باب أولى لا يجوز أن يكون معرفتين، ثم قال:
فانصب بها مضافاً أو مضارعه ... وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه

وركب المفرد اتحا، كلا ... حول ولا قوة. والثان اجعلا:
مرفوعا، أو: منصوبا أو مركبا ... وإن رفعت أولا لا تنصبا
عرف في هذه الأبيات لأحكام اسم "لا" فقال: انصبه، "لأنها العامل الذي يعمل فيه
النصب" وذلك حين يكون مضافا، أو مضارعا له، أي: مشابها للمضاف. وبعد ذلك
الاسم المنصوب اذكر الخبر رافعا إياه. ويؤخذ من هذا البيت أمران.
أولهما: أن اسم: "لا" يكون معربا منصوبا حين يقع مضافا، أو شبيها بالمضاف.
وثانيهما: أن الخبر يرفع بشرط أن يجيء بعد الاسم، غير متقدم عليه، فلا بد من
الترتيب بينهما بحيث يتقدم الاسم ويتأخر الخبر. ولم يتعرض لبقية الشروط التي ذكرناها.
وأوضح بعد ذلك حكم الاسم الذي ليس مضافا ولا شبيها به، وهو: الاسم المفرد،
فقال: "ركب المفرد فاتحا" أي: ركه مع "لا" فاتحا إياه، بأن تجعله مبنيًا على الفتح كلمة
واحدة، مثل: خمسة عشر، وغيرها من الأعداد المبنية على الفتح، من أجل تركيبها
ومثال المفرد المبني كلمة: "حول"، وكلمة "قوة" في نحو: "لا حول ولا قوة أمام قدرة
الله. وهو مثال أيضا للاسم "لا" المكررة. وبين أن حكم اسمها الرفع، أو النصب، أو
التركيب مع "لا" فيكون مبنيًا معها على الفتح" أي: أن اسم "لا" المكررة إذا كان مفردا
يجوز فيه ثلاثة أشياء: الرفع، أو النصب، أو البناء على الفتح". ثم أوضح أن هذه
الثلاثة جائزة بشرط أن يكون اسم "لا" الأولى غير مرفوع فإن كان مرفوعا - لأنها عاملة
وعمل "ليس"، أو مهملة، لعدم استيفائها الشروط - لم يجوز في اسم "لا" المكررة إلا
الرفع أو البناء على الفتح، ولم يجوز فيه النصب، وقد شرحنا ذلك كله، وعرضنا لأسبابه.
2 في مثل: قصدتك يوم لا حر ولا برد.... يجوز جملة إعرابات، منها: رفع كلمتي:
"حر" و"برد" على اعتبار "لا" ملغاة، أو عاملة عمل "ليس" ومنها: بناء الكلمتين على
الفتح باعتبارها "لا" عاملة عمل "إن" - والخبر في كل الصور السالفة محذوف. ومنها
جر الكلمتين باعتبار "لا" اسم بمعنى "غير" وهو مضاف، ونعت، منعوتة كلمة: "يوم"
مع تنوين يوم. والمضاف إليه هو الكلمتان المجرورتان - راجع الصبان ج2 باب
الإضافة، عند الكلام على "إذا" ففيه بعض البيان -.

(700/1)

أكثر، بشرط استيفاء كل واحدة شروط العمل، وإفراد اسمها؛ كما عرفنا 1.
حكم المعطوف على اسم "لا" بغير تكرارها 2.

إذا لم تتكرر: "لا" الجنسية وعطف على اسمها جاز في المعطوف النكرة الرفع

1 أما إذا تكررت "لا" المستوفية الشروط ولم يكن اسم كل واحدة مفردا فإن الحكم يختلف باختلاف الصور الناشئة من ذلك، وأهمها:

1- أن تكون الأسماء كلها مضافة أو شبيهة بالمضاف، نحو: لا زارع حقل، ولا بستاني حديقة هنا، فيجوز في الاسم بعد المكررة إما النصب على اعتبارها نافية الجنس، وهو اسمها منصوب بها، وخبرها محذوفة، أو: هو المذكور، وخبر الأولى محذوف، والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الأولى في الحالتين. وإما النصب أيضا لكن على اعتبارها زائدة لتوكيد النفي، وهو معطوف على اسم الأولى المنصوب. والظرف، "هنا" خبر عنهما "والعطف عطف مفردات، لأن المعطوف ليس جملة، وكذلك المعطوف عليه". وإما الرفع على اعتبار "لا" مهيمة: "وبعدها مبتدأ. أو على اعتبارها عامة عمل: "ليس" وهو اسمها، والخبر في الحالتين محذوف أو هو المذكور. والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى "وعند اعتبار المذكور خبرا يكون الخبر الآخر محذوفاً".

ب- أن يكون الاسم بعد الأولى مضافا أو شبيها بالمضاف، وبعد المكررة مفردا مثل: لا عمل خبر ولا بر أولى من إكرام الوالدين، فيجوز في الاسم المفرد بعد المكررة أن يكون اسمها مبني على الفتح، لأنها نافية للجنس وخبرها محذوف أو هو المذكور وخبر الأخرى هو المحذوف، والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى.

ويجوز فيه النصب عطفًا على اسم الأولى المنصوب "عطف مفردات" ويجوز فيه الرفع على اعتبار "لا" نافية للوحدة وهو اسمها. أو على اعتبارها مهيمة وهو مبتدأ، والخبر في الحالتين محذوف أو هو مذكور وخبر الأخرى هو المحذوف، والجملة فيهما معطوفة على الجملة الاسمية الأولى.

ج- أن يكون الاسم بعد الأولى مفردا وبعد المكررة مضافا أو شبيها، نحو لا برولا عمل خبر أولى من إكرام الوالدين.... فالاسم بعد الأولى مبني وبعد المكررة يجوز فيه النصب عطفًا على محل اسم الأولى، وتكون "لا" المكررة زائدة لتوكيد النفي، أو: أن الثانية نافية للجنس والاسم بعدها منصوب بها، والخبر محذوف أو مذكور وهي مع جملتها معطوفة على الأولى مع جملتها. وهنا العف عطف جمل. ويجوز رفعه على أنه اسم لا العاملة عمل "ليس" أو على أنه مبتدأ وهي مهيمة، وفي الحالتين يكون الخبر محذوفًا أو مذكورًا على حسب الجملة، والعطف فيهما عطف جمل.

وهذا ولا تراعى حالة البناء في اسم الأولى لأن البناء لا يراعى في التوابع - كما سبق -

في رقم 1 من هامش ص 698 ويأتي في "ا" من ص 702.

ومن المفيد التنويه مرة أخرى بأن اعتبار العطف عطف جمل أو عطف مفردات، إنما يتوقف على الخبر المذكور، أهو خبر للأولى وحدها فيكون خبر الثانية محذوفاً ويكون العطف من نوع عطف الجمل، أم أنه خبر الثانية، فيكون خبر الأولى المحذوف، والعطف عطف جمل أيضاً؟ أو أنه صالح لهما معاً "كما إذا كان شبه جملة" فيصح أن يكون العطف عطف مفردات، أو جمل، نحو: لا سيارة ولا طائرة هنا. فإن جعلنا الظرف خبراً لأحدهما فقط وجعلنا خبر الأخرى هو المحذوف فالعطف عطف جمل. فمن المهم التنبيه لهذا كله، وإلى مطابقة الخبر وعدم مطابقته.

2 وهذا الحكم خاص بالمعطوف على اسم "لا" دون أخواتها من الحروف الناسخة، فلهن أحكام أخرى سبقت في ص 665.

(701/1)

أوالنصب في جميع الحالات "أى: سواء أكان مفرداً أم غير مفرد، وسواء أكان اسمها - وهو المعطوف عليه -، مفرداً أم غير مفرد، ومن أمثلة ذلك:

"أ" لا كتابَ وقلمٌ في الحقيقة. أو: لا كتابَ وقلماً في الحقيقة. فيجوز في المعطوف أمران: الرفع على اعتبار أن كلمة: "قلم"، معطوفة على "لا" مع اسمها، وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع، فالمعطوف عليهما مرفوع أيضاً. أو: على الاسم وحده باعتباره مبتدأ في الأصل - وهذا أحسن -.

والنصب على اعتبار أن كلمة: "قلم" معطوفة على محل اسم "لا" المبنى، لأنه مبني في اللفظ لكنه منصوب محل، فيجوز العطف عليه بمراعاة محله، لا لفظه "لأن البناء لا يراعى في التوابع، كما سبق" 1.

"ب" لا كتابَ هندسة وقلمٌ رصاص في الحقيقة، يجوز في المعطوف الأمران، الرفع على الاعتبار السالف، والنصب على العطف على لفظ اسم "لا" المنصوب.

"ح" لا كتابَ حساب وقلمٌ أو قلماً في الحقيقة. يجوز في المعطوف الأمران: الرفع أوالنصب على الاعتبارين السالفين في: "ب".

"د" لا كتابَ وقلمَ رصاص، في الحقيقة. يجوز في المعطوف الأمران: الرفع أوالنصب على الاعتبارين السالفين في: "أ".

فإن كان المعطوف معرفة لم يجز فيه إلا الرفع على اعتباره مبتدأ 2 ...

وعلى ضوء الصور والأساليب السالفة - أفراداً وتركيباً - تُضبط الصور الأخر التي لم

نعرضها هنا. ويجب مراعاة الخبر بدقة، ليظهر المعنى، وليمكن تمييز نوع العطف إن وجد3.

حكم المعطوف على اسم "لا" المكررة.

يتبع المعطوف عليه، "أى: يتبع اسمها" في إعرابه رفعاً ونصباً دون أن يتبعه في البناء كما عرفنا.

1 في رقم 1 من هامش ص 698 وفي آخر "ح" من هامش ص 701.

2 لأن اسم: "لا" بنوعيتها لا يكون عرفة، وعند عطفه على اسم الأولى يكون بمنزلة الاسم مع عدم صلاحيته لذلك:، بسبب تعريفه. هكذا يعللون. والعلة الصحيحة هي نطق العرب، واستعمالهم.

(702/1)

المسألة الثامنة والخمسون: حكم نعت اسم "لا"

لا تاجر خداع ناجح ...

كيف نضبط الكلمات التي تحتها خط وهي: "خداع - مسرعة - رديئة" وأشباعها من كل كلمة وقعت نعتاً، مفرداً، لاسم: "لا" النافية للجنس، المفرد ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل؟

لا سيارةً مسرعةً مأمونةً

لا كتابةً، رديئةً ممدوحةً

يجوز في ضبط هذا النعت أحد أمور ثلاثة:

"أ" بناؤه على الفتح أو بما ينوب عن الفتح؛ كالشأن في اسم: لا، فنقول: لا تاجر

خداع ناجح - لا سيارةً مسرعةً مأمونةً - لا كتابةً رديئةً ممدوحةً.

"ح" إعرابه مرفوعاً بالضممة أو بما ينوب عنها. على اعتباره نعتاً لكلمة: "لا" مع اسسها؛ وهما معاً بمنزلة المبتدأ المرفوع؛ فنعتهما مرفوع كذلك. أولاسمها وحده3 تقول:

1 فالشرط ثلاثة. أن تكون الكلمة: نعتاً مفرداً "أى: ليست مضافة، ولا شبيهة

بالمضاف - وأن يكون اسم: "لا" مفرداً، وألا يفصل بين النعت والمنعوت فاصل.

هذا، والنفي ينصب في الحقيقة على النعت. وسيجيء في الزيادة: - " ص 707 -

أسلوب خاص يشتمل على نوع من النعت له حكم يختلف عما سيذكر هنا.

2 على تخيل أنه ركب مع اسم "لا" قبل مجيئها كتركيب خمسة عشر، وغيرها من الأسماء المركبة من كلمتين صارتا بمنزلة كلمة واحدة، وبنيت على فتح الجزأين بسبب التركيب. ولا يصح أن يكون بناء النعت هنا تبعاً لبناء اسم "لا" لما تقرر من أن بناء المتنوع لا ينتقل إلى التابع. كما أن وجود نعت لاسم "لا" المفرد لا يخرج الاسم على حالة الأفراد - كما سبق في آخر رقم 3 من هامش ص 691 -، لأنه لا عمل له في النعت.

3 باعتبار أن أصله مبتدأ.

(703/1)

لا تاجرَ خداعٌ ناجحٌ - لا سيارةً مسرعةً مأمونةً - لا كتابةً رديئةً ممدوحةً. فإن اختل شرط من الشروط السالفة لم يصح بناء النعت على الفتح، وصحَّ أن يكون مرفوعاً أو منصوباً. فإذا كان النعت غير مفرد، مثل: لا تاجرَ خداعٍ الناس ناجحٌ، لا يجوز أن يكون النعت "وهو: خداع" مبنياً على الفتح¹ ويجوز أن يكون مرفوعاً أو منصوباً على الاعتبار الذي أوضحناه سالفاً "في: "ب وجـ"" وإن كان المنعوت غير مفرد، مثل: لا تاجرَ خشبٍ خداعٌ ناجحٌ، لم يجز البناء على الفتح أيضاً²، وجاز الرفع أو النصب كسابقه.

وكذلك الحكم إن وجد فاصل بين النعت والمنعوت؛ مثل لا تاجرَ وصانعٌ خداعان ناجحان. فلا يجوز بناء كلمة، "خداعان" بل يجب رفعها أو نصبها. ومما يلاحظ أن المنعوت إذا كان غير مفرد بأن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف " فإنه سيحى بعده ما يفصل بينه وبين النعت حتماً.

1 وفي هذه الأحكام يقول ابن مالك:

ومفرداً نعتاً لمبني يلي ... فافتح، أو: انصب، أو: ارفع، تعدل
يريد: أن النعت المفرد، الذي يلي اسم "لا" المبني، يجوز فيه الفتح، أو النصب. وإن شئت، فارفعه، تكن عادلاً بين الرفع وغيره. أو تكن عادلاً بين الثلاثة "والفاء في: "افتح زائدة لتحسين اللفظ، فلا تمنع من تقدم معمول ما دخلت عليه. مثل كلمة: "مفرداً هنا".

2 لأن بناء على الفتح يقوم على تخيل أنه مركب مع اسم "لا" كتركيب الأسماء التي

يقتضي الترتيب بناءها على فتح الجزأين، كسبعة عشر، وغيرها من الأعداد والأسماء المركبة - كما أوضحناه في رقم 2 من هامش الصفحة 703 - وهذا التركيب لا يكون إلا بين كلمتين فقط. فإذا كان النعت غير مفرد، أو كان المنعوت غير مفرد - ترتب على هذا أن يقع التركيب بين أكثر من كلمتين، وهذا مرفوض. وكذلك الشأن لو وجد فاصل بين النعت والمنعوت، فإنه سيؤدي إلى قيام التركيب بين أكثر من كلمتين.

3 وإلى النعت غير المستوفي للشروط يشير ابن مالك بقوله:

وغير ما يلي، وغير المفرد ... لا تبين: وانصبه، أو الرفع اقصد يقول: إذا كان النعت لا يلي المنعوت، لوجود فاصل بينهما، أو كان أحدهما أو كلاهما غير مفرد - فلا تبين النعت، بل انصبه، أو اقصد إلى الرفع، فأنت مخير بين النصب والرفع - دون البناء. ثم أشار بعد ذلك إلى حكم العطف على اسم "لا" التي لم تتكرر، فقال: إن حكم المعطوف هو كحكم النعت المفصول. ذلك الحكم الذي يقضي باختيار النصب أو الرفع دون اختيار البناء. وقد شرحنا حكم ذلك العطف تفصيلاً، ويقول فيه ابن مالك:

والعطف إن لم تتكرر: "لا" احكما ... له بما للنعت ذي الفصل انتمى انتمى، أي: انتسب. واحكما، أصلها: احكمين، بنون التوكيد الخفيفة، وقلبت ألفا عند الوقف.

(704/1)

.....

زيادة وتفصيل:

البدل النكرة "وهو الصالح لدخول: "لا" كالنعت المفصول، نحو: لا أحد، رجلاً، وامراً فيها. بالنصب أو الرفع، ولا يجوز بناؤه على توهم تركبه مع المبدل منه، لأن البدل على نية تكرار العامل: "لا"، فيقع بين البدل والمبدل منه فاصل مقدر يمنع من ذلك التركيب الوهمي. وأجازه بعضهم لأن هذا الفاصل - وهو "لا" - يقتضي الفتح 1. فإن كان البدل معرفة وجب رفعه 2، نحولاً أحد محمدٌ وعليٌّ فيها. وكذا يقال في عطف البيان.

وأما التوكيد فالأفضل في اللفظي منه أن يكون جارياً على لفظ المؤكّد من ناحية خلوه

من التنوين. ويجوز رفعه أو نصبه. وأما المعنوى فيمتنع هنا تبعاً للرأى الشائع القائل: إنه لا يتبع نكرة؛ لأن ألفاظه معارف. أما على الرأى القائل إنه يتبعها فيتعين رفعه، لعدم دخول "لا" على المعرفة³.

-
- 1 ومن المستحسن هنا عدم الأخذ بهذا الرأى الذي يوقع في لبس.
 - 2 على اعتباره بدلاً من "لا" مع اسمها وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع....، أو من اسمها بحسب أصله المبتدأ.
 - 3 حاشية الخصري ج1 باب "لا" عند الكلام على تكرارها ووقوع اسمها بعد عاطف.

(705/1)

المسألة التاسعة والخمسون: بعض أحكام أخرى

...

المسألة التاسعة الخمسون: بعض أحكام أخرى
"أ" دخول همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس¹.
إذا دخلت همزة الاستفهام على: "لا" النافية للجنس صار الأسلوب إنشائيًا، ولم يتغير شيء من الأحكام السالفة كلها - وهذا أوضح الآراء وأيسرها - يتساوى معه أن تكون "لا" مفردة، ومكررة، وأن يكون الاسم مفرداً وغير مفرد، منعوتاً وغير منعوت، معطوفاً وغير معطوف.... إلى غير ذلك من سائر الأحكام التي أوضحناها.
ولا فرق فيما سبق بين أن تكون الهمزة للاستفهام الصريح عن النفي المحض "أى: دون قصد توبيخ أو غيره ... ؛" نحو: ألا رجل حاضرًا؟² أو للاستفهام المقصود به التوبيخ³؛ نحو: ألا إحسان منك وأنت غنى؟. أو للاستفهام المقصود به التمني⁴؛ نحو: ألا مآل⁵ فأساعد المحتاج⁶؟

-
- 1 وكذلك على "لا" التي لنفي "الوحدة" كما تقدم في رقم 1 من هامش ص 604 منقولاً عن الخصري ...

- 2 إذا كان السؤال عن عدم حضور أحد من الرجال.
- 3 ولا يسمى الآن استفهاماً، فقد تحول عنه إلى الغرض الجديد، "من التوبيخ، أو التمني، أو: غيرهما" وتسميته استفهاماً إنما هي بحسب أصله قبل أن يتحول.

4 انظر الزيادة والتفصيل ص 707.

5 الخبر محذوف، تقديره، موجود. "راجع ما يأتي في الزيادة والتفصيل - 707 -
خاصا بكلمة: "ألا" التي للتمنى."

6 وفيما سبق يقول ابن مالك:

وأعط "لا" مع همزة استفهام ... ما تستحق دون الاستفهام

(706/1)

.....

زيادة وتفصيل:

"أ" ومن الأساليب الصحيحة في التمنى: "ألا ماء ماءً بارداً". فكلمة "ماء" الثانية
نعت 1 للأولى: فهو مبنى على الفتح، لأنه بمنزلة المركب المزجى مع اسم "لا" ويجوز
نصبه، ولكن يمتنع رفعه عند سيبويه ومن معه - على مراعاة محل "لا" مع اسمها، وأنها
بمنزلة المبتدأ، ويجوز عند المازني ومن وافقه.
وعلى هذا، تكون "ألا" التي: للتمنى محتفظة عند بعض النحاة - بجميع الأحكام
الخاصة التي كانت لكلمة: "لا" قبل دخول الهمزة. وقبل أن يصير كلمة واحدة للتمنى.
وإذا لم يكن خبرها مذكوراً فهو محذوف. ويخالف في هذا فريق آخر كسيبويه فيرى أنها
حين تكون للتمنى - لا تعمل إلا في الاسم؛ فلا خبر لها؛ لأنها صارت بمنزلة: أتمنى.
فقولك: "ألا ماء"، كلام تام عنده؛ حملاً على معناه، وهو: أتمنى ماء. فلا خبر لها لفظاً
ولا تقديراً، واسمها هنا يكون بمنزلة المفعول به. ولا يجوز إلغاء عملها في الاسم، كما لا
يجوز الوصف ولا العطف بالرفع مراعاة للابتداء؛ كما أشرنا. ولا يقع هذا الخلاف في
النعوت الأخرى. التي سبق حكمها 2.

والرأى الأول - مع عيبه - أفضل؛ لأنه مطرد يسائر القواعد العامة؛ فلا داعي للأخذ
بالرأى الثاني المنسوب لسيبويه ومن معه.

ويتعين تنوين كلمة: "بارداً"، لأن العرب لم تتركب أربعة أشياء 3 تركيباً مزجياً، ولا يصح
إعراب كلمة: "ماء" الثانية توكيداً ولا بدلاً؛ إذ يكون مقيداً بالنعت الآتي بعده، والأول
مطلق؛ فليس مرادفاً له حتى يؤكد، ولا مساوياً له حتى يبدل منه بدل مطابقة.

لكن جوز بعضهم التوكيد في قوله تعالى: {لَنَسْفَعْنَ بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ

1 لجواز النعت بالجامد الموصوف بالمشتق، مثل: مررت برجل رجل صالح وهو من النعت الذي يسمى نعتا موطنًا، أي: ممهدا "إذ يحصل به التمهيد للنعت بالمشتق الذي بعده"، وسيجيء بيان هذا في موضعه الخاص - وهو باب النعت ج 3 ص 370 م 114.

2 في ص 703.

3 راجع ص 300 و 313 حيث المركب المزجي "تعريفه، وأنواعه، وحكمه".

(707/1)

كَاذِبَةٌ} فكذا هنا. وجوز بعضهم أن يكون عطف بيان؛ لأنه يجوز أن يكون أوضح من متبوعه 1.

"ب" قد ترد كلمة: "ألا" للاستفتاح والتنبيه "بقصد توجيه الذهن إلى كلام هام مؤكد عند المتكلم؛ يجيء بعدها" 2. وهي كلمة واحدة. لا عمل لها، فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية؛ نحو: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} وقوله: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} فقد دخلت على "ليس".

كما تجيء وهي كلمة واحدة للعرض 3، والتحضيض؛ فتختص بالجملة الفعلية؛ فمثال العرض: ألا تشاركني في الرحلة الجميلة. ومثال التحضيض ألا تقاوم أعداء الوطن.

ج - يجرى على خبر "لا" ما يجرى على سائر الأخبار، من جواز الحذف - وكثرته - إن دلّ دليل. وليس من اللازم لجواز الحذف أن يكون الخبر هنا شبه جملة فقد يكون شبه جملة كقول الشاعر:

إذا كان إصلاحى لجسمى - واجبا ... فإصلاح نفسى لا محالة أوجب
أى: لا محالة في ذلك. وقول الآخر:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ... ولا سراة إذا جهّاهم سادوا
أى: ولا سراة لهم إذا جهّاهم سادوا. وقد يكون جملة؛ كان يقال: هل من جاهل يصلح للسيادة؟

1 الخلاف شديد بين النحاة في كل إعراب من هذا الإعرابات "وتراه ملخصا في آخر باب "لا النافية للجنس" في الجزء الأول من "التصريح، والصبان، وموجزا في حاشية

الخصري"

- والذي يمكن استصفاؤه من الجد العنيف وما يتضمنه من اعتراضات هو: صحة الإعرابات السالفة كلها، وأن أحسنها إعراب الكلمة الثانية "نعتنا" موطئنا "كما سيجيء في باب النعت من الجزء الثالث ص 370 م 114 طبقا لما أشرنا".
- 2 كمما في رقم 1 من هامش ص 649.
- 3 العرض: طلب الشيء برفق. والحض: طلبه بشدة وقوة. وتفصيل الكلام عليهما في الجزء الرابع: باب: ألا، ولولا، ولوما.... م 162 ص 477.
- 4 جمع سري، وهو: الشريف، كريم الحسب.

(708/1)

.....

فيجاب: لا جاهل. أى: لا جاهل يصلح للسيادة.... وقد يكون مفرداً كالأمثلة الآتية بعد:

والدليل على الحذف قد يكون مقالياً؛ كأن يقال: من المسافر؟ فيجاب: لا أحد. أى: لا أحد مسافر. وقد يكون الدليل مفهوماً من المقام والحالة الملازمة؛ كأن يقال للمريض: لا بأس، أى: لا بأس عليك. وللسارق: لا نجاة، أى: لا نجاة لك. وبغير الدليل لا يصح الحذف....1.

ومن الأساليب التي حذف فيها الخبر: "لا سيما" وقد سبق الكلام عليها2. في ص 363-.

ومنها: لا إله إلا الله3؛ ومنها: لا ضير4. ومنها: لا ضرر ولا ضرار5. ومنها: لا فوت6....

وقد يحذف الاسم لدليل، نحو: لا عليك. أى: لا بأس عليك.

د- بمناسبة الكلام على: "لا" يتعرض بعض النحاة لتفصيل الكلام على

1 وفي هذا يقول ابن مالك:

وشاع في هذا الباب إسقاط الخبر ... إذا المراد مع سقوطه ظهر

2 في الجزء الأول: "آخر باب: الموصول" 28 ص 401.

3 يصح في كلمة: "الله" في هذا المثال - كما سيحيى في الصفحة التالية - الرفع إما باعتبار أنها بدل من "لا" مع اسمها، لأنهما في حكم المبتدأ، إذ هما في محل رفع بالابتداء عند سيبويه.... و..... وإما باعتبار أنها بدل من اسم "لا" قبل دخول الناسخ عليه، فقد كان في أصله مبتدأ قبل مجيء "لا" وإما باعتبارها بدلا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف - وهذا هو الرأي الشائع - وتقدير الضمير "هو" فتكون كلمة: "الله" بدلا منه.

ويصح نصب كلمة: "الله" على الاستثناء، لأن الكلام تام غير موجب، فيجوز فيه البدلية والنصب - كما هو معروف في أحكام المستثنى - "راجع الصبان ح2 أول باب الاستثناء. حيث عرض الآراء السالفة" وقالوا لا يجوز في لفظة: "الله" وأشباهها - أن تكون بدلا من لفظ "إله" لأنه مستثنى منه منفي، والمستثنى هنا موجب بسبب وقوعه بعد "إلا"، والعامل المشترك الذي عمل فيهما معا هو "لا". فيتربط على هذا الإعراب أن تكون "لا" قد عملت في الموجب - لأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، عند أكثرهم -، وه لا تعمل في الموجب. هذا سبب المنع عند أكثرهم. لكن آخرين يقولون بالجواز، بحجة أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل - طبقا للبيان الذي يجيء في باب: "الاستثناء" -.

4 لا ضرر.

5 لا ضرار: لا ضرر ولا معارضة ولا مخالفة بغير حق.

6 لا فوات، ولا ضياع وقت أو غيره.

(709/1)

.....

الأسلوب الذي يشتمل على: "لا جرم" واعتبار "لا" زائدة. أو غير زائدة. وقد سبق1 تفصيل هذا في رقم 4 من ص 595.

هـ- إن جاء بعد "لا" جملة اسمية صدرها معرفة، أو صدرها نكرة لم تعمل فيها - بسبب وجود فاصل، مثلا - أوجاء بعدها فعل ماض لفظاً ومعنى2 لغير الدعاء - وجب تكرارها في أشهر الاستعمالات. فمثال الاسمية التي صدرها معرفة قوله تعالى: {لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ} 3.

والشطر الثاني من قول الشاعر:

عليها سلام لا تواصل بعده ... فلا القلب محزون "ولا الدمع سافح" 4
ومثال النكرة التي لم تعمل فيها قوله تعالى: {لَا فِيهَا غَوْلٌ 5 وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ
6 ... } . ولم تعمل هنا لوجود فاصل.

ومثل الماضي قوله تعالى: {فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ... } وفي الحديث: إن المنبت 7 لا
أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى. وقولهم: والله لا حاق الشر إلا بأهله، ولا لصق العار إلا
بكاسبه.

"و" إذا وقعت كلمة "إلا" بعد "لا" جاز في الاسم المذكور بعد "إلا" الرفع والنصب.
نحو: لا إله إلا الله، - بالرفع أو النصب، ولا سيف إلا ذو الفقار. أو ذا الفقار فالنصب
على الاستثناء، والخبر محذوف قبل "إلا". والرفع على البدل؛ إما من محل "لا" مع
اسمها؛ والخبر محذوف قبل "إلا". والرفع على البدل؛ إما من محل "لا" مع اسمها؛ وإما
على البدل من

1 في رقم 4 من ص 657.

2 الماضي لفظاً ومعنى هو - كما تقدم في ص 52 "د" - ما كانت صيغته كالماضي
وكذلك معناه فإن كان زمنه للحال أو الاستقبال فهو ماضي اللفظ دون المعنى، ومنه:
لا غفر الله للقاتل: فإنه فعل ماضٍ الدعاء، والدعاء يجعل معناه مستقبلاً. وفي هذه
الحالة لا يجب تكرار "لا".

3 إن كانت الجملة الاسمية دعائية لم يجب معها تكرار "لا" ولو كانت هذه الجملة
مستوفية للشروط، كقولك للمحسن الذي تدعو له: لا فقر يصيبك.

4 ومثله قول الآخر:

فلا هجره يبدو - وفي اليأس راحة - ولا وده يصفو لنا فنكارمه

5 صداع وضرر، أو سكر.

6 تسلب عقولهم.

7 الذي انقطع عن رفاقه في السفر، بسبب إرهاقه دابته في الإسراع حتى عجزت،
فسبقه الوفاق.

الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وإما من محل اسم "لا" بحسب أصله الأول؛ فقد كان مبتدأ، وقد أوضحنا هذا قريباً¹.

"ز" إذا لم تعمل: "لا" بسبب دخولها على معرفة، أولوجود فاصل بينها وبين اسمها - فالواجب عند الجمهور تكرارها - كما تقدم -.

ويلزم تكرارها² مع اقترانها بالواو العاطفة إذا وليها مفرد منفى بها وقع خبراً أو نعتاً، أوحالاً؛ نحو: على لا قائم ولا قاعد، ومررت برجل لا قائم ولا قاعد، ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً.

وتتكرر أيضاً إذا دخلت على الماضي لفظاً ومعنى، وكان لغير الدعاء - كما سلف - نحو: محمود لا قام ولا قعد. وقد يغني عن تكرارها حرف نفى آخر؛ وهذا قليل؛ مثل لا أنت أبديت رأيك ولم تظهر غرضك. ومنه وقول الشاعر: "... فلا هوأبداها ولم يتجمجم"³، وبمناسبة صحة هذا على قلته نقل هنا ما قاله الصبان، في باب: الاشتغال - ج1 وحكم الاسم السابق، وكيف يضبط عند شرح بيت ابن مالك: "واختبر نصب قبل فعل ذي طلب ... وبعد ما إملاؤه الفعل غلب....".

حيث قال الأشموني: إن النصب يختار في مواضع، منها.... ومنها النفي بما، أو: لا، أو: إن، وضرب الأمثلة الآتية الحرفي هو: "ما زيدا رأيت، ولا عمرا كلمته، وإن بكرا ضربته ... " وهنا قال الصبان ما نصه: "قوله: ولا عمرا كلمته.... مقتطع من كلام، أي: لا زيدا رأيت، ولا عمرا كلمته، لأن "لا" الداخلة على الماضي غير الدعائية، يجب تكرارها. كذا نقله شيخنا عن الدنوشري وأقره هو والبعض. وعندي أنه يقوم مقام تكرار لا الإتيان بدل "لا" الأولى بما "النافية" كما في المثال، لأنها مثلها في الدلالة على النفي وفي الصورة، إذ كل منهما فقط ثنائي آخره ألف لينة" اهـ.

1 في رقم 3 من هامش ص 709.

2 راجع الصبان أيضا ج2 آخر باب: "النعت".

3 من كلام زهير في معلقته التي أولها:

(711/1)

ولم تتكرر في نحو: لا نؤلك أن تفعل كذا ... لأنه بمعنى: لا ينبغي¹.... فلم يبق شيء لا تتكرر فيه وجوباً سوى المضارع؛ نحو: حامد لا يقوم ...

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم.....

1 فكأنها دخلت على المضارع، فلا يجب تكرارها، وقد سبق الكللام على هذا الأسلوب ومعناه في ص 7 وسيجيء أيضا في الرقم التالي:

2 قال الرضي: "يجب تكرير "لا" المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل إلا في موضعين، أحدهما: أن تكون داخلة على الفعل تقديرا. وذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر، نحو: لا مرحبا، أي: لا لقيت مرحبا. أو لا رحب موضعك مرحبا. أو على جملة اسمية بمعنى الدعاء، نحو: لا سلام على الخائن، لأن الدعاء بالفعل أولى، فكأنه قيل "لا" لا سلم سلاما، ولذا دخلت على "قولك" كما مر- في "ز" وفي ص 450 - قولهم: لا نولك أن تفعل كذا، بمعنى: لا ينبغي لك،.... والنول العطية، وهو مبتدأ، وما بعده مصدر مؤول خبره. وقيل فاعل أو نائب فاعل سد مسد الخبر على اعتبار أن "النول" بمنزلة الوصف الذي له مرفوع يسد مسد الخير - وإنما لم تتكرر "لا" في هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكرارها إلا إذا كان الفعل ماضيا غير دعاء، نحو قوله تعالى: {فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى} .

وثانيهما: أن تكون بمعنى "غير" مع أحد ثلاثة شروط:

1- أن تدخل على لفظة: "شيء" سواء انجر بالإضافة نحو: هو ابن لا شيء أو بحرف الجر - أي حرف كان - نحو: كنت بلا شيء، وغضبت من لا شيء، أو انتصب، نحو: إنك ولا شيئا، أو ارتفع، نحو أنت ولا شيء.

2 أن ينجر ما بعد "لا" بباء الجر قبلها، نحو: كنت بلا مال، ولا ينجر إذا لم يكن لفظ شيء "إلا بها من بين حروف الجر.

3- أن يعطف ما بعد "لا" على الجرور بكلمة "غير" كقوله تعالى {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ...} أه راجع التصريح هنا.

(712/1)

الفهرس:

"1" المقدمة: وتتضمن الأسباب الداعية لتأليف هذا الكتاب، وتوضح منهج تأليفه، وتبين قيمة النحو، ومزاياه.

"ب" بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء.

رقم الصفحة عنوان الباب

13 الكلام وما يتألف منه.

72 الإعراب والبناء، والمعرب والمبني.

206 النكرة والمعرفة.

217 الضمير.

286 العلم.

321 اسم الإشارة.

340 الموصول.

421 المعرف بأداة التعريف وهي أل

441 الابتداء. المبتدأ والخبر.

543 نواسخ الابتداء: "كان وأخواتها.. وهي: "ما - لا - لات - إن"

614 أفعال المقاربة. أفعال الشروع.

أفعال الرجاء

630 الحروف الناسخة

"إن" وأخواتها

685 "لا" النافية للجنس.

تفصيل المسائل والموضوعات التي تشتمل عليها الأبواب العامة السابقة، مع ملاحظة
أن العناوين المكتوبة في **الفهرس** بخط صغير هي بعض الموضوعات الواردة في: "الريادة،
والتفصيل"، والهوامش.

1- مقدمة الكتاب، ودستور تأليفه. بيان هام

باب الكلام وما يتألف منه

المسألة الأولى

13 الكلمة. الكلام "الجملة".

الكلم. القول

الكلمة والمعنى الجزئي والمعنى المركب.

أول حروف الهجاء: "الهمزة" لا "الألف". حروف المباني، حروف الربط، ومنها حروف
المعاني.

عدد الأحرف في الكلمة العربية.

14 الكلمة قبل إدخالها في التركيب لا توصف بإعراب ولا بناء

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة الموضوع

15 الكلام الجملة، جمل زال عنها اسم الجملة، كجملة النعت، وجملة الشرط ...
اللفظ.

16 الكلم - القول - إشارة لبعض أنواع المركب.

17 استعمال "الكلمة" بمعنى: "الكلام".

17 أقسام الكلمة.

من أي أقسامها "اسم الفعل؟"

18 موازنة بين الأنواع السابقة.

21 إشارة إلى اسم الجنس، وأنواعه.

22 ما يجوز في اسم الجنس الجمعي، وفي ضميره، وخبره، والإشارة إليه.

23 تكلمة في معناه، والمراد منه.

24 أنواعه.

25 تعريف القاعدة.

المسألة الثانية.

26 أقسام الكلمة: "اسم - فعل - حرف".

الاسم وعلاماته.

الجر - والتنوين.

27 المناداة "النداء".

28 حكم حرف النداء إذا دخل على مالا ينادي.

العلامة الرابعة والخامسة:

"أل" و "الإسناد".

29 سبب تعدد علامات الاسم. علامات أخرى.

30 طريقة الإسناد إلى اسم يراد لفظه.

31 فائدة حكاية اللفظ.

32 أقسام الاسم.

المسألة الثالثة

- 33 أقسام التنوين وأحكامه.
الأول: تنوين الأمكنية، توضيحه.
متى ينون الممنوع من الصرف؟
34 مناقشة أسباب منع الصرف، رفضها.
37 الثاني: تنوين التكثير.
38 الثالث: تنوين التعويض.
39 إعراب المموج من الصرف المحذوف آخره.
رفض آراء النحاة في بعض صيغ منتهى الجموع.
40 تنوين: "كل وبعض" وحكم إدخال "أل" عليهما.
41 تنوين المقابلة.
تشبيه العلم أو جمعه مما يزيل علميته.
43 تحريك التنوين.
مواضع حذف التنوين.
مواضع حذف التنوين، ومنها آخر الكلمات الموصوفة بكلمة: "ابن"
44 متى تحذف همزة الوصل من كلمتي: ابن وابنة.
المسألة الرابعة
46 الفعل وأقسامه، علامة كل. للزمن ملغي في التعريفات العلمية، وفي بعض الأفعال الأخرى
"مثل: كان الزائدة - نعم - بئس ...".

(714/1)

-
- الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.
رقم الصفحة الموضوع
47 لا يصح اعتبار اللفظ زائدا إذا أمكن اعتباره أصيلا
الفعل والجملة الفعلية والاسمية في حكم النكرة.
أحرف المضارعة، واستعمالها.
48 علامات الماضي.
49 كلمة عن اسم الفعل.

50 كلمة عن تاء التأنيث وهائه.

مكان تاء التأنيث من الفعل متى نستعملها هي أو نون النسوة؟ تحريكها أحيانا.
حركة أول الساكنين.

التقاء الساكنين.

إشارة إلى جواز التقاء الساكنين في مواضع

نوع الزمن في الماضي.

52 أثر "قد" في تقريبه من الحال.

53 وكذلك "ما" النافية.

لا يصح تقديم شيء من مدخول "قد" عليها.

دخول "قد" على الفعل الماضي المنفي. حكم دخولها على المضارع المنفي: "لا".

56 علامات المضارع

السين وسوف.

لا يصح أن يدخل عليهما نفي.

بعض أحكام خاصة بهما "وانظر ص 60".

57 نوع الزمن في المضارع.

60 عودة إلى السين وسوف، معنهما.

الفرق بينهما.

62 نوع الزمن عند عطف فعل على فعل.

64 علامة الأمر.

علامتان مشتركتان بين المضارع والأمر.

65 نوع الزمن في الأمر.

المسألة 5

66 الحرف، معناه.

معنى أدوات الربط.

حروف المباني، وحروف المعاني، وحروف التوكيد.

معنى زيادة اللفظ.

68 قد يراد بالحرف الكلمة مطلقا.

69 إذا وقع بعد المبتدأ أداة شرط، فأين الخبر؟ وأين الجواب؟

70 وقوع معنى الحرف الأصلي على ما بعده.

الحروف الزائدة، الغرض منها.

أثرها. عدم تعلقها بعامل.

متى يكون اللفظ زائدا؟

صحة زيادة الباء في مثل: كيف بك، وخرجت فإذا بالأصدقاء ...

71 الحروف نوعان: عامل، ومهمّل. حروف الجر قد تسمى: "حروف الإضافة".

الحروف الآحادية وغيرها.

(715/1)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب الإعراب والبناء - المعرب والمبني.

رقم الصفحة الموضوع

المسألة 6

72 معنى كل، وسببه.

73 حقيقة العامل.

الرأي فيما يوجه للعامل من مطاعن

74 فائدة الإعراب.

75 كلمات لا توصف بإعراب ولا بناء.

76 المعرب والمبني من الأسماء، والأفعال، والحروف.

المبني لا تراعي ناحيته اللفظية في توابعه.

أولا - الحروف

ثانيا - الأسماء - المبني منها وجوبا، والمبني جوازا.

79 إذا سمي بالاسم المفرد أعرب ونون.

- ما لم يمنع من الصرف.

80 ثالثا - الأفعال.

أحوال بناء الماضي.

أحوال بناء الأمر.

الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم عليه معموله إلا في الضرورة، أو أن يكون المعمول شبه

جملة.

81 أحوال بناء المضارع.

- 82 اتصال نون النسوة بالفعل مباشرة دون نون التوكيد.
- 82 المضارع المبني لفظا المعرب محلا.
- 84 "أ" الإعراب المحلي والتقديري، وأثرهما.
- 84 جدول لأشهر المبنيات، وعلامة بنائها
- 87 علامة لا توصف بأنها علامة إعراب ولا بناء. "وانظر ص 106".
- 88 "ب" "الرأي في أسباب البناء والإعراب
- 91 زيف كثير من التعليقات ولا سيما:
- "أنواع الشبه الوضعي والمعنوي"
- 94 "ح" إعراب أمثلة معقدة يكون المضارع فيها مفصولا من نون التوكيد.
- توالي الأمثال الممنوع، وغير الممنوع.
- 96 متى يجوز التقاء الساكنين؟
- 97 مواضع تتحرك واو الجماعة؟
- ما نوع حركتها؟
- ضابط عام في تحريكهما- إيضاح لما سبق
- 99 "هـ" رأي في السكون في آخر الماضي
- "و" أنواع معدودة من المبني بناء عارضا، وأخرى لا تعد مبنية.
- المسألة 7
- 100 أنواع البناء والإعراب. "أو: ألقا بهما" علامة كل منهما.
- علامات البناء الأصلية.
- منها: السكون، وقد يسمى: "الوقف". الفتح. الضم. الكسر.
- 101 العلامات الفرعية.
- 102 جدول يشمل علامات البناء الأصلية والفرعية، ومواضعها.

(716/1)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة الموضوع

103 أنواع الإعراب. علاماتها الأصلية.

104 علاماتها الفرعية مفصلة

عودة إلى المؤكد بنون التوكيد.

وأن معموله لا يتقدم عليه

106 السبب في أن لكل واحد من الإعراب والبناء علامات خاصة به.

نوع من نيابة الحرف عن الحركة.

علامات لا توصف بأنها علامة إعراب،

ولا بناء "انظر ص 87".

الكلام على: "الأتباع".

107 الإشارة إلى نوع آخر من حركة الإتياع.

المسألة 8

108 "أ" الأسماء الستة. طريقة إعرابها. اللغات التي فيها.

109 "ذو" وتفصيل الكلام على استعمالها.

110 – فائدتها. متى تجمع وجوبا جمع مؤنث سالم "ذوات"؟ وكذلك ابن آوي وبنات

آوي ... ؟

111 ما يحسن الاقتصار عليه من لغات الأسماء الستة.

112 متى يرجع الحرف الأصلي المحذوف من الثلاثي؟

114 ما فائدة دراسة تلك اللغات؟

إعراب ما سمي بواحد من هذه الأسماء

115 متى يحذف حرف إعرابها؟

معنى: "لا أبا لفلان" وإعرابه.

المسألة 9

117 "ب" المثنى – تعريفه.

الحقيقي منه والمجازي.

118 التغليب. معناه. تقسيمه، حكمه.

العرب قد تغلب المؤنث.

119 المراد من المثنى في اللغة والنحو.

المراد من الملحق بالمثنى، ومن الجمع واسم الجمع. المثنى في المعنى يجوز

إفراده، وتثنيته، وجمعه، إذا أضيف إلى ما يتضمنه. اسم المثنى.

120 ملحقات المثنى: كلا وكلتا اثنان واثنان. إضافتهما.

123 اللغات المختلفة في إعراب المثنى.

124 عود إلى: "كلا وكلتا".

الضمير العائد عليهما، وعلى كلمات أخرى تشبههما. "مثل: كم - من - ما أي - بعض..".

125 بعض حالات إعرابية تصلح للتوكيد أو لا تصلح.

ما سمي بالمتنى، الغرض من التسمية.

طريقة إعرابه.

126 حروف العلم لا يدخل عليهما نقص ولا زيادة.

126 طريقة تثنية المسمى بالمتنى.

128 شروط المتنى.

129 من شروط تثنية القلم تنكيره قبل التثنية، ثم تعريفه بعدها، السبب في ذلك.

الطريقة

لإعادة التعريف إلى العلم بعد تثنيته.

130 طريقة إعراب الاسم المركب.

133 متى تحمل التثنية استغناء بالعطف.

(717/1)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة الموضوع

134 الرأي في: "أنتما قائمان" وفي بعض الملحقات

"اثنان واثنتان"

إعراب كلمة: "عشر" بعدها

135 متى تحذف نون المتنى؟

تثنية بعض كلمات محذوفة الآخر "مثل: أب - يد ...".

136 إشارة إلى بعض أحكام هامة أخرى تتعلق بالمتنى ونونه ودلالته على أكثر من

اثنين.

المسألة 10

137 "ح" جمع المذكر والسالم.

تعريفه.

سبب تسميته هو وجمع المؤنث السالم بجمعي التصحيح.

- العدد الذي يدل عليه كل منهما. ضبط كلمة: "السالم" فيهما.
- إطلاق الجمع لغة على الاثنين "المثنى".
- 138 حكم الاستغناء بالعطف عن الجمع.
- 139 دلالة الجامد والمشتق، نوع دلالة الوصف "أي: المشتق" إذا صار علما.
- زوال العلمية عند الجمع. الطريقة لإعادة التعريف للجمع. العلم جامد ولو كان في الأصل مشتقا.
- عودة إلى: "التغلب".
- 140 شروطه
- 141 المراد من خلوه من تاء التانيث.
- كيفية جمع أنواع المركب جمع مذكر سالم
- 143 نوع تاء التانيث في الصفة "أي: في المشتق".
- 146 كيف يجمع المبني جمع مذكر سالم؟
- المسألة 11
- 148 الملحق بجمع المذكر.
- أنواع الستة السماعية.
- كلمة عن اسم الجمع.
- 149 العموم الشمولي والعموم البدلي.
- 151 التسمية بجمع المذكر السالم.
- 153 إعراب ما سمي به.
- 155 طريقة جمع المسمى به، وبملحقاته.
- 156 عودة للكلام على "نون" المثنى وجمع المذكر من جهة حركتها، وفائدتهما، وحذفها، وما يترتب على الحذف.
- زيادة الفاء للتحسين.
- 157 إعراب كلمة "عشر" بعد اثني ... واثنتي....
- 158 قد يدل المثنى على معنى الجمع.
- 159 حالات تقدير الواو. زيادة موضع لالتقاء الساكنين.
- 160 ما يتبع في تثنية أعضاء الجسم، وجمعها.
- التثنية جمع لغوي.
- 161 هل يثنى جمع التكسير ويجمع؟

المسألة 12

162 د جمع المؤنث السالم، تعريفه، شروطه، سبب تسميته هو وجمع المذكر السالم بجمعي التصحيح - كما سبق - ضبط كلمة: "السالم".

(718/1)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة الموضوع

162 الاستغناء عنه بالعطف أحياناً.

هل الأفضل تسميته بالجمع المزيد بالألف والتاء؟ أنواع المؤنث.

163 العدد الذي يدل عليه هذا الجمع.

164 حكمه.

165 ملحقاته.

حركة "الكاف" في "كن" وأصل "كان".

166 إشارة إلى السبب في التسمية بالجمع.

حكم التنوين في آخر ما سمي به.

167 حكم في ضبط حروف الهجاء عند قصرها.

168 الأشياء التي ينقاس فيها هذا الجمع.

170 حركة عين الثلاثي.

171 تثنية المركب الإضافي وجمعه هذا الجمع.

طريقة جمع أسماء الأجناس التي في صدرها كلمة "ذو" أو ابن، أو أخ....

172 طريقة تثنية المسمى بهذا الجمع، وجمعه.

المفرد الذي لا يجمع جمع المذكر سالم لا يجمع جمع مؤنث سالم، الرأي في هذا

المسألة 13

174 "ه" إعراب مالا ينصرف، والأحكام المتصلة بهذا.

175 قاعدة لغوية في ضبط الفعل: "جر" وأشباهه.

176 قد يعرب جمع المؤنث إعراب ما لا ينصرف.

بعض المبنيات يعرب إعراب الممنوع من الصرف.

بعض القبائل يجعل "أم" مكان: "أل".

المسألة 14

177 "و" الأفعال الخمسة، وأحكامها.

179 الفرق بين "النساء لن يسعفون - النساء يعفون - الرجال يعفون."

حذف نون الرفع لغير ناصب أو جازم.

حالات نون الرفع مع نون الوقاية

180 ملحق حالات نون الرفع.

181 الرأي في مثل: "هما يفعلان"، وتفعلان "للمؤنثتين، وهن يفعلن وتفعلن.

المسألة 15

182 "ز" المضارع المعتل الآخر:

أقسامه الثلاثة، وحكم كل قسم، ومعنى تقدير الإعراب فيه.

185 بعض اللغات لا يحذف منه حرف العلة مطلقا.

حكم المعتل إن كان حرف العلة مبدلا من الهمزة.

(719/1)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة الموضوع

186 المضارع المعتل الآخر بالياء قد تحذف ياءه جوازا

قد تحذف ياء المتكلم جوازا من آخر الأفعال

المسألة 16

187 الاسم المعتل الآخر، أنواعه الثلاثة، ومنها: المقصور والمنقوص.

أحكام كل نوع، وحكم صحيح الآخر، وما يشبه صحيح الآخر "أو: المعتل الجاري

مجري

الصحيح".

معنى المعتل عند النحاة وعند الصرفيين، حرف العلة، وحرف اللين، وحرف المد.

المعتل والمعل.

188 تفصيل الكلام على المقصور معنى قولهم: "ألف المقصور موجودة دائما".

معنى المقصور والممدود عند اللغويين والنحاة والقراء.

189 نوع من نيابة حرف عن حركة

- 189 كيف تكتب ألف المقصور؟
- 190 تفصيل الكلام على المنقوص
- 193 نوع ثالث معتل الآخر بالواو
- 196 المنقوص الواقع صدر مركب.
- 197 حكم الظرف: "لدى" عند إضافته للضمير.
- 198 الإعراب التقديري وأثره، والحاجة إليه.
- حصر مواضع الإعراب التقديري.
- 199 الكلام على سكون التخفيف ومنه سكون التخفيف مع الوصل على نية الوقف.
- 200 أنواع من حركة الإبتاع".
- 201 نوعا الإضافة لياء المتكلم، حالات الياء.
- 203 الأصل في التخلص من التقاء الساكنين الكسر
- 204 أشهر المواضع التي تقدر فيها الحروف
- النائية عن الحركات.
- 205 إعراب: "إنه من يتق ويصبر..... "
- باب النكرة والمعرفة وفروعهما
- المسألة 17
- 206 معناهما: معنى الشيوخ والإبهام.
- معنى الحقيقة الذاتية والتشابه فيها.
- 209 الجمل والأفعال في حكم النكرات.
- علامة النكرة. الهمزة في كلمة: "أل"
- ذاتاً للقطع. متى تتحول همزة الوصل إلى القطع.
- إذا صار المشتق علما دخل في عداد الجامد.
- 210 حكمة كلمة: "أحد" الملازمة للنفي، وغير الملازمة.
- 211 أنواع المعارف.
- معنى اللفظ المتوغل في الإبهام.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل والهامش.

رقم الصفحة الموضوع

212 اختلاف درجة المعارف في التعيين.

بيان درجاتها وترتيبها.

213 حكم الجمل وأشباهاها بعد المحض وغير المحض من المعارف والنكرات.

معنى المحض، درجاته.

النكرة التامة، والناقصة، والمعرفة كذلك.

215 حكم عام في شبه الجملة بعد المعرفة والنكرة. نكرات في اللفظ دون المعنى،

والعكس. ما

يصلح للأمريين.

باب الضمير

المسألة 18

217 تعريفه. - أمثلة منه.

الكلام على أصل الضمير: "أنا" وألفه، وأثر ذلك في النطق وفي الكتابة.

إذا رفع المشتق ضميراً مستتراً وجب أن يكون للغائب. الضمير جامد، لا يكون نعناً ولا منعوتاً.

"الكاف" التي هي حرف محض الخطاب، أمثلة منها ومن بعض أخواتها ...

218 حكم الضمير.

219 يقال: كتبت الرسالة لسبع خلو، أو دخلت من الشهر.

"أقسام الضمير بحسب مدلوله" تكلم - خطاب - غيبة.: "

تقسيمه بحسب ظهوره، وعدم ظهوره إلى: "بارز مستتر - متصل - منفصل ... وأقسام كل".

الفرق بين المستتر والمحذوف.

221 أقسام المتصل بحسب مواقفه من الإعراب..

إشارة إلى موضع حكم الضمائر.

حركة الهاء التي للغائب في مثل: سليه.... متى تشيع حركتها؟

المنفصل.

الضمائر مبنية لفظاً معربة محلاً.

اتصال التاء ببعض الحروف، "مثل ما، وميم الجمع، ونون النسوة"، ونوع حركة التاء.

222 حركة "ميم الجمع" إذا وليها ضمير متصل. حذف واو الجماعة في بعض الهجاءات،

مع

الاكتفاء بالضممة قبلها، متى تكون الألف والواو من الضمائر.

إعراب الضمير في نحو: لولاي - عساي - عساك - عساه.

223 الفرق بين الياء في مثل: قومي، ومثل أكرمني. يصح حذف ياء المتكلم من آخر الفعل.

الفرق بين كتابة الهاء للغائب والغائبة.

ومتى يزداد بعدها. ما - ميم الميم - النون المشددة للنسوة.

(721/1)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة الموضوع

225 حكم دخول "ها" التي للتنبيه على ضمير الرفع المتصل المنفصل الذي خبره اسم إشارة؛

مثل: ها أنا:

226 أقسام المنفصل بحسب مواقعه من الإعراب. يقال للغائبات: تسافرون، أو: يسافرن ...

ولمثنى الغائبتين؛: هما تسافران - هما يسافران.

معنى الضمير الأصل والفرعي.

حركة الهاء في: "هو - هي" متى تسكن؟

227 تقسيم المستتر إلى واجب الاستتار، وجائزه.

هل تستعمل ضمائر الرفع المنفصلة في غيره؟

228 مواضع المستتر وجوبا.

231 إعراب المرفوع المستتر جوازا.

متى يستغنى الفعل واسم الفعل عن الفاعل؟

233 تلخيص ما سبق من أقسام البارز والمستتر

المسألة 19

235 الضمير المفرد "البسيط" والمركب.

236 كيفية إعراب الضمير بنوعيه

- 238 عودة إلى "الكاف" التي هي حرف خطاب فقط، ومواضع لها.
- 239 إعراب مثل قوله تعالى: {أرأيتك هذا الذي كرمت علي} .
- 241 عودة إلى إعراب الضمير بعد "لولا" و "عسى" .
- 242 ضمير الفصل وشروطه، وإعرابه.
- تسميته "عمادا" أو "دعامة".
- 250 ضمير الشأن، أو القصة، أو الضمير المجهول، أو ...
- 255 مرجع الضمير. الفرق الاصطلاحي بين الضمير والمبهم.
- عودة الضمير على متقدم
- 257 معنى التقدم في اللفظ وفي الرتبة التقدم المعنوي.
- 256 عودة الضمير على المضاف لا المضاف إليه عند عدم القرينة - والعكس.
- 258 عودة الضمير على متأخر "وهي مواضع التقدم الحكمي".
- 259 إعراب مثل: "ربه صديقا" - الضمير المجهول.
- 261 تعدد مرجع الضمير، الضمير العائد على المضاف، ومتى يعود على المضاف إليه؟
- 262 التطابق بين الضمير ومرجعه.
- 263 عودة الضمير على أحد الأمرين السابقين ... ، أو عليهما معا.
- 266 حكم مطابقة الضمير العائد على: "كم - كلا - كلتا - من - ما - كل - بعض - أي ..."
- 268 تفاوت المرجع في القوة.
- 271 اختلاف نوع الضمير مع مرجعه.

(722/1)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل والهامش.

رقم الصفحة الموضوع

المسألة 20

272 حكم اتصال الضمير بعامله.

273 تقديم الضمير الأخص.

جواز مجيئه متصلا أو منفصلا.

276 حالات واجبة الانفصال.

المسألة 21

280 نون الوقاية، وأحكامها، وفائدتها.

وقوعها في غير آخر فعل.

282 الكلام على: "قدني، قطني، حسي".

ملخص ما تقدم.

284 الحكم عند اجتماعها مع نون الأفعال الخمسة، أمثلة مسموعة وقعت فيها آخر المشتق.

285 حكمها مع نون النسوة.

باب العلم.

المسألة 22

286 علم الشخص، وعلم الجنس،

287 العلم الذهني.

288 عودة إلى اسم الجنس، والنكرة، وعلم الجنس، وعلم الشخص، وأحكامه

المسألة 23

292 أقسام العلم

293 علم الشخص وأحكامه.

294 تنكير العلم، وسببه،

إضافة العلم.

295 معنى: "إيضاح المعرفة وتخصيصها"

عند إضافتها، وكذا النكرة.

296 علم الجنس وأحكامه، واستعمالاته.

299 استعمالات أخرى لعلم الجنس.

300 أقسام العلم باعتبار لفظه إلى:

مفرد، ومركب - أقسام المركب "إضافي - إسنادي - مزجي" وتعريف كل وملحقاته.

الكنية مركب إضافي - إسنادي - مزجي

وتعريف كل وملحقاته.

الكنية مركب إضافي ولكن معناه إفرادي 302 أقسامه باعتبار الأصالة إلى: "مرتجل" ومنقول.

303 حكم المرتجل إذا انتقل لنوع آخر.

وضع العلم المرتجل ليس مقصورا على العرب.

- 304 الفرق بين النقل من جملة فعلية والنقل من فعل فقط.
- 305 العلم اسم "جامد" ولو كان منقولاً من مشتق. صغية العلم لا تزيد ولا تنقص.
- 306 قد تتحول همزة الوصل إلى القطع.

(723/1)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة الموضوع

- 307 انقسامه إلى: اسم، وكنية، ولقب، الفوارق بينها في الدلالة والمعنى.
- 308 عودة إلى أن الكنية مركب إضافي ولكن معناه إفرادي،
أثر ذلك.
- الأحكام الخاصة بالأقسام السالفة.
- أولها: الأحكام الخاصة بإعراب المفرد والمركب.
- 310 معنى حكاية الأعلام، الملحق بالمركب الإسنادي.
- المركب الوصفي.
- 312 طريقة تثنية أنواع المركب وجمعها.
- 313 إعراب المركبات العددية، "ومنها اثنا عشر، واثننا عشرة" والظرفية، والحالية،
وهي من
- أنواع المركب المزجي.
- 314 إشارة إلى الإعراب المحلي. "انظر ص 84، 198".
- 316 الترتيب بين قسمين أو أكثر - من أقسام العلم.
- 319 الترتيب والإعراب عند اجتماع الأقسام الثلاثة.
- 320 بقية الأحكام المعنوية واللفظية
- باب اسم الإشارة
- المسألة 24
- 321 معنى اسم الإشارة. أقسامه بحسب الأفراد والقرب وفروعهما.
- 322 الأفراد الحقيقي والحكمي. الإشباع.
- 324 معنى المد والقصر عند النحاة، وغيرهم.
- 324 الكلام على "لام البعد".

"وكاف الخطاب" وبيان حكمها، و "ها، التنبيه"

326 ضبط لام البعد.

327 سبب تسميتها.

331 جدول لكل ما سبق من أسماء الإشارة.

المسألة 25

333 كيفية استعمال أسماء الإشارة، وإعرابها.

336 إشارة إلى إعراب "كاف الخطاب" فيها.

337 الفصل بين "ها التنبيه" واسم الإشارة. مواضع "ها".

338 "هنا" قد تكون اسم إشارة للزمان. اسم الإشارة مبهم. وكذا اسم الموصول: معنى الإبهام هنا.

339 إعراب الاسم الذي بعد اسم الإشارة.

(724/1)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

باب الموصول

رقم الصفحة الموضوع

المسألة 26

340 تقسيم الموصول، وتعريفه.

الأسماء المبهمة، ومعنى الإبهام في الموصول، وغيره.

عودة إلى الفرق بين المضمّر والمبهم، وإلى إعراب الاسم الذي بعد اسم الإشارة.

341 سبب التسمية بالموصول.

342 ألفاظ الموصول الاسمي الخاصة والعامة.

345 المراد من المقصور والممدود عند النحاة، وغيرهم.

346 معنى الجمع اللغوي.

347 "أل" الداخلة على أسماء الموصول زائدة لوصف المعارف بالجمّل.

ألفاظ القسم العام "المشترك".

348 استعمالات: "من" الموصولة

351 استعمالات "ما" الموصولة.

- 352 ما يصلحان له. ومنه النكرة التامة.
- 353 ما تنفرد به "ما" اللفظ الزائد "اسما كان، أو فعلا، أو حرفا". يسمى أيضا: صلة
- 356 استعمال "أل" صلتها
- 357 نوع جديد من شبه الجملة - إعراب "أل" الموصولة.
- ذو
- 358 ذا.
- 360 إلغاء "ذا" وعدم إلغائها أثر كل من الأمرين.
- 363 أي: أحوال إعرابها وبنائها.
- 365 باقي أنواعها.
- 368 متى تكون بمعنى: "كل" أو "بعض"
- 369 جدول يشتمل على الموصولات الخاصة ثم العامة.
- 371 كيفية إعراب أسماء الموصول.
- المسألة 27
- 373 صلة الموصول والرباط تعريفها
- شروطها
- للصلة معان اصطلاحية.
- أنواعها
- 374 الجملة الخيرية، والجملة الإنشائية. أنواعهما.
- متى يبقى للجملة اسمها، ومتى يزول؟
- 377 الاستغناء باسم ظاهر عن الضمير العائد "الرباط".
- قد تخلو الصلة من الرباط.
- 378 شروط أخرى للصلة.
- حكم تقديم بعض أجزاء الصلة.
- 379 الفصل بين الموصول وصلته.
- 380 الرباط، ومطابقته، وعدم مطابقته، وخاصة في التكلم، والخطاب، والغيبة.
- 383 جزم المضارع بعد جملة الصلة. الظرف من جهة حذف المتعلق وذكره
- 384 النوع الثاني: شبه الجملة.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة الموضوع

385 شبه الجملة المستقر واللغو. المشتق وأنواعه.

387 وقوع الصفة الصريحة صلة.

متى تكون في قوة الجملة؟

388 إدغام "أل" في تاء المضارع الداخلة عليه.

390 تعدد الموصول دون الصلة، أو مع تعددها، حذف الصلة.

392 حذف الموصول.

393 خبر المبتدأ الموصول قد يقترن بالفاء، وكذلك المبتدأ الذي له اتصال بالموصول.

المسألة 28

394 حكم حذف الرابط "العائد".

حذف الرابط "العائد" المرفوع.

معنى الأفراد في الصلة، وفي الخبر، وفي غيرهما.

396 حذف الرابط "العائد" المنصوب

398 حذف العائد المجرور.

401 قد يستغنى الموصول عن العائد.

401 الكلام على: "ولا سيما".

404 النكرة التامة – أيضا.

المسألة 29

407 "ب" الموصولات الحرفية بياها، الفرق بينها وبين الاسمية.

408 الكلام على كل واحد منها. أن:

409 هل تكون صلتها طلبية؟

إشارة إلى "أن" المفسرة والزائدة

410 أن – كي.

411 ما

313 لو.

414 من حروف السبك همزة التسوية.

كيف يصاغ المصدر المؤول؟

417 لماذا نلجأ له؟ الفرق بينه وبين الصريح.

419 نوع الزمن في المصدر المؤول.

باب المعرفة بأل

المسألة 30

421 أنواعها، إشارة أخرى إلى تحول همزة الوصل للقطع.

422 النكرات المتوغلة في الإبهام.

إعراب ومعنى كلمتي: "فقط" و "حسب".

423 "أل" المعرفة والتي للعهد،

وأنواع العهد.

"أل" التي للتعريف غير الموصولة التي سبق الكلام عليها وعلى إعرابها "في ص 356 و357".

(726/1)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة الموضوع

المسألة 31

429 "أل" الزائدة بنوعيتها

إعراب كلمة: "الأول" فالأول "والآن".

431 "أل" التي للمح الأصل

المسألة 32

433 العلم بالغلبة، تعريف،

435 أحكامه:

درجته في التعريف تلغي الدرجة التي سبقتها.

438 تعريف العدد "بأل".

440 الاسم النكرة المضاف إلى معرفة.

440 المنادي النكرة المقصودة.

باب المبتدأ والخبر، وما يتصل بهما

المسألة 33

441 تعريفها. معنى العامل، أنواعه.

إشارة عابرة إلى حكم مجيء الحال من المبتدأ.

- 442 تقسيم المبتدأ، المراد "بالوصف".
- 442 الفعل - كالجمله - كلاهما في حكم النكرة.
- 443 تمييز المبتدأ من الخبر، وطريقة ذلك.
- الخبر يتم الفائدة بنفسه، أو مع مساعده.
- 444 مبتدأ خبره الجملة الشرطية.
- إشارة إلى أنواع من المبتدأ لا يكون خبرها إلا جملة.
- المبتدأ الناسخ قد يستغنى عن الخبر.
- 445 أوجه التشابه بين الفعل والوصف.
- 446 الجملة وتقسيمها.
- 447 رافع المبتدأ والخبر
- 448 دخول العوامل الزائدة "دون الأصلية" على المبتدأ.
- إعراب "بحسبك كذا".
- كافيك - ناهيك.
- دخول الباء الزائدة في مثل: كيف بك - إذا بالرجل....
- 449 أشياء تجري مجرى الوصف.
- أنواع النفي - مرفوع يغني عن المنصوب.
- 450 أساليب سماعية تجري مجرى الوصف.
- 451 أين الخبر في مثل: فلان وإن كثر ماله لكنه بخيل؟.
- 452 الكلام المولد.
- المسألة 34
- 453 تطابق المبتدأ الوصف مع مرفوعه.
- أنواع من المطابقة.
- 454 صور للتطابق وعدمه.
- 455 مناقشة التقسيم القديم.
- 457 صور أخرى من التطابق، وأحكامها.
- ومنها مراعاة معطوف محذوف.
- 460 متى يراعى البدل؟

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة الموضوع

المسألة 35

أقسام الخبر.

461 الكلام على الخبر المفرد.

462 الخبر المفرد وتحمله الضمير.

نوع ذلك الضمير. مشتقات تتحمل الضمير، وأخرى لا تتحمل وجوب إبرازه أحياناً.

463 جريان الخبر على من هو له وعلى غيره أحياناً.

465 مسائل أخرى يجب فيها إبراز الضمير.

466 الخبر الجملة، شروطها- متى تفقد الجملة اسمها.

الحرف لا يخرج الكلمة عن الصدارة.

معنى: "الجملة في محل كذا" أو: "ناتبة عن الفرد".

467 أنواع الروابط.

رأي في إعراب "إن هذان لساحران"

471 وقوع الجملة الإنشائية خبراً.

471 إعراب الجملة الواقعة خبراً وحكايتها

473 وكذا المبتدأ الجملة. مبتدأ لا يكون خبره إلا جملة، أو شبهها.

474 إعراب: "طوبى".

475 الخبر شبه الجملة، وغيره.

478 شبه الجملة التام وغير التام.

479 نوع الظرف الذي يقع خبراً.

معنى إفادة الظرف. الغرض من الكلام الإفادة

480 وقوع المعنى خبراً عن الجثة.

481 عودة للكلام على: "طوبى" ونوع خبرها. تعلق الظرف بالإسناد وقوع ظرف

الزمان خبراً

عن الجثة.

482 كيف يضبط ويعرب الظرف.

485 المبتدأ المعرفة، والمبتدأ النكرة الفعل في حكم النكرة- مسوغات الابتداء

بالنكرة.

487 معنى الخبر المختص

489 تنمة المسوغات.

ملا فائدة منه لا خير في ذكره.

490 إشارة إلى لام الابتداء. وأرقام الصفحات المشتملة على أحكامها "أنظر م 53 ص 659".

المسألة 37

492 تأخير الخبر جوازا وجوبا وهي أيضا تقديم حالة المبتدأ "حالة الوجوب - كملة عن التساوي

والتقارب في درجة التعريف والتنكير.

493 عودة إلى المبتدأ، وأنه محكوم عليه، والخبر محكوم به. معنى القرينة. تقسيمها.

495 معنى القصر "الحصر" أركانه الثلاثة

497 مواضع أخرى يجب فيها تأخير الخبر.

الرأي في مطابقة الخبر للمبتدأ المضاف والمضاف إليه معا.

499 تقديم أحدهما عند تساويهما أو تقاربهما في درجة التعريف والتنكير، والجدل حول ذلك.

المعول عليه في تقديم المبتدأ والخبر

المسألة 38

501 تقديم الخبر وجوبا "وهي الحالة - الثالثة له".

(728/1)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة الموضوع

504 مواضع أخرى يجب فيها تقديمه.

الأمثال لا تتغير.

المسألة 339

507 حذف المبتدأ والخبر.

قاعدة عامة في كل ما يحذف. إشارة أخرى.

508 الكلام على: "إذا" الفجائية

509 الكلام على: "كيف". معناها، وإعرابها.

510 حذف المبتدأ وجوبا.

قد يراد بالظرف الجامع مجروره الكلام على النعت المقطوع، والغرض منه وإعرابه،
وسبب

القطع.

515 مواضع أخرى يجب فيها حذف المبتدأ تلخيص موجز لما سبق في معنى:
"لاسيما"،

وإعرابها.

إعراب: سقيا ورعيا" وأساليب أخرى.

ألفاظ أخرى مسموعة وغير مسموعة

519 حذف الخبر وجوبا.

524 إعراب: "حسب".

وبعض أساليب في الحذف.

عودة إلى المبتدأ الذي يليه أداة شرط.

المسألة 40

528 تعدد الخبر، وأنواعه، وحكم كل نوع

533 تعدد المبتدأ.

الخبر الذي يصله نعتا للخبر الأول.

والذي لا يصلح.

الخبر في التعريفات العلمية.

تعدد المبتدأ وما فيه من عيب.

المسألة 41

535 مواضع اقتران الخبر بالفاء - فائدتها

نواسخ الابتداء

المسألة 42

543 معنى الناسخ، ونوعه، ومعنى اسمه وخبره

544 أشياء لا يدخل عليها.

544 الكلام على "طوبى" أيضا، نوع الزمن في خبر الناسخ.

546 شروط عمل "كان" وأخواتها.

نوع الزمن في خبر "كان" الماضية وأخواتها إذا كان الخبر جملة مضارعية

547 حكم دخول: "قد" إذا كان جملة فعلية

- 550 إشارة إلى زيادة "الواو" في خبر الناسخ.
551 إشارة إلى زيادة "الواو" في خبر الناسخ.
551 معنى: كائنا ما كان، أو:
"من كان" وإعرابها، وقولهم: "كان مما يفعل كذا".
554 ظل - أصبح-
555 أضحى. أمسي - بات -

(729/1)

-
- الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.
رقم الصفحة الموضوع
556 صار.
557 أفعال بمعنى: "صار". إعراب قولهم: "ما جاءت حاجتك".
559 "ليس". حكم دخولها على الماضي.
حكم دخول الفعل على الفعل الذي من نوعه
561 عودة إلى زيادة الواو في خبر الناسخ.
إشارة إلى حكم المعطوف المشتق بعد خبرها.
562 زال-
نفي النفي إثبات، وكذلك نفي النهي والدعاء.
إشارة إلى المبتدأ الناسخ الذي لا يحتاج
إلى خبر.
563 شروط إعمالها وإعمال المشتقات.
متى يحذف حرف النفي قبل الناسخ؟
564 فقيء - برح-
565 انفك - دام.
"ما" المصدرية الظرفية، وغير الظرفية.
567 مجمل تقسيم الأفعال الناسخة.
568 مدخول "قد" لا يتقدم عليها.
عودة إلى المبتدأ الناسخ الذي يستغني باسمه على خبر المبتدأ.

المسألة 43

569 الترتيب هذا الباب بين الناسخ ومعمولييه. حكم أخبار النواسخ هنا من ناحية التقديم والتأخير.

570 "أن" المصدرية لا يتقدم عليها شيء

من مدخولها - لا يجوز الفصل بينهما وبين فعلها.

571 كل ماله الصدارة كالاستفهام وغيره لا يتقدم عليه شيء من مدخوله.

572 ملخص الأحوال السابقة.

573 بعض صور ممنوعة.

"ما" النافية لا يتقدم عليها شيء من مدخولها، وكذلك، "إن" النافية.

574 الفرق بين "أن" و "ما" المصدرتين من جهة العمل.

كذلك "ما" المصدرية الظرفية.

576 حكم تقدم معمول الخير وتوسطه.

لا يقع بعد العامل معمول لغيره.

المسألة 44

579 زيادة "كان" وبعض أخواتها.

580 قد يكون فعل التعجب مجردا من الزمن 581 متى يصح الحكم بزيادة الكلمة.

المسألة 45.

582 حذف "كان"، وحذف معموليها.

هل يقع ذلك في غيرها.

المسألة 46.

588 حذف النون من مضارع: "كان".

589 متى تحذف الألف والواو من "كان" ويكون؟ متى تضم كاف الماضي، مثل: كن

المسألة 47.

590 نفي الأخبار في هذا الباب.

591 زيادة باء الجر في أحد المعمولين "الخبر، أو: الاسم".

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش
باب الحروف التي تشبه "ليس" في المعنى والعمل: ما لا - لات - إن

رقم الصفحة الموضوع

المسألة 48

593 "ما".

594 شروط إعمالها.

597 حكم المعطوف على خبرها.

601 "لا" العاملة عمل "ليس".

602 الفرق بينها وبين "لا" النافية للجنس.

604 "إن" العاملة عمل "ليس" "لات".

606 قد تحمل "لات".

606 حكم العطف على خبرها.

وقوع "هسنا بعدها.

المسألة 49

607 زيادة "باء الجر" في خبر هذه الأحرف

609 كلمة في: "العطف على التوهم".

610 إشارة إلى الجز بالمجاورة.

611 عطف المشتق بعد خبر "ما" و "ليس".

باب أفعال المقاربة، وأفعال الشروع، وأفعال الرجاء.

المسألة 50

614 أفعال المقاربة، معناها. نوع الزمن فيها وفي أخبارها.

615 عملها.

وقوع المعنى خبراً عن الجثة.

618 "كاد" كغيرها في النفي.

620 أفعال الشروع، معناها، عملها.

621 أفعال الرجاء، معناها،

622 عملها.

623 حكمها.

بعض أفعال هذا الباب يستعمل تاماً وناقصاً.

627 بعض شروط في أفعال الرجاء.

ضبط "السين" في "عسى" عند الإسناد للثناء التي هي ضمير.

628 إعراب: "عساني - عساك".

عدم الفصل بأجنبي بين ما دخلت عليه "أن" التي في خبر: "عسى" وغيره.

629 الكلام على: "عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا".

استعمال: "حسري" بالتنوين.

(731/1)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

باب الحروف الناسخة: "إن وأخواتها".

رقم الصفحة الموضوع

المسألة 51

630 إشارة إلى أشياء لا يدخل عليها الناسخ.

631 أوجه الاختلاف بينها وبين "كان" وأخواتها

معاني هذه الأحرف. متى نستخدمها؟

دخول هذه الأحرف على "أن".

632 إعراب قوله تعالى: "لكننا هو الله ربى".

633 الكلام م على بعض أساليب مسموعة:

"كأنك بالفرج آت".

635 ما تختص به: "ليت".

636 شروط إعمال هذه الأحرف تصدير خبر: "لعل" "بأن" المصدرية.

معنى "لعل" و "عسى في كلام الله تعالى.

"ما" الكافية. فصل. "ما" ووصلها.

معنى قولهم: "كافة ومكفوفة".

638 متى يتقدم الخبر، ومتى يمتنع تقدمه؟

640 متى يتقدم معموله؟

641 حذف الحرف الناسخ والمعمولين.

تعدد أخبار هذه الأحرف.

نصب المعمولين عند بعض العرب.

المسألة 52

- 642 فتح همزة "إن" وكسرها الحالة الأولى: وجوب الفتح
644 نوع العامل في "أن" المفتوحة الهمزة مع معموليها.
مواضع "أن" المخففة، والمصدرية الناصبة للمضارع، والصالحة للثنتين مواضع المصدر
المؤول من "أن" ومعموليها، ومواضع المخففة.
647 الكلام على: "أحقا كذا؟"
648 قد يسد المصدر المؤول مسد المفعولين، وغيرهما.
649 الحالة الثانية: كسر همزة "إن" وجوبا.
652 مواضع أخرى للكسر.
653 الحالة الثالثة: جواز الفتح والكسر.
إعراب "إذا" الفجائية.
654 جواب القسم قد يكون شبه جملة.
معنى فاء الجزء - مواضعها.
جملة جواب القسم قد تغني عن الخبر.
657 مواضع أخرى لجواز الأمرين.
معنى: "لا جرم" وإعرابها.
المسألة 53

- 659 لام الابتداء، سبب التسمية، فائدتها، مواضعها،
اللام المرحلقة. أنواع من اللام.
661 نوع من الفرق بين لام الابتداء ولام القسم
662 حكم الجمع بين اللام، والسين، وسوف".

(732/1)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة الموضوع

المسألة 54

- 665 حكم المعطوف بعد خبر "إن" وحكمه إذا توسط بين معموليها
666 مناقشة رأي الاقدمين في ذلك.

المسألة 55

673 تخفيف "النون" في هذه الأحرف الناسخة.

تخفيف "إن".

676 بعض أمثال مسموعة في "إن" المخففة من الثقيلة.

إعراب بعض آيات قرآنية تشتمل على المخففة، كقوله تعالى: {وإن كلا لما ليوفيهم

ربك

أعمالهم}

678 تخفيف "أن" مفتوحة الهمزة عودة إلى تعيين نوع "أن".

680 متى تظهر نون "أن" كتابة....

683 تخفيف: "كأن".

684 تخفيف: لكن، ولعل.

باب: "لا" النافية للجنس

المسألة 56

685 معناها، معنى التي لنفي الوحدة.

اتفاق معناهما في غير المفرد. صدارتها.

686 عمل النافية للجنس، وتسمى: "لا" التي للتبرئة - شروطه

689 العامل قد يتخطى الكلمة، ولا يعمل فيها مع أنها أصلية.

عودة إلى "الواو" الداخلة في خبر الناسخ.

690 الحرف: "لا" - يتصدر جملة، لأن الذي في حيز النفي لا يتقدم على النافي.

691 حكم اسمها إذا لم تتكرر.

تعريف الشبيه بالمضاف.

692 عودة إلى الكلام على: "لا أباله".

693 أمثلة سماعية أخرى، منها: لا غلامي لك.

695 حكم أمثلة مسموعة ليست نكرة.

يصح بناء "اسم لا" على الضمة العارضة.

المسألة 57.

697 اسم "لا" المتكررة مع العطف 701 حكم المعطوف على اسم "لا" بغير تكرارها.

المسألة 58

703 حكم نعت اسم "لا".

704 قد تكون "الفاء" زائدة لتحسين اللفظ

705 حكم بقية التوابع بعد اسم "لا".

(733/1)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

رقم الصفحة الموضوع

المسألة 59

706 بعض أحكام أخرى.

دخول همزة الاستفهام على: "لا".

707 حكم "ألا" التي للتمني في مثل "ألا ماء ماء باردا".

النعى الموطيء، أو: النعت بالجامد أحياناً.

708 "ألا" التي للاستفتاح والتنبيه.

حذف خبر "لا".

709 حذف اسمها إشارة إلى: "ولا سيما"

710 عودة إلى الكلام على: "لا جرم" متى تتكرر: "لا".

حكم "لا" عند وقوع "إلا" بعدها.

(734/1)

المجلد الثاني

ظن وأخواتها

المسألة 60: ظن وأخواتها

...

ظن وأخواتها:

المسألة 60: ظن وأخواتها 1

أمثلة:

الكلام عنوان على صاحبه ... علمت الكلام عنواناً على صاحبه

المجاملة حارسة للصدقة ... ظننت المجاملة حارسة للصدقة

الوفاء دليل على النبيل ... اعتقدت الوفاء دليلاً على النبيل

الماء الجامد ثلج ... صبر البرد الماء ثلجاً

الجلد أسود ... ردت 2 الثمن المجلد أسود

الخشب مشتعل ... تركت النار الخشب رماداً

من النواسخ ما يدخل - في الغالب 3- على المبتدأ والخبر فينصبهما معاً، ويُغير اسمهما؛ إذا يصير اسم كل منهما: "مفعولاً به" 4 للناسخ. "مثل: علم، ظن - أعتقد - صبر ... ، وغيرها من الكلمات التي تحتها خط في الأمثلة المعروضة". وهذا هو: "القسم الثالث" من النواسخ، ويشتهر باسم:

1 هما من النواسخ. ويلاحظ ما لا يصلح أن يدخل عليه الناسخ، "وقد سبق بيانه وباين معنى الناسخ، وعمله، وأقسامه، وما يتصل بهذا - في ج 1 ص 543 م 42 - باب: "كان وأخواتها". وتأتي له إشارة في ص 21".

2 صيرت.

3 كان دخول هذا النوع من النواسخ على المبتدأ والخبر أمراً غالباً؛ لأن منه ما قد يدخل عليهما، وعلى غيرهما، كالفعل: "حسب"، ومنه ما لا يدخل إلا على غيرهما؛ كأفعال التحويل الآتية - في ص 8- وللنجاة تعليل يسوغ الدخول على غيرهما، سيجيء في "أ" من ص 11.

4- وبالرغم من اعتبارهما مفعولين، هما "عمدتان"، لا "فضلتان" كبقية المفعولات، "كما سيجيء في رقم 1 هامش ص 179"، لأن أصلهما المبتدأ والخبر؛ فيكون الثاني في المعنى هو الأول، ولو تأويلًا، والأول هو الثاني في المعنى أيضًا؛ كالشأن في المبتدأ والخبر دائماً وقد يدخل هذا الناسخ على غيرهما، كما سنعرف في "أ" من ص 11- والمفعول الثاني هنا هو الذي تتم به الفائدة الأساسية؛ لأنه الخبر في الأصل، فهو أهم. لاحظ ما يأتي في "ج" من ص 12، لأهميته.

(3/2)

"ظن وأخواتها" وليس به حروف؛ فكله أفعال، أو أسماء تعمل عملها. وتنحصر هذه الأسماء في مصادر تلك الأفعال، وفي بعض المشتقات العاملة عملها. فالفعل الماضي المتصرف 1 هنا، لا ينفرد وحده بالعمل السالف؛ وإنما يشابهه فيه ما قد يكون له من

مضارع، وأمر، ومصدر، واسم فاعل، واسم مفعول، دون بقية المشتقات 2 الأخرى. أما غير المتصرف فعمله مقصور على صبغته الخاصة به، إذا ليس لها فروع، ولا صيغ أخرى تتصل بها.

وقد ارتضى بعض النحاة تقسيم الأفعال العاملة هنا قسمين؛ مراعيًا الأغلب في استعمالها 3؛ هما: "أفعال قلوب" 4 و "أفعال تحويل" 5. ولا بد لكل

1 الفعل الماضي المتصرف إما إن يكون تصرفه كاملاً إما أن يكون تصرفه كاملاً؛ فيكون له المضارع، والأمر، والمصدر، واسم الفاعل ... وبقية المشتقات المعروفة، كالفعل: "سمع" إما أن يكون تصرفه ناقصاً؛ فيكون له بعض تلك المشتقات فقط؛ كالفعل: "كاد"؛ من أفعال المقاربة، وكالفعل: "يدع". أما غير التصرف مطلقاً فهو الجامد الذي يلزم صيغة واحدة لا يفارقها؛ كالفعل: "تعلم" بمعنى: "اعلم"، والفعل: "هب"، بمعنى: ظن وهما من أفعال هذا الباب القلبية، وكالفعل "عسى" و "ليس" وهما من أخوات "كان" والأنواع المشتقات إشارة عابرة في رقم 2 التالي.

2 رددنا في مناسبات مختلفة، أسماء المشتقات الاصطلاحية من المصدر؛ وهي: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، أفعال التفضيل، المصدر الميمين اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة. "ويدخل في عداد المشتقات أكثر الأفعال بأنواعها الثلاثة". وهذه المشتقات قسمان:

قسم يعمل عمل فله بشروط؛ فيرفع الفاعل مثله، أو نائب الفاعل، وقد ينصب المفعول به، كفعله أحياناً، وهو: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، أفعال التفضيل، المصدر الميمي. ويدخل في هذا القسم العامل: المصدر الأصلي أيضاً "بالرغم من جموده، في الرأي الشائع".

وقسم لا يعمل شيئاً من عمل الفهل؛ ويسمى: "المهمل" وهو: اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة. ولا دخل للقسم المهمل في أحكام هذا الباب. بل إن بعض المشتقات العاملة لا يدخل في أحكامه؛ فالصفة المشبهة الأصلية خارجة من أحكامه؛ لأنها تحي من الفعل اللازم وحده؛ فلا تنصب مفعولاً به. أما غير الأصلية فقد تنصب بالشروط والطريقة المذكورة في بابها "ج3 ص282 م104" وأفعال التفضيل خارج؛ لأنه لا ينصب مفعولاً به. والفعل الماضي الذي للتعجب خارج؛ لأنه ينصب مفعولاً واحداً فالثلاثة لا تصلح لأحكام هذا الباب - كما سيحي في ص26 م61-.

3 راجع "ج" من ص12 حيث تقسيم آخر، وبيان عن سبب التقسيمين.

4 سميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب، متصلة به، وهي المعاني النفسية التي تعرف

اليوم: بالأمور النفسية؛ ويسمىها القدماء: الأمور القليلة، لاعتقادهم أن مركزها القلب.
ومنها: الفرح - الحزن - الفهم - الذكاء - اليقين - الإنكار....
5 تدل على انتقال الشيء في حالة إلى حالة أخرى تخالفها. وتسمى أيضاً: "أفعال
التصيير"؛ لأن كل فعل منها بمعنى: "صبر"، أي: حول الشيء من حالته القائمة إلى
أخرى تغيروا.

(4/2)

فعل من القسمين من فاعل 1، ولا يغني عنه وجود المفعولين أو أحدهما:
أ- فأما أفعال القلوب 2 فمنها ما قد يكون معناه العلم. "أي: الدلالة على اليقين 3
والقطع"، ومنها ما قد يكون معناه الرجحان 4 والنوعان صالحان للدخول - مباشرة -
على المبتدأ الصريح، وعلى المصدر المؤول من "أن مع معموليها"، أو: "أن والفعل مع
مرفوعة" 5.

ويشتهر من الأفعال الأول 6 سبعة:

- 1- علم 7؛ مثل: علمت البر سبيل الحبة، وعملت الحبة سبيل القوة.
- 2- رأى 8؛ مثل: رأيت الأمل داعي العمل، ورأيت اليأس رائد الإخفاق، وقول
الشاعر:

1 بخلاف "كان" وأخواتها من أفعال الناسخة؛ فإنها لا ترفع الفاعل - وهذا أحد وجوه
الاختلاف بين النوعين.

2 أفعال القلوب ثلاثة أنواع: نوع لازم "لا ينصب المفعول به" مثل: فكر - تفكر -
حزن - جبن ... ونوع ينصب مفعولاً به واحداً؛ مثل: أخب - كره ... ونوع ينصب
مفعولين؛ كأفعال هذا الباب المذكورة هنا، بشرط أن تؤدي معنى معيناً؛ كما سنعرف.
3 هو: الاعتقاد الجازم الذي لا يعارضه دليل آخر يسلم به المتكلم. وقد يكون هذا
الاعتقاد صحيحاً في الواقع أو غير صحيح.

4 الشك: ما ينشأ في النفس من تعارض دليلين في أمر واحد؛ بحيث تساوى قوتهما في
التعارض والاستدلال؛ فلا يستطيع المرء ترجيح أحدهما على الآخر؛ لعدم وجود مرجح.
أما الجرحان أو الظن، فهو ما ينشأ من تغلب أحد الدليلين المتعارضين في أمر، بحيث
يصير أقرب إلى اليقين. فالأمر الراجح محتمل للشك واليقين، لكنه أقرب إلى اليقين إلى

الشك، وفي هذه الحالة يسمى المرجوح: "وهما".
5 فاعله أو نائب الفاعل. وانظر "ب" من ص11.
6 وهي الدالة على العلم، وقد يستعمل كل منها في معان أخرى عبر "اليقين" فينصب مفعولاً واحداً، أو لا ينصب. "وسنعرض لبعض هذا في "ج" ص 12".
7، 8 يستعمل الفعل: "علم" أحياناً في القسم غير الصريح؛ فيحتاج لجواب، ونكسر بعده همزة "إن". "وقد أشرنا لهذا في آخر الجزء الأول؛ وله إشارة تجيء في ص500 وسيجيء في الباب التالي: "اعلم وأرى" ص59 حكم الفعلين: "علم" و "رأى" إذا سبقتهما همزة النقل؛ "أي: همزة التعدية".
ومما يتصل بمعنى الفعل "رأى" وباستعماله ماضياً وروده في الأساليب العالية بمعنى: "أخبروني"؛ نحو: رأيتك هذا الكتاب، هل عرفت قيمته؟ ... وقد أوضحنا هذا الأسلوب ونوع الكاف وحكمها، بتفصيل واف يشمل معناه، وصياغته، وطريقة استعماله. "في باب الضمير شص 238، م19 من الجزء الأول - الطبعة الرابعة" وسيجيء له إشارة في ص16.

(5/2)

رأيت لسان المرء وافد1 عقله ... وعنوانه؛ فأنظر بماذا تعنون؟ 2
3- وجد؛ مثل: وجدت ضعاف الأمم تهباً لأقوياتها، ووجدت العلم أعظم أسباب القوة3.
4- دري؛ مثل: دريت المجد قريباً من الدائب في طلبه، ودريت لذة إدراكه ماحية تعب السعي إليه.
5- ألفي4، مثل: ألفيت الشدائد صاقلة للنفوس، وألفيت إحتمالها سهلاً على كبار العزائم.
6- جعل؛ مثل: جعلت5 الإله واحداً، لا شك فيه.
7- تعلم6، مثل: "اعلم": مثل: تعلم وطنك شركة بين أبنائه، وتعلم نجاح الشركة رهناً بالإخلاص والعمل.

1 رسول عقله ودليله، وبعد هذا البيت:
ويعجبني زي الفتى وجماله ... فيسقط من عيني ساعة يلحن

2 وكذلك قول الآخر:

=

- قد جعلنا الوداد حتمًا علينا ... ورأينا الوفاء بالعهد فرضًا
- 3 ومثل قوله تعالى: {أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى} ، {وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى} ...
- 4 لا يستعمل هذا الفعل هنا إلا مزيدًا بالهمزة.
- 5 أي: اعتقدت. ومن هذا- في بعض الآراء- قوله تعالى: {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً} أي: اعتقدوا - انظر رقم 4 ي هامش ص8:
- ولهذا الفعل معان أخرى سيجي بعضها "وقد أشرنا لها في رقم 3 من هامش ص9".
- 6 الفعل: "تعلم" بمعنى: "اعلم"، فعل أمر جامد - عند فريق من النحاة - لا يجي من صيغته الأصلية غير الأمر، مع كثرة دخوله على مصدر مؤول، أداته: "أن" المشددة أو المخففة الناسختين، أو "أن" الداخلة على الفعل؛ ومتصرف عند فريق آخر يجري على أحكام الفعل المتصرف. وقد شاع الرأي الأول - ويسد فيه المصدر مسد المفعولين - فيحسن أتباعه؛ توحيدًا للتفاهم "وسيجي إيضاح هام لمعناه في رقم 1 من هامش ص19".

(6/2)

ويشتهر من الأفعال الثانية 1 ثمانية، هي:

- 1- ظن؛ مثل: ظن الطيار النهر قناة، وطن البيوت الكبيرة أكواخًا.
 - 2- خال؛ مثل: خال المسافر الطائرة أنفع له، وهو يحال الركوب فيها متعة.
 - 3- حسب؛ مثل: أحسب السهر الطويل إرهاقًا، وأحسب الإرهاق سبيل المرض، وقول الشاعر:
- لا تحسبن الموت موت المبلي ... وإنما الموت سؤال الرجال 3
- 4- زعم؛ مثل: زعمت الملاينة مرغوبة في مواطن، وزعمت التشدد مرغوبًا في أخرى.

-
- 1 وهي الدالة على الرجحان. وقد يستعمل كل منها في معان أخرى؛ فينصب مفعولًا واحدًا، أو لا ينصبه. "كما سيجي قريبًا في ج من ص12 وما بعدها".
 - 2 ومضارعها المسموع كثيرًا للمتكلم هو: إخال - بكسر الهمزة غالبًا. وهذا السماعي الغالب مخالف للقياس، = وفتح الهمزة لغة قليلة مسموعة أيضًا. والمستحسن الاقتصاد

على الكثير الغالب - كما سبق في ج1 م4 عند الكلام على: "أحرف المضارعة" ص47.

فإن كان الفعل "خال" بمعنى: تكبر" أو طلع التي بمعنى: عرج ... فهو لازم.
3 بعد هذا البيت:

كلاهما موت. ولكن ذا ... أفضع من ذاك، لذل السؤال
4 كثر الكلام في معنى: "زعم". وصفوة ما يقال: إنها قد تكون بمعنى اليقين أحياناً عند
المخاطب؛ كقول أبي طالب يخاطب الرسول:

ودعوتني وزعمت أنك ناصح ... ولقد صدقت، وكنت ثم أمينا
وقد تكون بمعنى الاعتقاد من غير دليل؛ كقوله تعالى: {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ
يُبْعَثُوا} ... إلخ. وقد تدل على الرجحان. وقد تستعمل للدلالة على الشك، وهو
الغالب في استعمالها. وقد تستعمل في القول الكاذب؛ فإذا قلت: "زعم فلان كذا"
فكأنك قلت: كذب، وردد كلاماً غير صحيح. والقرينة هي التي تحدد المعنى المناسب
لمقام من بين المعاني السالفة. وقد تكون بمعنى: "كفل" أو بمعنى رأس "أي: ساد وشرف"
أو بمعنى: سمن أو هزل: فيتغير حكمها في التعدي واللزوم - تبعاً للغير المعنى - على
الوجه المبين في رقم 5 من هامش ص20.

وزعم - كغيرها من الأفعال القلبية الناصبة للمفعولين. قد تنصب المفعولين مباشرة، وقد
تدخل على "أن" مع الفعل ومرفوعه، أو "أن" مع معموليها؛ فيكون المصدر المؤول في
الحالتين ساداً مسد المفعولين، ومغنياً عنهما، وهذا هو الأغلب في "زعم" كما سيحى في
رقم 4 من هامش ص11 - وإليه تميل أكثر الأساليب الأدبية؛ كقوله تعالى: {زَعَمَ
الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا} ... وقول الشاعر:
وقد زعمت أني تغيرت بعدها ... ومن ذا الذي - يا عز - لا يتغير؟

(7/2)

(5) عَدَّ؛ مثل: عددت الصديق أخاً. وقول الشاعر:
فلا تَعُدُّ المؤلى (1) شريكك في الغنى ... ولكننا المؤلى شريكك في العُدم (2)
(6) حَجَا (3) ؛ مثل: حَجَا السائحُ المُنْذنة بُرْجَ مراقبة.
وقول الشاعر:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخاً ثقةً ... حتى أَلَمْتُ بنا يوماً مِلْمَاتُ

(7) جَعَلَ؛ مثل: جعل الصيد السمكة الكبيرة حوتاً.
وقوله تعالى في المشركين: {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِناثًا} ... (4)
[الزخرف: 19]

(8) هَبْ؛ "هَبْ مَالِك سلاحاً في يدك؛ فلا تعتمد عليه وحده (5) ...
وهذا الفعل دون بقية أفعال الرجحان السالفة -جامد، ملازم صيغة الأمر (6)

(ب) وأما أفعال التحويل (أو: التَّصْيِير) فأشهرها سبعة، ولا تدخل على مصدر مؤول
من "أَنَّ" مع معموليها، أو: من "أَنَّ" الفعل مع مرفوعه (7) - وهي:
(1) صَيَّرَ؛ مثل: صَيَّرَ (8) الصائغ الذهب سبيكةً، وصَيَّرَ السبيكة سواراً.

-
- (1) الناصر، أو الصديق.
(2) الفقر الشديد.
(3) لهذا الفعل معان أخرى يتغير بسببها حكمه، طبقاً للبيان الذي في رقم 5 من هامش ص 20.
(4) وقيل: إن "جعل" هنا بمعنى: اعتقد - كما في رقم 5 من هامش ص 6.
(5) لهذا الفعل الجامد معنى واستعمال يخالف فيهما المتصرف الذي على صورته الآتية في ص 20.
(6) هو فعل أمر، بمعنى: "ظَنَّ" وهو بهذا المعنى فعل جامد، لا يكون منه غير الأمر، ودخوله محل نصب، سد مسد المفعولين. وهذا استعمال نادر في الأساليب الرفيعة، بالرغم من إجازته (انظر الخضري والتصريح. ثم رقم 4 من هامش ص 11 الآتية).
(7) كما سيجيء في آخر. "ب" من ص 11.
(8) "صَيَّرَ"، و"أصار"، فعلاً، أصلهما قبل التعدية بالتضعيف والهمزة: "صار" الذي هو من أخوات "كان، نحو: صار الخشب باباً. وبعد تعديهما ابتعدا عن عمل "كان"، وانتقلا منه إلى نصب المفعولين؛ نحو: صَيَّرَ الجوهر الدرّ فصوصاً، وأصار الفصوص عقداً.
أما "صَيَّرَ" بمعنى: "نقل" فينصب مفعولاً واحداً، نحو: صيرت السائح إلى دار الآثار، أي. نقلته.

(2) جَعَلَ؛ مثل: جعل الغازُ القطنَ خيوطاً، وجعل الحائكُ الخيوطَ نسيجاً (1) ...
وقول الشاعر:

اجعلْ شعارك رحمةً ومودةً ... إن القلوب مع المودة تُكسبُ

(3) اتَّخَذَ؛ مثل: اتخذ المهندس الحديدَ والخشبَ باخرةً، واتخذ المسافرون الباخرةَ
فُنْدُقاً.

(4) تَخَيَّرَ؛ مثل: تَخَيَّرَتِ الحرارةُ الثلجَ ماءً، وَتَخَيَّرَتِ الماءُ بخاراً.

(5) تَرَكَ؛ مثل: ترك الموجُ الصخورَ حصىً، وتركت الشمسُ الحصَى رمالاً.

(6) رَدَّ؛ مثل: ردَّ الأملُ الوجوهَ الشاحبةَ مُشرقةً، وردَّ النفوسَ اليائسةَ مستبشرةً.

(7) وَهَبَ؛ مثل: وهبتَ الحبَّ دقيقا، ووهبتَ الدقيقَ عجينا (2) .

وفيما يلي بيان موجزٌ للأفعال السابقة (3) ، وأنواعها المختلفة:

(1) ومثل قوله تعالى:

{وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا} [الفرقان:

62] خِلْفَةً: يجيء كل منهما بعد الآخر.

(2) وهبَ، بمعنى: "صير" - فعل ماض جامد، ولا يستعمل في معنى التحويل إلا بصيغة
الماضي. ومنه قولهم: "وهبني الله فداء الحق"، أي: صيرني.

(3) إلى ما سبق يشير ابن مالك باختصار، قائلاً:

انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَاءً ... أَعْنِي: رَأَى - خَالَ - عَلِمْتُ - وَجَدَا

ظَنَّ - حَسِبْتُ - وَزَعَمْتُ - مَعَ عَدَّ ... حَجَا - دَرَى - وَجَعَلَ: اللَّذْكَاعْتَقَدُ

وَهَبَ - تَعَلَّمَ - وَالَّتِي كَصَيَّرَا ... أَيْضاً - بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا =

(9/2)

ظن وأخواتها

أ- أفعال قلبية

- أفعال يقين، وأشهرها سبعة:

(1) عَلِمَ 1 (2) رَأَى (3) وَجَدَ (4) دَرَى (5) أَلْفَى (6) جَعَلَ (7) تَعَلَّمَ، بمعنى: اعلم

- أفعال رجحان، وأشهرها ثمانية: (1) ظَنَّ (2) خال (3) حسب (4) زعم (5) عدَّ (6) حَجَا (7) جعل (8) هبَّ

ب- أفعال تحويل

أشهرها سبعة: (1) صَيَّرَ (2) جَعَلَ (3) اتَّخَذَ (4) تَخَذَ (5) تَرَكَ (6) رَدَّ (7) وهَبَ

=أي: انصب بفعل القلب جملة ذات ابتداء -وهي الجمل الاسمية الخالصة- وسرد في الأبياد كثيراً من أفعال القلوب التي شرحناها؛ منها ما يدل على اليقين، ومنها ما يدل على الرجحان. وقبل سردها صرح بكلمة: "أعني" ليدل على أن المقصود أفعال معينة، دون غيرها؛ فليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين -كما أوضحنا في رقم 2 من هامش ص5- وطالب أن تنصب هذه الأفعال جزأي ابتداء (وهما: المبتدأ والخبر) كما أشار إلى أن "جعل" إذا كان من أفعال القلوب -أي: بمعنى الفعل: "اعتقد" فإنه ينصب مفعولين مثله. وهو يختلف في المعنى والعمل عن "جعل" الذي سبق الكلام عليه في باب: "أفعال المقاربة والشروع" من الجزء الأول، كما يختلف في معناه عن "جعل" الذي هو من أفعال الرجحان، والذي من أفعال التحويل والتصيير؛ كما عرفنا في الشرح. والفعل: "اعتقد" معدود من أفعال كثيرة قد تنصب مفعولين ولم تذكر في هذا الباب. منها: تيقن - تمنى - توهم - تبين - شعر - أصاب ... إلى غير هذا مما سرده صاحب المجمع في هذا الباب (ج1 ص151) ونقل بعضه الصبان هنا.

أما أفعال التحويل والتصيير فلم يذكرها ابن مالك، واكتفى بأن يشير إليها بقوله: وَالَّتِي كَصَيَّرَا ... أَيْضاً بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ

أي: انصب -أيضاً- مبتدأ وخبراً بالنواسخ التي مثل "صير" في إفادة التحويل. وقضت ضرورة الشعر على الناظم بزيادة الألف في آخر الفعلين: "وجد"، "صير"، وتخفيف الدال في الفعل: عدَّ. أما كلمة: "اللد" في أبياته فهي لغة صحيحة في "الذي".

1 انظر ما له صلة بهذا الفعل في رقم 7، 8 من هامش ص5.

زيادة وتفصيل:

(1) ليس من اللازم - كما أشرنا (1) - أن يكون المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر حقيقة، بل يكفي أن يكون أصلهما كذلك ولو بشيء من التأويل المقبول، كالشأن في أفعال التحويل، وكالشأن في: "حسب"؛ مثل: صيرُ الفضة خاتماً؛ إذ لا يصح المعنى بقولنا: الفضة خاتم؛ لأن الخبر هنا لس هو المبتدأ في المعنى الحقيقي؛ فليست الفضة هي الخاتم، وليس الخاتم هو الفضة؛ إلا على تقدير هذه الفضة ستؤول (2) إلى خاتم. ومثل: حسبت المربخ الزهرة؛ إذ لا يقال على سبيل الحقيقة المحضة: المربخ الزهرة؛ لفساد المعنى كذلك؛ فليس أحدهما هو الآخر، إلا على ضرب من التشبيه. أو نحو من التأويل السائع، المناسب للتعبير. فالأول (أي: التشبيه) قد جعل المفعول الثاني بمنزلة ما أصله الخبر. وإن لم يكن خبراً حقيقياً في أصله.

هذا كلامهم. والواقع أنه لا داعي لهذا التمثل، والتماس التأويل؛ إذ يكفي أن يكون فصحاء العرب قد أدخلوا النواسخ على ما أصله المبتدأ والخبر حقيقة، وعلى ما ليس أصله الحقيقي المبتدأ والخبر، مما يستقيم معه المعنى المراد بغير غموض.

(ب) ليس من اللازم أن تدخل أفعال هذا الباب القلبية على المبتدأ والخبر لتنصب كلاً منهما مباشرة (3) فقد تدخل على "أن" مع معموليها، أو: على "أن" مع الفعل؛ فيكون المصدر ساداً مسد المفعولين (4) ، مغنياً عنهما.

(1) في رقم 4 من هامش ص 3.

(2) أي: ستتحول وينتهي أمرها في المستقبل إليه.

(3) أي: نصباً صريحاً لا تأويل فيه، ولا سبك، ولا تقدير.

(4) وسنعود للكلام على هذا المصدر عند بحث الحكم الثالث من الأحكام التي تختص بها الأفعال القلبية (في ص 43) ،

والأغلب في "زعم" وفي "تعلم" بمعنى: "اعلم" دخولهما على "أن" مع معموليها، أو على "أن"، والفعل مع مرفوعه - كما في رقم 6 من هامش ص 6 وفي 4 من هامش ص 7- والأغلب في "هب" الأمر الجامد بمعنى "ظن" عدم دخوله عليهما، برغم صحة دخوله: كما سبق (في رقم 6 من هامش ص 8. أما الأمر المتصرف فله حكم في ص 20) .

والأحسن الأخذ بالرأي السهل القائل: إن المصدر المؤول في هذا الباب يسد مسد المفعولين، دون=

.....

مثل: علمت أن السباحة أسلم من الملاكمة، وأظن أن العاقل يختار الأسلم وقول الشاعر:

يرى الجبناء أن الجبن حزمٌ ... وتلك خديعة الطبع اللئيم
ومثل: ذريت أن الكبرُ بغيض إلى النفوس الكبيرة، ووجدت أن صغائر الأمور محببة إلى النفوس الصغيرة. ومثل: من زعم أن يخدع الناس فهو المخدوع ومن حسب أن يدرك غايته بالتمني فهو مخبول (1).
أما أفعال التحويل فلا تدخل على "أنّ" ومعمليها، ولا على "أن" والفعل مع فاعله (2) ...

(ج) جرى بعض النحاة على تقسيم الأفعال القلبية السابقة أربعة أقسام، بدلاً من اثنين:

فلليقين وحده خمسة: وجد - تعلم، بمعنى: اعلم - درى - ألقى - جعل.
وللرجحان وحده خمسة: جعل - حجا - عدّ - زعم - هب، بمعنى: ظنّ.
وللأمرين والغالب اليقين، اثنان: رأى - علم.
وللأمرين والغالب الرجحان، ثلاثة: ظنّ - خال - حسب.

=الرأي القائل: إنه يسد مسد المفعول الأول، وأن المفعول الثاني محذوف، وتقديره:
"ثابتاً"، أو ما يشبهه؛ ففي نحو: وجدت أن الصب أنفع في الشدائد -يقدرّون: وجدت نفع الصبر في الشدائد ثابتاً... وهذا نوع من التضييق والإطالة لا داعي له.
(1) في مثل قولهم: "غبت"، وما حسبتك أن تغيب "تكون" الكاف حرفاً محضاً لمجرد الخطاب ومتصرفاً. وليس اسماً ضميراً؛ إذ لو كان ضميراً لكان هو المفعول الأول للفعل "حسب" ومفعوله الثاني هو المصدر المؤول: (أن تغيب). ويترب على هذا أن يكون ذلك. المصدر المؤول خبراً عن "الكاف"، باعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر؛ لأن مفعولي "حسب" أصلهما -في الغالب- المبتدأ والخبر.

وإذا وقع المصدر المؤول هنا خبراً عن الكاف أدّى إلى الإخبار بالمعنى عن الجثة. وهو ممنوع عندهم في أغلب الحالات إذا كان المراد الإخبار من طريق الحقيقة، لا من طريق

المجاز. أما من طريق المجاز فصحيح - كما سبق البيان في الجزء الأول ص 241 م 19.
باب: "الضمير" عند الكلام على "كاف الخطاب" -
(2) كما سبق في: "ب" من ص 8.

(12/2)

.....

لكن التقسيم الثنائي أنسب، لأنه أدمج القسم الثالث في الأول، والرابع في الثاني؛ نظراً للغلب عليهما، وتقليلاً للأقسام (1)، واكتفاء بالإشارة إلى أن كل فعل يستعمل في معنى آخر غير ما ذكر له، مع ضرب أمثلة لذلك:

1- فمن أفعال اليقين وألفاظه ما يستعمل في الرجحان؛ فينصب مفعولين أيضاً، وقد يستعمل في بعض المعاني الأخرى، فينصب مفعولاً به واحداً، أو لا ينصب؛ فيكون لازماً. كل ذلك على حسب معناه اللغوي الذي تدل عليه المراجع اللغوية الخاصة، وليس هنا موضع استقصاء تلك المعاني؛ وإنما نسوق بعضها: فمن الأمثلة: الفعل "عَلِمَ"؛ فإنه ينصب المفعولين حين يكون بمعنى: اعتقد وتيقن - كما سبق -؛ مثل: علمت الكواكب متحركة. وقد يكتفي بمفعول به واحد في هذه الحالة؛ بأن تأتي بمصدر المفعول الثاني، وننصبه مفعولاً به، ونكتفي به، بعد أن نجعله مضافاً أيضاً، ونجعل المفعول الأول هو المضاف إليه. فنقول: علمت تحرك الكواكب، فيستغني عن المفعول الثاني وعن تقديره.

ومن الناحية من لا يقصر هذا الحكم على "عَلِمَ"؛ بل يجعله عاماً في جميع أفعال هذا الباب؛ فيحيز إضافة مصدر المفعول الثاني إلى المفعول الأول، والاكتفاء بهذا المصدر مفعولاً به واحداً (2).

وقد يكون بمعنى: "ظن" فينصب مفعولين أيضاً؛ مثل: عَلِمُ الجوَّ بارداً في الغد. فإن كان بمعنى: "عرف" نصب مفعولاً به واحداً (3)؛ مثل:

(1) راجع الخصري أول هذا الباب.

(2) وهذا الرأي فيه اختصار محمود، ولا ضرر في الأخذ به أحياناً. وتفضيل أحدهما متروك للمتكلم؛ ليختار منهما ما يناسب كلامه على حسب الدواعي البلاغية. ومن

تلك الدواعي أن الإبانة قد تقتضينا أحياناً- أن نصرح بالمفعولين منصوبين- ... فإن لم يكن في التصريح بهما زيادة إيضاح، أو إزالة لبس عند السامع، أو إتمام فائدة - فلاختصار أحسن.

(3) في بعض كتب اللغة -دون بعض- ما يدل على أن "المعرفة" مقصورة على العلم المكتسب بحاسة من الحواس؛ جاء في "المصباح المنير"، مادة "عرف" ما نصه: (عرفته عِرفة -بالكسر- وعرفاناً، علمته بحاسة من الحواس الخمس). وأيضاً يرى كثير من النحاة فرقاً بين "علم" التي بمعنى: "عرف" و"علم" التي بمعنى: "اعتقد" وأنها غير متساويين في المعنى ولا في العمل، وحجته: =

(13/2)

.....

علمت الخبر، أي عرفته (1). وإن كان بمعنى: "انشقَّ" فهو لازم لا ينصب المفعول المفعول به؛ مثل عِلِمَ البعيرُ (2)، أي: انشقت شفته العليا ... والفعل: "رأى" ينصب المفعولين إذا كان بمعنى: اعتقدَ وتيقَّن، أو:

= أن "العلم" الذي بمعنى: "المعرفة" يتعلق بنفس الشيء وذاته المادية؛ تقول: "علمت القمر"، كما تقول "عرفت القمر" كلاهما معناه منصب على ذاته المحسوسة وجرمه، (أي: حقيقته المادية) وعلى هذا تكون "علم" التي بمعنى: "عرف" مختصة عندهم بما يسميه المناطقية: "الذات" أو: "الشيء المفرد" أي: "البسيط" وكلا الفعلين بهذا المعنى يتعدى لواحد.

أما "علم" الناصبة للمفعولين فمختصة -عند تلك الكثرة- بوصف الذات بصفة ما، ولا شأن لها بالذات وحدها مباشرة، مثل: علمت القمر متنقلاً. أي: علمت اتصاف ذات القمر بالتنقل، وليس المراد علمت ذات القمر وجرمه. فالفعل "علم" بهذا المعنى مختص بما يسميه المناطقية: "الكليات".

على أساس ما سبق كله يكون القائل: "عرفت قدوم الضيف" مريداً عرفت القدوم ذاته، دون زيادة أخرى عليه، فهو لا يريد وصف الضيف بالقدوم بخلاف من يقول: علمت من الرسالة الضيف قادمًا، فإنه يريد اتصاف الضيف بالقدوم، ولا يريد أنه علم

حقيقته القدوم المنسوب إلى الضيف، بشرط أن يكون الفعل "علم" في هذا المثال ناصباً مفعولين.

وقال الرضى: لا فرق بين الفعلين في المعنى، وإنما الفرق في العمل؛ فالفعل: علم "بمعنى: عرف" ينصب مفعولاً واحداً، والآخر ينصب مفعولين، بالرغم من تساويهما معنى؛ لأن العرب هي التي فرقت بينهما في العمل دون المعنى، فلا اعتراض عليها. غير أن كلامه هذا -مع قبوله والارتياح له- مناقض لما قرره في هذا الشأن في باب: "كان" -كما نصوا على ذلك- والحق أن الخلاف بين الآراء السابقة يسير، يكاد يكون شكلياً، ذلك أن بين الفعلين (المتعدي لواحد والمتعدي لاثنين) فرقاً في المعنى الحقيقي لا المجازي، وأنه لا مانع من استعمال أحدهما مكان الآخر مجازاً لسبب بلاغي.

(1) وإلى هذا يشير ابن مالك في بيت متأخر، نصه:

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تَهْمَةٍ ... تَعْدِيَّةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ

("لعلم عرفان"؛ أي للعلم المنسوب للعرفان، ولمعنى العرفان.. "ظن تهمة"؛ أي: الظن المنسوب معناه للتهمة ...) يريد: أن "علم" بمعنى - والمصدر: العلم؛ بمعنى: العرفان - يتعدي لمفعول واحد. ومثله: الفعل: "ظن" بمعنى: اتهم - والمصدر: الظن؛ بمعنى: الاتهام - ومثال الأول: اقترب الشبح فعلمت صاحبه؛ أي عرفته. ومثال الثاني: اختفى القلم، فظننت اللص، أي: اتهمته.

(2) فهو أعلم. والناقاة علماء. (والفعل من باي: فرح وضرب، وهو لازم في الحالتين).

(14/2)

.....

بمعنى: "ظن". وقد اجتمع المعنيان في قوله تعالى عن منكري البعث ويوم القيامة: {إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا (6) وَنَرَاهُ قَرِيبًا} (1) [المعارج: 6، 7] فالفعل الأول بمعنى: "الظن" والثاني بمعنى: اليقين (2). وكلاهما نصب مفعولين. وكذلك إن كان معناه مأخوذاً من: "الحلم" (أي: دالاً على الرؤيا المنامية)، نحو: كنت نائماً؛ فرأيت الصديق مسرعاً إلى القطار (3).

فإن كان معناه الفهم وإبداء الرأي في أمر عقلي فقد ينصب مفعولاً به واحداً، أو مفعولين، على حسب مقتضيات المعنى؛ مثل: يختلف الأطباء في أمر القهوة؛ فواحد

يرأها ضارَّةً، وآخر يراها مفيدةً إذا خلت من الإفراط. أو: واحد يرى ضررها، وآخر يرى إفادتها.

فإذا نظرت رأيت قوماً سادة ... وشجاعة، ومهابة، وكمالاً
وقول الآخر:

إنَّ العرابين تلقاها محسَّدة ... ولن ترى للناس حسَّاداً

(1) المراد بالبعد هنا: عدم حصول الشيء، ونفى وقوعه. وبالقرب: حصوله ووقوعه.

وعلى هذا جرت السنة العرب وأساليبهم الفصيحة.

(2) كاليقين في الفعل "رأى" من قول الشاعر:

وإذا الكريم رأى الخمول نزيله ... في موطن فالحزم أن يترخلاً

(3) وفي هذا يقول ابن مالك:

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا ائِمَّ مَا لِعِلْمَا ... طَالِبٌ مَّفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ ائْتَمَى

(ايم: انسب. ائتمى. ائتمى: انتسب. والتقدير: ائتم للفعل: "رأى" الذي مصدر "الرؤيا"

أي: انسب للفعل: "رأى" الذي مصدره: "الرؤيا" هي المصدر الغالب لرأى الحلمية)

أي: انسب للفعل: "رأى" الذي مصدره: "الرؤيا" المنامية - ما انتسب وثبت من قبل

للفعل: ص 43 أن "رأى" الحلمية لا يدخلها تعليق ولا إلغاء، بخلاف: "علم".

(15/2)

.....

وكذلك أن كان معناه أصاب: الرئة؛ مثل انطلق السهم فرأى الغزال؛ أي: أصاب رئته.

وقد أشرنا قريباً (1) إلى أن الأساليب العالية يتردد فيها الماضي: "رأى" - دون

المضارع، والأمر، والمشتقات الأخرى - مسبقاً بأداة استفهام. ومعناه: "أخبرني"؛ نحو:

أرأيتك هذا القمر، أمسكون هو؟ وينصب مفعولاً به، أو مفعولين، على حسب المراد

من الأسلوب، وأوضحنا الأمر بإسهاب فيما سبق (2) كذلك يتردد في تلك الأساليب

وقوع المضارع: "أرى" مبنياً للمجهول - غالباً - على حسب السماع، وناصباً للمفعولين

(3)؛ لأن معناه: "أظن"

(1) في رقم 8 من هامش ص 5.

(2) هذا الأسلوب يتطلب بياناً شافياً، جلياً، يتعرض لنواحيه المختلفة، كصياغته،

وتركيبه، وإعرابه، ومعناه ... وقد وفينا حقه في موضعه من الجزء الأول، ص 238

م 19. -من الطبعة الرابعة- عند الكلام على الضمير وأنواعه ...

(3) إذا كان المضارع "أرى" بمعنى: "أظن"، ويعمل عمله -فكيف ينصب مفعولين مع

رفعه نائب فاعل، هو في الأصل مفعول به أيضاً؟ أليس معنى هذا أنه كان قبل بنائه

للمجهول ينصب من المفاعيل ثلاثة، مع أن الفعل: "أظن" ينصب اثنين فقط؟

يجيب النحاة بإجابتين؛ كل واحدة منهما وافية في تقديرهم. وفي الأولى من التعارض

والتكلف ما سنعرفه.

الأولى: أن هذا المضارع: "أرى" المبني للمجهول -غالباً، طبقاً للسمع- قد يكون

ماضيه هو "أرى" مفتوح الهمزة، الناصب لثلاثة من المفاعيل، والذي معناه: "أعلم"

المدال على اليقين -وسيجيء الكلام عليه في الباب التالي ص 58-؛ مثل: أرى العالم

الناس السفر للكواكب سهلاً؛ أي: أعلمهم السفر سهلاً ... ومقتضى هذا أن يكون

مضارعه ناصباً لثلاثة أيضاً، وليس ناصباً اثنين فقط.

لكن السبب في نصبه اثنين أنه ترك معنى ماضيه، وانتقل إلى معنى آخر جديد؛ إذ صار

بمعنى: الفعل المضارع: "أظن" لا بمعنى الفعل المضارع: "أعلم ويعلم" وغيرهما مما فعله

الماضي: "أعلم" المدال على اليقين. فلما ترك معناه الأصلي إلى معنى فعل آخر، كان

من الضروري أن يترك عمله الأصلي ليعمل العمل المناسب للمعنى الجديد، فينصب

مفعولين لا ثلاثة، وعلى هذا يتعين أن يكون ضمير المتكلم في المضارع المبني للمجهول

فاعلاً، ولا يصح أن يكون نائب فاعل؛ لأن اعتباره نائب فاعل يؤدي إلى اعتباره

مفعولاً به في الأصل قبل أن ينوب عن الفاعل؛ فينتهي الأمر إلى أن ذلك المضارع قد

نصب من المفاعيل ثلاثة. وهذا مرفوض عندهم حتماً. فالسبب في تعدية المضارع المبني

للمجهول -سماعاً- إلى مفعولين مع أن ماضيه:

الدال على الرجحان؛ نحو: كنت أرى الرحلة مُتعبة، فإذا هي سارة.
ولا يكون معناه في الفصحح الوارد: "أَعْلَمُ"؛ الدال على اليقين، بالرغم

"أرى" الدال على العلم واليقين، ينصب ثلاثة، هو استعماله بمعنى الفعل: "أظن" المتعدي لاثنتين، من باب الاستعمال في اللازم؛ لأن معنى: "أرى العالم الناس السفر سهلاً" هو: "جعل العالم الناس طائين السفر سهلاً" وصحة هذا المعنى تستلزم صحة قولنا: ظن الناس السفر للكواكب سهلاً.

أما إن كان الفعل "أرى" مفتوح الهمزة (أي: غير مبني للمجهول، وهذا جائز) ومعناه: "أظن" فينصب مفعولين بغير حاجة لتأويل واضح التكلف والالتواء، كالذي سبق.
الثانية: أن الفعل: "أرى" المضارع المبني للمجهول سماعاً، ينصب ثلاثة من المفاعيل برغم أنه بمعنى أنه بمعنى: الظن، وأن ماضيه بمعنى: "أُظُنْتُ" وأول المفاعيل الثلاثة هو الذي صار نائب فاعل، ويليه المفعولان المنصوبان. ويقولون: إن الفعل "أرى" المبني للمجهول هو المضارع للفعل الماضي: "أريت" المبني للمجهول أيضاً، بمعنى: "أُظُنْتُ" كما سبق، وإن العرب لم تنطق بالماضي "أريت" إلا مبنياً للمجهول، ولم يعرف عنهم بناءه للفاعل، كما لم يعرف عنهم أنهم قالوا: "أُظُنْتُ" ببناء الماضي "أُظُنْتُ" للمجهول مع أنه بمعنى الماضي "أريت". وفي هذه الإجابة بعض اليسر ومسيرة القواعد العامة، وإن كانت - كالأولى - لا تخلو من تكلف، والتواء.

وخير منها أن نقول: (إذا كان المضارع "أرى" المبني للمجهول بمعنى: "أظن" فإنه يرفع نائب فاعل، وينصب بعده مفعولين فقط) وبهذا نستريح من الإطالة والإعانات والتأويل، ولن يترتب على هذا الرأي ضرر لفظي أو معني.

وقد اتفق النجاة على أن نائب فاعله لابد أن يكون ضميراً للمتكلم الواحد أو الأكثر، نحو: شاع الحديث عن الحياة في الكواكب، وأرى المريخ مأهولاً. أو نُسري المريخ مأهولاً. وقد يكن للمخاطب؛ كقراءة من قرأ الآية الكريمة: (وثر الناس سكارى) بنصب كلمة: "الناس".

مما تقدم نعلم أنه لابد للمضارع: "أرى" الذي سبق الكلام عليه - من نائب فاعل يكون ضميراً للمتكلم - في الأغلب - ومن مفعولين منصوبين. أما الفعل: "أريت" الذي يتردد في الأساليب الصحيحة أيضاً بصيغة الماضي المبني للمجهول - فقد يكون بمعنى: "أُظُنْتُ"، لكن الغالب في استعماله أن يكون بمعنى: "أَعْلَمْتُ" أي: من مادة "العلم" لا من مادة الظن.

(راجع في كل ما سبق: حاشية الخضري، والصبان، والتصريح، في باب "إن وأخواتها"

عند الكلام على المواضع التي يجوز فيها فتح همزة "أن" وكسرها، ومنها: "إذا
الفجائية". وبيت الشاعر:

وكنْتُ أرى زِيداً كما قيل سيِّداً ... إلخ، ثم راجع بعد ذلك المراجع السالفة في باب
"ظن" عند الكلام على "رأى" وأنواعها.

بقي بعد ذلك -بجدة المناسبة- سؤال؛ هو: أهنالك فعل مبني للمجهول دائماً؟ الجواب:
لا؛ طبقاً لما سيجيء في ص 108.

(17/2)

.....

من أنَّ الماضي: "أُرِيتُ" المبني للمجهول والمسند للضمير: "التاء" -لا يستعمل في
الأكثر إلا بمعنى: "أُعْلِمْتُ" المفيد لليقين؛ مثل: أُرِيتُ الخير في مقاومة الباطل.
وكذلك يتردد في بعض الأساليب المسموعة وقوع المضارع: "تَرَى" قد حذف آخره،
وقبله الحرف: "لا"، أو: "لو"، وبعده "ما" الموصولة في الحالتين. ومعناه فيهما: "لا
سيِّما"، مثل: كَرَّمْتُ الضيوف، لا تر ما عليّ -أو: كَرَّمْتُ الضيوف لو تر ما عليّ.
والمعنى ولا سيِّما عليّ (1) ...

والفعل: "وجد" قد يكون بمعنى: "لَقِيَ، وصادف"، فينصب مفعولاً به واحداً؛ نحو:
وجدت القلم. وقد يكون بمعنى "استغنى"، فلا يحتاج لمفعول؛ نحو: وَجَدْتُ الأُيُّ بِعَمَلِهِ.
والفعل: "دَرَى" قد ينصب المفعولين كما سبق، والأكثر استعماله لازماً مع تعديته إلى
مفعوله بحرف الجر: "الباء"؛ نحو: "دَرَيْتُ بالخبر السارّ. فإن سبقتهم همزة التعدية نصب
بنفسه مفعولاً آخر مع الجرور؛ نحو: قد أدريتك بالخبر السارّ (2). وكذلك يتعدى
لواحد إن كان بمعنى: "ختلّ" (أي: خدع) نحو: دَرَيْتُ الصيد؛ بمعنى: ختلته وخدعته.
والفعل: "تعلّم" ينصب المفعولين حين يكون جامداً بمعنى: "اعلم".
فإن كان مشتقاً بمعنى: "تعلّم" نصب مفعولاً به واحداً؛ مثل: تَعَلَّمَ

(1) سبق الكلام على معنى هذين الأسلوبين المسموعين، وتفصيل إعرابهما، وأحكامهما
في الموضع المناسب. وهو الجزء الأول، باب الموصول، -م 28 ص 363 من الطبعة
الثالثة التي بعدها- عند الكلام على "لا سيما" والاختصار في الاستعمال على هذه

أحسن.

(2) فإن وقعت همزة التعدية بعد أداة استفهام، كما في قوله تعالى: {الْقَارِعَةُ (1) مَا الْقَارِعَةُ (2) وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ؟} [القارعة: 1 - 3] فقل إن الفعل في الآية نصب ثلاثة مفاعيل؛ أولها: الضمير "الكاف"، وثانيها وثالثها معاً الجملة الاسمية التي بعد الضمير، فقد سدت مسد المفعولين الأخيرين، وقيل إن الفعل نصب بنفسه مفعولاً واحداً هو الضمير، وإن الجملة سدت مسد المفعول الآخر الذي يتعدى إليه الفعل "أدري" بحرف الجر: "الباء" فالجملة في محل نصب بإسقاط حرف الجر، كما في قولنا: فكرت.. أهذا صحيح أم لا؟ وأصله: فكرت، في هذا، أصحح أم لا ... (راجع الخضري في هذا الموضوع وراجع أيضاً "ح" من ص 37).

(18/2)

.....

فنون الآداب (1) .

والفعل: "ألقي" قد يكون بمعنى: "وَجَدَ" و"لَقِيَ" فينصب مفعولاً به واحداً؛ نحو: غاب عصفوري، ثم ألقته.

2- ومن أفعال الرجحان ما قد يستعمل في اليقين؛ فينصب المفعولين أيضاً.

وقد يستعمل في بعض المعاني اللغوية الأخرى؛ فينصب بنفسه مفعولاً واحداً؛ أو لا ينصبه؛ وذلك على حسب ما ترشد إليه اللغة. ومن أمثلة ذلك الفعل: "خال" فمعناه اليقين في نحو: إخال الظلمَ بغيضاً إلى النفوس الكريمة. وكذلك في نحو: حَسِبْتُ الْمَالَ وقايةً من ذل السؤال. فإن كان "حَسِبَ" (2) بمعنى: "عَدَّ" نصب مفعولاً به واحداً؛ نحو: حَسِبْتُ النُقُودَ التي معي. أي: عدتها. وإن كان معناه صار ذا بياض، وحمرة، وشقرة - كان لازماً؛ نحو: حَسِبَ الْغُلَامَ ... و ...

والفعل: "جعل" إن كان بمعنى: "أَوْجَدَ" أو بمعنى: "فَرَضَ وأوجب" - نصب مفعولاً به واحداً؛ نحو: جعل الله الشمس، والقمر، والنجوم، وسائر

(1) بين الفعلين فرق في اللفظ والمعنى والاستعمال؛ فالفعل الأول: تعلم: بمعنى: "اعلم" فعل أمر جامد؛ لا ماضي له، ولا مضارع، ولا مصدر، ولا شيء من المشتقات في الرأي

الأقوى (كما أسلفنا في رقم 6 من هامش ص 6) . والغالب في استعماله دخوله على "أَنْ" مع معموليها، أو "أَنَّ" والفعل مع مرفوعه؛ نحو: تعلم أن احتمال الأذى في سبيل الله لذة ... فالمصدر المؤول من "أَنْ" مع معموليها سد مسد المفعولين. ومعناه مطلوب تحقيقه سريعاً، وتحصيل المراد منه في المستقبل القريب الذي يشبه الحال؛ وذلك بالإصغاء للمتكلم، واستيعاب ما يريده فوراً، وتنفيذ ما يجيء بعد فعل الأمر بغير تمهل. أما الفعل الثاني فلفظه أمر أيضاً، ولكنه غير جامد، فله ماض هو: "تَسَلَّمَ" وله مضارع هو: "يتعلَّم" وله مصدر ... وباقي المشتقات ... والغالب في استعماله دخوله مباشرة على مفعوله الصريح. ومعناه مطلوب تحقيقه وتحصيله في المستقبل، ولكن مع تمهل وامتداد، واتخاذ للوسائل المختلفة. الكفيلة بالوصول.

(2) الغالب في الفعل: "حسب" بمعنى: "عَدَّ"، فتح "السين" في الماضي، وضمها مضارعه.

(19/2)

المخلوقات، أى: أوجدها وخلقها (1) ... ونحو: جعلت للحارس أجراً (2) ، بمعنى فرضت له، وأوجبت عليّ ... والفعل؛ "هَبَّ" ينصب مفعولاً به واحداً إن كان متصرفاً (3) أمراً من الهبة؛ نحو: هَبَّ بعض المال لأعمال البرّ (4) . أو أمراً من الهيبة؛ نحو: هَبَّ رَبُّكَ في كل ما تقدم عليه من عمل. وهكذا (5)

(1) ومن هذا قوله تعالى: {تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا} [الفرقان: 61] .

(2) قد يكون الفعل: "جعل". بمعنى: شرع. (وقد سبق الكلام عليه مع أفعال الشرع في باب أفعال المقاربة ج 1 ص 464 م 50) وقد يكون بمعنى: اعتقد، أو ظن، أو "صَبَّرَ" - كما عرفناه فيما سبق.

(3) وهذا "الأمر" المتصرف مخالف في معناه واستعماله لفعل الأمر الجامد الذي على

صورته وسبق الكلام عليه في ص 8.

- (4) وردت أمثلة صحيحة نصب فيها مفعولين بنفسه؛ منها: انطلق معي؛ أهبك نبلا. (المخصص ج 12 ص 227). ولا مانع من محاكاتها وإن كانت قليلة؛ إذ الكثير أن ينصب بنفسه مفعولاً واحداً، ويتعدى للآخر بحرف الجر. وقد صرح المغني بأن هذا الفعل نصب المفعول الثاني بعد إسقاط حرف الجر: "اللام" ومن المستحسن هنا تسجيل النصوص الواردة في المراجع المختلفة للدلالة على صحة استعمال هذا الفعل: (وهب متعدياً بنفسه إلى مفعولين مباشرة، أو إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بمعونة حرف الجر؛ كي ينقطع الجدل حول صحة تعديته إلى المفعولين مباشرة. جاء في المخصص - ج 12 ص 227- ما نصه: ("قال سيبويه: وهبت لك، ولا يقال: وهبتك. قال أبو علي: وقد حكاه غيره؛ ذكر أبو عمرو: أنه سمع أعرابياً يقول لآخر: "انطلق معي أهبك نبلا". حكاه أبو سعيد السيرافي") اهـ. وجاء في "المغني" عند الكلام على اللام المفردة - ج 1 ص 184- ما نصه ("تنبيه: زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها - كما تقدم - وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها؛ كقوله تعالى: "تبغونها عوجاً" وقوله تعالى: "والقمر قدرناه منازل" وقوله: "وإذا كالوهم أو وزنوهم ... " وقالوا: وهبتك ديناراً، وصدتك ظبياً، وجنيتك ثمرة ...") اهـ وجاء في الصبان - ج 2 ص 216 باب: حروف الجر، عند التمثيل للام الملك بقول الأشموني: وهبت لزبد ديناراً- ما نصه: ("التمليك مستفاد من الفعل، لا من اللام؛ بدليل أنك لو أسقطت اللام، وقلت: وهبت زبداً ديناراً لكان الكلام صحيحاً دالاً على التملك. ولو مثل: بجعلت لزبد ديناراً لكان أحسن") . اهـ.
- (5) إن كان الفعل: "زعم" بمعنى: "كفل"، أو: "رأس (أي: شرف وساد) تعدى لواحد بنفسه، أو بحرف الجر، والمصدر: "الزعامة". وإن كان بمعنى: سمن أو هزل (أي: أصابه الهزال) لم ينصب بنفسه مفعولاً. (راجع ما يتصل بهذا ويتممه في رقم 4 من هامش ص 7).
- وإن كان الفعل "حجا" بمعنى: قصد، أو: رد، أو: ساق، أو: حفظ، أو: كتم، أو غلب في الحاجة (وهي إقامة الحجة، وإظهار البرعة وحدة الذكاء في تقديمها) نصب مفعولاً به واحداً- ...

شروط إعمالها:

يشترط لإعمال هذه النواسخ بنوعيهما القلبي والتحويلي، أن يكون المبتدأ الذي تدخل عليه صالحاً للنسخ على الوجه الذي سبق تفصيله وتوضيحه عند بدء الكلام على النواسخ (1) . وملخصه:

أن النواسخ بأنواعها المختلفة لا تدخل على شيء مما يأتي:

(1) المبتدأ الذي له الصدارة الدائمة في جملته؛ بحيث لا يصح أن يسبقه منها شيء.

ومن أمثلته: أسماء الشرط - أسماء الاستفهام - كم الخبرية - المبتدأ المقرون بلام الابتداء ... (نحو: من يكثر مزحه تَصْغُ هيئته. من ذا الذي ما ساء قط؟ كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرةً بإذن الله!!). لكلمة حق في وجه حاكم ظالم أفضل عند الله من اعتكاف صاحبها يوماً في المسجد) .

ويستثنى من هذا النوع الذي له الصدارة في جملته - ضمير الشأن (2) فيجوز أن تدخل عليه النواسخ بأقسامها المختلفة؛ نحو حَسِبْتَهُ "الحق واضح".

لكن تختص النواسخ في هذا الباب - دون غيرها من النواسخ - بجواز دخولها على المبتدأ الذي هو اسم استفهام، أو المضاف إلى اسم استفهام. وإذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها؛ نحو: أياً ظننت أحسن؟ وغلام أي حَسِبْتَ أنشط؟.

ولا تدخل على أحدهما "كان" ولا "إن" ولا أخواتهما؛ منعاً للتعارض؛ إذ الاسم في بابي "كان" و"إن" وأخواتهما لا يصح تقديمه على الناسخ. فلو وقع الاسم أحدهما لامتنع تقديمه على الناسخ؛ تطبيقاً لهذا الحكم، مع أن الاستفهام لا بد أن يتقدم (3) .

(1) راجع ج 1 ص 402 م 42 من هذا الكتاب؛ حيث التفصيل والبيان الذي لا غنى عنه.

(2) سبق شرحه، في ج 1 ص 177 باب: الضمير وأنواعه.

(3) أما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام في البابين، ولا يجوز هنا أن يكون جملة إنشائية؛ ويجوز تقديمه في بابي: "ظن" و"كان" بشرط ألا يوجد مانع يمنع من=

(ب) المبتدأ الملازم للابتداء بسبب غيره؛ كالاسم الواقع بعد "لولا"؛ الامتناعية، أو بعد "إذا" الفجائية؛ فإنه لا يكون إلا مبتدأ؛ إذ لا يصح - في الرأي الأشهر - دخول أحدهما على غير المبتدأ؛ نحو: لولا العقوبة لزادت الجرائم. ونحو؛ فتحت الكتاب؛ فإذا الصَّورُ فاتنة.

(ج) المبتدأ الذي يجب حذفه بشرط أن يكون أصلُ خَبَرِهِ نعتاً مقطوعاً (1) نحو: شكراً للمتعلم، النافعُ العزيزُ (أي: هو النافعُ العزيزُ).

(د) كلمات معينة لم ترد عن العرب إلا مبتدأ. ومنها: "ما" التعجبية، وكلمة: "طوبى"؛ (بمعنى: الجنة) وكلمة: دَرَّ (2)، وكلمة: أَقَلَّ ...

وذلك في نحو: ما أجملَ الهواءَ سَحَرًا!!، وما أطيب الرياضةَ عصراً!! طوبى للشهداء، والله دَرُّهم (2)!! وأَقَلَّ (3) رجل يُسَكِّرُ فضلهم.

=تقديمه، كوجود "ما النافية" قبل الناسخ، أو غيرها من الموانع التي ذكرناها في أحوال خبر "كان" (ج 1 ص 420 م 43)، مثل: أين كنت؟ وأين ظننت الكتاب؟ أما خبر "إن" وأخواتها فلا يتقدم عليها - كما سبق في بابها ج 1 - وقد قلنا إن الخبر هنا لا يكون جملة إنشائية برغم ورود صور منها مسموعة، نقل النحاة واحدة منها ثقيلة في نطقها، ولا أدري لماذا تخيروها دون غيرها مع ما فيها من ثقل وإن كانت صادقة المعنى؟ هي قولهم: "رأيت الناس، أَخْبِرْ تَقَلِّ هُ". أي: اختبر كل واحد منهم تبغضه وتكرهه؛ لما تكشفه من عيوبه. فهذا - وأمثاله - على إضمار قول مقدر؛ أي: رأيت الناس مقولاً فيهم: اختبر كل واحد منهم تبغضه وتكرهه. ويرى كثير من النحاة عدم القياس على هذا. والحق أن القياس عليه جائز بشرط وجود قرينة كاشفة تمنع الغموض؛ وتؤدي للمقصود؛ لأن هذا هو الموافق للأصول اللغوية العامة. وفيه تيسير وتوسيع في ميدان الكلام والتعبير بغير ضرر، كما يتبين هذا من الباب الخاص بأحكام "الحكاية".

(1) سبق تفصيل الكلام على النعت المقطوع في الجزء الأول ص 375 م 39. وله تفصيل أشمل في باب النعت ج 3 ص 357 م 115.

(2 و 2) الدر: اللبن. "ولله در البطل" ... أسلوب يتقدم فيه الحب وجوباً، (لأن العرب

التزمت فيه التقديم) ويقصد به المدح والتعجب من بطولته، معاً ... والسبب: هو ما يدعيه القائل من أن اللبن الذي ارتضعه البطل في صغره، ونشأ عليه، وترعرع - لم يكن لبناً عادياً كالمألوف لنا، وإنما هو لبن خاص أعده الله لهذا البطل في طفولته؛ لينشأ نشأة ممتازة، ويشب عظيمًا. فنسب اللبن لله - ادعاه - ليكون من وراء ذلك إظهار الممدوح في صفات تفوق صفات البشر، وكأنه ليس منهم، فهو أسمى وأرقى، للعناية الإلهية التي

خصته برعايتها.

(راجع رقم 1 من هامش ص 424 و"ج" من ص 427 من هذا الجزء، وص 504 ج 1 م 38 من الطبعة الرابعة) .

(3) أي: قلّ رجل يقول ذلك، بمعنى: صغُر وحقُر. (راجع ج 1 ص 328 م 33) .

(22/2)

ومثل بعض ألفاظ الدعاء؛ ومنها (1) : سلامٌ - ويلٌ؛ في نحو: سلام على الأحرار،
وويل للجبّاء.

حكم الناسخ ومعموليه من ناحية التقديم والتأخير:

لا ترتيب في هذا الباب بين الناسخ ومعموليه؛ فيجوز -لغرض بلاغي- أن يتقدم
عليهما معاً، ويتأخر عنهما، ويتوسط بينهما. لكن يترتب على كل حالة أحكام سيجيء
تفصيلها قريباً (2) . فمثال تقدّم الناسخ عليهما: يظنّ الجاهلُ السرابَ ماءً. ومثال
تأخره عنهما: السرابُ ماءٌ يظنّ الجاهلُ السرابَ.

أما الترتيب بين المفعولين وتقديم أحدهما على الآخر دون الناسخ فحكمه حكم الترتيب
بين أصلهما المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما؛ فما ثبت لأصلهما يثبت لهما من
غير اعتبار لوجود الناسخ. ويترتب على هذا أن يكون المفعول الأول واجب التقديم
على المفعول الثاني في كل موضع يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر، وأن يكون المفعول
الثاني واجب التقديم على المفعول الأول في كل موضع يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ،
وأن يكون تقديم أحدهما على الآخر جائزاً في كل موضع يجوز فيه تقديم المبتدأ أو الخبر
بغير ترجيح. فلا بد من مراعاة الأصل (3) في ناحية التقديم والتأخير، وتطبيقه على
الفرع تطبيقاً ماثلاً. ففي مثل: حسبت أخي شريكاً، يجب الترتيب، بتقديم المفعول
الأول وتأخير الثاني؛ منعاً لوقوع لبس لا يمكن معه تمييز الأول من الثاني؛ فيلتبس المعنى
تبعاً لذلك. وفي مثل: علمت الكلب حارساً أميناً إلا الكلب. أي: أنه لا حارس أميناً
سواه. وفي مثل: ظننت القطَّ البرَّ َ (4) ثعلباً، يجوز تقديم المفعول الثاني؛

(1) الكثير في اللفظين الآتين الرفع على الابتداء، ولا مانع من النصب على اعتبار

آخر؛ كما سيجيء البيان في ص 230.

(2) في ص 38.

(3) سبق إيضاحه في الجزء الأول (ص 361 م 37) عند الكلام على مواضع تأخير الخبر.

(4) الصحراوي غير الأليف.

(23/2)

فتقول: ظننت ثعلباً القِطَّ البرِّي؛ إذ لا مانع يمنع تقديم أحدهما على الآخر ... وهكذا
تجب مراعاة الأحكام الخاصة بالترتيب بين المبتدأ والخبر، وتطبيقها هنا، عند النظر في
الترتيب بين المفعولين (1).

ما تنفرد به الأفعال القلبية الناسخة، هي وما يعمل عملها:
تنفرد النواسخ القلبية بخمسة أحكام، منها حكم واحد مشترك بينها جميعاً، سواء
أكانت متصرفة أم جامدة، وهذا الحكم
هو: تنوع مفعولها الثاني. أما الأحكام الأربعة الأخرى فمقصورة على النواسخ القلبية
المتصرفة، دون الجامدة، وسيجيء لهذه الأربعة بحث مستقل (2).
(1) فأما تنوع المفعول الثاني الذي أشرنا إليه فلأنه إليه فالأنه خبر في الأصل، فهو
ينقسم إلى مثل ما ينقسم إليه الخبر؛ من مفرد (3)، وجملة (4)، وشبه جملة (5)؛
فليس من اللازم في المفعول الثاني أن يكون مفرداً، وإنما اللازم أن يكون الناسخ قلبياً
متصرفاً أو غير متصرف (6)؛ كما في الأمثلة الآتية، ومن المهم التنبيه لإعراب كل
قسم، ولا سيما الجملة وشبهها.

(1) ستجيء إشارة موجزة لهذا الترتيب في 2176 م 72.

(2) في ص 26 المسألة: 61.

(3) المراد بالمفرد هنا وفي الخبر: ما ليس جملة ولا شبهها.

(4) بشرط ألا تكون إنشائية.. لأن الإنشائية لا تصلح هنا (انظر رقم 3 من هامش
ص 21).

(5) طبقاً لما جاء في بعض المراجع الوثيقة وتؤيده النصوص الفصيحة التي تكفي لإباحة
القياس عليه.

(6) قد سبقت أمثلة المفرد. ومثال الجملة الاسمية قول الشاعر:

حَذَارٍ، حَذَارٍ من جَشَعٍ؛ فَإِنِّي ... رَأَيْتِ النَّاسَ أَجْشَعُهَا اللَّثَامُ

ومثال الجملة الفعلية المضارعية قول الشاعر:

فَهَبْكَ عَدُوًى لَا صَدِيقِي فَرِمَا ... رَأَيْتِ الْأَعَادِي يَرْحَمُونَ الْأَعَادِيَا

ومثال الماضوية:

وَإِنِّي رَأَيْتِ الشَّمْسَ زَادَتْ مَحَبَّةً ... إِلَى النَّاسِ أَنْ لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ بِسَرْمَدٍ

فكل واحدة من الجمل (أجشعها اللثام - يرحمون - زادت محبة) . سدت مسد المفعول

الثاني الذي يحتاج إليه الفعل الناسخ. ومثال شبه الجملة -قول بعضهم: رأيت قدرة الله

في كل شيء، وألفيت سلطانه فوق كل سلطان. وقول الشاعر يفتخر:

إِنِّي -إِذَا خَفَى الرِّجَالُ- وَجَدْتَنِي ... كَالشَّمْسِ؛ لَا تَخْفَى بِكُلِّ مَكَانٍ

فشبه الجملة (الجار مع مجروره، أو الظرف) سد مسد الثاني.

(24/2)

جدول

الجملة مشتملة على الفعل القلبي ومفعوليه..... المفعول الثاني..... نوعه. ... إعرابه

علمت الرياء داءً وبيلاً. داءً..... مفرد..... مفعول

ثان منصوب

أحسب النفاق مزرياً بصاحبه..... مزرياً..... مفرد..... مفعول

ثان منصوب

زعمت الكذب سوءَ أدب..... سوءَ..... مفرد.....

مفعول ثان منصوب

أرى الفضل يعرف أهله..... (يعرف×) جملة فعلية.

فعل مضارع، فاعله ضمير مستتر تقديره:

هو

والجملة في محل نصب (1) تسد مسد

.

المفعول الثاني.

تعلم (اعلم) الفرصة تضيع بالتواني (تضيع ×) جملة فعلية فعل

مضارع، فاعله ضمير مستتر تقديره:

هي

والجملة في محل نصب تسد مسد

المفعول

الثاني.

وجدت التوفيق حالف أهل الإجابة (حالف ×) جملة فعلية

(2) فعل ماضي، فاعله ضمير مستتر

.

تقديره: هو والجملة في محل

.

نصب تسد مسد المفعول الثاني.

أُلفت الإذاعة هي المنبر العام، هي المنبر جملة اسمية هي:

مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع.

المنبر

خبره الجملة في محل نصب

تسد

مسد المفعول الثاني

إخال سلطانَ الضمير هو السلطان لأكثر.. هو السلطان جملة اسمية هو:

مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع.

.

السلطان خبره. الجملة في محل نصب

تسد

مسد المفعول الثاني

أظنَّ المجْدَّ هو هدْفُ العَظِيمِ..... هو هدْف..... جملة اسمية..... هو:
مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع.

.....

هدف خبره. الجملة في محل نصب

..... تسد

مسد المفعول الثاني

دَرَيْتَ الصديقَ عند الشدة. عند..... ظرف منصوب.....
متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني، أو

.....

الظرف نفسه سد مسد المفعول الثاني (3)

جعلت الكتابَ معك. مع..... ظرف منصوب.....
متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني، أو

.....

الظرف نفسه سد مسد المفعول الثاني

أعلمُ قُوَّةَ الحقِّ فوق طغيانِ الباطل. فوق..... ظرف منصوب.....
متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني، أو

.....

الظرف نفسه سد مسد المفعول الثاني.

أحسب الخيْرَ في مجانبَةِ أهلِ السوء..... في مجانبَةِ..... جار مع مجروره..... متعلق
بمحذوف هو المفعول الثاني، أو

..... الجار مع

مجروره سد مسد المفعول الثاني (3)

أرى السعادة في عملِ الخير. في عمل..... جار مع مجروره..... متعلق
بمحذوف هو المفعول الثاني، أو

..... الجار مع

مجروره سد مسد المفعول الثاني.
علمت العفو من دواعي التآلف. من دواعي. جار مع مجروره.....
متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني، أو
..... الجار مع
مجروره سد مسد المفعول الثاني.

.....

- (1) ما معنى في محل نصب ... ؟
سبق الجواب عن هذا واضحاً عند تفصيل الكلام على الإعراب المحلي والتقديري. -
ج 1 م 6 في آخر المعرب والمبني ...
(2) قد يكون الفعل الثاني في الجملة الفعلية ناسخاً؛ كقول الشاعر:
رأيت دنوّ الدار ليس بنافع ... إذا كان ما بين القلوب بعيداً
(3 و 3) راجع رقم 2 من هامش ص 450 م 89، وهي تلخيص لما سبق في ج 1
ص 271 و 346 م 27 و 35 حيث الكلام على شبه الجملة بنوعيه، من ناحية وقوعه
هو أو متعلقه خبراً، وصفة ... و ...

(25/2)

المسألة 61:

- ب- الأحكام الأربعة الخاصة بالأفعال القلبية المتصرفة (1) .
عرفنا (2) أن الأفعال القلبية متصرفة، إلا فعلين؛ هما: "تَعَلَّمَ" (3) بمعنى "اعْلَمَ"،
و"هَبَ" بمعنى: "ظَنَّ"؛ نحو: تعلم داء الصمت خيراً من داء الكلام. وهب كلامك
محموداً؛ فتخير له أنسب الأوقات.
والفعل القلبي المتصرف قد يكون له الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر واسم الفاعل،
واسم المفعول، وبقية المشتقات المعروفة، لكن الناسخ الذي يعمل في هذا الباب هو
الماضي وما جاء بعده مما صرّخناه باسمه هنا، دون بقية المشتقات المعروفة (4) التي
اكتفينا بالإشارة الموجزة إليها، ولم نصرح بأسمائها. وبديهة أن النواسخ المتصرفة التي

سردنا أسماءها - متساوية في العمل؛ لا فرق بين ماض وغيره، ولا بين فعل واسم مما
سردناه (5) . أما الناسخ الجامد فيعمل وهو على صورته

-
- (1) هذا البحث هو الذي سبقت الإشارة إليه في ص 24 عند بيان ما تنفرد به الأفعال
القلبية من خمسة أمور سبق منها واحد - في ص 24 - قبل هذه الأربعة الآتية.
- (2) في رقم 1 من هامش ص 4 وفي رقم 6 من هامشي ص 6، 8.
- (3) على الرأي ال قائل بأنه جامد. وهو الرأي الشائع الذي يحسن الاختصار عليه
(كما سبق في رقم 6 من هامش ص 6 ورقم 1 من هامش ص 19) . أما على الرأي
القائل بأنه متصرف فيجري عليه ما يجري على الأفعال القلبية المتصرفة.
- (4) أوضحنا - في رقم 1 و 2 من هامش ص 4 - معنى المتصرف وقسميه، وبيان
المشتقات المختلفة، والعامل منها وغير العامل، وما العامل، وما يعمل في غير هذا
الباب ولكنه لا يصلح للعمل هنا، وأسباب ذلك ...
- (5) ومن الأمثلة، الفعل: "علم"، وما يتصرف له؛ نحو: علم العاقل الحياة جهاداً - يعلم
العاقل الحياة جهاداً - اعلم الحياة جهاداً، فمارسه - علم العاقل الحياة جهاداً دافع له
إلى الصبر والدأب - العاقل عالم الحياة جهاداً - أعلوم الحياة جهاداً. (الحياة: هي
المفعول الأول؛ لكنه صار نائب فاعل لاسم المفعول من نائب فاعل حتماً. لا فاعل).
اسماً ظاهراً، أو ضميراً. غير أن الضمير لا بد أن يكون للغائب دائماً، ولهذا قالوا في
مثل: أنا صائم.. ومثل أنا مخلص...، إن فاعل اسم الفاعل ضمير مستتر تقديره: "هو".
على تأويل: أنا رجل صائم ... =

(26/2)

القائمة، لا يفارقها، ولا يدخل عليها تغيير.

وتختص الأفعال القلبية المتصرفة، هي وما تتصرف له مما ذكرنا اسمع صريحاً بأحكام
تنفرد بها؛ فلا يدخل - في الأغلب - حكم منها على المشتقات القلبية التي لا تعمل هنا

(1) ، ولا على الأفعال القلبية الجامدة، ولا على أفعال التحويل وما يتصرف منها.

وأشهر تلك الأحكام أربعة (2) .

الحكم الأول - التعليق:

ومعناه: "منع الناسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معاً، أو لفظ أحدهما، دون

منعه من العمل في المحل" (3) . فهو في الظاهر ليس عاملاً النصب، ولكنه في التقدير عامل. وهذا ما يعبر عنه النحاة بأنه:

"إبطال العمل لفظاً، لا محلاً". سواء أكان أثر الإبطال واقعاً على المفعولين معاً، أم على أحدهما.

هذا المنع والإبطال واجب إلا في صورة واحدة (4) . وسببه أمر واحد، هو: وجود لفظ له الصدارة (5) يلي الناسخ؛ فيفصل بينه وبين المفعولين معاً،

=أنا رجل مخلص ... فالضمير المستتر تقديره: "هو" للغائب، وعائد على محذوف؛ ليكون عائداً على الغائب؛ إذ لا يصح أن يعود إلا عليه. فمن الخطأ إرجاعه إلى متكلم أو مخاطب.

(راجع الخصري ج 1 "باب ظن" عند الكلام على بيت ابن مالك: "وخص بالتعليق والإلغاء ...".

- وستجيء الإشارة لهذا في باب اسم الفاعل ج 3 ص 191 م 102 كما سبق البيان في ج 1 م 19 ص 243 من الطبعة الثالثة، عند الكلام على اختلاف نوع الضمير مع مرجعه) .

والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوراً على اسم الفاعل وحده، بل يشاركه فيه كل مشتق يتحمل ضميراً مستتراً؛ فيجب أن يكون الضمير المستتر للغائب، ويعود على غائب دائماً.

(1) وهي المشتقات التي لم نصرح فيما سبق باسمها. إلا التعليق بالاستفهام فإنه عام شامل، وسيجيء الإشارة لهذا في رقم 2 من هامش ص 32 أما البيان المفصل ففي 36. (2) وهي غير الحكم المشترك: "ا" الذي يدخل النواسخ القلبية المتصرفة والجامدة، وغيرها.

وقد سبق بيانه في ص 24.

(3) تفصيل الكلام على الإعراب المحلي في ج 1 م 6 في الزيادة والتفصيل التي في آخر: "المعرب والمبني" - كما أشرنا-

(4) جائزة، وتجيء في رقم 4 من هامش ص 30.

(5) تردد هذا في المراجع النحوية المختلفة ومنها: حاشية الصبان على الأشموني، في هذا الموضوع =

أو أحدهما، ويَحُولُ بينه وبين العمل الظاهر، ويسمى هذا اللفظ الفاصل: "بالمانع" ويقع بعده جملة (1) -في الغالب-؛ ففي مثل: علمت البلاغة إيجازاً، ورأيت الإطالة عجزاً. نجد: "عَلِمَ" قد نصب مفعولين مباشرة. وكذلك الفعل؛ "رَأَى" -لم يَنْصَبْ كل من الفعلين شيئاً في الظاهر، بسبب وجود "لام الابتداء" التي فصلت بين كل فعل ناسخ ومفعوليه- وهي من أَلْفَاظِ التعليل، أي: من الموانع -، ولكن هذا الفعل يَنْصَبُ المحل؛ فنقول عند الإعراب: "البلاغة": مبتدأ- "إيجازٌ": خبره. والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب؛ سَدَّتْ مَسَدَ مفعولي "عَلِمَ" (وهذه الجملة هي التي تلي -في الغالب- اللفظ المانع من العمل).

وكذلك نقول: "الإطالة": مبتدأ- "عجزٌ": خبره. والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب؛ سَدَّتْ مَسَدَ مفعولي: "رَأَى". فقد وقع التعليل بسبب وجود المانع من العمل، ووقع بعد المانع جملة محلها النصب؛ لتسدّ مسد المفعولين. أما في مثل: علمت البلاغة لَهِيَ الإيجازُ، ورأيت الإطالة لَهِيَ العجزُ، فاللفظ المانع من العمل -وهو لام الابتداء- قد وقع في المثالين بعد المفعول به الأول، ووقع بعد المانع جملة سدت مَسَدَ المفعول به الثاني الذي لا يظهر في الكلام، وحلّت محله وحده. فعند الإعراب يَحْتَفِظُ المفعول به الأول باسمه وبإعرابه؛ (مفعولاً به أول، منصوباً) (2). وتعرب الجملة التي بعد المانع إعرابها التفصيلي، ويزاد عليه: "أنها في محل نصب؛ سَدَّتْ مسد المفعول به الثاني (3) الذي وقع عليه التعليل".

=من الباب حيث يتكلم على أدوات "التعليل"، ومنها: "كم" بنوعيتها؛ فقال ما نصه: ("كل ما له الصدر يُعلّق") اهـ.

(1) إلا إن كان المانع هو أحد المفعولين بحسب أصله: نحو؛ علمت من أنت، أو وقع المصدر المؤول ساداً مسد المفعولين، أو ثانيهما وحده.

(2) ستجيء حالة يجوز فيها رفعه -في رقم 4 من هامش ص 30-.

(3) إذا سدت جملة مسد المفعول الثاني -أو مسد غيره مما يكون مفرداً لا جملة- فهي مفرد في =

نعلم مما تقدم أن أثر التعليق في منع العمل لفظي ظاهري فقط، لا حقيقي، محلي، وأن سببه الوحيد وجود فاصل لفظي له الصدارة، يسمى: "المانع"؛ يفصل بين الناسخ ومفعوليه معاً، أو أحدهما (1)، وبعد "المانع" جملة (2) تسد مسد المفعولين معاً، أو أحدهما على حسب التركيب ...

ولما كان أثر التعليق مقصوراً على ظاهر الألفاظ دون محلها كان اختفاء النصب عن المفعولين معاً أو أحدهما، هو اختلافا شكلي محض؛ لا حقيقي محلي - كما قدمنا - ولهذا يصح في التوابع (كالعطف ...) مراعاة الناحية الشكلية الظاهرة، أو مراعاة الناحية المحلية؛ فنقول: علمت للبلغة إيجازً والفصاحة اختصاراً - ورأيت للإطالة عجزاً والحشو عيباً؛ برفع المعطوف، تبعاً للفظ المعطوف عليه، وحركته الظاهرة (3). أو نقول: علمت للبلغة إيجازاً، والفصاحة اختصاراً - ورأيت للإطالة عجزاً والحشو عيباً؛ بنصب المعطوف؛ تبعاً للحكم المحلي في المعطوف عليه. فمراعاة إحدى الناحيتين جائزة (3). أما سبب التعليق في هذه الأمثلة وأشباهاها، فيرتكز في الأمر الواحد الذي

=المعنى؛ ففي مثل: أظن محمداً أبوه قائم، تعرف الجملة - "أبوه قائم" - مبتدأ وخبر، في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني؛ فهي مفرد في المعنى؛ لأن المعنى: أظن محمداً قائم الأب. وقد نص النحاة على هذا، وتضمنته كتبهم، = (ومنها: الصبان في الجزء الأول عند الكلام على علامات الأسماء، وأوضحنا هذا ويسطنا الكلام على الإعراب المحلي في الموضوع الذي أشرنا إليه في رقم 1 من هامش ص 25).

(1) فلا بد من تقدم الناسخ على "المانع"، ولا بد من تقدم "المانع" على المفعولين معاً، أو على الثاني فقط؛ إذ ليس من اللازم - كما كان عرفنا - أن يقع أثر التعليق. على المفعولين معاً، فقد يقع على الثاني وحده، ويبقى الأول منصوباً كما قبل التعليق. أما وقعه على الأول دون الثاني فغير ممكن؛ لأن أداة التعليق التي تفصل بين الناسخ ومفعوله الأول ستكون فاصلة كذلك بين الناسخ ومفعوله الثاني في الوقت نفسه. (2) إلا في الحالة التي سبق استثنائها في رقم 4 من هامش ص 27. وتجيء في رقم 4 ص 30..

(3) يجب عند العطف بالنصب على محل الجملة التي علق عنها الناسخ - أن يكون المعطوف إما جملة اسمية في الأصل؛ كالأمثلة السابقة؛ فيعطف كل جزء من جزأها على ما يقابله، في الجملة المتبوعة.

وإما مفرداً فيه معنى الجملة؛ نحو: علمت لحموداً "أديباً" و"غير" ذلك من أموره. فلا يصح: علمت ولحموداً أديباً وحامداً، ولا: علمت لحمود "أديباً" وشاعراً - إلا على

تأويل وتقدير محذوف في كل صورة، أما كلمة "غير" في المثال السالف فإنها منصوبة جوازاً؛ لأنها بمنزلة الجملة كما قلنا-. فهي معطوفة بالنصب على محل الجملة الاسمية التي هي المعطوف عليها؛ فلفظ "غير" -وهو مفرد- قد=

(29/2)

ذكارناه، وهو: وجود فاصل لفظي بعد الناسخ؛ يفصل بينه وبين مفعوليه أو أحدهما، بشرط أن يكون هذا الفاصل اللفظي من الألفاظ التي لها الصدارة (1) في جملتها، مثل: لام الابتداء، وأدوات الاستفهام (2)، وغيرها من كل ما له الصدارة في جملته (3). وبعبارة أخرى:

(يحدث التعليق بكل لفظ له الصدارة إذا فصل بين الناسخ ومفعوليه معاً، أو توسط بين المفعولين).

وإليك مثلاً آخر للمانع يفصل بين الناسخ ومفعوليه معاً، أو يفصل بين الناسخ ومفعوليه الثاني فقط:

أَعْلَمُ، أَمَحْمُودٌ حَاضِرٌ أَمْ غَائِبٌ؟ أَعْلَمُ مُحَمَّدًا، أَحَاضِرُ هُوَ أَمْ غَائِبٌ؟
فمضى وقع بعد الناسخ مانع بإحدى الصورتين السالفتين مَنَعَ العمل الظاهر حتماً، دون العمل التقديري (الخلي) كما رأينا، وأوجب التعليق (4).
وأشهر الموانع الألفاظ الآتية التي لها الصدارة، وكل واحد منها يوجب (4) التعليق:

=سأغ عطفه على محل الجملة؛ لأنه بمعناها؛ إذ معناه: علمت لمحمود "أديب" ومحموداً غير ذلك، أي متصفاً بغير ذلك. (أي: علمت محموداً متصفاً بغير ذلك).

- راجع ج3 ص478 م121 باب العطف. وعطف المفرد على الجملة، والعكس-.
(1) تقدم الناسخ على "المانع" واجب. وهو مع تقدمه لا يعمل النصب في "المانع"، ولا فيما بعده، إذ لو عمل فيه أو فيما بعده النصب لفقد المانع صدارته في جملته، وصار حشواً لا يصلح سبباً للتعليق؛ ووقوعه حشواً مع بقاء أثره غير جائز.

(2) انظر ما يختص بالاستفهام في ص36.

(3) انظر رقم 5 من هامش ص27.

(4 و4) إلا في حالة يكون فيها جائزاً، وستجيء هنا. وعند إعراب المثال الأول الوارد هنا نقول: "محمود حاضر"، مبتدأ وخبر. وجملتها في محل نصب سدت مسد مفعولي:

"أعلم". وفي المثال الثاني نقول: "محموداً"، مفعول أول. "حاضر": خبر مقدم، "هو": مبتدأ مؤخر، والجملة منهما في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني وحده. ومن المثالين يتضح أن الجملة الواقعة بعد "المانع" وجوباً قد تسد مسد المفعولين معاً أو مسد الثاني عند وجود الأول منصوباً لفظاً.

أما الحالة التي يكون فيها التعليق جائزاً - لا واجباً - فحين تكون أداة التعليق مسيطرة على الثاني وحده (كأن يكون المفعول الثاني قد صدر - في الغالب - بكلمة استفهام، أو مضافاً إليها وقد سبقها المفعول الأول، في صورتين؛ نحو: علمت الأديب من هو؟ وظننت الشاعر أخو من هو؟) ففي هاتين الصورتين يجوز نصب الكلمة السابقة التي هي المفعول الأول؟ لأن الناسخ سلط عليها من غير مانع، =

(30/2)
